

# الشرح الصغير<sup>٦</sup>

على

أقرب المسالك  
إلى مذهب الإمام مالك

تأليف

العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدزير

وبالهامش

حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي

خرج أحاديثه وظهره وقرر عليه بالمقارنة بالقانون الحديث

الدكتور مصطفى كال وصفي

## الجزء الأول



دار المعارف

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »

« حديث شريف »

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة صاحب الحاشية

يقول العبد الفقير أحمد بن محمد الصاوي المالكي : الحمد لله الذي استخلص العلماء بعنايته وجميل لطفه من غياهب الجهالات ، وجعلهم أمناء على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤدوا إلى الخلق تلك الأمانات ، فهم مصابيح الأرض وخلفاء الأنبياء ، يستغفر لهم كل شيء حتى الحيتان في البحر ، ويحبهم أهل السماء . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة أستفتح بمددها أبواب العنايات . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله سيد السادات ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وشيعته وحزبه في كل الأوقات ، صلاة وسلاماً دائماً متلازمين نستمطر بهما غيوث السعادات .

أما بعد : فإنه لما كان الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات ، وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات ، خصوصاً علم الفقه العذب الزلال ، المتكفل ببيان الحرام من الحلال ، وقد كان مذهب مالك أهلاً وحقيقاً بذلك ، وكان أحسن ما ألف فيه من المختصرات متناً وشرحاً مختصر شيخنا وشيخ مشايخنا شيخ الوقت والطريقة ، ومعدن الشريعة والحقيقة ، أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير العدوي — مالك الصغير — الذي سماه « أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك » ؛ أمرني من لا تسعني مخالفته خليفته ووارث حاله أخونا في الله الشيخ صالح السباعي : أن أكتب عليه كتابة تناسبه في السهولة ؛ فأجبت له لذلك راجياً الفتح من القادر المالك ، وسميتها :

« بلغة السالك لأقرب المسالك »

ليستغفر بها إن شاء الله تعالى أمثالي من القاصرين ، مشيراً بحاشية الأصل لحاشية

شيخنا وقدوتنا الشيخ محمد الدسوقي على شرح شيخنا المؤلف على مختصر العلامة أبي الضياء الشيخ خليل ، وبالأصل لشرح المؤلف المذكور وشيخنا في مجموعه لمجموع شيخنا وقدوتنا أبي محمد محمد بن محمد الأمير ، وبالحاشية لحاشية شيخ المشايخ على الإطلاع أبو الحسن على بن أحمد الصعیدی العدوی على الخرشى . وأشير لباقي أهل المذهب كما أشارت أسلافنا للشيخ البناني بصورة ( بن ) ، وللشيخ مصطفى الرماصى محشى التتائى بصورة ( ر ) ، وللعلامة سيدى محمد الخطاب بصورة ( ح ) ، وللشيخ عبد الباقي بصورة ( عب ) ، وللعلامة الشيخ إبراهيم الشبرخيتى بصورة ( شب ) ، وإن أسندت لغير هؤلاء صرحت به . وأسأل الله التوفيق لكمالها والنفع بها كما نفع بأصلها وهو حسبي ونعم الوكيل .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

قال الإمام الدردير :

قوله : [بسم الله الرحمن الرحيم] : افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز والآثار النبوية والإجماع ، لافتتاح الكتاب بها وقوله عليه الصلاة والسلام : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم - كما في رواية - فهو أتر أو أقطع أو أجذم » أى ناقص وقليل البركة .

والباء : للاستعانة أو المصاحبة التبركية متعلقة بمحذوف تقديره أوّل ونحوه ، وهو يعم جميع أجزاء التأليف فيكون أولى من أفتتح ونحوه ، لإيهام قصر التبرك على الافتتاح فقط . والله : علم على الذات الواجب الوجود فيعم الصفات .  
والرحمن : المنعم بجلال النعم كمية أو كيفية . والرحيم : المنعم بدقائقها كذلك ، وقدم الأول وهو الله لدلالته على الذات ، ثم الثانى لاختصاصه به ولأنه أبلغ من الثالث ، فقدم عليه ليكون له كالتممة والرديف .

إذا علمت ذلك فينبغى تتميم الكلام عليها من الفن المشروع فيه فنقول :  
إن موضوع هذا الفن أفعال المكلفين لأنه يبحث فيه عنها من جهة ما يعرض لها من وجوب وندب وحرمة وكراهة وإباحة ، ولا شك أن هذه الجملة فعل من الأفعال ، وحيث يقال إن حكم البسملة الأصلي الندب لأنها ذكر من الأذكار ، والأصل في الأذكار أن تكون مندوبة ، ويتأكد الندب في الإتيان بها في أوائل ذوات البال ولو شعراً ، كما انحط عليه كلام ( ح ) ، وقولهم : الشعر لا يبتدأ بالبسملة ، محله إذا اشتمل على مدح من لا يجوز مدحه أو ذم من لا يجوز ذمه ، وقد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة الفريضة على المشهور من المذهب ، وعند الأمور المكروهة كاستعمال ذى الروائح الكريهة ، وتحريم إذا أتى بها الجنب على أنها من القرآن لا بقصد التحصن ، وكذا تحريم عند الإتيان بالحرام على الأظهر ، وقيل : بكراهتها في تلك الحالة ، وارتضاه في الحاشية ، وتحريم في ابتداء براءة عند ابن حجر ، وقال الرملى : بالكراهة ، وأما في أثنائها فتكره عند الأول وتندب عند الثانى .

قال ( ح ) : ولم أر لأهل مذهبنا شيئاً في ذلك وليس لها حالة وجوب إلا



بالتنذر ، فلا يقال : إن البسملة واجبة عند الذكاة مع الذكر والقدرة ؛ لأننا نقول  
الواجب مطلق ذكر الله لا خصوص البسملة كما عليه المحققون .

بقى شيء آخر وهو أنه هل تجب بالتنذر ولو في صلاة الفريضة بمنزلة من نذر  
صوم رابع النحر ، أولا تجب ؟ واستظهر لزوم خصوصاً ، وبعض العلماء من أهل  
المذهب يقول بوجوبها في الفريضة ، وهذا إذا كان غير ملاحظ بالتنذر الخروج  
من الخلاف ، وإلا كانت واجبة قولاً واحداً ، والظاهر أنها لا تكون مباحة لأن  
أقل مراتبها أنها ذكر ، وأقل أحكامه أنه مندوب ، وقول الشيخ خليل : وجازت  
كتنعوذ بنقل يوهم ذلك وكذا قول الشاطبي :

ولا بد منها في ابتدائك سورة سواها وفي الأجزاء خير من تلا  
فحملوا كلا من الجواز والتخيير على عدم تأكيد الطلب ونفي الكراهة ،  
فلا ينافي أصل النذب ، وأن الإنسان إذا قالها حصل له الثواب ، وكون الإنسان يذكر  
الله ولا ثواب له بعيد جداً اهـ بتصرف من حاشية الأصل وشيخنا في مجموعه .

الحمد لله على أفضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله .  
( أما بعد ) فهذا شرح لطيف على كتابنا المسمى بأقرب المسالك للمذهب الإمام  
مالك ، اقتصر فيه على بيان معاني ألفاظه ، ليسهل فهمه على المبتدئين ، وشرحه وقراءته  
لمن شاء بمشيئة رب العالمين ،

قوله : [ على أفضاله ] : أى إحسانه لعباده فى الدنيا والآخرة ، وفيه رد  
على من يقول بوجوب الصلاح والأصلح .

قوله : [ شرح ] : فى الأصل مصدر إما بمعنى شارح أو ذو شرح ، أو  
أطلق عليه بالمعنى المصدرى مبالغة على حد ما قيل فى زيد عدل ، ومعناه موضح  
ومبين والإسناد له مجاز عقلى من الإسناد للسبب .

قوله : [ لطيف ] : يطلق اللطيف على صغير الحجم ، وعلى رقيق القوام ،  
وعلى الذى لا يحجب ما وراءه ، والمراد منه هنا السهولة ، فأطلق الملزوم وهو أحد  
المعاني الثلاثة وأراد لازمه وهو سهولة المأخذ .

قوله : [ على بيان معاني ألفاظه ] : البيان : الإظهار ، والمعاني جمع معنى :  
وهو ما يعنى ويقصد من اللفظ ، وإضافة معاني للألفاظ من إضافة المدلول  
للدال ، وإضافة الألفاظ للضمير من إضافة الجزء للكل ، بناء على أن الكتاب اسم  
للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة .

قوله : [ ليسهل فهمه ] : اللام للتعليل علة لقوله اقتصرته ، والفعل منصوب  
بأن مضمرة بعدها والفهم ، الإدراك .

قوله : [ على المبتدئين ] : جمع مبتدئ وهو الشارع فى العلم الذى لم يقف  
على أصوله ، فإن وقف على الأصول وعجز عن الأدلة يقال له : متوسط ، فإن  
عرف الأصول والأدلة يقال : له متته ، وإنما خص المبتدئين لأن غيرهم لا يتوقف  
فهمه عليه ، بل يتعاطى أى كتاب شاء .

قوله : [ وشرحه ] : بالرفع عطف على فهمه ، ومتعلقه محذوف تقديره على .

قوله : [ وقراءته ] : بالرفع معطوف على فهمه أيضاً .

وقوله : [ لمن شاء ] : لمن شاء متعلق بقراءته ، وبمشيئته إلخ راجع للجميع ،  
والمعنى اقتصرته فى هذا الشرح على إظهار معاني ألفاظه لأجل سهولة فهمه على  
المبتدئين القاصرين ، ولسهولة شرحه على ، ولسهولة قراءته لمن شاء أن يقرأه ،  
وهذه السهولة تحصل بمشيئة رب العالمين .

فأقول وبه أستعين :

( يقول العبد الفقير المنكسر الفؤاد من التقصير أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ) :  
القول اللفظ الدال على معنى وضع له ذلك اللفظ ولو في ثاني حال ، فيشمل المجاز  
كأسد للرجل الشجاع ، والعبد المراد به المملوك لله تعالى ، والفقير : المحتاج إليه

قوله : [ فأقول ] : جواب أما .

قوله : [ وبه أستعين ] السين والتاء للطلب ، وقدم المجرور ليفيد الحصر .

قوله : [ يقول ] : أصله يقول استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها .

قوله : [ العبد ] : يطلق على معان مشهورة اقتصر الشارح فيما سيأتي على أحدها .

قوله : [ اللفظ الدال ] : احترز به عن اللفظ المهمل كديز مثلاً فلا يقال له

قول ، ويطلق القول على الرأي والاعتقاد ، كما يقال قال أبو حنيفة : كذا أى رأى واعتقد .

قوله : [ وضع له ذلك اللفظ ] : دخل المعنى المطابق والتضمنى ، وخرج

المعنى الالتزامى ، كعلمنا بحياة المتكلم من وراء جدار ، فليس موضوعاً له اللفظ .

قوله : [ فيشمل المجاز ] : مفرع على قوله ولو في ثاني حال ، ووجه ذلك : أن

الحقيقة موضوعة وضعاً أولياً ، أى كلمة استعملت فيما وضعت له من أول الأمر ، والمجاز

موضوع وضعاً ثانوياً لأنه كلمة استعملت في غير ما وضعت له ، لعلاقة مع

قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي : كأسد فإنه في الأصل موضوع للحيوان

المفترس ، ثم تستعمله في الرجل الشجاع ، فتقول : رأيت أسداً في الحمام مثلاً ،

فكل من المجاز والحقيقة موضوع وضعاً لغوياً ، لكن الحقيقة وضعها أصلي

لا يحتاج لقرينة ولا لعلاقة ، والمجاز وضعه عرضي يحتاج لعلاقة وقرينة .

قوله : [ المراد به المملوك لله تعالى ] : إنما اقتصر على ذلك المعنى لشموله وعمومه

قال تعالى : ( إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً )<sup>(١)</sup> ،

أى مملوكاً وهو المسمى بعبد الإيجاد .

[ المحتاج إليه تعالى إلخ ] : هذا التفسير يصلح لكون الفقير صفة مشبهة أو

صيغة مبالغة ، ولا يخلو عبد منهما دنيا ولا أخرى ، ولو وكلنا مولانا طريقة عين

لأنفسنا لهلكنا .

تعالى في جميع أحواله ، والمنكسر : الحزين ، والفؤاد : القلب ، وإسناد الانكسار بمعنى الحزن إليه مجاز ، وقوله : من التقصير علة لانكسار فؤاده ، والمراد به : قلة العمل والتقوى ؛ فهو كقول الشيخ رضى الله تعالى عنه المنكسر خاطره لقلّة العمل والتقوى ، وأحمد : بيان للعبد ، والدردير : لقب اشتهر به كأبيه وجدته بين الناس . وكان الوالد رحمه الله تعالى رجلاً صالحاً عالماً متقناً للقرآن ، فقد بصره في آخر عمره ، فاشتغل بتعليم الأطفال كتاب الله تعالى ، فحفظ القرآن على يده خلق كثير ، وكان يعلم الفقراء حسبة لله تعالى لا يأخذ منهم صرافة ولا غيرها ، بل ربما واساهم من عنده ، وكان كثير السكوت لا يتكلم إلا نادراً ، وورده — في غالب أوقاته —

قوله : [ المنكسر الحزين ] : يشير بذلك إلى أن في كلام المصنف استعارة تبعية ، حيث شبه حزن القلب بالانكسار الذي هو تفرق أجزاء الشيء الصلب بجامع التلف والتشتت في كل ، واستعار اسم المشبه به للمشبه ، واشتق منه منكسر بمعنى حزين ، والقريئة إضاافته للفؤاد ..

قوله : [ مجاز ] : أى عقلى من إسناد ما للكل للبعض الذى هو الفؤاد ، وإنما خص الفؤاد دون سائر الأعضاء لأنه محله ، ولذلك قال علماء البيان : إذا أسند ما للكل للجزء لا بد أن يكون لذلك الجزء مزية تميزه ، إذا علمت ما تقدم من الاستعارة ، وما هنا من المجاز العقلى ، ففي كلامه مجاز على مجاز .

قوله : [ علة لانكسار فؤاده ] : أى حزنه إنما جاء من رؤية التقصير في حقوق الله ، وهذا سنة العارفين بربهم لا يرون لأنفسهم عملاً ، كما قال السيد البكرى : إلهى إني أخاف أن تعذبني بأفضل أعمالي .

قوله : [ كقول الشيخ الخ ] : المراد به الشيخ خليل .

قوله : [ بيان ] أى عطف بيان ، ويصح أن يكون بدلاً لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل ، وتعرب منه بدلاً أو عطف بيان ، بخلاف نعت النكرة إذا تقدم عليها فيعرب حالا ، وتعرب هي على ما كانت عليه كقول الشاعر :

\* لمية موحشاً طلل \*

قوله : [ في غالب أوقاته ] : وهى الأوقات التى لم يكن مشغولاً فيها بالقرآن .

صلاة سيدى عبد السلام بن مشيش رضى الله تعالى عنه ، وكان يبشرنى فى صغرى بأن أكون عالمًا . مات رحمه الله شهيداً بالطاعون سنة ثمان وثلاثين بعد الألف ومائة ، وعمرى نحو عشر سنين ، وشوهدت له كرامات .  
( الحمد لله مُوَلِّى النعم والشكر له على ما خصص منها وعم ) الحمد هو الوصف

قوله: [ عبد السلام الخ ] : هو شيخ أبى الحسن الشاذلى ، وناهيك بشيخ ، الشاذلى تلميذه ، ومشيش—بشيين معجمتين وأولهميم أبو باء موحدة—وأخبرنا الأستاذ الشارح عن والده المذكور ، أن زوجته كانت تدخل عليه فتجد عنده شموعاً موقدة فى أوقات الظلام ، فتسأله عن ذلك فيقول : إنها أنوار الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، وأخبرنا أيضاً أنهم كانوا فى ضيق عيش فتوضع الصحيفة فيها الطعام القليل بين يديه ، فيقرأ عليها سورة قريش ، فيبارك فيها ويأكل منها الناس الكثيرون . قال الشيخ فصرت أقرأ تلك السورة على الأبواب المغلقة فتفتح بغير مفتاح ، فشاع عنى — وأنا صغير — أنى أفتح الأبواب بغير مفتاح .

قوله: [ وعمرى نحو عشر سنين ] : فيكون مولد الشيخ سنة ثمان وعشرين ومائة<sup>(١)</sup> ، وكانت وفاته ليلة الجمعة لثمان خلون من ربيع الأول سنة مائتين وواحد بعد الألف ، فسنة ثلاث وسبعون سنة ، ودفن بمشهدته المشهور بالكعكيين ، وكراماته فى الحياة وبعد الممات أظهر من الشمس فى رابعة النهار . وأقول كما قال بعض العارفين :

لى سادة من عزهم أقدامهم فوق الجباه  
إن لم أكن منهم فلى فى جهم عز وجاه

قوله : [ وشوهدت له كرامات ] : قد تقدم لك بعضها .

قوله : [ الحمد لله ] : لما افتتح بالبسملة افتتاحاً حقيقياً افتتح بالحمد له افتتاحاً إضافياً ، وهو ما تقدم على الشروع فى المقصود بالذات جمعاً بين حديثي البسملة والحمدلة ، وحمل البسملة على الابتداء الحقيقى ، والحمدلة على الابتداء الإضافى لموافقة القرآن العزيز ، ولقوة حديث البسملة على حديث الحمدلة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم »<sup>(٢)</sup> ، وهناك أوجه آخر مشهورة لدفع التعارض .

( ٢ ) رواه أبوداود عن أبى هريره .

( ١ ) أى بعد الألف ومائة .

وجملة الحمد لله إلى آخر الكتاب مقول القول في محل نصب لأن القول لا ينصب إلا الجمل أو المفرد الذى فى معنى الجملة ، أو المفرد الذى قصد لفظه ما لم يجر مجرى الظن ، فينصب المفردات كما هو معلوم من قول ابن مالك :

وكتظنّ اجعل تقولُ إن ولى مستفهماً به ولم ينفصل

إلى أن قال :

وأجرى القول كظنّ مطلقاً عند سليم نحو قل ذا مشفقاً

وأل فيه قيل للجنس وقيل للاستغراق وقيل للعهد وهو حمد المولى نفسه بنفسه أزلاً ، لأنه لما علم عجز خلقه عن أداء كنه حمده حمد نفسه بنفسه أزلاً ، ثم أمرهم أن يحمده بذلك الحمد ، واللام فى لله قيل للملك أو للاستحقاق أو للتعليل ، فعلى الأول معناه جميع المحامد مملوكة لله ، وعلى الثانى مستحقة لله ، وعلى الثالث ثابتة لأجله ، وجملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى ، وكانت اسمية للدلالة على الثبوت والدوام واقتداء بالكتاب العزيز ، وأصل الحمد لله أحمد حمد الله فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه فبقى حمد الله ، ثم عدل من النصب إلى الرفع لدلالة الثبوت والدوام ، فصار حمد لله ، ثم أدخلت الألف واللام لقصد الاستغراق أو الجنس أو العهد كما تقدم . قال الفاكهاني فى شرح الرسالة : ويستحب الابتداء بها لكل مصنف ومدرس وخطيب وخطاب ومتزوج ومزوج ، وبين يدي سائر الأمور المهمة ، وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار .

قوله: [ هو الوصف إلخ ] : شروع فى معنى الحمد والشكر اللغويين ، ولم يتعرض لمعناهما الاصطلاحيين ، ومعلوم أن الحمد الاصطلاحى هو الشكر اللغوى ، والشكر الاصطلاحى هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله ، وإنما اقتصر الشارح على المعنى اللغوى فى كل لأنه الذى يحمل عليه الشرع إذ لم يكن له اصطلاح خاص ، وأما قولهم الحمد اصطلاحاً والشكر اصطلاحاً ، فالمراد اصطلاح الناس لا اصطلاح الشرع ، فإنه موافق للمعنى اللغوى فى كل ، ومعنى الوصف الذكر وهذا التعريف سالم من جميع ما يرد على التعريف المشهور ، لأن قوله الوصف بالجميل يشمل أقسام الحمد الأربعة المشهورة ، وظهر من هذا

بالجميل اختياريًا أم لا فعلاً أم لا على فعل جميل اختياري ، والشكر ما دل على تعظيم المنعم لإنعامه من قول أو فعل أو اعتقاد ، وشكر المنعم واجب بالشرع ، والمولى بكسر اللام المعطى ، والنعم جمع نعمة بكسر النون بمعنى العطية الملائمة ، وقوله منها بيان لما والضمير عائد على النعم ، فالمعنى على نعم

التعريف أن مورد الحمد خاص ومتعلقه عام ، ومورد الشكر عام ، ومتعلقه خاص لتقييده بقوله لإنعامه ، والنسب بين المعاني الأربعة معلومة .

قوله : [ اختياريًا أم لا إلخ ] : تعميم في الحمود به إشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون اختياريًا ، وقوله على فعل جميل اختياري هو الحمود عليه ، وفيه إشارة إلى أنه يشترط أن يكون اختياريًا هـ من تقرير الشارح .

قوله : [ واجب بالشرع ] : أى لا بالعقل خلافاً للمعتزلة الذين حكموا العقل في الحسن والقبح ، بل الحسن ما حسنه الشرع ، والقبح ما قبحه الشرع ، ومعنى كونه واجباً أنه يتحتم على كل مكلف اعتقاد أن كل نعمة ظهرت في الدنيا والآخرة فهي منه تعالى ، بل هذا من عقائد الإيمان ، ومن اعتقد خلاف ذلك فهو كافر ، وأما شكر الأعضاء الظاهرية فتارة تكون واجبة وتارة تكون مندوبة على حسب ما أمر الشارع كما هو معلوم من الشرع .

قوله : [ بكسر اللام ] : أى مع ضم الميم اسم فاعل ، وأما بفتحهما فهو المالك أو المعتق أو الصاحب أو القريب ، وأما بضم الميم وفتح اللام فهو المعطى اسم مفعول . قوله : [ بكسر النون ] : وأما بضمها فالفرح والسرور وفتحها التمتع . قال تعالى : ( ونعمة كانوا فيها فاكهين )<sup>(١)</sup> .

قوله : [ الملائمة ] : أى الموافقة لثمنى النفس ، ولم يقل تحمد عاقبتها شرعاً لأجل شموله نعم الكفار الدنيوية ، فإن الكفار منعم عليهم في الدنيا .

والحاصل أنهم اختلفوا في تعريف النعمة ، فقال بعضهم هى كل ملائم تحمد عاقبته شرعاً ، ومن ثم لا نعمة لله على كافر ، وقال بعضهم : كل ملائم ، فالكافر منعم عليه في الدنيا وإن لم تحمد عواقب تلك النعم ، واقتصر الشارح يؤيد الثانى .

خصها بنا أى قصرها علينا معاشر الأمة المحمدية من الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة كثير من الأحكام التى جاء بها ، وكذا النعم المخصوصة بالشخص فى ذاته كشكله ولونه وصورته التى يتميز بها عن غيره فى جميع أحواله ، فإنها من أعظم النعم .

وقوله وعم أى النعم التى تشملنا وغيرنا كنعمة الوجود الشاملة لكل موجود ، ونعمة العقل والعلم والسمع والبصر ، وغير ذلك .

و يشمل ذلك كله قول الشيخ والشكر له على ما أولانا من الفضل والكرم ، وإنما جعلنا المعنى على النعم التى خصها بنا ولم نجعله على النعم التى خصنا بها ليكون العائد المحذوف ضمير نصب متصل ، وهو شائع لا شذوذ فيه بخلاف التقدير الثانى .

( والصلاة والسلام على النبي الأعظم وعلى آله وأصحابه وأئمة أشرف الأمم ) هذه جملة خبرية لفظاً لإنشائية معنى قصد بها طلب الصلاة والسلام على أعظم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم ، فإنه أفضل الأنبياء إجماعاً ، وأئمة جماعته وهم من آمن به إلى يوم القيامة وكانوا أشرف الأمم لأنهم أتباعه ، والتابع يشرف بشرف المتبوع ( وصل اللهم على جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آلهم وصحبهم أجمعين ) يجوز عطف الفعلية الإنشائية على الاسمية كذلك ، وهذه الجملة أعم متعلقاً مما قبلها لشمولها النبي

قوله : [ خصها بنا ] : الباء داخلية على المقصور عليه ، وهذا خلاف الغالب كما قال الأجهورى :

وباء الاختصاص فيه يكثر دخولها على الذى قد قصرها وعكسه مستعمل جيد قد قاله الخبر الهمام السيد قوله : [ أى قصرها علينا ] : أى ولسنا مقصورين عليها .

قوله : [ كشكله ولونه إلخ ] : قال تعالى : ( ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين ) (١) .  
قوله : [ ليكون العائد إلخ ] : أى لقول ابن مالك :

والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متصل إن انتصب إلخ  
قوله : [ بخلاف التقدير ] : أى فى حذف العائد شذوذ لعدم استيفائه



الشروط التي قال فيها ابن مالك :

\* كذاك حذف ما بوصف خفضاً \*  
إلخ  
إذا علمت ذلك فظاهر كلام الشارح أن المعنى واحد ، وإنما التخالف في شذوذ حذف العائد وعدمه وهو كذلك ، غير أن الباء على الوجه الذي تركه الشارح تكون داخلة على المقصور على مقتضى الكثير فيها ، وإنما تركه لما قاله تأمل .

قوله : [ والصلاة إلخ ] : لما أننى على الله سبحانه وتعالى وشكره على نعمه أداء لبعض ما يجب إجمالاً ، وكان صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد ، وجميع النعم الواصلة إليهم التي أعظمها الهداية للإسلام إنما هي ببركته وعلى يديه ، أتبع ذلك بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم ، وامتثالاً لقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا )<sup>(١)</sup> ، وعملاً بقوله عليه الصلاة والسلام : « كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلاة على فهو أقطع ممحوق من كل بركة » ، والصلاة من الله رحمته المقرونة بالتعظيم ، ومن العبيد طلبهم ذلك ، والسلام من الله الأمان أو التحية ، بأن يحیی الله نبيه بكلامه القديم ، كما يحیی أحدنا ضيفه ، ومن العبيد طلب ذلك .  
قوله : [ على النبي الأعظم ] : أى من كل عظيم .

قوله : [ إنشائية معنى ] : أى ولا يصح أن تكون خبرية لفظاً أو معنى خلافاً لما مشى عليه يس .

قوله : [ والتابع يشرف بشرف المتبوع ] : لما ذكره في الخصائص عند قول البوصيرى :

ولك الأمة التي غبطتها بك لما أتيتها الأنبياء

إن الله جمع في نبينا جمع ما تفرق في الأنبياء من الكمالات ، وجمع في أمته جميع ما تفرق في الأمم منها ، وكفاهم قوله تعالى : ( كنتم خير أمة أخرجت للناس ) الآية<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة الأحزاب آية ٥٦ .

(٢) سورة آل عمران آية ١١٠ .

وآله وأصحابه ؛ والكلام في الآل والصحب مشهور ، ( وبعد فهذا كتاب جليل اقتطفته من ثمار مختصر الإمام خليل ) الكلام في بعد واسم الإشارة مشهور ،

قوله : [ مشهور ] : أما الآل في مقام الزكاة فهم عندنا بنو هاشم لا المطلب ، وأما في مقام الدعاء فكل مؤمن ولو عاصياً ، وأما في مقام المدح فكل تقى لما في الحديث الشريف : « آل محمد كل تقى » ، وأصحابه كل من اجتمع به في حياته بعد البعثة وهو مؤمن وتفصيل ذلك يطول .

قوله : [ الكلام في بعد واسم الإشارة مشهور ] : أى فلم يتكلم عليه لشهرته ، ولندكر لك زبدة ذلك ليطمئن بها الخاطر ؛ فبعد يتعلق بها تسعة مباحث :

الأول في واوها ، الثانى : في موضعها ، الثالث : في معناها ، الرابع : في إعرابها ، الخامس : في العامل فيها ، السادس : في أصلها ، السابع : في حكم الإتيان بها ، الثامن : في أول من تكلم بها ، التاسع : في الفاء بعدها .  
فأما الواو فإما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة ، وإما أن تكون نائية عن أما التى هى لمجرد التأكيد ، وقد تكون للتأكيد مع التفصيل في غير ما هنا .

وأما موضعها فيؤخذ من قولهم هى كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر ، أى من غرض إلى آخر ، فلا تقع بين كلامين متحدين ، ولا أول الكلام ولا آخره ، فإن وقعت بين كلامين متغايرين بينهما عدم مناسبة سمي اقتضاباً محضاً ، وإن كان بينهما مناسبة كلية سمي تخلصاً ، وإن كان بينهما نوع مناسبة كما هنا ، سمي اقتضاباً مشوباً بتخلص ، فثال الاقتضاب المحض قول الشاعر :

لو رأى الله أن فى الشيب خيراً      جاوته الأبرار فى الخلد شيبا  
كل يوم تبدى صروف الليالى      خلقاً من أبى سعيد غريبا  
ومثال التخلص قول الشاعر أيضاً :

أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا      فقلت كلا ولكن مطلع الجود  
وأما معناها فهو نقيض قبل ، وتكون ظرف زمان كثيراً ومكان قليلاً ، وهى هنا للزمان لا غير ، وقولهم لأنها للمكان باعتبار الرقم بعيد كما حققه الشارح رضى الله عنه .

وأما إعرابها فلها أربعة أحوال : تعرب في ثلاثة وتبنى في حالة كما هو مشهور .  
 وأما العامل فيها فهو على أن الواو عاطفة مقدر بأقول ونحوه ، وعلى أنها نائبة عن  
 أمّا ، فإن قلنا : إنها من متعلقات الشرط فالعامل فيها فعل الشرط ، والتقدير مهما  
 يكن من شيء بعدما تقدم ، أو العامل فيها الواو النائبة عن أمّا النائبة عن مهما ،  
 وإن قلنا : إنها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء ، والتقدير مهما يكن  
 من شيء فأقول بعدما تقدم ، وجعلها من متعلقات الجزاء أولى لأنه يكون وجود  
 المؤلف معلقاً على وجود شيء مطلق . وأما أصلها فهو أمّا ، وأصل أمّا مهما يكن  
 من شيء ، كما تقدم ، وهذا الأصل على أن الواو نائبة ، وأما على أنها عاطفة  
 فالأصل ، وأقول بعد إلخ .

وأما حكم الإتيان بها فالاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان  
 يأتي بأصلها وهو أمّا بعد في خطبه ومكاتباته .

وأما أول من تكلم بها فقد نظم الخلاف فيه بعضهم بقوله :  
 جرى الخلاف أمّا بعد من كان بادئاً بها خمس أقوال وداود أقرب  
 وكانت له فصل الخطاب وبعده فقس فسحبان فكعب فيعرب  
 وأما الفاء بعدها فإن قلنا إن الواو عاطفة فالفاء زائدة على توهم وجود أمّا ،  
 وإن قلنا إنها نائبة عن أمّا فالفاء رابطة للجواب . وفي هذا القدر كفاية .

وأما اسم الإشارة ففيه احتمالات سبعة أبدأها السيد الجرجاني : وهي إما أن  
 يكون عائداً على الألفاظ أو النقوش أو المعاني أو الألفاظ والمعاني ، أو المعاني  
 والنقوش أو الألفاظ والنقوش ، أو الثلاثة . اختار السيد الجرجاني منها أنه عائد على  
 الألفاظ الخارجية الدالة على المعاني المخصوصة فبحث فيه بأنها أعراض تنقضي بمجرد  
 النطق بها ، والحق أنه عائد على ما في الذهن ، واسم الإشارة في كلام المصنف  
 مبتدأ وكتاب خبر . إن قلت ما في الذهن مجمل والكتاب اسم للمفصل فلا يصح  
 الإخبار . أجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى مفصل هذا كتاب . فإن قلت :  
 ما في ذهن المؤلف جزئى والكتاب اسم لما في ذهن المؤلف وغيره فيلزم عليه الإخبار  
 بالكلى عن الجزئى . أجيب بأن في العبارة حذف مضاف ثان . أى مفصل نوع

والكتاب اسم للنقوش الدالة على الألفاظ الموضوعية لمعانيتها ، وجليل نعت له ، ومعناه عظيم الشأن ، لما اشتمل على الأحكام النفيسة مع سهولة الألفاظ وعذوبتها واختصارها اختصاراً لا يخل بالمعاني .

ومعنى اقتطفته إلخ أخذته وجمعته من معاني مختصر الإمام الجليل أبي الضياء خليل بن إسحق ، كان مع وفور علمه من الأولياء العارفين بالله تعالى كشيخه الإمام سيدى عبد الله المنوفى رضى الله تعالى عنهم وعنا بهم ، وقد شبه المختصر المذكور بروضة مثمرة .

هذا كتاب. والإشكال الأول لا يرد إلا على تسليم أن الذهن لا يقوم به المفصل ، وعلى تسليم أن الكتاب لا يكون اسماً للمجمل ، وعلى تسليم عدم صحة الإخبار بالمفصل عن المجمل ، وإلا فلا يحتاج لتقدير المضاف الأول ، والإشكال الثانى مبنى على ما اشتهر من أن أسماء الكتب من قبيل علم الجنس ، وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص ، والحق أن يقال إن كان الشيء لا يتعدد بتعدد محله فالكل من قبيل علم الشخص ، وإن كان الشيء يتعدد بتعدد محله فالكل من قبيل علم الجنس ، والفرق تحكم وكون الشيء يتعدد بتعدد محله أو هام فلسفية لا يعتد بها ، فإذا علمت ذلك فلا حاجة لتقدير المضاف الثانى أيضاً .

قوله : [ اسم للنقوش إلخ ] : فعلى هذا يكون الشارح اختار أن اسم الإشارة عائد على الثلاثة وهو أحد الاحتمالات السبعة المتقدمة .

قوله : [ ابن إسحق ] : ابن موسى وهذا هو الصواب كما فى الخطاب وغيره ، وقد وهّم ابن غازى فى إبدال موسى بيعقوب .

قوله : [ من الأولياء العارفين ] : أى لكونه كان مجاهداً لنفسه فى طاعة الله مكث عشرين سنة بمصر لم ير النيل لاشتغاله بربه ، وكان يلبس لبس الجند المتقشفين ، وله ولشيخه كرامات ذكر الأصل بعضها .

قوله : [ بروضة مثمرة ] : أى وطوى ذكر المشبه به وذكر الثمار تخييل كما قال الشارح ، والاقتطاف ترشيح والجامع بين المعنيين الانتفاع التام فى كل ، فإن الروضة بها انتفاع الأجساد وبالمختصر انتفاع الأرواح .

وذكر الثمار تخييل، للمكنية ( في مذهب إمام أئمة دار التنزيل ) في مذهب نعت للمختصر المذكور أى الكائن ذلك المختصر في مذهب إمام أئمة دار التنزيل ، وهى المدينة المنورة ، والتنزيل : القرآن العظيم ، والمراد به مالك بن أنس ،

قوله : [ في مذهب ] : هو فى الأصل محل الذهاب كالطريق المحسوسة ، والمراد منه هنا ما ذهب إليه مالك من الأحكام الاجتهادية ، فقد شبه الأحكام التى ذهب إليها واعتقدها بطريق يوصل إلى المقصود ، واستعار اسم المشبه به للمشبه. على طريق الاستعارة النصريحية الأصلية ، والجامع بينهما التوصل للمقصود فى كل ، على حد قوله تعالى : ( اهتدوا الصراط المستقيم )<sup>(١)</sup> .

قوله : [ أئمة ] : جمع إمام وهو فى اللغة المقدم على غيره ، وفى الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صغيراً ، وأصل أئمة : أئمة نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ثم أدغمت الميم فى الميم فصار أئمة بتحقيق الهمزتين أو بتسهيل الثانية ،

قوله : [ دار التنزيل ] : أى القرآن لتزول غالبه بها . قوله : [ وهى المدينة المنورة ] : أى بأزوار المصطفى لأنه أنارها حساً ومعنى ، ولها أسماء كثيرة أنهاها بعض العلماء إلى تسعين ، منها ما ذكره المتن والشرح ، ومنها قبة الإسلام ، ومدينة الرسول ، وطيبة ، وطابة ، والراحمة ، والمرحومة ، والهادية ، والمهدية ، وأما تسميتها بيثرب فكروه وما فى الآية حكاية عن المنافقين .

قوله : [ مالك بن أنس ] : هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر ابن عمرو بن الحرث بن غيمان - بفتح الغين المعجمة أوله بعدها مثناة تحتية ساكنة - ابن خثيل - بالمثلثة مصغر أوله خاء معجمة ويقال بالجيم كما فى القاموس - من ذى أصبح بطن من حمير فهو من بيوت الملوك وعادة ملوكهم يزيدون فى العلم ذا تعظيماً : أى صاحب هذا الاسم . وأمّ الإمام اسمها العالية بنت شريك الأزدية ، وقيل طليحة مولاة عامر بنت معمر ، وكان أبو الإمام وجده من فقهاء التابعين ، وجده مالك أحد الأربعة الذين حملوا عثمان رضى الله عنه إلى قبره ليلاً ودفنوه بالقيع ، وأبوه أبو عامر صحابى شهد المغازى كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا بديراً ، والإمام تابع التابعين وقيل تابعى لأنه أدرك

(١) سورة الفاتحة آية ٦ .

وإذا كان إمام أئمة المدينة - مع عظم شأنهم - كان إماماً لغيرهم بالأولى . فهو إمام الأئمة لا بمجرد الدعوى ، بل بشهادة العقل والنقل . يحكم بذلك كل من

عائشة بنت سعد بن أبي وقاص - وقيل بصحبتها - ولكن الصحيح أنها ليست صحابية . وهو عالم المدينة . لم تشدّ الرحال لعالم بها كما شددت له حتى يحمل عليه . وفاهيك ما اشتهر : لا يفتى ومالك بالمدينة . روى الحاكم وغيره بروايات متعددة : « يخرج ناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة » . وخرجه الترمذى بلفظ : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل » . ويروى : « آباط الإبل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً أفقه من عالم المدينة » قال سفيان : كانوا يرونه مالكاً . قال ابن مهدي : يعنى سفيان بقوله كانوا يرونه : التابعين الذين هم من خير القرون . ويروى : « لاتنقض الساعة حتى يضرب الناس أكباد الإبل ، إلخ » <sup>(١)</sup> انظر (ح) . وبالحملة متى قيل : هذا قول عالم المدينة ، فهو المراد . وفي (ح) أيضاً : ما أفتى مالك حتى أجازته أربعون محنكاً . والتحنك في العمامة شأن الأئمة . وعن مالك : جالست ابن هرمز ست عشرة سنة في علم لم أثبه لأحد ، ومذهبه عمري ؛ سد الحيل واتقاء الشبهات . ولم يعتزل مالكي قط وعليه أهل الغرب الوارد بقاؤهم على الحق . وألف السيوطي كتاباً يسمى « تزيين الممالك في ترجمة الإمام مالك » أثبت فيه أخذ الإمام أبي حنيفة عنه . قال : وألف الدارقطني جزءاً في الأحاديث التي رواها أبو حنيفة عنه . بل روى عن الإمام من هو أكبر سنّاً من أبي حنيفة وأقدم وفاة ، كالزهري وربيعه ، وهما من شيوخ مالك وأخذاه عنه ، فأولى قرينه . ومن شيوخ مالك من غير التابعين : نافع بن أبي نعيم القاري ؛ قرأ عليه مالك

(١) الروايات المذكورة عن الحاكم والترمذى هي عن أبي هريرة مرفوعاً . ومن مجموعها يتكامل المعنى الآتي : « يخرج ناس من المشرق والمغرب » أو « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل » أو « يوشك أن يضرب الناس آباط الإبل » أو « لاتنقض الساعة حتى يضرب الناس أكباد الإبل » في طلب العلم » أو « يطلبون العلم ، فلا يجدون أعلم من عالم المدينة » أو « عالماً أفقه من عالم المدينة » . قال سفيان ، هو ابن عيينة : كانوا يرونه ، أي كان التابعون - الذين هم خير القرون - يرونه ، أي يرون أن ذلك العالم المقصود ، هو مالك رضي الله عنه .

كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .  
( اقتصرْتُ فيه على أرجح الأفاويل ) هذا نعت لكتاب ؛ أى كتاب اقتصرْتُ فيه عند الاختلاف فى حكم على القول الراجح عند الأشياخ . فلم يقع فيه ذكر القولين إلا قليلا حيث لم يظهر ترجيح لأحدهما .

القرآن . وروى هو عن مالك ، وهو غير نافع التابعى مولى ابن عمر . وحملت بالإمام أمه ثلاث سنين . وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على الأشهر بنى المروة ؛ موضع من مساجد تبوك على ثمانية برّد من المدينة . وكانت وفاته على الصحيح يوم الأحد لتمام اثنتين وعشرين يوماً من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة . وصلى عليه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وكان يومئذ والياً على المدينة . ودفن بالبقيع وقبره مشهور وعليه قبة <sup>(١)</sup> ، وبجانبه قبر لنافع ؛ قيل : نافع القارىء أو هو مولى ابن عمر . ومناقبه وفضله أظهر من الشمس فى رابعة النهار رضى الله عنه وعنا به .

قوله : [ قلب ] : أى عقل كامل .

وقوله : [ أو ألقى السمع ] إلخ : أى صغى بسمعه وهو حاضر بقلبه لما يذكر من مناقب الإمام ، وفيه اقتباس من الآية الكريمة .

قوله : [ أرجح الأفاويل ] : أى أقواها إن وجد راجح وأرجح ، وعلى الراجح إن وجد راجح ومرجوح . فأفعل التفضيل فى كلامه ليس على بابة دائماً كما يفيدته حل الشارح . والراجح عندهم : ما قوى دليله والمشهور : ما كثر قائله . ولكن مراد المصنف بالأرجح والراجح : القوى والأقوى ؛ إما لقوة دليله أو لكثرة قائله ، لأنه ليس ملتزماً لاصطلاحات المختصر .

مسألة : للمفتى إذا استفتى فى مسألة فيها قولان أن يحمل المستفتى على أيهما . وقيل : بل يخبره بالقائلين ، فيقلد أيهما أحب كما لو كانوا أحياء . وهذا إذا لم يكن فيه أهلية للترجيح ، وإلا فليرجح أحد الأقوال — انظر الأجهورى .

مسألة أخرى — فى الخطاب : أن من أئلف بفتواه مجتهداً لا يضمن ، ومقلداً يضمن إن انتصب أو تولى فعل ما أفتى به ، وإلا — فغورٌ قولى لا ضمان فيه ، وبزجر . وإن لم يتقدم له اشتغال بالعلم ، أدب وتجاوز الأجرة على الفتيا إن لم تتعين . وذكر عن ابن عمر تقديم الشاذ فى المذهب على مذهب الغير ، والأشياخ على عكسه .

(مُبْدِلًا غَيْرَ الْمُعْتَمَدِ مِنْهُ بِهِ ، مع تقييد ما أطلقه وضده ، للتسهيل) :  
مبدلاً ؛ حال من فاعل اقتضرت ، أى حال كوفى مبدلاً غير المعتمد من المختصر  
بالمعتمد ، مع تقييد الحكم الذى أطلقه الشيخ - وحقه التقييد - ومع إطلاق  
ما قيده - وحقه الإطلاق . وهو معنى قولى : ( وضده ) . وقوله : للتسهيل : علة  
لما ذكر من الإبدال وما معه أى فعلت ذلك لأجل أن يسهل الأمر على الطالب  
المستفيد ؛ لأن ذكر القول الضعيف والتقييد فى محل الإطلاق - وعكسه -  
فيه خفاء وصعوبة على الطالب ، لإيجابه اعتقاد خلاف الواقع .  
(وسميته : أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك ) المسالك جمع مسلك : أى

مسألة أخرى - فى (شب) : أنه يمتنع تتبع رخص المذاهب . وفسرها بما ينقض به  
حكم الحاكم من مخالف النص وجلى القياس . ولغيره : أن معناه رفع مشقة التكليف  
باتباع كل سهل . وفيه أيضاً منع التلقيق . والذى قاله شيخنا الأمير عن شيخه  
العدوى عن شيخه الصغير وغيره : أن الصحيح جوازه ، وهو فسحة . لكن لا ينبغى  
فعلها فى النكاح ، لأنه يحتاط فى الفروج ما لا يحتاط فى غيرها .

قوله : [ مبدلاً ] : أى معوضاً .

قوله : [ غير المعتمد ] : أى غير التوى .

وقوله : [ به ] : أى بالمعتمد ، بمعنى القوى سواء كانت قوته لرجحانه أو لشهرته -  
ومعناه أن الأصل - الذى هو الشيخ خليل - إذا مشى على طريقة قال الأشياء  
بضعفها ، أبدلها مصنفنا بما اعتمدته الأشياء .

قوله : [ مع تقييد ما أطلقه ] إلخ : كقول المختصر وسقوطها فى صلاة مبطل ،  
فهذا الإطلاق حقه التقييد بشروط تأتى ، فقيده . مصنفنا رضى الله عنه بتلك الشروط  
وقوله : [ ومع إطلاق ما قيده ] إلخ : كقوله فى الوضوء : وإن عجز ، ما لم  
يُطِل ، فحقه - حيث كان العجز حقيقياً - الإطلاق ، وقد أطلقه المصنف  
رضى الله عنه ، وهكذا فلتقس .

قوله : [ وسميته ] إلخ : أى وضعت ذلك التركيب اسماً له ؛ لأن من سُنَّة المؤلفين تسمية  
أنفسهم وكتبهم لأجل الرغبة والانتفاع بها ، لأن المجهول لا يرغب فيه ، والضمير  
البارز فى [ سميته ] : مفعول أول لسمى ، و [ أقرب ] : مفعوله الثانى ، ومادة التسمية تارة



محل السلوك أى الزهاب ، فالمسالك الطريق السلوك فيه . والمراد بها هنا الكتب المؤلفة فى المذهب . وسماه بذلك ليطابق الاسم المسمى ؛ إذ الكتب المؤلفة فى المذهب لا تخلو عن صعوبة ، وهذا الكتاب سهل منقح .

يقرب الأقصى بلفظ موجز ويبسط البذل بوعد منجز

وقوله : (للمذهب) : متعلق بالمسالك .

( وأسأل الله أن ينفع به كما نفع بأصله إنه على

تتعدى للثانى بنفسها أو بالباء .

قوله : [ والمراد بها هنا الكتب ] : أى فقد شبه الكتب المؤلفة فى المذهب بطرق توصل إلى مدينة مثلاً ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية . وإضافتها للمذهب قرينة مانعة . ولك أن تجعل [فى المذهب] : بمعنى الأحكام ؛ استعارة بالكناية ، بأن يقال : شبه مذهب مالك بمدينة يتوصل إليها بطرق عديدة ، وطوى ذكر المشبه به ورمزَ إليه بشئء من لوازمه — وهو المسالك — على سبيل الاستعارة بالكناية وذكر المسائل تخييل .

قوله : [ يقرب الأقصى ] إلخ : مقتبس من قول ابن مالك :

تقرب الأقصى بلفظ موجز ويبسط البذل بوعد منجز

وإسناد التقريب للكتاب : مجاز عقلى من الإسناد للسبب . والأقصى صفة لموصوف محذوف ؛ أى المعنى الأبعد الذى فى غاية البعد ، ومن باب أولى البعيد . والموجز : المختصر ، والبسط : التوسعة . والبذل : العطاء أى المعطى . والوعد : ما كان بخير ضد الوعد . والمنجز : المبرم . وبالجمله فقد شبه كتابه بشخص كريم ذى عطايا واسعة يعد ولا يخلف . وطوى ذكر المشبه به ورمزَ له بشئء من لوازمه وهو البسط والبذل والوعد ، فالبذل تخييل ، والبسط والوعد ترشيحان .

قوله : [ كما نفع بأصله ] : ما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر . والجار والمجرور صفة لموصوف محذوف مفعول مطلق والتقدير : وأسأل الله النفع به نفعاً كائناً كالنفع بأصله .

قوله : [ إنه على ] إلخ : بكسر الهمزة على الاستئناف المضمن معنى التعليل ،

حكيم ، رءوف رحيم ) سأل الله تعالى النفع بهذا الكتاب لأنه لا يُسأل إلا الله وحده . والنفع ضد الضر . وحذف المعمول لإفادة العموم . أى ينفع به كل من قرأه أو كتبه أو حصله ، كما نفع بأصله الذى هو مختصر الشيخ .

واعلم أنى متى أطلقت لفظ الشيخ فى هذا الكتاب أو أتيت بضمير الغائب لغير مذكور فالمراد به المصنف صاحب المختصر <sup>(١)</sup> .

والعلیّ : المنزه عن كل نقص . والحكيم : ذو الحكمة والصنع الذى يضع كل شيء فى محله ، والرءوف : شديد الرحمة ، والرحيم : ذو الرحمة . وحكمة توسله بهذه الأسماء : إفادتها أن الله منزّه عن الأغراض فى الأفعال والأحكام يعطى من غير علة ومن غير تهیؤ العبد للعطايا يعطى الحكيم ؛ وهى العلوم النافعة لشدة رأفته ورحمته . قوله : [ لأنه لا يسأل إلا الله وحده ] : هذا الحصر مأخوذ من قوله : [ إنه علىّ حكيم ] إلخ .

( ١ ) تراجم رجاله هذا الكتاب :

الإمام الشيخ خليل : وهو صاحب المختصر الذى نقحه الإمام الدردير وخرج عليه متن أقرب المسالك وشرحه الصغير - ويشار إليه فى الشرح الصغير بلفظ الشيخ ، أو بضمير الغائب . هو أبو الضياء خليل بن إسحق بن موسى المالكي صاحب المختصر . المتوفى سنة ٧٧٦ . وهو من علماء القاهرة . قرأ فقه المالكية على المنوفى وكان يدرس هذا الفقه بالشيخونية . وتخرج على يديه كثيرون . وكان زاهداً متقشفاً يلبس زى الجند المتقشفين . وكان ذا دين وفصل وزهد وانقباض عن أهل الدنيا ، جمع العلم والعمل ، ونشر العلم فنفع الله به المسلمين . رحمه الله تعالى .

الإمام الشيخ أحمد الدردير : وهو صاحب متن أقرب المسالك والشرح الصغير الذى بأعلى صفحات هذا الكتاب . وقد أشير إلى طرف من أخباره فى المقدمة السابقة . هو الإمام الشيخ أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العلوى المالكي الأزهرى الخلقى الشهير بالدردير . ولد ببني عدى سنة ١١٢٧ ، وحفظ القرآن وجوده . وجب إليه العلم فسافر إلى الأزهر وسع على كثيرين منهم الشيخ على الصميدى العلوى وتلقن الذكر وطريقة الخلوتية عن الشيخ الحفنى . ومن مؤلفاته شرح مختصر خليل ومتن أقرب المسالك ( الذى يشرحه هنا بالشرح الصغير ) ومؤلفات أخرى فى التفسير والتوحيد والتصوف . ولما توفى الشيخ على الصميدى عين شيخاً على المالكية ومفتياً وناظراً على وقف الصايدة وشيخاً على طائفة الرواق ، بل شيخاً على =

.....

---

.....

=أهل مصر بأسرها . وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويصدق بالحق لاتأخذه في الله لومة لائم . وله مواقف مشهورة مع حكام مصر وكبرائها - كحمد أبو النعب وغيره . مات كما ذكر ابنه في المقدمة سنة ١١٨٨ بالطاعون وقيل مرض أياماً ولزم الفراش مدة حتى توفي في الثالث من ربيع الأول سنة ١٢٠١ هجرية . ودفن بزاويته التي أنشأها وهي الآن مسجده المعروف بالكمكيين بالقاهرة . رحمه الله تعالى .

ترجمة الإمام الشيخ أحمد الصاوي : وهو صاحب الحاشية التي تحت الشرح الصغير والمسماة « بلفة

السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك » . هو الإمام الشيخ أحمد بن محمد الخليلي الشهير بالصاوي نسبته إلى صا الحجر قرية بمصر بمحافظة الغربية . وهو من النسل النبوي الشريف، وكان رحمه الله من أئمة فقهاء المالكية في عصره . ومن مؤلفاته أيضاً - فضلا عن هذه الحاشية - حاشيته المعروفة على تفسير الجلالين . ويتبين من مطالعة هذه الحاشية بعض صفات الإمام رضي الله عنه وأرضاه ، وما تميز به من الإخلاص في العبادة والسلوك إلى الله وحسن العقيدة في الأولياء وكراماتهم . فقد أوسع في حاشيته أحكاماً للكلام على الأوراد والأذكار والحواري التي يأتيها الأولياء . ومن أجمل دلائل إخلاصه مقاله في إرشاد الداخل للكبّة ( باب الحج ) : « فدخل طالباً الفتح ملتصقاً بالطايا فإذا خرج يضم محارزه ويكتم أمره ولا يشرح سره » !<sup>١</sup> كما أنه من الممتنين بالعلوم الرياضية وربما بالفلك كما يتضح من اتجاهاته للعمليات الحسابية والهندسية في شرحه . وقد توفي رحمه الله تعالى بالمدينة المنورة عام ١٢٤١ رحمه الله تعالى ونفقتنا بعلومهم . آمين .

## باب

### فى بيان الطهارة

وأقسامها ، وأحكامها ، والطاهر ، والنجس .

ويسمى كتاب الطهارة .

وبدأ بالكلام على الطهارة<sup>(١)</sup> .

(باب) : هو فى العرف معروف . وفى اللغة : فرجة فى ساتر يتوصل بها من خارج إلى داخل وعكسه حقيقة فى الأجسام ؛ كباب الدار ومجاز فى المعانى كما هنا . وفى الاصطلاح : اسم لطائفة من المسائل المشتركة فى أمر . والباب فى كلام المؤلف إما مرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف أو موقوف على حد ما قيل فى الأعداد المسرودة . واعترض الإعراب الأول : بأنه يلزم عليه الابتداء بالنكرة ، ويجاب : بأن المسوغ للابتداء بها هنا وقوع الخبر جارا ومجرورا . وهو إذا وقع خبراً عن نكرة وجب تقديمه عليها ليسوغ الابتداء بها فيقدر مقدا عليها .

قوله : [فى بيان الطهارة] : بفتح الطاء ، وأما بضمها فهو ما يتطهر به ، وأما بكسرها

(١) بدء الكلام بالطهارة : يجرى التساؤل دائماً عن السبب فى ربط كتب الفقه بين العبادات والعلاقات الاجتماعية (المعاملات والجنایات والأحكام) ؟ خلافاً للمألوف فى كتب القانون الحديث : وإيضاحاً لذلك نبين أن جميع النظم تقوم حتماً على إيمان أو عقيدة . لأن للإيمان العام - أيما كان موضوعه - وظيفة اجتماعية ضرورية فى تقدم الجماعة وتوحيد فكرها وإنشاء التضامن الاجتماعى اللازم لها . غير أن الإيمان فى النظم الحديثة ماضى بحت . فهو فى النظم الفردية (الرأسمالية والليبرالية) يقوم على تأمين الحرية الفردية والملكية الخاصة . وفى النظم الاشتراكية يقوم على منع الاستغلال والصراع الطبقي . ويتعين فى هذه النظم أن تقوم وسيلة للتوعية الشعبية الدائمة التى تشد قلب المواطن بهذه العقائد وتزيدها فيه . أما الإيمان فى الإسلام فهو روحى ، ويقوم على التوحيد . وتقوم العبادات فيه بدور شحذ القلب وملئه بهذه العقيدة المقدسة . ولذلك فإن النظام الإسلامى يقوم على ثلاث شعب : عقيدة التوحيد ، والعلاقات الاجتماعية التى تقوم عدالتها على معايير مستمدة من التوحيد ، والعبادات التى تربط الإيمان بالعلاقات الاجتماعية . وبشله فى ذلك مثل جميع النظم ، وإن اختلفت وسيلة التوعية . =

فهو ما يضاف إلى الماء من صابون ونحوه . وابتدأ بالكلام على الطهارة لأنها مفتاح الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين . والكلام في الشرط مقدم على المشروط . وقدم ما يكون به الطهارة وهو - الماء في الغالب - لأنه إن لم يوجد هو ولا بدله ، لا توجد الطهارة ؛ فهو كالألة . واستدعى الكلام فيه الكلام على الأعيان الطاهرة والنجسة لكي يعلم ما ينجس الذي يكون به الطهارة ، وما لا ينجسه وما يمنع التلبس به من التقرب بالصلاة وما في حكمها ، وما لا يمنع من ذلك وهذه طريقة أكثر أهل المذهب . واعلم أنه قد جرت عادتهم في هذا الباب أن يتعرضوا لبيان حقائق سبعة ، وهي : الطهارة والنجاسة والطاهر والنجس والظهورية والتطهير والتنجيس ، واقتصر المصنف على تعريف الطهارة . ولنذكر لك الباقي على طبق تعريف المصنف الآتي .

فتعريف النجاسة : صفة حكمية يمنع بها ما استبيح بطهارة الخبث . والطاهر الموصوف بصفة حكمية يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الخبث . والنجس - بكسر الجيم - المتنجس : هو الموصوف بصفة حكمية يمنع بها ما أبيع بطهارة الخبث . وأما بفتحها : فهو عين النجاسة ، وتقدم تعريفها . والظهورية بفتح الطاء : صفة حكمية يزال بما قامت به الحدث وحكم الخبث . وهذا الوصف لا يطرد إلا في الماء المطلق . والتطهير : إزالة النجاسة أو رفع الحدث . والتنجيس : تصيير الطاهر نجسا .

وقوله : [ وأقسامها ] : قال الأصل الطهارة قسمان : حدثية وخبثية ، والأولى مائية وترايبية ، والمائية بغسل ومسح أصلي أو بدلي . والبدي اختياري أو اضطراري ،

فالنظام يتطلب البيئة المؤمنة . والبيئة المؤمنة تتطلب الإنسان المؤمن . والإنسان لا يظل على إيمانه إلا برعاية العقيدة والحرص على إحيائها في قلبه . ولذلك يعنى الإسلام بالعبادات حتى تستقيم العلاقات الاجتماعية على أساس من الإيمان ؛ لأن العبادة تؤدي إلى تهينة البيئة الإسلامية وتعبئة المسلم الصادق . ومن المؤكد أن الإيمان الإسلامي أعلى في مثاليته من نظيره في النظم الحديثة . فالعقيدة الفردية - في جوهرها - تقوم على الأنانية . والعقيدة الاشتراكية تقوم - في الأصل - على اعتبار اقتصادي . ولذا فإن بعض نظمها تهدر الكيان الفردي . أما العقيدة الإسلامية فهي بسموها تملو على هذين الغرضين وتوازن بينهما في شمول إنساني عام ، بل فوق الإنسانية ذاتها . وقد أثبت التاريخ فضل الإسلام في النهضة بالحضارة الإسلامية الصحيحة بما لا يقارن بنيره . لذا تتجه الأفكار في العالم الإسلامي الحديث إلى الرجوع للإسلام .

وما تتحصل به من الماء المطلق ، وما يتعلق به الأحكام .  
فقال :

• ( الطهارة صِفَةُ حُكْمِيَّةٌ يُسْتَبَاحُ بِهَا مَا مَنَعَهُ الْحَدَثُ أَوْ حُكْمُ الْخَبَثِ ).

والترابية بمسح فقط ، والخبثية أيضاً مائية وغير مائية ، والمائية بغسل ونضح ، وغير المائية بدائع في كيمخت<sup>(١)</sup> فقط ، ونار على الراجح فيهما . إذا علمت ذلك فقولهم : الرفع هو المطلق لا غيره ، فيه نظر بناء على الراجح . وعلى التحقيق من أن التيمم يرفع الحدث رفعاً مقيداً ، والقول بأنه لا يرفعه وإنما يبيح الصلاة لوجه له ، إذ كيف تجتمع الإباحة مع المنع أو الوصف المانع ؟ نعم الأمران معاً - أى الحدث وحكم الخبث - لا يرفعهما إلا الماء المطلق ، وأما غيره فلا يرفعهما معاً لأن التراب إنما يرفع الحدث فقط والدبغ والنار إنما يرفعان حكم الخبث فقط .  
قوله : [ وأحكامها ] : وهى الوجوب إذا توقفت صحة العبادة عليها أو الندب أو السننية إن لم تتوقف .

قوله : [ والطاهر ] : سيأتى فى قوله : الطاهر مئة مالا دم له والحى ودمعه إلخ .  
وقوله : [ النجس ] : بينه أيضاً فى باب الطاهر وفى باب إزالة النجاسة .  
قوله : [ وما يتعلق بذلك ] : اسم الإشارة عائد على الطهارة وما بعدها ، وأفرد باعتبار ما ذكر .

قوله : [ ويسمى كتاب الطهارة ] : أى كما يسمى بباب الطهارة وهى تسمية قديمة .  
قال فى الحاشية : قال ابن محمود شارح أبى داود : قد استعملت هذه اللفظة زمن التابعين ، يعنى لفظة باب ، قال فى الحاشية أيضاً وانظر لفظة كتاب ، قال شيخنا فى مجموعه وانظر لفظة فصل .

قوله : [ الطهارة ] : هذا شروع فى معناها اصطلاحاً . وأما معناها لغة فهى النظافة من الأوساخ الحسية والمعنوية كالمعاصى الظاهرة والباطنة . قال فى حاشية الأصل : والحاصل أن الطهارة من التحقيق كما اختاره ابن راشد ، وتبعه العلامة الرصاع والتثنائى على الجلاب والشبرخيتى وشيخنا فى حاشيته ، موضوعة للقدر المشترك وهو الخلوص من الأوساخ أعم من كونها حسية أو معنوية خلافاً لما قاله ( ح )

( ١ ) جلد الحمار أو الفرس أو البغل المدبوغ .

أقول : الطهارة القائمة بالشيء الطاهر صفة حكمية؛ أى يحكم العقل بثبوتها وحصولها في نفسها فهي من صفات الأحوال عند من يقول بالحال ، أو من الصفات الاعتبارية عند من لا يقول بالحال ؛ كالوجود والظهور والشرف والحسة ؛ فإنها صفات حكمية ، أى اعتبارية يعتبرها العقل. أو أنها أحوال : أى لها ثبوت في نفسها ، وليست وجودية كصفات المعاني ، ولا سلبية بأن يكون مدلولها سلب شيء كالقدم والبقاء . وقوله : (يُسْتَبَاح) : أى يباح فالسين والتاء للتوكيد. وقوله : (ما) : كناية عن فعل أى يباح بها فعل ؛ كصلاة وطواف ومس مصحف . (مَسَّحَهُ) : أى منع منه

من أنها موضوعة للنظافة من الأوساخ ، بقيد كونها حسية ، وأن استعمالها في النظافة من الأوساخ المعنوية مجاز ، ويدل للأول قوله تعالى : (وَيَطْهَرُكُمْ تَطْهِيراً) <sup>(١)</sup> ، والمجاز لا يؤكد إلا شذوذاً كما صرح به العلامة السنوسي في شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) <sup>(٢)</sup> .

قوله : [صفة] : دخل تحتها أقسام الصفات الثلاثة : المعاني والمعنوية والسلبية ، فلذلك أخرج المعاني والسلبية بقوله حكمية .

قولم : [ بالشيء الطاهر ] : أى حيواناً أو جماداً كان الحيوان عاقلاً أو لا . قوله : [ يحكم العقل ] تبعاً للشرع ، لأن المدار عليه . قوله : [ فهي من صفات الأحوال ] إلخ : وهى على هذا القول صفة ثبوتية لا توصف بالوجود بحيث يصح أن ترى ، ولا بالعدم بحيث لا تدرك إلا في التعقل ، بل هى واسطة بين الوصف الوجودى والاعتبارى . قوله : [ أو من الصفات الاعتبارية ] إلخ : هذا هو الحق. لأن الحق أن لا حال والحال محال ، كما هو مبين في علم الكلام .

قوله : [ كالوجود ] إلخ : هذه الأمثلة لما فيه الخلاف . قوله : [ فإنها صفات حكمية ] إلخ : توضيح للخلاف الذى ذكره أولاً . قوله : [ للتوكيد ] : أى زائدتان للتوكيد وليستا للطلب . قوله : [ فعل كصلاة ] : يصح قراءته بالإضافة والتنوين . قوله : [ أى منع منه ] : إشارة إلى أن في كلام المصنف حذفاً وإيضالاً ،

(١) سورة الأحزاب آية ٣٣ . (٢) سورة النساء آية ١٦٤ .

الحدث الأصغر أو الأكبر ، أو منع منه حكم الخبث . والخبث : عين النجاسة .  
والمانع من التلبس بالفعل المطلوب : حكمها المترتب عليها عند إصابتها الشيء  
الطاهر ؛ وهو أثرها الحكمي الذي حكم الشرع بأنه مانع . فالطهارة قسمان :  
طهارة من حدث ، وطهارة من خبث ، فأوفى قوله : (أو حكم الخبث) للتنويع :  
لا للتشكيك أو الشك فلا يضر ذكرها في الحدث .

واعلم أن الحدث لا يقوم إلا بالمكلف . وهو قسمان : أصغر وأكبر .

فالأصغر يمنع الصلاة والطواف ومس المصحف . ويزهد الأكبر منع الحول بالمسجد ،  
فلأن كان جنابة منع القراءة أيضاً ، وإن كان عن حيض أو نفاس منع الوطء . وأما  
حكم الخبث فيقوم بكل طاهر من بدن أو ثوب أو مكان أو غيرها . وهو يمنع

أى حذف الجار ، وإيصال الضمير .

قوله : [ عين النجاسة ] : أى وهو يزال بكل قلاع فلا تحصل بإزالته الطهارة  
الشرعية إلا في مسائل ، كالاستجمار ونحوه .

قوله : [ فلا يضر ذكرها في الحدث ] : أى التعريف ، لأن المضر أو التي للشك  
أو التشكيك وهي التي قال فيها صاحب السلم :

ولا يجوز في الحدود ذكر أو وجائز في الرسم فادر مارووا

قوله : [ واعلم ] إلخ : إنما قال ذلك لأن التعريف للماهية وهي جملة ، فلم يكتف  
به وذكر هذا الحاصل للإيضاح .

قوله : [ إلا بالمكلف ] : هذا الحصر مشكل ، لأن المكلف هو البالغ العاقل إلخ .  
فيقتضى أن الصبي المميز لا يقوم به الحدث ، وليس كذلك . ويجب أن المراد  
بالمكلف : ما يشمل المكلف بالمندوب والمكروه فقط فيدخل المميز . وأورد  
أيضاً أنه يقتضى أن المجنون والنائم لا يقوم بهما الحدث ، مع أنه ليس كذلك .  
وأجيب بأن المراد بالحدث هو الذي يتأتى رفعه . لأن المجنون حال جنونه ، والنائم حال  
نومه لا يخاطبان برفعه ، وإنما الذى يخاطب به المكلف .

قوله : [ وإن كان عن حيض ] إلخ : أى وإن كان الأكبر ناشئاً عن حيض  
أو نفاس منع الوطء ، أى لا القراءة مدة سيلان الدم ، وأما بعد انقطاعه وقبل الغسل



الصلاة والطواف والمكث في المسجد . ثم إن أريد بالمانع ما يشمل التحريم والكراهة ، شمل التعريف الأرضية ، والاعتسالات المندوبة والمسنونة . كما يشمل طهارة اللحية ليطأها زوجها المسلم . ولا يترد الوضوء المجدد لأنه ليس فيه تحصيل طهارة ، وإنما فيه تقوية الطهارة الحاصلة ، فقد علمت أن تعريفنا الطهارة أخصر وأوضح وأشمل من تعريف ابن عرفة المشهور .

● ( وَيُرْفَعُ بِالْمُطْلَقِ ) : ضمير يرفع يعود على الحدث وحكم الخبث ، وأفرده لأن العطف بأو . والحدث وصفٌ تقديري قائم بالبدن أو بأعضاء الوضوء .  
وقوله : ( يرفع ) : أى يرتفع ويزول برفع الله له بسبب استعمال الماء المطلق على

فتمنع القراءة لقدرتها على إزالة مانعها . انتهى تقرير الشارح .

قوله : [ الأرضية والاعتسالات ] إلخ : كالوضوء لزيارة الأولياء ، وللدخول على السلطان ، ووضوء الجنب للنوم ، وغسل الحائض والنفساء للإحرام والوقوف . فإن هذه الأمور منعها الحدث منع كراهة والوضوء والغسل أباحها . وأما غسل الجمعة والعيدين للمتوضئ فلم يستبح بهما ما منعه الحدث ، بل هما خارجان من التعريف كالوضوء المجدد .

قوله : [ ويرفع بالمطلق ] : أى لا غيره لأن التراب وإن رفع الحدث لا يرفع الخبث ، والنار والدباغ وإن رفع الخبث لا يرفعان الحدث كما تقدم .

قوله : [ والحدث وصف تقديري ] إلخ : وقد يطلق على نفس المنع سواء تعلق بجميع الأعضاء كالجنابة ، أو ببعضها كحدث الوضوء ، لكن تسمية المنع حدثاً فيه بشاعة لأنه حكم الله فلا يليق أن يسمى بذلك ، ورفع به هذا المعنى باعتبار تعلقه بالأشخاص فيرجع لمعنى الصفة الحكمية ؛ وأما باعتبار قيامه بالله فهو واجب الوجود فلا يتصور ارتفاعه ، ويطلق في مبحث الوضوء على الخارج المعتاد من المخرج المعتاد ، وفي مبحث قضاء الحاجة على خروج الخارج فله إطلاقات أربع كما علمت .

قوله : [ أى يرتفع ويزول برفع الله ] : أى يحكم الله بالرفع .

الوجه المعروف شرعاً الآتي بيانه من غسل أو مسح أو رش .

• ( وهو ما صدّق عليه اسمُ ماءٍ بلا قَيْدٍ ) : يعنى أن الماء المطلق الذى يرفع الحدث وحكم الخبث هو ما صدق عليه اسم ماء من غير قيد؛ أى ما صح إطلاق لفظ الماء عليه من غير ذكر قيد؛ بأن يقال فيه : هذا ماء . فخرج ما لم يصدق عليه اسم الماء أصلاً من المائعات ؛ كالخل والسمن . وما لا يصدق عليه اسمه إلا بالقيد كماء الورد وماء الزهر وماء البطيخ ونحوها . فهذه الأشياء ليست من الماء المطلق ، فلا يصح التطهير بها ، بخلاف ماء البحر<sup>(١)</sup> والمطر والآبار ، فإنه يصح إطلاق الماء عليها من غير قيد فيصح التطهير بها .

قوله : [ من غسل ] : أى فى طهارة حدث أو خبث .

قوله : [ أو مسح ] : أى فى حدث .

قوله : [ أو رش ] : أى فى إزالة النجاسة كما سيأتى فى قوله وإن شك فى إصابتها لثوب وجب نفضحه .

قوله : [ وهو ما صدق عليه ] إلخ : الصدق معناه الحمل ؛ أى ما حمل عليه اسم ماء إلخ .

قوله : [ بلا قيد ] : أى لازم غير منفك عنه أصلاً ، فكلامه شامل لما إذا صدق عليه اسم ماء بلا قيد أصلاً أو مقيداً بقيد غير لازم كما البئر مثلاً كما يفيد الشارح فى الحل .

قوله : [ يعنى أن الماء المطلق ] إلخ : أى ففرق بين قولهم الماء المطلق ومطلق ماء ، فالأول ما علمت . والثانى صادق بكل ماء ولو مضافاً ، وهذا اصطلاح للفقهاء ولا مشاحة فيه .

قوله : [ أى ما صح إطلاق ] إلخ : أى الحمل عليه والإخبار عنه .

قوله : [ والآبار ] إلخ : أى ولو آبار ثمود ، فإؤها طهور على الحق وإن كان التطهير به غير جائز . فلو وقع ونزل وتطهر بها وصلى فهل تصح الصلاة أو لا ؟ استظهر الأجهورى الصحة وفى الرصاع على الحدود عدمها ، واعتمده كما ذكره فى الحاشية . وعدم الصحة تعبدى لالنجاسة الماء لما علمت أنه طهور . وكما يمنع التطهير

(١) روى مالك فى الموطأ مرفوعاً عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إنا نركب فى البحر ونحمل معنا القليل من الماء ؟ فإن توضأنا به عطشنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو الطهور ماؤه الحل ميتته » قال فى تنوير المسالك : أخرجه الدارقطنى من حديث جابر وأنس وعبد الله بن عمر .

(وإنَّ جُمعَ مِنّْ ندَّى أو ذابَ بعد جُمودِه) : هذا مبالغة في قوله يرفع إلخ .  
أى أن الحدث وحكم الخبث يرتفعان بالماء المطلق ، ولو جمع المطلق من الندى  
الساقط على أوراق الأشجار أو الزرع ، أو كان جامداً كالبرد والجليد ، ثم ذاب  
بعد جموده .

\* (ما لم يتغيره لوناً أو طعماً أو ريحاً بما يفارقُه غالباً من طاهرٍ ، أو نجسٍ مُخالطٍ

بمائها يمنع الانتفاع به في طبخ وعجن لكونه ماء عذاب ، ويستثنى منها البثر التي  
كانت تردّها الناقه فإنه يجوز التطهير والانتفاع بمائها ، وكما يمنع التطهير بمائها  
يمنع التيمم بأرضها أى يحرم ، وقيل بجوازه وصححه التثاني . وما قيل في آبار ثمود  
يقال في غيرها من الآبار التي في أرض نزل بها العذاب كديار لوط وعاد انتهى  
من حاشية الأصل .

قوله : [ وإن جمع من ندى ] : أى ولو تغيرت أو صافه لأنه كالقرار ،  
ولا يخص بتغير الريح ولا بما جمع من فوقه خلافاً للأصل والحرثي .

قوله : [ أو ذاب ] إلخ : أى تبيع سواء كان بنفسه أو بفعل فاعل .

قوله : [ كالبرد ] : هو النازل من السماء جامداً كالملح قال تعالى : ( وينزل من  
السماء من جبال فيها من برّد )<sup>(١)</sup> .

قوله : [ والجليد ] : هو ما ينزل متصلاً ببعضه ببعض كالحيوط . وأدّ خلّت الكاف  
الثلج وهو ما ينزل مائعا ثم يجمد على الأرض .

قوله : [ ما لم يتغير لوناً ] إلخ : ما مصدرية ظرفية ، أى مدة عدم تغيره . و [ لوناً ]  
و [ ما ] عطف عليه منصوب على التمييز المحوّل على الفاعل ، كما يفيدّه الشارح في الحل .

ولون الماء الأصلي البياض . وأما قولهم في تعريفه : الماء جوهر سيال لالون له يتلون  
بلون إنائه ، فإن ذلك في مرأى العين لشفافيته . وقول السيدة عائشة رضي الله  
عنها : « ما هو إلا الأسودان الماء والتمر »<sup>(٢)</sup> تغليب للتمر أو للون إنائه ، وأما قوله :

[ أو ريحاً ] قال ابن كمال باشا من الحنفية : لا بد من التجوز في قولهم تغير ريح  
الماء ؛ إذ الماء لا يريح له أصالة أى فالمراد طرور ريح عليه . ( انتهى بالمعنى من  
شيخنا في مجموعه ) .

(١) سورة النور آية ٤٣ .

(٢) حديث عائشة ، متفق عليه رواه البخاري وغيره .

أو ملاصق ، لا مجاور ) : يعنى أن الماء المطلق يرفع الحدث وحكم الخبث مدة كونه لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بشيء شأنه مفارقة الماء غالباً من طاهر <sup>(١)</sup> - كلبن وسمن وعسل وحشيش وورق شجر ونحوها - أو نجس <sup>(٢)</sup> - كدم وجيفة وخمر ونحوها . فإن تغير بشيء من ذلك سلب الطهورية فلم يرفع ما ذكر . ومحل سلبه الطهورية إن خالط شيء مما ذكر الماء ، بأن امتزج به أو لاصقه ، كالرياحين المطروحة على سطح الماء ، والدهن الملاصق له ، فتشأ من ذلك تغير أحد أوصاف الماء ، لا إن جاوره ، فتكيف الماء بكيفية المجاور ، فلا يضر . ومن المجاور : جيفة مطروحة خارج

وحاصل الفقه في المتغير أحد أوصافه بالمفارق غالباً - إن كان مخالطاً أو ملاصقاً - أن يقال : إما أن يتحقق التغير أو يظن أو يشك أو يتوهم ، فهذه أربع صور مضروبة في الأوصاف الثلاثة باثنى عشر ، وهى مضروبة في المخالط والملاصق ؛ فالحاصل أربع وعشرون صورة . فإن كان التغير محققاً أو مظنوناً ضرّاً فالحارج اثنا عشر . فإن كان مشكوكاً أو متوهماً فلا يضر ، فهذه اثنا عشر أيضاً . وأما المجاور فلا يضر التغير به مطلقاً في اثني عشر وهى تغير أحد أوصافه بتحقيقاً أو ظناً أو شكاً أو توهماً ، فالجملة ست وثلاثون صورة ، وقد علمتها . وخلاف هذا لا يعول عليه ، انتهى بالمعنى من حاشية الأصل .

قوله : [ من طاهر ] : أى وحكمه كغيره ، وكذلك قوله أو نجس .

( ١ ) الماء إذا خالطه طاهر فتغيرت أحد أوصافه طاهر غير مطهر عنه الشافى ومطهر عند أبى حنيفة ، مالم يكن التغير عن طبع . وجاء بكتاب الوضوء بصحيح البخارى : « باب لا يجوز الوضوء بالنبذ ولا المسكر » . وكرهه الحسن ( البصرى ) وأبو العالية . وقال عطاء ( ابن أبى رباح ) : التيمم أحب إلى من الوضوء بالنبذ واللبن » . وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح فى قول الحسن : رواه ابن أبى شيبة . وعبد الرزاق من طريقين بما يفيد التنزيه فى الكراهة . وأن ماذهب إليه الأوزاعى من جواز الوضوء بالأنبذة عن قول على وابن عباس لم يصح عنهما وبين رأى الأحناف وخلافهم فيه .

( ٢ ) اختلفت المذاهب فى الماء إذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أوصافه . فقال البعض : يكون طاهراً كثيراً كان أو قليلاً . وبه قال الظاهرية . وقرق البعض بين القليل والكثير على خلاف فى حده وأجمعوا على أن الماء الكثير لا يفسده النجاسة القليلة .

الماء فتغير ريح الماء منها ، أو بخرت الآنية ببخور وصب فيها الماء بعد ذهاب الدخان، أو وضع ريحان فوق شباك قلة بحيث لم يصل الماء فتكيف الماء بريح ذلك، فإنه لا يضر. بخلاف ما لو صب الماء قبل ذهاب دخان البخور أو وصل الريحان للماء فإنه يضر .

\* (لا إن تغير بمقدّر أو مسمّر من أجزاء الأرض كغبرة وملح ، أو بما طرح منها ولو قصداً) : هذا معطوف بلا النافية على مفهوم قوله ما (لم يتغير) إلخ . كأنه قيل : فإن تغير بما يفارقه غالباً ضرّ تغيره ، لا إن تغير الماء بمقر الماء أو تغير بممره أى بما مر عليه حال كون المغير من أجزاء الأرض ، كالمغرة بفتح الميم والملح والكبريت والتراب ، فإنه لا يضر . وكذا لا يضر التغير بما طرح فيه من أجزاء الأرض كالملح أو الطفل ونحو ذلك ولو قصداً . وقول الشيخ والأرجح : السلب بالملح ضعيف .

قوله : [ فتغير ريح الماء منها ] : بل ولو فرض تغير الثلاثة لا يضر ، وإنما اقتصر الشارح على الريح لكونه الشأن .

قوله : [ وصب فيها الماء ] إلخ : ما قاله الشارح في هذا المثال مثله في الحاشية تبعاً للأجهوري ، وبحث فيه شيخنا في مجموعه بقوله قد يقال إن الإناء اكتسب الريح وهو ملاصق .

قوله : [ قبل ذهاب دخان ] إلخ : أى ولو بكبريت ونحوه من أجزاء الأرض كما قال (عب) واعتمده في الحاشية .

قوله : [ لا إن تغير بمقر ] : أى قرار أقام عليه الماء . وقوله : [ أو ] ممر : أى موضع مر عليه الماء ومثل ذلك أواني الفخار المحروق والنحاس إذا سخن الماء فيها وتغير . قوله : [ وقول الشيخ ] إلخ : حاصله أن المتأخرين اختلفوا في الملح المطروح قصداً . فقال ابن أبي زيد : لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب . وقال القابسي : إنه كالطعام فينقله واختاره ابن يونس وهو المشار له بقوله والأرجح إلخ . وقال الباجي : المعدني كالتراب والمصنوع كالطعام . فهذه ثلاث طرق للمتأخرين . ثم اختلف من بعدهم : هل ترجع هذه الطرق إلى قول واحد؟ فيكون من جعله كالتراب أراد المعدني ومن جعله كالطعام أراد المصنوع ؟ وحيثنذا ، فقد اتفقت الطرق على أن المصنوع يضر ، وهذا هو الشق الأول من التردد في كلام الشيخ خليل ،

(أو بمُتَوَلِّدٍ مِنْهُ أَوْ بِطُولٍ مُكْتَبٍ) : لا يضر تغير الماء بشيء تولد منه ، كالسّمك والدود والطحلب بفتح اللام وضمها ، وكذا إذا تغير الماء بطول مكثه من غير شيء ألقى فيه ، فإنه لا يضر .

(أو بدابغ طاهر كقَطِرَانٍ ، أو بما يعسر الاحتراز منه ؛ كَتَبْنِ أَوْ وَرَقِ شَجَرٍ) : يعنى أن الجلود التي أعدت لحمل الماء كالقرب والدلاء التي يستقى بها ، إذا دبغت بدابغ طاهر كالقطران والشب والقرظ ، ثم وضع فيها الماء لسفر أو غيره فتغير من أثر ذلك الدابغ ، فإنه لا يضر ؛ لأنه كالتغير بقراره . وكذا إذا تغير بما يعسر الاحتراز منه ، كالتبن وورق الشجر الذي يتساقط في الآبار والبرك من الريح ، وسواء كانت الآبار أو الغدران في البادية أو الحاضرة ؛ إذ المدار على عسر الاحتراز .

وهو قوله : <sup>(١)</sup> [وفى الاتفاق على السلب به إن صنع تردد] . وأما إن كان غير مصنوع ، ففيه الخلاف المشار له بقوله : [ولو قصد] . وترجع هذه الطرق إلى ثلاثة أقوال متباينة : فن قال : لا يضر ، مراده : ولو مصنوعاً ، ومن قال : يضر ، مراده : ولو معدنياً . فالمصنوع فيه خلاف كغيره . وهذا هو الشق الثاني من التردد ، وهو المحذوف في كلام خليل تقديره : وعدم الاتفاق ، وهو صادق بالأقوال الثلاثة ( انتهى من حاشية الأصل ) . فإذا علمت ذلك ، فما قاله شارحنا هو المعول عليه . فلا ضرر بالمالح ولو مطروحاً قصداً أو مصنوعاً - ما لم يكن من النبات - كما ذكره شيخنا في مجموعه . قوله : [كالسّمك] إلخ : أى حيث كان حياً فلا يضر التغير به ولو تغيرت أوصافه الثلاثة . ولو طرح قصداً ، وأما إن مات فيضر اتفاقاً ، وأما خروؤه فنظر فيه الأجهورى واستظهر بعض تلامذته الضرر وبعضهم عدمه .

قوله : [ والطحلب ] : أى ما لم يطبخ .

قوله : [ يعنى أن الجلود ] إلخ : لا مفهوم لها بل كل ما فيه مصلحة لأواني الماء حكمه كالدباغ لا يضر التغير به مطلقاً لوناً وطعماً وريحاً فاحشاً أو لا .

قوله : [ على عسر الاحتراز ] : وكل هذا ما لم يكن التغير بروت المواشي والدواب وبولها وإلا ضرر كما ذكره خليل وشراحه .

( ١ ) وهو قوله . أى قول خليل في مختصره . ونصه : « والأرجح السلب بالمالح . وفى الاتفاق على السلب به - إن صنع - تردد » .

وما في كلام الشيخ مما يخالف ذلك ضعيف . بخلاف ما لو تغير بالتبن أو ورق  
الشجر في الأواني أو بما ألقى منهما في الآبار بفعل فاعل ، فإنه يضر لعدم صسر  
الاحتراز منه .

(ولا إن خفّ التغيّر بآلة سقّى من حبّيل أو وعاء أو تغيّر بأثر بخور  
أو قطران كجبرمه إن رَسَبَ) : هذا معطوف على قوله : لا إن تغير . أى : وكذا لا يضر  
تغير الماء إذا كان التغير خفيفاً بآلة سقى ؛ من حبيل ربط به قواديس السانية ، أو  
علقت به الدلاء أو تغير بنفس الوعاء ، كالدلاء والقواديس وكذا . إذا تغير بأثر  
بخور بخربه الإناء ثم زال دخانه وبقي الأثر ، فوضع فيه الماء ، أو بأثر قطران  
دهن به الإناء من غير دبح به . وكذا إذا رعى القطران في الماء فرسب في قراره  
فتغير الماء به ، فإنه لا يضر على الأصح . لأن القطران كانت تستعمله العرب كثيراً  
في الماء عند الاستقاء وغيره ، فتسومح فيه ؛ لأنه صار كالتيغير بالمقرّر ، وليس غير  
المتغير بآلة .

قوله : [ولا إن خفّ التغيّر] : لم يفرق بين البيّن وغيره إلا في هذه المسألة ؛ وهي تغير  
الماء بالآلة التي يخرج بها . وفى ( بن ) : أعلم أن التغير إما بملازم غالباً ، فيغتفر .  
أو بمفارق غالباً ودعت إليه الضرورة — كحبيل الاستقاء ؛ ففيه ثلاثة أقوال ذكرها  
ابن عرفة : قيل : إنه طهور وهو لابن زرقون . وقيل ، ليس بطهور ، وهو لابن الحاج .  
والثالث لابن رشد : التفصيل بين التغير الفاحش وغيره وهو الراجح . ولذا اقتصر عليه  
خليل وتبعه المصنف .

● قوله : [ بآلة سقى ] : هذا أشمل من قول المختصر حبيل السانية فإنهم قالوا لا مفهوم  
لحبيل ولا لسانية ، بل متى تغير الماء بآلته ولم تكن من أجزاء الأرض يفصل فيها  
بين الفاحش وغيره .

قوله : [تغير الماء به] : أى ريحه ، أو ما لونه أو طعمه فيضر <sup>(١)</sup> حيث لم يكن دباغاً  
كذا في الأصل .

(١) قال البخارى في كتاب الوضوء : باب ما يقع من التجاسات في السمن والماء : « وقال  
الزهري لا بأس بالماء ما لم يغيره طعم أو ريح أو لون » قال ابن حجر في الفتح : فيه حديث مرفوع ؛ إنما  
لم يخرج البخارى (يعنى علقه في ترجمة الباب) لاختلاف وقع في إسناده لكن رواته ثقة وصححه جماعة  
من الأئمة . وقد أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف وفيه اضطراب .

(أوشك في مغيره : هل يضر؟) : يعنى إذا كان الماء متغيراً، وشك في مغيره، هل هو من جنس ما يضر؟ كالعسل والدم، أو هو من جنس ما لا يضر؟ كالمغرة والكبريت وطول المكث ؟ فإنه لا يسلب الطهورية ويجوز التطهير به .

(أوفى ماء<sup>(١)</sup> جعل في الفم ، هل تغيّر؟ أوفياً خلط بموافق ، هل يغيّر لو خالف؟) : يعنى إذا جعل الماء في الفم ، وحصل شك فيه هل تغير بالريق أولاً، فإنه يجوز التطهير به . وأولى إذا ظن عدم التغير . بخلاف ما إذا ظن التغير ، فإنه لا يجوز التطهير به . وكذا إذا شك في الماء المخلوط بشيء موافق لأوصافه، كما لو خلط بمياه الرياحين المنقطعة الرائحة ، هل تغيّر لو كانت غير منقطعة الرائحة أولاً تغيّر لقلتها وكثرة الماء؟ فإنه لا يضر، فقله : أوفى ماء جعل ، عطف على قوله : في مغيره،

قوله : [أو شك] إلخ : هو بالبناء للمفعول أى وقع التردد على حد سواء في هذا المغير . ومفهوم شك أنه لو ظن أو تحقق أن مغيره يضر أنه يعمل على ذلك . والوهم أولى من الشك في عدم الضرر .

فقوله : [هل يضر] تصوير لقوله : [أو شك] .

قوله : [أوفى ماء جعل في الفم] إلخ : حاصل ما قاله المصنف والشارح في الماء المطلق المجعول في الفم إذا حصل فيه شك ، هل تغير بالريق أم لا ؟ أنه لا يضر وأولى إذا ظن عدم التغير أو تحقق ، بخلاف ما إذا ظن التغير فإنه لا يجوز التطهير به ، وأولى إذا تحقق التغير ، وهذا حمل منه للخلاف بين ابن القاسم وأشهب على اللفظي ، وهو المعتمد فقول أشهب بالضرر محمول على ما إذا تحقق التغير أو ظن ، وقول ابن القاسم بعدم الضرر محمول على ما إذا شك في التغير أو ظن عدمه أو تحقق .

قوله : [أوفياً خلط بموافق] إلخ : حاصل ما قاله المصنف والشارح فيما إذا خالط الماء المطلق — شيء أجنبي موافق لأوصافه كماء الرياحين المنقطعة الرائحة وماء الزرجون — بفتح الزاى — أى حطب العنب أنه لو قدر مخالفاً ولم يغيّر تحقيقاً أو ظناً أو شكاً لا يضر من غير خلاف ، ولو كان يغيّر تحقيقاً أو ظناً لم يضر على الراجح . وأصل المسألة خمس وأربعون صورة لأن الماء المطلق إما قدر آنية الوضوء ، أو أقل منها : أو أكثر ، وفي كل إما أن يخلط بمساو له أو أقل أو أكثر ، فهذه تسع وفي كل —

(١) في بعض النسخ : « أوفياً جعل » .



أى أو شك فى الماء الذى جعل فى الفم ، وقوله هل تغير ؟ تفسير للشك . وكذا يقال فيما بعده .

( كَتَبَتْ حَقَّقِيهِ عَلَى الْأَرْجَحِ ) : هذا تشبيه فى عدم الضرر . يعنى أن الماء المخلوط بموافق لا يضر التطهير به ، ولو جزمنا بأنه لو كان ما خالط مخالفاً له لغيره على الأرجح . وجميع ما فى كلام الشيخ مما يخالف هذا ضعيف عند الأشياء . ( وَحُكْمُهُ كَمُغْيَرِهِ ) : يعنى أن الماء المتغير بما يفارقه غالباً حكمه فى الاستعمال وعدمه كحكم مغیره ، فإن تغير بطاهر فالماء طاهر غير ظهور يستعمل فى غير الطهارة . وإن تغير بنجس فالماء منجس لا يستعمل فى طهارة ولا غيرها إلا فى نحو سقى بهيمة أو زرع كما سيأتى .

لو قدّر مخالفاً—إما أن يتحقق عدم التغير ، أو يظن عدمه ، أو يشك ، أو يتوهم ، أو يتحقق التغير . فهذه خمس مضروبة فى التسع بخمس وأربعين صورة منها سبع وعشرون لا ضرر فيها قطعاً ؛ وهى ما إذا تحقق عدم التغير ، أو ظن عدمه ، أو شك . فهذه ثلاث صور مضروبة فى التسع وهى داخلة فى قول المصنف ، وفيما خلط بموافق ، هل يغير لو خالف ؟ لأن موضوعه الشك فى التغير على تقدير المخالفة ، فن باب أولى بتحقيق العدم وظنه . والثمانية عشر الباقية حاصلة من ضرب تحقق التغير أو ظنه فى التسع ، داخلة فى قول المصنف : [ كتبت حقه على الأرجح ] . وهذا الترجيح من المصنف اعتمده فى الحاشية وذكره (شب) أيضاً تبعاً لابن عبد السلام بناء على تقدير الموافق غير مخالف . والمخالفة لا تضبط ، والشريعة السمحاء تقتضى طرح ذلك . ومقابل الأرجح يقول بتقدير الموافق مخالفاً ، ويحكم بالضرر عند تحقق التغير أو ظنه . وقد ارتضاه الشيخ فى قراءة (عب) وتبعه شيخنا فى مجموعه . وعن الشيخ أبى على ناصر الدين : أن المخالط إذا كان نجساً فالماء نجس مطلقاً (هـ) . قال (بن) نقلاً عن بعض الشيوخ : وهذا هو الظاهر (هـ) . ولك أن تقول كلام أبى على ظاهر حيث كان عند المخالفة يحصل التغير تحقيراً أو ظناً . وأما لو شك فى التغير فلا وجه لظهوره . وهذا الحاصل زبدة ما قالوه فى هذه المسألة فليحفظ .

قوله : [ وحكمه كمغیره ] : جملة مستأنفة جواب عما يقال إذا كان التغير بالمفارق يسلب الطهورية فهل يجوز تناوله فى العادات أو لا يجوز تناوله فيها ؟ قوله : [ كما سيأتى ] : أى فى آخر فصل الطاهر ، فى قوله : وجاز انتفاع بمنجس

● (وَكُرِّهَ مَاءٌ يَسِيرُ اسْتَعْمَلُ فِي حَدَثٍ ، أَوْ حَلَّتْ بِهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيَّرْهُ ، أَوْ وَلَغَ فِيهِ كَلْبٌ ، وَمُسْتَشْمِسٌ بِقَطْرِ حَارٍّ ) : هذا شروع في المياه المكروهة الاستعمال .

في غير مسجد وأدى .

قوله : [ وكره ماء ] إلخ : الكلام على حذف مضاف أى استعماله .  
وقوله : [ استعمال ] : صفته .

وقوله : [ في حدث ] : تنازعه كل من استعمال المقدر واستعمل المذكور ، فكأنه قال :

« وكره استعمال ماء في حدث استعمال في حدث » . وحاصل ما قاله المصنف والشارح أن الماء اليسير الذي هو قدر آية الغسل فأقل ، المستعمل في حدث ، يكره استعماله في حدث بشروط ثلاثة : أن يكون يسيراً ، وأن يكون استعمال في رفع حدث لا حكم خبث ، وأن يكون الاستعمال الثاني في رفع حدث . فصار المأخوذ من المتن والشرح أن الماء المستعمل في حكم خبث لا يكره له استعماله ، وأن الماء المستعمل في حدث لا يكره استعماله في حكم خبث . وهذا ما نقله زروق عن ابن رشد وهو خلاف ما ذكره شيخنا في مجموعه . وحاصل ما ذكره : أن الماء اليسير المستعمل في حدث متوقف على ظهور ، ولو غُسل ذمبة من الحيض ليطأها زوجها - فإنه رفع حدثاً في الجملة - أو غسلة ثانية أو ثالثة ، لأنهما من توابع رفع الحدث ، حتى قال القرافي ينوي أن الفرض ما أسبغ من الجميع والفضيلة الزائدة ، فبالجملة الكل طهارة واحدة ، والخبث كالحديث لانهجر رابعة ، وغسل ثوب طاهر مما لا يتوقف على ظهور يكره استعمال ما ذكره في مثله ( اهـ . بالمعنى ) أى يكره استعماله في حدث ولو غسل ذمبة أو غسلة ثانية أو ثالثة أو حكم خبث ، وهذا هو المعول عليه . وحاصل الفقه أن صور استعمال الماء المستعمل خمس وعشرون صورة ، لأن استعماله أولاً إما في حدث أو حكم خبث ، وإما في طهارة مسنونة أو مستحبة ، وإما في غسل إناء . وكل من هذه إذا استعمال ثانياً فلا بد أن يستعمل في أحدها ، فالمستعمل في حدث أو في حكم خبث يكره استعماله في مثلها فهذه أربع . وكذا يكره استعماله في الطهارة المسنونة والمستحبة ، فهذه أربع أيضاً ولا يكره استعماله في غسل كالإناء ، وهاتان صورتان . والمستعمل في الطهارة المسنونة والمستحبة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث . وفي الطهارة المسنونة والمستحبة على أحد الترددين ، فهذه ثمانية ، لا في غسل كالإناء . فهاتان اثنتان والمستعمل في غسل كالإناء لا يكره

استعماله في شيء فهذه خمس ( ١٥ من حاشية الأصل بتصريف ) .  
 • تنبيه: عللت كراهة الاستعمال بعلة ست ، أولها : لأنه أدت به عبادة ،  
 ثانيها : لأنه رفع به مانع ، ثالثها : لأنه ماء ذنوب ، رابعها : للخلاف في طهوريته ،  
 خامسها : لعدم أمن الأوساخ ، سادسها : لعدم عمل السلف . وأوجه تلك العلة مراعاة  
 الخلاف وهو علة كراهة استعمال الماء القليل الذي حلت به نجاسة ، وعلة كراهة  
 استعمال الماء الذي ولغ فيه كلب .

• مسألة : لو جمعت مياه قليلة مستعملة أو حلتها نجاسة ولم تغيرها فكثرت هل  
 تستمر الكراهة لأن ما ثبت للأجزاء يثبت للكل ؟ وهو ما للحطاب . واستظهر  
 ابن عبد السلام نفياً ، قيل : وعليه فالظاهر لا تعود الكراهة إن فرق لأنها زالت  
 ولا موجب لعودها ، وقد يقال : له موجب وهو القلة ، والحكم يدور مع العلة .  
 ويجزم بزوال الكراهة إذا كانت الكثرة بغير مستعمل .

• مسألة أخرى : الاستعمال عند أصحابنا بالدلك لا بمجرد إدخال العضو ،  
 والظاهر الكراهة في استعماله ، وإن لم يتم الوضوء سواء قلنا إن كل عضو يطهر  
 بانفراده أو لا يرتفع الحدث إلا بكمال الأعضاء ، خلافاً لما في ( عب ) من التفصيل .  
 ( ١٥ . بالمعنى من شيخنا في مجموعه ) .

[ أو حلت به ] إلخ : حاصل فقه المسألة أن الماء اليسير وهو ما كان قدر آية  
 الغسل فأقل إذا حلت فيه نجاسة يكره استعماله بقيود ستة : الأول : أن يكون يسيراً  
 كما تقدم . الثاني : أن تكون النجاسة كالمقطرة . أي نقطة المطر المتوسطة فوق . الثالث :  
 عدم التغير . الرابع : أن يوجد غيره . الخامس : أن يستعمل فيما يتوقف على طهور .  
 السادس : أن لا يكون له مادة . فإن تغير منع استعماله في العادات والعبادات . وإن  
 أدخل شرط من باقي الشروط فلا كراهة .

قوله : [ أو ولغ ] إلخ : معطوف على [ حلت ] وهو بفتح اللام في الماضي والمضارع وحكى  
 كسرهما في الماضي ؛ أي أدخل لسانه فيه وحركه . فإنه يكره استعماله حيث كان  
 يسيراً ولم يتغير ووجد غيره ، ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة ، لا إن لم يحرك  
 لسانه ، ولا إن سقط منه لعاب في الماء من غير إدخال فلا كراهة . والحاصل أن  
 حكمه حكم الماء الذي حلت به نجاسة يكره استعماله فيما يتوقف على طهوره ولا يكره  
 استعماله في العادات .

قوله : [ ومشمس ] : معطوف على ماء بقطع النظر عن وصفه باليسير ، وهو صفة

ولا تكون الكراهة، إلا في الماء اليسير فيما قبل المشمس . واليسير : ما كان كآنية المغتسل كالصاع والصاعين والكثير ما زاد على ذلك ، أى وكره استعمال ماء سير في رفع حدث قد كان استعمال أو لا في رفع حدث <sup>(١)</sup> . فالقيود ثلاثة : أن يكون يسيراً ، وأن يكون استعمال في رفع حدث لا حكم خبث ، وأن يكون الاستعمال الثانى في رفع حدث . والمراد بالمستعمل في حدث : ما تقاطر من الأعضاء أو غسلت فيه . وأما لو اغترف منه وغسلت الأعضاء خارجه فليس بمستعمل . وعلم أن استعماله في تطهير حكم الخبث غير مكروه ، كالذى رفع به حكمه ، لم يكره في الحدث إذا لم يتغير . وكذا يكره اليسير الذى حلت فيه نجاسة ولم يتغيره لقلتها ولو من خبث . وقول الرسالة : وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم يتغيره ، ضعيف ، وإن كان هو قول ابن القاسم . وكذا اليسير الذى ولغ فيه كلب ، فإنه

لموصوف محذوف على حذف مضاف تقديره: وكره استعمال ماء مشمس إلخ . وهذه الكراهة طيبة لاشريعة لأنها لا تمنع من إكمال الوضوء أو الغسل ، بخلاف ما لو كانت كراهته لشدة حرارته ، والفرق بين الكراهِتين أن الشرعية يثاب تاركها بخلاف الطبية ؛ وما قلناه من أنها طيبة ، هو ما قاله ابن فرحون والذى ارتضاه الخطاب أنها شرعية .

قوله : [ كآنية المغتسل ] : أى ولو للمتوضئ والمزيل لحكم الخبث .

قوله : [ لا حكم خبث ] : قد علمت ما فيه .

قوله : [ في رفع حدث ] : أى أو حكم خبث .

قوله : [ فليس بمستعمل ] : أى ولم ينو الاغتراف خلافاً للشافعية .

قوله : [ غير مكروه ] : قد علمت ما فيه أيضاً .

قوله : [ لقلتها ] : لا مفهوم له بل المدار على عدم التغير .

قوله : [ وإن كان هو قول ابن القاسم ] : أى فلا غرابة في ضعفه وإن كان .

( ١ ) اختلفت المذاهب في الماء المستعمل في الطهارة . فقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز التطهر به ، وشذ أبو يوسف فقال نجس وقال قوم بالكراهية ولم يميزوا التيمم مع وجوده . وقال بعض التابعين والظاهرية لا فرق بينه وبين المطلق . وعند الحنابلة أن المستعمل في الوضوء طاهر غير مطهر وعن أحمد أنه مطهر وفيما استعماله في غيره تفصيل . وجاء في صحيح البخارى - كتاب الوضوء : باب « استعمال فضل وضوء الناس ( أى جوازهم عند البخارى ) وأمر جرير بن عبد الله أنه أن يتوضأ بفضل سواكه » . قال ابن حجر في الفتح : هذا الأثر وصله ابن أبي شبة والدارقطنى فأخرجه مرفوعاً من حديث أنس : « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بفضل سواكه » وسنده ضعيف . وشذ أحمد عن ذلك فقال : « كان يدخل السواك في الإناء ويستاك فإذا فرغ توضأ بذلك الماء » .

يكره استعماله ، وسيأتى أنه يندب إراقته ، وغسل الإناء سبعاً ، وهذا ظاهر في كراهة استعماله في الحدث والخبث .

وكذا يكره الماء المشمس أى المسخن بالشمس في الأقطار الحارة كأرض الحجاز ، لا في نحو مصر والروم ، وقيد بعضهم الكراهة أيضاً بالشمس في الأواني النحاس ونحوها لا الفخار ، وقيل لا يكره مطلقاً .

\* (كاغتسال براكد) : هذا تشبيه في الكراهة ؛ أى أنه يكره الاغتسال من الجنابة ونحوها في ماء راكد أى غير جار ؛ كحوض ولو كان كثيراً ما لم يستبحر كبركة وغدير . وما لم تكن له مادة ، وإلا لم يكره إلا أن يكون الذى له مادة قليلاً في نفسه فيكره أيضاً .

\* (وراكد مات فيه برئى ذونفس<sup>(١)</sup> سائلة ولو كان له مادة) . وندب نَزَحُ لظن زوال الفضلات ، لا إن أُخرج حياً أو وقع ميتاً) : قوله : راكد بالرفع عطف على [ما] :

قوله : [ونحوها] : كالرصاص والتصدير لأنها تورث البرص ، فتحصل أن الكراهة بقرود ثلاثة : أن يكون الماء مسخناً بالشمس في أوان نحو النحاس من كل ما يمد تحت المطرقة غير التقدين ، وغير المغشى بما يمنع اتصال الزهومة بالبلاد الحارة كما يؤخذ من الأصل .

قوله : [كاغتسال براكد] إلخ : حاصل ما فيه أن مالكاً يقول بكراهة الاغتسال في الماء الراكد كان يسيراً أو كثيراً ، والحال أنه لم يستبحر ولم تكن له مادة سواء كان جسد المغتسل نقياً من الأذى أو لا ، ولكن لا يسلب الطهورية . فإن كان يسلبها منع الاغتسال فيه . فليس عند مالك حالة جواز للاغتسال فيه ، بل إما المنع أو الكراهة . وهى عنده تعبدية . وقال ابن القاسم : بحرم الاغتسال فيه إن كان يسيراً وبالجمد أوساخ ؛ وإلا جاز بلا كراهة ، فتقول المصنف : [كاغتسال براكد] لا يصح حمله على قول ابن القاسم ، وإنما يحمل على كلام مالك .

قوله : [مات فيه] إلخ : سيأتى محترز هذا وهو شيان خروجه حياً ووقوعه ميتاً ، أما الأول فاتفق عليه ، وأما الثانى فقال ( بن ) عن ابن مرزوق الوقوع ميتاً كالموت فيه ، ولكن مامشى عليه المصنف ظاهر التعليل الآتى وهو زوال الرطوبات التى تخرج عند الموت .

( ١ ) ذو نفس : النفس أى الدم . ويند نفست المرأة ، فهى نفساء .

أى وكره ماء راكد - أى استعماله فى حدث أو خبث - إذا مات فيه حيوان برى بفتح الباء نسبة للبر ضد البحر - بقيوده الآتية قبل النزع منه ، لأنه ماء تعافه النفوس ، ولو كثر أو كانت له مادة كالبر . وإذا مات الحيوان البرى فى الماء القليل أو الكثير - له مادة أو لا - كالصهاريج ، وكان له نفس سائلة - أى دم يجرى منه إذا جرح - فإنه يندب النزع منه بقدر الحيوان من كبر أو صغر وبقدر الماء من قلة وكثرة إلى ظن زوال الفضلات ، خرجت من فيه حال خروج روحه فى الماء . وينقص النازح الدلو لثلاث تطفو الدهنية فتعود للماء ثانياً .

والمدار على ظن زوال الفضلات ، ولهذا حذفنا من المتن قول الشيخ : « بقدرهما » ، فلو أخرج الحيوان من الماء قبل موته أو وقع فيه ميتاً أو كان الماء جارياً أو مستبحراً كغدير عظم جداً ، أو كان الحيوان بحرياً كحوت ، أو برياً ليس له نفس سائلة كعقرب وذباب ، لم يندب النزع فلا يكره استعماله كما لا يكره بعد النزع . وهذا ما لم يتغير الماء بالحيوان المذكور . فإن تغير لوناً أو طعماً أو ريحاً تنجس لأن ميته نجسة .

« ولو زال تَغْيِيرٌ متنجسٌ بغير إلقاء طاهرٍ فيه ، لم يَسْطَهْرُ » : يعنى إذا تغير الماء

قوله : [ فى حدث أو خبث ] : المراد كل ما توقف على طهور .

قوله : [ بقيوده ] : متعلق باستعماله ، وقبل النزع ظرف له . والقيود الآتية ستة ، وهى : مات الحيوان البرى فى الماء القليل أو الكثير إلخ ، وكان له نفس سائلة ، ولم يغير كما يأتى فى آخر عبارة الشارح .

قوله : [ لأن ميته نجسة ] : أى لكونه برياً ذا نفس سائلة ، وأما لو كان بحرياً أو برياً لا نفس له سائلة وتغير الماء به ، فهو طاهر غير طهور ومفهوم قول الشارح [ وكره ماء ] أنه لو وقع فى طعام ومات فيه أو وقع ميتاً أنه يجرى على حكم الطعام الذى حلتته نجاسة الآتى . وإن وقع حياً وخرج كذلك ، فإن كان يغاب على جسده النجاسة عمل عليه وإلا فلا ضرر لأن الطعام لا يطرح بالشك .

قوله : [ لم يطهر ] : هذا قول ابن القاسم وقال ( بن ) الأرجح أنه يطهر وهو قول ابن وهب ظن مالك ، واعتمد الأجهورى و ( عب ) أنه لا يطهر . ورجح ابن رشد ما لابن وهب وفيه نظر ( ١ هـ تقرير الشارح ) .

بجلول نجاسة فيه ثم زال تغيره لا بصب شيء طاهر فيه بل بنفسه — فإنه يكون باقياً على تنجيسه . ولا يستعمل في عبادة أو عادة ، خلافاً لمن قال إنه إذا زال تغيره بنفسه طهر لأن علة تنجيسه تغيره وقد زالت . وأما لو زال تغيره بصب ماء مطلق فيه ولو قل لعادت له الطهورية . وكذا إذا زال بسقوط شيء طاهر فيه كتراب أو طين فإنه يكون طهوراً إذا زال أثر ما سقط فيه . ومفهوم متنجس : أنه لو زال تغير الطاهر بنفسه لكان طهوراً .

قوله : [ لعادت له الطهورية ] : أى اتفاقاً .

قوله : [ فإنه يكون طهوراً ] : قال شيخنا في مجموعه : حاصل ما أفاده الأجهوري وتلامذته والزرقاني وابن الإمام التلمساني : إذا زال تغير النجس بنحو تراب ، فإن ظن زوال أوصاف النجاسة طهر ، وإن احتمل بقاؤها ، غاية الأمر أنها خفيت بالمخالط فنجس .

وبعد ، فالقياس في غير صب المطلق تخريج الفرع من أصله على ما سبق في المخالط الموافق . وقد سبق أن الأظهر فيه الضرر ، فلذا اعتمدنا هنا بقاء النجاسة تبعاً للأجهوري و(عب) و(شب) و(خش) وإن اعتمد (بن) الطهورية (اه) .  
قوله : [ لكان طهوراً ] : أى اتفاقاً ومفهومه أيضاً أنه لو زال تغير نفس النجاسة كالبول فنجس جزماً ؛ لأن نجاسته لبوليته لا لتغيره ، ولا وجه لما حكى عن ابن دقيق العيد من الخلاف فيه كما في (شب) . (اه شيخنا في مجموعه) .

## فصل: في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة

● (الطاهر: الحى، وعرقه، ودَمعه ومُخاطه، ولعابه، وبيضه، إلا المتدري وما خرج بعد موته): الأصل في الأشياء الطهارة. فجميع أجزاء الأرض وما تولد منها طاهر، والنجاسة عارضة. فكل حى - ولو كلباً وخنزيراً - طاهر، وكذا عرقه وما عطف عليه،

---

**فصل:** هو لغة الحاجز بين الشئين، واصطلاحاً اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحت باب أو كتاب غالباً.

ولما قدم أن المتغير بالطاهر طاهر، وبالنجس نجس ناسب أن يبين الأعيان الطاهرة والنجسة في هذا الفصل.

قوله: [ الطاهر ]: بينه وبين المباح عموم وخصوص من وجه: فيجتمعان في الحيز مثلاً، وينفرد الطاهر في السم، وينفرد المباح في الميتة للمضطر. كذا في الحاشية. ويعلم من هذا أن بين النجس والمنوع عموم وخصوص وجهى أيضاً؛ فيجتمعان في الحيز مثلاً، وينفرد المنوع في السم والنجس في الميتة للمضطر.

قوله: [ الحى ]: أى من قامت به الحياة وهى ضد الموت، فهى صفة تصحح لمن قامت به الحركة الإرادية.

قوله: [ وبيضه ]: أى وبو من حشرات.

قوله: [ فجميع أجزاء الأرض ]: أى لأنها من جملة الجماد. وسيأتى ذكره.

قوله: [ وما تولد منها ]: أى كالنباتات لأنها من الجماد أيضاً، وجميع الحيوانات لأنها من المني، وهو ناشئ من الغذاء، وهو مما يخرج من الأرض فإذلك فرع عليه قوله « فكل حى » إلخ.

قوله: [ فكل حى ]: أى ولو كافراً أو شيطاناً ونجاستهما معنوية.

قوله: [ وكذا عرقه ]: ولو شارب خمر.

قوله: [ وما عطف عليه ]: الذى هو دمعه ومخاطه ولعابه وبيضه. وهى طاهرة ولو أكل نجساً، ومحل كون اللعاب طاهراً إن خرج من غير المعدة. وأما الخارج من المعدة فنجس وعلامته أن يكون أصفر متناً.



إلا البيض المذر، بفتح الميم وكسر الذال المعجمة، وهو ما تغير بعفونة أوزرقة، أو صار دماً ؛ فإنه نجس بخلاف المروق: وهو ما اختلط بياضه بصفاره من غير نتونة هـ وإلا ما خرج من الحيوان من بيض أو مخاط أو دمع أو لعاب بعد موته بلا ذكاة شرعية ؛ فإنه يكون نجساً . فهذا في الحيوان الذي ميتته نجسة .

\* (وَبَلَّغْنِي ، وَصَفْرَاءَ ، وَمَيِّتُ الْآدَمِيِّ ، وَمَا لَادَمَ لَهُ ، وَالْبَحْرِيُّ ، وَمَا ذُكِّيَ مِنْ غَيْرِ مُحَرَّمِ الْأَكْلِ ، وَالشَّعْرَ ، وَزَعَبِ الرِّيشِ ) : البلغم : وهو ما يخرج من الصدر منعقداً كالمخاط ، وكذا ما يسقط من الدماغ من آدمي أو غيره ، طاهر . وكذا الصفراء : وهي ماء أصفر ملتحم يخرج من المعدة يشبه الصبغ الزعفراني ؛ لأن المعدة عندنا طاهرة فما خرج منها طاهر ، ما لم يستحل إلى فساد كالقيء المتغير . ومن الظاهر : ميتة الآدمي ولو كافراً على الصحيح . وميتة ما لا دم له من جميع

قوله : [ أو صار دماً ] : وأولى ما صار مضغفة أو فرخاً ميتاً ، وأما مجرد نقطة دم غير مسفوح فيه فلا تضر .

قوله : [ من بيض ] : أى ولو يابساً .

قوله : [ فهذا في الحيوان الذي ميتته نجسة ] : وأما الخارج مما ميتته طاهرة — كالسملك والجراد — والخارج بعد الموت بذكاة شرعية ، فجميعه طاهر .

قوله : [ وميت الآدمي ] : بسكرين الياء والمشدد للحي قال تعالى : (إنك ميت) (١) قيل : أيا سائلي تفسر ميت وميت فدونك قد فسر ماعنه تسأل فما كان ذا روح فذلك ميت وما الميت لإلّا من إلى القبر يحمل هذا هو الأصل الغالب في الاستعمال ولا يكادون يستعملون «ميتة» بالتاء إلا مخففاً (أه شيخنا في مجموعه) .

قوله : [ الآدمي ] : إنما كان طاهراً لتكريمه قال تعالى : ( ولقد كرّمنا بني آدم ) (٢) .

قوله : [ كالقيء المتغير ] : ومثله الصفراء المنتنة .

قوله : [ ما لادم له ] : هو معنى قول غيره : لانفس له سائلة أى لادم ذاتي له ، بل إن وجد فيه دم يكون منقراً ويحكم بنجاسة الدم فقط ، فلذلك قال : [ لادم له ] ولم يقل : لادم فيه .

(١) سورة الزمر آية ٣٠ . (٢) سورة الإسراء آية ٧٠ .

حشاش الأرض ؛ كعقرب ، وجندب وخنفس . ومنه البرغوث ، بخلاف القمل ، وكذا ميتة البحري من السمك وغيره ولو طالت حياته بالبر . وجميع ما ذُكِّيَ بذبح أو نحر أو عقر من غير مُحَرَّم الأكل ، بخلاف محرمه ؛ كالحمير والبغال والخيل ، فإن الذكاة لا تعمل فيه

قوله : [ حشاش الأرض ] : أى وليس منه ما هو كالوزغ والسحالي من كل ماله لحم ودم . واعلم أنه لا يلزم من الحكم بطهارة ميتة ما لانفس له سائلة ، أنه يؤكل بغير ذكاة ؛ لقول الشيخ خليل : وافتر نحو الجراد لها بما يموت به . والحاصل أن الحشاش المتولد من الطعام ، كدود الفاكهة والمش يؤكل مطلقاً . وغير المتولد إذا كان حياً وجب ذبحة ذكاته بما يموت به . وإن كان ميتاً فإن تميز أخرجه ولو واحدة ، وإلا أكل إن غلب الطعام لا إن قل أو سوى على الإرجح . فإن شك هل غلب الطعام أو لا فلا يطرح بالشك . وليس كضفدعة شك أبرية أم بحرية ؛ فلا تؤكل كما فى ( عب ) لعدم الجزم بإباحتها ( ١٨٠ شيخنا فى مجموعه بالمعنى ) .

قوله : [ بخلاف القمل ] : أى فميتها نجسة . خلافاً لسحنون من أنها لانفس لها سائلة . فهى كالبرغوث عنده .

قوله : [ وكذا ميتة البحري ] إلخ : وفى الحديث «أحلت لنا ميتتان السمك والجراد» (١) . فعلى المذهب فيه تغليب السمك على الجراد لكون ذكاته بما يموت به مطلقاً ( ١٨١ من شيخنا فى مجموعه ) .

قوله : [ ولو طالت حياته بالبر ] : أى ولو مات به على أظهر الأقوال ، ولو على صورة الخنزير وال آدمى ، ولا يجوز وطؤه لأنه بمنزلة البهائم ، ويعزر راطنه . قوله : [ وجميع ما ذكى ] إلخ : لم يقتل وجزؤه كما قال خليل لأن حكمه كالكل فى مثل هذا .

قوله : [ من غير محرم الأكل ] : أى يشمل مكروهه كسبع وهر ، فإن ذكى لأكل لحمه طهر جلده تبعاً له ، لأنه يؤكل كاللحم ، وإن ذكى بقصد أخذ جلده فمقط جاز أيضاً أكل لحمه بناء على أن الذكاة لا تتبعض وهو الأرجح .

قوله : [ لا تعمل فيه ] : أى على مشهور المذهب عندنا فى الثلاثة ، ومقابله ما نقل عن مالك من كراهة البغال والحمير والكراهة والإباحة فى الخيل .

( ١ ) « أحلت لنا ميتتان ودمان ، فأما الميتان فالحوت والجراد . وأما الدمان فالكلب والطحال » . صحيح - رواه ابن ماجة والحاكم فى مستدركه والبيهقى فى السنن - عن ابن عمر .

وكذا الكلب والخنزير لا تعمل فيهما الذكاة. فبئس ما ذكر نجسة ولو ذكى . ومن الطاهر : الشعر ولو من خنزير . وكذا زغب الريش وهو ما اكتنف القصبة من الجانبين ، وأراد بالشعر ما يعم الوبر والصوف .

• (والجمادُ إلا المسكر، ولبن آدمي، وغير المحرم، وفضلةُ المباح، إن لم يستعمل النجاسة، ومزارته، والقلنس، والقيء إن لم يتغير عن حالة الطعام، ومسك، وفأرته، وخمر خلل أو حَجَر، ورماد نجس ودخان، ودم لم يسفح من مذكى) أى من الأعيان الطاهرة الجماد وهو جسم ليس بحى أى لم تحله الحياة ، ولا منفصل عن حى . فشمل النبات بأنواعه وجميع أجزاء الأرض وجميع المائعات ؛ كالماء والزيت لاللين والسمن وعسل النحل ؛ فإنها ليست بجماد لانفصالها عن الحيوان كالبيض ، ويستثنى من الجماد : المسكر . ولا يكون إلامائعا ، كالمتخذ من عصير العنب وهو الخمر . أو من نقيع الزبيب أو التمر أو غير ذلك ، فإنه نجس ، ويحد شارب به

قوله : [ وكذا الكلب ] : أى على القول بحرمة أكله، وأما على القول بكراهته فتعمل فيه وسيأتى القولان فى باب المباح . وأما الخنزير فلا تعمل الذكاة فيه لإجماعاً .  
قوله : [ ولو من خنزير ] : أى لانهل الحياة وأما أصول الشعر فكالجلد .  
قوله : [ والجماد ] : معطوف على الحى .  
قوله : [ ولبن آدمي ] : ذكراً أو أنثى ولو كافراً ميتاً سكران ، لاستحالته إلى صلاح .

قوله : [ وغير المحرم ] : أى فلبنه طاهر .  
قوله : [ فشمل النبات ] : من ذلك البن والدخان، فالقهوة فى ذاتها مباحة ويعرض لهاحكم ما يترتب عليها . هذا زبدة ما فى ( ح ) هنا ومثلها الدخان على الأظهر . وكثرته لحو ( اه من شيخنا فى مجموعه ) .

قوله : [ وهو الخمر ] : أى فهو عندهم المتخذ من عصير العنب .  
قوله : [ أو من نقيع الزبيب أو التمر أو غير ذلك ] : أى كالمستخرج من دقيق الشعير ويسمى بالنبيذ .

قوله : [ فإنه نجس ويحد شاربه ] : أى فحقيقة المسكر هو ما كان مائعا مغيباً للعقل مع شدة وفرح — سواء كان من ماء العنب وهو الخمر ، أو من غيره وهو النبيذ — فوجب للحد والحرمة فى قليله ككثيره وإن لم يغب عقله بالفعل .

بخلاف نحو الحشيشة والأفيون والسيكران، فطاهرة لأنها من الجماد. ويحرم تعاطيها لتغيبها العقل، ولا يحرم التدأوى بها في ظاهر الجسد. ومن الطاهر لبن الأدى ولو كافراً. ولبن غير محرّم الأكل ولو مكروهاً كالحمر والسبع. بخلاف محرم الأكل، كالخيل والحمر فلبنه نجس. ومن الطاهر: فضلة المباح، من روث وبعر وبول وزبل دجاج وحمام وجميع الطيور، ما لم يستعمل النجاسة. فإن استعملها أكلاً أو شرباً ففضلته نجسة. والفأرة من المباح؛ ففضلتها طاهرة إن لم تصل للنجاسة ولو شكاً لأن شأنها استعمال النجاسة كاللدجاج. بخلاف نحو الحمام فلا يحكم بنجاسة فضلته إلا إذا تحقق أو ظن استعمالها للنجاسة. ومن الطاهر مرارة غير محرم الأكل من مباح أو مكروه، والمراد بها الماء الأصفر الكائن في الجلدة المملوءة للحيوان.

قوله: [بخلاف نحو الحشيشة والأفيون]: أى فليست من المسكر ولا من النجس ولا توجب حداً، وإنما فيها الأدب إن تعاطى منها ما يغيب العقل. والحاصل أن المسكر هو ما غيب العقل دون الحواس مع نشوة وطرب. والمخدر — ويقال له المفسد — ما غيب العقل دون الحواس لأمع نشوة وطرب، والمرقد ما غيبيهما معاً كالداتورة. فالأول نجس والآخرون طاهران ولا يحرم منهما إلا ما أثر في العقل.

قوله: [ولو شكاً]: على ما للأجهوري و(عب). وجعله الشيخ في الحاشية: شكاً في المانع، أى فلا يضر، فإن تولد الحيوان من مباح وغيره فكذلك الرحم، ما لم يكن على صورة محرّم الأكل كمخنزيرة من شاة فهي نجسة كفضلتها على كل حال. تنبيه: يستحب غسل الثوب والبدن من فضلات المباح وإن كانت طاهرة، إما لاستناده أو مراعاة للخلاف؛ لأن الشافعية يقولون بنجاستها. وذكر شيخنا في مجموعه: ليس من التلفيق الذى قيل بجوازه مراعاة الشافعى في إباحة الخيل، ومالك في طهارة رجيعة، لأن مالكا عين للإباحة أشياء فتأمل (هـ)، وذكر في مجموعه أيضاً: أن فضلات الأنبياء طاهرة حتى بالنسبة لهم لأن الطهارة متى ثبتت لذات فهي مطلقة، واستنجاؤهم تنزيه وتشريع ولو قبل النبوة، وإن كان لاحكم إذ ذاك كالعصمة لاصطفائهم من أصل الحلقة. وأن المنى الذى خلقت منه الأنبياء طاهر بلا خلاف، بل جميع ما تكون منه أصول المصطفى طاهر أيضاً (هـ).

ومن الطاهر القلنس بفتح القاف واللام ، وهو ما تقلفه المعدة من الماء عند امتلائها . وكذا القيء طاهر ما لم يتغير عن حالة الطعام بمحموضة أو غيرها ، فإن تغير فنجس . ومن الطاهر المسك وفأرته وهو الجلدة المتكون فيها . وكذا الخمر ، إذا خلل بفعل فاعل أو حُجِّر ، أى صار كالخجر في اليبس بفعل فاعل ، فإنه يصير طاهراً . وأولى لو تخلل بنفسه أو تحجّر بنفسه . ومن الطاهر رمد النجس ، كالزبل والروث النجسين . وأولى ؛ الوقود المتنجس فإنه يطهر بالنار . وكذا دخان النجس فإنه طاهر . وما مشى عليه الشيخ ضعيف نعم . قيد بعضهم طهارة رمد النجس بما إذا أكلته النار وانمحق معه أجزاء النجاسة ، بخلاف ما إذا كان رماده له نوع صلابة فباق على نجاسته ، وهو ظاهر . ومن الطاهر : الدم الغير المسفوح ، أى الجارى من المذكى ، وهو الباقي بالعروق ، أو فى قلب الحيوان أو ما يرشح من اللحم لأنه كجزء المذكى . وكل مذكى وجزؤه طاهر ، بخلاف ما بقى على محل الذبح فإنه من باقى المسفوح فنجس . وكذا ، ما يوجد فى بطنها بعد السلخ فإنه نجس لأنه جرى من محل الذبح إلى البطن ، فهو من المسفوح . وقول : (من مذكى) : قيد معتبر أهمله الشيخ .

قوله : [ ومن الطاهر القلنس ] أى ما لم يشابه فى التغير أحد أوصاف العذرة . فلا تضر حموضته لخفته وتكرره . ( ا هـ . من شيخنا فى مجموعه ) .  
قوله : [ بمحموضة أو غيرها ] إلخ : وقيل ما لم يشابه أحد أوصاف العذرة . والمعول عليه ما قاله الشارح . وفى الحاشية : طهارة القيء تقتضى طهارة ما وصل للمعدة من خيط أو درهم . وقالوا بنجاسته كما فى كبير الخرشى . وأما الذى أدخل فى الدبر فنجس قطعاً كما فى ( ح ) .

قوله : [ ومن الطاهر المسك ] إلخ : أى ولو بعد الموت لشدة الاستحالة إلى صلاح . بخلاف البيض فاندفع ما فى الحاشية ( ا هـ من شيخنا فى مجموعه ) .  
قوله : [ إذا خلل ] إلخ : أى إلا لنجاسة به قبل . قوله : [ أو حُجِّر ] : قيده ( ح ) بما إذا لم يعد إسكاره بالبل ، ورده الأجهورى . وفى ( عب ) : يطهر بالتحجير والتخليل ولو على ثوب ، تابعاً فى ذلك للأجهورى . واستظهره فى الحاشية . وقيل : لا بد من غسله لأنه أصاب حال نجاسته ، وهو ما فى ( شب ) . وحيث طهر الخمر بالتخليل والتحجير طهر إناؤه ، فيستثنى مما بأتى فى قوله : [ وفخار بغواص ] . واختلفوا فى تحليلها بالحرمة لوجوب إراقها والكراهة والإباحة . قوله : [ وهو ظاهر ] : ولكن المعتمد الطهارة مطلقاً ، وهذا ضعيف كما قرره الشارح وغيره من أשיاخنا .

● (وَالنَّجَسُ : مَيْتٌ غَيْرُ مَا ذُكِرَ ، وما خرج منه ، وما انفصل منه أو من حيٍّ بما تَحُلُّهُ الْحَيَاةُ ، كَقَرْنٍ<sup>(١)</sup> وَظَهْرٍ ، وَظِلْفٍ ، وَحَافِرٍ ، وَسَنْ ، وَقَصَبٍ رِيشٍ ، وَجِلْدٍ ، وَلَوْ دُبُغٍ) : يعنى أن النجس يفتح الجيم ، أى الأعيان النجسة الذات<sup>(٢)</sup> : مَيْتٌ غَيْرِ الْآدَمِيِّ<sup>(٣)</sup> وما عطف عليه وغيره : كل يرى له نفس سائلة ، من غنم وبقرة وحمار ولو قملة . وقيل ، بطهارة ميتتها ؛ لأن دمها مكتسب لا ذاتي ، وهو ضعيف . نعم يعنى عما قل

قوله : [ والنجس : ميت ] إلخ : عطف على الطاهر إلخ لأنه لما ذكر الأعيان الطاهرة استشعر أضرارها ، فشرع يتمم الكلام عليها صراحة ، وإن تقدم له بعضها صراحة وضمنا كقوله : [ إلا المذخر وما خرج بعد الموت ] . ومفهوم قوله [ من غير محرم ] و [ إلا المسكر ] ، ومفهوم قوله إن لم يستعمل النجاسة ، ومفهوم قوله إن لم يتغير على حال الطعام ، ومفهوم قوله خلل أو حجر ومفهوم لم يسفح .

قوله : [ غير الآدمي ] : وأما هو فميتته طاهرة على المعتمد كما تقدم خلافاً لابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم ، والقاتل بالطهارة ابن رشد نقلاً عن سحنون .

تنبيه : قد علمت أن في ميتة الآدمي الخلاف . وأما ميتة الجن فنجسة لأنه لا يلحق الآدمي في الشرف وإن اقتضى عموم « المؤمن لا ينجس »<sup>(٤)</sup> أن له ما للآدمي .

ولو قيل بطهارة المسلم منهم لكان له وجه وليس الفرع نصاً قديماً ( اهـ شيخنا في مجموعته ) . قال عياض الأمر بغسل الميت وإكرامه بالصلاة عليه يأبى تنجيسه . إذ لا معنى لغسل الميتة التي هي مثل العذرة وصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل ابن بيضاء في المسجد ، وتقبيله عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجساً ما فعل النبي ذلك . قوله : [ ولو قملة ] : مبالغة في قوله له نفس سائلة .

قوله : [ وقيل إلخ ] : هو قول سحنون .

قوله : [ نعم يعنى إلخ ] : فيستخف منها ثلاث في الصلاة قتلاً وحملًا بعده . ونقل ابن مرزوق عن بعض الصالحين إن احتاج لقتلها في المسجد ينوي ذكاتها قال (ح) :

(١) في بعض النسخ : « وعظم » . وفي متن خليل أيضاً .

(٢) أنواع النجاسات : اتفقت المذاهب على أربعة من أعيانها : ميتة الحيوان البري الذي له دم ، ولحم الخنزير ، والدم المسفوح من بري ، وبول ابن آدم - إلا الصبي - ورجيمه . وأكثرهم على نجاسة الخمر . ( بداية المجتهد ) .

(٣) قال الشافعي بنجاسة ميتة الحيوان : إلا ميتة البحر وما وقع في الاتفاق أنه ليس ميتة ككود المطعومات . وقال أبو حنيفة بالمساواة بين ميتة البر والبحر ، إلا ميتة ما لادم له .

(٤) المؤمن لا ينجس : رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة .

للمشيقة . وكذا كل ما خرج من ذلك الميت بعد موته من بولٍ ودمعٍ ونخاطٍ وبيضٍ وغير ذلك نجس . وكذا كل ما انفصل منه مما تحله الحياة أو انفصل من حي مما تحله الحياة<sup>(١)</sup> ، كاللحم والعظم والعصب والقرن والظلف وهو للبقر والشاة والحافر ، وهو للفرس والبغل والحمار . فأراد بالظلف ما يعم الحافر مجازاً ، وهو داخل تحت الكاف . والظفر وهو للبعير والنعام والأوز والدجاج . والسن من جميع الحيوانات . ومنه ناب القيل المسمى بالعاج ، ورجح بعضهم كراهته تنزيهاً . وكذا قصب الريش من حي أو ميت وهو الذي يكتنفه الزغب . وتقدم أن الزغب طاهر كالشعر لأنه

كأنه بناء على قول ابن شاس من عملها في المحرم ؛ فإن في « حياة الحيوان » تحريم أكلها إجماعاً . وإن بنى على قول سحنون إن القملة لانفصا لها سائلة لم يحتج لتذكية إلا زيادة احتياط .

تنبيه : إذا صارت القملة عقرباً ، فالظاهر النظر لتلك العقرب . فإن كان لانفصا لها سائلة طهرت لاستحالة الحال كدود العذرة والحكم يتبع العلة ( اهـ شيخنا في مجموعه ) .

قوله : [ وكذا كل ما انفصل ] : أى أو تعلق ببسير جلد مثلاً .

قوله : [ والعظم ] : أى فتحله الحياة لظاهر قوله تعالى : ( قال من يحيى العظام )<sup>(٢)</sup> .

قوله : [ والدجاج ] : وما يأتى من أن الدجاج ليس من ذى الظفر فالمراد به الجلدة بين الأصابع والظفر هنا ما بقص .

قوله : [ ورجح بعضهم ] إلخ : أى والفرض أن القيل غير مذكى ، وإلا فلا كراهة اتفاقاً . وسبب هذه الكراهة أن العاج - وإن كان من ميتة لكنه ألحق بالجواهر النفيسة في التزين ، فأعطى حكماً وسطاً وهو كراهة التنزيه .

قوله : [ كالشعر ] : خلافاً للشافعية القائلين بنجاسة شعر الميتة ولو دبح جلد ها .

( ١ ) قال الشافعى فى الشعر والعظم هما ميتة . وقال أبو حنيفة ليسا بميتة واختلافهما بسبب ما يتحقق به معنى الحياة فى الأعضاء . فمن رأى أن النمو والتغذى من الحياة قال يكرهان ميتة إذا فقدوا النمو والتغذى . ومن رأى أن معنى الحياة يتحقق بالحس ، قال إن الشعر ميتة والعظم ليس ميتة . والمرجع فى الأمر للعلب . وورد فى صحيح البخارى فى ترجمة باب ما يقع من النجاسات فى السمن والماء - بكتاب الوضوء . وقال الزهرى فى عظام المرق نحو القيل وغيره : « أدركت ناساً من سالف العلماء يمشطون بها ويدهنون فيها ، لا يرون به بأساً » . وقال ابن سيرين وإبراهيم ( هو النخى ) : « لا بأس بتجارة العاج » قال الحافظ ابن حجر : إذ كانوا يرون طهارة ذلك . وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق .

( ٢ ) سورة يس آية ٧٨ .

لا تحله الحياة . والجلد من حي أو ميت كذلك نجس ولو دبح<sup>(١)</sup> ، فلا يصلى به أو عليه لنجاسته . وما ورد من نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « أيما إهاب أى جلد دبح فقد طهر »<sup>(٢)</sup> فمحمول على الطهارة اللغوية لا الشرعية في مشهور المذهب ؛ وبعض أهل المذهب حمّله على الطهارة الشرعية حملاً لألفاظ الشارع على الحقائق الشرعية ، وعليه أكثر الأئمة لكنه ضعيف عندنا . وتوقف الإمام في الكيمخت ، وهو جلد الحمار أو الفرس أو البغل المدبوغ . ورجح بعض المتأخرين طهارته فيستعمل في المائعات

قوله : [ والجلد ] إلخ : من ذلك ثوب الثعبان إذا ذكي بعد تمام ما تحته لا يطهر على الأظهر ، وكذا إذا سلته وهو حي ومنه أيضاً ما يُسحّت من الرجل بالحجر بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقه فوسخ منعقد . فعلى القول بنجاسة ميتة الآدمي يكون نجساً ، وعلى المعتمد يكون طاهراً .

قوله : [ ولو دبح ] : أى بما يزيل الريح والرطوبة ويحفظه من الاستحالة . ولا يفترق الدبغ إلى فعل فاعل ، بل إن وقع في مدبغة طهر لغة . ولا يشترط إزالة الشعر عندنا وإنما يلزم لإزالته عند الشافعية القائلين إنه نجس . وإن طهارة الجلد بالدبغ لا تتعدى إلى طهارة الشعر ، لأنه تحله الحياة ، وأما عندنا فالشعر طاهر لذاته لا تحله الحياة . فالفرق وإن كان مُذَكِّىً مجوسى أو مصيد كافر ، قلد في لبسه في الصلاة أبو حنيفة ، لأن جلد الميتة عنده يطهر بالدباغ والشعر عنده طاهر . والشافعى — وإن قال بطهارة الجلد بالدباغ — فالشعر باق عن تنجيسه ومالك . إن قال بطهارة الشعر فالجلد باق على تنجيسه . فإن أراد تقليد مذهب مالك والشافعى لفق .

قوله : [ اللغوية ] : أى وهى النظافة .

قوله : [ وتوقف الإمام في الكيمخت ] إلخ : أى في الجواب عن حكم الكيمخت هل هو الطهارة أو النجاسة لقوله في المدونة : لا أدري ؟ واختلف في توقفه هل يعد قولاً أولاً ؟ والراجح الثانى . وأعلم أن في استعماله ثلاثة أقوال : الجواز مطلقاً في السيوف وغيرها وهو لمالك في العتبية ، والجواز في السيوف فقط وهو لابن المواز وابن حبيب ، وكراهة استعماله مطلقاً ؛ قيل هذا هو الراجح الذى رجح إليه مالك ، ولكن ذكر بعضهم أن الحق أنه طاهر وأن استعماله جائز إما مطلقاً أو في السيوف لا مكروه .

( ١ ) قال الشافعى إن الدباغ مطهر لجلود ، تعمل فيه الزكاة فيجوز الانتفاع بها مطلقاً . وقال أبو حنيفة مثله إلا جلد الخنزير فلا يطهر بالدباغ . وقال الحنابلة حكم جلد الحيوان كحكم سوره ، فإن كان سوره طاهراً كان جلده طاهراً .

( ٢ ) رواه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنه .



كالسمن والعسل ، وتجوز الصلاة به وهو مشكل لعدم الفرق بينه وبين غيره ، ثم على القول المشهور من نجاسة الجلد المدبوغ يجوز استعماله في غير المائعات كالخبوب والدقيق والخبز الغير المبلول في الماء المطلق بأن يوضع الماء فيه سافراً وحضراً ، لأن الماء طهور لا يضره إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه . وأما المائعات كالسمن والعسل والزيت وسائر الأدهان ، والماء الغير المطلق — كما ورد — ومن ذلك الخبز المبلول قبل جفافه ، والخبز فإنه لا يجوز وضعه فيه ، ويتنجس بوضعه فيه .

\* وهذا معنى قوله : ( وجاز استعماله بعد الدبغ في يابس ومائع ) : أى وأما قبل الدبغ فلا يجوز واستثنوا من ذلك جلد الخنزير فلا يجوز استعماله مطلقاً دبغ أولاً في مائع أو غيره . وكذا جلد الآدمي لشرفه وكرامته كما يعلم من وجوب دفنه .

قال في الأصل : وجه التوقف أن القياس يقتضى نجاسته لاسيما من جلد حمار ميت ، وعمل السلف في صلاتهم بسيوفهم وجفيريها منه يقتضى طهارته . والمعتمد — كما قالوا — إنه طاهر للعمل لا نجس معفو عنه ، فهو مستثنى من قولهم : جلد الميتة نجس ولو دبغ . وانظر ماعلة طهارته ، فإن قالوا : الدبغ ، قلنا : يلزم طهارة كل مدبوغ ، وإن قالوا : الضرورة ، قلنا : إن سلم فهي لا تقتضى الطهارة بل العفو . وحمل الطهارة في كلام الشارع على اللغوية في غير الكيمخت وعلى الحقيقة في الكيمخت تحكيم ، وعمل الصحابة عليهم الرضا في جزئي يحقق العمل في الباقي ( ١٥ ) .

قوله : [ وهو مشكل ] إلخ : تقدم لك تقرير الإشكال عن الأصل .

قوله : [ من نجاسة الجلد ] : أى غير الكيمخت .

قوله : [ في غير المائعات ] : من ذلك لبسها في غير الصلاة والجلوس عليها في غير المسجد لافيه ، لأنه يمنع دخول النجس فيه ولو معفو عنه .

قوله : [ والدقيق ] : أى من غير أن توضع الرحا عليه .

قوله : [ في الماء المطلق ] إلخ : وليس منه لبس الرجل المبلولة لموافقاً للحطاب

ذكره شيخنا في مجموعه .

قوله : [ فلا يجوز ] إلخ : ومقابله ما شهره الإمام أبو عبد المنعم بن الفرس — بالفاء والراء المفتوحين — من أنه كفره في جواز استعماله في اليابسات والماء بعد دبغه .

قوله : [ جلد الآدمي ] إلخ : أى إجماعاً .

• ( والدم المسفوحُ والسوداءُ ، وفضلةُ الآدميِّ وغير المباح ومستعمل النجاسة ) :  
 أى أن الدم المسفوح — وهو الذى يسيل عند موجه من ذبح أو فصد أو جرح — نجس .  
 وكذا السوداء وهو ما يخرج من المعدة كالدم الخالص بخلاف الصفراء كما تقدم .  
 ومن النجس : فضلة الآدمي من بول وعذرة ، وفضلة غير مباح الأكل <sup>(١)</sup> وهو محرم

قوله : [ المسفوح ] : أى الجارى <sup>(٢)</sup> ولو من سمك وذباب وقراد وحلم وبق وبراغيث  
 خلافاً لمن قال بطهارته منها . ونظر بعضهم فى الدم المسفوح من السمك ، هل هو  
 الخارج عند التقطيع الأول لما خرج عند التقطيع الثانى ؟ أو الجارى عند جميع  
 التقطيعات ؟ واستظهر الأول . وبعضهم قال بطهارة دم السمك مطلقاً ، وهو ابن  
 العربى ، ويترتب على الخلاف جواز أكل السمك الذى يرضخ بعضه على بعض  
 ويسيل دمه من بعضه إلى بعض ، وعدم جواز ذلك . فعلى القول بنجاسته لا يؤكل  
 منه إلا الصف الأول . وعلى كلام ابن العربى يؤكل كله . وقد كان الشارح  
 رضى الله عنه يقول الذى أدين الله به أن الفسيخ طاهر لأنه لا يملح ولا يرضخ  
 إلا بعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه وبعد موت السمك  
 إن وجد فيه دم يكون كالباقي فى العروق بعد الذكاة الشرعية ؛ فالرطوبات الخارجة  
 منه بعد ذلك طاهرة لاشك فى ذلك ( اهـ ) . وذهب الحنفية أن الخارج من السمك  
 ليس بدم لأنه لادم له عندهم ، وحينئذ فهو طاهر على كل حال . وعلى القول  
 بنجاسة الدم المسفوح فيه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأعلى أو من  
 غيره ، أكل لأن الطعام لا يطرح بالشك .

قوله : [ وكذا السوداء ] : أى التى هى أحد الأخلاط الأربعة : الصفراء والدم  
 والسوداء والبلغم ، ولا بد فى كل إنسان من وجود الأخلاط ، فالسوداء والدم نجسان ،  
 والصفراء والبلغم طاهران .

قوله : [ الخالص ] : أى الذى لا خلط فيه . ومن السوداء أيضاً الدم الكدر أو

( ١ ) البول وفضله : اتفق العلماء على نجاسة بول ابن آدم وفضله إلا بول الصبي الرضيع .  
 أما بول الحيوان وفضله فالجمهور على حكمه كسوره فى الطهارة والنجاسة . فأكول اللحم بوله وربيحه  
 طاهران وغير المأكول بوله وفضله نجسان . وقال البعض بطهارتهما جميعاً . وقد أخذ الإمام البخارى بهذا  
 الأخير . فقال بياناً لرأيه فى طهارة بول الدواب — بكتاب الرضوخ : « وصلى أبو موسى فى دار البريد  
 ( حيث كانت تربط دواب البريد ) والسرقي ، والبرية إلى جنبه ، فقال : ها هنا ثم سواه » أى فى  
 الطهارة . واستشهد فيه أيضاً بحديث أنس أنه لما قدم ناس من عكل أو عرينة أمر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لم يأبوا الإبل يتداون بشربها .

( ٢ ) اتفقت المذاهب على أن دم الحيوان البرى نجس . وقيد الجمهور بالكثير . وأما دم  
 السمك فإن خلافهم فيه تباعاً لخلافهم فى ميتته .

الأكل كالحمار ، أو مكروهه كالحمر والسبع ، وفضلة مستعمل النجاسة من الطيور كالديك وغيره أكلاً أو شرباً . فإذا شربت البهائم من الماء المتنجس أو أكلت نجاسة ففضلتها من بول أو روث نجسة . وهذا إذا تحقق أو ظن . وأما لو شك في استعمالها فإن كان شأنها استعمال النجاسة كالديك والفأرة والبقرة الجلالة<sup>(١)</sup> حملت فضلها على النجاسة . وإن كان شأنها عدم استعمالها كالحمام والغنم حملت على الطهارة . والتعبير ( بفضلة ) أولى وأخصر من تعبيره<sup>(٢)</sup> ببول وعذرة .

« ( والقيء المتغير ، والمني ، والمذئ ، والودئ ولو من مباح ) القيء ما تقذفه المعدة من الطعام عند تغير المزاج ، فهو نجس إن تغير عن حال الطعام طعماً أو لوناً أورياً ، وإلا فطاهر كما تقدم . ومن النجس : المني<sup>(٣)</sup> وهو ما يخرج عند اللذة الكبرى عند الجماع ونحوه . والمذئ : وهو الماء الرقيق الخارج من الذكر أو فرج

الأحمر الغير القاني ، أي شديد الحمرة .

قوله : [ فضلة الآدمي ] : أي غير الأنبياء ، وأما الأنبياء فجميع ما ينفصل منهم طاهر كما تقدم .

قوله : [ كالحمر ] : أدخلت الكاف نحو الوطواط من كل مكروه الأكل ، فكروه الأكل ومحرمه فضله نجسة وإن لم يستعمل النجاسة .

قوله : [ وفضلة مستعمل النجاسة ] إلخ : أي وإن لم يكن محرّم الأكل ولا مكروهه .

قوله : [ حملت على الطهارة ] : أي استصحاباً للأصل ، ومن قواعدنا استصحاب الأصل إن لم يغب العارض .

قوله : [ أولى وأخصر ] : وجه الأولوية أن اسم العذرة لا يكون إلا لما خرج من الآدمي خاصة ، بخلاف الفضلة فإنه شامل له ولغيره والأخصرية ظاهرة .

قوله : [ عن حال الطعام ] : وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة كما تقدم من المعتمد . بخلاف القلس فلا تضر فيه الحموضة لتكرره .

قوله : [ المني ] : هو وملئى وودئ بوزن ظي وصبي .

( ١ ) الجلالة : التي تأكل الجلالة أي الروث والزبل ونحوهما .

( ٢ ) تعبيره : أي تعبير خليل .

( ٣ ) المني : اختلفوا في المني لما ورد في حديث عائشة : « كنت أغسله ، أو كنت أفركه » .

وقد وردت روايات صحيحة باللفظين . وقال أبو حنيفة : هو نجس ، وقال الشافعي وأحمد : هو طاهر .

الأثني عند تذكر الجماع . والودى : وهو ماء خاثر يخرج من الذكر بلا لذة بل لنحو مرض أو يُبَسَّس<sup>(١)</sup> طبيعة وغالباً يكون خروجه عقب البول؛ ولو كانت هذه الثلاثة من مباح الأكل . ولا تقاس على بوله .

\* ( والقَيْحُ ، والصَّديدُ ، وما يَسِيلُ من الجسد من نحو جَرَبٍ ) : من النجس القبيح يفتح القاف : وهو المدة الخائرة تخرج من الدم . والصديد وهو الماء الرقيق من المدة قد يخالطه دم . ومن النجس : كل ما سال من الجسد من نطفة ناز أو جرب أو حكة ونحو ذلك .

قوله : [ من مباح الأكل ] : أى وإنما حكم بنجاستها للاستقذار والاستحالة إلى فساد ، ولأن أصلها دم ولا يلزم من العفو عن أصلها العفو عنها .  
قوله : [ فى مائع تنجس ] إلخ : أى من طعام أو ماء مضاف حلت فيه النجاسة بعد ما صار مضافاً . وأما لو حلت فيه نجاسة قبل الإضافة ولم تغيره ، ثم أضيف بظاهر كلين ، فإنه طاهر . وقد ألغز فى هذا شيخنا فى مجموعه بقوله :

قل للفقير إمام العصر قد مزجت ثلاثة بإناء واحد نسبوا  
لها الطهارة حيث البعض قدّم أو إن قدم البعض فالنجس ما السبب

وفيه أيضاً : هل القملة تنجس العجين الكثير ؟ وهو الأقوى حيث لم تحصر فى محل ، أو يقاس على محرم جهل عينها ببادية ؟ ولو قيل بالعفو عما يعسر ، لحسن كما أفق به ابن عرفة فى روث فأرة ابن القاسم ؛ من فرغ عشر قلال ضمن فى زقاق ثم وجد فى قلة فأرة ولا يدري فى أى زقاق فرغها تنجس الجميع ، وليس من باب الطعام لا يطرح بالشك ، لأن ذاك فى طرو النجاسة ، وهى هنا محققة ولما لم تتعين تعلق حكمها بالكل وهو المشهور . ولو أدخل يده فى أوانى زيت ثم وجد فى الأولى فأرة فالثلاثة نجسة — ابن عبد الحكم ، وكذا الباقي ولو مائة وهو وجيه ، وقال أصبغ : ما بعد الثلاثة طاهر . قال ( ح ) : والظاهر الطهارة إن ظن زوال النجاسة لقول المصنف : وإن زال عين النجاسة بغير المطلق لم يتنجس ملاقى محلها . وفى الحاشية : الطعام إذا وقعت فيه قملة يؤكل لقلتها وكثرته ، نص عليه ابن يونس . قال شيخنا فى مجموعه : والظاهر أن الفرع مبنى على مذهب سحنون من أنها لانفس لها سائلة ( ١١ ) .

( ١ ) أما ليس بفتح الباء فجميع يابس وهو الجاف .

• ( فإن حلت في مائع تنجس ولو كثر، كجامد إن ظن سرانها فيه وإلا فقدّر ما ظن ) : إذا حلت النجاسة في مائع - كزيت وعسل ولبن وماء ورد ونحوه - تنجس . ولو كثر المائع وقلت النجاسة ، كنقطة من بول في قناطر مما ذكر . كما يتنجس الجامد - كسمن جامد أو ثريد أو عسل جامد - وقعت فيه نجاسة أو ماتت فيه فأرة إن ظل سرانها في جميعه بأن طال مكثها فيه ، وإلا ، بأن لم يظن سرانها في جميعه ، فيتنجس منه بقدر ما ظن سران النجاسة فيه . وهو يختلف باختلاف الأحوال من ميعان النجاسة وجمودها ، وطول الزمن وقصره ؛ فيرفع منه بقدر ما ظن سرانها فيه ، ويستعمل الباقي - ولو شك في سرانها فيه - لأن الطعام لا يطرح بالشك . والكلام في نجاسة مائعة أو جامدة يتحلل منها شيء بخلاف نجاسة لا يتحلل منها شيء ، كعظم وسن ، فلا يتنجس ما ذكر من سقوطها فيه ؛ لأن الحكم عندنا لا ينتقل . وهذه العبارة أشمل وأوضح من عبارة الشيخ رضي الله تعالى عنه .

\* ( ولا يقبل التطهير ؛ كلحم طبخ ، وزيتون ملّح وبيض صليق بها

قوله : [ إن ظن سرانها فيه ] : إما بسبب كونها مائعة ، أو بطول مكثها ، وكان يتحلل منها شيء كما يأتي للشارح .

قوله : [ كنقطة من بول ] : هذا هو المشهور ، ومقابلته يقول : إن قليل النجاسة لا يضر كثير الطعام .

قوله : [ أو ماتت فيه فأرة <sup>(١)</sup> ] : أي مثلاً من كل حيوان ميتته نجسة .

قوله : [ ولو شك في سرانها ] إلخ : مبالغة في الاستعمال .

وقوله : [ لأن الطعام ] إلخ : علة المبالغة .

قوله : [ والكلام ] : أي المتقدم من التفصيل بين السريان في جميعه أو بقدره .

قوله : [ كعظم وسن ] : ومنه العاج الذي تلبسه النساء ويباشرن به نحو العجين .

قوله : [ أشمل ] : أي لشمولها الماء المضاف .

قوله : [ كلحم طبخ ] : احتراز به عن صليق نحو الدجاج لأخذ ريشه ، وفي باطنه النجاسة فلا يضر .

قوله : [ وزيتون ] إلخ : ومن ذلك اختلاط النجاسة بالزيت نفسه فلا يقبل التطهير

(١) ربما ذكر الفأرة لحديث ميمونة لما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال : ألقيوها وما حولها . رواه البخاري وغيره .

وفخار بغواصٍ) : يعنى أن المائعات - كالزيت واللين والسنن ونحوها - إذا حلت فيها نجاسة فإنها تنجس كما تقدم ، ولا تقبل التطهير بحال . كما لا يقبله لحم طُبِّخ بالنجاسة ، ويتون ملح - بضم الميم وكسر اللام مخففاً - بالنجاسة ، ولا بيض صلق بها . وألحق بذلك فخار تنجس بشيء غواص : أى كثير الغوص ، أى النفوذ فى أجزاء الفخار ، بأن كان النجس مائعاً كالبول والماء المتنجس والدم ، إذا

خلافًا لابن اللباد ، فإنه قال يمكن تطهيره بصب الماء عليه ونخضضته وثقّب الإناء من أسفله ، وصب الماء منه ويكرر ذلك حتى يغلب على الظن زوال النجاسة .

قوله : [وبيض صلق] : ومنه إذا وجدت فيه واحدة مذرة فرشحت فى الماء وشرب منه غيرها حيث لم يبق الماء مطلقاً . وشمل بيض النعام ، وغلظ قشره لا ينافى أن يكون له مسام يسرى منها الماء .

وقوله : [ وفخار بغواص ] : قال ( بن ) : أطلق فى الفخار والظاهر أن الفخار البالى إذا حلت فيه نجاسة غواصة يقبل التطهير ، فيحمل كلام المصنف على فخار لم يستعمل قبل حلول النجاسة فيه ، أو استعمل قليلاً . وهذا خلاف ما فى الحاشية حيث قال وفخار بغواص ولو بعد الاستعمال ، لأن الفخار يقبل الغوص دائماً كما فى كبير الخرشى نقلاً عن اللقانى . والأول أوجه . ثم إن عدم قبول الإناء للتطهير إنما هو باعتبار أنه لا يصلح به مثلاً . وأما الطعام يوضع فيه بعد غسله فإنه لا ينجس به لأنه لم يبق فيه أجزاء للنجاسة كما قاله أبو على المساوى نقلاً عن ( بن ) . ومثل الفخار أواني الخشب التى يمكن سريان النجاسة إلى داخلها ( اهـ من حاشية الأصل ) .

قوله : [ يعنى أن المائعات ] إلخ : التعميم هذا أدخلته الكاف .

قوله : [ ونحوها ] : من كل طعام مائع وماء زهر وورد .

قوله : [ بحال ] : خلافًا لابن اللباد .

قوله : [ بشيء غواص ] : محله فى غير الخمر إذ انحجر أو تخلل ، فإن إناءه يطهر كما تقدم . ومحله أيضاً ما لم يحرق الفخار بالنار ، فإنه يطهر لكونها مطهرة على المعتمد .

مكث مدة يظن سريان ما ذكر في أجزائه. وخرج بالفخار: النحاس والزجاج ونحوهما . وبالفواص النجاسة الجامدة إذا حلت بالفخار فإنه يقبل التطهير .  
 • (وجاز انتفاع "بمتنجس" في غير مسجد وآدمي): يجوز الانتفاع بالشئ المتنجس من الطعام وغيره بأن يسقى به الدواب والزرع ويدهن به نحو عجلة . ويعمل من الزيت المتنجس صابون وغير ذلك . ولا يجوز بيعه لعدم إمكان تطهيره - بخلاف نحو الثوب - لكن إذا بيع لابد من البيان إلا الآدمي فلا يجوز له الانتفاع به أكلاً أو شرباً ، ولا يدهن به بناء على أن التلطيح بالمتنجس حرام ، والراجح أنه مكروه ويجب إزالته للصلاة والطواف ودخول المسجد ، وإلا المسجد فلا ينتفع به فيه ، فلا يستصبح فيه بالزيت المتنجس ، نعم إذا كان المصباح خارجاً والضوء فيه جاز ، وأما نجس اللذات فلا يجوز الانتفاع به بحال إلا جلد الميتة المدبوغ على ما مر ، وإلا لحم الميتة المضطر ، وإلا الخمر لإساعة غصة ، إذ الضرورات تبيح المحظورات ،

قوله : [ ونحوهما ] : كالحديد يحمى ويطلقاً في النجاسة ، فلا غوص لها فيه لدفعها الحرارة . وأما المصبوغ بنجس فيطهر بإزالة الطعم ، ولا يضر اللون والريح إذا عسرا كما يأتي .

قوله : [ وجاز انتفاع "بمتنجس" ] : أي وهو ما كان طاهراً في الأصل ، وطرات عليه نجاسة والنجس ما كانت ذاته نجسة كالبول والعلوة .

قوله : [ ولا يجوز بيعه ] إلخ : خلافاً لابن وهب .

قوله : [ إلا الآدمي ] : ولو غير مكلف ، ويتعلق الخطاب بربله .

قوله : [ والراجح أنه مكروه ] : أي في غير الخمر ، وأما هو فيحرم التلطخ به اتفاقاً .

قوله : [ فلا ينتفع به فيه ] إلخ : فإن بنى بالمتنجس مسجد فليس بطاهر ، ولا يهدم . وأما لو كتب المصحف بنجس فإنه يبل .

قوله : [ لإساعة غصة ] : أي فقط ، فلا يجوز الدواء به ولو تعين . وفي غيره من النجاسات خلاف إن تعين . ولا شر به لدفع العطش لأنه يزيد . وأجاز له الحنفية والشافعية لدفع الهلاك بعدم الرطوبة لا للعطش نفسه . والظاهر أن الخلاف لفظي . ( ٨١ . شيخنا في مجموعه ) .

ويجوز طرح الميتة للكلاب وأن توقد بعظمها على طوب أو حجارة .  
 ● (وحرّم على الذّكر المكلف استعمالُ حريرٍ، ومحلّي بأحد النقديّن ولو آلة حرب ، إلا السيّف والمصحف والسنّ والأنف وخاتم الفضة إن كان درهمين واتحد) :  
 لما كان محرّم الاستعمال من الطاهرات يشبه استعمال المتنجس في المنع ، ذكره هنا ، والمعنى : أنه يحرم على الذكر البالغ العاقل استعمال الحرير الخالص لبساً وفرشاً وغطاء . وأما الخبز وهو ما كان سداه من حرير ولحمته من قطن أو كتان فقليل بحرّمته ، وقيل بجوازه ، وقيل بكراهته ، وهو الأرجح . وجاز ستارة من حرير إذا لم يستند المكلف إليها ، وكذا بشعانة ؛ أي ناموسية . وحرّم عليه

قوله : [ ويجوز طرح الميتة ] إلخ : ويجوز أيضاً وضع النجاسة في التّرع لنفعه ، كإطعام البطيخ به لكن يجب عليه البيان عند البيع .

قوله : [ على الذّكر المكلف ] : خرج الأثني والصبّي . فيجوز للأثني استعمال الحرير بأى وجه ، ولبس النقدين كما يأتي في قوله : [ وجاز للمرأة الملبوس ] إلخ ، وأما الصبّي فيجوز للولى إلباسه الفضة ويكره له الحرير والذهب كما يفيد ( ح ) وغيره .  
 قوله : [ بأحد النقدين ] : وأولى بهما معاً .

قوله : [ وفرشاً ] : ولومع كثيف حائل كما قال المازرى . وأجاز الحنفية فرشته وتوسده ، ووافقهم ابن الماجشون ، وأجازه ابن العربى تبعاً لامراته . وأجازه ابن حبيب للحكمة وأجازه ابن الماجشون للجهاد . والمعتمد الحرمة في الجميع ، إلا العلم إذا كان أربعة أصابع متصلاً بالثوب كشريط الحبكة ، وأما قلم من حرير في أثناء الثوب فما نسج بحرير وغيره ، ومنه ما شغل بحرير على الطارة مثلاً ، فكالخبز ، ويجوز القبطان والزر لتوب أو سبعة ، والخياطة به . ( اهـ شيخنا في مجموعه بالمعنى ) .

قوله : [ وهو الأرجح ] : ولكن الورع تركه لأنه من الشبهات ، ومن ترك الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه <sup>(١)</sup> .

قوله : [ وكذا بشعانة ] : ومثلها الراية لخصوص الجهاد لاولى . والسجاف اللائق باللابس وفقاً للشافعية . ( اهـ . شيخنا في مجموعه ) .

قوله : [ إلا السيّف ] : قال في حاشية الأصل نقلاً عن العلامة العدوى : إذا كان اتخاذه لأجل الجهاد في سبيل الله . وأما إذا كان لحملة في بلاد الإسلام فلا

(١) من حديث النعمان بن بشير « الحلال بين والحرام بين » صحيح رواه البخاري وغيره .



أيضاً استعمال المُحَلَّى بأحد النقيدين : الذهب والفضة نسجاً أو طرازاً أو زراً .  
وأولى في الحرمة الحلّى نفسه — كأساور وحزام — ولو آلة حرب كخنجر وسكين  
وحربة . إلا السيف ؛ فإنه يجوز تحليلته بأحد النقيدين سواء كان في قبضته أو جفيره  
ولاً المصحف ؛ فيجوز تحليلته بهما للتشريف . إلا أن كتابته أو كتابة أعشاره  
أو أحزابه بذلك مكروهة ، لأنها تشغل القارئ عن التدبر . وأما كتب العلم والحديث  
فلا يجوز تحليلتها بأحد النقيدين . وإلا السن ؛ ومراده به . ؛ ما يشمل الضرس إذا  
تخلخل ، فيجوز ربطه بشرط منهما . وكذا يجوز اتخاذ أنف من أحدهما إذا  
قطع الأنف . وكذا يجوز اتخاذ خاتم — بل يندب — من الفضة فقط<sup>(١)</sup> . إذا  
كان درهمين شرعيين فأقل لا أكثر من درهمين . وكان متحداً لا إن تعدد .  
ولو كان المتعدد درهمين فأقل فيحرم كما لو كان ذهباً أو بعضه ذهباً ،  
يجوز تحليلته .

قوله : [ بأحد النقيدين ] : أى أو بهما .

قوله : [ وأما كتب العلم ] إلخ : أجاز البرزلى تحلية الدواة لكتابة المصحف  
وتحلية الإجازة .

قوله : [ قوله فيجوز ربطه ] : أى وله اتخاذ الأنف وربط السن معاً : والمراد بالسن :  
الجنس الصادق بالواحد والمتعدد . ومثل الربط عند التخلخل ردها إذا سقطت  
وربطها بما ذكر . وإنما جاز ردها لأن ميتة الآدمي طاهرة . وكذا يجوز بدلها  
من طاهر . وأما من ميتة فقولان بالجواز والمنع . وعلى الثاني ، فيجب عليه قطعها عند  
كل صلاة ما لم يتعذر ذلك .

قوله : [ اتخاذ أنف ] : وانظر هل يجوز تعويض عضو سقط من أحد النقيدين  
قياساً على الأنف ؟

قوله : [ بل يندب ] إلخ : وكذا يندب كونه باليسرى لأنه آخر فعله صلى الله عليه  
وسلم ، وللتيامن في تناوله فيحوله عند الاستنجاء . ويندب جعل قصه للكف لأنه أبعد  
من العجب .

(١) عن مالك في الموطأ : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تحتم الذهب فأنا أكرهه  
للرجال ؛ الكبير منهم والصغير ، وروى عن عبد الله بن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذه وقال : لا ألبسه أبداً . قال : فنبذ  
الناس بخواتيمهم » .

إلا أن يقلّ الذهب عن الفضة فلا يحرم بل يكره ولو تميز عن الفضة . وكذا لو طلى بالذهب فيما يظهر لأنه تابع . ويكره التخم بالحديد والنحاس ونحوهما ، وقلنا : إن كان إلخ زيادة على كلام الشيخ لا بد منها .

• ( وعلى المكلف مطلقاً اتخاذ إناءٍ منهما ولو للقينية أو غشّى ، وتَضْبِيهٌ ، وفي المَمُورَةِ قولان ) : يعنى أنه يحرم على المكلف ذكرًا كان أو أنثى اتخاذ إناء من ذهب أو فضة <sup>(١)</sup> ولو لم يستعمله بالفعل ، لأنه ذريعة للاستعمال . ومن المعلوم أن سدّ الذرائع واجب عند الإمام ، فلا يجوز اتخاذه للدخار أو لعاقبة الدهر ، ولا التزين به على رفّ ونحوه . بخلاف الحلى يتخذه الرجل لعاقبة الدهر فجائز وهو ظاهر ، إذ الحلى يجوز استعماله للنساء والإناء لا يجوز استعماله لرجال ولا نساء . فقوله : [ ولو للقينية ] <sup>(٢)</sup> : ردّ على من يقول بجواز اتخاذه للقينية . وقوله : [ أو غشّى ] : فى حيز المبالغة ؛ أى يحرم الإناء من الذهب أو الفضة ولو غشّى ظاهره بنحاس أو رصاص أو قصدير نظراً لباطنه . خلافاً لمن يقول بجوازه نظراً لظاهره . وقوله :

قوله : [ إلا أن يقلّ ] إلخ : أى بأن كان الثلث فأقل .

• فرع : يجوز نقش الخواتم ونقش أصحابها وأسماء الله تعالى فيها . وهو قول مالك وكان نقش خاتمه عليه السلام محمد رسول الله فى ثلاثة أسطر .

قوله : [ ويكره التخم ] إلخ : أى على الأصح إلا لتحفظ كمنع النحاس الأصفر والرصاص والحديد الجن . ولا يتقيد بدرهمين فيما يظهر ، وجاز التخم بجلد وخشب كعقيق . قوله : [ فلا يجوز اتخاذه ] إلخ : أى ولو للصبيان والنهى يتعلق بالأولياء .

قوله : [ لعاقبة الدهر ] إلخ : أى أو للكراء ونحوه .

قوله : [ رد على من يقول ] إلخ : أى فإن بعضهم يجوز ذلك . والحاصل أن اقتناؤه إن كان بقصد الاستعمال فهو حرام باتفاق ، وإن كان لقصد العاقبة أو التجميل به أو لا لقصد شيء ، فى كل قولان . والمعتمد المنع . وأما إن اقتناه لأجل كسره أو لفك أسير به فجائز . هذا محصل ما ذكره أبو الحسن على المدونة ، وارتضاه (بن) رادّ لغيره . وكذلك يحرم الاستئجار على صياغته ولا ضمان على من كسره وأتلف

(١) روى فى الموطأ عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذى يشرب فى آنية الفضة إنما يجرى فى بطنه نار جهنم » .  
(٢) القنية : بكسر القاف وضمها - ما يقتنى .

(وتضبيبه) عطف على اتخاذ ، والضمير عائذ على الإناء لا بقيد كونه منهما . أى يحرم على المكلف الذكر أو الأنثى أن يصبب الإناء الخشب أو الفخار - كالصيني - بأحد التقدين ؛ أى ربط كسره أو شقه بهما . وأما الإناء إذا كان من نحاس أو حديد - كالقدور والصحون والمباخر والقماقم من ذلك - وموت ؛ أى طُلِيَتْ بأحد التقدين . ومن ذلك الركاب يطلى بأحدهما ، ففيه قولان : بالجواز والمنع . واستظهر بعضهم القول بالجواز نظراً لباطنه والطلبى تبع . وقد علمت ما فى كلام الشيخ رحمه الله من إطلاقه القولين فى الجميع بلا ترجيح

• ( لا جوهراً . وجاز للمرأة الملبوس ونحوه ، ولو نعلاً لا كروية وسري ) جواهر بالرفع عطف على استعمال أو اتخاذ . أى لا يحرم جواهر - أى استعماله أو اتخاذه - فهو على حذف المضاف . ويجوز جره عطفاً على حرير أو إناء فلا حذف فى الكلام . والمعنى : أن الجواهر - كالياقوت والزبرجد واللؤلؤ - والبلّور لا يحرم اتخاذه ولا استعمال أوانيه ، خلافاً لمن قال لا يجوز استعمال أوانيه فإنه ضعيف جداً ، ما كان ينبغي للشيخ رحمه الله تعالى أن يذكر فيه القولين . ولا يلزم من نفاسته حرمة استعماله . وكذا يجوز للمرأة الملبوس من الحرير والذهب والفضة فى المحلى بهما ولو نعلاً أو قبقاباً ؛ لأنهما من الملبوس ويلحق بالملبوس . ما شابهه من فرش ومساند وزرّ ،

تلك الصياغة . ويجوز بيعها لأن عينها تملك إجماعاً ( اهـ من حاشية الأصل ) .  
قوله : [ لا بقيد كونه منهما ] : أى ففيه استخدام .

قوله : [ فى الجميع ] : أى جميع المسائل الخمسة . والحاصل أن كل مسألة فيها أحد القولين مرجح على الآخر . فالمرجح فى المغشى والمضبب وذى الحلقة المنع . والمرجح فى المموه وإناء الجواهر الجواز .

تنبيه : قال فى حاشية الأصل : تزويق الحيطان والسقف والخشب والساتر بالذهب والفضة جائز فى البيوت ، وفى المساجد مكروه إذا كان يشغل المصلى ، وإلا فلا .

قوله : [ ولا يلزم من نفاسته ] إلخ : أى لأن علة حرمة التقدين تضيق المعاملة على العباد ، فلا يقاس عليهما الجواهر .

قوله : [ ولو نعلاً ] : فى ( ح ) أنه لرد الخلاف الواقع فى المذهب القائل بالمنع .

وما علق بشعر . ولا يجوز لها ما لم يكن ملبوساً ولا ملحفاً به كالبرود - بكسر الميم -  
وكالسرير والأواني من أحد النقيدين كما تقدم ، والمشط والمكحلة والمديّة . وكذا  
لا يجوز تحلية ما ذكر بهما ولا تحلية سيفها إن كان لها سيف بذلك . وظاهره :  
ولو كانت تقاتل به .

ولما أنهى الكلام على الماء المطلق وعلى ما يعرض له من تغير بنجس أو طاهر  
وعلى الأعيان الطاهرة والنجسة ، شرع في بيان شروط الصلاة من طهارة خبث  
وحدّث واستقبال وستر عورة .

وبدأ بطهارة الخبث لقلة الكلام عليه فقال :

---

قوله : [ ولا يجوز لها ] إلخ : فكل ما كان خارجاً عن جسدها لا يجوز لها اتخاذه  
من أحد النقيدين ولا من المحلى به ، وإنما حرم عليها تحلية السيف لأنه من زينة الرجال  
وجاز لها اتخاذ شريط السرير من حرير ، لأنه توسع في الحرير أكثر من النقيدين .

## فصل : فى إزالة النجاسة

● (تجبُ إزالةُ النجاسة عن محمولِ المصلّى وبَدَنِهِ ومكانِهِ إنْ ذَكَرَ وقدر ، وإلا أعاد بوقتٍ) : يجب شرطاً إزالةُ حكمِ النجاسة بالماء المطلق عن كل محمولِ المصلّى<sup>(١)</sup> ؛

### فصل :

قوله : [تجبُ إزالةُ] إلخ : أى وجوب شرط كما يأتى ، وكذا يجب تغليظها كتطهير أحد كفيه حيث لم يكفهما الماء . بخلاف ما إذا كانت النجاسة فى محل واحد فلا يلزم غسل البعض إن لم يقدم على الكل ، لأنه يزيدها انتشاراً كما فى (شب) و (ح) . قوله : [المصلّى] : المراد به مريد الصلاة ، وأما إن لم يردّها فلا تجب إزالتها بل تندب إذا لم تكن خمرأ ، وأراد بالمصلّى ما يشمل الصبي ، والخطاب بالنسبة لوليّه خطاب تكليف ، وبالنسبة له خطاب وضع .

● تنبيه : تعمّد صلاة النافلة بالنجاسة ممنوع مانع من صحتها ، ولا تقضى لأنها ، لم تجب فأشبهه من افتتحها محدثاً كما فى الحاشية .

قوله : [وبدنه] : أى ظاهره . ومن ذلك داخل أنفه وأذنه وعينه فهى من الظاهر فى طهارة الخبث ، ومن الباطن فى طهارة الحدث . ولم يجعلوها من الظاهر فى طهارة الحدث لمشقة التكرار .

قوله : [إن ذكر وقدر] وهذا هو المشهور من أقوال أربعة الذى انبنت عليه فروع المذهب . والمشهور الثانى : السنية إن ذكر وقدر ، وسيأتى فى الشارح وهو وإن كان معتمداً إلا أن فروع المذهب بنيت على الأول . والثالث : الوجوب مطلقاً كطهارة الحدث وهو كالمذهب الشافعية والجمهور . والرابع : الندب ، لكن هذان القولان ضعيفان فى المذهب .

قوله : [عن كل محمولِ المصلّى] إلخ : من ذلك لو وضع حبل سفينة فى وسطه

(١) أورد الإمام البخارى رضى الله عنه فى صحيحه - بكتاب الوضوء - باب « إذا ألقى على ظهر المصلّى قدر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته . وكان ابن عمر إذا رأى فى ثوبه دماً وهو يصلى وضعه ووضى فى صلاته . وقال ابن المسيب والشعبي : « إذا صلى وفى ثوبه دم أو جنابة .. ثم أدرك الماء فى وقته لا يعيد » . قال الحافظ فى الفتح عن أبى سعيد : « أنه صلى الله عليه وسلم خلع ثوبه فى الصلاة ثم قال : إن جبريل أخبرنى أن فيهما فذراً » . كما بين أن عبد الرزاق وصل قول ابن المسيب والشعبي المذكورين فى الباب بأسانيد صحيحة أوضحها فى تعليق التعليق .

من ثوب أو عمامة أو نعل أو حزام أو منديل أو غير ذلك عن بدنه وعن مكانه ، وهو ما تمسه أعضاؤه من قدميه وركبتيه ويديه وجبهته . فلا يضر نجاسة ما تحت صدره وما بين ركبتيه ونحو ذلك ولو تحرك بحركته . ولا ما تحت حصيره ولو اتصل بها كـفَرَّوَةٍ مِيتَةٍ صلى على صوفها . بخلاف طرف عمامته الملقى بالأرض أو طرف ردائه الملقى وبه نجاسة ، فإنه يضر لأنه في حكم المحمول للمصلي . ومحل كونها شرط صحة للصلاة إن ذكر وقد رَ على إزالتها . فإن صلى بالنجاسة ناسياً لها حتى فرغ من صلاته ، أو لم يعلم بها حتى فرغ منها فصلاته صحيحة ، ويندب له إعادتها في الوقت . وكذا من عجز عن إزالتها لعدم ماء طهور أو لعدم قدرته على إزالتها به ، ولم يجد ثوباً غير المتنجس ، فإنه يصلي بالنجاسة وصلاته صحيحة . ويحرم عليه تأخيرها حتى يخرج الوقت . ويصلي أول الوقت إن علم أو ظن أنه لا يجد ماء ولا ثوباً آخر في الوقت . وإن ظن القدرة على إزالتها آخر الوقت ، أخر لآخره

وكان بها نجاسة وكان يمكن أن تتحرك بحركته لصغرهما . بخلاف متبوء الدابة حيث كان طاهراً فلا يضر حملها للنجاسة ، أو ثوب شخص جاء على كتف المصلي مثلاً ما لم يصير محمولاً له .

قوله : [ ونحو ذلك ] : كموضع السجود للمسوي فلا يشترط طهارته كما في (شب) و (عب) . بخلاف حسر عمامته عن جبهته فيشترط للإجماع على ركنية السجود . والاختلاف في إزالة النجاسة ، وقال شيخنا في مجموعه : والظاهر اعتبار المس بزائد لا يحس ، وقال في الحاشية : الشعر كطرف الثوب ، أي لا يضر مسه للنجاسة .

قوله : [ ولا ما تحت حصيره ] : لما سيأتى في الفوائد في قول خليل : ولمريض ستره نجس بطاهر . قالوا : لا مفهوم لمريض ، إنما يشترط انفصال الساتر عن محمول المصلي . فلا يكفي ستر نجاسة المكان ببعض ثوبه اللابس له ولو طال جداً .

قوله : [ لأنه في حكم المحمول ] : ومن ذلك إذا كان الوسط على الأرض نجساً وأخذ كل طرفاً طاهراً ، بطلت عليهما .

قوله : [ أو لم يعلم بها ] : أي من أول الأمر . فراده بالناسي من سبق له علم بها ، ثم دخل الصلاة ناسياً ففريق بينهما .

قوله : [ في الوقت ] : أي إن كان لها وقت تعاد فيه ، وإلا فلا تعاد كالفائتة بلغة السالك - أول

قياساً على ما سيأتى فى التيمم ، ثم إنه إن وجد ما يزيلها به فى الوقت ، أو ثوباً آخر ندب له الإعادة ما دام الوقت . فإن خرج الوقت فلا إعادة ، والوقت فى الظهرين للاصفرار ، وفى العشاءين لطلوع الفجر ، وفى الصبح لطلوع الشمس ، وما مشينا عليه من أن إزالة النجاسة واجبة إن ذكر وقدر هو أحد المشهورين فى المذهب . وعليه فإن صلى بها عامداً قادراً على إزالتها أعاد صلاته أبداً وجوباً لبطلانها . والمشهور الثانى أن إزالتها سنة إن ذكر وقدر أيضاً ، فإن

والنفل المطلق إلا ما سيأتى من ركعتى الطواف .

قوله : [على ما سيأتى فى التيمم] : فى قوله فالآيس أول المختار والمتردد وسطه والراجح آخره ، فالمراد بالوقت يؤخر فيه الاختيارى وأما الضرورى فلا تفصيل فيه بل يقدم ولو كان راجحاً .

قوله : [ ما دام الوقت ] : أى الآتى فى الشارح .

قوله : [ للاصفرار ] : بإخراج الغاية فيه وفيما بعده وهذا على مذهب المدونة ، وبحث فيه بأن القياس أن الظهرين للغروب ، والعشاءين للثلث والصبح للإسفار . وفرق بأن الإعادة كالتنفل ، فكما لا يتنفل فى الاصفرار لا يعاد فيه ويتنفل فى الليل كله ، والنافلة وإن كرهت بعد الإسفار لمن نام عن ورده إلا أن القول بأنه لا ضرورى للصبح قوى ( اه من الأصل ) .

قوله : [ إن ذكر وقدر أيضاً ] : أى فهو قيد فى الوجوب والسنية معاً ، وقد تبع شارحنا ( عب ) والأجهورى . وفى ابن مرزوق و ( ح ) أنه قيد فى الوجوب فقط ، وأما السنية فهو مطلق ، سواء كان ذا كراً قادراً أم لا . فإن قلت : جعل القول بالسنية مطلقاً يرد عليه أن العاجز والناسى مطالبان بالإزالة على سبيل السنية ، مع أنه قد تقرر فى الأصول امتناع تكليفهما ، قلت : من قال بالسنية حالة العجز والنسيان أراد ثمرتها من ندب الإعادة فى الوقت بعد زوال العذر ، وليس مراده طلب الإزالة لعدم إمكانها . وقد يقال : إن الأجهورى نظر إلى رفع الطلب عنهما حالة العذر فقال : إنه قيد فيهما ، وغيره نظر إلى طلب الإعادة منهما فى الوقت ، فقال : إنه قيد فى الوجوب فقط ، وكلاهما صحيح ، وعاد الأمر فى ذلك لكون الخلاف لفظياً . ( انظر « بن » اه من حاشية الأصل ) .

لم يذكرها أو لم يقدر على إزالتها أعاد بوقت كالقول الأول . وأما العائد القادر فيعيد أبدأ، لكن ندباً . فعلم أنهما يتفقان على الإعادة في الوقت ندباً في الناء وغير العالم ، وفي العاجز ، ويتفقان على الإعادة أبدأ في العائد الذاكر لكن وجوباً على القول الأول، وندباً على الثاني . وقولنا (عن محمّد المصلي) أعم من قوله: ثوب<sup>(١)</sup> لأنه يشمل الثوب أى الملبوس وغيره ، ويشمل ما استقر ببطنه من النجاسة؛ كأن شرب خمرأ فيجب عليه أن يتقايأها إن أمكن ، وإلا كان عاجزاً .

قوله : [ وندباً على الثاني ] : أى ولا غرابة في الندبية والأبدية، فقد قالوه في الصلاة بمعطن الإبل . وهذا على أن الخلاف حقيقى وهو ما يقتضيه التشهير والاستدلال واختلاف التفاريع . ورجحه الأجهورى ومن تبعه كـ (عب) . وعليه، فما ورد من التعذيب في البول<sup>(٢)</sup> لهذه الأمة محمول على إبقائه بالقصة بحيث يبطل الوضوء، فإن الاستبراء واجب اتفاقاً ومال (ح) و (ر) إلى أنه لفظى . قالوا: وعهدت الإعادة أبدأ وجوباً لترك السنة على أحد القولين . وبحث فيه شيخنا في مجموعه بأن هذا اعتراف بأنه حقيقى له ثمرة ؛ فإن الواجب يبطل تركه اتفاقاً أى لأعلى أحد القولين . ثم قال : نعم سمعنا أن السنة إذا اشهرت فرضيتها أبطل تركها قطعاً، لكنه يجعل كل خلاف على هذا الوجه لفظياً ، وهو بعيد مضيع لثمرة التشهير أو لصحته . ومما يبعد كونه لفظياً ما ارتضاه (ر) نفسه من عدم تقييد السنة بالذكر والقدرة، والوجوب مقيد . وقال في الأصل عند قول المصنف «خلاف لفظى»، لاتفاقهما على إعادة الذاكر القادر أبدأ ، والعاجز والناسى في الوقت . قاله (ح) . ورد بوجوب الإعادة على الوجوب وندبها على السنية ، وبأن القائل بأحدهما يرد ماتمسك به الآخر فالخلاف . معنى .

قوله : [ وغيره ] أى من سائر مانبه الشارح عليه .

قوله : [ فيجب عليه ] إلخ : هذا رواية محمد بن المواز . وقال التونسي : ذلك الأكل والشرب لغو فلا يؤمر بتقايؤ ولا بإعادة، وهو ضعيف . إن قلت : حيثئذ صارت المعدة نجسة بمجرد الشرب . قلت : إنه عاجز عن تطهير نفس المعدة، فأمرناه بما يقدر عليه من التقايؤ ؛ والظاهر أنه إذا قدر على البعض وجب ، لأن تقليل النجاسة واجب .

(١) عبارة خليل في ذلك : « هل إزالة النجاسة عن ثوب مصلـولو طرف عمامته وبدنه ويكافئ لا طرف حصيره - سنة أو واجبة » .

(٢) رواه الإمام البخارى رضى الله عنه وغيره : « عن ابن عباس قال : « مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبيرين فقال: إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر (وقيل: لا يستبرى) من البول وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة . . . »



• ( فسقوطها عليه فيها أو ذكرها مبطل إن اتسع الوقت ووجد ما تزال به ) :  
 الفاء فاء التفرغ فذكرها أولى من ذكر الواو . يعنى إذا علمت أن إزالة النجاسة  
 واجبة فسقوطها على المصلى مبطل لصلاته ولو قبل تمام التلفظ بالسلام ، إن استقرت  
 عليه بأن كانت رطبة أو يابسة ولم تنحدر حال سقوطها . وإلا لم تبطل واتسع الوقت  
 لإزالتها وإدراك الصلاة فيه ، ووجد ما تزال به من الماء المطلق أو ثوباً غير المتنجس .  
 وكذا تبطل إذا ذكر النجاسة وهو فى الصلاة أو علمها وهو فيها ، فإنها تبطل إذا

( اه من حاشية الأصل ) . ومحل وجوب التقاؤ المذكور مدة ما يرى بقاء النجاسة فى  
 بطنه يقيناً أو ظناً لا شكاً ، فإذا كانت خمرأً وجبت الإعادة مدة ما يظن بقاءها خمرأً ،  
 فإن تحولت للعدرة فهي بمثابة .

قوله : [ قوله فسقوطها عليه ] إلخ : أى على المصلى ولو صبيّاً أو بالغاً فى نفل—  
 مأموماً أو إماماً أو فذّاً— مبطل لها بالشروط الآتية . ولو جمعة على أحد القولين .  
 وقد تبع المصنف فى البطلان خليلاً التابع لابن رشد فى المقدمات وفى المدونة . وإن  
 سقطت عليه وهو فى صلاة قطعها ، والقطع يؤذن بالانعقاد . واختلفوا هل القطع  
 وجوباً أو استحباباً ؟ انظر ( بن ) .

• تنبيه : موت الدابة وجعلها بوسطه كسقوط النجاسة على الظاهر ( اه من حاشية  
 الأصل ) .

وقولنا أو إماماً : أى ويستخلف ؛ فهي من جملة مسائل الاستخلاف .  
 وإن علمها مأموم بإمامه أراه إياها ، ولا يمسه . فإن بعد فوق الثلاث صفوف كلمه ،  
 ويستخلف الإمام ولا تبطل على المأمومين .

قوله : [ أو ذكرها ] : أى علم بها فيها ، سواء كان ناسياً لها ابتداء أم لا ، لا إن  
 ذكرها قبلها ثم نسيها عند الدخول فيها ، واستمر حتى فرغ منها فلا تبطل . ولو  
 تكرر الذكر والنسيان قبلها وإنما يعيد فى الوقت ( اه من الأصل ) .

قوله : [ أولى من ذكر الواو ] : أى التى مشى عليها خليل .

قوله : [ واجبة ] : وأما على أنها سنة فلا تبطل بالسقوط أو الذكر فيها ،  
 وكلام ابن مرزوق يدل على أنه الراجح .  
 قوله : [ إن استقرت عليه ] : أى كلها أو بعضها .

اتسع الوقت ووجد ثوباً أو ما يزيلها به . وهذان القيدان زدناهما على الشيخ . وبقى أنه لا بد أن تكون النجاسة مما لا يعنى عنها كالبول ، فإن كانت مما يعنى عنها كدرهم دم لم تبطل . فالقيود أربعة بالنسبة لسقوطها ، وثلاثة بالنسبة لذكرها . وقولنا : ( واتسع الوقت ) ، أى لإدراك ركعة بسجديتها فأكثر لأقل . وسواء كان الوقت اختيارياً أو ضرورياً . فإذا لم يسع الوقت ركعة كلها . ثم إن كان الوقت ضرورياً فلا إعادة ، وإن كان اختيارياً أعادها فى الضرورى ندباً على ما تقدم . \* ( لأن ) تعلقت بأسفل نعل فسئل رجله إلا أن يرفعها بها : لا تبطل الصلاة إذا كانت النجاسة متعلقة بأسفل النعل ثم سلّ رجله من نعله أى أخرجها بلطف من غير أن يرفع رجله بالنعل المتنجسة . فإن رفع رجله بها بطلت لأنه صار حاملاً للنجاسة فوق حمليه ، وكان ذا كراً لها ولو لم يرفعها لأنه حامل لها . فقول الشيخ : « أو كانت أسفل نعل » يعنى وهى متعلقة بالنعل ، وليس المراد أنه واقف عليها بالنعل الطاهر . إذ لو كان الأمر كذلك لم تبطل إذا رفع نعله عند التذكر ، أو العلم ووضعهما على أرض طاهرة ولا يحتاج لخلعها .

فعلم أن الكلام فى النعل المتنجس أسفله لا الواقف به على نجاسة جافة ، فعبارتنا أحسن من عبارته إذ عبارته توهم خلاف المراد . والتعبير بسلّ أولى من التعبير بخلع ، لأن السل يفيد الخفة والخلع يصدق ولو مع الرفع بها . ومفهوم (سلّ رجله) أنه لو لم يخرج رجله من نعله لبطلت ، لكن حيث يصدق عليه أنه حامل للنجاسة

قوله : [ أربعة ] إلخ : وهى ؛ إن استقرت عليه ، واتسع الوقت ، ووجد ما تزل به ، ولم تكن معفوفاً عنها ، وقوله وثلاث إلخ : أى بإسقاط الأول لأنه الموضوع . قوله : [ على ما تقدم ] : أى من أن الظهريّن للاصفرار ، والعشائين للفجر ، والصبح للطلوع .

قوله : [ بأسفل نعل ] : وأما لو تعلقت بأسفل خف فتذكرها فتبطل بها الصلاة بالشروط المتقدمة لكونه كثوب العضو فى شدة الالتصاق بالرجل ، بخلاف النعل فهو كالحصير . هكذا فرق شيخنا فى مجموعه .

قوله : [ لا تبطل الصلاة ] إلخ : أى ولو تحرك النعل بحركته حين سلّ رجله لأنها كالحصير . خلافاً لمن قال إذا تحرك بحركته تبطل .

وذلك حال السجود أو حال رفعه لرجله بالنعل، وعلم أن من صلى على جنازة وهو لا لبس لنعله المتنجس أسفله فصلاته صحيحة .  
 \* (ولا يُصَلَّى بما غلبت عليه كثوب كافرٍ وسكَّيرٍ وكنَّافٍ وغير مُصَلٍّ، وما يتنام

قوله : [ أن من صلَّى على جنازة ] إلخ : أى أو إيماء من قيام أو كان يخلع رجلاه منها عند السجود . قال ابن ناجي : والفرق بين النعل يتزرعه فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولو طرحه ، أن الثوب حامل له والنعل واقف عليه والنجاسة في أسفله ، فهو كما لو بسط على النجاسة حائلا كشيء .

قوله : [ ولا يُصَلَّى ] : بالبناء للمفعول أى يحرم صلاة الفرض والنفل .  
 قوله : [ كثوب كافر ] : المراد بالثوب محموله ، كان الكافر ذكراً أو أنثى ، كتابياً أو غيره باشر جلده أولاً ، كان مما يستعمل النجاسة أو لا . ثم محل الحرمة إذا جزم بعدم الطهارة أو ظن عدمها أو شك . أما لو تحققت الطهارة أو ظنت ، فتجوز الصلاة به . وهذا في الكافر بخلاف ثياب شارب الخمر من المسلمين ؛ فإنه في حالة الشك يحمل على الطهارة تقديماً للأصل على الغالب (أهـ . من حاشية الأصل) . وفيه نظر . بل في هذه المسائل كلها متى حصل شك قدم الغالب ، لأن ثمرة تقديم الغالب لا تظهر إلا عند الشك في الجميع . فالتفرقة في بعض المسائل لا وجه لها ولا مستند له في التفرقة .

قوله : [ وكنَّاف ] : ويجرى فيه ما جرى في السكير .

قوله : [ وما ينام فيه غيره ] : أى تحرم الصلاة بثوب ينام فيه غير المصلي إذا تحققت نجاستها أو ظنت أو شك فيها . وأما لو علم أنه يحتاط في طهارتها ، أو ظن ذلك . جازت الصلاة فيها . وليس من هذا القبيل ما يفرش في المضاييف فتجوز الصلاة عليه لأن الغالب أن النائم عليها يلتف في شيء آخر غير ذلك الفرش هكذا في حاشية الأصل . ولكن كان شيخنا المؤلف يفصل ويقول : أما مضاييف الريف فشأنها النجاسة . وأما مقاعد مصر وقيعانها فتجوز الصلاة على فراشها لأن الغالب التحفظ . وهو وجه معلوم بالمشاهدة .

● تنبيه : عزم المصنف هنا في ثياب النوم وغير المصلي وجعلها كثياب السكير والكافر لافرق بين ثياب الرأس وغيرها ، موافقة في ذلك لابن مرزوق وقد أيده

فيه غيرُه ، وما حاذى فرَجَ غيرِ عالمٍ ) : هذه الأحكام هي التي أشار لها الشيخ رحمه الله في الفصل السابق بقوله : « ولا يصلي بلباس كافر إلخ » ، أخرتها هنا لأنه محلها وتقديمها في الفصل السابق ذكر لها في غير محلها . وهي مبنية على أنه إذا تعارض الأصل والغالب قدم الغالب ؛ فإن الأصل - فيا ذكر - الطهارة ، والغالب النجاسة ، وقول : ( ولا يُصَلِّي بما غلبت أي النجاسة عليه ) إشارة لقاعدة هي : كل ما غلبت النجاسة عليه فلا يصلي به . وقوله : ( كتوب كافر ) إلخ أمثلة لبعض ما صدقت عليه هذه القاعدة . والشيخ إنما ذكر بعض الأمثلة دون القاعدة فلباس الكافر لا يصلي به لأن شأن الكافر عدم توقى النجاسة بخلاف نسجه ، فإن الشأن فيه توقى النجاسة . والسكير - أي كثير السكر - كالكافر . و ( الكفاف ) : الذي شأنه نزع الأكتفة . و ( غير المصلي ) : يشمل الصبيان والنساء والرجال الذين لا اعتناء لهم بالصلاة ؛ لأن شأنهم عدم التحرز من النجاسة « والثوب الذي ينام فيه غير مريد الصلاة لا تجوز به الصلاة ؛ لأن شأنه ما ذكر . وأما ما ينام فيه فهو أعلم بحاله . وكذا ما حاذى فرج غير العالم بأحكام الطهارة كالإزار والسرَاويل لا يصلي به ، بخلاف نحو عمامته وردائه ، وبخلاف محاذى فرج العالم بالاستبراء وأحكام الطهارة .

ولما كان بعض النجاسة يعنى عنه للمشقة نبه عليه بقوله :

● ( وعُفِّي عما يعُسِّرُ كَسَلَسَ )

( بن ) . وهو خلاف مامشى عليه الشيخ خليل من استثنائه ثياب الرأس وما قاربها . قوله : [ وما حاذى فرج غير عالم ] : من ذلك فوط الحمام إذا كان يدخله عموم الناس ، ولكن لا يجب غسل الجسد منها للخرج نعم هو الأولى والأحوط ، ذكره شيخنا في مجموعه ، فإن كان لا يدخله إلا المسلمون المتحفظون فحمولة على الطهارة . قوله : [ بخلاف نسجه ] : وكذا سائر صنائعه فيحملون فيها على الطهارة عند الشك ، ولو صنعها ببيت نفسه ولا فرق بين ما صنعه لنفسه وغيره كما يفيد البرزلى . قوله : [ كالكافر ] إلخ : هذا مما يؤيد الرد على مُحَشَّى الأصل .

قوله : [ غير مريد الصلاة ] : أي في ذلك الثوب ، بأن أراد شخص الصلاة في فراش نوم غيره .

لازِم) يعنى عن كل ما يعسر التحرز عنه من النجاسات بالنسبة للصلاة ودخول المسجد لا بالنسبة للطعام والشراب ؛ لأن ما يعنى عنه إذا حل بطعام أو شراب نجسه، ولا يجوز أكله وشربه، وهذه قاعدة . ولما كان أخذ الجزئيات من القواعد الكلية قد يخفى على بعض الأذهان، صرح ببعض جزئيات للإيضاح بقوله: (كسَلَس إلخ). والمراد بالسلس : ما خرج بنفسه من غير اختيار من الأحداث ؛ كالبول والمذى

قوله: [ يعنى عن كل ما يعسر ] : أخذ الكلية من لفظ [ما] لأنها من صيغ العموم . ومعنى يعسر : يشق .

قوله: [ إذا حل بطعام ] إلخ : أى كاتقدم أن الطعام المائع وما فى حكمه ينجس إذا حلته نجاسة ؛ أى نجاسة كانت .

قوله : [ ولا يجوز أكله ] إلخ : أى ما لم يتعين للدواء على أحد القولين .

قوله : [ وهذه قاعدة ] : اسم الإشارة عائد على قول المصنف : [وعنى عما يعسر] . ومعنى القاعدة الضابط الكلى الذى اندرج تحته الجزئيات ، وقالوا فى تعريفها : قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، فالقضية الكلية هنا هى : «كل ما يعسر يعنى عنه» . فيندرج تحت «كل» جميع الجزئيات الآتية وغيرها . وضابط استخراجها أن يؤتى بقياس من الشكل الأول يجعل موضوع صغره جزئياً من جزئيات القاعدة ، ومحمولها موضوع تلك القاعدة وتجعله الحد المكرر ، وتجعل محمول كبراه محمول تلك القاعدة ، وتحذف الحد المكرر ينتج المقصود ومساقه هكذا : السلس يعسر الاحتراز منه ، وكل ما يعسر الاحتراز منه معفو عنه، فينتج : السلس معفو عنه . ولذلك يقولون : من قواعد الشرع «إذا ضاق الأمر اتسع» ، وعند الضرورات تباح المحظورات . قال تعالى : ( ما جعل عليكم فى الدين من حرج ) (١) .

• فرع : قال فى الذخيرة : إذا عنى عن الأحداث فى حق صاحبها عفى عنها فى حق غيره لسقواط اعتبارها شرعاً ، وقيل : يعنى عنها فى حق غيره لأن سبب العفو الضرورة ولم توجد فى غيره ، وثمرة الخلاف تظهر فى جواز صلاة صاحبها إماماً بغيره ، وعدم الجواز فعلى الأول تجوز ، وعلى الثانى تكره ، وإنما لم يقل بالبطلان على الثانى لأن صاحب السلس صلاته صحيحة للعفو عن النجاسة فى حقه ، وصحت صلاة

والمنى والغائط يسيل من المخرج بنفسه ، فيعفى عنه ولا يجب غسله للضرورة إذا لازم كل يوم ولو مرة . وليس المراد بالملازمة هنا ما يأتي في نواقض الوضوء .

\* (وبلّل باسُورٍ وثوبٍ كمرضعٍ تجتهدُ) أى يعفى عن بلل الباسور يصيب البدن أو الثوب كل يوم ولو مرة . وأما اليد فلا يعفى عن غسلها إلا إذا كثر الردّ بها ، بأن يزيد على المرتين كل يوم وإلا وجب غسلها ، لأن اليد لا يشق غسلها كالثوب والبدن ، ويعفى عن ثوب المرضعة أو جسدها يصيبه بول أو غائط من الطفل سواء كانت أمّاً أو غيرها ، إذا كانت تجتهد في درء النجاسة عنها حال نزولها ، بخلاف

من ائتم به لأن صلاته مرتبطة بصلاته ( اه من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولا يجب غسله ] : أى ولا يسن . مما أصاب الثوب والبدن والمكان حيث لم يمكن التحول عنه .

قوله : [ وليس المراد ] إلخ : أى لأن ما هنا من باب الأخبار وذالك من باب الأحداث . والأخبار أسهل من الأحداث فلذلك شدد في الأحداث فيما يأتي ، فقالوا : لا يعفى عنه إلا إذا لازم كل الزمان أو جلّه أو نصفه فلا ينقض الوضوء في هذه الثلاث ولا يوجب غسلًا للنجاسة ، وإن لازم أقل الزمان نقض مع العفو عن النجاسة إن لازم كل يوم ولو مرة .

قوله : [ وبلّل باسورٍ ] : جمعه بواسير والمراد به الثابت داخل مخرج الغائط بحيث يخرج منه وعليه بلولة النجاسة ، وفي عب الظاهر أن خروج الصرم كالباسور . قوله : [ بأن يزيد على المرتين ] إلخ : وقيل بل على المرة الواحدة ومثل اليد الحرقّة التي يردّ بها .

قوله : [ كالثوب ] : أى الملبوس لا التي يردّ بها فلأنها كاليد كما علمت .

قوله : [ عن ثوب المرضعة ] إلخ : أى لإمكانها فلا يعفى عما أصابه إن أمكنها التحول عنه .

قوله : [ أو غيرها ] : أى إن احتاجت للإرضاع لفتورها أو لم يقبل الولد غيرها ، وإلا فلا يعفى عما أصابها خلافاً للمشدالي في جعلها كالأم مطلقاً .

قوله : [ تجتهد ] قيد في المرضعة مطلقاً أمّاً أو غيرها ، فإذا اجتهدت وأصابها شيء عفى عنه ، غاية الأمر أنه يندب لها غسله إن تفاحش ، ولا يجب عليها غسل

المفرقة. ودخل الجزار والكتائف والطبيب الذى يزاول الجروح تحت الكاف. وندب لها ولن ألحق بها استعداد ثوب للصلاة .

\* (وقدر درهم من دمٍ وقيحٍ وصديدٍ) : أى يعنى عن قدر الدرهم البغلى وهو الدائرة السوداء الكائنة فى ذراع البغل فدون. وقول الشيخ<sup>(١)</sup> : «دون درهم» المفيد أن ما كان قدر

ما أصابها من بوله أو عذرتة ولو رآته ، خلافاً لابن فرحون القائل بأن ما رآته لا بد من غسله .

قوله : [ ودخل الجزار ] إلخ : أى فيعنى عنهم إن اجتهدوا كالمرضعة .

قوله : [ ولن ألحق بها ] : أى ممن دخل تحت الكاف . وأما صاحب السلس فلا يندب له إعداد ثوب لعدم ضبطه .

قوله : [ وقدر درهم ] : أى ولو كان مخلوطاً بماء حيث كان طاهراً. نعم إن خالطه نجس غير معفو عنه انتفى العفو . وخالفت الشافعية ؛ فعندهم نصف درهم مثلاً من دم إذا طرأ عليه قدر نصفه ماء طهوراً لا يعنى عنه لأن الدم نجس الماء ، وإذا طرأ عليه ذلك من نفس عين الدم النجس ما زال معفوً عنه وهذا مما يستغرب . وقد يلغز به ! وقد قلت فى ذلك :

حىَّ الفقيه الشافعى وقل له ما ذلك الحكم الذى يستغرب؟

نجس عفوا عنه فلو خالطه نجس طرا فالعقوبات يصحب

وإذا طرا بدل النجاسة طاهر لاعفو يا أهل الذكاء تعجبوا !

( اهـ . من حاشية شيخنا على مجموعه ) .

وأما لو صار بسبب المائع زائداً على درهم فلا عفو . والعفو عن يسير الدم والقريح والصديد فى الصلاة وخارجها فى جميع الحالات . وقيل اغتفاره مقصور على الصلاة ؛ فلا تقطع لأجله إذا ذكره فيها ، ولا يعيد . وأما إذا رآه خارجها فإنه يؤثر بغسله . هكذا حكى عن المدونة . واختلفوا فى الأمر بالغسل ، فقيل : ندباً ، وقيل : وجوباً والمعول عليه ما مشى عليه المصنف من الإطلاق وهو مذهب العراقيين . قوله : [ وهو الدائرة ] : أشار الشارح إلى أن الاعتبار المساحة لا الكمية ، أى فالعبرة بقدرة فى المساحة ولو كان أكثر فى الكمية كنقطة من الدم ثخينة . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

( ١ ) عبارته فى ذلك : « وعنى عما يعسر . . . ودون درهم من دم مطلقاً وقيح . . إلخ » .

الدرهم لا يعنى عنه، ضعيف. وسواء كان ما ذكر من الدم وما بعده<sup>(١)</sup> أصابه من نفسه أو من غيره من آدمى أو من غيره - ولو من خنزير - بثوب أو بدن أو مكان، كما يفيد إطلاق عبارته. وصرح الشيخ بالإطلاق لكن قدمه على القيح والصدید والأولى له تأخيرهما<sup>(٢)</sup>.

\* (وفضلة دواب لمن يزاولها): أى أن فضلة الدواب من بول أو روث - سواء كانت الدواب خيلاً أو حميراً أو بغلاً - إذا أصابت ثوب أو بدن من شأنه أن يزاولها بالرعى أو العلف أو الربط ونحو ذلك - يعنى عنها لأن المدار على المشقة وهى حاصلة لمن شأنه مزاولتها. لو أمر بالغسل كلما أصابته فلا مفهوم للقيود التى ذكرها الشيخ بقوله: «وبول فرس لغاز بأرض حرب».

قوله: [ضعيف] إلخ: اعلم أن المسألة فيها ثلاث طرق، الأولى: أن ما دون الدرهم يعنى عنه اتفاقاً، وما فوقه لا يعنى عنه اتفاقاً، وفى الدرهم روايتان: والمشهور عدم العفو. والثانية: ما دون الدرهم يعنى عنه على المشهور، والدرهم وما فوقه لا يعنى عنه اتفاقاً. والثالثة: أن الدرهم من حيز اليسير وهذا هو الرابع، فلذلك اقتصر عليه مصنفنا تبعاً لابن عبد الحكم وصاحب الإرشاد.

● تنبيه: إنما اختص العفو بالدم وما معه لأن الإنسان لا يخلو عنه، فهو كالقربة المملوءة بالدم والقيح والصدید، فالاحتراز عن يسيره عسر، دون غيره من النجاسات كالبول والغائط والمني والمذى. وما نقل عن مالك من اغتفار مثل رعوس الإبر من البول ضعيف. نعم ألحق بعضهم بالمعفوات المذكورة ما يغلب على الظن من بول الطرقات إذا لم يتبين، فلا يجب غسله من ثوب أو جسد، أو خفف مثل أن تزل الرجل من النعل وهى مبلولة فيصيبها من الغبار ما يغلب على الظن مخالطة البول له إذ لا يمكن التحرز منه. (انتهى بالمعنى من حاشية الأصل).

قوله: [فلا مفهوم للقيود]: أى الأربعة وهى: بول وفرث وغاز وأرض الحرب. لأن المدار على مشقة الاحتراز. وحاصل الفقه أن كل من عانى الدواب يعنى عما أصابه من بولها وأرواثها، كان فى الحضر أو فى السفر بأرض حرب أو غيرها. غاية

(١) وما بعده أى قوله: «وقيح وصدید وبول فرس لغاز بأرض حرب وأثر ذباب من عذرة..».

(٢) جمهور المذاهب على أن الأصل أن الفاحش واليسير الذى يعنى عنه من النجاسة، لا حد له فى الشرع وإنما هو قدر ما يستفحش كل إنسان فى نفس. وروى ابن قدامة فى المغنى عن ابن عباس «ما فحش فى قلبك». وقال إن ما روى فى مقدار الفاحش لم يصح. وإنما تضع المذاهب فى ذلك معايير تقديرية يستأنس بها.



\* (وأثر ذباب من نجاسة ودم حجامه مُسح حتى يبرأ) : أى يعنى عن أثر الذباب يقع على العذرة أو البول أو الدم بأرجله أو فمه ، ثم يطير ويحط على ثوب أو بدن . فقولنا : (من نجاسة) بيان لأثر وهو أعم من قوله «من عذرة» إذ لا مفهوم لها . ومثل الذباب الناموس ، أو أراد به ما يشمل الناموس . والعامة تغلب الباء الأخيرة نوناً ويشددون الأولى ، وكذلك يعنى عن أثر الحجامه إذا مُسح بخرقه ونحوها إلى أن يبرأ المحال لمشقة غسله قبل براء الجرح . فإذا برأ غسل كما قال الشيخ ، أى وجوباً أو استثناءً على ما قدمه من الخلاف .

\* (وطين كطير ومائه مختلطاً بنجاسة ما دام طرياً في الطريق ولو بعد انقطاع نزوله ، إلا أن تغلب عليه أو تُصيب عينها) : يعنى عن طين المطر ونحوه كطين الرش ومستنقع الطرق . وكذا يعنى عن ماء المطر وما ذكر معه حال كون ما ذكر من الطين أو الماء مختلطاً بنجاسة ، وإلا فلا محل للعفو وسواء كانت النجاسة عذرة أو

ما هناك أنه إذا وجدت القيود الأربعة فلا يعتبر اجتهاده ، بل العفو مطلق لتحقق الضرورة بخلاف ما إذا اختل قيد من الأربعة فلا بد من اجتهاده كما ذكره في الأصل .

قوله : [ ومثل الذباب ] إلخ : أى فهو مستعمل في حقيقته ويقاس عليه الناموس . قوله : [ أو أراد به ما يشمل ] إلخ : أى فقيه مجاز من إطلاق الخاص وإرادة العام ، ويقاس عليه النمل الصغير . وأما الكبير فلا يعنى عنه لأن وقوعه على الإنسان نادر .

قوله : [ إلى أن يبرأ ] : فيه إشارة إلى أن [ حتى ] في المتن بمعنى إلى . قوله : [ أى وجوباً ] إلخ : محل ذلك إذا كان أثر الدم أكثر من درهم ، وإلا فلا محل لوجوب الغسل ولا لاستثنائه . ومثل أثر الحجامه أثر الفصد فإذا برأ أمر بالغسل على ما تقدم وصلى متعمداً ولم يغسل : أعاد في الوقت على الراجح مما في خليل ليسارة الدم ، لكونه أثراً لا عيناً ، ومراعاة لمن لا يأمره بغسله .

قوله : [ ونحوه ] وقوله فيما يأتى [ وكذا ] إلخ إشارة لما أدخلته الكاف . قوله : [ سواء كانت النجاسة ] إلخ : أى وكان الطين أكثر منها تحقيقاً أو ظناً أو تساوياً بدليل ما يأتى .

غيرها ما دام الطين طرياً في الطرق يخشى منه الإصابة ثانياً ، ولو بعد انقطاع نزول المطر . ومحل العفو ما لم تغلب النجاسة على الطين بأن تكون أكثر منه يقيناً أو ظناً كنزول المطر على مطرح النجاسات ، أو ما لم تصب الإنسان عين النجاسة الغير المختلطة بغيرها ، وإلا فلا عفو ويجب الغسل . كما لا عفو بعد جفاف الطرق ، فيجب غسل ما أصاب أيام النزول ، وطراوة الطين لنزول المشقة . ولا يخفى عليك أن عبارتنا أوضح وأشمل من عبارته وقولنا : [عينها] فاعل تصيب ، ومفعوله محذوف أى تصيبه عينها .

\* (وأثر دُمْلٍ سال بنفسه أو احتاج لعَصْرِهِ أو كَثُرَتْ) : يعنى عن أثر الدمل من المدة السائلة بنفسها من غير عصره ، فإن عصره لم يعف عما زاد على الدرهم إلا أن

---

قوله : [بأن تكون] إلخ : أى فلا عفو على غير ظاهر المدونة ، وهو معفو عنه على ظاهرها .

قوله : [كنزول المطر] إلخ : مثال لما اختلفت فيه المدونة مع غيرها .

قوله : [أو ما لم تصب الإنسان] إلخ : أى فلا يعفى عنه اتفاقاً .

والحاصل أن الأحوال أربعة : الأولى والثانية : كون الطين أكثر من النجاسة أو مساوياً لها تحقيقاً أو ظناً ولا إشكال فى العفو فيهما ، والثالثة : غلبة النجاسة على الطين تحقيقاً أو ظناً وهو معفو عنه على ظاهر المدونة ويجب غسله على ما مشى عليه شارحنا تبعاً لابن أبى زيد . والرابعة : أن تكون عينها قائمة وهى لا عفو فيها اتفاقاً .

● تنبيه : قيد بعضهم العفو عن طين المطر بما إذا لم يدخله على نفسه ، وإلا فلا عفو ؛ وذلك كأن يعدل عن الطريق السائلة للتي فيها طين بلا عذر .

قوله : [أو احتاج لعصره] : أشار بهذا إلى ما فى أبى الحسن على المدونة من أن الدمل الواحدة إن اضطرب إلى إنكائها وشق عليه تركها فإنه يعفى عما سال منها . قال شيخنا فى مجموعه : والظاهر أن من الاضطراب إلى إنكائها وضع الدواء عليها فتسيل .

قوله : [فإن عصره] إلخ : محله ما لم يسلم منه شيء بنفسه بعد العصر الأول ، خرج منه شيء عند العصر أو لا ؛ لأنه صدق عليه أنه سال بنفسه ومحل العفو إن دام

يضطر لعصره . فإن اضطر عني عما زاد على الدرهم لأنه بمنزلة ما سال بنفسه .  
وكذا إن كثرت الدما مل فإنه يعني عن أثرها ، ولو عصرها لأن كثرتها مظنة الاضطراب  
كاللحكة والحرب .

\* (وذيل امرأة أطيل لستر ، ورجل بلبت مراً بنجس يابس) : يعني عن ذيل  
ثوب المرأة يجر على الأرض المتنجسة فيتعلق به الغبار بشرط أن تكون إطلته للستر  
للخيلاء<sup>(١)</sup> ويعني عما تعلق برجل مبلولة مراً بها صاحبها بنجاسة يابسة فيجوز للمرأة  
وذى الرجل الصلاة بذلك ولا يجب عليهما الغسل ولا حاجة لقوله : « يطهران بما بعده »<sup>(٢)</sup> .  
« (وخف ونعل من روث دواب وبولها إن دلكا وألحقت بهما رجل الفقير) :  
يعني عما أصاب الخف والنعل من أرواث الدواب وأبولها في الطرق والأماكن التي  
تطرقها الدواب كثيراً لعسر الاحتراز من ذلك . بخلاف غير الدواب كالآدمي والكلب

سيلانه أو لم ينضبط ، أو يأتي كل يوم ولو مرة . فإن انضبط وفارق يوماً وأتى آخر  
فلا عفو عما زاد على الدرهم ، ولو مصل بنفسه . كذا يؤخذ من الأصل .  
قوله : [ وكذا إن كثرت ] : أي بأن زادت على الواحدة .

قوله : [ وذيل امرأة ] : أي غير مبتل كما قيده في الأصل ، وظاهره عدم  
الفرق بين الحرة والأمة . وهو كذلك خلافاً لابن عبد السلام حيث خصه بالحرة لكون  
الساق في حقها عورة وغيره راعى جواز الستر فعمم ،  
قوله : [ أطيل لستر ] : من المعلوم أنها لا تطيله للستر إلا إذا كانت غير لابسة  
لخف . فعلى هذا لو كانت لابسة لخف فلا عفو ، سواء كان من زيبها أم لا كما نقله  
(ح) عن الباغي (اهـ ما في حاشية الأصل) .

قوله : [ يابس ] : اسم فاعل وهو معنى قول خليل : يابس<sup>(٣)</sup> بفتح الباء فإنه مصدر  
بمعنى اسم الفاعل وبكسرها على أنه صفة مشبهة [ قوله يعني إلخ ] إن قلت إذا  
كان الذيل يابساً والنجس كذلك ، فلا يتعلق بالذيل شيء فلا محل للعفو قلت  
قد يتعلق به الغبار وهو غير معفو عنه في غير المحل كما في حاشية الأصل .  
قوله : [ التي تطرقها الدواب كثيراً ] : هذا القيد نقله في التوضيح عن سحنون .

(١) روى مالك في الموطأ أن أم سلمة سألتها امرأة فقالت : إني امرأة أطيل ذيل وأمشي في المكان  
القدر ؟ فقالت أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يطهره ما بعده .

(٢) عبارة الشيخ في ذلك : « وذيل امرأة مطال للستر ورجل بلبت يمران بنجس يابس ،  
يطهران بما بعده » .

(٣) وعبارته : « ورجل بلبت يمران بنجس يابس يطهران بما بعده » .

والهر ونحوها ، فلا يعنى عما أصاب من فضلاتها . وبخلاف ما أصاب غير الخف والنعل كالثوب والبدن فلا عفو ، وهو معنى قول الشيخ : « لا غيره » . وألحق اللخمى رجل المكلف الفقير الذى لا قدرة له على تحصيل خف أو نعل فى العفو بالخف والنعل . وأما غير الفقير فلا يعنى عما أصاب رجله منهما لعدم عذره . وبعضهم ألحقها بهما أيضاً . وشرط العفو إن ذلك كل من الخف أو النعل أو الرجل بخرقة أو تراب أو حجر أو مدر ذلك لا يبقى معه شيء من العين .

● ( وما تفاحش نَدِبَ غَسَلُهُ كدم البراغيث ) : أى أن ما تفاحش مما تقدم ذكره من المعفوات بأن خرج عن العادة حتى صار يستقيح النظر إليه ، فإنه يندب غسله . كما أنه يندب غسل دم البراغيث إذا تفاحش لا إن لم يتفاحش .  
 \* ( وما سقط من المسلمين على مارٍ حُمِلَ على الطهارة ، وإن سأل صدق العدل ) :

وعلى هذا فلا يعنى عما أصاب الخف والنعل من أرواث الدواب وأبوالها بموضع لا يطرقه الدواب كثيراً ولو دلکاً .

قوله : [ وألحق اللخمى ] إلخ : ومثله غنى لم يجد ما ذكر أو لم يقدر على اللبس لمرض .

قوله : [ لا يبقى معه شيء ] إلخ : ولا يعتبر بقاء الريح واللون .

قوله : [ مما تقدم ذكره ] إلخ : يحترز عما لم يذكره كالسيف الصقيل والمرأة فلا يندب غسله للإفساد .

قوله : [ من المعفوات ] : فى الحاشية أن مادون الدرهم من الدم وما معه يندب غسله ، وإن لم يتفاحش وعليه فلا وجه للتقييد بالتفاحش .

قوله : [ دم البراغيث ] إلخ : فسر فى الأصل - تبعاً للخرشى وغيره - بالخرء ، فأثلاً : وأما دمها الحقيقي فداخل فى قول المصنف : ودون درهم . قال شيخنا فى مجموعه : وقد يقال هو كدمل زاد على واحدة أى فيعنى عنه ولو زاد على درهم ، غاية ما هناك يندب غسله عند التفاحش فتعميم شارحنا صواب .

قوله : [ ما سقط من المسلمين ] إلخ : حاصل الفقه أن الشخص الساقط عليه شيء ، إما أن يكون ماراً أو جالساً تحت سقائف المسلمين أو كفار أو مشرك فيهم . وفى كل إما أن يتحقق طهارة الواقع ، أو يظنها ، أو يتحقق النجاسة ، أو يظنها أو يشك .

الواو استثنائية ، وما مبتدأ ، وحُمل خبره ؛ يعنى أن الماء الذى يسقط على شخص ماراً أو جالس فى طريق من سقف ونحوه ولم تقم أمانة على طهارته ولا نجاسته فإنه يحمل على الطهارة فلا يطلب غسله إن كان الماء الساقط من قوم مسلمين ، لأن شأنهم الطهارة . وإن شك فى إسلامهم أو كفرهم حملوا على الإسلام ، وليس عليه أن يسأل عن طهارته أو نجاسته لكنه إن سأل صدق الحبيب إن كان عدل رواية بأن كان مسلماً صالحاً ذكراً كان أو أنثى حرّاً أو عبداً . فإن أخبر بالنجاسة وجب الغسل ، أى إن بين وجهها أو اتفقا مذهباً ، وإلّا نذب . ولا عبرة بإخبار الكافر والفاسق ، وينبغى نذب الغسل إن أخبر بالنجاسة . وأما ماسقط من بيوت الكفار فحمول عند الشك على النجاسة فيجب غسله ، إلا أن يخبر عدل حاضر معهم بأنه طاهر . وعبارتنا أحسن من عبارة الشيخ من وجوه كما يعلم بالتأمل .

\* ( وإنما يجبُ الغسلُ إن ظنَّ إصابَتَها فإن عَلمَ محلَّها ؛ وإلا فجميعُ المشكوكِ ) : لا يجب غسل المحل المصاب بالنجاسة من بدن أو ثوب أو مكان أو إناء إلا إذا

فهذه خمسة عشر ؛ فإن تحققت طهارة الواقع أو ظنت أو تحققت نجاستها أو ظنت فالأمر ظاهر . فهذه اثنتا عشر صورة . وأما إذا شك ، فإن كان ماراً أو جالساً تحت سقائف مسلمين أو مشكوك فيهم حمل على الطهارة ولا يلزمه سؤال . فإن أخبره عدل رواية بالنجاسة عمل عليها إن بين وجهها أو اتفقا مذهباً ، فهاتان صورتان . وإن كانوا كفاراً فإنه يكون نجساً ما لم يخبره عدل رواية بالطهارة ، وإن لم يتفق معه فى المذهب ولم يبين وجهها .

قوله : [ وليس عليه ] : أى وجوباً فلا ينافى النذب .

قوله : [ لكنه إن سأل ] : أى كما هو المندوب .

قوله : [ إن أخبر بالنجاسة ] : أى ما ذكر من الكافر والفاسق .

قوله : [ إلا أن يخبر عدل ] : أى فيصدق وإن لم يتفق معه فى المذهب ولم يبين وجهها كما تقدم . بخلاف الإخبار فيما يحمل على الطهارة فلا بد مع العدالة من اتفاق المذهب كما تقدم .

قوله : [ كما يعلم بالتأمل ] : أى فإن من تأمل وجد فيها إجمالاً من وجوه وإيهام خلاف المراد .

ظن لإصابة النجاسة له<sup>(١)</sup>. وأولى إن علم . فإن علم المحل المصاب اقتصر عليه، وإن لم يعلمه بعينه بأن حصل شك ؛ هل أصابت النجاسة الموقوفة أو المظنونة هذه الناحية أو هذه أو هذا الكم أو الكم الآخر ، أو فردة الخف هذه أو الأخرى ، تعين غسل جميع ما شك فيه ، ولا يكفي الاقتصار على محل واحد، فإن كانا ثوبين كفي غسل أحدهما للصلاة فيه إن اتسع الوقت ووجدما يزيلها به، وإلا صلى بأحدهما واجتهد .

● ( ويطهرُ إن انفصل الماء طاهراً

قوله : [ أو المظنونة ] : أى فالمشكوك والمترهمة لاتعد .

قوله : [ ما شك فيه ] : أى تردد في محلين أو أكثر مع تحقق الإدابة أو ظنها .

قوله : [ على محل واحد ] : أى حيث كانا متصلين أو في حكمهما كالحفين ، فيجب غسلهما معاً ولا يتحرى واحداً بالغسل فقط على المذهب . وقال ابن العربي إنه يتحرى في الكمّين واحداً يغسله كالثوبين . ومحل الخلاف إذا اتسع الوقت لغسل الكمّين ووجد من الماء ما يغسلهما معاً ، فإن لم يسع الوقت إلا غسل واحد أو لم يجد من الماء إلا ما يغسل واحداً تحرى واحداً يغسله فقط اتفاقاً ، ثم يغسل الثانى بعد الصلاة في الفرع الأول ، وبعد وجوده في الفرع الثانى . فإن لم يسع الوقت غسل واحد ، صلى بدون غسل لأن المحافظة على الوقت متقدمة على طهارة الخبث .

قوله : [ فإن كانا ثوبين ] : المراد شيئين منفصلين ، بحيث يصلى بأحدهما دون الآخر .

قوله : [ إن اتسع الوقت ] إلخ : أى والثوب الباقي لم يغسل محكوم بطهارته .

قوله : [ واجتهد ] : أى تحرى طهارة ثوب وصلى به إن وجد سعة من الوقت لتحريه ، وإلا صلى بأيهما . وما قاله الشارح تبعاً للشيخ خليل هو المعول . وقال ابن الماجشون : إذا أصاب أحد الثوبين أو الأثواب نجاسة ولم تعلم عينها صلى بعدد النجس ، وزيادة ثوب كالأواني . وفرق للمعتمد بين الأواني والأثواب بخفة الأخباث عن الأحداث .

قوله : [ إن انفصل الماء طاهراً ] : أى ولا يضر تغيره بالأوساخ ، وذلك كثوب البقال

(١) اتفقت المذاهب على أن الغسل تزيل به جميع أنواع النجاسات . أما المسح فقد قال البعض هو رخصة فلا يجوز إلا في مواضع خاصة كإفناء المخرجين . وقال البعض هو جائز لأى محل . واسترد البعض عدداً في الغسل والمسح . واكتفى البعض بالإفناء فلم يشترط عدداً . أما النضح فقد قيل هو خاص بما شك في طهارته . أما ما يتيقن نجاسته فيجب فيه الغسل . وقال البعض هو مقصور على بول الصبي فقط .

وزال طعمها ، بخلاف لون وريح عَسْرًا كمصبوغ بها ، ولا يلزم عصره ؛  
يعنى أن محل النجاسة من ثوب أو غيره يطهر إن انفصل الماء عنه طاهراً ولو لم  
ينفصل طهوراً خلافاً لظاهر كلامه . بل المدار على زوال طعم النجاسة ولونها  
وريحها متى بقي في الماء المنفصل شيء من ذلك فالحل لم يطهر والغسالة نجسة ، لكن  
الطعم لا بد في طهارة المحل من زواله ، ولو تعسر . وأما اللون والريح فإن تيسر زوالهما  
فلا بد من زوالهما وإن تعسر ، كثوب مصبوغ بزعفران متنجس أو نيلة كذلك ،  
كما لو وقع في الدنّ فأرقات فيه — كما يتفق كثيراً — أو أصاب الثوب منى<sup>١</sup>  
انطبع فيه ونحو ذلك ، فلا يشترط زوالهما لعسره عادة ، إذ لا يرجع عادة لحالته  
الأولى . ولا يقال الريح يسهل زواله ، لأننا نقول بعض الروائح كالمسك والزياد  
المتنجسين لا يسهل زوال ريحهما . فقله : ( كمصبوغ بها ) أى بالنجاسة مثال  
للمتعسر ، فإذا طهر بانفصال الماء طاهراً لم يلزمه عصره .

• ( وتطهر الأرض بكثرة إفاضة الماء عليها ) : الأرض المتنجسة إذا انصب الماء

واللحم إذا أصابته نجاسة . فلا يشترط في تطهيره إزالة ما فيه من الأوساخ ، بل  
متى انفصل الماء خالياً عن أعراض النجاسة كفى ، كما قال الشارح .

قوله : [ وزال طعمها ] : ويتصور الوصول إلى معرفة ذوق النجاسة — وإن كان  
لا يجوز ذوقها — بأن تكون في الفم ، أو تحقق أو غلب على الظن زوالها ، فجاز  
له ذوق المحل ، اختباراً أو ارتكب النهي وذاقها . وحرمة ذواقها مبنى على أن التلطيح  
بها حرام والمعتمد الكراهة كما تقدم ( اه من حاشية الأصل ) .

قوله : [ بخلاف لون وريح ] إلخ : أى ولا يجب أشنان<sup>(١)</sup> ونحوه لإزالتهما ، بخلاف  
الطعم فلا بد من زواله على كل حال .

قوله : [ شيء من ذلك ] : أى من أعراض النجاسة لوناً أو طعماً أو ريحاً .  
قوله : [ وأما اللون والريح ] إلخ : إن قلت : ما الفرق بين اللون والريح وبين الطعم ؟  
قلت : الفرق أن طعم جرم النجاسة باق معه بخلاف اللون والريح فهما من الأعراض .  
قوله : [ لم يلزمه عصره ] : أى حيث زال الطعم وكذا لا يلزمه تثليث الغسل  
خلافاً للشافعية ، ولا تسبيعه خلافاً للحنابلة ( انتهى شيخنا في مجموعه ) .

( ١ ) أشنان : مادة تستعمل للتنظيف كالمباين وورق السدر وغيرهما .

عليها من مطر أو غيره حتى زالت عين النجاسة وأعراضها طهرت ؛ كما وقع للأعرابي الذي بال في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فصاح به بعض الصحابة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركه ، ثم أمرهم بأن يصبوا عليها ذنوباً من ماء . والحديث رواه الشيخان (١) .

\* ( وإن شك في إصابتها لبدن غُسل ، ولثوب أو حصير وجب نضحهُ بلائيه كالغسل : وهورث باليد أو غيرهما ، فإن ترك أعاد الصلاة كالغسل ، لا إن شك في

قوله : [ ذنوباً ] : بفتح الذال : الدلو . وهذا الحديث فيه رد على من يأمر بالتثليث أو التسبيع .

قوله : [ وإن شك في إصابتها ] : أى مع تحقق النجاسة أو ظنها بدليل آخر العبارة قوله : [ ولثوب أو حصير ] : والفرق بين البدن وغيره ، أن البدن لا يفسد بالغسل ، بخلاف غيره فقد يفسد بالغسل ، فخفف فيه عند الشك في الإصابة . ولم يتعرض المصنف للأرض التي شك في إصابتها ، هل تغسل أو تنضح ؟ ولكن الذي حكاه ابن عرفة : أنها تغسل اتفاقاً . وقيل : تنضح كما في الخطاب وغيره (اهـ) من شيخنا في مجموعه) . ولكن لا وجه لنضحها بدليل الفرق المتقدم بين البدن وغيره .

قوله : [ بلائية ] : قيد في النضح لأنه المتوهم لكونه تعدياً . وأما توهم كون الغسل بنية فبعيد .

قوله : [ فإن ترك أعاد الصلاة ] إلخ : ما ذكره المصنف من إعادة مَنْ ترك النضح الصلاة كمن ترك غسل النجاسة المحققة ، قول ابن حبيب ، وهو ضعيف ، والمعتمد قول ابن القاسم وسحنون وعيسى من أنه يعيد في الوقت فقط لخفة أمر النضح ، ويمكن تمشيته على المعتمد بجعل التشبيه في مطلق الإعادة ليس بتمام . بل قال القرينان ، أشهب وابن نافع وابن الماجشون : لا إعادة عليه أصلاً . وخفة النضح لم يقل أحد بإعادة الناس أبداً كما قيل به في ترك غسل النجاسة وذلك لأن عندنا قولاً لأبي الفرج يقول بوجوب إزالة النجاسة مطلقاً ولو مع النسيان كما تقدم لك أول

(١) حديث الأعرابي الذي بال في المسجد وصله مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه وقال : هو أصح حديث يروى في الماء . وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه . ووصله البخاري ومسلم . ومن روايات الإمام البخاري فيه وهي أكثر من واحدة : « أن أبا هريرة قال : قام أعرابي خبال في المسجد فتناوله الناس فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : دعوه وهريقوا على بوله سجلاً ( بفتح السين وتسكين الجيم - يعنى دلو كبيراً ) من ماء أو ذنوباً ( بفتح الذال : دلو كبيراً أيضاً ) من ماء فأتوا بعضهم مسرين ولم تبحشوا مسرين » . وعن أنس بن مالك نحوه قال : « فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه » .



نجاسة المصيب ) : هذا مفهوم قوله سابقاً وإنما يجب الغسل إن ظن لإصابته . وأشار إلى أن في هذا المفهوم تفصيلاً ؛ حاصله أنه إن حصل شك في إصابة النجاسة لمحل فلا يخلو إما أن يكون بدنًا أو غيره . فإن كان بدنًا وجب غسله كتحقق الإصابة . وإن شك في إصابته لثوب أو حصير وجب نضجه لا غسله ، فإن غسله فقد فعل الأحوط . والنضح<sup>(١)</sup> : وش على المحل المشكوك بالماء المطلق بيده أو غيرها ، كنفخ ، أو تلقى مطر رشّة واحدة ولو لم يتحقق تعميمها للمحل . ولا يفتقر إلى نية كما أن غسل النجاسة لا يفتقر ، لها . بخلاف طهارة الحدث صغرى أو كبرى فإنها تفتقر لها كما يأتي وأشار بقوله : [ أو غيرها ] إلى أنه لا مفهوم لقوله : « باليد »<sup>(٢)</sup> . وأما لو أصابه شيء تحميّفاً أو ظناً ، ثم شك هل ما أصابه نجس أو طاهر ، فلا يجب عليه نضجه ولا غسله لحمله على الطهارة ، كما علم من الساقط على ما مرّ من أمكنة المسلمين كما مر . وأولى إن شك في الإصابة وفي نجاسة المصيب .

الفصل . ولم يقل أحد بوجوب النضح مطلقاً ، بل قيل إنه واجب مع الذكر والقدرة . وقيل إنه سنة مطلقاً وقيل باستحبابه وصرح به عبد الوهاب في المعونة ، واستحسنه . قوله : [ كنفم ] : ويجرى فيه الخلاف المتقدم بين ابن القاسم وأشهب . قوله : [ ولا يفتقر إلى نية ] : أى خلافاً لمن يقول بالافتقار لكونه تعبيدياً . وأجيب بأن محل كون التعبدى يفتقر لنية إن كان في النفس ، وأما في الغير كالحصير والثوب هنا وكغسل الميت ، فلا يفتقر لها . قوله : [ كما مر ] : أى من حمله على الطهارة عند الشك . قوله : [ وأولى إن شك ] : أى في عدم لزوم النضح والغسل لضعف الشك فلذلك تركه المصنف .

● تنبيه : ذكر شيخنا في مجموعه أنه يجب الغسل على الراجح لا النضح إذا شك في بقاء النجاسة وزوالها ، نعم ملاق ما شك في بقائها به قبل غسله ينضح من الرطوبة على ما استظهره الخطاب (١٥) . ومعنى ما ذكره أنه تحقق نجاسة المصيب

(١) حديث أم قيس بنت محسن أنها أتت بابتن لها صغير لم يأكل الطعام ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجلسه في حجره فبال على ثوبه ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضجه ولم يغسله . أثبتته البخارى في صحيحه ووصله مالك في الموطأ وقال في تنوير الخواك إن الأصل ادعى أن قوله « ولم يغسله » مدرجة في آخر الحديث من كلام ابن شهاب . وقال ابن شهاب : فضت السنة أن يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية أخرجه عبد الرزاق في مصنفه .

(٢) عبارة خليل في ذلك « وهو رش باليد بلانية » .

• (ولو زال عين النجاسة بغير مطلق لم ينجس ملاقى محلها): إذا زالت عين النجاسة بغير ماء مطلق بأن زالت بماء مضاف أو ماء ورد ونحوه<sup>(١)</sup>، ثم لاقى محل النجاسة وهو مبلول محلاً طاهراً من ثوب أو بدن أو غيرهما، أو جف محل النجاسة ولاقى محلاً مبلولاً، لم ينجس ملاقى محل النجاسة في الصورتين؛ لأنه لم يبق إلا الحكم والحكم لا ينتقل؛ وللقول بأن المضاف كالمطلق لا يمتنع إلا إذا تغير أحد أوصافه، وإن كان ضعيفاً.

\* (وتدب إراقة ماء وغسل إنائه سبعاً بلائية ولا تريب عند استعماله بولوغ كلب أو أكثر لا طعام وحوض): إذا ولغ كلب أو أكثر في إناء ماء مرة أو أكثر تدب إراقة ذلك الماء، وتدب غسل الإناء سبع مرات تعبداً، إذ الكلب طاهر

لثوب مثلاً وشك هل أزالها أم لا، ثم لاقاها ثوب آخر وهي مبتلة، فالثوب الأول المشكوك في بقاء النجاسة به يجب غسله على الراجح، وأما الثاني المشكوك في إصابته النجاسة فيجب نضحه على ما استظهره (ح). واستظهر (بن) أنه لا يجب عليه شيء في الثوب الثاني لأنه مشكوك في نجاسة ما أصابه.

قوله: [لم ينجس] إلخ: أي ولو كانا رطبين.

قوله: [لأنه لم يبق إلا الحكم] إلخ: أي لأنه أمر اعتباري، والأمور الاعتبارية لا وجود لها.

قوله: [وإن كان ضعيفاً]: أي فهو مشهور مبني على ضعيف، قال شيخنا في مجموعه: وليس من الزوال جفاف البول بكتوب. نعم لا يضر الطعام اليابس كما في (عب) خلافاً لما يوهمه (شب) وتبعه شيخنا.

قوله: [إراقة ماء]: أي إذا كان يسيراً.

قوله: [تعبداً]: مفعول لأجله فهو علة لندب الإراقة والغسل، وهو من تعليل العام بالخاص، لأن التعبد طلب الشارع أمراً غير معقول المعنى، والطلب أعم. وكون الغسل تعبداً هو المشهور، وإنما حكم بكونه تعبداً لطهارة الكلب،

(١) اتفقت المذاهب على أن تكون الإزالة بالماء لظهور في جميع الحالات. واختلفوا فيما عدا ذلك لما رآه البعض من المقصود إزالة عين النجاسة فتزال بأي شيء، وما رآه البعض الآخر من أن الماء مزيد خصوص في إزالتها. فقال أبو حنيفة ما كان طاهراً يزيل النجاسة من أي موضع. وقال البعض تزال ولو بنجس. واختلفوا في إزالتها بالعظم والروث والشيء النفيس كالذهب والجوهر.

ولعابه طاهر<sup>(١)</sup> ولا يفتقر غسله لنية لأنه تعبد في الغير كغسل الميت . ولا يندب الترتيب بأن يجعل في أولاهن أو الأخيرة أو غيرهما تراب ، لأن طرق الترتيب مضطربة ضعيفة لم يعول عليها الإمام مع كون عمل أهل المدينة على خلافه . ومحل ندب غسله سبعا عند إرادة استعماله لأقبلها والباء في قوله : [بولوغ] سببية ، والولوغ : إدخال لسانه في الماء وتحريكه أى لعقه ، وأما مجرد إدخال لسانه بلا حركة أو سقوط لعابه أو لحسه الإناء فارغا ، فلا يسبغ كما لو ولغ في حوض أو طعام ولو لبنا فإنه لا بأس به ولا يراق ولا يغسل سبعا ، وأشار بقوله : [كلب أو أكثر] إلى أنه لا يتعدد الغسل سبعا بولوغ كلب مرات أو كلاب متعددة .

ولذلك لم يطلب الغسل في الخنزير . وقيل : إن ندب الغسل معلل بقذارة الكلب ، وقيل لنجاسته ، إلا أن الماء لما لم يتغير قلنا بعدم وجوب الغسل ، ولو تغير لوجب . وعلى هذين القولين يلحق الخنزير بالكلب في ندب غسل الإناء من ولوغه .  
قوله : [لأن طرق الترتيب] إلخ : أى لأن الترتيب لم يثبت في كل الروايات وإنما ثبت في بعضها وذلك البعض وقع فيه اضطراب .  
قوله : [لأقبلها] : هذا هو المشهور وعزاه ابن عرفة للأكثر ولرواية عبد الحق وقيل يؤمر بفور الولوغ .  
قوله : [ فإنه لا بأس به ] إلخ : خلافا للسادة الشافعية في ذلك كله .

(١) المذاهب في نجاسة الكلاب على ثلاثة : بعضها يرى أنها طاهرة كلها كما هو واضح في الحاشية . وبعضها يراها كلها نجسة . وبعضها يرى النجاسة في لعابها . وقد ورد في صحيح البخارى عن عبد الله بن عمر قال : « كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك » (كتاب الوضوء-باب إذا شرب الكلب) ويبدو أن مقصد الإمام البخارى هو إثبات ما يراه من طهارة الحيوان وبوله وأرواثه بصفة عامة . وتعقبه الحافظ ابن حجر في الفتح أنه لا حجة فيه لمن استدله على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها . وقيل : المراد إذا كانت تبول خارج المسجد ثم تقبل وتدبر في المسجد . أو أن ذلك كان قبل الأمر بتكريم المساجد . ولكن يردده قوله : « في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم » معنى مطلقا .

## فصل : فى بيان آداب قضاء حاجة الإنسان

من بول أو غائط ، وحكم الاستبراء والاستنجاء والاستجمار

وهذه الأحكام من متعلقات طهارة الخبث فوجب تقديمها على طهارة الحدث .  
والشيخ رحمه الله أخرها عن فرائض الوضوء وما يتعلق به ، نظراً إلى أنها قد  
نظراً على الإنسان بعد الوضوء .  
• (آداب قضاء الحاجة : جلوسٌ بطاهر ، وسترٌ لقُربيه ، واعتمادٌ على رجلٍ  
يسرى مع رفع عَقَبِ اليُمْنَى ، وتفريج فخذيته ، وتغطية رأسه ، وعدم التفاته ) :  
المراد بالآداب : الأمور المطلوبة ندباً لمريد قضاء حاجته من بول أو غائط .

## فصل :

قوله : [ آداب ] : جمع أدب وهو الأمر المطلوب شرعاً عند قضاء الحاجة ،  
أعم من أن يكون الطلب واجباً أو مندوباً ؛ لأن بعض ما يأتى واجب .  
قوله : [ حاجة الإنسان ] : المراد بالإنسان المكلف ولو بالمندوبات والمكروهات ،  
فشمل الصبى والصبية المميزين .

قوله : [ وحكم الاستبراء ] : وهو وجوب استفراغ الأخبثين .  
قوله : [ والاستنجاء ] : معطوف على الاستبراء أى وحكم الاستنجاء وهو يجرى  
على حكم إزالة النجاسة .

قوله : [ والاستجمار ] معطوف أيضاً على الاستبراء وحكمه كالاستنجاء .  
قوله : [ وهذه الأحكام ] إلخ : جواب على سؤال مقدر وارد على المصنف  
تقديره : لِمَ لم توافق أصلك ؟ فأجاب بما ذكر .  
قوله : [ جلوس ] : هو وما غطف عليه خبر عن آداب .  
قوله : [ ندباً ] : أى بحسب غالبها . فلا ينافى أن بعضها واجب كما تقدم  
التنبية عليه .

قوله : [ لمريد ] : إنما قال الشارح ذلك لأن الآداب للشخص للحاجة ،  
فإن منها ما يفعل قبلها ومعها وبعدها .  
قوله : [ قاضى حاجته ] إلخ : هكذا نسخة الأصل بصيغة اسم الفاعل . ولو ذكره

فيندب له الجلوس ويتأكد في الغائط . وأن يكون بمحل طاهر إذا كان بالفضاء خروفاً من تلوث ثيابه بالنجاسة . وأن يكون المحل رخوياً كالتراب والرمل . لا صلباً كالحجر لثلاثا يتطاير عليه البول . وأن يديم الستر حال انحطاطه للجلوس لقرب المحل

بالمصدر لكان أولى كما ذكره في المتن ، وقد يقال أطلق اسم الفاعل . وأراد المصدر .

قوله : [فيندب له الجلوس] إلخ : قال في التوضيح : قسم بعضهم موضع البول إلى أربعة أقسام . فقال : إن كان طاهراً رخوياً جاز فيه القيام ، والجلوس أولى لأنه أستر . وإن كان رخوياً نجساً : بال قائماً مخافة أن تنتجس ثيابه . وإن كان صلباً نجساً : تنحى عنه إلى غيره ، ولا يبول فيه قائماً ولا جالساً . وإن كان صلباً طاهراً : تمين الجلوس لثلاثا يتطاير عليه شيء من البول . وقد نظم ذلك الوائشريسي بقوله :

بالتاهر الصلب اجلس وقم برخو نجس  
والنجس الصلب اجتنب واجلس وقم إن تعكس

وقول التوضيح : في الصلب الطاهر يتعين الجلوس ، ظاهره الوجوب . وهو ظاهر الباجي وابن بشير وابن عرفة . وظاهر المدونة وغيرها : أن القيام مكروه فقط . ولذلك قال الأصل : ومعنى تعين ندب ندباً قوياً أكيداً (اه من حاشية الأصل) ؛ ففي البول أربعة أقسام قد عامتها . فقول الشارح : [فيندب له الجلوس] : أى في قسمين منها ، وهما ما إذا كان المحل طاهراً رخوياً أو صلباً . وعلمت أن النجس الصلب يجتنبه مطلقاً لثلاثا ينتجس . لكنه بحث فيه شيخنا في مجموعته بأنه لا يظهر إذا جلس مع أنه يابس (اه) . وإيضاح بحثه حيث قلتم بطلبه بالجلوس في الصلب الطاهر ، فالصلب النجس مثله بجامع اليبس وعدم تلوث الثياب في كل .

قوله : [ ويتأكد في الغائط ] : قال في الأصل : وأما الغائط فلا يجوز فيه القيام ، أى يكره كراهة شديدة فيما يظهر ، ومثله بول المرأة والنحصى .

قوله : [ إذا كان بالفضاء ] : أى وأما الأماكن المعدة لقضاء الحاجة في المدن مثلاً فلا يتأتى فيها اشتراط الطهارة .

قوله : [ لثلاثا يتطاير ] إلخ : هذا التعليل ينتج اجتناب الصلب قياماً وجلوساً طاهراً أو نجساً .

الذى يقضى به حاجته ، فلا يرفع ثيابه وهو قائم ، وهذا فى غير الأكففة . وأن يعتمد حال جلوسه على رجله اليسرى لأنه أعون على خروج الخارج - ولو بولا - كما هو مشاهد . وأن يرفع عقب رجله اليمنى لما ذكر . وأن يفرّج بين فخذه لذلك حال جلوسه . وأن يغطى رأسه برداء ونحوه ، قالوا : ويكنى ولو ببطاقيّة ، فالمراد أن لا يكون رأسه مكشوفاً حال قضاء الحاجة . وأن لا يلتفت حال قضاء الحاجة لئلا يرى ما يخاف أذيته فيقوم قبل تمام حاجته فيتجنس مع عدم تمام فرضه . وأما قبل جلوسه فينبغى أن يلتفت حتى يبعد عما يخافه ويطمئن قلبه .

\* ( وتسميّة قبل الدخول بزيادة : «اللهم إني أعوذ بك من الخُبْثِ والخبائثِ» ، وقوله بعد الخروج : «الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني» : أى ومن الآداب التسمية قبل دخول الخلاء أو قبل محل الجلوس فى القضاء . فإن نسي سمي قبل كشف

قوله : [ وهذا فى غير الأكففة ] : أى وما فيها فيرفع ثيابه وهو قائم لئلا يتجنس . قوله : [ على رجله اليسرى ] إلخ : قال فى المدخل يرفع : عقب رجلاه ، أى اليمنى على صدرها ويتوكأ على ركبة يسراه أعون .

قوله : [ وأن يغطى رأسه ] : قيل : حياء من الله ومن الملائكة ، وقيل : لأنه أحفظ لمسام الشعر من علوق الرائحة بها .

قوله : [ قالوا ويكنى ] إلخ : أى وهو المعتمد . والخلاف مبنى على الخلاف فى علة نذب تغطية الرأس ، هل هو الحياء من الله أو خوف علوق الرائحة بمسام الشعر ؟ قال (بن) : والأول هو المنصوص . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ فإن نسي سمي ] إلخ : هذا هو المشهور وقيل لا تفوت إلا بخروج الخارج . فإن قلت إذا فاتته الذكر فبأى شيء يتحصن ؟ قلت تركه الذكر تعظيماً لله هو التحصن .

قوله : [ ولو لم يصل المحل ] : ومثل الكنيف الموضع التذرة التى بين يديه . قوله : [ بأن يقول ] إلخ : هذه رواية من جملة روايات مشهورة أيها يكنى . وحكديته أنه عليه الصلاة والسلام قال : «ستر ما بين أعين الجن وعورات بنى آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله»<sup>(١)</sup> . ونخص هذا الموضع بالاستعاذة لأن للشيطان

( ١ ) ورد فى رواية « إذا دخل أحدهم الخلاء » ، وفى رواية أخرى : « أن يقول الرجل المسلم إذا أراد أن يطرح : ثيابه بسم الله الذى لا إله إلا هو » رواه ابن السنى عن أنس ، وأحمد بن مسلم وأبو داود - والترمذى .

عورته في الفضاء ولا يسمّى بعد دخوله الكنيف، ولو لم يصل المحل بأن يقول: «بسم الله اللهم إلخ»<sup>(١)</sup>، والخُبُثُ بضم الخاء المعجمة والباء الموحدة؛ جمع خبيث: ذكر الشياطين. وقد تسكن الباء. والخبائث: جمع خبيثة: أنثى الشياطين. ومن الآداب المندوبة أن يقول بعد خروجه من الخلاء أو بعد تحوله من مكانه في الفضاء: «الحمد لله إلخ». وليس بعد الخروج تسمية كما يفيد النقل خلافاً لبعضهم. \* (وسكوتٌ إلا لهم) : أى ويندب له السكوت ما دام في الخلاء — ولو بعد

فيه تسلطاً وقدرة على بن آدم لم تكن في غيره بسبب غيبة الحفظة عنه .  
قوله : [ وقد تسكن الباء ] : وقيل بالسكون : الكفر .

قوله : [ الحمد لله إلخ ] : ومنه أيضاً ما ورد أنه يقول : «غفرانك» . والحكمة في طلب الغفران أنه لما كان خروج الأخبثين بسبب خطيئة آدم ومخالفة الأمر حيث جعل مكانه في الأرض ، وما تنال ذريته فيها عظة للعباد وتذكرة لما تثول إليه المعاصي ، فقد روى أنه لما وجد من نفسه ريح الغائط فقال : أى رب ما هذا ؟ فقال تعالى : هذا ريح خطيئتك ، فكان نبينا صلى الله عليه وسلم يقول عند خروجه من الخلاء : «غفرانك!» ، التفتاً إلى هذا الأصل وتذكيراً لأئمة بهذه العظة ( اه من الحاشية ) . وفي رواية : « الحمد لله الذى سوغنيه طيباً وأخرجه عنى خبيثاً » ، وفي رواية : « الحمد لله الذى رزقنى لذته وأذهب عنى مشقته وأبقى فى جسمى قوته »<sup>(٢)</sup> .

قوله : [ وسكوت ] إلخ : أى لأن الكلام حين قضاء الحاجة يورث الصمم وحينئذ فلا يشمت عاطساً ولا يحمد إن عطس ، ولا يجيب مؤذناً ولا يرد على مسلم

( ١ ) جاء في صحيح البخارى في كتاب الوضوء — باب ما يقول عند الخلاء — عن أنس رضى الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » وأدرج عليه الإمام البخارى تفسيراً للفظ الخبث . ووقع في رواية الترمذى وغيره : « أعوذ بالله من الخبث والخبث أو الخبث والخبائث. » . وروى العمري هذا الحديث بلفظ الأمر قال : « إذا دخلت الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ من الخبث والخبائث » . وإسناده على شرط مسلم .

( ٢ ) في رواية : « إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقل الحمد لله الذى أذهب عنى ما يؤذنى وأمسك عني ما ينفعني » رواه ابن أبي داود والدارقطنى .

خروج الأذى— إلا لأمر مهم يقتضى كلامه؛ كطلب ما يزيل به الأذى. وقد يجب الكلام كإفقاذاً أعمى من سقوط في حفرة أو تخليص مال ونحو ذلك .

• (وبالفضاء: تسترّ، وبعدّ، واتقاء جُحر، وريح، ومورد، وطريق، وظلّ، ومجلس، ومكان نجس): من الآداب المندوبة إذا أراد قضاء حاجته بالفضاء: أن يستترّ عن أعين الناس بشجر أو صخرة أو نحو ذلك بحيث لا يرى جسمه . وأما ستر عورته عنهم فواجب . وأن يبعد عنهم بحيث لا يسمع له صوت ريح يخرج منه ، وأن يتوقى— أى يتجنب— قضاء حاجته في جحر؛ بضم الجيم وسكون الحاء المهملة: أى ثقب، في الأرض مستدير أو مستطيل ، لئلا يخرج منه ما يؤذيه من الهواء ، ولأنه مسكن الجن، فربما حصل منهم له أذية. وأن يتوقى مهب الريح لئلا يعود عليه البول فينجسه وأن يتوقى مورد الناس: أى محل ورودهم للماء ، لأنه يؤذى الناس فيلعنونه . وأن يتوقى الطرق التي يمر فيها الناس ، وأن يتوقى الظل: أى المحل الذي

ولو بعد الفراغ ، كالحجامع . بخلاف الملبى والمؤذن فإنهما يردان بعد الفراغ ، وأما المصلّي فيرد بالإشارة .

قوله : [ من الآداب المندوبة ] إلخ : جعل هذه من المندوبات باعتبار الغالب ، كما ستقف عليه في الحل .

قوله : [ وأما ستر عورته ] إلخ : حاصله أن ستر العورة عن أعين الناس واجب . ومصّبّ الندب أن يبعد عنهم بحيث لا يرى له جسم ولا يسمع له صوت ولا يشم له ريح . وهذا بالفضاء كما صرح المصنف ، وأما في الكنيف فلا يضر سماع صوته ولا شم ريحه للمشقة .

قوله : [ أو مستطيل ]: أشار بهذا إلى أنه ليس المراد بالحجر خصوص المستدير بالحجر ، بل ما يشمل السرب بفتح السين والراء وهو المستطيل ، وليس مقصوراً على معناه اللغوي وهو المستدير .

قوله [ مهب الريح ] : أى جهة هبوبه وإن كان ساكناً .

قوله : [ الطرق ]: هو أعم مما قبله . لأن الطريق إما موصلة للماء فتكون مورداً، وإما غير موصلة له فلا تكون مورداً . وقد يقال الطريق عرفاً: ما اعتيد للسلوك، والمورد محل الورد فهو مغاير ، ولذا جمع بينهما في الحديث .



الشأن أن يستظل فيه الناس ، لا مطلق ظل ، ومثله الشمس أيام الشتاء ، والمكان المقمر الذى شأنهم الجلوس فيه . والمورد وما عطف عليه هى المساءة بالملاعن الثلاث<sup>(١)</sup> ، وعطف المجلس عليها من عطف ما هو أعم . وأن يتقن الأمكنة النجسة لئلا تصيبه نجاستها .

« ( وتنحية ذكر الله لفظاً وخطاً ) : من الآداب الأكيدة أن لا يذكر الله تعالى فى الخلاء قبل خروج الأذى أو حال خروجه وبعده ما دام فى المكان الذى يقضى فيه حاجته ، سواء كان كنيفاً أو غيره . وأن لا يدخل الكنيف أو يقضى حاجته بفضاء ومعه مكتوب فيه ذكر الله ، أو درهم أو خاتم مكتوب فيه ذلك ، وكذا اسم نبي . وليتحرره قبل دخوله ندباً أكيداً . إلا القرآن فيحرم قراءته والدخول بمصحف أو بعضه ولو آية ، ما لم يكن حرزاً مستوراً بساتر .

قوله : [ الشأن ] إلخ : أى كتحليل ومناخ ، أى محل قيلولة الناس أو إناخة الإبل فيها .

قوله : [ هى المساءة بالملاعن ] إلخ : قال فى الحاشية : والظاهر أن قضاء الحاجة فى الموارد والطريق والظل وما ألحق به حرام كما يفيد عياض . وقاله الأجهورى وقد تبع شارحنا خليل . ولكن مقتضى تسميتها ملاعن تشهد للحرمة . فذلك قلنا : جعلها مندوبات ، باعتبار الغالب .

قوله : [ الأمكنة النجسة ] إلخ : فيتقن الصلب منها فى البول والغائط قياماً وجلوساً ، والرخو منها فى الغائط قياماً وجلوساً وفى البول جلوساً .

قوله : [ وكذا اسم نبي ] : أى مقرون بما يعينه ، كعليه السلام ، لا مجرد الاشتراك . وحمل الكراهة إذا كانت النجاسة لاتصل للخاتم . وإلا منع اتفاقاً .

قوله : [ ولو آية ] : ما ذكره الشارح من منع دخول الكنيف ونحوه بما فيه قرآن ولو آية تبع فيه ابن عبد السلام والتوضيح . وقد رده ( ح ) والأجهورى وقال : إنه غير ظاهر . واستظهر الأول كراهة الدخول بالقرآن ، وأطلق فى الكراهة فظاهره كان كاملاً أو لا . واستظهر الثانى التحريم فى الكامل وما قاربه والكراهة فى غير ذى البال كالأيات . واعتمد هذا الأشياخ واقتصر عليه فى المجمع ( اهـ من حاشية الأصل ) .

( ١ ) هذه الأمور التى عددها الشارح هى المعينة فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقى : « اتقوا الملاعن الثلاث : البراز فى الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل » .

ومن الساتر جيبه فوضعه في جيبه مثلاً يمنع الحرمة في المصحف . والكراهة في غيره . وهذا ما لم يخف عليه الضياع ، وإلا جاز الدخول به للضرورة .  
 \* ( وتقديم يسراه دخولا ، ويمناه خروجاً ؛ عكسُ المسجد والمنزل ؛ يمناه فيهما ) :  
 من الآداب أن يقدم حال دخوله الكنيف رجله اليسرى ويؤخرها حال خروجه منه ؛ بأن يقدم في الخروج رجله اليمنى . وذلك عكس اليسرى في المسجد فإنه يندب له تقديم اليمنى دخولا وتقديم اليسرى خروجاً لشرفه ، كما يندب في تنعله تقديم اليمنى وفي خلع النعال تقديم اليسرى ، وأما المنزل فيقدم اليمنى دخولا وخروجاً .  
 \* ( ومنع بفضاء استقبال قبلة واستدبارها بلا ساتر ، كالوطء ، وإلا فلا ) : يحرم

قوله : [ ومن الساتر جيبه ] : قال في حاشية الأصل نقلاً عن ( ح ) : والظاهر أن الجيب لا يكفي لأنه ظرف متسع .

قوله : [ وإلا جاز ] إلخ : أى ولا بد له من ساتر إن أمكن . قال في حاشية : الأصل جواز الدخول بالمصحف مقيد بأمرين : الخوف والساتر ( اهـ ) . والمراد بالخوف إما على نفسه — بأن جعل حرزاً — أو الضياع .

قوله : [ حال دخوله الكنيف ] : أى وكذا كل دنى : كحمام وفندق وبيت ظالم .  
 قوله : [ وأما المنزل ] إلخ : والحاصل أن ما كان من باب التشریف والتكريم قدم فيه اليمنى وعكسه قدم فيه اليسرى ، فإن حصلت المعارضة بين المنزل والمسجد — كما لو كان باب بيته داخل المسجد — كان الحكم للمسجد دخولا وخروجاً .

قوله : [ ومنع بفضاء ] إلخ : حاصل فقه المسألة أن المسائل ست : الأولى : قضاء الحاجة ، والوطء في الفضاء مستقبلاً ومستدبراً بدون ساتر وهذه حرام قطعاً .  
 الثانية : قضاء الحاجة في بيت الحلاء الذى في المنزل بساتر ، والوطء في المنزل بساتر ، وهذه جائزة اتفاقاً مستقبلاً ومستدبراً . الثالثة : قضاء الحاجة فيه ، والوطء فيه بدون ساتر ، وفيها قولان بالجواز والمنع ، والمعتمد الجواز ولو كان بيت الحلاء أو الوطء .  
 بالسطح . الرابعة : قضاء الحاجة والوطء في الفضاء بساتر مستقبلاً أو مستدبراً ، وفيها قولان بالجواز والمنع ، والمعتمد الجواز . والخامسة والسادسة : قضاء الحاجة والوطء بمحوش المنزل بساتر وبدونه وفيهما قولان بالجواز والمنع والمعتمد الجواز فيهما .  
 قوله : [ وإلا فلا ] ؛ أى إما اتفاقاً أو على الراجح كما تقدم .

على المكلف إذا قضى حاجته في الفضاء أن يستقبل القبلة أو يستدبرها بلا ساتر<sup>(١)</sup>. فإن استبرأ بمحائط أو صخرة أو ثوب أو غير ذلك فلا حرمة ، والأولى الترك مراعاة للخلاف . وكذا يحرم عليه الوطء لحليلته في الفضاء بلا ساتر . وقوله : (ولإلا) أى وإلا يكن في الفضاء ، بأن كان في منزله ولو في ساحة الدار أو رحبتها أو سطحها أو كان في الفضاء ولكن بساتر ، فلا حرمة . والمراد بالمنزل : ما عدا الفضاء ؛ فيشمل فضاء المدن فلا يحرم استقبال القبلة ولا استدبارها فيها ، والكلام كله في غير الأكففة ، وأما هي فلا حرمة اتفاقاً . وكذا لا يحرم استقبال بيت المقدس ولا الشمس والقمر ولو في الفضاء بلا ساتر .

● (ووجب استبرأ" بسلت ذكر ونشر خفًا) : يجب على من قضى حاجته أن يستبرأ<sup>(٢)</sup> : أى يستخلص مجرى البول من ذكره بسلته ؛ بأن يجعل أصبعه السبابة

قوله : [ فإن استبرأ ] إلخ : ويكفى أن يكون طوله ثلثي ذراع وقربه منه ثلاثة أذرع فأقل ، وعرضه منه مقدار ما يوارى عورته .

قوله : [ مراعاة للخلاف ] : أى وهو الذى علمته من الحاصل .

قوله : [ وأما هي فلا حرمة اتفاقاً ] : أى إن كان بساتر وإلا ففيهما قولان ، وإن كان المعتمد الجواز كما علمت مما تقدم .

قوله : [ وكذا لا يحرم ] إلخ : أى ولكن الأولى الإنقاء .

قوله : [ ووجب استبرأ ] : يحتمل أن السين والتاء زائدتان وأن يكونا للطلب ، فعلى أنهما زائدتان تكون الباء في [ بسلت ] للتصوير وعلى أنهما للطلب ، تكون الباء للاستعانة أو السببية .

قوله : [ أى يستخلص ] : يجري في السين والتاء مع الباء في قوله [ بسلت ] ما تقدم .

قوله : [ بأن يجعل أصبعه ] إلخ : تصوير لما قبله ولذا أفقئ الناصر اللقاني بوجوب

(١) في صحيح البخارى - كتاب الوضوء - باب « لا تُستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند بناء » وروى به عن أبي أيوب الأنصارى قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره ، شرقوا أم غربوا » والخطاب لأهل المدينة باعتبار موقعها من مكة حيث الكعبة . قيل : وذلك في فضاء . أما من وراء ساتر فقد أورد فيه الإمام البخارى رضى الله عنه حديث ابن عمر : « لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته » أو « يقضى حاجته مستدبر القبلة مستقبلاً الشام » . وفي كتاب الصلاة - باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام - زيادة على حديث أبي أيوب المذكور : « فقدنا الشام فوجدنا مراحيش بنيت قبل القبلة فننحرف ونستغفر الله » . وهذا رأى أبي أيوب غير ابن عمر .

(٢) وفي الصحيح : أن التفريط في الاستبرأ والتستر من البول من أسباب عذاب القبر لقوله =

من يده اليسرى تحت ذكره من أصله والإبهام فوقه ثم يسحبه برفق حتى يخرج ما فيه من البول . والنتر بسكون التاء المثناة : جذبه . وندب أن يكون كل منهما برفق ، وهو معنى قوله : ( خفًا ) بفتح الخاء حتى يغلب على الظن خلوص المحل . ولا يتتبع الأوهام فإنه يورث الوسوسة وهي تضر بالدين .

الاستبراء ولو خرج الوقت ، لأن الطهارة لاتصح مع المنافى . لكن وقع في (عب) عن اللخمى ما يوهم أن البقاء في القصة لا يضر ، وأن التقص إذا نزل بالفعل ، ومال إليه شيخنا ، لكن إذا بقي في القصة مع الرشح على رأس الذكر فيضر قطعاً ( اهـ ) بالمعنى حاشية شيخنا على مجموعه ) .

قوله : [ من يده اليسرى ] إلخ : كونه من اليد اليسرى والإبهام والسبابة أفضل وأولى . ولو فعل ذلك باليمين أو بغير السبابة والإبهام كفى وخالف الأفضل . وهذا في حق الرجل ، وأما المرأة فإنها تضع يدها على عانتها ويقوم ذلك مقام السلت والنتر ، وأما الخنثى فيفعل ما يفعله الرجل والمرأة احتياطاً . وما تقدم في البول ، وأما الغائط فيكفى في تفريغ المحل منه الإحساس بأنه لم يبق شيء مما هو بصدد الخروج ، وليس عليه غسل ما يطلع من المخرج ، بل يحرم لشبه ذلك باللواط . فلو توضأ والبول في قصة الذكر أو الغائط في داخل فم الدبر كان الوضوء باطلاً كما تقدم تحقيقه ؛ لأن شرط صحة الوضوء عدم المنافى ، فالاستبراء مطلوب لأجل إزالة الحدث فلا يجري فيه الخلاف الذي في إزالة النجاسة . وفي الحقيقة ليس السلت والنتر بالمتعين بل المدار على حصول الظن بانقطاع المادة بسلت أو غيره ، كما لو مكث مدة يغلب على الظن خلوه المحل . ولا يضر بلولة رأس الذكر بعد ذلك .

قوله : [ كل منهما برفق ] : هو بالنسبة للنتر وصف كاشف لأنه عند أهل اللغة هو التحريك الخفيف .

قوله : [ ولا يتتبع الأوهام ] : أى فإذا غلب على ظنه انقطاع المادة من الذكر ترك السلت والنتر ، وما شك في خروجه بعد الاستبراء كنقطة فعضف عنها ، فإن تحققها فحكم الحدث والخبث ؛ أى أنها تنقض الوضوء إن لم تلازم نصف الزمان فأكثر . ويجب غسلها إن لم تأت كل يوم ولو مرة .

قوله : [ وهي تضر بالدين ] : ولذلك قال العارفون إن الوسواس سببه خيل

صلى الله عليه وسلم : « يعذبان ، وما يعذبان في كثير أو كبير . فأما أحدهما فكان لا يستبرئ ، أولا يستتر من بوله » يعنى يحتسى من رشاشه . الحديث السابق قال البخارى : « وكان أبو موسى يشدد في البول ويقول إن بنى إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه . فقال حذيفة : ليته أمسك ! أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة ( بضم السين وهى المزيلة ) قوم فبال قائماً » . وقال مالك في الموطأ عن عبد الله ابن دينار : رأيت عبد الله بن عمر يقول قائماً .

\* (واستنجاء، ونُدب بيساره وبلّها قبل لقي الأذى، واسترخاؤه قليلاً وغسلها بكثراب بعده وإعداد المزيل، ووتره وتقديم قبله. وجمع ماء وحجر ثم ماء) يجب الاستنجاء كما يجب الاستبراء والمراد به: إزالة النجاسة من محل البول أو الغائط بالماء أو بالأحجار. ونُدب أن يكون بيده اليسرى ويكره باليمنى إلا لضرورة. ونُدب بال يده اليسرى بالماء قبل لقي الأذى من بول أو غائط لثلاث يقوى تعلق الرائحة بها إذا لاقى بها الأذى جافة. ويندب حال الاستنجاء أن يسترخى قليلاً لأنه أمكن في التنظيف. ونُدب بعد فراغه من الاستنجاء أن يغسل يده التي لاقى بها الأذى حال الاستنجاء بتراب ونحوه، كأشنان وغاسول وصابون. ونُدب له عند إرادته قضاء الحاجة أن يعد ما يزيل به النجاسة من ماء أو حجر أو نحو ذلك<sup>(١)</sup>. ويندب له وتر المزيل<sup>(٢)</sup> إذا كان

في العقل أو شك في الدين.

قوله: [بالماء أو بالأحجار]: أى فهو أعم من الاستجمار لأن الاستجمار لا يكون بالماء.

قوله: [بيده اليسرى]: أى لأنه ليس من التشريف.

قوله: [بتراب ونحوه]: محل طلب الغسل بالتراب ونحوه إن لم يكن بلها أولاً، وإلا فلا يتوقف ندب الغسل على التراب ونحوه لانسداد المسام بالغسل أولاً. والمراد باليد التي تغسل الخنصر والبنصر والوسطى لأنها التي يلاقى بها النجاسة.

قوله: [أن يعد]: أى فيندب لمريد قضاء الحاجة إعداد الماء والحجر معاً إن أمكن، وإلا فالماء فقط، وإلا فالأحجار فقط، على حسب الترتيب في المندوب.

قوله: [فلن أنقى] إلخ: أى إن أنقى الشفع يوتر بثالث، وأربع يوتر بخامس، وست يوتر بسابع، وبعد ذلك لا يثار بل المدار على الإلتقاء. وقولهم الوتر خير من الشفع في غير الواحد، وإلا فالاثنتان خير منه ويكفى في الوترية حجر واحد

(١) روى الإمام البخارى رضى الله عنه في صحيحه في كتاب الوضوء باب وضع الماء عند الخلاء—عن ابن عباس رضى الله عنهما «أن النبی صلی الله علیه وسلم دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً قال: من وضع هذا؟ فأعبر (يعنى أخبروه بأنى وضعتهم) فقال: اللهم فقهه في الدين». وترجم بباب من حمل معه الماء لظهوره لبيان مشروعيته ذلك وروى فيه عن أنس.

(٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال «.. من استجمر فليوتر» رواه الإمام البخارى في كتاب الوضوء باب الاستجمار وترأ، والإمام مالك في الموطأ قال الحافظ ابن حجر في الفتح: وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من الموطأ، ورواه مسلم.

جامداً كحجر حيث انتفى الخلل بالشفع وإلا فالإنقاء متعين . وينتهي نذب الابتار للسبح ، فإن أنقى بثامن فلا يطلب بتاسع . ونذب تقديم قبله على دبره في الاستنجاء . ونذب له أن يجمع بين الحجر والماء ، فيقدم إزالة النجاسة بالحجر ، ثم يتبع المحل بالماء . فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أولى من الحجر ونحوه .

• ( وتعين في منى وحيض ونفاس وبول امرأة ومنشعر عن مخرج كثيراً ) : الضمير في (تعين) يعود على الماء . أى أن الماء يتعين — ولا يكفي الحجر ونحوه — في إزالة المنى

له ثلاث جهات يمسح المحل بكل جهة .

قوله : [ تقديم قبله ] إلخ : أى خوفاً من تنجس يده من مخرج البول لو قدم دبره ، وعمل تقديم القبل إلا أن يقطر فيقدم دبره لأنه لا فائدة في تقديم القبل .

قوله : [ أن يجمع بين الحجر والماء ] : أى لأن الله مدح أهل قباء على ذلك بقوله تعالى : ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين )<sup>(١)</sup> وطهارتهم هي جمعهم بين الماء والحجر في استنجائهم كما ورد الحديث بذلك<sup>(٢)</sup> .

قوله : [ فالماء أولى ]<sup>(٣)</sup> : أى فلو اقتصر على الحجر ونحوه كفى وخالف الأولى . وهل يكون في هذه الحالة المحل طاهراً لرفع العين والحكم عنه أو نجساً معفواً عنه؟ انظر ( ح ) ( انتهى من حاشية الأصل ) .

والحاصل أن المراتب خمس : ماء . وحجر ، ماء ومدر ، ماء فقط ، حجر فقط . مدر فقط . والمراد بالمدر أى طاهر متق مستوفى الشروط غير حجر . فهي مطلوبة ندباً على هذا الترتيب في غير ما يتعين فيه الماء .

قوله : [ وتعين ] إلخ : شروع في مسائل مستثناة الن قولهم : الماء فضل في الاستنجاء . وليس بمتعين . فكأنه قال : إلا في هذه المسائل فيتعين فيها الماء ، ولا يكفي فيها الحجر ونحوه . قوله : [ لمن فرضه التيمم ] إلخ : جواب عن سؤال وارد على المصنف حاصله أن المنى والحيض والنفاس يتعين فيها غسل جميع الجسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستجمار بالأحجار ؟ وحيث أنه فلا حاجة للنص على تعين الماء فيها وعدم كفاية الأحجار .

( ١ ) سورة التوبة آية ١٠٨ .

( ٢ ) في صحيح البخارى — كتاب الوضوء باب الاستنجاء بالماء — عن أنس : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج لحاجته أجىء أنا وغلام معنا إداوة من ماء ، يعنى يستنجى به » . والغلام الآخر هو المقبرة في الغالب أو من الأنصار . والإداوة إناء صغير من جلد أو نحوه .

( ٣ ) عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نزلت هذه الآية في أهل قباء ، قال : كانوا يستنجون بالماء » . رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه . وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لما نزلت هذه الآية بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عويم بن ساعدة فقال : ما هذا الطهور الذى أثنى الله عليكم ؟ فقال يا رسول الله ، ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل فرجه . أو قال : مقعدته » . رواه الطبرانى . وعند أحمد في معناه . الآية : « فيه رجال يحبون أن يتطهروا » . بلفظ السالك — أول

لمن فرضه التيمم أو الوضوء، كخروجه بلا لذة أو لذة غير معتادة . وفي إزالة دم الحيض أو النفاس ، وكذا في دم الاستحاضة إن لم يلزم كل يوم ولو مرة ، وإلا فهو معفو عنه كسلس البول الملازم للذكر أو أنثى فلا تجب إزالته . ويتعين الماء أيضاً في إزالة بول المرأة بكراً أو ثيباً لتعد به المخرج إلى جهة المقعدة عادة . ويتعين أيضاً في حدث بول أو غائط انتشر عن المخرج انتشاراً كثيراً كأن يصل إلى المقعدة أو يعمّ جلّ الحشفة .

وحاصل ما أجاب به الشارح أن الكلام مفروض في حق من فرضه التيمم لمرض أو لعدم ما يكفي غسله ، ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة ، فيقال لمن خرج منه المني : لابد من غسل الذكر أو الفرج بالماء ، أو لمن فرضه الوضوء لخروج منه بلا لذة أو لذة غير معتادة ، ويقال في المرأة التي انقطع حيضها أو نفاسها مثل ما قيل فيمن فرضه التيمم .

قوله : [ بول المرأة ] : مثلها بول الخصي أي مقطوع الذكر قطعت أنثياه أم لا . ومثله مني الرجل إذا خرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو كبولها لا يكفي فيه الحجر ، ومثله البول الخارج من الثقب إذا انسد المخرجان على الظاهر ، لأنه منتشر فيتعين فيه الماء ، ولا يكفي فيه الحجر . وأفهم قوله [ بول ] أنها في الغائط كالرجل . وتغسل المرأة سواء كانت ثيباً أو بكراً كل مظهر من فرجها حال جلوسها ، وأما قول (عب) : وتغسل المرأة ما ظهر من فرجها والبكر مادون العذرة ففيه نظر ، إذ التفرقة بين الثيب والبكر إنما هو في الحيض خاصة كما ذكره صاحب الطراز ، واختار في البول تساويهما لأن مخرج البول قبل البكارة والثبوبة بخلاف الحيض ، انظر (ح) ، ولا تدخل المرأة يدها بين شفريرها كفعل اللواتي لادين لهن ، وكذا يحرم إدخال أصبع يدبر لرجل أو امرأة إلا أن يتعين لزوال الخبث كما في المج ، ولا يقال الحقنة مكروهة لأننا نقول فرق بينهما ؛ فإن الحقنة شأنها تفعل للتداوى . ( انتهى من حاشية الأصل ) .

[ انتشر عن المخرج ] : أي فيتعين الماء في هذا الحدث كله لا في المنتشر فقط ، فيغسل الكل ولا يقتصر على ما جاوز المعتاد ، لأنهم قد يغتفرون الشيء منفرداً دونه مجتمعاً مع غيره . وقالت الحنفية : يغسل المنتشر الزائد على ماجرت العادة بتلوينه ، ويعنى عن المعتاد ( انتهى من حاشية الأصل ) .

\* (ومضى بلذة مع غسل كل ذكره بنية، ولا تبطل الصلاة بتركها، وفي اقتصره على البعض قولان، ووجب غسله لما يستقبل: يعني ويتعين الماء أيضاً في مدى خرج بلذة معتادة بنظر أو ملاعبة لزوجة مثلاً أو لتذكر، مع وجوب غسل جميع الذكر بنية طهارته من الحدث، أو رفع حدثه المترتب عليه بخروج المذى. وهذه النية واجبة غير شرط على المعتمد. فلذا، أو تركها وغسل ذكره بلانية وتوضاً وصلى لم تبطل صلاته على الراجح. وأما غسل جميع الذكر فقليل: واجب شرطاً؛ فلو اقتصر على غسل بعضه - ولو مع نية - وصلى بطلت صلاته. وقيل: واجب غير شرط. فلا تبطل الصلاة بغسل البعض ولو محل النجاسة فقط بنية أولاً. ولم يرجحوا واحداً من القولين، فلذا قلنا: (قولان) وعلى القول الأول فالأمر ظاهر، وأما على الثاني فيجب غسل جميعه لما يستقبل من الصلاة لأنه أمر واجب. وقولنا: (بلذة) قيد زدناه على المصنف، إذ لا بد منه لأنه لو خرج بلا لذة لكفى فيه الحجر ما لم يكن سلساً يلزم كل يوم ولو مرة، وإلا عفى عنه ولا يتعين فيه حجر ولا غيره.

قوله: [مع غسل كل ذكره] إلخ: اعلم أن غسل الذكر من المذى وقع فيه خلاف. قيل: إنه معلل بقطع المادة وإزالة النجاسة، وقيل: إنه تعبدى. والمعتمد الثاني، وعلى القولين يتفرع خلاف: هل الواجب غسل بعضه أو كله؟ والمعتمد الثاني. ويتفرع أيضاً: هل تجب النية في غسله أولاً؟ فعلى القول بالتعبد، تجب، وعلى القول بأنه معلل، لا تجب. والمعتمد وجوبها. ثم على القول بوجوب النية إذا غسله كله بلانية وصلى، هل تبطل صلاته لترك الواجب وهو النية أولاً؟ قولان. والمعتمد الصحة كما سيأتى في الشارح. لأن النية واجبة غير شرط. ومراعاة للقول بعدم وجوبها، وأن الغسل معلل وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى، هل تبطل صلاته أولاً تبطل؟ قولان على حد سواء. والقول بعدم البطلان مراعاة لمن قال إنما يجب غسل بعضه. وعلى القول بصحة الصلاة فهل تعاد في الوقت أو لا يطلب بإعادتها؟ قولان. هذا محصل ما في المسألة (انتهى من حاشية الأصل).

قوله: [رفع حدثه]: أى الذكر.

قوله: [إلا عفى عنه]: أى بالنسبة لإزالة النجاسة، وأما نقض الوضوء



هذا هو الحق ولا تغتر بما يخالفه من كلام بعض الشراح . وعبر : ( مع ) إشارة إلى أن الباء في قول الشيخ : بغسل ، بمعنى مع . وحاصل المسألة أن خروج المذي من الرجل بلذة معتادة يوجب غسل جميع الذكر بنية على ما تقدم .

\* ( وجاز الاستجمار بيابس طاهر مُنْتَقٍ غير مؤذ ولا محترم لطعمه أو شرفه ، أو حق الغير . وإلا فلا ، وأجزأ إن أُنْتَقَى كاليد ودون الثلاث ) : يجوز الاستجمار : وهو إزالة النجاسة عن أحد الخرجين بكل يابس من حجر - وهو الأصل - أو غيره من خشب أو مدر : وهو ما حرق من الطين - أو خرق أو قطن أو صوف أو نحو

فينتقض الوضوء ما لم يلزم نصف الزمان فأكثر .

قوله : [ من كلام بعض الشراح ] إلخ : أراد الخرشى (وعب) فإن الخرشى قال : ثم إن كلام المؤلف في المذي الخارج بلذة معتادة ، أما ماخرج بغيرها فينبغي أن يجري على حكم المني الخارج بللذة معتادة ، فإن لم يوجب الوضوء كفى فيه الحجر ، وإن أوجبه تعين الماء فيه ( انتهى ) . ويؤخذ من الأصيلي و ( عب ) نحو هذه العبارة ، وقد علمت فسادها من كلام الشارح ، وما تقدم لك في مذي الرجل . وأما المرأة تغسل من مذيها محل الأذى فقط ، ولا تحتاج لنية كما قال الأجهوري لأنه ليس فيه شائبة تعبد ، خلافاً لما استظهره ابن حبيب من احتياجها لنية .

تنبيه : يكره الاستنجاء من الريح وقد نص عليه خليل ولم ينص عليه مصنفنا لوضوحه لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من استنجى من ريح » أي ليس على سنتنا . وهو طاهر لا ينجس ثوباً ولا بدنأ .

قوله : [ وجاز الاستجمار ] أي يجوز إن اجتمعت فيه هذه الأوصاف الخمسة . والمراد باليابس : الجاف ، سواء كان فيه صلابة كالحجر أولاً كالقطن . قوله : [ الاستجمار وهو ] إلخ : هو خاص باستعمال الجمرات من الحجر ونحوه . والاستنجاء أعم من أن يكون بالماء وغيره . فكما أن الاستجمار مأخوذ من الجمرات بمعنى الأحجار ونحوها ، كذلك الاستنجاء مأخوذ من النجوة وهو المكان المرتفع ، كما سماوا الفضلة غائطاً باسم المكان المنخفض ؛ كانوا إذا أرادوا التبرز عمدًا للمنخفض ، فإذا قضوا إربهم انتقلوا للمرتفع وأزالوا فيه الأثر ( اه والمعنى من حاشية شيخنا على مجموعه ) .

ذلك . فلا يجوز بمبتل كطين . ويشترط في الجواز أيضاً أن يكون طاهراً احترازاً من النجس ؛ كأرواث الخيل والحمير وعظم الميتة والعذرة . وأن يكون منقياً للنجاسة ؛ احترازاً من الأملس كالقصب الفارسي والزجاج . وأن يكون غير مؤذ ؛ احترازاً مما يؤذى كالحجر المحدد والسكين . وأن لا يكون محترماً ؛ إما لكونه مطعوماً لآدمي كخبز أو غيره ولو من الأدوية كحزنبيل ومغاث وزنجبيل . أو لكونه ذا شرف ؛ كالمكتوب لحمة الحروف ولو بخط غير عربي . أو بما دل على باطل ؛ كالسحر . أو لكون شرفه ذاتياً ؛ كالذهب والفضة والجواهر . وإما لكون حرمة لحق الغير ؛ ككون الشيء الذي يستجمر به مملوكاً للغير ، ومنه جدار الغير ولو وقفاً . وكره بعضهم وروث طاهرين

قوله : [ فلا يجوز بمبتل ] : هذا شروع في محترز الأوصاف الخمسة المشترطة في جواز ما يستجمر به على سبيل اللف والنشر المرتب ، أى فيحرم الاستجمار بالمبتل لنشره النجاسة . فإن وقع واستجمر به فلا يجزيه . ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء ، فإن صلى قبل غسله جرى على حكم من صلى بالنجاسة . وما قيل في المبتل يقال في النجس إن كان يتحلل منه شيء .

قوله : [ في الجواز ] : أى في متعلقه لأن الشروط في الشيء الذي يتعلق به الجواز قوله : [ كالقصب الفارسي ] إلخ : حيث كان كل سالماً من الكسر وإلا كان من المؤذى .

قوله : [ لحمة الحروف ] : أى لشرفها . قال الشيخ إبراهيم اللقاني : محل كون الحروف لها حرمة إذا كانت مكتوبة بالعربي ، وإلا فلا حرمة لها إلا إذا كان المكتوب بها من أسماء الله وقال الأجهوري : الحروف لها حرمة سواء كتبت بالعربي أو بغيره وهو ما يفيد ( ح ) وفتوى الناصر . قال شيخنا وهو المعتمد اه من ( حاشية الأصل ) . قوله : [ ولو وقفاً ] : أى سواء كان ذلك الوقف مسجداً أو غيره ، وكان الواقف له هو أو غيره ، كان الاستجمار بجدار الوقف من داخل أو خارج . وأما ملك الغير فحل الحرمة إذا استجمر بغير إذن ما لكه ، فإن استجمر بإذنه كره فقط .

قوله : [ طاهرين ] : أى لأن العظم طعام الجن فإنه يكسى لحمًا ، والروث طعام دوابهم يرجع علفاً كما كان عليه ، وهل الذي يصير كذلك كل روث أو خصوص

وبجدار مملوك له . فإن وجدت هذه الشروط الخمسة جاز الاستجمار ، فإن أنتفى شرط منها لم يجز ، ولكنه يجزى إن أنتفى المحل ؛ كالمحترق والنجس اليابس الذى لا يتحلل منه شيء . كما يجزى الإنقاء باليد بدون الثلاث من الأحجار ونحوها . وظاهره أن محل الإجزاء فى غير المنى وبول المرأة والدم والمنتشر كثيراً أخذاً مما تقدم فهو فى الحقيقة مستثنى مما هنا .

ولا أنهى الكلام على طهارة الخبث وما يتعلق بها شرع فى الكلام على

قوله : [ولا أنهى الكلام] إلخ : أى لما انقضى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث التى هى بيان الماء الذى تحصل به الطهارة ، وبيان الأشياء الطاهرة والنجسة ، وبيان حكم روث المباح ؟ ينظر فى ذلك ، وإذا كان العظم طعام الجن والروث طعام دوابهم<sup>(١)</sup> صار النهى عنهما لحق الغير . إن قلت إذا كان الروث علف دوابهم منهياً عنه يكون علف دواب الإنس من الحشيش ونحوه من كل ما ليس مطعوماً للآدمى كذلك ، والجواب أن النهى فى الروث ورد بدليل خاص وبقي ما عداه على الأصل (اهـ) . من حاشية شيخنا على مجموعه .

قوله : [مملوك له] : أى واستجمر به من داخل ، وأما من خارج فقولان : بالكراهة والحرمة . وإنما قيل بالحرمة لأنه قد ينزل مطر عليه مثلاً ويلتصق هو أو غيره عليه فتصيبه النجاسة .

قوله : [لم يجز] : أى إذا أراد الاقتصار على تلك الأشياء ، وأما إن قصد أن يتبعها الماء فإنه يجوز . إلا المحرم والمحدد والنجس . فالحرمة مطلقاً . لا يقال الجزم بحرمة النجس مطلقاً مشكل مع ما مر من كراهة التلطيخ بالنجاسة على الراجح ؛ لأننا نقول الاستجمار بالنجاسة فيه قصد لاستعمال النجس ، وهذا ممنوع والتلطيخ المكروه ليس فيه قصد الاستعمال (اهـ من حاشية الأصل) .

قوله : [وبدون الثلاث] إلخ : خلافاً لأبى الفرج فإنه أوجب الثلاثة ، فإن أنتفى من الثلاثة فلا بد منها .

قوله : [والدم] : أى دم الحيض والنفاس والاستحاضة .

(١) جاء فى صحيح البخارى (كتاب مناقب الأنصار- باب ذكر الجن) عن أبى هريرة : =

طهارة الحدث ؛ صغرى وكبرى ، وما يتعلق بها .  
وبدأ بالصغرى فقال :

. . . . .

إزالة النجاسة ، وكيفية إزالتها من الثوب والبدن والمكان ، وما يعنى منها وما لا يعنى أتبع ذلك بالكلام على مقاصد الطهارة وهى : الوضوء ونواقضه ، والغسل ونواقضه ، وما هو بدل عنهما وهو التيمم ، أو عن بعض الأعضاء وهو مسح الخف والجبهة فلذلك قال الشارح شرع الكلام إلخ .

قوله : [ طهارة ] : أراد بها التطهير لأن الطهارة كما تطلق على الصفة الحكمية تطلق على التطهير لأنه الذى يتعلق به الوجوب .

= « أنه كان يحمل مع النبى صلى الله عليه وسلم أداة لوضوئه وحاجته .. فقال : ابغى أحجاراً استنفض بها ولا تأتى بعظم ولا بروثة . . حتى إذا فرغ منبت فقلت : ما بال العظم والروثة ؟ قال : هما من طعام الجن . وفى رواية أخرى عن عبد الله بن مسعود قال : « هما ركس » . أى رد . قال الحافظ ابن حجر : وأغرب النسائى فقال عقب هذا الحديث : الركس طعام الجن .

## فصل : فى فرائض الوضوء

وسننه وفضائله ومكروهاته ومندوباته وشروط صحته وجوبه

\* ( فرائضُ الوضوءِ : غسلُ الوجهِ من منابتِ شعرِ الرأسِ المعتادِ إلى منتهى الذقنِ أو اللحية

## فصل :

قوله : [ فرائض ] إلخ : جمع فريضة : وهو الأمر الذى يثاب على فعله ويترب العتاب على تركه . ويقال فيه أيضا فرض ، ويجمع الفرض على فروض . فإن قيل فرائض جمع كثرة وهو من العشرة ففوق مع أنها سبعة ؟ يقال : استعمال جمع الكثرة فى القلة أو بناء على أن مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة بناء على أنهما متحدان فى المبدأ وقول (ت) : فرائض جمع فرض فيه نظر ، لأن فعلا لا يجمع على فعائل بل هو جمع فريضة بمعنى مفروضة . ومراده بالفرض هنا ما تتوقف صحة العبادة عليه . فيشمل وضوء الصبى ، والوضوء قبل الوقت . والوضوء بضم الواو : الفعل ، وبفتحها : الماء على المعروف فى اللغة ، وحكى الضم والفتح فيهما . وهل هو اسم للماء المطلق ؟ أوله بعد كونه معداً للوضوء ، أو بعد كونه مستعملاً فى العبادات ؟ مشتق من الوضوء بالماء - وهى النظافة بالطاء المعجمة - والحسن . وشرعاً : طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص وهى الأعضاء الأربعة . وإنما خصت بذلك لأنها محل اكتساب الخطايا ، ولأن آدم مشى إلى الشجرة برجليه وتناول منها بيده ، وأكل بغمه ، ومسح رأسه بورقها . واختص الرأس بالمسح لستره غالباً فاكفى بأدنى طهارة . واعلم أن الناس اختلفوا فى عدد فرائض الوضوء ، ومحصل ذلك أن منها فرضاً بإجماع ، وهو الأعضاء الأربعة ، وعلى مشهور المذهب وهى النية والدلك والفور ( اهـ . من الحرشى والحاشية ) .

وفرائض مبتدأ خبره محذوف يؤخذ من حل الشارح تقديره سبعة ، وقوله غسل الوجه خبر لمبتدأ محذوف قدره الشارح ويصح جعله خبراً عن فرائض . وقوله : [ من منابت ] : متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف قدره الشارح

وما بين وتدي الأذنين ) : فرائض الوضوء سبعة : أولها : غسل جميع الوجه ، وحده طولاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن فيمن لا لحية له أو منتهى اللحية فيمن له لحية . والذقن - بفتح الذال المعجمة والقاف مجمع اللحين - بفتح اللام - تشية لحي : وهو فك الحنك الأسفل . واللحية - بفتح اللام - هي الشعر النابت على ذلك . وخرج بقوله : [المعتاد] : الأصلح - بالصاد المهملة - وهو من انحسر شعر رأسه إلى جهة اليافوخ ، فلا يجب عليه أن ينتهي في غسله إلى منابت شعره . وخرج الأغم : وهو من نزل شعر رأسه إلى جهة حاجبه ؛ فيجب عليه أن يدخل في غسله ما نزل عن المعتاد . ولا بد من إدخال جزء يسير من الرأس ؛ لأنه مما لا يتم الواجب إلا به ، وحده عرضاً من وتد الأذن إلى التود الآخر ؛ فإدخال التودان في الوجه ولا البياض الذي فوقهما ولا شعر الصدغين ، ويدخل فيه البياض الذي تحتهما لأنه

بقوله : ( وحده طولاً ) إلخ .

وقوله : [ وما بين وتدي الأذنين ] : خبر لمبتدأ محذوف قدره الشارح بقوله :

( وحده عرضاً ) إلخ .

قوله : [ غسل جميع الوجه ] : أى ولو تعدد لشخص واحد .

قوله : [ بفتح اللام ] : وحكى كسرهما في المقرد والثنى .

قوله : [ فك الحنك الأسفل ] : وهو قطعتان ومحل اجتماعهما هو الذقن ، وسمى فكاً لأن كل واحد من الأعلى والأسفل مفكوك عن صاحبه .

قوله : [ واللحية بفتح اللام ] : ويجوز كسرهما وجمعها : لحي بالكسر .

قوله : [ الأصلح ] إلخ : الحاصل أن خلواً مقدم الرأس من الشعر ، يقال له صلح ولصاحبه أصلح . والأنزاع : هو الذى له نزعان - بفتح الحين - أى بياضان يكتنفان ناصيته ؛ فكما لا تدخل ناصية الأصلح في الوجه لا يدخل البياضان للأنزاع .

قوله : [ ولا بد ] إلخ : أى كما لا بد من إدخال جزء من الوجه في مسح

الرأس . وليس لنا فرض يغسل ويمسح إلا الحد الذى بين الوجه والرأس .

قوله : [ لأنه مما لا يتم ] إلخ : أى فهو واجب ، وهل بوجوب مستقل ؟ أو بوجوب

الواجب الذى يتم به ؟ قولان .

قوله : [ وحده عرضاً ] إلخ : الحاصل أن بعض الصدغ من الوجه وهو العظم

من الوجه<sup>(١)</sup> .

\* (فيغسل الوترَ وأساريرَ جبهته وظاهرَ شفّتيه ، وما غارَ من جفنٍ أو غيره ، بتخليل شعرٍ تظهرُ البشرةُ تحته ) : هذا مفرع على ما قبله ؛ أي إذا علمت وجوب غسل جميع الوجه ، فيجب غسل وترَ الأنف - بفتح التاء الفوقية والواو - وهي الحاجز بين طاقتي الأنف ، وغسل أسارير الجبهة - وهي التكاميش - جمع أسرة كأزمة ، واحده سرار كزمام ، أو جمع أسرار كأعنان واحده سرر كعنب . فأسارير جمع الجمع على كل حال . وغسل ظاهر الشفتين . وغسل ما غار من جفنٍ أو غيره ، كأثر جرح أو ما خلق غائراً ، وأما قول الشيخ : « لا جرحاً برئ أو خلق غائراً » ، فمحمول على ما إذا لم يمكن غسله . ومعلوم أن كل ما لم يمكن تحصيله لم يخاطب به المكلف ، فكان عليه حذف حرف النقي وعطفه على المثبت . مع وجوب تخليل شعر - بفتح الشين

الناقي ، فما دونه ، وبعضه من الرأس وهو ما فوقه الشعر ، فما بين شعر الصدغين من الوجه قطعاً ، وشعر الصدغين من الرأس قطعاً وما فوق الوتدين من البياض كذلك ، وما تحت الوتدين من الوجه ، فيغسل . ودخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجبهة يمينا وشمالا ( ١٥٠ هـ . من الحاشية ) .

قوله : [ جبهته ] : المراد بها هنا ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبدأ الرأس فيشمل الجبينين كما تقدم بخلاف الجبهة في السجود فهي مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية .  
قوله : [ وظاهر شفّتيه ] : هو ما يبدو منهما عند انطباقهما انطباقاً طبيعياً .  
قوله : [ مع وجوب تخليل شعر ] إلخ : الحاصل أن اللحية حيث كانت خفيفة - وكل شعر في الوجه خفيف - يجب عليه إيصال الماء للبشرة ، لا فرق بين ذكر وأنثى . وإن كان الشعر كثيفاً يكره تخليله في الوضوء سواء كان لحية أو غيرها للذكر أو أنثى ، ولا يطالب على كل حال بغسل أسفل اللحية الذي يلي العنق كانت كثيفة أو خفيفة .

( ١ ) روى الإمام البخاري في صحيحه ، والإمام مالك في موطئه عن عبد الله بن زيد قيل له : « هل تستطيع أن ترى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم . فدعا بوضوء فأفرغ على يده ففصل يديه مرتين مرتين . ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ، ثم غسل رجليه » النظر لمالك في الموطأ . وفيه روايات كثيرة وهو متفق عليه .

المعجمة والعين المهملة - إذا كانت البشرة، بفتح الباء الموحدة والشين المعجمة :  
الجلدة التي تظهر في مجلس المخاطبة<sup>(١)</sup> تحت الشعر ، وهو الشعر الخفيف سواء كان  
شعر لحية أو حاجب أو غيرهما . والمراد بالتخليل : إيصال الماء للبشرة بالدلك على  
ظاهره . وأما الكثيف فلا يجب عليه تخليله أى إيصال الماء للبشرة تحته ، فلا ينافي  
أنه يجب تحريكه ليدخل الماء بين ظاهره وإن لم يصل للبشرة .  
\* (وغسلُ اليدين إلى المرفقين بتخليل أصابعه لا تحريك خاتمه المأذون فيه) :  
الترضية الثانية : غسل اليدين إلى المرفقين ، بإدخالهما في الغسل

قوله : [ على ظاهره ] : أى لا باطنه الذى يلي العنق فلا يطالب بغسله . وغسله  
من التعمق في الدين .

● تنبيه : يجب على المتوضئ عند غسل وجهه إزالة ما بعينه من القذى ، فإن  
وجد بعينه شيئاً بعد وضوئه وأمكن حدوثه لطول المدة ، حمل على الطريان ، حيث  
أمر يده على محله حين غسل وجهه .

قوله : [ وغسل اليدين ] : أى للسنة والإجماع وإن صدقت الآية بيد واحدة  
أخذاً من مقابلة الجمع بالجمع .

قوله : [ بإدخالهما في الغسل ] : للسنة والإجماع ، وإلا فالأصل في « إلى »  
عدم الإدخال . كما قال الأجهوري :

وفى دخول الغاية الأصح لا تدخل مع إلى وحتى دخلا

وسميا مرفقين لأن المتكى يرتفق بهما إذا أخذ براحتيه رأسه متكئاً على ذراعيه :

تنبيه : يلزم الأقطع أجره من يطهره ، فإن لم يجد فعل ما أمكنه ، قاله شيخاً  
في مجموعه . ويلزم غسل بقية معصم إن قطع المعصم ، وكل عضو سقط بعضه  
يتعلق الحكم ببقائه غسلًا ومسحاً ، كما يلزمه غسل كف خلقت بمنكب ولم يكن  
له سواها ، فإن كان له يد سواها فلا يجب غسل الكف إلا إذا نبتت في محل الفرض  
أو غيره وكان لها مرفق ، فتغسل للمرفق ؛ لأن لها حينئذ حكم اليد الأصلية ، بل  
لو كثرت الأيادي التي بالمرافق تغسل كلها ، فإن لم يكن لها مرفق فلا غسل ما لم تصل  
لمحل الفرض ، فإن وصلت غسل ما وصل إلى محاذاة المرفق كما استظهره بعضهم .  
ويقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد ، وينزل الكعب منزلة المرفق (اهـ . من الأصل) .

( ١ ) مجلس المخاطبة : يعنى عندما يتقابل مع غيره مخاطباً له . أى ما يبدو في المواجهة لا عند النظر من  
أعلا مثلاً .



مع وجوب تخليل أصابعه ومعاودة تكاميش الأنامل أو غيرها . ولا يجب تحريك الخاتم المأذون فيه لرجل أو امرأة ولو ضيقا لا يدخل الماء تحته ، ولا يعد حائلا . بخلاف غير المأذون فيه كالذهب للرجل أو المتعدد ، فلا بد من نزعه ما لم يكن واسعا يدخل الماء تحته فيكفي تحريكه لأنه بمنزلة الدلك بالخرقة . ولا فرق بين الحرام كالذهب ، أو المكروه كالنحاس ، وإن كان المحرم يجب نزعه على كل حال من حيث إنه حرام . وقوله : [ خاتمه ] الإضافة فيه للجنس ، فيشمل المتعدد للمرأة .

\* (وَمَسَحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ مَعَ شَعْرٍ صُدْغِيهِ وَمَا اسْتَرَخَى ، لَا نَقْضُ ضَفْرِهِ . وَأَدْخَلَ يَدَهُ تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ) الفريضة الثالثة : مسح جميع الرأس<sup>(١)</sup> من منابت الشعر المعتاد من المقدم إلى نقرة القفا مع مسح شعر صدغيه مما فوق العظم الناقى في الوجه . وأما هو فلا يمسح بل يغسل في الوجه . ويدخل في الرأس البياض الذي فوق وتدى الأذنين كما مروي مع مسح ما استرخى من الشعر ولو طال جدا . وليس على الماسح — من ذكر أو أنثى — نقض مضفوره ولو اشتد الضفر ما لم يكن بخيوط كثيرة ، وإلا نقض لأنها

قوله : [ مع وجوب تخليل أصابعه ] : إشارة إلى أن الباء في [ بتخليل ] بمعنى مع .

قوله : [ ولو ضيقا ] : لكنه إذا كان ضيقا فنزعه تدارك ما تحته ومنه أساور المرأة . والظاهر لا يجب تعميم الخاتم نيابة عما تحته بخلاف الشوكة .

قوله : [ من حيث إنه حرام ] : أى لا من حيث توقف صحة الوضوء عليه ، فإن الوضوء صحيح حيث كان واسعا على كل حال .

قوله : [ ومسح جميع الرأس ] : أى على المشهور ، ولا يلزم غسله عند كثرة العرق لأن المسح مبني على التخفيف ، خلافاً لمن زعم أنه يغسله عند العرق لثلاث يضيف الماء ، فليس كلامه بشيء . فلو وقع وفزل وغسله أجزأه مع الكراهة . قوله : [ بخيوط كثيرة ] : حاصله أنه إن كان بأكثر من خيطين نقض في

(١) اختلف العلماء في القدر المجرى من مسح الشعر فذهب مالك إلى أن مسحه كله واجب وخالفه بعض المالكية في ذلك . وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن مسح بعضه هو الفرض على خلاف في الحد . وأحمد قولان أظهرهما كله . وأصل الخلاف في الباء ، هل هي زائدة أو التبعيض .

وجاء في صحيح البخاري ترجمة على الوجه الآتي : « باب مسح الرأس كله لقول الله تعالى : وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ . وقال ابن المسيب : المرأة بمنزلة الرجل تمسح على رأسها . ومثل مالك : أيجزئ أن يمسح بعض الرأس ، فاحتج بحديث عبد الله بن زيد ( المذكور قبله في صفحة ١٠٦ ) . » . فرأى الإمام البخاري في هذا موافق لما رأى مالك .

حائل ، واغتفر الحيطان . وأما الغسل فلا بد فيه من نقض ما اشتد ضفره ولو بنفسه بحيث لا يظن سريان الماء في خلاله كالمضفور بخيوط كثيرة . وأدخل الماسح يده وجوباً تحت الشعر المستطيل في رد المسح إذ لا يحصل التعميم إلا به . ومحل قولهم : الرد سنة ، أى بعد التعميم ، ذكره الأجهورى . ورد : بأن جميع نصوص أهل المذهب على أن الرد بعد مسح ظاهر الشعر أولاً سنة ، ولا يجب رد أصلاً .  
 \* (وغسل الرجلين بالكعبين الناتئين بمفصلى الساقين مع تعهد ما تحتهما كأخمصيه ، وتُدب تخليل أصابعهما) : الفريضة الرابعة : غسل جمع الرجلين ، أى القدمين مع إدخال الكعبين في الغسل<sup>(١)</sup> ، وهما العظمان الناتئان أى البارزان أسفل الساق

الوضوء والغسل : اشتد أم لا . وبخيط أو بخطين إن اشتد فيهما نقض وإلا فلا . وبأنفسه لا ينقض في الوضوء مطلقاً ، وينقض في الغسل إن اشتد لا فرق في تلك الصور بين الذكر والأنثى ، قال شيخنا الجداوى رحمه الله :

إن في ثلاث الخيط يضفر الشعر فنقضه في كل حال قد ظهر  
 وفي أقل إن يكن ذا شدة فالتنقض في الطهرين صار عمده  
 وإن خلا عن الخيوط أبطله في الغسل إن شد وإلا أهمله  
 تنبيه : ينفع النساء في الوضوء تقليد الشافعى أو أبى حنيفة ، وفي الغسل تقليد أبى حنيفة لأنه يكتفى في الغسل بوصول الماء للبشرة وإن لم يعم المسترخى من الشعر . بل لو كان المسترخى جافاً عنده فلا ضرر كما ذكره في الدر المختار .  
 قوله : [ واغتفر الحيطان ] : أى إن لم يشتد كما تقدم .

قوله : [ ولا يجب رد أصلاً ] : وهو المعول عليه كما ذكره الزرقانى وجمهور أهل المذهب ، لأن له حكم الباطن ، والمسح مبنى على التخفيف . ومحل كون الرد سنة ولو في الشعر الطويل—إذا بقي بيده بلل من المسح الواجب ، فلم يبق ما يكتفى بعد الرد هل يسن بقدر البلل فقط—وهو الظاهر—أو يسقط ؟ (أهـ . من الأصل) . فإذا علمت ذلك فالمصنف مثنى على كلام الأجهورى ، وقد ظهر للشارح ضعفه .  
 قوله : [ بالكعبين ] : الباء للمصاحبة بمعنى مع بخلافها في قوله : [ بمفصلى الساقين ] ، فإنها للظرفية بمعنى : في .

(١) اختلف العلماء في نوع طهارة الرجلين . فقال الجمهور بالغسل ، وقال قوم - منهم ابن جرير والشيعة الإمامية الجعفرية - الفرض المسح . وخلافهم في قراءة الآية ؛ فن قال وأرجلكم بنصب=

تحتهما مفصل الساق ، والمفصل - بفتح الميم وكسر الصاد المهملة - واحد المفاصل .  
وبالعكس اللسان . ويجب تعهد ما تحتها كالعرقوب والأخمص - وهو باطن القدم -  
بالغسل ، وكذا سائر المغاين . ويندب تخليل أصابع الرجلين ، يبدأ ندباً بخنصر  
اليمنى ، ويختم بإبهامها من أسفلها بسبابته ، ثم يبدأ بإبهام اليسرى ويختم بخنصرها  
كذلك والدلك باليد اليسرى .

● (ودلك "خفيفاً بيد): الفريضة الخامسة: الدلك: وهو إمرار اليد على العضو ولو

قوله : [ واحد المفاصل ] : هو مجمع مفصل الساق من القدم والعقب تحت .  
قوله : [ كالعرقوب ] : هو مؤخر القدم ومراده بالعرقوب ما يشمل العقب ،  
ولما نص عليه لقوله في الحديث الشريف : « ويل للأعقاب من النار »<sup>(١)</sup> .  
قوله : [ ويندب تخليل ] إلخ : أى على المشهور خلافاً لمن قال بوجوب التخليل في  
الرجلين كاليدين . فالحاصل أنه قيل بوجوبه فيهما وندبة فيهما . والمشهور الوجوب في اليدين  
والندب في الرجلين ، ولما وجب في اليدين لعدم شدة التصاقهما بخلاف الرجلين .  
قوله : [ من أسفلها ] إلخ : مندوب ثان .

فنييه : قال شيخنا في مجموعه : ولا يعيد مزيل كاللحية - على الراجح - ولو  
كثيفة ، وحرم على الرجل ووجب على المرأة ، وكذا لا يعتبر كشط جلد ، وأولى قلم ظفر  
وحلق رأس . ولا ينبغي تركه الآن لمن عادته الحلق (هـ) . قال في حاشيته : لأنه صار  
علامة على دعوى الولاية ، والكذب فيها يخشى منه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى .  
قوله : [ ودلك ] إلخ : هو واجب لنفسه ، ولو وصل الماء للبشرة على المشهور بناء

==اللام قال بالفصل معطوفة على أيديكم ، ومن قال بجر اللام معطوفة على رؤوسكم قال بالمسح . وحكى ابن  
قدامة من الأحاديث ما يؤيد الغسل . وقد أورد الإمام البخارى في صحيحه ، في باب غسل الرجلين حديث  
عبد الله بن عمرو : « ويل للأعقاب من النار » وقال ابن حجر في الفتح : انتزع البخارى من قوله :  
« فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا » أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح . وأن الأخبار تواترت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل رجله .

( ١ ) أخرجه الإمام البخارى في أكثر من موضع . ومن رواياته فيه عن عبد الله بن عمرو قال :  
« تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر سافرائه ( في غزوة الفتح أو حجة الوداع ) وقد أرهقتنا  
الصلاة صلاة العصر ونحن نتوضأ فجعلنا نمسح على أرجلنا فنأدى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار » .  
أخرجه الشيخان وأضاف مسلم : فأنتهينا إليهم وأعقابنا تلوح لم يمسه الماء . ورواه الموطأ عن عائشة  
أنه لما مات سعد بن أبي وقاص دخل عليها عبد الرحمن بن أبي بكر فدعا بوضوء فقال له : « يا عبد الرحمن  
أسبح فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار » قال الحافظ  
السيوطي في تنوير الحوالك ورد هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة وأصحابها من جهة الإسناد حديث  
أبي هريرة أخرجه الشيخان وحديث عبد الله بن الحارث بن جرير الزبى وقد أخرجه أحمد والطبرانى  
والدارقطنى وفيه زيادة : « ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار » .

بعد صب الماء قبل جفافه، والمراد باليد : باطن الكف كما استظهره بعضهم. فلا يكتفى ذلك الرجل بالأخرى، خلافاً لابن القاسم، ولا الدليل بظاهر اليد. وهذا في الوضوء، وأما في الغسل فيكتفى كما سيأتي. ويندب أن يكون خفيفاً مرة واحدة. ويكره التشديد والتكرار لما فيه من التعمق في الدين المؤدى للوسوسة.

\* (بمؤالة) إن ذكرَ وقدَر: الفريضة السادسة: المؤالة بين أعضاء الوضوء<sup>(١)</sup> بأن لا تراخي بينهما. والتعبير (بالمؤالة) أولى من التعبير بالفور، لأنه يوهم العجلة حين غسل الأعضاء، وليس بمبرر. ومحل وجوب المؤالة إن كان ذا كراً قادراً عليها. فإذا فرق بين الأعضاء اختياراً مع القدرة عليها بطل ما فعله من الوضوء،

على دخوله في مسمى الغسل، وإلا كان مجرد إفاضة أو غمس. إن قلت: حيث كان الدليل داخلاً في مسمى الغسل، ففرضية الغسل مغنية عنه فلا حاجة لذكره؟ قلت: ذكره للرد على المخالف القوي القائل إنه واجب لإيصال الماء للبشرة، فإن وصل لها بدونها لم يجب بناء على أن إيصال الماء للبشرة من غير ذلك يسمى غسلًا (هـ). من حاشية الأصل نقلاً عن العلامة العدوي).

قوله: [ولو بعد صب الماء] إلخ: أي كما قاله ابن أبي زيد وهو المعتمد خلافاً لأبي الحسن القاسمي حيث قال: لا بد من مقارنة اليد للصب.

قوله: [والمراد باليد] إلخ: هذا مشهور المذهب وعليه الأجهوري ومن تبعه. وفي (بن) نقلاً عن المسناوي: أن الدليل في الوضوء كالغسل سواء بسواء فيكتفى بذلك بأي عضو كان، أو بخرقة أو بحك إحدى الرجلين بالأخرى كما يؤخذ من حاشية الأصل ومن شيخنا في حاشية مجموعه:

تنبیه: لا يضر إضافة الماء بسبب الدليل حيث عم الماء العضو حالة كونه طهوراً، إلا أن يتجسد الوسخ قاله شيخنا في مجموعه.

قوله: [وليس بمبرر]: أي بل المراد عدم التراخي الذي به الجفاف.

قوله: [قادراً عليها]: قيدها المصنف والشارح بالقدرة تبعاً لتحليل، وهو

(١) اختلفت المذاهب في المؤالة في أفعال الوضوء فقال الشافعي وأبو حنيفة ليست من واجبات الوضوء. خالفوا مالكاً في ذلك كما هو مذكور وغيره هي مفرقة بين العامد والناسي. وقال ابن قدامة لم يذكر الخرق المؤالة مع أنها من واجبات الوضوء عند أحمد.

وأعاده بالنية . وإن فرق ناسياً كونه في وضوء ، أو عاجزاً عنها ، ففيه تفصيل أشار له بقوله :

« ( وبني الناسي مطلقاً بنية الإتمام كالعاجز إن لم يفرط ، وإلا بني ما لم يطُلْ بجفاف عضو وزمن اعتدلاً كالعامد ) : يعني أن من فرق بين الأعضاء ناسياً كونه في وضوء فإنه يبني على ما فعل طال الزمن أو لم يطُلْ ، ولو أكثر من نصف النهار ، بنية إتمام وضوئه وهو معنى الإطلاق . وأما لو فرق عاجزاً عن إكمال الوضوء فإن لم يكن مفرطاً في أسباب العجز كما لو أعد ماء كافياً لوضوئه فأهريق منه ،

المشهور ، وإن نازعه ( ر ) وغيره . وقيل : سنة وعليه إن فرق ناسياً لاشيء عليه . وكذا عامداً على ما لابن عبد الحكم . ومقابله قول ابن القاسم : يعيد الوضوء والصلاة أبداً ، كترك سنة من سننها عمداً على أحد القولين ، والثاني لا تبطل ( اهـ . من الأصل ) . قوله : [ وأعاده بالنية ] : أي ابتدأه وجوباً إن أراد الصلاة .

قوله : [ فإنه يبني ] إلخ : أي إن شاء ، لأنه من جملة العبادة التي لا تلزم بالشروع فالمتوضي مخير في إتمام الوضوء وتركه ، حصل نسيان أم لا . فيجوز له رفض النية وابتدئه . قال ابن عرفة :

صلاة وصوم ثم حج وعمرة طواف عكوف وإتمام تحمًا  
وفي غيرها كالطهر والوقف خيرن فن شاء فليقطع ومن شاء تما  
ولا بن كمال باشا من الحنفية :

من النوافل سبع تلزم الشارع أخذنا لذلك مما قاله الشارع  
صوم صلاة عكوف حجه الرابع طوافه عمرة إحرامه السابع  
فأراد الإحرام مع الجماعة والدخول معهم ، وهو الائتمام في كلام ابن عرفة ،  
ويجب فرض الكفاية بالشروع أيضاً ، قال المحلى وإنما لم يتعين طلب الكفائي  
بالشروع لأن كل مسألة منه بمنزلة عبادة مستقلة .

قوله : [ بنية إتمام ] إلخ : أي بتجديد نية . لأن النية الأولى ذهبت بخلاف  
العاجز فنيته حاضرة حكماً فلا يحتاج لتجديد .  
قوله : [ كما لو أعد ماء كافياً ] : أي تحقيقاً .

أو غصب أو أكره على عدم الإتمام فإنه يبني كالتناسي مطلقاً طال أو لم يطل وإن كان مفراطاً — كما لو أعد من الماء ما لا يكفيه ولو ظناً ولم يكفه — فإنه يبني على ما فعل ما لم يطل التمسك ، وصار حكمه حكم العامد المختار ؛ كالذي يغسل بعض الأجزاء بمكان ، ثم ينتقل لتكميله بمكان آخر ، أو استمر في مكانه تاركاً لتكميل وضوئه قصداً بلا رفض . فإن طال ابتداء وضوئه وجوباً لعدم الموازنة . والطول يقدر بجفاف العضو الأخير في الزمن المعتدل ؛ أي الذي لا حرارة به ولا برودة ولا شدة هواء . ويعتبر أيضاً اعتدال العضو ؛ أي توسيطه بين الحرارة والبرودة ، احترازاً من عضو الشاب والشيخ الكبير السن . ولا بد من اعتبار اعتدال المكان أيضاً بأن لا يكون القطر حاراً ولا بارداً .

\* ( وأتى بالمنسي فقط إن طال . وإلا أعاد ما بعده للترتيب ) : هذه المسألة

قوله : [ أو أكره على عدم الإتمام ] : أي أو تبين أنه لا يكفيه أو سرق منه .

قوله : [ مطلقاً ] : بيان لوجه الشبه لكن الناسي بتجديد النية بخلاف هذا لما علمت . فجعلنا الصور التي يبني فيها مطاقاً خمس غير الناسي .

قوله : [ ولو ظناً ] : من قبل المبالغة : الجزم بعدم الكفاية . فن أعد من الماء ما لا يكفيه جزءاً أو ظناً يبني ما لم يطل كما قال الشارح . وأولى منهما في الحكم من ظن الكفاية أو شك فيها . ومثل هذه الصور ؛ المفرق عمداً بغير نية رفض الوضوء . فتحصل أن الصور التي يبني فيها — ما لم يطل — خمس ، والصور التي يبني فيها — ولو طال — ست بالناسي . وكلها تؤخذ من المتن فتؤخذ الست التي يبني فيها مطلقاً من قوله : [ وبني الناسي مطلقاً بنية إتمام الوضوء كالعاجز إن لم يفرط ] . وتؤخذ الخمس التي يبني فيها ما لم يطل من قوله : [ ولا يبني ما لم يطل ] ، وقوله : [ كالعامد ] . وقال شيخنا في مجموعه : من علم عدم الكفاية أو ظنها فلا يبني ولو قرب للتلاعب والدخول على الفساد .

قوله : [ ولا بد من اعتبار اعتدال المكان ] : كما عراه الفاكهاني لابن

حبيب .

قوله : [ هذه المسألة من تعلقات ] إلخ : فلذلك قدمها هنا . وإن ذكرها بلغة السالك — أول

من تعلقات الترك لبعض الأعضاء نسياناً . وحاصلها : أن من فعل بعض الأعضاء وترك جميع ما بعده ، كما لو غسل وجهه وترك الباقي نسياناً منه ، بأن ذهل عن كونه يتوضأ ، فإنه يفعل ذلك الباقي بنية ، طال أو لم يطل كما علم مما تقدم . وأما لو ترك عضواً أو لمعة في أثناء وضوئه نسياناً وتمم بقية الأعضاء معتقداً الكمال ، ثم تذكر المتروك ، كما لو غسل وجهه وترك إحدى اليدين ناسياً وفعل بقية الأعضاء ، ثم تذكر أو نبهه أحد ، فلا يخلو : إما أن يطول الزمن على ما تقدم ، أولاً . فإن طال الزمن اقتصر على فعل المنسى ولا يعيد ما بعده من الأعضاء . وإن لم يطل — بأن لم تجف الأعضاء — فعل المنسى وأعاد ما بعده استئناً لأجل تحصيل سنة الترتيب ، فهي ملاحظة عند عدم الطول .

• ( ونية رفع الحدث في ابتدائه أو استباحة ما منعه أو أداء الفرض ) : الفريضة

خليل في السنن .

قوله : [ كما علم مما تقدم ] : أى من مسألة البناء نسياناً ، فإن كان صلى أعاد الصلاة بعد إتمام الوضوء .

قوله : [ وأما لو ترك عضواً ] إلخ : شروع في معنى المصنف هنا .

قوله : [ كما لو غسل وجهه ] إلخ : مثال لترك العضو ولم يمثل لترك اللمعة وهي كمن ترك بعض وجهه أو غيره .

قوله : [ على ما تقدم ] : أى من قوله : [ بجفاف عضو وزمن اعتدلا ] .

قوله : [ اقتصر على فعل المنسى ] : أى أتى به وحده بنية إكمال الوضوء ، ويثله إن كان مما يثله .

قوله : [ استئناً ] : وقيل ندباً . ويعيده مرة إن فعله أولاً مرتين ، أو ثلاثاً ، وإلا فيما يكمل الثلاث ، وهذا في ترك العضو أو اللامعة نسياناً كما ذكره المصنف ، وإما عمداً أو عجزاً ، فإن لم يطل فإنه يأتي به وجوباً وبما بعده استئناً أو ندباً كما تقدم في النسيان ، وإن طال ففي الحقيقة يأتي به وحده ، وفي العمد والعجز الحكمي يبتدىء الوضوء لبطلانه .

قوله : [ في ابتدائه ] : هو معنى قول غيره عند أول مغسول .

قوله : [ أو استباحة ] إلخ : بيان لكيفية النية ، فكيفيتها على ثلاثة أوجه كما قال

السابعة: النية عند ابتداء الرضوء<sup>(١)</sup> كغسل الوجه، بأن ينوى بقلبه رفع الحدث الأصغر، أى المنع المترتب على الأعضاء أو استباحة ما منعه الحدث أو يقصد أداء فرض الرضوء. والأولى ترك التلفظ بذلك، لأن حقيقة النية القصد بالقلب لاعلاقة للسان بها. \* (وإن مع نية رفع الخبث، أو إخراج بعض ما يبّاح): يشير إلى أن النية تكفى ولو صاحبها نية رفع حكم الخبث الكائن على العضو، أو إخراج بعض ما يبّاح بالوضوء؛ كأن ينوى به استباحة الصلاة لامس المصحف أو صلاة الظهر لا العصر. وجاز له أن يفعل به ما أخرجه لأن حدثه قد ارتفع باعتبار ما قصده.

\* (بخلاف نية مطلق الطهارة أو إخراج ناقض، أو نية إن كنت أحدثت، فله): يعنى إذا نوى مطلق الطهارة الشاملة لطهارة الحدث والخبث، أى من حيث حصولها

المصنف، وهى: نية رفع الحدث، أو استباحة مامنه، أو أداء الفرض. ويريد به ما تتوقف صحة العبادة عليه ليشمل وضوء الصبى كما تقدم، و[أو] فى كلامه مانعة خلوّ، فتجوز الجمع. بل الأولى الجمع بين الثلاثة فى قصده أو لفظه إن لفظ وإن كان اللفظ خلاف الأولى كما قال الشارح.

قوله: [أى المنع] إلخ: هو أحد معنيين للحدث هنا، والثانى المصفة الحكمية. والمراد برفع المنع: رفع تعلقه بالشخص فيرجع لرفع الصفة الحكمية.

قوله: [ما منعه الحدث]: أى فعلا منعه إلخ منع تحريم أو كراهة كما تقدم فى تعريف الطهارة.

قوله: [القصد]: أى إلى العبادة المعينة، فأفاد الشارح حقيقة وكيفية. وأما زمنها فيؤخذ من قوله: [عند ابتداء] الرضوء والمحل من قوله: [بقلبه].. والمقصود منها وهو تمييز العبادات عن العادات، وبعض العبادات عن بعض من قوله: [القصد بالقلب]. والحكم من عدها من الفرائض. والشرط: أن لا يأتى بمناف. وسيأتى فى قوله أو: [إخراج ناقض] إلخ، وقد جمع العلامة التثاوى هذه الأشياء بقوله:

سبع سؤالات أتت فى نية تلقى لمن حاولها بلا وسن  
حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن  
قوله: [وإن مع نية] إلخ: ومثله نية التبرّد أو التدفئ أو النظافة.

(١) اختلف علماء الأمصار، هل النية شرط فى صحة الرضوء؟ فذهب فريق منهم إلى أنها شرط وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد وأبى ثور وداد. وذهب فريق آخر إلى أنها ليست بشرط وهو مذهب أبى حنيفة والثورى. فن رأها عبادة محضة يشترط النية، ومن رأها مفهومة المعنى اشترط النية (بداية المجتهد).



في واحد منهما غير معين، فإنها لا تكفي لحصول التردد في الحقيقة . وأما لو نوى مطلق الطهارة لا من هذه الحيثية، فالظاهر الإجزاء كما قال سند، لأن فعله دليل على إرادة رفع الحدث . وكذا لا تجزئ نية الوضوء مع إخراج حدث ناقص كأن يقول: نويت الوضوء من غير البول، أو: إلا من البول، أو: نويته من الغائط لا من البول، وكذا لا تجزئ إذا حصل عنده شك في وضوئه: إن كنت أحدثت فهذا الوضوء لذلك الحدث، لعدم الجزم بالنية، ولا بد من نية جازمة .

\* ( ولا يضر عزوبها، بخلاف الرقص في الأثناء، لا بعده، كالصلاة والصوم ): أي أن عزوب النية: أي ذهابها بعد أن أتى بها في أوله — بأن لم يستحضرها عند فعل غير الفرض الأول — لا يضر في الوضوء . بخلاف الرقص: أي الإبطال في أثنائه بأن يبطل ما فعله منه، كأن يقول بقلبه: أبطلت وضوئي، فإنه يبطل على الراجح . ويجب عليه ابتدائه إن أراد به صلاة ونحوها . بخلاف رفضه بعد إتمامه، فلا يضر . وجاز له أن

قوله: [ غير معين ] : أي بحيث صار صادقاً بالحدث والخبث أو بالخبث فقط أو بالحدث فقط، فالضرر في هذه الصور الثلاث كما في حاشية الأصل .  
قوله: [ كما قال سند ] : ومثله إذا نوى الطهارة من حيث تحقّقها في الحدث، فالإجزاء في صورتين .

قوله: [ من غير البول ] : أي مع حصول البول منه، فلا ضرر لأنه الواقع .  
قوله: [ ولا من البول ] : أي وقد حصل منه كغيره أيضاً . وإلا فلا ضرر كما عامت .  
قوله: [ لا من البول ] : أي وقد خرج منه، فإن الوضوء باطل، حصل منه مانواه أو لا .

قوله: [ لعدم الجزم ] : أي لأن النية مترددة لكونه علقها على حدث محتمل، وإن كان الشك ناقضاً — إلا أنه لم يعتبره في نيته فليس مبنيًا على عدم نقض الشك وفاقاً للحطاب . وأما لو شك في الوضوء، ونوى رفع الحدث مما شك فيه فيرتفع قطعاً .

قوله: [ ولا يضر عزوبها ] إلخ . يقيد بما إذا لم يأت بنية مضادة كنية الفضيلة كما قال ابن عبد السلام . ويقيد بما إذا لم يعتقد في الأثناء انقضاء الطهارة وكالها ويكون قد ترك بعضها، ثم يأتي به من غير نية فلا يجزئ: ( انتهى من حاشية الأصل .

يصلى به ، إذ ليس من نواقضه إبطاله بعد الفراغ منه . ومثل الوضوء الغسل .  
وأما الصلاة والصوم فيرتفعان في الأثناء قطعاً ، وعليه القضاء والكفارة في  
الصوم لا بعد تمامها على أظهر القولين المرجحين . وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان  
مطلقاً ويرتفع التيمم مطلقاً ما لم يصل به ، لضعفه .  
● [ وسننه : غسل يديه إلى كوعيه <sup>(١)</sup> قبل إدخالهما في الإناء ، إن أمكن -

نقلا عن ( بن ) .

قوله : [ وأما الصلاة والصوم ] : أى ومثلهما الاعتكاف لاحتوائه عليهما . بقی  
شئ آخر ؛ وهو أن رفض الوضوء جائز ، كما يجوز القدوم على المس ، وإخراج الريح من  
غير ضرورة ، وفي الحج نظر ، وأما الصوم والصلاة والاعتكاف فالحرمة ،  
وبعض الشيوخ فرق بين الرفض ونقض الوضوء فنزع الأول دون الثاني لقوله تعالى :  
(ولا تبطلوا أعمالكم) <sup>(٢)</sup> والوضوء عمل ، قاله في الحاشية ثم قال : والذي يظهر أن المراد  
بالأعمال المقاصد لا الوسائل ، وحينئذ فرفض الوضوء كنقضه جائز واستظهره  
الشبرخيتي .

تنبيه : لو تقدمت النية بكثير نضر اتفاقاً وفي تقدمها ييسر خلاف ، وأما  
تأخرها فيضر مطلقاً لخلو بعضه عن النية ، فيكون في الحقيقة أول الوضوء مانوياً عنده .  
قوله : [ غسل يديه ] : أى تعبداً كما قال ابن القاسم ، وقال أشهب معقول المعنى  
واحتمج بحديث : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها  
في إنائه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » <sup>(٣)</sup> فتعليله دليل على أنه معقول ،  
واحتمج ابن القاسم للتعبد بالتحديد بالثلاث . إذ لا معنى له إلا ذلك ، وحمله أشهب  
على المبالغة في النظافة ( انتهى من حاشية الأصل ) .

[ قبل إدخالهما في الإناء ] إلخ : هذا هو المعتمد . وقيل : السنة متوقفة على  
الغسل خارج الإناء مطلقاً سواء توضأ من نهر أو حوض أو إناء كان الماء قليلاً أو كثيراً .

( ١ ) في نسخة : « غسل اليدين إلى الكوعين » .

( ٢ ) سورة محمد آية ٣٣ .

( ٣ ) عن أبي هريرة . رواه البخاري والموطأ « في وضوئه » بدلا من إنائه . وعند غيرهما « في إنائه  
أو وضوئه » الشك من الراوى . وقد روياه بدون لفظ « ثلاثاً » وزاد مسلم وأبو داود : « ثلاثاً »  
أو « ثلاث مرات » وزاد ابن خزيمة والدارقطني من حديث جابر : « لا يدري أين باتت يده ولا على  
ما وضعها » ولأبي داود من حديث أبي هريرة : « أو أين كانت تطوف يده » قالوا : وهو يبين حكمة  
الغسل وجاء في الترمذي وأبي داود بألفاظ مختلفة .

الإفراغ ، وإلا أدخلهما فيه كالكثير والجاري ، وتُدب تفريقهما ( لما أنهى الكلام على فرائض الوضوء ، شرع في الكلام على سننه وهي ثمانية :

السنة الأولى : غسل يديه أولاً إلى كوعيه قبل إدخالهما في الإناء<sup>(١)</sup> . فإن أدخلهما فيه وغسلهما فيه لم يكن آتياً بالسنة لتوقفها على الغسل قبل إدخالهما في الإناء على ما صرحوا به ، لكن بشرط أن يكون الماء قليلاً كأنية وضوء أو غسل ، وأمكن الإفراغ منه كالصفحة ، وأن يكون غير جار . فإن كان كثيراً أو جارياً أو لم يمكن الإفراغ منه كالخوض الصغير ، أدخلهما فيه — إن كانتا نظيفتين أو غير نظيفتين — ولم يتغير الماء بإدخالهما فيه ، وإلا تحيل على غسلهما خارجه إن أمكن ، وإلا تركه وتيمم إن لم يجد غيره ، لأنه كعدم الماء .

وهل التثليث والتفريق — بأن يغسل كل يد ثلاثاً على حدتها — من تمام السنة ؟ أو يكفي غسلهما مرة والثانية والثالثة مستحبتان ولو مجتمعتين ؟ قولان . الأرجح الاكتفاء قياساً على باقي أفعال الوضوء التي يطلب فيها التثليث . ولذا لم نذكر التثليث في المتن ، ويؤخذ ندب الثانية والثالثة من قولنا الآتي<sup>(٢)</sup> : ( والغسلة الثانية والثالثة ) وبيننا هنا أن التفريق مندوب .

\* ( ومضمضة واستنشاق ) ، وتُدب فعل كل بثلاث غرفات ، ومبالغة مفطر ، واستنثار بوضع أصبعيه من اليسرى على أنفه ، ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وتجديده مائيهما ، ورد مسح الرأس إن بقي بلل ) : السنة الثانية : المضمضة : وهي إدخال الماء في الفم وخضه خضته وطرحه .

قوله : [ لكن بشرط ] إلخ : أي فالشروط ثلاثة .

قوله : [ والتفريق ] إلخ : اعلم أن طلب التفريق هو رواية أشهب عن مالك ، وقال ابن التماس : يغسلهما مجموعتين .

قوله : [ وطرحه ] : أي لا إن شربه أو تركه سال من فله فلا يجزى ، ولا إن أدخله وجهه من غير تحريك وهذا هو المشهور .

( ١ ) اختلف الفقهاء في غسل اليد قبل إدخالها في الإناء . فقال البعض سنة أو استحباب الشك . وقال آخرون واجب على المتبذ من النوم ، أو نوم الليل دون نوم النهار ( بداية المجتهد ) .

( ٢ ) انظر بعده قوله في فضائله بالمتن : « وبدأ بمقدم الأعضاء والغسلة الثانية والثالثة . . » .

والثالثة : الاستنشاق : وهو إدخال الماء فى الأنف وجذبه بنفسه إلى داخل أنفه . وندب فعل كل من هاتين السنتين بثلاث غرفات<sup>(١)</sup> ؛ بأن يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث . وهذا معنى قول الشيخ : «فعالهما بست أفضل» : أى أفضل من أن يفعلهما بثلاث غرفات ، يتمضمض ، ويستنشق بكل غرفة منهما ، أو بغرفتين أو بغير ذلك كما قال . ويجاز أو إحداهما بغرفة . وندب للدغط أن يبالغ فى المضمضة والاستنشاق وإيصال الماء إلى إلى الحلق وآخر الأنف . وكرهت المبالغة للصائم لثلا يفسد صومه . فإن بالغ ووصل الماء للحلق وجب عليه القضاء . ثم لا بد لهذه السنن الثلاثة من نية بأن ينوى . بها سنن الوضوء ، أو ينوى عند غسل يديه أداء الوضوء احترازاً عما لو فعل ما ذكر لأجل حر أو برد أو إزالة غبار ، ثم أراد الوضوء ، فلا بد من إعادتها لحصول السنة بالنية .

قوله : [ كما قال ] إلخ : أى الشيخ خليل وضمير الاثنين فى كلامه عائد على المضمضة والاستنشاق . والمراد بالجواز خلاف الأولى لأنه متقابل للندب .

وقوله : [ بغرفة ] : راجع لكل من الأمرين قبله ، أى جازاً معاً بغرفة ويجاز أحدهما بغرفة . فالأول : كأن يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثاً ، ثم يستنشق من تلك الغرفة التى تمضمض منها ثلاثاً على الولاة ويتمضمض واحدة ويستنشق أخرى ، وهكذا من غرفة واحدة . والثانى : كأن يتمضمض بغرفة ثلاثاً ويستنشق بأخرى ثلاثاً ، وبقي صفة أخرى والظاهر جوازها وهى أن يتمضمض من غرفة مرتين ، والثالثة من ثالثة ثم يستنشق منها ثم مرة يستنشق اثنتين من غرفة ثالثة ( انتهى من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ثم لا بد لهذه السنن الثلاثة ] : المناسب تأخير هذه العبارة عن سنة الاستنثار . ويبدل الثلاثة بالأربعة ، لأن كلامه يوهم أن الاستنثار لا يتوقف على نية ، وليس كذلك . بل حكم الأربعة واحد .

قوله : [ لحصول السنة بالنية ] : اللام للتعليل علة للإعادة ، ف [ ال ] فى

( ١ ) قال ابن رشد فى بداية المجتهد : اختلفوا فى المضمضة والاستنشاق على ثلاثة أقوال فقال الأئمة الثلاثة هى : من سنن الوضوء . وقال أحمد وابن أبى ليل وبعض أهل الظاهر هى فرض . وقال أبو ثور وجماعة من أهل الظاهر وفى رواية عن أحمد : الاستنشاق فرض والمضمضة سنة ( بداية المجتهد والفقه على المذاهب الأربعة والمفتى لابن قدامة ) وروى الإمام البخارى فى صحيحه ، والإمام مالك فى الموطأ عن أبى هريرة : عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ فليستثر » وفى الموطأ أن مالكاً قال : لا بأس أن يتمضمض ويستنثر من غرفة واحدة . وروى عن أبى هريرة كذلك مرفوعاً : « إذا توضأ أحدكم فليجعل فى أنفه الماء ثم ليستثر أو يستنثر » .

الرابعة : الاستنثار : وهو دفع الماء بنفسه مع وضع أصبعيه - السبابة والإبهام من يده اليسرى - على أنفه كما يفعل في امتخاطه .  
الخامسة : مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما .  
السادسة : تجديد الماء لهما .

السابعة : رد مسح الرأس بشرط أن يبقى بلل من أثر مسح رأسه ، وإلا سقطت سنة الرد . . .

\* ( وترتيب فرائضه ؛ فإن نكّسَ أعاد المُشكّسَ وَحْدَهُ إنْ بَعُدَ بِجفافٍ ، وإلا فمع تابعه ) : السُّنَّةُ الثَّامِنَةُ : ترتيب الفرائض الأربعة ، بأن يقدم الوجه على اليدين ، وهما على الرأس ثم الرجلين . وأما تقديم اليد أو الرجل اليمنى على اليسرى فنندوب كما ، يأتي . فإن نكس ، بأن قدم فرضاً على موضعه المشروع له ، كأن غسل اليدين قبل

[ السنة ] للجنس ، فيشمل السنن الأربعة .

قوله : [ مع وضع ] إلخ : فإن لم يضع أصبعيه على أنفه ، ولا أنزل الماء من الأنف بالنفس - وإنما نزل بنفسه - فلا يسمى استنثاراً بناء على أن وضع الأصبعين من تمام السنة ، وقيل إن ذلك مستحب .

قوله : [ من يده اليسرى ] : هو مستحب كخصوص السبابة والإبهام .

قوله : [ ظاهرهما وباطنهما ] : الظاهر ما يلي الرأس والباطن ما يلي الوجه ، لأنها خلقت كالوردة ثم انفتحت وقيل بالعكس .

قوله : [ السادسة ] إلخ : وبقي ثمة سنة أخرى وهي مسح الصماخين وهو الثقب الذي يدخل فيه رأس الأصبع من الأذن كما في المواق نقلاً عن اللخمي وابن يونس : وقد ذكره الأصل . لكن الذي يفيد التوضيح أن مسح الصماخين من جملة مسح الأذنين . لا أنه سنة مستقلة فلذا تركه هنا وعدّها ثمانية .

قوله : [ رد مسح الرأس ] : أى إلى حيث بدأ فيرد من المؤخر إلى المقدم أو عكسه أو من أحد القودين .

قوله : [ وإلا سقطت ] إلخ : أى لأنه يكره التحديد كما سيأتى في المكروهات . وقد علمت أن الرد سنة لا فرق بين الشعر الطويل والقصير خلافاً لمن فصل .

قوله : [ وترتيب فرائضه ] : أى وأما السنن في أنفسها أو مع الفرائض ، فسيأتيان

الوجه أو مسح رأسه قبل اليدين أو قبل الوجه . أعاد المنكس استئناً وحده مرة ولا يعيد ما بعده ، إن طال ما بين انتهاء وضوئه وتذكره طولاً مقدراً بجفاف العضو الأخير في زمان ومكان اعتدلاً . فإن لم يعد فعله مرة فقط مع تابعه شرعاً فلو بدأ بذراعيه ثم بوجهه فرأسه فرجليه ، فإن تذكر بالقرب أعاد الذراعين مرة ومسح الرأس وغسل رجليه مرة سواء نكس سهواً أو عمدًا . وإن تذكر بعد طول أعاد الذراعين فقط مرة إن نكس سهواً ، واستأنف وضوءه ندباً إن نكس عمدًا ولو جاهلاً . ولو بدأ برأسه ثم غسل يديه فوجهه أعاد اليدين والرأس مطلقاً ثم يغسل رجليه إن قرب ، وإلا فلا . ولو بدأ برجليه فرأسه فيديه فوجهه أعاد ما بعد الوجه على الترتيب الشرعي مطلقاً قرب أو بعد ، لأن كل فرض من الثلاثة منكس . ولا يعيد الوجه إلا إذا نكس عمدًا وطال كما تقدم . ولو قدم الرجلين على الرأس أعاد الرجلين مطلقاً إلا إذا تعمد وطال ، فيبتدئ وضوءه ندباً لقوله : [ وإلا فع تابعه ] : أى إن كان له تابع .

\* ( وفضائله : موضع طاهر . واستقبال . وتسمية ، وتقليل الماء بلا حد )

في الفضائل . وحاصل ما قاله المصنف والشارح : أن ترتيب الفرائض في أنفسها سنة . فإن خالف ونكس — بأن قدم عضواً عن محله — فلا يخلو : إما أن يكون ذلك عمدًا أو جهلاً أو سهواً ، وفي كل : إما أن يطول الأمر أم لا . فإن كان الأمر قريباً بحيث لم يحصل جفاف أتى بالمنكس مرة . إن كان غسله أولاً ثلاثاً أو مرتين . وإلا كمل تليته وأعاد ما بعده مرة مرة على ما تقدم . لافرق بين كونه عامداً أو جاهلاً أو ناسياً وإن طال ، فإن كان عامداً أو جاهلاً ابتداءً وضوءه ندباً ، أو ناسياً فعله فقط مرة واحدة لافرق بين كون الطول عمداً أو عجزاً أو سهواً ؛ فصور الطول تسعة والقرب ثلاثة تأمل .

قوله : [ فعله مرة فقط ] : على المعتمد كما قال الشيخ سالم والطخيني وإرتضاه ، خلافاً للأجهوري في قوله يعاد في حالة القرب ثلاثاً .

قوله : [ وفضائله ] : أى خصاله وأفعاله المستحبة .

قوله : [ وتقليل ] إلخ : أحسن من قول غيره : وقلة . لأن الموصوف بكونه مستحباً إنما هو التقليل لا القلة إذ لا تكليف إلا بفعل ، ومعناه يستحب أن يكون الماء

كالغسل ، وتقديمُ اليمنى وجعلُ الإناء المفتوح لجهتها ، وبدءُ بمقدم الأعضاء ، والغسلةُ الثانية والثالثة حتى في الرجل ، وترتيبُ السنن في أنفُسها أو مع الفرائض<sup>(١)</sup> ، واستياك ولو<sup>(٢)</sup> بأصبع ) : هذا شروع في فضائل الوضوء أى مستحباته بعد أن فرغ من الكلام على سننه .

أولها : إيقاعه في محل طاهر بالفعل وشأنه الطهارة - فخرج الكنيف قبل استعماله فيكره الوضوء فيه .

ثانيها : استقبال القبلة .

ثالثها : التسمية بأن يقول عند غسل يديه إلى كوعيه : بسم الله ، وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف .

رابعها : تقليل الماء الذي يرفعه للأعضاء حال الوضوء ، ولا تحديد في التقليل لاختلاف الأعضاء والناس ، بل بقدر ما يجرى على العضو وإن لم يتقاطر منه ،

المستعمل - وهو الذي يجعل على العضو - قليلاً ، وإن كان يتوضأ من البحر<sup>(٣)</sup> .

قوله : [ فخرج الكنيف ] إلخ : أى بقوله شأنه الطهارة .

قوله : [ استقبال القبلة ] : أى إن أمكن بغير مشقة .

قوله : [ التسمية ] : جعلها من فضائل الوضوء هو المشهور من المذهب ، خلافاً لمن قال بعدم مشروعيتها فيه وأنها تكره .

قوله : [ خلاف ] : أى قولان رجح كل منهما ؛ فابن ناجي رجح القول بعدم زيادتهما ، والفياكهي وابن المنير رجحا القول بزيادتهما .

قوله : [ ما يجرى ] إلخ : أى وإلا - بأن لم يجز - كان منسحاً .

( ١ ) اختلف في وجوب الترتيب على نسق الآية فقال أصحاب مالك وأبو حنيفة والثوري وداود : سنة . وقال الشافعي وأحمد : فريضة . وأما ترتيب الأفعال المفروضة مع الأفعال المسنونة فقال البعض : مستحب وقال البعض : سنة . ( بداية المجتهد والمفتي لا بن قدامة ) .

( ٢ ) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن أشق على أمتي أو على الناس لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة » . ذكره الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الجمعة ووصله مالك في الموطأ « مع كل وضوء » . قال في تنوير الحوالك : رواه أكثر الرواة عن مالك بهذا اللفظ . وفي البخاري مرفوعاً عن أنس : « أكثرت عليكم في السواك » . وفي مسند أحمد « من حديث قثم بن العباس : « لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك كما فرضت عليهم الوضوء » . ولابن ماجه من حديث أبي أمامة : « ما جاء جبريل إلا أوصاني بالسواك حتى خشيت أن يفرض على وعل أمتي ، ولولا أني أخاف على أمتي لفرضته لهم » .

( ٣ ) قال الإمام البخاري في كتاب الوضوء : « وكرو أهل العلم الإسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم » . أخرجه ابن أبي شيبة قال : كان يقال : من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر . وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود وفي معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه بإسناد لين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

كالغسل يندب فيه الموضع الطاهر وما بعده .

خامسها : تقديم اليد أو الرجل اليمنى في الغسل على اليسرى .

سادسها : جعل الإناء المفتوح - كالقضعة والطست - بلجهة اليد اليمنى ، لأنه أعون في التناول . بخلاف الإبريق ونحوه فيجعله في جهة اليسرى فيفرغ بها منه على اليد اليمنى ، ثم يرفعه بيديه جميعاً إلى العضو .

سابعها : البدء في الغسل أو المسح بمقدم العضو ، بأن يبدأ في الوجه من منابت شعر الرأس المعتاد نازلاً إلى ذقنه أو لحيته ، ويبدأ في اليدين من أطراف الأصابع إلى المرفقين ، وفي الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد إلى نقرة القفا ، وفي الرجل من الأصابع إلى الكعبين . فقولنا بمقدم الأعضاء أولى من قوله : بمقدم الرأس .

ثامنها : الغسلة الثانية في السنن والفرائض . فأراد بالغسلة ما يشمل المضمضة والاستنشاق ، وخرج بقوله : [ الغسلة ] ما يمسح من رأس وأذن وخفين ، فتكره الثانية وغيرها .

تاسعها : الغسلة الثالثة فيما ذكر ، فكل منهما مندوب على حدته . وعبارتنا أفضل من قوله : « وشفع غسله وتثليثه » . والرجلان كغيرهما ، وقيل المطلوب فيهما الإنقاء وهو ضعيف . ومحل الخلاف في غير النقيتين من الأوساخ ، وأما هما

قوله : [ اليمنى ] : أى ولو أعسر بخلاف الإناء ، وأما جانبا الوجه والفردان فلا ترتيب بينهما .

قوله : [ بلجهة اليد اليمنى ] : أى حيث لم يكن أعسر وإلا انعكس الحال .

قوله : [ أولى ] : أى لشموله وعمومه .

قوله : [ الغسلة الثالثة ] : جعل كل من الغسلة الثانية والثالثة مستحباً هو المشهور كما قال ابن عبد السلام ، وقيل : كل منهما سنة ، وقيل : الغسلة الثانية سنة والثالثة فضيلة ، ونقل الزرقاني عن أشهب فرضية الثانية ، وقيل لهما مستحب واحد ، وذكره في التوضيح .

قوله : [ أفضل ] : أى لكونها أصرح في المراد لا تحتل غيره . ومحل كون الثانية والثالثة مستحباً إذا عمت الأولى ، وأحكمت من فرض أو سنة .

قوله : [ الإنقاء ] : أى ولو زاد على الثلاث ، ولا يطلب بشفع ولا تثليث بعد الإنقاء



فكفبرهما قطعاً .

عاشرها : الاستياك بعود لیس قبل المضمضة من نخل أو غيره . والأفضل أن يكون من أراك ويكنى الأصبع عند عدمه ، وقيل : يكنى ولو وجد العود . ويستاك ندباً بيده اليمنى مبتدئاً بالجانب الأيمن

على هذا القول ، والمراد بالوسخ الذى يطلب إزالته فى الوضوء: الوسخ الحائل ، وأما الوسخ الغير الحائل فلا يتوقف الوضوء على إزالته. كذا فى ( بن ) نقلاً عن المناوى .

تنبيه : ترك الشارح الكلام على فضيلتين ذكرهما المصنف ، وهما : ترتيب السنن فى أنفسها أو مع الفرائض . فجملة ما ذكره المصنف فقط ثنتا عشرة فضيلة فكان المناسب أن يقول بعد الكلام على غسل الرجلين : عاشرها ترتيب السنن فى أنفسها ، حادية عشرها ترتيبها مع الفرائض ، ثانية عشرها الاستياك .

قوله : [ الاستياك ] : هو استعمال السواك من عود أو غيره ، فالسواك يطلق مراداً به الفعل ، ويطلق ويراد به الآلة ، فلما كان لفظ السواك مشتركاً عبر بالفعل لدفع إبهام الآلة ، وهو مأخوذ من ساك يسوك بمعنى ذلك أو تمايل ، من قوطم جاءت الإبل تساوك: أى تمايل فى المشى من ضعفها . وسبب مشروعيتها أن العبد إذا قام للصلاة قام معه ملك ووضع فاه على فيه فلا تخرج من فيه آية قرآن إلا فى جوف الملك .

قوله : [ بعود لیس ] : أى لغير الصائم وأما هو فيكره به .

قوله : [ الأفضل أن يكون ] إلخ : وعند الشافعية الأفضل الأراك ، ثم جريد النخل ، ثم عود الزيتون ، ثم ماله رائحة ذكية ، ثم غيره من العيدان مما لم ينه عنه ، قال فى الحاشية : والظاهر أن مذهبنا موافق لهم ، وقال أيضاً : وهو من خصائص هذه الأمة لأنه كان للأنبياء السابقين لا لأئمتهم ( انتهى ) . قال بعض العلماء : أول من استاك سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام .

قوله : [ ويكنى الأصبع ] إلخ : أى خلافاً للشافعية فإنه لا يكنى الأصبع عندهم مطلقاً وإن لم يوجد غيره .

قوله : [ بيده اليمنى ] : أى بأن يجعل الإبهام والخنصر تحته والثلاثة فوقه .

عرضاً في الأسنان وطولاً في اللسان . ولا يستاك بعود الريحان المسمى في مصر بالمرسين ولا بعود الرمان لتحريكهما عند الأطباء عرق الجذام ولا بعود الحلفاء ، ولا قصب الشعير لأنهما يورثان الأكلة أو البرص . ولا ينبغي أن يزيد في طوله على شبر . وفي السواك كلام طويل فراجع في محله .

قوله : [ عرضاً في الأسنان ] إلخ : أى باطناً وظاهراً وطولاً في اللسان ظاهراً . ويستحب أيضاً كونه متوسطاً بين اللبونة واليبوسة . ويكره للصائم الأخضر لئلا يتحلل منه شيء .

تنبية : ما ذكره المصنف من استحباب السواك هو المشهور ، وقال ابن عرفة إنه سنة لحثه عليه الصلاة والسلام عليه بقوله : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ولمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه حتى صبح أنه فعله وهو في سكرات الموت <sup>(١)</sup> ، وقال عليه الصلاة والسلام : « ثلاث كتبهن الله على » وهن لكم سنة فذكر منها السواك <sup>(٢)</sup> . وأجاب الجمهور بأن المراد بالسنة الطريقة المتدبوة . قوله : [ كلام طويل ] : من ذلك فضائله وهي تنهى إلى بضع وثلاثين فضيلة وقد نظمها الحافظ ابن حجر فقال :

إن السواك مرضى الرحمن	وهكذا مبيض الأسنان
ومظهر الشعر مذكى الفطنة	يزيد في فصاحة وحسنه
مشدد اللثة أيضاً مذهب	لبخر والعدو مرهب
كذا مصفى خلقة ويقطع	رطوبة وللغذاء ينفع
ومبطن للشيب والإهرام	ومهضم الأكل من الطعام
وقد غدا مذكر الشهادة	سهل النزاع لدى الشهادة
ومرغم الشيطان والعدو	والعقل والجسم كذا يقوى

( ١ ) عن عائشة رضى الله عنها « كانت تقول : إن من نعم الله على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي في بيتي وفي يومي وبين سحري ونحري وأن الله جمع بين ريق وريقه عند موته ؛ دخل على عبد الرحمن ويده السواك وأنا مسندة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأيت ينظر إليه وعرفت أنه يحب السواك ، فقلت : آخذه لك ؟ فأشار برأسه : أن نعم . فتناولته فاشتد عليه وقلت : أليته لك ؟ فأشار برأسه : أن نعم . فليته » رواه الإمام البخاري في أواخر المغازي . وبعبارة أخرى في كتاب الجمعة وغيره . وكذا أخرجه مسلم وغيره .

( ٢ ) ورد مرسل عند أبي شيبة : ثلاث حق على كل مسلم : الفسل يوم الجمعة والسواك والطيب . قال في الجامع الصغير إنه ضعيف .

• (كصلاة بعدت منه، وقراءة قرآن، وانتباه من نوم، وتغير فم) : تشبيهه في الندب؛ أى كما يندب الاستياك لصلاة فرض أو نافلة بعدت من الاستياك بالعرف، فن والى بين صلوات، فلا يندب أن يستاك لكل صلاة منها ما لم يبعد ما بينها عن الاستياك. ويندب الاستياك أيضاً عند إرادة قراءة القرآن لتطيب الفم وعند الانتباه من النوم وعند تغير الفم بأكل أو غيره أو بكثرة كلام ولو بذكر أو قراءة أو طول سكوت، وورد : « إن السواك شفاء من كل داء إلا السام » أى الموت .

• (وكرهه : موضع نجس، وإكثار الماء، والكلام بغير ذكر الله، والزائد على الثلاث، وبله بمؤخر الأعضاء، وكشف العورة ومسح الرقبة، وكثرة الزيادة على محل الفرض، وترك سنة) : هذا شروع في مكروهات الوضوء، وهو من زيادات على المصنف. أى أنه يكره فعل الوضوء في مكان نجس لأنه طهارة، فيتنجس عن المكان النجس أو

ومورث لسعة مع الغنى	ومذهب لألم حتى العنا
وللصداع وعروق الراس	مسكن ووجع الأضراس
يزيد في مال وينمى الولدا	مطهر للقلب جال للصدأ
مبيض الوجه وجال للبصر	ومذهب لبلمغ مع الحفر
ميسر موسع للرزق	مفرح للكاتبين الحق

قوله : [كصلاة بعدت منه] إلخ : أى سواء كان متطهراً بماء أو تراب أو غير متطهر، كمن لم يجد ماء ولا تراباً بناء على أنه يصلى .

قوله : [تشبيهه في الندب] إلخ : وقال القاضى عياض : والسواك مستحب في كل الأوقات ويتأكد استحبابه في خمسة أوقات : عند الوضوء وعند الصلاة وعند قراءة القرآن، وعند انتباهه من النوم وعند تغير الفم بسكوت أو أكل أو شرب أو تركهما أو بكثرة كلام ولو بالقرآن .

قوله : [وهو من زيادات] إلخ : أى لأن للمصنف زيادات زائداً على أصله منها المكروهات والشروط هنا وسيأتى له جملة مواضع يزيدها على أصله .

قوله : [أى أنه يكره] إلخ : لما كان لا يلزم من ترك الفضيلة حصول المكروه صرح بالمكروهات .

قوله : [لأنه طهارة] : أى لأنه طهارة تعبدنا بها الشارع فينبغى أن تكون في

ما شأنه النجاسة ولثلا يتطاير عليه شيء مما يتقاطر من أعضائه ويتعلق به النجاسة .  
ويكره إكثار الماء على العضو لأنه من السرف والغلو في الدين الموجب للوسوسة .  
ويكره الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى . وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول حال الوضوء : «اللهم (١) اغفر لي ذنبي ، ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ، وقنعني بما رزقتني

المواضع الطاهرة .

قوله : [ ولثلا يتطاير ] إلخ : هذا التعليل لا يظهر إلا في المكان النجس بالفعل لا فيما شأنه النجاسة ، فالتعليل الأول أتم .  
قوله : [ والغلو ] : أى التشديد وفي الحديث : «ولن يشاد أحد الدين إلا غلبه» .  
قوله : [ ويكره الكلام ] إلخ : أى لأن السكوت غير الله ذكر حال الوضوء مندوب فيكره ضده .

قوله : [ اللهم اغفر لي ذنبي ] (٢) : يجرى في تفسيره ما جرى في قوله تعالى : ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ) (٣) .

قوله : [ ووسع لي في داري ] : أى الدنيوية والأخروية فقد ورد : « سعادة المرء في الدنيا ثلاث الدار الوسيعة والدابة السريعة والزوجة المطيعة » (٤) انتهى . وسعة دار الآخرة هي الأهم .

قوله : [ وبارك لي في رزقي ] : أى زدني فيه في الدنيا والآخرة .

قوله : [ وقنعني ] : أى اجعلني قانعاً أى مكثراً وراضياً بما رزقتني في الدنيا فلا أمدّ عيني لما في أيدي الناس ، وهذا هو الغنى النفسى وفي الحديث :

( ١ ) رواه الترمذى عن أبي هريرة رضى الله عنه .

( ٢ ) روى مالك رضى الله عنه في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا توضأ المؤمن فتضمض خرجت الخطايا من فيه . وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفاره عينية فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفاره . فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من تحت أظفار رجله . وتعبه في تنوير الحوالك بأن القاضى عياض قال إن ذكر خروج الخطايا استمارة لحصول المغفرة وقال لأن الوضوء في كفارة .

( ٣ ) سورة الفتح آية ٢٠ .

( ٤ ) وفي رواية : ثلاث خصال من سعادة المرء المسلم في الدنيا إلخ الصالح والمسكن الواسع والمركب الهنيء رواه أحمد في مستدركه . والحاكم عن نافع بن عبد الحرث وهو صحيح . وله روايات أخرى عند ابن حبان وغيره .

ولا تفتنى بما زويت عنى .

ويكره الزائد على الثلاث في المغسول ، وكذا يكره المسح الثانى فى المسح ، وقيل يمنع الزائد وهو ضعيف .

ويكره البدء بمؤخر الأعضاء ، وكشف العورة حال الوضوء إذا كان بخلوة أو مع زوجته أو أمته وإلا حرم كما هو ظاهر .

ويكره مسح الرقبة فى الوضوء لأنه من الغلو فى الدين ، فهو بدعة مكروهة خلافاً لمن قال بئذبه .

وكذا تكره كثرة الزيادة على محل الفرض لما ذكرنا . وقال الشافعى بئذبها وفسر إطالة الغرة فى الحديث<sup>(١)</sup> بذلك ، وفسرها الإمام مالك بإدامة الوضوء .

« خير الغنى غنى النفس » .

قوله : [ ولا تفتنى بما زويت عنى ] : أى ولا تجعلنى مفتوناً أى مشغولاً بما زويته أى أبعدته عنى ، بأن سبق فى علمك أنك لا تقدره لى ، فإن الشغل به حسرة وندامة ، وهذا الحديث تعليم لأمته ، وإلا فهو يستحيل عليه تخلف تلك الدعوات .

قوله : [ على الثلاث ] : أى الموعبة ، لأنها من السرف . وهو نقل ابن رشد عن أهل المذهب وهو الراجح .

قوله : [ وكذا يكره المسح ] إلخ : أى يكره تكرار المسح فى العضو المسحوح ، كان المسح أصلياً أو بدلياً ، اختيارياً أو اضطرارياً ، لكون المسح مبنياً على التخفيف .

قوله : [ إذا كان بخلوة ] : أى ولو فى ظلام .

قوله : [ خلافاً لمن قال بئذبه ] : أى وهو أبو حنيفة لعدم ورود ذلك فى وضوئه عليه الصلاة والسلام ، وإن ورد فيه أنه أمان من الغل .

قوله : [ كثرة الزيادة ] إلخ : أى وأما أصل الزيادة فلا بد منها لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

قوله : [ لما ذكرنا ] : أى وهو الغلو .

قوله : [ فى الحديث ] : أى الوارد فى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام

(١) روى فى الموطأ عن أبي هريرة أنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمته ؟ قال : أرايت لو كان لرجل خيل غير محجلة فى خيل دهمهم ، ألا يعرف خيله ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال فإنهم يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء .. » زاد مسلم وغيره : =

وكره للمتوضي ترك سنة من سنن الوضوء عمداً ولا تبطل الصلاة بتركها ، فإن تركها عمداً أو سهواً سن له فعلها لما يستقبل من الصلاة إن أراد أن يصلي بذلك الوضوء .  
 \* ( وندب لزيارة صالح وسليمان ، وقراءة قرآن ، وحديث ، وعلم ، وذكر ، ونوم ودخول سوق ، وإدامته وتجديده إن صلى به أو طاف ) : يعني أنه يندب لمن أراد زيارة صالح ، كعالم وزاهد وعابد - حتى أوميت - أن يتوضأ ، وأولى لزيارة نبي

قال : « من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » .

قوله : [ ترك سنة ] : أى : أى سنة كانت من السنن الثمانية ، فهي أولى في الكراهة من ترك الفضيلة .

قوله : [ فإن تركها ] إلخ : أى تحقيقاً أو ظناً أو شكاً لغير مستنكح <sup>(١)</sup> ، غير الترتيب ، ولم ينب عنها غيرها ، ولم يوقع فعلها في مكروه - وهي : المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين - فإنه يفعلها - كما قال الشارح - إن أراد الصلاة بهذا الوضوء دون ما بعده ولو قريباً ، ولا يعبد ما صلى في وقت ولا غيره اتفاقاً في السهو ، وعلى المعروف في العمد ، لضعف أمر الوضوء لكونه وسيلة عن أمر الصلاة لكونها مقصداً . وأما الترتيب فقد تقدم حكمه . وأما ما ناب عنه غيره ، كغسل اليدين إلى الكوعين ، أو أوقع فعله في مكروه ، كرد مسح الرأس وتجديده الماء للأذنين والاستنثار - إذ لا بد من سبق استنشاق - فلا يفعل شيء منها على ما لابن بشير خلافاً لطريقة ابن الحاجب القائل بالإتيان بالسنة مطلقاً . وظاهر ، الشارح موافقة ابن الحاجب ، لكن الذي ارتضاه الأسياف كلام ابن بشير ومشي عليه في الأصل .

قوله : [ وندب ] إلخ : شروع في الوضوء المندوب وضابطه كل وضوء ليس شرطاً في صحة ما يفعل به ، بل من كمالات ما يفعل به ، ولذلك لا يرتفع به الحدث

= « سيما أمي ليس أحد غيرها » وفي صحيح البخاري - كتاب الوضوء - باب فضل الوضوء والنهر المحجلون من آثار الوضوء - عن أبي هريرة قال : « إن سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن من أمي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء . فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » . ولفظه في مسلم : « فليطيل غرته وتحجبله » . رواه أحمد عن نعيم . في آخره « قال نعيم : لا أدري قوله : من استطاع إلخ . » من قول النبي صلى الله عليه وسلم أر من قول أبي هريرة « قال الحافظ ابن حجر : ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه . قال واعترض على استحباب الزيادة لقوله صلى الله عليه وسلم : « من زاد على هذا فقد أساء وظلم » ولذلك أولوا الإطالة بالمداومة على الوضوء كما ذكر أعلاه .

( ١ ) مستنكح : أى من شأنه التوجس باليهيم بأن كان يعاوده ذلك أحياناً .

لأن حضرتهم حضرة الله تعالى ، والوضوء نور فيقوى به نوره الباطني في حضرتهم . وكذا يندب الوضوء لزيارة سلطان أو الدخول عليه لأمر من الأمور لأن حضرة السلطان حضرة قهر أو رضا من الله ، والوضوء سلاح المؤمن وحصن من سطوته .

وكذا يندب الوضوء لقراءة القرآن وقراءة الحديث وقراءة العلم الشرعي ولذكر الله تعالى مطلقاً .

وعند النوم وعند دخول السوق ، لأنه محل لهو واشتغال بأمور الدنيا ومحل الأيمان الكاذبة ، فالشيطان فيه قوة تسلط على الإنسان والوضوء سلاح المؤمن ودرعه الحصين من كيده وكيد الإنس والجن .

ويندب أيضاً لإدانة الوضوء لأنه نور كما ورد .

إلا إذا نوى رفعه أو نوى فعل عبادة تتوقف على رفع الحدث كمس المصحف مثلاً .

قوله : [ فيقوى به نوره ] إلخ : أى فتتصل روحه بأرواحهم ويستمد منهم .

قوله : [ لزيارة سلطان ] : مراده كل ذي بطش .

قوله : [ حضرة قهر ] إلخ : أى فهو مظهر من مظاهر الحق رحمة ونعمة يرحم الله به وينتقم الله به والوضوء حصن من النعمة فاتح للرحمة .

قوله : [ وكذا يندب ] إلخ : أى لأن حضرة ما ذكر حضرة الله فيتعرض فيها العبد للنفحات الربانية فيتمياً لتلك النفحات بالوضوء وإخلاص الباطن .

قوله : [ وعند النوم ] : أى لما ورد : « من نام على طهارة سجدت روحه تحت العرش ، وإن الشيطان لا يتلاعب به »<sup>(١)</sup> .

قوله : [ فالشيطان فيه قوة تسلط ] : أى لما ورد : « إن أول من يدخل الأسواق الشياطين براياتها ولأنها شر البقاع »<sup>(٢)</sup> .

قوله : [ كما ورد ] : من ذلك ما فسر به مالك إطالة الغرة في حديث أبي هريرة من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً

( ١ ) جاء في صحيح البخارى في باب فضل من بات على وضوء وفيه حديث البراء بن عازب ، قال : قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل : اللهم أسلمت » .. الحديث رواه الشيخان عن البراء والترمذي وحديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث عن علي أخرجه البزار وهما ليسا على شرط البخارى وعند أبي داود وأحمد باب النوم على طهارة ولم تعرف هذا الحديث بنصه الذي في الأصل .

( ٢ ) عند أبي داود : غدت الشياطين براياتها إلى الأسواق .

ويندب أيضاً لمن كان على وضوء صلى به فرضاً ونفلاً ، أو طاف به وأراد صلاة أو طوافاً أن يحدد وضوئه لذلك ، لا إن مسّ به مصحفاً فلا يندب له تجديده .

• ( وشرط صحته : إسلام ، وعدم حائل ومنافي ) هذا شروع في شروط الوضوء . وهي من زيادتنا على الشيخ كالذي قبله ما عدا الأخير .

وشروطه ثلاثة أنواع : شروط صحة فقط ، وشروط وجوب فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً .

ومراد بالشرط : ما يتوقف عليه الشيء من صحة أو وجوب أو هما ، فيشمل السبب كدخول الوقت .

مجلدين من آثار الوضوء ، فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » .  
قوله : [ لا إن مسّ به مصحفاً ] : إن قلت ما الفرق بينه وبين ما قبله مع أن كلا فعل به عبادة تتوقف على طهور . والجواب أن غير مسّ المصحف أقوى من تعلقه بالطهارة لتوقف صحته عليها فلذلك طلب التجديد بعد تأديتها دون مسّ المصحف .

، قوله : [ ما عدا الأخير ] : أى الذى هو تجديد الوضوء .  
قوله : [ وشروطه ] إلخ : جمع شرط : ومعناه لغة العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .  
قوله : [ شروط صحة ] إلخ : شرط الصحة ما تبرأ به الذمة ويجب على المكلف تحصيله .

قوله : [ شروط وجوب ] : شرط الوجوب ما تعمر به الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله .

قوله : [ ومراده بالشرط ] إلخ : جواب عن سؤال ورد عليه ، وهو أن حقيقة شرط الوجوب تناقض حقيقة شرط الصحة ، فكيف يجتمعان ؟ إذ شرط الوجوب ما تعمر به الذمة ، ولا يجب على المكلف تحصيله ، وشرط الصحة ما تبرأ به الذمة ويجب على المكلف تحصيله . فأجاب بقوله : [ ومراده ] إلخ أى أنهما إذا اجتمعا يعرفان بما ذكر ، وإذا انفردا يعرفان بما سبق ( انتهى تقرير الشارح ) .

قوله : [ فيشمل السبب ] : هو فى اللغة الحبل قال تعالى : ( فليمدد بسبب



فشروط صحته ثلاثة : الإسلام فلا يصح من كافر . ولا يختص بالوضوء بل هو شرط في جميع العبادات من طهارة وصلاة وزكاة وصوم وحج .  
 الثانى : عدم الحائل من وصول الماء للبشرة ، كشمع ودهن متجسم على العضو ، ومنه عماس العين والمداد<sup>(١)</sup> بيد الكاتب ونحو ذلك .  
 الثالث : عدم المنافى للوضوء فلا يصح حال خروج الحدث أو مس الذكر ونحوه .  
 • ( وشرط وجوبه : دخول وقت ، وبُلوغ ، وقُدرة عليه ، وحصول نأض )  
 أى شروط وجوبه فقط أربعة :  
 دخول وقت الصلاة .

إلى السماء<sup>(٢)</sup> أى حبل إلى سقف بيته ، ويطلق أيضاً على الموصل لغيره ، وفى الاصطلاح : ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته .  
 قوله : [ الإسلام ] : أى بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو المعتمد ، خلافاً لمن جعله شرط وجوب بناء على أنهم غير مخاطبين . ولكن إذا تأملت تجده على القول الضعيف شرط وجوب وصحة معاً كما ذكره محشى الأصل فى فصل شرط الصلاة .  
 قوله : [ ولا يختص بالوضوء ] : اعتراض من الشارح على عدمه له من الشروط ، كأنه يقول : لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً بذلك الشيء .  
 قوله : [ متجسم ] : يحترز عن نحو السمن والزيت الذى يقطع الماء على العضو ، فلا يضر إذا عم الماء وتقطع بعد ذلك .  
 قوله : [ ونحو ذلك ] : أى كالأوساخ المتجسدة على الأبدان ، ومن ذلك القشف الميت .  
 قوله : [ ونحوه ] : أى كمس الأجنبية بلذة معتادة .  
 قوله : [ دخول وقت الصلاة ] : إنما عده من الشروط لما تقدم له أن مراده بالشرط ما يشمل السبب .

( ١ ) المداد الآن ليس بحائل لأنه لا جرم له ولكن لون فقط بخلاف ما كان فى العصر الماضية .

( ٢ ) سورة الحج آية ١٥ .

والبلوغ ، فلا يجب على صبي .  
والقدرة على الرضوء فلا يجب على عاجز كالمرضى ولا على فاقد الماء .  
فالمراد بالقادر هو الواجد الماء الذى لا يضره استعماله .

والرابع : حصول ناقض فلا يجب على محصله وهو ظاهر .  
• ( وشرطهما : عقل ، ونقاء من حيض ونفاس ، ووجود ما يكفى من المطلق ،  
وعدم نوم وغفلة ) : أى أن شروط الوجوب والصحة معاً للوضوء أربعة :  
الأول : العقل فلا يجب ولا يصح من مجنون حال جنونه ، ولا من مصروع  
حال صرعه .

الثانى : النقاء من دم الحيض والنفاس بالنسبة للمرأة فلا يجب ولا يصح  
من حائض ونفساء .

الثالث : وجود ما يكفى من الماء المطلق ، فلا يجب ولا يصح من واجد ماء  
قليل لا يكفيه . فلو غسل بعض الأعضاء بما وجدته من الماء فباطل . وما أدخلنا

قوله : [ والبلوغ ] : ستأتى علامته إن شاء الله تعالى فى الحنجرة ومعناه قوة  
تحدث للصبي ينتقل بها من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية .

قوله : [ على صبي ] : مراده به ما يشمل الذكر والأنثى .

قوله : [ كالمرضى ] : أدخلت الكاف المكروه والمصلوب والأقطع إذا لم يجد من  
يوضئه ولم يمكنه التحيل .

قوله : [ ولا على فاقد الماء ] : أى حقيقة أو حكماً كمن عنده ماء يحتاج  
له لنحو شرب .

قوله : [ حصول ناقض ] : أى ثبوته شرعاً ولو بالشك فى الحدث ، أو الشك  
فى السبب لغير مستنكح .

قوله : [ فلا يجب على محصله ] : أى الرضوء وأما التجديد فشئ آخر .

قوله : [ أربعة ] : وزاد بعضهم خامساً وهو بلوغ دعوة النبى صلى الله عليه  
وسلم فتكون على هذه خمسة ، وإنما تركه المصنف لندور تخلفه .

قوله : [ من مجنون ] : ومثله المغنى عليه والمعتوه الذى لا يدرك أين يتوجه .

في شرط القدرة من أنه شرط وجوب فقط هو العادم للماء من أصله ، فإنه يصدق عليه أنه ليس بقادر على الوضوء ، تأمل .

الرابع : عدم النوم والغفلة فلا يجب على نائم وغافل ، ولا يصح منهما لعدم النية إذ لا نية لنائم أو غافل حال النوم أو الغفلة .

\* ( كَالغُسْلِ وَكَالتَيْمُمِ ، بِإِبْدَالِ الْمَطْلُوقِ بِالصَّعِيدِ ، إِلَّا أَنْ الْوَقْتُ فِيهِ شَرْطٌ فِيهِمَا ) : أى أن الغسل يجري فيه جميع الشروط المتقدمة بأنواعها الثلاثة سواء بسواء . وكذا التيمم لكن يبدل فيه الماء المطلق بالصعيد الطاهر ، فلا يجب التيمم على فاقد الماء إلا إذا وجد صعيداً طاهراً يتيمم عليه ، فوجود الصعيد شرط فيهما . وأعاد الكاف في التيمم ليعود الكلام بعده له . ولما كان التشبيه يومهم أن دخول الوقت شرط وجوب فقط في التيمم استدرك عليه بقوله :

( إِلَّا أَنْ الْوَقْتُ فِيهِ ) — أى التيمم — ( شَرْطٌ فِيهِمَا ) : أى الوجوب والصحة معاً .

قوله : [ العادم للماء من أصله ] : أى حساً أو شرعاً كمن عنده ماء مسبل للشرب ، أو محتاج له لنحو شرب كما تقدم التنبيه عليه .

قوله : [ تأمل ] : أمر بالتأمل لصعوبة الفرق .

قوله : [ لعدم النية ] : أى بالنسبة للغافل ، وأما النائم فعدم النية والعقل .

قوله : [ كَالغُسْلِ ] إلخ : حاصله أن الشروط الأحد عشر بل الاثنا عشر بما زدناه تجرى في الغسل والتيمم أيضاً ، فيقال : شروط صحة الغسل ثلاثة : الإسلام ، وعدم الحائل على أى عضو من جميع الجسد ، وعدم المنافى وهو الجماع ومافى معناه . وشروط وجوبه فقط أربعة : البلوغ ، ودخول الوقت ، والقدرة على الاستعمال ، وثبوت الموجب ، وستأتى موجباته . وشروط وجوبه وصحته معاً خمسة : العقل ، وانقطاع دم الحيض والنفاس بالنسبة للمرأة ، ووجود ما يكتفى بجميع البدن من الماء المطلق ، وكون المكلف غير نائم ولا غافل ، وبلوغ الدعوة . وأما التيمم فيقال شروط صحته ثلاثة : الإسلام : وعدم الحائل على الوجه واليدين ، وعدم المنافى الذى يوجب الغسل أو الوضوء . ومن المنافى أيضاً : وجود الماء المباح للقادر على استعماله . وشروط وجوبه فقط ثلاثة : البلوغ ، والقدرة على الاستعمال ، وثبوت الناقض . وشروط وجوبه وصحته معاً ستة : العقل ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، ووجود الصعيد الطاهر ، ودخول الوقت ، وكون المكلف غير نائم ولا غافل ، وبلوغ الدعوة .

## فصل في نواقض الوضوء

● (ناقض الوضوء : إما حدثٌ ؛ وهو الخارجُ المعتادُ من المخرج المعتادُ في الصلحة ، من ريحٍ وغائطٍ وبولٍ ومذي<sup>(١)</sup> وودي ومنيٍّ بغيرِ لذةٍ معتادةٍ وهادٍ ) : لما فرغ من الكلام على الوضوء ، شرع في بيان نواقضه<sup>(٢)</sup> .

### فصل :

قوله : [ ناقض الوضوء ] : أى مبطل حكمه مما كان يباح به من صلاة أو غيرها ، ولذلك قال شيخنا في حاشية مجموعته أى ينهى حكمه لأنه بطل من أصله ، وإلا لوجب فضاء العبادة التى أدت به (انتهى) . ويسمى موجب الوضوء أيضاً قال في التوضيح : وتعبير ابن الحاجب « بالنواقض » أولى من تعبير غيره : « بما يوجب الوضوء » ؛ لأن الناقض لا يكون إلا متأخراً عن الوضوء بخلاف الموجب ، فإنه قد يسبق كالبلوغ

(١) ورد في المذى أن عليّ بن أبي طالب قال : « كنت رجلاً مذاه فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ! فأمرت المقداد بن الأسود فسأله ، فقال : فيه الوضوء » رواه البخارى وأخرجه النسائى . وأورد في الموطأ نحوه . وقال مالك في الموطأ في الرخصة في ترك الوضوء من المذى ، عن سعيد بن المسيب أن رجلاً سأله فقال : إني لأجد البلل وأنا أصلى ، أفأنصرف ؟ فقال له سعيد : لو سأل على فخلنى ما أنصرفت حتى أقضى صلاتى . وعنه فيه أن سليمان بن يسار سئل عن البلل يجده ؟ فقال : انفضج ما تحت ثوبك بالماء واله عنه .

(٢) يرى جمهور المذاهب أن نقض الوضوء إنما هو - أساساً - لما يخرج من الجسد من النجس . إما حقيقة أو بسبب ما يؤدى إليه بنوم أو إغماء أو نحوهما . وبعض المذاهب اعتبر أسباباً أخرى للنقض ، منها أكل لحم الخنزير (الإبل الصغيرة) وهو عند الحنابلة ؛ فقد أخرج ابن قدامة في المغنى أحاديث في ذلك . ومنها أكل سائر اللحم وما مسته النار وقد أخرج العيني عن أم حبيبة مرفوعاً : « توضئوا مما غيرت النار » أخرجه أحمد والترمذى والطبرانى بإسناد صحيح وحديث سهل بن حنيف : « من أكل لحماً فليتوضأ » بإسناد حسن عند الطحاوى . ثم قال : وأحاديث هؤلاء منسوخة بما روى جابر : « كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ترك الوضوء مما مسته النار » . وقد أيد الإمام البخارى ذلك بترجمته بباب « من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق » وهو دشيش الحبوب لأن إعداده يتطلب الطهى . وكذا أخرج الإمام مالك في الموطأ أحاديث كثيرة في باب ترك الوضوء مما مسته النار . ورأى أبو حنيفة الوضوء من الضحك في الصلاة كما رأت بعض المذاهب الوضوء من غسل الخنازة وحملها وهو مارد عليه ابن قدامة في المغنى . وجمهور المذاهب على الوضوء مما يخرج من الجسد من النجس ، وهى في ذلك على ثلاثة كما قال ابن رشد في بداية المجتهد . فاعتبر قوم من ذلك الخارج وحده على أية جهة خرج وهو رأى أبى حنيفة وأحمد وغيرهما . فقالوا : كل نجاسة تخرج من الجسم يجب الوضوء منها ومنه الدم والقبح واختلفوا في بعضها كالقبح . واعتبر آخرون المخرج فقط ، فقالوا : ما خرج من أحد السبيلين =

والناقض ثلاثة أنواع : حدث ، وسبب ، وغيرهما .  
وعرف الحدث بقوله : ( وهو الخارج المعتاد ) إلخ . وقوله : ( في الصحة )  
متعلق بالمعتاد وبين الخارج المذكور بقوله : ( من ريح ) إلخ . وحاصله أن

مثلا ، وكلامنا فيما كان متأخراً لا ما كان متقدماً ، والمؤلف لما أراد ذكر النواقض  
متأخراً عن الوضوء ناسب أن يعبر عنها بالنواقض وإلا فالتعبير بالموجب أولى لأنه  
يصدق على السابق ، وعلى المتأخر وأيضاً فالتعبير بالنقض يوهم بطلان العبادة  
بالوضوء السابق وإن أجيب عنه .

قوله : [ إما حدث ] : هو ما ينقض الوضوء بنفسه .  
قوله : [ وسبب ] : هو ما لا ينقض الوضوء بنفسه بل بما يؤدي إلى الحدث .  
قوله : [ وغيرهما ] : أى كالشك في الحدث ، والردة . على أنه يقال : إن الشك في  
الحدث داخل في الإحداث ، والشك في السبب داخل في الأسباب ، بأن يقال إن  
الحدث ناقض من حيث تحققه ، أو الشك فيه . ( انتهى من الحاشية ) .  
قوله : [ متعلق بالمعتاد ] : أى الذى اعتيد في الصحة خروجه ، أى متعلقاً  
بالخارج ؛ وإلا لاقتضى عدم النقض بالمعتاد إذا خرج في المرض ، وليس كذلك .  
كذا قيل : وقد يقال المراد بالصحة ما شأنه أن يخرج فيها ، فاندفع الاعتراض .

= يكون ناقضاً وما خرج من غيرهما لا يكون ناقضاً . واعتبر آخرون - ومنهم مالك - الخارج والمخرج  
وصفه المخرج معاً ، فتقيدوا بأن يكون الخارج من المعتاد خروجه في الصحة من أحد السبيلين .  
وقال مالك في الموطأ : الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف ولا من دم ولا من قيح يسيل من الجسد ،  
ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو نوم . وقد لخص الإمام البخارى هذه الخلافات في  
كتاب الوضوء ، مؤيداً الرأى الثانى فقال : « باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القليل والدبر  
لقوله الله تعالى : ( أو جاء أحد منكم من الغائط ) . وقال عطاء فيمن يخرج من دبره الدم أو من  
ذكره نحو القملة ( في حجبها لا نوعها ) : يعيد الوضوء . وقال جابر : إذا ضحك في الصلاة أعاد  
الصلاة ولم يعد الوضوء ( وأخرج العيني فيه عن الدارقطني ) ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم قذفه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته . وقال الحسن :  
ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم . وقال طاووس ومحمد بن علي ( الباقر ) وعطاء وأهل الحجاز :  
ليس في الدم وضوء . وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ ويزق ابن أبي أوفى دماً ففضى في  
صلاته وقال ابن عمر والحسن فيمن يحتجم : ليس عليه إلا غسل محاجمه » . وروى الموطأ عن  
المسور بن مخرمة أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها ، فأيقظ عمر لصلاة الصبح ،  
فصلى عمر وجرحه يشغب ( يجرى أو يتفجر ) دماً . وفيه عن سعيد بن المسيب فيمن غلبه الدم من رعاف :  
يؤى برأسه إيماء . وفيه أن سعيد بن المسيب كان يعرف فيخرج منه الدم ثم يصل ولا يتوضأ .

الخارج المعتاد سبعة ؛ ستة في الذكر والأنثى ، وواحد - وهو الهادى - يختص بالأنثى وكلها من القبل إلا الريح والغائط فن الدبر . فقله : ( الخارج ) خرج عنه الداخل من أصبع أو عود أو حقنة فلا ينقض . وخرج بقوله : ( المعتاد ) الخارج الغير المعتاد كالدم والتقيح والحصى والدود ، وخرج بقوله : [ من المخرج المعتاد ] ما خرج من الفم أو من ثقبه على ما سيأتى ، أو خروج ريح أو غائط من القبل ، أو بول من الدبر ؛ فلا ينقض . واحترز بقوله : [ في الصحة ] من الخارج المعتاد على وجه المرض - وهو السلس - على ما سيأتى . وقوله : ( معنى بغير لذة معتادة ) أى بأن كان بغير لذة أصلاً أو لذة غير معتادة كمن حلك للرب أو هزته دابة فأمنى . وأما ما خرج بلذة معتادة من جماع أو لمس أو فكر فوجب للغسل . والهادى : هو الماء الذى يخرج من فرج المرأة عند ولادتها .

وبقى من النواقض أمران : دم الاستحاضة ، وسيأتى إدخاله في السلس ،

والمراد [ بالمعتاد ] ما اعتيد جنسه . فإذا خرج البول غير متغير فإنه ينقض الوضوء لأن جنسه معتاد وإن لم يكن هو معتاداً .

قوله : [ أو حقنة ] : هى الداء الذى يصب في الدبر بآلة ومن جملة الدواخل ذكر البالغ في قبل أو دبر فإنه يوجب ما هو أعم من الوضوء وهو غسل جميع الجسد ، والتعريف إنما هو للحدث الموجب للطهارة الصغرى فقط . ومن جملة ما ليس داخلاً ولا خارجاً : القرقرة والحقن الشديدان<sup>(١)</sup> ؛ فلا ينقضان الوضوء إذا تمت معهما الأركان . وأما لو منع من الإتيان بشيء منها حقيقة أو حكماً ، كما لو كان يقدر على الإتيان بعسر فقد أبطل الوضوء . فن حصره بول أو ريح وكان يعلم أنه لا يقدر على شيء من أركان الصلاة أصلاً أو يأتى به مع عسر كان وضوؤه باطلاً ليس له أن يفعل به ما يتوقف على طهارة ؛ لأن الحدث إن لم يخرج حقيقة فهو خارج حكماً . ( انتهى من حاشية الأصل تبعاً لتقرير العلامة العدوى ) .

قوله : [ بغير لذة أصلاً ] : أى ولم يكن على وجه السلس ، وإلا فحكمه .

قوله : [ أو هزته دابة ] : أى ما لم يحس بمبادئ اللذة فيستديم حتى ينزل ، فإنه يجب عليه الغسل كما سيأتى .

قوله : [ والهادى ] : أى فهو من موجبات الوضوء على خلاف ما مشى عليه ابن رشد لقول خليل ووجب وضوء بها والأظهر نفيه .

قوله : [ دم الاستحاضة ] : أى في بعض أحواله لجريانه على صور السلس .

( ١ ) القرقرة : صوت بالأعماء عند تحرك الريح المحتبس بها والحقن : حبس البول أو الغائط .

وخروج منى الرجل من فرج المرأة بعد أن اغتسلت .

\* ( لاحصى ودود ولومع أذى ) : بالرفع عطف على ( وهو الخارج ) وهو محترز ( المعتاد ) . فليس كل منهما يحدث فلا ينقض ، ولو خرج مع كل أذى ، أى بول أو غائط ؛ لأن خروج الأذى تابع لخروجهما فلا يعتبر . ومثلهما الدم والقيح . كما تقدم ، لكن بشرط خروجهما خالصين من الأذى ، كما نصوا عليه . والفرق أن الشأن فى الحصى والدود عدم خلوصهما . واعترض بأن المشهور عن ابن رشد أنه لا نقض بهما مطلقاً كالحصى والدود .

\* ( ولا من ثقبه إلا تحت المعدة وانسداً ) هذا محترز قوله : ( من المخرج المعتاد ) .

قوله : [ وخروج منى الرجل ] إلخ : حيث دخل بجماع لا بغيره فلا يوجب الوضوء ، لقول الحرثى وأما لو دخل فرجها بلا وطء ثم خرج فلا يكون ناقضاً كما يفيد كلام ابن عرفة .

قوله : [ لاحصى ودود ] : أى المتخلفان فى البطن . وأما لو ابتلع حصة أو دودة فنزلت بصفتها فالنقض ولو كانا خالصين من الأذى لأنه من قبيل الخارج المعتاد . قوله : [ ولو خرج مع كل أذى ] : أى ولو كثر الأذى ما لم يتفاحش فى الكثرة وإلا نقض كما قرره العلامة العدوى .

تنبيه : يعنى عما خرج من الأذى مع الحصى والدود إن كان مستنكحاً بأن كان يأتى كل يوم مرة فأكثر وإلا فلا بد من إزالته بماء أو حجر إن كثر ، وإلا فلا يلزمه الاستنجاء منه . ولذلك قال شيخنا فى مجموعه :

قل للفقيه ولا تخجلاك هيئته شىء من المخرج المعتاد قد عرضا  
فأوجب القطع واستنجدى المصلى له لكن به الطهر يامولاي ما انتفضا

قوله : [ ولا من ثقبه ] إلخ : حاصل الفقه أن الصور تسع لأن الثقب إما تحت المعدة أو فى نفس المعدة ، وهى ما فوق السرة إلى منخسف الصدر ، فالسرة مما تحت المعدة كما فى الحاشية أو فوقها بأن كانت فى الصدر . وفى كل إما أن ينسد المخرجان أو يفتحا ، أو ينسد أحدهما ويفتح الآخر . فالنقض فى صورة واحدة : وهى ما إذا كانت تحت المعدة وانسداً ولا نقض والباقي . ولكن قال شيخنا فى مجموعه : ومقتضى النظر فى انسداد أحدهما نقض خارجه منها ، وكل هذا ما لم يدم الانسداد وتعتاد الثقب فتتقض ولو فوق المعدة بالأولى من نقضهم بالفم إذا اعتيد . والفرق بأنه معتاد لبعض الحيوانات كالتمساح ( واه ١٥٠ ) .

قوله : [ إلا تحت المعدة ] إلخ : المستثنى صورة واحدة من التسع .

فإذا خرج بول أو غائط أو ريح من ثقبه فوق المعدة لم ينقض ، انسداد المخرجان أو أحدهما أو لا . المراد بالمعدة : الكرش الذى يستقر فيه الطعام عند الأكل ، ومستقرها فوق السرة . بخلاف الخارج من ثقبه تحتها فإنه ينقض بشرط انسداد المخرجين ، لأن الطعام أو الشراب لما انحدر من المعدة إلى الأمعاء - أى المصارين - صار الخارج من الثقبه التى تحت المعدة عند انسداد المخرجين بمنزلة الخارج من نفس المخرجين . وأما عند انفتاحهما ونزول الخارج منهما على العادة لم يكن الخارج من الثقبه معتاداً فلم ينقض .

\* (ولا سلسٍ لازم نصف الزمن فأكثر ، وإلا نقض ) : هذا مختز (في الصحة) . لأن معناه : خارج معتاد على وجه الصحة ، فخرج السلس لأنه لم يكن على وجه الصحة فلا ينقض إن لازم نصف زمن أوقات الصلاة أو أكثر ، فأولى في عدم النقض بملازمته كل الزمن . لكن يندب الوضوء إذا لم يعم الزمن وسواء كان السلس وهو ما

---

قوله : [ ومستقرها فوق السرة ] : أى والسرة مما تحت المعدة كما تقدم عن الحاشية .

قوله : [ وأما عند انفتاحهما ] إلخ : وقد علمت ما إذا انسداً أحدهما وكان الخارج منه هو الذى يخرج منه أنه يحكم عليه بالنقض أيضاً كما تقدم عن شيخنا في مجموعه وقرره المؤلف أيضاً .

قوله : [ ولا سلس ] : معطوف على قوله : [ لا حصى ] . وحاصله أن الخارج من أحد المخرجين إذا لم يكن على وجه الصحة بصوره أربع : تارة يلزم كل الزمان وهذه لا نقض فيها ولا يندب فيها وضوء . وتارة يلزم جلّ الزمان أو نصف الزمان وهاتان لا نقض فيهما ويستحب فيهما الوضوء لكل صلاة . وتارة يلزم أقل الزمان وهذه يجب فيها الوضوء . والثلاثة الأول داخله تحت قول المصنف : [ ولا سلس لازم نصف الزمان فأكثر ] . والرابعة هى قوله : [ وإلا نقض ] .

قوله : [ أوقات الصلاة ] : وهى من الزوال إلى طلوع الشمس من اليوم الثانى وما اقتصر عليه الشارح لإحدى طريقتين فى خليل للمتأخرين وهى طريقة ابن جماعة ومختار ابن هارون وابن فرحون والشيخ عبد الله المنوف . والطريقة الثانية تقول : المراد جميع أوقات الصلاة . وغيرها ، وهو قول البرزلى ومختار ابن عبد السلام ،



يسيل بنفسه لانحراف الطبيعة بولاً أو ريحاً أو غائطاً أو مذياً . وهذا إذا لم ينضب ولم يقدر على التداوى ، فإن انضبط بأن جرت عادته أنه ينقطع آخر الوقت وجب عليه تأخير الصلاة لآخره ، أو ينقطع أوله وجب عليه تقديمها ، هكذا قيده بعض الفضلاء . وكذا إذا قدر على التداوى وجب عليه التداوى ، واغتفر له أيامه . إلا أن هذا خصه بعضهم بالمذى إذا كان لعزوبة بلا تذكر . وأما لتذكر أو نظر — بأن كان كلما تذكر أو نظر أمذى — واستدام عليه التذكر ، فإنه ينقض مطلقاً ولو لازم كل الزمن . فإن كان لغير عزوبة بل لمرض أو انحراف طبيعة فهو كغيره ولا يجب فيه التداوى . ومن السلس : دم الاستحاضة ، فإن لازم أقل الزمن نقض وإلا فلا .

وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائتان وستون درجة وغير أوقاتها مائة درجة ، فأتاه السلس فيها وفي مائة من أوقات الصلاة . فعلى الأولى ينتقض وضوؤه لمفارقته أكثر الزمان لا على الثانية لملازمته أكثر الزمان ، فإن لازمه وقت صلاة فقط نقض وصلاتها قضاء ألقى به الناصر فيمن يطول به الاستبراء حتى يخرج الوقت .

قوله : [ بعض الفضلاء ] : هو سيدى عبد الله المنوفى .

قوله : [ فإنه ينقض مطلقاً ] : قال شيخنا فى مجموعه : وليس منه مذى من كلما نظر أمذى بلذة خلافاً لما فى الحرشى ، بل هذا ينقض . إنما السلس مذى مستمرسل نظر أم لا لطول عزوبة مثلاً أو اختلال مزاج .

قوله : [ ولا يجب فيه التداوى ] : أى لو قدر على رفعه بالتداوى لا يجب عليه التداوى . غاية الأمر أن فيه الصور الأربع المتقدمة فهو مخصص لقولهم حيث قدر على رفعه لا يغتفر له إلا مدة التداوى ، ولذلك قال فى حاشية الأصل اعلم أن عندنا صوراً ثلاثاً : الأولى ما إذا كان سلس المذى لبرودة أو علة كاختلال مزاج ، فهذه لا يجب فيها الوضوء قدر على رفعه أم لا إلا إذا فارق أكثر الزمان . الثانية : ما إذا كان لعزوبة مع تذكر بأن استنكحه<sup>(١)</sup> وصار مهما نظر أو سمع أو تفكر أمذى بلذة . الثالثة : ما إذا كان لطول عزوبة من غير تذكر وتفكر بل صار المذى من أجل طول العزوبة نازلاً مستمرسلاً نظر أولاً ، تفكر أولاً ، والأولى من هاتين الصورتين يجب فيها الوضوء مطلقاً قدر على رفعه أم لا من غير خلاف كما قال أبو الحسن ،

(١) عاوده وتردد عليه .

● ( وإما مسببٌ وهو : زوالُ العقل وإن بنومٍ ثَقِيلٍ ولو قَصُورٌ ) : هذا شروع في بيان السبب الناقض .

وهو ثلاثة أنواع : زوال العقل ، ولس من تشهى ، ومس ذكره المتصل .  
فقوله : ( وإما مسبب ) : عطف على ( إما حدث ) . وقوله : ( وهو زوال العقل )

والثانية منهما يجب فيها الوضوء على إحدى روايتي المدونة وقال ابن الجلاب إن قدر على رفعه بزواج أو تسرّ وجب الوضوء وإلا فلا ( انتهى ) . فإذا علمت ذلك ، فجميع صور السلس من استحاضة أو بول أو ريح أو غائط متى قدر فيها على التداوى يغتفر له مدة التداوى فقط ، إلا سلس المذى إذا كان لبرودة وعلة فيغتفر له ، ولو قدر على التداوى ، كما هو مفاد شارحنا وحاشية الأصل نقلاً عن ( بن ) .

قوله : [ وإما سبب ] : أى سبب للحدث أى موصل إليه ، كالنوم فإنه يؤدي إلى خروج الريح مثلاً ، وغيبة العقل تؤدي لذلك أيضاً ، واللمس والمس يؤديان لخروج المذى .

قوله : [ زوال العقل ] : ظاهره أن زوال العقل بغير النوم كالإغماء والسكر والخمور لا يفصل فيه بين طويله وقصيره كما يفصل في النوم ، وهو ظاهر المدونة والرسالة فهو ناقض مطلقاً . قال ابن عبد السلام : وهو الحق خلافاً لبعضهم . وقال ابن بشير : والقليل في ذلك كالكثير ( اه من حاشية الأصل ) . والمراد بزواله ؛ استتاره إذ لو زال حقيقة لم يعد حتى يقال انتقض وضوؤه أولاً .

قوله : [ وإن بنوم ثَقِيلٍ ] إلخ : ظاهره أن المعتبر صفة النوم ولا عبرة بهيئة النائم من اضطجاع أو قيام أو غيرهما . ففى كان النوم ثَقِيلًا نقض كان النائم مضطجعاً أو ساجداً أو جالساً أو قائماً . وإن كان غير ثَقِيلٍ فلا ينقض على أى حال ، وهى طريقة اللخمى . واعتبر بعضهم صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره ، فقال : وأما النوم الثَقِيلُ فيجب منه الوضوء على أى حال ، وأما غير الثَقِيلِ فيجب الوضوء في الاضطجاع والسجود ، ولا يجب في القيام والجلوس . وعزا في التوضيح هذه الطريقة لعبد الحق وغيره ، ولكن الطريقة الأولى هى الأشهر وهى طريقة ابن مرزوق .  
قوله : [ ولو قصر ] : ردّ ؛ [ لو ] على من قال بعدم النقض في القصير ولو ثقل .

إشارة إلى النوع الأول . وزواله يكون بجنون أو إغماء<sup>(١)</sup> أو سكر أو بنوم ثقيل<sup>(٢)</sup> ولو قصر زمنه ، لا إن خف ولو طال . وندب إن طال . والثقل : ما لا يشعر صاحبه بالأصوات أو بسقوط شيء بيده ، أو سيلان ريقه ونحو ذلك ، فإن شعر بذلك فخفيف وإن لم يفسر الكلام عنده .

\* (وليس بالغ من يلتذ به عادة ولو لظفر أو شعر أو بجائل إن قصد اللذة أو وجدها ، وإلا فلا) : هذا إشارة للنوع الثاني من أنواع السبب . فلمس معطوف على زوال عقل أى إن لمس المتوضئ البالغ لشخص يلتذ بمثله عادة — من ذكر

قوله : [ أو سكر ] : ولو بحلال إلا من سكر في محبة الله فلا ينتقض وضوؤه لأن قلبه حاضر مستيقظ .

قوله : [ وليس ] : اللبس . هو ملاقة جسم لجسم لطلب معنى فيه كحرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة . فقول المصنف : [ إن قصد للذة ] تخصيص لعموم المعنى . وأما المس : فهو ملاقة جسم لآخر على أى وجه ولذا عبر به في [ الذكر ] لكونه لا يشترط في النقض به قصد .

قوله : [ بالغ ] : أى ولو من امرأة لمثلها ، قياساً على الغلامين لأن كلا يلتذ بالآخر . قوله : [ بالغ ] : أى لاصبي ولو راهق لأن اللبس إنما ينتقض لكونه يؤدي إلى خروج المذى ، ولا مذى لغير البالغ .

قوله : [ يلتذ بمثله ] إلخ : الحاصل أن النقض باللمس مشروط بشروط ثلاثة : أن يكون اللامس بالغاً ، وأن يكون الملموس ممن يشتهى عادة ، وأن يقصد اللامس اللذة أو يجدها والمراد بالعادة : عادة الناس ، لاعادة الملتذ وحده ، وإلا لاختلف الحكم

(١) أورد الإمام البخارى في باب «من لم ير الوضوء إلا من الغشى المثقل» حديث أسماء لما انتباهها غشى في صلاة الخسوف فصلت ولم تتوضأ منه . وتعقبه العيني وغيره بأن معناه أنه لا يتوضأ من الغشى الخفيف . (٢) اختلفت العلماء في النوم على ثلاث مذاهب : فرأى قوم أنه حدث فأوجبوا الوضوء من قليله وكثيره . وقوم رأوا أنه سبب فلم يوجبوا منه الوضوء إلا إذا تيقن بالحدث أو شك عند من يعتبر الشك في النقض . وقوم فرقوا بين الخفيف والمستقل وهم الجمهور . ومنهم من عول على هيئة النوم ، ومنهم من عول على ثقله . وفي الوضوء من النوم ترجم الإمام البخارى في كتاب الوضوء بقوله : « باب الوضوء من النوم ومن لم ير من النعمة والنعمة أو الخفة وضوءاً » قال العيني : وأما سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فن خصائصه أن لا ينقض وضوءه بالنوم مضطجاً وغير مضطجع . وقد روى الإمام البخارى في ذلك من حديث ابن عباس . « فقام معه ( من النوم ) إلى الصلاة ولم يتوضأ . قلنا لعمر ( هو ابن دينار ) : أن ناساً يقولون إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تنام عينه ولا ينام قلبه ؟ ( يعنى أن هذا هو السبب أنه لم يتوضأ من نوم ، وأن هذا من خصائصه ) قال عمرو ( مؤمناً على كلام السائل ) : إن رؤيا الأنبياء حق ( فهم لا يسترقون في نومهم حتى تظل قلوبهم مستيقظة للوحى ) ثم قرأ ( تصديقاً لذلك ) : إني أرى في المنام أنى أجيئك ( دليل على أن إبراهيم أتاه وحى وهو نائم فاستلزم ذلك أنه كان يقظان القلب ) .

أو أنثى<sup>(١)</sup> - ينقض الوضوء ولو كان الملموس غير بالغ ، أو كان اللمس لظفر أو شعر أو من فوق حائل كثوب وظاهرها : كان الحائل خفيفاً يحس اللمس معه بطراوة البدن ، أو كان كثيفاً وتأولها بعضهم بالخفيف . وأما اللمس من فوق حائل كثيف فلا ينقض . ومحل النقض إن قصد التلذذ بلمسه ، وإن لم تحصل له لذة حال لمسه أو وجدها حال اللمس وإن لم يكن قاصداً لها ابتداء . فإن لم يقصد ولم يحصل له لذة فلا نقض . ولو وجدها بعد اللمس والملموس - إن بلغ ووجد أو قصد - بأن مالت نفسه لأن يلمسه غيره فلمسه ، انتقض وضوؤه ؛ لأنه صار في الحقيقة لامساً ولملموساً . فإن لم يكن بالغاً فلا نقض ، ولو قصد ووجد وخرج بقوله : (يلتذ به عادة) من لا يشتهي عادة كما سينبه عليه .

• (إلا القبلة بقم ، فطلقاً) : مستثنى من قوله : (إن قصد اللذة) إلخ .

باختلاف الأشخاص .

قوله : [ لظفر ] : أى أو به .  
 وقوله : [ أو شعر ] : أى لابه على الظاهر ، ومثل شعر العود . ولا يقاس على الأصبع الزائدة التي لا إحساس لها .  
 والحاصل أن الشرط في النقض أن يكون اللمس بعضو سواء كان أصلياً أو زائداً ، وهل يشترط الإحساس في الزائد أولاً ؟ خلاف ، والمعتمد الثاني للتقوى بالقصد والوجدان ، بخلاف ما يأتي في مس الذكر .  
 قوله : [ أو كان كثيفاً ] : هما قولان راجحان ، ومحل الخلاف ما لم يقبض ، فإن قبض على شيء من الجسم نقض اتفاقاً .  
 قوله : [ فلا ينقض ] : أى إلا أن يقبض .  
 قوله : [ إن قصد التلذذ ] : ومنه أن يجتبر هل يحصل له لذة أم لا .  
 قوله : [ إلا القبلة بقم ] إلخ : الباء بمعنى على لأن من المعلوم أن القبلة لا تكون

(١) اختلف أهل العلم في إيجاب الوضوء من لمس النساء باليد أو غيرها من الأعضاء الحساسة . فقال الشافعي وأصحابه : الوضوء منه على اللامس والملموس ، أو على اللامس دون الملموس في قوله . وقال أبو حنيفة لا يجب الوضوء منه ، لأن « لاسم » من الآية تعني الجماع عندهم . وقال مالك وأصحابه ينقض إذا قارنته لذة ، إلا القبلة على ما هو موضح بالأصل ، قال ابن قدامة : والمشهور من مذهب أحمد أن لمس النساء لشهوة ينقض ، ولا ينقضه لغير شهوة . والقبلة أيضاً فيها خلاف فمن رآها من اللمس ومنهم من رآها لذاتها .

أى أن القبلة في الفم تنقض الوضوء مطلقاً قصد اللذة أو وجدها أولاً ، لأنها مظنة اللذة بخلافها في غير الفم . فن أقسام مطلق اللمس - وسواء في النقض - المقبّل والمقبّل ، ولو وقعت بأكراه أو استغفال ، وينتقض وضوءهما إن كانا بالغين أو البالغ منهما إن قبل من يشتهي كما هو الموضوع ، وإلا فلا ، كما يأتي .

\* (لا بلذة من نظر أو فكر ولو أنعظ ، ولا بلمس صغيرة لا تشتهي أو بهيمة ) : هذا محرز ما قبله أى أن مجرد اللذة بدون لمس لا ينقض الوضوء ، إن كانت بسبب نظر لصورة جميلة أو بسبب فكر ولو حصل له إنعاض : وهو قيام الذكر . وكذا لمس من لا تشتهي عادة كصغيرة ، أو صغير ليس الشأن التلذذ بمثلها ، ولو قصد ووجد . وكذا بلمس البهيمة أو الرجل الملتحي ، إذ الشأن عدم التلذذ به عادة إذا كملت لحيته

إلا بالفم ، وبذلك لو لم تكن على الفم تجرى على أحكام الملامسة<sup>(١)</sup> .

قوله : [ أى أن القبلة ] إلخ : أى وظاهر كلامهم عدم اشتراط الصوت في تحقق التقبيل كما يأتي في الحجر الأسرد .

قوله : [ لأنها مظنة ] إلخ : أى بالنظر الواقع وإن كانت تنبت في الظاهر .

قوله : [ بخلافها في غير الفم ] إلخ : أى ولو كان التقبيل في الفرج فيجوز على أحكام الملامسة وفقاً للأجهوري رداً على ابن فجلة في قياسه على الفم بالأخرى . والفرق أن تقبيله لا يشتهي .

قوله : [ ولو وقعت بأكراه ] إلخ : أى لا لوداع أو رحمة .

قوله : [ ولو أنعظ ] إلخ : أى فلا ينتقض مطلقاً كانت عادته الإمداء بالإنعاض أو لا ، وهذا هو المعتمد ما لم يمد بالفعل .

قوله : [ صغيرة لا تشتهي ] إلخ : اختلفت في مس فرجها فقبيل لا نقض ولو قصد اللذة ما لم يلتذ بالفعل عند بعضهم . واستظهر شيخنا عدم النقض مطلقاً . ( انتهى من الأصل ) .

قوله : [ وكذا بلمس البهيمة ] إلخ : أى بخلاف مس فرجها فيجوز على حكم الملامسة .

قوله : [ إذا كملت لحيته ] إلخ : أى وأما لو كان حديث النبات فهو ممن يشتهي عادة .

( ١ ) روى في الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه قال : قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة . فن قبل امرأته أو جسها بيده فعلية الوضوء . وعن مالك أيضاً أن عبد الله بن مسعود كان يقول : من قبلة الرجل امرأته الوضوء . ومثله عن ابن شهاب .

إذا كان الملامس له رجلاً . وأما المرأة فعلى ما تقدم تفصيله لو لمست شيخاً فانياً .  
 \* ( ومس ذكره المتصل مطلقاً ببطن كفته أو جنبه أو أصبع كذلك ولو زائداً إن أحس وتصرف ) : هذا إشارة للنوع الثالث من أنواع السبب ؛ وهو مس المتوضئ ذكره <sup>(١)</sup> المتصل لا المقطوع ، وسواء مسه من أعلاه أو من أسفله أو وسطه عمداً أو سهواً ، التذام لا - وهو معنى الإطلاق - إذا مسه من غير حائل بطن أو جنب كفه وبأصبع ببطنه ويجنبه لا بظهره ، ولو كان الأصبع زائداً على الخمسة إن كان يتصرف كإخوته وكان له إحساس ، وإلام ينقض ، لأنه كالعدم . وهذا إذا كان بالغاً فمس الصبي ذكره لا ينقض كدمسه ، وكذا مس البالغ ذكره من فوق حائل ولو كان خفيفاً ، إلا أن يكون خفيفاً جداً كالعدم .  
 \* ( لا بمس دبر أو أنثيين ولا بمس امرأة فرجها ولو ألفت ) : هذا محترز قوله : ( ذكره ) أى المتوضئ ، لا ينقض وضوءه بمس دبره أى حلقة الدبر ، ولا بمسه أنثيه .

قوله : [ ولو لمست شيخاً ] إلخ : أى على المعتمد ومثلها لو لمس البالغ امرأة فانية .

تنبيه : لمس المحرم ينقض إن وجدت اللذة كأن قصد فقط وكان فاسقاً شأنه اللذة بمحرمه كما في الحاشية . والعبرة في المحرمية وغيرها بما يظنه حالة المس .

قوله : [ ومس ذكره ] أى ولو تعدد . قال شيخنا في مجموعه : وينبغي أن يقيد بمقاربة الأصل . ولا يشترط إحساس الذكر إذا كان أصلياً بخلاف الزائد .

قوله : [ إن أحس وتصرف ] : أى فلا بد في الزائد من هذين الأمرين . بخلاف الأصلي ، فبشروط فيه حس الإحساس فقط . وقول المصنف : [ أحس ] بالهمزة أولى من قول خليل : بغيره ، لأنه من الإحساس لا من الحس .

قوله : [ لا بمس دبر ] إلخ : أى ولو التذ ولو أدخل أصبعه في دبره .

قوله : [ ولو ألفت ] إلخ : هذا هو المذهب وقيل إن ألفت فعليها الوضوء .

( ١ ) في مس الذكر خلاف . قال البعض فيه الوضوء كيفما مسه وهو مذهب الشافعي وأحمد وداود . وقال البعض لا وضوء فيه أصلاً وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه . وفرق البعض بين المس بمحافل أو بدونه أو إن التذ أو لم يلتذ أو بين أن يكون بطن الكف أو غيرها وقد أخرج مالك في الموطأ حديث « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » صححه أحمد وغيره وضعفه أهل الكوفة . ويمارضة حديث أن بدويا سأل النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل مس ذكره بعد أن توضأ فقال : « هل هو إلا بضعة منك ؟ » أخرجه أبو داود والترمذي وصححه كثير من ورآه البعض ناسخاً للآخر . والذي في الموطأ : « أن عروة بن = بلفة السالك - أول

ولا ينتقض وضوء المرأة بمسها لفرجها ولو أظففت : أى أدخلت أصبعاً أو أكثر من أصابعها في فرجها .

● ( وأما غيرُهما وهو الردّة : والشك<sup>(١)</sup> في الناقض بعد طُهُر عِلْمٍ وعكسُهُ ، أو في السابق منهما ) : هذا هو النوع الثالث من الناقض ، فهو عطف على قوله : ( إما حدث ) أى أن الناقض للوضوء : إما حدث ، وإما سبب وإما غيرهما .

قوله : [ وهو الردّة ] : أى ولو من صغير كما في كبير الخرشى لاعتبارها منه ، وتسقط الفوائت والزكاة إن لم يترد لذلك وتبطل الحج .

قوله : [ والشك في الناقض ] : هذا هو المشهور من المذهب . وقيل لا ينتقض الوضوء بذلك ، غاية الأمر أنه يستحب الوضوء فقط مراعاة لمن يقول بوجوبه . والأول نظر إلى أن الذمة عامرة فلا تبرأ إلا بيقين ، والثاني نظر إلى استصحاب ما كان فلا يرتفع إلا بيقين . قال ابن عرفة : من تأمل علم أن الشك في الحدث شك في المانع لاشك في الشرط ، والمعروف إلغاء الشك في المانع ، فكان الواجب طرح ذلك الشك وإلغاءه ، لأن الأصل بقاء ما كان على حاله ، وعدم طروء المانع والشك في الشرط يؤثر البطلان باتفاق كالعكس في كلام المصنف ، وهو : ما إذا تحقق الحدث وشك هل توضأ أم لا ؛ لأن الذمة العامرة لا تبرأ إلا بيقين . إن قلت : حيث كان شكاً في المانع فلم جعلوه ناقضاً على المذهب ؟ مع أن الشك في المانع يلغى كالشك في الطلاق والعناق والظهار والرضاع . قلت : كأنهم راعوا سهولة الوضوء وكثرة نواقضه فاحتاطوا لأجل الصلاة . ( انتهى من حاشية الأصل بتصرف ) .

مسألة : لو تخيل أن شيئاً حصل منه بالفعل لا يدرى ما هو هل حدث أو غيره ؟ فظاهر كلام أهل المذهب أنه لا شيء عليه لأن هذا من الوهم ، وكلام المصنف صادق بالشك في الأحداث والأسباب ماعدا الردّة ، فلا نقض بالشك فيها .

= الزبير دخل على مروان بن الحكم فتذاكرا ما يكون منه الوضوء فقال مروان : من مس ذكره . فقال عروة : ما علمتُ هذا ؟ فقال مروان : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ . وروى عن معصب بن سعد بن أبي وقاص أنه قال : « كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص فاحتككت ، فقال سعد : لعلك مسست ذكرك ؟ قال ، فقلت : نعم . فقال : قم فتوضأ . » وعن عبد الله بن عمر قال : إذا مس أحدكم ذكره فقد وجب عليه الوضوء وعن الزبير نحوه . وكذا روى حديثين آخرين في عمل عبد الله بن عمر في ذلك .

( ١ ) في الوضوء من الشك خلاف . والجمهور على أن ما ثبت باليقين لا يزول بالشك قاله السيوطي في الأشياء والنظائر . وأورد الإمام البخاري في كتاب الوضوء باباً عنوانه : « لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن » . وفيه حديث عبد الله بن زيد « أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ؟ فقال : لا ينقل أو لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

وهو أمران : الردة والشك . وكل منهما ليس يحدث ولا سبب ، وبعضهم جعلهما من أقسام السبب .

أما الردة فهي محبطة للعمل ؛ ومنه الوضوء والغسل على الأرجح من قولين رجح كل منهما .

وأما الشك فهو ناقض ؛ لأن الذمة لا تبرأ مما طلب منها إلا بيقين ، ولا تعين عند الشاك . والمراد باليقين : ما يشمل الظن . والشك الموجب للوضوء ثلاث صور : الأولى : أن يشك بعد علمه بتقديم طهره ، هل حصل منه ناقض - من

قوله : [ وبعضهم جعلهما ] إلخ : قال شيخنا في حاشية مجموعته : لا ينبغي أن تعد الردة في نواقض الوضوء ، لأنها تحبط جميع الأعمال لخصوص الوضوء . كما قالوا : لا ينبغي أن يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً به فكذا ما هنا . وأما الشك في الحدث فالظاهر رجوعه للقسمين بأن يراد بالحدث ما يشمل المحقق والمشكوك ، وكذا السبب .

قوله : [ ومنه الوضوء ] إلخ : في البنائي قول باستحباب الوضوء من الردة وهو ضعيف .

قوله : [ على الأرجح ] إلخ : هذا راجع للغسل فقط فالقول بالبطلان لابن العربي ورجحه بهرام في صغيرة ، والثاني : لابن جماعة . ويظهر من كلام ( ح ) ترجيحه وتبعه الأجهوري وعلى هذا فعنى إحباطها العمل من حيث الثواب ولا يلزم من بطلان ثوابه إعادته ، فلذا لا يطالب بعدها بقضاء ما قدمه من صلاة وصيام ، وإنما وجب الوضوء على القول المعتمد لأنه صار بعد توبته بمنزلة من بلغ حينئذ . فوجب عليه الوضوء لموجبه وهو إرادة القيام للصلاة . بخلاف الغسل فإنه لا يجب إلا بوقوع سبب من أسبابه . ووجه الأول بأن الردة تبطل نفس الأعمال ، فإذا ارتد وبطل عمله رجع الأمر لكونه متلبساً بالحدث الذي كان عليه قبل ذلك العمل ، سواء كان ذلك الحدث أصغر أو أكبر .

قوله : [ والشك الموجب ] إلخ : الشك مبتدأ وثلاث خبر .

قوله : [ الأولى أن يشك ] إلخ : هذه الصورة هي التي وقع فيها النزاع ، هل هي شك في المانع أو في الشرط ؟ والحق أنها شك في المانع حكم وإنما بالنقض



حدث أو سبب — أم لا . الثانية : عكسها ، وهو أن يشك بعد علم حدثه ، هل حصل منه وضوء أم لا . الثالثة : علم كلا من الطهر والحدث وشك في السابق منهما .  
 \* (ولو طرأ الشك في الصلاة استمر ، ثم إن بان الطهر لم يعد) : هذا الحكم يتعلق بالصورة الأولى ، يعنى أن الشخص إذا دخل في الصلاة بتكبير الإحرام معتقداً أنه متوضئ ، ثم طرأ عليه الشك فيها — هل حصل منه ناقض أم لا — فإنه يستمر على صلاته وجوباً . ثم إن بان له أنه منطهر ولو بعد الفراغ منها فلا يعيدها . وإن استمر على شكه توضأ وأعادها .

لغير المستنكح احتياطاً للصلاة ولحفة أمر الوضوء .

قوله : [ الثانية عكسها ] إلخ : هذه الصورة شك في الشرط جزماً وفيها الوضوء اتفاقاً ولو للمستنكح .

قوله : [ الثالثة علم كلا ] إلخ : هذه الصورة من الشك في الشرط أيضاً وفيها النقض ولو مستنكحاً ، ومن باب أولى إذا شك فيهما وشك في السابق أو تحقق أحدهما وشك في السابق . فتحصل أن جملة الصور اثنتا عشرة صورة : وهي تحقق الطهارة والشك في الحدث وعكسه ، وفي كل إما أن يكون مستنكحاً أو غيره ، فهذه أربع . وبقى ما إذا شك في السابق مع تحقق الحدث والطهارة ، أو الشك فيهما ، أو الشك في الحدث وتحقق الطهارة ، أو عكسه . فهذه أربع ، وفي كل إما أن يكون مستنكحاً أو غيره . فتلك ثمان وجميع الاثنى عشر يجب فيها الوضوء لافرق بين مستنكح وغيره ، إلا الصورة الأولى فيفرق فيها بين المستنكح وغيره .

قوله : [ ثم طرأ عليه الشك فيها ] : المراد بالشك هنا : ما قابل الجزم فيشمل الظن ولو كان قوياً فن ظن النقض وهو في صلاته ، فإن حكمه حكم من تردد فيه على حد سواء في وجوب التماذى كما في الخرشى ، وإنما يجعل ظن الحدث كشكه لحرمة الصلاة حيث دخلها بيقين . وأما الوهم فلا أثر له بالأولى إذ لا يضر قبل الدخول في الصلاة .

قوله : [ ثم إن بان ] إلخ : أى جزماً أو ظناً .

قوله : [ وإن استمر على شكه ] : وأولى إذا تبين حدثه .

قوله : [ وأعادها ] : أى كالإمام إذا صلى محدثاً ناسياً للحدث فإنه لإعادة

« ( فلو شك : هل توضأ ؟ قطع ) : يعنى لو أحرم بالصلاة معتقداً أنه متوضئ ثم طرأ عليه الشك فيها هل حصل منه وضوء بعد أن أحدث أم لا ؟ فإنه يجب عليه قطع الصلاة ويستأنف الوضوء . وهذا حكم الصورة الثانية ، وأما طرو الصورة الثالثة في الصلاة ؛ وهى الشك في السابق منهما فهل حكمه كالأولى ؟ أو كالثانية فيقطع ؟ وهو الظاهر . لأن الشك فيها أقوى من الأولى كما هو ظاهر .

• ( ومنع الحدث صلاة وطوافاً ومس مصحف أو جزئه وكتبه وتحمله وإن بعلاقة أو ثوب ) : يعنى أن الحدث الأصغر - وأولى الأكبر - يمنع التلبس بالصلاة والطواف . إذ من شرط صحتهما الطهارة فلا ينعقدان بدونها . ويمنع أيضاً مس المصحف الكامل أو جزء منه - وإن آية - ولو مس ذلك من فوق حائل أو بعود . وكذا يحرم على المحدث كتبه ، فلا يجوز للمحدث أن يكتب القرآن أو آية منه ، ولا أن يحمله

على مأموه ، للقاعدة المقررة أن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه ، فهذه المسألة من قبيل نسيان الحدث .

قوله : [ ويستأنف الوضوء ] إلخ : أى لأنه شاك في الشرط وتقدم أنه يضر اتفاقاً .

قوله : [ وهو الظاهر ] : أى لأنه شك في الشرط أيضاً ، وأما لو شك قبل الدخول في الصلاة هل أحدث أم لا ؟ فالوضوء باطل كما تقدم . ولا يجوز له الدخول في الصلاة جزئاً . والفرق بين الشك قبلها والشك فيها ، أن الشك فيها ضعيف لكونه دخل الصلاة بيقين فلا يقطعها إلا بيقين . وأما من شك خارجها فواجب عليه أن لا يدخلها إلا بطهارة متيقنة ، وأما إذا حصل الشك بعد الفراغ من الصلاة فلا يضر إلا إذا تحقق الحدث .

قوله : [ التلبس بالصلاة ] إلخ : سواء كان كل منهما فرضاً أو نفلاً . ومن الصلاة : سجود التلاوة والصلاة على الجنائز .

قوله : [ مس المصحف ] إلخ : ويدخل في ذلك جلده قبل انفصاله منه وأحرى طرف المكتوب وما بين الأسطر .

قوله : [ كتبه ] : أى بالعربي ومنه الكوفي ، لا بالعجمي فيجوز للمحدث مسه لأنه ليس بقرآن بل هو تفسير له . قال بعضهم : والأقرب منع كتبه بغير القلم العربي

ولو مع أمتعة غير مقصودة بالحمل ، ولو بعلاقة أو ثوب أو وسادة .  
 \* ( إلا للمعلم والمتعلم وإن حائضاً لاجنباً ) : أى يحرم على المكلف مس المصحف وحمله . إلا إذا كان معلماً أو متعلماً ، فيجوز لهما مس الجزء واللوح والمصحف الكامل ، وإن كان كل منهما حائضاً أو نفساء لعدم قدرتهما على إزالة المانع . بخلاف الجنب لقدرته على إزالته بالغسل أو التيمم . والمتعلم يشمل من ثقل عليه القرآن فصار يكرره في المصحف .

\* ( وإلا حرراً بسائر وإن الجنب ، كبأمتعة قُصِدَتْ ) : هذا معطوف على الاستثناء قبله . أى : إلا للمعلم . وإلا إذا كان القرآن حرراً بسائر يقيه من وصول قدارة إليه ، فإنه يجوز حمله خوفاً من ارتياع أو مرض أو رمد ولو للجنب ، وأولى الحائض . وظاهره

كما تحرم قراءته بغير لسان العرب لقولهم : القلم أحد اللسانين ، والعرب لا تعرف قلماً غير العربى ، وقد قال الله تعالى : ( بلسان عربى مبين )<sup>(١)</sup> . وما يقع من التأمم والأوفاق بقصد مجرد التبرك بالأعداد الهندية الموافقة للحروف فلا بأس بها . ومحل امتناع مس المحدث للقرآن ما لم يخف عليه ؛ كالغرق أو استيلاء كافر عليه وإلا مسه ولو جنباً . والظاهر كما قاله شيخنا جواز كتبه للسخونة وتبخير من هى به وإن لم يتعين طريقاً للدواء ( انتهى من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولو بعلاقة ] : خلافاً للحنفية ، فعندهم لا يحرم إلا مس النقوش .  
 قوله : [ أو وسادة ] : ومنها الكرسي الذى وضع المصحف فوقه وقد حرّم الشافعية مس كرسيه وهو عليه ، ومذهبنا يمنع حمله بالكرسي لا مس الكرسي .  
 قوله : [ إلا للمعلم ] إلخ : أى على المعتمد كما هو رواية ابن القاسم عن مالك ، خلافاً لابن حبيب قائل : لأن حاجة المعلم صناعة وتكسب لا حفظ كحاجة المتعلم .

قوله : [ بخلاف الجنب ] : ومثله الحائض والنفساء قبل الغسل وبعد انقطاع العذر لقدرتهما على إزالة المانع .

قوله : [ فصار يكرره ] : أى بشية الحفظ لا مجرد التعبد بالتلاوة فيتوضأ .  
 ( انتهى من حاشية شيخنا على مجموعته ) .

قوله : [ وإن الجنب ] : أى أو بهيمة لا كافر .

ولو مصحفاً كاملاً هو كذلك على أحد القولين . ومثل ذلك حمله بأمتعة قصدت بالحمل ، كصندوق ونحوه فيه مصحف أو جزء وقد حمله في سفر أو غيره . فإن قصد المصحف فقط أو قصداً معاً ، منع إذا كان قصد المصحف ذاتياً لا بالتبع للأمتعة ، وإلا جاز كما هو ظاهر . وكذا حمل التفسير ومسه لا يحرم لأنه لا يسمى مصحفاً عرفاً . فقله : [ كبأمتعة ] تشبيهه في الجواز المستفاد من الاستثناء . ويجوز حمل الأمتعة المقصود حملها ولو لكافر .

قوله : [ ولو مصحفاً كاملاً ] إلخ : ظاهره ولو لم يغير عن هيئة المصحفية وقبل يشترط تغييره عن هيئة المصحفية .

[ وكذا حمل التفسير ] إلخ : أي فيجوز مسه وحمله والمطالعة فيه للمحدث ولو كان جنباً . لأن المقصود من التفسير معاني القرآن لا تلاوته وظاهره ، ولو كتبت فيه آيات كثيرة متوالية وقصدها بالمس وهو كذلك ، كما قال ابن مرزوق خلافاً لابن عرفة .

لطيفة : قوله تعالى : ( لا يمسه إلا المطهرون )<sup>(١)</sup> إن كان الضمير للقرآن فلا ناهية . وقد قال ابن مالك :

وفي \* جزم وشبه الجزم تخيير قى \* .

وعلى بقاء الإدغام يجوز الضم إتباعاً لضم الهاء . أو أنه نهى بصورة النفي . ولا يصح بقاء النفي على ظاهره للزوم الكذب لكثرة من مس القرآن بلا طهارة من صبيان وغيرهم ، نعم إن رجع الضمير للوح المحفوظ المعبر عنه بالكتاب المكنون أو مصحف الملائكة وأل للجنس صحح النفي لأنه لا يمس ذلك إلا الملائكة المطهرون من الرذائل . ( انتهى من حاشية شيخنا على مجموعته ) .

## فصل : المسح على الخف ونحوه

« (جاءَ بدلا عن غَسَل الرجلين بحضِر وسفرٍ - ولو سفرَ معصيةٍ - مسحُ خُفٍّ أو جوربٍ بلا حدٍّ ) : ذكر في هذا الفصل حكم المسح على الخفين وشروطه وصفته

### فصل :

قوله : [جاءَ] : أى على المشهور كما قال ابن عرفة . ومقابلته ثلاثة أقوال : الوجوب والتدب وعدم الجواز . ومعنى الوجوب أنه إن اتفق كونه لا بساً وجب عليه المسح عليه ، لا أنه يجب عليه أن يلبسه ويمسح عليه . فلان قيل : كيف يكون جائزاً مع أنه ينوى به الفرض؟ وذلك يقتضى الوجوب . فالجواب : أن الجواز من حيث العدول عن الغسل الأصلي ، وإن قام مقام الواجب ، حتى قيل الواجب أحد الأمرين . لكن الاصطلاح أن الواجب المخير ما ورد فيه التخيير ابتداء ككفارة الصيد ، وهذا الجواب ذكره شيخنا في حاشية مجموعته . وسواء كان الماسح ذكراً أو أنثى ، ولكن الغسل أفضل .

قوله : [ بحضِر أو سفر ] : هذا التعميم رواية ابن وهب والأخوين عن مالك ، وروى ابن القاسم عنه : لا يمسح الحاضرون<sup>(١)</sup> . وروى عنه أيضاً : لا يمسح الحاضرون ولا المسافرون . قال ابن مرزوق : والمذهب ، الأول وبه قال في الموطأ . قوله : [ مسح خف ] إلخ : مراده به الجنس الصادق بالمتعدد ، بدليل ما يأتي في قوله : ( فإن نزعهما أو أعليه ) . وإنما قدم مسح الخف على الغسل لكونه من خواص الطهارة الصغرى .

قوله : [ بلا حد ] : أى واجب بحيث لو زاد عليه بطل المسح ، فلا ينافى ندب نزعه كل جمعة كما يأتي .

قوله : [ وشروطه ] : أى الإحدى عشرة الآتية .

قوله : [ وصفته ] : أى كيفية مسحه .

(١) حاضرون : في الحضرة . وقال أبو فراس الحمداني :

بدوت وأهل حاضرون لأننى أرى أن داراً لست من أهلها فقر

وما يتعلق بذلك. فحكمه الجواز<sup>(١)</sup>؛ فهو رخصة جائزة بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء في الحضر والسفر، ولو كان السفر سفر معصية؛ كالسفر لقطع طريق أو إياق. لأن كل رخصة جازت بالحضر جازت بالسفر مطلقاً. وأما الرخصة التي لا تجوز في الحضر - كالفطر في رمضان - فلا تجوز إلا في السفر المباح. وما مشى عليه المصنف من التقييد بالمباح ضعيف. ومثل الخف الجورب<sup>(٢)</sup> - بفتح الجيم وسكون

قوله : [ وما يتعلق بذلك ] : أى من محترزات الشروط ومخالفة الكيفية .

قوله : [ رخصة ] : هى فى اللغة : السهولة . وشرعاً حكم شرعى سهل انتقل إليه من حكم شرعى صعب لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلى . فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح ، والحكم السهل جواز المسح لعذر وهو مشقة النزاع واللبس ، والسبب للحكم الأصلى كونه المحل قابلاً للغسل . ( انتهى من الحاشية ) .  
قوله : [ جائزة ] : أى بمعنى خلاف الأولى .

قوله : [ فى الوضوء ] : أى لا فى الغسل . فلذلك لو حصلت له جنابة وجب عليه نزعها كما يأتى .

قوله : [ كالسفر ] إلخ : أى بخلاف المعصية فى السفر فلا تمنع اتفاقاً كالسفر لتجارة ثم تعرض له معاص .

قوله : [ وما مشى عليه المصنف ] : مراده به الشيخ خليل . وقد خالف اصطلاحه

( ١ ) المذاهب على ثلاثة آراء فى المسح ، الأول وهو رأى الجمهور على جواز المسح على الخفين والثانى منه ، ومنهم الخوارج ، وروى أن ابن عباس كان يمنعه ، ولكن فيه - كما قال الإمام العيني - عكرمة . والرأى الثالث . بجوازه فى السفر دون الحضر . وقد خرجوا المنع - فى صورتيه - على أن آية الوضوء - وقد نزلت فى أواخر القرآن - قد نسخت . ولكن رواه جرير بن عبد الله وكان يجهل لأنه من آخر من أسلم - رواه مسلم وعلقه البخارى . وقال ابن قدامة فى المنى : متفق عليه وقد أورد الإمام البخارى أحاديث عن المسح عن سعد بن أبي وقاص والمنيرة بن شعبة وأخرج النسائى عن الأول وأما الثانى فقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه . قال العيني : حتى رواه عنه أربعون . وأخرج مسلم أيضاً عن عمرو كذا فى الموطأ . ونصه فيه : « أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فراه عبد الله بن عمر يمسح على الخفين فأذكر ذلك عليه . فقال له سعد : سل أباك إذا قدمت عليه ... فقال عمر : إذا أدخلت رجلك فى الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما . قال عبد الله : وإن جاء أحدا من الغائط ؟ فقال عمر : نعم وإن جاء أحدكم من الغائط » . وروى البخارى أن عمر قال لابنه عبد الله : إذا حدثك شيئاً سعد عن النبى صلى الله عليه وسلم فلا تسأل غيره . وأما تقييده فى السفر فهو بلا مقيد . واختلفوا أيضاً فى محل المسح وكيفيته وتوقيت هذه الطهارة ونقضها بما يرجع إليه فى كتب المذاهب .

( ٢ ) اختلف الرأى فى المسح على الجوربين فأجازه أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة وسفيان الثوري

الواو- وهو ما كان من قطن أو كتان أو صوف بجلد ظاهره، أى كسى بالجلد بشرطه الآتى. فإن لم يُجسّد فلا يصح المسح عليه. ولا أحد في مدة المسح فلا يتقيد بيوم وليلة، ولا بأكثر ولا أقل خلافاً لمن ذهب إلى التحديد. وبحوازه شروط أحد عشر؛ ستة في الممسوح وخمسة في الماسح ذكرها بقوله:

\* ( بشرط بجلد طاهر، خُرَزَ، وسَتَرَ محلَّ الفَرَضِ، وأمكن المشى فيه عادةً بلا حائل ) : أى أن الشرط .

الأول في الممسوح : كونه بجلدًا ، فلا يصح المسح على غيره .

الثاني : أن يكون طاهراً احترازاً من جلد الميتة ولو مدبوغاً .

الثالث : أن يكون مخروّزاً لا إن لزق بنحو رسراس .

فيه هنا من تعبيره عنه بالشيخ .

قوله : [ بشرطه الآتى ] : مراده الجنس الصادق بالمتعدد أو إن شرط مفرد مضاف يعم .

قوله : [ خلافاً لمن ذهب ] إلخ : أى كابن حنبل فإنه أوجب نزعه في كل أسبوع ، والشافعى فإنه جعله للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة أيام .

قوله : [ جلد طاهر ] : قال : ( بن ) هذان الشرطان غير محتاج إليهما . أما الأول فلأن الخلف لا يكون إلا من جلد ، والجورب قد تقدم اشتراطه فيه . وقد يجاب بأن لفظ جلد هنا إنما ذكره توطئة لما بعده . وأما الثانى فقد اعترضه الرماضى بأنه يؤخذ من فصل إزالة النجاسة ، ولا يذكر هنا إلا ما هو خاص باللباب ، وبأن ذكره هنا يوهم بطلان المسح عليه عمداً أو سهواً أو عجزاً كما أن باقى الشروط كذلك ، وليس كذلك . لأنه إذا كان غير طاهر له حكم إزالة النجاسة . ( انتهى من حاشية الأصل ) . إذا علمت ذلك فالمصنف قد تبع خليلاً في عده شرطاً ، ولكن قد علمت ما فيه .

قوله : [ ولو مدبوغاً ] : أى ما لم يكن من كيمنت كما تقدم من أنه يطهر بالدبغ .

قوله : [ لا إن لزق ] إلخ : أى ولا مانسج أو سلخ كذلك ، قصرًا للرخصة على الوارد كما في المجموع .

سرّاه أحد إذا كان يمشى عليه ما يعنى صفيقاً ويشتان في رجليه ولا يعتبر أن يكونا مجلدين وقال : يذكر المسح على الجوربين عن سبعة أو ثمانية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقيل أكثر وصححه الترمذى . ومنعه أبو حنيفة والشافعى إلا أن ينلا لأنهما لا يمكن عندهم متابعة المشى فيهما دون ذلك . وقيل منعه مالك أيضاً .

الرابع : أن يكون له ساق ساتر لمحل الغرض بأن يستر الكعبين احترازاً من غير الساتر لهما .

الخامس : أن يمكن المشى فيه عادة احترازاً من الواسع الذي ينسلت من الرجل عند المشى فيه وهو الذي لا يمكن تتابع المشى فيه .

السادس : أن لا يكون عليه حائل من شمع أو خرقة أو نحو ذلك .

(وَلْيُبَسِّسْ بِطَهَارَةِ مَاءٍ كَمُلْتُ ، بِلا تَرْفَهُ وَلَا عَصِيانٍ بَلْبُسُهُ) : هذا إشارة لشروط الماسح الخمسة :

الأول : أن يلبسه على طهارة احترازاً من أن يلبسه محدثاً ، فلا يصح المسح عليه .

الثاني : أن تكون الطهارة مائية لا ترابية .

الثالث : أن تكون تلك الطهارة كاملة بأن يلبسه بعد تمام الوضوء أو الغسل الذي لم ينتقض فيه وضوؤه ، فلو غسل رجله قبل مسح رأسه ولبس خفه ثم

قوله : [ احترازاً من غير الساتر ] : أى فلا بد من ستره المحل بذاته ولو بمعونة أزرار ، لا ما نقص عنه ولا ما كان واسعاً ينزل عن محل الفرض .

قوله : [ عادة ] : أى لدوى المروعة. وذكر في الحاشية عن الصغير : أن الضيق متى أمكن لبسه مسح عليه ، لكنه خالفه في قراءة (عب) وهو الظاهر. (انتهى من شيخنا في مجموعه) .

قوله : [ من شمع أو خرقة ] : أى إذا كان على أعلاه لا إن كان أسفله ، فلا يبطل المسح لما سيأتى أنه يستحب مسح الأسفل ، وإنما يندب لإزالته ليباشره المسح . ولا تضر اللقائف التى لا توضع على القدم ويلبس الخف فوقها . واستثنى العلماء المهماز الذى يكون فى أعلى الخف ، فإنه حائل ولا يمنع المسح لمن شأنه ركوب الدواب فى السفر . قال العلامة العدوى فى حاشية شرح العزىة : ولا بد أن يكون صغيراً وأن يكون زمن ركوبه غالباً فيمسح عليه ركب بالفعل أم لا . ومن زمن ركوبه نادر فيمسح عليه إن ركب لا إن لم يركب . (انتهى) . ولا بد أن لا يكون من أحد النقيدين .



مسح رأسه لم يجز له المسح عليه ، وكذا لو غسل لإحدى الرجلين ولبس فيها الخف ثم غسل الثانية ولبس الأخرى ، لم يجز له مسح حتى ينزع الأولى ثم يلبسها وهو متطهر .

الرابع : أن لا يكون مترفعاً بلبسه كمن لبسه لخوف على حناء برجليه أو لمجرد النوم به ولكونه حاكماً ولقصد مجرد المسح أو لخوف برغوث فلا يجوز له المسح عليه . بخلاف من لبسه لحر وبرد ووعر أو خوف عقرب ونحو ذلك فإنه يسمح .  
الخامس : أن لا يكون عاصياً بلبسه كمُحرم بحج أو عمرة لم يضطر لللبسه فلا يجوز له المسح ، بخلاف المضطر والمرأة فيجوز .

\* ( وكُره غسله وتتبع غضبونه ) : أى يكره لمن استوفى الشروط المتقدمة أن يغسل خفه . وأجزأه إن نوى به أنه بدل المسح أو رفع الحدث ، لا إن نوى به مجرد إزالة نجاسة أو قدر . وكذا يكره تتبع غضبونه بالمسح أى تكاميشه ؛ لأن المنسح مبنى على التخفيف . كما يكره تكرار المسح .

• ( وبطلَ بموجب غسل ، وبخرقة قدر ثلث القدم وإن التصق كدونه إن انفتح )

قوله : [ لم يجز له المسح عليه ] إلخ : أى إلا إذا نزعهما بعد تمام طهارته وأعادهما قبل حدثه .

قوله : [ فلا يجوز له المسح ] إلخ : ومثله مشقة غسل الرجلين وأما لمن عادته المسح وأولى للسنة فيمسح عليه .

قوله : [ كمحرم بحج ] : والحال أنه ذكر وأما الأنثى فتلبسه وتمسح عليه ولو محرمه لأن إحرامها في وجهها وكفها كما يأتى .

تنبيه : الأظهر إجزاء مسح المغصوب وذلك لأن التحريم في الغصب لم يرد على خصوص لبسه ، بل من أصل مطلق الاستيلاء عليه . وأما نهى المحرم فورد على خصوص لبس المحيط والوارد على الخصوص أشد تأثيراً . ( انتهى من حاشية شيخنا على مجموعه ) .

قوله : [ غسله ] : أى ولو كان مخرقاً خرقاً يجوز معه المسح .

قوله : [ إن نوى به ] إلخ : ولو نوى أنه ينزعه بعد الصلاة .

قوله : [ وبطل بموجب غسل ] : أى وحيث بطل فلا يسمح على الخف لوضوء

إلا اليسيرُ جدًّا) : هذا شروع في بيان مبطلات مسح الخفين . فيبطل بموجب الغسل من الجنابة؛ من مغيب حشفة أو نزول منى بلدة معتادة أو نفاس. ومعنى بطلانه انتهاء المسح إلى حصول الموجب ، ويجب نزعه ليغسل . ويبطل المسح أيضاً أى ينتهى حكمه بخرقه ثلث القدم — سواء كان منفثاً أو ملتصقاً بعضه ببعض — كالشق وفق خياطته مع التصاق الجلد بعضه ببعض . فإن كان الخرق دون الثلث ضر أيضاً إن انفتح بأن ظهرت الرجل منه لا إن التصق ، إلا أن يكون المنفتح يسيراً جدًّا بحيث لا يبطل بلل اليد حال المسح لما تحته من الرجل فلا يضر .

\* ( وبتزع أكثر الرجل لساقه ) : أى وبطل المسح على الخف إذا أخرجت الرجل منه لساقه أى ساق الخف وهو مافوق الكعبين فأولى لوخرجت كلها ، وظاهر المدونة أنه لا يبطله إلا خروج جميع القدم إلى الساق فلا يضر نزع أكثره ورجح \* ( فإن نزعهما أو أعليه أو أحدهما ، =

النوم وهو جنب . وهذه حكمة عدوله عن عبارة خليل .

قوله : [ ومعنى بطلانه ] إلخ : أى وليس المراد أن المسح نفسه بطل ، وإلا لزم بطلان ما فعل به من الصلاة . ولا قائل بذلك .

قوله : [ ثلث القدم ] : أى على مالا بن بشير ، أو قد رجل القدم على مافى المدونة . أو المراد بالكثير : ما يعتذر معه مداومة المشى ، كما للعراقيين .

قوله : [ أى وبطل المسح ] إلخ : أى فإذا وصل جل القدم لساق الخف فإنه يبادر إلى نزع يغسل رجله ولا يعيد الوضوء ما لم يتراخ عمداً ويطول . وقول الأجهورى : إذا نزع أكثر الرجل لساق الخف فإنه يبادر لردّها ويمسح بالفور ، غير ظاهر . إذ بمجرد نزع أكثر الرجل تحتم الغسل وبطل المسح كما في الرماصى .

قوله : [ وظاهر المدونة ] : حاصله أن المدونة قالت : وبطل المسح بتزع كل القدم لساق الخف . قال الجلاب : والأكثر كالكل . قال الأجهورى : والأظهر أنه مقابل للمدونة . وقال ( ح ) : إنه تفسير لها .

قوله : [ فإن نزعهما ] إلخ : أى إن لم يكن تحتهما غيرهما .

وقوله : [ أو أعليه ] : أى إن كان تحتهما غيرهما .

وقوله : [ أو أحدهما ] : صادق بصورتين ؛ بأن كانت المتزوعة مفردة

وكان على طهرٍ، بادِرَ للأسفلِ كالموالةِ): أى إذا نزع المتوضى خفيه بعد المسح عليهما، أو نزع الأعلىين بعد المسح عليهما، وكان قد لبسهما على طهارة فوق الأسفلين، ونزع أحد الخفين الأعلىين أو أحد المنفردين؛ فإنه يجب عليه أن يبادر إلى الأسفل في كل من المسائل الأربعة. فيبادر لغسل الرجلين في الأولى، ولسح الأسفلين في الثانية، ولسح الأسفل في الثالثة، ولترع الآخر وغسل الرجلين في الرابعة. وإنما وجب نزع الثانى لأنه لا يجمع بين غسل ومسح. والمبادرة هنا كالمبادرة التى تقدمت في الموالة، فإن طال الزمن عمداً بطل وضوؤه واستأنفه وبني بنية إن نسي مطلقاً. وبعد الطول بجفاف أعضاء بزمن اعتدلاً.

● (ونُدبَ نزعُه كلَّ جمعةٍ أو أسبوعٍ): يعنى أنه يندب نزعُه في كل يوم جمعة وإن لم يحضرها؛ كالمرأة. ولو لبسه يوم الخميس فإن لم ينزعه يوم الجمعة نزعُه ندباً في مثل اليوم الذى لبسه فيه وهو المراد بيوم الأسبوع.

أو تحتها غيرها. فلذلك كانت الصور أربعاً.

قوله: [ وكان على طهر]: الجملة حالية؛ لأنه إن لم يكن على طهر بطل المسح مطلقاً. ويجب غسل الرجلين في جميع الصور مع الوضوء.

قوله: [ وبني بنية إن نسي ]: ومثل النسيان العجز الحقيقي.

قوله: [ يعنى أنه يندب ] إلخ: اعلم أنه يطالب بنزعه كل من يخاطب بالجمعة ولو ندباً كما قاله الجزولى. ثم ظاهر تعليلهم قصر الندب على من أراد الغسل بالفعل. ويحتمل ندب نزع مطلقاً، وهو المتبادر من الشارح إذ لا أقل من أن يكون وضوؤه للجمعة عارياً عن الرخصة كما قاله زروق. فإن قلت: لم يسن نزع كل جمعة لمن يسن له غسلها: لأن الوسيلة تعطى حكم المقصود. والجواب: الأتم حمل الندب على مطلق الطلب فيشمل السنية لمن يريد غسل الجمعة وكان في حقه سنة.

قوله: [ في مثل اليوم ] إلخ: أى مراعاة للإمام أحمد.

تنبيه: لا يشترط نقل الماء لمسح الخف لأنه ربما أفسده.

● فائدة: إن نزع الماسح رجلاً من الخف وعسرت عليه الأخرى وضاق الوقت، فقليل: يتيمم ويترك المسح والغسل إعطاء لسائر الأعضاء حكم ما تحت الخف؛

\* (ووضع يميناهُ على أطراف أصابع رجله ويسراه تحتها ويُسِمِرُهُما لكعبيه) : هذه صفة المسح المندوبة ، وهى : أن يضع باطن كف يده اليمنى على أطراف أصابع رجله اليمنى أو اليسرى ، ويضع باطن كف اليسرى تحتها أى تحت أصابع رجله ويمرهما - أى اليدين - لمنتهى كعبي رجله . وقيل هذه الكيفية فى الرجل اليمنى ، وأما اليسرى فيعكس الحال بأن يجعل اليد اليمنى تحت الخف واليسرى فوقها لأنه أمكن .  
 \* (ومسح أعلاه مع أسفله) : أى يندب الجمع بينهما على الصفة المتقدمة . فلا ينافى إن مسح الأعلى واجب تبطل بتركه الصلاة ، بخلاف مسح الأسفل فلا يجب ، فإن تركه أعاد صلاته فى الوقت المختار . ولذا قال :  
 \* (وبطلت بترك الأعلى لا الأسفل ، فيعيد بوقت) : فالضمير فى بطلت عائد على الصلاة المعلومة من المقام . وترك البعض من الأعلى والأسفل كترك الكل .  
 ولما فرغ من الطهارة الصغرى ونواقضها وما يتعلق بذلك ، شرع فى بيان الكبرى وموجباتها فقال :

وتعذر بعض الأعضاء كتعذر الجميع ، ولا يميزه مطلقاً كثرت قيمته أو قلت ، وهو الراجع من أقوال ثلاثة ذكرها خليل .

قوله : [ ووضع يميناه ] إلخ : فلو خالف تلك الكيفية ومسح كيفما اتفق كفاه .  
 قوله : [ وقيل هذه الكيفية ] إلخ : وهو الأرجح .  
 قوله : [ أى يندب الجمع ] إلخ : جواب عن سؤال : كيف يندب مسح الأعلى مع أنه واجب ؟ فأجاب بما ذكر .

قوله : [ فى الوقت المختار ] : أى مراعاة لمن يقول بالوجوب . فإن (ح) صدر بالقول بأن مسح كل من الأعلى والأسفل واجب ، واستدل له بقول المدونة : لا يجوز مسح أعلاه دون أسفله ، ولا أسفله دون أعلاه ، إلا أنه لو مسح أعلاه وصلى فأحب إلى أن يعيد فى الوقت لأن عروة بن الزبير كان لا يمسح بطونهما . (انتهى من حاشية الأصل) .

قوله : [ترك البعض] إلخ : أى فيعيد لترك بعض الأعلى أبداً ولبعض الأسفل فى الوقت .

قوله : [ فى بيان الكبرى ] : أى من جهة فرائضها وسننها ومندوباتها وما يتعلق بذلك .

## فصل : فى الغُسل

• ( يجبُ على المكلفُ غسلُ جميعِ الجسدِ بخروجِ منيُ بنومٍ مطلقاً ) :  
اعلم أن موجبات الغسل أربعة : خروج المني . ومغيب الحشفة . والحيض .  
والنفاس .

والمراد بالمكلف : البالغ العاقل ذكراً أو أنثى . فخروج المني من الذكر  
أو الأنثى فى حالة النوم يوجب الغسل مطلقاً بلذة معتادة أم لا ، بل إذا انتبه من  
نومه فوجد المني ولم يشعر بخروجه ، أخرج بنفسه ، وجب عليه الغسل على  
ما استظهره الشيخ الأجهورى ، ونوزع فيه .

## فصل :

قوله : [ جميع الجسد ] : أى ظاهره وليس منه الفم والأنف وصباح الأذنين  
والعينين ، بل التكاميش بدبر أو غيره فيسترنى قليلاً ، والسرة وكل ما غار من جسده .  
قوله : [ بخروج مني ] : الباء للسببية .  
وقوله : [ بنوم ] : الباء بمعنى فى .

قوله : [ اعلم أن موجبات ] إلخ : أى أسبابه التى توجبه .  
والغسل بالضم : الفعل . وبالفتح : اسم للماء على الأشهر . وبالكسر اسم  
لما يغتسل به من أشنان ونحوه . وعرفه بعضهم بقوله : إيصال الماء لجميع الجسد بنية  
استباحة الصلاة مع ذلك .

قوله : [ فخروج المني ] إلخ : أى بروزه من الفرج أو الذكر كما صرح  
به الأئمة فى شرح مسلم ونقله عنه الخطاب ، ومثله فى العارضة لابن العربى . فالرجل  
كالمرأة لا يجب الغسل عليهما إلا بالبروز خارجاً ، فإذا وصل منى الرجل لأصل  
الذكر أو لوسطه فلا يجب الغسل . وظاهره ؛ ولو كان لربط أو حصى . وما ذكره  
الأصل من وجوب الغسل على الرجل بانفصاله عن مقره — لأن الشهوة قد  
حصلت بانتقاله — فهو قول ضعيف كما فى ( بن ) ( اهـ من حاشية الأصل ) .  
قوله : [ على ما استظهره ] إلخ : أى معترضاً به على ( ح ) والتأني القائلين : إذا

\* (أو يقظة إن كان بلذة معتادة ، من تنظر أو فكر فأعلى ، ولو بعد ذهابها) :  
 أى أو بخروجه في يقظة بشرط أن يكون الخروج بلذة معتادة<sup>(١)</sup> من أجل نظر أو فكر  
 في جماع فأعلى كمباشرة . وإن حصل الخروج بعد ذهاب اللذة فإنه يجب  
 الغسل .

\* (وإلا أوجب الوضوء فقط) : أى — وألا يكن بلذة معتادة — بأن خرج بنفسه  
 لمرض أو طربة ، أو كان بلذة غير معتادة — كمن حك بالحرب أو هزته دابة فخرج منه  
 المنى — فعليه الوضوء فقط . لكن قال ابن مرزوق : الراجح في اللذة غير المعتادة

رأى في منامه أن عقرباً لدغته فأمنى أو حك بالحرب فالتذ فأمنى فوجد المنى لم  
 يجب الغسل . وقيل الرماصي ما للأجهوري من أن الأحوط وجوب الغسل وقال  
 (بن) : ما تمسك به الأجهوري في رده على الخطاب (وتت) واه جدا . (١ هـ من  
 حاشية الأصل) .

قوله : [ولو بعد ذهابها] : أى هذا إذا كان خروج المنى مقارناً للذة ، بل  
 إن خرج بعد ذهابها وسكون إنعاظه حال كون ذلك الخروج بلا جماع . ويلفق  
 حالة النوم لحالة اليقظة ، فإذا التذ في نومه ثم خرج منه المنى في اليقظة بعد انتباهه  
 من غير لذة اغتسل ، وسواء اغتسل قبل خروج المنى جهلاً منه ، أو لم يغتسل .  
 بخلاف ما إذا كانت اللذة ناشئة عن جماع بأن غيب الحشفة ولم ينزل ، ثم أنزل  
 بعد ذهاب لذته وسكون إنعاظه ؛ فإنه يجب عليه الغسل ، ما لم يكن اغتسل قبل  
 الإنزال ، وإلا فلا لوجود موجب الغسل وهو مغيب الحشفة كما صرح به بعد .  
 وكذا إذا خرج بعض المنى بغير جماع ثم خرج البعض الباقي ؛ فإن اغتسل للبعض  
 الأول فلا يعيد الغسل وإنما يتوضأ للثاني .

قوله : [في جماع] : متعلق بتفكير .

وقوله : [كمباشرة] : مثال للأعلى .

قوله : [لكن قال ابن مرزوق] إلخ : ظاهره استدلال أم لا . والخاص  
 أنهم مثلوا اللذة غير المعتادة بالنزول في الماء الحار وحك بالحرب وهز الدابة . قال في  
 الأصل : أما نزوله بالماء الحار فلا يوجب الغسل ولو استدلال فيما يظهر ، وحك بالحرب

(١) قال ابن رشد في بداية المجتهد : إن العلماء اختلفوا في خروج المنى الموجب للطهر ، فذهب  
 مالك إلى اعتبار اللذة في ذلك . وذهب الشافعي إلى أن نفس خروجه هو الموجب للطهر سواء خرج بلذة  
 أو بغير لذة .

وجوب الغُسل كما اختاره اللخمي وظاهر ابن بشير . إلا أن ظاهر كلامهم تضعيفه .

\* (كن جامعاً فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى) : تشبيهه في وجوب الوضوء فقط . أى أن من جامع بأن غيَّب الحشفة في الفرج فَاغْتَسَلَ لذلك ، ثم خرج منه منى بعد غسله ، فإنه يجب عليه الوضوء فقط لأن غسله للجنابة قد حصل .

\* (ولو شكَّ أَمْنَى أم مذىٌ وجبَ . فإن لم يدُر وقتَه أعاد من آخر نومة) : هذه المسألة متعلقة بخروجه في النوم . أى أن من انتبه من نومه فوجد بللاً في ثوبه أو بدنه فشك هل هو منى أو مذى وجب عليه الغسل لأن الشك مؤثر في إيجاب الطهارة ،

إن كان بذكره ، وهز الدابة إن أحس بمبادئ اللذة فيهما واستدام وجب الغسل وإلا فلا . وأما إن كان بغير ذكره فإنه كالماء الحار . بقى شيء وهو أنه في هز الدابة إذا أحس بمبادئ اللذة واستدام حتى أنزل فهل يجب الغسل ولو كانت الاستدامة لعدم القدرة على النزول كمن أكره على الجماع ؟ أو لا غسل حينئذ ؟ تردد في ذلك الأجهوري .

قوله : [ تضعيفه ] : قال في حاشية الأصل نقلاً عن (بن) : اعترض ابن مرزوق على المصنف بأن الراجح وجوب الغسل بخروجه بلذة غير معتادة ، كما اختاره اللخمي وظاهر ابن بشير . قال شيخنا : عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مرزوق وإعراضهم عنه يقتضى عدم تسليمه ، وحينئذ فيكون الراجح ما قاله المصنف (اه) وقد تبع مصنفنا ما قاله خليل .

قوله : [ بأن غيب الحشفة ] إلخ : مثل الرجل المذكور ؛ المرأة إذا خرج من فرجها المنى بعد غسلها من الجماع .

قوله : [ فقط ] : أى ولا يعيد الصلاة التي كان صلاتها .

قوله : [ ولو شك ] إلخ : سكت المصنف والشارح عما إذا رأت المرأة . حیضاً في ثوبها ولم تدر وقت حصوله . وحكدها أنها تغتسل وتعيد الصلاة من يوم لبسه اللبسة الأخيرة لاحتمال طهرها وقت أول صلاة ، كالصوم ؛ لانقطاع التتابع . إلا أن تبين النية كل ليلة فتعيد عاداتها إن أمكن استغراقه لها لكثرة ، ولو كل يوم نقطة ، وإلا فبحسبه . فإن لم يتصور زيادته على يومين في ظن العادة قضتهما

بجلافة الوهم ؛ فمن ظن أنه مذى وتوهم فى المنى فلا يجب عليه الغسل. فلذا لوشك بين ثلاثة أمور كنى ومذى وودى ، لم يجب الغسل لأن تعلق التردد بين ثلاثة أشياء ، يصير كل فرد من أفرادها وهما . ومن وجد منياً محققاً أو مشكوكاً ، ولم يدر الوقت الذى خرج فيه ، فإنه يغتسل ويعيد صلاته من آخر نومة سواء كانت بابل أو نهار ، ولا يعيد ما صلاّه قبلها .

\* ( وبمغيب الحشفة أو قدراً فى فرج مطيق ، وإن بهيمة أو ميتاً ) : الموجب الثانى للغسل : تغيب المكلف

فقط ، وهكذا . ومن هنا فرع الوجيزى : الذى فى (عب) : ثلاث جوار لبست كل الثوب عشرة فى رمضان ، فوجد فيه نقطة دم ؛ فتصوم كل واحدة منهن يوماً مع التبييت ، وتقضى الأول صلاة الشهر . والثانية . عشرين ، والثالثة ، عشرة . وظاهر كلامهم إلغاء الاستظهار هنا ( اهـ من شيخنا فى مجموعه ) .

قوله : [ لم يجب الغسل ] : أى ولكن يجب غسل الذكر كما استظهره بعضهم . وقال فى الحاشية : لا يجب غسل الجسد ولا الذكر ، وأما إذا شك أمدى أم بول أو أمدى أم ودى . وجب غسل الذكر اتفاقاً .

قوله : [ فإنه يغتسل ويعيد ] إلخ : محل وجوب الإعادة بعد الغسل فى مسألة الشك أو التحقق إذا لم يلبسه غيره من يمنى ، وإلا لم يجب غسل بل يندب فقط ، كما ذكره الأصل تبعاً لابن العربى . وهو مخالف لما قالوه من وجوب الغسل على كل من شخصين لبسا ثوباً ونام فيه كل واحد منهما ولم يحتمل لبس غيرهما لذلك الثوب ، ووجد فيه منى . ولقول البرزلى : لو نام شخصان تحت لحاف ثم وجدا منياً عزاه كل واحد منهما لصاحبه ، فإن كانا غير زوجين اغتسلا وصليا من أول ما ناما فيه لتطرق الشك إليهما معاً فلا يبرآن إلا بيقين ، وإن كانا زوجين اغتسل الزوج فقط ؛ لأن الغالب أن الزوج لا يخرج منها ذلك . قال ( بن ) : فهما قولان واستظهر بعضهم الثانى لا ما قاله ابن العربى ( اهـ من حاشية الأصل ) .

قوله : [ المكلف ] : أى ولو ختن مشكلاً ، إذا غيبها فى فرج غيره أو فى دبر نه . وإلا — بأن غيبها فى فرج نفسه — فلا ، ما لم ينزل . واشتراط البلوغ خاص بالآدمى ، فإذا غيبت المرأة ذكر بهيمة فى فرجها وجب الغسل ، ولا يشترط فى البهيمة البلوغ .



جميع حشفته<sup>(١)</sup> - أى رأس ذكره - أو تغييب قدرها من مقطوعها في فرج شخص مطبق للجماع قبلاً أو دبراً من ذكر أو أنثى ولو غير بالغ ، أو كان

ويدخل في المكلف الجن ؛ فلو غيب ذكره في إنسية ، أو إنسى غيب ذكره في جنية ، وجب الغسل على كل قال في الحاشية : وهو التحقيق .

قوله : [ جميع حشفته ] : أى ما يلف عليها خرقة كثيفة . وليست الجلدة التى على الحشفة بمثابة الخرقة الكثيفة .

قوله : [ قدرها من مقطوعها ] : ومثل القطع ما لو قلناه وهل يعتبر قدر طولها لو انفرد واستظهر ؟ أو مثنيّاً ؟ وانظر لو خالق ذكره كله بصفة الحشفة ، هل يراعى قدرها من المعتاد ؟ أولاً بد في إيجاب الغسل من تغييبه كله ؟ والظاهر - كما في الحاشية - الأول .

قوله : [ قبلاً أو دبراً ] إلخ : ظاهره : غيب الحشفة في القبل في محل الافتضااض أو في محل البول ، وهو كذلك خلافاً لمن شرط محل الافتضااض . بقی لو دخل شخص بتمامه في الفرج ؛ فلانص عندنا . وقالت الشافعية : إن بدأ في الدخول بذكره اغتسل ، وإلا فلا كأنهم رأوه كالتغيب في الهوى . ويفرض ذلك في الفيلة ودواب البحر الهائلة . وما ذكره من أن تغييب الحشفة في الدبر يوجب الغسل هو المشهور من المذهب وفي ( ح ) قول شاذ لما لك : إن التغيب في الدبر لا يوجب غسلاً حيث

( ١ ) أى أنزل أو لم ينزل . وقد قيل إن مغيب الحشفة بمثابة التقاء الختانين . وقد اختلف الصحابة رضى الله عنهم في سبب إيجاب الطهر من الوطء : فمنهم من رأى الطهر واجباً في التقاء الختانين أنزل أو لم ينزل ، قال ابن رشد : وعليه أكثر فقهاء الأمصار ومالك وأصحابه والشافعي وأصحابه وجماعة من أهل الظاهر . وذهب قوم إلى أن إيجاب الطهر مع الإنزال فقط . وسبب الخلاف ما روى عنه صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة قال : « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل » أخرجه البخاري ومسلم في الطهارة وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وفي الموطأ نحوه بروايات عن عائشة رضى الله عنها وعبد الله بن عمر . وروى أن رجلاً من الأنصار سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل ؟ فقال زيد : يفتسل . فقيل له : إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل ؟ فقال له زيد بن ثابت إن : أبي بن كعب : نزع عن ذلك قبل أن يموت . قال العيني في عمدة القارى : « ومن رأى أنه لاغسل في الإيلاج في الفرج إن لم يكن إنزال : عثمان وعلى والزبير وطلحة وغيرهم لحديث رواه البخاري أيضاً عن الرجل يجمع ولا ينزل : ليس عليه غير الوضوء أخرجه مسلم وغيره . وروى مثله مرفوعاً عن أبي سعيد . وأخرج العيني طائفة في معناه عن كثيرين . قال العيني بنسخ هذه الأحاديث وأنه قد جاء ما يدل على النسخ صريحاً عن سهل بن سعد أن كعب بن أبي أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل ذلك رخصة للناس في أول الإسلام =

المطيق بهيمة أو ميتاً .

( وعلى ذى الفرج إنْ بَلَغَ ) : أى ويجب الغسل على صاحب الفرج المغيب فيه إن كان بالغاً . وهذا القيد معلوم من قوله : ( المكلف ) . ذكره لزيادة الإيضاح فلا يجب الغسل على غير المكلف ، ولا بتغيب الحشفة في غير فرج كالألبيتين

والفخذين ، ولا في فرج غير مطيق .

« ( ونُذِبَ للمأمور الصلاة ؛ كصغيرة وطئها بالغ ) : أى ويندب الغسل للذكر مأمور بالصلاة وطئاً مطيقاً ، كما يندب لمطيقاً وطئها بالغ وإلا فلا .

لا إنزال ، وللشافعية : أنه لا ينقض الوضوء وإن أوجب الغسل فإذا كان متوضئاً وغيب الحشفة في الدبر ولم ينزل وغسل ماعدا أعضاء الوضوء أجزاءه . ( انتهى من حاشية الأصل ) . ومحل كونه لا ينقض الوضوء عندهم حيث كان المغيب في دبره ذكرراً أو أنثى محرماً .

قوله : [ أو ميتاً ] : أى ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه لعدم التكليف .

قوله : [ غير مطيق ] : أى سواء كان آدمياً أو غيره .

قوله : [ للمأمور الصلاة ] : أى وإن لم يراهق . فلا مفهوم لقول خليل : مراهق . ففي المواق عن ابن بشير : إذا عدم البلوغ في الواطئ أو الموطوءة . فقتضى المذهب لا غسل . ويؤمران به على جهة النذب ( انتهى ) ، وقال أشهب وابن سحنون : يجب عليها وعليه . فلوصلها بدونه فقال أشهب : يعيدان . وقال ابن سحنون : يعيدان بقرب ذلك لا أبداً . قال سند : وهو حسن ، وعليه يحمل قول أشهب . والمراد بالقرب : كالיום ، كما في ( ر ) . والمراد بوجوب الغسل عليهما : عدم صحة الصلاة بدونه لتوقفها عليه كالوضوء . لا ترتب الإثم على الترك . ( انتهى من حاشية الأصل ) . فعلى النذب الذي هو مشهور المذهب ؛ لو جامع وهو متوضئ وصلّى بغير غسل فصلاته صحيحة . غاية ما فيه الكراهة . ولذلك يقولون : جامع الصبي لا ينقض وضوءه .

قوله : [ وطئاً مطيقاً ] : كان الموطوء بالغاً أو غير بالغ .

قوله : [ وإلا فلا ] : هذا هو المعتمد . والحاصل أن الصور أربع ؛ لأن الواطئ والموطوء بالغان أو بالغ وصغيرة أو صغير وبالغة أو صغيران . فالأولى : يجب فيها الغسل عليهما اتفاقاً . وفي الثانية : يجب الغسل على الواطئ ويندب للموطوءة حيث كانت مأمورة

= لقلة الثبات ثم أمرنا بالغسل ونهى عن ذلك « أخرجه ابن ماجة والترمذي وقال : حسن صحيح . وأبو داود ، وقال ابن عبد البر وهو حديث صحيح . ولم يفصل الإمام البخاري في ذلك وإنما قال في آخر باب الغسل : « قال أبو عبد الله ( أى البخاري ) : الغسل أحوط ، وذلك الأخير ؟ ( أى حديث يتوضأ فقط ) إنما بنينا لاختلافهم » . يعنى كان يفضل أن يقتصر على حديث : « إذا جلس بين شعبا » لأن الغسل أحوط ولكنه اضطر لذلك الأخير بياناً لاختلاف الصحابة في هذه المسألة .

• ( و يجيئ ونفاس ولو بلا دم ، لا باستحاضة . وتُدب لا نقطاعه ) : الموجب الثالث والرابع للغسل : الحيض ولو دفعة . والنفاس ولو خرج الولد بلا دم أصلاً . ولا يجب بخروج دم الاستحاضة ، لكن يندب إذا انقطع .

● ( وفرائضه : نية فرض الغسل ، أو رفع الحدث ، أو استباحة ممنوع ، بأول مفعول ) : فرائض الغسل خمسة : الأولى : النية عند أول مفعول <sup>(١)</sup> ابتداءً بفرجه أو غيره بأن ينوى بقلبه أداء فرض الغسل ، أو ينوى رفع الحدث الأكبر أو رفع الجنابة ، أو ينوى استباحة ما منعه الحدث الأكبر أو استباحة الصلاة مثلاً .

• ( وموالة كالوضوء وتعميم ظاهر الجسد بالماء ) : الفريضة الثانية : الموالة إن ذكر وقدر ، كالموالة في الوضوء . فإن فرق عامداً بطل إن طال ،

بالصلاة . وفي الثالثة : يندب للواطئ دون موطوءته ما لم تنزل . وكذا في الرابعة .

قوله : [ و يجيئ ] : أى بوجود حيض ، فالموجب للغسل وجوده لا انقطاعه وإنما هو شرط في صحته كما قال الأصل . وما قيل في الحيض يقال في النفاس .

قوله : [ ولو بلا دم ] : هذا هو المستحسن عند ابن عبد السلام و خليل من روايتين عن مالك وهو الأقوى ذكره شيخنا في مجموعه .

قوله : [ لكن يندب إذا انقطع ] : أى لأجل النظافة وتطبيب النفس ، كما يندب غسل المعفوات إذا تفاحت لذلك ، والاستحاضة من جملتها . وأما قول بعضهم : لا احتمال أن يكون خالط الاستحاضة حيض وهى لا تشعر ، ففيه نظر ؛ لأنه يقتضى وجوب الغسل لاندبه لوجود الشك في الجنابة .

قوله : [ بأن ينوى إلخ ] : ولا يضر إخراج بعض المستباح ، بأن يقول : نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلاً . ولا نسيان موجب ، بخلاف إخراج الحدث ، كأن يقول : نويت الغسل من الجماع لا من خروج المني ، والحال أن ما أخرجه قد حصل منه وإلا فلا شيء عليه . أو ينوى مطلق الطهارة المتحققة في الواجبة والمندوبة أو في المندوبة فقط ، فإنه يضر .

قوله : [ كالوضوء ] إلخ : التشبيه في الصفة والحكم معاً .

قوله : [ عامداً ] : أى مختاراً .

(١) اختلفوا في اشتراط النية في هذه الطهارة ، قال ابن رشد : في بداية التجهد ذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وداود وأصحابه إلى أن النية من شروطها وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري إلى أنها تجزئ بغير نية .

وإلا بنى على ما فعل بنية .

\* الفريضة الثالثة : تعميم ظاهر الجسد بالماء ، بأن ينغمس فيه أو يصبه على جسده بيده أو غيرها .

\* ( ودلك ولو بعد صبه وإن بخرقة ، فإن تعذر سقط ، ولا استنابة ) : الفريضة الرابعة .  
الدلك وهو هنا إمرار العضو على ظاهر الجسد<sup>(١)</sup> يداً أو رجلاً فيكفي ذلك الرجل بالأخرى . ويكفي الدلك بظاهر الكف وبالساعد والعضد ، بل يكفي بالخرقة عند

قوله : [ وإلا بنى بنية ] : أى حيث فرق ناسياً وأما لو فرق عاجزاً فيبنى لنية لاستصحابها . وما تقدم في الوضوء يأتي هنا .

والحاصل أن قوله : [ فإن فرق عامداً ] إلى آخره : ما قيل لإلزامه صورة واحدة . ومفهومه بعدها خمس صور : وهى ما إذا فرق ناسياً ، أو عاجزاً ، أطال أم لا ، أو عامداً مختاراً ولم يطل . والكل يبنى فيها بغير تجديد نية ، إلا إذا فرق ناسياً وطال . فقول الشارح : ( بنى بنية ) كلام مجمل وقد علمت أنه محمول على الناسى في حالة الطول . قوله : [ أو غيرها ] : كتلقيه من المطر وتمريغه في الزرع وعليه ندى كثير حتى عمه الماء .

قوله : [ ودلك ] : هو داخل في مفهوم الغسل لأنه صب الماء على العضو مع ذلك كما تقدم في الوضوء . وجبئذ فيغى عنه اسم الغسل لكنه ذكره لارد على من يقول : إنه واجب لإيصال الماء للبشرة ، فنص على أنه واجب لنفسه فيعيد تاركه أبداً ولو تحقق وصول الماء للبشرة . وهذا هو المشهور في المذهب . واختار الأجهورى القول الثانى لقوة مدركه . ولكن الحق أنه ، وإن كان قوى المدرك ، فهو ضعيف في المذهب .

قوله : [ ولو بعد صبه ] : خلافاً للتأبسى في اشتراط المقارنة لصب الماء . فإذا انغمس في الماء ثم خرج منه فصار الماء منفصلاً عن جسده إلا أنه مبتل ، فيكفي الدلك في هذه الحالة على الأول لا على الثانى .

قوله : [ وهو هنا ] : يحترز عن الوضوء . فإنه على مشهور المذهب المراد منها باطن الكف ، وتقدم نقل ( بن ) عن المستاوى أنه كالغسل يكفي فيه أى عضو

( ١ ) قال ابن رشد : اختلف العلماء في اشتراط إمرار اليد على جميع الجسد في هذه الطهارة فأكثر العلماء على أن إفاضة الماء كافية في ذلك وأن مالكا وجل أصحابه وبعض أصحاب الشافعى إلى أنه إن فات المتطهر موضع واحد من جسده لم يمر بيده عليه لا يكمل طهره . وكذلك اختلف الرأى في الفور والترتيب على ما هو موضح بالمذاهب .

القدرة- باليد على الراجح- بأن يمسك طرفيها بيديه، وبذلك بوسطها أو بجبل كذلك. ويكنى ولو بعد صب الماء وانفصاله عن الجسد ما لم يحف. فإن تعذر ذلك سقط. ويكنى تعميم الجسد بالماء كما في سائر الفرائض، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، خلافاً لمن يقول: يجب استنابة من يملكه من زوجة أو أمة، أو يتدلك بماء إن كانت ملكاً له، أو أذن له مالكتها في ذلك وكان الدلك بها لا يؤذيه. فلمنه ضعيف، وإن مشي عليه الشيخ.

\* (وتخليل شعر وأصابع رجله): الفريضة الخامسة: تخليل شعره<sup>(١)</sup> ولو كثيفاً سواء

فلا فرق بينهما على هذا القول.

قوله: [على الراجح]: أى خلافاً لما نقله بهرام عن سحنون من عدم الكفاية بخرقه مع القدرة باليد، وعليه اقتصر (عب). ورد شيخنا ذلك. واعتمد الكفاية تبعاً لشيخه الصغير. (انتهى من حاشية الأصل).

قوله: [ويكنى ولو بعد صب الماء] إلخ: إنما قدر الشارح ذلك - قبل المبالغة - لأن ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لأن ظاهره الدلك، والدلك واجب. هذا إذا كان مقارناً لصب الماء، بل ولو بعد صبه خلافاً لمن يقول بعد الصب ليس بواجب. ونرى الوجوب يجامع الآخر، مع أن المردود عليه يقول بعدمه. قوله: [ما لم يحف]: وإلا فلا يجزئ اتفاقاً.

قوله: [فإن تعذر الدلك] إلخ: أى إذا تعذر الدلك بما ذكر من اليد والخرقة سقط، ويكنى تعميم جسده بالماء. بل قال ابن حبيب: متى تعذر باليد ط، ولا يجب بالخرقة ولا الاستنابة. ورجحه ابن رشد فيكون هو المعتمد (انتهى لأصل).

قوله: [خلافاً لمن يقول] إلخ: أى وهو سحنون وتبعه خليل وذكر ابن صابر ما يفيد ضعفه.

قوله: [ولو كثيفاً]: أى هذا إن كان خفيفاً، بل إن كان كثيفاً على الأشهر. وقيل: يندب تخليل الكثيف فقط. وقيل: تخليله مباح وهذا الخلاف في اللحية فقط. وأما غيرها فتخليله واجب اتفاقاً، خفيفاً أو كثيفاً. قاله في حاشية الأصل

(١) ترجمه الإمام البخارى فى كتاب الغسل بقوله: «باب تخليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته، أفاض عليه» وفيه عن عائشة قالت: «... ثم يخلل بيده شعره حتى إذا ظن أنه أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات» وقد أخرج نحوه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه.

كان شعر رأس أو غيره. ومعنى تحليله: أن يضمه ويعركه عند صب الماء حتى يصل إلى البشرة فلا يجب إدخال أصابعه تحته ويعرك بها البشرة. وكذا يجب تحليل أصابع الرجلين هنا فأولى اليدين. وتقدم في الوضوء أنه يندب تحليل أصابع رجله ويجب تحليل أصابع اليدين.

« ( لا نقض مضمفوره، إلا إذا اشتد، أو بخيوط كثيرة): أى لا يجب على المغتسل نقض مضمفور شعره ما لم يشتد الضفر حتى يمنع وصول الماء إلى البشرة، أو يضفر بخيوط كثيرة تمنع وصول الماء إلى البشرة أو إلى باطن الشعر.

تبعاً ل ( بن ).

قوله: [ وأصابع رجله ] : أى أنه لا يتم تعميم الجسد إلا بذلك، كالتكاميش التى تكون فى الجسد؛ فلا بد من إيصال الماء إليها.

قوله: [ حتى يصل إلى البشرة ] : وهذا واجب وإن كانت عروساً تزين شعرها، وفى ( بن ): وغيره أن العروس التى تزين شعرها ليس عليها غسل رأسها لما فى ذلك من إتلاف المال ويكفيها المسح عليه. وفى ( ح ) عند قول خليل فى الوضوء «ولا ينقض ضفره أى رجل أو امرأة»: أنها تنيم إذا كان الطيب فى جسدها كله لأن إزالته من إضاعة المال.

قوله: [ ويجب تحليل إلخ ] : وتقدم الفرق بينهما.

قوله: [ لا نقض مضمفوره إلخ ] : تقدم تفصيله فى الوضوء نظماً ونثراً

قوله: [ مضمفور شعره ] : والرجل والمرأة فى ذلك— وفى جواز الضفر— سواء، إن لم يكن على طريقة ضفر النساء فى الزينة والتشبه بهن، فلا أظن أحداً يقول بجوازه، قاله فى الأصل، وقال أيضاً: وكذا لا يجب عليه نقض الخاتم ولا تحريكه ولو ضيقاً على المعتمد ( اهـ ). والمراد به الخاتم المأذون فى لبسه وإلا وجب نزع إن كان ضيقاً كما تقدم فى الوضوء.

قوله: [ أو إلى باطن الشعر ] : هذا التفصيل الذى قاله الشارح هو مشهور المذهب، وتقدم لنا— فى مبحث الوضوء أنه ينفع النساء كثيرات الصفات فى الغسل— مذهب السادة الحنفية لأن الشرط عندهم وصول الماء لأصول الشعر ولا يلزم تعميمه ولا إدخال الماء فى باطنه بالنسبة للنساء. وأما الرجال فلا بد من تعميم ظاهره وباطنه

\* ( وإن شكَّ غير مُستنكح<sup>(١)</sup> في محلِّ غسله ) : إذا شكَّ غير المستنكح في محل من بدنه هل أصابه الماء ، وجب عليه غسله بصب الماء عليه وذلكه . وأما المستنكح — وهو الذى يعتريه الشك كثيراً — فالواجب عليه الإعراض عنه ، إذ تتبع الوسواس يفسد الدين من أصله ، نعوذ بالله منه .

\* ( ووجب تعهّد المغابن<sup>(٢)</sup> ) : من شقّرق وأسرة وسرة ورفع وإبط : يجب على المغتسل أن يتعهد مغابنه أى المحلات التى ينبو عنها الماء كالشقّرق التى فى البدن والأسرة أى التكاميش والسرة والرفغين<sup>(١)</sup> والإبطين وكل ما غار من البدن ، بأن يصب عليه الماء ويدلكه إن أمكن ، وإلا اكتفى بصب الماء .

\* ( وسننه : غسل يديه أولاً ، ومضمضة ، واستنشاق ، واستنثار ، ومسح صماخ ) : أى سننه خمسة : غسل يديه أولاً إلى كوعيه ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار كما تقدم فى الوضوء ، ومسح صماخ الأذنين — بضم الصاد المهملة —

لأن لم مندوحة عن ذلك بحلقه هذا هو المأخوذ من الدر المختار .  
قوله : [ وإن شك ] إلخ : أى فلا بد من تعميم الجسد تحقيقاً . ويكفى غلبة الظن على المعتمد لغير المستنكح .

قوله : [ وجب عليه ] : أى ولا يبرأ إلا بيقين أو غلبة ظن .  
قوله : [ أولاً ] : أى قبل إدخالهما فى الإناء بشرط أن يكون الماء قليلاً وأمكن الإفراغ ، وأن يكون غير جار ، فإن كان كثيراً أو جارياً أوم يمكن الإفراغ منه ، كالحوض الصغير أدخلهما فيه إن كانتا نظيفتين ، أو غير نظيفتين ولم يتغير الماء بإدخالهما ، وإلا تحيل على غسلهما خارجه إن أمكن وإلا تركه وتيمم إن لم يجد غيره لأنه كعادم الماء .

قوله : [ كما تقدم فى الوضوء ] : ويأتى هنا الخلاف : هل التثليث من تمام السنة ؟ أو الثانية والثالثة مستحب ؟ وهو الراجح . ويأتى هنا توقف السنة على غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء ، إن أمكن الإفراغ إلى آخر الشروط التى ذكرت . وقيل : الأولية قبل إزالة الأذى ، وإن كان المعتمد الأول . واعلم أن جعل المضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح صماخ الأذنين من سنن الغسل ، إنما هو حيث لم يفعل قبله الوضوء المستحب ، فإن فعله قبله كانت هذه الأشياء من سنن الوضوء لا الغسل

( ١ ) المستنكح : هو من يراوده الشك والوسوسة غالباً .

( ٢ ) الرفغين : قلناهما ما يتطلبان بالوسخ والدرق من ثنيات الجسم .

أى ثقبهما، ولا يبالغ فإنه يضر السمع ، وأما ظاهرهما وباطنهما فن ظاهر الجسد يجب غسله كما سيأتى .

● ( وفضائله: ما مرّ في الوضوء . وبدء بإزالة الأذى ، فذاكبره ، ثم أعضاء وضوئه مرّة ، وتخليل أصول شعر رأسه ، وتثليثه يعمّه بكل غرقة ، وأعلاه ، وميامنه ) : أى أن فضائل الغسل — أى مستحباته — ما تقدم في الوضوء ؛ من قوله : موضع طاهر ، واستقبال وتسمية ، وتقليل ماء بلا حد كالغسل . ويندب في الغسل بدء بإزالة الأذى : أى النجاسة ، سواء كانت في فرجه أو في غيره . ثم يشرع في الغسل فيبدأ — بعد غسل يديه إلى كوعيه وإزالة ما عليه من النجاسة إن كانت — بغسل مذاكبره أى الفرج والأثنين والدبر . وعبر عنها بالمذاكبر تبركا بالحديث الوارد في صفة غسله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> .

كما يفيد كلام الشيخ أحمد الزرقاني . ولكن الحق أن هذا الوضوء الذى يأتى به وضوء صورة ، وفي المعنى قطعة من الغسل . وحينئذ فيصح إضافة السنن لكل منهما عند إتيانه بالوضوء ، وعند عدم الإتيان به تكون مضافة للغسل . ( اه من حاشية الأصل ) .

قوله : [ أى ثقبهما ] : أى فالسنة هنا مغايرة للسنة في الوضوء لأنها مسح ظاهرهما وباطنهما وصباحهما والسنة هنا مسح الثقب الذى هو الصماخ .  
قوله : [ بإزالة الأذى ] إلخ : أى ولا يكون مسح فرجه لإزالته الأذى ناقضاً لغسل يديه أولاً لما تقدم من أن المعتمد غسلهما قبل إدخالهما في الإناء ، فلا يعيد غسلهما بعد إزالة الأذى . خلافاً لمن يقول بإعادة الغسل .  
قوله : [ وإزالة ما عليه ] : إشارة إلى أن إزالة الأذى متأخرة عن غسل اليدين .

قوله : [ تبركاً بالحديث ] : أى لكون هذه العبارة وقعت في لفظ الحديث .

( ١ ) عن ابن عباس قال : قالت ميمونة : « وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ماء ينتل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين مرتين أو ثلاثاً ، ثم أفرغ بيمنه على شماله فغسل مذاكبره ثم ذلك يده في الأرض ثم مضى واستنشق ثم غسل وجهه وبديه وغسل رأسه ثلاثاً ثم أفرغ على حسده ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه » . وأورد البخارى أحاديث أخرى في كيفية غسله صلى الله عليه وسلم .



\* وحاصل كيفية الغسل المندوبة : أن يبدأ بغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً كالوضوء بنية السنية ، ثم يغسل ما بجسمه من أذى ، وينوى فرض الغسل أو رفع الحدث الأكبر ، فيبدأ بغسل فرجه وأنثيه ورفعيه ودبره وما بين أليتيه مرة فقط ، ثم يتمضمض ويستنشق ويستنثر ، ثم يغسل وجهه إلى تمام الوضوء مرة مرة ، ثم يخال أصول شعر رأسه لتتسد المسام خوفاً من أذية الماء إذا صب على الرأس ، ثم يغسل رأسه ثلاثاً يعم رأسه في كل مرة . ثم يغسل رقبته ثم منكبيه إلى المرفق ثم يفيض الماء على شقه الأيمن إلى الكعب ثم الأيسر كذلك . ولا يلزم تقديم

قوله : [ المندوبة ] : أى الكاملة التى اجمعت الفرائض والسنن والفضائل .

قوله : [ بنية السنية ] : أى للوضوء الصورى أو للغسل .

قوله : [ ما بجسمه ] : فرجاً أو غيره بدليل تعريفه .

قوله : [ وينوى ] : أى عند البدء بغسل فرجه .

قوله : [ إلى تمام الوضوء مرة مرة ] : تبع الشارح خليلاً موافقة لما ذكره عياض عن بعض شيوخه من أنه لافضيلة في تكراره ، واقتصر عليه في التوضيح أيضاً قال (ر) : ويرد عليه ما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، من أنه قد ورد من طرق صحيحة أخرجها النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه : « ثم تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثاً » (اهـ) . فإذا علمت ذلك فلاهل المذهب طريقتان في كيفية الغسل بينهما الشارح ، ولهم في الوضوء طريقتان أيضاً : التثليث وعدمه وتقديم الرجلين قبل غسل الرأس أو تأخيرهما بعد تمام الغسل . فاخترنا شارحنا تبعاً لخليل التقديم وكون الغسل مرة مرة .

قوله : [ لتتسد المسام ] : أى في التخليل فائدة طبية ؛ وهى سد المسام لمنع الضرر عن الرأس ، وفائدة شرعية وهى عدم الإسراف في الماء .

قوله : [ ثم يغسل رأسه ثلاثاً ] : أى فالتثليث في الرأس وغسل اليدين للكوعين مندوب باتفاق أهل المذهب ، بخلاف باقى أعضاء الوضوء ففيها الخلاف .

قوله : [ إلى الكعب ] : ما ذكره هو الذى اختاره الشيخ أحمد الزرقانى وزروق . وفى (ح) : ظواهر النصوص تقتضى أن الأعلى يقدم بميامنه ومياسره على

الأسافل على الأعلى لأن الشق كله بمنزلة عضو واحد ، خلافاً لمن قال: يغسل الشق الأيمن إلى الركبة ثم الأيسر كذلك ، ثم يغسل من ركبته اليمنى إلى كعبها ثم اليسرى كذلك قال لثلا يلزم تقديم الأسافل على الأعلى ، ولم يدرك أن الشق كله بمنزلة عضو واحد ، ولم تنقل هذه الصفة في اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم . ثم إذا غسل الشق الأيمن أو الأيسر ، يغسله بطناً وظهراً . فإن شك في محل ولم يكن مستنكحاً وجب غسله وإلا فلا .

\* (ويُجزئ عن الوضوء وإن تبين عدم جنابته ، ما لم يحصل ناقض بعده وقبل تمام الغسل) : يعني أن الغسل على الصفة المتقدمة أو على غيرها ، يجزئ عن الوضوء ولو لم يستحضر رفع الحدث الأصغر ؛ لأنه يلزم من رفع الأكبر رفع الأصغر

الأسفل بميامنه ومياسره ، لا أن ميامن كل من الأعلى والأسفل مقدمة على مياسر كل . بل هذا صريح عبارة ابن جماعة وبه قرر ابن عاشر . وهذه هي الطريقة الثانية التي رد عليها الشارح .

قوله : [ فإن شك ] إلخ : هذا مكرر مع قوله سابقاً : [ وإن شك غير مستنكح في محل غسله ] ، وإنما كثره لأجل تمام الكيفية .

قوله : [ ويجزئ ] إلخ : ظاهر هذه العبارة أن غسل الجنابة يجزئ عن الوضوء . والأولى الوضوء بعد الغسل ، لأن أكثر ما يستعمل العلماء هذه العبارة — أعني الإجزاء — في الإجزاء المجرد عن الكمال ، وفيه نظر . فقد قال ابن عبد السلام : لا خلاف في المذهب فيما علمت أنه لا فضل في الوضوء بعد الغسل . وأجيب : بأن المراد بالإجزاء بالنظر للأولوية ؛ أي أنه يجزئه ذلك الغسل إذا ترك الوضوء ابتداء مع مخالفة الأولى ، وليس المراد أنه يطالب بالوضوء بعد الغسل كما فهم المعترض وهذا الاعتراض والجواب واردان على خليل ، وقد تبعه المصنف .

[ لأنه يلزم من رفع الأكبر ] إلخ : يؤخذ من هذا أن الغسل واجب أصلي لكونه عليه جنابة ولو بحسب اعتقاده ، وأما لو كان غير واجب كغسل الجمعة والعيدين — ولو نذرهما — لا يجزئ عن الوضوء . ولا بد من الوضوء إذا أراد الصلاة . مثال رفع الأكبر الذي يجزئ عن الأصغر ، كما لو انغمس في الماء ونوى بذلك رفع الأكبر ، ولم يستحضر الأصغر ؛ جاز له أن يصلي به . ونص ابن بشير : والغسل يجزئ عن

كعكسه في محل الوضوء كما يأتي ، ولو تبين له أنه لم يكن عليه جنابة . فيصلي بذلك الغسل ما لم يحصل ناقض للوضوء من حدث كريح ، أو سبب كس ذكر بعده — أى بعد تمام الوضوء — أو بعضه وقبل تمام الغسل . فإن حصل ناقض أعاد ما فعله من الوضوء مرة مرة بنية الوضوء ، وهو معنى قوله :

( وإلا أعاده مرةً بنيةً ) : أى الوضوء . وأما حصوله بعد تمام الغسل فإنه يعيده بنيته اتفاقاً مع التثليث على ما تقدم .

( والوضوء عن محله ولو ناسياً لجنابته ) : أى ويجزئ الوضوء عن محل الوضوء ؛ يعنى أن من توضأ بنية رفع الحدث الأصغر ثم تم الغسل بنية رفع الأكبر أو بنية الغسل ، فإنه يجزئه غسل محل الوضوء عن غسله في الغسل ، فلا يعيد غسل أعضاء الوضوء في غسله ، ولو كان ناسياً أن عليه جنابة حال وضوئه . فإذا تذكّر — ولو بعد

الوضوء ؛ فلو اغتسل ولم يبدأ بالوضوء ولا ختم به لأجزأه غسله عن الوضوء لاشتماله عليه . هذا إن لم يحدث بعد غسل شيء من أعضاء الوضوء بأن لم يحدث أصلاً أو أحدث قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء . وأما إن أحدث بعد غسل شيء منه ، فإن أحدث بعد تمام وضوئه وغسله فهو كمحدث يلزمه أن يجدد وضوئه بنية اتفاقاً . وإن أحدث في أثناء غسله — فهذا إن لم يرجع فيغسل ما غسل من أعضاء وضوئه قبل حدثه — فإنه لا تجزئه صلاته . وهل يفتقر هذا في غسل ما تقدم من أعضاء وضوئه لنية ، أو تجزئه نية الغسل عن ذلك ؟ فيه قولان للمتأخرين . فقال ابن أبي زيد : يفتقر إلى نية وقال القابسي : لا يفتقر إلى نية :

قوله : [ بنيته أى الوضوء ] : أى على طريقة ابن أبي زيد وأما على قول القابسي فلا يفتقر لها .

قوله : [ اتفاقاً ] : أى من ابن أبي زيد والقابسي وغيرهما من أهل المذهب .

قوله : [ والوضوء عن محله ] : هذه المسألة عكس المسألة المتقدمة ، وهى التى وعد بها . لأن المتقدمة أجزأ فيها غسل الجنابة عن الوضوء ، وهذه أجزأ فيها غسل الوضوء على بعض غسل الجنابة .

قوله : [ ولو كان ناسياً ] إلخ : دفع به ما يتوهم أن نية الأصغر لا تنوب عن الأكبر .

طول - فإنه يبني بنية على ما غسله من أعضاء الوضوء إذا لم يطل ما بين تذكره وبين الشروع في الإتمام .

\* (ولو نوى الجنابة ونفلاً أو نيابة عن النفل، حصلاً) : يعنى أن من كان عليه جنابة فاغتسل بنية رفع الجنابة وغسل الجمعة أو غسل العيد، حصلاً معاً. وكذا إذا نوى نيابة غسل الجنابة عن غسل النفل . بخلاف ما لو نوى نيابة النفل عن الجنابة فلا تكفى عن واحد منهما . وقولنا : (ونفلاً) أشمل من قوله : « والجمعة » لأنه يشمل الاغتسالات المستنونة : كالجمعة وغسل الإحرام، والمندوبة : كالعيدين والغسل لدخول مكة .

\* (ونُدب للجنب وضوء لنوم<sup>(١)</sup> لا تيمم ولا ينتقض بالإجماع) : أى يندب للجنب

قوله : [ إذا لم يطل ] إلخ : أى وأما طوله قبل التذكر فلا يضر ما دام لم تنتقض طهارته .

قوله : [ ولو نوى الجنابة ] إلخ : ترك المصنف ما إذا جمع بين واجبين في نية واحدة لعلمه مما تقدم ، ولأن الأسباب إذا تعدد موجبها ناب موجب أحدها عن الآخر .

قوله : [ حصلاً معاً ] : أى حصل المقصود من الواجب والنفل . ويؤخذ من هذه المسألة صحة صوم عاشوراء للفضيلة والقضاء، ومال إليه ابن عرفة ويؤخذ منه أيضاً أن من كبر تكبيرة واحدة ناوياً بها الإحرام والركوع ، فلأنها تجزئه . وأن من سلم تسليمه واحدة ناوياً بها الفرض والرد فلأنها تجزئه ، وبه قال ابن رشد . ( ١٥٠ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وضوء لنوم ] : فى ( عب ) : مثله الحائض بعد انقطاع الدم لا قبله وهذا على أن العلة رجاء نشاطه للغسل .

قوله : [ لا تيمم ] : أى بناء على أن العلة النشاط ، وقيل يتيمم عند عدم الماء

( ١ ) روى البخارى فى صحيحه ومالك فى الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه قال : « ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يصيبه جنابة من الليل ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : توضأ واغسل ذكرك ثم نم » . وفيه عن عائشة أيضاً رواه البخارى ومالك فى الموطأ والبيهقى . ولم يأت الشارح فى هذا الفصل بغسل مستحب إلا للجنب قبل أن ينام . وإنما هناك أغسال مستنونة أو مستحبة ، كالغسل للإحرام أو لدخول مكة ، وكذا غسل الجمعة ، ويجب على الكافر إذا أسلم أن يغتسل رواه البخارى فى كتاب الصلاة بباب « الاغتسال إذا أسلم » وفيه حديث أبى هريرة أنه لما أسلم ثمانية بن أثال الحننى « انطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » قال الحافظ ابن حجر فى الفتح : لأن الكافر جنب غالباً والجنب ممنوع من المسجد إلا لضرورة، فلما أسلم لم تبق ضرورة للبث فى المسجد جنباً فاغتسل .

إذا أراد النوم ليلاً أو نهاراً أن يتوضأ وضوءاً كاملاً كوضوء الصلاة . كما يندب لغيره . لكن وضوء الجنب لا يبطله إلا الجماع ، بخلاف وضوء غيره فإنه ينقضه كل ناقض مما تقدم . ولك أن تقول ملغزاً : ما وضوء لا ينقضه بول ولا غائط ؟ فإذا لم يجد الجنب ماء عند إرادة النوم فلا يندب له التيمم .

« (وتمنعُ موانعُ الأصغرِ وقراءةُ إلا البسيرَ لتعوّذُ أو رُقياً أو استدلالاً ، ودخولُ مسجدٍ ولو مجتازاً) : أى أن الجنباً من جماع أو حيض أو نفاس تمنع موانع الحدث الأصغرُ ، من صلاة وطواف ومس مصحف أو جزئه على ما تقدم . وتمنع أيضاً قراءة

بناء على أن العلة الطهارة ، وأما وضوء الجنب للأكل فلم يستمر عليه عمل عند المالكية ، وإن قال به بعض من أهل العلم كما في الموطأ . ( ١٥ ) . من حاشية شيخنا على مجموعه ) .

قوله : [كوضوء الصلاة] : أى فلا بد فيه من الاستبراء من المني وغيره خلافاً لما يتوهم من قولهم : لا ينتقض إلا الجماع ، أنه لا يتوقف على استبراء . وعدم نقضه بذلك لا ينافي وجوب الاستبراء ابتداءً لأنه من شروط كل وضوء شرعى .

قوله : [ملغزاً] : أنشد الحرشي في كبيره نقلاً عن التتائي :

وإن سألت : وضوءاً ليس يبطله إلا الجماع ؟ وضوء النوم للجنب

فتنبه : يندب للجنب أيضاً غسل فرجه إذا أراد العود للجماع (١) كانت التي جاء بها أو غيرها لما فيه من إزالة النجاسة ، وتقوية العضو . وقيل إن كانت الموطوءة أخرى وجب الغسل لثلاثيها بنجاسة غيرها ، ويندب للأثني الغسل كما ذكره ابن فجلة ، ورده (عب) بأنه يرخى محلها ، قال شيخنا في حاشية مجموعه : ولعل الأظهر كلام ابن فجلة خصوصاً بفور الجماع وتنشفه . قوله : [وقراءة] : أى ويزاد في المنع القراءة ولو بغير مصحف ولو لم يعلم ومتعلم .

(١) روى في الموطأ أن مالكا سئل « عن رجل له نسوة وجوارى ، هل يطؤون جميعاً قبل أن يفتسل ؟ فقال : لا بأس أن يصيب الرجل جاريته قبل أن يفتسل فأما النساء الحرائر فيكره أن يصيب الرجل المرأة الحرة في يوم الأخرى ، فأما أن يصيب الجارية ثم يصيب الأخرى وهو جنب فلا بأس بذلك » . وفي البخاري باب في كتاب الفسل عنوانه : « إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد » . وأخرج فيه أحاديث يفهم منها - ضمناً - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : إن الفعل بينهما لا يجب ويدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يفتسل عند هذه وعند هذه ، قال : فقلت يا رسول الله ؛ ألا تجعله غسلًا واحداً ؟ قال : هذا أزكى وأطيب وأطهر . وفي الوضوء بينهم روى ابن حجر عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع ثم يعود ولا يتوضأ » . رواه الطحاوي .

القرآن، إلا الحائض والنفساء كما يأتي في الحيض. ويستثنى من منع القراءة اليسير لأجل تعوذ عند نوم أو خوف من إنس أو جن، فيجوز. والمراد باليسير: ما الشأن أن يتعوذ به كآية الكرسي والإخلاص والمعوذتين، أو لأجل رقية للنفس أو للغير من ألم أو عين، أو لأجل استدلال على حكم نحو: [وأحل الله البيع وحرم الربا] <sup>(١)</sup>. وتمنع أيضاً دخول المسجد سواء كان جامعاً أم لا، ولو كان الداخل مجتازاً أى ماراً فيه من باب لباب آخر فيحرم عليه <sup>(٢)</sup>.

\* (ولم ين) فرضه التيمم دخوله به: أى يجوز للجنب الذى فرضه التيمم - لمرض أو لسفر وعدم الماء - أن يدخله بالتيمم للصلاة ويبيت فيه إن اضطر لذلك. وكذا صحيح حاضر اضطر للدخول فيه ولم يجد خارجه ماء.

قوله: [كآية الكرسي] إلخ: بل ظاهر كلامهم أن له قراءة: قل أوحى، وفى (ح) عن الذخيرة لا يتعوذ بنحو (كذبت قوم لوط) <sup>(٣)</sup> وتبعه الأجهورى وغيره، ونوقش، بأن القرآن كله حصن وشفاء وليس من القراءة مرور القلب بل حركة اللسان.

قوله: [ولو كان الداخل مجتازاً]: ردّاً على الشافعية القائلين بجواز الدخول للمجتاز.

قوله: [لم يجد خارجه ماء]: أى وكان الماء داخله أو الدراهم التى يحصلها بها داخله. ولو احتمل فيه هل يتيمم لخروجه منه أولاً؟ وهو الأقوى كما فى (ح) لما فيه من طول المكث والإسراع بالخروج أولاً، ولأنه صلى الله عليه

(١) سورة البقرة آية ٢٦٥.

(٢) اختلف رأى فيما تبيحه هذه الطهارة، ففى من الجنب المصحف قال قوم بإجازته. وذهب الجمهور إلى منعه لخلافهم فى تفسير «لا يمس إلا المطهرون» وهل هم البشر أم الملائكة. كما اختلفوا فى قراءة الجنب للقرآن على ثلاثة: أو يجوز ولا يجوز ويجوز القليل على خلاف فيه. وقال البخارى فى كتاب الوضوء: «باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره»، وفى كتاب النفل: إذا ذكر فى المسجد أنه جنب وفيقال العين: إن الجنب إذا أدخل المسجد ناسياً يخرج ولا يتيمم وقال أبو حنيفة وغيره فى الجنب المسافر يمر على المسجد فيه عين ماء: يتيمم ويدخل. وقال الشافى: له العبور فى المسجد من غير لبث كانت له حاجة أولاً وقال داود والمزنى (من أصحاب الشافى) له المكث فيه مطلقاً واعتبروا بحديث «المؤمن لا ينجس» صحيح رواه البخارى وغيره. وكذا فى البخارى أن الجنب يخرج ويمشى فى الأسواق وإن كان الأفضل كينونه فى البيت.

(٣) سورة الشعراء آية ٩٦.

بلغة السالك - أول

ولما فرغ من الكلام على الطهارة المائية وما يتعلق بها انتقل يتكلم على الترابية وهي التيمم وما يتعلق به من الأحكام فقال :

وسلم لم يتيمم لما دخله ناسياً وخرج اغتسل وعاد للصلاة ورأسه يقطر<sup>(١)</sup> ، وقد يقال من خصوصياته صلى الله عليه وسلم لإباحة مكثه في المسجد جنباً إلا أن يلتفت للتشريع . وبالحملة : الأحسن التيمم وهو مارٌّ حيث لم يعقه . ( ٥١ . من شيخنا في مجموعه ) .

تنبيه : يمنع دخول الكافر المسجد أيضاً وإن أذن له مسلم إلا للضرورة عمل ومنها قلة أجرته عن المسلم وإتقانه على الظاهر .

قوله : [ الطهارة المائية ] : أى صغرى وكبرى .

قوله : [ وما يتعلق بها ] : أى من الأحكام التى تقدمت من أول باب الطهارة إلى هنا .

قوله : [ الترابية ] : أى على الطهارة الترابية وأخرها لنيابتها عن الصغرى والكبرى .

قوله : [ وما يتعلق به من الأحكام ] : أى التى احتوى عليها هذا الفصل .

\* \* \*

(١) روى الإمام البخارى في صحيحه ( كتاب الفسل ) : عن أبى هريرة رضى الله عنه : « أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً ، فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب ، فقال لنا : مكانكم . ثم رجع فاغتسل . ثم خرج إلينا ورأسه يقطر ، فكبر فصلينا معه » . تابعه عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى وروايته موصولة عند الإمام أحمد . ورواه مسلم أيضاً .

## فصل: في التيمم

• ( إنما يتيممُ لفقد ماءٍ كافٍ بسفرٍ أو حضرٍ ، أو قدرةٍ على استعماله ) :  
اعلم أن التيمم لا يجوز ولا يصح إلا لأحد أشخاص سبعة :  
\* الأول : فاقد الماء الكافي للوضوء أو للغسل بأن لم يجد ماء أصلاً أو وجد ماء لا يكفيهِ .

\* الثاني : فاقد القدرة على استعماله ، أى من لا قدرة له عليه ، وهو شامل للمكره والمربوط بقرب الماء والخائف على نفسه من سيع أو لص ، فيتيمم كل منهما في الحضر والسفر ، ولو سفر معصية ، خلافاً لما مشى عليه الشيخ من

## فصل :

قوله : [ إنما يتيمم ] إلخ : التيمم لغة القصد، وشرعاً: طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية. والمراد بالتراب: جنس الأرض، فيشمل جميع أجزائها إلا ما استثنى كما سيأتى تفصيله وهو من خصائص هذه الأمة اتفاقاً، بل إجماعاً. وهل هو عزيمة أو رخصة ؟ أو لعدم الماء عزيمة والمرض ونحوه رخصة ؟ خلاف .  
قوله : [ لفقد ماء ] : شروع منه في أسباب التيمم، وتسمى موجباته وعددها الشارح هنا سبعة. وإن كان يأتي يقول : بل إذا تحققت تجد الأقسام ترجع إلى قسمين : الأول فاقد الماء حقيقة أو حكماً ، الثاني فاقد القدرة كذلك .  
قوله : [ فاقد الماء ] : أى المباح وأما وجود غير المباح فهو كالعدم .  
والمراد غير كاف لأعضاء الوضوء القرآنية بالنسبة للوضوء ولجميع بدنه بالنسبة لغسل الجنابة ولو كفى وضوؤه .

قوله: [ أى من لا قدرة ] إلخ : تفسير مراد لقوله [ أو قدرة على استعماله ] ، والمعنى انتفت قدرته مع وجود الماء الكافي فتغاير مع ما قبله .

قوله : [ ولو سفر معصية ] : أى هذا إذا كان سفر طاعة كالحج والغزو أو مباحاً كالتجر ، بل ولو سفر معصية ، وإذا كان المسافر يجوز له التيمم تعلم أنه لا يلزمه استصحاب الماء . هذا هو المشهور ونفى اللزوم لا ينافي التنب لمراعاة



تقييده بالمباح لما تقدم من القاعدة في مسح الحفين . وكذا بقية السبعة يتيمم الواحد منهم حضراً أو سفراً ولو سفر معصية . فقوله : [ يسفر أو حضر ] ليس خاصاً بالأول بل هو جار في الجميع كما هو ظاهر ، وقوله : [ أو قدرة ] عطف على ماء .

\* ( أو خوف حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برئه ) : هذا هو الثالث : وهو الواجد للناء القادر على استعماله ، ولكن خاف باستعماله حدوث مرض من نزلة أو حمى أو نحو ذلك ، أو كان القادر على استعماله مريضاً وخاف من استعماله زيادة مرضه ، أو تأخر برئه منه . ويعرف ذلك بالعادة ، أو بإخبار طبيب عارف فقوله : [ أو خوف ] عطف على فقد ماء .

\* ( أو عطش محترم ولو كلباً ) : هذا هو الرابع وهو الخائف عطش حيوان محترم

الخلافاً ( اهـ . من حاشية شيخنا على مجموعه ) .

قوله : [ لما تقدم من القاعدة ] : أى التى هى كل رخصة لا تختص بالسفر فتفعل وإن من عاص بالسفر ، وكل رخصة تختص بالسفر فلا تفعل من عاص بالسفر . قال شيخنا في مجموعه : قد يقال العاصى بالسفر لا يتيمم لغير ما يتيمم له الحاضر الصحيح ، لأن رخصته تختص بالسفر ، لكن في ( ح ) : يتيمم المسافر للنوافل مطلقاً ولو غير قهر على الصحيح .

قوله : [ زيادة مرضه ] : أى في الشدة .

قوله : [ بالعادة ] : أى بالقرائن العادية ، كخوفه انقطاع عرق العافية باستعماله الماء . وليس من العاجز عن استعمال الماء للمرض المبطلون الذى كلما قام للماء واستعمله انطلق بطنه ، بل يؤمر باستعمال الماء وما خرج غير ناقض كما سبق في السلس وفقاً للحطاب . أما مبطلون يضرّ به الماء وأعجزه الإعياء أو عظم البطن عن تناول الماء ، فيتيمم ( اهـ . من حاشية مجموعه ) .

قوله : [ أو عطش محترم ] : مثل العطش ضرورة العجن والطبخ ، قالوا : فإن أمكنه الجمع بقضاء الوطر بنماء الوضوء ، فعل حيث لم تعفه النفس حتى يتولد منه شدة الضرر ، وإلا فيتركه لحاجة العجن والطبخ ويتيمم .

شريعاً من آدمى أو غيره ولو كلباً لصيد أو لحراسة ، بخلاف الحربى والكلب الغير المأذون فيه والمرتد . فقوله : (أو عطش) عطف على حدوث . والمراد بالخوف : الاعتقاد أو الظن — أى ظن التلبس بالعطش — ولو فى المستقبل ، أى العطش

قوله : [ أو غيره ] : من كل حيوان معصوم .

قوله : [ بخلاف الحربى ] إلخ : أى فإن ما ذكر غير معصوم ، فلا يتيمم ويدفع الماء لما ذكر ، بل يعجل القتل إن أمكن . فإن عجز عن القتل لعدم حاكم يقتل المرتد ، ولعدم قدرته على قتل الكلب — ومثله الخنزير — سقى الماء من ذكر وتيمم . وأما الحربى فلا يسقيه مطلقاً . ومثل المرتد : الجانى إذا ثبتت عند حاكم جنايته وحكم بقتله قصاصاً ؛ فلا يدفع الماء إليه بل يعجل بقتله ، فإن عجز عنه دفع الماء له ولا يعذبه بالعطش . وليس كجهاد الحربيين ، فإنهم جوزوه بتقطع الماء عليهم ليغرقوا أو عنهم ليهلكوا بالعطش . والذب والقرد من قبيل المحترم وإن كان فى القرد قول بجرمة أكله . فإن كان فى الرفقة زان محصن فإذا وجد صاحب الماء حاكماً لا يجوز له التيمم ؛ وإلا أعطاه الماء وتيمم .

قوله : [ والمراد بالخوف الاعتقاد ] إلخ : حاصله أن الحيوان المحترم الذى خيف عليه العطش : إما متلبس بالعطش بالفعل ، أو غير متلبس . وفى كل إما أن يخاف عليه من العطش ، هلاكاً ، أو شدة أذى ، أو مرضاً خفيفاً ، أو مجرد جهد ومشقة . فهذه ثمان . وفى كل : إما أن يكون الخوف تحقيقاً ، أو ظناً ، أو شكاً ، أو وهماً فهذه ثنتان وثلاثون صورة . أما قبل التلبس أو بعده فإن تحقق أو ظن هلاكاً أو شدة أذى وجب التيمم ، وإن تحقق أو ظن مرضاً خفيفاً جاز التيمم فهذه ست من ست عشرة . والباقى عشرة لا يجوز فيها التيمم . وأما لو تلبس بالعطش فالخوف مطلقاً — علماً أو ظناً أو شكاً أو وهماً — يوجب في صورتين : الهلاك وشدة الأذى . ويجوز في صورة مجرد المرض لا في مجرد الجهد . فهذه ست عشرة أيضاً ثمانية منها يجب التيمم . وأربعة يجوز وأربعة لا يجوز . وما أبديته لك من تلك الصور هو مامش على الأصل تبعاً للأجهورى وهو ما فى التوضيح . ونازع ( ح ) فى ذلك وقال : بل المراد بالخوف الجزم والظن فقط فى حال التلبس كغيره ، وتبعه شارحنا هنا ونظر فيه ( بن ) نقلاً عن المسناوى . وقال الصواب ما ذكره الأجهورى من التفصيل كما يؤخذ من حاشية الأصل .

المؤدى إلى هلاك أو شدة أذى ، لا مجرد عطش .

\* ( أو تلف مال له بال " بطلبه ) : هذا هو الخامس وهو الخائف بطلب الماء تلف مال بسرقة أو نهب . والمراد بما له بال : " ما زاد على ما يلزمه شراء الماء به لو اشتراه ، وسواء كان الماء له أو لغيره . وهذا إذا تحقق وجود الماء المطلوب أو ظنه ، فإن شك في وجوده يتيمم ولو قلّ المال .

( أو خروجه وقت باستعماله ) : هذا هو النوع السادس : وهو الخائف باستعمال الماء خروج وقت الصلاة ، الذى أولى بطلبه . فإنه يتيمم ولا يطلبه ولا يستعمله إن كان موجوداً محافظة على أداء الصلاة في وقتها ، ولو الاختيارى فإن ظن أنه يدركها منها ركعة في وقتها إن توضأ أو اغتسل فلا يتيمم ويتعين عليه أن يقتصر على الفرائض مرة ويترك السنن والمندوبات إن خشى فوات الوقت بفعلها .

قوله : [ لا مجرد عطش ] : أى لا مجرد جهد من عطش من غير ضرر زائد ، فلا يتيمم لأجله .

قوله : [ أو تلف مال ] إلخ : ومن ذلك الذين يحرسون زروعهم والأجراء الذين يصدون الزرع .

قوله : [ أو خروج وقت ] إلخ : هذا القول هو الذى رواه الأبهري ، واختاره التونسي ، وصوبه ابن يونس ، وشهره ابن الحاجب ، وأقامه اللخمي وعياض من المدونة . ومقابله : يستعمل الماء ولو خرج الوقت . وهو الذى حكى عبد الحق عن بعض الشيوخ — الاتفاق عليه ، ولكن المعول عليه الأول فلذا اقتصر عليه المصنف .

قوله : [ إن خشى فوات الوقت بفعلها ] : أى بفعل تلك السنن والمندوبات . فلو خشى فوات الوقت بالفرائض وجب عليه التيمم ، كما هو الموضوع . فإن تيمم ودخل في الصلاة وتبين له أن الوقت باق متسع أو أنه قد خرج ، فإنه لا يقطع ، لأنه دخلها بوجهم جائز ، ولا إعادة عليه . وأولى إذا تبين ذلك بعد الفراغ منها أو لم يتبين شيء . وأما لو تبين له قبل الإحرام أن الوقت باق متسع أو أنه قد خرج الوقت فلا بد من الوضوء . ويؤخذ من حاشية شيخنا على مجموعه : أن محل كونه يتيمم ويترك الماء لضيق الوقت ما لم يقصده استثقالا للمائية فيعامل بنقيض مقصوده ( ٥١ ) .

( أو فتمد مناول أو آلة ) : عطف على فقد ماء . وهذا هو السابع أى أن من كان له قدرة على استعمال الماء ولكن لم يجد من يناوله إياه أو لم يجد آلة من حبل أو دلو ، فإنه يتيمم . ولك أن تدخل هذا التيمم في فاقد القدرة على استعماله بإرادة فقد القدرة حقيقة أو حكماً ، بل إذا تحققت تجد الأقسام ترجع إلى قسمين ؛ الأول : فاقد الماء حقيقة أو حكماً ؛ فيدخل فيه خوف عطش المحترم ، وتلف الماء وخروج الوقت بالطلب أو الاستعمال . الثاني : فاقد<sup>(١)</sup> القدرة كذلك فيشمل الباقي . وفاقد القدرة مقيس على فاقد الماء المنصوص في الآية . واعلم أن كل من طلب منه التيمم فإنه يتيمم للفرض والنفل استقلالاً وتبعاً ، وللجمعة والحناءة ولو لم تتعين . إلا الصحيح الحاضر العادم للماء ، فإنه لا يتيمم لجمعة ولا لحناءة إلا إذا تعينت ، ولا لنفل استقلالاً ولو وترأ وإلى ذلك أشار بقوله :  
( ولا يتيمم صحيح حاضر لجمعة ، ولا تجزئ ،

قوله : [ أو لم يجد آلة ] : أى مباحة ؛ فوجود الآلة المحرمة كإناء أو سلسلة من ذهب يخرج به الماء من البئر بمنزلة العدم كما يؤخذ من الأصل تبعاً لـ (عب) . قال (بن) : وفيه نظر ، بل الظاهر أنه يستعملها ولا يتيمم . لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ألا ترى من لم يجد ما يستر به عورته إلا ثوب حرير فإنه يجب عليه سترها به ؟ وقد يقوى ما قاله (عب) أن الطهارة المائية لها بدل ، وهو التيمم فلا يسوغ له ارتكاب المحظور وهو استعمال الآلة المحرمة . فإذا علمت ذلك فالتقيد بالإباحة ظاهر لا غبار عليه .

قوله : [ ولا يتيمم ] إلخ : أى بناء على أنها بدل عن الظهر ، وهو ضعيف . فعدم إجزاء تيممه للجمعة مشهور مبنى على ضعيف .

(١) اختلفت المذاهب في جوائز هذه الطهارة للمريض والمسافر يجد الماء ويخاف استعماله أو الوصول إليه ، والحاضر يعدم الماء ، أو يخاف البرد في استعماله . وسبب خلافهم أيضاً الخلاف في تفسير الآية وقياسهم أحوال عدم القدرة على انعدام الماء . وقال الإمام البخاري في كتاب التيمم : « إذا خاف المريض على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش يتيمم » . وقال أيضاً : « باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة . وبه قال عطاء . وقال الحسن في المريض عنده الماء ولا يجد من يناوله : يتيمم » . وقال ابن حجر في قول عطاء : وصله عبد الرزاق من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر . وفي قول الحسن (البصري) وصله إسماعيل القاضي من وجه صحيح وروى ابن شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين : لا يتيمم ما رجا أن يقدر على الماء في الوقت . وقال البخاري في كتاب الوضوء : « وقال الزهري إذا ولغ الكلب في إناء ليس له وضوء غيره يتوضأ به . وقال سيفان : هذا الفقه بعينه ، يقول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ، وهذا ماء وفي النفس منه شيء يتوضأ به ويتيمم » أى إذا جد في نفسه شيئاً منه فكأنه فاقد ماء فيتيمم إن شاء .

والأظهرُ خُلافه ، ولا جنازة ، إلا إذا تعيَّنت ولا لنفلٍ (استقلالاً) ولو وترّاً إلا تبعاً لفرضٍ إن اتصلَ به) : أما الجمعة فلا يتيمم لها صحيح حاضر عند فقد الماء ، لأن لها بدلاً وهو الظهر ، فأشبهت بهذا الاعتبار النفل وهو لا يتيمم لنفل . وأما الجنازة فلا تُنفل فرض كفاية متى وجد متوضئٌ غيره تعيَّنت عليه فأشبهت النفل في حق غير المتوضئ . والحاضر الصحيح لا يتيمم لنفل فلو تيمم وصلى به الجمعة لم تجزه ، ولا بد من صلاة الظهر ولو بتيمم . هذا هو المشهور وخلاف المشهور نظر إلى أنها واجبة متعينة عليه ولو قلنا إن لها بدلاً ، فقال بوجوب التيمم لها كغيرها وهو أظهر مدركاً من المشهور ، فلذا قلنا : ( والأظهر خلافه ) أى خلاف المشهور ، هذا وظاهر كثير من النقول أن الخلاف في عادم الماء وقت أدائها فقط مع علمه بوجوده بعدها ، أو فيمن خاف باستعماله فواتها . وأما العادم له في جميع الوقت فإنه يتيمم لها

قوله : [ والأظهر خلافه ] : أى بناء على أنها فرض يومها ، وهذا مبنى على مشهور . ولذلك سيأتى يقول : [ وهو أظهر ] مدركاً من المشهور .

قوله : [ إلا إذا تعيَّنت ] : أى بناء على أنها فرض كفاية ، وأما على أنها سنة كفاية فلا يتيمم لها الحاضر الصحيح ولو تعيَّنت .

قوله : [ ولو وترّاً ] : أى ولو مندوراً فلا يتيمم له الحاضر الصحيح نظراً لأصله ، وليس كجنازة تعيَّنت ، لأن ما أوجبه الشارع على المكلف قوى مما أوجبه هو على نفسه فتدبر ( اهـ . من حاشية شيخنا على مجموعه ) .

قوله : [ هذا ] : مفعول لفعل محذوف أى افهم هذا .

قوله : [ وظاهر كثير ] إلخ : قال شيخنا في حاشية مجوده : رجع بعض أن محل عدم التيمم لها إذا خشى بطلب الماء فواتها فيطلبه لظهر ، أما إن كان فرضه التيمم مطلقاً لعدم الماء بالمرّة فيصلحها بالتيمم كالظهر ، ولكن في توضيح الأصل منع إطلاق التيمم انتهى . فإذا علمت ذلك فصدق الشارح في قوله : [ والوجه أنهما مسألتان ] : أى مسألة تختلف فيها ، وهى ما إذا خشى بطلب الماء فواتها ، ومسألة متفق عليها وهى ما إذا كان فرضه التيمم لعدم الماء بالمرّة فيصلحها بالتيمم ولا يدعها ويصلى الظهر ، وهو ظاهر نقل ( ح ) عن ابن يونس .

جزماً . والوجه أنهما .سألتان - أى طريقتان - لا ترد إحداهما على الأخرى ، فتأمل . وكذا لا يتيمم الحاضر الصحيح لجنازة إلا إذا تعينت عليه بأن لم يوجد غيره من متوضئ أو مريض أو مسافر ، ولا لنفل استقلالاً ولو وترأ إلا تبعاً لفرض كأن يتيمم لصلاة الظهر ثم يتبعه بنفل أو للعشاء ثم يصلي الشفع والوتر بتيمم العشاء ، بشرط أن يتصل النفل بالفرض حقيقة أو حكماً ، فلا يضر يسير فصل . والحاصل : أن المريض والمسافر يتيمان للجنازة تعينت أم لا ، وللنفل استقلالاً . وأولى تبعاً كما يأتي قريباً . وأما الحاضر الصحيح فلا يتيمم لنفل ولوسنة استقلالاً . ولا لجنازة إلا إذا تعينت ، وقوله (إلتبعا) : استثناء منقطع أى لكن إن صلى نقلاً بتيمم لفرض جاز بالتبعية لذلك الفرض ، إن اتصل بالفرض ، وكذا إن تقدم عليه . ولكن لا يصح الفرض بعده بذلك التيمم كما سينص عليه فيما بعده .

قوله : [ بأن لم يوجد غيره ] : وهذا التقيد للأجهوري ومن تبعه . فوجود المريض والمسافر يمنع من تيمم الحاضر الصحيح ، وفي ( ح ) و ( ر ) خلافه وإن تعدد الحاضرون الأصحاء صححت لهم معاً ، ويجزى من الحق في الأثناء على سقوط فرض الكفاية لتعينه بالشروع . وعدم تعيينه لأن المصلحة إنما تحصل بالتمام . وفائدة التعين حرمة القطع لا السقوط عن غير الشارع فيه ، كما يؤخذ من حاشية شيخنا على مجموعه .

قوله : [ بشرط أن يتصل ] إلخ : ولا يشترط نية النوافل كما أفاده ( ح ) قال شيخنا في حاشية (عب) : إن شرط نيتها ضعيف ( ١٨ ) . من حاشية شيخنا على مجموعه .

قوله : [ فلا يضر يسير فصل ] : أى بين النوافل والفرض وبين النوافل بعضها مع بعض قال في الأصل : لا إن طال أو خرج من المسجد . ويسير الفصل عفو ومنه آية الكرسي ، والمعقبات وأن لا يكثر في نفسه جداً بالعرف ( ١٩ ) وقال في تكريره : الكثرة جداً كالزيادة على التراويح مع الشفع والوتر فيجوز فعلها بتيمم واحد لعدم الكثرة جداً ( ٢٠ ) .

قوله : [ استثناء منقطع ] : أى في قوة الاستدراك فلذلك قال : [ أى لكن ] إلخ . قوله : [ وكذا إن تقدم عليه ] : ظاهره أن تقديمه عليه جائز لكن لا يصح

● ( وجازَ نفلٌ ، ومسُّ مصحفٍ ، وقراءةٌ ، وطوافٌ وركعتاه بتيممٍ فرضٍ أو نفلٍ وإن تقدمت ، وصحَّ الفرضُ إن تأخَّرت <sup>(١)</sup> ) : يعنى أن من تيمم لفرض - سواء كان حاضراً صحيحاً أو لا - أو لنفل استقلالاً ، بأن كان مريضاً أو مسافراً ، فإنه يجوز له أن يصلى بذلك التيمم نفلاً وجنازةً ، وأن يمسه به المصحف ، ويقرأ القرآن إن كان جنباً ، وأن يطوف ويصلى ركعتيه ، وسواء قدم هذه الأشياء على الفرض أو النفل الذى قصده بذلك التيمم أو أخرها عنه بشرط الاتصال كما تقدم ، لكن إن قدم عليها ما قصده بالتيمم فظاهر ، وإن قدمها على ما قصده به فإن كان المقصود به نفلاً كأن تيمم مريض أو مسافر لصلاة الضحى مثلاً جاز له أن يصلى به ذلك

الفرض إلا إذا تأخر عنه والذى جزم به ( ح ) : أن القدوم على فعل هذه المذكورات بتيمم الفرض قبله لا يجوز ( اهـ . من حاشية الأصل ) وعلى ما قاله ( ح ) فلا يرد اعتراض عن خليل .

قوله : [ وإن تقدمت ] : ظاهره أنه مبالغة في الجواز ، ومقتضى ما قاله ( ح ) أنه مبالغة في محذوف تقديره وتجزئ وإن تقدمت . والحاصل أن المأخوذ من المتن والشارح ، جواز فعل ما ذكر بتيمم الفرض أو النفل تقدم عن المنوى أو تأخر . وشرط صحة الفرض إن تأخرت هذه الأشياء عنه لا إن تقدمت أو شئء منها ، فلا يصح . وظاهره ولو كان المتقدم مس مصحف أو قراءة ، لا تخل بالموالة . وليس كذلك . بل تقدم مس المصحف والقراءة التى لا تخل بالموالة ، لا يضر ، كما ذكره شيخنا في مجموعه . وانظر لو تيمم للفرض أو النفل وأخرج بعض

( ١ ) اختلفت المذاهب في أجزاء هذه الطهارة بدلا من الطهارة الكبرى لإزالة الجنابة ونحوها . والجمهور على أنها بدلها . وقال مالك في الموطأ بباب تيمم الجنب . واختلفوا فيما يبيحه وهل تبيح الإمامة ، ومس المصحف ، وأكثر من صلاة مفروضة ؟ وذلك كما يتضح من كتب المذاهب . وقال الإمام البخارى : « الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء » قال الحافظ ابن حجر : « قوله الصعيد الطيب وضوء المسلم » لفظ حديث أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعاً وصححه ابن قطان ولكن قال الدارقطنى إن الصواب إرساله وروى أحمد وأصحاب السنن عن أبي ذر نحوه ولفظه « الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » وصححه الترمذى وابن حبان والدارقطنى . ومعنى « يكفيه عن الماء » يعنى فى كل ما يبيحه الماء . واستدل البخارى فى ذلك الباب أيضاً بقول الحسن : « يجزئه التيمم ما لم يحدث » قال ابن حجر وصله عبد الرزاق ولفظه عند سعيد بن منصور : « التيمم بمنزلة الوضوء إذا توضأت فأنت على وضوء حتى تحدث » قال البخارى : « وأم ابن عباس وهو تيمم » وصله ابن أبي شيبة والبيهقى وغيرهما وإسناده صحيح . أشرنا لذلك فى حديث عمرو بن العاص فى موضعه . وفى الموطأ أن مالكاً سئل عن رجل تيمم يؤم أصحابه وهم على وضوء ؟ قال : يؤمهم غيره =

النفل المقصود بعدها . وإن كان المقصود به فرضاً لم يصح أن يصليه بعد أن فعل شيئاً منها . فقوله : ( وصح الفرض، إن تأخرت ) أى صح الفرض الذى قصد له التيمم من حاضر صحيح أو مسافر أو مريض إن قدمه عليها ، لا إن قدمها أو شيئاً منها عليه . وإنما صرحنا بهذا - وإن علم مما قبله - لأن كلام الشيخ يوم خلاف المراد، لأن قوله : «إن تأخرت» ظاهره أنه شرط في قوله : «وجاز جنازة» إلخ<sup>(١)</sup> ، وهو غير صحيح إذ هذه الأشياء تجوز مطلقاً تقدمت أو تأخرت كما علمت . فلذا قال الشراح : هو شرط في مقدار أى وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم إن تأخرت عنه ولكن لا دليل على هذا المقدور . وحاصل المسألة أن من يتيمم لشيء من هذه الأشياء يجوز له أن يفعل به غير ما نواه منها متقدماً ومتأخراً لا الفرض إذا نوى له التيمم فإنه لا يجوز إلا إذا تقدم .

\* ( لا فرض آخر وإن قصد به ، وبطل الثاني ، وإن مشتركة ولو من مريض ) : أى لا يصح فرض آخر بتيمم واحد ، وإن قصداً معاً بتيمم . فالثاني باطل وإن كانت

هذه الأشياء فهل له أن يفعل بذلك التيمم ما أخرجه جرياً على إخراج بعض المستباح من نية الوضوء ؟ وهو ما استظهره في الحاشية ، أو لا يفعل ذلك المخرج لضعف التيمم ؟ واستظهره في حاشيته على ( عب ) ( ١٥ . من حاشية الأصل ) والأظهر الأول .

قوله : [ إذ هذه الأشياء ] إلخ : هذا على غير ما قاله ( ح ) كما علمت .  
قوله : [ فإنه لا يجوز ] : أى ولا يصح اتفاقاً .

قوله : [ وإن مشتركة ] : ردّ بالمبالغة على أصح حيث قال : إذا صلى فرضين مشتركين بتيمم فإنه يعيد ثانية المشتركة في الوقت ، وأما ثانية غيرهما فيعيدهما أبداً ، ونصح الأولى على كل حال ( ١٥ . من حاشية الأصل ) .

● تنبيه : كما لا تصح النافلة بالوضوء المستحب كالوضوء لزيارة الأولياء لا تصح بالتيمم لذلك ، وهو معنى قول خليل : «لا بتيمم لمستحب» ، فإن اللام في كلامه مقحمة ، وقال شيخنا في مجموعه لا بتيمم ما لا يتوقف على طهارة كقراءة غير الجنب ( ١٥ ) .

== أحب إلى ، ولو أهم هو لم أر بذلك بأساً . وسئل عن رجل تيمم لصلاة حضرت ، ثم حضرت صلاة أخرى أتيمم لها ؟ أم يكفي تيممه ذلك ؟ فقال : بل يتيمم لكل صلاة ؛ لأن عليه أن يبتنى الماء لكل صلاة ، فن ابتنى الماء فلم يجده فإنه ييمم .

( ١ ) عبارة خليل في المختصر : « وجاز جنازة وستة وسدس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل إن تأخرت ، لا فرض آخر وإن قصداً . وبطل الثاني ولو مشتركة لا بتيمم لمستحب » .



الصلاة الثانية مشتركة في الوقت مع الأولى، كالعصر مع الظهر ولو كان التيمم من مريض يشق عليه إعادته .

● ( ولزم شراء الماء بثمان اعتيدَ وإن بذمته إن لم يحتج له ) : أى يجب على المكلف الذى لم يجد ماء لطهارته أن يشتريه بالثمان المعتاد في ذلك المحل ، وإن كان الثمن في ذمته ؛ بأن يشتريه بثمان إلى أجل معلوم ، إن كان غنياً ببلده أو يترجى الوفاء ببيع شيء أو اقتضاء دين أو نحو ذلك . ومحل وجوب شرائه إذا لم يحتج لذلك الثمن في مصارفه ، وإلا جاز له التيمم كما لو زاد الثمن على المعتاد ولو غنياً .

( وقبول هبته واقتراضه ) : أى ويجب عليه قبول هبته إذا وهب له لأجل التطهر به ، لأن المنة فيه ضعيفة بخلاف غيره . ويلزمه أيضاً أن يقترضه إن رجا الوفاء .

\* ( وطلبه لكل صلاة <sup>(١)</sup> طلباً لا يشق عليه دون الميلىن ، إلا إذا ظنَّ عدمه ) : يعنى

قوله : [ كما لو زاد الثمن على المعتاد ] : ظاهره ولو كانت الزيادة تافهة ، وقال عبد الحق : يلزمه شراؤه وإن زيد في المعتاد مثل ثلثه ، فإن زيد عليه أكثر من الثلث لا يلزمه ، قال اللخمي : محل الخلاف إذا كان الثمن له بال أما لو كان بمحل لا بال لثمان ماء يتوضأ به فيه فإنه يلزمه شراؤه ولو زيد عليه في الثمن مثل ثلثيه اتفاقاً .

قوله : [ وقبول هبته ] إلخ : مراده ما يشمل الصدقة حيث لا منة ، وكما يلزمه قبول الهبة والصدقة بالشرط المذكور يلزمه طلب ذلك .

قوله : [ إن رجا الوفاء ] : قال في حاشية الأصل : يلزمه اقتراض الماء ، ويلزمه قبول قرضه وإن لم يظن الوفاء ، ففرق بين اقتراض الماء واقتراض ثمنه . ويؤخذ من شيخنا مثله .

قوله : [ وطلبه لكل صلاة ] إلخ : حاصل ما أفاده المتن والشارح : أن صور المسألة عشرون . لأنه لا يخلو : إما أن يكون الماء محقق الوجود ، أو مظنون ، أو مشكوكاً فيه ، أو محقق العدم ، أو مظنون فلهذه خمس . وفي كل : إما أن يكون على ميلىن أو أقل ، فهذه عشر . وفي كل : إما أن يشق عليه الطلب ، أو لا . أما إذا كان محقق العدم أو مظنون فلا يلزمه طلب مطلقاً . وأما إذا كان محقق الوجود أو مظنون أو مشكوكه فيلزمه الطلب فيما دون الميلىن إن لم يشق وإلا فلا .

( ١ ) اشترط مالك والشافعي طلب الماء ، ولم يشترطه أبو حنيفة قال ابن قدامة : وروى عن أحمد أنه لا يشترط الطلب كأبي حنيفة ، وإن كان المذهب عندهم على طلبه .

أن من لم يظن عدم الماء في مكانه—بأن كان متردداً في وجوده أو ظاناً لوجوده فإنه يلزمه طلبه والتفتيش عليه لكل صلاة طلباً لا يشق على مثله فيما دون الميلىن . فإن كان يعلم أو يظن أنه لا يجده إلا بعد مسافة ميلىن فلا يلزمه طلبه ولو كان لا يشق عليه، لأن الشأن في مثل ذلك المشقة . كما لا يلزمه الطلب فيما دون الميلىن إذا شق عليه ، أو خاف فوات رفقة وكذا إذا ظن عدمه وأولى اليأس منه .

\* ( فاليأس ' أول المختار ، والمتردد ' في لحوقه أو وجوده وسطه ، والراجح آخره ) (١) : يعنى إذا علمت من فرضه التيمم لعدم الماء أو القدرة على استعماله حقيقة أو حكماً ، فاعلم أنه لا يخلو حاله من أحد أمور ثلاثة : إما أن يكون أنساً ، أو متردداً ، أو راجياً . فاليأس من وجوده أو لحوقه أو من زوال المانع—وهو الجازم أو الغالب على ظنه عدم ما ذكر في المختار (٢)— يتيمم ندباً أول المختار . والمتردد في ذلك—وهو الشاك

● تنبيه : كما يلزمه طلب الماء على دون الميلىن يلزمه طلبه من رفقة قلت—كالأربعة—كانت حوله أم لا ، أو ممن حوله من رفقة كثيرة إن جهل بخلهم به بأن اعتقد الإعطاء أو ظنه أو شك أو توهم . فإن لم يطلبه وتيمم وصلى أعاد أبدأً إن اعتقد أو ظن الإعطاء . وفي الوقت ، إن شك . ولم يعد ، إن توهم . وهذا كله إن تبين وجود الماء أو لم يتبين شيء . فإن تبين عدمه فلا إعادة مطلقاً . ومفهوم قولنا : جهل بخلهم به ، أنه لو تحقق بخلهم لم يلزمه طلب : ( ١ هـ . من الأصل ) .

● فرع : إذا شح العبد بمائه على سيده هل يجب عليه نزع ؟ واستظهروا جواز التيمم . قال شيخنا في مجموعه : ولعل الأظهر الانتزاع حيث لا ضرر . قوله : [ يتيمم ندباً أول المختار ] : فإن تيمم وصلى كما أمر ، ثم وجد ماء في الوقت بعد صلاته ، فلا إعادة عليه مطلقاً ، سواء وجد ما أيس منه أو غيره ، كما هو مقتضى نقل ( ح ) والموافق ونص المدونة . وقال ابن يونس : إن وجد ما أيس منه أعاد لحظته وإن وجد غيره فلا إعادة . وضعفه ابن عرفة . ( ١ هـ . من حاشية الأصل ) .

( ١ ) اشترط مالك والشافعي دخول الوقت للتيمم ولم يشترطه أبو حنيفة وأهل الظاهر . قال ابن رشد في بداية المجتهد : وسبب اختلافهم هو ظاهر مفهوم آية الوضوء : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » فأوجب الوضوء والتيمم عند وجوب القيام للصلاة وذلك إذا دخل الوقت . وقد مر قول البخاري « التماس الوضوء إذا حانت الصلاة » وقالت عائشة : حضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد فنزل التيمم » يعنى إن كان الوضوء لا يلتبس قبل الوقت فبالتيمم من باب أولى ، لأن آية التيمم لم تشرع إلا بعد التماس الوضوء .

( ٢ ) أى عدم ما ذكر ( من وجوده أو لحوقه أو زوال المانع ) في ( الوقت ) المختار ( الصلاة ) .

ومثله الطان ظناً قريباً من الشك - يتيمم ندباً وسطه . والراجح - وهو الطان الوجود أو الحق أو زوال المانع يتيمم - آخره ندباً . ولا يجوز لواحد منهم تأخير الصلاة للضرورة ، فالتفصيل في غير المغرب ؛ إذ لا امتداد لاختيارها .

\* ( ولا إعادة إلا لمقصر ، في الوقت ) : يعني أن كل من أمر بالتيمم - إذا تيمم وصلى - فلا إعادة عليه لأنه فعل ما أمر به . إلا أن يكون مقصراً أي عنده نوع من التقصير فيعيد في الوقت .

ثم شرع في بيان المقصر بقوله :

● ( كواجده بعد طلبه بقربه أو راحله ، وخائف لص أو سبع ، فتبين عدمه ، ومريض عدم مناوئ ، وراج قدم ، ومتردد في الحق فلهقه ، كناسي

قوله : [ وسطه ] : قال في الأصل : ومثله مريض عدم مناوئ وخائف لص أو سبع أو مسجون ، فيندب لم التيمم وسطه وظاهره ولو آيساً أو راجياً ( ا هـ ) . قال محشيه : وأصل العبارة للطرز . ولكن الموافق لكلام ابن عرفة حملة على المتردد ، وهو ظاهر إطلاق المصنف هنا .

قوله : [ آخره ندباً ] : قال في الأصل : وإنما لم يجب لأنه حين خوطب بالصلاة لم يكن واجداً للماء فدخل في قوله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) <sup>(١)</sup> .

قوله : [ في غير المغرب ] إلخ : وأما قول خليل وفيها تأخير المغرب للشفق ، فضعيف مبني على ضعف ، وهو أن وقتها الاختباري يمتد للشفق ، وأفهم قوله : [ أول المختار ] أنه لو كان في الضرورى لتيمم من غير تفصيل بين آيس وغيره .

قوله : [ ولا إعادة ] : في ( عب ) وغيره حرمة الإعادة . قال شيخنا : ليس في النقل تصريح بالحرمة . ( ا هـ ) . من شيخنا في مجموعه ) . قال في حاشيته : لكن لها وجه إن كانت الإعادة من حيث ذات الطهارة الترابية استضعافاً لها على المائية لما فيه من الاستظهار على الشارع فيما شرع ( ا هـ ) .

قوله : [ فيعيد في الوقت ] : أل فيه للعهد الذكرى أي المتقدم ذكره في قوله : [ فالآيس أول المختار ] بدليل ما يأتي .

قوله : [ بعد طلبه ] : أما إن ترك الطلب وتيمم وصلى ثم وجد ما كان ظاناً له أو متردداً فيه فيما دون الميئين ، أو في الرجل فإنه يعيد أبداً حيث لامشقة عليه في

ذكر بعدهما : أى أن من وجد الماء الذى فتش عليه فيما دون المليون بعينه بقربه أى فيما دون المليون فإنه يعيد صلاته فى الوقت ندباً لتفريطه، إذ لو أمعن النظر لوجده، فلذا لو وجد غيره أو وجده بعد بُعْدٍ لم يعد . وكذا يعيد فى الوقت من فتش عليه فى رحله فلم يصادفه فتيمم وصلى ثم وجده فيه بعينه . وكذا الخائف من لص أو سبع على الماء فتيمم وصلى ، ثم تبين له عدم ماخاف منه لا إن استمر على خوفه، وأولى إن تحقق ما خاف منه، ولا إن وجد ماء غير ما حال بينه وبينه اللصوص . والمراد بالخوف : الظن . وكذا يعيد فى الوقت مريض يقدر على استعمال الماء، ولكنه لم يجد من يناوله إياه فتيمم وصلى ، ثم وجد مناولاً . وهذا فى مريض شأنه أن لا يتردد عليه الناس ، وأما من شأنه التردد عليه فلا تفريط عنده بحرمة أو ظنه مناولاً، فليتأمل . وكذا يعيد الراجى وجود الماء آخر الوقت ؛ فقدم الصلاة بالتييم ثم وجد فى الوقت ما كان يرجوه . وكذا المتردد فى لحوقه إذا صلى وسط الوقت ثم لحق

الطلب ، وكذا إن طلبه فلم يجد فتيمم ثم وجد الماء قبل صلاته . فإن التيمم يبطل ، فإن صلى به أعاد أبداً كما سيأتى .

قوله : [ بعد بُعْدٍ ] : بأن كان على ميلين .

قوله : [ وصلى ] : أى وأما لو وجده قبل الصلاة فيعيد أبداً كما تقدم .

قوله : [ وكذا الخائف من لص ] : أى فيعيد فى الوقت بقبود أربعة : أن تبين عدم ما خافه بأن ظهر أنه شجر مثلاً، وأن يتحقق الماء الممنوع منه ، وأن يكون خوفه جزماً أو ظناً، وأن يجد الماء بعينه . فإن تبين حقيقة ما خافه، أو لم تبين شيئاً، أو لم يتحقق الماء، أو وجد غير الماء المخوف، فلا إعادة . وأما لو كان خوفه شكاً أو وهماً فالإعادة أبداً ( اهـ . من الأصل ) .

قوله : [ فليتأمل ] : إنما أمر بالتأمل لبعد التقصير عن المريض . ولذلك قال ابن ناجى : الأقرب أنه لا إعادة مطلقاً على المريض الذى عدم مناولاً سواء كان لا يتكرر عليه الداخلون أو يتكرر ، لأنه إذا لم يجد من يناوله إياه إنما ترك الاستعداد للماء قبل دخول الوقت وهو مندوب على ظاهر المذهب ، وذلك لا يضر فلا إعادة مطلقاً ( اهـ . من حاشية الأصل نقلاً عن بن ) .

في الوقت ما كان متردداً فيه . بخلاف المتردد في الوجود ، فلا إعادة عليه إن وجده ، لأن الأصل عدم الوجود . وكذا يعيد في الوقت من نسي الماء الذي معه ثم تذكره بعد أن صلى بالتيمم لتفريطه إذ الناسى عنده نوع تفريط فإن تذكره في صلاته بطلت كما يأتي ، والمراد بالوقت هنا الوقت الاختياري .

• ( وفرائضه : نية استحابة الصلاة أو فرض التيمم عند الضربة الأولى ، ولزم نية

قوله : [ فلا إعادة عليه إن وجده ] إلخ : أي سواء تيمم في وسط الوقت أو قدم أوله ، كما نص عليه في التوضيح .

قوله : [ والمراد بالوقت ] إلخ : قال في الأصل : واعلم أن كل من أمر بالإعادة فإنه يعيد بالماء إلا المقتصر على كوعيه ، والتيمم على مصاب بول ، ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ، ومن تذكر إحدى الحاضرتين بعد ما صلى الثانية منهما ، ومن يعيد في جماعة ، ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسي ؛ فإن هؤلاء يعيدون ولو بالتيمم . وأن المراد بالوقت الوقت الاختياري إلا في حق هؤلاء فإنه الضروري ما عدا المقتصر على كوعيه فإنه الاختياري ( اهـ ) .

قوله : [ وفرائضه ] إلخ : هو مبتدأ خبره محذوف تقديره خمسة كما يشير إليه الشارح بقوله وهي خمسة .

وقوله : [ نية استحابة ] إلخ : خبر لمحذوف تقديره الأولى كما قدره الشارح أيضاً ، ويصح جعل نية وما عطف عليه خبراً عن فرائض كما هو معلوم .  
قوله : [ استحابة الصلاة ] إلخ : شروع في بيان الكيفية ، وهي قسمان كما قاله المصنف استحابة الصلاة ، أو فرض التيمم . ولا ينوي رفع الحدث لما فيه من الخلاف الآتي .

قوله : [ عند الضربة الأولى ] : أي كما هو ظاهر كلام صاحب اللمع ، وصرح به غيره . وقال زروق : إنها تكون عند مسح الوجه . واستظهره البدر القرافي كما في الحاشية قياساً على الوضوء . قال شيخنا في مجموعته : والأوجه الأول ، إذ يبعد أن يضع الإنسان يده على حجر مثلاً من غير نية تيمم بقصد الاتكاء ، أو مجرد للمس مثلاً ثم يرفعها فيبدو له بعد الرفع أن يمسح بها وجهه ويديه بنية التيمم ، فيقال صح تيممه . وفرق بينه وبين الوضوء ، إذ الواجب في الوضوء غسل الوجه

أكبر إن كانَ) : هذا شروع في فرائض التيمم وهي خمسة :  
 الأولى : النية عند الضربة الأولى<sup>(١)</sup> ، بأن ينوي به استباحة الصلاة أو فرض  
 التيمم ، ووجب عليه ملاحظة الحدث الأكبر إن كان عليه أكبر بأن ينوي استباحة  
 الصلاة من الحدث الأكبر ، فإن لم يلاحظه بأن نسيه أو لم يعتقد أنه عليه لم يجزه ،  
 وأعاد أبدأ . ولا يصلى فرض بتيمم نواه لغيره ، قال في المقدمات ولا صلاة بتيمم  
 نواه لغيرها .

كما قال الله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم)<sup>(٢)</sup> ، ولا مدخل لنقل الماء في الغسل ، وقال في  
 التيمم : (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم)<sup>(٣)</sup> . فأوجب قصد الصعيد  
 قبل المسح . وقد عدوا الضربة الأولى من الفرائض فلا يصح تقديمها عن النية ( ١٨ )  
 ويؤيده قول ابن عاشر

فروضه مسحك وجهاً واليدين للركوع والنية أولى الضربتين

فإذا علمت ذلك فردّ البناي لذلك القول غير مسلم .

قوله : [ أكبر إن كان ] : أى إن وجد حدث أكبر من جنابة أو غيرها .  
 قوله : [ ووجب عليه ملاحظة ] إلخ : قال الشارح في تقريره : محل لزوم  
 نية الأكبر إن نوى استباحة الصلاة أو مامنته الحدث ، وأما إن نوى فرض التيمم  
 فيجزيه عن الأصغر والأكبر وإن لم يلاحظه . وذكر شيخنا في مجموعه مثله .  
 قوله : [ أو لم يعتقد ] إلخ : فإن نواه معتقداً أنه عليه فتبين خلافه أجزأه .  
 قوله : [ وأعاد أبدأ ] : أى عند ترك نية الأكبر ، وأما نية الأصغر مع الأكبر  
 فنندوبة ، فلو اقتصر على الأكبر أجزأه عن الأصغر .

قوله : [ ولا يصلى فرض ] إلخ : قال في الأصل : ويندب تعيين الصلاة  
 من فرض أو نفل أو هما فإن لم يعينها ، فإن نوى الصلاة صلى به ما عليه من فرض ،  
 لا إن ذكر فائتة بعدها . وإن نوى مطلق الصلاة الصالحة للفرض أو النفل صح في  
 نفسه . ويفعل به النفل دون الفرض ، لأن الفرض يحتاج لنية تخصه ( ١٨ ) .

( ١ ) الجمهور على أن النية شرط في هذه العبادة ويشذو زفر والأوزاعي فقالا : النية ليست  
 شرطاً فيها .

( ٢ ) سورة المائدة آية ٦ .

( ٣ ) سورة المائدة آية ٦ .

\* (والضربة الأولى، وتعميمُ مسح وجهه ويديه لكوعيه، مع تحليل أصابعه، ونزع خاتمته) : الفريضة الثانية : الضربة الأولى ؛ أى وضع الكفين على الصعيد ، وأما الضربة الثانية فسنة كما سيأتى .

وحاصل الفقه أن تعيين شخص الصلاة مندوب فإن عين به شخص فرض فلا يفعل به فرضاً غيره، وإن عين نوع الفرض أو سكت—كمجرد صلاة—صرف للفرض الذى عليه، ويفعل غيره تبعاً على ما سبق، فإن لاحظ الإطلاق أى الصلاة الدائرة بين الفرض والنفل ملاحظاً الشيوع لم يجوز به الفرض، وصلى من النفل ما شاء .

● تنبيه : قال خليل : ولا يرفع الحدث، قال : الأصل على المشهور ؛ وإنما يبيح العبادة وهو مشكل جداً . إذ كيف تجامع الإباحة المنع ؟ ولهذا ذهب القرافي وغيره إلى أن الخلف لفظي، فن قال : لا يرفعه، أى مطلقاً، بل إلى غاية الصلاة لثلاثاً . يجتمع التقيضان ، إذ الحدث المنع والإباحة حاصلة إجماعاً (١٨٠) . قال شيخنا فى مجموعه : وفى (ح) و(ر) تقوية أنه حقيقى لا ابتناء الأحكام على كل . قلنا : إن فسر الحدث بالمنع تعين أنه لفظي، أو بالصفة الحكمية—كما هو الظاهر—فلا (١٨١) . ومعنى كلامه أن المنع لا يجامع الإباحة فتعين كونه لفظياً حيث فسر بالمنع، وحقيقياً إن فسر بالصفة الحكمية ، لأن الإباحة تجامع الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب « صليت بالناس وأنت جنب؟ » (١) أى قائم بك الصفة الحكمية لا المنع، وإلا لأمره بإعادة الصلاة تأمل . قوله : [ وضع الكفين ] : إنما قال ذلك دفعاً لما يتوهم من لفظ الضرب أنه يكون بشدة ، فأفاد أنه وضع الكفين على الصعيد، ومثل الكفين أحدهما أو بعضهما ،

(١) قال الإمام البخارى : « ويذكر أن عمرو بن العاص أجنب فى ليلة باردة فتيمة وتلا : ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً . فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يمتف » . يعنى أقره . قال الإمام ابن حجر : هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم قال عمرو : « احتلمت فى ليلة باردة فى غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهلك ، فتيمة ثم صليت بأصحابي الصبح . فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالنسبة التى منى من الاغتسال وقلت له يعنى (إلاية . فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً) » . ورواه عبد الرزاق من وجه آخر . وذكره فى نيل الأوطار بألفاظ أخرى وقال رواه أحمد وأبو داود والدارقطنى وغيرهم .

\* الفريضة الثالثة : تعميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسح . وأما من الكوعين إلى المرفقين فسته كما سيأتى . ولم يعدوا الوجه فريضة على حدثها واليدين فريضة أخرى كما فعلوا فى الوضوء لعله للاختصار . ويجب عليه تحليل الأصابع ونزع الخاتم لمسح ما تحته . وتحليل الأصابع يكون بباطن الكف أو الأصابع لا يجنبها إذ لم يمسه تراب .

\* ( وصعيد طاهر - كثراب - وهو أفضل ) : الفريضة الرابعة : الصعيد الطاهر ، أى استعماله . إذ لا تكليف إلا بفعل ، فخرج استعمال غيره مما ليس بصعيد أو ما كان

ولو بباطن واحد ، . وأما لو تيمم بظاهر كفه فلا يجزئ .

قوله : [ تعميم الوجه ] إلخ : ولا يتعمق فى نحو أسارير الجبهة ، ولا يخلل لحيته ولو خفيفة لأن المسح مبنى على التخفيف .

قوله : [ إلى الكوعين ] : قال ( ح ) : الكوع طرف الزند الذى يلي الإبهام وفى الذخيرة : آخر الساعد وأول الكف . ويقال : كاع .

قوله : [ لعله للاختصار ] : ترجى فى الجواب تحريماً للصدق لعدم الاطلاع على النص فى ذلك .

قوله : [ ونزع الخاتم ] : أى إزالته عن موضعه لمسح ما تحته ، وإن مأذوناً فيه واسعاً لضيق ما هنا عن الوضوء .

قوله : [ طاهر ] : هو معنى الطيب فى الآية .

قوله : [ أى استعماله ] إلخ : هو معنى الضربة الأولى لأن معناها وضع اليدين على الصعيد . وفى الحقيقة الصعيد بمنزلة الماء فى الطهارة المائية ، فلذلك قال شيخنا فى تقريره : عدّهم الصعيد فرضاً من فروض التيمم لا يظهر ، وإن كانت الفرضية الوضع المذكور . فلا يكتفى تراب أثاره الريح على يديه ، واستظهر الإجزاء إذا عمد بيديه لتراب متكاثف فى الهواء .

قوله : [ مما ليس بصعيد ] : أى ولا ملحقاً به كالثلج كما سيأتى .

قوله : [ أو ما كان نجساً ] : فلا يصح التيمم عليهم على مشهور المذهب ، وذكر خليل تبعاً للمدونة : أن المتيمم على مصاب بول يعيد فى الوقت ، واستشكل فأولت بتأويل ، منها : أن الريح سترته بتراب طاهر ، أو مراعاة للقائل بطهارة الأرض بالجفاف كمحمد بن الحنفية والحسن البصرى .



نجساً وأفضل أنواع الصعيد: التراب. والمراد بالصعيد . كل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها ، فالكاف في : ( كتراب ) للتمثيل .

\* ( ورمّل وحجر وجصّ لم يطبخ ) : أى يجوز التيمم على كل مما ذكر<sup>(١)</sup> . والجص نوع من الحجر يحرق بالنار ويسحق ويبيى به القناطر والمساجد والبيوت العظيمة ، إذا أحرق—وهو المراد بالطبخ—لم يجز التيمم عليه ، لأنه خرج بالصنعة عن كونه صعيداً .

\* ( ومعدن غير نقد وجوهر ومنقول ) : أى أنه يجوز التيمم على المعدن إذا لم يكن أحد النقيدين . ولا جوهرًا ولا منقولاً من محله بحيث يصير مالا من أموال الناس ؛ فلا يتيمم على الذهب والفضة ولو بمعدنهما<sup>(٢)</sup> ، ولا على الجوهر كالباقوت والزبرجد واللؤلؤ ولو بمحلها ، ولا على الشبّ والملح والحديد والرصاص والقصدير والكحل ، إن نقلت من محلاتها وصارت أموالاً في أيدي الناس . وأما ما دامت في مواضعها فيجوز .

فقوله : ( كشّب وملح وحديد ورُخام ) : مثال للمعدن الغير ما ذكر .

قوله : [ التراب ] : أى للاتفاق عليه في جميع المذاهب .

قوله : [ لأنه خرج بالصنعة ] إلخ : أى التى هى الطبخ بالنار ، ولا يضرب مجرد النشر ، ولو صنع رحي أو أعمدة .

قوله : [ غير نقد وجوهر ] : أى لأنهما لا يظهر فيهما ذل العبادة فتنافى التواضع .

قوله : [ وأما ما دامت ] إلخ : ومثله لو نقلت ولم تضر كالعقاقر كالطفل والأحجار والرخام الذى يجعل أعمدة فى المساجد مثلاً ، والملح الذى يجرن قريباً من أرضه فهذا كله يجوز التيمم عليه .

قوله : [ ورخام ] : قيل لأنه لا يجوز التيمم عليه لأنه من المعادن النفيسة المتمولة الغالية الثمن . واستظهره بعضهم ، ولكنه ضعيف .

قوله : [ للمعدن الغير ما ذكر ] : أى النقد والجوهر والمنقول ، أى الذى

( ١ ) اختلفت المذاهب في التيمم بما عدا التراب ، قال ابن رشد وابن قدامة فقال الشافعى وأبو يوسف وداود : لا يجوز التيمم إلا بالتراب الخالص وأخذ به ابن قدامة . وقال مالك وأبو حنيفة : يتيمم بكل ما تولد من الأرض من الحجارة والنورة والرخام والجص وغيرها وعن أحمد رواية أنه يتيمم عند الاضطراب بالسبخة والنورة وعنه يتيمم بغير اللب والثوب أو الشعر . وفى الموطأ أن مالكاً قال : لا بأس بالصلاة فى السبخة والتيمم منها . وقال الإمام البخارى : « لا بأس بالصلاة على السبخة والتيمم منها » وهى الأرض ذات الملح والنز .

( ٢ ) بمعدنهما : مكانهما الأصل . وقال المتنبي : ولكن معدن الذهب الرغام .

\* ( كثلج لاخششب وحشيش ) : تشبيهه في جواز التيمم ، أى أن الثلج - وهو ما جمد من الماء على وجه الأرض أو البحر - يجوز التيمم عليه لأنه أشبه بمجموده - الحجر ، فالتحق بأجزاء الأرض . بخلاف الخشب والحشيش فلا يتيمم عليهما ولو لم يوجد غيرهما . وقيل : إن لم يوجد غيرهما ولم يمكن قلعهما وضاق الوقت جاز التيمم عليهما ، وهو ضعيف ، لأنه ليس بصعيد ولا يشبه الصعيد .

صار في أيدي الناس كالعقاقير .

قوله : [ كثلج ] : أى يجوز التيمم عليه حيث عجز عن تحليه ، وتصديره ماء ولو وجد غيره بخلاف الخضمخاض ، فلا يتيمم عليه إلا إذا لم يجد غيره . والفرق أن الأول لمجموده صار كالحجر فالتحق بأجزاء الأرض ، والثاني لرقته بعد عن أجزاء الأرض .

قوله : [ وقيل ] إلخ : قائله اللخمي قال ( بن ) : وكلام ( ح ) يقتضى أنه الراجح واعتمده ( ر ) في الحاشية .

قوله : [ ولا يبنى وإن نسي ] : أى أو عجز لضعفه عن الوضوء والغسل . ولذلك جعل دخول الوقت شرط وجوب وصحة فيه ، فلا يتم لفريضة إلا بعد دخول وقتها . ووقت الفائتة تذكرها ، فن تيمم للصبح فتذكر أن عليه العشاء فلا يجزئه هذا التيمم . لها بخلاف وقت المشتركين لو تيمم لإحدهما فتذكر أن عليه الأخرى صلاها به ما لم يكن خص لإحدهما بعينها كما تقدم . ووقت الجنائز الفراغ من غسل الميت ، فإن كان التيمم فرض الميت ، والمصلى عليه بمم الميت بعد التكفين ، ولا يتيمم المصلى عليه إلا بعد تيمم الميت ، وتيممه لا يحتاج لنية لأنه كغسله ، وقد ألغز شيخنا في حاشية مجموعته بقوله :

يا من بلحظ يفهم	أحسن جواب تفهم
لم لا يصح تيمم	إلا بسبق تيمم ؟
من غير فعل عبادة	بالسابق المتقدم
ومتى يصح تيمم	من غير نيته نعى

قال : واحترزت بقولي : من غير إلخ عن التيمم لثانية المشتركين ، فإنه إنما يصح بعد أن يتيمم للأولى ويصلها ( هـ ) ، وقد أجبت عن ذلك بقولي :

\* ( والمُؤَالاةُ ) : الفريضة الخامسة المؤالاة بين أجزائه وبينه وبين ما فعل له من صلاة ونحوها ، وابتدأه إن فرق وطال . ولا يبنى وإن نسي .  
 • ( وسننه : ترتيبٌ وضربةٌ ليدبه وإلى المرفقين ، ونقلٌ ما تعلق بهما من غبارٍ ) : أى أن سننه أربعة : الترتيب بأن يمسح اليدين بعد الوجه فإن نكس أعاد اليدين إن قرب ولم يصل به ، والضربة الثانية ليدبه والمسح إلى المرفقين ، ونقل أثر الضرب من الغبار إلى الممسوح بأن لا يمسح على شيء قبل مسح الوجه واليد ، فإن مسحهما بشيء قبل ما ذكر كره وأجزأ وهذا لا ينافي ما قال في الرسالة فإن تعلق بهما شيء نفضهما نفضاً خفيفاً كما هو ظاهر .

• ( وندب : تسمية ، وصمت ، واستقبال ، وتقديم اليد اليمنى ، وجعل ظاهرها من طرف الأصابع بباطن يسراه ، فيمسرها إلى المرفق ، ثم باطنها لآخر الأصابع ، ثم يسراه كذلك ) : هذا شروع في مندوباته وهو ظاهر . وقوله : ( وجعل ) إلخ : معناه أنه يتدب أن يجعل ظاهر اليمنى من طرف أصابعها بباطن كف يده اليسرى ، ثم يمر اليسرى إلى مرفق اليمنى . ثم يجعل باطنها بحيث يجعل باطن اليمنى من طي المرفق بباطن اليسرى فيمرها لآخر أصابع اليمنى . ثم يفعل بيسراه كمل فعل باليمنى ، بأن يجعل ظاهرها من

هذا الذى يتيمم لصلاة ميت يعموا

ولحظنا من يعمى يا من إليكم يعموا

قوله : [ إن قرب ] إلخ : أى وأما لو بعد أو صلى به فيقفوت .

قوله : [ والضربة الثانية ] : إن قلت كيف تكون سنة مع أنها للفرض . والجواب أن الفرض بآثار الأولى .

قوله : [ كره وأجزأ ] إلخ : قيده عب ، بأن لا يقوى المسح ونوقش بصحته على حجر لا يخرج منه شيء قال شيخنا في مجموعه : وقد يفرق بشائبة التلاعب .

قوله : [ وندب تسمية ] : واختلف في تكميلها كما تقدم في الوضوء على قولين ، أرجحهما : يكملها ، بل يكمل في جميع المواضع إلا في الذكاة .

قوله : [ وصمت ] : أى إلا عن ذكر الله .

قوله : [ ثم يسراه كذلك ] : ظاهره لا يبقى غبار الكف للأخرى وهى طريقة ، والطريقة الثانية يبقى غبار الكف اليمنى لليسى .

طرف الأصابع بباطن كفه اليمنى فيمرها لآخر طرف مرفق اليسرى . ثم يجعل باطنها من طي مرفقها بباطن كفه اليمنى لآخر أصابع اليسرى . ثم يخلل الأصابع . فقوله [ ثم باطنها ] عطفاً على ظاهرها ، أى ثم جعل باطنها .

• ( ويبطله مبطلُ الوضوء؛ ووجود ماء قبل الصلاة، لا فيها، إلا ناسيه): أى أن كل ما أبطل الوضوء من الأحداث والأسباب وغيرها أبطل التيمم . ويبطله أيضاً وجود ماء كاف<sup>(١)</sup> قبل الدخول في الصلاة إن اتسع الوقت لاستعماله مع إدراك الصلاة ، بخلاف وجود الماء في الصلاة فلا يبطلها إلا إذا كان ناسياً للماء الذى معه فتيمم وأحرم بصلاة ثم تذكر فيها، فتبطل إن اتسع الوقت كما تقدم ، وبما يبطله

قوله : [ ثم يخلل الأصابع ] : أى بباطن الأصابع الأخرى كما تقدم له .

• تنبيه : لا يندب هنا الموضع الطاهر لأمن التطاير . وقيل : يندب نظراً لتشريف العبادة ولا يندب ذكره بعده لاتصاله بما فعل له ، كما ذكره شيخنا في مجموعه .

قوله : [ وغيرهما ] : أى كالردة وإن كان التيمم لأكبر . فتتظير الأجهورى وتلازمته في الرد بالنسبة لتيمم الأكبر لا محل له ، لأنه إذا بطل بالبول مثلاً وعاد جنباً على المشهور فأولى الردة . ( ١ هـ . من شيخنا في مجموعه ) .

قوله : [ وجود ماء كاف ] : أى أو القدرة على استعماله في الوقت بحيث يدرك باستعماله الوقت المختار . قال في الحاشية يؤخذ منه أن من انتبه في الضرورى وكان متسماً وجب عليه المبادرة إذ لا يجوز التأخير في الضرورى ، وفى ( عب ) عن بعضهم : أن الضرورى كالمختار ، وهو وجيه . والعبرة في الوجود بظنه فلأن رأى مانعاً بعد رؤية الماء أعاد التيمم لا إن رآه معه أو قبله ، وإن ظهر عليه ركب احتمال معهم ماء بطل لأنه لما وجب الطلب لم يصح التيمم إلا بعده . ( ١ هـ . بالمعنى من شيخنا في مجموعه ) .

قوله : [ فلا يبطلها ] : أى ويحرم عليه التقطع ولو بمجرد الإحرام .

( ١ ) في بطلان التيمم بوجود الماء : عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الصعيد والطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته فإن ذلك خير » رواه أحمد والترمذى وصححه . وأخرجه النسائى وأبو داود وابن ماجه وقد تقدم الاستدلال به بدون العبارة الأخيرة . قال الشوكافى في نيل الأوطار وقوله : فإن ذلك خير يدل على عدم الوجوب . وروى عن أبي سعيد قال : « خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيمما صعيداً فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر . ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال الذى لم يعد : أصبت السنة واجزأتك صلاتك . وقال الذى توضأ فأعاد : لك الأجر مرتين » . رواه النسائى وأبو داود . وأخرجه الداريمى والحاكم ورواه الدار قطنى موصلاً .

أيضاً طول الفصل بينه وبين الصلاة كما علم من المروالة .

● ( وكره لفاقده لإبطال وضوء أو غُسل إلا لضرر ) : هذا الذى ذكرنا ، هو المعول عليه مع الإيضاح والاختصار خلافا لما يوهمه المصنف والرسالة ، يعنى أن من كان متوضئاً أو مغتسلاً وهو عادم الماء يكره له إبطال وضوئه بجذث أو سبب أو إبطال غسله — وإن كان غير متوضئ — بجماع ، لانتقاله من التيمم للأصغر إلى التيمم للأكبر . ومحل الكراهة ما لم يحصل للمتوضئ ضرر من حقن أو غيره وما لم يحصل للمغتسل ضرر بترك الجماع وإلا لم يكره ( ولصحيح تيسم بجائظ لبن أو حجر كمرضى ) : الصحيح أنه يجوز للصحيح العادم للماء أن يتيمم بجائظ مبنى بالطوب النيئ ، وهو المراد باللبن ، وبالجائظ المبنى بالحجر . كما أنه يجوز للمريض الذى لم يقدر على استعمال الماء ذلك .

● ( وتسقط الصلاة بفقد الطهورين ، أو القدرة على استعمالهما ) : المذهب أن فاقد

قوله : [ خلافاً لما يوهمه المصنف ] إلخ : أى من الحرمة لتعبيرهما بالمنع .

قوله : [ الصحيح أنه يجوز ] إلخ : فيه تعريض للشيخ خليل حيث خصه بالمريض .

قوله : [ بالطوب النيئ ] : أى الذى لم يحرق ولم يخلط بنجس أصلا ، أو طاهر كثير بأن زاد على الثلث وإلا لم يتيمم عليه كما لا يتيمم على رماد .

● تنبيهان : الأول : من نسى صلاة من الخمس لم يدر عينها صلى الخمس كل واحدة بتيمم . وإن نسى إحدى النهاريات صلى ثلاثاً كل واحدة بتيمم ، وإن نسى إحدى الليلتين صلاهما كل واحدة بتيمم .

الثانى : إذا مات صاحب الماء ومعه شخص جنب فصاحب الماء أولى يغسل به ، إلا لخوف عطش على الحى ، فيقدم الحى ويضمن قيمته لورثة الميت بمحل أخذه ، وإن كان الماء مثلياً للمشقة في قضاء المثل في محل الأخذ . وكذلك لو كان الماء لهما معاً ويكنى واحداً فقط فيتطهر به الحى ويضمن حصة الميت لورثته . قال شيخنا فى مجموعه : فإن كان موقوفاً عليهما فالظاهر تقديم الحى أيضاً لشركة الاستحقاق ، وملك الغير لمن خصه فإن أشركهما فكالأول . ( ١٨ ) .

قوله : [ وتسقط الصلاة ] إلخ : أى فهو من جملة المسقطات للأداء

الطهورين— وهما الماء والتراب— أو فاقد القدرة على استعمالهما— كالمكره والمصلوب— تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء<sup>(١)</sup> كالحائض . وقيل : يؤديها بلا طهارة ولا يقضى كالعريان . وقيل : يقضى ولا يؤدي . وقيل : يؤدي ويقضى عكس الأول .

والقضاء كالإغماء والجنون وقد جمع بعضهم هذا الحاصل بقوله :

ومن لم يجد ماء ولا متيمماً فأربعة الأقوال يحكيها مذهبا  
يصلى ويقضى عكس ما قال مالا وأصبح يقضى والأداء لأشبهها  
وقال التتائي :

والقابسي ذو الربط يومي لأرضه بوجه وأيد للتيمم مطلباً  
قال شيخنا في مجموعه: وفي ( ر ) التيمم على الشجرة على ماسبق في الزرع  
وفي ( ح ) قول بالإيماء للماء أيضاً . ( ١٥١ ) .  
قوله : [ وقيل يؤديها ] إلخ : أى نظراً إلى أن الشخص مطلوب بما يمكنه والأداء  
ممكّن له . وعلى هذا فحدثه في صلاته لا يبطلها ، ولكن قال شيخنا الأمير في تقريره :  
الظاهر ما لم يعتمد إخراجها وإلا كان متلاعباً .  
.. قوله : [ وقيل يؤدي ويقضى ] : أى اختيافاً وترك الشارح قول القابسي الذي  
في النظم وهو أن محل سقوطها أداء وقضاء إذا كان لا يمكنه الإيماء للتيمم ،  
كالجوس بمكان مبنى بالآجر ومفروش به . فإن أمكنه الإيماء كالمربوط ومن  
فوق شجرة وتحت سبع مثلاً فإنه يومي للتيمم إلى الأرض بوجهه ويديه ويؤديها ولا قضاء  
عليه ( ١٥١ هـ . من حاشية الأصل ) .

( ١ ) أخرج الإمام البخاري تحت باب « إذا لم يجد ماء أو تراباً » حديث عائشة في نزول آية التيمم ، قال في ليل الأوطار : وفيه : « فصلوا بغير وضوء » رواه الجماعة إلا الترمذي . وقيل : كان ذلك اجتهداً وإنما نزول التيمم دليل على عدم وجوب الصلاة لفائدة الطهورين ، لأنه قبل نزول آية التيمم كانوا فاقدين لأسباب الطهور ، فلو صح أنهم يصلون عند فقد الطهور لما نزلت . وقال ابن حجر في الفتح : إن المشهور عن أحمد والمزني ( من أصحاب الشافعي ) وسحنون : أنها لا تجب لأنها لو كانت واجبة لبيها لهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال إن مالك وأبو حنيفة : لا يصل . وعليه القضاء عند أبي حنيفة وأصحابه . وقال الشافعي وجهون المحدثين وبعض أصحاب مالك وقول عن أحمد : أنها يجب ، واختلفوا في وجوب الإعادة

## فصل : المسح على الجبيرة ونحوها

- في بيان حكم المسح على الجبيرة<sup>(١)</sup> وما يتعلق به .  
( إن خيفَ غَسْلُ محلٍّ ، بنحوٍ جُرْحٍ كالتيَمِّمِ ، مُسِحَ ) : أى إذا كان به جرح بضم الجيم أو دمل أو جرب أو حرق ونحو ذلك ، وخيف بغسله في الوضوء أو الغسل حدوث مرض أو زيادته أو تأخره - كما تقدم في التيمم - فإنه يمسح إن خيف وجوباً هلاك أو شدة ضرر ، كتعطيل منفعة وجوازاً إن خيف شدة الألم أو تأخره بلا شين ، فقوله : ( كالتيَمِّمِ ) أى خوفاً كالخوف المتقدم في التيمم ومتى

## فصل :

قوله : [ في بيان المسح ] إلخ : لما كان المسح عليها رخصة في الطهارة المائية والترايبية ، ناسب تأخير هذا الفصل عنهما وليكون إحالة على معلوم في قوله : [ كالتيَمِّمِ ] .

- وحكم المسح الوجوب إن خاف هلاكاً أو شدة كما سيأتى .  
قوله : [ وما يتعلق به ] : أى من الأحكام التى حواها الفصل .  
قوله : [ بضم الجيم ] : وبالفتح المصدر والمراد هنا الأول ، لأن المصدر لا يمسح . والمراد بالجرح : المروح بآلة كحربة ، بدليل ما بعده .  
قوله : [ في الوضوء والغسل ] : أى في أعضاء الوضوء إن كان محدثاً محدثاً أصغر ، أو في جسده إن كان محدثاً محدثاً أكبر ولو من زنا .  
قوله : [ إن خيف ] : المراد بالخوف هنا العلم أو الظن .  
قوله : [ كتعطيل منفعة ] : أى كضياع حاسة من الحواس أو نقصها .  
قوله : [ شدة الألم ] إلخ : مراده المرض الذى لا يعطل منفعة ، وهو الذى عبر عنه غيره : بالمرض الخفيف .  
و [ الشين ] : نقص المنفعة ، وأما إن خاف بغسله مجرد المشقة ، فلا

( ١ ) المذاهب في مسح الجبائر على ضربين : فقال به أصحاب الرأى ومالك والحنابلة . وحبسهم ما روى عن على رضى الله عنه قال : « انكسرت إحدى زفتى فأمرنى النبى صلى الله عليه وسلم : أن أمسح على الجبائر » رواه ابن ماجه . وقال الشافعى في أحد قوله : يعيد كل صلاة صلاحها لأن الله تعالى أمر بالغسل ولم يأت به .

أمكن المسح على المحل لم يجز له أن يمسخ على الجبيرة ، ولا يجوز له أن يمسخ عليها .

\* ( فإن لم يستطع فعلى الجبيرة ) : أى إذا لم يستطع المسح على المحل بدون جبيرة مسح على الجبيرة : وهى اللزقة فيها الدواء توضع على الجرح ونحوه . أو على العين الرمضاء ( ثم على العصابة ) : أى ثم إن لم يستطع المسح على الجبيرة بأن خاف ما تقدم ، مسح على العصابة التى تربط فوق الجبيرة ، فإن لم يستطع فعلى عصابة أخرى فوقها ، والأرمد الذى لا يستطيع المسح على عينه أو جبهته — بأن خاف مامر — يضع خرقة على العين أو الجبهة ويمسح عليها .

\* ( كقيرطاسٍ صُدغ أو عمامة خيف بنزعها ) : أى كما يمسخ على قرطاس يوضع على صدغ لصداع ونحوه ، أو على عمامة خيف بنزعها<sup>(١)</sup> إذا لم يقدر على مسح ماتحتها .

يجوز المسح عليه .

قوله : [ فعلى الجبيرة ] أى ويعمها بالمسح .

قوله : [ العصابة ] : بكسر العين لأن القاعدة إذا صيغ اسم على وزن فعالة لما يشتمل على الشيء — نحو العمامة — فهو بالكسر ، كما نقله الشهاب الخفاجى فى حواشى البيضاوى عن الزجاج ( ١ هـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ فإن لم يستطع ] إلخ : وكذا إن تعذر حلها فيمسح عليها وإن كان لا يضره المسح على ما دونها .

قوله : [ يضع خرقة ] إلخ : أى ولا يرفعها عن الجرح أو العين بعد المسح عليها حتى يصلى .

قوله : [ خيف بنزعها ] : أى أو بفكها لكونه من أرباب المناصب الذين لهم زى فى العمامة .

قوله : [ ونحوه ] : أى كنصيد ، فيمسح عليه فإن لم يقدر فعلى الجبيرة وهكذا .

( ١ ) اختلف أهل العلم فى جواز المسح على العمامة . قال العيني : فذهب أحمد إلى جوازه بشرط ، لما رواه البخارى عن عمرو بن أمية قال : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يمسخ على عمامته وخفيه » . ولما ثبت عن مسح أبى بكر على عمامته . واحتج المانعون — ومنهم الشافعى وأهل الرأى — بقوله تعالى : « وأمسحوا برؤوسكم » ومن مسح على عمامته لم يمسخ برأسه . وأن حديث المسح على العمامة محتمل التأويل . قال ابن حجر : أخرج عبد الرزاق هذا الحديث بدون ذكر العمامة وقال الأصملى : ذكر العمامة فى هذا الحديث من خطأ الأوزاعى وشيبان وغيرهما روه عن يحيى بدونها .



من عرقية ونحوها ، فإن قدر على مسح بعض الرأس أتى به وكمل على العمامة .  
 \* ( وإنْ بَغُسْلٍ أو بلا طُهُرٍ أو انتشرتْ ) : أى لا فرق في المسح المذكور بين أن يكون في وضوء أو غسل ، وسواء وضعها وهو متطهر أو بلا طهر وسواء كانت قدر المحل المألوم أو انتشرت : أى اتسعت للضرورة .  
 \* ( إنْ كانَ غُسْلُ الصَّحِيحِ لا يضر ، وإلا ففَرْضُهُ التَّيْمُمُ ) : أى أن محل جواز المسح المذكور ، إن كان غسل الصحيح من الجسد في الغسل أو الصحيح من أعضاء الوضوء في الوضوء لا يضر ، بحيث لا يوجب حدوث مرض ولا زيادة مرض المألوم ولا تأخر برئه . وإلا كان فرضه التيمم : وسواء كان الصحيح هو الأكثر أو

قوله : [ وكمل على العمامة ] : أى كما أفاده القرطبي وهو الصواب ، وقيل : يمسح بعض الرأس فقط ولا يستحب له التكميل وقيل باستحبابه .  
 قوله : [ وإن بغسل ] : سواء كان من حلال أو حرام كما تقدم ؛ لأن معصية الزنا قد انقطعت ، فوقع<sup>(١)</sup> الغسل المرخص فيه المسح وهو غير متلبس بالمعصية ، فلا تقاس على مسألة العاصي بسفره ( اهـ . من حاشية الأصل ) .  
 قوله : [ اتسعت ] : أى العصابة وجاوزت محل الألم لأن انتشارها من ضروريات الشد .

قوله : [ إن كان غسل الصحيح ] إلخ : هذا بيان لشرط الجمع بين الغسل والمسح . وحاصله خمس صور : اثنتان يغسل فيهما الصحيح ويمسح الجريح ، وثلاث يتيمم فيها . فلو غسل الصحيح والمألوم في الجمع أجزاء ، وأما لو غسل الصحيح ومسح على الجريح في الصور التي يتيمم فيها فلا يجزئه ذلك الغسل ، ولا بد من التيمم أو غسل الجميع . وقال ( بن ) بالإجزاء ، فيجمع بينهما إن صح جل جسده في الحدث الأكبر وجل أعضاء الوضوء في الحدث الأصغر ، أو أقله ، ولم يقل " جديداً " ، كيد أو رجل . والحال أنه لم يضر غسله في هاتين الصورتين ، وإلا - بأن ضرر - سواء كان جل الأعضاء صحيحاً أو لا ، أو أقل جديداً كيد ففرضه التيمم ولو لم يضر غسله في هذه الأخيرة ، إذ التافه لا حكم له .

قوله : [ وسواء كان الصحيح ] إلخ : تعميم في الضرر وعدمه . فتحتملها

( ١ ) في الأصل : فوق الغسل ، ولم نر له معنى إلا أن يكون تصحيحاً .

الأقل ، فالأرمد لا يتيمم بحال إلا إذا كان غسل بقية أعضائه يوجب ما ذكر  
 \* ( كأن قلّ جدّاً كَيْدٌ ) : أى كما أن فرضه التيمم لو قلّ الصحيح جدّاً  
 كيد أو رجل ، وكان غسله لا يوجب ضرراً .

صور أربع : اثنتان يجمع بينهما ، واثنتان يتيمم ، وستأتى الثالثة فى قوله : [ كأن ]  
 قلّ جدّاً .

قوله : [ فالأرمد ] إلخ : إنما نص عليه ردّاً على من يتوهم جواز التيمم له  
 مطلقاً فإنه وهم باطل .

قوله : [ وكان غسله ] إلخ : الجملة حالية ومن باب أولى لو ضرّ . وكون اليد  
 قليلة جدّاً بالنظر للغالب ، فلو خلق لشخص وجه ورأس ويد واحدة وكانت هى  
 الصحيحة لكان حكمه التيمم . والمراد باليد فى الوضوء : ما يجب غسله . وأما  
 فى الغسل ، فانظر : هل من طرف الأصابع إلى الإبط أو إلى المرفق ؟ والظاهر  
 الأول . ( اهـ . من الحاشية ) .

● مسألة : إن تعذر مسح الجراحات بكل وجه ؛ فإن كانت بأعضاء التيمم  
 — كالوجه واليدين إلى المرفقين ، وقيل إلى الكوعين — تركها وتطهر بالماء وضوءاً ناقصاً  
 وغسلاً ناقصاً . وإلا تكن بأعضاء التيمم ، فهل كذلك كثرت الجراحات أو قلت ؟  
 أو إن قلت ولا يتيمم ، أو يتيمم مطلقاً ، أو يجمعهما ؟ أقوال أربعة وإذا جمع قدم  
 المائة . فإن خاف الضرر من الماء تيمم فقط باتفاق ، واستظهر الأجهورى  
 على هذا القول الأخير أنه يعيد المائة لكل صلاة لأن الطهارة بالمجموع والتيمم  
 لا يصلح به إلا فرض واحد ، وألغز فيه شيخنا فى مجموعه بقوله :

ألا يا فقيهه العصر إني زافع إليك سؤالاً حار منى به الفكر  
 سمعت وضوءاً أبطلته صلاته فما القول فى هذا فديتك يا حبر  
 وليس جواباً لى إذا كنت عارفاً وضوء صحيح فى تجدد نذر  
 وأجاب عنه فى حاشية ( عب ) بقوله :

إذا ما جراحات تعذر مسحها وليست بأعضاء التيمم يا بدر  
 فيجمع كلا فى صلاة أرادها تراباً وماء كى يتم له الطهر  
 وهذا على بعض الأقاويل فادره وكن حاذقاً فالعلم يسمو به القدر

● (وإنْ نَزَعَهَا لدواءٍ أو سقطتْ رَدَّهَا ومسح إن لم يطلْ، كالموالة): يعنى أن المتطهر لو نزع الجبيرة أو العصابة التى مسح عليها أو سقطت بنفسها، فإنه يردها محلها في الصورتين ، ويمسح عليها ما دام الزمن لم يطل . فإن طال طولا كالطول المتقدم في الموالة المقدر بجفاف عضو وزمن اعتدلا، بطلت طهارته من وضوء أو غسل إن تعمد وبني بنية إن نسي .

\* ( ولو كَانَ في صلاةٍ بَطُلَتْ ): أى لو كان سقوطها في صلاة بطلت الصلاة وأعاد الجبيرة في محلها وأعاد المسح عليها إن لم يطل ثم ابتداء صلاته فإن طال نسياناً بني بنية ، وإلا ابتداء طهارته .

( كَانَ صَحَّ ، وبَادَرَ لَغَسْلَ محلِّها أو مَسَحَ ) : هذا تشبيه في أفاده قوله : ( وإن نزعها ) إلخ ، من أنه إن لم يطل الزمن تدارك الطهارة ، وإلا بطلت بالعمد ولو كان في صلاة يعنى لو صح - أى برئ الجرح وما في معناه - وهو في صلاة بطلت وبادر لغسل محل الجبيرة إن كان مما يغسل ، كالوجه ، ومسحه إن كان مما يمسح كالرأس . وإن كان في غير صلاة وأراد البقاء على طهارته بادر بما ذكر وإلا بطلت إن طال عمداً . وبني إن طال نسياناً .

● مسألة أخرى : هل يصح التيمم من فوق حائل ؟ وهو الذى ذكره ( عب ) وغيره - أو لا يصح ؟ وهو الذى صدر به ( ح ) عن السيورى ، فيكون كفاقد الماء والصعيد ؟ قال شيخنا في مجموعه : والظاهر الأول .  
قوله : [ الجبيرة إلخ ] : مراده الأمور الحائلة من جبيرة وعصابة وفرطاس وعمامة .  
قوله : [ أو سقطت بنفسها ] إلخ : لافرق بين كون السقوط والنزع عمد أو غيره فالحكم واجد .

قوله : [ ويمسح عليها ] : أى إن لم يكن في صلاة كما سيأتى .  
قوله : [ إن نسي ] : ومثله إن عجز . ويبني بغير تجديد نية .  
قوله : [ بطلت ] : أى عليه وحده إن لم يكن إماماً في الجمعة لاثني عشر أو واحداً من الاثني عشر فيها . ومنه اللفظ المشهور : رجل سقطت عمامته بطلت صلاته وصلاة جماعته . وقد علم مما تقدم أن المبطل سقوطها لا دورانها ولا سقوط الجبيرة من تحت العصابة مع بقاء العصابة الممسوح عليها من الجرح .

## فصل : فى الحيض

● (الحيض<sup>(١)</sup> دم أو صُفْرة أو كُدرةٌ خرجَ بنفسه من قُبُلٍ مَنْ تَحْمَلُ عَادَةً) :  
أى أن الحيض ثلاثة أنواع : إما دم—وهو الأصل—أو صُفْرة كالصديد الأصفر، أو كُدرة—  
بضم الكاف—شئٌ كدر ليس على ألوان الدماء، (خرج بنفسه) : أى لا بسبب ولادة  
ولا افتضاخ ولا جرح ولا علاج ولا علة وفساد بالبدن . فيخرج دم الاستحاضة

---

## فصل :

هو لغة: السيلان، من قيطم حاض الوادى إذا سال ، وله معان أخر مذكورة  
فى المطولات منها الضحك ، وبه فسر قوله تعالى : ( وامرأته قائمة فضحك )<sup>(١)</sup> أى  
حاضت مقدمة للحمل الذى بشر به ، ولكن الذى اقتصر عليه الجلال أنها  
ضحكت سروراً بهلاك قوم لوط لفجورهم . (ا.هـ. من حاشية شيخنا على مجموعه) .  
ويطلق الحيض على القليل والكثير لكونه جنساً ، فإن أريد التنصيص على الوحدة  
لحقته التاء .

قوله : [ أو صُفْرة أو كُدرة ] : ما ذكره من أن الصُفْرة والكُدرة حيض هو  
المشهور ، ومذهب المدونة سواء رأتهما فى زمن الحيض أم لا بأن رأتهما بعد علامة  
الطهر . وقيل : إن كانا فى أيام الحيض فحيض وإلا فلا ، وهو لابن الماجشون .  
وقيل : إنهما ليسا بحيض مطلقاً .

قوله : [ خرج بنفسه ] : أى وإن بغير زمنه المعتاد له .

قوله : [ ولا علاج ] : أى قبل زمنه المعتاد له . ومن ههنا قال سيدى عبد الله  
المنوفى إن ما خرج بعلاج قبل وقته المعتاد له لا يسمى حيضاً ، قاتلاً : الظاهر أنها  
لا تبرأ به من العدة ولا تحل ، وتوقف فى تركها الصلاة والصوم ، قال خليل فى  
توضيحه : والظاهر على بحثه عدم تركهما (ا.هـ) . قال فى الأصل : أى لأنه استظهر

(١) سورة هود آية ٧١ .

(من قبل امرأة تحمل عادة): احترازاً مما خرج من الدبر فليس بحيض، ومما خرج من قبل صغيرة لم تبلغ تسع سنين أو كبيرة بلغت السبعين فليس بحيض قطعاً .  
 • (وأقله في العبادة دَفَقَةٌ): بفتح الدال وبالقاف . ويقال: دفعة بضمها وفتحها وبالعين المهملة لا تلوث المحل بلا دفق، فليس بحيض إذا لم يستدم ، وقوله ( في العبادة): أي فيجب عليها الغسل بالدفقة، ويبطل صومها وتقضى ذلك اليوم .

عدم كونه حيضاً محل به المعتدة فمقتضاه أنها لا تركهما وإنما قال: « على بحثه » لأن الظاهر في نفسه تركهما لاحتمال كونه حيضاً . وقضاهما: لاحتمال أن لا يكون حيضاً . وقد يقال: بل الظاهر فعلهما وقضاء الصوم فقط ، وإنما توقف لعدم نص في المسألة ( اهـ ) . وقولنا قبل زمنه مفهومه لو خرج بعلاج في زمنه أو بعده يكون حيضاً وهو كذلك .

قوله: [ من الدبر ] : ومثله الثقبه ولو انسد المخرجان وكانت تحت المعدة .

قوله: [ بلغت السبعين ] : أي وتسأل النساء في بنت الخمسين إلى السبعين ، فإن قلن: حيض ، أو شككن ، فحيض . كما يسألن في المراهقة ، وهي بنت تسع إلى ثلاثة عشر . وأما ما بين الثلاثة عشر والخمسين فيقطع بأنه حيض .

• مسألة : من سماع ابن القاسم من استعملت الدواء لرفعه عن وقته المعتاد فارتفع ، فيحكم لها بالطهر . وعن ابن كبنانة: من عادت ثمانية أيام مثلاً فاستعملت الدواء بعد ثلاثة مثلاً لرفعه بقبية المدة ، فيحكم لها بالطهر ، خلافاً لابن فرحون . ( اهـ من الأصل ) . لكن قال العلماء هذا العلاج مكروه لأنه مظنة الضرر .

قوله: [ وبالقاف ] : الشيء المدفوق .

قوله: [ بضمها ] : يرجع لمعنى الأول ، وأما بالفتح فهو المرة وهذا إشارة لأقله باعتبار الخارج ولا حد لأكثره ، وأما باعتبار الزمن فلا حد لأقله . وقالت الشافعية: أقله يوم وليلة . وقالت الحنفية: أقله ثلاثة أيام ، فما نقص عن ذلك عندهم لا يعد حيضاً لا في العدة ولا في العبادة فينقع النساء تقليدهم .

قوله: [ فيجب عليها الغسل ] : أي فثمرته أنها تغتسل كلما انقطع وتصوم وتصل وتوطأ وإن حسبت ذلك اليوم يوم حيض .

وأما في العدة والاستبراء فلا يعد حيضاً إلا ما استمر يوماً أو بعض يوم له بال كما يأتي إن شاء الله تعالى .

• ( وأكثره لمبتدأة نصف شهر كأقل الطهر ) : الحائض إما مبتدأة ، أو معتادة ، أو حامل . فأكثر الحيض للمبتدأة إن استمر بها الدم خمسة عشر يوماً ، وما زاد فهو دم علة فساد ، تصوم وتصل وتوطأ كما أن أقل الطهر لجميع النساء خمسة عشر يوماً ، فمن رأت دمًا بعدها فهو حيض قطعاً مؤتلف . ومن رأت قبل تمامها فإن كانت استوفت تمام حيضها بنصف الشهر أو بالاستظهار ، فذلك الدم استحاضة وإلا ضمته للأول حتى يحصل تمامه بالخمسة عشر يوماً أو بالاستظهار وما زاد

قوله : [ يوماً أو بعض يوم ] : ويرجع في تعيين ذلك للنساء العارفات بأحوال الحيض .

قوله : [ لمبتدأة ] : أى غير حامل ، بدليل ما يأتي . وهذا باعتبار الزمان ، وأما باعتبار الخارج فلا حد له كما تقدم .

قوله : [ كأقل الطهر ] : أى فأقله خمسة عشر يوماً على المشهور ، وقيل : عشرة أيام ، وقيل خمسة . وتظهر فائدة التحديد لأقل الطهر فيما لو حاضت مبتدأة أو انقطع عنها دون خمسة عشر ، ثم عاودها قبل طهر تام ، فتضم هذا الثاني للأول لتمام منه خمسة عشر يوماً بمثابة ما إذا لم ينقطع ، ثم هو دم علة . وإن عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض مؤتلف . ( اهـ . من الحرثي ) .

قوله : [ أو حامل ] : أى أن الحامل عندنا تحيض خلافاً للحنفية ، ودلالة الحيض على براءة الرحم ظنية واكتفى بها الشارع رقياً بالنساء .

قوله : [ إن استمر بها الدم ] : أى لم يحصل بين الدمين أقل الطهر .

قوله : [ مؤتلف ] : أى فتحسبه من العدة ويجرى عليها سائر أحكامه .

قوله : [ بنصف الشهر ] : أى إن كانت مبتدأة أو عادتها ذلك .

قوله : [ أو بالاستظهار ] : أى كما إذا كانت عادتها ثلاثة واستظهرت بثلاث . فما زاد على الستة فهو استحاضة .

قوله : [ وإلا ضمته ] إلخ : أى وإلا تستوفى نصف الشهر وإن كانت مبتدأة أو معتادة لذلك ولاستظهارها إن كانت معتادة دونه ضمته للأول إلخ .

بلغة السالك - أول

فاستحاضة على ما سيأتى تفصيله قريباً إن شاء الله تعالى .

\* (ولعنة ثلاثه أيام على أكثر عاداتها استظهاراً، ما لم يتجاوزَه) : أى وأكثره للمعتادة ثلاثه أيام زيادة على أكثر عاداتها . والعادة تثبت بمرة؛ فمن اعتادت أربعة أيام أو خمسة استظهرت بثلاثة على الخمسة ولو كانت الخمسة رأتها مرة ورأت الأربعة أكثر . ومحل الاستظهار بالثلاثة ما لم يتجاوز نصف الشهر ، فمن اعتادت نصف الشهر فلا استظهار عليها . ومن عاداتها أربعة عشر استظهرت بيوم فقط .

\* (ثم هي مستحاضة تصوم وتصلّى وتوطأ) : أى ثم بعد أن مكثت المبتدأة نصف شهر ، وبعد أن استظهرت المعتادة بثلاثة أو بما يكمل نصف شهر تصبر ؛ إن تداى بها الدم مستحاضة . ويسمى الدم النازل بها دم استحاضة ودم علة وفساد ، وهي فى الحقيقة

قوله : [ على ما سيأتى ] إلخ : أى فى قوله فإن ميزت بعد طهر تم فحيض إلخ .

قوله : [ ولعنة ] : أى وعاداتها دون نصف الشهر ثلاثة أيام فأكثر بدليل ما يذكر بعد .

قوله : [ على أكثر عاداتها ] : أى زمناً لا وقوعاً بدليل ما يأتى .

قوله : [ استظهرت بيوم فقط ] : حاصل ما أفاده أن من عاداتها ثلاثة أيام مثلاً ، وزاد عليها تستظهر بثلاثة وتصبر الستة عادة لها ، فإن زاد فى الدور الثانى استظهرت بثلاثة ، وتصبر التسعة عادة لها . فإن زاد فى الدور الثالث استظهرت بثلاثة وتصبر الاثنا عشر عادة لها . فإن زاد فى الدور الرابع استظهرت بثلاثة وتصبر الخمسة عشر عادة لها . فإن زاد فى دور خامس فهو دم علة وفساد . ولو فرض أن عاداتها ثمانية ، وزاد استظهرت بثلاثة ، فتصبر الإحدى عشر عادة لها . فإن زاد فى دور ثان استظهرت بثلاثة وتصبر الأربعة عشر عادة لها . فإن زاد فى دور ثالث استظهرت بيوم واحد كما قال الشارح .

قوله : [ وهي فى الحقيقة طاهر ] : أى خلافاً لمن يقول هي طاهر حكماً . فعلى ما قاله الشارح : يندب لها بعد خمسة عشر يوماً الغسل وقضاء الصوم مراعاة للقول الثانى . وأما على القول الثانى كانت كحائض انقطع حيضها ، فيجب عليها الغسل وقضاء الصوم ولا تقضى الصلاة على كل حال ، لأنها إما صحيحة على القول الأول

طاهر تصوم وتصلى وتوطأ<sup>(١)</sup> .

\* ( وللحامل فيما بعد شهرين عشرين ، وفي ستة فأكثر ثلاثون ) : أى وأكثر الحيض للحامل إن تمالى بها بعد شهرين عشرين يوماً إلى ستة أشهر ، وفي ستة أشهر إلى آخر حملها ثلاثون يوماً . واعلم أن العادة الغالبة في الحامل عدم نزول الدم منها ، ومن غير الغالب قد يعثرها الدم . ثم اختلف في الدم النازل منها : هل هو حيض بالنسبة للعبادة ؟ فلا تصلى ولا تصوم ولا تدخل مسجداً ولا توطأ ، وهو مذهب مالك وما به الفتوى عند الشافعية ، أو ليس بحيض بل هو دم علة وفساد ؟ وإليه ذهب بعض أهل العلم .

أو ساقطة على القول الثاني .

قوله : [ فيما بعد شهرين ] إلخ : هذا على ما في الخرشى وأقره في الحاشية واشتهر ، وفي ( ر ) : أن الرابع والخامس وسطيّين الطرفين . ( ١٥٠ هـ . من المجموع ) .  
قوله : [ وفي ستة ] إلخ : هذا هو المعتمد خلافاً لمن يقول : إن الشهر السادس ملحق بما قبله . بل الذى عليه جميع شيوخ أفريقية : أن حكم الستة أشهر حكم ما بعدها .

قوله : [ بالنسبة للعبادة ] : أى لا للعدة ؛ فإن العبرة فيها بوضع الحمل لقول خليل : وعدة الحامل في وفاة أو طلاق وضع حملها كله .  
قوله : [ بعض أهل العلم ] : أى كالحنفية .

تنبية : هل حكم ما قبل الثلاثة للحامل كحكم ما بعدها ؟ فيكون عشرين يوماً أو كالمعتادة غير الحامل تمكث عاداتها والاستظهار ؟ وهو التحقيق — ولذلك لم يتكلم عليه المصنف — وأما الحامل التى بلغت ثلاثة أشهر فأكثر فلا استظهار عليها

( ١ ) مما ورد في المستحاضات ، حديث فاطمة بنت أبي حبيش قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله ، إني لا أطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب منزها فاغسل عنك الدم وصلي » . رواه البخارى ومسلم والنسائي والداريمى وغيرهم . وفي أبي داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال لها : « إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف ؛ فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما هو عرق » رواه كذلك ابن حبان والحاكم وصحاحه وأخرجه الدارقطنى والبيهقى . ورويت يعرف بكسر الراء أى تكون من رائحة تمرؤها النساء . ومن المستحاضات غيرها ، ومن وردت فيهن أحاديث : رمة أم حبيبة أم المؤمنين وحمنة بنت جحش وغيرهما .



● (فإن تقطعت أيامه بطهر لفقتها فقط على تفصيلها، ثم مستحاضة، وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلى وتوطأ): أى إذا تقطعت أيام الدم في المبتدأة والمعتادة بأن تخللها طهر — بأن كان يأتيها الدم في يوم مثلاً ، وينقطع يوماً أو أكثر ولم يبلغ الانقطاع نصف الشهر — فإنها تلتق أيام الدم فقط . فالمبتدأة ومن اعتادت نصف الشهر تلتق الخمسة عشر يوماً في شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر أو أقل ولا تلتق الطهر ، وهو معنى قولنا: ( فقط ) . والمعتادة تلتق عاداتها وأيام الاستظهار . كذلك متى لم ينقطع خمسة عشر يوماً ، فإن انقطعها فحيض مؤتلف . ثم إذا لفت أيام حيضها — على تفصيلها المتقدم من مبتدأة ومعتادة وحامل — فما نزل عليها بعد ذلك

ولا يفرق فيها بين مبتدأة وغيرها .

قوله : [ في المبتدأة والمعتادة ] : أى والحامل .

قوله : [ في شهر ] : أى إن انقطع يوماً وجاء يوماً .

قوله : [ أو شهرين ] : أى إن انقطع ثلاثة وجاء في الرابع .

قوله : [ أو ثلاثة ] : أى إن انقطع خمسة وأتى في السادس .

قوله : [ أو أكثر ] : أى كما إذا كان ينقطع في تسعة ويأتي في العاشر فتلتقها من مائة وخمسين يوماً .

قوله : [ أو أقل ] : أى بأن أتاها يومين وانقطع يوماً فتلتقه من نيف وعشرين .

قوله : [ لا تلتق الطهر ] : أى من تلك الأيام التي في أثناء الحيض ، بل لا بد من خمسة عشر يوماً بعد فراغ أيام الدم . وما ذكره من كونها لا تلتق أيام الطهر متعلق عليه إن نقصت أيام الطهر عن أيام الدم ، وعلى المشهور إن زادت أو ساءت . خلافاً لمن قال: إن أيام الطهر إذا ساءت أيام الحيض أو زادت فلا تلغى ولو كانت دون خمسة عشر يوماً ، بل هي في أيام الطهر طاهر تحقيقاً ، وفي أيام الحيض حائض تحقيقاً بحيض مؤتلف ، وهكذا مدة عمرها . وفائدة الخلاف تظهر في الدم النازل بعد تلتيق عاداتها أو خمسة عشر يوماً ، فعلى المعتمد تكون طاهراً ، والدم النازل دم علة وفساد ، وعلى مقابله يكون حيضاً . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

فاستحاضة لا حيض . وحكم الملققة أنها تغتسل وجوباً ، كلما انقطع دمها وتصلى وتصوم وتوطأ .

\* ( فإن ميّزت بعد طهر تمّ فحيضٌ ، فإن دام بصفة التمييز استظهرت ، وإلا فلا ) : يعنى أن المستحاضة - وهى من استمر بها الدم بعد تمام حيضها بتلفيق أو بغير تلفيق - إذا ميزت الدم بتغير رائحة أو لون أو رقة أو ثخن أو نحو ذلك بعد تمام طهر - أى نصف شهر - فذلك الدم المميز حيض لا استحاضة . فإن استمر بصفة التميز استظهرت بثلاثة أيام ما لم تجاوز نصف شهر ، ثم هى مستحاضة . وإلا - بأن لم يدم بصفة التميز بأن رجع لأصله - مكثت عادتاً فقط ، ولا استظهار . هذا هو الراجح خلافاً لإطلاق الشيخ .

● ( وعلامة الطهر جفوف أو قُصّة - وهى أبلغ - فتنظرها معتادتها لآخر المختار

قوله : [ كلما انقطع ] : أى لأنها لا تدرى هل يعاودها أم لا ، إلا أن تظن أنه يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة الذى هى فيه سواء كان ضرورياً أو اختيارياً فلا تؤمر بالغسل كما ذكره الأصل تبعاً لـ (ع) . وقول الأصل فلا تؤمر بالغسل ، فإن اغتسلت فى هذه الحالة وصلت ولم يأتها دم فى وقت الصلاة فهل يعتدّ بتلك الصلاة أم لا ؟ وهذا إذا جازمت النية . فإن ترددت لم يعتد بها كما فى الحاشية . والمستحسن من كلام الأشياخ وجوب الغسل عليها إن لم تعلم عودة فى الوقت الذى هى فيه ، فلو كانت بالاختيارى وعلمت عوده فى الضرورى اغتسلت ، كذا فى الحاشية وفى ( بن ) : أنها لا تؤخر رجاء الحيض . ( ٨١ . من المجموع ) .

قوله : [ حيض ] : أى اتفاقاً فى العبادة وعلى المشهور فى العدة خلافاً لأشهب وابن الماجشون القائلين بعدم اعتباره فى العدة .

قوله : [ هذا هو الراجح ] : أى لأنه لافائدة فى الاستظهار ، لأن الاستظهار فى غيرها لرجاء انقطاع الدم ، وهذه قد غلب على الظن استمراره . وهذا قول مالك وابن القاسم خلافاً لابن الماجشون ، حيث قال باستظهارها على أكثر عاداتها .

ومفهوم قول المصنف : [ فإن ميزت بعدم طهر تمّ ] : أنها إذا لم تميز فهى مستحاضة أبداً ، ويحكم عليها بأنها طاهر ولو مكثت طول عمرها ، وتعتد بسنة بيضاء كما سيأتى فى باب العدة .

بمخلاف معتادة الجفوف فلا تنتظر ما تأخر منهما كالمبتدأة: أي أن علامة الطهر أي انقطاع الحيض أمران: الجفوف ؛ أي خروج الخرقه خالية من أثر الدم وإن كانت مبتلة من رطوبة الفرج ، والقصة وهي ماء أبيض كالمنى أو الجير المبلول. والقصة أبلغ: أي أدل على براءة الرحم من الحيض<sup>(١)</sup>، فمن اعتادتها أو اعتادتها معاً طهرت بمجرد رؤيتها فلا تنتظر الجفوف . وإذا رآته ابتداء انتظرها لآخر المختار بحيث توقع الصلاة في آخره. وأما معتادة الجفوف فقط فتي رآته أو رأت القصة طهرت ولا تنتظر الآخر منهما وكذا المبتدأة التي لم تعند شيئاً ، هذا هو الراجح ، ومقتضى أبلغية القصة أنها إن رأت الجفوف أولاً انتظرت القصة .

قوله : [ أي انقطاع الحيض ] : سواء كان دماً أو كدرة .

قوله : [ والقصة ] : لا إشكال في نجاستها ، كما قال عياض وغيره : ماء الفرج ورطوبته عندنا نجسان .

قوله : [ أبلغ ] : أي حتى لمعتادة الجفوف عند ابن القاسم .

قوله : [ انتظرها ] : أي استجباً .

قوله : [ هذا هو الراجح ] : خلافاً لظاهر خليل من تقييد الأبلغية بمعتادة القصة وحدها أو مع الجفوف .

قوله : [ ومقتضى أبلغية ] الخ : أي فهو مشكل لإفادته المساواة بين الجفوف والقصة : مع أنها عند ابن القاسم أبلغ مطلقاً كما مر .

● تنبيه : ليس على المرأة الحائض لا وجوباً ولا ندباً نظر طهرها قبل الفجر<sup>(٢)</sup> لعلها

(٢١) . جاء في البخاري والموطأ: «كن نساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة (هي ما تحتشئ به المرأة من قطن ونحوه لتعرف ما بقي من أثر الحيض) فيها الكرسف (القطن) فيه الصفرة ، فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ، تريد بذلك الطهر من الحيض ، بلغ ابنة زيد بن ثابت أن نساء يدعون بالمصاييح من جوف الليل ينظرن إلى الطهر ، فقالت : ما كان النساء يصنعن ذلك ، وعابت عليهن .»  
عن أم عطية قالت : «كنا لا نعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئاً» رواه أبو داود والبخاري ولم يذكر بعد الطهر . وأخرجه الحاكم أيضاً والإساعيلي قال في نيل الأوطار : وهو يدل على أن الصفرة والكدره بعد الطهر ليستا من الحيض وأما في وقت الحيض فهما حيض .

● ( ومنع صحة طواف ، واعتكاف وصلاة ، وصوم ، وجوبهما <sup>(١)</sup> ، وقضاء الصوم بأمر جديد ) : قوله : ( وجوبهما ) عطف على صحة أى منع الحيض صحة ما ذكر . ومنع وجوب الصلاة والصوم ؛ فلا يجبان على الحائض . كما لا يصحان منها أما الصلاة فظاهر ، وأما الصوم فشكك ؛ إذ عدم وجوبه يقتضى عدم قضائه مع أنها تقتضيه ، والجواب أن قضاءه بأمر من الشارع جديد ؛ أى غير ما يقتضيه عدم الوجوب .  
\* ( وحرم به طلاق ) ، وتمنع بما بين سرّة ورُكبة ، حتى تطهر بالماء ، ودخول مسجد . ومن مصحف لا قراءة ) : أى يحرم على الزوج أن يطلق زوجته أيام حيضها وإن وقع منه لزمه وأجبر على رجعتها إن كان رجعيّاً . وهذا فى المدخول بها إذا لم تكن حاملاً ،

أن تدرك العشاءين والصوم ، بل يكره إذ ليس من عمل الناس ولقول الإمام : لا يعجبني ، بل يجب عليها نظره فى أول الوقت لكل صلاة وجوباً موسعاً إلى أن يبقى ما يسع الغسل والصلاة فيجب وجوباً مضيقاً ما عدا وقت المغرب والعشاء ، فيستصحب الأصل لضرورة النوم ، ولذلك لو شككت هل طهرت — قبل الفجر أو بعده سقطت — صلاة العشاء . ( بن ) .

قوله : [ بأمر جديد ] : وإنما وجب قضاؤه بأمر جديد من الشارع دون الصلاة لخفة مشقته بعدم تكرره .

قوله : [ وحرم به طلاق ] : أى ولو أوقعه على من تقطع طهرها لأنه يوم حيض حكماً كما ذكره الأصل . واعتراض ( بن ) بأنه للحرمة فيه نظر .

قوله : [ وأجبر على رجعتها ] : أى ولو أوقعه فى حال تقطع طهرها بناء على حرمة الطلاق فيها .

( ١ ) قال الإمام البخارى : « تقضى الحائض المناسك كلها إلا طواف البيت .. وقالت أم عطية : كنا نؤمر أن يخرج الحيض فيكبرن بتكبيرهم ( أى فى صلاة العيد ) ويدعون » . وقد وصل ذلك كله فى صحيحه . وقال : « لا تقضى الحائض الصلاة » وفيه حديث معاذة أن امرأة قالت لعائشة : « أنجزى إحدانا صلاتها إذا طهرت ؟ فقالت : أحرورية أنت ! ؟ ( يعنى هل أنت من الخوارج ، ومنهم من يرون أن الحائض تقضى الصلاة ) كنا نحيض مع النبى صلى الله عليه وسلم فلا يأمرنا به . أو قالت : فلا نفعله » أخرجه مسلم بزيادة وعند الإسماعيلى من وجه آخر : « فلم تكن تقضى ولم تؤمر به » . وفى البخارى أيضاً عن أبى سعيد قال قال النبى صلى الله عليه وسلم : « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ » أخرجه مسلم من حديثه ومن حديث ابن عمر بلفظ : « تمكث الليالى ما تصل وتقطر فى شهر رمضان فهذا من نقصان دينها » واتفقا عليه من حديث أبى هريرة . وأخرجه الحاكم فى مستدركه عن ابن مسعود . كما أورد الإمام البخارى بترجمة « قراءة الرجل فى حجر امرأته وهى حائض وكان أبو وائل يرسل خادمه وفى حائض إلى أبى رزين لتأنيه بالمصحف فتمسكه بعلاقتة » وقد سبق .

وإلا لم يحرم. وحرم أيضاً على الزوج أو السيد أن يستمتع بزوجه أو أمته بوطء فقط بما بين سرتها وركبتها<sup>(١)</sup>، وحرم عليها تمكينه من ذلك. ويجوز بما عدا ذلك؛ فيجوز تقبيلها واستمناؤه بيدها وتذليلها وساقها ومباشرة ما بين السرة والركبة، بأي نوع من أنواع الاستمتاع - ما عدا الوطء - كما دلت عليه نصوص الأئمة، خلافاً لمن منعه، وتستمر حرمة الاستمتاع بما بين السرة والركبة حتى تطهر بالماء لا بالتيمم، فإذا لم تجد الماء فلا يقربها بالتيمم إلا لشدة ضرر. ويحرم على الحائض أيضاً دخول مسجد ومس مصحف ولا يحرم عليها قراءة القرآن إلا بعد انقطاعه وقبل غسلها، سواء كانت جنباً حال حيضها أم لا، فلا تقرأ بعد انقطاعه مطلقاً حتى تغتسل، هذا هو المعتمد.

● (والنفاس: ما خرج للولادة معها أو بعدها، ولو بين توأمين): أى أن النفاس هو الدم الخارج من قبل المرأة عند ولادتها مع الولادة أو بعدها. وأما ما خرج قبلها، فالراجح أنه حيض. فلا يحسب من الستين يوماً. وبالحق بقلوبه: (ولو بين) إلخ:

قوله: [وإلا لم يحرم]: أى وإلا بأن كانت غير مدخول بها، أو كانت حاملاً فلا حرمة، على أن حرمة الطلاق في الحيض معللة بتطويل العدة.

قوله: [كما دلت عليه] إلخ: ففي (بن): الذى لابن عاشر ما نصه ظاهر عباراتهم جواز الاستمتاع بما تحت الإزار بغير الوطء من لمس ومباشرة ونظر حتى للفرج. وقال أبو على المناوى: نصوص الأئمة تدل على أن الذى يمنع تحت الإزار هو الوطء فقط لا التمتع بغيره خلافاً للأجهورى ومن تبعه.

قوله: [لا بالتيمم]: أى ولو كانت من أهل التيمم، خلافاً لمن قال: إذا كانت من أهله جاز وطؤها ولو لم يخف الضرر.

قوله: [دخول مسجد]: أى فلا تعتكف ولا تطوف.

قوله: [ومس مصحف]: أى ما لم تكن معلمة أو متعلمة.

قوله: [هذا هو المعتمد]: وهو الذى رجحه الخطاب، وهو الذى قاله عبد الحق كما أن المعتمد أنه يجوز لها القراءة حال استرسال الدم عليها كانت جنباً أم لا كما صدر به ابن رشد في المقدمات، وصوبه واقتصر عليه في التوضيح.

قوله: [فلا يحسب من الستين]: وأما على القول بأنه نفاس، فإن أيامه تضم لما بعد الولادة وتحسب من الستين، وتظهر فائدة الخلاف أيضاً في المستحاضة إذا رأت هذا الدم الخارج قبل الولادة لأجلها، فهل هو نفاس يمنع الصلاة

(١) روى البخارى عن عائشة أنها سئلت: «ما للرجل من امرأته إذا حاضت؟ قالت كل شيء

إلا الفرج» رواه في نيل الأوطار عن البخارى في تاريخه. وعن عائشة قالت: «كانت إحداها إذا =

للرد على من يقول: ما خرج بين التوأمين حيض ولا تحسب الستون يوماً إلا من خروج الثاني . والتوأمان : الولدان في بطن إذا كان بينهما أقل من ستة أشهر .  
 \* ( وأكثره ستون يوماً ) : أى أن أكثر النفاس ستون يوماً فما زاد عليها فاستحاضة ، فإن تقطع لفقت الستين ، وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصل . فإن انقطع نصف شهر فقد تم الطهر وما نزل عليها بعد ذلك حيض . وعلامة الطهر منه جفوف أو قصة وهي أباغ ، ويمنع ما منعه الحيض وهذا معنى قوله .  
 ( والطهر منه وتقطعه ومنعه كالحيض ) .

والصوم أو دم استحاضة تصل معه وتصوم .

قوله : [ وبالغ ] إلخ : أى فعلى القول بأنه نفاس إن كان بينهما أقل من شهرين فاختلف : هل تبنى على ما مضى لها ويصير الجميع نفاساً واحداً ؟ وإليه ذهب أبو محمد البرادعي وهو المعتمد ، أو تستأنف للثاني نفاساً آخر ؟ وإليه ذهب أبو إسحق التونسي . وأما إن كان بينهما شهران فلا خلاف أنها تستأنف . وعمل القولين ما لم يتخللها أقل الطهر كما قيد به نفرأوى ، وإلا فتستأنف للثاني نفاساً جزواً . قال في المجموع : وهو وجيه وإن لم يذكره .

قوله : [ أقل من ستة أشهر ] : أى قلة لها بال ، كسنة أيام فأكثر . وأما لو كان بينهما ستة أشهر فأكثر كانا بطنين . لكن توقف فيه شيخنا بأن الثاني قد يتأخر لأقصى أمد الحمل ، ولا يكون من يلحق به الثاني فيلحق بالأول ، ولا تم العدة إلا بهما ، وتكون منكوحة في العدة إذا لم يمض لوطء الثاني أقل الحمل كما يأتي . وهذا يقتضى أنهما حمل واحد فيكونان توأمين . ( هـ . من حاشية شيخنا على مجموعه ) .

قوله : [ ستون ] : أى ولا عادة ولا استظهار ، فقد علم من الباب أربعة لا تستظهر واحدة منهن ، وهى : المبتدأة ، والحامل ، والمستحاضة ، والنفساء :

= كانت حائضاً فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تأتزر بإزار في فور حيضتها ثم يباشرها « متفق عليه . ومعنى المباشرة أى تماس البشريين وليس الجماع . وفي فور حيضتها : أولها وثبتها . ووردت الأحاديث عن مؤاكلة الحائض وترجيلها شعر زوجها وغير ذلك مما ينفي القول بتجنبها . وعن أنس بن مالك : أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت ، فسل النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فأنزل الله عز وجل : « ويسألونك عن المحيض قل هو أذى » .. الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا كل شيء إلا التكاح » . وفي لفظ « إلا الجماع » رواه الجماعة إلا البخارى .



## باب الصلاة<sup>(١)</sup>

● ( الوقت المختار للظهور من الزوال لآخر القامة بغير ظل الزوال، وهو أول

باب :

لما أكمل الكلام عن كتاب الطهارة - الذى أوقع الباب موقعه ، إذ هي أكد شروط الصلاة - أتبع ذلك بالكلام على بقية شروطها وأركانها وسننها ومندوباتها ومبطلاتها. وترجم عن هذه الأحكام [ بباب ] مكان ترجمة غيره بكتاب .

والصلاة لغة : الدعاء وبمعنى البركة والاستغفار ، وشرعاً قال ابن عرفة : قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط ، فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنازة . ( ا هـ ) .  
وافتح المصنف باب الصلاة بوقتها ، لأنه إما شرط في صحتها وجوبها كما قال بعضهم ، أو سبب يلزم من وجوده وجود خطاب المكلف بالصلاة ، ويلزم من عدمه عدم خطاب المكلف بها - كما قاله القرافى وهو الظاهر - وهو المأخوذ من كلام المؤلف أعنى خليلاً ، وتبعه مصنفنا لتأخير الشرط عنه لأنه ذكره ثم ذكر الأذان ، ثم ذكر الشروط بعد ذلك . ( ا هـ ) من الحرشى .

قال شيخنا فى مجموعه : وهى من أعظم العبادات فرضاً ونقلاً . وقد ساق الخطاب جملة من تطوعها وعد منه : صلاة التسابيح ، وركعتين بعد الوضوء وركعتين عند الحاجة ، وعند السفر ، والقدوم ، وبين الأذان ، والإقامة إلا المغرب . ومن الحاجة : صلاة التوبة التى ذكرها بعض العارفين ، وكل خير حسن . قيل مشتقة من الصلة وهو إما من باب الاشتقاق الكبير الذى لا يراعى فيه الترتيب ، أو أنها علفة وأصلها دخلها القلب المكافى بتأخير الفاء عن لام الكلمة ، فصار صلوة ثم الإعلال بقلب الواو ألفاً . وقيل : من صليت العود بالتشديد : قومته بالنار . واعترضه النووى بأن لامة ياء ولا مها واو . فأجيب بأنها تقلب ياء من المضعف مع الضمير كتركيب من الزكاة . قال الدميرى : وكأنه اشتبه عليه بقولهم : صليت اللحم صلياً كرميته رمية إذا شويته . وقد يقال المادة واحدة . ( ا هـ ) .

قوله : [ الوقت ] إلخ : هو مبتدأ والمختار صفته وللظهر متعلق بمحذوف مبتدأ ثان أى ابتداءه للظهر .

وقوله : [ من الزوال ] : خبر المبتدأ الثانى ، والثانى وخبره خبر الأول .

وقوله : [ لآخر القامة ] : حال من الضمير فى الخبر . وإنما بدأ ببيان

( ١ ) إلى جانب ما نعلمه من الوظائف الروحية للصلاة ، فإن للصلاة - والعبادات عموماً -



وقت العصر، للاصفرار ، واشتركا فيه بقدرها ) : هذا الباب يذكر فيه أحكام الصلاة

وقت الظهر لأنها أول صلاة صليت في الإسلام ، ولذلك سميت بالظهر . واعلم أن معرفة الوقت عند القرأى فرض كفاية يجوز التقليد فيه ، وعند صاحب المدخل فرض عين ووفق بينهما يحمل كلام صاحب المدخل على أن المراد أنه لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت ، وهذا لا ينافى جواز التقليد فيه انظر ( بن ) : ( ١٨ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ أحكام الصلاة ] : أى من وجوب وندب وغير ذلك .

= كما أسلفنا- وظائف اجتماعية في إقرار العقيدة الجامعة لأفراد المجتمع وتقويتها في نفوسهم ، وفي تنظيم الجماعة في تماسكها حول هذه العقيدة . فالصلاة هي التي تقيم البنيان الاجتماعي في الإسلام ، وتساهم في تشكيل النظام اللازم لتقدمه . فالنظام الدستوري الحديث - أصبح ينظر إلى الجماعة كمنظمة تتألف من عنصرين : غرض اجتماعي ، وقوة شعبية متأسكة . وأصبح التوازن الدستوري يقوم على توحيد الفكر وتحقيق التضامن - سلطة وشعباً - حول هذه الفكرة . وهذه الأغراض تدركها النظم الحديثة بإنشاء تنظيم شعبى متدرج يقابل درجات التنظيم السياسى ويراقبه . وهذه الفكرة بالضبط هي التي يقوم عليها تنظيم المجتمع الإسلامى . ففي قاع القاعدة الشعبية نجد وحدات تستغرق هذه القاعدة من أعضائها ويتعارف أفراد كل وحدة ويتأسكون في صورة المسجد . ولأهل المسجد في الإسلام كيان قانونى واجتماعى هام في تحقيق الخدمات العامة وغير ذلك . ثم يعلو هذه الدرجة ، وحدات أعلى هي جوامع الأمصار التي تقام فيها الجمعة . وكل منها تخرج طبقة قيادية نسميها أهل الاختيار أو أهل الحل والعقد . ثم تشكل في النهاية هيئة الإمام وبطائنه من أهل الشورى . كما يجتمع المسلمون في مؤتمر سنوي عام في الحج . وهكذا ، ولأن البيئة الإسلامية هي بيئة نظامية في أساسها - في أدق صورها وأكبرها - نجد أن المسجد والجامع - والصلاة فيهما- يقيمان بوظائف اجتماعية ودستورية هامة في تقوية توحيد الفكر والاجتماع عليه والتضامن الاجتماعى . فالمسلمون يجتمعون في المسجد يتذكرون دينهم الذي تقوم عليه وحدة فكرهم وعقيدتهم . ويتضامنون ويتعارفون - فقيرهم وغنيهم - بالخلطة الدائمة . ويتعلم إمامهم صفات القيادة ، ويتعلم مصليهم صفات الطاعة والنظام . وبذلك تنشأ في المسجد أول وحدة شعبية جماعية يمكن أن ينتظم - بتكرارها - البناء الاجتماعى كله . وبدون ذلك لا يتحقق قوله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن المؤمن كالبنيان » . ولا يتحقق التضامن الاجتماعى الحقيقى في هذا المجتمع . ولذلك فقد شدد الإسلام في وجوب الجماعة ، وشدد في إثم تارك الصلاة . ومن ناحية أخرى فإن الصلاة هي علامة ظاهرة تميز بين المسلم وغيره ؛ فإن للإسلام - بمعناه الظاهرى - هو علاقة ظاهرة بين الفرد والجماعة الإسلامية ، وهو بذلك يشبه علاقة الجنسية في القانون الحديث . فالقائم بالصلاة يحمل على ظاهره ويتمتع بعصمة المسلم وحقوقه لإقامته الصلاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا .. ويقوموا الصلاة » قوله « من استقبل قبلتنا وصل صلواتنا فذلك هو المسلم » متفق عليه . ولا يجوز تفتيش دخيلة عقيدته وراء ذلك لما فيه من عدوان على الحرية وتفتيت للجماعة .

وأوقاتها وشرائطها وما يتعلق بذلك .

\* والوقت إما اختياري وإما ضروري ، وهو الذي لا يجوز لغير المعدورين تأخير الصلاة إليه . فالاختياري للظهر<sup>(١)</sup> من زوال الشمس عن وسط السماء إلى أن يصير ظل كل شيء بذراع قدر قامته وقامة كل إنسان سبعة أقدام بقدّم نفسه أو أربعة أذرع بذراع نفسه، وتعدّ قامة كل شيء بغير ظل الزوال وهو ما قبل الزوال . وذلك لأن الشمس إذا أشرقت ظهر لكل شخص ظل ممتد بلجهة المغرب ، فكلما ارتفعت نقص الظل فإذا وصلت وسط السماء وهو وقت الاستواء تم نقصانه . وطوله يختلف باختلاف الأزمنة فقد يكون قدر قامة وثلاث قامة كما في

قوله : [ وأوقاتها ] : أى التى تؤدى فيها؛ اختيارية أو ضرورية .

قوله : [ وشرائطها ] : جمع شرط وهى ثلاثة أقسام شروط : وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً .

قوله : [ وما يتعلق بذلك ] : أى من بيان الأركان والسنن والفضائل والمكروهات والمبطلات وسجود السهو وغير ذلك .

قوله : [ والوقت ] : أى الزمان المقدر للعبادة شرعاً .

قوله : [ لغير المعدورين ] : وأما المعدورون فيجوز وسيأتى بيانهم .

قوله : [ من زوال الشمس ] : أى ميلها .

قوله : [ عن وسط السماء ] : أى بأن تميل بلجهة المغرب .

قوله : [ قدر قامته ] : هو معنى قول غيره : حتى يصير ظل كل شيء مثله .

قوله : [ وطوله يختلف إلخ ] : أى قدر الباقي بعد تمام القدر المذكور .

وقوله : [ يختلف إلخ ] : أى بحسب الأشهر القبطية ، وهى توت قباية فهاثور فكيهك فطوبة فأمشير فبرمهات فبرمودة فبشنس فبثونة فأبيب فمسرى ،

( ١ ) بدأ بصلاة الظهر ، وتسمى أيضاً بالاولى ، لأنها أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن فرضها الله على المسلمين . وجاء فى حديث أبي برزة الأسلمى : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى المغرب التى تدعوها الأولى حين تدحض الشمس ، ويصلى المصرثم يرجع أحدنا إلى أهله فى أقصى المدينة والشمس حية ، ونسيت ما قال فى المغرب . قال : وكان يستحب أن يؤخر العشاء . قال : وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يفتل من صلاة الغداة حين يعرف أحدنا جلوسه ويقرأ من الستين إلى المائة » . متفق عليه والعبارة للبخارى فى كتاب مواقيت الصلاة ، وله روايات أخرى .

أول فصل الشتاء ، وقد يكنّ سادس القامة كما في بثونة وأبيب : وقد لا يكون من أصله كما في مكة في بعض الأحيان ، فإذا زالت الشمس عن وسط السماء إلى جهة المغرب أخذ الظل في الزيادة وذلك أول وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله فذلك آخر وقت الظهر الاختياري . وأول وقت العصر إلى اصفرار الشمس ، واشتركت الظهر والعصر في آخر القامة بقدر أربع ركعات فيكون آخر وقت الظهر وأول وقت العصر بحيث لو صليت آخر القامة وقعت صحيحة . وقيل بل

وقد جعل بعضهم لذلك ضابطاً بقوله : « طزه جبا أبدوحى » فالطاء قدر أقدام ظل الزوال بطوبة والزاي لأقدام أمشير وهكذا لآخرها .

قوله : [ كما في مكة في بعض الأحيان ] : أى وزيد مرتين في السنة وبالمدينة الشريفة مرة وهو أطول يوم فيها ، قال في حاشية : الأصل بيان ذلك أن عرض المدينة أربع وعشرون درجة ، وعرض مكة إحدى وعشرون درجة وكلاهما شمالي ، والمراد بالعرض : بعد سمت رأس أهل البلد عن دائرة المعدل والميل الأعظم أربع وعشرون درجة والمراد به بعد غاية الشمس إذا كانت على منطقة البروج من دائرة المعدل ، وإذا كانت الشمس على منطقة البروج في غاية الميل الشمالى كانت مسامتة لرأس أهل المدينة فينعدم الظل عندهم ، ولا تكون الشمس كذلك في العام إلا مرة واحدة ، وذلك إذا كانت الشمس في آخر الجوزاء ، وإذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل الشمالى إحدى وعشرين درجة كانت مسامتة لرأس أهل مكة فينعدم الظل عندهم في يومين متوازيين ، يوم قبل الميل الأعظم ويوم بعده في تنقلاتها . فإن كان العرض أكثر من الميل الأعظم كما في مصر — فإن عرضها ثلاثون — لم ينعدم الظل أصلاً ، لأن الشمس لم تسامتهم ، دائماً في جنوبهم . ( ٥١ . )

قوله : [ واشتركت الظهر ] إلخ : وقال ابن حبيب : لا اشتراك بينهما ؛ فآخر وقت الظهر آخر القامة الأولى ، وأول وقت العصر أول القامة الثانية . قال ابن العربي : تالله ما بينهما اشتراك ، ولقد زلت فيه أقدام العلماء .

قوله : [ بقدر أربع ركعات ] : أى في الحضر وبقدر ركعتين في السفر . قوله : [ وقعت صحيحة ] : وهو المشهور عند ابن راشد وابن عطاء الله ،

أوله أول القامة الثانية ، فلو صليت آخر الأولى كانت فاسدة ، وعليه فالاشتراك في أول الثانية بحيث لو صلى الظهر فيه لم يأنم .

واستظهره ابن رشد . ولو أخر الظهر على هذا لأول القامة الثانية أثم .

قوله : [ وعليه فالاشتراك ] إلخ : وهو لابن الحاجب .

وحاصل ما أفاده الشارح : أن فائدة الخلاف بالنسبة للظهر تظهر في الإثم وعدمه عند تأخيرها عن القامة الأولى لأول الثانية ، وتظهر بالنسبة للعصر في الصحة وعدمها إذا قدمها في آخر الأولى ، ومنشأ الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرأة الأولى : « أتأني جبريل فصلى بي الظهر حين زالت الشمس ، ثم صلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله »<sup>(١)</sup> ، وقوله عليه الصلاة والسلام في المرة الثانية : « فصلى بي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله » ، فاختلف الأشياخ في معنى قوله في الحديثين ؛ فصلى ، هل معناه شرع فيهما أو معناه فرغ منهما ؟ فإن فسر بشرع كانت الظهر داخلة على العصر ومشاركة لها في أول القامة الثانية ، وإن فسر بفرغ كانت العصر داخلة على الظهر ومشاركة في آخر القامة الأولى .

واعلم أن هذا الخلاف يجري نحوه في العشائين على القول بامتداد وقت المغرب لمغيب الشفق لأعلى ما للمصنف . فإذا قيل بالاشتراك وقيل بدخول المغرب على العشاء فالاشتراك بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت العشاء . وإن قيل بدخول وقت العشاء على المغرب فيمقدار أربع ركعات أي من آخر وقت المغرب . ( ٥١ . من حاشية الأصل ) .

تنبية : لا يعتبر معرفة الوقت بكشف ولا تدقيق ميقات . وإن خطئ ولي من قطر

( ١ ) عن جابر رضي الله عنه قال : « إن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل عليه السلام فقال له : قم فصله . فصل الظهر حين زالت الشمس ، ثم جاء العصر فقال : قم فصله ، فصل العصر حين صار ظل كل شيء مثله ( ثم بقية الأوقات ) . . . ثم جاءه من الغد للظهر فقال : قم فصله . فصل الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه العصر فقال : قم فصله ، فصل العصر حين صار ظل كل شيء مثله . . . » ( ثم بقية الأوقات ) قال الشوكاني في نيل الأوطار : رواه أحمد والنسائي والترمذي بنحوه . وقال البخاري : هو أصح شيء في المواقيت . ولكن لا أجده في البخاري . وعند الشوكاني أيضاً : والترمذي عن أبي عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنى جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فذكر نحو حديث جابر إلا أنه نال فيه : وصل المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس » . . . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وقال الشوكاني : أما حديث جابر فأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وروى الترمذي في سننه عن البخاري أنه أصح شيء في الباب ( قلت : ليس في البخاري ) . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم . وفي إسناد ثلاثة مختلف فيهم . وقد فصل الشوكاني في هذا الاختلاف .

\* ( وللمغرب غروب الشمس بقدر فعلها بعد شروطها ) : أى والمختار للمغرب أوله غياب جميع قرص الشمس ولا امتداد له على المشهور ، بل يقدر بقدر ثلاث ركعات بعد تحصيل شروطها من طهارة حدث وخبث وستر عورة ، وجاز لمن كان محصلاً لها تأخيرها بقدر تحصيلها .

إلى آخر اعتبر زوال ما يصلى فيه ، ولا تكرر عليه . وفى الحديث فى يوم الدجال يقدر له صلاة السنة ، فأجرى فيه بعضهم جميع أحكام العام من صيام وحج وزكاة . وذكر ابن أبى زيد لعلامة وقت العصر ضابطاً وهو : إذا ضم أصابعه ووضع الخنصر على ترقوته وذقنه على الإبهام ، فرأى الشمس ، فقد دخل العصر ، لا إن كان قرصها فوق حاجبه . قال فى المجموع : وهو تقريب لأن الشمس تنخفض فى الشتاء .

قوله : [ وللمغرب ] : وتسمى صلاة الشاهد - نجم يطلع عندها - أو الحاضر ؛ لأن المسافر لا يقصرها أو أنه لا ينتظر من لم يحضر مع الجماعة ، لأن وقتها أضيق . وورد النبى عن تسميتها عشاء ، ولم يصح : إذا حضر العشاء والعشاء فابدءوا بالعشاء وإنما هو : « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة » <sup>(١)</sup> ، ثم المقدم طعام لا يخرج الوقت كعادتهم وأما عشاءان تغليباً فخفيف .

قوله : [ غروب الشمس ] : أى من غروب أى مغيب جميع قرصها . وهذا هو الغروب الشرعى الذى يترتب عليه جواز الدخول فى الصلاة ، وجواز الفطر للصائم ، وأما الغروب الميقاى فهو مغيب مركز القرص ويترتب عليه تحديد قدر الليل وأحكام آخر تذكر فى الميقات ، فالغروب الميقاى أقل من الغروب الشرعى بنصف درجة . ( انتهى من حاشية الأصل ) .

قوله : [ على المشهور ] : وقيل للشفق ولمراعاته أجازوا التطويل فيها والتأخير للمسافر كما فى الحاشية .

قوله : [ من طهارة حدث ] إلخ : أى مائة صغرى وكبرى لا تيمم ،

( ١ ) عن أنس : « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إذا قدم العشاء فابدءوا به قبل صلاة المغرب ولا تمجلوا عن عشاءكم » . وعن عائشة : « عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء ( بفتح العين ) فابدءوا بالعشاء ( بفتح ) » وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء ( بفتح ) ولا تمجلوا حتى تفرغ منه » قال الشوكانى : متفق عليه . والبخارى وأبى داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام .

## \* ( وللعشاء من غروب الشفق )

ولو كان من أهله لأن الوقت لا يختلف باختلاف الأشخاص . ويعتبر طهارة المتوسط بحسب غالب الناس واستقبال ، ويزاد أذان وإقامة . وما ذكره المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة للابتداء لجواز التطويل بعد الدخول فيها وبالنسبة للمقيم ، وأما المسافر فلا بأس أن يمد ويسير بعد الغروب الميل ونحوه ثم نزل ويصلي كما في المدونة .

قوله : [ وللعشاء ] : اختلف في جواز تسميتها بالعتمة <sup>(١)</sup> .

قوله : [ من غروب الشفق ] إلخ : هذا هو المعروف من المذهب . وعليه أكثر العلماء ، قال ابن ناجي ونقل ابن هرون عن ابن القاسم نحو ما لأبي حنيفة من أن مختار العشاء من غروب البياض ، وهو يتأخر عن غروب الحمرة لا أعرفه - وأما البلاد التي يطلع فجرها قبل غيبوبة الشفق أسقط الحنفية عنهم العشاء كمن سقط له عضو من أعضاء الوضوء ، فيسقط عنه غسله . وقدر الشافعية بأقرب البلاد لهم ، واختاره القرافي من أئمتنا ، فتكون العشاء أداء عليه . قال شيخنا في حاشية مجموعته : ظاهر هذا أن التقدير معناه تعليق الحكم بغيبوبة شفق أقرب مكان لهم ، فإذا غاب وجبت عليهم العشاء بعد فجرهم ، فهو أداء لأنه غاية ما في قدرتهم إذ لا عشاء إلا بغيبوبة شفق ، وهذا أسبق شفق غاب لهم ، ولكن الظاهر أن وجوبها مضيق كتضاء الفاتنة نظراً لطلوع فجرهم وهذا - أعنى تعليق الحكم بشفق غيرهم - أنسب بما قالوه عندنا من عدم اعتبار اختلاف المطالع في هلال رمضان ، وأنه يجب في قطر برؤيته في قطر آخر . والذي ذكره بعض حواشي شرح المنهج أن يقدر لهم مدة شفق من ليلهم بنسبة مدة شفق غيرهم لليلة ، فإذا كان الشفق يغيب في أقرب مكان لهم في ساعة ومدة الليل في ذلك المكان من الغروب للفجر ثمان ساعات ، فغيبوبة الشفق في الثمن . فإذا كان ليل هؤلاء

(١) جاء في صحيح البخاري باب « ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسأ » وفيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو يعلمون ما في العتمة والفجر ؟ » قال أبو عبد الله ( أي البخاري ) : والاختيار أن يقول العشاء لقوله تعالى من بعد صلاة العشاء . ثم أورد طائفة من الأخبار فيها ذكر العشاء بالعتمة . قال الحافظ ابن حجر : إنما كره بعضهم هذا تنزيهاً لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها هو اسم لفعل دنيوي وهي الخلبة التي كانوا يحلبونها في ذلك الوقت يسمونها العتمة ، وكان ابن عمر يكرهه وأخرج عبد الرزاق برواية الشافعي : « وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العتمة صاح و غضب . » . بلغة السالك - أرل

الأحمر للثلث الأول) : أى والمختار للعشاء من غياب الشفق الأحمر فلا ينتظر غياب الأبيض إلى ثلث الليل الأول ، قال فى الرسالة فإذا لم يبق فى المغرب حمرة ولا صفرة فقد وجبت الصلاة .

(ولاصبح من طلوع الفجر الصادق للإسفار البيّن) : أى وأول المختار لصلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو ما ينتشر ضياؤه حتى يعم الأفق ، احترازاً من الكاذب : وهو الذى لا ينتشر بل يخرج مستطيلاً يطلب وسط السماء دقيقاً يشبه ذنب

من الغروب للفجر اثنتى عشرة درجة فوقت العشاء بعد الغروب بدرجة ونصف وهو أنسب بقواعدهم أعنى الشافعية من اعتبار اختلاف المطالع ، وإن لكل مكان حكم نفسه . ( انتهى بحروفه ) . وقد قلت فى هذا المعنى :

قل للفقيه الذى فى عصره انفراداً      بكل فن وكمن من معضل مهذا  
ماذا عشا أدبت والفجر قد طلعا      وقبل أن يطلع البطلان قد وردا  
جوابه :

هى البلاد التى لاح الصباح بها      من قبل غيب الشفق ياصباح فاعتمدا  
قول القرافى بتقدير القريب لهم      من البلاد حباك الله كل ندا  
ولكن هذا السؤال والجواب لا يتم إلا على أن التقدير معناه تعليق الحكم بغيوبة شفق أقرب مكان لهم . فإذا غاب وجب عليهم العشاء بعد فجرهم الذى صدر به الشيخ فى أول عبارته فى الحاشية . وأما على ما نقله عن بعض حواشى شرح المنهج العشاء قبل الفجر قطعاً فلا يأتى سؤال ولا جواب ، فافهم .

قوله : [ الثلث الأول ] : أى محسوباً من الغيوبة ممتداً للثلث ، وقيل إن اختيارى العشاء يمتد للفجر ، وعليه فلا ضرورى لها . وهو مذهب الشافعية وفيه فسحة .

قوله : [ وهو ما ينتشر ضياؤه ] : أى فى جهة القبلة وفى جهة دبرها حتى يعم الأفق ، وظاهر قوله : [ ينتشر ضياؤه ] : أن الفجر الصادق غير الضوء وليس كذلك ، بل هو ضوء الشمس السابق عليها فالأولى أن يحذف «ضياؤه» ويقول : وهو ما ينتشر حتى إلخ .

قوله : [ يطلب وسط السماء ] : أى فهو بياض دقيق يخرج من الأفق ويصعد فى كبد السماء بغير انتشار بل بجذاته ظلمة من الجانبيين .

السرْحان أى الذئب . ثم يذهب ثم يخرج الفجر الصادق. وينتهى مختاره إلى الإسفار  
البين : أى الذى يظهر فيه الوجوه ظهوراً بيناً وتختفى فيه النجوم وقيل بل إلى طلوع  
الشمس . ولا ضرورى لها .

\* ( وأفضلُ الوقتُ أوله مُطلقاً . إلا الظُّهر لجماعة فلربُّع القامة ، ويُزاد لشدَّة الحرِّ  
لنصفِها ) : أى إن أفضل الوقت مطلقاً لظهور أو غيرها - لفد أو جماعة - أوله <sup>(١)</sup> . فهو

قوله : [ السَّرْحان ] : بكسر السين مشترك بين الذئب والأسد والمراد أنه  
يشبه ذنب السرحان الأسود ، وذلك لأن الفجر الكاذب بياض مختلط بسواد ،  
والسرحان الأسود لونه مظلم وباطن ذنبه أبيض .

قوله : [ تظهر فيه الوجوه ] : أى بالبصر المتوسط فى محل لاسقف فيه ،  
ثم ما ذكره المصنف من أن مختار الصبح يمتد للإسفار الأعلى هو رواية  
ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك . قال ابن عبد السلام : وهو المشهور .

قوله : [ وقيل بل ] إلخ : هو رواية ابن وهب فى المدونة ، والأكثر . وعزاه  
عياض لكافة العلماء وأئمة الفتوى قال وهو مشهور قول مالك . والحاصل أن كلا من  
القولين قد شهر . ولكن ما مشى المصنف أشهر وأقوى كما فى الحاشية .

**تبيينان : الأول :** المشهور عند مالك وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر أن  
صلاة الصبح هى الوسطى <sup>(٢)</sup> . وقيل : العصر ، وما من صلاة من الخمس إلا قيل  
فيها هى الوسطى ، وقيل هى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، وإنما

( ١ ) روى الإمام البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة عن عبد الله بن مسعود قال :  
« سألت النبى صلى الله عليه وسلم : أى العمل أحب إلى الله ؟ قال الصلاة على وقتها . قال :  
ثم أى ؟ قال : ثم بر الوالدين . قال : ثم أى ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله . قال :  
حدثني بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزدته لزدني » . متفق عليه بروايات وعبارات  
مختلفة . قال الحافظ ابن حجر إنه ربما اختلف الترتيب فى بعضها لاختلاف حال السائل ،  
فربما ذكر الإيمان الحج المبرور أو غيرها ، وربما قدم وآخر ، ولكن الصلاة على وقتها أو  
الإيمان بالله هما فى مقدمة ما تذكره الروايات المختلفة .

( ٢ ) ورد عن على رضى الله عنه قول النبى صلى الله عليه وسلم : « شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى  
غابت الشمس » وكان قتال الكفار فى بنى قريظة قد فوت العصر عليهم - قال الشوكانى : متفق عليه  
ولسلم وأحمد وأبى داود : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ؛ صلاة العصر » . وعن على أيضاً : « كنا نراها  
القدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هى صلاة العصر ؛ يعنى صلاة الوسطى » روى عبد الله  
ابن أحمد فى مسند أبيه . قال : واختلفوا فى ذلك إلى ستة عشر قولاً أحصاها الشوكانى ، أغرب بعضها  
بالقول بأنها الضحى أو عيد الفطر أو الجمعة أو أنها مبهمة أو غير ذلك .



رضوان الله إلا الظهر فيندب لمن ينتظر جماعة أو كثرتها أن يؤخر لربع القامة لتحصيل فضل الجماعة . فلو كان الوقت وقت شدة الحر ندب تأخيرها للإبراد حتى تنفياً الأفياء<sup>(١)</sup> ، وحدّ ذلك بعضهم بنصف القامة وبعضهم بأكثر .

أبهمت لأجل المحافظة على كل الصلوات كليلّة القدر بين الليالي .

الثاني : من مات قبل خروج الوقت لم يعص ، إلا أن يظن الموت ولم يؤدّ حتى مات ، فإنه يكون عاصياً . وكذا إذا تخلف ظنه فلم يمت فيبقى الإثم ولو أداها في الوقت الاختياري . ويلغزبها فيقال : رجل أدى الصلاة وسط الوقت الاختياري وهو آثم بالتأخير .

قوله : [ لمن ينتظر جماعة ] إلخ : أى وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها فالأفضل لها التقديم كالقدّم ، وهل من يؤمر بالتقديم يفعل الرواتب قبلها؟ وهو الظاهر وفقاً لصاحب المدخل وأبى الحسن شارح الرسالة و (ح) ، لأنها مقدمات تابعة في المعنى عن الأولوية لظواهر الأحاديث وعمومها ، كتقديم نحو الفجر والورد بشرطه على الصبح ، وأربع قبل الظهر وقبل العصر . خلافاً لابن العربي حيث جعل التقديم مطلوباً حتى على الرواتب ، وحمل فعل الرواتب على جماعة تنتظر غيرها ، ومال إليه الأجهوري . ولكن عوّل أباينا على الأول .

قوله : [ لربع القامة ] : أى بعد ظل الزوال صيفاً وشتاءً لأجل اجتماع الناس ، وليس هذا التأخير من معنى الإبراد .

قوله : [ للإبراد ] : أى ويزاد على ربع القامة من أجل الإبراد لشدة الحر ، ومعنى الإبراد : الدخول في وقت البرد .

قوله : [ وحدّ ذلك ] إلخ : قال الباجي : قدر الذراعين ، وابن حبيب فوقهما بيسير ، وابن عبد الحكم : أن لا يخرجها عن الوقت . فتحصل أنه يندب المبادرة

(١) جاء في البخاري بعبارة مختلفة « عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » وروى أيضاً عن أبي ذر قال : « أذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم الظهر . فقال : أبرد أبرد . أو قال : انظروا انتظروا . وقال شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة . قال : حتى رأينا فيه التلول » . وروى البخاري عن أبي سعيد : « أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم » .

\* ( والأفضل لفد انتظار جماعة يرجوها ) : يعنى أن المنفرد يندب له أن يؤخر الصلاة لجماعة يرجوها في الوقت لتحصيل فضل الجماعة . وقيل : يقدم ثم إذا وجدها أعاد إن كانت مما تعاد . وأما المغرب فيقدمها جزماً لضيق وقتها . وعلم من هذا أن قولهم : الأفضل للفد تقديمها أول الوقت محله ما لم يرج جماعة .

● ( ومن خفي عليه الوقت ) لظلمة : أو سحاب ( اجتهد ) : وتحري ( بنحو ورد ) : فمن كان له أو لغيره ورد من صلاة أو قراءة أو ذكر ، وكانت عادته الفراغ منه طلوع الفجر مثلاً فإنه يعتمد على ذلك . وكذلك إذا كان الطحان يفرغ من طحن الإردب مثلاً طلوع الفجر أو الغزل أو النسج أو غير ذلك من الأعمال المجربة ، فإنه يعتمد عليها . وكذا آلة المؤقتين كالرولمية والساعة المنضبطة وإلا زاد في التحري حق يغلب

في أول المختار مطلقاً إلا الظهر لجماعة تنتظر غيرها فيندب ، تأخيرها . وتحت قسمان : تأخير لا انتظار الجماعة فقط ، وتأخير للإبراد كما علمت .

● تنبيه : قول خليل : « وفيها ندب تأخير العشاء قليلاً » : أى في المدونة يندب للقبائل والحرس تأخير العشاء بعد الشفق زمناً قليلاً ليجتمع الناس لها ، لأن شأنهم التفرق ؛ ضعيف . والراجح التقديم مطلقاً فلذلك تركه المصنف .

قوله : [ والأفضل لفد ] : أى وهو الذى اختاره سند ففعلها عنده في جماعة آخر الوقت أفضل من فعلها ، فذاً في أول الوقت وخزم به الباجي وابن العربي قياساً على جواز تقديم العشاء ليلة المطر ، لأجل الجماعة فأولى التأخير .

قوله : [ وقيل يقدم ] : اعترض القول بالتقديم ، بأن الرواية إنما هي في الصباح يندب تقديمها على جماعة يرجوها بعد الإسفار بناء على أنه لا ضرورى لها وإلا لوجب . ورد بأن ابن عرفة نقل اختلاف أهل المذهب في ترجيح أول الوقت فذاً على آخره جماعة أو بالعكس عام في جميع الصلوات لافي خصوص الصباح ، وحينئذ فإطلاق المؤلف صحيح لا اعتراض عليه .

قوله : [ وعلم من هذا ] : أى من القول الذى مشى عليه المصنف .

قوله : [ ومن خفي ] إلخ : سيأتى محترزه في قوله : [ وأما من لم يخف عليه ]

إلخ .

قوله : [ لظلمة أو سحاب ] : ليلاً أو نهراً .

على ظنه دخول الوقت . ولذا قال :

\* ( وكهف غلبة الظن ، فإن تخلف ظنه وتبين تقديمها ) : على الوقت ( أعاد وجوباً ) : وإلا فلا .

\* ( ومن شك ) : أو ظن ظناً خفيفاً ( في دخوله ) : وصلى ( لم تجزئه ) صلاته ( وإن ) : تبين له أنها ( وقعت فيه ) : أى الوقت . فأولى إذا لم يتبين له شيء أو تبين وقوعها قبله ، بخلاف من غلب ظنه فلا يعيد إلا في الأخيرة كما علمت . وأما من لم يخف عليه الوقت بأن كانت السماء مصحبة فلا بد له من تحقق دخول الوقت ، ولا يكفيه غلبة الظن .

• ( و ) الوقت ( الضرورى ) أى ابتداءه ( تِلْوَ ) : أى عقب الوقت ( المختار ) . سمي

قوله : [ وإلا فلا ] : أى وإلا يتبين التقديم — بأن تبين أنها في الوقت أولم يتبين شيء — فلا إعادة عليه .

قوله : [ ومن شك ] إلخ : حاصله أنه إذا تردد ، هل دخل وقت الصلاة أم لا ، أو ظن ظناً غير قوى الدخول ، أو ظن عدمه — وسواء حصل ما ذكر قبل الدخول في الصلاة أو فيها — فإنها لا تجزئه لتردد نيته ، سواء تبين أنها وقعت قبله أو فيه أو لم يتبين شيء ؛ فهذه ثمانية عشر . وأما إذا دخل الصلاة جازماً بدخول وقتها أو ظان ظناً قوياً ، فتجزئ إن تبين وقوعها فيه أو لم يتبين شيء فهذه أربع ، وإن تبين وقوعها قبله لا تجزئ فهاتان صورتان فجملة الصور أربع وعشرون .

قوله : [ ظناً خفيفاً ] : أى غير قوى فهو والشك على حد سواء .

قوله : [ ولا يكفيه غلبة الظن ] : أى فلو دخل مع غلبة الظن فصلاته باطلة ، ولو وقعت فيه لم تكن من اليقين وتفريطه ؛ هكذا قال شارحنا . ولكن قال في المجموع : غلبة الظن كافية كما قال صاحب الإرشاد وهو المعتمد ( انتهى ) . فظاهره : ولو لم تخف عليه الأدلة .

قوله : [ تلو ] إلخ : ما ذكره المصنف من أن الضرورى عقب المختار في غير أبواب الأعذار والمسافر . وأما بالنسبة إليهما فالضرورى قد يتقدم على الوقت المختار بالنسبة للمشاركة الثانية كما سيأتى في بابه إن شاء الله تعالى .

ضرورياً لعدم جواز تأخير الصلاة إليه لغير أرباب الضرورات ، فابتدأه من الإسفار . ويمتد ( لطلوع الشمس في الصُّبح ، ولغروبها في الظُّهْرين ) : فيمتد ضروري الظهر المختص بها من دخول مختار العصر ، ويمتد ضروري العصر من الاصفرار لغروبها فيهما . لكن تختص العصر بقدرها قبل الغروب على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى من أن الوقت إذا ضاق اختص بالآخيرة ، فيشتركان في الضروري من الاصفرار . ومبدأ ضروري المغرب من مضي ما يسعها بشروطها . ومبدأ ضروري العشاء من مضي الثلث الأول .

( و ) يمتد ( للفجر في العِشاءين ) : لكن تختص العشاء الآخرة بقدرها قبل الفجر ، كما تختص المغرب بما قبل دخول الثلث الثاني .  
● ( وتُذكر فيه ) : أى في الضروري ( الصلاة ) صباحاً أو غيرها ( بركعة ) بسجديتها أى بأدائها فيه . فن صلى ركعة بسجديتها آخر الضروري ، وصلى

قوله : [ لغير أرباب الضرورات ] : أى فغيرهم آثم بالتأخير وإن كان للجميع مؤدين .

قوله : [ لطلوع الشمس ] : أى بناء على أن لها ضرورياً .  
قوله : [ من دخول مختار العصر ] : أى الخاص بها وهو أول القامة الثانية أو بعد مضي أربع ركعات الاشتراك منها على الخلاف السابق في أن العصر داخلة على الظهر أو العكس . وفي الكلام حذف : أى إلى الاصفرار .  
- قوله : [ ويمتد ضروري العصر ] إلخ : المناسب أن يقول : ويمتد ضروريهما معاً من الاصفرار للغروب لكن إلخ . ويحذف قوله : [ فيهما ] .  
قوله : [ كما تختص المغرب ] : أى فصار وقت اشتراكهما في الضروري الثلثين الأخيرين من الليل إلا مقدار ما يسع العشاء قبل الفجر . فصار الثلثان الأخيران بمنزلة الاصفرار بعد العصر .

قوله : [ بركعة بسجديتها ] : أى مع قراءة فاتحة قراءة معتدلة وطمأنينة واعتدال . ويجب ترك السنن كالسورة ، وبأقنى بالسنة فيما بقى بعد الوقت . ويترك الإقامة من باب أولى فلا يدرك بأقل من ركعة ، خلافاً لأشهب ، وخلافاً لمن يقول : لا يدرك إلا بجميعها أو أكثرها أو شطرها .

الباقى بعد خروجه فقد أدرك الصلاة في وقتها الضرورى ، لأن ما فعل خارجه كالتكرار لما فعل فيه ( كالاختياري ) يدرك بفعل ركعة بسجديها فيه ، وإن وقع الباقى بعد خروجه في الضرورى ومقتضاه أنه لا إثم عليه إذا أخر الصلاة لغير عذر وقيل يأثم .

• ( والكل ) : أى ما صلى في آخر الضرورى وما صلى خارجه ( أداء ) : وإن أثم بالتأخير لغير عذر . وفائدته : أن من حاضت أو أغمى عليه فيما وقع خارج الوقت سقطت عنه لحصول العذر وقت الأداء ، لكن الراجح عدم السقوط لحصول العذر بعد الوقت . ومن فوائده أيضاً بطلان صلاة من اقتدى به فيه لأنها قضاء خلف أداء .

• ( وأئتم المؤخر ) الصلاة <sup>(١)</sup> ( له ) : أى للضرورى ، وإن كانت أداء .

قوله : [ ومقتضاه أنه لا إثم عليه ] : أى وهو المعتمد .

قوله : [ بطلان صلاة ] إلخ : قال ابن فرحون وابن قداح بالصحة بناء على أن الثانية أداء حكماً وهى قضاء فعلاً . والتحقيق أنها أداء حكماً . وبطلان صلاة المقتدى من حيث مخالفة الإمام نية وصيغة إذ صفة صلاة الإمام الأداء باعتبار

( ١ ) كان بنو أمية يؤخرون الصلاة ، قال البخارى ومالك في الموطأ : « إن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً ، فدخل عليه حروة بن الزبير فأخبره أن المنيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود الأنصارى ، فقال : ما هذا يا منيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصى ، فصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ( هكذا خمساً - الحديث ) فقال عمر بن عبد العزيز : أعلم ما تحدث به يا حروة . . وأخرج عبد الرزاق فيه : كنا مع عمر بن عبد العزيز فأخر العصر مرة ، ولأبي داود : أن عمر بن عبد العزيز كان قاعداً على المنبر فأخر العصر شيئاً . وزاد ابن عبد البر : فى إمارته على المدينة . قال ابن عبد البر : والمراد أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب المرغوب فيه . وروى الإمام البخارى فى باب توضيع الصلاة عن وقتها : أن أنس قال : « ما أعرف شيئاً ما كان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ! قيل : الصلاة ؟ قال : أليس صنتم ما صنتم فيها ؟ » . وروى أن الزهري قال : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكى . فقلت : ما يبكيك ؟ فقال : « لا أعرف شيئاً ما أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيعت » قال الحافظ ابن حجر : رواه الترمذى ، فذكر نحوه وأن ابن سعد أخرجه سببه فقال : كنا مع أنس بن مالك فأخر الحجاج الصلاة فقام أنس يريد أن يكلمه فيها أخوه شفقة عليه منه فخرج فركب دابته ، وساق نحوه وأضاف : « قد جعلتم الظهر عند المغرب أفنلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » . وذكر فى البخارى أحاديث فى تأخير بعض الصلوات منها عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اللئى تفوته العصر فكأنما وتر أهله وماله » . رواه أحمد وابن حبان وغيرهما . وروى =

\* (إلا لعذر) فلا يأتى ، وبين العذر بقوله : ( من كُفِرَ ) : أصلى ، بل ( وإن طَرَأَ ) بأن ارتد ثم عاد للإسلام فلا يأتى بالتأخير للضرورة ، وفي الحقيقة عدم الإثم للترغيب في الإسلام لقوله تعالى : ( قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف )<sup>(١)</sup> .

- \* ( وصياً ) : فإذا بلغ الصبي في الضرورى وأداها فيه فلا يأتى .
- \* ( وإغماء وجنون ) : أفاق صاحبهما في الضرورى وأداها فيه لم يأتى .
- \* ( وفقد طهورين ) : ماء وتراب فأخّر ، فإن وجد أحدهما في الضرورى فأدى لم يأتى وهذا من زيادتنا .
- \* ( وحيض ونفاس ) : فإذا طهرت في الضرورى وأدت لم تأتى .
- \* ( ونوم وغفلة ) ، فإذا انتبه في الضرورى فأدى فيه لم يأتى . ولا يحرم النوم قبل الوقت ولو علم استغراقه الوقت ، بخلافه بعد دخول الوقت

---

الركعة الأولى ، وصلاة المأموم القضاء . وأنها إن حاضت فيها لم تسقط لخروج الوقت حقيقة . ( انتهى من الأصل ) .

- قوله : [ للترغيب في الإسلام ] : أى لأن بالإسلام يحصل الغفران .
- قوله : [ وصياً ] : بالفتح مدّاً والكسر قصراً .
- قوله : [ وأداها ] : أى ويعيدها إن كان صلاها لأن الأولى نقل وإن بلغ بها بلانبات العانة مثلاً شفع إن اتسع الوقت وصلاها . وإلا قطع وأدركها . قال في الحاشية : ولا يقدر له الطهر إن كان متطهراً .
- قوله : [ وفقد طهرين ] : أخذه من قولهم في باب التيمم وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد .
- قوله : [ فأخّر ] : أى طاهر .

- قوله : [ من زيادتنا ] : أى من حيث ذكره هنا .
- قوله : [ ولو علم استغراقه ] إلخ : أى لأنه لم يخاطب . وظاهر كلامهم

---

عن بريدة : « بكرروا بصلاة العصر فإن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله » . وقال في الموطأ إن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله : إن أهم أمركم عنى الصلاة ، فن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع » .

إن ظن الاستغراق لآخر الاختياري .

• ( لا سكر ) : حرام فليس بعذر لإدخاله على نفسه فن سكر بحرام وأفاق في الضرورى أثم للتأخير زيادة على إثم الإسكار . وأما السكر بغير حرام فعذر كالنوم وبه تتم الأعذار عشرة .

• ( وتذكر ) : الصلاتان ( المشتركتان ) : في الوقت الضرورى ؛ وهما الظهران والعشاءان إن ( بزواله ) أى العذر أى عند زواله ، ومعنى إدراكهما : ترتبهما في ذمته ( بفضل ) : أى بسبب زيادة ( ركعة ) : بسجديتها ( عن ) : الصلاة ( الأولى ) : من المشتركين . أى أن من زال عذره في الضرورى ، بأن طهرت الحائض أو النفساء ، أو بلغ الصبي فيه

ولو في الجمعة . وينبغي الكراهة حيث خشي فواتها كالسفر بعد الفجر لأنها من مشاهد الخير .

قوله : [ إن ظن الاستغراق ] : أى ما لم يوكل من يوقظه ووجب على من علمه نائماً إيقاظه إن خيف خروج الوقت ، وهل ولو نام قبل الوقت — كما قاسه القرطبي على تنبيه الغافل — أولاً ؟ لأنه نام بوجه جائز ( انتهى من المجموع ) .

قوله : [ أثم ] : أى سواء سكر قبل دخول الوقت أو بعده .

قوله : [ كالنوم ] : قال في الأصل : فكالمجنون ( انتهى ) وهو الصواب لقوله في الحاشية : فتسقط عنه صلاة ذلك الوقت الذى استغرقه .

قوله : [ عن الصلاة الأولى ] : أى عند مالك وابن القاسم ، لأنه لما وجب تقديمها على الأخرى فعلا وجب التقدير بها ، لالفضلها عن الصلاة الأخيرة . خلافاً لابن عبد الحكم وسحنون وغيرهما . قالوا : لأنه لما كان الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة وسقطت الأولى اتفاقاً وجب التقدير بها . وتظهر فائدة الخلاف في حائض مسافرة طهرت لثلاث قبل الفجر ، فعلى المذهب تترك العشاء وتسقط المغرب ، وعلى مقابله تدرکہما بفضل ركعة عن العشاء المقصورة . وفي حائض حاضرة طهرت لأربع قبل الفجر ؛ فعلى الأولى تدرکہما بفضل ركعة عن المغرب ، وعلى الثانى : تترك العشاء فقط إذ لم يفضل للمغرب شيء في التقدير . ( انتهى من الأصل ) . ولكن المصنف لما لم يذكر الخلاف لم يتعرض لثبوته . وسيفصل المسألة على مقتضى القول المشهور فقط .

أو وجد فاقدر الطهرين أحدهما ، أو أسلم الكافر فيه ، فإنه ينظر : فإذا اتسع الضروري بحيث يسع الصلاتين معاً بعد تقدير زمن يحصل فيه طهارة الحدث ، فإنه يدركهما معاً ، أى يترتبان معاً فى ذمته ، أو يسع الأولى منهما بعد تقدير الطهارة ، ويفضل عنها للثانية بقدر ما يسع ركعة بسجديتها .

● وكل معذور يقدر له الطهر إلا الكافر فلا يقدر له . وأشار لهذه القاعدة بقوله :

\* ( والمعذور ) : حال كونه ( غير كافر يقدر له الطهر ) : وهذه القاعدة فى غير النائم والناسى والسكران بحلال . وأما هم فتجب عليهم الصلاة متى تنبهوا على كل حال أبداً لعدم إسقاطها الصلاة كما سيأتى .  
\* أشار لتفصيل ذلك بالتفريع على ما تقدم بقوله :

\* ( فإن بقى ) : من الوقت ( بعده ) : أى بعد زوال العذر ( ما ) : أى زمن ( يسع ركعة بسجديتها ) : لا أقل - مع ما يسع الطهارة الكبرى فى الحائض والنفساء ، أو الصغرى فى المغمى والمجنون قبل طلوع الشمس - ( وجبت الصبح

قوله : [ غير كافر ] : وأما الكافر فلا يقدر له الطهر لأن إزالة عذره بالإسلام فى وسعه ، وإن كان لا يؤديها إلا بطهارة خارج الوقت . ولا إثم عليه إن بادر بالطهارة وصلى بعد الوقت . ( انتهى من الأصل ) .

قوله : [ يقدر له الطهر ] : أى يقدر له زمن يسع طهره الذى يحتاج إليه ، فإن كان محدثاً حدثاً أصغر قدر له ما يسع الوضوء . وإن كان محدثاً حدثاً أكبر قدر له ما يسع الغسل ، هذا إن كان من أهل الطهارة المائية ، وإلا قدر له ما يسع التيمم . وفائدة ذلك التقدير إسقاط تلك الصلاة التى زال عذره فى ضروريها وعدم إسقاطها .

قوله : [ والسكران بحلال ] : تقدم أن إلحاقه بالنائم فيه نظر . بل المناسب إلحاقه بالمجنون ، فتسقط عنه الصلاة كما ذكره فى الأصل والخرشى والمجموع والحاشية .

قوله : [ أو الصغرى ] : أى إن لم يكن عليها كبرى .



كأخيرةٍ المشتركةتين ) ، فقط ، وتسقط الأولى<sup>(١)</sup> . فإذا طهرت الحائض أو النفساء أو أفاق المجنون قبل الغروب بما يسع ما ذكر وجبت العصر ، وسقطت الظهر . أو قبل طلوع الفجر وجبت العشاء وسقطت المغرب . وكذا إذا بقي ما يسع ركعتين أو ثلاثة أو أربعة في الظهرين ؛ لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة فتجب ، وتسقط الأولى لخروج وقتها الضروري .

• ( و ) إن بقي بعد زوال العذر ما يسع (خمساً) : من الركعات حال كونه (حضراً) : أى فى الحضر أو حاضراً ( أو ) : ما يسع (ثلاثاً سقراً) : أى فى السفر قبل الغروب ، ( وجب الظهران ) : معاً لأنه يدرك الظهر بأربع فى الحضر أو بركعتين فى السفر . ويفضل للعصر ما يسع ركعة فيجب أيضاً .  
• ( و ) : إن بقي ما يسع (أربعاً) : قبل الفجر (مطلقاً) : أى حضراً أو سقراً ( وجب العشاءان ) : معاً لأن التقدير بالأولى ؛ فتدرك المغرب بثلاث حضراً أو سقراً يفضل للعشاء ركعة فتجب أيضاً . وأولى لو بقي قبل الفجر ما يسع أكثر من أربع .

قوله : [ وتسقط الأولى ] : أى لما علم من القاعدة ، وهى : إذا ضاق الوقت اختص بالأخيرة فى المشتركةتين .

قوله : [ وسقطت الظهر ] : أى ولو على القول بالتقدير بالثانية .  
قوله : [ أو ثلاثة أو أربعة ] إلخ : أى فى الحضر وأما فى السفر لو بقي ثلاثة وجبت الصلاتان كما سيأتى .

قوله : [ أى فى الحضر ] إلخ : أشار إلى أن قوله [ حضراً ] إما منصوب بنزع الخافض ، أو حال بتأويله باسم الفاعل .

قوله : [ وجب الظهران معاً ] : أى ولا فرق فى هذه الصور بين كون التقدير بالأولى أو الثانية .

قوله : [ لأن التقدير بالأولى ] : علة للإطلاق . وأما لو كان التقدير بالثانية وكان فى الحضر لسقطت الأولى .

قوله : [ وأولى لو بقي ] إلخ : أى فى وجوب الصلاتين كان التقدير بالأولى أو بالثانية .

• تنبيه : إذا ظن إدراك الصلاتين معاً بعد تقدير الطهارة ، فتبين إدراك الأخيرة

(١) وتخلدت فى ذهنه متى سقط عذره يقضيها . كما يجيء بعدها - صفحة ٢٣٧ .

\* ( وطُرُو ) : بضم الطاء والراء المهملتين أى طريان ( غير النوم والنسيان ) : من الأعذار على المكلف ، كأن يطراً عليه حيض أو نفاس أو فقد الطهرين أو كفر ، ( فيه ) : أى فى الضرورى ( لما ذُكر ) : اللام بمعنى فى ، أى فى قدر ما يسع ركعة فأكثر ( مُسْقَطٌ لها ) : أى للصلاة خبر قوله : ( طرو ) فإذا طراً العذر والباقي من الضرورى قدر ما يسع ركعة لا أقل ، سقطت الصبح - إذا لم يكن صلاها وإن عمداً - وأخيرة المشتركةين وهى العصر أو العشاء الأخير ، لحصول العذر فى وقتها ، وتخلدت فى ذمته الظهر أو المغرب لعدم حصوله وقتها ، لما علمت أن الوقت إذ ضاق اختص بالأخيرة . وقدر ما يسع خمساً بالحضر أو ثلاثاً بالسفر ، سقط الظهران معاً وقدر ما يسع أربعاً قبل الفجر سقط العشاءان معاً .

\* ( ولا يقدر ) للسقوط ( طُهرٌ ) : كإدراك ، وأما النوم والنسيان فلا يسقطانها بحال .

فقط ، وجبت عليه فقط سواء ركع أو لم يركع . ويخرج عن شفع إن لم يضق الوقت . وإن تطهر من ظن إدراك الصلاتين أو إحداهما فأحدث قبل الصلاة ، أو تبين عدم طهورية الماء قبل الصلاة أو بعدها ، فظن إدراك الصلاة بطهارة أخرى ففعل فخرج الوقت ، فالقضاء فى الأولى عند ابن القاسم وفى الثانية عند سحنون ، عملاً بالتقدير الأول . أو تطهر للصلاتين وذكر ما يترتب معها من يسير الفوائت مما يجب تقديمه على الحاضرة فقدمه فخرج الوقت فيلزمه القضاء عند ابن القاسم ( انتهى من الأصل ) .

قوله : [ وتخلدت فى ذمته ] إلخ : أى متى زال عذره يقضيها .

قوله : [ اختص بالأخيرة ] : أى إدراكاً أو سقوطاً .

قوله : [ سقط العشاءان ] إلخ : أى بناء على ما قدمه من أن التقدير بالأولى وأما لو كان التقدير بالثانية لسقطت الأخيرة فقط . وأما لو حصل العذر قبل الفجر بثلاث فى السفر ، فعلى التقدير بالأولى تسقط الأخيرة وعلى التقدير بالثانية يسقطان .

قوله : [ ولا يقدر للسقوط ] إلخ : وهو الصواب الذى اختاره وإنما لم يقدر الطهر للاحتياط فى جانب العبادة .

قوله : [ وأما النوم ] إلخ : سكوته عن السكر بحال هنا دليل على أنه ليس

• (وتاركها) : أى الصلاة اختياريّاً (بلا عُدْرٍ يؤخّر) : وجوباً بعد الرفع  
الحاكم وطلبه بفعلها (لما ذُكرَ) : أى لقدوما يسع ركعة بسجدةٍ من آخر  
الضرورى ، إن كان عليه فرض فقط وإن كان عليه مشتركتان آخر لقدر خمس  
في الظهرين ، والأربع في العشاءين حضراً وثلاث سَفَرًا أو قدر طهر خفيف  
وركعات خالية عن سنن صونا للبناء ما أمكن .  
• (ويُقتل بالسيف حداً) : لا كفراً<sup>(١)</sup> خلافاً لابن حبيب .

أه حكم النوم والنسيان بل حكم الجنون .

قوله : [اختياريّاً] : أى كملاً .

قوله : [بعد الرفع للحاكم] : أى الإمام أو نائبه .

قوله : [وطلبه] : أى مع التهديد بالقتل . ولا يضرب على الراجح خلافاً لأصبح .  
وحمل الطلب المذكور إن كان هناك ماء أو صعيد ، وإلا فلا يتعرض له لسقوطها عنه .  
قوله : [والأربع في العشاءين] إلخ : أى بناء على أن التقدير بالأولى . وهو  
المتعين صونا للبناء .

(١) اختلفت المذاهب في قتل تارك الصلاة بغير إنكارها ، فقال البعض يقتل ، وقال البعض  
الآخر لا يقتل بل يجبر عليها . وساق في قيل الأوطار للمذهب الأول أن حديث ابن عمر : « أمرت أن  
أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة » . . متفق عليه . وحديث  
أبي سعيد لما اعترض رجل على قصة النبي صلى الله عليه وسلم فقال خالد : « يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟  
فقال : لا ، لعله أن يكون يصل » . . أورده مختصراً من حديث قال متفق عليه وحديث عبيد الله بن  
عدي أن رجلاً جاء يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال : « أليس يشهد أن محمداً رسول الله ... أليس يصل ؟ أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم » .  
قال رواه الشافعي وأحمد وأخرجهم مالك في الموطأ . ثم أورد أحاديث في حجة من كفر تارك الصلاة منها  
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » قال رواه الجماعة  
إلا البخاري والنسائي . وروى عن بريدة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : العهد الذي  
بيننا وبينكم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » قال رواه الخمسة وصححه النسائي والعراقي والحاكم .  
ثم أورد حجة من لم يكفر تارك الصلاة ولم يقطع عليه بخلود في النار ورجا له ما يرجي لأهل الكبائر منها  
فروى حديث عبادة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على  
العباد ، من أتى بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت  
بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له » . قال رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه .  
وكذا حديث النجاة من النار بشهادة التوحيد - معروف ومتفق عليه . وكذا أنه قد يبرأ أحياناً بالكفر  
لا بمعنى الخروج عن الملة ، كما في حديث قتال المسلم كفر . . وغيره مما أورده . وذكره البخاري في  
كفر دون كفر .

قوله : [ وثلاث سراً ] : أى بناء على التقدير بالأخيرة فى العشائين وهو المتعين صوناً للدماء .

قوله : [ خفيف ] : أى مجرد الفرائض وقيل تعتبر طهارة ترابية .

قوله : [ خالية عن سنن ] : أى فلا يقدر فى الركعة إلا ما اتفق على فرضيته .

قوله : [ حدّاً ] : قال ابن عبد السلام : أورد على قتله حدّاً أنه لو كان كذلك لما سقط برجوعه إلى الصلاة قبل إقامته عليه كسائر الحدود . ويمكن أن يقال إن الترك الموجب لقتله حدّاً إنما هو الترك الجازم وذلك لا يتحقق إلا بعد إقامة الحد عليه ، فيكون كسائر الأسباب التى لا يعلم بوقوعها إلا بعد وقوع مسبباتها وفيه نظر ( انتهى من شيخنا فى مجموعه ) قال فى حاشية شيخنا : لأنه يلزم القدم على القتل قبل العلم بسببه ، وسالم من هذا قول أشهب : لا يقتل إلا إذا خرج الوقت صوناً للدماء . نعم قد يدعى أن العلم بالسبب يتحقق مع الشروع فى القتل ولم يفعل ، فتدبر ( انتهى ) .

قوله : [ خلافاً لابن حبيب ] : أى فإنه قال بكفره ، وقد نقل هذا القول عن عمر بن الخطاب . وقال به أحمد بن حنبل : لكنه خصه بما إذا طلبت منه وضاق وقت الذى بعدها . وأما تارك الزكاة فتؤخذ كرهاً وإن بقتال : ويكون الآخذ كالوكيل شرعاً تكفى نيته . وأما الصوم فقال عياض : يحبس ويمنع الطعام والشراب ، وهو مذهب الشافعية . وفيه أن النية لا بد منها فيؤخر لضيق وقتها . فإن قيل : قد يكذب فى الإخبار بها . قلنا : لنا الظاهر . وأما من ترك الحج فالله حسبه لأن وقته العمر ورب عذر فى الباطن فيترك إلا بقدر الأمر بالمعروف . ( انتهى من حاشية شيخنا فى مجموعه ) .

● تنبيه : يقتل بعد الحكم عليه ولو قال : أنا أفعل - كما قال خليل - أى ولم يفعل حتى خرج الوقت ، وإلا بأن قال : أنا أفعل ، وفعل ، ترك ولم يقتل . ويعيد من صلى مكرهاً كما قرره شيخنا . والظاهر كما قال غيره أنه يدين ( انتهى من حاشية الأصل ) . ويكره لأهل الفضل والصلاح الصلاة عليه ككل بدعى ومظهر

(والجاحد لها) أى المنكر لوجوبها (كافرٌ) : مرتد يستتاب ثلاثة أيام ، فإن تاب<sup>(١)</sup> وإلا قتل كفراً وماله فىء (ككلٌ من جحد ما) : أى حكماً (علم من الدين ضرورة) : كوجوب الصوم وتحريم الزنا وإباحة البيع .

كبيرة ردعاً لغيره ، ولا يطمس قبره بل يجعل كغيره من القبور . وحكم من ترك الوضوء أو الغسل من الجنابة كسلاحكم من ترك الصلاة فيؤخر إذا طلب بالفعل طاباً متكرراً فى سعة الوقت إلى أن يصير الباقي من الوقت قدر ما يسع الوضوء أو الغسل . بخلاف من قال : لا أغسل النجاسة أو لا أستر العورة خلافاً لـ (عب) فى شرح العزية للخلاف فى ذلك (اتمى من حاشية الأصل) .

قوله : [المنكر لوجوبها] : أى أو ركوعها أو سجودها ، بأن قال : الصلاة واجبة لكن الركوع أو السجود مثلاً ليس بواجب فيها .

قوله : [كافر] : قيده ابن عرفة وغيره بما إذا كان غير حديث عهد بالإسلام .

قوله : [فإن تاب] : أى فالأمر ظاهر .

قوله : [فىء] : أى لبيت مال المسلمين .

قوله : [ككل من جحد] إلخ : أى فإنه يكون مرتدًا اتفاقاً سواء كان الدال عليه الكتاب أو السنة أو الإجماع .

قوله : [ضرورة] : أى اشتهر بين العام والخاص ، وأما من جحد

(١) فإن تاب ، فإنه يحكم بإسلامه بأدائها . وقد أورد ابن قدامة فى المغنى فى فصل « يحكم بإسلامه بالصلاة » لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « نهيت عن قتل المصلين » . وقوله : « بيننا وبينهم الصلاة » . وفى حديث عبد الله بن على الذى نقلناه عن نيل الأوطار : « قال : أليس يصلى ؟ قال : بل ولا صلاة له . قال : أولئك الذين نهانى الله عن قتْلهم » قال : وفيه دلالة على أن الواجب معاملة الناس بما يعرف من ظواهر أحوالهم من دون تفتيش وتفتيش فإن ذلك مما لم يمتدنا الله به ولذلك لما قال أسامة : « إنما قال ما قال يا رسول الله تقيه » يعنى الشهادة ، قال له النبى صلى الله عليه وسلم : « هل شققت عن قلبه ؟ » . وكذا أورد فى نيل الأوطار حديث أبى سعيد الذى ذكرناه فىمن اعترض على قصة النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعله أن يكون يصلى » فقال خالد : « وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنى لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم » . قال الشوكافى : ومعناه : أنى أمرت بالحكم بالظاهر والله متولى السرائر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وقد بينا فى مقدمة الباب أن الحكم بإسلام الإنسان بالصلاة هو من وظائف الصلاة التى تشبه إثبات (جنسيته) الإسلامية . أخذاً بظاهر حاله . ونقارن ذلك بما اقترفته محاكم التفتيش حين كانت تحمل الإنسان على كفره حتى يثبت إيمانه ! وغيرها من المحاكم التى كانت تفتش على العقيدة والإخلاص وهو أمر تأباه حقوق الإنسان وطبائع الأمور .

\* ( وحرُم نفل ) : لا فرض <sup>(١)</sup> والمراد به هنا ما قابل الخمس فيشمل الجنائز والمنذور ، ( حال طلوع ) : أى بروز ( شمس و ) حال ( غروبها ) : أى غيابها في الأفق ، ( و ) حال خطبة الجمعة ، لا عبد لأنه يشغل عن سماعها الواجب ،

أمراً من الدين. غير معلوم بالضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ، ففي كفره قولان . والراجح عدم الكفر . وهذا كما قال في الجوهرة :

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد ومثل هذا من نفي لمجمع أو استباح كالزنا فلتسمع

قوله : [ هنا ] : أى في أماكن المنع والكراهة . واعلم أن منع النفل في الأوقات التي ذكرها إذا كان النفل مدخولاً عليه ، وإلا فلا منع كما إذا شرع في صلاة العصر عند الغروب مثلاً أو في صلاة الصبح عند الخطبة ، وبعد أن عقد منها ركعة تذكر أنه قد صلاها ، فإنه يشفعها ولا حرمة لأن هذا النفل غير مدخول عليه .

قوله : [ فيشمل الجنائز ] : أى إن لم ينحش تغيرها وإلا صليت في أى وقت .

قوله : [ والمنذور ] : ومثله قضاء النفل المفسد وسجود السهو البعدي لأنه لا يزيد على كونه سنة .

قوله : [ بروز شمس ] : أى قبل ارتفاع جميع القرص .

قوله : [ سماعها الواجب ] : أى فلذلك حرم كل شاغل على حاضرها

( ١ ) روى الإمام البخارى عن ابن عباس قال : « شهد عندي رجال مريضون وأرضام عندي عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب » . وبعض المذاهب تحرم النفل والفرض . ومن أحاديث النهي : « لا تحمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها » . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صلاتين ؛ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب » . ( رواهما البخارى ) وقد اختلفت الأخبار في الركعتين بعد العصر ، فكان بعض الصحابة يصليهما لما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما . ومنهم من كان ينهى عنهما لما ورد من بهيه عنهما . ومن ذلك : أن عمرأ شاهد أحد الصحابة يصليهما في المسجد فضربه عليهما فروى الإمام البخارى في كتاب السهو باب إذا كلمه وهو يصل « عن كريب ، أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر رضى الله عنهم أرسلوه إلى عائشة رضى الله عنها فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً وصلها عن الركعتين بعد صلاة العصر ؟ وقل لها : إنا أخبرنا أنك تصليهما ؟ وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما . وقال ابن عباس وكنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنهما . . . » فأثبتت الأخبار كلا من العليين وقيل إن صلاته لهما من خصائصه ولذا كان يصليهما في البيت ، وأنه نهى الأمة عن صلاتهما في المسجد حتى لا يتخذ ذلك ذريعة لمن يتحرى غروب الشمس ويصل لها .

(و) حال (خروج) : أى توجه الإمام (لها) أى للخطبة ، (و) حال (ضيق وقت) : اختيارى أو ضرورى لفرض لأنه يؤدى لإخراجه عن وقته الواجب ، (و) حال (ذكر) : أى تذكر صلاة (فائتة) : لأنه يؤدى لتأخيرها الحرام إذ يجب صلاتها وقت تذكرها ولو حال طلوع أو غروب ، (و) حال (إقامة لحاضرة) : لأنه إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة<sup>(١)</sup> أى المقامة ، أى يحرم صلاة غيرها لأنه يؤدى للطعن فى الإمام .

• (وكره) النفل (بعد) طلوع (فجر) صادق (وبعد أداء فرض) عصر إلى (أن ترتفع) : الشمس بعد طلوعها (قيد) أى قدر (رمح و)

كما يأتى فى الجمعة .

قوله : [و حال خروج] إلخ : أى لما سيأتى فى الجمعة من حرمة ابتداء صلاة بخروج الإمام . ويجب عليه قطع النافلة إن أحرم ، عقد ركعة أم لا إلا داخلا وقت الخطبة وأحرم ناسياً أو جاهلاً فيتم للخلاف فى الداخر ولعذره بالنسيان أو الجهل كما سيأتى .

قوله : [ولو حال طلوع] إلخ : أى ما لم يكن شاكاً هل هى باقية فى ذمته أم لا فيجتنب أوقات النهى .

قوله : [ فلا صلاة إلا المكتوبة ] : أى فيحرم النفل وغيره حتى المكث فى المسجد ما دام الراتب يصلى .

قوله : [ وبعد أداء فرض عصر ] : أى فيكره النفل بعدها ولو جمعت مع الظهر جمع تقديم .

قوله : [ إلى أن ترتفع ] : هذا راجع لقوله بعد فجر . وحاصله أنه تمتد كراهة النفل بعد الفجر إلى أن يظهر حاجب الشمس فيحرم النفل إلى أن يتكامل ظهور قرصها فتعود الكراهة إلى أن ترتفع قيد رمح أى قدره . والرمح اثنا عشر

(١) ورد عند مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان عن أبي هريرة : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » . وقد اختلف فى رصه ووقفه . وأورده الإمام البخارى تعليقا فى كتاب الجماعة لذلك السبب فى الغالب . قال الحافظ ابن حجر : وأورد البخارى فى الباب ما يفنى عنه وهو حديث مالك ابن بختة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . رأى رجلا وقد أقيمت الصلاة يصل ركعتين ، يعنى عنقه النسي صلى الله عليه وسلم .

إلى أن ( تصلّي المغرب ) : ما عدا حالة الطلوع والغروب فيحرم أخذاً مما تقدم ( إلا ركعتي الفجر ) : فلا يكرهان بعد طلوعه ، بل هما رغبة كما يأتي .

( و ) إلا ( الورد ) أى ما وظفه من الصلاة ليلاً على نفسه ، فلا يكره بل يندب فعله ( قبل ) أداء ( فرض صبح ) : وركعتي فجر ( و ) قبل ( إسفار ) لا بعده إلا الشفع والوتر ، وإنما يندب فعله قبل الإسفار ( لمن اعتاده ) ليلاً بأن كانت عادته التهجد وإلا كره ( وغلبة النوم ) : آخر الليل حتى طلع الفجر ، لا إن كان ساهراً أو أخره كسلاً فيكره ( ولم يخف ) بفعله ( فوات جماعة ) لصلاة الصبح ، وإلا كره إن كان خارج المسجد ، وإلا حرم . فالشروط أربعة : كونه قبل الإسفار ، ومعتاداً ، وغلبة النوم ولم يخف فوات الجماعة . \* ( وإلا جنازة وسجود ثلاثاً قبل إسفار ) في الصبح ( و ) قبل ( اصفرار ) في العصر ولو بعد صلاتهما ، فلا يكره بل يندب لا بعدهما فيكره .

شبراً والمعنى إلى ارتفاعها اثني عشر شبراً في نظر العين .

قوله : [ وإلى أن تصلّي المغرب ] إلخ : راجع لقوله : [ بعد أداء فرض عصر ] . وحاصله أنه تمتد كراهة النفل بعد أداء فرض العصر إلى غروب طرف الشمس ، فيحرم إلى استتار جميعها فتعود الكراهة إلى أن تصلّي المغرب . وبهذا التقرير اندفع الاعتراض بدخول وقت الحرم في عموم وقت الكراهة .

قوله : [ إلا ركعتي الفجر ] إلخ : هذا مستثنى من قوله : [ بعد فجر ] . قوله : [ قبل أداء إلخ ] : أى فلا بأس بإيقاع الفجر والورد بشرطه قبل صلاة الصبح . فإن صلى فات الورد وآخر الفجر لحل النافلة ، وأما لو تذكر الورد في أثناء الفجر فإنه يقطعه وإن تذكره بعد صلاته فإنه يصلّي ويعيد الفجر ، إذ لا يفوت الورد إلا بصلاة الفرض هذا هو المعتمد . ( انتهى من حاشية الأصل ) .

قوله : [ إلا الشفع والوتر ] : فيقدمان على الصبح ولو بعد الإسفار متى كان يبقى للصبح ركعتين قبل الشمس . ومثلهما الفجر كما سيأتي .

قوله : [ وإلا جنازة ] إلخ : هذا استثناء من وقى الكراهة أى من مجموع قوله : [ وكره بعد فجر وفرض عصر ] .

قوله : [ لا بعدهما ] : أى لا بعد دخولهما فيكره على المعتمد ، فلو صلى



\* ( وقطع ) المتنفل صلاته (إذا أحرم بوقت نهى) : وجوباً لأن أحرم بوقت حرمة وندباً إن أحرم بوقت كراهة ولا قضاء عليه. وأشعر قوله: (قطع) بانهقاده، وهو ظاهر فيما إذا كان النهى لأمر خارج كحال الخطبة، وما ذكر بعدها. وأما إذا كان النهى لذات الوقت كحال الطلوع والغروب، وكذا بعد الطلوع لحل النافلة بعد صلاة العصر، فلا وجه لانهقاده؛ كصوم يوم العيد وصوم الليل. ويجاب: بأن معنى القطع

على الجنابة في وقت الكراهة فلا تعاد بحال. بخلاف ما لو صلى عليها في وقت الحرمة مع عدم خوف التغير، فقال ابن القاسم إنها تعاد ما لم تدفن، أى توضع في القبر، وإن لم يسو عليها التراب. وقال أشهب: لا تعاد وإن لم تدفن.

قوله: [ وقطع المتنفل ] إلخ: أى أحرم بنافلة: لأنه لا يتقرب إلى الله بمنه عنه وسواء أحرم جاهلاً أو عامداً أو ناسياً. وهذا التعميم في غير الداخل والإمام يخطب. فإنه إن أحرم بالنافلة جهلاً أو نسياناً فإنه لا يقطع مراعاة لمذهب الشافعي من أن الأولى للداخل أن يركع ولو كان الإمام على المنبر. وأما لو دخل الخطيب عليه وهو جالس. فأحرم عمداً أو جهلاً أو سهواً: أو دخل المسجد والإمام على المنبر فأحرم عمداً، فإنه يقطع وسواء في الكل عقد ركعة أم لا.

قوله: [ ولا قضاء عليه ] أى لأنه مغلوب على القطع.

قوله: [ وأشعر قوله قطع ] إلخ: وبني عليه، بعضهم الثواب من غير جهة المنع، أى: فحيث قلنا بالانعتقاد يأتى من جهة ويثاب من جهة أخرى.

قوله: [ كحال الخطبة وما ذكر بعدها ]: أى من ضيق الوقت وذكر الفائتة وإقامة الحاضرة: فإن الحرمة فيها لأمر خارج عن ذات العبادة وهو الشغل عن سماع الخطبة وتفويت وقت الصلاة وتأخير الفائتة عن وقتها والطنن في الإمام، وهذه تحصل ولو بغير صلاة نظير الصلاة في الأرض المغصوبة.

قوله: [ لذات الوقت ]: أى ملازم للوقت بمعنى أن النهى مخصوص بالصلاة في تلك الأوقات، وأما شغلها بغير صلاة النفل فلا نهى.

قوله: [ فلا وجه لانهقاده ]: وهو موافق لما نقله في الحاشية عن سيدى يحيى الشاوى.

فما ذكر الانصراف عن الاشتغال بفساد .

\* \* \*

• ولما فرغ من بيان الأوقات شرع يتكلم على ما به الإعلام بدخولها وهو الأذان فقال :

---

قوله : [ بفساد ] : ظاهر كلامه فساد النفل ولو في أوقات الكراهة .

• تنبيه : من أحرم بناقلة فدخل وقت النهي أتم بسرعة ولا يقطعها .

## فصل : في الأذان

في بيان الأذان وأحكامه .

- ( الأذانُ سنةٌ مؤكَّدةٌ بكلِّ مسجدٍ ) ولو تلاصقت المساجد<sup>(١)</sup> .
- ( ولجماعة ) في حضر أو سفر ( طلبتٌ غيرَها ) : للاجتماع في الصلاة ( لفرض ) : لأنفل كعبد ( وقى ) : أى له وقت محدود؛ فخرجت الجنابة والفائنة إذ ليس لها وقت معين ، بل وقتها تذكرها في أى زمان ( اختياري ) :

### فصل :

قوله : [ الأذان سنة ] إلخ : ويقال الأذنين ، قال الشاعر :

قد بدا لي وضوح الصبح المبين فاسقنيها قبل تكبير الأذنين  
قال في الحاشية نقلا عن البدر القرافي : لا يقال أذن العصر بل أذن بالعصر . قال في المجموع : لا مانع من نصب المفعولية أو إسناد المجاز ( انتهى ) . وهو لغة : الإعلام بأى شيء كان ، مشتق من الأذن بفتحتين وهو الاستماع ، أو من الأذن بالضم : كأنه أودع ما علمه أذن صاحبه . وأذن بالفتح والتشديد أعلم . واصطلاحاً : هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بالألفاظ المشروعة .

قوله : [ بكل مسجد ] : وهو المكان المعد للصلاة .

قوله : [ ولو تلاصقت ] : أى أو تراكت بأن كانت فوق بعضها .

قوله : [ لفرض ] : أى ولو جمعة فالأذان لها سنة ، وقال ابن عبد الحكم بوجوب الثاني فعلا . وعلى القول بالوجوب فهو غير شرط كما في المجموع . قال ابن عبد الحكم : والحكم على الأول في الفعل بالسنية غير ظاهر ، لأنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما أحدثه سيدنا عثمان<sup>(٢)</sup> ، فهو أول في الفعل ثان

( ١ ) يعتبر الأذان من أهم شعائر الإسلام الواجب إظهارها في دار المسلمين . ولذلك يقاتل من يمتنعون عن إظهار هذه الشعيرة الواجبة ، كما أن بعض المذاهب تدخل في تعريف دار الإسلام عنصر ظهور شعائر الإسلام فيها من أذان وجمعة وعيدين .

( ٢ ) روى الإمام البخارى رضى الله عنه في باب الأذان يوم الجمعة عن السائب بن يزيد قال : « كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضى الله عنهما . فلما كان عثمان رضى الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء » .

لا ضرورى ، فيكره الأذان فى الضرورى (أو) صلاة (مجموعة معه) : أى القرض الاختيارى جمع تقديم أو تأخير كالعصر مع الظهر فى عرفة ، والعشاء مع المغرب ليلة المطر ، وكالجمع فى السفر . وقولنا : (اختيارى) إلخ : قيد لابد منه تركه الشيخ .

● (وكُره) : الأذان (لغيرهم) : أى غير الجماعة التى طَلبت غيرها وهو المنفرد ، والجماعة المحصورة فى مكان لا تطلب غيرها (حضرًا) : أى فى الحضر .

\* (وُلب) : لمنفرد أو لجماعة لا تطلب غيرها (سَمَرًا) : أى فى السفر (ولو دُونَ مسافة قَصْر) : كمن فى بادية راح أو غيره — وبقي منفردًا يطلب غيره ، أو جماعة محصورة فى دار أو خان لكنهم متفرقون فيها ، والظاهر دخولهما فى قوله : [ جماعة طلبت غيرها ] ، أما الثانى فظاهر . وأما الأول ؛ فلأن المنفرد بالنسبة لمن طلبه جماعة فيسن له .

فى المشروعية ، والظاهر أنهم مستحب فقط . (اهـ .) قال شيخنا : وقد يقال لما فعله عثمان بحضرة الصحابة وأقروه عليه كان مجمعا عليه إجماعاً سكوتياً ، فالقول بالسنية له وجه (اهـ . من حاشية الأصل) .

قوله : [ أو صلاة مجموعة ] إلخ : أى فإنه يؤذن لها عند فعلها .

قوله : [ فى عرفة ] : أى والمغرب والعشاء فى مزدلفة .

قوله : [ وكالجمع فى السفر ] : أى جمع تقديم أو تأخير أو ضرورى .

قوله : [ وهو المنفرد ] إلخ : لقول مالك : لا أحب الأذان للقد الحاضر

والجماعة المنفردة .

قوله : [ كمن فى بادية ] : أى فراده بالسفر : اللغوى ، فيشمل من كان بفلاة من الأرض لخبر الموطأ عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : « من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك ، فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال »<sup>(١)</sup> . وأخرج النسائى عنه صلى الله عليه وسلم : « إذا كان الرجل فى أرض فأقام الصلاة صلى خلفه ملكان ، فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة مالا

(١) يكفى ما فى الأصل تحريجاً له . وقد ورد : من صلى ركعتين فى خلاء لا يراه إلا الله والملائكة

كتب الله له براءة من النار . رواه ابن عساكر عن جابر .

( و ) كره ( لفائنة و ) لصلاة ( ذات ) وقت ( ضرورى ) لصلاة ( جنازة وناقلة ) كعيد وكسوف . وهذا مفهوم [ فرض ] . وما قبله مع الأول مفهوم [ وقى ] وذات ضرورى مفهوم [ اختياري ] فلم يأت على الترتيب .  
 • ( وهو ) : أى الأذان ( مُثْنَى )<sup>(١)</sup> : بضم الميم وفتح المثناة . من الثنية ؛

يراه طرفاه يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه » ، ذكره شارح الموطأ ( ١٨٠ . من الحاشية ) .

قوله : [ ذات وقت ضرورى ] : أى فى صور الجمع كما تقدم .  
 • تنبيه : قد علم من المصنف أن الأذان تارة يكون سنة ومندوباً ومكروهاً وحراماً . ولم يتعرض للوجوب ، وهو يجب فى المصر كفاية ، ويقاثلون على تركه<sup>(٢)</sup> لأنه من أعظم شعائر الإسلام كما ذكره الأشياخ .  
 قوله : [ بضم الميم ] الخ : أى لا بفتح فسكون ، المعدول عن اثنين اثنين لثلاث يقتضى زيادة كل جملة عن اثنين ، وأن كل جملة تقال أربع مرات لأن مثنى معناه اثنان اثنان ، كذا فى ( عب ) والحرثى . ورد ذلك بأنه : لا يلزم ما قالوا إلا لو كان الضمير راجعاً للأذان باعتبار كل جملة منه ، وهذا غير متعين لجواز جعل الضمير راجعاً له باعتبار جملة وكلماته : وحينئذ فيصح ضبط قوله مثنى بفتح فسكون . والمعنى : وكلمات الأذان مثنى أى اثنين بعد اثنين كما تقول جاء الرجال مثنى بعد اثنين . ( ١٨٠ . من حاشية الأصل ) .

( ١ ) روى الإمام البخارى فى باب « الأذان مثنى » عن أنس قال : « أمر ( أى أمره ) النبى صلى الله عليه وسلم ) أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، إلا الإقامة » ( أى إلا لفظ قد قامت الصلاة ) قال الحافظ ابن حجر : وهو عند أبى داود والنسائى وصححه ابن خزيمة وغيره من هذا الوجه ولكن بلفظ مرتين مرتين . وقيل إن لفظة « إلا الإقامة » ليست مسندة وأنها مدرجة فى الحديث . قال ابن حجر : وفيه نظر لأن عبد الرزاق وصله بسنده مفسراً ولفظه « كان بلال يثنى الأذان ويوتر الإقامة إلا قوله قد قامت الصلاة » . قال : أخرجه أبو عوانة فى صحيحه . والسراج فى مسنده وكذا هو فى مصنف عبد الرزاق والإجماع على من هذا الوجه .

( ٢ ) ترجم الإمام البخارى فى صحيحه بقوله : « باب ما يحقن بالأذان من الدماء » وفيه عن أنس بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان إذا غزا بنا قوماً لم يكن يغزونا حتى يصبح وينظر ، فإن سمع أذاناً كف عنهم وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم » وروى مسلم عن أنس أيضاً قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير إذا طلع الفجر وكان يستمع الأذان فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار » . قال ابن حجر : قال الخطابى وفيه أن الأذان شعار الإسلام وأنه لا يجوز تركه ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم .

لأنه عمل السلف بالمدينة ، لامربع التكبير . (ولو : الصلاة خير من النوم) :  
الكائنة ( بصبح ) : خاصة بعد الحيعلتين . خلافاً لمن قال بإفرادها . (إلا  
الجملة الأخيرة) : منه وهى : « لا إله إلا الله » ففردة اتفاقاً .

قوله : [ ولو الصلاة خير من النوم ] : مبتدأ وخبر والجملة محكية قصد  
لفظها فى محل نصب لكان المحذوفة أى ولو كان اللفظ الذى نثى هذا اللفظ وهو  
الصلاة خير من النوم .

قوله : [ بعد الحيعلتين ] : أى وقبل التكبير الأخير ويقولها المؤذن سواء أذن  
لجماعة أو أذن وحده خلافاً لمن قال بتركها رأساً للمنفرد بمحل منعزل عن الناس  
لعدم إمكان من يسمعها . ورده سند بأن الأذان أمر متبع ألا تراه يقول حتى  
على الصلاة وإن كان وحده . وجعل الصلاة خير من النوم فى أذان الصبح  
بأمر منه عليه الصلاة والسلام كما فى الاستذكار وغيره ، فى شرح البخارى للعنى  
روى الطبرانى بسنده عن بلال : « أنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم يؤذنه  
بالصبح فوجده راقداً فقال : الصلاة خير من النوم مرتين ، فقال النبى صلى  
الله عليه وسلم هكذا يا بلال اجعله فى أذانك إذا أذنت للصبح » ( ١٨٠ ) . وأما  
قول عمر للمؤذن حين جاءه يعلمه بالصلاة فوجده نائماً ، فقال الصلاة خير  
من النوم : اجعلها فى نداء الصبح ، فهو إنكار على المؤذن أن يستعمل شيئاً من  
ألفاظ الأذان فى غير محله ، لأن الصلاة لم تكن الصبح . وذلك كما كره  
مالك التلبية فى غير الحج . وأما الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الأذان  
فبدعة حسنة ، أول حدوثها زمن الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة إحدى  
وثمانين وسبعمائة فى ربيع الأول ، وكانت أولاً تزداد بعد أذان العشاء ليلة الاثنين  
وليلة الجمعة فقط ، ثم بعد عشر سنين زيدت عقب كل أذان إلا المغرب . كما  
أن ما يفعل ليلاً من الاستغفارات والتسابيح والتوسلات فهو بدعة حسنة . ( ١٨١ )  
من حاشية الأصل ) .

قوله : [ لمن قال ] إلخ : أى وهو ابن وهب .

قوله : [ إلا الجملة الأخيرة ] : هذا استثناء من قوله وهو مثنى .

• ( ونخفف ) : المؤذن ندباً (الشهادتين) : أى «أشهد أن لا إله إلا الله» مرتين ،  
 «أشهد أن محمداً رسول الله» مرتين حالة كونه ( مُسْمَعاً ) : بتشديد الميم من  
 سمع بالتضعيف ، ويجوز تخفيفها من أسمع فلأن لم يسمع بهما الحاضرين لم  
 يكن آتياً بالسنة كما لو تركهما بالمرة كما يقع كثيراً من المؤذنين في هذه  
 الأزمّة . ( ثم ) : بعد خفضهما مع التسميع ( رَجَعَهُمَا ) : بتشديد الجيم أى  
 أعادهما ( بأعلى صوته ) حال كونه ( مساوياً بهما ) حال الترجيع ( التكبير ) :  
 في رفع الصوت .

• وهو ( مجزومٌ ) : أى ساكن الجُمْل لا معرب ( بلا فَصْلٍ ) : بين جملة

قوله : [ ويجوز تخفيفها من أسمع ] : أى لأن الهزمة كالتضعيف في  
 التعدية .

قوله : [ لم يكن آتياً بالسنة ] : أى سنة الترجيع بل يكون ما أتى به على أنه  
 ترجيع تنميماً للأذان وفاته سنة الترجيع .

قوله : [ رجعهما ] : أى الشهادتين بعد ذكره كل واحد مرتين . فبالترجيع  
 تكون الجمل ثمان شهادات . وإنما طلب الترجيع لعمل أهل المدينة ولأمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم أبا محذورة . وحكمة ذلك إغاطة الكفار أى لأن أبا محذورة  
 أخفى صوته بهما حياء من قومه لما كانوا عليه من شدة بغضهم للنبي صلى الله عليه  
 وسلم ، فدعاه عليه الصلاة والسلام وعرك أذنه وأمره بالترجيع . ولا يتنى هذا بانتفاء  
 سببه كالرمل في الحج ( اهـ . من الحرشي ) . ولا يبطل الأذان بترك الترجيع المذكور .

قوله : [ ساكن الجمل ] : قال المازرى : اختار شيوخ صقلية جزمه وشيوخ  
 القرويين إعرابه . قال ابن راشد : والخلاف إنما هو في التكبيرتين الأوليين ، وأما  
 غيرهما من ألفاظه حتى «الله أكبر» الأخير فلم يذكر عن أحد من السلف  
 والخلف أنه نطق به غير موقوف . وبالجمله فقد نقل ( بن ) عن أبي الحسن وعياض  
 وابن يونس وابن راشد والفاكهاني : أن جزم الأذان من الصفات الواجبة ،  
 وإنما أعربت الإقامة لأنها لا تحتاج لرفع الصوت للاجتماع عندها ، بخلاف  
 الأذان فإنه يحتاج لرفع الصوت وامتداده والإسكان أعون على ذلك . واعلم  
 أن السلامة من اللحن في الأذان مستحبة كما في الحرشي و( ح ) . فاللحن فيه

بفعل أو قول أو سكوت فلو فصل لم يضر (وبنى) : على ما قدمه منه (إن لم يطل) : الفصل وإلا ابتدأه .

- (وحرّم) : الأذان (قبل) : دخول (الوقت) : لما فيه من التلبيس والكذب بالإعلام بدخول الوقت ، (إلا الصبح فيندب) : تقديمه (بسدس الليل الأخير ثم يُعاد) : استثناءً (عند) طلوع (الفجر) الصادق .
- (وصحّته بإسلام) فلا يصح من كافر .

مكروه، وإنما لم يحرم اللحن فيه كغيره من الأحاديث لأنه خرج عن كونه حديثاً إلى مجرد الإعلام . قاله في الحاشية .

قوله : [ فلو فصل لم يضر ] : أى ويكره .

قوله : [ وبنى على ما قدمه ] : أى من الكلمات .

قوله : [ وإلا ابتدأه ] : أى وإلا طال فإنه يبتدئ الأذان من أوله . والمراد بالطول ما لو بنى معه لظن أنه غير أذان . ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا أن يكون حراماً، هذا ما أفاده الأجهورى . وظاهر (ح) أنه يحرم ويوافقه كلام زروق . ( ١٥٠ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ إلا الصبح ] إلخ : حاصل الفقه أن الصبح، قيل : لا يؤذن لها إلا أذان واحد، ويستحب تقديمه بسدس الليل الأخير . فالأذان سنة وتقديمه مستحب ولا يعاد عند طلوع الفجر ، وهو قول سند . والراجح إعادته عند طلوع الفجر . واختلف القائلون بالإعادة، فقيل : ندباً ؛ فالأول سنة والثاني مندوب وهو ما اختاره الرماضى . وقيل : الأول مندوب والثاني سنة، وهو ما فى العزبة وأبى الحسن على الرسالة وتبعه شارحنا . وقيل : كل منهما سنة والثاني أكد من الأول وهذا الذى اختاره الأجهورى وقواه ( بن ) بالنقول . وأما تقديم الأذان على السدس الأخير فيحرم كما ذكره الأجهورى فى حاشيته على الرسالة . ويعتبر الليل من الغروب ( ١٥١ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ بإسلام ] : أى مستمر فإن ارتد بعد الأذان أعيد إن كان الوقت باقياً وإن خرج الوقت فلا إعادة . نعم بطل ثوابه كذا قال الأجهورى . قال شيخنا : أقول لا يخفى أن ثمرته وهى الإعلام بدخول الوقت قد حصلت ، وحينئذ



وإن كان به مسلماً (وعَقْلٍ) لامن مجنون ( وذُكُورَة ) : لامن امرأة أو خنثى مشكل ( ودخُول وقت ) فلا يصح قبله في غير الصبح فيعاد إذا دخل الوقت .  
ويصح من صبي إذا اعتمد في دخوله على عدل  
● ( وتُدب متطهرٌ ) : من الحدث الأصغر والأكبر ( صِيَّتٌ ) : أى

فلا معنى لإعادته ونقل ( ح ) عن النوادر أنه إن أعادوا فحسن ، وإن اجتزءوا به أجزاءهم ( ٨١ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وإن كان به مسلماً ] : أى لو قوع بعضه في حال كفره ، وظاهره وإن عزم على الإسلام وبه جزم ( ح ) خلافاً لاستظهار ابن ناجي الصحة حيث عزم على الإسلام . والفرق على الأول بينه وبين الغسل ، حيث قالوا بصحة الغسل مع العزم على الإسلام دون الأذان ، أن المؤذن مخبر فلا بد من عدالته لأجل أن يقبل خبره ، بخلاف المغتسل . ثم الذى حكم بإسلامه بالأذان إذا رجع فإنه يؤدب ولا تجرى عليه أحكام المرتد إن لم يقف على الدعاء لا قبل الأذان ولا بعده ، فإن وقف عليها جرت عليه أحكام المرتد ما لم يدَّع أنه أذن لعذر ، كقصد التحصن بالإسلام لحفظ نفسه أو ماله مثلاً .

قوله : [ لامن مجنون ] : فإن جنَّ في حال أذانه أو مات في أثناءه فإنه يبتدىء الأذان من أوله على الظاهر .

قوله : [ لامن امرأة ] : أى لحُرمة أذائها . وأما قول اللخمي وسند القرافي : يكره أذائها ينبغى — كما قال الخطاب — أن تحمل الكراهة في كلامهم المنع ، إذ ليس ما ذكره من الكراهة بظاهر ، لأن صوتها عورة انظر ( بن ) ، وقد يقال إن صوت المرأة ليس عورة حقيقة بدليل رواية الحديث عن النساء الصحابيات ، وإنما هو كالعورة في حرمة التلذذ بكل ، وحيثئذ فحمل الكراهة على ظاهرها وجيه تأمل . ( ٨١ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ويصح من صبي ] : ظاهره أنه يسقط به فرض الكفاية عن البلد المكلفين به .

قوله : [ متطهر ] : أى ويكره كونه محدثاً . والكراهة في الجنب أشد .

حسن الصوت (مرتفع) : على حائط أو منارة للإسماع (قائم) : لاجالس فيكره (إلا لعذر) : كمرض (مستقبل) ، للقبلة (إلا لإسماع) فيجوز الاستدبار .  
(و) ندب (حكايته) أى الأذان (لسامعه) بأن يقول مثل ما يقول المؤذن من تكبير أو تشهد (لمنتهى الشهادتين ولو) كان السامع (بنقل) أى :

قوله : [حسن الصوت]<sup>(١)</sup> : أى من غير تطريب وإلا كره لمنافاته الخشوع والوقار والكراهة على بابها ما لم يتفاحش التطريب ، وإلا حرم . كذا قالوا .  
والتطريب تقطيع الصوت وترعيده كما يفعل ذلك بعض المؤذنين بالأمصار .  
قوله : [فيجوز الاستدبار] : أى فيدور حول المنارة ويؤذن كيف تيسر ولكن يبتدىء الأذان للقبلة ثم يدور .

قوله : [لسامعه] : أى بلا واسطة أو بواسطة ، كأن يسمع الحاكى للأذان .  
ويفهم منه أن غير السامع لا تندب له الحكاية وإن أخبر بالأذان أو رأى المؤذن وعلم أنه يؤذن ، ولو كان عدم سماعه لعارض كصمم . ثم إن قوله : [لسامعه] يفيد أنه لا يحكى أذان نفسه ، ويحتمل أنه يحكىه لأنه سمع نفسه فى الذخيرة عن ابن القاسم فى المدونة إذا انتهى المؤذن لآخر الأذان يحكىه إن شاء (هـ) . فلا يحكى أذان نفسه قبل فراغه لما فيه من الفصل ، وإنما يحكىه بعد الفراغ وهل يحكى المؤذن أذان مؤذن آخر ؟ قولان . وعلى الأول فيحكىه بعد فراغه وإذا تعدد المؤذنون وأذّنوا واحداً بعد واحد ، فاختار اللخمى تكرير الحكاية . وقيل : يكفيه حكاية الأول . ويجزى على مسألة المترددين بالحطّ لمكة (هـ) . من حاشية الأصل .

قوله : [لمنتهى الشهادتين] : أى على المشهور .

قوله : [بنقل] : أى فلو حكاها فى النفل كله — على القول الثانى — ولم يبدل الخيعلتين بالحوقلتين بطلت صلاته . وأما حكايته فى الفرض فكروهة مع الصحة

(١) روى البخارى : « وقال عمر بن عبد العزيز : إذن أذنا سمحا وإلا فاعتزلنا » . وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر بن سعيد بن أبي حسين أن مؤذناً أذن فطرب فى أذانه فقال له عمر بن عبد العزيز ذلك . قال ابن حجر وأظنه من بنى سعد القرظ . لأنه وقع وعمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة . قال : والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع لا أنه نهاه عن رفع الصوت وقد روى نحوه من هذا حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطنى وبين سبب تعليق البخارى فيه .

في صلاة نفل فيندب له حكايته بلا ترجيع إلا إذا لم يسمع المحفوض فلا يحكى الحيعلتين ، وظاهره أنه لا يحكى ما بعدهما من تكبير وتهليل أيضاً وهو المشهور وقيل يحكىه لأنه ذكر الحيعلتين ولا يحكى : « الصلاة خير من النوم » قطعاً ، ولا يبدلها بقوله : صدقت وبررت .

إن اقتصر على منتهى الشهادتين أو أبدل الحيعلتين بالحوقلتين وإلا فتبطل كما تقدم في النفل .

قوله : [ وقيل يحكىه ] إلخ : وتحت هذا قولان ، قيل : يبدل الحيعلتين بالحوقلتين وقيل يتركهما .

قوله : [ ولا يبدلها ] إلخ : وقيل يبدلها ويحل طلب حكاية الأذان ما لم يكن مكروهاً أو محرماً ، وإلا فلا يحكى .

● تنبيه : يجوز أذان الأعمى والراكب وتعدده بمسجد واحد إذا كان المؤذن الأول غير الثاني وإلا كره . واستظهر الخطاب الجواز حيث انتقل لركن آخر منه والأفضل ترتيبهم إن لم يضيعوا فضيلة الوقت وجاز جمعهم إن لم يؤد لتقطيع ، فإن أدى إلى تقطيع اسم الله حرم . وفوات الكلمات لبعضهم مكروه . ويجوز لحكاية الأذان قبله ، والأفضل الاتباع . ولا يحكى ما نقل عن معاوية أنه سمع المؤذن يتشهد فقال : وأنا كذلك<sup>(١)</sup> ، أى أتشهد . بل لا بد من التلفظ بمثاله حملاً للحديث على ظاهره ٥

(١) ورد في صحيح البخارى عن عيسى بن طلحة أنه سمع معاوية يوماً مؤذناً فقال مثله إلى قوله : « أشهد أن محمداً رسول الله » . قال الحافظ ابن حجر : هكذا أورد المتن هنا مختصراً وقد رواه أبو داود والطحايسى في سننه عن هشام ولفظه : « كنا عند معاوية فنأدى المنادى بالصلاة فقال مثل ما قال ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم » . ثم روى الإمام البخارى حديثاً آخر « قال : لما قال (معاوية) صلى على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . وقال : هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول » . قال الإمام ابن حجر وقد وقع لنا هذا الحديث (أو الذى قبله) تاماً للإسماعيل قال : « دخلنا على معاوية فنأدى مناد بالصلاة فقال : الله أكبر الله أكبر . فقال معاوية : الله أكبر الله أكبر . فقال : أشهد أن لا إله إلا الله . فقال معاوية وأنا أشهد أن لا إله إلا الله : فقال أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمداً رسول الله . قيل : لما قال صلى على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم » .

• ولما فرغ من الكلام على الأذان انتقل يتكلم على حكم الإقامة للصلاة فقال: (والإقامة للصلاة سنة عين لذكر بالغ فذ): أى منفرد (أومع نساء): يصلى بهن أى أومع صبيان، (و) سنة (كفاية للجماعة الذكور البالغين): متى أقامها

وجاز أخذ الأجرة عليه وعلى الإقامة، أومع الصلاة إماماً وكره على الإمامة وحدها من المصلين. وأما من الوقف فجعلوه إعانة، وأما عادة الأكابر بمصر ونحوها لإجارة الإمام في بيوتهم، فالظاهر أنه لا بأس به؛ لأنه في نظير التزام الذهاب للبيت.

ويكره للمؤذن - ومثله الملبي - رد السلام في الأثناء، ويرد بعد الفراغ ولا بد من إسماع المسلم إن حضر. (٥١. من المجموع).

قوله: [ للصلاة ]: أى صلاة الفريضة.

قوله: [ سنة عين ]: قال (بن): لا خلاف أعلمه في عدم وجوبها، قال في الإكمال: والقول بإعادة الصلاة لمن تركها عملاً ليس لوجوبها خلافاً لبعضهم بل للاستخفاف بالسنة.

قوله: [ كفاية ]: قال (بن): سمع ابن القاسم لا يقيم أحد لنفسه بعد الإقامة ومن فعله خالف السنة، ابن رشد. لأن السنة إقامة المؤذن دون الإمام والناس، وفي إرشاد اللبيب: كان السيوري يقيم لنفسه ولا يكتفى بإقامة المؤذن، ويقول: إنها تحتاج لنية والعمى لا ينويها ولا يعرف النية، المازري وكذلك أنا أفعل فأقيم لنفسى. قال في الحاشية: والحق أن الإقامة يكتفى فيها نية الفعل كالأذان، ولا تتوقف على نية القربة ونية الفعل حاصلة من العمى فما كان يفعله المازري والسيوري إنما يتم على اشتراط نية القربة.

• تنبيه: ذكر (ح): أنه يندب للمقيم طهارة وقيام واستقبال. وفي حاشية الشيخ كريم الدين البرموني عن ابن عرفة: أن الوضوء شرط فيها بخلاف الأذان لأن اتصالها بالصلاة صيرها كالجزم منها ولأنها أكد من الأذان. والمعتمد ما تقدم عن الخطاب.

قوله: [ متى أقامها ] إلخ: أى فلا يكتفى بإقامة صبي لهم. وأولى المرأة.

واحد منهم كفى - ويندب أن يكون المؤذن ( وتُدبَّتْ ) الإقامة ( للمرأة ) وصبي سرّاً فيهما .

( وهى ) : أى الإقامة ( مفردة ) حتى قد قامت الصلاة ( إلا التكبير ) منها أولاً وآخرأ فثنى .

\* ( وجاز ) للمصلى ( قيامه معها ) : أى الإقامة أى حال الإقامة ( أو بعدها ) : فلا يطلب له تعيين حال بل بقدر الطاقة .  
ثم شرع فى بيان شروط الصلاة فقال :

قوله : [ مفردة ] إلخ : فلو شفعها كلها أو جلها أو نصفها بطلت ، كإفراد الأذان كله أو جلّه أو نصفه لا الأقل فيهما .

قوله : [ وجاز قيامه ] إلخ : هذا فى غير المقيم . وأما هو فيندب له القيام من أولها .

تنبيه : علامة فقه الإمام تخفيف الإحرام والسلام والجلوس الأول : ولا يدخل المحراب إلا بعد تسوية الصفوف .

قال شيخنا فى مجموعه : خاتمتان حسنتان .

الأولى : قال التتائى نظم البرماوى مؤذنيه صلى الله عليه وسلم بقوله :

نخير الورى خمس من الغرّ أذنوا بلال ندىّ الصوت بدأ يعين  
وعمرو الذى أم لمكتوم أمه وبالقرظى اذكر سعدهم إذ يبين

وأوس أبو محذورة وبمكة زياد الصددائى نجل حارث يعلن

قال وسعد القرظى هو ابن عابد مولى عمار بن ياسر ، وكان يلزم التجارة فى القرظ<sup>(١)</sup> فعرف بذلك . كذا فى سيرة ابن سيد الناس . وفى النهاية القرظ ورق السلم وهو محرك بالفتح كما يفيد القاموس ، ويقال : سعد القرظ : بالإضافة إلى القرظ والصدائى - بضم الصاد المهملة : نسبة إلى صداء - كغراب حى من اليمن . قاله فى القاموس .

( ١ ) القرظ : مادة يدبغ بها الجلد .

الـثانية : ورد أن المؤذنين أطول الناس إعتاقاً يوم القيامة<sup>(١)</sup> . فقل :  
 حقيقة إذا ألجم الناس العرق ، وقيل : كناية عن رفعة الشأن ، ويروى كما في  
 الخطاب وغيره : بكسر همزة إعتاق : أى خطأ السير للجنة (اهـ) . كما قال الشاعر :  
 يا ناق سبرى عتقا فسيحا إلى سليمان فنستريحاً

(١) روى عن معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المؤذنين أطول الناس إعتاقاً يوم  
 القيامة » قال الشوكاني : رواه أحمد ومسلم وابن ماجه . وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بألفاظ  
 مختلفة .

## فصل : في شروط الصلاة

- في بيان شروط الصلاة وما يتعلق بها . وهي ثلاثة أقسام :  
شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً .  
والمراد بشرط الوجوب : ما يتوقف عليه الوجوب ، وبشرط الصحة : ما يتوقف عليه الصحة ، وبشرطهما معاً : ما يتوقفان عليه .  
وشروط الشيء : ما كان خارجاً عن حقيقته ، وركنه ما كان جزءاً من حقيقته .  
والشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم .  
فإن كان شرط وجوب فقط كالبلوغ قلت : هو ما يلزم من عدمه عدم وجوب الشيء كالصلاة مثلاً ، ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب لاحتمال وجود مانع كالحيض ، ولا عدم الوجوب بل قد يحصل الوجوب وذلك عند انتفاء المانع

## فصل :

- قوله : [ وما يتعلق بها ] إلخ : أى من أحكام الرعايا ومسائل البناء والقضاء وأحكام ستر العورة وأحكام الاستقبال وغير ذلك .  
قوله : [ وهي ثلاثة إلخ ] : أى شروط الصلاة من حيث هي .  
قوله : [ والمراد ] إلخ : تقدم أن هذا جواب عن سؤال وارد على تعريفهم شرط الوجوب فقط ، وشرط الصحة فقط .  
قوله : [ وشرط الشيء ] إلخ : أى في اصطلاح الفقهاء ، ولا مشاحة في الاصطلاح .  
قوله : [ وجود ولا عدم ] : أى لذاته وقد وضحه بقوله [ فإن كان ] إلخ .  
قوله : [ ولا يلزم من وجوده ] : أى بالنظر لذاته .  
قوله : [ لاحتمال وجود مانع ] : علة لنفي لزوم .  
قوله : [ عند انتفاء المانع ] : المراد به الجنس فيشمل جميع الموانع .

وتوفر الأسباب كدخول الوقت .

وإن كان شرط صحة فقط كالإسلام قلت : هو ما يلزم من عدمه عدم الصحة ، ولا يلزم من وجوده وجود الصحة لجواز انتفاء شرط آخر كالطهارة ، أو وجود مانع كالحيض ، ولا عدمها بل قد توجد إذا انتفت الموانع وتوفرت الأسباب . وإن كان شرطاً في الوجوب والصحة معاً - كالعقل بالنسبة للصلاة - قلت هو ما يلزم من عدمه عدمهما ولا يلزم من وجوده وجودهما ولا عدمهما . أما كونه لا يلزم من وجوده وجودهما فلجواز حصول مانع منهما كالحيض . وأما كونه لا يلزم من وجوده عدمهما ، فلجواز توفر الأسباب وانتفاء الموانع ، وهي - إذا توفرت مع انتفاء الموانع - حصل الوجوب والصحة .

\* أما شروط وجوبها فقط فاثنتان : البلوغ وعدم الإكراه على تركها فوجوبها يتوقف عليهما دون الصحة ، إذ تصح مع فقدهما فتصح من الصبي ومن المكروه حال الإكراه لو وقعت . والتحقيق أن المكروه يجب عليه إذا تمكن من الطهارة

قوله : [ وتوفر الأسباب ] : المراد بها ما يشمل الشروط .

قوله : [ كدخول الوقت ] : مثال للسبب ومثال الشرط كوجود أحد الطهورين .

قوله : [ لجواز انتفاء شرط آخر ] : مراده ما يشمل السبب .

قوله : [ وتوفرت الأسباب ] : مراده ما يشمل الشروط أيضاً كما تقدم .

قوله : [ بالنسبة للصلاة ] : خصها لكونها الموضوع وإلا فهو شرط وجوب وصحة أغلب العبادات .

قوله : [ وعدم الإكراه ] إلخ : والإكراه يكون - بما يأتي في الطلاق - من خوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذى مروءة ، إذ هذا الإكراه هو المعتبر في العبادات كذا في ( بن ) نقلاً عن الرماصي ( ١ هـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ والتحقيق ] إلخ : ردّ بهذا التحقيق على ( عب ) و ( ح ) قال ( بن ) : وفي عدم الإكراه شرطاً في الوجوب نظر إذ لا يتأتى الإكراه على جميع أفعال العبادة ، وقد نقل ( ح ) نفسه أول فصل يجب بفرض عن أبي الحسن التتباب ، وسلمه أن من أكرهه على ترك الصلاة سقط عنه ما لم يقدر على الإتيان به من قيام



بأن يجريها على قلبه كما يأتي ، فعدم الإكراه ليس بشرط في الوجوب فلذا لم يلتفت له في المتن .

- \* وأما شروط الصحة فخمسة : طهارة الحدث وطهارة الخبث على أشهر القولين — وقيل سنة وشهر أيضاً — والإسلام ، وستر العورة ، والاستقبال .
- \* وأما شروطهما معاً فستة : بلوغ الدعوة والعقل ودخول الوقت والقدرة على استعمال الطهور وعدم النوم والغفلة ، والحلوة من حيض ونفاس وهو خاص بالنساء .
- وأشار إلى ذلك كله بقوله :
- \* ( تجبُ ) : أي الصلاة بدخول الوقت .

أو ركوع أو سجود ، ويفعل ما يقدر عليه من إحرام وقراءة وإيماء كما يفعل المريض ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما سواه ( اهـ ) . فالإكراه بمنزلة المرض المسقط لبعض أركانها ولا يسقط به وجوبها . ( اهـ . كلامه — قاله في حاشية الأصل ) .

قوله : [ كما يأتي ] : أي في مسألة من لم يقدر إلا على نية ، قال في الحاشية : إن الشرطية باعتبار الهيئة الخارجية وهذا لا ينافي وجوبها عليه بالنية ، فاندفع الاعتراض عن عده شرطاً .

قوله : [ والإسلام ] : أي بناء على المعتمد من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وأما على مقابله من أنهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب وصحة معاً . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ والعقل ] : اعلم أن كونه شرطاً لهما حيث ضم له البلوغ ، فإن لم يضم له فلا يكون شرطاً في الوجوب كذلك قيل ، وفيه نظر . فإن عدم الوجوب لإزم لعدم العقل كان البلوغ موجوداً أم لا ، وهذا القدر كاف في تحقق شرطيته لأن الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط . ( اهـ من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ودخول الوقت ] : الحق أن دخول الوقت سبب في الوجوب وشرط في الصحة ، لصدق تعريف السبب بالنسبة للوجوب عليه .

قوله : [ على استعمال الطهور ] : أي ماء أو تراباً .

قوله : [ وهو خاص بالنساء ] : أي وما عداه عام في الرجال والنساء .

قوله : [ بدخول الوقت ] : أي بسبب دخوله لما تقدم أنه سبب في الوجوب

(على مكلف) : وهو البالغ العاقل ، انذرى بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كافراً . إذ الصحيح تكليفهم بفروع الشريعة كأصولها ، والتكليف : طلب ما فيه كلفة ، والطلب يشمل الجازم وغيره فعلاً أو تركاً ؛ فالمندوب والمكروه مكلف بهما . وقيل : إلزام ما فيه كلفة . والإلزام : الطلب الجازم فعلاً أو تركاً . فالمندوب والمكروه غير مكلف بهما كالمباح اتفاقاً . والكلفة : المشقة ولا تكليف إلا بفعل .

وشرط في الصحة .

قوله : [ كأصولها ] : أى وهو العقائد فكلفون بها إجماعاً ، فن أنكر تكليفهم بها كفر بخلاف الفروع ففي تكليفهم بها خلاف ، والصحيح تكليفهم كما قال الشارح ، ويترتب على تكليفهم بالفروع تعذيبهم على تركها زيادة على عذاب الكفر ويشهد له قوله تعالى : ( ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين )<sup>(١)</sup> الآيات .

قوله : [ والتكليف طلب ] إلخ : شروع في مسألة أصولية اختلف فيها على قولين .

قوله : [ الجازم ] : أى وهو الواجب والحرام . وقوله [ وغيره ] أى وهو المندوب والمكروه .

قوله : [ فعلاً أو تركاً ] : راجع للجازم وغيره .

قوله : [ فالمندوب والمكروه ] إلخ : أى على هذا القول فيكون الصبي المميز مكلفاً لتعلق الأمر الغير الجازم به ، وعلى هذا القول فقولهم المكلف هو البالغ العاقل الذى تعلق به الأوامر والنواهي الجازمة وغير الجازمة فالحصر لإضافي .

قوله : [ غير مكلف بهما ] : أى فالصبي المميز غير مكلف ، فقولهم المكلف هو البالغ العاقل حصر حقيقى .

قوله : [ ولا تكليف إلا بفعل ] : أى كما قال في جمع الجوامع : مسألة لا تكليف إلا بفعل اختياري .

(١) سورة المائدة آيات : ٤٢ ، ٤٣ .

وهو في النهي : الترك ؛ أى كَفَّ النفس عن المنهى عنه . فشمل قولنا :  
[مكلف] ثلاثة شروط : البلوغ ، والعقل ، وبلوغ الدعوة .

\* (مُتَمَكِّنٌ) : شرعاً وعادة (من طهارة الحدث) : خرج الحائض والنفساء لعدم  
تمكنهما منها شرعاً فلا تجب عليهما ، ونخرج فاقد الطهرين أو القدرة على استعمالهما  
كالمكره والمربوط ، فلا تجب عليه ولا يقضيها إن تمكن بعد خروج الوقت على المشهور  
كما تقدم لعدم التمكن من الطهارة عادة . وقيل : تجب عليه فيثوذيها ولا يقضى ولا وجه  
له . وقيل : بل يقضى ولا يثوذيها كالنائم . وردّ بوجود الفرق بينهما ؛ فإن النائم والناسلى  
عندهما نوع تفريط بخلاف غيرهما ، وأيضا عذرهما يزول بأدنى تنبيه بخلاف غيرهما .  
ولذا طلب الشارع منهما القضاء استدراكاً لما فاتهما وأبقى ما عداهما على الأصل .  
ففاقد الطهرين لا تجب عليه ولا تصح منه كالحائض والحجون . وقيل : يؤدى ويقضى  
احتياطاً ولا نظير له يقاس عليه . فالحق ما قاله مالك .  
\* ( غير نائم ولا غافل ) : بالجر ؛ نعت ثالث . فخرج النائم والغافل — أى الناسى —

قوله : [ وهو في النهي الترك ] : أى فالمراد بفعل ما يشمل الجسماني والنفساني  
ترك الحرام والمكروه والاعتقادات فإنها أفعال نفسانية .

قوله : [ فشمل قولنا ] إلخ : تفريع على قوله وهو البالغ العاقل إلخ .  
قوله : [ فلا تجب عليهما ] : أى ولا تصح لما تقدم له أن الحلو من الحيض  
والنفاس شرط فيهما .

قوله : [ فلا تجب عليه ] : أى ولا تصح لما تقدم له أيضاً .

قوله : [ بعد خروج الوقت ] : تنازعه كل من تمكن ولا يقضيها .

قوله : [ على المشهور ] : أى الذى هو قول مالك .

قوله : [ عادة ] : وقد يكون عدم التمكن من الطهارة شرعياً ؛ كخوف ضياع  
المال .

قوله : [ فيثوذيها ] إلخ : هو لأشهب

قوله : [ بل يقضى ] إلخ : هو لأصمغ .

قوله : [ ففاقد الطهرين ] إلخ : تفريع على قوله [ وأبقى ما عداهما ] إلخ .

قوله : [ وقيل يؤدى ويقضى ] إلخ : هو لابن القاسم وقد تقدمت هذه

كما عبر به في حديث: « رفع القلم عن ثلاث »<sup>(١)</sup> إلخ فلا تجب عليهما حتى يستيقظا . وإنما ذكر هذا مع دخوله فيما قبله ، إذ النائم والغافل غير متمكنين من طهارة الحدث عادة لأنهما — لما كان يجب عليهما القضاء دون غيرهما — كانا كأنهما قسم مستقل ، ولدفع توهم عدم الدخول . ولما قدم أنها إنما تجب على المكلف المتصرف بما ذكر — وكان من جملة غير المكاف الصبي — فيتوهم أنه لا يؤثر بها بحال ، نبه على أنه وإن لم تجب عليه يؤمر بها ندباً فقال :

( وأمر صبي ) : ذكراً أو أنثى ( بها ) أى بالصلاة ( لسبح ) : أى

الآقوال الأربعة وزيادة نظماً ونثراً .

قوله : [ فلا تجب عليهما ] : أى ولا تصح .

قوله : [ عدم الدخول ] : أى في حكم غير المتمكن .

قوله : [ وكان من جملة ] إلخ : أى لأنه إما غير مكلف أصلاً بناء على أن التكليف إلزام ما فيه كلفة أو غير مكلف بالأمر الجازم فعلاً أو تركاً بناء على أن التكليف طلب ما فيه كلفة .

قوله : [ وأمر صبي ] : هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع »<sup>(٢)</sup> . أى فالأمر

( ١ ) عن عائشة رضي الله عنها : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الميت حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر » رواه أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم عن علي وعمر : « رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم » رواه أحمد في مسنده وأبو داود والحاكم . وجاء البخاري بنحوه معلقاً في كتاب المحارِبين وأخرجه أبو داود وابن حبان والنسائي مرفوعاً . ومناسبة عن ابن عباس : أنه أتى عمر بمجنونة زنت وهي حبلى فأراد رجمها فقال له على ذلك . وقال ( عمر ) صدقت . فخلى عنها . « وقال : في رواية أبي داود والنسائي تصريح برفعه . وفي رواية : « المعتوه حتى يبرأ » أو « وعن الخرف » بفتح الخاء وكسر الراء . قال ابن حجر : وقد أطلب النسائي في تخريجها ثم قال : لا يصح منها شيء والمرفوع أولى بالصواب . قال ابن حجر : قلت للمرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الخولاني : أخبرني غير واحد من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رفع القلم في الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفريق وعن المعتوه المالك » . قال أخرجه الطبراني .

( ٢ ) قال في الجامع الصغير « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع . وإذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيده فلا ينظر إلى مادون السرة وما فوق الركبة » قال : صحيح رواه أحمد في مسنده وأبو داود والحاكم عن ابن عمر .

عند دخوله في العام السابع ، ولا يضرب إن لم يمثل بالقول .  
 ( وضرب عليها ) : أى لأجلها ( لعشر ) : أى لدخوله في العاشر ضرباً غير مبرح .  
 والآمر له بها والضارب وليه . ومحل الضرب إن ظن إفادته ، وإلا فلا فإن بلغ وصلى  
 فظاهر وإلا أخر لبقاء ما يسع ركعة بسجودتها من الضروري ، وقتل بالسيف  
 حداً على ما تقدم .  
 ( وفرّق ) : ندباً في الدخول في العشر ( بينهم ) : أى الصبيان ذكوراً أو إناثاً

المذكور لهم على لسان الولي فكل منهما مأمور من جهة الشارع ، لكن الولي  
 مأمور بالأمر بها ، والصبي مأمور بفعالها وهذا بناء على أن الأمر بالأمر بالشئ  
 أمر بذلك الشئ . وعلى هذا ، فالتكليف طلب ما فيه كلفة لتكليف الصبي  
 بالمندوبات والمكروهات ، والبلوغ إنما شرط في التكليف بالواجبات والمحرمات  
 وهذا هو المعتمد عندنا . ويترب على تكليفه بالمندوبات والمكروهات أنه يثاب  
 على الصلاة . وأما على القول بأن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ  
 المبني على أن التكليف إلزام ما فيه كلفة ، فالولي مأمور من جهة الشارع فيؤجر  
 دون الصبي فإنه مأمور من جهة الولي لأجل تدريبه فلا يكون مكلفاً بالمندوبات  
 ولا بالمكروهات ، ولا ثواب له ولا عقاب عليه ، والثواب عليها لأبويه . قيل على :  
 السواء ، وقيل : ثلثه للأُم وثلثه للأب .

قوله : [ عند دخوله ] : أى وهو سنّ الإثغار : أى عند نزع الأسنان  
 لإنباتها .

قوله : [ ولا يضرب ] : أى يحرم ضربه ولو ظن الإفادة .

قوله : [ غير مبرح ] : هو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جراحة ولا يحدّ بعدد  
 بل يختلف باختلاف حال الصبيان .

قوله : [ إن ظن إفادته ] : شرط في الضرب على تركها إذا دخل في  
 العشر .

قوله : [ وفرّق ندباً ] : أى فيتعلق الأمر بالولي أيضاً من جهة الشارع ويأتى  
 الخلاف في الصبيان هل مأمورون من جهة الشارع أو من جهة الولي .

( في المضاجع ) عند النوم . ويكفى أن ينام كل واحد بثوب على حدثه ويكره تلاصقهم عراة .

● ولما فرغ من بيان شروط الوجوب ، وهى البلوغ والعقل وبلوغ الدعوة والتمكن من طهارة الحدث الشامل للخلو من حيض ونفاس وإغماء ونوم ونسيان ، وللقعدة على تحصيل الطهارة بوجود ماء أو تراب بلا مانع من الاستعمال ، شرع فى بيان شروط صحتها . وذكر منها بعض ما تقدم من شروط

قوله : [ ويكفى أن ينام ] إلخ : فلا يشترط فى حصول التفرقة أن يكون لكل واحد فراش على حدة ؛ بل المدار على كون كل واحد عليه ثوب . فلو كان أحدهما عليه ثوب والآخر عرياناً ، والحال أنهما على فراش واحد فلا يكفى . وقيل : يكفى .

قوله : [ عراة ] : أى بعورتيهما . والمحاطب بما ذكر من الكراهة الولى . وهم أيضاً على المعتمد من خطابهم بالمكروهات ، وحمل الكراهة ما لم يقصد أحدهما اللذة بالملاصقة ، وإلا وجب على الولى المنع . كما يجب عليه من أكل الميتة ومن كل ما هو معصية فى حق البالغ ، كشرب الخمر — قاله أبو على المسناوى وغيره . فما فى الحرشى و(عب) من كراهة تلاصقهما — ولو مع قصد اللذة أو وجودها — فيه نظر . بل التلاصق فى هذه الحالة حرام . ( ١ هـ . من حاشية الأصل نقلاً عن البنائى ) .

● تنبيه : يحرم تلاصق البالغين بعورتيهما من غير حائل مع قصد للذة أو وجودها ولو بغير العورة وبغير حائل من غير العورة . ومن غير لذة مكروه كتلاصقهم بالصدر ، لانهو اليد والرأس فلا كراهة . وإن تلاصق بالغ وصبي فعلى حكميهما .

قوله : [ من بيان شروط الوجوب ] : أى من الشروط التى توقف الوجوب عليها سواء توقفت عليها الصحة أم لا — كما يفيد الشارح .

قوله : [ بلا مانع ] : أى عادى أو شرعى كما تقدم .

قوله : [ شروط صحتها ] : أى ما توقفت عليها — سواء توقفت عليها الوجوب أم لا — كما يفيد الشارح .

الواجب : كالعقل ، والنقاء من الحيض والنفاس ؛ فيعلم منه أن ما أعاده شرط فيهما معاً . وأن ما لم يتقدم ذكره - كالإسلام وما بعده - شروط في الصحة فقط ، وأن ما لم يعده ثانياً - كالبلوغ - شرط وجوب فقط فقال :

\* ( وصحتها : بعقل ) : فلا تصح من مجنون كما لا تجب عليه . ومثله المغنى عليه ، فالعقل شرط فيهما .

\* ( وقُدرة على طهارة حَدَث ) : فلا تصح من فاقد الطهورين أو العاجز عن استعمالهما لقيام مانع الحدث به كما لا تجب عليه فهي شرط فيهما أيضاً .  
\* ( ونقاء ) : أى خلوّ ( من حيض ونفاس ) فلا تصح من حائض أو نفساء لقيام مانع الحيض أو النفاس بها كما لا تجب فهو شرط فيهما .

\* ( وبإسلام ) : فلا تصح من كافر وإن وجبت عليه فهو شرط صحة فقط . وأعاد الباء فيه إشارة إلى أنه وما بعده شرط صحة فقط ، أى أنه نوع غير ما قبله .  
\* ( وطهارة حَدَث ) : فلا تصح بغيرها وإن وجبت عند القدرة على تحصيلها ، فهي شرط صحة فقط عند القدرة على تحصيلها . وأما نفس القدرة على وجود أحد الطهرين فشرط وجوب وصحة كما مر .

\* ( و ) طهارة ( خَبَثٌ على مامر ) في فصليهما من أن طهارة الحدث الأكبر أو الأصغر واجبة مطلقاً ، وتسقط الصلاة بعدم القدرة على تحصيلها ، وأن طهارة

قوله : [ كالبلوغ ] : أى وعدم الإكراه .

قوله : [ المغنى عليه ] : الإغماء مرض يعترى الشخص بسبب شدة هم أو فرح . ومثاله : السكر بحلال ، والمعتوه الذى لا يدري أين يتوجه .

قوله : [ أو العاجز ] : أى شرعاً أو عادة .

قوله : [ فهي شرط فيهما أيضاً ] : أى فلا يلزمه أداء ولا قضاء الذى هو قول مالك ، فهو كسائر شروط الوجوب والصحة معاً .

قوله : [ فهو شرط صحة فقط ] : أى على المشهور كما تقدم .

قوله : [ فهي شرط صحة فقط ] : نتيجة قوله وإن وجبت .

قوله : [ وأما نفس القدرة ] : أى على وجود أحد الطهورين .

قوله : [ وتسقط الصلاة ] : أى أداء وقضاء كما مر .

الخبث واجبة مع الذكر والقعدة دون العجز والنسيان .

• ( وجازت ) : الصلاة ( بمقبرة )<sup>(١)</sup> بفتح الميم وتثليث الباء : أى فيها ولو على القبر عامرة أو دارسة ولو لكافرين . ( وحمّام ومزيلة ) : محل طرح الزبل ، ( ومججّة ) أى قارعة ( طريق ) أى وسطها ، ( ومجزرة ) : بفتح الميم فى الثلاثة وفتح الباء وضمها وبكسر الزاى ( إن أمنت النجاسة ) : راجع للجميع بأن ظن طهارتها ( وإلا ) تؤمن وصلى ( أعاد ) صلاته ( بوقت إن شك ) :

قوله : [ واجبة ] : أى على المشهور كما تقدم .

قوله : [ وجازت ] إلخ : الحاصل أن هذه الأمور الخمسة إن أمنت من النجس - بأن جزم أو ظن طهارتها - كانت الصلاة فيها جائزة ، ولا إعادة أصلاً . وإن تحققت نجاستها أو ظنت فلا تجوز الصلاة فيها ، وإذا صلى أعاد أبدأً ، وإن شك فى نجاستها أعاد فى الوقت على الراجح بناء على ترجيح الأصل على الغالب ، وهو قول مالك . وقال ابن حبيب : يعيد أبدأً ترجيحاً للغالب على الأصل .

قوله : [ وحمّام ] : المراد به محل الحرارة لأنه الذى شأنه القذارة وأما اللواوين الخارجة المفروشة فهى كبيت الإنسان ، الأصل فيها والغالب عليها الطهارة .

• قوله : [ أعاد صلاته بوقت ] : أى على الأرجح ، وهو قول مالك فى سماع أشهب ، وحمل ابن رشد المدونة عليه . وقيل : لإعادة أصلاً . وهو ظاهر المذهب كما فى الخطاب .

( ١ ) ذكر فى نيل الأوطار عن ابن عمر النهى عن الصلاة فى سبعة مواطن : « فى المزيلة ، والمجزرة ، والمقبرة ، وقارة الطريق ، وفى الحمام ، وفى أعطان الإبل ، وفوق ظهر بيت الله » قال : رواه ابن ماجة والترمذى ، وقال إسناده ليس بهذه القوة . وروى الليث بن سعد مثله . وذكر الإمام البخارى كراهية الصلاة فى المقبرة فى ترجمة باب فى ذلك وقال ابن حجر وكأنه أشار إلى ما رواه أبو داود والترمذى فى ذلك وليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد الخدرى مرفوعاً : « الأرض كلها مساجد إلا المقبرة والحمام » قال ورجاله ثقات لكن اختلف فى وصله وإرساله وحكم - مع ذلك - بصحته الحاكم وابن حبان . وقال الشوكافى : رواه الخمسة إلا النسائى وأخرجه الشافعى وابن خزيمة أيضاً . وقال الترمذى فيه اضطراب . وكذا روى عن أبي مرثد الثقفى ومرفوعاً : « لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها » قال رواه الجماعة إلا البخارى وابن ماجة . وفى البخارى أحاديث النهى عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد . وفى نيل الأوطار رفع عن جندب بن عبد الله البجلي : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم ومصلحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهار عن ذلك » قال : رواه مسلم وأخرجه النسائى .



فيها . فإن تحققت أعاد أبدأ وكرهت في الشك ومنعت في تحققها .  
 • (و) جازت ( بمريض غنم <sup>(١)</sup> ) وبقر ) : أى محل ربوضها أى بركها لطهارة زبلها . ( وكرهت ) : الصلاة ( بمعطين لإبل <sup>(٢)</sup> ) : موضع بروكها عند شربها عللا بعد شربها نهلا . ( وأعاد ) إن صلى فيه ( بوقت ) مطلقاً ( وإن آمن ) : من النجس أو فرش فرشاً طاهراً تعبداً على الأظهر .  
 \* (و) كرهت ( بكنيسة <sup>(٣)</sup> ) : المراد بها متعبد الكفار ، نصارى أو غيرهم ( مطلقاً )

قوله [ فإن تحققت ] : ومثله الظن .

قوله : [ وكرهت ] : أى القدوم عليها .

قوله : [ في تحققها ] : ومثله الظن .

قوله : [ وجازت ] : أى ولو من غير فرش .

قوله : [ موضع بروكها ] إلخ : أى وأما موضع مبيتها فليس بمعطن فلا تكره الصلاة فيه إن أمن من النجس ، وهو منها أو غيره أو صلى على فراش طاهر .  
 قوله : [ بوقت مطلقاً ] : أى عامداً أو ناسياً أو جاهلاً . وقيل العامد والجاهل يعيدان أبدأ ندباً .

قوله : [ والمراد بها متعبد الكفار ] : أى فلا مفهوم لقوله كنيسة . بل المراد

( ١ ) قال الإمام البخارى رضى الله عنه بباب « الصلاة بمريض الغنم » عن أنس قال : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يصل فى مريض الغنم » وزيد فيه . « قبل أن يبني المسجد » .

( ٢ ) وكذا روى الإمام البخارى رضى الله عنه بباب « الصلاة فى مواضع الإبل » عن نافع قال : « رأيت ابن عمر يصل إلى بعيره وقال : رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يفعله » . وقال فى نيل الأوطار « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلوا فى مريض الغنم ولا تصلوا فى أعطان الإبل » قال رواء أحمد والترمذى وصححه وأخرجه أيضاً ابن ماجه وعن جابر بن سمرة فى مسلم وعن البراء عند أبي داود وعن غيرهم عند ابن ماجه والطبرانى وغير ذلك . وقال ابن حجر فى الفتح : كأن البخارى يشير إلى أن الأحاديث الواردة فى التفرقة بين الإبل والغنم ليست على شرطه . ووقع فى بعضها « مبارك الإبل » أو « مناخ الإبل » وناقش علة النهى وأسبابه ومختلف الآراء فيه .

( ٣ ) قال الإمام البخارى : « باب الصلاة فى البيعة » . وقال عمر رضى الله عنه : « إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التى فيها الصور » . وكان ابن عباس يصل فى البيعة ، إلا بيعة فيها تماثيل قال ابن حجر : أثر عمر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر . قال : « لما قدم الشام صنع له رجل من النصارى طعاماً وكان من عظامهم . وقال أحب أن تجيئنى وتكرمنى . فقال له عمر : إنا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التى فيها » . وإن أثر ابن عباس وصله البغوى فى المعديات وزاد فيه : « فإن كان فيها تماثيل خرج فصلى فى المطر » .

عامرة أو دارسة ( إلا ) : إذا نزلها ( لضرورة ) : كحرق أو برد أو مطر أو خوف عدو أو سبع فلا كراهة ولو عامرة .

\* ( ولا إعادة ) : عليه إن صلى بها ( إلا ) : إذا صلى ( بعامة ) : لادارسة و ( نزلها اختياراً ) لا اضطراراً .

\* ( وصلى بمشكوك ) : في نجاسته لا يمكن تحقق أو ظنت طهارته ، ( في الوقت ) : يعيد بالقيود الثلاثة خلافاً لإطلاقه عدم الإعادة .

● ولما كان دم الرعاف من الخبث المنافي لصحة الصلاة وكان له أحكام تخصه ، شرع في بيانها مقسماً له أولاً على قسمين أشار لأولهما بقوله :

\* ( وإن رَعَفَ ) : من يؤمر بالصلاة أى خرج من أنفه دم ( قبلها ) : أى الصلاة أى قبل دخوله فيها ، وسواء كان سائلاً أو قاطراً أو راشحاً ( ودام ) : رعاfe أى استمر ، فلا يخلو الحال إما أن يظن استغراقه الوقت أولاً .

---

ما يشمل البيعة وبيت النار ، فالكنيسة متعبد النصارى والبيعة لليهود ، وبيت النار للمجوس .

وحاصله أن الصور التي تتعلق بها ثمانية ، لأن المصلى فيها : إما أن يكون نزلها اختياراً أو اضطراراً ، وفي كل : إما أن تكون عامرة أو دارسة ، وفي كل : إما أن يصلى على فراشها أولاً . فيعيد في الوقت في صورة واحدة ، وهي ما إذا نزلها اختياراً وكانت عامرة وصلى على فراشها أو أرضها ، وكان مشكوكاً فيما صلى عليه كما يؤخذ من كلام الشارح ، وما عداها لا إعادة . وتكره الصلاة فيها إن دخلها اختياراً كانت عامرة أو دارسة . فالكرهية في صورتين والإعادة في صورة ، وما عداها لا كراهة ولا إعادة .

قوله : [ بالقيود الثلاثة ] : وهي النزول اختياراً وكانت عامرة وصلى على مشكوك فيه .

قوله : [ وإن رَعَفَ ] : هو بفتح عينه وتضم في كل من الماضي والمضارع ، ويبني للمفعول كزكرم .

قوله : [ قبل دخوله فيها ] : وأما إذا نزل عليه بعد دخوله فيها فسيأتي .

( فإن ظنَّ استغراقه الوقت صلَّى ) : أول الوقت إذ لا فائدة في تأخيره .  
ثم إن انقطع في الوقت لم تجب عليه إعادة ، ( وإلا ) : يظن استغراقه الوقت  
بأن ظن قطعه فيه أو شك ( أخر ) : وجوباً ( لآخر الاختياري ) : بحيث يوقعها  
فيه ، وصلى على حالته إن لم يتقطع ، ولا تصح إن قدمها لعدم صحتها بالنجاسة مع  
ظن انقطاعها أو احتمالها .

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله : ( أو ) رعف ( فيها ) : أى في الصلاة فلا  
يخلو أيضاً إما أن يظن دوامه لآخر المختار أو لا ، ( فإن ظنَّ دوامه له تبادى )

قوله : [ فإن ظن استغراقه ] : ومن باب أولى التحقق ، سواء كان سائلاً  
أو قاطراً أو راشحاً ، فهذه سبب صور .

قوله : [ لم تجب عليه إعادة ] : أى بل ولا تندب على أقوى ما في ( ح ) . قال  
في المجموع : ولا يبعد تخريج ما هنا على ما سبق في التيمم من آيس وغيره ، وإذا  
خاف فوات العيد والجنائز هل يصلى بحاله أو يتركهما ؟ خلاف في الخطاب  
وغيره ( هـ ) .

قوله : [ بأن ظن قطعه ] إلخ : وأولى التحقق . وفي كل سائلاً أو قاطراً أو  
راشحاً فصور التأخير تسع ، فجملة الصور قبل الدخول بخمسة عشر مأخوذة من  
الشارح ست يصلى فيها على حاله وتسع يؤخر .

قوله : [ أو شك ] : هذا ما ذكره بعض المشايخ عن ابن بشير . ونقل عنه  
أيضاً : أن الشاك لا يؤخر . فيكون على هذا الثاني صور التأخير ستاً ، وصور عدمه  
تسعاً ، وقد مشي في المجموع على هذا الثاني .

قوله : [ لآخر الاختياري ] : أى على الراجح ، وقيل لآخر الضروري  
وهو ضعيف .

قوله : [ فإن ظن دوامه ] : وأولى التحقق ، وسواء كان سائلاً أو قاطراً أو  
راشحاً فهذه ستة ، يتبادى فيها إذا رعف بعد الدخول .

قوله : [ تبادى ] : أى ولو عيداً وحنائز وظن دوام الرعاف في العيد  
والحنائز إلى فراغ الإمام بحيث لا يدرك معه ركعة في العيد ، ولا تكبيرة غير الأولى  
في الحنائة . ففراغ الإمام فيهما ينزل منزلة الوقت المختار في الفريضة ، قاله أشهب .

في صلاته وجوباً على حالته التي هو بها ولا فائدة في القطع ما لم ينخش من تമാديه تلتطخ فرش مسجد كما قال الشيخ . ومثل الفرش البلاط ، فإن خشيه — ولو بقطرة — قطع صوناً له من النجاسة . ويؤديها الراءف بركوعها وسجودها إن لم ينخش ضرراً . \* ( وأوْماً ) لركوع من قيام وسجود من جلوس ( إنْ خافَ ) : بركوعه وسجوده ( ضرراً ) في جسمه من زيادة مرض أو حدوثه أو تأخر برء .

\* ( أو ) خاف ( تلتطخ ثوب ) : يفسده الغسل ( لا ) إن خاف تلتطخ ( بدن ) بالدم فلا يؤي لعدم فساده بالغسل .

وقيل الدوام في العيد الزوال ، وفي الجنابة رفعها إن صلى فذاً ، وفراغ الإمام إن صلى جماعة . وأصل هذا الكلام للأجهوري . قال ( بن ) : لكن قول الأجهوري إن المعتبر في صلاة الجنابة فذاً هو رفعها غير ظاهر . لأنه كان هناك غير هذا الراءف لم يحتاج لهذا الراءف . وإلا لم ترفع حتى يصلى عليها ولو اعتبروا الوقت بخوف تغيرها كان ظاهراً ( اهـ ) .

قوله : [ البلاط ] : قال ( بن ) : فيه نظر ، والظاهر — كما قال المستاوى — أن البلاط ليس كالفرش لسهولة غسله ، بل هو كالخشب . ( اهـ . من حاشية الأصل ) . ولكن في المجموع ما يؤيد شارحنا .

قوله : [ ولو بقطرة ] : ظاهر كلامهم أنه لا يعنى في المسجد عن الدم ولو دون درهم ، فالعفو المتقدم بالنسبة للشخص في نفسه . قوله : [ في جسمه ] : أى من انعكاس الدم والمراد بالخوف ما يشمل الظن والشك .

قوله : [ يفسده الغسل ] : فإن كان لا يفسده وجب أن يتأدى بالركوع والسجود ولو تلتطخ بأكثر من درهم كما قال في الحاشية و ( بن ) أيضاً ، خلافاً لـ (عب) ومن وافقه ، لأن الموضوع أنه ظن الدوام لخروج الوقت . والمحافظة على الأركان أولى من المحافظة على عدم النجاسة ، لأن النجاسة لغو حينئذ . ( اهـ . من حاشية الأصل ) هـ

قوله : [ فلا يؤي ] : أى ولو كثر الدم بسبب الركوع والسجود كما علمت مما تقدم .

\* ( وإن لم يظن ) دوامه لآخر المختار بل ظن انقطاعه فيه أو شك ، فلا يخلو إما أن يكون راشحاً أو سائلاً أو قاطراً .

\* ( فإن رشح ) : بأن لم يسلم ولم يقطر بل لوث طاقى الأنف ، وجب تماديه فيها .

و ( فتلّه ) : أى الدم بأن يدخل الأئمة فى طاقة أنفه ويعركها بأئمة لإبهاهم إلى تمام أنامله . وقيل : يضع الأئمة على طاقة أنفه من غير إدخال ، ثم يفتلها بالإبهاهم إلى آخرها . ويندب أن يكون القتل ( بأنامل ) أصابع ( يسراه العليا ، فإن ) انقطع الدم تمادى على صلاته ، وإن زاد ما فى أنامله العليا على درهم وإن ( لم ينقطع ) : واستمر راشحاً ( فبالوسطى ) : أى قتله بأنامل يده اليسرى الوسطى ، ( فإن ) : لم يزد ما عليها من الدم على درهم استمر ، وإن ( زاد ) الدم ( فيها ) : أى الوسطى ( على درهم ) قطع : صلاته

قوله : [ بل ظن انقطاعه ] إلخ : ومن باب أولى التحقق ، فهذه ثلاثة أحوال مضرورة فى السائل والقاطر والراشح ، فتصير تسعة تضم الستة قبلها تكون الجملة خمس عشرة صورة فيما إذا طرأ الدم فى الصلاة ، تضم للخمسة عشر التى فى نزول الدم قبل الصلاة ، فجملة صور الرعاف ثلاثون .

قوله : [ قتله ] : أى إن أمكن بأن لم يكتر ، وأما إن لم يمكن لكثرتة كان حكمه حكم السائل والقاطر فى التخيير بين القطع والبناء . فالقتل المذكور فى ثلاث صور من التسع ، وهى : تحقق الانقطاع ، أو ظنه ، أو شكه ، وكان راشحاً . وهذا القتل واجب مع التمادى ، ويحرم قطعها بسلام أو كلام . فإن خرج لغسل الدم بغير سلام ولا كلام فسدت عليه وعلى مأموميه . والمراد بالراشح الذى يفتل كل ثخين يذهب القتل فلا يقطع لأجله الصلاة ، بل يفتله ابتداء ولو كان سائلاً أو قاطراً ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وقيل يضع الأئمة ] : أى ليلاقى الدم عليها .

قوله : [ يسراه ] : أى فالقتل بيد واحدة على أرجح الطريقتين ، والأفضل أن تكون اليسرى .

قوله : [ قطع صلاته ] : أى وجوباً . ظاهره أن القطع على حقيقته ، وبه قال ( ر ) قائل : جميع أهل المذهب يعبرون بالقطع إذا تلطخ بغير المغفور عنه ،

إن اتسع الوقت ، ( كَأَنَّ لَطَخَهُ ) : أى كما يقطع وجوباً إن لطحه الدم بما زاد على درهم ، وكان بحيث لو قطع وغسل الدم أدرك من الوقت ولو ركعة وإلا استمر .  
 \* ( أَوْخَافَ تَلَوُّثَ فَرَشٍ مَسْجِدٍ ) : فيقطع صوتاً له عن النجاسة ، وإن دون درهم ( وإلا ) يرشح ، بل سال أو قطر فهذا مقابل قوله : [ فإن رشح ] ( فله البناء ) .

وتعبرهم بالقطع إشارة لصحتها ، وهذا هو القياس الموافق للمذهب فى العلم بالنجاسة فى الصلاة ، وأنها صحيحة وتقدم الخلاف هل يحمل على وجوب القطع أو استحبابه ، فكذلك يقال هنا ، بل ما هنا أولى للضرورة ، ولكن حقق ( بن ) هنا البطلان لسقوط النجاسة ، ورد على ( ر ) بما قاله ( ح ) والشيخ سالم ومن تبعهما - كالحارثي - من تفسير قول خليل « قطع » بالبطلان ولا يجوز التماضى فيها ولو بنى لم تصح ، لا أنها صحيحة فيحتاج إلى قطعها . ( ا هـ . بالمعنى من حاشية الأصل والمجموع ) .

قوله : [ إن اتسع الوقت ] : أى وأما لوضاق الوقت فيجب عليه التماضى والصلاة صحيحة باتفاق ( ح ) وغيره .

قوله : [ وإلا استمر ] : راجع للسائلين ، وهما : ما إذا زاد على درهم فى الوسطى أو لطحه فيستمر إن ضاق الوقت وجوباً على صلاة صحيحة باتفاق أهل المذهب .

قوله : [ فيقطع صوتاً له ] إلخ : أى ويصلى خارجه ولو ضاق الوقت كما قرره المؤلف .

قوله : [ بل سال أو قطر ] : أى ولم يتلطح به ولم يمكنه فتله وإلا فكالراشح كما تقدم .

قوله : [ فله البناء ] : حاصله أن الدم إذا كان سائلاً أو قاطراً ولم يلطحه ولم يمكنه فتله ، فإنه يخير بين البناء والقطع . واختار ابن القاسم القطع فقال هو أولى - وهو القياس لأن الشأن أن الصلاة لا يتدخل بين أفعالها مثل الأمور الآتية . قال زروق : وهو - أى القطع - أنسب بمن لا يحسن التصرف فى العلم ، واختار جمهور الأصحاب البناء للعمل ، وقيل هما سيان ، وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء ( ا هـ من حاشية الأصل ) .

وله القطع إن لم ينحش خروج الوقت : وإلا تعين البناء .  
( فيخرجُ ) : مريد البناء ( لغتسّله ) : أى الدم : حال كونه ( ممسكٌ أنفثه )

قوله : [ وله القطع ] : أى بسلام أو كلام أو مناف ويخرج لغسل الدم ، فإن لم يأت بسلام ولا مناف وخرج لغسل الدم ورجع وابتدأ صلاته من أولها أعادها ثالثة : لأن صلاته الثانية الواقعة بعد غسل الدم زيادة في الصلاة ، قال ابن القاسم في المجموعة : إن ابتدأها ولم يتكلم أعاد الصلاة وهذا صحيح ، لأننا إذا حكمنا بأن ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة ، وحكمنا على أنه باق على إحرامه الأول ، فإذا كان قد صلى ركعة ثم ابتدأ بعد غسل الدم أربعاً صار كمن صلى خمساً جاهلاً . قال ( ح ) : والمشهور أن الرفض مبطل فيكنى في الخروج من الصلاة رفضاً . فحل كونه إذا خرج لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ، ثم رجع وابتدأها فإنه يعيدها ، ما لم ينو رفضها حين الخروج منها ، وإلا فلا إعادة . ( ١ هـ . من حاشية الأصل ) .

وحاصله أن البناء في ست صور . وهى : ما إذا تحقق الانقطاع ، أو ظنه ، أو شك فيه . وفي كل : إما أن يكون الدم سائلاً ، أو قاطراً .

قوله : [ وإلا تعين البناء ] : أى باتفاق الجميع ومقتضاه أنه لو تبادى في تلك الصور الست عند ضيق الوقت من غير غسل الدم على صلاته بطلانها . فيكون مخصصاً لقول أهل المذهب : إن طرأت النجاسة على المصلى وضاق الوقت تبادى ، وصلاته صحيحة انظر في ذلك .

قوله : [ فيخرج ] : أى من هيئته الأولى أو من مكانه إن احتاج ولو متيمماً ، لأن ما يحصل منه ملحق بأفعال الصلاة فلا يبطل . الموالاة في التيمم ، ولذا يكبر لإحراماً في رجوعه ، وسبق وجود الماء فيها لا يبطلها ( ١ هـ . من المجموع ) .

قوله : [ ممسك أنفه ] إلخ : بيان للأفضل لا أنه شرط . خلافاً لما ذكره ابن هرون ، وإن كان داخل الأنف من الظاهر في الأنخبات إلا أن المحل محل ضرورة وهو إرشاد لأحسن الكيفيات ، والشرط التحفظ ولو لم يمسه كما اختاره وفاقاً لابن عبد السلام .

من أعلاه وهو مارنه لا من أسفله من الوتره لثلاثي يبقى الدم فى طاقى أنفه .

فإذا غسله بنى على ما تقدم له بشروط ستة :

أشار للأول بقوله : ( إن لم يتلطخ ) : بالدم بما يزيد على درهم وإلا قطع .  
والثانى بقوله : ( ولم يُجاوز أقرب مكان ممكن ) : لغسل الدم فيه فإن تجاوزه بطلت .

وللثالث بقوله : ( وقرب ) : ذلك المكان الممكن فى نفسه ، فإن كان بعيداً بطلت ولو لم يتجاوز ، ومفهوم [ ممكن ] أنه لو تجاوز مكاناً لا يمكنه الغسل فيه لم تبطل إذا كان المتجاوز إليه قريباً فى نفسه ، لأن عدم إمكان الغسل منه صيره كالعدم .

والرابع بقوله : ( ولم يستدبر ) : القبلة ( بلا عذر ) . فإن استدبرها لغيره بطلت .

قوله : [ لثلاثي يبقى الدم ] : أى ولكن لو بقى لا يبطل الصلاة لأن المحل محل ضرورة كما علمت .

قوله : [ إن لم يتلطخ ] إلخ : وأما إن تلطخ بما زاد على درهم فيجب عليه قطع الصلاة ويبتدئها من أولها بعد غسل الدم .

قوله : [ فإن تجاوزه بطلت ] : أى فإن جاوز الأقرب مع الإمكان إلى أبعد منه . وظاهر بطلانها ولو كانت المجاوزة بمثل ما يفتر لسترة أو فرجة وذلك لكثرة المنافيات هنا . ولكن قال ( ح ) : ينبغى الجزم باغتفار المجاوزة بمثل الخطوتين ، والثلاثة . ويجب عليه شراء الماء إذا وجده يباع فى أقرب مكان بالمعاطاة بشن معتاد غير محتاج إليه ، لأنه من يسير الأفعال ولا يتركه للبعد . وقد نص بعضهم على جواز البيع والشراء فى الصلاة بالإشارة الخفيفة لغير ضرورة ، فكيف بذلك هنا ، فإن لم يمكن شراؤه بالإشارة بالكلام ولا يضر ذلك لأنه كلام لإصلاحها انظر : عب ( ١٥٠ من حاشية الأصل ) .

قوله : [ فإن كان بعيداً بطلت ] : أى إن تفاحش البعد . فيراد بالقرب فى كلام المصنف ما عدا البعد المتفاحش كما ذكره فى الحاشية .

قوله : [ فإن استدبرها لغيره بطلت ] : ما ذكره المصنف من اشتراط الاستقبال إلا لعذر هو المشهور من المذهب . وقال عبد الوهاب وابن العربى وجماعة :



والخامس بقوله : ( ولم يَطَأْ ) : أى فى طريقه ( نَجِسًا ) : وإلا بطلت .  
والسادس بقوله : ( ولم يتكلم ) فى مضيه للغسل ، فإن تكلم ( ولو سهواً ) : بطلت

يخرج كيفما أمكنه ، واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالباً . ثم لأنه على المشهور من اشتراط الاستقبال ، يقدم استدباراً لا يلبس فيه نجساً على استقبال مع وطء نجس لا يغتفر ، لأنه عهد عدم توجه القبلة لعذر ، ولما فى الاستقبال من الخلاف كذا فى ( عب ) . قال فى المجموع : والظاهر تقديم القريب مع ملابسته نجاسة على بعيد خلا منها لأن عدم الأفعال الكثيرة متفق على شرطته ، كما أن الظاهر تقديم ما قلت منافياته كبعيد مع استقبال بلا نجاسة على قريب مستدبر مع نجاسة فتأمل ( ١٥٠ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولم يَطَأْ فى طريقه نجساً ] إلخ : ظاهره أنه متى وطئ النجاسة بطلت ، كان عامداً أو ناسياً مضطراً أولاً ، كانت النجاسة أرواث دواب أو غيرها يابسة أو رطبة ، ولكن الذى يفيد النقل كما فى ( ح ) ، والمواق أن ما كان من أرواث الدواب وأبوالها فهو غير مبطل إذا وطئها نسياناً أو اضطراراً لكثرة ذلك فى الطرقات ، وإن وطئها عمداً مختاراً بطلت ، ولا فرق بين رطبها ويابسها . وأما غير أرواث الدواب وأبوالها من العذرة ونحوها ، فإن كان رطباً فبطل اتفاقاً من غير تفصيل ، وإن كان يابساً فكذلك إن تعمد وإن نسي أو اضطر فقولان ، البطلان لابن يونس وهو الأظهر ، وعدمه لابن عبدوس ( ١٥١ . من حاشية الأصل عن البنانى ) .

قوله : [ فإن تكلم ولو سهواً ] إلخ : حاصله أنه إذا تكلم عامداً أو جاهلاً بطلت اتفاقاً . واختلف إذا تكلم سهواً ؟ والمشهور البطلان هنا ولو قل لكثرة المنافيات ، وظاهره سواء كان الكلام فى حال انصرافه لغسل الدم ، أو كان بعد عوده ، والذى فى المواق أنه إن تكلم حال رجوعه بعد غسل الدم فالصلاة صحيحة اتفاقاً ، فإذا أدرك بقية من صلاة الإمام حمل الإمام عنه سهوه ، وإلا سجد بعد السلام لسهوه ، وأما إن تكلم سهواً فى حال انصرافه لغسل الدم ، فقال سحنون ، الحكم واحد من الصحة ، ورجحه ابن يونس - وقال ابن حبيب : تبطل صلاته كما لو تكلم عمداً - ومحصله أنه رجح أن الكلام سهواً لا يبطل الصلاة مطلقاً ، سواء تكلم حال انصرافه أو حال رجوعه . قال شيخنا : والمعتمد ما قاله المواق

(ولا يُعْتَدُ): الباني إماماً كان أو مأموماً أو فذّاً (بركعة): من صلاته (إلا إذا كَمُلَتْ بالاعتدال): قائماً في غير محل الجلوس والجلوس في محله (من سَجَدَتْهَا الثَّانِيَة): فإذا غسل رجع جالساً - إن حصل له في جلوس التشهد - وقائماً إن حصل في قيامه ، ويعيد القراءة إن كان قرأ أولاً. وكذا إن حصل في ركوع أو سجود أو بعده وقبل استقلاله ، فيرجع قائماً ويلغى جميع ما فعله من الركعة ، فإن كان في الأولى بنى على الإحرام ، وإن كان في الثانية بنى على الأولى : وإن كان في الثالثة بنى على الثانية ، وإن كان في الرابعة بنى على الثالثة .

\* (وَأَتَمَّ بِمَوْضِعِهِ) الذي غسل فيه الدم وجوباً (إن أمكن) الإتمام فيه

كما قرره شيخنا الصغير - وأما الكلام لإصلاحها فلا يبطلها كما ذكره (ح) وغيره . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ أو فذّاً ] : أى على أحد القولين في بنائه .

قوله : [ إلا إذا كملت ] : ما ذكره المصنف هو مذهب المدونة ، ومقابلة الاعتداد بما فعله مطلقاً ، لافرق بين كل ركعة وبعضها .

قوله : [ وإن حصل له في جلوس التشهد ] : أى لأن الحركة للركن مقصودة .

قوله : [ وكذا إن حصل في ركوع ] إلخ : أى فيرجع قائماً ، ويتبدى القراءة ويلغى جميع ما فعله من الركعة كما قال الشارح ، فلذلك قال فإن : [ كان في الأولى بنى على الإحرام ] إلخ .

قوله : [ بنى على الإحرام ] : أشار بذلك للفرق بين الاعتداد وبين البناء . فأفاد أنه إذا بنى لم يعتد إلا بركعة كاملة لا أقل ، سواء كانت الأولى أو غيرها ، وأما البناء فيكون ولو على الإحرام . فالخاص أن يلزم من الاعتداد البناء ولا يلزم من البناء الاعتداد . وخالف ابن عبدوس حيث قال : إذا لم تكمل الركعة ابتداء بإحرام جديد ، ولا يبنى على إحرامه لا في الجمعة ولا غيرها . وقال سحنون : يعتد بما فعله ولو الإحرام في الجمعة وغيرها . والمعتمد تفصيل المصنف الذي هو مذهب المدونة كما مر .

قوله : [ وَأَتَمَّ بِمَوْضِعِهِ ] إلخ : ومثله لو رجع لظن بقاء إمامه فعلم أو ظن في أثناء

( وإلا ) : يمكن ( فأقرب مكان ممكن ) : يتم فيه ( إن ظن فراغ إمامه ) : من الصلاة . فإن لم يتم بموضعه أو بأقرب مكان ممكن بطلت ( وإلا ) يظن فراغه بأن اعتقد أو ظن عدم فراغه أو شك فيه ( رجّع له ) أى لإمامه وجوباً ، ( ولو ) : كان يظن إدراكه ( فى السلام ) ، فإن رجع فوجدته قد فرغ أتم ولا شيء عليه . \* ( فلو أدرك معه ) : أى مع إمامه ( الركعة الأولى ) : وفى قيامه الثانية مثلاً رجع فخرج وغسل الدم ورجع ( و ) أدرك ( الأخيرة من رباعية ) ولو فى ركوعها فقد فاتته الثانية والثالثة ، ( أتى ) بعد سلام إمامه ( بركعة بسورة ) : جهراً إن كانت جهرية ( وجلس ) للتشهد لأنها ثانية إمامه - وإن كانت ثالثة - ثم بركعة سرّاً ، والتفصيل المتقدم من أنه إن ظن فراغ إمامه أتم مكانه إن أمكن ، وإلا رجع له فى غير الجمعة .

الرجوع فراغه قبل أن يدركه ، فإنه يتم فى ذلك المكان الذى حصل فيه العلم أو الظن . فإن تعداه مع إمكان الإتمام فيه بطلت . وقوله : [ وأتم بموضعه ] : أى لافرق بين مسجد مكة والمدينة وغيرهما على المشهور . ( ١١ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ إن ظن فراغ إمامه ] : أى ظن أنه لا يدركه سواء ظن فراغه بالفعل أم لا . وهذا التفصيل الذى ذكره المصنف بالنسبة للمأموم والإمام ، لأنه يستخلف ويصير مأموماً فيلزمه ما يلزم المأموم : وأما الفذ فيتّم مكانه من غير تفصيل . قوله : [ رجّع له ] : أى لأدنى مكان يصح فيه الاقتداء ، لا لمصلاه الأول لأنه زيادة مشى فى الصلاة .

قوله : [ إدراكه فى السلام ] : ردّ به على ابن شعبان القائل إنه لا يرجع إلا إذا رجا إدراكه ركعة فإن لم يرج إدراكها أتم مكانه .

قوله : [ فلو أدرك معه ] إلخ : هذه المسألة بناء محض ، فلذلك قدمها على مسائل اجتماع البناء والقضاء . وهى من زيادة المصنف على خليل كشرط الصلاة التى بسطها فى أول الفصل .

قوله : [ وجلس للتشهد ] إلخ : تبع فيه الأجهورى وسيأتى فى التثمة تحقيق ذلك .

\* (وَرَجَعَ فِي الْجُمُعَةِ) <sup>(١)</sup> : بعد غسل الدم (مطلقاً) : ولو علم فراغ إمامه (لأَوَّل) جزء من (الجامع) : الذي ابتدأها به لأن شرط صحتها الجامع .  
 \* (وَالَا) : يرجع للجامع أو رجع ولم يتم في أول جزء منه بل ذهب داخله (بَطُلَتْ) : وهذا إذا أتم مع إمامه ركعة بسجودتيها واعتدل معه قائماً . (وإن لم يتمّ معه ركعة فيها) : أي الجمعة قبل رعاها وخرج لغسله ففاته الركعة الثانية ، (ابتدأ ظهراً بإحرام) : جديد في أي مكان . ولا يبنى على الإحرام الأول لأنه كان بنية الجمعة .

\* (وإن رَعَفَ) : مأموم (حال سلام إمامه) وأولى بعده (سلم وصحّت) : لأن

قوله : [الذي ابتدأها به] : فلو رجع لمسجد آخر أو لرحاب المسجد الأول أو طريقه المتصلة به فلا يكفي ولو كان ابتداء الصلاة في الرحاب أو الطرق المتصلة . وقال في المجموع : ظاهر كلامهم هنا ترجيح أنه لا يكفي الرحاب والطرق مطلقاً ويأتي في الجمعة ما يخالفه (هـ . ا)

قوله : [ابتدأ ظهراً] إلخ : أي ما لم يرج إدراك صلاة الجمعة في بلد آخر قريب أو في مسجد آخر بالبلد ، وإلا وجب صلاتها جمعة . وما ذكره المصنف من أنه إذا لم يدرك ركعة من الجمعة ورعف وفاته باقيها مع الإمام ، يبتدئ ظهراً بإحرام جديد . هو المشهور من المذهب . وقال ابن القاسم : يكفي بناؤه على إحرام الجمعة . وفي المواق عن ابن يونس : البناء على تكبيرة الإحرام مطلقاً في الجمعة وغيرها . ولهذا الخلاف رد الشارح بقوله : ولا يبنى على الإحرام الأول إلخ .

قوله : [وإن رَعَفَ مأموم] إلخ : وأما لو رعف الإمام أو الفذ قبل سلامه فقال (ح) : لم أرفه نصّاً ، والظاهر أن يقال إن حصل الرعاف بعد أن أتى بمقدار السنة من التشهد فإنه يسلم والإمام والفذ في ذلك سواء ، وإن رعف قبل ذلك فإن الإمام يستخلف من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ، ويصير حكمه حكم

(١) عن مالك في الموطأ قال : من رعف يوم الجمعة والإمام يخطب فخرج فلم يرجع حتى فرغ الإمام من صلاته فإنه يصل أربعاً . قال مالك في الذي يركع ركعة مع الإمام يوم الجمعة ثم يرفع فيخرج فيأتي وقد صلى الإمام الركعتين كلتيهما : إنه يبنى بركعة أخرى ما لم يتكلم . قال مالك : ليس على من رعف أو أصابه أمر لا بد له من الخروج أن يستأذن الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخرج .

سلامه بنجاسة الدم أخفّ من خروجه لغسله ، لأن رفع قبل سلامه ولو بعد فراغه من التشهد فلا يسلم ، بل يخرج لغسله ويسلم مكانه في غير الجمعة ما لم يسلم إمامه قبل الانصراف ، وإلا سلم وانصرف .

\* ( فإن اجتمع له ) : أى للرافع ( قضاء ) : وهو ما يأتي به المسبوق عوضاً عما فاتته قبل دخوله مع الإمام ، ( وبناءً ) : وهو ما يأتي به عوضاً عما فاتته بعد

المأموم ، وأما الفذ فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه ( اهـ . من حاشية الأصل ) .  
قوله : [ قبل الانصراف ] : مراده بالانصراف : المشي الكثير فوافق قول السوداني . وهو الشيخ أحمد بابا : لو انصرف لغسله وجاوز الصفيين والثلاثة فسمع الإمام يسلم فإنه يسلم ويذهب ، وأما لو سمعه يسلم بعد مجاوزة أكثر من ذلك فإنه لا يسلم ، بل يذهب لغسل الدم ، ثم يرجع بتشهد ويسلم ويعيد التشهد ، ولو كان التشهد لأجل أن يتصل سلامه به .

• تنبيه : لا يبنى بغير الرعاف كسبق حدث أو ذكره أو سقوط نجاسة وذكرها أو غير ذلك من مبطلات الصلاة ، بل يستأنفها لأن البناء رخصة يقتصر فيها على ما ورد . وهو إنما ورد في الرعاف ، وكما لا يبنى بغيره لا يبنى به مرة ثانية فتبطل ، ولو ضاق الوقت لكثرة المنافي — كما إذا ظن الرعاف وهو في الصلاة فخرج لغسله فظهر له نفيه — فلا يبنى . وتبطل صلاته بمجرد الخروج من الصلاة ، فإذا كان إماماً بطلت عليه وعلى مأموه . وألغز فيه شيخنا في حاشية مجموعته بقوله :

من العجيب إمام القوم لا يسه سقوط طارئة في جسمه اتصلت  
تصح للكل إن بانت نجاستها وإن يكن بان شيء طاهر بطلت  
وقال بعد ذلك : وظاهر أن دم الرعاف نجس مسفوح والبطلان للأفعال الكثيرة  
والمألوف يعنى ( اهـ ) .

قوله : [ فإن اجتمع له قضاء ] : أى فالقاف لا قبل .  
قوله : [ أى للرافع ] : ومثله من فاتته لنعاس خفيف أو مزاحمة فيجوزى فيه ما جرى في الرافع .

قوله : [ وبناءً ] : أى فالبناء للبعد ، وقد التفت الشارح في القضاء والبناء للمعنى الاسمي ، ففسّر كلاماً بما يأتي به فهو بمعنى اسم المفعول ، وأما تفسيرهما بالمعنى

دخوله معه لغسل الدم (قَدَمُ البناء) : على القضاء (وجلسَ في أخيرة الإمام ولو لم تكن) : أخيرة الإمام (ثانيته) : هو ، بل ثالثه . ( و ) جلس أيضاً ( في ثانيته ) : ولو لم تكن ثانية الإمام ولا أخيرته .

\* ( كن - أدرك ) : مع الإمام (الوسطيين) : من رابعة كالعشاء وفاته الأولى قبل دخوله معه ورعف في الرابعة فخرج لغسله ففاته برفع الإمام من ركوعها ، قدم البناء ، فيأتي بركعة بأم القرآن فقط سرّاً ويجلس لأنها أخيرة إمامه — وإن لم تكن ثانيته هو — ثم بركعة القضاء بأم القرآن وسورة جهراً لأنها أولى الإمام ، وتسمى أم الجناحين لوقوع السورة مع أم القرآن في طرفها .

المصدرى فالقضاء فعل ما فاته قبل الدخول مع الإمام بصفته ، والبناء فعل ما فاته بعد الدخول مع الإمام بصفته ، وكل من المعنيين صحيح ولكن التعريف الجامع لجميع صوره أن يقال : البناء ما ابني على المدرك والقضاء ما ابني عليه المدرك ، لأن التعريف الأول لا يشمل مسألة الحاضر المدرك ثانية إمام المسافر .

قوله : [ قدم البناء ] : أى في الصور الخمس الآتية — كما قال ابن القاسم — وذلك لانسحاب المأمومية عليه فيه ، ولأن القضاء إنما يكون بعد إكمال ما فعله الإمام بعد دخوله معه . وقال سحنون : يقدم القضاء لأنه أسبق وشأنه يعقب سلام الإمام .

قوله : [ ولو لم تكن ثانيته ] إلخ : عند ابن القاسم ورد : [ لو ] على ابن حبيب .

قوله : [ في ثانيته ] إلخ : أى اتفاقاً .

قوله : [ وإن لم تكن ثانيته هو ] : أى بل هي ثالثه ، وهذا هو المشهور خلافاً لابن حبيب القائل : إذا قدم البناء ، فإنه لا يجلس في آخره الإمام إلا إذا كانت ثانيته هو . وأما على ما قاله سحنون من تقديم القضاء على البناء يأتي بركعة بأم القرآن وسورة من غير جلوس ، لأنها أولاه وأولى إمامه أيضاً ، ثم بركعة بأم القرآن فقط ، ويجلس لأنها أخيرته وأخيرة إمامه . وعلى مذهبه فتلقب هذه الصورة بالعرجاء لأنه فصل فيها بين ركعتي السورة بركعتي الفاتحة ، وبين ركعتي الفاتحة بركعة السورة ، قال في المجموع : ومن إساءة الأدب تلقيها بالعرجاء ، وإنما هي متخللة — مثلاً — بالسورتين .

\* (أو) أدرك معه (إحداهما) : أى إحدى الوستين وتحتة صورتان : الأولى : أن يدرك الثالثة وتفوته الأوليان بالسبق والرابعة بالرّعاف قدم البناء. فيأتى بركعة بالفاتحة فقط سرّاً لأنها الرابعة ويجلس لأنها ثانيته وأخيرة إمامه ، ثم بركعتين بأَم القرآن وسورة جهراً ولاجلوس بينهما ، وتسمى بالمقلوبة . والثانية : أن يدرك الثانية مع الإمام وتفوته الأولى بالسبق والأخيرتان بالرّعاف ، قدم البناء فيأتى بركعة بأَم القرآن فقط سرّاً ويجلس لأنها ثانيته ، وإن لم تكن أخيرة الإمام ، ثم بركعة كذلك ويجلس أيضاً لأنها أخيرة إمامه وإن كانت ثالثة ، ثم بركعة القضاء بفاتحة وسورة . فصلاته كل ركعة منها يجلس ومثل هذه الصورة حاضر أدرك مع مسافر ثانيته ، فإذا سلم الإمام فعل مأموه الحاضر مثل ما ذكر .

قوله : [ بالمقلوبة ] : أى لأن السورتين متأخرتان بعكس الأصل ، وعلى مذهب سحنون يأتى بركعة بأَم القرآن وسورة لأنها ثانيته وأولى إمامه ، ويجلس ثم بركعة بأَم القرآن وسورة لأنها ثانية إمامه ولا يجلس لأنها ثالثة — خلافاً لما فى الحرثي . ثم بركعة بأَم القرآن فقط ويجلس فيها لأنها أخيرته وأخيرة إمامه ، وعليه فتلقب بالحلي لثقل وسطها بالقراءة .

قوله : [ ويجلس أيضاً ] : أى على المشهور خلافاً لابن حبيب .

قوله : [ فصلاته كل ركعة منها يجلس ] : أى وتسمى أم الجناحين كما تقدم ، وعلى مذهب سحنون : يأتى بركعة بأَم القرآن وسورة لأنها أولى إمامه ، ويجلس فيها لأنها ثانيته ، ثم بركعتين بأَم القرآن فقط ولا يجلس بينهما .

قوله : [ ومثل هذه الصورة ] إلخ : ومثلها أيضاً حاضر أدرك ثانية صلاة خوف بحضّر، قسم الإمام القوم فيه طائفتين فأدرك الحاضر مع الطائفة الأولى الركعة الثانية ، وإنما تركها المصنف لعلمها بالمقايسة وشهرتها .

● نعمة : إن إدرك مع الإمام الركعة الثانية والرابعة ؛ فقال التتائي : الأولى قضاء بلا إشكال ، واختُلف في الثالثة : فعلى مذهب الأندلسيين : بناء ، وهو ظاهر نظراً للمدركة قبلها كما فى (ر) قال فيقدمها على الأولى ، ويقرأ فيها بأَم القرآن فقط سرّاً ولا يجلس لأنها ثالثة ، ثم بركعة القضاء بأَم القرآن وسورة جهراً إن كان . وأطلق على الثالثة فى المدونة قضاء نظراً للرابعة المدركة بعدها كما قال (ر) فيقدم

● (وستر العورة): عطف على بإسلام أى وصحتها أى شرط صحتها بستر العورة (المغلظة): خاصة وكلامه رحمه الله يؤهم خلاف المراد (إن قدّر): على سترها

الأولى بأَم القرآن وسورة، ثم الثالثة بأَم القرآن فقط سرّاً . ومن مسائل الخلاف أيضاً أن يدرك الأولى ثم يعرف فتفوته الثانية والثالثة ، ثم يدرك الرابعة . قال التائي: قال بعض الأندلسيين هما بناء . قال (ر): وعليه فيأتى بركعتين بأَم القرآن من غير جلوس بينهما ، قاله ابن ناجي وهو ظاهر . وعلى مذهب المدونة، قال أبو الحسن، قال ابن حبيب يأتى بركعتين ثانية وثالثة، يقرأ في الثالثة بأَم القرآن وسورة ولا يجلس لأنها ثالثة بنائه ، ويقرأ في الثالثة بأَم القرآن ويجلس لأنها آخر صلاته (هـ) . فقد ظهر لك الفرق بين مذهب الكتاب وقول بعض الأندلسيين . ومن صور الخلاف أن يدرك الأولى ويعرف في الثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة، فلا إشكال أن الرابعة بناء . واختلف في الثانية على القولين : فعلى أنها قضاء يبدأ بالرابعة بأَم القرآن فقط سرّاً ويجلس لأنها آخره الإمام ، ثم يأتى بركعة بأَم القرآن وسورة جهراً إن كان ، وعلى مذهب الأندلسيين يأتى بهما نسقاً من غير جلوس بينهما بأَم القرآن فقط فيهما ، وهذا هو الظاهر وعليه الأجهوري ومن تبعه (هـ) من المجموع .

قوله : [وستر العورة] : الستر بفتح السين لأنه مصدر ، وأما بالكسر فهو ما يستتر به . والعورة : من العور ، وهو القبح لقبح كشفها لانفسها ، حتى قال محيي الدين بن العربي : الأمر بستر العورة لتشريفها وتكريمها لانفسها فلإنهما — يعنى القبلين — منشأ النوع الإنساني المكرم المفضل . (هـ) من حاشية شيخنا على مجموعه .

والعورة في الأصل الخلل في الثغر وغيره وما يتوقع منه ضرر وفساد ، ومنه عور المكان أى توقع منه الضرر والفساد وقوله تعالى : ( إن بيوتنا عورة ) أى خالية يتوقع فيها الفساد . والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها ، لامن العور بمعنى القبح لعدم تحققه في الحميلة من النساء لميل النفوس إليها ، وقد يقال المراد بالقبح ما يستقبح شرعاً وإن ميل إليه طبعاً . (هـ) من الحرشى .

قوله : [يؤهم خلاف المراد] : أى لأنه أطاق فيؤهم الشرطية حتى في المخففة ،



وإلا صلى عرياناً. وأما غير المغلظة فسترها واجب غير شرط على ما يأتي، والراجح عدم تقييده بالذكر خلافاً للشيخ . فمن صلى مكشوف العورة المغلظة نسياناً أعاد أبداً وجوباً .

( وإنْ بِلَعَارَةٍ ) : مبالغة في [قدر] ؛ فإذا علم من يعيره ما يستر به عورته فلم يستعره وصلى عرياناً بطلت ( أو ) بساتر ( نجسٍ أو حريرٍ ) : فإن صلى عرياناً مع

وليس كذلك . ولا بد أن يكون الساتر كثيفاً وهو ما لا يشف في بادئ الرأي ، بأن لا يشف أصلاً أو يشف بعد إمعان النظر ، ونخرج به ما يشف في بادئ النظر ، فإن وجوده كالعدم وأما ما يشف بعد إمعان النظر فيعيد معه في الوقت كالواصف للعورة المحدلها بغير بلل ولا ريح ، لأن الصلاة به مكروهة كراهة تنزيه على المعتمد . قوله : [ والراجح عدم تقييده بالذكر ] : اعلم أن ( ر ) تعقب خليلاً فقال : إنه تبع ابن عطاء الله في تقييده بالذكر والقدرة ، وأما غيره فلم يقيده بالذكر وهو الظاهر ، فيعيد أبداً من صلى عرياناً ناسياً مع القدرة على الستر . وقد صرح الجزولي بأنه شرط مع القدرة ذاكراً أو ناسياً وهو الجاري على قواعد المذهب ، فتحصل أن القول بأن ستر العورة شرط صحة مقيد بالذكر والقدرة عند بعضهم ، وبالقدرة فقط عند بعضهم . فالذي ارتضاه المؤلف التقييد بالقدرة فقط ، والذي مشى عليه في المجموع التقييد بهما ، ومشى عليه في الحاشية أيضاً . وليس من العجز سقوط الساتر فيرده فوراً ، بل المشهور البطلان كما في ( ح ) . وقيل : ستر المغلظة واجب غير شرط ، قال بعضهم : وهذا القول غير مقيد بالذكر والقدرة ، وقيل مستحب وهو المراد بالسنية في كلام المجموع .

قوله : [ فإذا علم من يعيره ] إلخ : وذلك لضعف المانية به وهو الانتفاع به في مجرد الصلاة ، فلذلك يجب عليه الطلب والقبول . ولا يلزمه قبول الهبة لعظم المانية به ، ولا يجب عليه سترها بالطين على الظاهر من قولين . لأنه مظنة التساقط ويكبر الحرم ، فهو كالعدم ، بل يلزم لمن فرضه الإيماء وإلا فالركن مقدم . ( اهـ من المجموع ) . قوله : [ نجس ] : وأولى المتنجنس في وجوب الاستتار به إذا لم يجد غيره ، وأولى منهما الحشيش ، بل مقدم على الحرير :

قوله : [ أو حرير ] : ما ذكره من وجوب الاستتار به عند عدم طاهر غير حرير

وجود أحدهما بطلت ( وهو ) : أى الحرير الطاهر ( مُقدّم ) : على النجس عند اجتماعهما وجوباً لأنه لا ينافى الصلاة ، بخلاف النجس .

\* ( وهى ) : أى المغلظة ( من رَجُلٍ السَّوَاتَانِ ) : وهما - من المقدم - الذكر مع الأنثيين ومن المؤخر : ما بين الأليتين ، فيعيد مكشوف الأليتين فقط أو مكشوف العانة فى الوقت .

\* ( ومن أمة وإن بشائبة حريرة هما ) : أى السواتان ( مع الأليتين ) : فإذا انكشف منها شئ من ذلك أعادت أبداً وسيأتى ما تعيد فيه فى الوقت وما لا تعيد .  
\* ( و هى ) ( من حرّة ) جميع البدن ( ماعدا الصدّر والأطراف ) : من رأس ويدين ورجلين وما قابل الصدر من الظهر ، كالصدر .

هو المشهور من المذهب ، ومقابل ما فى سماع ابن القاسم يصلى عرياناً ولا يصلى بالحرير .

قوله : [ مقدم على النجس ] : أى وكذا على المنتجس ، وهذا قول ابن القاسم ، وقال أصبغ : يقدم النجس لأن الحرير يمنع لبسه مطلقاً والنجس إنما يمنع لبسه فى حال الصلاة ، والممنوع فى حالة أولى من الممنوع مطلقاً . والمعتمد ما قاله ابن القاسم .

قوله [ لأنه لا ينافى الصلاة ] : أى لأنه طاهر وشأن الطاهر أن يصلى به ولم يعدوا تركه من شروط الصلاة بخلاف النجس .

قوله : [ أى المغلظة ] : أى التى تعاد الصلاة لكشفها أبداً مع القدرة .

قوله : [ ما بين الأليتين ] : أى وهو فم الدبر وسمى ما ذكر بالسواتين لأن كشفهما يسوء الشخص .

قوله : [ فى الوقت ] : أى لأنهما بالنسبة للرجل من العورة المخفية .

قوله : [ أعادت أبداً ] : أى لأن ما ذكر بالنسبة للأمة من المغلظة .

قوله : [ ويدين ورجلين ] : مراده الذراعين والرجلين للركبتين .

والحاصل أن المغلظة فى الحرّة بالنسبة للصلاة بطنها وما حاذاها ومن السرة للركبة وهى خارجة ، فدخل الأليتان والفخذان والعانة ، وأما صدرها وما حاذاه من ظهرها سواء كان كتفه أو غيره وعنقها الرأس وركبتها لآخر القدم ،

(وَأَعَادَتْ لِيَصَدُّرِهَا) : أى لكشفه كلاً أو بعضاً (وَأَطْرَافِهَا) : كذلك ولو ظهر قدم لا باطنه (بوقت) ضرورى ونحو فى الظهرين للاصفرار وفى العشائين الليل كله وفى الصبح للطلوع .

- (كَكَشَفَ أُمَّةً) : من إضافة المصدر لفاعله (فَخَذَا) : كلاً أو بعضاً مفعوله (أو) كشف (رَجُلٍ أَلِيَّةً أو بعضَ ذلك) : من جميع ما ذكر فيعيد بوقت .
- (وَنُدِبَ) : لذكر أو أنثى (سَتَرُهَا) أى المغلظة بخاثة ولو بظلام .
- (و) ندب (لَأُمٍّ وَلَدٍ) حرة (صَغِيرَةٍ) : تؤمر بالصلاة (سَتَرُ وَاجِبٍ عَلَى

فعورة مخففة يكره كشفها فى الصلاة ، وتعيد فى الوقت له ، وإن حرم النظر لذلك كما يأتى . ( ١٥٠ : من حاشية الأصل ) .

قوله : [ لصدرها ] : أى وما حاذاه والمراد تعيد لما عدا المغلظة التى تقدم بيانها .  
قوله : [ لكشفه كلاً أو بعضاً ] : أى عمدأ أو جهلاً أو نسياناً كما فى المواق  
عن ابن يونس .

قوله : [ لا باطنه ] : أى فلا تعيد له وإن كان من المخففة .  
قوله : [ كَكَشَفَ أُمَّةً ] إلخ : أى فكل ما أعاد الرجل فيه أبدأ تعيد الأمة فيه كذلك . وكل ما أعاد فيه فى الوقت تعيد فيه أبدأ . وما تعيد فيه الأمة فى الوقت لا يعيد فيه الرجل أصلاً .

قوله : [ وندب لذكر ] : أى وقيل : يجب . وعلى القول بعدم الوجوب فى الخلوة ، فهل يجب للصلاة فى الخلوة أو يندب ؟ ذكر ابن بشير فى ذلك قولين عن اللخمي . والمراد بالمغلظة فى الخلوة — على ما قاله ابن عبد السلام — السوأتان وما قاربهما ، سواء كان رجلاً أو امرأة حرة أو أمة ، وهو المعتمد . وقيل : إن المغلظة التى يندب سترها فى الخلوة تختلف باختلاف الأشخاص ، فهى السوأتان بالنسبة للرجل ، وتزيد الأمة الألتين والعانة ، وتزيد الحرة على ذلك بالظهر والبطن والفخذ . وعلى هذا فستر الظهر والبطن والفخذ فى الخلوة مندوب فى حق الحرة دون الرجل والأمة . ( ١٥١ : من حاشية الأصل ) .

قوله : [ لأُمٍّ وَلَدٍ ] : أى فقط دون غيرها ممن فيه شائبة حرية .

قوله : [ تؤمر بالصلاة ] : أى ولو كانت غير مراهقة .

الحرّة ) : الكبيرة وهو جميع البدن ما عدا الوجه والكفين ، وكذا الصغير المأمور بالصلاة يندب له ستر واجب على البالغ .  
 \* ( وأعادتا ) : أى أمّ الولد والصغيرة صلاتهما ( لتركه ) : أى لترك الستر المندوب لهما الواجب على الحرّة الكبيرة ، ( بوقت ، كصلٍّ بحريٍّ ) : يعيد بوقت ، ( وعاجزٍ ) : عن ستر العورة ( صلّى مكشوفاً ) : أى بادی العورة المغلظة ثم وجد ساتراً فيعيد بالوقت وما مشى عليه الشيخ ضعيف .

قوله : [ وهو جميع البدن ] : أى فصب الندب على جميع البدن ، وإلا فالمندوب الستر الزائد على القدر المشترك بينهما في الوجوب ، وهو ستر ماعد ما بين السرة والركبة . وخصت أمّ الولد دون غيرها لقوة شائبة الحرية فيها ، فإنه لم يبق لسيدها فيها إلا الاستمتاع ويسير الخدمة ، وتعتق من رأس المال .

قوله : [ وكذا الصغير ] إلخ : قال في حاشية الأصل : الأولى حذف هذا لأنه يفيد أن ما يندب للكبير لا يندب للصغير والظاهر ندبه له تأمل . ( ١١ ) .  
 قوله : [ وأعادتا ] إلخ : حاصله أن الصغيرة وأمّ الولد يندب لهما في الصلاة الستر الواجب على الحرّة البالغة زيادة على القدر المشترك بينهما في الوجوب ، فإن تركتا ذلك وصلتا بغير قناع مثلاً أعادتا أمّ الولد للاصفرار وكذا الصغيرة إن راهقت ، وذلك لأن الذئ في المدونة ندب الستر للمراهقة وغيرها وسكت فيها عن الإعادة ، فظاهرها عدمها وأشهب - وإن قال بندب الستر للمراهقة وغيرها - زاد الإعادة لتركه في الوقت ، فأطلق في الإعادة ولم يقيد بالمراهقة ، فقال بعض المحققين لانسلم أن أشهب أطلق في الإعادة بل قيدها بالمراهقة كما صرح به الرجراجي في منهاج التحصيل ، وكفى به حجة . ( ١١ ) . من حاشية الأصل بتصرف ) . فإذا علمت ذلك فيتعين تقييد شارحنا بالمراهقة كما علمت .

قوله : [ بوقت ] : وهو في الظهري للاصفرار لأن الإعادة مستحبة تشبه النفل ، وفي العشائين الليل كله ، وفي الصبح للطلوع .

قوله : [ بحريٍّ ] : ومثله الذهب ولو خاتماً .

قوله : [ وما مشى عليه الشيخ ] : أى من عدم الإعادة أصلاً فإنه لا وجه له لأنه أولى مما صلى بالنجس والحري في طلب الإعادة .

ولما فرغ من بيان العورة المغلظة للذكر والأنثى شرع في بيان العورة الواجب سترها بالنسبة للرؤية وللصلاة أيضاً ، لكنها بالنسبة للصلاة واجبة غير شرط ماعدا المغلظة التي تقدم بيانها . فقال :

- \* (وعورة الرجل) : التي يجب عليه سترها (و) عورة (الامة) : القن بل (وإن بشائبة) : كأم ولد ومكاتب ومبعضة مع رجل أو مع امرأة محرم له .
- \* (و) عورة (الحرّة) : البالغة (مع امرأة) : كبيرة حرة أو أمة أو كافرة ، فقوله : [مع امرأة] ، قيد في الحرّة ، وقوله : (ما بين سرّة وركبة) : راجع للثلاثة .

قوله : [كأم ولد] : هذا يقتضي أن صدرها وعنقها ليسا بعورة — وهو كذلك — خلافاً لمن قال : لهما عورة . غاية ما هناك يندب لها السرّ الواجب على الحرّة في الصلاة .

قوله : [مع رجل] إلخ : راجع لعورة الرجل . وأما الأمة فمع أي شخص . قوله : [أو كافرة] : أي هذا إذا كانت الحرّة أو الأمة مسلمة ، بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم في الأمة . وأما الحرّة الكافرة فعورة الحرّة المسلمة معها ماعدا الوجه والكفين كما في (بن) ، لاما بين السرة والركبة فقط كما هو ظاهر للشارح ، وقول (عب) ماعدا الوجه والأطراف ممنوع ، بل في (شب) حرمة جميع المسلمة على الكافرة لثلاث تصفها لزوجها الكافر . فالتحريم لعارض لا لكونه عورة كما أفاده في الحاشية وغيره إذا علمت ما في (شب) والحاشية كان كلام شارحنا مسلماً ، لأنه في بيان تحديد العورة ، وأما الحرمة لعارض فشيء آخر .

قوله : [ما بين سرّة وركبة] : فعلى هذا يكون فخذ الرجل عورة مع مثله ومحرمه وهو المشهور ، فيحرم كشفه . وقيل : لا يحرم بل يكره مطلقاً . وقيل عند من يستحي منه . وقد استدلل صاحب هذا القول بكشفه صلى الله عليه وسلم فخذ به بحضرة أبي بكر وعمر ، فلما دخل عثمان ستره وقال ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة<sup>(١)</sup> .

(١) روى الإمام البخارى في كتاب المناقب ، باب مناقب عثمان بن عفان عن أبي موسى رضى الله عنه قال : « إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حائطا وأمرني بحفظ باب الحائط فجاء رجل يستأذن فقال : ائذن له وبشره بالجنة فإذا أبو بكر . ثم جاء آخر يستأذن فقال : ائذن له وبشره بالجنة فإذا عمر . ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنيهة ثم قال : ائذن له وبشره بالجنة على بلى ستصيه =

\* ( و ) عورة الحرة ( مع رجلٍ أجنبيٍّ ) : منها أى ليس بمحرم لها جميع البدن ( غيرُ الوجهِ والكفينِ ) : وأما هما فليسا بعورة . وإن وجب عليها سترهما الخوف فتنة .

\* ( ويجبُ سترُها ) : أى العورة المذكورة لربتل أو أمة أو حرة مع أجنبي ( بالصَّلَاةِ أيضاً ) كما يجب سترُها بالنسبة لرؤية من ذكر لكن المغلظة من ذلك تعادل تركها أبداً ، والخففة بعضها تعادله فى الوقت كالفخذين فى الأمة والأطراف فى الحرة ، وبعضها لاتعادله أصلاً كما عدا الفخذين فى الأمة غير أم الولد ، وما عدا الأليتين فى الرجل كما علم مما تقدم .

قوله : [ مع رجل أجنبي ] : أى مسلم سواء كان حرّاً أو عبداً ولو كان ملكها ما لم يكن وَخْشاً ، وإلا فكمحرّمها . ومثّل عبدها فى التفصيل محبوب زوجها .

قوله : [ غير الوجه والكفين ] إلخ : أى فيجوز النظر لهما لافرق بين ظاهريهما وباطنيهما بغير قصد لذّة ولا وجدانها ، وإلا حرم . وهل يجب عليها حينئذ ستر وجهها ويديها ؟ وهو الذى لابن مرزوق قائل : إنه مشهور المذهب : أو لا يجب عليها ذلك وإنما على الرجل غص بصره ؟ وهو مقتضى نقل المواق عن عياض . وفصل زروق فى شرح الوغليسيّة بين الحميلة – فيجب – وغيرها فيستحب ( . اهـ . من حاشية الأصل ) . فإذا علمت ذلك فقول : [ الشارح وإن وجب عليها سترها ] إلخ مرور على كلام ابن مرزوق .

قوله : [ لرجل ] : أى مع مثله أو محرمه .

قوله : [ أو أمة ] : أى مع مطلق شخص .

قوله : [ مع أجنبي ] : راجع لخصوص الحرة .

= فإذا عثمان بن عفان . « وزاد فيه عاصم : « أن النبي صل الله عليه وسلم كان قاعداً فى مكان فيه ماء قد كشف عن ركبتيه أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها . » وجاء به معلقاً فى كتاب الوضوء باب ما يذكر فى الفخذ وقرر عليه الحافظ ابن حجر بروايات عن مسلم عن عائشة وعن الطحاوى والبيهقى عن حفصة بنت عمر وقال : بل هما قصتان متغايرتان فى إحداهما كشف الركبة وفى الأخرى كشف الفخذ ، والأولى من رواية أبي موسى والأخرى من رواية عائشة ووافقتها حفصة ولم يذكرهما البخارى .

بلغت السالك – أول

\* ( و ) عورة المرأة ( مع ) رجل ( محترّم ) : لها ( غير الوجه والأطراف ) : الرأس واليدين والرجلين ، فيحرم عليها كشف صدرها وثلديها ونحو ذلك عنده ، ويحرم على محرمها كأبيها رؤية ذلك منها وإن لم يلتذ .

\* ( وترى ) : المرأة حرة أو أمة : ( من ) الرجل ( الأجنبية ) : منها أى غير المحرم ( ما يراه ) الرجل ( من محترّمه ) وهو الوجه والأطراف إلا أن تخشى لذة ، فلا يجوز لها أن تنظر لصدره ولا جنبه ولا ظهره ولا ساقه ، ولو لم تخف لذة .

\* ( و ) ترى المرأة ( من المحترّم ) ولو من رضاع ( كرجلٍ مع مثله ) أى كما يرى

قوله : [ محرم لها ] : أى ولو بصهر ، كزوج أمها أو بنتها . أو رضاع كابنها وأخيها من الرضاع .

قوله : [ فيحرم عليها كشف صدرها ] إلخ : وأجاز الشافعية رؤية ما عدا ما بين السرة والركبة وذلك فسحة .

قوله : [ ما يراه الرجل من محرمه ] : فحينئذ عورة الرجل مع المرأة الأجنبية ما عدا الوجه والأطراف . وعلى هذا فيرى الرجل من المرأة — إذا كانت أمة — أكثر مما ترى منه لأنها ترى منه الوجه والأطراف فقط ، وهو يرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة ، لأن عورة الأمة مع كل واحد ما بين السرة والركبة كما مر . واعلم أنه لا يلزم من جواز الرؤية جواز المجلس . فإلذلك يجوز للمرأة أن ترى من الأجنبية الوجه والأطراف ، ولا يجوز لها لمس ذلك . وكذلك لا يجوز له وضع يده على وجهها ، بخلاف المحرم فإنه كما يجوز النظر للوجه والأطراف يجوز مباشرة ذلك منها بغير لذة . وكما يجوز للمرأة الحرة نظر ما عدا ما بين السرة والركبة من محرمها ، يجوز لها مس ذلك . وبالحملة فالحارم كل ما جاز لهم فيه النظر جاز المس من الجانبيين ، بخلاف الأجنبية مع الأجنبية فلا يلزم من جواز النظر المس .

قوله : [ فلا يجوز ] إلخ : مفرع على مفهوم قوله : « وهو الوجه والأطراف » ، كأنه قال وأما ما ليس بأطراف فيحرم فلا يجوز لها أن تنظر إلخ .

قوله : [ ولو من رضاع ] : أى أو صهر .

قوله : [ كرجلٍ مع مثله ] : أى ويجوز المجلس من الجانبيين أيضاً . ففى

الرجل من الرجل وهو ماعدا ما بين سرة وركبة .  
 \* ( وكُرِّهَ لرجل كَشَفُ كَتِفٍ أو جَنْبٍ ، كَتَشْمِيرِ ذَيْلٍ ) أى ذيل ثوبه ،  
 ( وكَفَّ ) أى ضم ( كَتَمَ أو ) كَفَّ ( شعرٍ ) : برأس ( لصلاة ) لا غيرها لأمر  
 اقتضى ذلك .

صحيح البخارى ، قبيل مقدمه صلى الله عليه وسلم المدينة أن الصديق قبل عائشة بته  
 رضى الله عنها في فيها<sup>(١)</sup> . بخلاف جس العورة فإن كان حائل فلا حرمة كما سبق  
 في تفريق المضاجع إلا كضم . ومنه الدلك بكيس الحمام ، وأجازة الشافعية .  
 وفي الحاشية نقلا عن الشيخ سالم : أن الحرمة في المتصل . وحرمت الشافعية المنفصل  
 حتى قالوا : إن علم شعر عانة بعد حلقه حرم النظر إليه . وأما المنفصل فحل  
 جواز النظر إليه عندنا إذا كان انفصاله عن صاحبه في حال الحياة لأنه صار  
 أجنبياً عن الجسم وله قوام بدونه ، وأما بعد الموت فيحرم النظر لأجزاء  
 الأجنبية . ولذا نهوا عن النظر في القبور مخافة مصادفته . ( ١١٠ . من حاشية شيخنا  
 على مجموع ) . ويحرم باتفاق الالتذاذ الشيطاني ؛ وهو كل ما أثار شهوة لا مجرد  
 انبساط النفس . قال الغزالي في الإحياء : من فرق بين الأرمم والمملتحى حرم عليه  
 النظر له إلا كما يفرق بين الشجرة اليابسة والخضرة . ( ١١٠ . من المجموع ) .

● قنبيه : قال ابن القطان : لا يلزم غير الملتحي تنقب ، لكن قال القاضي  
 أبو بكر بن الطيب : ينهى الغلمان عن الزينة لأنه ضرب من التشبه بالنساء ، وتعمد  
 الفساد . وأجمعوا على أنه يحرم النظر لغير الملتحي بقصد اللذة ، ويجوز لغيرها  
 إن أمن الفتنة . ( ١١٠ . ) وأما الخلوة بالأرمم فحرام عند الشافعية ولو أمنت الفتنة ،  
 وقال الفاكهاني مقتضى : المذهب لا يحرم . ( ١١٠ . من الأصيلي ) .

قوله : [ لصلاة ] : راجع للجميع .

( ١ ) جاء في صحيح البخارى في كتاب المناقب . باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه إلى المدينة - في آخر حديث البراء لما سأله أبو بكر عن مسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 إلى المدينة - أن البراء قال « فدخلت مع أبي بكر على أهله ، فإذا عائشة ابنة مبطجة قد أصابها  
 حمى ، ورأيت أباها فقبل ( أو يقبل ) خدعا . وقال : كيف أنت يا بنية ؟ » قال الإمام ابن حجر :  
 هذا القدر من الحديث لم يذكره المصنف ( أى الإمام البخارى ) إلا في هذا الموضع . وكان دخول  
 البراء على أهل أبي بكر قبل أن ينزل الحجاب قطعاً وأيضاً فكان حيثن دون البلوغ وكذلك عائشة .



● (واستقبال القبلة) بالجر عطف على بإسلام أى وصحتها أى بما ذكره واستقبال

● خاتمة : تبطل الصلاة بتعمد نظر عورة إمامه وإن نسي كونه في صلاة كتعمد نظر عورة نفسه إن لم ينس كونه في صلاة، وفي (بن) عن أبي علي: ولو نسي . ومن لم يجد إلا سترًا لأحد فرجيه، فقبل . يستر القبيل به لأنه أبدى وأكبر، وقيل: الدبر، وقيل يخبر . ويتفق على القبيل إن كان وراءه نحو حائط كما قال البساطي . وإن اجتمع عراة صلوا بظلام أو تباعدوا، فإن لم يمكن صلوا صفًا واحدًا قيامًا غاضين أبصارهم ، وإمامهم في الصف كواحد منهم . وإن كان لعراة ثوب واحد صلوا أفذاذًا وأقرع للتقديم إن تنازعوا ، أو ضاق الوقت . فإن ضاق عن القرعة أيضًا صلوا عراة ، فإن كان الثوب لأحدهم ندب له إعارتهم ، وجبر على الزائد عن حاجته بلا إتلاف وفاقًا لابن رشد وخلافًا للخمى . ( ١٨٠ . من المجموع بتصرف ) .

قوله : [ واستقبال القبلة ] : لما فرغ من الكلام على شروط الصحة الأربعة شرع في الكلام على الخامس وهو الاستقبال وما يتعلق به . والأصل فيه قوله تعالى : ( قد نرى قلبك وجهك في السماء ) إلى قوله ( فول وجهك شطر المسجد الحرام ) أى جهته وفي الموطأ : « حوّلت القبلة قبل بدر بشهرين وقد صلى عليه الصلاة والسلام بعد مقدمه المدينة إلى بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرًا ، فكانت ناسخة لذلك ، وحولت إلى بيت الله في الركعة الثالثة من الظهر ليجمع فيها بين القبلتين » <sup>(١)</sup> ، ولا ينافي هذا قولهم : إن أول صلاة صليت إلى بيت الله العصر ، لأن المراد أول صلاة ، ووقع في البخارى : « فحوّلت في ركوع العصر » .

وسميت القبلة قبلة : لأن المصلى يقابلها وتقابله . وهى أقسام سبعة : قبلة تحقيق وهى قبلة الوحي كقبليته عليه الصلاة والسلام ، فإنها بوضع جبريل عليه الصلاة والسلام وقبلة إجماع : وهى قبلة جامع عمرو بن العاص بإجماع الصحابة ، وقد وقف على جامع عمرو ثمانون من الصحابة ، وقبلة استتار : وهى قبلة من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده عليه الصلاة والسلام — والفرض أنه في

( ١ ) من الذى في البخارى في ذلك : عن البراء بن عازب قال : بعد أن ذكر نزول الآية : « فصل مع النبي صلى الله عليه وسلم رجل ( قال ابن حجر هو عباد بن بشر ) ثم خرج بعدما صلى فر على قوم من الأنصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال : « هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه توجه نحو الكعبة . فتحرّف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة » .

القبلة (مع أمنٍ) من عدو وسبع، وإلا لم يجب (و) مع (قُدْرَةٍ): فلا يجب مع عجز كمر بوط أو مريض لا قدرة له على التحول لها ولا يجد من يحوله، فيصلى لغيرها . فاليأس أوله والراجي آخره كالتييم . وهذا القيد زيادة على الشيخ فتحصل أن طهارة الحدث لا تنقيد بقيد . فالتاسي يعيد أبداً والعاجز تسقط عنه الصلاة ، وأن الطهارة من الخبث تقيد بالذكر والقدرة وتسقط بالعجز والنسيان . وأن ستر العورة يقيد بالقدرة فقط . فالتاسي يعيد أبداً دون العاجز فيعيد بوقت، وأن الاستقبال يقيد بالأمن والقدرة لا على خائف من كعدو ولا عاجز . وأما من لم يستقبل نسياناً لوجوبه فيعيد أبداً .

مكة أو المدينة ، وقبلة اجتهاد : وهي قبلة من لم يكن في الحرمين ، وقبلة بدل : وهي الآتية في قوله : « صوب سفره » ، وقبلة تخيير وهي الآتية في قوله : « فإن لم يجد أو تخير مجتهد تخير » . وقبلة عيان : وهي التي ابتداء بها بقوله : وهي عين الكعبة لمن بمكة .

قوله : [ وإلا لم يجب ] : أى فلا يجب الاستقبال حال المسابقة ولا في الخوف من عدو وسبع كما يأتى .

قوله : [ كالتييم ] : أى فلو صلى المتردد قبل الوسط والراجى قبل الآخر، تندب الإعادة في الوقت .

قوله : [ فتحصل ] إلخ : أى مما تقدم وما هنا .

قوله : [ والعاجز ] : أى عن الطهورين .

قوله : [ بالذكر والقدرة ] إلخ : أى على مشهور المذهب .

قوله : [ بالقدرة فقط ] : أى على ما مشى عليه هو وتقدم الكلام على ذلك .

قوله : [ من كعدو ] : أدخلت الكاف : السبع . وسواء كان العدو مسلماً أو كافراً .

قوله : [ وأما من لم يستقبل نسياناً ] إلخ : أى فلا يقيد بالذكر على المشهور .

\* (وهي) أى القبلة (عين الكعبة) : أى ذاتها (لن بمكة) : ومن فى حكمها ممن يمكنه المسامحة ، كمن فى جبل أبى قبيس فيستقبلها بجميع بدنه ، حتى لو خرج منه عضولم تصح صلاته . ثم إن من بمكة — إن كان بالحرم — فظاهر ، فيصلون صفّاً إن كانوا قليلاً أو دائرة أو قوساً إذا لم تكمل الدائرة . وإن لم يكن به بل ببئته مثلاً فعليه أن يصعد على سطح أو مكان مرتفع ، ثم ينظر الكعبة ويحرر قبلته جهتها . ولا يكفي الاجتهاد مع القدرة على اليقين ومن ذلك القبيل مساجد مكة التى حولها كمسجد ذى طوى .

\* (وجهتها) : أى الكعبة (لغيره) : أى غير من بمكة سواء كان

قوله : [ عين الكعبة ] : أى فالشرط استقبال ذات الكعبة أى بنائها ، والبقعة إن نقضت والعباد بالله تعالى .

قوله : [ المسامحة ] أى مقابلة سمتها أى ذات بنائها .

قوله : [ ثم إن من بمكة ] إلخ : قال فى الأصل فالحاصل أن من بمكة أقسام : الأول صحيح : آمن ، فهذا لا بد له من استقبال العين ، إما بأن يصلى فى المسجد أو بأن يطلع على سطح ليرى ذات الكعبة ، ثم ينزل فيصل إلى لها ، فإن لم يمكنه طلوع أو كان بلبيل استدلل على الذات بالعلامة اليقينية التى يقطع بها جزمًا لايحتمل التقيض بحيث إنه لو أزيل لكان مسامحة ، فإن لم يمكنه ذلك لم يجز له صلاة إلا فى المسجد . الثانى مريض مثلاً يمكنه جميع ما سبق فى الصحيح لكن بجهد ومشقة ، فهذا فيه التردد أى فإنه قيل بجواز الاجتهاد فى طلب العين ، ويسقط عنه اليقين ، وقيل لا بد من المعاينة نظراً إلى أن القدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد وهو الراجح ، فلذلك اقتصر عليه هنا . الثالث : مريض مثلاً لا يمكنه ذلك فهذا يجتهد فى العين ظناً ولا يلزمه اليقين اتفاقاً . الرابع : مريض مثلاً يعلم الجهة قطعاً وكان متوجهاً لغير البيت ولكنه لا يقدر على التحول ولم يجد محولاً ، فهذا كالحائث من عدو ونحوه يصلى لغير الجهة ، لأن شرط الاستقبال الأمن والقدرة ، ولا يختص بمن بمكة لأنه إذا جاز للعاجر والحائث عدم الاستقبال بمكة فمن بغيرها أولى . ( ٥١ ) .

قوله : [ مع القدرة على اليقين ] : أى ولو كان بمشقة .

قوله : [ غير من بمكة ] : أى والمدينة وجامع عمرو لأن المدينة بالوحي

قريباً من مكة كأهل منى أو بعيداً كأهل الآفاق ، فيستقبل المصلي تلك الجهة (اجتهاداً) أى بالاجتهاد (إن أمكن) : الاجتهاد بمعرفة الأدلة الدالة على الجهة كالفجر والشفق والشمس والقطب وغيره من الكواكب ، وكذا الريح الشرقى أو الجنوبى أو الشمالى والغربى . ولا يجوز التقليد مع إمكان الاجتهاد .

\* ( وإلا ) يمكن الاجتهاد ( قلّد ) : عارفاً عدلاً .

\* ( ولا يُقلّد مُجتهدٌ - وإن أئتمى - ) : غيره من المجتهدين . وأولى غيرهم .

لا بالاجتهاد وجامع عمرو بالإجماع الذى يفيد القطع لا بالاجتهاد الذى يفيد الظن .

قوله : [ قريباً من مكة ] : أى ولا يمكنه مسامحة العين .

قوله : [ أى بالاجتهاد ] : إشارة إلى أنه منصوب بترع الخافض . وكون المصلي غيرها يستقبل الجهة بالاجتهاد هو الأظهر عند ابن رشد لا سمهاً ، خلافاً لابن القصار ؛ فعنده يقدر المصلي المقابلة والمحاذاة لها ، إذ الجسم الصغير كلما زاد بعده اتسعت جهته ، كغرض الرماة . فإذا تخيلنا الكعبة مركزاً خرج منها خطوط مجتمعة الأطراف فيه ، وكلما بعدت اتسعت فلا يلزم على مذهبه بطلان الصف الطويل ، بل جميع بلاد الله تعالى على تفرقتها تقدر ذلك . والحاصل أن من بعد عن مكة لم يقل أحد إن الله أوجب عليه مقابلة الكعبة لأن فى ذلك تكليفاً بما لا يطاق . وإنما فى المسألة قولان : الأول لابن رشد يجتهد فى الجهة ، وهو الذى مشى عليه المصنف . والثانى لابن القصار : يجتهد فى استقبال السمى . والمراد أن يقدر المقابلة والمحاذاة وإن لم يكن فى الواقع كذلك ، وهو مذهب الشافعى . قال فى الأصل : وينبنى على القولين : لو اجتهد فأخطأ فعلى المذهب يعيد فى الوقت ، وعلى مقابله يعيد أبداً . ( ١٥٠ ) لكن قال ( بن ) : الحق أن هذا الخلاف لا ثمرة له كما صرح به المازرى ، وأنه لو اجتهد وأخطأ فلمّا يعيد فى الوقت على القولين . ( ١٥١ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولا يجوز التقليد ] إلخ : أى ليجتهد أو لمحراب غير مصر .

قوله : [ عدلاً ] : أى فى الرواية .

قوله : [ وأولى غيرهم ] : أى غير المجتهدين .

فإن خفيت عليه الأدلة سأل عنها فإذا دل عليها اجتهد . ( إلا محراباً لمصر ) :  
من الأمصار فإنه يقلده ، فإذا دخل بلداً من البلاد التي يحل بها أهل العلم  
والمعرفة قلد محرابها من غير اجتهداد .

• ( وقلد ) وجوباً ( غيره ) : أى غير المجتهد ( عدلاً عارفاً ) : بالأدلة لا غير  
عدل ولا جاهلاً ( أو محراباً مطلقاً ) : سواء كان محراب مصر أو غير مصر .  
( فإن لم يجز ) غير المجتهد عدلاً عارفاً ولا محراباً ، ( أو تخير مجتهد ) : بأن خفيت  
عليه الأدلة لغيم أو حبس أو نحو ذلك أو التبت عليه ، ( تخير ) : جهة من  
الجهات الأربع وصلى إليها واكتفى بذلك ، وقيل يصلى أربع صلوات لكل جهة صلاة .  
• ( وبطلت ) : صلاة مجتهد أو مقلد ( إن خالف ) : الجهة التي أداها اجتهدا إليها ،  
أو أمره العارف بها وصلى لغيرها ( عثمداً ) : وأعادها وجوباً ، ( ولو صادف ) : القبلة  
في الجهة التي خالف إليها .

• ( وإن تبين خطأ ) يقينا أو ظناً ( بصلاة ) أى فيها ( قَطَعَ ) صلاته ( البصيرُ  
المنحرفُ كثيراً ) : بأن استدبر أو شرّق أو غرب ، وابتدأها بإقامة . ولا يكفي  
تحوله لجهة القبلة .

( واستقبلَ ) القبلة ؛ بأن يتحول إليها ( غيره ) : وهو الأعمى مطلقاً  
والبصير المنحرف يسيراً ، ( أو ) إن تبين خطأ ( بعدها ) : أى بعد الصلاة

قوله : [ محراب مصر ] : أى علم أنه وضع العارفين أو الشأن فيه ذلك ،  
قوله : [ أو غير مصر ] : أى الشأن فيه عدم العارفين .

قوله : [ لكل جهة صلاة ] : أى إن كان الشك في الجهات الأربع ، فإن  
شك في جهتين فصلاتين ولا بد من جزم النية عند كل صلاة .

قوله : [ إن خالف ] : أى وأما لو صلى إلى جهة اجتهدا فإنه يعيد في الوقت  
إذا استدبر أو شرّق أو غرب كما في المدونة ، إلا إن انحرف يسيراً .

قوله : [ واستقبل القبلة ] إلخ : أى فإن لم يستقبلها الأعمى المنحرف كثيراً  
بعد العلم بطلت ، لأن الانحراف الكثير مبطل مطلقاً مع العلم سواء علم به حين  
الدخول أو علم به بعد دخولها . وأما المنحرف يسيراً - أعمى أو بصيراً - إذا لم  
يستقبل - لا تبطل صلاته .

( أعاد الأول ) : وهو البصير المنحرف كثيراً (بوقت) : ضروري وقول الشيخ : المختار معترض وأما المنحرف يسيراً والأعمى مطلقاً فلا إعادة عليه ( كالتأسي ) : للجهة التي أداه اجتهاده إليها أو التي دله عليها العارف المقلد ، يعيد في الوقت على المشهور وقيل : أبداً . وأما ناسي وجوب الاستقبال فإنه يعيد أبداً كما تقدم أول الكلام ؛ فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم . وبعضهم أجرى الخلاف حتى في ناسي الوجوب أيضاً ، وعليه فيقيّد وجوب الاستقبال بالذكر والأمن والقدرة .

• ( وجازَ نفلٌ غيرُ مؤكّد ) : ومنه الرواتب كأربع قبل الظهر والضحي والشفع ( فيها ) : أي الكعبة<sup>(١)</sup> ( وفي الحجر ) : أي حجر إسماعيل بكسر الحاء وسكون الجيم ( لأيّ جهة ) : راجع لقوله : [ فيها ] لاقوله الحجر لأنه لو استدبر البيت أو شرق أو غرب لم تصح كما قال الخطاب . وقيل بل تصح بناء على أنه من البيت .

قوله : [ أعاد الأول ] إلخ : هذا التفصيل المذكور في قبلة الاجتهاد كما هو الموضوع . وأما قبلة القطع — كمن بمكة — أو الوحي — كمن بالمدينة — أو الإجماع — كمن بمسجد عمرو — فإنه يقطع ولو أعمى منحرفاً يسيراً فإن لم يقطع أعاد أبداً .

قوله : [ بوقت ضروري ] إلخ : قال في الأصل : وهو في العشاءين الليل كله ، وفي الصبح للطلوع ، وفي الظهرين للاصفرار .

قوله : [ وقيل أبداً ] : هذا الخلاف في صلاة الفرض وأما في النفل فلا إعادة أصلاً .

قوله : [ وعليه فيقيّد وجوب الاستقبال ] إلخ : المناسب جعل هذا عقب قوله [ على المشهور ] تأمل .

قوله : [ وقيل بل تصح بناء ] إلخ : لكن أيد ( بن ) الأول .

( ١ ) تكرر في صحيح البخاري حديث صلاحه صلى الله عليه وسلم بالكعبة في غزوة الفتح ، ومنه ما ورد في كتاب الصلاة « باب الأبواب والفتل للكعبة والمساجد » عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة فدعا عثمان بن طلحة ثم أغلق عليه الباب فلبث فيه ساعة ، ثم خرجوا . قال ابن عمر فبدرت فسألت بلالا ؟ فقال : صلى فيه . فقلت : في أي ؟ قال : بين الأسطوانتين . قال ابن عمر : فذهب عليّ أن أسأله كم صلى . قال الشوكاني : رواه أحمد كذلك وأورد فيه روايات عن مسلم وغيره .

(وَكُرِّهَ الْمُؤَكَّدَةُ): كالوتر والعيندين وكركعتي الفجر بناء على أنهما سنة وركعتي الطواف على الراجح وقيل بمنع المؤكد . وما مشى عليه الشيخ ضعيف .  
• (وَمُنْعَ الْفَرْضِ): فيها أو في الحجر (و) إن وقع ولو عمداً (أعادهُ بوقت): ضروري وهو في الظهرين للاصفرار، وقيل يعيد العائد أبداً (وبطلَ): الفرض (على ظهرها): ويعاد أبداً لأن الواجب استقبال البناء (كالمؤكد): فلا يكفي استقبال الهواء لجهة السماء ، وعلى هذا فلا يجوز النقل أيضاً ، وقيل لأبأس به وفيه نظر .

• (و) جاز (لمسافرٍ سفرَ قَصْرٍ) لا أقل (تَنْفُلُ وإن) تنفل (بوترٍ) فأولى غيره (صَوَّبَ): أي جهة (سَفَرِهِ إن ركب دابةً)<sup>(١)</sup>: على ظهرها بل . (وإن بمحمَلٍ):

قوله: [وركعتي الطواف]: أي غير الواجب كما قيده في المجموع .  
قوله: [وما مشى عليه الشيخ]: إلخ: أي لأنه صرح بالجواز .  
قوله: [وقيل يعيد العائد]: إلخ: ولكن الراجح الأولى .  
قوله: [وبطل الفرض على ظهرها]: أي ولو كان بين يديه بعض بنائها .

قوله: [كالمؤكد]: أي على الراجح .  
قوله: [وقيل لأبأس به]: إلخ: الحاصل أن في غير الفرض ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً ، الجواز إن كان غير مؤكد ، المنع مطلقاً قال في الحاشية وهذا الأخير أظهر الأقوال .

• تنبيه: سكت المصنف عن حكم الصلاة تحت الكعبة في حفرة مثلاً . والحكم البطلان مطلقاً فرضاً أو نفلاً لأن ما تحت المسجد لا يعطى حكمه بحال ، ألا ترى أنه يجوز للجنب الدخول تحته ولا يجوز له الطيران فوقه ؟ كذا قرر شيخنا (١) .  
من حاشية الأصل ) .

(١) روى الإمام البخاري عن جابر قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل على راحلته حيث توجهت . فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة » . وخرج الشوكاني عن أحمد والترمذي باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر . وقال أخرجه أيضاً النسائي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب وضعفه البيهقي . وأخرج عن عامرين ربيعة في النافلة نحو حديث جابر وقال متفق عليه وقال في الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه وعن أنس عند الشيخين وعن أبي سعيد عند أحمد وعن سعد عند البزار غير أنه ضعيف .

بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ما يركب فيه من محفة وشقذف ونحوهما مما يجلس فيه ويصلى متربعا ؛ فلجواز التنفل صوب السفر شروط : أن يكون السفر سفر قصر ، وأن يكون راكباً لا ماشياً ولا جالساً ، وأن يكون راكب دابة من حمار أو بغل أو فرس أو بعير لا سفينة أو رجل ، وأن يكون ركوبه لها على المعتاد لا مقلوباً أو جاعلاً رجله معاً بلجنب واحد. وأخذ من قوله سفر قصر أنه لا بد أن يكون مأذوناً فيه شرعاً فخرج العاصي بسفره .

\* وأشار لكيفية صلاة النفل في سفر القصر على الدابة بقوله :

(يُومِي) : بعد أن يركع (بسجوده للأرض) : ولا يسجد على قربوس السرج ولا على القتب . ويحسر عمامته كما قال اللخمي . ولا يشترط طهارة الأرض ، وهذا إذا لم يمكنه السجود على نحو سطح ومحفة . وإلا صلى متربعا بركوع وسجود .

قوله : [ شروط ] : أى خمسة .

قوله : [ أو رجل ] : أى للسنة

قوله : [ لا مقلوباً ] إلخ : أى إلا أن يوافق القبلة الأصلية كما يؤخذ مما يأتي .

قوله : [ وأخذ من قوله سفر قصر ] إلخ : أى فيؤخذ منه قيدان أن يكون أربعة برد<sup>(١)</sup> لا أقل : وأن لا يكون سفر معصية ، ووجه أخذ هذا الثاني أن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً .

قوله : [ ولا يشترط طهارة الأرض ] : وتقدم الفرق بين وجوب حسر العمامة ، وعدم اشتراط طهارة الأرض بقوة الركن على الشرط والاختلاف في هذا الشرط .

قوله : [ وإلا صلى متربعا ] : ولذلك قالوا : تجوز الصلاة فرضاً ونفلاً على الدابة بالركوع والسجود إذا أمكنه ذلك ، وكان مستقبلاً للقبلة كذا ذكره سند في الطراز ، وقال سحنون : لا يجزئ إيقاع الصلاة على الدابة قائماً وراكعاً وساجداً لدخوله على الفور ، وما قاله سند هو الراجح كذا قرر شيخنا . ( ٨١ . من حاشية الأصل ) .

( ١ ) جمع برید وهى مسافة .



فإن انحرف لغير جهة سفره عامداً بلا ضرورة بطل نفعه إلا لجهة القبلة لأنها الأصل .  
وجاز له وهو يصلي عليها أن يعمل ما لا بد له منه من ركض دابة ومسك عنائها  
وسوقها بسوط ونحوه ، لا بكلام .

ثم صرح ببعض مفهوم دابة وهو السفينة لما فيه من الخلاف والتفصيل بقوله :  
\* ( لا ) إن ركب ( سفينة ) فلا يصلي فيها صوب سفره ولا بالإيماء ،  
بل لجهة القبلة بركوع وسجود لتيسر التوجه للقبلة<sup>(١)</sup> والركوع والسجود فيها  
بخلاف الدابة ، وحينئذ ( فيستقبل ) القبلة ( ودارمها ) أى مع دورانها إلى جهة القبلة  
إذا دارت لغيرها ( إن أمكن ) الدوران معها ، فإن لم يمكن لضيق ونحوه صلى حيث

قوله : [ بلا ضرورة ] : أى فإن كان انحرافه لضرورة كظنه أنها طريقه  
أو غلبته الدابة فلا شيء عليه ، ولو وصل محل إقامته وهو في الصلاة نزل عنها  
إلا أن يكون الباقي يسيراً كالشاهد ، وإلا فلا ينزل : عنها . وإذا نزل عنها أتم  
بالأرض مستقبلاً ركباً وساجداً لا بالإيماء إلا على قول من يجوز الإيماء في النقل  
للصحيح غير المسافر ، فيتم عليها بالإيماء والمراد محل إقامته الذى يقطع حكم  
السفر وإن لم يكن منزله .

قوله : [ لما فيه من الخلاف ] : الحاصل أنه وقع خلاف في المذهب ، هل  
يصلى بالركوع والسجود في السفينة لغير القبلة ، أو لا يصلى لغيرها أصلاً ؟ وهل  
يجوز أن يتنفل في السفينة إيماء للقبلة ، أو لا يجوز ؟ المعول عليه ما قاله شارحنا من  
أنه لا يصلى بالإيماء ولا لغير القبلة لا في فرض ولا في نفل .

قوله : [ فإن لم يمكن ] إلخ : أى فيسقط عنه الاستقبال عند العجز بل  
السجود أيضاً لا فرق بين فرض ونفل .

(١) جاء في صحيح البخارى في باب الصلاة على الحصى : « وصلى جابر وأبو سعيد في السفينة  
قائمين . وقال الحسن تصل قائماً ما لم تشق على أصحابك ، تدور معها وإلا فقاعداً » قال ابن حجر  
في خبر جابر وأبي سعيد : وصله ابن أبي شيبة وقال : « وكان إمامنا يصلى بنا في السفينة قائماً  
ونفصل خلفه قياماً ولو شئنا لأرقينا » أى لأرسلنا . وقال : « روينا أثر الحسن في نسخة قتيبة من  
رواية النسائي عنه . وفيه : سألت الحسن وابن سيرين وعامر يعنى الشعبي في السفينة فكلهم يقول :  
إن قدر على الخروج فليخرج ، غير الحسن فإنه قال : إن لم يؤذ أصحابه أى فليصل . . . وفى  
تاريخ البخارى من طريق هشام قال : سمعت الحسن يقول : در في السفينة كما تدور إذا صليت .  
وعند أبي حنيفة تجوز الصلاة في السفينة قاعداً مع جواز القيام .

توجهت به ، ولا فرق في هذا بين نفل وفرض ( لافرض ) أى لا يجوز ولا يصح فرض على ظهر الدابة ( وإن مستقبلاً ) للقبلة .  
● إلا في فروع أربعة .

أشار لأولها بقوله : ( إلا للتنحيم ) في قتال عدو كافر أو غيره من كل قتال جائز لا يمكن النزول فيه عن الدابة . فيصلى الفرض على ظهرها إيماء للقبلة إن أمكن .

والى ثانيها بقوله : ( أو خَوْفٍ ) من كسب ( أو لص إن نزل عن دابته ) ( فلها ) أى فيصلى الفرض على ظهرها إيماء للقبلة ( إن أمكن ) وإلا صلى لغيرها ، ( وإن آمن ) أى حصل له أمان بعد صلاته ( أعاد الخائف ) : من كسب ( بوقت ) دون الملثم .

وأشار لثالثها بقوله : ( وإلا ) راكباً ( لخضخاض ) أى فيه

قوله : [ ولا يصح فرض ] إلخ : محل البطان إذا كان يصلى على الدابة بالإيماء أو ركوع وسجود من جلوس وهو يقدر على القيام . وأما لو صلى على الدابة قائماً بركوع وسجود مستقبلاً للقبلة أو عاجزاً عن القيام كانت صحيحة على المعتمد ، كما تقدم عن سند ، وكما يأتى في مسألة المريض .

قوله : [ من كل قتال جائز ] : أى لأجل الدفع عن نفس أو مال أو حريم . قوله : [ إن أمكن ] إلخ : قال عبد الحق : الخائف من سبع ونحوها على ثلاثة أوجه : موقن بانكشاف الخوف قبل خروج الوقت ، ويأتس من انكشافه قبل مضى الوقت ، وراج انكشافه قبل خروجه ؛ فالأول يؤخر الصلاة على الدابة لآخر الوقت المختار والثانى يصلى عليها أولاً . والثالث يؤخر الصلاة عليها لوسطه .

قوله : [ بوقت ] : وهو كما تقدم للاصفار في الظهرين والفجر في العشائين وللطلوع في الصبح .

قوله : [ دون الملثم ] : أى وأما الملثم فلا إعادة عليه ولو تبين عدم ما يخاف منه ، والفرق بين الخائف من كسب والملثم ورود النص فيه وغيره مقيس عليه .  
قوله : [ وإلا راكباً لخضخاض ] : لافرق بين كونه مسافراً أو حاضراً .

( لا يطيقُ النزولَ بهِ ) : أى فيه .

• ( وخافَ خُرُوجَ الوقتِ ) الاختيارى فأولى الضرورى فيصلى الفرض على الدابة إيماء وهذا القيد زدناه عليه ، فإن لم يخف خروجه آخر لآخر الاختيارى .

وأشار لرابعها بقوله : ( وإلا لمرض ) بالراكب لا يطيق النزول معه .

• ( و ) الحال أنه ( يؤدّيها عليها ) : أى على الدابة ( كالأرض ) أى كما يؤدّيها على الأرض بالإيماء فيجوز له أن يؤدّيها على دابته إيماء للقبلة بعد أن توقف به ، فإذا كان يؤدّيها بالأرض بأكمل مما على ظهر الدابة وجب تأديها بالأرض ( والتذى ينبغى فى هذا ) الفرع الأخير ( الأرض ) أى تأديتها بالأرض يحتمل وجوباً ويحتمل ندباً قال فيها لا يعجبني تأديتها على الدابة فقال اللخمي أى يكره ، وقال ابن رشد أى يمنع قبول الشيخ وفيها كراهة الأخير معترض ، والله أعلم .

قوله : [ لا يطيق النزول به ] : أى أو خشى تلطخ ثيابه كما نقله الخطاب عن

ابن ناسجى .

قوله : [ وقال ابن رشد أى يمنع ] : ورجحه بعضهم . لكن تأول المدونة ابن ناسجى بتأويل آخر ، فقال : معنى قولها لا يعجبني إذا صلى حيناً توجهت به الدابة ، وأما لو وقفت له واستقبل بها القبلة لحاز . وهو وفاق قاله ابن يونس .  
( اهـ . من حاشية الأصل نقلاً عن بن ) .

## فصل : فى فرائض الصلاة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها ومبطلاتها

• (فصلٌ) : فى بيان فرائض الصلاة؛ أى أركانها التى تركب هى منها ، وما يتعلق بها من الأحكام .

• (فرائضُ الصلاةِ) أربع عشرة فريضة أولها :

• (نيتها) : أى الصلاة المخصوصة . فلا بد من قصد تعيينها من ظهر أو عصر . وإنما يجب التعيين فى الفرائض والسنن كالوتر والعيد وكذا الفجر ، دون

### فصل :

لما أنهى الكلام على شروط الصلاة الخارجة عن ماهيتها ، شرع فى الكلام على فرائضها المعبر عنها بالأركان الداخلة فى ماهيتها مُتَّبِعاً ذلك بذكر سننها ومندوباتها وما يتعلق بذلك ، فقال : [ فرائض الصلاة ] إلخ : وإضافة فرائض للصلاة من إضافة الجزء للكل ، لأن الفرائض بعض الصلاة ؛ لأن الصلاة هيئة مجتمعة من فرائض وغيرها . والمراد : الصلاة ولو نقلاً ، ويصرف كل فرض إلى ما يليق به . فإن القيام فى الفاتحة ولتكبيرة الإحرام واجب فى الفرض دون النقل .  
قوله : [ وما يتعلق بها من الأحكام ] : أى من سنن وفضائل ومكروهات ومبطلات .

قوله : [ أربع عشرة ] : أى وفاقاً وخلافاً ؛ أى لأن الطمأنينة والاعتدال وقع فيهما خلاف .

قوله : [ وإنما يجب التعيين ] إلخ : فى ( ح ) عن ابن هشام ، أن التعيين لها يتضمن الوجوب والأداء والقربة ، فهو يغنى عن الثلاثة لكن استحضار الأمور الأربعة أكمل . ولا يشترط فى التعيين نية اليوم . وما يأتى فى القوائى من أنه إذا علمها دون يومها صلاحها نائياً له فلكون سلطان وقتها فات ، فاحتجج فى تعيينها للملاحظة اليوم . وأما الوقت الحال فلا يقبل الاشتراك . ولا يكتفى فى الفرائض نية

غيرها من النوافل؛ كالضحى والرواتب والتهجد فيكفي فيه نية مطلق نفل ، وينصرف للضحى إن كان قبل الزوال وهكذا . والنية : قصد الشيء . ومحلها القلب .  
(وجازَ التلفُّظُ بها) : والأولى تركه في صلاة أو غيرها وهي فرض في كل عبادة.

مطلق الفرض ولا في السنّة نية مطلق السنّة ، فإن أراد صلاة الظهر وقال : نويت صلاة الفرض ، ولم يلاحظ أنه الظهر كانت باطلة . وكذا يقال في السنّة . ويستثنى من قولهم لا بد في الفرائض من التعيين نية الجمعة عن الظهر ، فإنها تجزى على المشهور بخلاف العكس .

والحاصل أن من ظن أن الظهر جمعة فنواها أو ظن أن الجمعة ظهر فنواها فيه ثلاثة أقوال : البطلان فيهما ، والصحة فيهما ، والمشهور التفصيل : إن نوى الجمعة فبين الظهر أجزاً دون العكس وجهوه بأن شروط الجمعة أكثر من شروط الظهر ، ونية الأخص تستلزم نية الأعم بخلاف العكس ، ولا يخلو عن تسمح فلأن الجمعة ركعتان والظهر أربع ، فلا خصوص ولا عموم بينهما فتأمل .

● تنبيهان : الأول : قال خليل : وجاز له دخول على ما أحرم به الإمام . قال الأصل في شرحه ذلك محمول على صورتين فقط على التحقيق ؛ الأولى أن يجد المأموم إماماً ولم يدر أهو في الجمعة أو في صلاة الظهر فينوي ما أحرم به الإمام فيجزيه ما تبين منهما . الثانية أن يجد إماماً ولم يدر أهو مسافر أم مقيم فأحرم بما أحرم به الإمام ، فيجزيه ما تبين من سفرية أو حضرية ، لكن إن كان المأموم مقيماً فإنه يتم بعد سلام إمامه المسافر ، ويلزمه إن كان مسافراً متابعة إمامه المقيم .  
الثاني : تبطل الصلاة بسبق النية إن كثر ، وإلا فخلافاً . فالبطلان بناء على اشتراط المقارنة وعدمه بناء على عدم الاشتراط ، قال في المجموع وسبقها بيسير مفتقر على المختار .

قوله : [ والأولى تركه ] : يستثنى الموسوس فيستحب له التلفظ ليذهب عنه اللبس كما في المواق ، وما قاله الشارح هو الذي حل به بهرام كلام خليل تبعاً لأئى الحسن والتوضيح . وقيل إن التلفظ وعدمه على حد سواء .

● تنبيه : إن خالف لفظه نيته فالعبرة بالنية إن وقع ذلك سهواً وأما عمداً فتلاعب تبطل صلاته .

( وعزوبُها ) : أى ذهابها من القلب بعد استحضارها عند تكبيرة الإحرام ، ( مغتفر ) غير مبطل لها ولو بتفكير فى أمر دنيوى بخلاف رفضها فبطل .  
 ( كعدم نية الأداء ) إن كانت أداء : (أو) عدم نية (القضاء) إن كانت قضاء ، فإنه مغتفر إذ لا يشترط لصحتها نية أداء أو قضاء وإن كان الأولى ملاحظة ذلك ( أو ) عدم نية ( عدد الركعات ) فإنه مغتفر ، إذ لا يشترط أن يلاحظ أربع ركعات مثلاً ، فالظاهر فى وقته مثلاً يتضمن أنه أربع ركعات وأنه أداء ، وخارج وقته يتضمن أنه قضاء ، بل إذا كان غافلاً عن الأداء مثلاً أو جاهلاً بوصفها بذلك فهى صحيحة .

\* ( و ) ثانيها : ( تكبيرة الإحرام )

قوله : [ فى أمر دنيوى ] : أى لافرق بين كون الشاغل عن استصحابها تفكيره بدنيوى أو أخروى ، متقدماً عن الصلاة أو طارئاً عليها .  
 قوله : [ فبطل ] : أى إن وقع فى الأثناء اتفاقاً . وعلى أحد مرجحين : إن وقع بعد الفراغ . وتقدم الكلام فى ذلك .

قوله : [ كعدم نية الأداء ] إلخ : وناب أحدهما عن الآخر إن انحدا ولم يتعمد . وأما لو لم يتحدا فلا ، كمن صلى الظهر أياماً قبل وقته فلا يكون ظهر يوم قضاء عما قبله وبعده أجزأ ، ولو ظنه أداء . وصيام أسير رمضان سنين فى شعبان كالأول ، وفى شوال كالثانى . ( ١٥٠ . من المجموع ) .

قوله : [ الإحرام ] : أصل الإحرام الدخول فى حرمت الصلاة ، ثم نقل لفظ الإحرام للنية أو لمجموع النية والتكبير ، لأن المصلى يدخل بهما فى حرمت الصلاة . وإضافة التكبير للإحرام إما من إضافة الجزء للكل — إن قلنا إن الإحرام عبارة عن النية والتكبير — أو من إضافة الشيء إلى مصاحبه إن قلنا إنه النية فقط . قال شيخنا فى حاشية مجموعته : المناسب لحديث : « تحريمها التكبير » أن الإضافة بيانية فإذا كبر فتكبيره إحرام أى دخول فى حرمت الصلاة فيحرم عليه كل ما نأفاه . ( ١٥١ ) .

● تنبيه : الصلاة مركبة من أقوال وأفعال فجميع أقوالها ليست بفرائض إلا ثلاثة : تكبيرة الإحرام ، والفاطحة ، والسلام . وجميع أفعالها فرائض إلا ثلاثة : رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام والجلوس للشهد والتيامن والسلام . ( ١٥١ من الأصل ) .  
 بلغة السالك — أمله

على كل مصل ولو مأموماً ، فلا يتحملها الإمام عنه فرضاً أو نفلاً ، ( وإنما يُجزئ : الله أكبر ) بلا فصل بين المبتدأ والخبر بكلمة أخرى ولا بسكوت طويل ، ولا يجزئ مرادفها بعربية ولا عجمية ، فإن عجز عن النطق بها سقطت ككل فرض ، وإن قلر على الإتيان ببعضها أتى به إن كان له معنى وإلا فلا . ولا يضر إبدال الهمزة من أكبر واواً لمن لغته ذلك .

قوله : [ على كل مصل ] إلخ : فلو صلى وحده أو كان مأموماً ثم شك في تكبيرة الإحرام ، فإن كان شكه قبل أن يركع كبرها بغير سلام ثم استأنف القراءة ، وإن كان بعد أن ركع ، فقال ابن القاسم : يقطع ويبتدئ ، وإذا تذكر بعد شكه أنه كان أحرم ، جرى على من شك في صلاته ثم بان الطهر . وإن كان الشاك إماماً فقال سحنون : يمضي في صلاته ، وإذا سلم سألهم ، فإن قالوا ، أحرمت رجعت لقولهم وإن شكوا أعاد جميعهم . ( ١٨٠ من الحاشية ) .

قوله : [ فلا يتحملها الإمام ] إلخ : أي لأن الأصل في الفرائض عدم الحمل جاءت السنة بحمل الفائحة وبقي ما عداها على الأصل .

قوله : [ وإنما يجزئ الله أكبر ] : لما كان معنى التكبير التعظيم ، فيتوهم إجزاء كل ما دل على ذلك ، بيّن انحصار المجرى منه بقوله إنما يجزئ إلخ .

قوله : [ بلا فصل ] إلخ : قال في الأصل ولا يضر زيادة واو قبل أكبر . ( ١٨١ ) وقد تعقب ذلك بعضهم بقوله : الظاهر أنه مضر إذ لا يعطف الخبر على المبتدأ على أن اللفظ متعبد به . ( ١٨٢ من حاشية الأصل ) .

قوله : [ سقطت ] إلخ : فلو أتى بمرادفها لم تبطل فيما يظهر .

قوله : [ إن كان له معنى ] : أي لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله — كلفظ الجلالة — أو على صفة من صفاته مثل : برّ بمعنى محسن ، وأما إن دل على معنى يبطل الصلاة فإنه لا ينطق به مثل : كبر أو كر ، أو كان لا معنى له أصلاً كالحروف المفردة . وهذه طريقة الأجهوري ، وقال الشيخ سالم : إذا لم يقدر إلا على البعض فلا يأتي به وأطلق .

قوله : [ لمن لغته ذلك ] : أي كالعوام ولا بد فيها من المد الطبيعي وهو

\* ( و ) ثالثها: (القيامُ لها في الفرضِ): فلا يجزئُ فيه من جلوس ولا في حالة انحناء، بل حتى يستقل قائماً. وقولنا: [في الفرض] زدناه لإخراج النفل لجواز صلاته من جلوس. لكن لو كبر فيه جالساً وقام فأتمه من قيام هل يجزئ وهو الظاهر لأنه يجوز فيه صلاة ركعة من قيام، وأخرى من جلوس.

واسئني من مقدر تقديره: من كل مصلٍّ، قوله (إلا لمسبق) وجد الإمام راکعاً و (كبرٌ مُنحطاً) أي حال انحنائه للركوع وأدرك الركعة، بأن وضع يديه على ركبتيه قبل استقلال الإمام قائماً، فالصلاة صحيحة وسواء ابتدأها من قيام وأتمها حال الانحطاط أو بعده بلا فصل طويل، أو ابتدأها حال الانحطاط كذلك. وهذا إذا نوى بها الإحرام أو هو والركوع أو لم يلاحظ شيئاً منهما، أما إذا نوى به تكبيرة الركوع فقط، فلا يجزئ كما سيأتي.

حركاتان، فإن زاد فقالت الشافعية: يختفر أقصى ما قيل به عند القراءة، ولو على شذوذ وهو أربع عشرة حركة. وكذلك لا يضر إشباع الباء وتضعيف الراء، وأما نية أكْبَار: جمع، كبر وهو الطبل الكبير، فكفر وليحذر من مد همزة الجلالة فيصير كالمستفهم، وأما زيادة واو في ابتداء التكبير فتوهم القسم والعطف على محذوف فالظاهر البطلان.

قوله: [بل حتى يستقل قائماً]: أي فلو أتى بها قائماً مستنداً لعماد — بحيث لو أزيل العماد لسقط — فلا تجزئ.

قوله: [إلا لمسبق] إلخ: حاصل صور المسبوق المأخوذة من المصنف والشارح منطقاً ومفهوماً اثنتان وثلاثون صورة منها اثنتا عشرة — الصلاة صحيحة، وعشرون الصلاة فيها باطلة. وهي أن تقول: إذا وجد الإمام راکعاً، إما أن يبتدئها من قيام ويتمها حال الانحطاط، أو بعده. أو يبتدئها في حال الانحطاط ويتمها حاله أو بعده. فهذه أربع صور. وفي كل منها: إما أن ينوي بها الإحرام، أو هو والركوع، أو لم يلاحظ شيئاً، أو الركوع فقط فهذه ستة عشر. وفي كل: إما أن يحصل فصلٌ أولاً فهذه اثنتان وثلاثون. إن حصل فصل فالصلاة باطلة في ست عشرة، أو نوى بالتكبير الركوع فقط فباطلة أيضاً في أربعة. يبقى اثنتا عشرة صحيحة.



ولنما الكلام في الركعة المدركة هل يعتد بها أو لا؟ أشار لذلك بقوله: (وفي الاعتداد بالركعة) المدركة مع الإمام (إن ابتدأها): أي التكبيرة حال كونه (قائماً) وأتمها حال انخطائه أو بعده بلا فصل وعدم الاعتداد بها (تأويلان). وأما لو ابتدأ التكبيرة حال انخطائه لم يعتد بها اتفاقاً كما لو شك في إدراكها، وانظر ما وجهه وما وجه التأويل الثاني مع أنه أدرك الركعة والصلاة صحيحة، وقد اغتفر للمسبوق تكبيره في هذه الحالة وكون الانحطاط مما يؤثر في الركعة دون الصلاة مما لا وجه له، والله أعلم بحقيقة الحال.

قوله: [وفي الاعتداد] إلخ: أي فحل التأويلين في ست صور من اثني عشرة، وعدم الاعتداد بالركعة اتفاقاً في الست الباقية ويضم لتلك الست ما لو شك في إدراكها، سواء ابتدأها من قيام وأتمها حال القيام أو حال الانحطاط أو بعده أو ابتدأها من الانحطاط أو بعده وأتمها حال الانحطاط أو بعده، ولم يحصل فصل، فهذه خمس سواء نوى الإحرام فقط، أو الإحرام والركوع أو لم يلاحظ شيئاً. فقد دخل تحت الشك خمس عشرة صورة فجملة الصور التي تلغى فيها الركعة اتفاقاً إحدى وعشرون صورة.

قوله: [وانظر ما وجهه] إلخ: قال في حاشية الأصل: وإنما صحت الصلاة مع عدم الاعتداد بالركعة التي وقع فيها الإحرام، إما اتفاقاً أو على أحد التأويلين. مع أن عدم الاعتداد بها إنما هو للخلل الواقع في الإحرام. فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في إحرامها بترك القيام له، لأن الإحرام من أركان الصلاة لا من أركان الركعة، لأنه لما حصل القيام في الركعة التالية لهذه الركعة فكأن الإحرام حصل حال قيام تلك الركعة التالية فتكون أول صلاته، والشرط الذي هو القيام - مقارن للشرط وهو التكبير حكماً. وهذا بخلاف الركعة التي أحرم في ركوعها، فإن الشرط لم يقارن فيها للشرط لاحقية ولا حكماً لعدم وجوده كذا قال المازري. قال المستاوي: ولا يخفى ما فيه من البعد وقد يقال إنما حكموا بصحة الصلاة مراعاة لقول من يقول: إن القيام لتكبيرة الإحرام غير فرض بالنسبة للمسبوق وعدم الاعتداد بالركعة إنما جاء للخلل في ركوعها حيث أدمج الفرضين الثاني في الأول قبل أن يفرغ منه، لأنه شرع في الثاني قبل تمام

\* ( و ) رابعها : ( فاتحة ) : أى قراءتها ( بحركة لسان ) وإن لم يسمع ( لإمام ، وفدّ ) أى منفرد — لا مأموم — لأن الإمام يحملها عنه دون سائر الفرائض ، ( فيجب ) على المكلف ( تعلّمها ) : أى الفاتحة ليؤدى صلاته بها ( إن أمكن ) التعلم بأن قبله ، ووجد معلماً ولو بأجرة أوفى أزمته طويلة ، ( وإلا ) يمكن التعلم — لحرص ونحوه ، أولم يجد معلماً أو ضاق الوقت — ( ائتم ) وجوباً ( بمن يحسنها إن وجدّه ) ،

التكبير ، وعلى هذا فالقيام للتكبير إنما يجب لأجل أن يصح له الركوع فتدرك الركعة . ( هـ . بن ) .

قوله : [ أى قراءتها ] : إنما قدّر ذلك لأنه لا تكليف إلا بفعل .

قوله : [ بحركة لسان ] : احترز به عما إذا أجزاها على قلبه فإنه لا يكتفى .

قوله : [ وإن لم يسمع نفسه ] : ولكن الأولى مراعاة الخلاف ، فإن الشافعى يوجب إسراع النفس . وفى الحرشى نقلاً عن الأجهورى : أنه يجب قراءتها ملحونة بناء على أن اللحن لا يبطل الصلاة . قال فى الحاشية : وهو استظهار بعيد ، إذ القراءة الملحونة لا تعدّ قراءة ، فصاحبها ينزل منزلة العاجز . وينبغى أن يقال : إذا كان يلحن فى بعض دون بعض فإنه يقرأ ما لا يلحن فيه ، ويترك ما يلحن فيه . وهذا إذا كان ما يلحن فيه متوالياً وإلا فالأظهر أن يترك الكل .

قوله : [ لإمام وفدّ ] : أى سواء كانت الصلاة فريضة أو نافلة ، جهرية أو سرية .

قوله : [ لا مأموم ] : أى خلافاً لابن العربى القائل بلزومها للمأموم فى السرية . والمعتمد عدم لزومها وإنما تستحب قراءتها له فقط .

قوله : [ دون سائر الفرائض ] : أى فلا يحمل الإمام شيئاً منها فعليه أو قولية .

قوله : [ إن أمكن ] إلخ : فإن فرط فى التعلم مع إمكانه قضى من الصلوات بعد تعلّمها ما صلاه فداً فى الأزمته التى فرط فيها .

قوله : [ لحرص ] : ظاهره أن الحرص يوجب الائتمام . لكن قال فى المجموع فيجب تعلّمها إن أمكن ، وإلا ائتم وجوباً غير الآخرس .

وتبطل إن تركه ( وإلا ) يجده صلى فذاً :  
 \* (نُدْب) له (فصلٌ بين تكبيره) للإحرام (وركُوعه) بسكوت أو ذِكْر وهو  
 أولى ، ونَكَّر [ فصلٌ ] ليشمل القليل والكثير ، ولا يجب عليه أن يأتي بذكر  
 بداً فإن لم يقدر على التكبير لخرس دخل بالنية وسقط عنه . ثم إن الفاتحة

قوله : [ وتبطل إن تركه ] : أى لتركه واجباً وهو قراءة الفاتحة لكونه  
 لا يتوصل لها إلا بالإمام ، فإذا تركه ترك الواجب مع الإمكان .

قوله : [ صلى فذاً ] : أى فلو عجز عن التعلم والاثتمام وشرع في الصلاة  
 منفرداً فطراً عليه قارئ ، أو طراً عليه العلم بها لم يقطع ويتمها كعاجز عن القيام  
 قدر عليه في أثنائها .

قوله : [ وهو أولى ] : أى لما فيه من مراعاة من يقول بوجوب البدل ، فإن  
 لم يفصل وركع أجزأه . فالخاصل أن الفصل مندوب وكونه بذكر مندوب آخر  
 وكونه بشيء من القرآن أولى من غير من الأذكار .

قوله : [ ليشمل القليل والكثير ] : أى خلافاً لابن مسلمة المقيّد له بكونه  
 يقف قدر الفاتحة وسورة معها .

قوله : [ ولا يجب عليه ] إلخ : أى كما هو قول القاضي عبد الوهاب خلافاً  
 لمحمد بن سحنون .

قوله : [ فإن لم يقدر على التكبير ] إلخ : هذا مبنى على ما مشى عليه  
 شارحنا من أن الأخرس يجب عليه الاثتمام ، كالذى لا يقبل التعلم . فاستشعر  
 سؤال سائل يقول : له ما يصنع في تكبيرة الإحرام ؟ فأجاب بما ذكر .

قوله : [ ثم إن الفاتحة ] إلخ : اعلم أنه وقع في المذهب خلاف في وجوب  
 الفاتحة في الصلاة وعدم وجوبها فيها . فقليل : لا تجب في شيء من الركعات بل هي  
 سنة في كل ركعة ، لحمل الإمام لها وهو لا يحمل فرضاً ، وبه قال ابن شبلون  
 ورواه الواقدي عن مالك ، وقيل إنها تجب عليه .

واختلف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على أقوال أربعة : فقليل في  
 كل الركعة وهو الراجح ، وقيل في الجل وسنة في الأقل . وقيل واجبة في ركعة وسنة  
 في الباقي . وقيل في النصف اقتصر الشارح على القولين المشهورين ، لأن القول

تجب في كل على المشهور ، وقيل تجب في الجلل في الرباعية تجب في ثلاثة ، وفي الثلاثية في ركعتين ، وتسب في ركعة لكن لا كسائر السنن لاتفاق القولين على أن تركها عمداً أو بعضها مبطل .

( فإن سها عنها أو عن بعضها في ركعة ) : أي تركها أو بعضها سهواً ولو أقل من آية ولم يمكن التدارك بأن ركع ، ( سجدة ) سجود السهو لذلك قبل سلامه ولو على القول بوجوبها في كل ركعة مراعاة لمن يقول بوجوبها في الجلل ، ولا إعادة عليه ، فإن أمكن التدارك بأن تذكر قبل ركوعه وجب عليه وإلا بطلت ( كركعتين ) ، أي كما لو تركها سهواً في ركعتين أو في ركعة من ثنائية ، فإنه يتأدى ولا يقطع وسجد للسهو قبل السلام ( وأعادها ) أي احتياطاً

بوجوبها في كل ركعة قول مالك في المدونة ، وشهره ابن بشير وابن الحاجب وعبد الوهاب وابن عبد البر . والقول بوجوبها في الجلل رجوع إليه مالك وشهره ابن عسكر في الإرشاد ، وقال القرافي هو ظاهر المذهب .

قوله : [ وقيل تجب في الجلل ] : أي فيما لها جل فيتنفق القولان على وجوبها في جميع الثنائية ، وإنما اختلاف القولين في الرباعية والثلاثية .  
قوله : [ على أن تركها عمداً ] إلخ : أي ولو في ركعة ولم يراع خلاف اللخمي لضعفه ، فإنه قال : لا تبطل إذا تركها في ركعة ويسجد قبل السلام وهو ضعيف . إذ المعتمد أنه لا يسجد للعمد ، وإنما اتفق القولان لكونها سنة شمرت فرضيتها .

قوله : [ فإن سها عنها ] إلخ : هذا مرتب على كل من القولين السابقين .  
قوله : [ بأن ركع ] : أي فالتدارك يفوت بمجرد الانحناء لما يلزم عليه من رجوع من فرض متفق عليه وهو الركوع إلى ما اختلف فيه بالسنية .  
قوله : [ قبل سلامه ] : أي ولا يأتي بركعة بدل ركعة النقص .  
قوله : [ ولا إعادة عليه ] : هو قول في المسألة . ولكن ظاهر المذهب أنه إذا ترك الفائحة كلاً أو بعضاً ، سهواً من الأقل - كركعة من الرباعية أو الثلاثية - فإنه يسجد قبل السلام ثم يعيد تلك الصلاة احتياطاً ، وهو الذي اختاره في الرسالة وهو المشهور فيمن تركها من الجلل أو النصف . فتحصل أن من ترك الفائحة سهواً إما

أبدأً على المشهور .

(و) إن تركها أو بعضها (عمداً) ولو في ركعة (بطلت) صلاته (كأن لم يسجد) : أى كما تبطل إذا لم يسجد لسهو فيما إذا تركها أو بعضها سهواً حتى طال الزمن .

\* (و) خامسها : (قيامٌ لها) أى للقاتحة (بقرضٍ) : فإن جلس أو انحنى حال قراءتها بطلت . وكذا لو استند إلى شيء بحيث لو أزيل ما استند إليه سقط .

أن يتركها من الأقل أو النصف أو الجمل ، فالمشهور في ذلك كله أنه يتأدى حيث فاته التدارك بالركوع من ركعتها ، ويسجد قبل السلام ويعيد أبدأً وجوباً كما قال (ر) ردّاً على الأجهورى . والتثنائى من قولهما : إن الإعادة في الوقت كما . يؤخذ من المجموع وحاشيته .

قوله : [أبدأً] : أى وجوباً كما علمت .

قوله : [بطلت صلاته] : أى ولو على القول بالسنية لما علمت من أنها ليست كسائر السنن .

قوله : [حتى طال الزمن] : أى بالعرف أو الخروج من المسجد . وإنما بطلت بترك السجود لما سيأتى أن من مبطلات الصلاة ترك السجود القبلى المترتب عن ثلاث سنن فما هنا أولى .

قوله : [قيام لها] : أى لأجلها في حق إمام وفد ، فليس بفرض مستقل على المعتمد . وعليه فلو عجز عنها سقط القيام ، فإن عجز عن القيام لبعضها يقدر على القيام للبعض الآخر ، فهل يسقط عنه القيام لما يقدر عليه ويأتى بها كلها من جلوس ؟ أو يأتى بما يقدر عليه قائماً ويجلس في غيره ؟ قولان ، مشهورهما الثانى . وأما المأموم فلا يجب عليه القيام لها ، فلو استند حال قراءتها لعماد بحيث لو أزيل لسقط صحت صلاته .

والحاصل أنه لما جاز له ترك القراءة خلف الإمام ، جاز له ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه ، وإن بطلت عليه صلاته يجلسه حال قراءتها ، ثم قيامه للركوع لكثير الفعل لا المخالفة للإمام ، كما قيل لصحة اقتداء الجالس بالقائم . ( ٨١ . من حاشية الأصل ) .

\* ( و ) سادسها : ( ركوعٌ من قيام ) في الفرض أو النفل الذي صلاه من قيام ، فلو جلس فركع لم تصح ( تقربُ راحته ) ثنية راحة وهي الكف والجمع راح بلا تاء ( فيه ) أى في الركوع ( من ركبتيه ) لو وضعهما ؛ أى أن الركوع الواجب هو الانحناء بحيث لو وضع كفيه لكانتا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين ، فيكون الرأس أرفع من العجيزة فيه ، وأما مجرد تطأطؤ الرأس فليس بركوع بل لإيماء . وأما تسوية الظهر فندوب زائد على الوجوب لتمكين اليدين من الركبتين كما يأتي .

\* ( و ) سابعها ( رفعٌ منه ) : أى من الركوع فإذا لم يرفع بطلت .

قوله : [ ركوع من قيام ] : أى فلا تتم حقيقة الركوع إلا بالانحطاط من قيام . أما في الفرض فظاهر وأما في النفل فلكونه ابتداءً تلك الركعة من قيام ، فلو جلس وركع لكان متلاعياً .

قوله : [ تقرب راحته ] : هذا مبني على أن وضع اليدين على الفخذين في الركوع ليس بشرط ، بل مستحب فقط وهو الذي فهمه سند وأبو الحسن من المدونة ، خلافاً لما فهمه الباجي واللخمي من الوجوب :

قوله : [ لتمكين اليدين ] : أى فوضع اليدين مستحب والتمكين مستحب ثان ، ورأى مالك التحديد في تفريق الأصابع وضمها بدعة ، فإن قصرنا لم يزد على تسوية ظهره . ولو قُطعت إحداها وضع الأخرى على ركبتها — كما في الطراز — لاعلى الركبتين معاً كما قاله بعضهم .

قوله : [ فإذا لم يرفع بطلت ] : أى إن كان عمداً أو جهلاً كما يقع لكثير من العوام ، وأما سهواً فيرجع محدّوياً حتى يصل لحالة الركوع ، ثم يرفع ويسجد بعد السلام . إلا المأموم فلا يسجد لحمل الإمام سهو ، فإن لم يرجع محدّوياً ورجع قائماً أعاد صلاته كما قال ابن المواز ، وهذا إذا كان رجوعه عمداً ، فإن كان سهواً ألغى تلك الركعة، ويسجد بعد السلام ( اهـ من حاشية الأصل ) .

- \* ( و ) ثامنها : ( سجودٌ على أيسر جزء ) أى على أقل جزء تيسر ( من جبهته ) وهو ما فوق الحاجبين وبين الجبين .
- ( ونُذِبَ ) السجود ( على أنفه ) : وقيل يجب ( وأعادَ ) الصلاة ( لتركه ) : أى السجود على الأنف ( بوقت ) مراعاة لمن يقول بوجوبه .
- \* ( و ) تاسعها : ( جلوسٌ بين السجدين )

قوله : [ سجود ] : عرفه بعضهم بأنه مسّ الأرض أو ما اتصل بها من ثابت بالجبهة ( اهـ ) . واحترز بقوله : أو ما اتصل بها ، من نحو السرير المعلق في جبل مثلاً ، وبقوله : من ثابت ، عن الفراش المنفوش جداً ، ودخل في الثابت السرير من خشب مثلاً لامن شريط ، نعم أجازوه لبعضهم للمريض . وظاهر قوله : أو ما اتصل بها ، وإن علا عن سطح ركبته فيشمل السجود على المفتاح والسبحة ، ولو اتصلت به ، والمخفظة . ولكن الأكل خلافه هذا هو الأظهر مما في ( عب ) وغيره ، وهو ما ذكره ابن عرفة . وحده الشافعية بارتفاع الأسافل وانحدار الأعالي ، قالوا : ولا بد من التحامل وهو أن يلتقي رأسه على ما سجد عليه حتى لا يعد حاملاً لها ، فلا يكفي الإمساس بمجرد الملاصقة . وليس معنى التحامل شد الجبهة على الأرض حتى يؤثر فيها كما يفعل الجهلة وسيأهم في وجوههم من أثر السجود الخشوع والخضوع . ( اهـ . بالمعنى من حاشية شيخنا على مجموعه ) .

قوله : [ على أيسر جزء ] : أى فلا يشترط إلصاق الجبهة بتمامها وإنما إلصاقها كلها مندوب .

قوله : [ وهو ما فوق الحاجبين ] : أى فالجبهة هنا مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية أى مقدم الرأس ، فلو سجد على أحد الجبين لم يكف .

قوله : [ وأعاد الصلاة ] إلخ : أى سواء كان الترك عمداً أو سهواً والمراد في الظهريين للأصفرار وفي غيرهما للطلوع خلافاً لمن قال الوقت الاختياري .

قوله : [ جلوس بين السجدين ] : وهو معنى قول خليل : « ورفع منه » . قال المازري : أما الفصل بين السجدين فواجب اتفاقاً ، لأن السجدة وإن طالت لا يتصور أن تكون سجدين فلا بد من فصل السجدين حتى يكونا اثنتين ( اهـ ) ونحوه في

فإن تركه عمداً أو سهواً ولم يمكن تداركه وطال بطلت وسيأتى تفصيل ذلك .  
 \* ( و ) عاشرها : ( سلامٌ ) وهو آخر أركانها كما أن النية أولها .  
 ( وإنما يُجزئُ : السلامُ عليكم ) بالعربية وتعريفه [ بأل ] ، وتقديمه على  
 [ عليكم ] بلا فصل ، وإلا لم يصح فإن تركه أو أتى بمناف قبله بطلت .

التوضيح ، وهذا الاتفاق لا يعارض قول ابن عرفة نقلاً عن الباجي في كون الجلسة  
 بين السجدين فرضاً أو سنة ، خلاف ( اهـ ) . لما في التتائي من أن الخلاف في الاعتدال  
 لافي أصل الفصل بينهما وهو حسن . ( اهـ . من حاشية الأصل نقلاً عن البناني ) .  
 قوله : [ فإن تركه ] إلخ : هذا لا يخص الجلوس بين السجدين بل في كل  
 الأركان .

قوله : [ وتعريفه بأل ] : أى وفي أجزاء أم بدلتا لحمير - الذين يبدلون بها -  
 قولان ، والمعتمد عدم الإجزاء حيث أمكنهم النطق بأل ، وأما إن أتى به منوناً فلا  
 يجزئ إن كان خالياً من أل ، وأما إن كان مقروناً بها فجزم بعضهم بالصحة ،  
 وقال التتائي : ينبغي إجراؤه على اللحن في القراءة في الصلاة .  
 قوله : [ وتقديمه ] : أى فلا بد من هذا اللفظ فلو أسقط الميم من أحد  
 اللفظين لم يجزه فلا بد من صيغة الجمع سواء كان المصلى إماماً أو مأموماً أو فذلاً ،  
 إذ لا يخلو من جماعة من الملائكة مصاحبين له أقلهم الحفظة . ولا يضر زيادة :  
 ورحمة الله وبركاته . وفي المجموع : الأولى تركها . وهذا كله في القادر ، وأما العاجز  
 فيجب عليه الخروج بالنية قطعاً . وإن أتى بمصادفها بالعجمية فذكر الأجهوري  
 أن الصلاة تبطل ، والذي استظهره بعض الأشياخ الصحة قياساً على الدعاء  
 بالعجمية للقادر على العربية . قاله في الحاشية .

قوله : [ بطلت ] : كما لو قصد الخروج من الصلاة بالحدث أو بغيره من  
 المنافيات كالأكل والشرب ، قال الباجي : ووقع لابن القاسم من أحدث في آخر  
 صلاته أجزأته ، قاله ابن زرقون وهذا مردود نقلاً ومعنى .

● تنبيه : وقع خلاف : هل يشترط أن يجدد نية للخروج من الصلاة بالسلام  
 لأجل أن يتميز عن جنسه ؟ كافتقار تكبيرة الإحرام إليها لتمييزها عن غيرها . فلو سلم  
 من غير تجديد نية لم يجزه ؟ قال سند وهو ظاهر المذهب أو لا يشترط ذلك وإنما



- \* ( و ) حادى عشرها : ( جلوس له ) أى لسلامه فلا يصح من قيام ولا اضطجاع .
- \* ( و ) ثانى عشرها : ( طمأنينة ) وهى استقرار الأعضاء زمنياً<sup>(١)</sup> ما ، فى جميع أركانها .
- \* ( و ) ثالث عشرها ( اعتدال ) بعد ركوعه وسجوده وحال سلامه وتكبيره

تندب فقط لانسحاب النية الأولى ، قال ابن الفاكهاني : وهو المشهور . وكلام ابن عرفة يفيد أنه المعتمد فلذلك سككت المصنف عن الاشتراط ..

قوله : [ جلوس له ] : أى لأجل إيقاع السلام ، فالجزء الأخير من الجلوس الذى يوقع فيه السلام هو الفرض ، وما قبله السنة فلا يلزم إيقاع فرض فى سنة ، فلو رفع رأسه من السجود واعتدل جالسا وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاته السنة .

قوله : [ فلا يصح من قيام ] : أى فلو أتى به فى حال القيام بطلت باتفاق ولا يقاس على تكبيرة الإحرام للمسبوق ، لأن المسبوق محرص على الدخول فى العبادة ، فاغتفر له ترك القيام لها ، وأما المسلم فخارج عن العبادة فلا يغتفر له ترك الجلوس .

قوله : [ طمأنينة ] : اعلم أن القول بفرضيتها صححه ابن الحاجب ، والمشهور من المذهب أنها سنة ولذا قال زروق : من ترك الطمأنينة أعاد فى الوقت على المشهور ، وقيل إنها فضيلة ( اه من حاشية الأصل ) .

قوله : [ اعتدال ] إلخ : أى فبين الاعتدال والطمأنينة عموم وخصوص من وجه باعتبار التحقق ، وإن تخالفا فى المفهوم فيوجدان معاً إذا نصب قامته فى القيام أو فى الجلوس ، وبقي حتى استقرت أعضاؤه فى محالها زمنياً ما . ويوجد الاعتدال

(١) روى الإمام البخارى فى باب « أمر النى صلى الله عليه وسلم الذى لا يتم ركوعه بالإعادة » عن أبي هريرة : أن رجلاً دخل المسجد فصلّى ثم جاء فسلم على النى صلى الله عليه وسلم فرد النى صلى الله عليه وسلم السلام فقال : ارجع فصل فإنك لم تصل . فصلّى ثم جاء فسلم فقال : ارجع فصل فإنك لم تصل ؛ ثلاثاً . فقال والنّى بمثلك بالحق ما أحسن غيره فعلنى « فعلمه . أخرجه عن هذا الطريق وغيره النسائى والترمذى وأبو داود وغيرهم . وقال البخارى « فى باب إذا لم يتم السجود » أن حذيفة رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت قال : وأحسبه قال : لو مت مت على غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم . وهذا الحديث يبين خطر عدم إتمام الصلاة .

للإحرام ، ولا يكفي الانحناء في ذلك .

\* ( و ) رابع عشرها : ( ترتيبها ) أى الصلاة بأن يقدم النية على تكبيرة الإحرام ، وهى على الفاتحة ، وهى على الركوع ، وهو مع الرفع منه على السجود ، وهو على السلام .

• ولما فرغ من فرائضها شرع في بيان ( سننها ) فقال :

\* ( وسننها ) : أى الصلاة أربعة عشر :

\* أولها ( قراءة آية ) : وإتمام السورة مندوب . ويقوم مقام الآية بعض آية طويلة له بال نحو : « الله لا إله إلا هو الحى القيوم » ( بعد الفاتحة ) : لا قبلها فلا يكفي ( فى ) الركعة ( الأولى والثانية ) ، وإنما يسن ما زاد على أم القرآن فيهما إذا اتسع الوقت ، فإن ضاق بحيث يخشى خروجه بقراءتها لم تسن ، بل يجب تركها لإدراكه .  
\* ( و ) ثانيها : ( قيام لها ) : أى للآية الزائدة على الفاتحة . لأن حكم الظرف

فقط إذا نصب قامته فى القيام أو فى الجلوس ولم تستقر أعضاؤه وتوجد الطمأنينة فقط فيمن استقرت أعضاؤه فى غير القيام والجلوس كالركوع والسجود .

قوله : [ ولا يكفي الانحناء فى ذلك ] : أى على مشهور المذهب ، وقول خليل : « والأكثر على نفيه » ضعيف كما فى الشبرخيتى .

قوله : [ ترتيبها ] إلخ : أى الفرائض فى أنفسها وأما ترتيب السنن فى أنفسها أو مع الفرائض فليس بواجب لأنه لو قدم السورة على الفاتحة لم تبطل ويطلب بإعادة السورة على المشهور .

قوله : [ قراءة آية ] : أى سواء كانت طويلة أو قصيرة كـ « مدهامتان » .

قوله : [ وإتمام السورة مندوب ] : أى وأما قراءة سورتين أو سورة وبعض أخرى فمكروه كما يأتى .

قوله : [ بعد الفاتحة ] : أى إن كان يحفظ الفاتحة وإلا قرأها .

قوله : [ فلا يكفي ] : أى لأن كونها بعد الفاتحة شرط للسنة فلو قدمها فإنه يطالب بإعادتها بعدها حيث لم يركع ، فإن ركع كان تاركاً لسنة السورة .

قوله : [ قيام لها ] : أى لأجلها ، فالقيام سنة لغيره لالتمسه ، وحيثئذ فيركع إن عجز عن الآية إثر الفاتحة ولا يعم بقدرها .

حكم المظروف فلو استند لشيء حال قراءتها بحيث لو أزيل لسقط لم تبطل ، لا إن جلس فقرأها جالساً ، فتبطل لإخلاله بهيئة الصلاة خلافاً لما يؤممه قولهم القيام لها سنة .

\* (و) ثالثها : ( جهرٌ ) : في الصبح والجمعة وأولتي المغرب والعشاء .  
 \* (و) رابعها : ( سرٌ ) في الظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء ، وهذا معنى قوله : ( بمحلّهما ) ، وهذه السنن الأربع مخصصة ( بقرضٍ ) فلا تسن في النفل وهذا مما زدناه عليه .

( وتأكّداً ) : أي الجهر بمحله والسر ( بالفاتحة ) دون السورة بعدها كما يتبين لك ذلك في سجود السهو .

( وأقلُّ جهر الرجل ) : الكافي في السنة ( إسماعُ من يَلِيهِ ) فقط لو فرض أن يجانبه أحداً متوسط السمع ، ( وجهرُ المرأة ) : الكافي لها بالإتيان بالسنة . ويجب عليها إن كانت محضرة أجنب يخشون من علو صوتها الفتنة ( إسماعُها نَفْسُها ) فقط ( كأعلى السر ) : ليس المراد بأعلاه غايته كما ظن بعضهم ، فاعترض بأن

قوله : [ لم تبطل ] : أي لتركه سنة خفيفة .

قوله : [ لإخلاله بهيئة الصلاة ] : أي وهو كثرة الأفعال من جلوس وقيام فالبطالان لذلك لالترك السنة .

قوله : [ فلا تسن في النفل ] : أي فإن قراءة ما زاد على أم القرآن فيه مستحب ، والجهر والسر كذلك .

قوله : [ دون السورة بعدها ] : أي فالجهر في الفاتحة في محله والسر في محله ، أوكد من الجهر والسر في السورة . ولذلك من ترك السر في الفاتحة أو الجهر فيها من ركعة واحدة سهواً يسجد لترك الجهر قبل السلام وذلك السر بعده ، بخلاف تارك أحدهما من السورة فلا سجود عليه .

قوله : [ وأقل جهر الرجل ] إلخ : أي وأما أعلاه فلا حد له .

قوله : [ كما ظن بعضهم ] : أي وهو النفاوى حيث اعترض فقال : إن أعلى الشيء ما يحصل بالمبالغة فيه ، فيكون بالعكس .

- أعلاه أخفاه ؛ بل المراد به : الظاهر منه لمشاهدة السمع ، يقابله الخفاء وهذا من البديهيات ، فيستوى جهرها مع أعلى سرها وينفرد أخفى سرها بحركة اللسان كالرجل .
- \* ( و ) خامسها : ( كل تكبيرة ) غير تكبيرة الإحرام .
- \* ( و ) سادسها : كل لفظ ( سمع الله لمن حمده ) لإمامٍ وفدٌ حال رفعه : من الركوع لا مأموم فلا تسن في حقه ، بل يكره له قولها .
- \* ( و ) سابعها : كل ( تشهد ) . ( و ) ثامنها ( جلوسٌ له ) بالرفع أو الجر أى

- قوله : [ الظاهر منه ] : أى بحيث لو زيد عليه خرج عن السرية ، وأجاب في المجموع بجواب آخر وهو : أنه لامشاحة في الاصطلاح .
- قوله : [ فيستوى جهرها ] إلخ : أى لأن صوتها كالعورة وربما كان في سماعه فتنة ، وما قاله شارحنا تبع فيه (عب) والخريشي قال البناني : وفيه نظر بل جهرها مرتبة واحدة وهو أن تسمع نفسها فقط . وليس هذا سرّاً لها ، بل سرها أن تحرك لسانها فقط ، فليس لسرها أدنى وأعلى كما أن جهرها كذلك ، هذا هو الذى يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره ( اهـ ) .
- قوله : [ كل تكبيرة ] : يحتمل أن المراد بالكل : الكل الجمعي ، فيكون ماشياً على طريقة ابن القاسم . ويحتمل أن المراد بالكل : المجموع فيكون ماشياً على قول أشهب والأبهرى . وينبنى على الخلاف : السجود ترك تكبيرتين سهواً على الأول دون الثاني ، وبطلان الصلاة إن ترك السجود لثلاث على الأول دون الثاني .
- قوله : [ كل لفظ سمع الله لمن حمده ] : المتبادر منه كالأول : الكل الجمعي . فيكون ماشياً على طريقة ابن القاسم من أن كل تسمية سنة ، وهو مشهور المذهب خلافاً لأشهب والأبهرى أيضاً .
- قوله : [ كل تشهد ]<sup>(١)</sup> : أى ولو في سجود السهو أى كل فرص منه سنة

( ١ ) روى الإمام البخارى عن عبد الله بن مسعود عبارات التشهد إلى قوله « ورسوله » . قال ابن حجر والشوكاني : وحديث ابن مسعود أصح حديث روى في التشهد وعباراته : « إذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . قال ابن حجر قال الشافعى : أحب حديث في التشهد حديث ابن عباس ، وقال : هو أجمع وأكثر لفظاً من غيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح . وفيه « التحيات المباركات » واختار مالك وأصحابه تشهد =

وكل جلوس .

\* ( و ) تاسعها ( الصلاةُ على النبي صلى الله عليه وسلم بعدَ ) التشهد ( الأخير )  
بأى لفظ كان ، وقيل بل هي مندوبة كالدعاء بعدها بما أحب كما بأى ،

مستقلة كما شهره ابن بزيمة ، خلافا لمن قال بوجوب التشهد الأخير . وذكر اللخمي  
قولا بوجوب التشهد الأول - وشهره ابن عرفة والقليشاني - أن مجموع التشهدين سنة  
واحدة . والمعول عليه ما قاله المصنف . ولا فرق بين كون المصلي فذاً أو إماماً  
أو مأموماً ، إلا أنه قد يسقط الطلب به في حق المأموم في بعض الأحوال كنسيانه  
حتى قام الإمام من الركعة الثانية ، فليقم ولا يتشهد . وأما إن نسي التشهد الأخير  
حتى سلم الإمام فإنه يتشهد ولا يدعو ويسلم ، وسواء تذكر ترك التشهد قبل  
انصراف الإمام عن محله أو بعد انصرافه كما ذكره ( ح ) في سجود السهو نقلاً  
عن النوارذ عن ابن القاسم : قال في الأصل : ولا تحصل أى سنة التشهد إلا بجمعيه  
وأخره : « ورسوله » ( ٥١ ) .

والحاصل أنهم اختلفوا في خصوص اللفظ الوارد عن عمر ، قيل سنة ، وقيل  
مندوب . وأما التشهد بأى لفظ كان من جميع الروايات الواردة فهو سنة قطعاً  
كما قال البساطي والخطاب والشيخ سالم ، وقيل إن الخلاف في أصله . وأما اللفظ  
الوارد عن عمر فمندوب قطعاً وقواه ( ر ) حيث قال هو الصواب الموافق للنقل وتعقبه  
( بن ) . وبالحملة فأصل التشهد سنة قطعاً أو على الراجح ، وخصوص اللفظ مندوب  
قطعاً أو على الراجح . وبهذا يعلم أن ما اشتهر من بطلان الصلاة بترك سجود  
السهو عنه ليس متفقاً عليه ، إذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن باتفاق .

قوله : [ أى وكل جلوس ] : أى من الجلوسات التي للتشهد غير الجلوس  
بقدر السلام فإنه واجب ، وغير الجلوس للدعاء فإنه مندوب ما لم يكن بعد  
سلام الإمام وإلا كان مكروهاً ، وغير الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم فمقيل مندوب ، وقيل سنة على الخلاف فيها .

=عمر لكونه علمه للناس وهو على المنبر ولم ينكره ولفظه نحو لفظ حديث ابن عباس إلا إنه قال :  
« الزاكيات » بدلا من « المباركات » ووقع في بعض رواياته زيادة بسم الله في أول التشهد  
وليس من طريق الزهري التي أخرجه مالك وثبت في الموطأ موقوفاً . وروايات التشهد كثيرة قال  
الشوكاني : وقد روى أكثر من نيف وعشرين طريقاً فيها .

وأفضلها : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد » .

\* ( و ) عاشرها : ( السجودُ على صَدْرِ الْقَدَمَيْنِ ) وعلى ( الرَكْبَتَيْنِ وَالْكَفَّيْنِ ) ، وأوجب الشافعي ذلك ، والمشهور عندنا إنما يجب على الجبهة .

\* ( و ) حادي عشرها : ( ردُّ الْمُقْتَدَى السَّلَامِ عَلَى إِمَامِهِ ) وعلى مَنْ عَلَى يَسَارِهِ ( إنْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ أَحَدٌ ) شَارَكَهُ ( فِي رَكْعَةٍ ) : فَأَكْثَرَ لَا أَقْلَ ، ( وَأَجْزَأُ فِيهِ ) : أَى فِي سَلَامِ الرَّدِّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ الَّذِي عَلَى الْيَسَارِ ، ( سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ) بِالتَّنْكِيرِ ( وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ ) بِتَقْدِيمِ عَلَيْكُمْ .

قوله : [ وأفضلها ] : أى لكونها أصح ما ورد والاقتصار على الوارد أفضل ، حتى إن الأفضل فيها ترك السيادة لورودها كذلك .

قوله : [ السجود على صدر القدمين ] : تبع المصنف خليلاً التابع لابن الحاجب . قال في التوضيح : وكون السجود عليهما سنة ليس بصريح في المذهب ، غايته أن ابن القصار قال : الذى يقوى في نفسى أنه سنة في المذهب . وقيل إن السجود على ما ذكره واجب موافقة للشافعي ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء » <sup>(١)</sup> .

● تنبيه : إن لم يرفع يديه بين السجدين ؛ فقولان : بالبطلان وعدمه . فعلى البطلان يكون السجود عليهما واجباً ، وعلى عدم البطلان فلا يكون واجباً وهو المعول عليه .

قوله : [ شاركه في ركعة ] إلخ : يشمل ما إذا كان من على اليسار مسبوقاً أو غير مسبوق ، ويرد المسبوق والسابق . وخرج منه النفراوى الرد في طائفتي الخوف ؛ أى فكل طائفة تسلم على الأخرى .

قوله : [ أجزأ فيه ] : أى ولكن الأفضل مماثلتها لتسليمة التحليل .

( ١ ) عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم » رواه الإمام البخارى في صحيحه وفي لفظ : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، على الجبهة - وأشار بيده إلى أنفه - واليدين والركبتين والقندين » وقال الشوكاني متفق عليه . وفي معناه عند مسلم والنسائي . وعن ابن عباس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب ( أعضاء ) وجهه وكفاه وركبناه وقدماه » قال الشوكاني : رواه الجماعة إلا البخارى . بلغة السالك - أول

- \* ( و ) ثانی عشرتها : ( جهرٌ بتسليمه التحليل ) فقط دون تسليمه الرد .
- \* ( و ) ثالث عشرتها : ( إنصاتٌ مقتدٍ ) أى مأموم ( فى الجهر ) أى جهر إمامه السنى إن سمعه المقتدى ، بل ( وإن لم يسمع ) قراءته لبعده أو صممه ونحو ذلك ( أو سكّت الإمام ) لعارض أو لا ، كأن يسكت بعد تكبيرة الإحرام أو بعد الفاتحة أو السورة .
- \* ( و ) رابع عشرتها : ( الزائدُ على الطمأنينة ) الواجبة بقدر ما يجب .

قوله : [ بتسليمه التحليل ] : : أى وأما الجهر كتكبيرة الإحرام فتندوب وبغيرها من التكبير — يندب للإمام دون غيره — فالأفضل له الإمرار والفرق بين تكبيرة الإحرام حيث ندب الجهر بها ، وتسليمه التحليل حيث سنّ الجهر بها قوة الأولى ، لأنها قد صاحبها النية الواجبة جزءاً ، بخلاف التسليمه فى وجوب النية معها خلاف كما تقدم . وأيضاً انضم لتكبيرة الإحرام رفع اليدين ، والتوجه للقبلة مما يدل على الدخول فى الصلاة . ( ١٥١ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ دون تسليمه الرد ] : قال بعضهم التسليمه الأولى تستدعى الرد فطلب الجهر بها وتسليمه الرد لا تستدعى ردّاً فلذلك لم يطلب الجهر . وسلام الفذ لا يستدعى ردّاً فلا يطلب منه جهر .

● تنبيه :<sup>١</sup> لو تعدد التحليل على اليسار أجزأ وخالف المطلوب ، فإن سها عن التحليل وسلم بقصد الفصل صح إن عاد بقرب كأن قدم الرد ناوياً العود وإلا بطلت .

قوله : [ إنصات مقتدٍ ] : جعله سنة هو المشهور ، وقيل بوجوبه كما يقول الحنفية وقالت الشافعية بوجوب القراءة .

قوله : [ أو سكّت الإمام ] إلخ : أشار بهذا لقول سند المعروف أنه إذا سكّت إمامه لا يقرأ ، وفيه رد لرواية ابن نافع عن مالك من أن المأموم يقرأ إذا سكّت الإمام فى الصلاة الجهرية .

قوله : [ بقدر ما يجب ] : قال بعضهم انظر ما قدر هذا الزائد فى حق الفذ والإمام والمأموم ، قال فى الحاشية : والظاهر أنه يقدر بعدم التفاحش .  
بقى شيء آخر ؛ وهو أن الزائد على الطمأنينة هل هو مستوفى فيما يطلب فيه

• ثم شرع في بيان المندوبات على الترتيب فقال : ( وَنُدِبَ نِيَّةُ الْأَدَاءِ ) في الحاضرة خروجاً من الخلاف ، ولأنه أكل في التأدية ( وَضِدَّةٌ ) أى ضد الأداء وهو القضاء في الفائتة .

\* ( و ) ندب : نية ( عددُ الرُّكَّعَاتِ ) كرَّكَعَتَيْنِ في الصبح وثلاث في المغرب وأربع في غيرهما .

\* ( و ) ندب ( خشوعٌ ) : أى خضوع لله ( واستحضار عظمةِ الله تعالى ) وهيئته ، وأنه لا يعبد ولا يقصد سواه .

\* ( و ) استحضر ( امثالُ أمره ) : بتلك الصلاة ليتم المقصود منها باطناً من إفاضة الرحمة من الله تعالى .

\* ( و ) ندب ( رَفَعَ اليَدَيْنِ ) : حذو المنكبين ظهورهما للسماء وبطونهما للأرض

التطويل وفي غيره كالرفع من الركوع والسجدة الأولى أم لا ، وكلام المؤلف يقتضى استواءه فيهما لكن الذى ذكره في الحاشية أنه ليس مستوياً بل هو فيما يطلب فيه التطويل كالركوع والسجود أكثر منه فيما لا يطلب فيه التطويل .

قوله : [ على الترتيب ] : أى شرع في فضائلها على طبق ترتيب الصلاة من مبدئها لمنتهىها . وقد أنهاها لنحو الخمسين فضيلة .

قوله : [ خروجاً من الخلاف ] : أى خلاف من يقول بوجوبها . ويقال مثل ذلك في نية القضاء ، وعدد الركعات والخشوع ؛ فإن بعض الأئمة يقول بوجوب ذلك كله .

قوله : [ واستحضار عظمة الله ] : تفسير مراد للخشوع المندوب . وإلا ، فأصل الخشوع شرط في صحة الصلاة ولذلك تبطل بالكبر .

قوله : [ واستحضار امثال ] إلخ : أى قصب الندب أيضاً على ذلك وإلا فامثال الأمر هو النية ، فإن عدم عدمت .

قوله : [ ليتم المقصود منها ] : أى لكمال الإخلاص بتلك الآداب فلا تتحقق إلا من كامل الإخلاص .

قوله : [ باطناً ] : أى وأما ظاهراً فنسقط وإن لم يكن خالصاً .

قوله : [ ظهورهما للسماء ] إلخ : أى على صفة الراهب وزججها الأجهورى .



(مع الإحرام) أى عنده لا عند ركوع ولا رفع منه ، ولا عند قيام من اثنتين وندبه الشافعى (حين تكبيره) للإحرام لاقبله كما يفعله أكثر العوام .

\* (و) ندب (إرسالهما بوقار) لابقوة ولا يدفع بهما من أمامه لمنافاته للخشوع ، (وجاز القبض) أى قبضهما على الصدر (بنقل) أى فيه ، (وكثره) القبض (بفرض ، للاعتماد) : أى لما فيه من الاعتماد أى كأنه مستند .

\* (و) ندب (إكمال سورة بعد الفاتحة) : فلا يقتصر على بعضها ولا على آية أو أكثر ولو من الطوال .

(وكثره تكريرها) أى السورة فى الركعتين بل المطلوب أن يكون فى الثانية

ورجح اللقائى صفة النابذ بطونهما خلف . وهناك ثلاثة يقال لصاحبها الراغب بطونهما للساء ، ويحاذى المنكب على كل حال .

قوله : [ وندبه الشافعى ] : أى فى تلك المواضع .

قوله : [ وجاز القبض ] إلخ : أى طول أم لا لجواز الاعتماد فى النفل بغير ضرورة . فإن قصد التسنن فنندوب .

قوله : [ للاعتماد ] إلخ : هذا التعليل لعبد الوهاب فلو فعله لا للاعتماد بل استئنا لم يكره . وكذا إذا لم يقصد شيئاً فيما يظهر . وهذا التعليل هو المعتمد وعليه فيجوز فى النفل مطلقاً لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة ، وقيل : خيفة اعتقاد وجوبه على العوام ، واستبعد وضعف . وقيل : خيفة إظهار الخشوع وليس بخاشع فى الباطن ، وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض . وقيل : لكونه مخالفاً لعمل أهل المدينة . ولما كان المعول عليه العلة الأولى اقتصر عليها المصنف .

قوله : [ إكمال سورة ] : أى فالسورة ولو قصيرة أفضل من بعض سورة ولو كثر .

قوله : [ فى الركعتين ] إلخ : ومن باب أولى فى ركعة واحدة . وقد ورد عن مالك كراهة تكرير السورة كالصمدية فى الركعة وظاهر ماورد عن مالك الكراهة ولو فى النفل ، وهو خلاف ما فى كثير من الفوائد ، ولذلك سيأتى فى الشرح الجواز فى النفل .

سورة غير التي قرأها في الأولى أنزل منها لا أعلى فلا يقرأ الثانية [إنا أنزلناه] بعد قراءته في الأولى [لم يكن] مثلاً .

( بفرض ) : لانفل فلا يجوز تكريرها (كسورتين) : أى كما يكره بالفرض قراءة سورتين في ركعة ، وجاز بالنفل قراءة السورتين والأكثر بعد الفاتحة .  
\* ( و ) ندب ( تطويلُ قراءة بصبیح ) : بأن يقرأ فيها من طوال المفصل ، وأوله الحجرات وآخره سورة النازعات ، وإن قرأ فيها بنحو [يس] فلا بأس به بحسب التغليس .

( والظُّهر تليها ) أى الصبح في التطويل بأن يقرأ فيها من طوالة أيضاً ، ووسطه أوله [عبس] وآخره سورة [والليل] ، والتطويل المذكور يكون (لفظاً وإماماً بجماعة معيَّنين) : محصورين (طلبوه) : أى التطويل منه باسان المقال أو الحال ، وإلا فالتقصير في حقه أفضل لأن الناس قد يكون فيهم الضعيف وذو الحاجة فيضرم التطويل .

\* ( و ) ندب (تَقْصِيرُها) : أى القراءة ( بمغْرِبٍ وعَصِيٍّ ) فيقرأ فيهما من قصار المفصل .

قوله : [ أنزل منها ] : أى بأن تكون على نظم المصحف . وفي ( ح ) : إن قرأ في الأولى سورة الناس فقرأ ما فوقها في الثانية أولى من تكرارها . وحرم تنكيس الآيات المتلاصقة في ركعة واحدة ، وأبطل لأنه ككلام أجنبي . وليس ترك ما بعد السورة الأولى هجراً لها من المجموع .

قوله : [ كما يكره بالفرض ] إلخ : أى إلا للمأموم خشى من سكوته تفكراً فلا كراهة ..

قوله : [ والأكثر ] : أى بل له أن يقرأ القرآن برمته في ركعتين .

قوله : [ وأوله الحجرات ] : أى أول المفصل على المعتمد . وسمى مفصلاً لكثرة الفصل فيه بالبسمة .

قوله : [ طلبوه ] : أى وعلم إطاقتهم له وعلم أو ظن أنه لا عذر لواحد منهم فهذه قيود أربعة بما في الشرح لاستحباب التطويل للإمام .

قوله : [ فالتقصير في حقه أفضل ] : أى لقوله عليه الصلاة والسلام :

\* ( و ) ندب ( توسط بعشاء ) فيقرأ فيها من وسطه .  
 \* ( و ) ندب ( تقصير ) الركعة ( الثانية عن ) الركعة ( الأولى ) : والمساواة جائزة بمعنى خلاف الأولى .

( وكثره تطويلاً ) : أى الثانية ( عنها ) أى الأولى .  
 \* ( و ) ندب ( إسماعُ نفسه فى السر ) لأنه أكل وللخروج من الخلاف .  
 \* ( و ) ندب ( قراءة خُلفَ إمام ) سرّاً ( فيه ) : أى السر ؛ أى فى الصلاة السرية ، وأخيرة المغرب ، وأخيرة العشاء .

\* ( و ) ندب ( تأمينُ فذُّ ) أى قوله : آمين بعد ولا الضالين ( مُطلقاً ) فى السر والجمهور ( كل إمام فى السر ) فقط ، ( ومأموم ) فى سره و ( فى الجمهور ) ( إن ) ( سَمِعَ

« إذا أمَّ أحدكم فليخفف فإن فى الناس الكبير والمريض وذو الحاجة »<sup>(١)</sup> ، وغير ذلك من الأحاديث التى وردت فى ذم التطويل ، وانظر إذا طول الإمام فى الصلاة وخشى المأموم تلف بعض ماله أو حصول ضرر شديد إن أمَّ معه ، هل يسوغ له الخروج عنه ويتم لنفسه أم لا؟ قال المازرى : يجوز له ذلك وحكى عياض فى ذلك قولين عن ابن العربى .

قوله : [ تقصير الركعة الثانية ] : أى فى الزمن وإن قرأ فيها أكثر كما يأتى فى الكسوف .

قوله : [ وللخروج من الخلاف ] : أى لأن مذهب الشافعى يوجب إسماع نفسه .

قوله : [ وندب قراءة خلف إمام ] : أى ويتأكد إن راعى خلاف الشافعى لأنه يوجبها على المأموم مطلقاً .

(١) جاء فى الجامع الصغير عن أبى هريرة : « إذا أمَّ أحدكم الناس فليخفف فإن فىهم الصغير والكبير والضعيف والمريض وذو الحاجة وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء » . قال صحيح رواه الشيخان وأحمد فى مسنده والترمذى . وفى البخارى بلفظ السقم وفيه عن أبى مسعود : « أن رجلاً قال : والله يارسول الله إنى لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا . فا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى موعظة أشد غضباً منه يومئذ ثم قال : يا أيها الناس إن منكم منفرين فن أم الناس فليتجاوز فإن خلفه الضعيف والكبير وذو الحاجة » كما ذكر حديث جابر بن عبد الله لما صلى معاذاً فقرأ بسورة البقرة أو النساء فشكاه رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « يامعاذ أفتان أنت » ثلاثاً .

إمامه ) يقول ولا الضالين لا إن لم يسمعه يقولها ولا يتحرى .  
 \* ( و ) ندب ( الإسرار به ) أى بالتأمين لكل مصل طلب منه .  
 \* ( و ) ندب ( تسوية ظهره ) أى المصلى ( بركوع ) أى فيه .  
 \* ( و ) ندب فيه أيضاً ( وضع يديه ) . أى كفيه ( على ركبتيه و ) ندب ( تمكينهما ) أى اليدين ( منهما ) : أى من الركبتين .  
 \* ( و ) ندب ( نصبهما ) أى الركبتين فلا يجنحها قليلاً خلافاً لبعضهم .  
 \* ( و ) ندب ( تسبيح به ) أى فيه نحو « سبحان الله العظيم وبحمده ، وسبحان رب العظيم » ولا يدعو ولا يقرأ ( كسجود ) يندب فيه التسبيح والدعاء أيضاً كما ورد في السنة .

\* ( و ) ندب فيه أيضاً ( سجافة رجل ) من إضافة المصدر لفاعله أى مباحة الرجل ( مرفق يده جنبه ) أى عنهما لا كثيراً بل ( يجنح بهما ) أى بمرفقيه عن جنبه ( تجنحاً وسطاً و ) ، ندب ( قول فذ ) بعد قوله سمع الله لمن حمده . ( و ) قول ( مقتد ) بعد قول إمامه ذلك ( ربنا ولك الحمد ) أو « اللهم ربنا » إلخ ، وجاز حذف الواو وإثباتها أولى ، فالإمام لا يقول « ربنا » إلخ والمأموم لا يقول : « سمع الله » إلخ والفذ يجمع بينهما ( حال القيام ) لا حال رفعه من الركوع إذ

قوله : [ ولا يتحرى ] : أى على الأظهر لأنه لو تحرى لربما أوقعه في غير موضعه ، وربما صادف آية عذاب كذا في التوضيح ، وبحث فيه بأن القرآن لم يقع فيه الدعاء بالعذاب إلا على مستحقه ، وحيث فلا ضرر بمصادفته آية عذاب .

قوله : [ ولا يدعو ] إلخ : أى فيكره ذلك .  
 قوله : [ كما ورد في السنة ] : أى فقد ورد طلب الدعاء والتسبيح في السجود ، والتسبيح فقط في الركوع .  
 قوله : [ سجافة رجل ] : وأما المرأة فسيأتى أنها تكون منضمة في جميع أحوالها .

قوله : [ أى عنهما ] : إشارة إلى أنه منصوب بترع الخافض .  
 قوله : [ يجمع بينهما ] : أى فيأتى بسنة ومندوب .

- يعمر الرفع : « سمع الله » إلخ ، فإذا اعتدل قائما قال : « ربنا » إلخ .
- ( و ) ندب ( التكبير ) السنة ( حالة الخفض ) للركوع أو السجود .
- ( و ) حالة ( الرفع ) من السجود في السجدة الأولى أو الثانية ( إلا في القيام من التشهد ) الوسط ( فللاستقلال ) قائما حتى يكبر .
- \* ( و ) ندب ( تمكين جبهته ) وأنفه ( من الأرض ) أو ما اتّصل بها : أى بالأرض ( من سطح كَسْرير ) : أو سقف ونحوهما ( بسجود هـ ) أى فيه .
- \* ( و ) ندب ( تقديم اليدين على الركبتين عنده ) : أى السجود أى حال انخراطه له ( وتأخيرهما ) : أى اليدين عن الركبتين ( عند القيام ) للقراءة .
- \* ( و ) ندب ( وضعهما ) أى اليدين ( حذو ) : أى قبالة ( أذنيه أو قريبتيهما ) : في سجوده بحيث تكون أطراف أصابعهما حذو الأذنين .
- \* ( و ) ندب ( ضم أصابعهما ورؤوسها ) أى الأصابع ( للقبلة ) أى لجهتها .
- \* ( و ) ندب ( مجافاة ) أى مباحدة ( رجل فيه ) أى السجود ( بطنه فخذيه ) فلا يجعل بطنه عليهما .
- ( و ) مجافاة ( مرفقيه ركبتيه ) أى عن ركبتيه .
- ( و ) مجافاة ( ضبعيه )<sup>(١)</sup> : بضم الباء الموحدة ثنية ضبع : ما فوق المرفق
- 
- قوله : [ فللاستقلال ] : أى لأنه كفتحت صلاة ويؤخر المأموم قيامه حتى يستقل إمامه ، وكل من الفذ والإمام والمأموم لا يكبر إلا بعد استقلاله .
- قوله : [ وندب تمكين جبهته ] إلخ : أى وأما وضع أيسر جزء فركن .
- قوله : [ حذو الأذنين ] : أى أو قريتهما .
- قوله : [ بطنه فخذيه ] : أى عن فخذيه .

(١) ورد في صحيح البخارى بباب « يدي ضبعيه ويحافى في السجود » عن عبد الله بن مالك ابن بختة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه » . وأشار الحافظ العيني أن قوله « يدي ضبعيه » لما قيل عنه صلى الله عليه وسلم : « وأبدد ضبعيك » وهذا الحديث لم يرد هكذا مرفوعا وأن قوله وأبدد فلا أصل له في كتب الحديث . قال ابن حجر : أخرج الترمذى من حديث عبد الله بن أرقم : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنت أنظر إلى عفرق إبطيه إذا سجد » وحسنه . وللحاكم من حديث ابن عباس « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد يرى وضوح إبطيه » . وعن ميمونة عند مسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم يحافى يديه فلو كان هيمه (بني هرة مثلا) أرادت أن تمر لمتر » فقال : وأخرج أبو داود ما يدل على أنه ليس واجبا بل مستحبا .

إلى الإبط (جنبه) أى عنهما مجافاة (وسطاً) فى الجميع . وأما المرأة فتكون منضمة فى جميع أحوالها .

\* ( و ) ندب فى السجود ( رفع العجيزة ) : عن الرأس بأن يكون محل السجود مساوياً لمحل القدمين حال القيام أو أخفض . وأوجب ذلك الشافعى فإذا كان الرأس مساوياً للعجز أو أعلى بأن يكون محل السجود أعلى من محل القدمين لم تبطل عندنا وبطلت عند الشافعى .

\* ( و ) ندب ( دُعَاءُ فِيهِ ) أى فى السجود بما يتعلق بأمور الدين أو الدنيا أو الآخرة له أو لغيره خصوصاً أو عموماً ( بلاحد ) بل بحسب ما يسر الله تعالى ، ( كالتسبيح ) فيه فإنه يندب بلاحد ويقدمه على الدعاء .

\* ( و ) ندب ( الإفضاء ) : بالفاء والضاد المعجمة ( فى الجلوس ) كله سواء

قوله : [ مجافاة وسطاً ] إلخ : ما ذكره فى الفرض كنفل لم يطول فيه لا إن طول فيه فله وضع ذراعيه على فخذه لطول السجود مثلاً .

قوله : [ وبطلت عند الشافعى ] : أى لاشتراطه ارتفاع الأسافل ، وانحدار الأعالي وتقدم ذلك .

قوله : [ وندب دعاء ] : أى من كل جائز شرعاً وعادة وتأكد حالة السجود لقوله صلى الله عليه وسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »<sup>(١)</sup> . فالدعاء الشرعى مطلوب ؛ ولو قال فى دعائه يا فلان فعل الله بك كذا إن لم يكن حاضراً وقصد خطابه — وإلا بطلت ، ويجوز الدعاء على الظالم بعزله ، كان ظالماً له أو لغيره ، والأولى عدم الدعاء على من لم يعمّ ظلمه ، فإن عمّ فالأولى الدعاء . وينهى عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله ، أو بالوقوع فى معصية لأن إرادة المعصية معصية ولا يجوز الدعاء عليه بسوء الخاتمة كما قال ابن ناجي وغيره خلافاً للبرزلى . ( ٨١ . من الحاشية ) .

قوله : [ ويقدمه على الدعاء ] : أى لورود السة بتقديم التسبيح على الدعاء .

قوله : [ وندب الإفضاء ] إلخ : أى خلافاً للشافعية فعندهم يخص الإفضاء

( ١ ) قال فى الجامع الصغير عن أبي هريرة « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء » رواه مسلم وأبو داود والنسائي — صحيح . قال فى فيل الأوطار : هو من الصحيح .

كان بين السجدين أو في التشهد الأخير أو غيره ، وفسر الإفضاء بقوله : ( يجعل اليسرى ) أى الرجل اليسرى مع الألية ( للأرض ) أى عليها ، ( وقدّمها ) أى اليسرى ( جهة ) الرجل ( اليمنى ، ونصب قدم اليمنى ) لإظهار فى محل الإضمار للإيضاح ( عليها ) : أى على اليسرى أى على قدم اليسرى خلفها ( وباطن إبهامها ) : أى اليمنى ( للأرض ) أى عليها .

\* ( و ) ندب ( وضع الكفّين على رأس الفخذين ) بحيث تكون رءوس أصابعهما على الركبتين .

\* ( و ) ندب ( تقريج الفخذين ) : للرجل فلا ياصقهما بخلاف المرأة .

\* ( و ) ندب ( عقد ماعدا السبابة والإبهام ) : وهو الخصر والبصر والوسطى ( من ) اليد ( اليمنى فى ) حال ( تشهده ) مطلقاً الأخير أو غيره ، ( يجعل رؤوسها ) أى الأصابع الثلاثة ماعدا السبابة والإبهام ( بلحمة الإبهام ) بضم اللام : أى اللحمية التى يجنب الإبهام حالة كونه ( ماداً ) أصبعه ( السبابة بجنب الإبهام ) كالمشير بها .

بغير الجلوس الوسط ، فالأفضل فى الجلوس الوسط عندهم نصب القدمين ، والجلوس عليهما .

قوله : [ وفسر الإفضاء ] إلخ : أى فالباء فى قوله : [ يجعل ] للتصوير ويصح جعلها للمصاحبة أى حالة كون الجلوس مقارناً لهذه الهيئة فإن لم يكن مقارناً لها حصلت السنة وفات المستحب .

قوله : [ وباطن إبهامها ] : أى مع ما يتيسر من باقى الأصابع .

قوله : [ بلحمة الإبهام ] : أى فتصير الهيئة هيئة التسعة والعشرين ؛ لأن مد السبابة مع الإبهام صورة عشرين وقبض الثلاثة تحت الإبهام صورة تسع ، وأما إن جعل الثلاثة وسط الكف تكون هيئة ثلاث وعشرين فجازة أيضاً ، لكن شارحنا اختار الأولى . وأما جعلها وسط الكف مع وضع الإبهام على أنملة الوسطى وهى صفة ثلاثة وخمسين فليست بمندوبة ، لأن الإبهام غير ممدود مع السبابة والسنة مدهما .

- \* ( و ) ندب ( تحريكها دائماً ) من أول التشهد إلى آخره ( يميناً وشمالاً ) أى لجهتهما لالجهة فوق وتحت ( تحريكاً وسطاً ) .
- \* وندب ( القنوت ) أى الدعاء والتضرع ( بأى لفظ ) نحو اللهم اغفر لنا وارحمنا ( بصبح ) فقط .
- \* ( و ) ندب ( إسراره ) لأنه دعاء وكل دعاء يندب إسراره .
- \* ( و ) ندب كونه ( قبل الركوع ) الثانى .
- \* ( و ) ندب ( لفظه ) الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أى الذى اختاره

قوله : [ لالجهة فوق وتحت ] : أى خلافاً لبعضهم وإنما طلب تحريكها لأنها مذبة للشيطان كما ورد بها الحديث ، وإنما اختيرت دون سائر الأصابع لأن بها عرقاً متصلاً بنياط القلب ، فكلما وضع الشيطان خرطومه على القلب طرد بسبب ذلك التحريك .

قوله : [ وندب القنوت ] : هو المشهور ، وقال سحنون : إنه سنة ، وقال يحيى ابن عمر غير مشروع ، وقال ابن زياد : من تركه فسدت صلاته .

قوله : [ أى الدعاء والتضرع ] : أشار بهذا إلى أن المراد بالقنوت هنا الدعاء لأنه يطلق فى اللغة على أمور : منها الدعاء ومنها الطاعة والعبادة كما فى قوله تعالى : ( إن إبراهيم كان أمةً قانتاً لله حنيفاً )<sup>(١)</sup> ومنها السكوت كما فى : ( وقوموا لله قانتين ) أى ساكتين فى الصلاة . لحديث زيد بن أرقم : « كنا نتكلم فى الصلاة حتى نزلت فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام »<sup>(٢)</sup> ومنه الحديث : « أفضل الصلاة

(١) سورة النحل آية ١٢٠ .

(٢) روى الإمام البخارى عن زيد بن أرقم : « إن كنا لتكلم فى الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكلم أحدنا صاحبه حتى نزلت : حافظوا على الصلوات . الآية فأمرنا بالسكوت » وفى الباب أحاديث أخرى فى النهى عن الكلام فى الصلاة . قال ابن حجر فى بعض الروايات « فقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت » قال الشوكانى فى نيل الأوطار : رواه الجماعة إلا ابن ماجة ولا ترمى فى معناه وقال حسن صحيح وفى الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار وأبي أمامة عند الطبرانى وعن أبي سعيد عند البزار منه أيضاً عن ابن مسعود : فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فى الصلاة فترد علينا ؟ فقال : « إن فى الصلاة لشغلا » قال الشوكانى : شغلك فيه وفىه عن ابن مسعود أيضاً « وأنه قد أحدث من أمره ألا تتكلم فى الصلاة » قال : رواه أحمد والنسائى وأبو داود وابن حبان فى صحيحه . وعن معاوية بن الحكم : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » قال : الشوكانى : رواه أحمد ومسلم والنسائى وأبو داود وأخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقى .



الإمام رضى الله تعالى عنه (وهو) أى لفظه : (اللهم إنا نستعينك ونستغفرُك) أى نطلب منك الإعانة على تحصيل مصالح ديننا ودنيانا وآخرتنا ، ونطلب منك غفر أى ستر ذنوبنا وعدم مؤاخذتنا بها (إلى آخره) أى تقول ذلك حتى تنتهى إلى آخره . ولما كان مشهوراً بين الناس قال ما ذكر ، وتماه « ونؤمن بك » أى نصدق بوجوب وجودك وعظمتك وقدرتك ووحدايتك إلى آخر عقائد الإيمان ، « ونتوكل عليك ونخضع لك ونخضع ونترك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك الجد بالكافرين ملحق » .

طول القنوت<sup>(١)</sup> « أى القيام .

قوله : [ ونتوكل عليك ] : أى نفوض أمورنا إليك .

قوله : [ ونخضع ] : أى نخضع ونذل لك وهو بالنون ، وقوله ونخضع باللام معناه نترك كل شاغل يشغل عنك لقوله تعالى : ( ففروا إلى الله )<sup>(٢)</sup> ولم يثبت في رواية الإمام : « ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك » وإنما ثبت في رواية غيره . قوله : [ اللهم إياك نعبد ] إلخ : أى لانعبد إلا إياك ، ولانصلى ولا نسجد إلا لك ، ولانسعى في الطاعة ، « ونحفد » نجدد إلا لحضرتك ، وقوله « نرجو رحمتك » : أى بسبب أخذنا في أسباب طاعتك والتضرع لك لأن الدعاء مفتاح الرحمة ، وقوله « ونخاف عذابك » : أى لأنه لا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ، وقوله : [ الجحد ] : أى الحق ، وقوله : [ إن عذابك ] إلخ بالكسر للاستئناف ، وفيه معنى التعليل و [ ملحق ] : اسم فاعل أو اسم مفعول قال تعالى : ( إن عذاب ربك لواقع ماله من دافع )<sup>(٣)</sup> . والحاصل أن القنوت لا يشرع إلا في الصبح ويتعلق به مندوبات أربع : هو في نفسه ، وكونه بهذا اللفظ ، وكونه سرّاً ، وكونه قبل الركوع . وفي الحرشي : ويندب أيضاً أن يكون في الصبح . قال شيخنا في مجموعه : وهذا لا يظهر لاقتضائه أنه إذا أتى به في غير الصبح فعل مندوباً أو مندوبات ، وفاته مندوب مع أن الظاهر

(١) قال في الجامع الصغير عن جابر : « أفضل الصلاة طول القنوت » صحيح .. رواه مسلم وأحمد في مسنده والترمذي وابن ماجه . وعن أبي موسى عند الطبري

(٢) سورة الذاريات آية ٥٠ .

(٣) سورة الطور آية ٧ .

\* ( و ) ندب (دُعَاءُ قَبْلَ السَّلَامِ) وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما أحب .

\* ( و ) ندب (إِسْرَارُهُ) لأن كل دعاء يندب إِسْرَارُهُ (كالتشهد) السنة يندب إِسْرَارُهُ .

\* ( و ) ندب (تَعْمِيمُهُ) أى الدعاء ، لأن التعميم أقرب للإجابة ، ( ومنه ) : أى الدعاء العام ( اللهم اغفر لنا ) (معاشر الحاضرين في الصلاة (ولو الديننا) : بكسر الدال أولى لأنه جمع يعم كل من له عليك ولادة ( ولأئمتنا ) من العلماء والخلفاء ( ولن سبقتنا ) : أى تقدمنا ( بالإيمان مغفرة عزيمة ) أى جزماً ، ( اللهم اغفر لنا ما قَدَّمْنَا ) : من الذنوب : ( وما أَخَّرْنَا ) منها ( وما أسْرَرْنَا وما أَعْلَنَّا ) : منها ( وما ) : أى وكل ذنب ( أنت أعلم به منا ، ربنا آتنا ) أعطنا ( في الدنيا حسنة ) هداية وعافية وصلاح حال ، ( وفي الآخرة حسنة ) : لحوقاً بالأخيار وإدخالنا تحت

كما في الحرشي وغيره أيضاً كراهة القنوت في غير الصبح أو خلاف الأولى ، فالحق أن المندوبات أربع ثم هي في الصبح . فالصبح توقيت للمكان الذي شرع فيه فلا يعدّ من المندوبات . ( ١٥ ) .

قوله : [ قبل السلام ] : أى ما لم يكن مأموماً ، ويسلم لإمامه فيكره له الدعاء .  
قوله : [ أقرب إلى الإجابة ] : أى لما في الحديث الشريف : « إذا دعوتهم فعمموا فقم أن يستجاب لكم » .

قوله : [ يعم كل من له عليك ولادة ] : أى ممن مات على الإسلام .  
فيلاحظ الداعي ذلك لقوله تعالى : ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ) الآية (١) .

قوله : [ وما أخّرنا منها ] : لعل مراده طلب غفران الذنوب التي سبق في علم الله حصولها في المستقبل .

قوله : [ وما أنت أعلم به منا ] : عطف عام والدعاء محل إطناب .  
قوله : [ في الدنيا حسنة ] إلخ : فسرّها الشارح بأحسن التفاسير وفيها تفاسير كثيرة .

شفاعة النبي المختار ، ( وقينَا عذابَ النَّارِ ) جهنم أى اجعل بيننا وبينها وقاية حتى لا ندخلها ، وأحسن الدعاء ما ورد في الكتاب أو السنة ثم ما فتح به على العبد .

• ( و ) ندب ( تيامُنٌ \* بتسليمة التحليل ) كلها إن كان مأموماً . وأما الإمام والفلذ فيشير عند النطق بها للقبلة ويختتمها بالتيامن عند النطق بالكاف والميم من عليكم حتى يرى من خلفه صفحة وجهه .

• ( و ) ندب ( سِتْرَةٌ \* لإمام وفدٌ ) على الراجح وعددها الشيخ في السنن ، وأما المأموم فالإمام سترته <sup>(١)</sup> . والستره ما يجعله المصلي أمامه لمنع المارين بين يديه ولذا قال ( خشياً )

قوله : [ وقاية ] : أى بالعمل الصالح الذي نموت عليه ونلقاك به .  
قوله : [ ثم ما فتح به على العبد ] : أى ألقى على قلبه من غير تصنع ، فإنه أفضل من جميع الدعوات التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة وأوراد العارفين المشهورة لا تخلو من كونها من الكتاب أو السنة أو الفتح الإلهي ، فلذلك تقديم على غيرها .

قوله : [ فيشير عند النطق ] : أى بقلبه لأبرأسه .  
قوله : [ وندب ستره ] : أى نصبها أمامه خوف المرور بين يديه سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً .

قوله : [ فالإمام سترته ] : هذا قول مالك في المدونة ، وقال عبد الوهاب : ستره الإمام سترته . واختلف : هل معناهما واحد وأن الخلاف لفظي ؟ وحينئذ ، ففي كلام مالك حذف مضاف ، والتقدير : لأن ستره الإمام ستره له أو المعنى مختلف . والخلاف حقيقي ، وعليه فيمتنع على قول مالك المرور بين الإمام والصف الذي خلفه كما يمتنع المرور بينه وبين سترته لأنه مرور بين المصلي وسترته فيهما ويجوز المرور بين باقي الصفوف ، وأما على قول عبد الوهاب فيجوز المرور بين الصف الأول والإمام . والحق أن الخلاف حقيقي ، والمعتمد قول مالك كما قال في الحاشية . وبحث فيه في المجموع بقوله : وقد يقال إن الإمام أو الصف لما قبله ستره ، على أن الستره مع

(١) أورد الإمام البخاري باباً ترجمته « ستره الإمام ستره من خلفه » ولا يتبين أنه معلق من حديث مرفوع . وأورد فيه حديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في معنى إلى غير جدار فقال ابن حجر : فكان مطابقاً للترجمة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أصحابه أن يتخذوا ستره غيره .

أى إن خشى كل منهما ( مروراً بمحل سجودهما ) فقط ، على الأرجح وتكون السترة ( بطاهير ) من حائط أو أسطوانة أو غيرها وكره النجس ( ثابت ) لا كسوط وحبل ومنديل ودابة غير مربوطة ، ولا خط في الأرض ولا حفرة ( غير مُشغِل )

الحائل ليست أدنى من عدم السترة أصلاً وقد قالوا بالحرمه فيه ، نعم إن قلنا الإمام سترته فحرمه المرور بين الإمام وسترته لحق الإمام فقط ، وإن قلنا ستره الإمام سترته فالحرمه من جهتين فليتأمل . والميت في الجنائز كاف ولا ينظر للقول بنجاسته ولا أنه ليس ارتفاع ذراع للخلاف في ذلك كما للشيخ الأجهوري اهـ :

قوله : [ مروراً بمحل سجودهما ] : أى ولو بحيوان غير عاقل كهرة<sup>(١)</sup> ، والمراد بالخشية ما يشمل الشك أى هذا إذا جزم أو ظن المرور ، بل ولو شك في ذلك لا إن لم يخشياً فلا تطلب وما ذكره المصنف من التقييد بذلك هو المشهور ، قال في المدونة : ويصلى في الموضع الذى يأمن فيه من مرور شيء بين يديه إلى غير ستره ( اهـ ) .

قوله : [ على الأرجح ] : أى فالأرجح أن حريم المصلى قدر أفعاله<sup>(٢)</sup> وما زاد يجوز المرور فيه . وإن لم يكن إمامه ستره ، وقال ابن عرفة : هو ما لا يشوش عليه المروفيه . ويحد بنحو عشرين ذراعاً وقيل قدر رمية الحجر أو السهم أو المضاربة بالسيف .

( ١ ) عن أبي هريرة : « يقطع الصلاة المرأة والكلب والحماره قال الشوكاني : رواه أحمد وابن ماجه ومسلم وفي معناه عن عبد الله بن مغفل عند أحمد وابن ماجه . وعند مسلم وابن ماجه عن أبي ذر : يقطعها الكلب الأسود . وترجم الإمام البخارى في صحيحه بقوله : « من قال لا يقطع الصلاة شيء » وهو قول الزهرى لأحاديث رواها عنه مالك في الموطأ وأخرجها الدارقطنى مرفوعة من وجه آخر ولكن إسنادها ضعيف . وعند أبي داود والدارقطنى عن أبي سعيد وأنس وأبي أمامة . وتحت هذه الترجمة أورد الإمام البخارى « إنه ذكر عند عائشة رضى الله عنها ما يقطع الصلاة ، فقالوا : يقطعها الكلب والمرأة فقالت : لقد جعلتمونا كلاباً .. أو شبهتمونا بالحمر والكلاب » أى أن إنكارها مقصور على أن المرأة تقطعها . قال ابن حجر في الفتح : ومن العلماء من مال إلى اعتبار حديث أبي ذر وما وافقه سنوخراً بحديث عائشة . ومال الشافعى وغيره إلى تأويل القطع بنقص الخشوع لا الخروج من الصلاة .

( ٢ ) جاء في صحيح البخارى بباب « قدر كم ينبغي أن يكون بين المصل والستره ؟ » عن سهل بن عبد الله قال : « كان بين مصل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار من الشاة » وعن سلمة بن الأكوع قال : « كان جدار المسجد عند المنبر ما كادت الشاة تجوزها » قال الشوكاني في الأول : متفق عليه .

كما امرأة وصغير ووجه كبير وحلقة علم أو ذكر . وأقلها أن تكون ( في غِلَظ رَمَحٍ <sup>(١)</sup> ) وطول ذراع . وأثم مارٌّ ) بين يدي المصلي فيما يستحقه من محل صلاته ، صلى لسترته أم لا ( غير طائف ) بالبيت ، ( و ) غير ( مصلٍّ ) أي محرم بصلاة جازله المرور لسترته أو لسد فرجة بصف أو لغسل رعا . فالطائف والمصلي لحرمة عليهما إذا مرا بين يدي المصلي ، ولو كان لهما مندوحة ( له ) : أي المار غير الطائف والمصلي ( مندوحة ) : أي سعة وطريق غير ما بين يدي المصلي فإن لم يكن له طريق إلا ما بين يدي المصلي فلا إثم عليه إن احتاج للمرور وإلا أثم .

● **تنبية :** قال في المجموع ويضمن ما تلف من ماله على المعتمد وديته على العاقلة في دفعه ، وقيل هدر ، وقيل الدية من ماله انظر الخطاب ، وتحرم المناولة بين يدي المصلي والكلام عند جنبيه على المعتمد . ( ٥١ ) .  
قوله : [ وطول ذراع ] : أي من المرفق لآخر الأصبع الوسطى وقيل للكوع .

قوله : [ غير طائف بالبيت ] : أي فلا يمنع مرور الطائف بين يدي المصلي ، بل بكره فقط إن كان للطائف مندوحة وإلا جاز . ومثل الطائف المارّ بالحرم المكي لكثرة زواره إن لم يكن بين يديه ستره ، وإلا منع إن كان له مندوحة .

قوله : [ ولو كان لهما مندوحة ] : أي فغاية ما هناك يكره إن كان لهما مندوحة والمصلي لسترته .

قوله : [ فلا إثم عليه ] إلخ : حاصله أن المصلي إذا كان في غير المسجد الحرام وكان المار غير مصلٍّ فإن كان للمارّ مندوحة حرم المرور بين يديه صلى لسترته أم لا ، وإن لم يكن له مندوحة فلا يحرم المرور صلى لسترته أم لا . وإن كان في المسجد الحرام حرم المرور إن كان له مندوحة وصلى لسترته وإلا جاز ،

( ١ ) روى البخاري عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصل إلى الناس وراءه » وعن أبي جحيفة قال : « وبين يديه عترة » وهي عصا قصيرة فيها زج . وروى نحوه عن كثير من الصحابة ولا خلاف فيه . قال الشوكاني في الأول إنه متفق عليه . وأما حديث أبي هريرة : « فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا » قال الشوكاني : أخرجه ابن حبان وصححه البيهقي وأحمد وابن المني . ولكن أشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم وأورده ابن الصلاح مثلاً للمضطرب ونوزع في ذلك .

• (و) أثم (مصلّ تعرّض) بصلاته من غير سترة في محل يظن به المرور ومر بين يديه أحد فتد ياأثمان معاً وقد يأثم أحدهما فقط وقد لا يأثم واحد منهما .  
• ثم شرع في مكروهات الصلاة بقوله :

\* (وكثره تعوذ وبسملة) قبل الفاتحة والسورة (بعرّض) أصلي . وجازا بنفل ولو مندوراً وتركهما أولى ما لم يراع الخلاف ، فالإتيان بالبسملة أولى خروجاً منه

هذا إذا كان المار غير طائف ، وأما هو فلا يحرم عليه مطلقاً . نعم إن كان اه سترة كره حيث كان للطائف مندوحة ، وأما المصلي يمر بسترة أو فرجة فلا إثم عليه في المرور بين يدي كل مصل .

قوله : [ فقد ياأثمان معاً ] : أى إن تعرض بغير سترة وكان للمار مندوحة .  
وقوله : [ وقد يأثم أحدهما فقط ] : أى فإثم المصلي إن تعرض ولا مندوحة للمار ويأثم المار إن كان له مندوحة ولم يتعرض المصلي .

وقوله : [ وقد لا يأثم واحد منهما ] : أى إن اضطر المار ولم يتعرض المصلي .  
• تنبيه : استشكل بعضهم إثم المصلي بأن المرور ليس من فعله ولم يترك واجباً ، فإن السترة إما سنة أو مندوبة ، فكيف يكون آثماً بفعل غيره ؟ وأجيب : بأن المرور — وإن كان فعل غيره — لكن يجب عليه سد طريق الإثم ، فأثم لعدم سده .  
( اه . من حاشية الأصل ) . قال في المجموع : فالإثم بالمرور بالفعل لا بترك السترة ، كذا لابن عرفة ردّاً على تخريج ابن عبد السلام من الإثم وجوب السترة .  
( اه ) . ولكن الذى أقوله : إن تخريج ابن عبد السلام وجيه .

قوله : [ تعوذ وبسملة قبل الفاتحة ] إلخ : ظاهره وأسر أو جهر وهو ظاهر المدونة أيضاً . ومقابله ما فى العتبية من كراهة الجهر بالتعوذ . ومفاد الشبرخيتى ترجيحه ، قال فى الحاشية : وكراهة التسمية إذا أتى بها على وجه أنها فرض ، سواء قصد الخروج من الخلاف أم لا .

قوله : [ ما لم يراع الخلاف ] : أى من غير ملاحظة كونها فرضاً أو نفلاً .  
لأنه إن قصد الفرضية كان آثماً بمكروه كما علمت ، ولو قصد التقلية لم تصح عند الشافعى فلا يقال له حينئذ مراعاة للخلاف ، قال شيخنا فى حاشية مجموعه :  
أورد ( بن ) أن الكراهة حاصلة غير أنه لم يبال بها لغرض الصحة عند المخالف .  
بلغة السالك — أول

- \* ( و ) كره ( دعاء قبل القراءة ) للفتحة أو السورة ( وأثناءها ) أى القراءة .
- \* ( و ) كره الدعاء ( فى الركوع وقبل التشهد الأول وغيره ) ، ( وبعد غير ) التشهد ( الأخير ) ، وأما بعد الأخير فيندب كما تقدم ما لم يسلم الإمام .
- \* ( و ) كره للمأموم ( بعد سلام الإمام و ) كره ( الجهر به ) أى بالدعاء المطلوب فى الصلاة فى سجود أو غيره .
- \* ( و ) كره الجهر ( بالتشهد ) مطلقاً .
- \* ( و ) كره ( السجود على ملبوسه ) أى المصلى أى على شئ من ملبوسه ككمه أو رداءه ( أو ) السجود ( على كسور عمامته ) الكائن على جبهته ، ولا إعادة عليه إن كان

لكن قد يقال إذا كانت المراجعة لورع طلبت ، فتتنفى الكراهة قطعاً . نعم ليس طلب المراجعة متفقاً عليه كما فى حاشية شيخنا على ( عب ) . ( اه ) . وما قاله المصنف هو مشهور المذهب قيل بإباحتها وندبها وجوبها .

قوله : [ قبل القراءة ] إلخ : ومثله فى الكراهة قول : « سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين « خلافاً لمن يأمر بذلك بعد تكبيرة الإحرام وقبل الفتحة .

قوله : [ أى القراءة ] : ظاهره كراهتها بين الفتحة والسورة ، والراجح الجواز كما استظهره ( ح ) نقلاً عن الجلاب والطراز . بل قيد فى الطراز كراهة الدعاء فى أثناء القراءة بالفرض ، وأما فى النفل فيجوز .

قوله : [ فى الركوع ] : أى أنه إنما شرع فيه التسبيح ، وأما قبل الركوع وبعده فجائز .

قوله : [ وقبل التشهد الأول ] : أى وأما بين السجدين فندوب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول بينهما : « اللهم اغفر لى وارحمنى واسترنى واجبرنى وارزقنى ، واعف عني وعافني » .

قوله : [ وكره الجهر به ] : أى لقوله تعالى : ( ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ) قوله : [ على ملبوسه ] : أى أنه مظنة الرفاهية إلا لضرورة حر أو برد .

قوله : [ على كسور عمامته ] : أى إلا لحر أو برد وإلا فلا كراهة .

خفيفاً كالطائفتين ، فإن لم يكن كور العمامة على الجبهة ومنع الجبهة من وضعها على الأرض لم يكن ساجداً ، ( أو ) السجود ( على ثوب ) غير ملبوس له ( أو ) على ( بساط ) أو منديل ( أو ) على ( حصير ناعم ) لا خشن ، كل ذلك مكروه لأنه ينافي الخشوع .

\* ( و ) كره ( القراءة بركوع أو سجود ) إلا أن يقصد في السجود بها الدعاء كأن يقول : « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا » إلخ فلا يكره .

\* ( و ) كره ( تخصيص دعاء ) : دائماً لا يدعوا غيره ، فالوجه أن يدعوا تارة بالمغفرة وتارة بسعة الرزق ، وتارة بصلاح النفس أو الولد أو الزوجة ، وتارة بغير ذلك من أمور الدنيا والآخرة والله ذو الفضل العظيم .

قوله : [ كالطائفتين ] : المراد بالطاقت الطيات المشدودة على الجبهة . وحاصله أن كور العمامة عبارة عن مجموع اللغات المحتوية كل لغة منها على طبقات والمراد بالطاقت في كلامهم : اللغات والتعصبات . ( اهـ . من حاشية الأصل ) . قوله : [ لم يكن ساجداً ] : حاصله أنه إن سجد على العمامة وكانت فوق الناصية ولم تلتصق بالجبهة بالأرض فصلاته باطلة ، وإن كانت العمامة فوق الجبهة وسجد عليها ، فإن كانت كالطائفتين الرفيعتين فلا إعادة . وإلا أعاد في الوقت كما يؤخذ من الحاشية .

قوله : [ كل ذلك مكروه ] : أي ما لم يكن فرش مسجد وإلا فلا كراهة . قوله : [ بركوع أو سجود ] : أي لقوله صلى الله عليه وسلم : « نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً »<sup>(١)</sup> .

قوله : [ تخصيص دعاء ] : أي ما لم يكن من جوامع الدعاء كسؤال حسنة الدنيا والآخرة أو سعادتهما ، ومن أعظم الدعوات الجامعة أن يقول : « اللهم إني أسألك من كل خير سألك منه محمد نبيك ورسولك صلى الله عليه وسلم ،

( ١ ) قال في نيل الأوطار عن ابن عباس قال : « كشف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال : يا أيها الناس لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له . ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً . أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقسم أن يستجاب لكم » قال رواه أحمد وسلم والنسائي وأبو داود - فمن بفتح القاف والميم وكسرهما وأيضاً قمين أي حقيقة وجدير . وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في الفتح في ترجمة باب « التسبيح والدعاء في السجود » بصحيح البخاري .



- \* ( و ) كره ( التفات ) في الصلاة ( بلا حاجة ) مهمة .
- \* ( و ) كره ( تشبيكُ أصابعٍ وفرقةَئُها ) لمنافاة ذلك الخشوع والأدب<sup>(١)</sup> .
- \* ( و ) كره ( إقعاءُ ) بأن يرجع في جلوسه على صدور قدميه وأليتيه على عقبيه لقبح الهيئة .
- \* ( و ) كره ( تَخَصُّر ) وهو وضع اليد على خصره حال قيامه لأنه فعل المتكبرين<sup>(٢)</sup> ومن لا مروءة له .
- \* ( و ) كره ( تَغْمِيزُ عَيْنِهِ ) إلا لخوف وقوع بصره على ما يشغله عن صلاته .

وأعوذ بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك ورسولك صلى الله عليه وسلم .  
قوله : [ وكره التفات ] : أى ولا تبطل ولو التفت بجميع جسده حيث بقيت رجلاه للقبلة وإلا بطلت .

قوله : [ وكره تشبيك أصابع ] : أى فى الصلاة ، كانت فى المسجد أو غيره .  
وأما فى غير الصلاة فلا كراهة فيه ولو فى المسجد . إلا أنه خلاف الأولى لأن فيه تشاؤماً .

قوله : [ لقبح الهيئة ] : أى وأما جلوسه كالحثبي وهو جلوس الكلب والبدوى المصطلى فممنوع ، والأظهر عدم البطلان . وبقي من الأحوال المكروهة ثلاث حالات : جلوسه على القدمين وظهورهما للأرض ، وجلوسه بينهما وألياه للأرض ، وظهورهما للأرض أيضاً ، وجلوسه بينهما ورجلاه قائمتان على أصابعهما .  
قوله : [ ومن لا مروءة له ] : أى ولذلك قيل إنها من خصال اليهود .

( ١ ) عن كعب بن عجرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد شبك أصابعه فى الصلاة ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه . » وعن عليّ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تققع أصابعك فى الصلاة » رواها ابن ماجه . قال الشوكاني فى إسناده شيئاً . وأما خارج الصلاة فقد أورد البخارى ثلاثة أحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم شبك أصابعه فى ثلاث مناسبات .

( ٢ ) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخصر فى الصلاة » قال الشوكاني رواه الجماعة إلا ابن ماجه . قال ابن حجر : اختلف فى حكمة النهى عن ذلك ، وأظهرها لأن اليهود كانت تكثّر من فعله فهى عن فعله كراهة التشبه بهم . وأخرج البخارى عن عائشة فى ذلك فى ذكر بنى إسرائيل . وأخرج ابن أبي شيبة أنه رآه أهل النار .

- \* ( و ) كره ( رفعه رجلاً ) عن الأرض واعتماد على الأخرى إلا لضرورة .
- \* ( و ) كره ( وضع قدم على الأخرى ) .
- \* ( و ) كره ( إقرانهما ) أى القدمين ( دائماً ) فى جميع صلاته .
- وكره ( تفكير بدنيوى ) أى فى أمر دنيوى .
- \* ( و ) كره ( حمل شئ بكم أو فم ) إذا لم يمنعه مخارج الحروف وإلا منع وبطلت .
- \* ( و ) كره ( عبت بلحية أو غيرها ) .
- \* ( و ) كره ( حمد لعاطس أو بشار ) بشر بها وهو يصلى .
- \* ( و ) كره ( إشارة للرد ) برأس أو يد ( على مشمت ) شتمه وهو يصلى إذا ارتكب المكروه وحمد لعطاسه ، وأما الرد بالكلام فبطل ، وأما رد السلام

قوله : [ رفعه رجلاً ] : أى لما فيه من قلة الأدب مع الله لأنه واقف بحضرته . وما يزعمه الغوام من أن الواقف على رجل واحدة فى الصلاة أو الذكر أكثر ثواباً من غيره كلام باطل .

قوله : [ وكره إقرانهما ] : وهو ضم القدمين معاً كالمقيد ، وقيل جعل خطهما من القيام مستويًا سواء فرق بينهما أو ضمهما لكن الكراهة على هذه الطريقة مقيدة بما إذا اعتقد أنه لا بد منه .

قوله : [ تفكر بدنيوى ] : أى ولم يشغله عن الصلاة ، فإن شغله حتى لا يدرى ما صلى أعاد أبدأ . فإن شغله زائداً عن المعتاد ودرى ما صلى أعاد بوقت . وإن شك بنى على اليقين وأتى بما شك فيه بخلاف الأخرى فلا يكره . ثم إن لم يشغله عن الصلاة فالأمر ظاهر . وإن شغله عنها فإن شك فى عدد ما صلى بنى على اليقين . وإن لم يدر ما صلى أصلاً بطلت كالتفكر بدنيوى ، وهذا إذا لم يكن التفكير متعلقاً بالصلاة ، فإن كان متعلقاً بها كالمراقبة والخشوع ، فإن لم يدر ما صلى بنى على الإحرام . وإن كان مستحضراً له فالحكم واحد فى الجميع إلا فى هذا الفرع .

قوله : [ أو غيرها ] : أى كخاتم يده إلا أن يحوله فى أصابعه لضبط عدد الركعات خوف السهو فذلك جائز لأنه لإصلاحها وليس من العبث .

بالإشارة على مسلم عليه فمطلوب .

- \* ( و ) كره ( حكُّ جسدٍ لغير ضرورة ) إن قل وجاز لها والكثير مبطل .
- \* ( و ) كره ( تسمُّمٌ قلَّ اختياراً ) والكثير مبطل ولو اضطراراً .
- \* ( و ) كره ( تَرَكَ سُنَّةً خفيفةً ) عمداً من سننها كتكبيرة وتسميعة ، وحرم ترك المؤكدة وسيأتى فى السهو .
- \* ( و ) كره ( سورةٌ ) أو آية أى قراءتها ( فى أخيرتيه ) أى فى الركعتين الأخيرتين .

- \* ( و ) كره ( التَّصْفِيقُ ) فى صلاة ولو من امرأة<sup>(١)</sup> ( الحاجة ) تتعلق بالصلاة كسهو إمامه فجلس بعد الثالثة أو سلم من اثنتين أو بغير الصلاة كمنع مَرَّ بين يديه أو تنبيهه على أمرها ، ( والشأن ) المطلوب شرعاً لمن نابه شيء وهو يصلى ( التَّسْبِيح ) بأن يقول : سبحان الله .
- ولما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها شرع فى بيان مبطلاتها فقال :

- 
- قوله : [ فمطلوب ] : أى كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً .
- قوله : [ والكثير مبطل ] : والكثرة بالعرف وهو مبطل ولو سهواً ، ويسجد للسهو إن لم يكثر .
- قوله : [ وحرم ترك المؤكدة ] : أى وفيها قولان : بالبطلان وعدمه ، وإن كان الراجح يستغفر الله ولا شيء عليه ، ولكن الجزم بالحرمة مشكل غاية الإشكال حيث كان متفقاً على سنيتها ، ولم يكن فيها قول بالفرضية .
- قوله : [ فى أخيرتيه ] : أى ولا سجود عليه لتلك الزيادة لأنها قولية . والزيادة القولية لا سجود لها إلا فى تكرار الفاتحة سهواً .
- قوله : [ والشأن المطلوب ] إلخ : وما ورد فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : « من نابه شيء فى صلاته فليسبح إنما التصفيق للنساء » خارج عندنا فخرج الدم فليس على ظاهره وحمله الشافعية على ظاهره .

---

( ١ ) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » رواه الجماعة . وهو مخروم من حديث قدمه صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يصلى بالناس فصفقوا لينهوه .

- \* ( وبطلت ) الصلاة ( برفضها ) أى بنية لإبطالها وإلغاء ما فعله منها .
- \* ( وبتعمد ترك ركن ) من أركانها المتقدمة .
- \* ( و ) بتعمد ( زيادة ركن فعلى ) كركوع أو سجود بخلاف زيادة ركن قولى .

وأركانها القولية ثلاثة : تكبيرة الإحرام والفاتحة والسلام .  
وبقية الأركان فعلية . إلا أنه لا يتأتى زيادة مجرد اعتدال أو طمأنينة أو مجرد قيام لتكبير لإحرام أو فاتحة ، فرجع إلى زيادة ركوع أو سجود ويلزم منها زيادة رفع .

- وكذا تبطل بتعمد زيادة تشهد بعد الأولى أو الثالثة من جلوس .
- \* ( و ) بتعمد ( أكلى ) ولو لقمة بمضغها ( و ) بتعمد ( شرب ) ولو قل .

قوله : [ وبطلت الصلاة برفضها ] : تقدم أنها تبطل به اتفاقاً إذا وقع فى الأثناء .  
وبعد الفراغ : قولان مرجحان .

قوله : [ أى بنية لإبطالها ] : أى فليس بلازم التلفظ بل القصد كاف .  
قوله : [ وبتعمد ترك ركن ] : أى وإن لم يطل . ومنه ترك الشرط . وأما إن كان ترك الركن سهواً فلا تبطل إلا بالطول . والطول بالعرف أو بالخروج من المسجد على الخلاف بين ابن القاسم وأشهب .  
قوله : [ وبتعمد زيادة ركن ] : مراده بالعمد ما يشمل الجهل وهذا فى النقل والفرض .

قوله : [ قولى ] : أى كتكرير الفاتحة فلا يبطلها عن المذهب ، وإنما يحرم إن كان عمداً ويسجد إن كان سهواً .  
قوله : [ إلا أنه لا يتأتى زيادة ] إلخ : استدراك على عموم قوله ، وبتعمد زيادة ركن فعلى كأنه يقول فيما يتأتى فيه الزيادة .  
قوله : [ وكذا تبطل ] إلخ : أى لأن الجلوس فيه غير مشروع ، فلو فعله عمداً أو جهلاً بطلت .

قوله : [ ولو فل ] : أى بل ولو كان مكربهاً ولو كان واجباً عليه لإتفاذ نفسه وجب عليه القطع لذلك ، ولو خاف خروج الوقت كما قاله الأجهورى .

\* (و) بتعمد (كلام) : ولو كلمة أجنبية نحو : «نعم» أو «لا» لمن سأله عن شيء

( ١٨٠ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وبتعمد كلام ] إلخ : الكلام هنا بمعنى مطلق الصوت . ولو نهق كالحمار ، قالوا : إن حرك شدقيه وشفثيه لم تبطل ، قال في المجموع : وينبغي حمله على ما يحصل بين يدي الكلام . أما إن حصل صورة الكلام بتحريك اللسان والشفثين فينبغي البطلان . كما اكتفوا به في قراءة الفاتحة . وترددوا : هل تبطل لإشارة الأخرس أو إن قصد بها الكلام ؟ أما إن نطقت يده بلا قصد فلا . وبه ولى يفتى نفسه . ( ١٨١ ) . ومثل التعمد في الكلام المبطل الإكراه عليه أو الوجوب لإنقاذ أعمى أو لإجابة أحد والديه وهو أعمى أصم في نافلة .

والحاصل أنه إذ ناداه أحد أبويه<sup>(١)</sup> ، فإن كان أعمى أصم وكان هو يصلى نافلة وجب عليه إجابته وقطع تلك النافلة لأنه تعارض معه واجبان فيقدم أوكدهما ، وهو إجابة الوالدين للإجماع على وجوبها ، والخلاف في وجوب إتمام النافلة . وأما إن كان المنادى له من أبويه ليس أعمى ولا أصم أو كان يصلى في فريضة فليخفف ويسلم ويكلمه ، انظر ( ح ) . وأما إذا وجب لإجابته عليه الصلاة والسلام في حال حياته أو بعد موته فهل تبطل به الصلاة أو لا تبطل ؟ قولان ، والمعتمد منهما عدم البطلان . فإذا ترك المصلى الكلام لإنقاذ الأعمى ، وهلك ضمن دينه . ويجب أيضاً الكلام لتخليص المال إذا كان يخشى بذهابه هلاكاً أو شديداً ، كان المال قليلاً أو كثيراً ويقطع الصلاة ، كان الوقت متسعاً أو لا . وأما إذا كان لا يخشى بذهابه هلاكاً ولا شديداً أذى فإن كان يسيراً فلا يقطع ، وإن كان كثيراً قطع إن اتسع الوقت ، والكثرة والقلة بالنسبة للمال في حد ذاته . ( ١٨٢ ) . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولو كلمة أجنبية ] : هذه المبالغة فيها شيء ولعل المناسب أن يقول :

( ١ ) في باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة ، أورد الإمام البخارى حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نادى امرأة ابنها وهو في صومعته قالت : يا جريج . فقال : اللهم أى وصلاقى ( هكذا أكثر من مرة ) قالت : اللهم لا يموت جريج حتى ينظر فى وجه المياميس . » قال الحافظ ابن حجر عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لو كان جريج عالماً لعلم أن إجابته أمه أولى من عبادة ربه . ويزيد هذا مجهول . وربما كان الكلام في الصلاة من شريعتهم .

(لغير إصلاحها ، وإلا ) بأن كان لإصلاحها فتبطل (بكثيره) : كأن يسلم الإمام من اثنتين أو يقوم لخامسة — ولم يفهم بالتسبيح أو لم يرجع له — فقال له المأموم أنت سلمت من اثنتين أو قمت لخامسة كما وقع في قصة ذي اليدين<sup>(١)</sup> ، فإن كثّر الكلام بما يزيد على الحاجة بطلت .

( و ) بتعمد (تصويت) : خال عن الحروف كصوت الغراب .

و بتعمد كلام أجنبي ولو كلمة .

قوله : [ لغير إصلاحها ] : وهي مستثنى من البطلان بالكلام .

قوله : [ فتبطل بكثيره ] : والكثير ما زاد على ما وقع في قصة ذي اليدين .

قوله : [ في قصة ذي اليدين ] : هو رجل من الصحابة لقب بذلك لطول

كان في يديه . وحاصله « أنه كان يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ركعتين في صلاة رباعية قيل العصر وقيل الظهر ، فقال ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال له : كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليدين بل بعض ذلك قد كان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لباقي المصلين أحق ما قاله ذو اليدين ؟ فقالوا : نعم . فقام النبي وكل الصلاة وسجد بعد السلام » .

قوله : [ وبتعمد تصويت ] إلخ : أى لكونه من معنى الكلام .

(١) وردت في صحيح البخارى روايات ومن طرق متعددة ، من أوفاه في باب تشبيك الأصابع بكتاب الصلاة عن أبي هريرة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلوات العشي (يعنى الظهر أو العصر) ساهوا أبو هريرة ولكن نسيت أنا قال : فصل بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ، ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعان (الناس المتسرعون) من أبواب المسجد ، فقالوا : أقصرت الصلاة ؟ وفى القوم أبو بكر وعمر ، فهابا أن يكلماه . وفى القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين ، قال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ قال : لم أنس قال : ولم تقصر . فقال : كما يقول ذو اليدين ؟ فقالوا : نعم . فتقدم فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر . فربما سأله (أى سأله الراوى) : ثم سلم ؟ فيقول : نسي أن عمران بن حصين قال : ثم سلم . « صحيح . والروايات في العبارات التى نطق بها صلى الله عليه وسلم متعددة . ففى بعض الروايات أنه صلى الله عليه وسلم قال : « وما ذاك ؟ فأجابه ذو اليدين : فقال : « بل قد نسيت » وفى بعض الروايات : صليت الظهر خمسا ، أو ركعتين وغير ذلك من الاختلاف حتى قيل إنها أكثر من قصة . وإن ذا الشالين الذى ذكر فى بعضها غير ذي اليدين .

\* (و) بتعمد (نفخ) بفم لا بأنف (و) بتعمد (قء) ولو طاهراً قلّ (و) بتعمد (سلام) حال شكّه في الإتمام) فتبطل (و) (إن بان) له (الكمال)، أي كمال الصلاة، فأولى إذا لم يتبين له شيء وأولى إن تعمد السلام وهو يعلم أو يظن عدم الإكمال فقد نص على المتوهم .

\* (و) بطلت (بطرواً ناقض) لوضوئه من حدث أو سبب أو شك إلا أنه في طرواً الشك يستمر ، فإن بان الطهر لم يعد كما تقدم .

قوله : [ بفم ] : أي لأنه في الصلاة كلام .

وقوله : [ لا بأنف ] : أي إلا أن يكثر أو يتلاعب . وذكر الأجهوري عن النوادر نمادى المأموم على صلاة باطلة إن نفخ عمداً أو جهلاً .

قوله : [ وبتعمد قء ] : أي ومثله القلس . وأما البلغم فلا يفسد صلاة ولا صوماً إلا إذا كثّر فيجری على الأفعال الكثيرة . ومفهوم [ بتعمد ] أنه إن غلبه لا يضر حيث كان طاهراً ما لم يزد منه شيئاً ، فإن ازدرده عمداً بطلت . وغلبة : قولان مستويان . وسهواً : سجد .

قوله : [ حال شكّه في الإتمام ] : مراده بالشك التردد على حد سواء لا ما قابل الجزم كما هو ظاهر (عب) إذ مقتضاه أن السلام مع ظن الإتمام مبطل وليس كذلك كما يفيد نقل (ح) عن ابن رشد (انتهى من حاشية الأصل) .

قوله : [ يعلم ] إلخ : فتحصل أن الصور التي تبطل فيها الصلاة تسع ، وهي : إذا سلم متردداً على حد سواء ، أو متحققاً بعدم الكمال ، أو ظاناً عدمه . وفي كل : تبين الكمال أو عدمه ، أو لم يتبين شيء . وأما لو سلم معتقداً الكمال أو ظاناً الكمال فالصلاة صحيحة حيث تبين الكمال أو لم يتبين شيء وإن تبين عدم الكمال بطلت إن طال ، وإلا تداركه .

● تنبيه : إنما بطلت الصلاة بالشك في الإتمام لأنه شك في السبب المبيح للسلام وهو الإتمام والشك في السبب يضره وليس شكاً في المانع خلافاً لمن يقول بذلك .

قوله : [ بطرواً ناقض ] : أي حصوله أو تذكره . ولا يسرى البطلان للمأموم بحصول ذلك للإمام إلا بتعمده لا بالغلبة والنسيان كما سيأتى .

\* (و) بطرو (كشفت عورة مغلطة) لا غيرها، (و) بطرو (نجاسة) سقطت عليه وهو فيها أو تعلق به إن استقرت به ، وعلم بها واتسع الوقت لإزالتها وإيقاع الصلاة فيه ، وإلا لم تبطل لما علمت أن طهارة الخبث واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب إزالة النجاسة :

\* (و) بطلت (بفتح على غير الإمام) ، بأن سمعه يقرأ فتوقف في القراءة فأرشدته للصواب لأنه من باب المكاملة ، بخلاف الفتح على إمامه ولو في غير الفاتحة فلا تبطل .

\* (و) بطلت (بقهقهة) : وهي الضحك بصوت فإن كان فذاً أو إماماً قطع واستأنف صلاته مطلقاً سواء وقع منه اختياراً أو غلبة أو نسياناً لكونه في صلاته . وإن كان مأموماً ففيه تفصيل أشار له بقوله : (وتمادى) وجوباً (المأموماً) مع

قوله : [وبطرو كشف عورة] إلخ : أى فهو من المبطلات على المشهور كما في الخطاب ، وقد تقدم في مبحث ستر العورة .

قوله : [على غير الإمام] : أى وإن كان مصلياً . وقول خليل : «كفتح على من ليس معه في صلاة» لا مفهوم له ، بل المدار على كونه غير إمامه .

قوله : [وبطلت بقهقهة] : أى سواء كثرت أو قلت .

قوله : [قطع واستأنف] : أى ويقطع من خلف الإمام أيضاً ولا يستخلف . ووقع لابن القاسم في العتبية والموازية : أن الإمام يقطع هو ومن خلفه في العمد ، ويستخلف في النسيان والغلبة أو يرجع مأموماً مراعاة للقول بعدم بطلان الصلاة بالقهقهة غلبة أو نسياناً . وإذا رجع مأموماً أتم صلاته مع ذلك الخليفة ويعيدها أبداً لبطلانها . وأما مأموه فيتمون صلاتهم مع ذلك الخليفة ولا إعادة عليهم في وقت ولا غيره . واقتصر الأجهورى في شرحه على ما لابن القاسم في الموازية والعتبية واعتمده في الحاشية . (اه من حاشية الأصل) .

قوله : [وتمادى وجوباً المأموم] : أى بقيود خمسة ، ذكر الشارح منها أربعة بقوله : [إن اتسع الوقت بغير جمعة] إن كان كله غلبة أو نسياناً ، وهذا إذا لم يكثر في ذاته . والخامس هو أن لا يلزم على تداميه ضحك كل المأمومين أو بعضهم وإلا قطع وخرج .



إمامه على صلاة باطلة ، لأنه من مساجين الإمام نظراً للقول بعدم بطلانها ( إن اتسع الوقت ) لأدائها في وقتها بعد سلام الإمام ، وكان ( بغير ) صلاة ( جُمعة ) ، فإن ضاق الوقت أو كان بجمعة قطع ودخل مع إمامه لثلاث يفوته الوقت أو الجمعة ، ومحل ذلك ( إن كان ) ضحكته ( كَلَّه ) من أوله لآخره ( غَلَبَه ) أو نسياناً ) لكونه في صلاة . فإن كان كله أو بعضه عمداً اختياراً قطع واستأنف مع إمامه ، وهذا إذا لم يكثُر في ذاته ، وإلا أبطل قطعاً لأنه من الأفعال الكثيرة ، وإلى هذه المفاهيم الثلاثة أشار بقوله : ( وإلا ) بأن ضاق الوقت أو كان كله أو بعضه عمداً اختياراً ( قطع ودخل معه ) أى مع إمامه .

\* ( و ) بطلت ( بكثيرة فعل ) : غير ما تقدم كحكك جسد وعبث بلحيته ووضع رداء على كتف ودفع مار<sup>(١)</sup> وإشارة بيد ؛ فالقليل من ذلك لا يبطلها كما تقدم

قوله : [ وإلا أبطل قطعاً ] : أى فحكمه حكم العمد لا يتأدى المأموم فيه .  
● تنبيه : لا شيء في التبسم إن قل ، وكره عمده . فإن كثر أبطل مطلقاً لأنه من الأفعال الكثيرة ، وإن توسط بالعرف يسجد لسهوه فيما يظهر ، وأبطل عمده . ( اهـ من الأصل ) .

قوله : [ كحكك جسد ] : أى فيبطلها إذا كثر ولو سهواً والكثير عندنا هو ما يخيل للنظر أنه ليس في صلاة .

قوله : [ وعبث بلحيته ] إلخ : حكمه كالذى قبله .

( ١ ) في صحيح البخارى أنه قيل : « رأيت أبا سعيد الخدرى في يوم جمعة يصل إلى شيء يستره من الناس . فأراد شاب من بنى أبي معيط أن يجتاز بين يديه ، فدفعه أبو سعيد في صدره . فنظر الشاب فلم يجد مساعاً إلا بين يديه . فماد ليحجاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى . فقال من أبي سعيد ثم دخل على مروان ( ابن الحكم ) فشكا إليه مالقى من أبي سعيد ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال : مالك ولابن أخيك يا أبا سعيد ؟ فقال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان » ذكر ابن حجر بعضاً من رواياته تعقب الشوكاني آخره فقال : رواء الجماعة إلا الترمذى وابن ماجه . وروى غيره في معناه . وفي باب أم الماربين يندى المصل روى الإمام البخارى عن أبي جهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو يعلم الماربين يندى المصل ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه . قال أبو النضر لا أدرى أقال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة » أخرجه الجماعة . وقال الحافظ ابن حجر وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة : « لكان أن يقف مائة عام خيراً له من الخطوة التى خطاها » أو « لكان يقف أربعين خريفاً » أخرجه أحمد .

بعضه في المكروهات ، وسيأتى قريباً بعضه إن شاء الله تعالى في قوله لا بإنصات قلّ تخبر إلى آخره ، والكثير منه مبطل (ولو سهواً كسلامٍ مع أكلٍ أو) مع (شربٍ) سهواً (ولو قل) الأكل أو الشرب المصاحب للسلام لشدة المنافاة في السلام . فلو اجتمع الأكل والشرب سهواً فالبطلان أيضاً ، وقيل : يجبر بسجود السهو ولا بطلان . والحاصل أن اجتماع الثلاثة مبطل اتفاقاً وانفراد أحدهما لا يبطل ويجبر بالسجود ، وحصول اثنين فيه خلاف والأظهر البطلان لا سيما إذا كان أحدهما سلاماً .

\* (و) بطلت (بمُشغَلٍ) أى مانع (عن فرضٍ) من فرائض الصلاة ؛ كركوع أو سجود وقراءة فاتحة أو بعضها كشدة حقن أو غثيان أو وضع شيء في فيه ،

قوله : [ مع أكل ] إلخ : الحاصل أنه وقع في موضع من المدونة : إن سلم وأكل وشرب - وروى : أو شرب سهواً - بطلت ، وفي آخر : إن أكل وشرب سهواً سجد . وهل اختلاف للمنافى فيهما - بقطع النظر عن اتحاده وتعددته أو وفاق ؟ والبطلان في الموضع الأول للسلام أو للجمع بين ثلاثة على رواية الواو ، واثنين على رواية أو تأويلات ثلاثة ؛ واحد بالخلاف واثنان بالوفاق .  
قوله : [ لشدة المنافاة في السلام ] : أى فالبطلان للسلام سواء كان معه أكل وشرب أو أحدهما .

قوله : [ فلو اجتمع الأكل والشرب ] إلخ : أى بناء على تأويل الجمع .  
قوله : [ وقيل يجبر بسجود السهو ] : أى نظراً للتوفيق الأول وهو السلام ولم يكن .

قوله : [ اتفاقاً ] : أى لاتفاق الموفقين على ذلك .

قوله : [ لا يبطل ويجبر بالسجود ] : أى على المشهور من أن الراجح تأويل الوفاق بوجهه -

قوله : [ والأظهر البطلان ] : أى نظراً للجميع .

قوله : [ لا سيما ] إلخ : أى لما فيه من الجمع وكثرة المنافيات .

قوله : [ أو غثيان ] : المراد به فوران النفس .

( وأعادَ فيه ) مشغل عن ( سنّة ) مؤكدة ( بوقتٍ ضروريّ ) وهو في الظهرين للاصفرار .

\* ( و ) بطلت ( بذِكْر ) : أى تذكر ( أولى ) الصلاتين ( الحاضرتين في ) الصلاة ( الأخرى ) أى الثانية ، كأن يتذكر في صلاته العصر قبل الغروب أن عليه الظهر ، أو يتذكر وهو في العشاء قبل الفجر أن عليه المغرب فتبطل التي هو فيها لأن ترتيب الحاضرتين واجب شرط .

\* ( و ) بطلت ( بزيادة أربع ركعات سهواً ) : في الرباعية والثلاثية ولو في السفر ( ركعتين ) : أى زيادتهما سهواً ( في الثنائية ) كالصبح والجمعة ( أو الوتر ) : لا بركة فقط .

واعلم أن محل البطلان بالمشغل عن الفرض : إذا كان لا يقدر على الإتيان معه بالفرض أصلاً أو يأتي به معه لكن بمشقة إذا دام ذلك المشغل . وأما إن حصل ثم زال فلا إعادة كما في البرزلى . ( ا هـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ بوقت ضروري ] : قال ( ح ) : ينبغي أن يكون هذا الحكم فيمن ترك سنة من السنن الثمانية المؤكدة . وأما ترك سنة غير مؤكدة فلا شيء عليه ، كان الترك لمشغل أو لغير مشغل كما صرح به في المقدمات . ( ا هـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ واجب شرط ] : أى في الابتداء : باتفاق ، وفي الأثناء : على إحدى طريقتين ، فإن كان إماماً بطلت عليه وعلى مأموميه ، وإن كان فذاً قطع ، وإن كان مأموماً تمادى على صلاة باطلة لحق الإمام إن اتسع الوقت .

قوله : [ وبزيادة أربع ركعات ] : أى متيقنة ، وأما لو شك في الزيادة الكثيرة فلإنها تجبر بالسجود اتفاقاً .

وقوله : [ سهواً ] : وأما الزيادة عمداً فتقدم الكلام عليها .

قوله : [ والثلاثية ] : هذا هو المشهور . وقيل : إن الثلاثية تبطل بزيادة مثلها . وقيل : بزيادة ركعتين .

قوله : [ ولو في السفر ] : أى مراعاة لأصلها بناء على أن الرباعية هي الأصل وهو الصحيح فلا تبطل إلا بصلاحتها ستاً .

قوله : [ أو الوتر ] : مثلها في ذلك النفل المحدود كالفجر والعيد

\* ( و ) بطلت ( بسجود مسبق ) بركعة أو أكثر ( مع إمامه ) متعلق بسجود المضاف لفاعله السجود ( البعدي ) المترتب على الإمام لزيادة سهو . فإذا سجد المسبق البعدي مع إمامه بطلت عليه لأنه فعل زيادة في صلاته عمداً ولو جهلاً ( كالتبلي ) : أى كما تبطل على المسبق بسجوده القبلي مع إمامه

والاستسقاء والكسوف ، ولو لم يكرر الركوع فيه . وأما النفل غير المحدود فلا يبطل بزيادة مثله ، لقولهم : إذا قام لخامسة في النافلة رجع ولا يكملها سادسة وسجد بعد السلام .

● تنبيه : قال في المجموع : يمكن للساهی تسع تشهدات والصلاة صحيحة بأن سها بزيادة بعد القبلي ، وجلس في سبع ركعات ، قال في حاشيته : فإن كان دخل مع الإمام في التشهد الأخير كمل عشرًا ، فإن سجد معه سجود السهو ناسياً زادت على العشر ، كأن شك في تشهد هل سجد قبله سجدة أو اثنتين ؟ سجد واحدة وأعاد تشهده ، وفي ذلك مع ما تقدم من سجعات كثيرة كتمان سجعات في كل ركعة مع صحة الصلاة . قلت :

يا فقيهاً يدعى لحل الأحاجي أصلاة فيها ثلاثون سجده ؟

بل مزيد وهل تشهد أخرى ضبطوه فجاوز العشر عده

وقوله : [ مع ما تقدم من سجعات كثيرة ] إلخ : أى ما تقدم له في المجموع عند قوله في سجود السهو سجدة . قال هناك : فإن شك عند الرفع هل هذا سجود للفرس أو كان بنية السهو ، ونسى الفرس ، أتى بالفرض ثم السهو فيكون ست سجعات وينضم له ما أمكن من سجعات التلاوة في القراءة . فإن تذكر ترك الفاتحة رجع لها ثم يمكن أن يجتمع له سجعات كأول . ويلغز بها - كما للوانغى والأجهورى - سجعات كثيرة في ركعة واحدة ونحوه في كبير التثاني . ( ٨١ ) .

قوله : [ وبطلت بسجود ] إلخ : أى إن فعل ذلك عمداً وأما نسياناً فلا تبطل .

قوله : [ ولو جهلاً ] : أى فالجاهل كالعامد عند ابن رشد خلافاً لابن القاسم الذى ألحقه بالناسى مراعاة لمن قال بوجوب سجوده مع الإمام وهو سفيان :

(إذا) كان (لم يدرك معه ركعة) لأن سجوده لا يلزم ذلك المسبوق لأنه ليس بمأموم حقيقة ؛ فسجوده معه محض زيادة في الصلاة . فإن أدرك معه ركعة بسجودتيها سجد معه القبلي وقام لقضاء ما عليه بعد سلامه ، وآخر البعدي لتمام صلاته وسيأتي إن شاء الله تعالى في السهو .

\* (و) بطلت (بسجود) قبل السلام لترك سنة خفيفة : كتكبير أو تسمية ، وأولى لترك فضيلة كقنوت .

\* (و) بطلت (بما يأتي) الكلام عليه من المبطلات (في) باب سجود (السهو) : كترك السجود لثلاث سنن وإن طال .

● ثم ذكر أشياء لا بطلان فيها بلحواز فعلها في الصلاة ما لم تكن كثيرة بحيث يعتقد من رآه يفعلها أنه ليس في صلاة أخذاً مما تقدم فقال :

\* (لا) تبطل الصلاة (بانصات قل) لا كثر (لخبر) بكسر الباء اسم فاعل ؛ أي إنصات قليل لمن أخبره أو أخبر غيره بخبر وهو في الصلاة . فإن طال الإنصات بطلت . وأما لو قال : «إيه إيه» فتبطل بمجرد القول كما تقدم .

فالخلاص أنه إن سجد القبلي معه ولم يكن أدرك ركعة فالصلاة باطلة إن فعله عمداً أو جهلاً على المعتمد . وأما لو سجد البعدي معه فالبطالان مطلقاً أدرك ركعة أم لا إن فعله عمداً أو جهلاً لاسهواً . فإن أدرك ركعة في القبلي سجد معه قبل قضاء ما عليه إن سجد الإمام قبل السلام ولو على رأى الإمام كشافعي يرى التقديم مطلقاً . فإن أخره بعده فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء — وضعف — أو بعد تمام القضاء قبل سلام نفسه أو بعده ؟ أو إن كان عن ثلاث سنن ؟ فعله قبل القضاء وإلا فبعده ؟ تردد . (أه من الأصل) .

قوله : [وبطلت بسجود قبل السلام لترك سنة] إلخ : أى إلا أن يأتي بمن يراه فيتبعه ولا بطلان بل في (بن) تقوية عدم البطلان بالسجود لتكبيره وفضيلة (أه من المجموع) .

قوله : [وإن طالع] : أى لأنه اشتغل عن الصلاة وإن كان بين ذلك سجد بعد السلام إن كان سهواً ، كما في الحرشي .

\* ( و ) لا ( قتل عقرب قصدته ) : أى جاءت عليه إذ هي لا قصد لها ( ولا ) تبطل ( بإشارة بعَضُو ) كيد أو رأس ( لحاجة ) طرأت عليه وهو في الصلاة ، ( أو ) إشارة لـ ( ردّ سلام ) على من سلم عليه وهو يصلي . والراجع أن الإشارة لرد السلام واجبة ، وتبطل إن رده بالقول .

\* ( ولا ) تبطل ( بأنين لوجع ) إن قل وإلا بطلت ، ( وبُكاء تخشع ) : أى خشوع ( وإلا ) يكن الأنين لوجع ولا البكاء لخشوع ( فالكلام ) يبطل عمده ولو قلّ ، وسهوه إن كثر . وهذا في البكاء الممدود وهو ما كان بصوت ، وأما المقصور — وهو ما كان بلا صوت — فلا تبطل إلا بكثيره ولو اختياريّاً .

قوله : [ جاءت عليه ] : أى فإن لم تجئ عليه كره لأنه تعدد قتلها ولا تبطل بانحطاطه لأخذ حجر يرميها به .

قوله : [ إذا هي لا قصد لها ] : أى لأن الإرادة من خواص العقلاء . هكذا قيل . وردّ بأن المناطق عرقوا الحيوان بأنه المتحرك بالإرادة . قوله : [ بإشارة ] : أى ما لم تكثر .

قوله : [ والراجع أن الإشارة لرد السلام ] إلخ : أى ولو في صلاة الفرض وهكذا في رد السلام وأما ابتداءه بالإشارة فكروه . خلافاً لابن الحاجب القائل بجوازه .

قوله : [ إن قل ] إلخ : ظاهره ولو كان له فيه نوع اختيار .

قوله : [ وبكاء تخشع ] : ظاهره ولو كثر وسيأتي إيضاحه .

قوله : [ وسهوه إن كثر ] : أى وإلا ففيه السجود .

قوله : [ وهذا في البكاء الممدود ] إلخ : قال في الحاشية .

● تنبيه : هذا كله إلا إذا كان البكاء بصوت ، وأما إذا كان لا صوت فيه فإنه يبطل اختياريّاً أو غلبة تخشعاً أم لا . وينبغي : إلا أن يكثر الاختياري منه . وأما بصوت فإن كان اختياريّاً أبطل مطلقاً كان لتخشع أم لا بأن كان لمصيبة ، وإن كان غلبة إن كان بتخشع لم تبطل ظاهره . وإن كثر وإن كان لغيره أبطل . ( هـ ) .

قوله : [ ولو اختياريّاً ] : المناسب الاختياري ولا محل للمبالغة لأن الاضطراري بلفظ السالك — أول

\* ( ولا ) تبطل ( بتحنج ولو لغير حاجة ) .  
 \* ( ولا ) تبطل ( بمشي ) المصلي ( كصفين ) أدخلت الكاف الثالث ( لستره ) :  
 يقرب إليها ليستتر بها خوفاً من المرور بين يديه ( أو دفع مار ) بين يديه بناء  
 على أنه يستحق أكثر من محل ركوعه وسجوده وإلا فلا يمشی لتيسر دفعه وهو بمكانه ،  
 ( أو ) مشى نحو الصفين لأجل ( ذهاب دابة ) ليردها <sup>(١)</sup> : أو لإمساك رسنها فإن  
 بعدت قطع وطلبها ، وإن ضاق الوقت إذا ترتب على ذهابها ضرر . ودابة الغير  
 كدابته ومثل المشى لما ذكر : المشى لسد فرجة في صف ؛ فلا تبطل بمشي  
 كالصفين فيما ذكر ، ( وإن ) كان المشى ( بجنب أو قهقري ) بأن يرجع على  
 ظهره والاستدبار للقبلة مبطل .

لا شيء فيه كما يؤخذ من الحاشية .

قوله : [ ولو لغير حاجة ] : أى هذا إذا كان لحاجة ولو لم تتعلق بالصلاة  
 فلا سجود في سهوه بل ولو لغير حاجة .

قوله : [ فإن بعدت قطع ] : حاصل فقه المسألة أن الدابة إذا ذهبت فله  
 أن يقطع الصلاة ويطلبها إن كان الوقت متسعاً . وكان ثمنها يحذف به . فإن ضاق  
 الوقت أو قل ثمنها فلا يقطعها إلا إذا كان يخاف الضرر على نفسه لكونه  
 بمفازة مثلاً وإلا قطعها . وغير الدابة من المال يجري على هذا التفصيل .

قوله : [ والاستدبار للقبلة مبطل ] : أى في غير مسألة الدابة فيجوز له أن  
 يستدبر القبلة في الصف والصفين والثلاثة . وإن كان لا يتمكن منها إلا  
 بالاستدبار . والحاصل أن الاستدبار لعذر مغتفر والعذر إنما يظهر في الدابة  
 قاله في الحاشية .

(١) روى الإمام البخارى في باب إذا افلئت الدابة في الصلاة عن الأزرق بن قيس قال :  
 « كنا بالأهواز فقاتل فينا أنا على جرف نهر إذا رجل يصلى وإذا لجام دابته بيده . فجعلت الدابة  
 تنازعه وحبل يتبعها . قال شعبة : هو أبو برزة الأسلمى . فجعل رجل من الخوارج ( الذين يقاتلونهم )  
 يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ ! ( يعنى يدعو عليه ) فلما انصرف الشيخ قال : إني سمعت قولكم وإني  
 غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع أو ثمانى ( يعنى أنه مطلع على السنة )  
 وشهدت تيسيره . وإني إن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلى من أن أدعها ترجع إلى مآلفها فيشق على »  
 وفي البخارى « قال قتادة : إن أخذ ثوبه ؛ يتبع السارق ويدع الصلاة » .

\* ( ولا ) تبطل ( بإصلاح رداء ) سقط من فوق كتفيه فتناوله ووضع عليه ولو طأطأ لأخذه من الأرض ، ( أوسّرة ) نصبها إمامه ليصلي لها ( سَقَطَتْ ) ولو انحط لإصلاحها . وكما أنها لا تبطل في جميع ما تقدم لم يكن عليه سجود في ذلك وإنما لم تبطل ولا سجود عليه ( لجواز ) جميع ( ما ذُكِرَ ) . والمراد بالجواز : عدم المنع ، فلا ينافي أن بعضه خلاف الأولى : كالإنصات للمخبر ، وقتل العقرب إذا لم يخش منها الضرر وأن البعض واجب كالإشارة لرد السلام ، وبعضها مندوب كالملشي للسترة .

ومحل عدم البطلان ، إذا لم تكثر هذه الأشياء كثرة يظن مشاهدتها أنه ليس في صلاة وإلا أبطلت لدخولها تحت قوله [ وبكثير فعل ] كما تقدم .  
وشبه في الجواز وعدم البطلان قوله : ( كسدّ فيه ) أى فيه بيده اليمنى ( للتأويب ) بل هو مندوب وهو بمثابة فثلثة انفتاح الفم عند انعقاد البخار بالدماغ من كثرة الأكل أو النوم ، ( وَتَفَثٌ ) بسكون الفاء البصاق بلا صوت ( بثوب ) أو غيره ( لحاجة ) كامتلاء فيه بالبصاق وكره لغيرها فإن كان بصوت بطلت

قوله : [ ولا تبطل بإصلاح رداء ] : أى بل ذلك مندوب إذا أصلحه وهو جالس بأن يمد يده يأخذه من الأرض . وأما إن كان قائماً وانحط لذلك فيكره ولا تبطل به الصلاة إن كان مرة وإلا أبطل ، لأنه فعل كثير .

قوله : [ ولو انحط لإصلاحها ] : أى مرة وأبطل إن زاد ، كذا في الحاشية .  
وأما الانحطاط لأخذ عمامة فبطل لأنها لاتصل لرتبة ما ذكر في الطلب إلا أن يتضرر لها كما في ( عب ) كمنكأب ( اه من المجموع ) .

قوله : [ بل هو ومندب ] : أى في الصلاة أو غيرها إذا كان السد بغير باطن اليسرى لا إن كان به فيكره للملابسة النجاسة ، وليس التفل عقب الثأوب مشروعا ، وما نقل عن مالك من تفرقه عقب الثأوب فلا اجتماع ريق عنده إذ ذاك انظر ( ح ) . ( اه . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ من كثرة الأكل ] إلخ : أى بحسب الغالب وقد يكون لمرض كما هو مشاهد .

قوله : [ وكره لغيرها ] : أى ويسجد لسهوه على المعتمد . والحاصل أن البصاق



(وقصد التفهيم) أى تفهيم أحد أمراً من الأمور (بذكر) متعلق [ بقصد ] ، أى قصد بالذكر من قرآن أو غيره كتسبيح ليفهم غيره أنه فى صلاة ، أو ليتناول كتاباً أو غيره بقوله : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » أولياًذن له فى الدخول بقوله : « ادخلوها بسلام آمين » .

وقوله : ( فى محله ) : صادق بصورتين أن يدخل عليه إنسان يطلب الإذن بالدخول أو يأخذ شئ فيبتدئ بعد الفاتحة بقوله : « ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون » . مثلاً أو يكون متلبساً بها سرّاً فيجهر بها للإشارة للدخول ، فإن لم يكن بمحله بأن كان فى أثناء الفاتحة أو آية الكرسي مثلاً فدخل عليه شخص فانتقل إلى قوله : « ادخلوها بسلام » أو نحوه فإنها تبطل . وهو معنى قوله ( وإلا ) يكن فى محله ( بطلت ) الصلاة ، لأنه صار — بانتقاله مما هو فيه إلى ما ذكر — فى معنى المكاملة وهذا فى غير التسبيح ، وأما هو فيجوز مطلقاً فى جميع أحوال الصلاة للحاجة .

وكذا لا تبطل بما تقدم فى المكروهات من الالتفات وما عطف عليه . وكذا لا تبطل بتعمد بلع ما بين أسنانه من طعام ولو مضغه لیسارته ، أو بتعمد

فى الصلاة إما لحاجة أو لغيرها ، وفى كل ، إما أن يكون بصوت أو بغيره . فإن كان لحاجة فهو جائز كان بصوت أم لا ولا سجود فيه اتفاقاً . وإن كان لغير حاجة فإن كان بغير صوت كان مكروهاً ، وفى السجود لسهوه قولان . وإن كان بصوت بطلت إن كان عمداً وإن كان سهواً سجد على المعتمد .

قوله : [ وإلا يكن فى محله بطلت الصلاة ] : أى عند ابن القاسم وقال أشهب بالصحة مع الكراهة .

قوله : [ وهذا فى غير التسبيح ] : مثله التهليل والحقولة فلا يضر قصد الإفهام بهما فى أى محل من الصلاة ، فالصلاة كلها محل لذلك . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ من طعام ولو مضغه ] : قال مالك : من كان بين أسنانه طعام كفلقة الحبة فابتلعه فى صلاته لم يقطع صلاته أبو الحسن ، لأن فلكة الحبة

يلع نحو زببية أو لقمة بلا مضغ وإلا بطلت . واستظهر بعضهم البطان فى المضغ وفى بلع كالزببية وهو ظاهر .

---

ليست بأكل فلا تبطل به الصلاة ، ألا ترى أنه إذا ابتلعها فى الصوم لا يفطر على ما فى الكتاب ؟ فإذا كان الصوم لا يبطل فأحرى الصلاة . ( ٨١ . من حاشية الأصل ) .

## فصل : فى صلاة القاعد وقضاء الفوائت

فى بيان حال من لم يقدر على القيام فى الفرض  
وفى بيان قضاء الفوائت وما يتعلق بذلك

- ( إذا لم يقدر ) المصلى ( على القيام استقلالا ) لعجز به أو لمشقة فادحة لا يستطيع معها القيام كدوخة ( فى ) صلاة ( الفرض ) الواجب فيه القيام

## فصل :

أى فهذا الفصل يذكر فيه حكم القيام للصلاة وبدله ؛ وهو الجلوس ، ومراتبهما  
أى كون كل منهما مستقلا أو مستنداً .

قوله : [ وما يتعلق بذلك ] : أى بما ذكر من الأحكام المتعلقة بالقيام  
للصلاة وبالفوائت كترتيب الفوائت فى أنفسها ويسيرها مع حاضرة وغير ذلك .

قوله : [ أو لمشقة ] : أراد بالمشقة التى ينشأ عنها المرض أو زيادته لأن :  
المشقة الحالية التى تحصل فى حال الصلاة - ولا ينشئ عاقبتها - لا توجب ترك  
القيام على المشهور عند اللخمى وغيره وهو ظاهر المدونة . وقال أشهب المريض  
إذا صلى قائماً وحصلت له المشقة فله أن يصلى من جلوس . قال ابن ناجى ولقد  
أحسن أشهب لما سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائماً لقدر لكن بمشقة  
وتعب ؟ فأجاب : بأن له أن يفطر وأن يصلى جالساً ودين الله يسر .

والحاصل - كما قال الأجهورى : أن الذى يصلى الفرض جالساً هو من لا يستطيع  
القيام جملة ، ومن يخاف من القيام المرض أو زيادته كالتيمم ، وأما من يحصل له  
به المشقة الفادحة فالراجح أنه لا يصليه جالساً إن كان صحيحاً ، وإن كان مريضاً  
له ذلك على ما قال أشهب وابن مسلمة ، واختاره ابن عبد السلام ( اهـ . من حاشية  
الأصل باختصار ) .

قوله : [ فى صلاة الفرض ] : أى سواء كان عينياً أو كفائياً كصلاة  
الحنازة على القول بفرضيتها - لا على القول بسنيتها فيندب القيام فقط ؛ وسواء كان

استقلالاً - بخلاف النفل - فيجوز فيه الجلوس . ويجوز بعضه من قيام وبعضه من جلوس باتفاق أهل المذهب .

\* ( أو ) قدّر على القيام في الفرض ولكن ( خاف به ضرراً كالتييمم ) : أى كالضرر الموجب للتييمم ، بأن خاف بالقيام حدوث مرض من نزلة أو إغماء أو زيادته - إن كان متصفاً به - قبل الدخول فيها ، أو خاف تأخر براءه ( أو ) خاف بالقيام ( خروج حدث ) كريح ، ( استند ) ندباً ( لغير جنب أو حائض ) : بأن يستند لحائط ، أو على قضيب أو لحبل يعلقه بسقف للبيت ويعتمد على إمساكه في قيامه أو على شخص غيرهما .

\* ( و ) إن استند ( لهما ) : أى للجنب أو الحائض ( أعاد بوقت ) ضرورى .

الفرض العيني فرضيته أصلية أو عارضة بالنذر إن نذر فيه القيام ، أما إن نذر الفعل فقط فالظاهر عدم الوجوب .

قوله : [ فيجوز فيه الجلوس ] إلخ : أى من غير عذر لا الاضطجاع فلا يجوز إلا لعذر .

قوله : [ بأن خاف بالقيام حدوث مرض ] : أى بأن يكون عادته إذا قام حصل له إغماء أو دوخة مثلاً ، أو أخبره طبيب عارف أو موافق له في المزاج .

قوله : [ خروج حدث ] : أى فيجلس على ما قاله ابن عبد الحكم ، وقال سند يصلى من قيام ويغتفر له خروج الريح لأن الركن أولى للمحافظة عليه من الشرط . ولكن المعتمد ما قاله ابن عبد الحكم الذى مشى عليه المصنف . وقول سند : الركن أولى . لا يسلم ، لأن الشرط هنا أعظم منه لأنه شرط في صحة الصلاة مطلقاً فرضاً أو نقلاً ، والمحافظة عليه أولى من المحافظة على الركن الواجب في الجملة . لأن القيام لا يجب إلا في الفرض . وبهذا يسقط قول سند : لم لم يصل قائماً ويغتفر له خروج الريح ويصير كالسلس ؟ ولا يترك الركن لأجله ، فتحصل أن في المسألة قولين رجح كل منهما .

قوله : [ أعاد بوقت ضرورى ] : أى ويكره ابتداء لبعدهما عن حالة الصلاة . وأما لو استند لغير محرم - كالزوجة والأمة والأجنبية والأمرء والمأبون - فلا يجوز ولو كان ما ذكر غير جنب وحائض . فإن حصلت اللذة بطلت الصلاة وإلا فلا . ومحل

فلو صلى جالساً استقلالاً مع القدرة على القيام مستنداً صحت .  
 \* ( فإن تعذر ) القيام بحالتيه ( جلّس كذلك ) : أى مستتبلاً وجوباً إن قدر ،  
 وإلا فمستنداً .

( وتربع ) ندباً ( له ) : أى للجلوس فى القيام ؛ أى فى الحالة التى يجب فيها  
 القيام للقادر ؛ وهى حالة التكبير للإحرام والقراءة والركوع ، وأما فى حالة  
 الجلوس بين السجدين وللشهادة بالإفضاء كما مر ( كالمستفّل ) : من جلوس فإنه يربع  
 ندباً فى محل القيام ، ويغير جلسته فى التشهد وبين السجدين .  
 \* ( ولو استند القادر ) : على القيام ( فى غير ) قراءة ( السّورة ) ، وذلك فى  
 الإحرام وقراءة الفاتحة والركوع ( بحيث لو أزيل العماد ) : المستند إليه ( لستقط )  
 المستند ( بطلت ) : صلاته ؛ لأنه لم يأت بالفرض الركنى .

الكراهة فى الحائض والجنب والإعادة فى الوقت إذا وجد غيرهما ، وإلا فلا كراهة  
 ولا إعادة .

● تنبيه : لا غرابة فى إعادة الصلاة لارتكاب أمر مكروه كالاتناد للحائض  
 والجنب مع وجود غيرهما ، ألا ترى للصلاة فى معاطن الإبل فإنه مكروه وتعاد  
 الصلاة لأجله فى الوقت ، فاندفع قول بعضهم إن الكراهة لا تقتضى الإعادة  
 أصلاً .

قوله : [ صحت ] : أى ما ذكره ابن ناجى وزروق عن ابن رشد ناقلًا له  
 عن سماع أشهب أن تقديم القيام مستنداً على الجلوس مستقلاً مستحب ، وذكر  
 ابن شاس وابن الحاجب وجوب الترتيب بينهما ، واعتمده البناني .

قوله : [ وتربع ندباً ] : أى سواء كان مستقلاً أو مستنداً .  
 قوله : [ وأما فى حالة الجلوس ] إلخ : حاصله أن يكبر للإحرام متربّعاً  
 ويقرأ ويركع ويرفع كذلك ، ثم يغير جلسته إذا أراد أن يسجد فيسجد على  
 أطراف قدميه ، ويجلس بين السجدين وفى التشهد إلى السلام كالجلوس المتقدم  
 فى مندوبات الصلاة ، ثم يرجع متربّعاً للقراءة وهكذا .

قوله : [ القادر على القيام ] : لا مفهوم له بل مثله لو استند القادر على  
 الجلوس استقلالاً .

( وإلا ) يسقط — على تقدير زواله — أو كان استناده في السورة ( كرهه ) استناده ولا بطلان . فلو جلس حال قراءة السورة بطلت للإخلال بهيئة الصلاة لالتزم ركن .

\* ( ثم ) إن لم يقدر على الجلوس بحالتيه صلى ( على شقّ أيمن ) بالإيماء ندباً : ( فأيسر ) إذا لم يقدر على الشقّ الأيمن : ندباً أيضاً .

( فعلى ظهرك ) : ورجلاه للقبلة . فإن لم يقدر فعلى بطنه ورأسه للقبلة . فإن قدمها على الظهر بطلت . بخلاف ما لو قدم الظهر على الشقّ بحالتيه : أو قدم الأيسر على الأيمن فلا تبطل . وبطلت إن قدم الاضطجاع مطلقاً على الجلوس بحالتيه : أو استند جالساً مع القدرة عليه استقلالاً . بخلاف ما لو جلس مستقلاً مع القدرة على القيام مستنداً كما تقدم .

\* ( و ) الشخص ( القادر على القيام فقط ) : دون الركوع والسجود والجلوس

قوله : [ ورجلاه للقبلة ] : أى وجوباً فلو جعل رأسه إليها ورجليه لديرها لبطلت إذا كان قادراً على التحول ولو بمحوّل : وإلا فلا بطلان .

قوله : [ ورأسه للقبلة ] : أى وجوباً فإن جعل رجليه للقبلة ورأسه لديرها بطلت إذا كان قادراً على التحول كما تقدم في نظيره .

قوله : [ كما تقدم ] : أى من ندب الترتيب بينهما على قول ابن ناجي وزروق . وأما على قول ابن شاس فالبطلان لوجوب الترتيب . والحاصل أن المراتب خمس : القيام بحالتيه ، والجلوس كذلك ، والاضطجاع فتأخذ كل واحدة مع ما بعدها يحصل عشر مراتب كلها واجبة إلا واحدة ؛ وهى ما بين القيام مستنداً والجلوس مستقلاً ففيها القولان ، بالوجوب والندب . والمرتبة الأخيرة تحتهما ثلاث صور وهى تقديم الأيمن على الأيسر والأيسر على الظهر وهاتان مستحبتان ، وأما تقديم الظهر على البطن فواجب .

قوله : [ والشخص القادر ] إلخ : واختلف هل يجب فيه الوسع ؟ أى انتهاء الطاقة في الانحطاط ، حتى لو قصر عنه بطلت ؟ فلا يضر على هذا التأويل مساواة الركوع للسجود ، وعدم تمييز أحدهما عن الآخر أو لا يجب فيه الوسع ؟

( أوماً للركوع والسجود منه ) أى من القيام ، ولا يجوز له أن يضطجع ويؤى لهما من اضطجاعه ، فإن اضطجع بطلت .

\* ( و ) القادر على القيام ( مع الجلوس ) أوماً لركوعه من القيام و ( أوماً للسجود منه ) أى من الجلوس ، فإن خالف فيهما بطلت .

\* ( و ) إذا أوماً للسجود من قيام أو جلوس ( حَسَرَ ) : أى رفع ( عمامته ) عن جبهته وجوباً ، بحيث لو سجد لأمكن وضع جبهته بالأرض أو بما اتصل بها من فرش ونحوه . ( فإن سَجَدَ ) مَن حَتَّهُ الإيماء بالسجود لقروح بجبهته مثلاً ( على أنْفِهِ صَحَّتْ ) لأنه أتى بما فى طاقته من الإيماء - وحقيقة السجود وضع الجبهة على الأرض - وقيل : لا تصح لأنه لم يأت بإيماء ولا سجود .

\* ( وإن قَدَرَ ) المصلى ( على الجميع ) أى جميع الأركان ( إلا أنه إن سَجَدَ ) بعد أن كبر وقرأ الفاتحة قائماً وركع ورفع منه ( لا ينهضُ ) : أى لا يقدر على

بل يجزى ما يكون إيماء مع القدرة على أزيد منه ، ولا بد على هذا من تمييز أحدهما عن الآخر .

قوله : [ أى رفع عمامته عن جبهته ] : أى حين إيمائه كما يجب عليه أن يرفع عمامته إن كان يسجد بالفعل وإلا لبطلت صلاته ، إلا أن يكون خفيفاً كالطاقة والطاقتين فيكره نظير ما تقدم سواء بسواء .

قوله : [ وقيل لا تصح ] إلخ : حاصله أن من بجبهته قروح تمنعه من السجود فلا يسجد على أنفه ، وإنما يؤى للأرض كما قال ابن القاسم ، قال فى المدونة : فإن وقع ونزل وسجد على أنفه وخالف فرضه ، فقال أشهب : يجزئ . واختلف المتأخرون فى مقتضى قول ابن القاسم : هل هو الإجزاء كما قال أشهب أو عدم الإجزاء ؟ فالظاهر أن ابن القاسم يوافق أشهب على الإجزاء إذ انوى الإيماء بالجبهة لا إن نوى السجود على الأنف حقيقة فتبطل . وعليه يحمل قول المصنف « صحَّتْ » ويشهد له تعليل الشارح بقوله : لأنه أتى بما فى طاقته إلخ ، وقوله : « وقيل لا تصح » محمول على ما إذا لم ينو الإيماء فلم يكن بين ابن القاسم وأشهب خلاف .

القيام ، ( صلتى ركعة ) بسجديها - وهى الأولى - من قيام ، ( وتمم ) صلاته ( من جلوس ) .

\* ( وإن لم يقدر ) على شىء من الأركان ( إلا على نية ) فقط بأن ينوى الدخول فى الصلاة ويستحضرها ، فإن قدر مع ذلك على السلام سلم ، ( أو ) قدر على النية ( مع إيماء بطرف ) : أى ولو بطرف ( وجبت ) الصلاة بما قدر عليه وسقط عنه غير مقدوره .

\* ( ولا يؤخرها ) عن وقتها بما قدر عليه ( ما دام ) المكلف ( فى عقله ) .  
• ثم شرع يتكلم على وجوب قضاء الفوائت والقضاء

قوله : [ وتمم صلاته من جلوس ] : لأن السجود أعظم من القيام ، وقيل يصلى قائماً إيماء إلا الأخيرة فيركع ويسجد فيها .  
قوله : [ وجبت الصلاة بما قدر ] إلخ : أى على ما قال ابن بشير فى الأولى ، وعلى ما قال المازرى فى الثانية .

قوله : [ ولا يؤخرها عن وقتها ] إلخ : أى ما لم يكن فاقداً للطهرين مثلاً .  
• تنبيه : هل الموى للسجود من قيام أو من جلوس - ولم يقدر على وضع يديه على الأرض - يوى مع إيمائه بظهره ورأسه بيده أيضاً إلى الأرض ؟ وإن كان يوى له من جلوس يضعهما على الأرض بالفعل - إن قدر - أولاً يوى بهما ؟ تأويلان .

• خاتمة : إن خف فى الصلاة معذور ، بأن زال عذره عن حالة أبيحت له ، انتقل وجوباً للأعلى منها فيما الترتيب فيه واجب ، كضطجع قدر على الجلوس ، وندبا فيما هو فيه مندوب كضطجع على أيسر قدر على أيمن . ويجوز مداواة العين ولو أدى إلى الاستلقاء فى الصلاة خلافاً لما مشى عليه خليل .

قوله : [ ثم شرع ] إلخ : أى بعدما فرغ من فرائض الصلاة وما يتعلق بها من سنن ومستحبات ومكروهات ومبطلات وغير ذلك شرع فى الكلام على حكم قضاء الصلاة الفائتة وترتيبها فى نفسها ومع غيرها ، وبيان كيفية ما يفعل عند الشك فى الإتيان أو فى عينها أو فى ترتيبها ، وانجرت به الكلام إلى بيان حكم ترتيب الحاضرتين فذكره فى أثناء ذلك .



استدراك ما خرج وقته فقال .

\* ( ويجب ) على المكلف ( قضاء ) : أى فعل واستدراك ( ما فاتهُ منها ) أى الصلاة بخروج وقته لغير جنون أو إنعماء أو كفر أو حيض أو نفاس ، أو لفقد الطهرين بل تركها عمداً ، أو لنوم أو لسهو . وكذا لو فعلها باطلة لفقد ركن أو شرط ( ولو شكاً ) : فأولى إن فاتته تحقيقاً أو ظناً .

قوله : [ استدراك ما خرج وقته ] : أى إدراكه وتحصيله ليسقط عن ذمته .  
قوله : [ لغير جنون ] إلخ : ومثل ما ذكر السكر بحلال فهو من المسقطات كما تقدم .

قوله : [ أو لفقد الطهرين ] : أى على قول مالك المتقدم .  
قوله : [ بل تركها عمداً ] إلخ : ابن ناجي على الرسالة . قال عياض : سمعت عن مالك قوله شاذة : لاتقضى فائتة العمد ولا يصح عن أحد سوى داود وابن عبد الرحمن الشافعي ، وخرجه صاحب الطراز على قول ابن حبيب بكفره لأنه مرتكب أسلم ، وخرجه بعض من لقيناه على يمين الغموس ( اهـ ) . قاله في المجموع )

قوله : [ ولو شكاً ] : أى في فواتها والحال أنه مستند لقريئة من كونه وجد ماء وضوئه باقياً أو وجد فراش صلاته مطوياً ونحو ذلك ، كما إذا شك في الحاضرة فلا يبرأ إلا بيقين مطلقاً لبقاء سلطنة وقتها . ومن القريئة أن يكون شأنه التهاون في الصلاة أو يتقدم له مرض أو سفر شأنه التهاون فيه ، وبالحملة فلها هنا شبه بالشك في الطلاق ؛ فإنهم قالوا : إذا شك هل طلق لاشيء عليه إلا أن يستند وهو سالم الخاطر لرؤية شخص داخل شك هل هو المحلوف على دخوله ؟ وأما إذا جزم بأصل الطلاق وشك في عدده عاملوه بالأحوط في حليتها له بالأزواج ، وكذا هنا إذا جزم بأصل الترك وشك في عين المنسية عاملوه بالأحوط كذا في حاشية المجموع . وأما مجرد الشك من غير علامة فلا يوجب القضاء وأولى الوهم . إن قلت : إن من ظن تمام الصلاة وتوهم بقاء ركعة منها فإنه يجب عليه العمل بالوهم والإتيان بركعة ، فأى فرق ؟ قلت : ما هنا ذمته غير مشغولة بتحقيقاً ، بخلاف المسألة الموردة فإن الذمة فيها مشغولة فلا تبرأ إلا بيقين لأنه جازم بأن الصلاة عليه كذا في الحاشية .

\* ويقضيها بنحو ما فاتته سفريّة أو حضريّة جهريّة أو سرّية ( فوراً ) ويحرم عليه تأخير القضاء ( مُطلقاً ) - سفرّاً أو حضراً صحيحاً أو مريضاً - وقت جواز بل ( ولو وقتَ نهي ) كطلوع شمس وغروبها وخطبة الجمعة ( في غير مشكوك ) راجع لما بعد المبالغة . فالمشكوك في فواتها يقضيها بغير وقت النهي .  
واستثنى من قوله : « فوراً مطلقاً » قوله : ( إلا وقت الضرورة ) : أي الحاجة ؛ كوقت الأكل والشرب والنوم الذي لا بد منه وقضاء حاجة الإنسان وتحصيل ما يحتاج له في معاشه .

قوله : [ بنحو ما فاتته ] : قال في المجموع وفي زروق على الرسالة : يقنت في الفائتة على ظاهر الرسالة ، قال : ويطول . وخالفه غيره وقال لا يقيم وسبق خلافه . نعم يتقضى العاجز بما قدر والقادر بالقيام ولو فاتته حال عجزه ، لأن ذلك من العوارض الحالية كالتييمم والوضوء تتبع وقتها ( اهـ ) .

قوله : [ فوراً ] : أي عادياً بحيث لا يعدّ مفراطاً ، لا الحال الحقيقي فإنه صلى الله عليه وسلم يوم الوادي قال : « ارتحلوا فإن هذا واد به شيطان ، فسار بهم قليلاً ثم نزل فصلى ركعتين خفيفتين ثم صلى بهم الصبح »<sup>(١)</sup> فلا يقال : إن هذا المعنى خاص وهو أن الوادي به شيطان ، لأنه لو كان كذلك لاقتصر على مجرد مجاوزة ذلك المحل ( اهـ ) من حاشية شيخنا على مجموعه .

قوله : [ في غير مشكوك ] : قال في المجموع : المراد الشك في أصل الترتيب ، أما في العين فكالحقّق ( اهـ ) ومعناه يقضى ولو في وقت النهي .

قوله : [ فالمشكوك في فواتها ] : أي لا في عيها فتقضى ولو في وقت النهي كما علمت ( اهـ ) .

( ١ ) جاء في صحيح البخاري في حديث نزول آية التيمم - لما ناموا عن الصبح - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ضير أو لا يضير ارتحلوا » . قال الحافظ ابن حجر في الفتح : وقد بين مسلم في رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الأمر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ولفظه : « فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان » ولأبي داود من حديث ابن مسعود : « تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة » .

\* ( ولا يجوز له ) : أى لمن عليه فوائت — ( النفل ) من الصلاة حتى تبرأ ذمته مما عليه ( إلا السنن ) : كوتر وعيد ، ( وشفعاً ) : قبل الوتر ، ( وفجراً ) : قبل أداء الصبح .

• ( و ) يجب ( مع ذكر ) : أى تذكر — ولو فى أثناء الثانية — ( ترتيب ) صلاتين ( حاضرتين ) : مشتركتى الوقت ؛ وهما الظهران والعشاءان وجوباً ( شرطاً )

قوله : [ ولا يجوز له ] إلخ : قال شيخنا فى حاشية مجموعته : لكن رخصوا فى اليسر كالرواتب ، وتحية المسجد لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر قبل الصبح يوم الوادى ( ٥١ ) .

ولا ينتظر الماء عادمه بل يتيمم ولو أقرّ أجبر بفوائت لم يعذر حتى يفرغ ما عقد عليه كما فى الأجهورى ، قال أبو عبد الله القورى : النهى عن النفل إنما هو لمن إذا لم ينتقل قضى الفوائت ، أما من إذا نهيناه عن النفل ترك بالمرّة فالنفل خير من الترك . وتوقف فيه تلميذه زروق أى لأن الفتوى لا تتبع كسله بل يشدد عليه . ووقع التنظير فى كفر من أنكر وجوب قضاء الفوائت ، والمأخوذ من كلام شيخنا فى حاشية مجموعته عدم كفره ووقع التنظير أيضاً فى كفاية قضاء يومين مع يوم ، قالوا : ولا يكتفى يوم مع يوم وذلك كله بالنسبة للخلوص من إثم التأخير ، وبراءة الذمة حاصلة على كل حال .

قوله : [ وفجراً ] : وتقدم أن مثله الرواتب .

قوله : [ ويجب مع ذكر ] : أى ويجب مع ذكر فى الابتداء بل ولو فى الأثناء ، فإذا أحرم بثانية الحاضرتين مع تذكره للأولى بطلت تلك الثانية التى أحرم بها . وكذا إن أحرم بالثانية غير متذكر للأولى ثم تذكرها فى أثناء الصلاة فإن الثانية تبطل بمجرد تذكر الأولى ، وما ذكره الشارح من أن ترتيب الحاضرتين واجب " شرط " فى الابتداء وفى الأثناء تبع فيه (عب) وقال به جماعة كالناصر اللقانى والطخيشى والتائى . وتعقب (بن) : بأن المعتمد أن الترتيب واجب شرطاً فى الابتداء لافى الأثناء ، وهو ظاهر نقل المواق . فإذا أحرم بالثانية ناسياً للأولى ثم تذكرها فى أثناء الصلاة فلا تبطل الصلاة الثانية ، غاية الأمر أنه يأثم إذا أتمها ويستحب إعادتها بعد فعل الأولى .

يلزم من عدمه العدم . ولا يكونان حاضرتين إلا إذا وسعهما الوقت الضروري ، فإن ضاق بحيث لا يسع إلا الأخيرة اختصت به . فيدخل في قسم الحاضرة مع يسير الفوائت . فن صلى العصر في وقتها الاختياري أو الضروري - وهو متذكر أن عليه الظهر - أو طراً عليه التذكر في أثناء العصر ، فالعصر باطلة . وكذا العشاء مع المغرب لأن ترتيب الحاضرة واجب شرطاً . فإن تذكر بعد سلامه من الثانية صححت وأعادها بوقت بعد الأولى . فقول الرسالة : ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت عليه التي هو فيها ، معناه : إن كانتا حاضرتين لا مطلقاً .

\* ( و ) يجب ترتيب ( الفوائت في أنفسها ) قلّت أو كثرت ترتيباً غير شرط فيقدم الظهر على العصر وهي على المغرب وهكذا وجوباً ، فإن نكس صحت وأثم إن تعمد ولا يعيد المنكس .

\* ( و ) يجب ترتيب ( يسيرها ) : أي الفوائت ( مع حاضرة ) ، فيجب تقديم يسير

قوله : [ أو طراً عليه التذكر ] : أي على ما مشى عليه شارحنا تبعاً لـ (عب) والجماعة لأعلى ما قاله ( بن ) .

قوله : [ وأعادها بوقت ] : فإن ترك إعادتها نسياناً أو عجزاً أو عمداً حتى خرج الوقت لم يعدها عند ابن القاسم ويعيدها عند غيره .

● تنبيه : مثل من قدم الثانية نسياناً وتذكر الأولى بعد فراغه منها ، في كونه يندب له إعادة الثانية بعد فعل الأولى ، من أكره على ترك الترتيب ، فكان على المصنف أن يزيد : ( وقدرة ) ، بعد قوله : « ومع ذكر » وإنما يتأتى الإكراه على ترك ترتيب الحاضرتين في العشاءين وفي الجمعة والعصر ، لا في الظهرين لإمكان نية الأولى بالقلب وإن اختلف لفظه ( ١٥٠ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ترتيب الفوائت في أنفسها ] : ما ذكره من أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط هو المشهور من المذهب ، وقيل : إنه واجب شرطاً . قوله : [ ولا يعيد المنكس ] : أي لأنه بالفراغ منه خرج وقته والإعادة لترك الواجب الغير الشرط إنما هي في الوقت .

قوله : [ يسيرها ] إلخ : أي وجوباً غير شرط أيضاً هذا هو المشهور ، وقيل إنه مندوب .

الفوائت على الحاضرة ؛ كمن عليه المغرب والعشاء مع الصبح ، فيجب تقديمها على الصبح الحاضرة ( وإن خرج وقتها ) : أى الحاضرة بتقديمه يسير الفوائت الواجب عليها .

\* ( وهى ) : أى يسير الفوائت ( خمس ) فأقل . وقيل أربع فأقل . فالأربع يسير اتفاقاً والستة كثير اتفاقاً والخلاف فى الخمس ؛ فإن قدم الحاضرة على يسير الفوائت صححت وأثم إن تعمد ( وأعاد الحاضرة ) ندباً ( إن خالف ) وقدم الحاضرة على اليسير ولو عمداً ( بوقت ضرورى ) : أى بوقتها ولو الضرورى ، وهو فى الظهريين للاصفرار . ( لأمومته ) الذى صلى خلفه الحاضرة فلا يعيدها . وقيل : يعيدها كإمامه لتعدى خلل صلاة إمامه لصلاته . والأول أرجح .

\* ( وإن ذكر ) المصلى ( اليسير ) من الفوائت وهو ( فى فرض ) ولو صبحاً أو جمعة — فذاً أو إماماً أو مأموماً — ( قطع فذاً ) صلاته ( و ) قطع ( إماماً ) وجوباً فيهما ( و ) قطع ( مأموماً ) تبعاً له ، ولا يجوز له إتمام بنفسه ولا باستخلاف .

قوله : [ والخلاف فى الخمس ] : أى وقد علمت أنها من اليسير على المعتمد ولا فرق بين كون اليسير أصلاً كما لو ترك ذلك القدر ابتداءً أو بقاء كما لو كان عليه أكثر من ذلك القدر ، وقضى بعضه حتى بقى عليه ذلك .

قوله : [ وهو فى الظهريين للاصفرار ] : قال محشى الأصل تبعاً للحاشية للغروب ، فانظر فى ذلك . أى ويعيد العشاءين للفجر ولو مغرباً صليت فى جماعة وعشاء بعد وز ، والصبح للطلوع وله حين إرادة إعادة الحاضرة أن يعيدها فى جماعة سواء صلى أولاً ، فذاً أو جماعة ؛ لأن الإعادة ليست لفضل الجماعة بل للترتيب كما ذكره فى الحاشية .

قوله : [ فلا يعيدها ] : أى لوقوع صلاة الإمام تامة فى نفسها لاستيفاء شروطها ، وإنما أعاد الإمام لعروض تقديم الحاضرة على يسير الفوائت .

قوله : [ والأول أرجح ] : أى لأنه الذى رجع إليه مالك وأخذ به ابن القاسم وجماعة من أصحاب الإمام ، ورجحه اللخمي وأبو عمران وابن يونس .

قوله : [ وجوباً فيهما ] : أى وقيل ندباً والأول مبنى على القول بوجوب الترتيب بين الحاضرة ويسير الفوائت ، والثانى على القول بأنه مندوب وإنما أبطل

ويقطع من ذكر بسلام لأنها منعقدة : متى تذكر سواء كان تأذركه قبل الركوع أو فيه أو بعده إذا لم يتم ركعة بسجديها .

\* ( وَشَفَعَ نَدْباً إِنْ رَكَعَ ) : أى يندب له إذا تم ركعة بسجديها أن يضيف لها أخرى بنية النفل ، ويخرج عن شفع ( ولو ) كانت الصلاة التي هو فيها ( صُبْحاً ) . ولا يقال يلزم عليه التنفل قبل الصبح ؛ لأننا نقول : هذا أمر جري إليه الحكم الشرعي لا مدخول عليه . ( وَجِبُّهُ ) : ولا يكون التطع فيها إلا من إمام فإن ذكر بعد تمام ركعتين وقبل تمام الثالثة بسجديها رجع للتشهد ، وخرج عن شفع في غير المغرب ( وكُلَّ ) المغرب ( بنية الفريضة وجوباً ) ( إن ذكر بعد ) تمام ( ركعتين ) منها ؛ لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ( كغيرها ) أى كما يكمل غير المغرب وجوباً إن ذكر اليسير ( بعد ) تمام ( ثلاث ) من الركعات .

والمراد بغيرها : الرباعية . فلا يشمل الصبح والجمعة كما هو ظاهر ، فعلم

العمل لتحصيل مندوب مراعاة للقول بوجوب الترتيب .

قوله : [ وَشَفَعَ نَدْباً إِنْ رَكَعَ ] : هذا مذهب المدونة . وقيل يخرج عن شفع مطلقاً عقد ركعة أم لا ، وقيل يقطع مطلقاً وهذه الأقوال الثلاثة تجرى فيما إذا تذكر الفذ أو الإمام حاضرة في حاضرة ؛ كما لو تذكر الظهر في صلاة العصر . والمعتمد من الأقوال الثلاثة مذهب المدونة وهو القطع وإن لم يركع . والشفع إن ركع .

قوله : [ ولو كانت الصلاة التي هو فيها صبحاً ] : هذا هو المذهب خلافاً لمن قال إنه يتم الصبح إذا تذكر يسير المنسيات بعد أن عقد منها ركعة ، ولا يشفعها نافلة لإشرافها على التمام . وظاهره أن المغرب كغيرها ، قال مؤلفه في تقريره : وهو المعتمد . وقيل : يقطع ولو عقد ركعة . وقيل : إن عقد ركعة كملها مغرباً . وفي الحاشية ضعف الأول .

قوله : [ التنفل قبل الصبح ] : أى والتنفل قبل الصبح بغير الورد بشرطه ، والشفع والوتر والفجر مكروه كما تقدم .

قوله : [ لأننا نقول ] إلخ : أى ومثل هذا يقال في المغرب .

بلغت السالك - أول

أنه إن ذكر اليسير بعد ركعة خرج عن شفع مطلقاً ، وبعد ركعتين كمل المغرب وأولى الصبح والجمعة ، وخرج عن شفع في الرباعية ، وبعد ثلاث كمل الرباعية ، وأولى المغرب .

\* ( و ) إذا كمل ( أعاد ) ندباً ما أمر بتكميله بوقت ضرورى بعد إتيانه بيسير الفوائت ( كأموم ) تذكر اليسر خلف الإمام فإنه يكمل صلاته الحاضرة مع الإمام وجوباً ؛ لأنه من مساجين الإمام ، ثم يعيد ندباً بوقت ضرورى بعد إتيانه باليسير ( مطلقاً ) عقد ركعة مع إمامه أولاً .

ثم ذكر مفهوم قوله [ في فرض ] بقوله :

\* ( و ) إن ذكر اليسير ( في ) صلاة ( نفل ) أتمه : أى النفل وجوباً ؛ لوجوبه بالشروع فيه ولا يعوض ( إلا إذا خاف خروج الوقت ) : لحاضرة عليه أيضاً ( ولم يعقد ركوعاً ) من النفل أى لم يأت بركعة بسجديتها . فإذا خاف خروجه ولم يعقد ركعة قطع وصلى الفرض . فإن عقدها كمله ولو خرج وقت الحاضرة .

• ثم شرع في بيان ما تبرأ به الذمة عند جهل ما عليه من الفوائت فقال :

\* ( وإن جهل عين منسبة ) أى فائته . ولو عبر به (١) لكان أولى ليشمل المتروكة عمداً مع علمه أو ظنه أو شكه أن عليه صلاة واحدة من الخمس ، ( مطلقاً ) :

قوله : [ خرج عن شفع مطلقاً ] : أى ثلاثية أو رباعية أو ثنائية فيشمل المغرب والصبح والجمعة ، وقد علمت الخلاف في المغرب والصبح .  
قوله : [ وأولى الصبح والجمعة ] : أى ومعنى تكميلها أنه لا يصرفها لنفل .

قوله : [ وأولى المغرب ] : أى فلا يكملها أربعاً ويجعلها نفلاً بل يبقيا مغرباً .

قوله : [ بوقت ضرورى ] : أى ولو مغرباً وعشاء بعد وتر .

قوله : [ كأموم ] : أى فيمادى على صلاة صحيحة في جميع الصور .

قوله : [ ولم يعقد ركعة ] : الحاصل أنه يتم النفل في جميع الصور إلا في صورة واحدة ؛ وهى ما إذا خاف خروج الوقت ولم يعقد ركعة .

(١) يعنى خليل .

أى لم يدر أهى ليلية أو نهارية ( صلى خمساً ) يبدأ بالظهر ويحتم بالصبح كما يأتى .  
 \* ( و ) إن جهل عين ( نهارية ) فائتة فلم يدر أهى الصبح أو الظهر أو العصر  
 صلى ( ثلاثاً ) هى المتقدمة .

\* ( و ) إن جهل عين ( ليلية ) تركها فلم يدر أهى المغرب أم العشاء صلى  
 ( اثنتين ) هما المغرب والعشاء ، وفيه العطف على معمول عاملين مختلفين : وفى  
 جوازه خلاف .

\* ( وفى ) جهل ( صلاة وثانيتها ) : كأن يعلم أن عليه صلاتين الثانية منهما  
 تلى الأولى ، ولم يدر أهى الظهر مع العصر أو العصر مع المغرب ، أو المغرب  
 مع العشاء أو العشاء مع الصبح صلى خمساً فإذا بدأ بالظهر ختم بالصبح .  
 ( أو ) جهل صلاة ( وثالثتها ) : كأن يعلم أن عليه صلاتين الثانية منهما ثالثة  
 بالنسبة للأولى صلى خمساً . ( أو ) صلاة ( ورابعها ) أو صلاة ( وخامستها ) صلى  
 فى جميع الصور ( خمساً ) فقط — لاستأ كما قال الشيخ — لأن كلامه مبنى على أن

---

قوله : [ صلى خمساً ] : أى ويجزم النية فى كل واحدة بالفرضية لتوقف البراءة  
 عليه ، لأن كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هى المتروكة ، فصار عدد  
 حالات المشكوك فيه خمسة فوجب استيفاؤها .

قوله : [ صلى ثلاثاً ] : أى ليحيط بحالات المشكوك فيه . وقوله : هى المتقدمة  
 أى فى الذكر وهى الصبح والظهر والعصر دفع به ما يتوهم من عموم اللفظ الاجتزاء  
 بأى ثلاث .

قوله : [ صلى اثنتين ] إلخ : أى ليستوفى ما وقع فيه الشك ويندب نية  
 يوم الصلاة المنسية الذى فى علم الله حيث جهله .

قوله : [ وفيه العطف ] إلخ : بيانه أن [ ليلية ] معطوف على « منسية » ، واثنتين  
 معطوف على « خمسة » ، وعامل « منسية » المضاف وهو « عين » ، وعامل « خمساً » الفعل  
 الماضى وهو « صلى » ، والعاملان مختلفان لكون الأول اسماً مضافاً والثانى فعلاً ،  
 وكذا يقال فيما قبله من قوله « ونهارية ثلاثاً » .

قوله : [ لاستأ كما قال الشيخ ] إلخ : الحاصل أن ما قاله المصنف مبنى  
 على المعتمد من أن ترتيب الفوائت فى أنفسها واجب غير شرط . وقول خليل فى هذه



ترتيب الفوائت في أنفسها واجب شرطاً ، وهو غير ما مشى عليه من أنه واجب غير شرط وهو الراجح ، وعليه فلا يصلي إلا خمساً . لكن في عمله ( يثنى بباقي المنسى ) أى باقيه بالنسبة لما فرغ منه . فإن المنسى في كل صورة من الصور الأربع صلاتان ؛ فإذا صلى الظهر مثلاً ابتداء قيل له : لو فرض أن الأولى في الواقع هي الظهر التي صليتها ، فباقي المنسى في الصورة الأولى هي العصر فنّها بها . وفي الصورة الثانية هي المغرب فنّها بها . وفي الصورة الثالثة هي العشاء فنّها بها ، وفي الصورة الرابعة هي الصبح فنّها بها . فإذا ثنى بما أمر به قيل له : يحتمل أن الأولى في الواقع هي ما ثنيت بها ، وأن الباقي من المنسى ثانياتها في الصورة الأولى ، وثالثتها في الثانية ، ورابعها في الثالثة ، وخامستها في الرابعة ، فنّها بها . فإذا ثنى بها قيل له : يحتمل أن الأولى في الواقع هي هذه التي ثنيت بها وهكذا إلى آخرها . فعلم أن قول الشيخ يثنى بالمنسى ، على حذف مضاف ؛ أى بباقي المنسى حتى يصح كلامه .

\* ( و ) صلى ( الخمس مرتين ) بأن يصليها متوالية ثم يعيدها كذلك ( في )

المسألة وما بعدها صلى ستاً مبنى على أن الترتيب واجب شرطاً يبدأ بالظهر ، ويحتمل بها على هذا القول . وقال الأشياخ : إنه مشهور مبنى على ضعيف ، فلذلك في المجموع تبع خليلاً . وشيخنا المؤلف النفث لكونه مبنياً على ضعيف ، فلم يعول عليه .

قوله : [ يثنى بباقي المنسى ] إلخ : صورة صلاتها في الأول ظاهرة ؛ لأنه يصلي الخمس على الترتيب . وفي الصورة الثانية : يبدأ بالظهر ثم المغرب ثم الصبح ثم العصر ثم العشاء . وفي الصورة الثالثة : يبدأ بالظهر ثم العشاء ثم العصر ثم الصبح ثم المغرب . وفي الصورة الرابعة : يبدأ بالظهر ثم الصبح ثم العشاء ثم المغرب ثم العصر وهذا كله يؤخذ من الشارح في الحل .

قوله : [ بأن يصليها متوالية ] إلخ : أى أو صلاة ثم صلاة بأن يصلي الظهر من يوم ثم يعيدها ليوم آخر ، والعصر من يوم ثم يعيدها لليوم الآخر وهكذا .

نسيان صلاة و (سادستيتها) وهي سميته من اليوم الثاني (أو) في صلاة و (حادية عشرتها) وهي سميته من اليوم الثالث وكذا سادسة عشرتها وحادية عشرتها ؛

قوله : [ وهي سميته من اليوم الثاني ] : أى فسادسة الظهر ظهر من اليوم الثاني وسادسة العصر عصر من اليوم الثاني وهكذا .

قوله : [ وهي سميته من اليوم الثالث ] : أى فحادية عشرة الظهر ظهر من اليوم الثالث وحادية عشرة العصر عصر من اليوم الثالث .

قوله : [ وكذا سادسة عشرتها ] : أى فإنها سميته من اليوم الرابع . وقوله وحادية عشرتها هي سميته من اليوم الخامس . ويقال في سادسة عشرتها التي هي سميته من اليوم السادس وحادية ثلاثيتها سميته من اليوم السابع . وسادسة ثلاثيتها سميته من اليوم الثامن . وحادية أربعيتها سميته من اليوم التاسع وهكذا الحكم في الجميع واحد ؛ يصل الخمس مرتين خمساً ، ثم خمساً أو صلاة ثم صلاة . وهذا الحكم متفق عليه في المذهب . لأن براءة الذمة متوقفة على ذلك .

● تنبيه : سكت المصنف عن مماثل ثانية الصلاة المتركة ، كصلاة وسابعها . أو مماثل ثالثها كصلاة وثامنها . أو مماثل رابعها كصلاة وتاسعها . أو مماثل خامستها كصلاة وعاشرتها ؛ سواء كانت تلك المماثلة من دور أول أو ثان أو ثالث وهكذا . والحكم أنه يبرأ بخمس من الصلوات على ما قاله المصنف فيمن نسي صلاة وثالثها إلى خامستها ، وبست على ما قاله خليل . وبرأته بالخمس أو الست هو الصواب وفقاً للحطاب والرماصي وغيرهما . خلافاً للبساطي والتتائي ومن وافقهما كالحرشي في صلاة الخمس مرتين . قال في المجموع : والضابط كما قال ابن عرفة : أن تقسم عدد المعطوفة على خمسة ، فإن لم يفضل شيء فهي خامسة الأولى في أدوار بقدر آحاد الخارج . فالصلاة مكملة وثلاثين - بالنسبة لها - خامسة من دور سادس ، وإن فضل واحد فهي مماثلة الأولى كذلك . وما بينهما مماثلة سمية الفاضل كذلك ؛ فالثانية عشرة مثل الثانية بعد دورين . والثالثة عشرة مثل مماثلة الثالثة والرابعة عشرة مماثلة رابعها والخامسة عشرة خامسة فتدبر ( ا . د ) . وحاصل فقه المسألة على مقتضى الضابط المذكور : أن من نسي صلاة وثانيها أو ثالثها إلى خامستها يبرأ بخمس صلوات بناء على أن ترتيب الفوائت واجب

لأن من نسى صلاة من الخمس لا يدري عنها صلى خمساً، وهذا قد وجب عليه صلاتان من يومين في كل يوم صلاة لا يدري عنها .

\* ( و ) صلى ( خمساً ) مرتبة ( في ) ترك ( ثلاث ) من الصلوات ( أو ) ترك ( أربع ) أو ترك ( خمس ) من الصلوات ( مرتبة ) قيد في كل من الصور الثلاث ( من يومٍ وليلةٍ لا يعلم الأولى ) منها ، ولا سبق الليل النهار ، فإن علم سبق الليل صلى أربعاً أولها المغرب في الأولى ، وخمساً في غيرها . وكذا إن علم سبق النهار . أولها الظهر وهذا من تنمة صلاة وثانيها . وما مررنا عليه في المحلين - من أنه يطلب منه خمس فقط - هو الراجح عند ابن رشد وغيره من الأشياخ بناء على أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط . وهو الراجح . وهو إنما يجب ابتداء قبل الفعل وبفعلها خرج وقتها وبرئ منها فلا تعاد للترتيب .

\* ( وتُذِبَ ) في جميع ما تقدم ( تقديم ) صلاة ( الظهر ) لأنها أول فريضة ظهرت في الإسلام ما لم يعلم أن أول ما تركه غير الظهر وإلا لم يبتدئ بها .

غير شرط ، أوبست بناء على أن ترتيبها واجب شرطاً ، لافرق بين كون ثانيها إلى خامستها من يومها أو من ثاني أيامها أو ثالثة أو رابعة أو خامسة ، وهكذا . وإن من نسى صلاة ومثالثتها من يوم ثان أو ثالث أو رابع أو خامس وهكذا صلى الخمس مرتين باتفاق أهل المذهب فافهم .

قوله : [ وما مررنا عليه في المحلين ] إلخ : أى خلافاً للشيخ خليل حيث ذكر : أن من نسى صلاة وثانيها إلى خامستها يصلي ستاً يحتم بالتى بدأ بها لأجل الترتيب ، وأن من نسى ثلاثاً مرتبة من يوم وليلة لا يعلم الأولى منهما ولا سبق الليل على النهار يصلي سبعة بزيادة واحدة على الست ، فيعيد التى بدأ بها وما بعدها ليخرج بها من عهدة الشكوك . وأن من نسى أربعاً مرتبة من يوم وليلة ولا يدري الأولى ولا سبق الليل على النهار ، صلى ثمانية لإعادة التى ابتدأ بها واثنين بعدها ، وأن من نسى خمساً كذلك صلى تسعة فيعيد التى ابتدأ بها وثلاثة بعدها .

● خاتمة : قول خليل وفي صلاتين من يومين معيتين لا يدري السابقة صلاهما وأعاد المبتدأة ، مبنى على الضعيف أيضاً . وأما على الراجح الذى مشى عليه مصنفنا

.....

فلا يعيد المبتدأة ، وأما قوله : ومع الشك في القصر أعاد لإثر كل حضرة  
سفرية أى ندباً فهو باتفاق . وقوله : وثلاثاً كذلك سبعا وأربعاً ثلاث عشرة وخمسا  
إحدى وعشرين مبنى على الضعيف أيضاً . والراجح - على ما عند ابن رشد - أن  
براءة الذمة تحصل بفعل المتروك مرة ، ولذلك أعرض المصنف عن تلك المسائل  
لصعوبتها مع ضعفها لابتنائها على ضعيف . وإن كانت مشهورة في المذهب .

## فصل : في بيان سجود السهو

وما يتعلق به من الأحكام<sup>(١)</sup>

### فصل :

لما فرغ من الكلام على ما قصده من أحكام السهو عن الصلاة كلها ، شرع في الكلام على السهو عن بعضها . والسهو المذهول عن الشيء تقدمه ذكر أولاً ، وأما النسيان فلا بد أن يتقدمه ذكر . والفرق بين السهو والغفلة : أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لا يكون . تقول : غفلت عن هذا الشيء حتى كان ، ولا تقول : سهوت حتى كان ؛ لأنك إذا سهوت عن الشيء لم يكن ، ويجوز أن تغفل عنه ويكون . وفرق آخر . وهو أن الغفلة تكون عن فعل الغير ، تقول كنت غافلاً عما كان من فلان ولا يجوز أن يسمى عن فعل الغير .

( ١ ) قال الإمام ابن رشد في بداية المجتهد : اختلفوا في سجود السهو هل هو فرض أوسنة ؟ فذهب الشافعي إلى أنه سنة . وذهب أبو حنيفة إلى أنه فرض لكن من شروط صحة الصلاة . وفرق مالك بين السجود للسهو في الأفعال والسجود للسهو في الأقوال وبين الزيادة والنقصان . فسجود النقصان واجب عنده والسجود للزيادة مندوب قال : كما اختلفوا في مواضع السجود للسهو على خمسة أقوال . فذهبت الشافعية إلى أن موضعه أبدأ قبل السلام . وذهب الحنفية إلى أن موضعه أبدأ بعد السلام . وفرقت المالكية فقالوا : إن كان السجود للنقصان كان قبل السلام وإن كان لزيادة كان بعد السلام . قال أحمد بن حنبل يسجد قبل السلام أو بعده في المواضع التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك . وقال أهل الظاهر لا يسجد للسهو إلا في المواضع الخمسة التي سجد فيها النبي صلى الله عليه وسلم فقط ، وغير ذلك إن كان فرضاً أتى به وإن كان نذياً فليس عليه شيء . قال : والمواضع الخمسة التي سها فيها النبي صلى الله عليه وسلم : أحدها : أنه قام من اثنتين على ما جاء في حديث ابن بجينة . والثاني : أنه سلم من اثنتين على ما جاء في حديث ذي الديدن . والثالث : أنه صلى خساً على ما في حديث ابن عمر ؛ أخرجه مسلم والبخاري . والرابع : أنه سلم من ثلاث على ما في حديث عمران بن الحصين . والخامس : السجود عن الشك على ما جاء في حديث أبي سعيد الخدري .

وكذا اختلفوا في صفة سجود السهو . قال ابن رشد : فرأى مالك أن حكم سحلق السهو إذا كانتا بعد السلام - أن يتشهد فيهما ويسلم ، وبه قال أبو حنيفة لأن السجود كله عنده بعد السلام . وإذا كانتا قبل السلام فقليل يتشهد لهما فقط وإن السلام في الصلاة هو سلام منهما - وبه قال الشافعي إذ السجود كله عنده قبل السلام - وقيل لا يتشهد لما قبل السلام .

• ( يَسُنَّ لِسَاهُ عَنْ سَنَةٍ مُؤَكَّدَةٍ ) فَأَكْثَرُ ( أَوْ ) عَنْ ( سَنَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ) فَأَكْثَرُ ،  
بأن ترك ما ذكر سهواً بلا زيادة شيء في صلاته ( أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ ) : لشيء سهواً من  
قول أو فعل غير كثير ؛ إذ زيادة الكثير مبطل ؛ وسواء كان من جنس الصلاة  
أو من غير جنسها كما يأتي . إذا كان النقص وحده أو مع الزيادة تحقيراً أو ظناً ،  
بل ( ولو شكاً ) .

فالمصور ست : نقص فقط : نقص مع زيادة ؛ والنقص مع الزيادة إما  
محققان أو مشكوكان ، أو النقص محقق والزيادة مشكوكة ، أو عكسه . والنقص  
فقط إما محقق أو مشكوك ، ومثلها ما إذا شك فيما حصل منه هل هو زيادة أو نقص .  
والحصول إما محقق أو مظنون أو مشكوك ؛ فهي ثلاثة تضم الستة المتقدمة يمكن

---

ولما وقع في المذهب اختلاف في حكم السجود قبليةً أو بعديةً بالرجوع  
والسنية ، وجوب القبلي عن ثلاث سنن وسنيته عما دونها ، وكان الراجح سنيته قبلية  
أو بعدية مطلقاً قال « يسن » إلخ .

قوله : « يسن لساه » : أراد بالساهي من حصل منه موجب السجود . فيشمل  
الطول بالحلل الذي لم يشرع فيه . فإنه يسجد له ولاسهو هنا بل هو عمد  
أو جهل .

• تنبيه : لا يجوز إبطال الصلاة التي حصل فيها موجب السجود ولا إعادتها  
بعد الكمال . وقول الذخيرة : ترقيع الصلاة أولى من إبطالها وإعادتها . للعمل ،  
حملوا الأولوية فيها على الوجوب ولا يكتفى عن السجود القبلي الغير المبطل تركه  
إعادة الصلاة .

قوله : [ عن سنة مؤكدة ] : أي داخلية الصلاة ، أما الخارجة عنها كالإقامة  
فلا يسجد لنقصها . فإن سجد لها قبل السلام بطلت صلاته إن كان عمداً أو  
جهلاً ، وإلا ففعله زيادة يسجد له بعد السلام . وكذلك إن كانت السنة  
غير مؤكدة — ولو كانت داخلية فيها — فلا يسجد لها ، فإن سجد لها قبل السلام  
بطلت . وتقدم ذلك في المبطلات .

قوله : [ أومع الزيادة ] : ولا يشترط في المنقوص مع الزيادة أن يكون سنة  
مؤكدة على المشهور ، خلافاً لمن قيد بذلك .

دخولها تحت قوله : [ ولو شكاً ] كما هو ظاهر .

\* ( سجدتان ) نائب فاعل يسن ( قبل السلام ) : في الصور التسع .  
 \* ( ولو تكرّر ) : السهو من نوع أو أكثر ، مبالغة في «سجدتان» . فلذا أخرناه عنه ، وجاز أن يكون مبالغة في « يُسن » أيضاً لدفع توهم الوجوب عند التكرار ، كما قد يفهم من تقديم الشيخ له عليه .

وفهم من قوله : ( وأعاد تشهدّه ) أنهما قبل السلام وبعد التشهد لاقبله ، وفهم من قوله : ( بلا دعاء ) أن الدعاء المطلوب يكون عقب الأول وإنما أعاده ليقع سلامه بعد التشهد كما هو الشأن في الصلاة ، وهذا أحد المواضع التي لا يطلب فيها دعاء بعد تشهد السلام . الثاني : من سلم إمامه قبل أن يشرع هو في الدعاء . الثالث : من خرج عليه الإمام لخطبة الجمعة وهو في نقل فإنه يخففه حتى يترك الدعاء . الرابع : من أقيمت عليه الصلاة وهو في أخرى ولو فرضاً .

\* ثم مثل لترك السنة المؤكدة والمتركة من خفيفتين فأكثر بقوله : ( كترك تكبيرة عيد ) : سهواً فإنه يسجد لها ؛ لأنها مؤكدة . والمراد منه التكبير الذي قبل الفاتحة وبعد تكبيرة الإحرام ، كما يؤخذ من الإضافة إلى عيد .

قوله : [ ولو تكرّر السهو ] : أى بمعنى موجب السجود . أى : وكان التكرار قبل السجود . أما إذا كان التكرار بعد فإن السجود يتكرر كما إذا سجد المسبوق مع إمامه القبلى ثم سها في قضائه بنقص أو زيادة فإنه يسجد لسهوه ، ولا يجزئ بسجوده السابق مع الإمام . أو تكلم المصلى بعد سجوده في القبلى وقبل سلامه فإنه يسجد بعد السلام أيضاً . وكذا إذا زاد سجدة في القبلى فإنه يسجد بعد السلام عند اللخمى ، وقال غيره لا سجود عليه . أما البعدى إذا زاد فيه فلا يسجد له أصلاً . ( اهـ . من حاشية الأصل ) . وقال في المجموع : فإن شك عند الرفع هل هذا سجود الفرض أو كان بنية السهو ونسى الفرض أتى بالفرض ، ثم السهو .

قوله : [ وأعاد تشهدّه ] : أى استئنافاً على المشهور خلافاً لمن قال بعدم الإعادة ، وخلافاً لمن قال بالنذب .

قوله : [ والمزاد منه ] إلخ : أى وأما التكبير عند الأركان فهو سنة خفيفة

\* ( و ) ترك (جهراً بفرض) كالصبح . لانفل ، كالوتر والعيدين بفاتحة فقط ولو مرة ، لأن الجهر فيما يجهر فيه سنة مؤكدة في الفاتحة وأولى تركه في الفاتحة والسورة ، أو بسورة فقط في الركعتين ؛ لأنه فيها سنة خفيفة .

\* ( واقتصار على حركة اللسان ) الذي هو أدنى السر والواو بمعنى مع أى : ترك الجهر فيما يجهر فيه مع اقتصاره على أدنى السر ؛ فلو أبدل الجهر بأعلى السر بأن أسمع نفسه فلا سجود عليه .

\* ( و ) ترك (تشهد) ولو مرة لأنه سنة خفيفة والجلوس له سنة ويلزم من تركه ترك جلوسه ، ومثله ما زاد على أم القرآن ولو في ركعة لأنه سنة ، والقيام له سنة أو ترك تكبيرتين أو تسميعتين أو تكبيرة وتسميعة .

\* ( و ) يسجد (لخص الزيادة) من جنسها أولاً إذا لم تكثر كزيادة ركعة أو سجدة أو سلام كأن سلم من اثنتين أو كلام أجنبي سهواً في الجميع ( بعده ) أى بعد السلام ، فإن كثرت الزيادة أبطلت

كغيرها من الصلوات .

قوله : [ وترك جهراً ] : مثله كل ما كان مؤكداً من سنن الصلاة غير السر كما سينبه عليه الشارح .

قوله : [ والجلوس له سنة ] : أى فهو مركب من سنتين خفيفتين ، فإذا تركهما مرة سهواً سجد اتفاقاً ولو في النفل . وإن أتى بالجلوس وترك التشهد فقولان : بالسجود وعدمه ، والمعتمد السجود لأن جلوساً بغير تشهد عدم ، لأن جلوسه ما يكون ظرفاً له فلذلك اعترض على الشيخ خليل في تمثيله لنقص السنة بترك التشهدين ، فقالوا لا مفهوم له بل الواحد كاف .

قوله : [ ومثله ما زاد ] إلخ : أى في صلاة الفريضة وظاهره أنه مركب من سنتين خفيفتين فقط ، وليس كذلك ؛ بل السورة مركبة من ثلاث سنن : ما ذكره ، وكونه جهراً أو سرّاً .

قوله : [ لخص الزيادة ] : من إضافة الصفة للموصوف أى الزيادة المحضة أى الخالصة من مصاحبة النقص كانت محققة أو مشكوكاً فيها .

قوله : [ أى بعد السلام ] إلخ : أى الواجب بالنسبة للفرد والإمام أو السني



سواء كانت من جنسها كأربع ركعات في الرباعية وركعتين في الثنائية . أو من غير جنسها ككثير كلام أو أكل أو شرب أو حاك بجهد ونحو ذلك ، وكذا إن وقعت عمداً ولو قلت كنتفخ وكلام إلا ما تقدم في مبطلاتها .

ثم مثل لزيادة المشكوكة بقوله : ( كتم ) صلاته ( لشك ) دل صلى ركعة أو اثنتين فإنه يبنى على الأقل ، ويأتى بما يشك فيه ويسجد بعد السلام ، ولكن شك هل سجد سجدة أو اثنتين أو هل قرأ الفاتحة أولاً ، فإنه يأتى بما شك فيه ويسجد بعد السلام .

بالنسبة للمأموم .

قوله : [ سواء كانت من جنسها ] : أى ولم تكن من أقوالها . فإن كانت منها كالسورة مع أم القرآن في الأخيرتين ، أو قراءة سورتين في ركعة من الأوليين فلا سجود ولا بطلان . وإن كان التكرار في الفاتحة فإن كان سهواً سجد ، وعمداً فلا سجود . والراجع عدم البطلان مع الإثم .

قوله : [ إلا ما تقدم في مبطلاتها ] : كنتفخ بأنف وكلام لإصلاحها ، فإنه مستثنى من المبطلات .

قوله : [ كتم صلاته لشك ] : هذا إذا شك قبل السلام ، وأما إن شك بعد أن سلم على يقين فاختلف فيه ؛ فقليل يبنى على يقينه الأول ولا أثر للشك الطارئ بعد السلام ، وقيل إنه يؤثر وهو الراجع ( اهـ . من جاشية الأصل ) . وقوله : « لشكه » اللام للتعليل متعلقة بتم أو بمحذوف ؛ أى : وإتمامه لأجل رفع شك . لا للتعدية متعلقة « بتم » لأنه يقتضى أنه يتم شكله أى يزيد فيه ، وليس كذلك .

قوله : [ هل صلى ركعة ] إلخ : تصوير للشك .

قوله : [ ويسجد بعد السلام ] : أى لاحتمال زيادة الآتى به وهذا مقيد بما إذا تحقق سلامة الركعتين الأوليين من نقص ، وإلا سجد قبل السلام لاحتمال الزيادة في الآتى به مع النقص .

قوله : [ كمن شك هل سجد ] إلخ : قال في الأصل المراد بالشك مطلق التردد فيشمل الوهم فإنه معتبر في الفرائض دون السنن ، فمن توهم ترك تكبيرتين مثلاً فلا سجود عليه .

\* (وكتنصر على صلاة) هو بها (كشفع) أو ظهر (إن شك أهوها أو) خرج منها بالسلام وأخرم (بأخرى) تليها (كوتر) : بالنسبة للشفع أو عصر بالنسبة للظهر، فإنه يبنى على اليقين بأن ينتصر على الشفع أو الظهر، أى يجعل ما هو فيه من تمام التى كان بها ويسجد بعد السلام، ثم يأتى بما يليها كالوتر. وإنما يسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر لشفعه بلا سلام من شفعه، فيكون قد صلى الشفع ثلاثاً ومثله يقال فى التمجيع الصبح والظهر مع العصر.

\* (و) ك (إبدال السر بالفرض) : أى فيه - لافى النفل - كأن يقرأ فى الظهر أو العصر ولو فى فاتحة منهما أو من أخيرة المغرب أو العشاء (بما زاد على أدنى الجهر) سهواً فإنه يسجد بعد السلام، لأن الجهر مكان السر زيادة. كما أن السر مكان الجهر نقص. وأما لو أتى فيما ذكر بأدنى الجهر - بأن أسمع نفسه ومن يليه خاصة - فلا سجود عليه لحقة ذلك.

والحاصل أن ظن الإتيان بالسنن معتبر بخلاف ظن الإتيان بالفرائض، فإنه لا يكتفى فى الخروج من العهدة فلا بد من الجهر والسجود (اهـ). وقد تبع فيه الأجهورى. والذى فى (بن) : أن الشك على حقيقته لا فرق بين الفرائض والسنن (اهـ من حاشية الأصل).

قوله : [كتنصر على صلاة هو بها] : هذه العبارة أعم من عبارة خليل لإشارة إلى أنه لا مفهوم لقوله كتنصر على شفع إلخ.

قوله : [وإنما يسجد] إلخ : جواب عما يقال لا وجه للسجود لأنه إن كان فى آخره الشفع فقد أتى بها ولا زيادة ولا نقص وإن كان فى ركعة الوتر فقد فرغ من الشفع وسلم منه فلا زيادة فيه ولا نقص. وقال عبد الحق : التعليل يقتضى أنه يسجد قبل السلام لأن معه نقص السلام والزيادة المشكوكين. وقد نقل عن مالك من رواية ابن زياد، والمشهور الأول.

قوله : [فإنه يسجد بعد السلام] : قال عبد الوهاب : استحباباً. قال الشبرخيتى : هو خلاف ظاهر المصنف، أى خايل. إلا أن البغداديين - ومنهم عبد الوهاب - يطلقون المستحب على ما يشمل السنة، فليس هذا جارياً على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب (اهـ من الحاشية).

فتحصل أن من ترك الجهر فيما يجهر فيه وأتى بدله بالسرف فقد حصل منه نقص ، لكن لا سجود عليه إلا إذا اقتصر على حركة اللسان . وأن من ترك السر فيما يسر فيه وأتى بدله بالجهر فقد حصل منه زيادة ، لكن لا سجود عليه بعد السلام إلا إذا رفع صوته فوق سماع نفسه ، ومن يلبه بلصقه بأن كان يسمعه من بعد عنه بنحو صف فأكثر .

\* (وكن استنكحه) : أى كثر عليه (الشك) : بأن يأتيه كل يوم ولو مرة في صلاة من الخمس هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ، ف (إنه) يسجد بعد السلام ترغماً للشيطان ، و (لا إصلاح عليه) : أى لا يبنى على الأقل ويأتى بما شك فيه ، بل يبنى على الأكثر وهو معنى قوله : « وهى عنه » <sup>(١)</sup> أى وجوباً ، فإنه لا دواء له مثل الإعراض

قوله : [ بل يبنى على الأكثر ] : أى فإذا شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً بنى على أربع وجوباً ، ويسجد بعد السلام ترغماً للشيطان . فاندفع ما يقال حيث بنى على الأكثر فلا موجب للسجود .

واعلم أن الشك مستنكح وغير مستنكح ، والسهو كذلك . فالشك المستنكح : هو أن يعترى المصلى كثيراً بأن يشك كل يوم ولو مرة ، هل زاد أو نقص أولاً ، أو هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ولا يتيقن شيئاً يبنى عليه . وحكمه أنه يلهو عنه ولا إصلاح عليه . بل يبنى على الأكثر . ويسجد بعد السلام استحباباً كما في عبارة عبد الوهاب ، وإليه أشار بقوله : « وكن استنكحه الشك ولا إصلاح عليه » والشك غير المستنكح هو الذى لا يأتى كل يوم كمن شك في بعض الأوقات ، أو صلى ثلاثاً أم أربعاً أو هل زاد أو نقص أو لا ، وهذا يصلح بالبناء على الأقل ، والإتيان بما شك فيه ، ويسجد . وإليه أشار بقوله : « كتم الشك » إلخ . و « كقتصر على صلاة » إلخ . فإن بنى على الأكثر بطلت ولو ظهر الكمال لأنه سالم عن غير يقين . والسهو المستنكح : هو الذى يعترى المصلى كثيراً ، وهو أن يسهو ويتيقن أنه سها ، وحكمه أنه يصلح ولا سجود عليه : « وإليه أشار بقوله ومن استنكحه السهو أصلح ولا سجود » ، والسهو غير المستنكح : هو الذى لا يعترى المصلى كثيراً ، وحكمه أنه يصلح ويسجد حسبها من زيادة

(١) قوله : أى قول خليل : ولمى أى انصرف وأعرض ، وعنه أى الوسواس .

عنه فإن أصلح بأن أتى بما شك فيه لم تبطل .

\* ( ومن استنكحه السهو ) : أى كثر عليه ولو كل يوم مرة ، ( أصلح ) صلاته إن أمكنه الإصلاح ( ولا سجود عليه ) بعد السلام ولا قبله . عكس من استنكحه الشك . مثال من استنكحه السهو : أن يسهو عن السورة كثيراً فلم يشعر حتى يركع ، أو يسهو عن التشهد الأول كثيراً فلم يشعر حتى فارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإنه يستمر ولا سجود عليه قبل السلام ، ولا يتأتى في مثل هذا إصلاح . ومثل ما يأتى فيه الإصلاح أن يكثّر عليه السهو في السجدة الثانية من ركعة ، فما يشعر حتى يستقل قائماً ، فهذا يصلح وجوباً إن أمكنه الإصلاح بأن يرجع جالساً ثم يسجد الثانية ويتم صلاته ، ولا سجود عليه بعد السلام . فإن لم يمكنه الإصلاح — كأن لم يتذكر إلا بعد عقد ركوع التي قام لها — انقلبت الثانية أولى ، ويتم صلاته ولا يرجع لإصلاح الأولى ولا سجود عليه لهذه الزيادة بعد السلام .

فعلّم أن استنكاح الشك أن يعتريه الشك : في شيء كثير ، هل فعله أو لا ؟ وأن استنكاح السهو : أن يترك سنة أو فرضاً سهواً كثيراً .

• ثم شبه في عدم السجود مسائل بقوله : ( كمن شك هل سلم ) أو لم يسلم ؟ فإنه يسلم ولا سجود عليه ، ( أو ) شك ( هل سجّد منه ) : أى من سجوده القبلى

أو نقص ، وإليه أشار بقوله : [ يسن لساه عن سنة مؤكدة ] إلخ ، فالفرق بين الساهى والشاك أن الساهى يضبط ما تركه بخلاف الشاك .

قوله : [ فإن أصلح ] : أى عمداً أو جهلاً كما في الخطاب . وذلك لأن بناءه على الأكثر وإعراضه عن شكه ترخيص له وقد رجع للأصل .

قوله : [ ولا سجود عليه ] : أى مطلقاً أمكنه الإصلاح أم لا . وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام أو مكروه ؟ أو الأول إن كان قبله ، والثاني إن كان بعده ؟ كذا في بعض الشراح ، قال الأجهورى : فلو سجد في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمداً أو جاهلاً لأنه غير مخاطب بالسجود أو لا ؟ لأن هناك من يقول بسجوده قال في الحاشية : والظاهر الصحة .

قوله : [ فإنه يسلم ولا سجود عليه ] : أى إن قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه ، فإن طال جداً بطلت . وإن انحرف استقباله وسلم وسجد . وإن

( واحدة ) أو اثنتين ؟ فإنه يأتي بالثانية ولا سجود عليه أى لهذا السهو . ( أو ) شك ( هل سجدة ) أو لم يسجد من أصابه ؟ فإنه يسجد ولا سجود عليه ثانياً لهذا الشك .

\* ( وبنى على اليقين ) في المسائل الثلاث . ففي الأولى : يبنى على عدم السلام لأنه الأصلي . وفي الثانية : عل أنه سجد واحدة فقط . وفي الثالثة : على أنه لم يسجد أصلاً ثم يأتي بما شك فيه كما قدمنا .

\* ( أو زاد سورة في أخريه ) : معاً وأولى في واحدة أو في أخيرة المغرب سهواً أو عمداً فلا سجود عليه لهذه الزيادة .

\* ( أو خرج ) في أوليه أو إحداهما من سورة ( إلى ) سورة ( أخرى ) فلا سجود عليه .

\* ( أو قاء أو قلس ) بفتح اللام أى خرج منه قاء أو قلس ( غلبة ) : فلا سجود عليه ( إن قل ) الخارج منهما ، ( وطهر ) بأن لم يتغير عن حالة الطعام ( ولم يزدرد ) أى يبتلع منه ( شيئاً عمداً وإلا ) بأن كثر الخارج منهما أو كان نجساً بأن تغير أو ابتلع منه شيئاً ( بطئت ) صلاته . وقولنا : « إن قل » إلى آخره مما زدناه عليه <sup>(١)</sup> .

طال لاجدراً أو فارق مكانه بنى بإحرام وتشهد وسلم وسجد كما سيأتى للمصنف .  
قوله : [ هل سجد واحدة ] : بيان لصورة شكه ، أى أنه إذا شك هل سجد واحدة أو اثنتين فإنه يسجد واحدة ولا سجود عليه لتلك الزيادة المشكوك فيها .  
قوله : [ ولا سجود عليه ثانياً لهذا الشك ] : أى لثلاث يتسلسل الأمر وتحصل المشقة الكبرى . ولا يقال التسلسل مستحيل ، لأن التسلسل — باعتبار المستقبل — لا استحالة فيه .

قوله : [ فلا سجود عليه لهذه الزيادة ] : أى على المشهور مراعاة لمن يقول بطلت قاءة السورة في الأخيرتين . ومقابل المشهور ما قاله أشهب من السجود .  
قوله : [ أو خرج في أوليه ] : أى لأنه لم يأت بخارج عن الصلاة . وكره تعدد ذلك ، إلا أن يفتح بسورة قصيرة في صلاة شرع فيها التطويل ، فيندب له تركها ، وينتقل إلى سورة طويلة .

وقولنا : « عمداء » مفهومه لو ازدرده ناسياً لم تبطل ؛ وسجد لأنه من الفعل القليل ، وكذا إن ابتلعه غلبة على أحد القولين .

\* (أو أعلن) أى جهر زيادة على سماع من يليه فيما يسر فيه (أو أسر) بحركة اللسان فيما يجهر فيه (بكآية) من الناحية أو السورة ؛ فلا سجود عليه . وإنما السجود فيما إذا أعلن أو أسر في نصف الفاتحة فأكثر .

\* (أو أعادَ السورةَ لهما) : أى للإعلان والسربان كان قرأها على خلاف سنتها ، فتطلب منه إعادتها والإتيان بها على سنتها فأعادها ، فلا سجود عليه (بخلاف) إعادة (الفاتحة) لهما فوجب للسجود .

\* (أو اقتصرَ على إسماع نفسه في جهريّة أو) اقتصر (على إسماع من يليه في سرّيّة) فلا سجود كما تقدم .

\* (أو أدارَ) الإمام (مأمومته) إذا وقف جهة يساره (ليمينه) كما هو المندوب . فلا سجود عليه . وكذا لا سجود في فعل يسير ؛ كالتفات وحك جسد وإصلاح سترة أو رداء أو مشى كصفيين لفرجة ونحو ذلك ..

● (وسجدَ) البعدى<sup>(١)</sup> (بنسيّة) وجوباً (وتكبير) في خفضه ورفعته وتشهّد) استثناءً (وسلام) وجوباً ، كالسجدتين والجلوس بينهما ؛ فواجباته خمسة . وأما القبلى فهو

قوله : [ كما هو المندوب ] : أى ولا سجود في فعل مندوب . وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ابن عباس حيث قام على يساره فأداره عن يمينه<sup>(٢)</sup> .  
قوله : [ وإصلاح سترة أو رداء ] : أى لكونه مندوباً وهذا إذا أصلحه وهو جالس . وأما إن كان قائماً ينحط لذلك فيكره كراهة شديدة . ولا تبطل به الصلاة إلا إذا زاد الانحطاط عن مرة .

قوله : [ فواجباته خمسة ] : أى وحى : النية ، والسجدة الأولى ، والثانية . والجلوس بينهما ، والسلام . لكن السلام واجب غير شرط ، وأما التكبير والتشهد بعده فسنّة .

(١) روى الإمام البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما ليلة بات عند خاتك نيمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم . « أن النبي صلى الله عليه وسلم . نام حتى نفخ ثم صلى . قال : ثم جثت فقلت عن يساره أو شماله ، فحولني فجعلني عن يمينه ثم صلى ماشاء . » وقد روى من طرق كثيرة بروايات مختلفة .

(٢) السجود البعدى أو القبلى : أى بعد التسليم أو قبله .

— وإن كان كذلك — إلا أن نيته مندرجة في نية الصلاة . والسلام منه هو سلام الصلاة .

- \* ( وصحّت ) الصلاة ( إن قدّمه ) أى البَعْدَى ( على السلام وأُثِمَ ) أى يحرم تقديمه لأنه لما كان خارجاً عن الصلاة صار تقديمه كالزيادة فيها .
- \* ( وكُتِرَ تأخير القبليّ ) : عن السلام عمداً ولا تبطل .
- \* ( وسجّد مسبوقاً أدرك ) مع إمامه ( ركعةً ) فأكثر السجود ( القبليّ ) المترتب على الإمام ( مع إمامه ) قبل قضاء ما عليه ( إن سجّد ) الإمام ذلك القبلي ، ( وإلا ) يسجده الإمام بل تركه ، ( فعَلَّه ) أى سجده المأموم ( لنفسه ) قبل قضاء ما عليه ( وإن لم يُدْرِك مُوجِبَه ) .
- \* ( وأخّر البَعْدَى ) : الذى ترتب على إمامه تمام صلاته فيسجده بعد سلامه فإن قدّمه معه بطلت صلاته .

قوله : [ مندرجة ] : أى فلا يفتة لنية ولا لسلام ولا يصح في الجمعة إلا في الجامع الذى صلى فيه ، وكذا الرحاب والطرق . وأما البعدى في الجمعة فبأى جامع . ( ٥١ . من المجموع ) .

قوله : [ وصحت الصلاة ] : أى مراعاة لقول القائل إن السجود دائماً قبلي . قوله : [ ولا تبطل ] : أى مراعاة لقول القائل ببعدية السجود دائماً . والحاصل أنه وقع خلاف في المذهب في محل السجود . فقيل : بعد السلام مطلقاً . وقيل : قبله مطلقاً ، وقيل : بالتخير ، وقيل : إن كان النقص خفيفاً كالسر فيما يجهر فيه سجد بعده كالزيادة ، وإلا فقبله ، وقيل : إن كان عن زيادة فبعده وإن كان عن نقص فقط أو نقص وزيادة فقبله ، وهذا هو المشهور الذى مشى عليه المصنف وأصوله . وعليه لو قدم البعدى أو أخر القبلي تصح مراعاة لما ذكر من الأقوال .

قوله : [ أدرك مع إمامه ركعة ] إلخ : أى وإلا فإن أدرك دون ركعة وسجد معه قبل السلام بطلت .

قوله : [ بل تركه ] : أى إما عمداً أو رأياً أو سهواً وإذا تركه الإمام وسجده المسبوق وكان عن ثلاث سنن صحّت للمسبوق وبطلت على الإمام حيث لم يكن

( فإن سها ) : المأموم حال القضاء - ( بنقص ، قدمه ) على سلامه بعد قضاء ما عليه - لاجتماع النقص منه مع زيادة الإمام .  
 \* ( ولا سجوداً على مؤتم سها ) بزيادة أو نقص لسنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين فأكثر ( حالة القدوة ) : لأن كل سهو سها المأموم فالإمام يحمله عنه . وفهم حالة القدوة أنه لو سها فيما يقضيه بعد سلام الإمام لترتب عليه فيه السجود ، وهو كذلك .  
 وقولنا « سجود » مما زدناه عليه .  
 \* ( ولا ) سجود ( لترك فضيلة أو سنة خفيفة ) كالقنوت وكتكبيره فإن سجد لهما قبل السلام بطلت لتعمد الزيادة .

مذهبه يرى الترك ، وتزاد على قاعدة : كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه .

● تنبيه : لو أخر الإمام القبلى ، هل للمأموم أن يقدمه أم لا ؟ البرزلى : كان شيخنا ابن عرفة يقول إن المأموم يسجد قبل ، وظاهر كلام غيره أن المأموم يتبع الإمام في الصلاة وفي السجود قاله الشيخ أحمد الزرقانى . وفي المواق فيها لمالك وكذا إن قدم الإمام القبلى وأخره المأموم فتصح صلاته . ( ٥١ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ سها ] إلخ : لا مفهوم للسهو بل ، إذا تعمد ترك جميع السنن فإن الإمام يحملها عنه .

قوله : [ حالة القدوة ] : بفتح القاف بمعنى الاقتداء ، وأما الشخص المقتدى به فهو مثلث القاف .

قوله : [ لأن كل سهو سها المأموم ] إلخ : يشير لقاعدة وهى : كل سهو يحمله الإمام فسهوه عنه سهو لهم وإن هم فعلوه ، وكل سهو لا يحمله الإمام فسهوه عنه ليس سهواً لهم إذا هم فعلوه ؛ مثال الأول : إذا سها الإمام عن سورة مثلاً ، أو بزيادة وسجد فإن المأموم يسجد معه وإن لم يحصل منه موجب السجود لأنه لو وقع من المأموم لحمله الإمام عنه ، ومثال الثانى إذا سها الإمام أو المأموم عن الفاتحة فلا يحمل أحدهما عن الآخر .  
 قوله : [ لتعمد الزيادة ] : أى ولا يعذر بالجهل .



\* (ولا تبطلُ) الصلاة (بتركِ) سجود (بعديٍّ) . (و) إن نسيه (سجدةً متى ذكرته) ولو بعد سنين . وكذا إن تركه عمداً (ولا يسقط) بطول الزمان سواء تركه عمداً أو نسياناً .

\* (ولا) تبطل (بتركِ) سجود (قبليٍّ) عمداً أو سهواً ترتب (عن) ترك (سنتين) خفيفتين فقط (وسجدةً) استثناءً (إن قُرب) بأن لم يخرج من المسجد ، ولم يطل الزمان وهو في مكانه أو قربه (وإلا) يقرب بأن خرج من المسجد أو طال الزمن (سقطت) لحفته (وبطلت إن كان) القبلي مترتباً (عن) ترك (ثلاث) من السنن (وطال) زمن تركه سهواً . وأما لو تركه عمداً لبطلت بمجرد الترك والإعراض عنه وهذا يدل على أنه واجب وهو ينافي كونه سنة .

\* (كثر ركعتين) سهواً وطال زمن الترك فتبطل .  
وأما عمداً فتبطل بمجرد الترك (و) إذا لم يطل : (تداركه) بأن يأتي به

قوله : [ولو بعد سنين] إلخ : أى لأن المقصود ترغيم الشيطان .  
قوله : [بأن خرج من المسجد] : أى عند أشبه لأن الطول عنده الخروج من المسجد .

قوله : [أو طال الزمن] : أى بالعرف عند ابن القاسم .  
قوله : [وطال زمن تركه] : أى بأن خرج من المسجد ، أو بالعرف وإن لم يخرج .

قوله : [وأما لو تركه عمداً] إلخ : أى وإن لم يطل ، وأما قوله فيما تقدم : وصح إن قدم بعدية أو أخر قبلية . فهو مقيد بما إذا لم يعرض عن الإتيان به بالمرة .  
قوله : [وهو ينافي كونه سنة] : أجاب في المجموع بأن البطلان مراعاة للقول بوجوبه .

قوله : [وطال زمن الترك] : أى بحيث فاتته تداركه . ومثل الطول : بقية المنافيات كحدث أو أكل أو شرب أو كلام كبا تقدم له من كل ما أخل بشرط ، على تفصيل الشروط المتقدمة .

قوله : [تداركه] : أى إن كان يمكن التدارك بأن كان تركه بعد تحقق ماهية الصلاة وانعقادها كالركوع والسجود . وأما ما لا يمكن تداركه كالنية

على الوجه الآتي بيانه (إن لم يسلم) معتقداً التمام إذا كان الترك (من) الركعة (الأخيرة) . فإن كان المترك الفائحة : انتصب قائماً فيقرأها ثم يتم ركعته ، وإن كان الركوع رتبع قائماً ثم يركع : وإن كان الرفع منه رجع محدوباً فإذا وصل حد الركوع اطمأن . ثم يرفع ويتم ركعته ويسجد بعد السلام . وإن كان السجود سجداً وهو جالس وأعاد التشهد وسلم . ثم يسجد بعده للزيادة ما لم يكن معه نقص تقدم وإلا فقبله . فإن سلم من الأخيرة معتقداً كمال صلاته ثم تذكر ترك الركن منها . فات التدارك واستأنف ركعة بدلها إذا لم يطل . فإن طال بطلت صلاته . فلو سلم من غير الأخيرة ساهياً لم يفت تداركه — بل يتداركه به على الوجه الآتي — ما لم يعقد ركوعاً من التليها .

\* (أو) يتداركه من غير الأخيرة إن (لم يعقِدْ ركوعاً) من ركعة تلي ركعة النقص إذا كان الترك (من غيرها) . وقولنا في الأولى : « من الأخيرة » وفي هذه « من غيرها » تقييد لإطلاقه . والأوضح . لو قلنا : « وتداركه من الأخيرة إن لم يسلم ، ومن غيرها إن لم يعقد ركوع التليها » ، وإذا أمكن التدارك بأن كان الترك من الأخيرة ولم يسلم ، أو كان من غيرها ولم يعقد ركوع التلي ركعة النقص . (فتارك ركوع) سهواً تذكره في السجود أو في الجلوس بين السجدين أو في التشهد (يرجع قائماً) (ونُدِبَ أن يقرأ) شيئاً من القرآن ليقع ركوعه بعد قراءة ،

وتكبير الإحرام فلا ؛ لأنه غير مصل .

قوله : [ إذا كان الترك من الركعة الأخيرة ] : أى وأما سلامه من اثنتين معتقداً الكمال فلا يفيت تدارك الركن المترك من الثانية كما هو المستفاد من النقول ، وهذا كله في غير المأموم ، وأما المأموم فسيأتى الكلام عليه في المزامعة . قوله : [ سجد وهو جالس ] : أى إن كانت السجدة الثانية . وإلا فيخبر من قيام كما يأتى .

قوله : [ فتارك ركوع سهواً ] إلخ : إنما كان يرجع له قائماً لأن الحركة للركن مقصودة .

قوله : [ شيئاً من القرآن ] : أى من غير الفائحة لامنها ؛ لأن تكريرها حرام ،

وكذا تارك الفاتحة يرجع قائماً ليأتى بها .

\* (و) تارك (الرفع منه) : أى من الركوع ( يرجع محدودباً ) أى محنيّاً مقوساً حتى يصل حد الركوع ثم يرفع منه بسمع الله لمن حمده .

\* (و) تارك (سجدة) سهواً - وتذكر في قيامه - (يجلس) ليأتى بها منه (لا) تارك (سجدة تين) ثم تذكرهما قائماً فلا يجلس لهما بل ينحط لهما من قيام .

• ثم شرع يتكلم على ما إذا فات التدارك بعقد الركوع من الركعة التى تلى ركعة النقص أو بالسلام إذا كان الترك من الركعة الأخيرة فقال :

\* (فإن ركع) : هذا مفهوم قوله «أولم يعقد ركوعاً» أى فإن عقد ركوع الركعة

ولا يرتكب لأجل تحصيل مندوب ، وظاهره أنه يقرأ ولو كان في الأخيرتين . وفي المجموع و(عب) ندب قراءته من الفاتحة وغيرها وهو ظاهر شارحنا .

قوله : [ يرجع محدودباً ] : هذا قول محمد بن المواز . فلو خالف ورجع قائماً لم تبطل مراعاة للقول المقابل ، خلافاً لما ذكره (عب) من البطلان ؛ كذا ذكره في الحاشية . والقائل برجوعه قائماً هو ابن حبيب ، فيقول : يرجع قائماً بقصد الرفع من الركوع ، لأن المقصود من الرفع من الركوع أن ينحط للسجود من قيام منه ، وإذا رجع إلى القيام وانحط منه إلى السجود فقد حصل المقصود .

قوله : [ وتارك سجدة ] : أى إن كانت الثانية فإن الأولى لا يتصور تركها . وفعل الثانية لأن الفرض أنه أتى بسجدة واحدة وهى الأولى قطعاً ولو جلس قبلها فجلوسه ملغى لوقوعه بغير محله ولا يصيرها الجلوس قبلها ثانية .

قوله : [ بل ينحط لهما من قيام ] : فلو فعلهما من جلوس فلا بطلان وسجد قبل السلام ، فالانحطاط غير واجب كما في التوضيح والخطاب عن عبد الحق . واعترض بأنه على المشهور من أن الحركة للركن مقصودة فالانحطاط لهما واجب ، فكيف يجبره السجود وعلى أنها غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة . وأجيب بأن مراعاة القول بأنها غير مقصودة صيرته كالسنة فلذا جبر بالسجود .

قوله : [ إذا كان الترك ] إلخ : ظرف لقوله : «أو بالسلام» .

التي تلى ركعة النقص بطلت ركعة النقص . و (رجعت الثانية) التي عقد ركوعها (أولى لبطلانها) : أى الأولى بفوات التدارك ؛ فإن كانت ركعة النقص هي الأولى صارت الثانية مكانها ، ويأتى بركعة بالفاتحة وسورة ، ويتشهد ويسجد بعد السلام لمحض الزيادة . وإذا كانت ركعة النقص هي الثانية صارت الثالثة ثانية ، وهي بالفاتحة فقط فيتشهد بعدها ويأتى بركعتين بالفاتحة فقط ، ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التي صارت ثانية مع الزيادة . وإذا كانت ركعة النقص هي الثالثة صارت الرابعة ثالثة ، ويسجد بعد السلام . وإذا تذكر وهو في الجلوس الثانى أنه ترك ركناً من الأولى رجعت الثانية أولى ، والثالثة ثانية والرابعة ثالثة ؛ فيأتى بركعة بالفاتحة فقط سرّاً ويسجد قبل السلام لنقص السورة والتشهد الأول ، لأنه صار ملغى بوقوعه بعد الأولى . وكذا إن تذكر بعد السلام بقرب فإن طال بطلت كما يأتى .

\* (وهو) : أى الركوع المفيت للتدارك (رفع رأس) بعد الانحناء مطمئناً (معتدلاً) مطمئناً ؛ فمن لم يعتدل تدارك ما فاتته .

وكذا المسبوق إذا كبر للإحرام وانحنى - بعد رفع الإمام رأسه وقبل اعتداله - فقد أدرك الركعة معه . وكذا المأموم إذا لم يركع مع إمامه لعذر أو غيره حتى رفع مطمئناً فإنه يفوته الركوع معه ، وإلا ركع وأدركه . وسيأتى تفصيل

قوله : [ورجعت الثانية] إلخ : ما ذكره من انقلاب الركعات للقد والإمام هو المشهور ، وقيل : لا انقلاب . فعلى المشهور الركعة التي يأتى بها في آخر صلاته بناء يقرأ فيها بأم القرآن فقط ، كما يأتى فيها قبلها بأم القرآن . وعلى القول المقابل : الركعة التي يأتى بها آخر صلاته قضاء على التي بطلت ، فيأتى بها على صفتها من سر أو جهر ، وبالفاتحة وسورة أو بالفاتحة فقط .  
والحاصل أنه يأتى بركعة على كل حال لكن هل هي بناء أو قضاء ؟ وعلى المشهور يختلف حال السجود وعلى مقابله ، فالسجود دائماً بعد السلام .

قوله : [فإن طال بطلت] : ما ذكره الشارح من البطلان عند الطول هو ما ذكره (ر) قائلًا : القواعد تقتضى عدم البطلان إن قرب ولم يخرج من المسجد خلافاً للشيخ سالم السهوى حيث قال بالبطلان بمجرد السلام وإن لم يطل

هذه المسألة . فليس الركوع مجرد الانحناء - خلافاً لأشهب - إلا في مسائل أشار لها بقوله : ( إلا لترك ركوع ) من ركعة فيفوت بمجرد الانحناء من التي تليها وتقوم هذه الركعة مقام ما قبلها .

\* (أو) ترك (سر) لفاتحة أو سورة فيفوت بمجرد الانحناء ، فإن عاد للقراءة على سنتها بطلت صلاته .

\* (أو) ترك (جهر) فكذلك .

\* (أو) ترك (تكبير عيد) كلاً أو بعضاً حتى انحنى فكذلك .

\* (أو) ترك (سورة) بعد الفاتحة .

\* (أو) ترك (سجدة تلاوة) في فرض أو نفل حتى انحنى ساهياً عنها .

\* (أو ذكر بعض) من صلاة أخرى قبل التي هو فيها .

قوله : [ فيفوت بمجرد الانحناء ] : أى وإن لم يطئن .

قوله : [ بطلت صلاته ] : أى لرجوعه من فرض لسنة .

قوله : [ حتى انحنى فكذلك ] : أى تبطل إن رجع وإنما يستمر ويسجد قبل السلام في ترك تكبير العيد كلاً أو بعضاً أو ترك الجهر . وأما ترك السر فيسجد له بعد السلام إن أتى بأعلى الجهر كما تقدم . وأما في سجود التلاوة فيفوت السجود بمجرد الانحناء في صلاة الفرض ، ولا يجبر بسجود سهو ولا غيره ويؤد به في ثنية النفل ، وهل بعد الفاتحة لأنها أهم ؟ أو قبلها لتقدم موجبها ؟ قولان .

قوله : [ أو ذكر بعض ] إلخ : أى فإذا ذكر بعض صلاة مفروضة أو سجداً قبلياً من صلاة مفروضة في صلاة أخرى فريضة أو نافلة ، أو كان البعض أو السجود من نافلة وذكر ذلك في نافلة أخرى بعد انحنائه للركوع ، فإن ذلك يمنع من الرجوع لإتمام الأولى وتبطل .

والحاصل أن من ترك القبلي المترتب عن ثلاث سنن والبعض المتروك من فرض وذكره في فرض أو نفل ، فإن أطال القراءة من غير ركوع بأن فرغ من الفاتحة أو ركع بالانحناء - وإن لم تطل قراءته بل وإن لم يقرأ - كأى ومأموم بطلت الصلاة المتروك منها لفوات التلافي بالإتيان بما فات منها . وحيث بطلت الأولى

ومراد به البعض المتروك : ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن ( فبالانحناء ) أى فالركوع بالانحناء ، ويفوت التدارك لما تركه في الجميع وبطل الصلاة التي ترك منها البعض للطول بالركوع . ( وإن سلم ) هذا عطف على « إن ركع » وهو مفهوم قوله : « إن لم يسلم » أى : وإن سلم من الركعة الأخيرة معتقداً الكمال فات التدارك للركن المتروك منها . \* ( وبني ) على ما معه من الركعات الصحاح وألغى ركعة النقص ( إن قرُب ) تذكره بعد سلامه بالعرف

أتم النفل إن اتسع الوقت لإدراك الأولى عقد منه ركعة أم لا ، أو ضاق وأتم ركعة بسجديتها ، وإلا قطع وأحرم بالأولى وقطع الفرض بسلام أو غيره لوجوب الترتيب إن كان فذاً أو إماماً وتبعه مأموماً لا مأموماً . وندب الإشفاع ولو بصبح وجمعة إلا المغرب إن عقد ركعة بسجديتها واتسع الوقت ، وإلا قطع لأنه يتضي بخلاف النفل وإلا - بأن لم يطل القراءة ولم يركع - رجع لإصلاح الأولى بلا سلام من الثانية ، فإن سلم بطلت الأولى . وإن كان ذكر القبلي أو البعض من نفل في فرض ، تهادى مطلقاً كني نفل إن أطال القراءة أو ركع . وإلا رجع لإصلاح الأولى بلا سلام ، ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا يجب عليه قضاء النفل الذي رجع عنه إذا لم يعتمد إبطاله . ( انتهى من الأصل ) . فالصور ثمانية وقد علمت تفصيلها فتأمل .

● تنبيه : لم يذكر المصنف إقامة مغرب عليه وهو بها ، لأن المعتمد فيها أن من أقيمت عليه صلاة الراتب للمغرب وهو بها - وقد أتم منها ركعتين بسجودهما - فإنه يتم فلا يتوقف القوات على الانحناء بالثانية خلافاً للخليل .

قوله : [ بالعرف ] : أى عند ابن القاسم كما قيده في التوضيح وهو مشكل ؛ إذ ابن القاسم عنده الخروج من المسجد طول أيضاً كما صرح به أبو الحسن . فقال في قول المدونة من سها عن سجدة أو ركعة أو عن سجدة السهو قبل السلام بنى فيما قرب ، وإن تباعد ابتداء الصلاة ؛ ما نصه : حد القرب عن ابن القاسم الصنفان أو الثلاثة أو الخروج من المسجد ، ( انتهى نقله ر ) ، ونقل أبو الحسن أيضاً عن ابن المواز : أنه لا خلاف أن الخروج من المسجد طول باتفاق ، وحينئذ

ولم يخرج من المسجد .

فإن طال بطلت ( بنية وتكبير ) أى إكمال صلاته وندب رفع يديه عند التكبير ( ولا تبطل بركته ) : أى التكبير ، لأنه واجب غير شرط .  
ثم إن كان جالساً كبر من جلوسه وقام للإتمام . ( وجلس له ) : إن كان قائماً ليأتى به من جلوس لأن حركته للقيام لم تكن مقصودة لإتمام صلاته .  
هذا كله فيما إذا كان الركن المتروك غير السلام ، فإن كان السلام فأشار له بقوله :

\* ( وأعاد تارك السلام ) سهواً ( التشهد ) فى ثلاث صور :

\* ( إن فارق مكانه ) : الذى كان به ولو لم يطل .

\* ( أو ) لم يفارقه و ( طال لاجدّاً ) أى بل طولاً متوسطاً . بالعرف .

فإن طال جدّاً بطلت فيهما وسجد بعد السلام للزيادة إذا لم يكن معه نقص سبق ( وسجد ) بعده ( فقط ) ، أى بلا إعادة التشهد ( إن انحرف ) عن القبلة انحرافاً ( كثيراً ) بأن شَرَقَ أو غَرَبَ إذا كان بنحو المدينة من غير مفارقة لمكانه ( بلا طول ) ، فإن لم ينحرف عنها أو انحرافاً يسيراً اعتدل وسلم ولا سجوداً عليه .

فيتعين أن الواو فى كلام الشارح على بابها للجمع لا بمعنى أو .

قوله : [ ولم يخرج من المسجد ] : أى برجليه معاً بأن لم يخرج أصلاً أو خرج بإحدى رجليه .

قوله : [ فإن طال بطلت ] : مثله خروج الحدث وحصول بقية المنافيات كالأكل والشرب والكلام .

قوله : [ ولا تبطل بركته ] إلخ : أى وأما النية فلا بد منها ولو قرب جدّاً كما للباجى عن ابن القاسم .

قوله : [ وجلس له ] : هذا قول ابن شبلون واستظهره ابن رشد .

قوله : [ فى ثلاث صور ] : وهى : مفارقة مكانه طال طولاً متوسطاً ، أم لا ، أو لم يفارق مكانه وطال طولاً متوسطاً .

قوله : [ بطلت فيهما ] : أى فيما إذا طال جدّاً فارق مكانه أولاً .

قوله : [ إذا كان بنحو المدينة ] : أى كمصر ومن وراءهم من كل من كانت

- ثم شرع في الكلام عن حكم من ترك التشهد الأول سهواً فقال :
- \* ( ورجع تارك الجلوس الأول ) والمراد به ما عدا الأخير ( ما ) : أى مدة كونه ( لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ) جميعاً بأن بقي بالأرض ولو بدأ أو ركبة ( ولا سجوداً عليه ) لهذا الرجوع مع الترحيح ، ( وإلا ) بأن فارق الأرض بجميع ما ذكر ( فلا ) يرجع له . أى يمنع وسجد قبل السلام .
- ( فإن رجع ) للتشهد ولو عمداً ( لم تبطل ) صلاته ، ( ولو استقل ) قائماً ( وتبعه ) مأموه ) في الرجوع وجوباً ( وسجد ) لزيادة هذا الرجوع ( بعده ) أى السلام .
- ( وإن شك ) المصلي ( في ) ترك ( سجدة ) لم يدرك محلها ؛ أى : هل هي من التي هو بها أو من ركعة قبلها ؟ ( سجدها ) مكانه لاحتمال كونها من التي

قبلهم بين مطلع الشمس والجنوب .

قوله : [ ورجع تارك الجلوس الأول ] : الذي ينبغي الجزم به أن الرجوع سنة ، فإن لم يرجع سهواً سجد قبل السلام للنقص . وإن لم يرجع عمداً جرى على ترك السنة .

قوله : [ المراد به ما عدا الأخير ] : أى فالمراد جلوس غير السلام سواء كان أولاً أو ثانياً أو ثالثاً كما في مسائل البناء والقضاء .

قوله : [ أى يمنع ] : أى لأنه تلبس بركن فلا يقطعه لما دونه ، والرجوع مكروه عند ابن القاسم القائل بالاعتداد برجوعه . وما ذكره الشارح من النهي عن رجوعه في غير المأموم ، وأما هو إذا قام وحده من اثنتين واستقل فإنه يرجع لمتابعة الإمام .

قوله : [ لم تبطل صلاته ] : أى لعدم الاتفاق على فرضية الفاتحة بخلاف من رجع من الركوع لفضيحة الثنوت لغير اتباع الإمام .

قوله : [ ولو استقل قائماً ] : أى بل ولو قرأ بعض الفاتحة ، أما لو قرأها كلها ورجع فالبطلان .

قوله : [ وتبعه مأموه ] . إلخ : أى فمأموه يجب عليه اتباعه في كل حال .

قوله : [ لزيادة هذا الرجوع ] : أى ولقيامه سهواً .

قوله : [ سجدها مكانه ] : أى فإن ترك الإتيان بها بطلت صلاته لأنه



هو بها . فإن كان قائماً جلس لها وبسجودها تيقن سلامة تلك الركعة . وصار الشك فيما قبلها .

ثم لا يخلو إما أن يكون في الركعة الأخيرة ، أولاً ، ( ف ) إن كان ( في الأخيرة ) أتى بركعة ( بالفاتحة فقط سرّاً لأنها آخر صلاته ، وسجد قبل السلام للزيادة مع النقص المشكوك لاحتال تركها من إحدى الأوليين فتصير الثالثة وهي بالفاتحة فقط ثانية .

\* ( و ) إن كان ( في قيام الرابعة ) أتى ( بركعتين ) ؛ لأنه بسجودها تحققت له ركعتان هذه الثالثة وواحدة من إحدى الأوليين ، ( ويتشهد ) بعد إتيانه بالسجدة قبل الإتيان بالركعتين ، وسجد قبل السلام لاحتال النقص كما في التي قبلها .

\* ( و ) إن كان ( في ) قيام ( الثالثة ) جلس وسجدها ، فيتحقق بها سلامة

تعتمد إبطال ركعة أمكنه لإصلاحها ، فإن تحقق تمام تلك الركعة لم يسجد فقوله « سجدها مكانه » أى : ما لم يتحقق تمام تلك الركعة ، وإلا فلا يسجد أصلاً وتنقلب ركعاته ويأتى بركعة فقط .

قوله : [ فإن كان في الأخيرة ] : شروع في التفصيل على مذهب ابن القاسم فالقاء للتفريع .

قوله : [ لاحتال النقص ] : أى نقص الصورة من إحدى الأوليين لانقلاب الركعات ، وهذا بالنسبة للفرد والإمام ، وأما المأموم فإنه يسجد السجدة لتكملة الركعة التي هو فيها ، وبعد سلام الإمام يأتى بركعة بالفاتحة وسورة لاحتال أن يكون من إحدى الأوليين ، ويسجد بعد السلام لاحتال زيادة هذه الركعة .

قوله : [ وإن كان في قيام الثالثة ] : أى أو في ركوعها وقبل الرفع منه ، وأما لو حصل له الشك بعد الرفع من ركوعها فلا يسجد لفوات التدارك ، ويتشهد بعد هذه ثم يأتى بركعتين بالفاتحة فقط ، ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة ؛ هذا إذا كان فذّاً أو إماماً ، وأما المأموم الذي شك بعد الرفع من ركوع الثالثة فإنه يأتى مع الإمام بركعة وبعده بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد

الثانية ويصير الشك في الأولى فتلغى لقوات تداركها ، وأتى ( بثلاث ) : واحدة بالفاتحة وسورة وتشهد ، وركعتين بالفاتحة فقط وتشهد ، ويسجد بعد السلام .  
 • ( وإن فات مؤتمماً ) مفعول مقدم ( ركوع ) فاعل مؤخر ( مع إماميه ) : بأن رفع الإمام رأسه من ركوعه واعتدل مطمئناً قبل انحناء المؤتم للركوع ، فلا يخلو من أربعة أحوال :

إما أن يكون القوات في أولى المأموم سواء كانت أولى الإمام أيضاً أو غيرها كما في المسبوق . أو في غير أولاه ، وفي كل منها : إما أن يكون لعذر أو غيره . ( ف ) إن كان القوات ( في غير أولاه ) أى المأموم ( اتبعه ) أى تبع الإمام بأن يركع ويرفع ويسجد خلفه ( ما ) أى مدة كون الإمام ( لم يرفع ) رأسه ( من سجودها ) الثانى . فإن رفع منه فاتته تلك الركعة ووجب عليه اتباعه فى التى قام لها ، ويجلس معه إن جلس لتشهد . فإن قضى بعد رفع إمامه من سجودها الثانى بطلت عليه صلاته ،

بعد السلام .

• تنبيه : إن سجد إمام سجدة واحدة وترك الثانية سهواً وقام لم يتبعه مأمومه بل يجلس ويسبح له لعله يرجع ، فإن لم يفهم كلمه ، فإن لم يرجع فإنهم يسجدونها لأنفسهم ولا يتبعونه فى تركها — وإلا بطلت عليهم — ويجلسون معه ويسلمون بسلامه . فإذا تذكر ورجع لسجودها فلا يعيدونها معه على الأصح ، وإن استمر تاركها حتى سلم وطال الأمر بطلت عليه دونهم . فهى من جملة المستثنيات .  
 قوله : [ فاعل مؤخر ] : أى لكونه إذا دار الإسناد بين المعنى والذات يسند للمعنى لا للذات .

قوله : [ اتبعه ] إلخ : أى فعل المأموم ما فات به الإمام ، ولا يضر قضاء المأموم فى صلب الإمام فى هذه الحالة .

قوله : [ أى مدة كون الإمام ] إلخ : أى فهو ظرف للاتباع . والمعنى أتى بما فات به الإمام مدة عدم رفع الإمام رأسه من السجدين فإذا رفع من السجدين فلا يشرع المأموم فى الإتيان بما فات . ومتى علم أنه يدرك الإمام فى ثانى السجدين فإنه يفعل وإن أتى بالسجدة الثانية بعد قيام الإمام .

قوله : [ بطلت عليه صلاته ] : ظاهره نوى الاعتداد بتلك الركعة أم

وسواء كان الفوات لعذرهما يأتي أولاً ، غير أن غير المعذور آثم على الراجح ، وقولنا : « اتبعه ما لم يرفع » إلخ صادق بما إذا كان يدرك إمامه في السجدة الأولى ، أو الجلوس بين السجدين ، أو في الثانية . فلو طمع في إدراكه الأولى قبل رفع إمامه من الثانية اتبعه أيضاً وصحت صلاته . فلوركع ورفع منه فرفع إمامه من السجدة الثانية ألغى ركوعه وتابع إمامه في القيام أو الجلوس للتشهد .

\* ( و ) إن كان فوات الركوع برفع إمامه معتدلاً ( في الأولى ) : أى أولى

لا ولكن المعتمد أن محل البطلان إن اعتد بها .

قوله : [ وفي الثانية ] : أى وإن كان لا يفعلها إلا بعد رفع الإمام منها .

قوله : [ ألغى ركوعه ] إلخ : أى والصلاة صحيحة وقضى ركعة .

قوله : [ وإن كان فوات الركوع ] إلخ : حاصله أنه إذا فاته ركوع

الأولى بما ذكر من الازدحام وما معه فلا يجوز له الإتيان به بعد رفع الإمام ، ولو علم أنه إذا أتى به يدرك الإمام قبل رفعه من السجود بل ينخر ساجداً ، ويلغى هذه الركعة لأنه لم ينسحب عليه أحكام المأمومية . فإن تبعه وأتى بذلك الركوع وأدركه في السجود أو بعده عمداً أو جهلاً ، بطلت صلاته حيث اعتد بتلك

الركعة ، لا إن ألغاهما وأتى بركعة بدلها . ومثل من زوحم على الركوع في الأولى ، المسبوق إذا أراد الركوع فرفع الإمام فإنه ينخر معه ، ولا تبطل إن ركع إذا ألغى تلك الركعة . ومن هذا تعلم ما يقع لبعض الجهلة ؛ يأتون فيجدون الإمام قد رفع رأسه من الركوع فيحرمون ويدركون الإمام في السجود ، أن صلاتهم باطلة إن اعتدوا بتلك الركعة . فإن ألغوها وأتوا بدلها بركعة صحت . واعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل بين الأولى والثانية هو المشهور من المذهب . وقيل : لا يتبعه مطلقاً لا في الأولى ولا في غيرها . وقيل بعدم الاتباع في الأولى فقط إلا في الجمعة ، وقيل : بالاتباع مطلقاً ما لم يعقد التالية ( انظر بهرام . ١٥ . من حاشية الأصل ) .

● تنبيه : سكت المصنف عن حكم ما إذا زوحم عن الرفع من الركوع فهل هو كمن زوحم عن الركوع ؟ فيأتي به في غير الأولى ما لم يرفع من سجودها ، أو هو كمن زوحم عن سجدة ؟ فيجوز فيه ما جرى فيها من التفصيل ؟ قولان . والأول هو الراجح ، وهو مبني على أن عقد الركوع برفع الرأس ، والثاني مبني على

المأموم — وإن كانت ثانية إمامه أو ثالثته — (ف) إن كان فواته (لعذرٍ من سهوٍ ونعاسٍ) خفيف لا ينقض الوضوء ، (وازدحامٍ) بين الناس (ونحوها) أى المذكورات كمرضٍ من الركوع ، أو إكراه أو مشى لسد فرجة (تركه) : أى الركوع (وسجدة) أى خر ساجداً (معه) أى مع إمامه ولو فى الثانية ، وجلس معه بين السجدين وسجد معه الثانية إن فاتته الأولى . فإن فاتته السجدة معاً أيضاً اتبعه فى الحالة التى صار إليها من قيام أو جلوس لتشهد ؛ لأنه صار مسبوقاً فاته الركوع فيتبع إمامه فى الحالة التى هى بها ، (وقضاهما) : أى الركعة التى فاتته برفع الإمام من ركوعه (بعد سلامه) أى سلام إمامه .

(و) إن كان الفوات (لغيره) : أى لغير عذر بل باختياره (بطلت) صلاته واستأنف الإحرام ، (كإن) أى كما تبطل إن (قضى) فى صلب الإمام (ما فاتته) من الركوع (فى) حال (العذر وسجدة) بالرفع عطف على ركوع ، أى وإن فات مؤتمماً سجدة أو سجدة ؛ فالمراد الجنس الصادق بالاثنتين (فإن طمع فيها) أى فى الإتيان بالسجدة وإدراك الركوع (قبل عقد إمامه) ركوع التى تليها يرفع رأسه معتدلاً مطمئناً (سجدها) وأدركه فى الركوع ، (وإلا) يطمع فيها بأن ظن

أنه بالانحضاء (هـ . من الحاشية) .

قوله : [ بطلت صلاته واستأنف الإحرام ] : أى على ما استظهره الأجهورى وقيل : وكالمعذور إلا أنه آثم .

قوله : [ فإن طمع فيها ] إلخ : ولا فرق بين كونها أولى المأموم أو غيرها . والفرق بين المزاحمة على الركوع — حيث فصل فيه بين كونه من الأولى أو من غيرها — والمزاحمة على السجدة ، حيث سوى بين كونها من الأولى أو من غيرها : أن المزاحمة على السجدة إنما حصلت بعد انسحاب حكم المأمومية عليه بمجرد رفع رأسه من الركوع ، والمزاحمة على الركوع تارة تكون بعد انسحاب حكم المأمومية عليه وتارة قبل .

قوله : [ وإلا يطمع فيها ] إلخ : أى بأن لم يظن الإدراك للسجدة قبل رفع الإمام رأسه من ركوع الركعة التالية ، بأن جزم بعد الإدراك ، أو ظن عدمه ، أو شك فيه .

أنه متى سجد لها فاتة الركوع (تمادى) على حاله من تركها ، واتبع إمامه على ما هو عليه (وقضاها بعنده) أى بعد سلام إمامه ولا سجود عليه .

قوله : [ تمادى على حاله ] : أى فيتمادى مع الإمام ويترك تلك السجدة لأنه لو فعلها فاتته الركعة الثانية مع الإمام ، وكان محصلاً لتلك الركعة التى فعل سجدتها . وإن تمادى مع الإمام كان محصلاً لتلك الركعة الثانية معه ، وفاتته الأولى المتروكة منها السجدة ، وموافقته للإمام أولى . فلو خالف ولم يتماد مع الإمام صحت صلاته . إن تبين أن سجوده وقع قبل عقد إمامه ، وإن تبين أنه بعد العقد بطلت صلاته .

قوله : [ ولا سجود عليه ] : أى إلا أن يشك في الترك فيسجد بعد السلام لاحتمال أنه لم يترك .

● خاتمة : إن قام إمام لزائدة فأموه على خمسة أقسام ؛ لأنه إما أن يتيقن أنها محض زيادة . أولاً ، وتحته أربعة أقسام . فتبين الزيادة بحسب وجوب ، وتصح له إن سبغ فإن لم يفهم كلمه ولم يتغير يقينه ، وتصح لغيره وهو من تيقن الموجب ، أو ظنه . أو شك . أو توهم إن اتبعه . فإن خالفه عمداً بطلت إلا أن يصادف الواقع كما قال ابن المواز في الأول ، والخطاب في الثانى . وسهواً : أتى الجالس الذى كان يؤمر بالقيام بركعة ويعيدها المتبع الذى كان يؤمر بالجلوس إن تبين موجب . فلو اتبع من كان يؤمر بالجلوس منفرداً صحت له ولم تجز مسبقاً علم بزيادتها عن ركعة قضاء . وصحت صلاته ؛ لأنه عليه في الواقع ركعة فكأنه قام لها وأجزأته عن ركعة القضاء إن لم يعلم بزيادتها . وهل إلا أن يجمع المأمومون على نفي الموجب ؟ قولان سيان ، وساه عن سجدة من كأولاه لا تجزيه الخامسة . إن تعمدتها قال في المجموع وفي ( ح ) : خلاف في بطلان الصلاة نظراً للتلاعب ، وعدمه نظراً للواقع .

## فصل : في النوافل

في بيان النوافل المطلوبة :

- (تُدب نفل) في غير وقت النهي ، ونفل الصلاة أفضل من نفل غيرها ؛ لأن

## فصل :

إنما قدمه على سجود التلاوة لاحتوائه على تطوع بالصلاوات الكاملة بخلاف سجود التلاوة فإنه بعض صلاة .

والنفل معناه لغة : الزيادة . والمراد به هنا ما زاد على الفرض وعلى السنة والرغبة ، بدليل ذكرهما بعد ، واصطلاحاً : ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أى يتركه في بعض الأحيان ، ويقعاه في بعض . وليس المراد أنه يتركه رأساً لأن من خصائصه إدامة عمله . وهذا الحد غير جامع ؛ لخروج نحو أربع قبل الظهر ، لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليها . وأما السنة فهي لغة الطريقة ، واصطلاحاً ؛ ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره حالة كونه في جماعة ، وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه . والمؤكد من السنن ما كثر ثوابه كالموتر .

وأما الرغبة فهو لغة : التحضيض على فعل الخير ، واصطلاحاً : ما رغب فيه الشرع وحده ولم يفعل في جماعة . والمراد : أنه حدده تحديداً بحيث لو زيد فيه عمداً أو نقص عمداً لبطل ، فلا يقال إنه صادق بأربع قبل الظهر ؛ فقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من صلى قبل العصر أربعاً حرمه الله على النار »<sup>(١)</sup> لا يفيد التحديد بحيث لا يصح غيرها بل بيان للأفضل (١٥). من حاشية الأصل .

قوله : [ ونفل الصلاة ] إلخ : أى لأنها أعظم القربات لجمعها أنواعاً من

(١) عن أم حبيبة قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعدها حرمه الله على النار » قال الشوكاني في نيل الأوطار : رواه الخمسة وصححه الترمذي . وكذا ابن حبان . وأنكره أبو الوليد الطيالسي وغيره لخلافهم في بعض رواته .

فرضها أفضل من فرض غيرها .

١٠ (وتأكد) النفل (قبل) صلاة (ظهرٍ وبعدها) (وقبل) صلاة (عصرٍ وبعدها) صلاة (مغربٍ وعشاءٍ بلاحدٍ) في الجميع<sup>(١)</sup> ، فيكفي في تحصيل الندب ركعتان : وإن كان الأولى أربع ركعات إلا المغرب فست .

العبادات لا تجمع في غيرها .

قوله : [ وتأكد النفل ] : قال ابن دقيق العيد في تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف مناسب ؛ أما في التقديم فلأن النفوس لاشتغالها بأسباب الدنيا بعيدة عن حالة الخشوع والخضوع والحضور التي هي روح العبادة ، فإذا قدمت النوافل على الفرائض أنست النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع ، وأما تأخيرها عنها فقد ورد أن النوافل جابرة لنقص الفرائض ، فإذا وقع الفرض ناسب أن يقع بعده ما يجبر الخلل الذي يقع فيه (هـ) . قال في المجموع : واعلم أن النفل البعدي وإن كان جابراً للفرض في الواقع ، لكنه يكره نية الجبر به لعدم العمل ، بل يفوض ، وإن كان حكمه الجبر في الواقع .

قوله : [ قبل صلاة ظهر ] إلخ : أى إن كان الوقت متسعاً وإلا منع .

قوله : [ بلاحد ] : أى يضرب مخالفته .

قوله : [ وإن كان الأولى ] إلخ : أى فالأفضل الوارد وكونه بعد الأذكار الواردة عقب الصلوات .

(١) جاء عن عبد الله بن عمر : « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة (الصبح) كانت ساعة لأدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، فحدثني حفصة أنه كان إذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين » . قال الشوكاني : متفق عليه وأورد عن عائشة في الباب أيضاً وقال أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود بمعناه ولكن ذكروا فيه قبل الظهر أربعاً وعن أم حبيبة عند النسائي ، وفي كل خلاف .

« (و) تأكد (الضحى) <sup>(١)</sup> : وأقله ركعتان وأكثره ثمان .

قوله : [ وتأكد الضحى ] : أى لقوله صلى الله عليه وسلم : « ركعتان من الضحى يعدلان عند الله بحجة وعمرة متقبلتين » <sup>(٢)</sup> رواه أبو الشيخ في الثواب عن أنس . وأشار الشارح إلى أن الضحى عطف على الضمير في « تأكد » لا على نفل ، وإلا لا كتفى بدخول الضحى في عموم ندب نفل .

قوله : [ أكثره ثمان ] : لا ينافى قولهم : أوسطه ست ، لأنه مبنى على ضعيف من أن أكثرها اثنا عشر . فما زاد على الثمان بنية الضحى يكره لا بنية مطلق نفل . إن قلت الوقت يصرفها للضحى قيل : صرفه إذا لم يصل فيه للقدر المعلوم الذى هو الثمان على المشهور . وقال (بن) ما ذكر من كراهة الزيادة ، على الثمانية قول الأجهورى وهو غير ظاهر ، والصواب — كما قال الباجى — إنها لا تنحصر فى عدد ولا ينافيه قول أهل المذهب أكثرها ثمان ؛ لأن مرادهم أكثر الوارد فيها لا كراهة الزائد على الثمان ، فلا مخالفة بين الباجى وغيره . قاله المسناوى ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

(١) وتأكد الضحى : تعددت الأقوال فى الضحى بين أنها ستة مطلقاً ، أو لسبب ، وبين أنها تستحب أو لا تستحب أو بدعة . وروى فيها الموطأ أحاديث منها حديث أم هانئ فى صلاته إياها فى الفتح — متفق على أصله رواه البخارى وعنه وفيه روايات عديدة . وروى مقابله حديث عائشة : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل سبعة الضحى قط وإنى لاستحبها .. » وتعقبه فى تنوير الحوالك أنه ليس من الصحابة أحد إلا وقد فاتته من الحديث ما أحصاه غيره وأثبت ما وقع لبعض الصحابة من صلاته الضحى صلى الله عليه وسلم . وجاء فى نيل الأوطار عن أبي هريرة قال : « أوصانى خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث : بصيام ثلاثة أيام فى كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أنام » . قال : متفق عليه وفى لفظ أحمد ومسلم : « وركعتي الضحى كل يوم » . وخرج عن أبي الدرداء وأبي سعيد عند الترمذى أحاديث فيه ، وكذا عند الطبرانى عن أبي أمامة وابن عباس وغيرهما . وفى البخارى : حديث أنس لما صلاها عندهم النبى صلى الله عليه وسلم وحديث عتيان بن مالك وغير ذلك . وأورد فى نيل الأوطار أنها كفارة لبعض الذنوب أو بدلا من صدقة الشكر كل يوم لقوله صلى الله عليه وسلم : « يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة .. ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى » قال : عن أبي ذر رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

(٢) قال فى الجامع الصغير : ضعيف .



• (و) : تأكد ( التهجّد ) أى النفل بالليل ، وأفضله بالثلث الأخير .  
 • ( والتراويح ) : برمضان <sup>(١)</sup> ( وهى عشرون ركعة ) بعد صلاة العشاء يسلم من كل ركعتين غير الشفع والوتر .

• تنبيه : سكت المؤلف عن النفل قبل العشاء كأنه لم يذكر عن مالك وأصحابه فيه شيء معين إلا عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « بين كل أذانين صلاة » <sup>(٢)</sup> والمراد الأذان والإقامة والمغرب مستثناة ( اهـ . من الحاشية ) .

قوله : [ وتأكد التهجد ] : أى لقوله صلى الله عليه وسلم : « ركعتان في جوف الليل يكفران الخطايا » ، رواه الديلمي في مسند الفردوس عن جابر <sup>(٣)</sup> .

قوله : [ وأفضله بالثلث الأخير ] : أى والأفضل أيضاً الوارد وهو عشر غير الشفع والوتر ، وأكثره لاحد له وقد ورد في فضل التهجد ليلاً من الكتاب والسنة ما لا يحصى .

قوله : [ بعد صلاة العشاء ] : أى فرقته بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر .

( ١ ) روى الإمام البخارى في كتاب صلاة التراويح من صحيحه أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه . قال ابن شهاب : فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر رضى الله عنهما .. فقليل : خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلون الرجل لنفسه ويصل الرجل فيصلي بصلاته الرط ، فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم . قال عمر : نعم البدعة هذه ! .. ولما لك في الموطأ عن يزيد بن رومان : « كان الناس في زمن عمر يقيمون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة . » قال الشوكاني : وفي الموطأ أيضاً أنها إحدى عشرة وفيه أنها عشرون . قال الحافظ : والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال . وقيل الاختلاف فيما زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف عن الوتر فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث . وذكر أعداداً أخرى من ست وثلاثين وتسع وثلاثين وأربعين وغيره .

( ٢ ) قال في الجامع الصغير : صحيح عن عبد الله بن مغفل رواه البخارى وسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة وفيه « لمن يشاء » وعند البزار عن بريدة « إلا المغرب » قال : ضعيف .

( ٣ ) هكذا أيضاً في الجامع الصغير ، ولم يذكر شيئاً عن صحته . وأحاديث فضل صلاة الليل كثيرة .

\* (و) نذب (الختمُ فيها) : أى التراويح ، بأن يقرأ كل ليلة جزءاً يفرقه على العشرين ركعة . (و) نذب (الانفرادُ) بها فى بيته (إن لم تعطّل المساجدُ) : عن صلاتها بها جماعة فإن لزم على الانفراد بها تعطيل المساجد عنها ، فالأولى إيقاعها فى المساجد جماعة ، فعلم أنه يندب للأعيان<sup>(١)</sup> فعلها فى المساجد لأن الشأن أن الأعيان<sup>(١)</sup> — ومن يُقتدى بهم — إذا لم يصلوها فى المساجد تعطلت المساجد .

• (و) نذب (تحيةُ المسجدِ) بركعتين قبل الجلوس به (لداخلٍ) فيه (يريدُ

قوله : [ونذب الختم فيها] : قال ابن عرفة فيها لما لك وليس الختم بسنة ولرببعة لو أقيم بسورة أجزأه ، اللخمى والختم أحسن (٨١) .

قوله : [ونذب الانفراد بها] إلخ : حاصله أن نذب فعلها فى البيوت مشروط بشروط ثلاثة : أن لا تعطل المساجد ، وأن ينشط لفعلها فى بيته ، وأن يكون غير آفاقى بالحرمين ، فإن تخاف منها شرط كان فعلها فى المسجد أفضل .

قوله : [فعلم أنه يندب] إلخ : مقتضى التعليل أن الأعيان لا يصلونها إلا فى المساجد ولو لم تعطل بالفعل والانفراد لم بها مكروه .

قوله : [ونذب تحية المسجد] : المناسب وتؤكد تحية المسجد لأن تحية المسجد من جملة المتأكد وإلا لم يكن لذكره بعد ذكر النفل معنى . وإنما كانت تحية المسجد من المتأكد لما ورد فى الحديث : « أعطوا المساجد حقها ، قالوا : وما حقها يا رسول الله ؟ قال تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا »<sup>(٢)</sup> . وينبغى أن ينوى بهما التقرب إلى الله تعالى لأنها تحية رب المسجد لأن الإنسان إذا دخل بيت الملك إنما يحى الملك لا بيته .

قوله : [لداخل فيه] إلخ : ذكر سيدى أحمد زروق عن الغزالي وغيره أن من قال : « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » أربع مرات قامت مقام

(١) الأعيان : الوجهاء من الناس كأصحاب المناصب والأثرياء .

(٢) قال الشوكافى : عن أبى قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصل ركعتين » رواية الجماعة والأثرم فى سنته ، ولفظه : « أعطوا المساجد حقها ، قالوا : وما حقها ؟ قال : أن تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا . » وفى هذا الأخير قال فى الجامع الصغير : حسن عن أبى قتادة عند ابن أبى شيبة .

الجلوسَ به) أى بالمسجد - لا المروء فيه - ولا تنفوت بالجلوس (فى وقتِ جوازِ): لا وقت نهى (وتأدَّت) التحية (بفرضٍ) ، فيسقط طلبها بصلاته . فإن نوى الفرض والتحية حصلاً ، وإن لم ينو التحية لم يحصل له ثوابها ، «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup> .

\* (ونحيةٌ مكةَ) : أى مسجدها (الطوافُ) بالبيت سبعمائة ركعتاه لآفاقى<sup>(٢)</sup> وغيره : إلا مكياً ليس مطلوباً بطواف ، ودخل المسجد فى وقت جواز لغير قصد طواف فيكفيه الركعتان .

التحية . فينبغى استعمالها فى وقت النهى أو فى أوقات الجواز إذا كان غير متوضىء . وأما إذا كان فى أوقات الجواز وهو متوضىء فلا بد من الركعتين . إن قلت فعل التحية وقت النهى عن التفل منهى عنه فكيف يطلب ببدلها ويثاب عليها ؟ قلت : لأنسلم أن التحية وقت النهى عن التفل منهى عنها ، بل هى مطلوبة فى وقت النهى وفى وقت الجواز ، غير أنها فى وقت الجواز يطلب فعلها صلاة وفى وقت النهى يطلب فعلها ذكراً (اه من حاشية الأصل) .

قوله : [وتأدَّت التحية بفرض] : أى غير صلاة الجنازة على الأظهر لأنها مكروهة فى المسجد ، فكيف تكون تحية له كذا فى المجموع .

قوله : [الطواف بالبيت] : ظاهره أن التحية نفس الطواف لا الركعتان بعده ، وظاهر كلام الجزولى والقلشائى وغيرهما : أن التحية هى الركعتان بعد الطواف ، ولكن زيد عليهما الطواف (اه . بن) ولكن يؤيد ما للمصنف وخليل المبادرة بالطواف وقوله تعالى : (وطهراً بينى للطائفين)<sup>(٣)</sup> والركعتان تبع ؛ عكس ما فى (بن) . وعليه إذا ركعهما خارجه لم يأت بالتحية (اه . من المجموع) .

قوله : [فيكفيه الركعتان] : حاصله أن الصور أربع : مكى ، وآفاقى . وفى كل

(١) إنما الأعمال بالنيات عن عمر بن الخطاب على المتبر متفق عليه ولكنه ليس متواتراً كما يظن البعض قال ابن حجر فى الفتح . وهو أول حديث افتتح به الإمام البخارى صحيحه لكونه مدار الدين . فإن كل العمل فعل وثبة ، فكان ذلك نصف الدين . قيل بل الدين كله لأن كل العمل يعتمد على النية وإن من العمل مالا يأتية غير القلب ولا تردده الجوارح .

(٢) آفاقى : هو القادم لمكة ، نسبة للاتاق

(٣) سورة الحج آية ٢٦ .

- \* (ونُذِبَ بدءُها) : أى التحية (قبل السلام على النبي عليه الصلاة والسلام بمسجده) صلى الله عليه وسلم .
- \* (و) ندب (قراءة شفع) : المراد به الركعتان قبل الوتر (بسبب) اسم ربك الأعلى عقب الفاتحة في الركعة الأولى (والكافرون) في الثانية .
- \* (و) ندب قراءة (وتر) : أى فيه ، بعد الفاتحة (بإخلاص ومعوذتين) .
- \* (و) ندب (فصله) : أى الشفع (منه) أى من الوتر (بسلام وكُره وصله) به من غير سلام . (و) كره (الاقتصار على الوتر) : من غير شفع وصح خلافاً لمن قال بعلم صحته إلا بشفع .

إما مأمور بالطواف ، أو غير مأمور فالكل تحييم الطواف إلا المكي الذي لم يؤمر بطواف ولم يدخله لأجل الطواف بل للمشاهدة أو للصلاة أو لتراءة علم أو قرآن ، فتحية المسجد في حقه الصلاة .

قوله : [ قبل السلام على النبي ] إلخ : يؤخذ من هذا أن من دخل مسجداً وفيه جماعة فإنه لا يسلم عليهم إلا بعد صلاة التحية إلا أن يَحْشَى الشحناء والبغضاء ، وإلا سلم عليهم قبل فعلها .

قوله : [ والكافرون ] : مجرور على الحكاية وقراءة الشفع والوتر بما ذكر مندوبة ولو لمن له حزب وقول خليل : إلا لمن له حزب ، استظهار للمازرى خلاف المذهب — كما في المجموع .

قوله : [ وكره وصله به ] : أى إلا لاقتداء بواصل . في الأجهورى و (عب) والحاوية : إن فاتته معه ركعة قضى ركعة الشفع ، وكان وترّاً بين ركعتي شفع وركعتان فوتر قبل شفع . وقد يقال : يدخل بنية الشفع ثم يوتر والنفل خلف النفل جائز مطلقاً وكأنهم أرادوا موافقة الإمام مع أن المحافظة على الترتيب بين الشفع والوتر أولى . على أن المخالفة لازمة ، فإن الثلاث كلها وتر عند الواصل ، وقد قالوا لا يضر مخالفة المأموم له في هذا فليتأمل . ( اهـ من المجموع ) . واعلم أن الاقتداء بالواصل مكروه ، ولا تبطل إن خالفه وسلم من ركعتين مراعاة لقول أشهب بذلك .

قوله : [ خلافاً لمن قال ] إلخ : قال ابن الحاجب والشفع قباه للفضيلة وقيل للنصحة وفي كونه لأجله قولان — التوضيح : كلامه يقتضى أن المشهور كون الشفع للفضيلة .

● (والفجرُ) أى ركعتاه (رغبةٌ) : أى مرغّب فيها فوق المندوب ودون السنة ، وليس لنا رغبة إلا هي ، وقيل : بل هي سنة (تفتقر لنيةٍ تخصّها) : أى تميزها عن مطلق النافلة ، بخلاف غيرها من النوافل فيكنى فيها نية الصلاة ؛ فإن كانت بالليل فتهجد ، وإن كانت بوقت الضحى فضحى ، وعند دخول مسجد فتحية وهكذا .

\* (ووقته) أى الفجر أى ركعتيه (كالصبح) فلا تجزئُ إن تبين تقدم إحرامها على طلوع الفجر ولو بتحرّ ، فإن تحرّ ولم يتبين شيء - وأولى إن تبين أنه أحرم بها بعد الفجر - أجزأت ، فإن لم يتحرّ لم يجز في الصور الثلاث . والتحرى : الاجتهاد حتى يغلب عن الظن دخول الوقت .

\* (ولا يقضى نفلٌ) خرج وقته (سيواها ، فإنها تقضى بعد حل النافلة<sup>(١)</sup>)

والذى في البابي تشهير الثاني ؛ فإنه قال : ولا يكون الوقت إلا عقب شفع ، قال في التوضيح اختلف في ركعتي الشفع هل يشترط أن يخصهما بنية أو يكتفى بأى ركعتين كانتا ؟ وهو الظاهر قاله اللخمي وغيره ( اهـ . من حاشية الأصل ) فتحصل أن المعتمد من المذهب أن تقدم الشفع شرط كمال ، وأنه لا يفتقر لنية تخصه . وارتضاه في الحاشية .

قوله : [ مرغّب فيها ] : أى لقوله صلى الله عليه وسلم : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » رواه مسلم والترمذى والنسائى عن عائشة<sup>(٢)</sup> .

قوله : [ ولو بتحرّ ] : حاصله أنه إذا أحرم بالفجر فيما أن يتحرى ويجهّد في دخول الوقت ، وإما أن لا يتحرى فإن أحرم بها وهو شاك في دخول الوقت فصلاته باطلة ، سواء تبين بعد الفراغ منها أن إحرامه بها وقع قبل دخول الوقت أو بعده أو لم يتبين شيء . وأما إذا أحرم بعد التحرى فإن تبين بعد الفراغ منها أن الإحرام بها وقع قبل دخول الوقت فباطلة ، وإن تبين أنه وقع بعد الدخول أو لم يتبين شيء فصحيحة . قوله : [ ولا يقضى نفل ] : ظاهره أنه يحرم قضاء غيرها من النوافل ، وصرح في الأصل بالحرمة ، قال في الحاشية : هذا بعيد جداً وليس منقولاً ولا سيما

(١) روى في الموطأ : « أن عبد الله بن عمر فاته ركعتا الفجر فقضاها بعد أن طلعت الشمس »

وعن القاسم بن محمد أنه صنع مثل الذى صنع ابن عمر .

(٢) قال في الجامع الصغير : صحيح . عن النسائى والترمذى .

(للزوال) سواء كان معها الصبح أولاً ، كمن أقامت عليه صلاة الصبح قبل أدائها أو صلى الصبح لضيق الوقت أو تركها كسلاً .

(وإن أقامت الصبح) : أى صلاته . بأن شرع المقيم فى الإقامة ولم يكن شخص صلى الفجر (وهو بمسجد) أو رحبته (تركها) وجوباً ودخل مع الإمام فى الصبح وقضاها بعد حل النافلة للزوال .

\* (و) إن أقامت الصبح وهو (خارجهُ) أى وخارج رحبته أيضاً (ركعها) خارجه (إن لم يخش) بصلاتها (فوات ركعة) من الصبح مع الإمام .  
\* (وندب) لمن أراد التوجه لمسجد لصلاة الصبح (إيقاعه) : أى الفجر (بالمسجد) لابيته ، وناب عن التحية فإن صلاه (أى الفجر) بغيره (أى المسجد) ثم أتى المسجد قبل إقامة الصبح (جلس) حتى تقام الصبح ، (ولم يركع) فجراً ولا تحية لأن الوقت صار وقت نهى كراهة للنافلة .

\* (و) ندب (الاقتصار فيه) أى الفجر (على الفاتحة و) ندب (إسراهِ) أى القراءة فيه سرّاً (كنوافل النهار) كلها ، يندب فيها الإسرار .  
\* (و) ندب (جهر) نوافل (الليل . وتأكد) ندب الجهر (بوتر) .

الإمام الشافعى يجوز القضاء والظاهر أن قضاء غير الفرائض مكروه فقط .  
قوله : [ وندب الاقتصار ] إلخ : فى شرح الرسالة للشيخ أحمد زروق ، ابن وهب كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وهو فى مسلم من حديث أبى هريرة : وفى أبى داود من حديث ابن مسعود ، وقال به الشافعى . وقد جرب لوجع الأسنان فصيح ، وما يذكر من قرأ فيها بألم وألم لم يصبه ألم لاصل له وجوب بدءة أو قريب منها (هـ . بن) ، لكن ذكر العلامة الغزالى فى كتاب وسائل الحاجات وآداب المناجاة من الإحياء أن مما جرب لدفع المكروه وقصور يد كل عدو ، ولم يجعل لهم إليه سبيلاً قراءة ألم نشرح وألم تركيف فى ركعتى الفجر ، قال وهذا صحيح لاشك فيه .

قوله : [ يندب فيها الإسرار ] : وفى كراهة الجهر به وعدمها — بل هو خلاف الأولى — قولان .

قوله : [ وندب جهر نوافل الليل ] إلخ : أى ما لم يشوش على غيره وإلا حرم .

- \* (و) ندب (النمادى فى الذِّكْر أثر صلاة الصُّبح للطلُّوع) أى طلوع الشمس .
- \* (و) ندب (آية الكرسي) أى قراءتها (والإخلاص) .

\* (والتَّسْبِيحُ) : أى قوله سبحان الله (والتَّحْمِيدُ) : أى قوله الحمد لله (والتَّكْبِيرُ) : أى قوله الله أكبر (ثلاثاً وثلاثين) لكل مما ذكر<sup>(١)</sup> (وخمّ المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير)

والسر فى نوافل الليل خلاف الأولى ، إن لم يكن الجهر مشوشاً . وتأكد الجهر بالوتر ولو صلاه بعد الفجر .

قوله : [ وندب النمادى فى الذكر ] : أى بجميع أنواعه فإذا حلت النافلة يصلى ركعتين كما فى الحديث : « من صلى الصبح فى جماعة وجلس فى مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب حجة وعمره تامتين تامتين » قال فى الأصل : كرره عليه الصلاة والسلام ثلاثاً ؛ فلا ينبغي لعاقل فوات هذا الفضل العظيم . ولكنها الأهواء عمت فأعمت .

(١) روى الإمام البخارى رضى الله عنه عن أبي هريرة قال : « جاء الفقراء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : ذهب أهل الدثور بالأموال والدريجات العلى والتعم المقيم ؛ يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ولم يفضل من أموال يحجون بها ويحرمون ويجهلون ويتصدقون ! فقال : ألا أحدثكم بما إن أخذتم أدركتم من سبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم ؟ وكنتم خير من أنتم بين ظهرائه إلا من عمل مثله ؛ تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين . فاختلفتنا بيتنا ! فقال بعضهم : نسبح ثلاثاً وثلاثين وتحمد ثلاثاً وثلاثين وتكبر أربعاً وثلاثين . فرجعت إليه ، فقال : تقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين » . قال الحافظ ابن حجر : إن الذى رجع إليه أبو هريرة ، وبين أن من الروايات ما تدل على أن العدد للجميع ويقول ذلك مجسوماً . وهذا اختيار أبي صالح لكن الرواية الثابتة عن غيره بالإفراد ، وتدل غيرها على أن كل واحدة ثلاث وثلاثون فى حديث زيد بن ثابت : أمرنا أن تسبح فى دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، وتحمد ثلاثاً وثلاثين وتكبر أربعاً وثلاثين . فأتى رجل فى منامه فقليل له أجعلوا خمسين وعشرين واجعلوا فيها التهليل . فأقره النبي صلى الله عليه وسلم . قال أخرجه النسائى وابن خزيمة وابن حبان . وفى الشوكافى : عشا عن عبد الله بن عمر ، قال : رواه الخمسة وصححه الترمذى . وقال عن المقبرة بن شعبة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول فى دبر كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما مننت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » قال متفق عليه . قال : وللحافظ فى الفتح : وقد اشتهر على الألسنة فى هذا الذكر زيادة : ولا زاد لما قضيت . وهو فى مسند عيد بن حميد ، لكن حذف قوله : « ولا معطى لانتعت » ووقع عند الطبرانى تاماً من وجه آخر .

- يلسقاط يحیی ویمیت علی الروایة الصحیحة .
- \* ( واستغفارٌ ) بأی صیغة ( وصلاةٌ علی النبی صلی الله علیه وسلم ، ودعاءٌ ) بما تیسر ( عقبَ کلِّ صلاةٍ ) من الصلوات الخمس .
- ثم شرع یتکلم علی أحكام الوتر فقال :
- \* ( والوترُ سنةٌ ) مؤكدة ( آكدُ ) السنن الخمس :
- \* ( فالعیدُ ) یلی الوتر سواء عید الفطر أو النحر وهما فی الفضل سواء .
- ( فالكسوفُ ) یلی العید فی الفضل .
- ( فالاستسقاءُ ) ولكل باب یأتی الکلام علیه إن شاء الله والکلام هنا فی الوتر خاصة .

\* ( ووقتهُ ) الاختیاری ( بعند ) صلاة ( عشاءٌ صحیحة ) ولو بعد ثلث اللیل . فإن تبین فسادها لم یدخل وقته . وإن کان صلاه بعد الفاسدة أعاده بعد إعادتها . ( و ) بعد غیاب ( شفق ) أحمر فإن قدم العشاء عند المغرب لسفر أو مطر لم یدخل وقت الوتر حتی یغیب الشفق ، ویمتد اختیاریه ( للفجرِ ) أى لطلوعه .

---

قوله : [ عقب کل صلاة ] : راجع للجمیع ومن هنا کان ختم السادة الخلوتیة المشهور جامعاً للوارد فی السنة ، فلذلك کان شیخنا المؤلف رضی الله عنه یقول من لازمه عقب الصلوات وصل إلى الله .

قوله : [ والوتر سنة ] : بفتح الواو وكسرهما .

قوله : [ آكد السنن الخمس ] : أى التی ذکرها بعد ، وأما صلاة الجنائزة علی القول بسنیتها فهی آكد من الوتر . واستظهر الأشیاخ أن آكد السنن رکعتا الطواف الواجب ، فهی كالجنائزة علی القول بسنیتها ، وإن کان الراجح وجوبهما ، ثم رکعتا الطواف الغیر الواجب لأنه اختلف فی وجوبهما وسنیتهما علی حد سواء ، ثم العمرة لأن قول ابن الجهم بوجوبها ضعیف ، ثم الوتر لأنه قد قبل بوجوبه خارج المذهب ، ثم العید لأنه قد قبل بأنه فرض کفاية ، ثم الکسوف لأنه سنة بلا نزاع ، ثم الاستسقاء لأنه قد قبل إنها لاتفعل ، وأما صلاة خسوف القمر فسیأتی أنه مندوب .



\* ( وضروريته ) من طلوع الفجر (للمصبح) أى لصلاتها بتمامها بدليل ما بعده .  
فإن صلاها خرج وقاتها الضرورى وسقط لما تقدم أنه لا يقضى من النوافل إلا الفجر ،  
فيقضى للزوال .

( ونُذِبَ لفذٌ ) تذكر أن عليه الوتر وهو فى الصبح ( قَطَعَهَا ) : أى الصبح  
( له ) : أى لأجل الوتر ما لم يخف خروج وقت الصبح : فيأتى بالشفع والوتر ويعيد  
الفجر . ( وجازَ ) القطع ( لمؤتمٌ ) على الراجح ( كلاماً ) : يجوز له القطع على  
إحدى الروایتين . والرواية الأخرى : يناب كالفذ . وإذا قطع ، فهل يقطع  
مأمومه أو يستخلف ؟ قولان .

قوله : [ وضروريه من طلوع الفجر ] : الحاصل أن مراده أن الضرورى  
للوتر يمتد من الفجر إلى تمام صلاة الصبح مطلقاً بالنسبة للفذ والإمام والمأموم ،  
ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقاً كما فى ابن عرفة .

قوله : [ قطعها أى الصبح ] : وأما لو ذكر الوتر فى صلاة الفجر فهل يتمها  
ثم يفعله . أو يقطع كالصبح ؟ قولان : وقطعه الصبح مندوب سواء تذكره قبل أن  
يعقد ركعة أو بعد أن عقدها كما هو قول الأكثر خلافاً لابن زرقون القائل إنه  
لا يقطع إن عقد ركعة .

قوله : [ لمؤتمٌ ] : أى فهو مخير بين القطع وعده وهو الذى رجع إليه الإمام ،  
وكان أولاً يقول : يندب التماذى وعليه فهو من مساجين الإمام ، وقد مشى عليه  
التثنائى فى نظمه المشهور بمساجين الإمام وهو :

إذا ذكر المأموم فرضاً بفرضه أو الوتر أو يضحك فلا يقطع العمل  
يتممها فى الكل خلف إمامه ويأتى بها فى غير وتر بلا كسل  
( ١٨ من حاشية الأصل ) .

قوله : [ على إحدى الروایتين ] إلخ : مقتضى كلام الشيخ أحمد الزرقانى  
ترجيح رواية الندب فإنه عزاها لابن القاسم وابن وهب ومطرف ولكن الذى يظهر  
من كلام المواق أن المعتمد فى الإمام ندب التماذى وعدم القطع فيكون فى  
الإمام ثلاث روايات ندب القطع وندب التماذى والتخير .  
قوله : [ أو يستخلف ] : أى وهو الظاهر كما فى ( عب ) .

\* (و) ندب ( تأخيرُه لمتنبهٍ ) : أى لمن شأنه الانتباه (آخرَ الليل) لصلاة التهجد ليكون وتره (آخرَ) صلاته من (الليل) ، فإن قدمه أول الليل وانتبه آخر فصلي نفلا (لم يُعده) إذ لا وتران في ليلة .

\* (وجازَ) لمن صلى الوتر أول الليل أو آخره (نفلٌ بعده) إذا لم يوصله به ، بل أخره عنه بحيث لا يعد في العرف أنه أوصل وتره بنفل ، أخذاً مما يأتي (إن لم ينوّه) : أى النفل (قبلَ الشروع فيه) : أى في الوتر بأن لم يكن له نية أصلاً أو طرأت له نية التنفل وهو في الوتر ، (ولاً) : بأن نوى قبل الشروع في الوتر أن يتنفل بعده ، (كُرهَ) له التنفل بعده ولو لم يوصله به - (كوصله) : أى كما يكره وصل النفل (به) أى بالوتر ، إذا لم ينوّه قبل شروعه فيه .

فالحاصل أن جواز النفل بعد صلاة الوتر مقيد بقيدين : أن لا ينوى قبل شروعه فيه النفل بعده ، وأن لا يوصله به ، وقوله : (بلافاصلٍ عادي) احتريزه عن الفاصل اليسير ، فكالعدم ، بخلاف ما إذا نام ولو قليلاً أو جدد وضوءه أو ذهب من المسجد

قوله : [وندب تأخيرُه لمتنبه] : قال في المجموع في (ر) : كان الصديق يوتر أول الليل وعمر يؤخره فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الأول أخذ بالحزم والثاني أخذ بالقوة<sup>(١)</sup> . ورأيت لبعض الصوفية أن الصديق تحقق بمقام : ما خرج مني نفس وأيقنت أن يعود . وعن عليّ : يوتر أول الليل بركعة فإذا انتبه صلى ركعة ضمها للأولى فيكون شفعاً ، ثم تنفل ما شاء<sup>(٢)</sup> ثم أوتر وهو مذهب له رضى الله عن الجميع وعنا بهم (هـ) .

قوله : [لم يعده] إلخ : تقديماً للنهي المأخوذ من حديث : « لا وتران في

(١) روى سعيد بن المسيب : « أن أبا بكر وعمر تذاكرا الوتر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : أما أنا فأصلي ثم أنام على وتر ، فإذا استيقظت صليت شفعاً شفعاً حتى يصبح . وقال عمر : لكن أنام على شفع ثم أوتر من آخر السحر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر : حذر هذا . وقال لعمر : قوى هذا . » قال الشوكاني في نيل الأوطار : رواه أبو سليمان الخطاطب بإسناده . وقال ورد من طرق ليس فيها قول أبي بكر : فإذا استيقظت صليت شفعاً شفعاً منها عند البزار والطبراني عن أبي هريرة ومنها عند ابن ماجه عن جابر وابن عمر ، وعن أبي داود والحاكم عن أبي قتادة وغير ذلك .

(٢) عن عليّ قال : الوتر ثلاثة أنواع : فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ، فإن استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة ويصل ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل ، وإن شاء ركعتين حتى يصبح وإن شاء آخر الليل أوتر . قال الشوكاني : رواه الشافعي في مسنده .

ليته أو عكسه فلا يكره .

\* (و) كره (تأخيرُه) : أى الوتر (الضرورى) : أى ضروريه بطلوع الفجر (بلا عذرٍ) : من نوم أو غفلة أو نحوهما .

(و) كره (كلامٌ) بدنيوى (بعدَ) صلاة (صبحٍ لا) بعد (فجرٍ) وقبل صبح .

(و) كره (ضجعةٌ) بكسر الضاد المعجمة أى الهيئة المعلومه بأن يضطجع على شقه الأيمن كما ذهب إليه غيرنا ؛ إذ لم يصحبها أهل المدينة (بعدَ) صلاة (فجرٍ) وقبل صبح .

\* (و) كره (جمعٌ كثيرٌ لنفلٍ) : أى صلاته فى جماعة كثيرة فى غير التراويح ولو بمكان غير مشهور ؛ لأن شأن النفل الانفراد به .

\* (أو) صلاته فى جماعة قليلة (بمكانٍ مشتهرٍ) بين الناس (ولاً) تكن الجماعة كثيرة — بل قليلة كالاثنين والثلاثة — ولم يكن المكان مشتهراً (فلا) يكره .

\* (وإن لم يتسع الوقت) أى وقت الصبح الضرورى (إلا لركعتين) : أى لمقدار

---

ليلة<sup>(١)</sup> على حديث : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وقراً »<sup>(٢)</sup> .

قوله : [ كما ذهب إليه غيرنا ] : أى فهى سنة عند الشافعية يتذكر بها ضجعة القبر ، ويقول عند الاضطجاع : اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ومحمد صلى الله عليه وسلم أجرنى من النار . ومحل كراهة الضجعة إذا فعلها استئناً للاستراحة فلا بأس بها .

قوله : [ فى غير التراويح ] : ومن الغير الشفع والوتر ، فالأفضل الانفراد فيهما .

---

(١) قال الشوكانى : عن طلق بن على قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لاوتران فى ليلة » رواه الخمسة إلا ابن ماجة وحسنه الترمذى وأخرجه ابن حبان وصححه .

(٢) قال الشوكانى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وقراً » قال : رواه الجماعة إلا ابن ماجة . وقد أقاض مالك فى الموطأ فى أحاديث الوتر وقيام الليل .

ما يسعهما — ولم يكن صلى الوتر وعليه الصبح — ( ترك الوتر ) وأدرك الصبح ( لا )  
 إن اتسع الوقت ( لثلاث ) : أى لقدر ما يسع ثلاث ركعات أو أربعاً ؛  
 فلا يتركه بل يصليه ولو بالفاحة فقط ، ثم يصلى الصبح ويؤخر الفجر لحل النافلة  
 وسقط عنه الشفع .

\* ( و ) إن اتسع ( الخمس ) أو ست ( زاد الشفع ) وأخّر الفجر ( ما لم  
 يقدمه ) أى الشفع بعد العشاء أى ما لم يصل بعد العشاء نقلاً ولو ركعتين ، فإن  
 صلى اقتصر على الوتر وصلى الفجر وأدرك الصبح فى الباقي ؛ هذا هو الراجح .  
 وقوله : « ولو قدمه » ضعيف .

( و ) إن اتسع ( لسبع زاد ) على الشفع والوتر ( الفجر ) وأدرك الصبح  
 فى الباقي .

ولما فرغ من بيان أحكام الصلاة وما يتعلق بها شرع فى الكلام على أحكام  
 سجود التلاوة وما يتعلق به فقال :

قوله : [ ترك الوتر ] : هذا مذهب المدونة وقال أصبغ : يصلى الصبح  
 والوتر .

قوله : [ أو أربعاً ] : خالف أصبغ فيما إذا كان الباقي أربعاً ، فقال :  
 يصلى الشفع والوتر ويدرك الصبح بركعة .

● خاتمة : هل الأفضل فى النقل كثرة السجود أى الركعات ؟ لخبر : « عليك  
 بكثرة السجود فإنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك  
 خطيئة » أو طول القيام بالقراءة ؟ لخبر : « أفضل الصلاة طول القنوت » أى طول  
 القيام ولفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه تورمت قدماه من القيام وما زاد  
 فى غالب أحواله على إحدى عشرة ركعة ؟ قولان محلها : مع اتحاد زمانهما .  
 قال فى الأصل : ولعل الأظهر الأول لما فيه من كثرة الفرائض . وما يشتمل  
 عليه من تسبيح وتحميد وتهليل وصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ( ١٥٠ ) .  
 ولبعضهم كما ذكره فى المجموع :

كأن الدهر فى خفض الأعلى      وفى رفع الأسافل للسلام  
 فقيه صح فى فتواه قول      بتفضيل السجود على القيام

## فصل : في سجود القرآن

• (سُنَّ): على الراجح وقيل: يندب (لقارئ ومستمع): أى قاصد السماع منه، لا مجرد سماع بدليل قوله: (إنَّ جلسَ) أى المستمع (ليتعلم) من القارئ مخارج الحروف، أو حفظه، أو طريقه، لا مجرد ثواب أو مذاكرة - (و) إن (صلحَ القارئ للإمامة) - بأن يكون ذكراً محققاً بالغاً عاقلاً، وإلا فلا سجود على المستمع بل على القارئ وحده (بشرط) أى مع حصول شروط (الصلاة): من طهارة حدث وخبث وستر عورة واستقبال في كل منهما. فإن كان القارئ هو المحصل لها وحده سجد دون المستمع، وإن كان المحصل لها هو المستمع وحده لم يسجد لأن سجوده تابع لسجود القارئ، ولا سجود عليه لفقد شروط الصلاة وهذا ظاهر في الطهارة. وأما الستر والاستقبال، فإن لم يمكننا فكذلك وإن أمكننا فإنه يطلب بهما ويسجد، بأن يستقبل إن كان متوجهاً لغير القبلة ويستتر عورته إن كان عنده ساتر.

## فصل :

قوله: [سن على الراجح]: أى كما شهره ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الأكثر، فالقول بأنه فضيلة هو قول الباجي وابن الكاتب وينبئ على الخلاف كثرة الثواب وقلته.

قوله: [لقارئ]: أى مطلقاً سواء صلح للإمامة أم لا جلس ليسمع الناس حسن قراءته أم لا.

قوله: [ومستمع]: أى ذكراً كان أو أنثى.

قوله: [وإن صلح القارئ للإمامة]: أى ولو في الجملة ليدخل المتوضئ العاجز فإنه صالح للإمامة في بعض الحالات إذ يصلح أن يكون إماماً بمثله.

قوله: [شروط الصلاة]: أى صلاة النافلة فلذلك تفعل على الدابة.

قوله: [لفقد شروط الصلاة]: أى كلا أو بعضاً كما إذا كان القارئ غير متوضئ؛ فإن المذهب: لا يسجد المستمع. وذكر الناصر الثاني سجوده لكنه ضعيف.

\* ( سجدة واحدة ) : نائب عن فاعل « سن » ( بلا تكبير لإحرام ) : بل يكبر في الهوى له والرفع منه استثنائاً . ( و ) بلا ( سلام ) منه . ولو في غير صلاة ؛ ينحط القائم لها سواء كان في صلاة أو غيرها من قيامه ولا يجلس ليأتى بها من جلوس . وينزل لها الراكب — إلا إذا كان مسافراً فيسجدها صوب سفره بالإيماء — لأنها نافلة .

• ( في أحد عشر موضعاً ) من القرآن

• قنبيه : بقى شرط ثالث لسجود المستمع : وهو أن لا يجلس التبارى لسمع الناس حسن قراءته ، فإن جلس لذلك فلا يسجد المستمع له ، وإن كان يسجد . إن قلت : غاية ما فيه فسقه بالرياء والمعتمد صحة إمامة الفاسق ، أجب بعضهم بأن القراءة هنا كالصلاة فالمرأى في قراءته كمن تعلق فسقه بالصلاة . والفاسق الذى اعتمدوا صحة إمامته من كان فسقه غير متعلق بالصلاة كما يأتى . قاله في الحاشية .

قوله : [ سجدة واحدة ] : فلو أضاف إليها أخرى فالظاهر عدم البطلان ؛ إذ لا يتوقف الخروج منها على سلام ، نظير ما قالوه فيمن زاد في الطواف على الأشواط السبعة . وعمل عدم البطلان المذكور إن لم تكن السجدة في الصلاة ، وإلا بطلت تلك الصلاة لتعمد الزيادة فيها .

قوله : [ بلا تكبير لإحرام ] : أى وأما الإحرام بمعنى نية الفعل فلا بد منها ، ثم محل قوله بلا تكبير لإحرام وسلام إن يقصد مراعاة خلاف كما قال ( عب ) .

قوله : [ وينزل لها الراكب ] : أى فلا يسجدها على الدابة ولا يوى بها للأرض .

قوله : [ فيسجدها صوب سفره ] : أى بالشروط المتقدمة في قلة البذل .

قوله : [ في أحد عشر موضعاً ] : أى وهى العزائم أى المأمورات التى يعزم الناس بالسجود فيها . وقيل العزائم : ما ثبتت بدليل شرعى خال عن معارض راجع .  
بلغة السالك — أول



في سورة (السَّجْدَة ، و) حرّاً راکعاً و(أَنَابَ فِي صَ، و) إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ فِي فُصِّلَتْ . وقيل : [وهم لا يسأمون] .

● (وَكُرْهُ لِمَصَلِّ الشُّرُوطِ) المتقدمة (وقت الجوازِ ) لها، ومنه : بعد الصبح والعصر قبل إسفار واصفرار (تركها) أى السجدة ، (وإلا) يكن محصلاً للشروط أو كان الوقت ليس وقت جواز (ترك الآية) التى فيها السجود برمتها على التحقيق لا المحل فقط .  
\* (و) كُرْهُ (الاقتصارُ على) قراءة (الآيةِ للسُّجودِ) أى لأجله ؛ كأن يقرأ : [إنما يؤمنُ بآياتنا] إلخ لقصر السجود على أظهر التأويلين ، وقيل محل الكراهة إن اقتصر على المحل فقط كأن يقول : [وهم لا يستكبرون] ثم يسجد . أو يقول : [إن كنتم إياه تعبدون] ويسجد . وأما قراءة الآية للسجود فلا كراهة فيه .  
\* (و) كره لمصل (تعمدها) : أى السجدة ، بأن يقرأ ما فيه آيتها (بفريضةٍ

خبر مبتدأ محذوف والنصب مفعول لفعل محذوف . .

قوله : [وَأَنَابَ فِي صَ] : وقيل عند قوله تعالى : ( لَزُلْزِلَى وَحْشَن مَّآبٍ ) .  
قوله : [قبل إسفار واصفرار] : أى فليس الإسفار والاصفرار بوقت لها ، بل تكره فيهما . وتمنع عند خطبة الجمعة وعند طلوع الشمس وعند غروبها .  
قوله : [لا المحل فقط] : أى فمثل قوله تعالى : (إنما يؤمن بآياتنا) يترك الآية برمتها لا خصوص : (وهم لا يستكبرون) . وفى المجموع : ويتبغى ملاحظة المتجاوز بقلبه لنظام التلاوة بل لا بأس أن يأتى بالباقيات الصالحات كما فى تحية المسجد . وإنما أمر بمجاوزة الآية كلها لثلا يغير المعنى لو اقتصر على مجاوزة محل السجود ، والمراد أن الاقتصار على مجاوزته مظنة تغير المعنى فلا ينافى أن فى بعض المواضع محل السجود فقط لا يغير المعنى .

قوله : [وكره الاقتصار] إلخ : حاصله أنه إذا اقتصر على قراءة محل السجود كره اتفاقاً وإذا فعله لا يسجد ، وأما إذا قرأ الآية كلها ففيه خلاف بالكراهية وعدمها . فعلى القول بالكراهة لو قرأها لا يسجد ، وعلى القول بالجواز يسجد . ومن ذلك ما يفعله أهل الطريقة الخلوتية فى ختم صلاة المغرب فهو جائز على هذا القول ويسن السجود عند القراءة .

وقوله [بفريضة] : أى ولو لم يكن على وجه المداومة كما لو اتفق له ذلك



ولو صبحَ جماعةٍ على المشهور (لا) في (نفلٍ) فلا يكره، (فإن قرأها بفرضٍ) عمدًا أو سهوًا (سجدت) لها (ولو بوقتٍ نهى لا) إن قرأها في (خطبةٍ) فلا يسجد لها لاختلال نظامها .

• (وجههـر بها) ندباً (إمامُ) الصلاة (السريّة) كالظهر ليسمع المأمومين فيتبعوه في سجوده ، (وإلا) يجهر بها بل قرأها سرّاً وسجد (اتبع) لأن الأصل عدم السهو ، فإن لم يتبع صحت لهم .

\* (ومجاوزها) في القراءة (بكآية) أو آيتين (يسجدُ) بلا إعادة القراءة لحملها .  
\* (و) مجاوزها (بكثيرٍ يعيدُها) : أى القراءة التى فيها السجدة بغير صلاة

مرة وإنما كره تعمدًا بالفريضة لأنه إن لم يسجدها دخل في الوعيد أى اللوم المشار له بقوله : (وإذا قرئ عليهم القرآنُ لا يسجدون)<sup>(١)</sup> . وإن سجد زاد في عتد سجودها كذا قيل . وفيه أن تلك العلة موجودة في النافلة ويمكن أن يقال إن السجود لما كان نافلة والصلاة نافلة صار كأنه ليس زائداً . إن قلت : إن مقتضى الزيادة في الفرض البطلان ، قلت : إن الشارع لما طلبها من كل قارئ صارت كأنها ليست زائدة محضة (هـ . من حاشية الأصل) .

قوله : [ولو صبح جماعة على المشهور] : أى خلافاً لمن قال بندها فيه لفعله عليه الصلاة والسلام ؛ لأن عمل أهل المدينة على خلافه فدل على نسخه . وليس من تعمدًا بالفريضة صلاة مالكي خلف شافعي يقرؤها بصبح جماعة ، ولو كان غير راتب وحينئذ فلا يكون اقتداؤه به مكروهاً . قاله (عب) .

قوله : [سجد لها] : هذا إذا كان الفرض غير جنازة ؛ وإلا فلا يسجد فيها .  
قوله : [لا إن قرأها في خطبة] : أى سواء كانت خطبة جماعة أو غيرها ، فإن وقع ونزل وسجد في الخطبة أو الجنازة هل يبطلان لزوال نظامها أم لا ؟ واستظهره الشيخ كريم الدين .

قوله : [فإن لم يتبع صحت لهم] أى لأن اتباعه واجب غير شرط لأنها ليست من الأفعال المقتدى به فيها أصالة ، وترك الواجب الذى ليس بشرط لا يوجب البطلان .

أوبها (ولو بالفرض) ويسجد— وهذا الكلام مما يدل على سنيتهما— (ما لم يشحن) بقصد الركوع في نفل أو فرض فإن ركع بالانحناء فات تداركها .

(وأعادَهما) ؛ أى أعاد قراءتها ندباً (بالنفل) لا الفرض (في ثانيته) : أى ركعته الثانية . إذا لم تكن قراءتها في ثانيته . وهل بعد الفائحة أو قبلها ؛ قولان . \* (ونُذِبَ لساجدَهما بصلاةٍ) — فرضاً أو نفلاً — (قراءةً) ولو من سورة أخرى (قبل ركُوعه) ليقع ركُوعه عقب قراءة .

\* (ولو قصدَها) : أى السجدة بعد قراءة محلها وانخفض بنيتها (فركعَ ساهياً) عنها (اعتدَ به) : أى بركُوعه (عندَ مالك) — بناء على أن الحركة للركن لا تشترط — (لا) عند (ابن القاسم) فلا يعتد به عنده . وإذا لم يعتد به (فيخر) إذا تذكر (ساجداً ولو بعد رفعه) من ركُوعه ثم يأتي بالركُوع .

قوله : [ لا الفرض ] : أى يكره إعادتها في ثانية الفرض . فإن أعادها من غير قراءة لم تبطل على الظاهر لتقدم سببها ، ويحتمل البطلان لانقطاع السبب بالانحناء .

قوله : [ في ثانيته ] : أى فلان لم يذكر حتى عقد الثانية فات ولا شيء عليه .

قوله : [ أو قبلها قولان ] : الأول لأبي بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن أبي زيد . ووجه الثاني تقدم سببها وهو الظاهر وعليه لو أخرها حتى قرأ الفائحة فعلها بعدها .

قوله : [ ولو من سورة أخرى ] : أى كساجد الأعراف فإنه يقرأ من الأنفال أو من غيرها ولا كراهة في ذلك . ومحل كراهة الجمع بين السورتين في الفريضة إن لم يكن لمثل ذلك .

قوله : [ بناء على أن الحركة ] إلخ : أى فهو مشهور مبني على ضعيف . قوله : [ فلا يعتد به ] : أى سواء تذكر قبل أن يطمئن في ذلك الركُوع أو بعد طمأنينته أو بعد رفعه منه .

قوله : [ فيخر إذا تذكر ساجداً ] : أى للتلاوة ، ويرجع للركُوع بعد ذلك سواء تذكر قبل أن يطمئن في ذلك الركُوع أو بعد طمأنينته فيه أو بعد

- ( وسجد ) لهذه الزيادة ( بعد السلام إن اطمأن به ) : أى بركوعه ، لظهور الزيادة . فإن لم يطمئن سجدها ولا سجود عليه .
- ( وكررها ) القارئ أى السجدة كل مرة ( إن كرر حزياً ) : أى جملة من القرآن فيه السجدة كالذى يقرأ سورة السجدة ؛ مراراً .
- ( إلا المعلم ) للقرآن بأى وجه من وجوه التعليم ، حفظاً أو غيره : ( والمتعلم ) كذلك ( فأول مرة ) يسجدتها فقط للمشقة .
- ( وكره سجود شكر ) عند سماع بشارة ( أو ) سجود ( عند زلزلة ) بخلاف الصلاة .
- ( و ) كره ( قراءة بتلحين ) أى تطريب .

رفعه منه . إلا أنه يلزمه السجود بعد السلام في الحالتين الأخيرتين ، ولا سجود عليه في الحالة الأولى .

قوله : [ وكره سجود شكر ] : وأجازه ابن حبيب لحديث أبي بكر : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم أمر فسر به فخر ساجداً » رواه الترمذى (١) ووجه المشهور العمل .

قوله : [ بخلاف الصلاة ] : أى للشكر والزلزلة فتدوبه .

قوله : [ وكره قراءة بتلحين ] : وأجازه الشافعى واستحسنها ابن العربى وكثير من فقهاء الأمصار ، لأن سماعه بالألحان يزيد غبطة بالقرآن ، وإيماناً ويكسب القلب خشية ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس منا من لم

(١) عن أبي بكر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه أمر يسره أو بشر به خر ساجداً شكراً لله تعالى » قال في نيل الأوطار رواه الخمسة إلا النسائى . ولفظ أحمد : « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتاه بشير يبشره بظفر جت له على عدو لم ورأسه في حجر عائشة فقام فخر ساجداً فأطال السجود » . وفى حديث أبي بكر قال الترمذى حسن غريب وفى إسناده ضعيف . وفى الباب عن أنس عند ابن ماجة بنحو هذا الحديث وفى سنده ضعف واضطراب . قال : قال المنذرى : وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث البراء بإسناد صحيح ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك .

(و) كره (قراءة جماعة) يجتمعون فيقرءون شيئاً من القرآن معاً نحو سورة يس . ومحل الكراهة (إذا لم تخرج) القراءة (عن حدها) الشرعى في المسألتين وإلا حرمت وهذا القيد زدناه عليه<sup>(١)</sup> .

(و) كره (جهر بها) : أى بقراءة القرآن (بمسجد) لما فيه من التخليط على المصلين والذاكرين مع مظنة الرياء (وأقيم القارئ) جهراً (به) : أى بالمسجد من القيام لا الإمامة ؛ أى أنه ينهى عن القراءة فيه جهراً . ويخرج من المسجد إذا لم يظهر منه الامتثال ، (إن قَصَدَ) بقراءته (الدَّوام) : أى دوام القراءة كالذى يتعرض بقراءته لسؤال الناس .

يتغن بالقرآن<sup>(٢)</sup> وقوله : « زينوا القرآن بأصواتكم »<sup>(٣)</sup> وأجيب على مشهور المذهب عن الأول : بأن المراد بالتغنى الاستغناء وعن الثانى بأنه مقلوب .

قوله : [ يجتمعون فيقرءون ] : إنما كرهت على هذا الوجه لأنه خلاف ما عليه العمل ولأنه مظنة التخليط وعدم إصغاء بعضهم لبعض ، وأما اجتماع جماعة يقرأ واحد ربيع حزب مثلاً وآخر ما يليه وهكذا فنقل عن مالك جوازها قال بن وهب الصواب . قوله : [ وأقيم القارئ ] إلخ : يعنى أن القارئ في المسجد يوم خميس أو غيره يقيم ندباً ، ولو كان فقيراً محتاجاً بشروط ثلاثة : أن تكون قراءته جهراً ، ودوام على ذلك ولم يشترط ذلك واقف لأنه يجب اتباع شرطه ولو كره . وأما قراءة العلم في المساجد فمن السنة القديمة ، ولا يرفع المدرس في المسجد صوته فوق الحاجة لقول مالك : ما للعلم ورفع الصوت ؟ وأما قراءة القرآن على الأبواب وفي الطرق قصداً لطلب الدنيا ، فحرام ولا يجوز الإعطاء لقاعل ذلك لما فيه من الإعانة على المحرم ولا سيما في مواضع الأقدار ، فكادت أن تكون كفرأ والرضا بها من أولى الأمر ضلال مبين .

(١) أى على خليل .

(٢) قال في الجامع الصغير : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » - صحيح - أخرجه البخارى عن أبي هريرة ، وأحمد في مسنده وأبوداود وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن سعد . وأبوداود عن أبي لبابة بن عبد المنذر . والحاكم عن ابن عباس وعائشة .

(٣) قال في الجامع الصغير : « زينوا القرآن بأصواتكم » صحيح أخرجه أحمد في مسنده وأبوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن البراء . وأضاف ابن الحاكم « فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً » قال . وأخرجه بدون الزيادة - أبونصر الجزى عن أبي هريرة والطبرى عن أبي عباس ؛ وأبونعيم في الحلية عن عائشة .

## فصل : في صلاة الجماعة وأحكامها

● ( الجماعة ) : أى فعل الصلاة في جماعة بإمام ( بفرض ) ولو فائتاً أو كفائتاً كالجنازة ( غير الجمعة - سنة ) مؤكدة . وأما غير الفرض فنه ما يندب فيه الجماعة

### فصل :

قوله : [ ولو فائتاً ] : طلب الجماعة ، في الفائت صرح به عيسى وذكره البرزلى ونقله ( ح ) .  
قوله : [ كالجنازة ] : وقيل تندب بها وهو المشهور . ولا ين رشد أن الجماعة شرط فيها كالجمعة فإن صلوا عليها بغير إمام أعيدت ما لم تدفن مراعاة للمقابل .  
قوله : [ سنة مؤكدة ] : وقال الإمام أحمد وأبو ثور وداود الظاهري وجماعة من المجتهدين بوجوبها<sup>(١)</sup> ، فتحرم صلاة الشخص منفرداً عندهم مع الصحة .

( ١ ) قال الإمام البخارى في « باب وجوب صلاة الجماعة » : عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذى نفسى بيده لقد هممت أن آمر بحطب ليحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلاً فيؤم الناس فأحرق عليهم بيوتهم .. » قال ابن حجر متعباً ذلك بقوله : « يريد أنه وجوب عين . وظاهر من حديث الباب كونها فرض عين لأنها لو كانت سنة لم يهد تاركها بالتحريق » وإلى أنها فرض عين مال الشوكاني أيضاً في عرضه للباب ، فعنونه أيضاً بعنوان : « باب وجوبها والحث إليها » وأورد مثل الحديث السابق وقال : يتفق عليه . قال عن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً : « لولا ما في البيوت من النساء والذرية أقمتم صلاة العشاء وأمرت فتياتي يحرقون ما في البيوت بالنار » قال عنه ضعيف . قال وعند ابن ماجة من حديث ساقه : « لينتهن رجال عن تركهم الجماعات أو لأحرقن بيوتهم » ونقل أيضاً قول ابن مسعود : « لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤقى به يهذى بين الرجلين حتى يقام في الصف » قال رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى وهوطرف من أثر طويل ذكره مسلم ولفظ مسلم : « من سره أن يلقى الله غداً سالماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادى بهن » . ثم ذكر اللفظ الذى ذكره الشوكاني . ولفظ أبي داود : « حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادى بهن » ثم ساقه . وعن أبي هريرة « أن رجلاً أعمى قال : يا رسول الله ليس لى قائد يقودنى إلى المسجد ، يعنى ليرخص له في الصلاة في بيته . فقال هل تسمع النداء ؟ قال : نعم . قال : فأجب » رواه مسلم والنسائى . وعن عمرو بن أم مكتوم قال : « قلت يا رسول الله أنا ضريش واسع الدار ولى قائد لا يلائمنى فهل تجد لى رخصة أن أصل في بيتى ؟ قال : أسمع النداء ؟ قال نعم . قال : ما أجد لك رخصة » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة .

وهو العيد والكسوف والاستسقاء والتراويح . والأوجه في غير التراويح السنية ومنه ما تكره فيه ، كجمع كثير مطلقاً أو قليلاً بمكان مشتهر في غير ماذكر ، وإلا جازت كما تقدم . وأما الجمعة فالجماعة فيها شرط صحة .

وصلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بخمس وعشرين جزءاً كما ثبت في الحديث الصحيح وفي رواية : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » (١) .

بل قال بعض الظاهرية بالبطلان للمنفرد وظاهر المذهب أنها سنة في البلد وفي كل مسجد وفي حق كل مصلٍّ ، وهذه طريقة الأكثر ، وقتال أهل البلد على تركها لتهاونهم بالسنة . وقال ابن رشد وابن بشير : إنها فرض كفاية بالبلد . فلذلك يقتلون عليها إذا تركوها ، وسنة في كل مسجد ومنذوبة للرجل في خاصة نفسه ، قال الأبى : وهذا أقرب إلى التحقيق .

قوله : [ والأوجه في غير التراويح ] إلخ : أى كما قال الخطاب وعباض . وقال في المجموع نعم : في السنن غير الوتر من تمام السنة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا كذلك كما في ( ر ) ويفيده ما يأتي في العيد أنها إنما تكون سنة مع الإمام ، فإن فاتت فندوبة خلافاً لمن أطلق النذب في غير الفرض . قوله : [ أفضل من صلاة الفرد ] : ويحصل الفضل ولو بصلاة الرجل مع امرأته في بيته ، وقد جمع بين الخبرين بأن الجزء أكبر من الدرجة أو أخبر أولاً بالأقل : ثم تفضل بالزيادة فأخبر بها ثانياً .

والحاصل أن المراد بالجزء والدرجة الصلاة فيكون المراد بالجزء جزء ثواب الجماعة لاجزاء ثواب الفرد . فالأعداد الواردة كلها أعداد صلوات . فصلاة الجماعة ثمانية

( ١ ) عن ابن عمر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » قال الشوكاني متفق عليه وفي الباب عن ابن مسعود عند أحمد بلفظ « خمس وعشرين درجة كلها مثل صلاته » وعن عائشة وعن معاذ نحوه وعن أنس عن الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة المذكور . وعن صهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت خمس وعشرين بطرق ضعيفة عند الطبراني وعن أبي بن كعب عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه بلفظ : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده . وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كثرت فهو أحب إلى الله عز وجل » . وقال الترمذي : « بغامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قالوا : بخمس وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال بسبع وعشرين . وقيل إن رواية سبع أرجح لما فيها من زيادة من عدل حافظ .

• (ولا تتفاضل) : تفاضلا يقتضى إعادة الصلاة فى جماعة أخرى ؛ وإلا فلا نزاع أن الصلاة مع الجماعة الكثيرة وأهل الفضل والصلاح أفضل من غيرها ، لشمول الدعاء وكثرة الرحمة وسرعة الإجابة . ( وإنما يحصل فضلها ) الوارد به الخبر المتقدم ( بركعة ) كاملة بسجديتها مع الإمام لا أقل .

• ( وإنما تدرك ) الركعة مع الإمام ( بانحنائه ) : أى المأموم ( فى أولاه ) : أى فى أول ركعة له ( مع الإمام قبل اعتداله ) : أى الإمام من ركوعه ولو حال رفعه ، ( وإن لم يطمئن ) المأموم فى ركوعه ( إلا بعده ) : أى بعد اعتدال الإمام مطمئناً ،

وعشرون صلاة ؛ واحدة لصلاة الفذ وسبعة وعشرون لفضيلة الجماعة ، على رواية سبع وعشرين . ويتخرج على ذلك بقية الأعداد الواردة فى الروايات ( ١٨ . من الحاشية ) . قال شيخنا فى حاشية مجموعته : فلا يظهر ما تكلفه الحافظ العسقلانى والبلقيني وغيرهما فى حكمة العدد السابق ؛ فإنه مقصور على من سعى للمسجد إلى آخر ما ذكره ؛ إلا أن يريدوا تفضل الوهاب بما هو الشأن على الجميع . فالشأن أن الجماعة ثلاثة كما قال البلقيني وهى حسنة لكل وهى بعشر فالجملة ثلاثون ، منها ثلاثة أصول يبقى سبعة وعشرون حصل الفضل بإعطائها لكل ( ١٩ . ) قوله : [ وإنما يحصل فضلها ] إلخ : نحزه للخليل ولابن الحاجب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد أن فضل الجماعة يدرك بجزء قبل سلام الإمام . نعم ؛ ذكر ابن عرفة أن حكمها لا يثبت إلا بركعة لا أقل منها وهو أن لا يقتدى به وأن لا يعيد فى جماعة ؛ وترتب سهو الإمام وسلامه على الإمام وعلى من على اليسار وصحة استخلافه ( ٢٠ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ بركعة كاملة ] : قيده حفيد ابن رشد بالمعدود بأن فاتته ما قبلها اضطراباً وعليه اقتصر أبو الحسن فى شرح الرسالة . ومقتضاه : أن من فرط فى ركعة لم يحصل له الفضل ، قال المؤلف فى تقريره : وفى النفس منه شيء ، فإن مقتضاه أن يعيد للفضل وما هو ذا الخطأ نقل عن الأقفهسى أن ظاهر الرسالة حصول الفضل ، وقال اللتانى : إن كلام الحفيد لظاهر الروايات .

قوله : [ وإنما تدرك الركعة ] إلخ : أى ولا بد من إدراكها بسجديتها قبل سلام الإمام . فإن زوحم أو نعس عنهما حتى سلم الإمام ثم فعلهما بعد سلامه ،

( فإن ) كبر قبل ركوع الإمام و ( سَهَا أو زُوجِم ) أو نعس ( عنه ) أى عن الركوع مع إمامه ( حتى رَفَعَ ) الإمام أى اعتدل من رفعه ( تركَّه ) المأموم : أى ترك الركوع وجوباً ، ( وسجَّدَ ) : أى ونحَرَ ساجداً ( معه ) أى مع إمامه ، فإن ركع ورفع سهواً ألغى الركعة . وعمداً : بطلت صلاته لأنه قضاء فى صلب الإمام . \* ( وقضاهما ) أى الركعة فيما إذا خرَّ معه ساجداً وفيما إذا ركع ورفع سهواً ( بعد السَّلام ) : أى سلام الإمام — وقد تقدم هذا فى سجود السهو — أعاده توكيداً ، ولأنه محله .

( وتُدبَ لمن لم يحصله ) : أى فضل الجماعة ( كمصلّ بصبي ) وأول المنفرد ولو حكماً كمدرك مادون ركعة ( لا ) مصل ( بامرأة ) لحصول فضلها معها بخلاف الصبي ( أن يعيد ) صلاته ، ولو بالوقت الضروري ( مأموماً ) لتحصيل فضلها لا إماماً ؛ وإلا بطلت عليهم كما يأتى بنية الفرض ، ( مفوضاً ) لله فى قبول أيتهما

فهل يكون كمن فعلهما معه فيحصل له الفضل أولاً ؟ قولان الأول لأشهب والثانى لابن القاسم كذا فى ( بن ) وعكس فى الحاشية النسبة للشيخين ( ١٨٠ ) من حاشية الأصل . فإن لم يدركها وزجا جماعة أخرى جاز القطع لأنه ينسحب عليه حكم المأمومية .

قوله : [ بنية الفرض ] إلخ : ظاهره أنه لا بد من نية الفرض مع نية التفويض ، وهو ما نقله الخطاب عن الفاكهاني وابن فرحون ، وذكر أيضاً أن ظاهر كلام غيرهما أن نية التفويض لا ينوى بها فرض ولا غيره ، وجمع بينهما بعضهم بأن التفويض يتضمن نية الفرض ؛ إذ معناه التفويض فى قبول أى الفرضين . فن قال : لا بد معه من نية الفرض لم يرد أن ذلك شرط ، بل إشارة إلى ما تضمنته نية التفويض . ومن قال : لا ينوى معه فرض ، مراده : أنه لا يحتاج إلى نية الفرض مطابقة لتضمن نية التفويض لها . وما ذكره المصنف من كون المعيد ينوى التفويض هو المشهور ، وقيل ينوى الفرض وقيل ينوى النفل وقيل ينوى إكمال الفريضة ونظم بعضهم هذه الأقوال بقوله :

فى نية العود للمفروض أقوال . فرض ونفل وتفويض وإكمال

• تنبيه : من لم يحصل فضل الجماعة بأحد المساجد الثلاثة فإنه لا يعيدها فى



(مع جماعة) : اثنين فأكثر (لا) مع (واحد إلا إذا كان) إماماً (راتباً) بمسجد ، فيعيد معه ، لأن الراتب كالجماعة (غير مغرب) : وأما المغرب فلا تعاد لأنها تصير مع الأولى شفعاً ولما يلزم عليه من النفل بثلاث ؛ لأن المعادة في حكم النفل . (كعشاء) : فلا تعاد لفضل الجماعة (بعد) صلاة (وتر) ، وتعاد قبله . (فلن

غيرها جماعة ، ومن صلى في غيرها منفرداً فإنه يعيد فيها ولو منفرداً ، ومن صلى في غيرها جماعة أعاد بها جماعة لا فذاً وحينئذ فستثنى هذه من مفهوم قول المصنف : «وندب لمن لم يحصله» إلخ وهذا هو المذهب ، وإذا أعاد فيها من صلى في غيرها جماعة فإنه يعيد مأموماً إذا صلى في غيرها إماماً أو مأموماً ، ولا تبطل صلاة المأموم إلا بالإعادة الواجبة كالظهر بعد الجمعة عند الشافعية ، أو بالافتداء به في نفس الإعادة قاله في الحاشية .

قوله : [لامع واحد] : أى خلافاً لقول خليل : ولو مع واحد : فإنه خلاف الراجح . فإن أعادها مع واحد غير راتب فليس له ولا لإمامه الإعادة على ما مشى عليه خليل ، وأما على الراجح الذي مشى عليه مصنفنا فالظاهر أن لهما الإعادة كذا ذكره (عب) في صغيره .

قوله : [غير مغرب] إلخ : وقال أبو إسحق أجازوا إعادة العصر مع كراهة النقل بعدها وإمكان أن تكون الثانية نافلة ، وكذلك الصبح لرجاء أن تكون فريضة ، وكره إعادة المغرب لأن النافلة لا تكون ثلاثاً مع إمكان أن تكون هي الفريضة ؛ لأن صلاة النافلة بعد العصر والصبح أخف من النفل بثلاث ركعات ، وبه تعلم ما في كلام الخرشي (هـ . بن - كذا في حاشية الأصل) .

قوله : [كعشاء فلا تعاد] إلخ : قال في الأصل : أى يمنع لأنه إن أعاد الوتر يلزم مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم : «لا وتران في ليلة» ، وإن لم يعده لزم مخالفة : «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً» ، وفي إفادة هذه العلة المنع (نظر . اهـ) قال مجشي : أى لاحتمال أن يكون النهي في قوله : «لا وتران في ليلة» على جهة الكراهة والأمر في قوله : «اجعلوا» إلخ للندب ؛ فخالفة الأمر المذكور حينئذ أو الدخول في النهي المذكور حينئذ لا يقتضى المنع . واستبعده في المجموع بقوله : مع أنهم أجازوا التنفل بعد الوتر .

أعادَ : أى شرع فى الإعادة سهواً عن كونه صلاها ثم تذكر (قطع) صلاته (إن لم يتعقد ركعةً ، وإلا) بأن عقد ركعة مع الإمام برفع رأسه معتدلاً (شفع ندباً) لا وجوباً بأن يضم لها ركعة ويخرج عن شفع (وسلم) إذا قام الإمام للثالثة ، أو معه إذا كانت أولى المأموم ثانية المغرب ويأتى بأخرى بعد سلامه إذا دخل معه فى ثالثتها ، (وإن أتم) معه المغرب (أتى برابعة) إذا لم يسلم معه (ولو سلم معه إن قرُبَ) تذكره بأنه قد كان صلاها منفرداً (وسجدَ بعدَ السَّلام) لهذه الزيادة بخلاف ما إذا لم يسلم فلا سجود عليه ، ومفهوم «قرب» أنه إن بعد فلا شيء عليه (فإن تبين) للمعيد لفضل الجماعة (عَدَمَ الأولى أو فسادها أجزأته) المعادة لنيته التفويض ، (ومن أتمَّ بمعيدٍ أعادَ) صلاته (أبدأَ) لبطلانها لأنه فرض خلف نقل (ولو فى جماعة) ، وقول الشيخ : « أفذاذاً » لا يعول عليه .

قوله : [شفع ندباً] . إلخ : ما ذكره هو ما فى المدونة ونصها : ومن صلى وحده فله لإعادتها فى جماعة إلا المغرب ، فإن أعادها فأحب إلى أن يشفعها إن عقد ركعة (اهـ) . وفى المواق نقلاً عن عيسى : أن القطع أولى (اهـ) . ومحل طلب الشفع أو القطع : إذا لم ينو رفض الأولى وجعل هذه صلاته ، وإلا لم يقطع ويتمها بنية الفريضة ؛ لأن الاحتياط لفرضه أولى ليخرج من الخلاف ، كما يؤخذ من حاشية الأصل نقلاً عن البنائى .

قوله : [لنيته التفويض] : أى فقط أو الفرض مع التفويض ، وأمرلو قصد بالثانية النفل أو الإكمال فلا تجزئ هذه الثانية عن فرضه . ثم إن قوله : «فإن تبين عدم الأولى» راجع لقوله : «وندب لمن لم يحصله أن يعيد» إلخ فكأنه قال . فإن أعاد فتبين عدم الأولى أو فسادها أجزأته هذه الثانية إن نوى التفويض .

قوله : [ومن أتمَّ بمعيدٍ] إلخ : صورة المسألة أنه صلى منفرداً ثم خالف ما أمر به من الإعادة مأموماً وصلى إماماً فيعيد ذلك المؤتم به أبدأً فذاً أو إماماً أو مأموماً . ولو كان هذا الإمام نوى الثانية الفرض أو التفويض .

قوله : [وقول الشيخ أفذاذاً] إلخ : أى لأنه تابع لابن حبيب . والذي صدّر به الشاذلى : أنهم يعيدون جماعة إن شاءوا على ظاهر المذهب والمدونة ، وهو الراجح لبطلان صلاتهم خلف المعيد ، وأما الإمام المرتكب للنهى فلا يعيد لاحتمال

• (والإمامُ الراتبُ) بمسجد أو غيره إذا نجاء في وقته المعتاد له فلم يجد أحداً يصلي معه فصلى منفرداً (كجماعةٍ) فضلاً وحكماً ، فيحصل له فضل الجماعة وينوى الإمامة ولا يعيد في أخرى ، ويعيد معه من صلى فذاً ولا يصلي بعده جماعة . ويجمع ليلة المطر .

• (وحرم) على المتخلف (ابتداءُ صلاةٍ) فرضاً أو نفلاً بجماعة أو لا

أن تكون هذه فرضه ولا يحصل له فضل الجماعة عن التحقيق. وقول (عب): ويحصل له فضل الجماعة كما في الناصر، فيه نظر؛ إذ ليس ذلك فيه. قاله في الحاشية . قال في المجموع

• تنبيه : مقتضى النظر أن المسائل التي تبطل فيها صلاة الإمام دون المأموم فيها أن يعيد المأموم فيها لانعدام الاقتداء . ألا ترى أنه يستخلف في الأثناء؟ وفي (ح) عن الأقفهسي: إن تبين حدث الإمام فصلاة المأموم صحيحة ، ولا يعيدها في جماعة ، وإن تبين حدث المأموم ، ففي إعادة الإمام خلاف ؛ هكذا فرق بين المسألتين وينظر وجهه (ا هـ .)

قوله : [والإمام الراتب] إلخ : أى وهو من نصبه من له ولاية نصبه من واقف أو سلطان أو نائبه في جميع الصلوات أو بعضها على وجه يجوز أو يكره بأن قال: جعلت إمام مسجدي هذا فلاناً لأقطع . لأن الواقف إذا شرط المكروه مضى .

قوله [وينوى الإمامة] إلخ : اعلم أن الإمام إذا كان معه جماعة فغير اللخمى يقول: لا بد في حصول فضل الجماعة من نية الإمامة، واللخمى يقول الفضل يحصل مطلقاً ولا يتوقف على نيتها ، وأما إن لم يكن معه جماعة وكان راتباً فاتفق اللخمى وغيره على أنه لا يكون كالجماعة إلا إذا نوى الإمامة لأنه لا تتميز صلاته منفرداً عن صلاته إماماً إلا بالنية . وهل يجمع بين سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد، أولاً يجمع بينهما؟ بل يقتصر على سمع الله لمن حمده؟ قال في الحاشية والظاهر جمعه بينهما إذ لا مجيب له .

قوله : [وحرم على المتخلف ابتداء] إلخ : أى وحملت الكراهة في المدونة وابن الحاجب على التحريم ، قال (ح) : وإذا فعل أجزأته وأساء .

( بعد الإقامة ) للراتب ، ( وإن أقيمت ) صلاة للراتب ( بمسجدٍ وهو ) : أى المصلى ( بها ) : أى فى صلاة فريضة أو نافلة بالمسجد أو رحبته ، ( قطع ) صلاته ودخل مع الإمام مطلقاً سواء كانت نافلة أو فرضاً غير المقامة أو عينها عقد ركعة أم لا ( بسلامٍ أو منافٍ ) ككلام ونية لإبطال ، هذا ( إن خشي ) بإتمامها ( فوات ركعة ) مع الإمام من المقامة ( وإلا ) يخش بإتمامها فوات ركعة فلا يخلو من أن يكون فى نافلة أو فريضة غير المقامة أو نفس المقامة . فإن كان فى نافلة أو فريضة غيرها ، ( أتمَّ النافلة ) — عقد ركعة أم لا — ( أو فريضةً غير المقامة ) سواء ( عقد ركعةً أم لا . فإن كانت ) الصلاة التى هو بها ( المقامة ) نفسها — بأن كان فى العصر فأقيمت للإمام — والموضوع أنه لم يخش بإتمامها فوات ركعة ، أى أنه لو أتمها لأدرك الإمام فى أول ركعة ( انصرف عن شفع ) ولا يتمها هذا ( إن عقد ) منها ( ركعة ) قبل إقامتها عليه فيضم لها أخرى . وإن كان فى الثانية كملها وإن كان فى الثالثة قبل كمالها بسجودها رجع للجلوس فيتشهد ، ويسلم وهذا إن كان ( بغير صبحٍ ومغرب ) بأن كان فى رباعية ( وإلا ) — بأن لم يعقد ركعة أو عقدها ولكن كان بصبح أو مغرب فأقيمت — ( قطع ) ودخل مع الإمام فيها لتلا يصير متفلاً بوقت نهي .

قوله : [ بالمسجد أو رحبته ] : أى لا الطرق المتصلة به فلا يقطع .

قوله : [ غير المقامة ] . : أى فالموضوع أن صلاة الإمام فرض ، فإن كانت نفلاً فلا منع — كما إذا كان يصلى الإمام الراتب التراويح فى المسجد — فلك أن تصلى العشاء الحاضرة أو الفوائت فى صلبه . ولو أردت أن تصلى الوتر ، فقل : يجوز لك ذلك . وقيل : لا ، وهو الظاهر . وأما لو أردت صلاة التراويح — والحال أنه يصلى التراويح — فإنه يحرم . والظاهر أن المراد بالمنجد : الموضع الذى اعتيد للصلاة وله راتب كما يرشد له علة الطعن ( ١٥٠ ) . من حاشية الأصل نقلاً عن الحاشية .

قوله : [ أتمَّ النافلة ] إلخ : أى ويندب أن يتمها جالساً كما فى المواق . قوله : [ ولكن كان بصبح أو مغرب ] : أما المغرب فلقول المدونة : وإن كانت المغرب قطع ودخل مع الإمام عقد ركعة أم لا ، وإن صلى اثنتين أتمها ثلاثاً وخرج ، وإن صلى ثلاثاً سلم وخرج ولم يعدها . وأما الصبح فلم يستثنه ابن عرفة ولا غيره ، بل ظاهره أنها كغيرها ؛ يقطع ما لم يعقد ركعة وإلا انصرف عن

\* ( فإن عقدَ ثانيةَ المغربَ بسجودها أو ) عقد (ثالثةَ غيرها ) كذلك ( كملها فرضاً ) أى بنيةَ الفريضة ، وكذا إن عقد ثانيةَ الصبحَ بسجودها ( ودخلَ معه ) أى مع الإمام ( فى غير المغرب ) . وأما فى المغربَ فيخرج وجوباً من المسجد لأن جلوسه به يؤدى لاطعن فى الإمام والشيخ رحمه الله لم يذكر هذا التفصيل بتمامه .  
 \* ( وإن أقيمت ) الصلاة ( بمسجدٍ ) لراتبه ( على ) شخص ( محصل الفضل ) — بأن كان صلاها فى جماعة ( وهو به ) — أى والحال أنه بالمسجد الذى أقيمت فيه أى أو برحبته ، ( خرج ) منه وجوباً لثلاث يؤدى إلى الطعن فى الإمام . ومثله من صلى المغرب أو العشاء وأوتر ( وإلا ) يكن محصل الفضل بأن كان صلاها فذاً — ( لزمته ) الصلاة مع الإمام ( كمن لم يصلها ) أصلاً فإنها تلزمه ، ( و ) إن أقيمت بمسجد ( على مُصلٍ ) فرضاً أو نفلاً ( بغيره ) أى المسجد — بأن كان فى بيته أو غيره — فلا مفهوم لقوله ببيته ( أتمها ) وجوباً ، وكذا لو أقيمت بغيره فسجد على مصل فيه .

\* ( وكُره للإمام ) لا الفذ ( إطالة ركوعٍ لداخلٍ ) أى لأجل داخل معه فى

شفع . لأن الوقت وقت نفل فى الجملة . ألا ترى فعل الورد لنا ثم عنه فى ذلك الوقت ؟ فلذلك قال الشيخ أبو على المسناوى : إن استثناء الصبح مخالف لظاهر كلام الأئمة أو صريحه . ( ١٥٠ هـ . من حاشية الأصل — نقلاً عن بن ) .

قوله : [ وإلا يكن محصل الفضل ] إلخ : بقی ما إذا أقيمت الصلاة على من بالمسجد . والحال أنه لم يصلها وعليه ما قبلها أيضاً كما لو أقيمت العصر على من بالمسجد . ولم يكن صلى الظهر — فقيل : يلزمه الدخول مع الإمام بنية النفل ، وقيل : يجب عليه الخروج من المسجد ، وقيل : يدخل مع الإمام بنية العصر ويتأدى على صلاة باطلة . واستبعد ، وقيل يدخل معه بنية الظهر ويتابعه فى الأفعال بحيث يكون مقتدياً به صورة فقط ، وهذا أقرب الأقوال ، كما فى الحاشية .

قوله : [ فإنها تلزمه ] : أى فيلزمه الدخول معه أى إذا كان محصلاً لشروطها ، ولم يكن إماماً بمسجد آخر فكلام الشارح مقيد بهذين القيدین .

قوله : [ إطالة ركوع لداخل ] : أى وأما التطويل فى القراءة لأجل إدراك الداخل أو فى السجود ، فذكر (عب) أنه كذلك يكره قال (بن) : وفيه نظر إذ لم

الصلاة لإدراك الركعة إلا الضرورة .

● ثم شرع في بيان شروط الإمام بقوله :

\* ( وشرطه ) : أى الإمام ( إسلامه ) : فلا تصح خلف كافر ولو لم يعلم بكفره حال الاقتداء .

\* ( وتحقق ذكوره ) . فلا تصح خلف امرأة ولا خنثى مشكل ولو اقتدى

بذكر ابن عرفة والتوضيح والبرزلى في غير الركوع إلا الجواز ، وإنما كرهت الإطالة لأنه من قبيل التشريك في العمل لغير الله ، كذا قال عياض ولم يجعله تشريفاً حقيقة لأنه إنما فعله ليحوز به أجر إدراك الداخل .

قوله : [ إلا للضرورة ] : أى بأن يخاف الضرر من الداخل على نفسه أو اعتداده بما فاتة فيفسد صلاته كبعض العوام . وقال المؤلف في تقريره ما لم تكن تلك الركعة هي الأخيرة فتحصل أن المنفرد يطيل الركوع للداخل ، والإمام إذا خشي ضرراً من الداخل أو فساد صلاته أو تفويت الجماعة عليه بأن كانت تلك الركعة هي الأخيرة . فلا كراهة فيه . والخوف هنا بما يحصل به الإكراه على الطلاق .

قوله : [ فلا تصح خلف كافر ] : ما ذكره المصنف من بطلان صلاة من صلى خلف إمام يظنه مسلماً فظهر كفره أحد أقوال ثلاثة . أشار لها ابن عرفة بقوله : وفي إعادة مأموم اقتدى بكافر ظنه مسلماً أبداً مطلقاً ، وصحتها فيما جبر فيه ، ثالثها : إن كان آمناً وأسلم لم يعد . الأول : لسماع يحيى ورواية ابن القاسم مع قوله وقول الأخوين ، والثاني : لابن حارث عن يحيى وعن سحنون . الثالث : للعتبي عن سحنون . وهذا الخلاف بالنسبة لإعادة الصلاة خلفه وعدم إعادتها ؛ وإن كان يحكم بإسلامه لحصول الصلاة منه إذا تحقق النطق فيها بالشهادتين على المعتمد . لا يقال حيث حكم بإسلامه صحت صلاته لأننا نقول : إسلامه أمر حكيم ، ولا يؤمن من صدوره بكفر في خلال الصلوات ( اهـ . من حاشية الأصل ) . إذا علمت ذلك ؛ فإذا ظهر منه كفر يجرى عليه حكم المرتد ما لم يبد عذراً في إظهار الإسلام ، لقول خليل فيما سأتى ؛ وقبل عذر من أسلم ، وقال أسلمت عن ضيق إلخ .

قوله : [ وتحقق ذكوره ] : يحترز به عن الأنوثة والخنوثة ، فلا ينافى صحة بلغة السالك - أول

بهما مثلهما .

• (وعقلٌ) فلا تصح خلف مجنون . فإن كان يفيق أحياناً وأمّ حال إفاقته صحت خلافاً لمن قال بعدمها أيضاً . وفي عد الإسلام والعقل من شروط الإمام مسامحة ؛ إذ هما شرطان في الصلاة مطلقاً ، ولا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً بذلك الشيء والذي سهّل التسامح أنهما هناك اعتبرا شرطاً للصلاة ، وهنا اعتبرا شرطاً للإمام .

• (وكونه غير مأمومٍ) فلا تصح خلف مأمومٍ ، ومنه مسبوق قام لقضاء ما عليه فاقتدى به غيره ولو لم يعلم بأن إمامه مأموم إلا بعد الفراغ من صلاته . وليس منه من أدرك مع الإمام ما دون ركعة ، فإذا قام لصلاته صح الاقتداء به وينوى الإمامية بعد أن كان ناوياً المأمومية .

• (ولا متعمد حدث) فلا تصح خلف متعمد الحدث فيها أو حال الإحرام ، وإن لم يعلم المأموم بذلك إلا بعد الفراغ منها .

وأشار لمفهوم متعمد بقوله : (فإن نسيه) أى أحرم الإمام بالصلاة محدثاً وهو ناس لكونه محدثاً وتذكر بعد السلام أو قبله ولم يعمل بهم عملاً يل خرج وأشار لهم بالإتمام أو أحدث فيها ناسياً لكونه في صلاة ولم يعمل بهم عملاً أيضاً . وهذه

الاقتداء بالملك ، لأن وصف الملكية أشرف من وصف الذكورة ، والغرض نفي خسة الأنوثة وما شابهها كالخنوثة . وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف جبريل صبيحة الإسراء ، والأصل عدم الخصوصية . لا يقال إن صلاتهم نقل لأننا نقول : الحق أنهم مكلفون ، أو يستثنون فقد قيل بالفرض خلف نقل . وتصح الصلاة أيضاً خلف ذكور الجن لأن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

قوله : [ولو اقتدى بهما مثلهما] : أى ولو نوى الإمامة فصلاتهما صحيحة وصلاة من خلفهما باطلة وإنما حكم بالصحة إذا نوى كل الإمامة مع أنه متلاعب مراعاة لمن قال بصحة إمامة كل منهما مثله . كذا في الحاشية .

قوله : [خلافاً لمن قال] إلخ : أى وهو الأجهورى ومن تبعه .

قوله : [ولا متعمد حدث] : مثله علم موته بحدّته ودخل أو تراخى معه بعد العلم كما يأتى .

الصورة يشملها كلامه أيضاً : ( أو غلبه ) الحدث فيها كأن سبقه البول أو الريح ولم يعمل بهم عملاً ( صحّت للمأموم ) دون الإمام . وهذا معنى قولهم : كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه . وقولنا في المواضع الثلاثة : « ولم يعمل بهم عملاً » مفهومة أنه لو عمل بهم عملاً لبطلت عليهم أيضاً لشمول المتعمد له .

ومحل صحتها للمأموم في أن النسيان ( إن لم يعلم ) المأموم ( به ) — أى يحدث إمامه — ( قبلها ) أى قبل دخوله معه فيها ، فإن علمه قبلها ودخل معه ولو ناسياً كيأمامه بطلت ( أو علم ) يحدث إمامه ( فيها ) أى في الصلاة ( ولم يستمر ) معه ، بل فارقه وصلى لنفسه منفرداً أو مستخلفاً فتصح للمأمومين . ومفهومة أنه لو علم يحدث إمامه في الصلاة واستمر معه بطلت عليهم .

والخاص أن الإمام إذا كان ناسياً الحدث أو غلبه فيها فتصح للمأموم بشرط

قوله : [ إلا في سبق الحدث ونسيانه ] : أى ومسائل أخرى نحو أحد عشر تضم لسبق الحدث ونسيانه : الأولى لو ضحك الإمام غلبة أو سهواً فيستخلف وتبطل عليه دونهم عند ابن القاسم . الثانية : إذا رأى المأموم نجاسة على إمامه وأراه إياها فوراً : واستخلف الإمام من حين ذلك فتبطل عليه دونهم . واختار ابن ناجي البطلان للجميع . الثالثة إذا سقط ساتر العورة المغلظة فيستخلف في قول سحنون وإن أعاد مع التماذي فقليل بالفساد على الجميع ، وقيل بالصحة على الجميع الرابعة : إذا رعى في الصلاة رعايا بناء واستخلف فيه وقد تكلم في حالة الإستخلاف . الخامسة : إذا انحرف الإمام انحرفاً كثيراً عن القبلة ونوى مأموه المفارقة منه . السادسة : لو طرأ فساد الصلاة للإمام الذي قسم القوم طائفتين في الخوف بعد مفارقة الأولى فتبطل عليه دون الطائفة الأولى . السابعة : إن ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن وطال وسجده المأموم . الثامنة : إن ترك الإمام سجدة وسبح له المأموم ولم يرجع فسجدها المأموم . واستمر الإمام تاركاً لها حتى سلم وطال . التاسعة : إن قطع الصلاة الإمام لخوف على مال أو نفس . العاشرة : إن طرأ له جنون . الحادية عشرة : إن طرأ له موت . وهذه المسائل حاصل نظم شيخنا العلامة البيهقي رضي الله عنه .



أن لا يعلم أو علم فيها ولم يعمل معه عملاً وإلا بطلت .  
 \* (و) شرطه : (قُدْرَةُ عَلَى الْأَرْكَانِ ، لَا إِنْ عَجَزَ) عن ركن من أركانها فلا تصح الصلاة خلفه (إلا أن يساويهُ المأمومُ) في العجز في ذلك الركن (فتصح) صلاته خلفه ؛ كأخرس صلتى بمثله وعاجز عن القيام صلى جالساً بمثله (إلا المومئُ) أى من فرضه الإيماء من قيام أو جلوس أو اضطجاع يأتى (بمثله) فلا تصح له على المشهور .

\* (و) شرطه : (علمُ) أى كونه عالماً (بما تصح) الصلاة (به) من الأحكام كشروط الصلاة وأركانها . وكفى علم كيفية ذلك ولو لم يميز الفرض من السنة بخلاف من يعتقد الفرض سنة .

قوله [أو علم فيها] إلخ : فقد نقل (ح) أول الاستخلاف عن ابن رشد أن حكيم من علم بمحدث إمامه حكم من رأى النجاسة في ثوب إمامه ، فإن أعلمه بذلك فوراً فلا يضر . وأما إن عمل معه عملاً بعد ذلك ولو السلام فقد بطلت عليه . (ا هـ . من حاشية الأصل نقلاً عن بن) .

قوله : [لا إن عجز عن ركن] : أى قولى : كالفاتحة . أو فعلى : كالركوع أو السجود أو القيام . والفرض أن المقتدى قادر على ذلك الركن بدليل ما بعده . ومن هنا اختلف بعض العلماء في صحة إمامة مقوس الظهر ، قال المؤلف في تقريره : إن وصل تقوسه لحد الركوع فلا شك في كونه عاجزاً عن ركن فلا يصح اقتداء القادر به ، وإن لم يصل إلى حد الركوع فلا شك في كونه غير عاجز عن ركن وحيثئذ فاقته القادر به صحيح فلا معنى لهذا الاختلاف (ا هـ) .

قوله : [فلا تصح له على المشهور] : أى في غير قتال المسابقة ، وأما فيه فيجوز . وإنما منع في غيره لأن الإيماء لا ينضبط فقد يكون إيماء المأموم أخفض من إيماء الإمام ، وهذا يضر ومقابل هذا ما لابن رشد والمازرى من صحة اقتداء المومئ بالمومئ .

قوله : [بخلاف من يعتقد الفرض سنة] : وانظر لو اعتقد أن السنة فرض أو فضيلة ، والظاهر كما قالوا إنها صحيحة إن سلمت من الخلل كمن يعتقد أنها كلها فرائض . والحاصل أنه إن أخذ صحتها عن عالم ولم يميز الفرض من غيره فإن صلاته

\* ( وقراءة ) بالجر عطف على ما أى وعلم بقراءة ( غير شاذة ) والشاذ ما وراء العشرة فتبطل الصلاة به إن لم يوافق الرسم العثماني .

\* ( وصححت بها ) أى بالقراءة الشاذة ( إن وافقت رسم المصحف ) العثماني وإن لم تجز القراءة بها . ( و ) صححت ( بلحن ) فى القراءة ( ولو بالفاتحة ) إن لم يتعمد . ( وأتم ) المقتدى به ( إن وجد غيره ) ممن يحسن القراءة وإلا فلا ( و ) صححت ( بغير ) أى بقراءة غير ( مميز بين كضاد وظاء ) بالمعجمتين كما فى لغة بعض العرب الذين يقلبون الضاد ظاء ، وأدخلت الكاف من يقلب الحاء المهملة هاء أو الراء لاماً أو الضاد دالاً كما فى بعض الأعاجم . ( لا ) تصلح ( إن تعمد ) اللحن أو تبديل الحروف بغيرها فلا يصح الاقتداء به .

صحيحة إذا سلمت من الخلل سواء علم أن فيها فرائض وسنناً أو اعتقد فرضية جميعها على الإجمال ، وإن لم تسلم صلاته من الخلل فهي باطلة فى الجميع . ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » . فلم يأمرهم إلا بفعل ما رأوا ، وأهل العلم نوابه عليه الصلاة والسلام .

قوله : [ إن وافقت رسم المصحف العثماني ] : أى لأنه أحد أركان القرآن كما قال ابن الجزرى فى الطيبة :

وكل ما وافق وجه النحو وكان للرسم احتمالاً يحوى  
وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان

قال شيخنا فى تقريره : الحق أن القراءة الملققة من القراءات السبع الجارية على ألسنة الناس جائزة لآحرمية فيها ولا كراهة ، والصلاة بها لا كراهة فيها . ( اهـ ) .  
قوله : [ وصححت بلحن ] إلخ : أى غير المعنى أم لا وهذا القول هو الحق من أقوال ستة ، الثانى : تبطل باللحن مطلقاً ، الثالث : باللحن فى الفاتحة ، الرابع : إن غير المعنى ، الخامس : الكراهة عند ابن رشد ، السادس : الجواز .

قوله : [ بين كضاد وظاء ] إلخ : صرح المصنف بهذه المسألة لأجل التنصيص على عيها ، وإن كانت داخلة فى اللحن على كل حال ، فلمنهم لما ذكروا الخلاف فى اللحن قالوا : ومنه من لا يميز بين ضاد وظاء .

- \* (و) شرطه (بلوغ في) صلاة (فرض) فلا يصح خلف صبي بخلاف النفل خلف الصبي فيصح وإن لم يجز .
- \* (و) شرطه (بجمعة) : أي فيها زيادة على ما تقدم .
- \* (حرية) فلا تصح الجمعة خلف عبد ولو مكاتباً لأنها لا تجب عليه .
- \* ( وإقامة ) يبيلدها وما في حكمه . فلا تصح خلف خارج عنها بما زاد على كفرسخ ، كما لا تصح منهما أيضاً فلا بد من إعادتها ، ولو ظهر ، إن لم يمكن إعادتها جمعة .
- \* ( وأعاد ) صلاته ( بوقت ) ضروري ( في ) اقتدائه بإمام ( بدعي ) لم يكفر ببدعته كحروري وقدرى<sup>(١)</sup> .

قوله : [ فلا يصح خلف صبي ] : اعلم أن الصبي إذا فاتته لا ينوي فرضاً ولا نفلاً ، وله أن ينوي النفل فإن نوى الفرض هل تبطل صلاته ؟ لأنه متلاعب إذ لا فرض عليه ، أو لا تبطل ؟ في ذلك قولان ، والظاهر منهما الثاني كما في الحاشية . وهذا في صلاته في نفسه ، وأما إن اقتدى به أحد فصلاة ذلك المقتدى باطلة على الإطلاق إذا كان مأموماً بالغاً في فرض فإن أم في نفل صححت الصلاة وإن لم تجز ابتداء كما يؤخذ من حاشية الأصل .

قوله : [ ولو مكاتباً ] : أي أو كمبعضاً في يوم حريته .

قوله : [ فلا تصح خلف خارج عنها ] : أي ما لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح لغير قصد الخطبة فتصح ولو سافر عقب الصلاة . ومحل عدم صحتها خلف المسافر ما لم يكن خليفة أو نائبه ومر بقرية جمعة من قرى عمله ، فيصح أن يؤم بهم بل يندب كما سيأتي في باب مكروه الجمعة .

قوله : [ كحروري ] إلخ : هذا بيان للحكم بعد الوقوع والنزول ، وأما الاقتداء به ففيل ممنوع وقيل مكروه ، والأول هو المعتمد . ومراده : كل ما اختلف في تكفيره ببدعته خرج المقطوع بكفره ؛ كمن يزعم أن الله تعالى لا يعلم الأشياء مفصلة بل

(١) جاء في صحيح البخاري : « باب إمامة المفتون ( أي جوازها ) والمبتدع . وقال الحسن : صلى عليه بدعته وعن علي بن خيار أنه دخل مع عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور فقال إنك إمام عامة ونزل بك ماترى ويصلي لنا إمام فنته وتخرج . فقال الصلاة أحسن ما يعمل الناس فإذا أحسن الناس فأحسن معهم وإذا أساوا فاجتنب إسامتهم » أي إنه أجاز الصلاة خلف الخوارج .

\* (وكرهه فاسقٌ بجارحةٍ) : أى إمامته ولو لمثله على الصحيح .  
 \* (و) كرهه (أعرابى) : وهو ساكن البادية (لغيره) من أهل الحاضرة ولو بسفر لا لمثله .

\* (و) كرهه (ذوسلّسٍ) كبول ونحوه (وقرّح) : أى دمل سائل (لصحيحٍ)

مجملة فقط ، فالاعتداء به باطل . وخرج المقطوع بعدم كفره كذى بدعة خفيفة كمفضل علىّ على أبى بكر وعمر وعثمان ؛ فهذا لا إعادة على من اقتدى به .

● تنبيه : الحرورية قوم خرجوا على على رضى الله عنه بمروراء : قرية من قرى الكوفة على ميلين منها نقموا عليه فى التحكيم أى عابوا عليه وكفروه بالذنب . والمراد بالتحكيم تحكيمه لأبى موسى الأشعرى ، قال إن هذا ذنب صدر منك وكل ذنب مكفر لفاعله فأنت كافر . فأولا كفروا معاوية بخروجه على على ، ثم كفروا علياً بتحكيمه لأبى موسى ، وخرجوا عن طاعته فقاتلهم قتالا عظيما .

قوله : [ فاسقٌ بجارحةٍ ] : يحرّز به عن الفاسق بالاعتقاد أى ففسقه بسبب الجوارح الظاهرة ، وإنما كرهه لما ورد : « إن أئمتكم شفعاءكم » والفاسق لا يصلح للشفاعة .

قوله : [ على الصحيح ] : أى خلافاً لما مشى عليه خليل من بطلان الصلاة خلف الفاسق بناء على اشتراط العدالة . والمعتمد أنها شرط كمال ما لم يتعلق فسقه بالصلاة ؛ كأن يقصد بتقديمه الكبر كما يأتى ، أو يحل بركن أو شرط أو سنة على أحد القولين فى بطلان صلاة تاركها عمداً ( اهـ . من الأصل ) .

قوله : [ وكرهه أعرابى ] : قال أبو الحسن عن عياض : الأعرابى - بفتح الهمزة - هو البدوى كان عربياً أو عجمياً . وحاصله أنه تكرهه لإمامة البدوى - أى ساكن البادية - للحضرى سواء كان فى الحاضرة أو فى البادية ، بأن كان الحضرى مسافراً ؛ ولو كان الأعرابى أكثر قرآنًا أو أحكم قراءة ولو كان بمنزل ذلك البدوى ، فحل تقديم رب المنزل إن لم يتصف بمانع نقص أو كره كما يأتى . ( اهـ . من حاشية الأصل ) . وفى هذا التقييد نظر لما يأتى أنه يستثنى رب المنزل والسلطان من عدم إسقاط المانع حقهما .

قوله : [ وكرهه ذوسلّس ] إلخ : هذا هو المشهور وإن كان مبنياً على ضعيف

ومثلها كل من تلبس بنجاسة معفو عنها لسالم منها لا لمثله .  
 \* (و) كره (أغلفُ ومجهولُ حالٍ) أى لم يعلم حاله أهدو عدل أو فاسق ومثله مجهول النسب .

• ثم بين من تكره إمامته في حالة دون أخرى فقال :  
 \* (و) كره (ترتبُ خصي) أى مقطوع الأنثيين (و) ترتب (مأبون) أى متشبه بالنساء أو من يتكسر في كلامه كالنساء أو من كان يفعل به فعل قوم لوط ثم تاب، وأما من لم يتب فهو أرذل الفاسقين (وولد زناً وعبد) <sup>(١)</sup> : أى جعل من

وهو أن الأحداث إذا عني عنها في حق صاحبها لا يعنى عنها في حق غيره . والمشهور أنه إذا عني عنها في حق صاحبها عني عنها في حق غيره . وعليه فلا كراهة في إمامة صاحبها لغيره . وأما صلاة غيره بثوبه فاقتصر في الذخيرة على عدم الجواز قائلًا إنما عني عن النجاسة للمعدور خاصة فلا يجوز لغيره أن يصلى به . ثم تقييد المصنف الكراهة بالصحيح تبع فيه خليلًا وابن الحاجب ، وظاهر عياض وغيره أن الخلاف لا يختص بإمامة الصحيح فتقييد المصنف بالصحيح طريقة .

قوله : [ لا لمثله ] : أى خلافًا لما مشى عليه عياض وابن بشير .  
 قوله : [ وكره أغلف ] : أى وهو من لم يثبت فتكره إمامته مطلقاً راتباً أولاً خلافًا لما مشى عليه خليل من تخصيصه بالراتب .  
 قوله : [ ومثله مجهول النسب ] : قال بعضهم فيه نظر ، بل مجهول النسب كولد الزنا . إنما تكره إمامته إن كان راتباً كما هو صريح المدونة . والمراد بمجهول النسب : اللقيط لا الطارىء ؛ لأن الناس مأمونون على أنسابهم .  
 قوله : [ ترتب خصي ] : أى بحضر لاسفر كما في الأصل .  
 قوله : [ وأما من لم يتب ] إلخ : أى وتقدم كراهة إمامته مطلقاً وإن لم يكن راتباً .

قوله : [ وعبد ] إلخ : الحاصل أن إمامة العبد على ثلاث مراتب : جائزة ،

(١) قال الإمام البخارى « باب إمامة العبد والمولى » يعنى يرى جوازها واستدل بقوله : « وكانت عائشة يؤمها بعدها ذكوان (وهو يقرأ) من المصحف . » وساق في الباب حديث ابن عمر أنه لما قدم المهاجرون الأولون العصبه - موضع قبيل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة =

ذكر إماماً راتباً ( في فرض أو سنة ) كعيد لا إن لم يرتب .

- \* ( و ) كرهت ( صلاة ) ولولقد ( بين الأساطين ) جمع أسطوانة وهي العمود
- \* ( و ) كرهت صلاة مأموم ( أمام ) بفتح الميم : أى قدّام ( الإمام بلا ضرورة ) وإلا لم تكره .

\* ( و ) كره ( اقتداء من بأسفل السفينة بمن بأعلىها ) لعدم تمكنهم من ملاحظة الإمام وقد تدور فيختل عليهم أمر الصلاة بخلاف العكس ( كأبى قبيس ) : أى كما يكره اقتداء من بأبى قبيس بمن يصلى بالمسجد الحرام ، وهو جبل عال

ومكرهه ، ومنوعة . فيجوز أن يكون إماماً راتباً في النوافل ، وإماماً غير راتب في الفرائض . وكره أن يكون راتباً فيها ، وكذا في السنن كالعيدين والكسوف والاستسقاء ، فإن أم في ذلك أجزأت . ويمنع أن يكون إماماً في الجمعة راتباً أو غير راتب ، وما ذكره من كراهة ترتبه في الفرض هو قول ابن القاسم ، وقال عبد الملك بجواز ترتبه في الفرائض كالنوافل ، وقال اللخمي إن كان أصلهم فلا يكره . قوله : [ بين الأساطين ] : أى لأن هذا المحل معد لوضع النعال وهي لا تخلو غالباً من نجاسة ، أو لأنه محل الشياطين فيطلب التباعد عنه ، فقد ارتحل عليه الصلاة والسلام عن الوادي الذي ناموا فيه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وقال : « إن به شيطاناً » .

قوله : [ أمام الإمام بلا ضرورة ] : أى لمخالفة الرتبة ، كما لو وقف عن يسار الإمام المنفرد . ورأى بعضهم أن وقوف المأموم أمام الإمام من غير ضرورة مبطل لصلاته ، وهو ضعيف .

قوله : [ بخلاف العكس ] : أى وهو اقتداء من بأعلى السفينة بمن بأسفلها فلا كراهة فيه ، وذلك لتمكنه من ضبط أفعال إمامه .

قوله : [ أى كما يكره اقتداء ] إلخ : إن قلت صحة صلاة من بأبى قبيس مشكلة ، لأن من بمكة يجب عليه مسامحة عين الكعبة كما مر ، ومن كان بأبى قبيس

= وقد ترجم الإمام البخاري في هذا الباب أيضا بجواز إمامة ولد البغي وهو ولد الزنا والأعرابي والغلام الذي لم يحتلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم : يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله » وساق أيضاً في الصلاة خلف المخت : « وقال الزبيدي قال الزهري : لا يرى أن يصلى خلف المخت إلا من ضرورة لا بد منها » .

- تجاه ركن الحجر الأسود لعدم تمام التمكن من أفعال الإمام .
- ( و ) كره ( صلاة رجل بين نساء وعكسه ) أى امرأة بين رجال .
  - ( و ) كره ( إمامة بمسجد بلا رداء ) يلقيه الإمام على كتفيه بخلاف المأموم والقد فلا يكره لما عدم الرداء ، بل هو خلاف الأولى ، فعلم أن الرداء يندب لكل مصل والنديب للإمام أوكد .
  - ( و ) كره ( تنقله ) : أى الإمام ( بالحرايب ) لأنه لا يستحقه إلا حال كونه إماماً ، ولأنه قد يوهم غيره أنه في صلاة فرض فيقتدى به .
  - ( و ) كره ( صلاة جماعة ) في المسجد ( قبل الراتب ) . وحرّم معه . ووجب

لا يكون مسامتاً لها لارتفاعه عنها . والجواب : أن يقال : إن الواجب على من كان بأبى قبيس ونحوه أن يلاحظ أنه مسامت للبناء ، وقولهم : الواجب على من بمكة مسامته العين أى ولو بالملاحظة كما ذكره بعض الأفاضل ( ١٨ ) . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ بين نساء ] : أى بين صفوف النساء ، وكذا محاذاته لمن بأن تكون امرأة عن يمينه وأخرى عن يساره ، ويقال مثل ذلك في صلاة امرأة بين رجال . وظاهره وإن كنّ محارم .

قوله : [ وكره تنقله ] إلخ : أى وكذا يكره للمأموم تنقله بموضع فريضته كذا في الخطاب نقلاً عن المدخل ، لكنه خلاف قول المدونة ، قال مالك لا يتنقل الإمام في موضعه وليقم عنه بخلاف القد والمأموم فلهما ذلك ( ١٨ ) . من حاشية الأصل عن بن ) ، وكما يكره تنقله بمحاربه يكره له جلوسه على هيئة الصلاة ويخرج من الكراهة بتغير الهيئة لخبر : « كان إذا صلى عليه الصلاة والسلام صلاة أقبل اتفق ، على الناس بوجهه » .

• تنبيه : المشهور أن الإمام يقف في المحراب حال صلاته الفريضة كيفما وقيل يقف خارجه ويسجد فيه .

قوله : [ وكره صلاة جماعة ] : وهذا النهى ولو صلى في صحن المسجد لأنه مثله . وكراهة الجمع قبل الراتب وبعده . وحرّمته معه لاتنافى حصول فضل الجماعة لمن جتمع معه كما قال في الحاشية ، ألا ترى للصلاة جماعة في الدار المغصوبة ؟

الخروج عند قيامها للراتب (أو) صلاة جماعة (بعده) : أى بعد صلاته (وإن أذنَ) لغيره فى ذلك ، (وله) أى للراتب (الجمعُ) فى مسجده (إن جمعَ غيره) قبله (بلا إذْنٍ) منه. ومحل جواز الجمع (إن لم يؤخَّر) عن عادته تأخيراً (كثيراً ، وإلا) — بأن أذنَ لغيره أن يصلى مكانه بالناس أو أخر كثيراً .  
\* (كُره) له الجمع ثانياً .

\* (و) إن دخل جماعة مسجداً فوجدوا راتبه قد صلى (خرجوا) ندباً (ليجمعوا خارجةً، إلا المساجد الثلاثة. فيصلُّون) فيها (أفتداذاً إن دخلوها) ،

قوله : [أو صلاة جماعة بعده] : أى سواء كان الراتب صلى وحده أو بجماعة . واعلم أن المصنف جزم بالكراهة تبعاً لتحليل الرسالة والجلاب ، وعبر ابن بشير واللخمي وغيرهما بالمنع وهو ظاهر قول المدونة . ولا تجمع صلاة فى مسجد رتين إلا مسجد ليس له إمام راتب ، ونسب أبو الحسن الجواز لجماعة من أهل العلم ، قال ابن ناجي : ومحل النهي المذكور قبله وبعده إذا صلى الراتب فى وقته المعلوم ؛ فلو قدّم عن وقته وأتت جماعة فإنهم يعيدون فيه جماعة من غير كراهة ، أو أخر عن وقته فإنهم يصلون جماعة من غير كراهة . ومحل النهي عن تعدد الجماعة فى غير المساجد التى رتب فيها الواقف أربعة أئمة على المذاهب الأربعة ، كالمسجد الحرام كل واحد يصلى فى موضع فأفتى بعضهم بالكراهة ، وأفتى بعضهم بالجواز محتجاً بأن مواضعهم كمساجد متعددة ، خصوصاً وقد قرره ولى الأمر ، ومحل القولين إذا صلوا مترتين ، وأما إذا أقام أحدهم الصلاة مع صلاة الآخر فلا نزاع فى حرمة . قال فى المجموع : وإذا تمّ إلحاق البقاع بالمساجد لم يحرم المكث فى بقعة من المسجد لإقامة إمام غيرها من البقاع .

قوله : [أو أخر كثيراً] : أى فلا كراهة لمن يجمع قبله ولو لم يأذن ، ويكره له الجمع كما قال الشارح .

قوله : [ليجمعوا خارجة] : أى لأجل أن يصلوا جماعة فى غيره ؛ إما فى مسجد آخر أو فى غير مسجد . ثم إن التدب من حيث الجماعة خارجة ، فلا ينأى أن الجماعة سنة ولو فيه .

قوله : [إن دخلوها] : اعترض بأن الأولى حذفه لأن الاستثناء يفيد .



لأن فذّها أفضل من جماعة غيرها ، فإن لم يدخلوها جمعوا خارجها .  
 • ثم شرع في بيان جواز إمامة من يتوهم فيه عدم الجواز ، وجواز أشياء يتوهم عدم جوازها ، فقال :  
 • ( وجاز ) بمعنى خلاف الأولى ( إمامةُ أئمة ) إذ إمامة البصير المساوي في الفضل للأئمة أفضل .

• ( و ) إمامة ( مخالف في الفروع ) كشافعي وحنفي ؛ وإن تلم أنه مسح بعض رأسه أو لم يتدّك أو مس ذكره . لأن ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام ، وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم .

وأجيب بأنه صرح به دفعاً لما يتوهم أن الاستثناء منقطع ، وأنهم مطالبون بالصلاة فيها أفذاذاً وإن لم يدخلوها ، وليس كذلك .

قوله : [ جمعوا خارجها ] : أى ولا يدخلونها . وهذا مقيد بما إذا أمكنهم الجمع بغيرها ، وإلا دخلوها وصلوا بها أفذاذاً في قوله : [ إن دخلوها ] تفصيل .  
 قوله : [ أفضل ] : أى لتحفظه من النجاسات وقيل الأئمة أفضل لكونه أخشع ، وقيل سيان والمعول عليه الأول .

قوله : [ وإن علم أنه مسح ] إلخ : أى ولو أتى ذلك الإمام المخالف في الفروع بمناف للصحة على مذهب المأموم والحال أنه غير مناف على مذهب ذلك الإمام .

قوله : [ لأن ما كان شرطاً ] : أى خارجاً عن ماهية الصلاة ، وأما ما كان ركناً داخلها فيها فالعبرة فيه بنية المأموم مثل شرط الاقتداء . فلو اقتدى مالكي بحنفي لا يرى ركنية السلام ولا الرفع من الركوع ، فإن أتى بهما صحت صلاة مأمومه المالكى ، وإن ترك الإمام ذلك كانت صلاة مأمومه المالكى باطلة ولو فعل المأموم ذلك . وفي الخطاب عن ابن القاسم لو علمت أن رجلاً يترك القراءة في الأخيرتين لم أصلّ خلفه نقله عن الذخيرة ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وما كان شرطاً في صحة الاقتداء ] إلخ : يعلم من هذا صحة صلاة ما لكى الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر لاتحاد عين الصلاة ، والمأموم يراها أداء خلف أداء ، والإمام يراها قضاء خلف قضاء ، وهى في نفس

فلا يصح فرض خلف معبد ولا متنقل ولا مغاير صلاة الإمام وإن كان الإمام يرى ذلك .

\* ( و ) جاز إمامة ( أَلْكَن ) : وهو من لا يكاد يخرج بعض الحروف من مخارجها لعجمة أو غيرها مثل أن يقلب الحاء هاء أو الراء لاماً أو الضاء دالا .

\* ( و ) إمامة ( محدود ) لقذف أو شرب أو غيرهما ( و ) إمامة ( عَنَيْن ) : وهو من له ذكر صغير لا يتأتى به الجماع أو من لا ينتشر ذكره .

\* ( و ) إمامة ( أَقْطَعَ ) : يداً أو رجلاً ( وأشل ) على الراجح فهما ، وقيل يكره ( ومجذوم ) أى من قام به داء الجذام ( إلا أن يشتد ) جذامه : بحيث يضر بالناس ( فليتنح ) <sup>(١)</sup> وجوباً عن الإمامة بل عن الاجتماع بالناس .

\* ( و ) جاز إمامة ( صَبِيَّ ) بمثله .

● ( و ) جاز ( إِسْرَاعٌ ) لها : أى لأجل إدراك الصلاة مع الجماعة ( بِإِسْرَاعٍ ) أى هرولة وهى ما دون الجرى ، وتكره الهرولة لأنها تذهب الخشوع فالجرى أولى .

الأمر إما أداء أو قضاء كما قرره المؤلف .

قوله : [ وإمامة محدود ] : أى بالفعل وهذا إن حسنت حالته وتاب . ومفهوم محدود بالفعل فيه تفصيل ، فإن سقط عنه الحد بعفو فى حق مخلوق أو بإتيان الإمام طائعاً وترك ما هو عليه من حراة جازت إمامته إن حسنت حالته ، وإلا فلا .

قوله : [ وإمامة عنين ] : إنما نص عليه لتوهم النهى لضعف أمر الرجولية فيه .

قوله : [ فليتنح وجوباً ] : أى ويجبر على ذلك .

قوله : [ وجاز إمامة صبي بمثله ] : وأما بيالعين فلا تصح فى الفرض . وتصح فى النفل وإن لم تجز ابتداء كما تقدم .

قوله : [ وتكره الهرولة ] : أى وإن خشي فوات الجمعة إلا أن يخاف فوات الوقت فتجب .

- (و) جاز (بمسجد قتل عقرب) وحية (وقارة) .
- (و) جاز بمسجد (إحضار صبي) شأنه أنه (لا يعبث أو) يعبث لكن (ينكف) عنه (إذا نهى) وإلا منع إحضاره .
- (و) جاز بالمسجد (بصق قل) - لا إن كثر - (إن حصب) أى فرش بالحصباء (فوق الحصباء أو تحت حصيره) : أى المحصب، ومثله المترب ، (ولإلا) بأن كثر البصاق أو لم يحصب بأن كان مبلطاً ، أو بصق فوق حصيره (منع كبحائطه) أى كما يمنع البصق بحائط المسجد لتقديره .
- (وقدم المصلى) ندباً فى البصق إن احتاج (ثوبه) الشامل للرداء (ثم جبهة يساره أو تحت قدميه) اليسرى (ثم) إن تعسر عليه ذلك بصق (جبهة يمينه . و) إن تعسر بصق (أمامه) .
- (و) جاز (خروج) امرأة (متجالة) لا أرب للرجال فيها (لمسجد)

قوله : [ قتل عقرب ] إلخ : أى مع التحفظ من تقديره وتعفيه ما أمكن .  
قوله : [ وإلا منع إحضاره ] : نص ابن القاسم فيها . يجنب الصبي المسجد إذا كان يعبث أو لا يكف إذا نهى ( ٥١ ) .

قوله : [ بصق قل ] إلخ : بملخص المسألة أن تقول لا يخلو المسجد : إما أن يكون محصباً أو مبلطاً ؛ فالثانى لا يبصق فيه لعدم تأتى دفن البصاق فيه ، والأول : إما مفروش أم لا ؛ فالأول يبصق تحت فرشته لافوقه ، والثانى يبصق فيه ثم يدفن البصق فى الحصباء .

قوله : [ وقدم المصلى ] إلخ : أى فهذا الترتيب خاص بالمصلى فلا يطلب من غيره وبه قرر المسناوى . واختار الرماضى مثل ما للشيخ أحمد الزرقانى : أن هذا الترتيب يطلب فى الصلاة وفى غيرها قال لإطلاق عياض وابن الحاجب وابن عرفة ، فهما طريقتان . وهذا الترتيب فى المسجد المحصب أو المترب الخالى من الفرش أو فى غير المسجد ؛ إذ المسجد المبلط أو المفروش لا يجوز فيه بحال ، وتعين الثوب أو الخروج منه .

قوله : [ وجاز خروج امرأة متجالة ] : مراده بالجواز بالنسبة للمتجالة الندب . وبالنسبة للشابة خلاف الأولى كما يؤخذ من الحرشى ، قال ابن رشد :

تصلي مع الجماعة به . ( و ) خروج ( لكعيد ) أدخلت الكاف الاستسقاء والكسوف وجنازة القريب والبعيد .

\* ( و ) جاز خروج ( شابة غير مفتنة لمسجد وجنازة قريب ) من أهلها ، ( ولا يقضى على زوجها به ) أى الخروج لما ذكر أن له منعها ، وأما خشية الفتنة فلا يجوز لها الخروج مطلقاً .

\* ( و ) جاز ( فصل مأموم ) عن إمامه ( بنهر صغير ) لا يمنع من رؤية أفعال الإمام أو سماعه ( أو طريق ) أو زرع ، للأمن من الخلل في صلاته .  
\* ( و ) جاز ( علو مأموم ) على إمامه ( ولو بسطح )

تحقيق القول في هذه المسألة عندى أن النساء أربع : عجوز انقطعت حاجة الرجال منها ، فهذه كالرجل فتخرج للمسجد وللقرض ومجالس العلم والذكر ، وتخرج للصحراء في العيد والاستسقاء ولجنازة أهلها وأقاربها ولقضاء حوائجها . ومتجالة لم تنقطع حاجة الرجال منها بالجملة فهذه تخرج للمسجد للقرض ومجالس العلم والذكر ولا تكثر التردد في قضاء حوائجها أى يكره لها ذلك كما قال في الرواية . وشابة غير فارقة في الشباب والنجابة تخرج للمسجد لصلاة القرض جماعة وفي جنازة أهلها وأقاربها ، ولا تخرج لعيد ولا استسقاء ولا مجالس ذكر . أو علم ، وشابة فارقة في الشباب والنجابة فهذه الاختيار لها أن لا تخرج أصلاً ( ١٥ ) . ذكره في حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولا يقضى على زوجها به ] : الحاصل أن الشابة غير مخشية الفتنة لا يقضى على زوجها بخروجها إذا طلبته ، وأما المتجالة فقليل : يقضى وهو ما يفيد كلام ابن رشد ، وقيل : لا يقضى وهو ظاهر السماع ، وقول الأبى وعدم القضاء على الزوج في الشابة ولو اشترط لها في عقد النكاح وإن كان الأولى الوفاء لها كما في السماع ( ١٥ ) من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وجاز علو مأموم ] إلخ : أى مع كونه يضبط أحوال الإمام من غير تعذر فلا يشكل بكراهة اقتداء من بأبى قبينس بمن بالمسجد الحرام لأنه قد يتعذر عليه ضبط أحوال الإمام .

قوله : [ ولو بسطح ] : ردّ « بلو » قول مالك المرجوع إليه . ففي المدونة قال

في غير الجمعة ( لا ) علو ( إمام ) على المأموم ( فيكره ) خلافاً لظاهر كلامه من المنع ؛ ( إلا ) أن يكون علو الإمام ( بكثير ، أو ) كان علوه لأجل ( ضرورة ) أو قصد تعليم ( للمأمومين كيفية الصلاة فيجوز .

• ( وبطلت ) الصلاة ( إن قصد إمام أو مأموم به ) : أي بعلوه ( الكبير ) : لمنافاته الصلاة .

• ( و ) جاز ( مسمع ) أي نصبه لسمع الناس برفع صوته بالتكبير والتحميد والسلام فيتتدون بالإمام ( واقتداء به ) أي بالمسمع أي بسبب سماعه ، أي جاز

مالك ولا بأس أن يصلي في غير الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الإمام والإمام في المسجد ثم كره ذلك . وبأول قوله أقول ( اهـ . بنـ كذا في حاشية الأصل ) .

قوله : [ في غير الجمعة ] : إنما قيد بذلك لأن الجمعة لاتصح بسطح المسجد كما يأتي .

قوله : [ فيكره ] وهل الكراهة مطلقاً سواء كان الإمام يصلي وحده أو كان معه طائفة من المأمومين من خواص الناس أو عمومهم ؟ أو محل النهي إذا كان الإمام وحده في المكان المرتفع ، أو معه جماعة من خواص الناس ؟ وأما لو كان معه غيرهم من عموم الناس فلا كراهة ، وهو المعتمد ومحل الخلاف إذا لم يكن المحل العالي معداً للجميع ، وكسل بعض المأمومين وصلى أسفل فلا كراهة اتفاقاً كما يؤخذ من الحاشية .

قوله : [ إن قصد إمام ] إلخ : ظاهره . سواء كان العلو كثيراً أو يسيراً بل قصد الكبر بتقدمه للإمامة ، أو بتقدم بعض المأمومين على بعض مبطل ، وأما الرياء والعجب فغير مبطل وإن أبطل الثواب .

قوله : [ وجاز مسمع ] : ظاهره ولو كان صبيّاً أو امرأة أو محدثاً أو كافراً وهو مبنى على أن المسمع علامة على صلاة الإمام ، وأما على القول بأن المسمع نائب عن الإمام ، فلا يجوز الاقتداء به حتى يستوفى شروط الإمامة كما ذكره ( بنـ ) — كذا في حاشية الأصل .

الاقتداء بالإمام بسبب سماع المسمع ، وهذا كعطف ما هو علة على معلوله .  
( و ) اقتداء ( برؤية ) للإمام أو للمأموم والباء سببية كالتى قبلها ، ( وإن )  
كان المأموم ( يدار ) مثلاً والإمام بمسجد مثلاً . ولا يشترط إمكان التوصل  
إليه .

• ولا فرغ من بيان شروط الإمام وما يتعلق بها شرع في بيان شروط الاقتداء  
به وهي ثلاثة فقال :

\* ( وشرطُ الاقتداء ) بالإمام :

• ( نيتهُ ) بأن ينوى الاقتداء أو المأمومية بالإمام أو ينوى الصلاة في جماعة  
— والمعنى واحد — ( أولاً ) : أى أول صلاته قبل تكبيرة الإحرام وهذا هو محط  
الشرطية ؛ فمن صلى فذاً ثم رأى إماماً بعد التكبير فلا يصح الاقتداء به ( ولزم )  
أى الاقتداء المأموم إذا نواه بشرطه ، فمن اقتدى بإمام لم يجوز له مفارقه .  
فلذا فرّع على القيد على طريق اللف والنشر المرتب قوله :

قوله : [ بسبب سماع المسمع ] : أى وأولى سماع الإمام .

قوله : [ واقتداء برؤية ] : أى جاز الاقتداء بالإمام بسبب رؤية له أو  
للمأمومين . فقد اشتمل كلامه على مراتب الاقتداء الأربع ؛ وهى : الاقتداء برؤية  
الإمام ، أو المأموم ، أو بسماع الإمام أو المأموم وإن لم يعرف عين الإمام .  
ومما يلغز به هنا : شخص تصح صلاته فذاً أو إماماً لا مأموماً ؟ وهو الأعمى  
والأصم .

قوله : [ ولا يشترط إمكان التوصل ] إلخ : أى خلافاً للسادة الشافعية .

قوله : [ وهذا هو محط الشرطية ] : أى فاندفع ما يقال : إن ظاهر المصنف  
يقتضى أن الاقتداء يتحقق خارجاً بدون نية ، لكنه لا يصح إلا إذا وجدت مع  
أنه لا يتحقق خارجاً إلا بها ، فجعلها شرطاً لا يصح ؟ وحاصل الجواب : أن الشرطية  
منصبة على الأولية كما قال الشارح لا على النية ، فلو حصل تأخير النية لثاني ركعة  
حصل الاقتداء ولكن تبطل الصلاة لفقد شرط وهى الأولية ، وهذا لا ينافى عدنية  
الاقتداء ركناً .

قوله : [ فمن صلى فذاً ] : تفريع على ما قبله .

\* ( فلا يتقبل منفرداً ) بصلاته (لجماعة ) لعدم نيته الاقتداء أولاً (كعكسه) :  
 أى لا ينتقل من فى جماعة إلى الانفراد للزومه ، وإلا بطلت فيهما ، فعلم أن  
 المأموم يلزمه نية المأمومة .  
 \* ( بخلاف الإمام ) لا يلزمه نية الإمامة ، وليست شرطاً فى الاقتداء به ( ولو  
 يجنازة ) إذ لا تشترط فيها الجماعة .  
 \* ( إلا جُمعة ) فيشترط فيها نية الإمامة . لأن الجماعة شرط فيها فلو لم ينو الإمامة  
 بطلت عليه وعليهم .

\* ( و ) إلا ( جمعاً ) بين عشاءين ( لمطري ) فلا بد فيه من نية الإمامة ؛ لأن  
 الجماعة شرط فيه ولا بد فيه من نية الإمامة فى الصلاتين ، ويجب فيه نية الجمع عند  
 الأولى وجوباً فلو تركها لم تبطل بخلاف ترك نية الإمامة فتبطل الثانية فقط .  
 \* ( و ) إلا ( خوفاً ) أى صلاته إذا صليت بطائفتين كما يأتى فلا بد من

---

قوله : [ كعكسه ] : إنما لم يصح نية المفارقة لأن المأمومية تلزم بالشروع ،  
 وإن لم تجب ابتداء كصلاة النفل . وحل منع الانتقال المذكور ، ما لم يضر الإمام  
 بالمأمومين فى الطول وإلا جاز الانتقال . وعند الشافعية يجوز وإن لم تكن ضرورة .  
 كذا فى المجموع .

قوله : [ بخلاف الإمام ] : فليست نية الإمامة شرطاً ، نعم لو نوى الإمامة  
 ثم رفضها ونوى الفدية ، فإن الصلاة تبطل لتلاعبه .

قوله : [ ولو يجنازة ] : ردّ « بلو » على ابن رشد القائل لا بد من نية الإمامة  
 فى صلاة الجنازة ، فإن صلى عليها فرادى أعيدت ما لم تدفن ، وإلا فلا إعادة  
 مراعاة للمقابل ، وقد تقدم .

قوله : [ لأن الجماعة شرط فيها ] : أى شرط صحة . وكل صلاة كانت  
 الجماعة شرطاً فى صحتها كانت نية الإمامة فيها شرطاً .

قوله : [ عند الأولى ] : أى وتستمر للثانية على أنه يبعد عدم اشتراطها  
 فى الثانية . كذا فى المجموع .

قوله : [ فتبطل الثانية فقط ] : أى لأنها هى التى ظهر فيها أثر الجمع ،  
 وأما المغرب فقد وقعت فى وقتها فلا تبطل ، وقال بذلك ( بن ) . وخص هذا الجمع

نية الإمامة لأنها لا تصح كذلك إلا بجماعة .  
 \* ( و ) إلا ( مستخلفاً ) لأنه كان مأموماً فلا بد له من نية الإمامة لتمييز الحالة الثانية عن الأولى ، فإن لم ينوها فصلاته صحيحة غاية أنه منفرد .

● وذكر الشرط الثاني بقوله : ( ومساواة ) : عطف على نيته ( في ذات الصلاة ) : كظُهر خلف ظُهر فلا يصح خلف عصر مثلاً .

\* ( و ) في ( صفتيها ) في الأداء والقضاء ؛ فلا يصح أداء خلف قضاء ولا عكسه .

\* ( و ) في ( زَمَنُهَا ) وإن اتفقا في القضاء فلا يصح ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد ولا عكسه .

\* ( إلا نفلاً خلف فرض ) : كركعتي ضحى خلف ضحى بعد الشمس ، وركعتي نفل خلف سفريه ، أو أربع خلف ظهر حضريه ، بناء على جواز النفل بأربع .

دون سائر الجموع ؛ لأن الجماعة شرط فيه بخلاف غيره وتكفي النية الحكيمة في الإمامة كغيرها ، إنما المضرتبة الفذية مثلاً .

قوله : [ لأنها لا تصح كذلك ] إلخ : أى فلو تركت نية الإمامة فيها . فقال في الحاشية : تبطل على الطائفة الأولى فقط لأنها فارقت الإمام في غير محل المفارقة ، وأما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الإمام فهي صحيحة .

قوله : [ فصلاته صحيحة ] : أى إلا أن يتلاعب بأن ينوى الفذية مع النيابة فتبطل .

● تنبيه : لا يتوقف فضل الجماعة للإمام على نية الإمامة في غير هذه المسائل كما احتازه اللخمي وإن كان خلاف قول الأكثر :

قوله : [ إلا نفلاً خلف فرض ] : أى فإنه صحيح وإن كان مكروهاً فلو اقتدى متنفلاً بمفترض وترتب على الإمام سهو في الفرض لا يقتضي السجود في النفل — كترك سورة — فاستظهر الأشياخ اتباعه في السجود كمسبوق لم يدرك موجهه ومقتد بمخالف .

● تنبيه : لا يجوز اقتداء متيقن الفائتة شاك فيها لاحتمال براءة الشاك بالفعل



وفترع على شرط المساواة قوله :

\* ( فلا يصح ) للمأموم ( صبح ) صلاه ( بعد شمس ) باقتدائه ( بمن أدرك ركعة قبلها ) : أى قبل الشمس فاقتدى به فى الركعة الثانية ؛ لأنها للإمام أداء والمأموم قضاء .

وذكر شرط الاقتداء الثالث بقوله :

● ( ومتابعة ) للإمام ( فى إحرام وسلام ) بأن يكبر للإحرام بعده ويسلم بعده . ( فالمساواة ) فيهما ( مبطلّة ) وأولى السبق ولو ختم بعده فيهما . وصحت إن ابتداء بعده وختم بعده قطعاً أو معه على الصحيح لا إن ختم قبله . فالصور تسع

وإن وجب ظاهراً فيكون فرضاً خلف نفل ، وبهذا ألغز (عب) : رجلان فى كل شروط الإمامة تصح إمامة أحدهما دون الآخر فى صلاة بعينها ؟ قال فى المجموع : ومن هنا ما وقع : صلى بنا شيخنا العصر - يعنى الشيخ العدوى - فقال لنا إنسان : صليتم قبل العصر وعارضه آخر ، فحصل شك وأردنا الإعادة فأراد الدخول معنا أناس لم يصلوا أولاً ، فقلت قدموا بعض من لم يصل أولاً ، واستحسن كلامى بعض العارفين - يعنى به شيخنا المؤلف - فقال الشيخ إن إعادتنا واجبة وصلى بالجميع ثانياً والعهد عليه ( اهـ ) .

قوله [ لأنها للإمام أداء ] إلخ : أى فالبطالان جاء من هذه الحيشية ومن حيث اختلافهما فى النية ، وقد تقدم الكلام على ذلك أول باب الوقت المختار .

قوله : [ ومتابعة للإمام ] إلخ : المفاعلة ليست على بابها .

قوله : [ فالمساواة فيهما مبطلّة ] : أى وإن بشك منهما أو من أحدهما فى المأمومية والإمامية أو الفذية ، فإذا شك : هل هو مأموم أو إمام أو فذ أو فى مأمومية مع أحدهما وسواه أو سبقه بطلت عليه . وكذا لو شك كل منهما بطلت عليهما إن تساويا ، وإلا فعلى السابق ومفهوم قولنا فى المأمومية أنه إذا شك أحدهما فى الإمامية والفذية لا تبطل بسلامه [ قبل الآخر ما لم يتبين أنه كان مأموماً فى الواقع . وكذا لو شك كل منهما فى الإمامية والفذية ، أو نوى كل منهما إمامة الآخر صحت من كل منهما كما يؤخذ من الأصل .

تصح في صورتين وتبطل في الباقي ، إلا أن يسلم سهواً قبل إمامه فيعيد به بعده وتصح صلاته .

\* ( وحرم ) على المأموم ( سبقته ) أى الإمام ( فى غيرهما ) أى غير الإحرام والسلام من سائر الأركان ، ولا تبطل به الصلاة ( وكثره مساواته ) فى غيرهما .  
\* ( و ) إن سبقه فى ركوع أو سجود أو رفع منهما ولو سهواً ( أمر ) وجوباً — وقيل : استثناءً — ( يعود له ) أى للإمام ( إن علم إدراكه ) فيه ليرفع برفعه من الركوع أو السجود ، أو يخفض بخفضه لركوع أو سجود إن ركع أو سجد قبله . والمراد بالعلم : ما يشمل الظن ، فإن لم يظن إدراكه فلا يؤمر بالعود ،

قوله : [ وتبطل فى الباقي ] : لكن البطلان فى أربعة منها اتفاقاً ؛ وهى : ما إذا سبق الإمام ولو بحرف وختم معه ، أو قبله ، أو بعده ، أو ساواه فى البدء وختم قبله . وأما إذا ساواه فى البدء وختم معه أو بعده فالبطلان فيهما على الراجح قول ابن حبيب وأصبغ ، ومقابله لابن القاسم وابن عبد الحكم . وكذلك إذا سبقه الإمام فى البدء وختم قبل الإمام فالبطلان فيها على المعتمد خلافاً لاستظهار ابن عرفة الصحة .

قوله : [ ولا تبطل به الصلاة ] : أى حيث كان يشرع فيه قبل الإمام ويستمر حتى يأخذ فرضه معه . وأما لو كان يركع قبله مثلاً ويرفع قبل ركوع الإمام فهو مبطل لأنه لم يأخذ فرضه معه إلا أن يكون ذلك سهواً فيرجع له كما يأتى ..  
قوله : [ فلا يؤمر بالعود ] : أى والحال أنه أخذ فرضه مع الإمام . وإلا أمر بالعود على كل حال ، فإن ترك العود والحالة هذه عمداً أو جهلاً بطلت صلاته لأنه كمن سبق الإمام بركن .

وحاصل ما فى المسألة أن تقول من رفع من الركوع أو السجود مثلاً فتارة يكون رفعه منهما قبل أخذ فرضه مع الإمام . وتارة يكون بعده فإن كان رفعه بعد فإن صلاته صحيحة وكذلك الركعة مطلقاً — سبق الإمام عمداً أو جهلاً أو سهواً — ويؤمر بالعود بالشرط المذكور ، فإن لم يعد مع تمكنه فلا شىء عليه . وأما إن كان رفعه قبل أخذ فرضه فالصلاة باطلة إذا سبق الإمام عمداً أو جهلاً ورفع قبله عمداً أو جهلاً ؛ لأنه متعمد ترك ركن إن اعتد بما فعله ولم يعد . وإن اعتد بما فعله وأعاد ، فقد تعمد زيادة ركن . وأما إن كان رفعه سهواً وجب

وإذا أمر بالعود فلم يعد لم تبطل صلاته إن أخذ فرضه بالطمأنينة ، وإلا بطلت إذا لم يعد . وتفصيل الشيخ بين الرفع فيؤمر بالعود والخفض فلا يؤمر ضعيف .

• ثم شرع في بيان من الأولى بالتقديم عند اجتماع جماعة كل منهم صالح للإمامة فقال :

\* ( وتُندبُ تقديمُ سلطانٍ ) : أو نائبه ولو بمسجد له راتب ، فإن لم يكن سلطان أو نائبه فراتب المسجد إن كانوا به وإلا ( قربُ منزلٍ ) إن كانوا به .

\* ( و ) ( ندب تقديم ) ( المستأجر ) له ( على المالك ) إن اجتمعا به لأنه مالك لمنافعه ، ( وإن ) كان رب المنزل أو المستأجر ( عبداً كأمراًة واستخلفت ) من يصلح للإمامة ، والأولى لها استخلاف الأفضل .

( كن قامَ به مانعٌ ) للإمامة ( منهما ) أى السلطان ورب المنزل كعجز عن ركن فإنه يستخلف من يصلح لها .

الرجوع ، فإن لم يرجع عمداً أو جهلاً بطلت ، وسهواً : كان بمنزلة من زوحم عنه فيجوز على تفصيل المراحمة .

قوله : [ ضعيف ] : أى لأنه مباحوث في علته .

قوله : [ كل منهم صالح للإمامة ] : أى بأن لا يكون بأحدهم نقص منع أو كره . فإن كان فيهم نقص منع أو كره فلا حق لهم في التقدم ، إلا السلطان ورب المنزل ؛ فلا يسقط حقهما وندب لهما الاستخلاف وعدم إهمال الأمر لغيرهما إذا كان النقص غير كفر وجنون ، وإلا فلا حق لهما أصلاً .

قوله : [ لأنه مالك لمنافعه ] : أى ولجبرته بطهارة المكان . والندب في هذه الأمور لا ينافي القضاء عند التنازع ، ومثل المستأجر كل من ملك المنفعة بإعارة أو عمرى أو وقف .

قوله : [ واستخلفت ] : أى ندباً وقيل وجوباً ، والحق أن الخلف لفظي ؛ لأن من قال وجوباً مراده أنها لا تباشر الإمامة بنفسها ، ومن قال ندباً مراده أنها لا تترك القوم هملاً .

\* ( فأبِ فعمّ ) هو وما بعده بالجر عطف على سلطان ، والتعبير بالفاء أولى من التعبير بـ ثم .

\* ( فزائد فقه ) على من دونه فيه وإن كان أزيد منه في غيره .

\* ( ف ) زائد ( حديث ) أى أوسع رواية وحفظاً .

( ف ) زائد ( قراءة ) أى أدرى بطرق القرآن أو أكثر قرآنًا أو أشد إتقانًا أو أقوى من غيره في مخارج الحروف .

\* ( ف ) زائد ( عبادة ) أى أكثر من غيره في نوافل الخير .

فلإن استوا ( فمسن في الإسلام ) .

\* ( فقرشى ) لا فرق بين أولاد على رضى الله عنه وغيره ، كأولاد العباس ، وأبى بكر وعمر ، ويمكن أن يقال بنوعلى من الزهراء رضى الله عنهم أولى .

قوله : [ أولى من التعبير بـ ثم ] : أى للاختصار . والمقصود مطلق الترتيب وهو مستفاد بكل ، وذكره الأب والعم هنا عقب رب المنزل هو الأولى خلافاً لما مشى عليه خليل من تأخيرهما ، فإنه معترض بتقديم الأب والعم الابن وابن الأخ عند المشاحة . وأما عند التراضى فالابن أو ابن الأخ الزائد في الفضل أولى .

قوله : [ فزائد فقه ] إلخ : أى لأنه أدرى بأحوال الصلاة فيقدم ؛ وإن كان غيره أعلى منه رتبة ، كعلماء الحديث والتفسير .

قوله : [ أى أوسع رواية ] إلخ : واسع الرواية : هو المتلقى كثيراً من كتب الحديث سواء حفظ ما تلقاه أم لا ، وواسع الحفظ هو الذى يحفظ كثيراً من الأحاديث .

قوله : [ أو أقوى من غيره ] إلخ : أى ويقدم الأحسن تجويداً ولو كان أقل حفظاً .

قوله : [ فزائد عبادة ] : أى لأنه أقرب من غيره لله بنص الحديث والفرض أنه يساوى غيره في الصفات المتقدمة .

قوله : [ فمسن في الإسلام ] : أى ولا عبرة بالسن قبل الإسلام فابن عشرين نشأ مسلماً مقدم على ابن أربعين لم يكمل له عشرون في الإسلام .

والحاصل أن قريشاً فرق كثيرة سمّوا باسم جدّهم الأعلى . والأكثر أن قريشاً هو النضر وقيل هو فهر أحد أجداد النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يميزوا في التقديم قبيلة على أخرى؛ وإن كان النظر يقتضي تقديم بنى على من الزهراء على بنيه من غيرها<sup>(١)</sup>، وبنوه من غيرها وبنو العباس سواء وهم يقدمون على غيرهم من بنى هاشم وهم يقدمون على بنى المطلب أخى هاشم وهم على غيرهم من بنى عبد مناف وهكذا<sup>(٢)</sup> .

\* (فعلومٍ نسبُهُ) تصح الإضافة وتنوين الأول ورفع الثاني .

قوله : [ فرق كثيرة ] : خيارها بنوهاشم .  
قوله : [ والأكثر أن قريشاً ] إلخ : أى لقول العراقى فى السيرة :  
أما قريش فالأصح فهر جماعها والأكثر بن النضر  
قوله : [ فعلومٍ نسبُهُ ] : أى لأنه أصون لعرضه .

(١) كحمد ابن الحنفية وذريته .

(٢) قال الحافظ ابن حجر فى شرحه لباب « مناقب قريش » بفتح البارى شرح صحيح البخارى إنه روى عن هشام الكلبي عن أبيه : « كان سكان مكة يزعمون أنهم قريش دون سائر بنى النضر حتى رحلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه : من قريش ؟ قال : من ولد النضر بن كنانة » . قال : وقيل إن قريشاً هم ولد فهر بن مالك بن النضر وهذا قول الأكثر وبه جزم مصعب . وقال الحافظ فى باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم : يريد بذلك من ينسب إلى جده الأقرب وهو عبد المطلب من صحب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أم من رأى من ذكر أو أثنى وهم على : وأولاده الحسن والحسين ومحسن وأم كلثوم من قاطمة عليها السلام ، وجعفر وأولاده عبد الله وعون ومحمد ، ويقال إنه كان لجعفر بن أبي طالب بن اسمه أحمد ، وعقيل بن أبي طالب وولده مسلم بن عقيل وحزمة بن عبد المطلب وأولاده يعلى وعمارة وأميمة ، والعباس بن عبد المطلب ، وأولاده الذكور عشرة وهم الفضل وعبد الله وقثم وعبيد الله والحارث ومعبود وعبد الرحمن وكثير وعون وتمام ومن الإناث أم حبيبة وآمنة وصفية ، ومعتب ابن أبي لهب ، والعباس بن عتبة بن أبي لهب وتزوج آمنة بنت العباس ، وعبد الله بن الزبير بن العباس ابن عبد المطلب وأخته ضباعة زوج المقداد بن الأسود . وأبوسفيان بن الحارث بن عبد المطلب وابناه جعفر ونوفل ، وأميمة وأروى وعاتكة وصفية بنات عبد المطلب : نقول : ونسب بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم : زينب زوج أبي العاص بن الربيع وبنتها أميمة وأم كلثوم ورقية زوجتا عثمان . وأن آل البيت فى معنى تقديمهم فى الصلاة غيرهم فى معنى عدم قبولهم الصدقة وغيرهم فى قسمة الفاء وغيره . وأن النبي صلى الله عليه وسلم : لما نزلت عليه : وأنذر عشيرتك الأقربين نادى بنى هاشم وبنى عبد مناف ، فتأق من ذلك إدخالهم فى بعض ماسلف من الطوائف .

- \* (فحسن خُلُقِي) بضم الخاء (فخلقِي) بفتح الخاء (فلباسِي) أى فحسن لباس .
- \* ( و ) ندب تقديم (الأورع والزاهد والحرّ على غيرهم) راجع للثلاثة قبله ، وإنما لم يعطفها بالفاء لأن المراد الأورع فى كل ما قرن بالفاء ، فقولنا : « فرائد فقه » أى ويقدم منه الأورع إلخ ، فلا عطف بالفاء لا تقتضى أن مرتبة الأورع وما بعده تلى مرتبة حسن اللباس — وليس كذلك — فتدبر .
- \* ( ووقوفٌ ذَكْرٍ ) عطف على « تقديم » : أى وندب وقوف ذكر (ولو صبيّاً عقلاً القُرْبَة) أى العبادة وإلا ترك يقف حيث شاء (عن يمينه و) ندب (تأخّره عنه) أى عن الإمام (قليلاً) لتمييز المأموم عن الإمام .

قوله : [ بضم الخاء ] : أى واللام مضمومة أو ساكنة وهو الحلم ، لأنه التحلى بالفضائل والتنزه عن الرذائل ، لا ما يعتقد العوام من أنه مسaire الناس وإن كان مغضباً لله ؛ فإن من كان هذا وصفه فهو مداهن لاحسن الخلق .

قوله : [ بفتح الخاء ] إلخ : أى وسكون اللام وهو الصورة الحسنة لأن الخير والعقل يتبعانها غالباً . قال (بن) نقلاً عن عياض : قرأت فى بعض الكتب عن ابن أبى مليكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من آتاه الله وجهاً حسناً واسماً حسناً وخلقاً حسناً وجعله فى موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه » .

قوله : [ أى فحسن لباس ] : أى شرعاً وعرفاً وهو الحديد مطلقاً من غير الحرير ، وإنما قدم صاحب اللباس الحسن على من بعده لدلالة حسن اللباس على شرف النفس والبعد عن المستقذرات ؛ وقدمه الشافعية على جميل الحلقة .

قوله : [ تقديم الأورع ] : أى وهو التارك لبعض المباحات خوف الوقوع فى الشبهات ، فيقدم على الورع وهو التارك للشبهات خوف الوقوع فى المحرمات ، وعطف الزاهد على الأورع من عطف التفسير .

● تنبيه : إن تشاح متساوون فى الرتبة فى طلب التقدم — لا لكبر ، وإنما هو لطلب الثواب أو لأخذ الوظيفة — اقترعوا . وأما لو تشاحوا لكبر سقط حقهم لأنهم حينئذ فساق ولا حق لهم فيها ، بل تبطل به صلاتهم .

\* (و) ندب وقوف (اثنين فأكثر خلفته) أى خلف الإمام .  
 \* (و) ندب وقوف (نساء خلف الجميع) أى جميع من ذكر فمع إمام وحده خلفه ومع إمام معه ذكر عن يمينه خلفهما ، ومع رجال خلفه خلفهم .  
 • ثم انتقل يتكلم على ما يفعله المسبوق إذا وجد الإمام راكعاً أو ساجداً أو جالساً لشهد أو غيره فقال :

\* (وكبر المسبوق بعد) تكبيرة (الإحرام لركوع) إذا وجد الإمام راكعاً أو رافعاً منه ويعتد بتلك الركعة متى انحنى قبل اعتدال الإمام ولو لم يطمئن في ركوعه إلا بعده كما تقدم - إن أتى بتكبيرة الإحرام من قيام كما تقدم أيضاً - وسيأتى أيضاً آخر هذا الفصل (أو سجود) : أى وكبر لسجود بعد تكبيرة الإحرام إذا وجد الإمام به أو أدركه بعد رفعه من الركوع فيختر معه مكبراً (لا) يكبر (للجلوس) أول أو ثان وجد الإمام به أو بين سجدتين ، بل يكبر للإحرام من قيام ويجلس بلا تكبير (ولا يؤخر) الدخول مع الإمام في أى حالة من الحالات حتى يقوم للركعة التي تليها هذا شأنه في التكبير عند دخوله في الصلاة مع الإمام ، وأما شأنه فيه إذا قام لقضاء ما فاتته فأشار له بقوله :

قوله [خلف الجميع] : ويقف الخنثى أمام النساء فيتوسط بين الرجال والنساء. وفي (ح) يكره للرجل أن يؤم الأجنيبات وحدهن. والكراهة في الواحدة أشد .

قوله : [ولا يؤخر الدخول] إلخ : فيحرم التأخير إن وجدته راكعاً حيث لم يكن عند الدخول شاكاً في إدراك الركعة وإلا ندب له التأخير. وإنما وجب الدخول بشرطه ؛ لأن في التأخير طعناً في الإمام والموضوع أنه راتب . وأما تأخيره في غير الركوع فكروه إذا لم يكن معيلاً لفضل الجماعة ، وإلا أخر دخوله حتى يعلم هل بقي معه ركعة أم لا .

قوله : [وقام المسبوق] : أى بعد سلام الإمام فإن قام له قبل سلامه بطلت . وأجاز الشافعية نية المفارقة . وهذا إذا قام عمداً أو جهلاً ، فإن قام سهواً ألغى ما فعل ورجع للإمام فإن لم يتذكر إلا بعد سلام الإمام فيلغى ما فعله قبل سلام الإمام .

\* ( وقام ) المسبوق ( للقضاء بتكبير إن جلس ) المسبوق ( في ثانيته ) هو ، بأن أدرك مع إمامه الركعتين الأخيرتين من رباعية أو ثلاثية ؛ لأن جلوسه حينئذ في محله فيقوم بتكبير . ( وإلا ) يجلس في ثانيته ؛ بأن — جلس في أولاه كدرك الرابعة من رباعية ، أو الثالثة من ثلاثية ، أو الثانية من ثنائية ، أو جلس في الثالثة كن أدرك الثانية من رباعية — ( فلا ) يقوم بتكبير لأن جلوسه في غير محله وإنما هو لموافقة الإمام ، وقد رفع معه بتكبير وهو في الحقيقة لقيامه .

واستثنى من ذلك قوله : ( إلا مدرك ) ما ( دون ركعة ) كدرك الشاهد الأخير ؛ فإنه يقوم بتكبير لأنه كفتتح صلاة .

( و ) إذا قام المسبوق لقضاء ما فاتته ( قَضَى القول ) : والمراد به خصوص القراءة وصفحتها من سر أو جهر ، بأن يجعل ما فاتته قبل دخوله مع الإمام بالنسبة إليه أول صلاته وما أدركه معه آخرها ، ( وبني

قوله : [ بتكبير ] : أى يأتى به بعد استقلاله لأنه يكبر حال قيامه قبل استقلاله .

قوله : [ إلا ما دون ركعة ] إلخ : ما ذكره هو مذهب المدونة . ومقابلته ما أخرجه سند من قول مالك : إذا جلس في ثانيته يقوم بلاثكبير أيضاً ، وما نقله زروق عن عبد الملك : أنه يقوم بتكبير مطلقاً . قال : وكان شيخنا القورى يفتى به العامة لثلاثا يخطئوا . فالمسألة ذات أقوال ثلاثة .

قوله : [ لأنه كفتتح صلاة ] : يؤخذ منه أنه يؤخر التكبير حتى يستقل قائماً .

قوله : [ قضى القول ] إلخ : ما قاله الشارح هو مذهبنا . وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضى القول والفعل . والشافعى إلى أن يبنى فيهما ومنشأ الخلاف خبر : « إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ، وأتوها وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » وروى : « فاقضوا » فأخذ الشافعى براوية : « فأتموا » وأخذ أبو حنيفة براوية : « فاقضوا » وعمل مالك بكليهما لقاعدة الأصوليين والمحدثين : إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع ، فحمل رواية « فأتموا »



الفعل : وهو ) أى الفعل — أى والمراد بالفعل ( ما عدّا القراءة ) بصفتها — فيشمل التسميع والتحميد والقنوت ، بأن يجعل ما أدركه معه أول صلاته بالنسبة للأفعال ، وما فاتته آخرها فيكون فيه كالمصلي وحده . وإذا كان كذلك ( فمُدركٌ ثانية الصبح ) مع الإمام ( يقنُتُ في ركعة القضاة ) لأنها آخرته بالنسبة للفعل الذى منه القنوت ، ويجمع بين التسميع والتحميد ؛ لأنها آخرته وهو فيها كالمصلي وحده . فن أدرك أخيرة المغرب قام بلا تكبير لأنه لم يجلس في ثانيته ويأتى بركعة بأم القرآن

على الأفعال ، ورواية « فاقضوا »<sup>(١)</sup> على الأقوال . فإذا أدرك أخيرة المغرب على مذهب الشافعى يأتى بركعة بأم القرآن وسورة جهراً ويجلس ، ثم بركعة بأم القرآن فقط فيتشهد . وعلى ما لأبى حنيفة : يأتى بركعتين بأم القرآن وسورة جهراً ولا يجلس بينهما لأنه قاض فيهما قولاً وفعلاً . وأما على ما للمالك يأتى بركعتين بالفاتحة وسورة جهراً ويجلس : بينهما ، وعلى ذلك فقس . وما نسب لأبى حنيفة في هذه المسألة تبعنا فيه حاشية الأصل ، ولكن الذى رأيناه في الدراخثار أن مذهبهم كذهبنا سواء بسواء ؛ ونصه : ويقضى أول صلاته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد ، فلدرك ركعة من غير فجر يأتى بركعتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما ( اهـ . بحروفه ) . قوله : [ فيشمل التسميع ] إلخ : أى لأن لها حكم الأفعال التى يكون فيها بانياً .

قوله : [ يقنُت في ركعة القضاء ] : تبع فيه الأجهورى والجزولى وابن عمر والذى في العتبية — واقتصر عليه في التوضيح — أن مدرك ثانية الصبح لا يقنُت إذا قام لقضاء الأولى التى فاتته ، وأن المراد بالقول الذى يقضى القراءة والقنوت كما ذكره ( بن ) .

( ١ ) عن أبى قتادة قال : « بينا نحن نصلّى مع النبی صلی الله علیه وسلم ، إذ سمع جلبة رجال ، فلما صلی قال : ماشائکم ؟ قالوا : استجلنا إلى الصلاة . قال لا تفعلوا ؛ إذا أتیم الصلاة فعليکم السکينة ، فا أدركتم فصلوا ومافاتکم فأتوا . » قال الشوکانی في نیل الأوطار : متفق علیه . وروى أيضاً عن أبى هريرة عن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليکم السکينة والوقار ولا تسرعوا ، فا أدركتم فصلوا ومافاتکم فأتوا » قال : رواه الجماعة إلا الترمذی ولفظ النسائی وأحمد « فاقضوا » وفي رواية لمسلم : « إذا ثوب بالصلاة فلا یسمى إليها أحدکم ولكن لیمش وعليه السکينة . والوقار فصل ما أدركت واقتض باسبق » قال الحافظ ابن حجر : والحاصل أن أكثر الروایات ورد بلفظ « فأتوا » وأقلها بلفظ « فاقضوا » .

وسورة جهراً لأنه قاضى القول ، أى يجعل ما فاته أول صلاته وأولها بالفاتحة والسورة جهراً ويجلس للتشهد لأنه بانى الفعل أى جعل ما أدركه معه أول صلاته ، وهذه التى أتى بها هى الثانية ، والثانية يجلس بعدها ثم بركة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها الثانية بالنسبة للقول - أى القراءة - ويجمع بين سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد لأنه بانى كالمصلى وحده فى الأفعال . ومن أدرك أخيرة العشاء أتى بعد سلام الإمام بركة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها أول صلاته بالنسبة للقول ، فيقضى كما فات ويجلس للتشهد لأنها ثانيته بالنسبة للأفعال ، ثم بركة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها ثانيته بالنسبة للأقوال . ولا يجلس بعدها لأنها ثانيته بالنسبة للأقوال ، ولا يجلس بعدها لأنها ثالثته بالنسبة للأفعال ثم بركة بالفاتحة فقط سرّاً لأنها آخر صلاته . ومن أدرك الأخيرتين منها أتى بركعتين بأم القرآن وسورة جهراً لما تقدم .

( وأحرَمَ ) : أى كبر تكبيرة الإحرام وركع ( من خَشْيَةٍ ) باستمراره بسكينة إلى الصف ( فوات ركعة ) برفع الإمام من ركوعه إن لم يحرم ( دون الصف ) متعلق بأحرَمَ ( إن ظن إدراكه ) أى إدراك الصف فى ركوعه دأباً إليه ( قبل الرفع ) : أى قبل رفع الإمام رأسه من الركوع . يعنى : أن من وجد الإمام راكعاً وخاف أنه إن استمر للصف رفع الإمام رأسه من الركوع فتفوته الركعة ، فإنه يحرم ويركع دون الصف ثم يدب فى ركوعه إلى الصف ، ويرفع برفع الإمام ( وإلا ) يظن إدراك الصف قبل رفع الإمام ( تهادى إليه ) أى إلى الصف بلا خيب ولا يحرم دونه ولو فاتته الركوع ( إلا أن تكون ) الركعة ( الأخيرة ) من صلاة الإمام فإنه يحرم دونه

قوله : [ فإنه يحرم ويركع دون الصف ] : إنما أمر بذلك لأن المحافظة على الركعة والصف معاً خير من المحافظة على أحدهما فقط .

قوله : [ تهادى إليه ] : أى ندباً ، وقوله « ولا يحرم دونه » إلخ هو قول مالك ، وقال ابن القاسم فى المدونة : يركع دون الصف ويدرك الركعة ، فرأى المحافظة على الركعة أولى من المحافظة على الصف عكس ما قاله مالك ، ولكن رجح ابن رشد قول مالك فلذا اقتصر عليه المؤلف .

قوله : [ إلا أن تكون الركعة ] إلخ : هذا القيد ذكره اللخمي والتونسي قال الخطاب وهو تقييد حسن .

لثلاث تفوته الصلاة (ودب) : أى مشى من أحرم دون الصف ، وكذا من رأى فرجة وهو فى صلاته أمامه أو يمينه أو شماله (كالصفين) غير ما خرج منه أو دخل فيه ، والكاف استقصائية على الأرجح (لآخر فرجة) إن تعددت (راكعاً) ولو خبيئاً لأن كراهة الحجب قبل الدخول فيها لا بعده . (أو قائماً فى ثانيته) لا فى رفعه من ركوعه لقصره وهذا حيث خاب ظنه - إذ لا يرفع دون الصف إلا إذ ظن إدراك الصف قبل الرفع كما تقدم - (لا) يدب للصف (جالساً) ولو فى تشهد جالساً لقبح الحالة . ومن وجد الإمام راكعاً أو رافعاً من ركوعه فأحرم وركع ،

قوله : [لآخر فرجة] : أى بالنسبة لجهة الداخل ، وإن كانت أولى بالنسبة لجهة الإمام .

قوله : [لا بعده] : كذا قيل قال المستاوى وهو فى غاية البعد أو فاسد ؛ لأن الحجب إنما كره - كما لابن رشد - لثلاث تذهب سكينته ، وإذا كان الحجب يكره خارج الصلاة لأجل السكينة فكيف لا يكره فى الصلاة التى فيها طلب الخضوع والتواضع ؟ (اه بن) ، ولذا قال شيخ المشايخ العدوى : والصواب أنه يدب من غير خيب لمنافاته الخشوع . فإن قلت : إذا كان لا يحب فيها فكيف يتأتى أنه إذا استمر بلا إحرام لا يدرك الركعة فى الصف ؟ فإذا أحرم خارج الصف ودب فى ركوعه أدركها مع أن الزمن والفعل واحد . قلنا : إذا خشى الفوات عند عدم الهرولة يؤمر بالركوع خارج الصف ، ويمشى بغير هرولة . وإنما لم نقل . يمشى قبل الدخول لثلاث يتخلف ظنه فتفوته الركعة ، بخلاف مشيه بعد الدخول فقد أدركها . فإن أدرك الصف أيضاً فذاك ولا يدب فى أثناها . (اه . بالمعنى من حاشية الأصل)

قوله : [لا فى رفعه من ركوعه] إلخ : فلو دب فى رفعه من ركوعه فقد فعل مكرهاً ولا تبطل .

قوله : [وهذا حيث خاب ظنه] : أى أنه أحرم خلف الصف طامعاً فى إدراكه فمشى فى حالة الركوع فرفع الإمام قبل أن يصل للصف ، وتخلف ظنه فإنه يدب فى حالة قيامه للركعة الثانية حتى يدرك الصف .

قوله : [لقبح الحالة] : انظر هل هو حرام أو مكروه ، والظاهر الثانى وعلى

فإن تحقق الإدراك بان انحى قبل اعتدال الإمام من الركوع - ولو حال رفعه - فالأمر واضح . وإن تحقق عدم الإدراك بأن اعتدل الإمام قبل أخذه في الانحناء ، فهذا لا يجوز له الركوع ، بل الواجب عليه أن يتبعه في السجود . فإن ركع وجب عليه أن لا يرفع منه . فإن رفع منه بطلت للزيادة في الصلاة إلا أن يتبع منه ذلك سهواً .

\* ( وإن شكَّ في الإدراك ) : هل ركع قبل اعتدال الإمام أو بعده - والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن والوهم - ( ألغاهما ) أى الركعة ( وقضّاها بعد سلاميه ) أى سلام إمامه ، وهذا ظاهر . وإنما الكلام في الرفع من هذا الركوع ؛ فهل يطلب منه وإن كانت الركعة لا يعتد بها ؟ قالوا : نعم ؛ فإن لم يرفع فالظاهر عدم البطلان . ومثل ذلك من أحرم مع الإمام قبل ركوعه ثم زوحم عن الركوع معه أو نكس أو نحو ذلك ، فإن تحقق فوات الركعة فلا يركع ، وإن ظن الإدراك ركع معه جزئياً ،

كل حال فالظاهر عدم البطلان ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولو حال رفعه ] : أى فلا يشترط في إدراك الركعة إلا انحناء المأموم قبل استقلال الإمام ولو لم يطمئن إلا بعد استقلاله .

قوله : [ فإن رفع منه بطلت ] إلخ : ظاهره ولو لم يعتد بتلك الركعة ، وتقدم أن المعتمد الصحة إن ألغاهما لأنه لم يكن قضاء حقيقة في صلب الإمام حينئذ .

قوله : [ إلا أن يقع منه ذلك سهواً ] : أى فلا تبطل الصلاة باتفاق حيث لم يعتد بالركعة .

قوله : [ والمراد بالشك مطلق التردد ] : أى فتحت الشك صور ثلاث ؛ وتقدم صورتان : تحقق الإدراك ، وتحقيق عدمه ، فتكون الصور خمساً . قال المؤلف في تقريره : ولا التفات إلى تكثير الصور في هذا المقام ولا عبرة به ، بل هو من التخليط على المتعلم وتعسير الفهم عليه وتشيت ذهنه من غير فائدة ولا ثمرة ( اهـ ) .

قوله : [ فهل يطلب منه ] : أى والحالة هذه - أعني الصور الثلاث - وهى : ظن الإدراك ، أو توهمه ، أو الشك فيه .

قوله : [ فالظاهر عدم البطلان ] : تبع المؤلف ابن عبد السلام .

ثم إن تحقق الإدراك فظاهر وإن تحقق عدمه لم يرفع منه ، وإن شك في الإدراك ألغاهما ورفع ، كلامه هنا يشمل هذه .

وشبه في إلغاء الركعة قوله : ( كأن أدركه ) أى أدرك الإمام ( في الركوع ) وتحقق الإدراك فيه . ( و ) لكن ( كبر للإحرام في ) حال ( انحطاطه ) للركوع ولو ابتدأه من قيام ؛ فتلغى تلك الركعة على أحد التأويلين : وأما لو كبر بعد الانحطاط فتلغى جزئاً ؛ وقد تقدمت هذه المسألة ، وذكرها هنا لمناسبة إلغاء الركعة عند شك الإدراك . ثم كان مقتضى الظاهر أن من كبر للإحرام حال الانحطاط أوبده : إما بطلان الصلاة من أصلها لفقد ركن القيام لتكبيره الإحرام ، وإما صحتها مع صحة الركعة لعذره بالمسبوقية . وجعلهم التأويلين في خصوص الركعة مع صحة الصلاة مما لا وجه له ، فتدبر . على أن بعضهم ذهب إلى هذا . انظر التوضيح .

ولما كان الاستخلاف من متعلقات الإمام أتبع الإمامة به فقال :

---

قوله : [ وجعلهم التأويلين في خصوص الركعة ] إلخ : تقدم له هذا البحث أيضاً في فرائض الصلاة ، وتقدم لنا الجواب عنه ؛ فانظره .

## فصل : فى الاستخلاف

- وهو استنابة الإمام غيره من المأمومين لتكميل الصلاة بهم لعذر قام به . وحكمه التدب فى غير الجمعة والوجوب فيها .
- وبدأ بحكمه وأسبابه المعبر عنها بالشروط بقوله : ( نُدِبَ للإمام ) الذى ثبتت إمامته بنية وإحرام واقتداء به ( استخلافُ غيره ) من المأمومين ، لا أجنبى ، بشرط حصول عذر للإمام لا تبطل به صلاتهم .
- \* والعذر إما خارج عن الصلاة أو متعلق بها . والمتعلق بها إما مانع من الإمامة دون الصلاة وإمّا مانع من الصلاة .
- وقد أشار للأول من هذه الأقسام الثلاثة بقوله :
- \* ( إن خَشِيَ ) الإمام بتياديه ( تَلَفُ مالٍ ) له بال ولو لغيره . والمراد تلفه على صاحبه ولو كان باقياً فى نفسه كأن يخاف عليه من السرقة أو الغصب وسواء كان المال عيناً أو عرضاً أو حيواناً ناطقاً أو غيره .
- \* ( أو ) خشى تلف ( نَفْسٍ ) محترمة ولو كافرة .

## فصل :

- قوله : [ وبدأ بحكمه ] : أى بالنسبة لغير الجمعة .
- قوله : [ بنية ] . إلخ : متعلق « بنيت » : أى فتحقق الإمامة متوقف على ما ذكر . فمن لم تتحقق إمامته بشئ<sup>٤</sup> من ذلك فلا استخلاف له .
- قوله : [ وإما مانع من الصلاة ] : أى من صحتها للإمام فقط ، وأما مانع الصحة للإمام والمأمور<sup>٥</sup> معاً فلا يتأتى فيه استخلاف .
- قوله : [ إن خشى الإمام ] : المراد به الظن أو الشك لا الوهم ، فلا يستخلف الإمام لأجله خلافاً لـ ( عب ) .
- قوله : [ محترمة ] : أى معصومة بالنسبة له ؛ كخوفه على صبي أو أعمى أن يقع فى بئر أو نار فيهلك أو يحصل له شدة أذى .

وأشار للقسم الثاني بقوله :

\* (أو مُنْعَ) بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير الإمام و(الإمامة) مفعوله الثاني (لعجز) عن ركن كالقيام أو الركوع (أو) لحصول (رعاف بناءً و) إذا استخلف في هذا القسم (رجع مأموماً) إن أمكنه . ولا يجوز له قطع الصلاة في العجز وجاز في الرعاف إذا اتسع الوقت واحترز برعاف البناء عن رعاف القطع ، فإنه من موانع الصلاة لا الإمامة .

وأشار للقسم الثالث بقوله :

\* (أو) منع الإمام (الصلاة) نفسها إبطالها عليه دونهم (بسبق حدث) : من بول أو ريح أو غيرهما وهو يصلي . والباء سببية فيستخلف لإبطالها عليه دونهم . (أو) بسبب (ذكره) أي الحدث فيها فيستخلف ، إن لم يعمل بهم عملاً بعد السبق أو الذكر ؛ وإلا كان متعمداً للحدث فتبطل على الجميع ، ولا استخلاف . ومثل ذلك : ما لو قهقه غلبة أو نسياناً لا عمداً ، أو رعافاً تبطل به على المشهور ، أو طراً عليه شك هل دخل الصلاة بوضوء أو لا ، أو تحقق الطهارة والحدث وشك في السابق منهما ، لا إن شك هل انتقض

قوله : [أو منع] إلخ : أي طراً له العجز عن ذلك في بقية صلاته ، وأما طريان عجزه عن السنة فليس من موجبات الاستخلاف .

قوله : [رعاف بناءً] : أي فهو من أمثلة المانع للإمامة فقط ، وجعله خليل من موانع الصلاة ولعله نظر إلى الحال قبل الغسل . وأما الجواب بأنه مانع الصلاة على أنه إمام فشارك في جميع موانع الإمامة .

قوله : [وجاز في الرعاف] إلخ : أي لأن البناء مندوب عند اتساع الوقت كما تقدم .

قوله : [فإنه من موانع الصلاة] : أي فهو كسبق الحدث ونسيانه كما سيأتي ؛ أي فإنه يستخلف وتبطل عليه دونهم كما في (بن) ، خلافاً للأجهوري و(عب) حيث قالوا بالبطلان على الجميع .

قوله : [أو تحقق الطهارة] إلخ : ما ذكره من أنه يستخلف في هذه الصورة تبع فيه (عب) ولكن تقدم لعب نفسه . والمؤلف : أنه في هذه الصورة يتبادى في صلاته ، ثم إذا بان الطهر لم يعد فانظره .

وضوؤه فإنه يتأدى كما تقدم ، ثم إن بان الطهر لم يعد ، وإلا أعاد الإمام فقط ، وكذا إن طرأ عليه فيها جنون أو إغماء أو موت إلا أن الاستخلاف يكون منهم ، ( وإن ) حصل السبب ( بركوع أو سجود ) . ويرفع بلا تسميع في الأول وبلا تكبير في الثاني لثلاثا يقتدوا به ويرفعون برفع الخليفة ( ولا تبطل ) الصلاة عليهم ( إن رفعوا برفعه قبله ) : أى قبل الاستخلاف ، ولا بد من عود الخليفة ( وعادوا معه ) : أى مع الخليفة ولو أخذوا فرضهم مع الأول . فإن لم يعودوا لم تبطل إن أخذوا فرضهم معه وإلا بطلت .

- \* ( ونُدبَ لهم ) الاستخلاف ( إن لم يستخلف ) الإمام .
- \* ( و ) ندب ( استخلاف الأقرب ) للإمام لأنه أدرى بأفعاله ولتيسر تقدمه

قوله : [ وإن حصل السبب ] : أى الذى هو خشية تلف المال وما ذكره بعده .

قوله : [ ولا تبطل الصلاة ] إلخ : أى على الأصح ومقابله — وهو البطلان — مخرج لابن بشير . على أن الحركة للركن مقصودة ومحل عدم البطلان ما لم يرفعوا به عالين بحديثه ، وإلا بطلت صلاتهم ، كما يقتضيه كلام عبد الحق وغيره . والحاصل أن محل عدم البطلان على الأصح حيث رفعوا برفعه جهلا أو غلطاً فإن رفعوا برفعه عمداً مع علمهم بحديثه فالبطلان بلاخلاف كما فى بن ( اهـ ) من حاشية الأصل ) .

قوله : [ لم تبطل إن أخذوا فرضهم ] : هذا قول ابن رشد ونقل اللخمي عن ابن المواز البطلان .

قوله : [ وإلا بطلت ] : أى قولاً واحداً إن كان تركهم العود عمداً وإن كان الترك لعذر وفات التدارك بطلت تلك الركعة فقط .

قوله : [ وندب لهم الاستخلاف ] : أى ولم أن يصلوا أفذاذاً وليس بمقابله أن لهم الانتظار حتى يرجع إليهم ، لأن صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبنى اعتراض ابن غازي . فإن عملوا عملاً ثم استخلفوا بطلت كما حكى ( ح ) تخريج بعض له على امتناع الإتيان بعد القطع في النحو . قاله في المجموع .

قوله : [ وندب استخلاف الأقرب ] : أى بأن يكون ذلك الخليفة في الصف



فيقتدوا به .

\* ( و ) ندب ( تقدّمه ) عليهم ( إن قَرُب ) كالصّفين ، فيتقدم على الحالة التي هو بها ( وإن بجلوسه ) أو سجوده أو ركوعه ، بخلاف من رأى فرجة فإنه إنما يدب راکعاً أو قائماً لا جالساً كما تقدم .

( وإن تقدّم غيره ) : أى غير من استخلفه الإمام وأتم بهم ( صحّت ) صلاتهم ( كأن أتموا أفذاذاً أو بعضهم ) أفذاذاً والآخر بإمام ( أو ) أتموا ( بإمامين ) كل طائفة بإمام فتصح ( إلا الجمعة ) فلا تصح أفذاذاً ، وتصح للبعض الذى له إمام إن كمل العدد وتوفرت فيه شروط الصحة .

الذى يليه ، فإن استخلف غيره خالف الأولى .

قوله : [ بخلاف من رأى فرجة ] إلخ : والفرق أن ما هنا أهم لتعلق لإصلاح صلاة المأمومين به .

قوله : [ كأن أتموا أفذاذاً ] : أى ولو تركوا الخليفة الذى استخلفه عليهم ، وظاهره الصحة ولو كانوا تركوا الفائحة مع الإمام الأول وهو كذلك لأنهم تركوها بوجه جائز ، وإنما صحّت لهم إن أتموا أفذاذاً وتركوا الخليفة ، لأنه لم يثبت له رتبة الإمامة كالأصلي إلا إذا عملوا معه عملاً .

قوله : [ فلا تصح أفذاذاً ] إلخ : أى لفقد شرطها الذى هو الجماعة والإمام ، وظاهره عدم الصحة ولو حصل العذر بعد ركعة وهو المشهور . وليسوا كالسبوق الذى أدرك ركعة من الجمعة ؛ لأنه يقضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم ؛ فإن الركعة المأتى بها بناء ، ولا يصح صلاة شيء من الجمعة مما هو بناء فذاً . ومقابل المشهور : أنها تصح للمؤمنين وحداً إذا حصل العذر بعد ركعة ، لأن من أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة ( اهـ . من حاشية الأصل ) . ويرد على قوله : « ولا يصح صلاة شيء من الجمعة مما هو بناء فذاً » بناء الراعى فى الجمعة حيث أدرك الركعة الأولى وفاته الثانية وهو يغسل الدم ؛ فإنه يأتى بها فذاً وهى بناء لا غير . فتأمل .

قوله : [ إن كمل العدد ] : أى وتصح لمن قدمه الإمام إن كمل معه العدد وإن لم يقدم واحداً منهما صحّت للسابق إن كمل معه العدد ، وإن تساوبا بطلت عليهما ، فتأمل .

\* ( وقرأ ) الخليفة ( من انتهاء ) قراءة الإمام ( الأول إن عليم ) الانتهاء في فاتحة أو غيرها ( وإلا ) يعلم ( ابتداء ) القراءة من أول الفاتحة وجوباً .  
● ( وصحَّته ) : أى شرط صحة الاستخلاف :

( بإدراكِ جزء ) : أى بإدراك الخليفة مع الإمام الأصلي قبل العذر جزءاً ( يُعتدُّ به من الركعة ) المستخلف هو فيها ( قبل عقد الركوع ) - متعلق بإدراك - وعقده باعتدال الإمام منه ؛ وهذا صادق بدخوله مع الإمام بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ، أحوال القراءة أحوال الركوع أو حال الرفع منه قبل الاعتدال . فإذا حصل للإمام عذر صح استخلاف من أدركه في ذلك ، وسواء حصل له العذر قبل الركوع أو فيه أو بعده في سجوده أو قبله أو بعده إلى آخر صلاته ؛ لأنه في هذه الأحوال صدق عليه أنه أدرك قبل العذر جزءاً يعتد به . ومثله من أدرك الإمام في الركعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة حال قيامه للقراءة فيها ، أو قبل عقد ركوعها . واحترز بقوله : « يعتد به » عن أدرك ما قبل الركوع من الركعة الأولى أو غيرها وفاته الركوع لعذر من ازدحام أو نعاس أو نحو ذلك ، فهذه الركعة وجميع أجزائها لا يعتد بها بالنسبة له فلا يصح استخلافه ، وكذا من أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع بأن أدركه في السجود أو الرفع منه أو الجلوس لتشهد ، فحصل للإمام عذر في تلك الحالة أو بعدها قبل قيامه للتي تليها فلا يصح استخلافه ، لأن ما أدركه لا يعتد به ؛ وإنما يفعله موافقة للإمام . نعم إن قام الإمام لقراءة التي تليها وقام معه هذا المسبوق صح استخلافه ، لأنه بقيامه معه أدرك جزءاً يعتد به من تلك

قوله : [ إن علم ] إلخ : ولا فرق بين كون الصلاة جهرية أو سرية .

قوله : [ من الركعة المستخلف هو فيها ] إلخ : حاصله أنه متى حصل العذر قبل تمام الرفع من الركوع كان له استخلاف من دخل معه قبل العذر بكثير أو بقليل . وأما لو حصل للإمام العذر بعد تمام الرفع فليس له أن يستخلف إلا من أدرك معه ركوع تلك الركعة بأن انحنى معه قبل حصول العذر . وأما إذا لم يدرك معه ذلك فلا يصح استخلافه في تلك الركعة ؛ كما لو دخل معه بعد تمام الرفع ثم حصل له العذر قبل القيام للركعة التي تليها . والشارح في هذا المقام لا يحتاج إلى إيضاح .

## الركعة .

\* ( وإن جاء ) وأحرم ( بعد العُدْر فكأجنبي ) الكاف زائدة أى فهو أجنبي من الجماعة إذ لم يدرك مع الإمام جزءاً ألبتة ، فلا يصح استخلافه اتفاقاً لأنه ليس منهم ، وتبطل صلاة من اثم به منهم . وأما صلاته هو ( فإن صلى لنفسه ) صلاة منفردة — بأن ابتداء القراءة ولم يبن على صلاة الإمام — صحت ، ( أو بنى ) على صلاة الإمام ظناً منه صحة استخلافه منه صحة استخلافه ( بالأولى )

قوله : [ فإن صلى لنفسه ] إلخ : قال فى التوضيح : لا إشكال أن صلاته صحيحة . قال ( ح ) : والذى يظهر أنه يدخل الخلاف فى صلاته لأنه أحرم خلف شخص يظنه فى الصلاة فتبين أنه فى غير الصلاة . وقد ذكر فى النوادر ما نصه ، رمن كتاب ابن سحنون مانصه : « ولو أحرم قوم قبل إمامهم ثم أحدث هو قبل أن يحرم فتقدم أحدهم وصلى بأصحابه فصلاهم فاسدة ، وكذلك إن صلوا فرادى حتى يجددوا إحراماً » . ( اهـ . ) ويفهم من قول ( ح ) : « لأنه أحرم » إلخ : أنه لو أحرم خلفه وهو عالم بعذره لبطلت صلاته لتلاعبه ( اهـ . بن من حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولم يبن على صلاة الإمام ] : أى لكونه لم يقبل الاستخلاف بل صلى ناوياً الفذية .

قوله : [ أو بنى على صلاة الإمام ] إلخ : أى حالة كونه ناوياً الإمامة والمراد ببنائه على صلاة الإمام : بناؤه على ما فعله الإمام من الصلاة ، بحيث لو وجد الإمام قرأ بعض الفاتحةكملها ولم يبتدئها ، ولو وجد الإمام قرأ الفاتحة ابتداءً بالسورة ولم يقرأ الفاتحة ، أو وجده بعد القراءة وحصل له العذر ودخل معه فيركع ويدع القراءة . وإنما صحت صلاته فى هذه الحالة مع أنه أجنبي من الإمام وقد خلت ركعة من صلاته من الفاتحة بناء على أن الفاتحة واجبة فى الجلل ؛ فإن كان فى الرباعية أو الثلاثية فالأمر ظاهر ، وإن كانت الصلاة ثنائية فقال الشيخ أحمد : لا يصح البناء لأنه لاجل لها ، فيحمل قوله : « أو بنى بالأولى » على ماعدا الثنائية ، وقيل بالصحة بناء على أن الفاتحة واجبة فى ركعة ، وعلى هذا يتمشى قول الشارح أو بنى بالأولى مطلقاً .

أى بالركعة الأولى مطلقاً (أو الثالثة من رباعية) فقط واقتصر على الفاتحة كالإمام (صحّت) صلاته، لأنه لا مخالفة بينه وبين المنفرد بجلوسه في محل الجلوس وقيامه في محل القيام — وإن لزم عليه ترك السورة في أوليه وجهه في أخريه إذا كانت عشاء مع زيادة السورة — لكنه إنما يتمشى على أن تارك السنة عمداً أو جهلاً لا تبطل صلاته، فلعلهم ساءحوه هنا للعذر في الجهل، أو بنوا هذا الفرع المشهور على غير المشهور، (ولاً) يبنى بالأولى ولا الثالثة من رباعية بأن يبنى بالثانية أو الرابعة أو الثالثة من ثلاثية (فلاً) تصح. ولا يخفى عليك زيادة القيود التي زدناها وسوق الكلام على أتم نظام.

\* (وجلسَ المسبوقُ) من المأمومين ولا يقوم لقضاء ما فاتته (لسلامه): أى إلى سلام الخليفة المسبوق أيضاً، فإذا سلم قام لقضاء ما عليه وفي تقديمنا الفاعل وتأخير «لسلامه» إشارة إلى أن الخليفة مسبوق أيضاً بملاحظة الاستخدام؛ فالضمير عائِد

قوله: [ مطلقاً ] : أى كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية .

قوله: [ واقتصر على الفاتحة ] : أى أو على بعضها أو تركها لقراءة الإمام لها كما علمت .

قوله: [ ترك السورة ] إلخ : بل ولو ترك بعض الفاتحة أو كلها كما تقدم .

قوله: [ مع زيادة السورة ] : أى عند قيامه لقضاء ما عليه .

قوله: [ فلعلهم ساءحوه ] إلخ : أى كما ساءحوه في ترك الفاتحة كلاً أو بعضاً بناء على وجوبها في الجلل أو الأقل كما تقدم .

قوله: [ على غير المشهور ] : فيه نظر بل بنوه في ترك السورة على مشهور لما تقدم أن تارك السنة المتفق على سنيها عمداً أو جهلاً يستغفر الله ولا شيء عليه على المشهور، فلا يظهر بناؤه على غير المشهور إلا بالنسبة لترك الفاتحة كلاً أو بعضاً تأمل .

قوله: [ فلا تصح ] : أى لاختلاف نظامها بجلوسه في غير محل الجلوس وقيامه في غير محل القيام

قوله: [ ولا يخفى عليك ] : أى في كلام خليل لإجمال وتقديم وتأخير وحذف، ومصنفنا سالم من ذلك كله .

على المسبوق بمعنى آخر بخلاف صنيعه ، والمعنى أن الخليفة إذا كان مسبوقاً - كأن أدرك الرابعة مع الإمام فاستخلفه لعذر - وكان في المأمومين مسبوق أيضاً ، فإذا أتم الخليفة صلاة الإمام - بأن كمل لهم الرابعة وجلس للشهد وتشهد - أشار لهم جميعاً بأن يجلسوا ، وقام لقضاء ما عليه قاضياً للقول بانياً للفعل على ما تقدم .  
فيأتي بركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس لأنها ثانيته ، ثم بركعة بأمر القرآن وسورة ولا يجلس لأنها ثالثة ، ثم بركعة بأمر القرآن فقط فإذا تشهد وسلم سلم معه من لم يكن مسبوقاً بركعة أو أكثر ، فإن لم يجلس وقام لقضاء ما عليه بطلت ولو لم يسلم إلا بسلامه .

وشبه في الجلوس لسلام الخليفة قوله : ( كأن استخلف ) إمام ( مسافر ) خلفه مسافرون ومقيمون رجلاً ( مقيماً ) ممن خلفه فإذا أتم بهم صلاة المسافر أشارهم بالجلوس حتى يأتي ببقية صلاته ، فإذا سلم سلم معه المسافر وقام المقيم لبقية صلاته ، هذا هو الراجح وما مشى عليه الشيخ من أن المسافر يسلم إذا قام الخليفة لبقاء ما عليه ، ويقوم المقيم للقضاء ضعيف .  
( أوسبق هو ) : أى الخليفة وحده فإنهم ينتظرونه ليسلموا بسلامه وإلا بطلت عليهم .

قوله : [ بمعنى آخر ] : أى وهو الخليفة .

قوله : [ فإن لم يجلس وقام ] إلخ : هذا مفهوم قوله : «جلس» ومقابله ما للخمى من أنه يخير المسبوق بين أن يقوم لقضاء ما عليه وحده إذا قام الخليفة للقضاء قياساً على الطائفة الأولى في صلاة الخوف أو يستخلف من يصلى به إماماً ، ويسلم معه لأن كليهما قاض والسلامان واحد ، أو ينتظر فراغ إمامه من قضائه ثم يقضى منفرداً . ( ١ هـ . من الحاشية ) .

قوله : [ ضعيف ] : أى لأنه قول ابن كنانة . وما مشى عليه مصنفنا قول ابن القاسم وسحنون والمصريين قاطبة . ( ١ هـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وإلا بطلت عليهم ] : أى لأن السلام من بقية صلاة الأول . وقد حل هذا الخليفة محله فيه ، فلا يخرج القوم عن إمامته لغير معنى يقتضيه ، وانتظار القوم لفراغه من القضاء أخف من الخروج من إمامته . وقيل : إن ذلك الخليفة يستخلف لهم من يسلم بهم قبل أن يقوم لقضاء ما عليه .

. . . . .

---

● خاتمة : إن جهل الخليفة المسبوق ما صلى الأول أشار لهم فافهموه بالإشارة أو الكلام إن لم يفهم بالإشارة. وإن قال للخليفة: أسقطت ركوعاً مثلاً، عمل عليه إن لم يعلم خلافه .

## فصل : فى قصر الصلاة وجمعها

### والأحكام المتعلقة بها

• (سُنن) سنة مؤكدة<sup>(١)</sup> (لمسافرٍ سَفراً جائزاً) أى مأذوناً فيه فيشمل ، الواجب والمتدب والمباح (أربعة بُرْدٍ)<sup>(٢)</sup> متعلق بمسافر ، ويرد بضم الموحدة : والراء جمع بريد بفتح الموحدة والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال ، فمسافة القصر ستة عشر فرسخاً ثمانية وأربعون ميلاً ، والميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسة مائة على الصحيح ، وقيل ألفاً ذراعاً

### فصل :

قوله : [سنة مؤكدة] : هذا هو الراجح قال عياض فى الإكمال : كونه سنة هو المشهور من مذهب مالك ، وأكثر أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف (هـ). وقيل إن القصر فرض وقيل مستحب وقيل مباح . وعلى السنية فى آكديتها على سنية الجماعة وعكسه قولاً ابن رشد واللعلمى . وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا تعارضتا كما إذا لم يجد المسافر أحداً يأتى به إلا مقبلاً فلا يأتم به على الأول ويأتى به من غير كراهة على الثانى .

قوله : [لمسافر] : أى ولو كان سفره على خلاف العادة بأن كان بطيران أو خطوة :

قوله : [جائزاً] : خرج غير الجائز كالمسافر لقطع الطريق والعاق والآبق ؛

(١) اختلف العلماء فى القصر ، وأجب هوأم رخصة ، ومنهم من قال : التمام أفضل . فذهب الحنفية إلى الأول وكثير من الصحابة والسلف . وإلى الثانى الشافعى ومالك وأحمد وكثير أيضاً من الصحابة والسلف .

(٢) لختلف العلماء كذلك فى مسافة القصر . قال فى الفتح : فحكى فيها ابن المنذر وغيره نحواً من عشرين قولاً . وقال ابن رشد : فذهب مالك والشافعى وأحمد وجماعة كثيرة إلى أن الصلاة تقصر فى أربعة برد . وقال أبو حنيفة وأصحابه أن القصر إنما هو لمن سار من أفق إلى أفق وأقله ثلاثة أيام . وقال أهل الظاهر : القصر فى كل سفر قريباً أو بعيداً . كذلك اختلفوا فى مدة الإقامة التى يباح القصر خلالها . والميل العربى يوازي ٤٦٥ متراً تقريباً .

وهي باعتبار الزمن مرحلتان أى سير يومين معتدلين أو يوم وليلة بسير الإبل المثقلة بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة .  
معتبرة ( ذهاباً ) بفتح الذال المعجمة ( ولو ببحر ) كلها أو بعضها ، تقدمت مسافة البحر أو تأخرت ( أو ) كان المسافر ( نوتياً بأهله ) ولا تمنعه صحبة أهله عن القصر .  
• ( قصر ) صلاة ( رباعية ) نائب فاعل سن لاثنتي وثلاثية ( سافر بوقتها )

فلا يجوز له القصر . وإن قصر فقولان : بالحزمة ، والكراهة ، والراجح الحرمة مع الصحة . وخرج المكروه أيضاً ؛ كالسفر للهو فيكره القصر ، والصلاة صحيحة على كل حال ولا إعادة في وقت ولا غيره وسيأتى للمصنف .

قوله : [ أى سير يومين معتدلين ] إلخ : فالمراد أنها أربعة وعشرون ساعة فلا فرق بين عبارة يومين معتدلين ويوم وليلة ، قال في المجموع : ولا معنى لما في الحاشية عن كبير الخرشى : هل مبدأ اليوم الشمس أو الفجر ؟ فإن معنى يوم وليلة واجبة أربعة وعشرون ساعة فما خرج عن اليوم دخل في الليل . ( ١٠١ هـ ) .  
قوله : [ ولو ببحر ] : أشار بهذا إلى أن العبرة في التحديد بالمسافة خلافاً لمن قال : العبرة في البحر بالزمان مطاماً ، ولن قال : العبرة فيه بالزمان إن سافر فيه لا بجانب البر وإن سافر فيه بجانبه فالعبرة بالأربعة برء . وأما أصل القصر في البحر فلا خلاف فيه .

قوله : [ كلها أو بعضها ] إلخ : هذا التعميم قول عبد الملك واعتمده المؤلف ، وقال في تقريره : وهو الذى أدين الله به ومقابله قول ابن المواز - وحل به في الأصل - فقال : ولو كان سفرها ببحر أى جميعها أو بعضها سواء تقدمت مسافة البحر أو تأخرت حيث كان السير فيه بالمجازيف أو بها وبالريح ، كأن كان بالريح فقط وتأخرت مسافة البر وتقدمت ، وكانت قدر المسافة الشرعية وإلا فلا يقصر حتى ينزل البحر ويسير بالريح . ( ١٠١ هـ . وفي المجموع ما يوافق هذا ) .

قوله [ نوتياً بأهله ] : أى خلافاً للإمام أحمد . فأولى في قصر الصلاة غير النوتى إذا سافر بأهله والنوتى إذا سافر بغير أهله ، فالمصنف نص على المتوهم .  
قوله : [ سافر بوقتها ] : أى وقتها الحاضر .



ولو الضروري ، لا إن خرج وقتها الضروري فلا تقصر ولو فضاها في سفره .  
(أو فاتتته) عطف على سافر أى أو رباعية فاتته (فيه) أى في سفره فتقصر ،  
ولو صلاها بحضر أو عطف على محذوف أى أداها في سفره أو فاتته فيه .

• ومحل القصر (إن عدا) : أى جاوز المسافر (البلدى) أى من سكنه ببلد  
(البساتين) لهذا البلد (المسكون) بالأهل ، ولو في بعض الأحيان كأيام  
الثمار بخلاف غير المسكون ولو كان به الحراس فلا يشترط تعديته كالزراع ،  
بل يقتصر بمجرد تعدى البيوت كالحيالية عن البساتين (ولو بقرية جمعة) والقول  
بأنه فيها لا بد من مجاوزة ثلاثة أميال ضعيف ، (و) إن عدا (العمودى) حلتته  
أى بيوت حلتته ، ولو تفرقت حيث جمعها اسم الحى والدار ، أو الدار فقط ؛

قوله : [البلدى] إلخ : اعلم أن شرط تعدية البلدى البساتين المذكورة  
إذا سافر من ناحيتها أو من غير ناحيتها وكان محاذياً لها ، وإلا فيقصر بمجرد  
مجاورة البيوت كذا في (عب) . وفى (بن) أنه لا يشترط مجاوزتها إلا إذا سافر من  
ناحيتها ، فإن سافر من غير ناحيتها فلا يشترط مجاوزتها ولو كان محاذياً لها .

قوله : [ولو بقرية جمعة] إلخ : الحاصل أن المعول عليه إنما هو مجاوزة  
البساتين المسكونة لافرق في ذلك بين قرية الجمعة وغيرها ، وروى مطرف وابن  
الماجنشون عن مالك : إن كانت قرية جمعة فلا يقصر المسافر منها حتى يجاوز  
بيوتها بثلاثة أميال من السور إن كان للبلد سور ، وإلا فن آخر بنيانها إن لم تكن  
قرية جمعة فيكفى مجاوزة البساتين فقط . وقد علمت ضعف هذا التفصيل .

قوله : [وإن عدا العمودى] إلخ : هو ساكن البادية والحلة بكسر الحاء :  
أى محلته ، وهى منزلة قومه . فالحلة والمنزل بمعنى واحد .

قوله : [حيث جمعها اسم الحى والدار] إلخ : المراد بالحى : القبيلة . والمراد  
بالدار : المنزل الذى ينزلون فيه .

وحاصله أنه إذا جمعهم اسم الحى والدار أو الدار فقط فإنه لا يقصر فى هاتين  
الحالتين إلا إذا جاوز جميع البيوت لأنها بمنزلة الفضاء والرحاب المجاور للأبنية .  
فكما أنه لا بد من مجاوزة الفضاء ، لا بد من مجاوزة جميع البيوت . وأما لو جمعهم  
اسم الحى فقط دون الدار — بأن كانت كل فرقة فى دار — فلأنها تعتبر كل دار على

بأن يتوقف رحيلهم ونزولهم على بعضهم - ولو كانوا من قبيلتين أو أكثر - لا إن لم يتوقف ولو كانوا من قبيلة واحدة . ( و ) إن ( انفصل غيرهما ) : أى غير البلدى والعمودى عن مكانه ، كساكن بجبل أو بقرية صغيرة لا بساتين لها . وينتهى القصر ( إلى ) مثل ( محلّ البدء ) فى ذهابه أو إليه نفسه فى عودته ، فيتم بوصله إلى البساتين المسكونة ، أو إلى البيوت فيما لا بساتين لها ( لا ) إن سافر ( أقل ) من أربعة برد فلا يقصر .

● ( وبطلت ) إن قصر ( فى ) مسافة ( ثلاثة بُرد ) أو أقل ( لا أكثر ) منها فلا تبطل بقصرها ، وذلك من سبعة وثلاثين ميلاً إلى سبعة وأربعين ، ( وإن منع ) القصر فى ذلك ؛ إذ لا يلزم من المنع البطلان ( كالعاصى بسفره ) فإنه يحرم عليه القصر ، ولكنه إن قصر لم تبطل وأما العاصى فى سفره فإنه يسن له القصر قطعاً . والفرق بينهما أن العاصى به نفس سفره معصية ، كآبى ومسافر لقطع طريق أو لسرقة أو غصب ، والعاصى فيه سفره جائز فى نفسه ، لكن قد يقع منه فيه معصية كشرّب أو زناً أو سرقة أو غصب .

\* ( وكُره ) القصر ( للاده به ) : أى بالسفر وتصح بالأولى مما قبله وقيل :

حدة حيث كان لا يرتفق بعضهم ببعض . وإلا ، فهم كأهل الدار الواحدة . وكذا إذا لم يجمعهم اسم الحى والدار فإنه يقصر إذا جاوز بيوت حلتة هو . قوله : [ كساكن بجبل ] إلخ : أى فإنه يقصر إذا جاوز محله وساكن القرية التى لا بساتين بها مسكونة ، فإنه يقصر إذا جاوز بيوت القرية والأبنية الخراب التى فى طرفها . وكذلك ساكن البساتين يقصر بمجرد انفصاله عن مسكنه سواء كانت تلك البساتين متصلة بالبلد أو منفصلة عنه . كذا فى حاشية الأصل .

قوله : [ فلا يقصر ] : أى يحرم . وليس المراد ما يعطيه لفظه وهو نى السنية .

قوله : [ وبطلت إن قصر ] إلخ : اعلم أن القصر فيما دون أربعة برد ممنوع اتفاقاً ، والنزاع إنما هو فيما بعد الوقوع قال الأجهورى :

من يقصر الصلاة فى أميال	بعد له تبطل بلا إشكال
وقصرها بعد ميم لا ضرر	وفى بين ذا وذو الخلف اشهر
فقل لا يعيدها أصلاً وقيل :	يعيدها فى الوقت فافهم يانبيل

لا يجوز أيضاً

• (ولا يقصر راجعاً) من سفره لمحل إقامته الذي خرج منه إذا رجع (لدونها) أى دون مسافة القصر ، لأن الرجوع يعتبر سفرًا مستقلاً . هذا إن رجع تاركاً للسفر ، بل (ولو) رجع (لشيء نسيه ، إلا أن يخرج رافضاً سكناها) بأن كانت نيته عدم العود إليها باستيطان غيرها (ولم ينو برجوعه الإقامة) القاطعة لحكم السفر ، بل شيء طرأ له ويرجع لسفره فيقصر في رجوعه . لأن رجوعه حينئذ لا يقطع حكم سفره ، فقبوله إلا إن إلخ قيد لما بعد المبالغة . وحاصله أن من رجع لدون المسافة لا يقصر ولو رجع لحاجة ما لم يكن خروجه من هذا البلد بنية رفض سكناها ، ورجوعه له إنما هو لمجرد قضاء حاجة منه بلا نية إقامة أربعة أيام ، وإلا فيقصر .

\* (ولا) يقصر (عادل عن) طريق (قصير) دون مسافة القصر إلى السفر في طريق طويل فيه مسافة القصر (بلا عذر) يقتضى العدول إليه ، فإن قصر فصحيحة لأن غايته أنه لاه بسفره ، والمراد بالعذر مطلق سبب ، فإن عدم ولولأمر

فقتضى كلام الأجهوري صحتها في السادس والثلاثين ، وكلام شارحنا يقتضى البطلان وهو الذي عول عليه في تقريره .

قوله : [ لدونها ] : مفهومه أنه إذا رجع بعدها قصر في رجوعه ، كما يرشد التعليل .

قوله : [ لشيء نسيه ] : قال ( ر ) إذا رجع للبلد الذي سافر منه . وأما لو رجع لغيره لشيء نسيه لقصر في رجوعه قاله ابن عبد السلام . ( اهـ . بن من حاشية الأصل ) . وردّ بالمبالغة على ابن الماجشون القائل : إذا رجع لشيء نسيه فإنه يقصر ، لأنه لم يرفض سفره . وحل الخلاف إذا لم يدخل بعد رجوعه وطنه الذي نوى الإقامة فيه على التأييد ، فإن دخله فلا خلاف في إتمامه .

قوله : [ عن طريق قصير ] : مقتضى ما ذكره ( ح ) من تعليلهم بأن ذلك مبنى على عدم قصر اللاهى أنه إذا قصر لا يعيد وهو الظاهر ، لأن العدول عن القصير للطويل غير محرم . وفي التوضيح : هذا مبنى على أن اللاهى بصيده وشبهة لا يقصر فلا شك في قصر هذا . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

مباح قصر قطعاً .

\* ( ولا ) يقصر ( كهائم ) الكاف بمعنى مثل والهاثم : السائح في الأرض ، ولا يقصد إقامة بمحل مخصوص وأدخلت الكاف الراعى يطلب الرعى بمواشيه حيث وجد الكلاً ، وطالب ضالة أو آبق متى وجدها رجع ( إلا أن يعلم ) الهاثم ونحوه ( قَطَعَ المسافة ) الشرعية ( قَبْلَ مَرَامِهِ ) : أى مقصده وقد عزم على قطعها حين خروجه فيقصر .

\* ( ولا ) يقصر ( منفصل ) عن البلد أو البساتين المسكونة ( ينتظر رفقة ) يسافر معهم ( إلا أن يجزم بالسَّير دونها ) أى الرفقة ؛ أى أنه يسير قبل أربعة أيام ولولم تجي ( أو ) أنه لا يسافر إلا معها وجزم ( بمجيئها ) والسفر معها ( قبل أربعة أيام ) فإن جزم بما ذكر قصر في محل الانتظار .

\* ( ولا ) يقصر مسافر ( ناو إقامةً بمكان ) في طريقه على دون مسافة القصر ( تقطعه ) صفة لإقامة : أى إقامة قاطعة للقصر — بأن كانت أربعة أيام فأكثر — كأن يسافر على محل مسافة أربعة برد فأكثر ثم نوى حين خروجه أن يقيم بمكان على بردين مثلاً أربعة أيام أو أكثر فلا يقصر فيما دون ذلك المكان ، ( أو ) ناو ( دخول وطنه ) الكائن في أثناء المسافة ، ( أو ) ناو دخول ( محل زوجة دخل بها ) في ذلك المحل الكائن في أثناء المسافة — لأن لم يدخل بها فيقصر — ولو كان به أقاربه كولد أو والد حتى ينوى إقامة أربعة أيام ، ( وهو ) أى ما ذكر من المكان أو الوطن أو محل الزوجة . والواو للحال : أى والحال أن ما ذكر ( دون المسافة ) الشرعية . مثاله : مقيم بمكة أراد السفر إلى المدينة ونوى حين خروجه من مكة أن يقيم بالجرعانة أربعة أيام ، أو كانت الجرعانة وطنه — أى محل زوجته المدخول بها — ونوى أن يدخلها

قوله : [ قصر قطعاً ] : أى من غير نهي .

قوله : [ ولا يقصر منفصل ] إلخ : حاصله أنه إذا خرج من البلد عازماً على السفر ثم أقام قبل مسافته ينتظر رفقة لاحقة له ، فإن جزم أنه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فإنه لا يقصر بل يتم مدة انتظاره . فإن نوى انتظارها أقل من أربعة أيام فإن لم تأت سافر دونها أو جزم بمجيئها قبل الأربعة أيام قصر مدة انتظاره لها .

ولو لم يقم بها ما ذكر ؛ فإنه لا يقصر من مكة إلى الجعرانة لأنها دون المسافة .  
ثم إذا خرج إلى المدينة قصر ، فإن كان سفره دون المدينة اعتبر الباقي ، فإن  
كان مسافة قصر ، قصر وإلا فلا .

• ثم شرع يتكلم على من كان متلبساً بالقصر وطراً عليه ما يقطعه بقوله :  
• ( وقطعه ) أى القصر الذى كان متلبساً به ( دخوله ) أى دخول وطنه المار عليه ،  
أو دخول محل زوجته المدخول بها ، حال كونه ( بعدها ) : أى المسافة ؛ أى مسافة  
القصر . فإن طرأت له نية دخوله فى أثناء سفره استمر على القصر حتى يدخل  
بالفعل ، ولو كان الباقي دون المسافة . وكذا إذا كان دونها حيث خرج من البلد  
الذى ابتدأ السفر منه غير قاصد دخول ما ذكر فطراً له الدخول ، فإنه يتم من وقت

قوله : [ فإن كان سفره دون المدينة ] إلخ : حاصله أن الأقسام أربعة :  
الأول : أن يستقل ما قبل وطنه وما بعده بالمسافة وفى هذه يقصر قبل دخوله  
لوطنه وبعده . الثانى : عكسه والمجموع فيه المسافة ، وفى هذا إن نوى الدخول أتم  
قبل دخوله وطنه وبعده ، وإن لم ينو دخوله قصر ، وإن نوى دخوله بعد سيره  
شيئاً فى قصره قولاً سحنون وغيره . الثالث : أن يكون قبل وطنه أقل من المسافة وبعده  
مسافة مستقلة ، فإن نوى الدخول فلا يقصر قبله وإن لم ينو الدخول يقصر ، وأما  
بعده فيقصر مطلقاً ولو نوى دخوله فى أثناء سفره ، فحكى فى التوضيح فى هذه  
قولين القصر لسحنون والإتمام لغيره . الرابع : أن يكون قبل وطنه مسافة مستقلة  
وبعده أقل منها فيقصر قبل وطنه مطلقاً نوى الدخول أم لا ، وأما بعده فلا يقصر  
مطلقاً . ( اهـ . من حاشية الأصل ) . وما قيل فى الوطن يقال فى مكان الزوجة وفى  
مكان نوى إقامة أربعة أيام صحاح فيه ، فتأمل .

قوله : [ دخوله ] إلخ : أى وأما مجرد المرور بالوطن أو مكان الزوجة فلا  
يقطع حكم السفر ولو حاذاه . ولذا قال فى التوضيح : إنما يمنع المرور بشرط دخوله  
أو نية دخوله لا إن اجتاز ، والمراد بمكان . الزوجة : البلد الذى هى به لخصوص  
المنزل الذى هى به ، ولا يكون محل الزوجة قاطعاً إلا إذا كانت غير ناشزة ، وفى  
المجموع أن الزوجة الناشزة لا عبرة بها مثل الزوجة أم الولد والسرية .  
قوله : [ استمر على القصر ] : أى على قول سحنون .

نية الدخول في هذا الثاني ، أو الدخول بالفعل إذا لم يطرأ له قصد الدخول .  
( ثم ) إذا شرع في بقية سفره ( اعتبر ما بقي ) . فإن كان مسافة القصر قصر -  
وإلا فلا . وهذا راجع لجميع ما تقدم .

• ( و ) قطع القصر أيضاً ( دخول بلده ) : الذي سافر منه إن رجع اختياراً .  
بل ( وإن ردت ) إلى ما ذكره من الوطن وما بعده ( غلبة بكريج ) ردت السفينة  
التي هوبها ، فهذه المبالغة ترجع لما قبل بلده أيضاً ؛ وهو وطنه أو محل زوجته الكائن  
في أثناء المسافة . ولا يتكرر هذا مع قوله سابقاً : « ولا يقصر راجع » لأن الكلام  
هنا في كون الدخول في البلد يقطع حكم السفر . وهناك في كون الراجع لا يقصر  
في رجوعه إذا كانت مسافته دون مسافة القصر .

\* ( و ) قطعه ( نية إقامة أربعة أيام صحاح ) : تستلزم عشرين صلاة وإلا فلا  
( أو العلم بها ) أي إقامة الأربعة الأيام في محل ( عادة ) بأن كانت عادة القافلة  
أن يقيم في ذلك المحل أربعة أيام فإنه يتم ( لا الإقامة ) المجردة عن كونها أربعة  
أيام ، كالمقيم لحاجة متى قضيت سافر فإنها لا تنقطع القصر ( ولو طالت ) ،

قوله [ بكريج ] : ومثله دابة جمحت ولا يجد غيرها لا الغاصب إذ يمكن  
التخلص منه ولو بمال ، فهو على نية سفره . كذا في المجموع .

• قوله : [ نية إقامة أربعة أيام ] إلخ : الأولى نزول مكان نوى إقامة أربعة  
أيام صحاح فيه ، وذلك لأن ظاهره أنه بمجرد النية المذكورة ينقطع حكم السفر  
ولو كان بين محلها . ومحل الإقامة المسافة وليس كذلك .

• قوله : [ تستلزم عشرين صلاة ] : أي في مدة تلك الإقامة بأن دخل قبل  
فجور السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء ، واعتبر سحنون العشرين فقط  
سواء كانت في أربعة أيام صحاح أو لا .

قوله : [ والعلم بها ] إلخ : أي وإن لم ينوها ، كما يعلم من عادة الحاج أنه  
إذا دخل مكة يقيم فيها أكثر من أربعة أيام فيتم . ومحل قطع القصر بإقامة أربعة  
أيام صحاح في غير العسكر بدار الحرب وأما هو فيقصر ولو طالت إقامته . كما قال  
نخيل : إلا العسكر بدار الحرب .

إلا إذا علم أنها لا تقضى إلا بعد الأربعة ( وإن نواها ) : أى الأربعة أيام وهو ( بصلاة ) أى فيها ( قطع ) الصلاة ( وشفع ) ندباً ( إن ركع ) : أى صلى ركعة بسجديتها ( ولم تجز حصرية ) إن أتمها أربعاً لعدم دخوله عليها ( ولا سفريّة ) لنية الإقامة فيها ( و ) إن نواها ( بعدها ) : أى بعد الفراغ منها ( أعاد بوقت ) اختياري .

● ( وكره اقتداء مقيم بمسافر ) : لمخالفة نية إمامه ( كحكسه ) : أى اقتداء مسافر بمقيم . ( وتأكّد ) الكره لمخالفة المسافر سنته من القصر . ( وتبعه ) المسافر في الإتمام وجوباً ولو نوى القصر .

قوله : [ وإن نواها ] : أى الأربعة أيام ومثل نية الإقامة المذكورة ما إذا أدخلته الريح في الصلاة التي أحرم بها سفريّة . محلاً يقطع دخوله حكم السفر من وطنه ، أو محل زوجة بنى بها .

قوله : [ أعاد بوقت ] إلخ : استشكل بأن الصلاة قد وقعت مستجمعة للشروط قبل نية الإقامة . وحينئذ فلا وجه للإعادة . وقد يقال إن نية الإقامة على جرى العادة لا بد لها من تردد قبلها في الإقامة وعدمها . فإذا جزم بالإقامة بعد الصلاة فكأنه متردد عند نية الصلاة السفريّة ؟ فاحتيط له بالإعادة في الوقت .

قوله : [ وكره اقتداء مقيم ] إلخ : أى إلا إذا كان ذلك المسافر ذا فضل أو سن كما في سماع ابن القاسم وأشهب . وذكر ابن رشد أنه المذهب ونقله ( ح ) على وجه يقتضى اعتياده . وذكر ( ر ) أن المعتمد لإطلاق الكراهة . وبالجملّة فكل من القولين قد رجح . كذا في حاشية الأصل .

قوله : [ ولو نوى القصر ] : استشكل لإتمامه مع ما يأتي في قوله : « وإن نوى القصر فأتم عمداً بطلت » ، ومع قوله : « وإن ظن الإمام مسافراً فظهر خلافه أعاد أبداً » إلخ : وأجاب ( ر ) : بأن نية عدد الركعات ومخالفة فعله لتلك النية أصل مختلف فيه ، فتارة بلغونه وتارة يعتبرونه . ففي كل موضع مرّ على قول ، فمرّ هنا على اغتفار مخالفة الفعل للنية لأجل متابعة الإمام ، وفيما يأتي مرّ على عدم اغتفار مخالفة النية لأن عنده نوع تلاعب .

(وأعادَ بوقتٍ) على المعتمد خلافاً لما مشى عليه من عدم الإعادة (كأنْ نوى) المسافر (الإتمامَ ولو سهواً) عن كونه مسافراً فإنه يندب له الإعادة في الوقت سفرية .

\* (وأتمَّ) وجوباً بالدخول على الإتمام (فإن قصر) بعد نية الإتمام (عمداً أو تأويلاً . بطلتْ و) إن قصر (سهواً فكأحكام السهو) . فإن تذكر بالقرب أتم وسجد بعد سلامه . وإن ، طال أو خرج من المسجد بطلتْ .

\* (وإن نوى القصر فأتَمَّ عمداً بطلتْ عليه وعلى مأموه) أتم معه أولاً ، لأن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلفياً استثنى .

\* ( و ) إن أتم (سهواً أو تأويلاً) بأن يرى أن القصر لا يجوز أو أن الإتمام

قوله : [وأعاد بوقت على المعتمد] : أى لكونه مذهب المدونة وعدم الإعادة قول ابن رشد .

قوله : [ولو سهواً] : ما قبل المبالغات ثلاث صور : وهى نية الإتمام عمداً ، أو جهلاً ، أو تأويلاً . والرابعة المبالغ عليها وقوله بعد ذلك : « وأتم » : أى كما نوى . ففي الإتمام أربعة أيضاً مضروبة فى أربعة ، تكون الصور ست عشرة صورة . كما يؤخذ من الأصل : يندب له فى جميعها الإعادة فى الوقت ؛ سفرية إن لم يحضر ، وحضرية إن حضر . ومأموه تبع له .

قوله : [فإن قصر بعد نية الإتمام] إلخ : فى هذه المسألة ست عشرة صورة أيضاً لأن قوله بعد نية الإتمام صادق بأربع صور : العمد ، والجهل ، والتأويل ، والسهو . وفى كل من الأربع : إما أن يقصر عمداً – ومثله الجهل – أو تأويلاً . فهذه ثلاثة فى الأربعة أجاب عنها المصنف بقوله : « بطلت » ، وبقي ما إذا قصر سهواً فى الأربعة ، أجاب عنها المصنف بقوله : « فكأحكام السهو » إلخ . قوله : [وإن نوى القصر] إلخ : لايتأتى هنا تعداد الصور فى أصل النية لأنها الأصل ، فى هذا القسم أربع صور فقط أفادها المصنف بقوله : « فأتَمَّ عمداً بطلت عليه وعلى مأموه ، وسهواً أو تأويلاً أو جهلاً فى الوقت » فجملة صور هذا المبحث ست وثلاثون صورة .

قوله : [بأن يرى أن القصر لايجوز] إلخ : أراد مراعاة من يقول بذلك



أفضل (أو جهلاً ؛ ففي الوقتِ) الضروري بعيد ، (وصحّت للمأموم) أيضاً (بلا إعادة) عليه (إن لم يتبعه) في الإتمام . بل جلس حتى سلم ، فإن تبعه بطلت .  
 \* (و) إذا قام الإمام للإتمام سهواً أو جهلاً بعد نية القصر (سبح له) المأموم بأن يقول سبحان الله ، فإن رجع سجد لسهوه ، وإن لم يرجع فلا يتبعه بل يجلس حتى يسلم إمامه .

(وسلم المسافرُ بسلامه . وأتمَّ غيره) : أى غير المسافر صلاته (بعده) : أى بعد سلامه ، فإن سلم المسافر قبله أو قام غيره للإتمام قبله بطلت عليهم كما لو تبعوه في الإتمام عمداً لتعمدهم الزيادة دونه ، ولم يجعلوا الجاهل هنا المتأول كالعامد في البطلان حيث نوى القصر وهو مشكل .

ولو خارج المذهب ، ففي كتب الحديث بعض السلف كان يرى أن القصر مقيد بالخوف من الكفار<sup>(١)</sup> كما في آية : ( وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ) الآية وكانت عائشة لا تقصر .

قوله : [ فإن تبعه بطلت ] : أى حيث كان متيقناً انتفاء الموجب وإلا فيأمر بالاتباع لجريانها على مسألة قيام الإمام لزائدة .

قوله : [ بل يجلس ] : أى حيث كان متيقناً انتفاء الموجب .

قوله : [ وهو مشكل ] : ولعله خفف الأمر في الجاهل والمتأول القول

(١) قال الشوكاني في نيل الأوطار : ذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر . فقد قيل في قوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » أنها اقتضت قصرًا يتناول قصر الأركان بالتخفيف وقصر العدد بنقصان ركعتين ، وقيد ذلك بأمرين : الضرب في الأرض والخوف فإذا وجد الأمران أبيح القصر ، فيصلون صلاة خوف مقصور عددها وأركانها وإن انتفى الأمران وكانوا آمنين مقيمين ، انتفى القصران ، فيصلون صلاة تامة كاملة . وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده . فإن وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان واستوفى العدد وهذا نوع قصر ، وليس بالقصر المطلق في الآية : وإن وجد السفر والأمن قصر العدد واستوفيت الأركان وصليت صلاة أمن . وهذا أيضاً نوع قصر وليس بالقصر المطلق ، وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد وقد تسمى تامة باعتبار تمام أركانها وإن لم تدخل في الآية . وذكر عن يعلى بن أمية ، قال : « قلت لعمر بن الخطاب : فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ، فقد أمن الناس ؟ قال عجبت (أنا) مما عجبت (أنت) منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » رواه الجماعة إلا البخاري .

\* ( وإن ظنّ ) شخص ( الإمامَ مُسافراً ) فاقتدى به ( فظَهَرَ خلافُه ) وأنه مقيم ( أعادَ ) المأموم صلاته ( أبداً ) لبطالانها ( كعكسه ) ، بأن ظن أن إمامه مقيم ، فإذا هو مسافر ؛ فيعيد أبداً ( إن كان ) المأموم في المسألتين ( مُسافراً ) ؛ لأنه نوى القصر وإمامه نوى الإتمام في الأولى ، وإن سلم من اثنتين فقد خالف إمامه نية وفعلاً ، وإن أتم معه فقد خالف فعله نيته ، وأما في الثانية فهو قد نوى الإتمام لظنه أن إمامه مقيم ، والإمام قد نوى القصر لأنه مسافر ؛ فإن قصر معه فقد خالف فعله نيته . وإن أتم بمقتضى نيته فقد خالف إمامه نية وفعلاً . واعترض باقتداء المقيم بمسافر ؛ وفرّق بأن المقيم دخل على مخالفة إمامه من أول الأمر فاغتفر . وهذا دخل على موافقته فأخطأ ظنه فلم يغتفر . ومنهموم « إن كان مسافراً » أنه لو كان مقبياً صحت فيهما . لكن يرد على الثانية أنه قد دخل على الموافقة لإمامه فتبين خطأ ظنه .

● ( وإن لم ينو ) المسافر ( قصرًا ولا إتمامًا ) بأن نوى الظهر مثلاً من غير ملاحظة واحد منهما ( ففي صحتها ) وعدمها ( قولان ) . وعلى الصحة ( فهل يلزمه الإتمام ) ؟ لأنه الأصل ( أو يخير ) في الإتمام والقصر ؟ لأن شأن المسافر

وبعدم جواز القصر أو أن الإتمام أفضل .

قوله : [ فظهر خلافه ] : أى وأما إن لم يظهر خلافه بل وافق ظنه فالصلاة صحيحة ؛ وإن لم يظهر شيء فباطلة أيضاً كما في النقل عن ابن رشد ، بالمفهوم فيه تفصيل .

قوله : [ نية وفعلاً ] : أى لأن هذا الداخل نوى القصر وسلم من اثنتين والإمام نوى الإتمام وسلم من أربع .

قوله : [ فقد خالف فعله نيته ] : أى فهو كمن نوى القصر وأتم عمداً .

قوله : [ وفرق ] إلخ : حاصل الفرق أن المأموم هنا لما خالف سنةً — وهى القصر — وعدل إلى الإتمام لاعتقاده أن الإمام المقيم كانت نيته معلقة ، فكأنه نوى الإتمام إن كان الإمام متمماً ، وقد ظهر بطلان المعلق عليه وحيثئذ فيبطل المعلق وهو الإتمام بخلاف المسألة الأخرى ، فإنه ناو الإتمام على كل حال . ( ٥١ . من حاشية الأصل )

القصر : ( قولان ) .

- ( ولا تجب ) على المسافر ( نية القصر عند السفر ) بل عند الصلاة ، حتى إنه لو كان يتم إلى أن بقي من المسافة دون مسافة القصر لطلب منه القصر .
- ( ونُدب ) للمسافر ( تعجيل الأوبة ) بفتح الهمزة أى الرجوع لوطنه بعد قضاء وطره .
- ( و ) ندب له ( الدخول نهاراً ) — لا خصوص الضحى — وكره الطروق ليلاً

قوله : [ قولان ] : أى سواء صلاها حضرية أو سفرية . هذا هو الصواب خلافاً لـ (ع) حيث قال : محل الردد إن صلاها سفرية ، وإلا صححت اتفاقاً قال فى الحاشية : ينبغى أن يكن محل الردد فى أول صلاة صلاها فى السفر ؛ فإن كان قد سبق له نية القصر ، فإنه يتفق على الصحة فيما بعد إذا قصر لأن نية القصر قد انسحبت عليه فهى موجودة حكماً . وكذا يقال فيما إذا نوى الإتمام فى أول صلاة ثم ترك نية القصر والإتمام فيما بعدها وأتم .

قوله : [ وندب للمسافر تعجيل الأوبة ] إلخ : أى فكأنه بعد قضاء حاجته فى المكان الذى كان فيه خلاف الأولى ، لأنه من ضياع الزمن فيما لا يعنى ، والوطر هو الحاجة قال الله تعالى : ( فلما قضى زيد منها وطراً ) أى حاجة .

قوله : [ وندب له الدخول نهاراً ] : أى ويكره ليلاً فى حق ذى زوجة ، ففى مسلم والنسائى من طريق جابر بن عبد الله : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثراتهم » <sup>(١)</sup> ( ٥١ ) . والطروق : هو الدخول من بعد .

واعلم أنه يستحب لمن أراد الخروج للسفر أن يذهب لإخوانه يسلم عليهم

( ١ ) أخرجه مسلم عن رواية عبد الرحمن بن مهندي عن سفيان الثوري . ولكن قال سفيان : لا أدري أهذا فى الحديث أم لا ، يعنى : يتخونهم أو يطلب عثراتهم . ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن محارب مقتصرأ دون هذه العبارة . وبثله أيضاً البخارى رواه من الطريق نفسه دونها . ولكن ذكرها فى الترجمة ، فقال : « لا يطرق أهله ليلاً إذا أطال غيبته مخافة أن يتخونهم أو يلتمس عثراتهم » . قال الحافظ ابن حجر : اختلف فى إدراج هذه العبارة . وأخرجه النسائى كذلك من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك . وأخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن سفيان كذلك . ولكن ذلك استحياباً فقد روى الإمام البخارى أيضاً فى حديث جابر : « فلما قلنا ( المدينة ) ذهبنا لندخل فقال : امهلوا حتى تدخلوا ليلاً أو عشاء لكى تمتشط الشعثة وتمتجد المغيبة » . كتاب النكاح باب تمتجد المغيبة .

- \* ( و ) ندب له ( استصحاب هدية ) لعباله وجيرانه لأنه أبلغ في السرور .
- ولما كان السفر من أسباب الجمع بين مشتركى الوقت . شرع في الكلام على جمعهما فيه ، وأتبعهما بالكلام على جمعهما في غيره .
- وأساببه ستة : السفر ، والمطر ، والوحل مع الظلمة . ونحو الإغماء ، وعرقه ، ومزدلفة — إلا أنه أخر الأخيرين لمحلها — فقال :
- \* ( ورخص ) جوازاً ( له ) : أى للسافر رجلاً أو امرأة ( في جمع الظهرين ) والعشاءين كما يأتي ( بيسر ) : أى فيه لا في بحر ؛ قصرًا للرخصة على موردها ،

ويودعهم ويسألهم الدعاء ، وأن يودعوه ويدعو له بما دعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن جاء يريد سفرًا ، ويلتمس أن يزوده فقال له صلى الله عليه وسلم : « زدك الله التقوى . ووقاك الردى : وغفر ذنبك ، ويسرك للخير حيثما كنت » رواه الترمذى والحاكم عن أنس .

وأما إذا قدم من السفر فالمستحب لإخوانه أن يأتوا إليه ويسلموا عليه ، وما يقع من قراءة الفاتحة عند الوداع فأنكره الشيخ عبد الرحمن التاجورى ، وقال : إنه لم يرد في السنة . وقال الأجهورى : بل ورد فيها ما يدل لجوازه . وهو غير منكر . وما ذكره من كراهة القدوم ليلاً — في حق ذى الزوجة — كانت الغيبة قريبة أو بعيدة على المعتمد ، خلافاً لما يفيد ( عب ) من اختصاص الكراهة بطول الغيبة . ومحل الكراهة المذكورة لغير معلوم القدوم ، وأما من علم أدله بوقت قدومه فلا يكره له الطروق ليلاً ، ويستحب ابتداء دخوله بالمسجد <sup>(١)</sup> .

قوله : [ وندب له استصحاب هدية ] إلخ : أى لورود الأمر بها في الأحاديث .

قوله : [ لمحلها ] : أى وهو باب الحج .

قوله : [ رجلاً أو امرأة ] : أى واسواء كان راكباً أو ماشياً على ما في طرر ابن عات خلافاً لمن خصه بالراكب .

قوله : [ بيسر ] إلخ : وأجازه الشافعية بالبحر أيضاً .

( ١ ) ورد ذلك في حديث توبة كعب بن مالك ، ضمن حديث طويل في ذلك . فقد جاء فيه : « وكان قلما يقدم من سفر سافره إلا ضحى ، وكان يبدأ بالمسجد فيركع ركعتين » . رواه الإمام البخارى في كتاب التفسير — تفسير سورة براءة .

(وإن قصر) السفر على مسافة القصر (أو لم يجد) بتشديد الدال المهملة أى ولم يكن حثيثاً (إن زالت الشمس) على المسافر حال كونه (نازلاً) بمكان — منها<sup>(١)</sup> أو غيره — (ونوى) عند الرحيل قبل وقت القصر (النزول بعد الغروب) ، فيجمعهما جمع تقديم ؛ بأن يصلى الظهر فى وقتها الاختيارى . ويقدم العصر فيصليها معها قبل رحيله لأنه وقت ضرورة لها . اغتفر للمشقة .

(فإن نواه) أى النزول (قبل) دخول (الاصفرار أخر العصر) وجوباً لوقت الاختيارى ، فإن قدمها أجزأته (و) إن نوى النزول (بعده) أى بعد دخول الاصفرار (خير فيها) : أى العصر إن شاء قدمها وإن شاء أخرها وهى الأولى .

\* (وإن زالت) الشمس عليه (سائراً ، أخرهما إن نوى الاصفرار) : أى النزول

قوله : [ وإن قصر السفر ] إلخ : أى ولكن لا بد فى الجواز من كونه غير عاص به ولاه جمعاً فلا إعادة بالأولى من القصر . كذا فى حاشية الأصل .

قوله : [ أو لم يجد ] إلخ : أى فقول الشيخ خايل وفيها شرط الجحد بالكسر أى الاجتهاد فى السير ضعيف .

قوله : [ بمكان منها أو غيره ] : أى فقول خليل بمنهل مراده مكان النزول وإن لم يكن به ماء ، وإن كان المنهل فى الأصل مكان الماء .

قوله : [ فيجمعهما جمع تقديم ] : أى ويؤذن لكل منهما .

قوله : [ لأنه وقت ضرورة لها ] إلخ : أى بالنسبة للمسافر .

قوله : [ أخر العصر وجوباً ] : أى غير شرط بدليل قوله فإن قدمها أجزأت أى وتندب إعادتها بالوقت فى هذه الحالة .

قوله : [ وإن شاء أخرها وهو الأولى ] : أى لأنه ضروريها الأصل ، ولا يؤذن لها حينئذ لما تقدم فى الأذان من كراهته فى الوقت الضرورى .

قوله : [ أخرهما ] : قيل وجوباً كما فى الأصل . وفيه شىء ؛ إذ مقتضى القياس جواز تأخيرهما فى المسألة الأولى ، وأما الثانية فتأخير الصلاة الأولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقت الاختيارى ، كذا كتب والد (عب) . وللخمى : أن تأخيرهما

(١) المنهل هو فى الأصل المورد أو الماء الذى يرد المستقى ونحوه . وقال المتن :

يزدحم الرواد فى بابه والمنهل العذب كثير الزحام

فيه (أو قبله ، وإلا) — بأن نوى النزول بعد الغروب — (ففي وقتيهما) الاختياري؛ هذه في آخر وقتها وهذه أول وقتها جمعاً صورياً ، (كمن) زالت عليه سائراً، ولكن (لا يضبط نزوله): هل ينزل بعد الغروب أو قبله فإنه يجمع جمعاً صورياً. (والمريض) — مبطوناً أو غيره — يجمع جمعاً صورياً . (والصحيح فعله): أى الجمع الصورى بكرامة .

\* (والعشاءان كالظهرين) في جميع ما تقدم على الراجح بتنزيل طلوع الفجر منزلة الغروب . والثلاثين الأخيرين منزلة الاصفار ، وما قبلهما منزلة ما قبل الاصفار .

وأشار للجمع بسبب الإغماء ونحوه بقوله :

\* (ومن خاف إغماءً أو حمى) (نافضاً أو مبدأً) بفتح الميم: أى دَخَّة بفتح الدال المهملة (عند دخول وقت) الصلاة (الثانية) العصر أو العشاء (قدّمها)

جائز أى ويجوز إيقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعاً صورياً ، ولا يجوز جمعهما جمع تقديم لكن إن وقع فالظاهر الإجزاء ، وندب إعادة الثانية في الوقت . ويمكن الجمع بأن من قال بوجوب تأخيرهما مراده عدم جواز تقديمهما معاً فلا ينافي جواز إيقاع كل صلاة في وقتها ، والجواز في كلام اللخمي بهذا المعنى فالحلف لفظي كذا في الحاشية .

قوله : [ جمعاً صورياً ] : أى ويحصل له فضيلة أول الوقت .

قوله : [ وللصحيح فعله ] : أى ولكن تفوته فضيلة أول الوقت .

قوله : [ والعشاءان كالظهرين ] إلخ : وعليه إذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الفجر جمعاً جمع تقديم قبل ارتحاله ، وإن نوى النزول في الثلث الأول آخر العشاء وجوباً ، وإن نوى النزول بعد الثلث وقبل الفجر خيراً في العشاء ، والأولى تأخيرها لأنه ضروريها الأصلي : وأن من غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول في الثلث الأول أو بعده ، وقبل الفجر أخرهما جوازاً على ما مر ، وإن نوى النزول بعد الفجر جمعاً صورياً بناء على امتداد مختار المغرب للشفق .

أى الثانية عند الأولى جوازاً على الراجح ، ( فإن سلك ) من الإغماء وما بعده — وقد كان قدم الثانية ( أعادَ الثانية بوقتٍ ) ضرورى. بخلاف المسافر إذا قدم ولم يرتحل فلا يعيد على المعتمد .

ثم أشار لجمع العشاءين خاصة لأحد سببين بقوله :

« ( و ) رخص ( فى جمع العشاءين ) فقط جمع تقديم ( بكلّ مستجد ) تقام به الصلاة ولو غير مسجد الجمعة ( لمطرٍ ) واقع أو متوقع ( أو طينٍ مع ظلمة ) لآخر الشهر لا لغيم ولا لأحدهما فقط .

قوله : [ جوازاً على الراجح ] : أى عند ابن عبد السلام ، وندباً عند ابن يونس وفى ( بن ) ما يفيد اعتماد الأول ، وقال ابن نافع : يمنع الجمع بين الصلاتين ويصلى كل صلاة بوقتها بقدر الطاقة ولو بالإيماء فلو أنعمى عليه حتى ذهب وقتها لم يكن عليه قضاؤها . واستظهر ذلك ؛ لأنه على تقدير استغراق الإغماء للوقت ، فلا ضرورة تدعو إلى الجمع ، وكما إذا خافت المرأة أن تموت أو تحيض فإنه لا يشرع لها الجمع ، وفرق بين الإغماء والحيض ، بأن الحيض يسقط الصلاة قطعاً بخلاف الإغماء فإن فيه خلافاً . وبأن الغالب فى الحيض أن يعم الوقت بخلاف الإغماء ( اهـ . من حاشية الأصل نقلاً عن كبير الحرشى ) .

قوله : [ بخلاف المسافر ] إلخ : أى حيث جمع وهو ناو للارتحال ثم طراً له عدمه . وأما لو جمع وهو غير ناو للارتحال فيعيدّها فى الوقت اتفاقاً .

قوله : [ لمطرٍ ] : أو برّد بفتح الباء والراء . وأما الثلج فذكر فى الميعاد أنه سئل عنه ابن سراج فأجاب بأنى لا أعرف فيه نصّاً ، والذي يظهر أنه إن كثّر بحيث يتعذر نفضه جاز الجمع وإلا فلا . كذا فى حاشية الأصل نقلاً عن ( بن ) .

قوله : [ أو متوقع ] : إن قلتَ المطر إنما يبيح الجمع إذا كثّر ، والمتوقع لا يتأتى فيه ذلك ؟ وأجيب : بأنه علم كثرتة بالقرينة فإن تخلف ولم يحصل فينبغى إعادة الثانية فى الوقت : كما فى مسألة سلامة المغنى — كما فى الحرشى .

قوله : [ أو طينٍ مع ظلمة ] : أى بشرط كون الطين كثيراً يمنع أواسط الناس من لبس المداس .

وذكر صفة الجمع بقوله :

• (يُؤذَنُ لِلْمَغْرِبِ) على المنار بصوت مرتفع (كالعادةِ وتؤخَّرُ) الصلاة تأخيراً (قليلاً) بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لاختصاص الأولى بقدر ثلاث ركعات بعد الغروب (ثمَّ صَلَّيَا) أى المغرب والعشاء (بلا فصلٍ) بينهما بنفل أو غيره (إلا) فصلاً (بأذانٍ للعشاء منخفّضٍ) لا يرفع صوت (فى المسجد) لاعلى المنار (ثم ينصرفون) لمتأخرهم (من غير تنفلٍ) فى المسجد : أى يكره بحمل المنع فى النفل على الكراهة. ولا بد فيه من جماعة (ووجب نيته) عند الأولى كنية الإمامة كما تقدم.

(و) جاز الجمع (لمنفردٍ) ذكراً أو أنثى (بالمغرب) : أى عن جماعة الجمع ولو صلاها فى جماعة (يُجِدُّهُمْ) فى المسجد الذى صلى به المغرب أو غيره (بالعشاء) فيدخل معهم فيها ، ويغتفر له نية الجمع عند صلاته المغرب لأنه تابع لهم .

قوله : [وتؤخر قليلاً] : وقال ابن بشير : لا يؤخر المغرب أصلاً. قال المتأخرون : وهو الصواب إذ لا معنى لتأخيرها قليلاً إذ فى ذلك خروج الصلاتين معاً عن وقتهما المختار. انظر : بن (١٥٠) من حاشية الأصل). ولكن قال المؤلف فى تقريره : لم يلزم من تأخيرها بقدرها إيقاعها فى وقتها الضرورى .

قوله : [بأذانٍ للعشاء] : اعلم أن الأذان للعشاء بعد صلاة المغرب مستحب ولذا جرى قولان فى إعادته عند غيبة الشفق. والمعتمد إعادته لأجل السنة .

قوله : [فى المسجد] : أى عند محرابه كما فى المدونة ، وقيل بصحته لافوق المنار على كل حال لئلا يلبس على الناس .

قوله : [من غير تنفل] : أى فالمعتمد كراهة النفل بين الصلاتين وبعدهما ولو استمر فى المسجد حتى غاب الشفق، فهل يطلب بإعادة العشاء أولاً؟ قولان. وقيل : إن قعد الكل أو الجلل أعادوا، وإلا فلا. واستظهر وجوب الإعادة على القول بها. كما فى الحاشية .

قوله : [وجاز الجمع لمنفردٍ بالمغرب] : أى بناء على القول بأن نية الجمع تجزى عند الثانية ، ولكونه تابعاً لهم كما قال الشارح فلا ينافى منع الجمع لو حدث السبب بعد الأولى .



\* ( و ) جاز الجمع ( لمقيم بمسجد ) لأجل اعتكاف أو مجاورة ( تبعاً ) للجماعة ( لا استقلالاً ) إذ لا مشقة عليه في إيقاع العشاء بوقتها ، ( ولا لجار المسجد ولو ) كان مريضاً يشق عليه الخروج للمسجد ( أو ) كان ( امرأة ) ولا يخشى منها الفتنة : أي لا يجوز لجار المسجد أن يجمع بينه تبعاً للجماعة المسجد ، بل إما أن يذهب للمسجد فيجمع معهم أو يصلي كل صلاة بوقتها .

---

قوله : [ وجاز الجمع لمقيم بمسجد ] : مراده بالجواز في هذا وما قبله : الإذن الصادق بالندب لأنه لتحصيل فضل الجماعة .

حيث كان إمام المسجد معتكفاً لا يجوز له الجمع إلا تبعاً ، فلذلك يلزمه استخلاف من يصلي بهم ويصلي هو مأموماً ، ولا تصح إمامته . ولا يصح الجمع بمسجد لشخص منفرد غير راتب إلا بالمساجد الثلاث إذا دخلها فوجد إمامها قد جمع . صلى المغرب مع العشاء جمعاً . وأما إذا لم يدخل وعلم أن إمامها قد جمع فلا يطالب بدخولها ، ويبقى العشاء للشفق هذا هو الموافق لما مر كما جزم به بعضهم . ( ١٥٠ . من حاشية الأصل ) .

## فصل : فى شروط الجمعة

وآدابها ومكروهاتها وموانعها وما يتعلق بذلك

ولها شروط وجوب وهى ما يتوقف وجوبها عليها ، وشروط صحة وهى ما تتوقف صحتها عليها .

• وبدأ بالأول فقال :

• ( الجمعة فرض عينى ) لا كفاية

## فصل :

سميت الجمعة بذلك لاجتماع آدم وحواء بالأرض فيه . وقيل : لما جمع فيه من الخير ، وقيل : لاجتماع الناس للصلاة فيه . وقيل غير ذلك .

فائدة : لاشك أن العمل فيها له مزية عن العمل فى غيرها ، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنه إذا وقع الوقوف بعرفة يوم الجمعة كان لتلك الحجة فضل على غيرها . وأما ما رواه ابن رزین أنه أفضل من سبعین حجة فى غیر يوم الجمعة ، ففيه وقفه كما نص على ذلك المناوى — ذكره ( شب ) فى شرحه . ( ١١٠ . من الحاشية ) .

قوله : [ وآدابها ] : مراده ما يشمل السنن .

قوله : [ وما يتعلق بذلك ] : أى من تفاصيل تلك الأحكام .

وأعقبها لصلاة القصر لكونها شبه ظهر مقصورة .

قوله : [ الجمعة فرض عينى ] : الأشهر فيها ضم الميم وبه قرأ جماعة . وحكى إسكانها وفتحها وكسرها وبهن قرئ شاذاً وهى بدل فى المشروعية : والظهر بدل منها فى الفعل . ومعنى كونها بدلا فى المشروعية : أن الظهر شرعت ابتداء ثم شرعت الجمعة بدلا عنها . ومعنى كونها بدلا عنها فى الفعل أنها إذا تعذر فعلها أجزأت عنها الظهر . ( ١١١ . خرشى ) . وقال ابن عرفة : الجمعة ركعتان يمنعان وجوب الظهر على رأى ، وعليه فهى فرض يومها ، والظهر بدل عنها وهذا هو المعتمد . والقول بأنها بدل عن الظهر شاذ إذ لو كانت بدلا عن الظهر لم يصح فعلها مع إمكان فعله .

• ولا تتوقف إقامتها ابتداء على إذن الإمام خلافاً لمن ذهب إلى ذلك .  
 ( على الذَّكَرَ الحرّ ) : أى على كل ذكر حر لا على امرأة أو رقيق ( غير  
 المعتدور ) لا على معذور بعذرهما يأتى . ( المقيم ببيلدها ) : أى بلد ، الجمعة  
 الآتى بيانه ( أو ) المقيم ( بقرية ) أو خيم فلا مفهوم لقرية ( نائية ) :  
 أى خارجة ومنفصلة ( عنه ) أى عن بلد الجمعة ( بكفرسخ ) ، ثلاثة أميال  
 وأدخلت الكاف ثلث الميل لا أكثر معتبراً ( من المنار ) ، فتجب على المقيم المذكور  
 ( وإن ) كان ( غير مستوطن ) ، ببلدها بأن كان مقيماً به لمجاورة أو تجارة أو غير  
 ذلك إقامة تقطع حكم السفر أربعة أيام فأكثر وإن لم تنعقد به . فلا تجب على  
 مسافر إذا لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح .

وحينئذ فن صلى الظهر وقت سعى الجمعة ثم فاتته الجمعة فإن صلاته باطلة ،  
 ولا بد من الإعادة لأنه لم يصل الواجب عليه ، وعلى القول الشاذ لا إعادة عليه  
 لأنه أتى بالواجب عليه . ( اهـ . من الحاشية ) .

قوله : [ ولا تتوقف إقامتها ] إلخ : أى وإنما يندب الاستئذان فقط . ووجب  
 عليهم إن " مَنَعَ وَأَمْنُوا ضَرَرَهُ ، وإلا لم تجزهم لأنها محل اجتهاد ، ولا سيما فى شروطها .  
 واستظهر بعضهم الصحة . كذا فى المجموع .

قوله : [ لا على امرأة أو رقيق ] : فالمرأة لا تجب عليها الجمعة وإن كانت  
 مسنة لا أرب للرجال فيها . ولا تجب على عبد ولو كان فيه شائبة حرية ، ولو أذن  
 له سيده على المشهور .

قوله : [ فلا تجب على مسافر ] : الحاصل أن اشتراط هذه الشروط يقتضى  
 أن المتصف بأضدادها لا تجب عليه الجمعة ، وإنما الواجب عليه الظهر ، فإذا  
 حضرها وصلّاها حصل له ثوابها من حيث الحضور وسقط عنه الظهر . وقال  
 القرافي : إنها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التخيير ، إذ لو كان حضورها  
 مندوباً فقط لورد عليه أن المندوب لا يقوم مقام الواجب . ورد : بأن الواجب المخير  
 إنما يكون بين أمور متساوية ؛ بأن يقال : الواجب إما هذا وإما هذا . والشارع إنما  
 أوجب على من لم يستوف شروط الجمعة الظهر ابتداء . لكن لما كانت الجمعة فيها  
 الواجب من حيث إنها صلاة ، وزيادة من حيث حضور الجماعة والخطبة ،

فعلم أن شروط وجوبها : الذكورية ، والحرية ، والسلامة من الأعذار المسقطه لها والإقامة . ولا يعدّ من شروطها البلوغ والعقل لأنهما لا يختصان بها ؛ لأنهما شرطان في الصلاة مطلقاً ، ولا يعد الشيء شرطاً في شيء إلا إذا كان مختصاً بذلك الشيء ، ألا ترى أن الوضوء وستر العورة لا يعدان من شروطهما ؛ لكونهما لا يختصان بها .

● ولا فرغ من بيان شروط الوجوب . شرع في بيان شروط صحتها ؛ وهي خمسة على سبيل الإجمال ، إذا كل شرط منها له شروط . ومعلوم أن شرط الشرط شروط . فقال :

• (وصحَّتُها) : أى وشروط صحتها خمسة :

أولها : الاستيطان ، وهو أخص من الإقامة لأنه الإقامة بقصد التأييد ؛ الإقامة

كقَتَّ عن الظهر . قال شيخنا في حاشية مجموعته : لا يلزم هذا التعب من أصله لأن العبد ينوى إذا أحرم بالجمعة الفرضية فلم ينب عن الواجب إلا واجب ، فالندب من حيث سعيه لحضورها فقط . ( ٥١ ) .

قوله : [ إذ كل شرط منها له شروط ] : علة لقوله خمسة إجمالاً .

وحاصل ذلك أن شروط الصحة إجمالاً خمسة : أولها الاستيطان وله شرطان : أن يكون ببلد أو أخصاص ، وأن يكون بجماعة تقرى بهم تلك القرية عادة بالأمن على أنفسهم والاستغناء إلى آخر ما قال الشارح . والشرط الثاني : حضور اثني عشر رجلاً ؛ وله ثلاثة شروط : الأول : كونهم من أهل البلد . الثاني : بقاؤهم من أول الخطبتين للسلام . الثالث : كونهم مالكيين أو حنفيين أو شافعيين مقلدين لمالك أو أبي حنيفة ، وإن لم ينص على هذا الشارح . والشرط الثالث : الإمام . وله شرطان : كونه مقبياً إن لم يكن هو الخليفة . وكونه الخاطب إلا لعذر ؛ والشرط الرابع : الخطبتان وذكر الشارح لهما شروطاً ثمانية ، ويزاد تاسع : وهو اتصالهما بالصلاة . والشرط الخامس : الجامع وله شروط أربع كما قال الشارح . فتكامل تفصيل شروط الصحة خمسة وعشرين .

قوله : [ لأنه الإقامة بقصد التأييد ] : أى وأما لو نزل جماعة في بلد خراب مثلاً ، ونووا الإقامة فيه مدة ثم يرتحلون فأرادوا صلاة الجمعة فيه فلا تصح منهم ،

أعم وإليه أشار بقوله :

( باستيطان بلد ) : مبنية بطوب أو حجر أو غيرها ( أو ) استيطان ( أخصاص ) من قصب أو أعواد ترمّ بحشيش ، ( لا خيسم ) من شعر أو قماش ، لأن الغالب على أهلها الارتحال فأشبهوا المسافرين ، نعم إن أقاموا على كفرسخ من بلدها وجبت عليهم تبعاً لأهله كما تقدم ، ومعنى كون الاستيطان شرط صحة أنه لولاه ما صحت الجمعة لأحد . وكما أنه شرط صحة هو شرط وجوب ، أيضاً ؛ إذ لولاه ما وجبت على أحد الجمعة .

ويشترط لهذا الشرط شرطان : الأول كونه ببلد أو خصاص كما قدمنا .

الثاني : كونه ( بجماعة تتقرب ) أى تقام وتستغنى ( بهم القرية ) عادة بالأمن على أنفسهم ، والاستغناء فى معاشهم العرفى عن غيرهم . ولا يحدون بحدّ ؛ كثافة أو أقل أو أكثر . فلو كانوا لا تتقرب بهم قرية بأن كانوا مستندين فى معاشهم لغيرهم . فإن كانوا على كفرسخ من قرية الجمعة وجبت عليهم تبعاً لهم ،

بل لا تجب عليهم إلا تبعاً لمن استوفى شروط الجمعة .

قوله : [ ومعنى كون الاستيطان ] إلخ : حاصله أن كون البلد مستوطن أى منوياً الإقامة فيه على التأييد شرط صحة واستيطان الشخص فى نفسه شرط وجوب . ففى كان البلد مستوطناً والجماعة متوطنة وجبت عليهم ، وصحت منهم مطلقاً ولو كان البلد تحت حكم الكفار ؛ كما لو تغلبوا على بلد من بلاد الإسلام وأخذوه ولم يمنعوا المسلمين من التوطن ولا من إقامة الشعائر الإسلامية فيه كما هو ظاهر إطلاقهم . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ كونه ببلد أو أخصاص ] : أى لا خيم فلا تجب إلا تبعاً .

قوله : [ بجماعة تتقرب ] إلخ : أى قال شيخنا فى حاشية مجموعة : بأن يدفعوا عن أنفسهم الأمور الغالبة ، ولا يضرّ خوفهم من الجيوش الكثيرة لأن هذا يوجد فى المدن ، ولا بد أن يكون الأمن بنفس العدد فلا يعتبر جناه ولا اعتقاد ولاية مثلاً لأن الأمن بواسطة ذلك قد يكون مع قلة العدد جداً . ( اهـ ) .

وإن كانوا خارجين عن كفرسخ لم تجب عليهم كأهل الخيم ، ولو أحدث جماعة تتقرب بهم قرية بلداً على كفرسخ من بلد الجمعة لوجب عليهم الجمعة استقلالاً .  
الشرط الثاني : حضور اثني عشر رجلاً لصلاتها . وسماع الخطبتين وإليه أشار بقوله :

\* ( وحضورُ اثني عشر ) رجلاً للصلاة والخطبة <sup>(١)</sup> ، ويشترط لهذا الشرط شرطان أيضاً : الأول أن يكونوا ( منهم ) أى من أهل البلد فلا تصح من المقيمين به لنحو تجارة إذا لم يحضرها العدد المذكور من المستوطنين بالبلد . الثاني أن يكونوا ( باقين ) مع الإمام من أول الخطبة ( لسلامتها ) أى إلى السلام من صلاتها ، أى سلام جميعهم ، فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الإمام بطلت الجمعة ، وحضور من ذكر شرط صحة ( وإن ) كان ( في أول جمعة ) أقيمت

قوله : [ كأهل الخيم ] : تشبيه تام في التفصيل المتقدم .

قوله : [ ولو أحدث جماعة ] إلخ : فعلى هذا يسوغ للكفور التي تحدث بجانب القرى لإحداث الجمعة استقلالاً .

قوله : [ وحضور اثني عشر رجلاً ] : أى غير الإمام ، وأن يكونوا مالكيين أو حنفيين أو شافعيين قلدوا واحداً منهما ، لا إن لم يقلدوا . فلا تصح الجمعة المالكي مع اثني عشر شافعيين لم يقلدوا . لأنه يشترط في صحتها عندهم أربعون يحفظون الفاتحة بشدأتها .

قوله : [ بطلت الجمعة ] : أى ولو دخل بدله مسبوق فاتته الخطبة .

( ١ ) استند القائلون بأن نصابها اثنا عشر رجلاً ، إل حديث عن جابر رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجاءت عير من الشام ، فانفلت الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً ، فأنزلت هذه الآية التي في الجمعة : وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوا قائماً » . رواه أحمد وسلم والترنيزي وصححه . ورواية نحوها رواها أحمد والبخاري . قال الشوكاني وهم العشرة المبشرون بالجنة وبلال وابن مسعود . ثم إن المذاهب تعددت في العدد الذي تنعقد به الجمعة . قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري خمسة عشر مذهباً . قال الشوكاني ، وكأنه من يرون أن نصابها أربعون : عن كعب بن مالك أن أسعد بن زرارة كان أول من جمع بنا في حرة بني بياضة . قيل له : « كم كنتم يومئذ ؟ قال : كنا أربعين رجلاً » . رواه أبو داود وابن ماجه ، وقال فيه : كان أول من صلى بنا صلاة الجمعة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من مكة . وقال : وإليه ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وأنه لم يثبت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأقل من أربعين .

بلغت السالك - أول

بهذا البلد فلا يشترط في أول جمعة حضور جميع أهل البلد جزءاً هذا هو الصواب .

الشرط الثالث : الإمام ، وإليه أشار بقوله :

\* ( وإمامٌ مقيمٌ ) فلا تصح أفذاذاً . ويشترط فيه الإقامة ولو لم يكن متوطناً كما أشرنا له بالوصف وأن يكون هو الخاطب ، فلو صلى بهم غير الخاطب لم تصح إلا لعذر يبيح الاستخلاف كرعاف ونقض وضوء ، وجب انتظاره إن قرب زوال العذر ، وإليه أشار بقوله : ( وكونه الخاطبُ ، إلا لعذرٍ ) .

قوله : [ هذا هو الصواب ] : أى وهو أن الجماعة الذين تتقرب بهم القرية وجودهم فيها شرط وجوب وصحة ، وإن لم يحضروا الجمعة بالفعل . والاثنان عشر حضورهم شرط صحة تتوقف الصحة على حضورهم بالفعل في كل جمعة ، لافرق في ذلك بين الأولى أو غيرها . فلو تفرق من تتقرب بهم القرية يوم الجمعة في أشغالهم - ولم يبق إلا اثنا عشر رجلاً والإمام - جمعوا ، كما قاله ابن عرفة . وما مشى عليه خليل ضعيف .

قوله : [ ويشترط فيه الإقالة ] إلخ : هذا هو المعتمد وهو ما عليه ابن غلاب والشيخ يوسف بن عمر وجمهور أهل المذهب ، فلو اجتمع شخص مقيم واثنان عشر متوطنون تعين أن يكون إماماً لهم . ويلغز بها فيقال : شخص إن صلى إماماً صحت صلاته وصلاة مأموميه ، وإن صلى مأموماً فسدت صلاة الجميع (انظر المج) .

قوله : [ وجب انتظاره ] : أى والفرض أن ذلك العذر طرأ بعد الشروع في الخطبة ، سواء كان قبل تمامها أو بعده ، أما لو حصل قبل الشروع فيها فإنه ينتظر إلى أن يبقى من الاختيارى ما يسع الخطبة والجمعة ، ثم يصلونها إذا أمكنهم الجمعة دونه ، وأما إذا كان لا يمكنهم الجمعة دونه فإنه ينتظر إلى أن يبقى مقدار ما يسع الظهر ثم يصلون الظهر أفذاذاً في آخر الوقت المختار ، وهذا هو المنقول . ( اهـ . من الحاشية ) .

قوله : [ إن قرب زوال العذر ] : ويعتبر فيه العرف ، وقال البساطي : بقدر أولى الرباعية والقراءة فيهما بالفاتحة وما تحصل به السنة من السورة .

الشرط الرابع الخطبتان وإليه أشار بقوله :  
 ( وبخطبتين ) بشروط ستة .  
 أشار لأولها بقوله : ( من قيام ) . وقيل القيام فيهما سنة والأول قول الأكثر ،  
 والأظهر أنه واجب غير شرط . فإن جلس أتم وصحت .  
 وثانيها : أن يكونا ( بعد الزوال ) فإن تقدمتا عليه لم تجز .  
 وثالثها : أن يكونا ( مما تسميه العرب خطبة ) ولو سجدتين نحو : اتقوا الله فيما  
 أمر ، وانتهوا عما نهى وزجر . فإن سبح أو هلل أو كبر لم يجزه .  
 ورابعها : ( داخل المسجد ) فلو خطبهما خارجه لم يصح .  
 وخامسها : أن يكونا ( قبل الصلاة ) فلا تصح الصلاة قبلهما ( فإن  
 أخرهما ) عنهما ( أعيدت ) الصلاة ( إن قرب ) الزمن عرفاً ولم يخرج من المسجد  
 فإن طال أعيدتا لأنهما مع الصلاة كركعتين من الظهر . فالطول والقرب كالمقدمين  
 في البناء .  
 وسادسها ، أشار له بقوله : ( يحضرهما الجماعة ) الاثنا عشر؛ فإن لم يحضروا  
 من أولهما لم يجزياً لأنهما كركعتين كما تقدم .  
 وبقي شرطان : أن يجهر بهما وأن يكونا بالعربية ولو لأعجميين .  
 الشرط الخامس : الجامع وإليه أشار بقوله :

قوله : [ فإن سبح أو هلل ] إلخ : أى خلافاً للحنفية فإنهم قالوا بإجزاء ذلك .

قوله : [ كالمقدمين في البناء ] : أى في سجود السهو وهو العرف أو الخروج من المسجد .

قوله : [ يحضرهما الجماعة ] : أى سواء حصل منهم إصغاء أم لا ، فالذى هو من شروط الصحة الحضور لا الاستماع والإصغاء . وذكر بعضهم : أن حضور الخطبة فرض عين ولو كثر العدد جداً ، وهو ضعيف ، والحق أن العينية إذا كان العدد اثني عشر ، فما زاد على ذلك لا يجب عليه حضور الخطبة .

قوله : [ أن يجهر بها ] أى ولو كانت الجماعة صمماً .

قوله : [ وأن يكونا بالعربية ] : فلو كان ليس فيهم من يحسن الإتيان بالخطبة



(ويُجامع) فلا تصح في البيوت ، ولا في براح من الأرض ، ولا في خان ، ولا في رجة دار .

وله شروط أربعة : أن يكون مبنياً ، وأن يكون بناؤه على عادتهم ، وأن يكون متحداً ، ومتصلاً بالبلد . وإليهما أشار بقوله ( مبنياً ) فلا تصح فيما حوَّط عليه بزرب أو أحجار أو طوب من غير بناء ( على عادتهم ) أى أهل البلد فيشمل بناءه من بوص لأهل الأخصاص لا لغيرهم ( متحداً ) بالبلد .

\* ( فإن تعدد فالتعيق ) : هو الذى تصح فيه الجمعة دون غيره . والمراد بالتعيق ما أقيمت فيه الجمعة ابتداء ولو تأخر بناؤه عن غيره فالجمعة له ، ( وإن تأخر أداء ) أى وإن تأخر أداء الجمعة فيه عن الجديد فالصلاة في الجديد ، وإن سبقت فاسدة لم ما يهجر التعيق . فالجمعة لا تكون إلا متحدة في البلد متى

لم يلزمهم جمعة .

قوله : [ فلا تصح في البيوت ] إلخ : أى لأنه لا يسمى مسجداً إلا إذا كان ذا بناء معتاد خارجاً لله لخصوص الصلاة والعبادة قال تعالى : ( وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً )<sup>(١)</sup> .

قوله : [ فإن تعدد فالتعيق ] : أى ولا تصح في الجديد ، ولو صلى فيه السلطان فإن لم يكن هناك عتيق بأن بنى في وقت واحد ولم يصل في واحد منهما صحت الجمعة فيما أقيمت فيه بإذن السلطان أو نائبه ، فإن أقيمت فيهما بغير إذنه صحت للسابق بالإحرام إن علم وإلا حكم بفسادها في كل منهما كذات الوليين . ووجب إعادتها للشك في سبق جمعة إن كان وقتها باقياً وإلا ظهر .

قوله : [ والمراد بالتعيق ] إلخ : أشار بهذا إلى أن العتاقة تعتبر بالنسبة للصلاة لا بالنسبة للبناء .

قوله : [ وإن تأخر أداء ] : أى في غير المرة الأولى التي صار بها عتيقاً .

قوله : [ ما لم يهجر التعيق ] : أى وينقلوها للجديد ، وسواء كان الهجر للعتيق لموجب أو لغيره . وظاهره : دخلوا على دوام هجران العتيق أو على عدم دوام ذلك ، فإن رجعوا للعتيق مع الجديد فالجمعة للعتيق ، وينبغي أن لا يتناسى الأول

(١) سورة الجن آية ١٨ .

أقيمت لاتصلي بجماعة بعد لاني العتيق ولا غيره . وإن صليت في غيره قبله فباطلة ( متّصل ببلدها ) حقيقة أو حكماً بأن انفصل عنها انفصلاً يسيراً عرفياً ( لا إن انفصل كثيراً ) فلا تصح به الجمعة ( أو خفّ بناؤه ) عن عادة أهل البلد فلا تصح فيه ، وهذا مفهوم قوله : [ على عاداتهم ] .  
ثم أشار لنفي أمور قليل بشرطيتها ، والراجع عدم اشتراطها بقوله :

بالمرة فيكون الحكم للثاني. قال شيخنا في حاشية مجموعته : واعلم أن خشية الفتنة بين القوم — إذا اجتمعوا في مسجد — تبيح التعدد كالضيق ، وأما خوف شخص وحده فهو من الأعذار الآتية ، ولا يحدث له مسجداً أو يأخذ معه جماعة . والضيق على من يخاطب بها شرعاً ولعله إن خشي من التوسعة التخليط وإلا فيجبر الملاك على التوسعة . ( ٥١ ) .  
ومثل هجر العتيق حكم حاكم بصحتها في الحديد تبعاً لحكمه بصحة عتق عبد معين مثلاً علق سيده عتقه على صحة الجمعة في ذلك المسجد ، بأن يقول باني المسجد أو غيره لعبد معين مملوك له : إن صحت صلاة الجمعة في هذا المسجد فأنت حر فبعد الصلاة فيه يذهب ذلك العبد إلى القاضي الحنفى فيقول ادعى على سيدي أنه علق على صحة صلاة الجمعة في ذلك المسجد عتقى ، وقد صليت الجمعة فيه ، فيقول ذلك القاضي حكمت بعقلك فيسرى حكمه بالعتق إلى صحة الجمعة المعلق عليها ، لا فرق بين السابقة على الحكم والمتأخرة عنه ، فالحكم بالصحة تابع للحكم بالعتق ، لأن الحكم بالمعلق يتضمن الحكم بمحصول المعلق عليه ، وإنما لم يحكم بالصحة من أول الأمر لأن الحكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلالاً ، بل تبعاً كما للقرافي وهو المعتمد ، خلافاً لابن رشد<sup>(١)</sup> حيث قال : حكم الحاكم بدخلها استقلالاً كالمعاملات قوله : [ حقيقة أو حكماً ] إلخ : ولا يضر خراب ما حوله ، وفي الخطاب عن ابن عمر وغيره : أن الانفصال اليسير هو أن يتعكس عليه دجائها ، وحده بعضهم بأربعين ذراعاً أو باعاً كما يؤخذ من المجموع وغيره .  
قوله : [ أو خف بناؤه ] : أى بأن كان أهل البلد يبنون بالأحجار أو بالطوب المحروق وبناؤه بالنىء ، أو كان أهل البلد يبنون بالنىء وبناؤه بالبوص .

( ١ ) في نسخة الإمام الشيخ أحمد عبد العزيز المبارك قاضى قضاء أبي ظبي تأشير هو : « قوله ابن رشد صوابه ابن راشد بزيادة الألف — أى التقصى » ( ٥١ . بنصه ) .

(ولا يشترط سَمْعُهُ) على الراجح (ولا قصد تأييدها) : أى إقامة الجمعة (به) :  
 أى فيه ، فتصح في مسجد قصدوا بعد مدة الانتقال لغيره ولو لغير عذر ، (أو إقامة)  
 الصلوات (الخمسة) فيه لا يشترط فتصح في جامع لم يصل فيه إلا الجمعة .  
 \* (وصحّت) الجمعة (بِرَحْبَتِهِ) وهى ما زيد خارج محيطه لتوسعته (وطرقه  
 المتصلة) به من غير فصل ببيوت أو حوانيت أو أشياء محجورة (مطلقاً) ضاق  
 المسجد أو اتصلت الصفوف أم لا .  
 \* (ومنعت) الجمعة (بهما) أى بالرحبة والطرق المتصلة — وإن صححت —  
 (إن انتفى الضيق و) انتفى (اتصال الصفوف) . وما مشى عليه الشيخ ضعيف .  
 (لا) تصح (بسطحيه) ، ولو ضاق بالناس .  
 \* (ولابما) أى بكل مكان (حجّر) أى كان محجوراً (كبيت قناديله) أو  
 حصره أو خلوه لخادم من خدمته كموذن .  
 \* ثم شرع في بيان السنن والمندوبات فقال :

قوله : [ ولا يشترط سقفه ] إلخ : هذا هو الحق في تلك المسائل الثلاث كما  
 في الحاشية وغيرها .

قوله : [ من غير فصل ببيوت ] إلخ : أى فلو فصل بين حيطانه والطرق  
 بحوانيت كجامع الأزهر بمصر ، فظاهره يضر وهو ما يفيد كلام الشيخ سالم  
 واستظهره في الحاشية

قوله : [ منعت الجمعة ] إلخ : أى كرهت كراهة شديدة كما في المجموع ومما  
 يلحق بالطرق المتصلة المدارس التى حول الجامع الأزهر ، وأما الأروقة التى فيه  
 فهى منه فتصبح الجمعة فيها من غير شرط ما لم تكن محجورة ، وإلا كانت  
 كبيت القناديل ومقامات الأولياء التى في المسجد ك مقام أبى محمود الحنفى أو  
 الحسين أو السيدة من قبيل الطرق المتصلة ، فتصح فيها الجمعة ولو كان ذلك  
 المقام لا يفتح إلا في بعض الأوقات كما قرره شيخ مشايخنا العدوى .

قوله : [ لا تصح بسطحه ] إلخ : أفهم كلامه صحته بدكة المبلغين وهو  
 كذلك إن لم تكن محجورة في سائر الأوقات ، والفرق بين سطحه والطرق أن الطرق  
 متصلة بأرضه ، فتصح فيها وإن كانت أعلى من السطح ، والقول بعدم صحته

\* (وسُنَّ) حال الخطبة (استقبالُ الخطيبِ) بذاته لا استقبال جهته فقط .  
 وقيل : يجب وهو ظاهر المدونة . وإذا قام الإمام يخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والإنصات إليه . وهذا لا يمكن لجميع الناس بالمسجد الحرام ولا المسجد النبوي ؛ أما المسجد الحرام فلأن المنبر بجانب المقام والمطاف حائل بينهما وبين الكعبة فإذا رقى الخطيب على المنبر استقبله بعض الناس وباقيهم في المطاف خلف ظهره ، وأكثرهم خلف البيت وجوانبه . وأما المسجد النبوي فإن زيادة عثمان خلف المنبر النبوي وخلف الروضة الشريفة من الجهة القبليّة ، فالجالس فيها يكون خلف ظهر الخطيب . فإذا فرغ من الخطبة في أيام الحج نزل وتخطى الصفوف حتى يصل للمحراب الذي في الزيادة  
 \* (و) سن (جلوسه) أي الخطيب (أول كل خطبة) أي في أول الأولى وأول الثانية .

\* (و) سن (غُسْلُ لكل مصل ولو لم تلزمه) الجمعة كالسافرين والعبيد والنساء .

على السطح قول ابن القاسم في المدونة ، وقيل بصحبها عليه مطلقاً وهو لماك وأشهب ومطرف وابن الماجشون : قالوا وإنما يكره ابتداء وقيل بصحبها عليه للمؤذن لا غيره وقيل إن ضاق المسجد جازت الصلاة على سطحه .

قوله : [وسن حال الخطبة] إلخ : أي لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا قعد الإمام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم وارمقوه بأجفانكم » وظاهر الحديث طلب استقباله بمجرد قعوده على المنبر ولو لم ينطق . لكن الذي في (عب) أن طلب استقباله عند نطقه لا قبله ولو كان قبل النطق جالسا على المنبر .

قوله : [وقيل يجب] إلخ : أي وهو ما عليه الأكثر (ح) ولكن المعتمد السنية . وقيل : إنه مستحب وصرح به أبو الحسن في شرح المدونة ، وظاهره طلب الاستقبال حتى للصف الأول . وهو الذي جزم به ابن عرفة خلافاً لما مشى عليه خليل تبعاً لابن الحاجب : فإنه ضعيف .

قوله : [والمطاف حائل] : المناسب طريق .

قوله : [وسن جلوسه] : قال ابن عات قدر : (قل هو الله أحد) .

قوله : [ولو لم تلزمه] : ولا يشكل كون الغسل للجمعة في حق الصبي

• ( وصحته ) : أى الغسل : ( بطلوع الفجر ) فلا يصح قبله ( واتصاله بالروح ) إلى المسجد ، ولا يضر الفصل اليسير ( فإن فصل كثيراً أو تغذى ) خارجه ( أو نام خارجه اختياراً ) أو اضطراراً وطال ( أعاده ) لبطلانه .

• ( ونُدب ) لمريد صلاة الجمعة ( تحسينُ هيئةٍ ) : من قص شارب ، وأطْفار . وحلق عانة . وتنف إبط - إن احتاج لذلك - وسواك . وقد يجب لإزالة راحة كريمة كبصل .  
• ( وجَميلُ ثيابٍ ) وأفضلها الأبيض .

سنة مع أن نفس الجمعة في حقه مندوبة ، فإن الوضوء لها واجب وإن شئت فانظر إلى السورة ونحوها في صلاة الصبح كما أفاده في المجموع .

قوله : [ واتصاله بالروح ] : استعمل الروح فيما قارب الزوال . وإلا فالروح في الأصل السير بعد الزوال هكذا قيل . ولكن قال المؤلف في تقريره : التحقيق أن الروح هو الذهاب مطلقاً لا بقيد كونه بعد الزوال خلافاً لجمع . فالمطلوب عندنا هو وقت الهجرة فلو راح قبله متصلاً بغسله - قال ابن وهب - يحزبه واستحسنه اللخمي .

قوله : [ أو تغذى خارجه ] إلخ : وأما إن تغذى أو نام في المسجد أو في ذهابه إليه فلا يضر كما في المجموع .

قوله : [ اختياراً ] : راجع لكل من الأكل والنوم على المعتمد لا للنوم فقط كما قيل .

قوله : [ ونُدب لمريد صلاة الجمعة ] : المراد التأكد . وإلا فتحسينها مندوب مطلقاً .

قوله : [ وأفضلها الأبيض ] : اعلم أن لبس الثياب الجميلة يوم الجمعة مندوب لا لأجل اليوم بل لأجل الصلاة ، فيجوز لبس البياض في غير الصلاة ، ويلبس الأبيض فيها . بخلاف العيد فإن لبس الجديد فيه مندوب لليوم لا للصلاة . فإن كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد غير الأبيض في غير وقت صلاة الجمعة . والأبيض عند حضورها .

- \* (وتطيب لغير نساء) ويحرم التجميل بالثياب والطيب عليهن لتعلق الرجال بهن.
- \* (ومشي) في الذهاب فقط للقادر عليه .
- \* (وتهجير) أى ذهاب في الهاجرة والمراد بها الساعة السادسة التى يليها الزوال .

قوله : [ وتطيب ] : إنما ندب استعمال الطيب يومها لأجل الملائكة الذين يقفون على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول . وربما صافحوه أو لمسه .

قوله : [ ومشي في الذهاب ] : أى لما فيه من التواضع لله عز وجل لأنه عبد ذاهب لمولاه فيطلب منه التواضع له فيكون ذلك سبباً في إقباله عليه ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « من اغبرت قدماه في سبيل الله ( أى في طاعته ) حرمه الله على النار »<sup>(١)</sup> وشأن الماشى الاغبرار وإن اتفق عدم الاغبرار فيمن منزله قريب . واغبرار قدمى الراكب نادر . والحاصل أن الاغبرار لازم للمشى عادة فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم الذى هو المشى على طريق الكناية .

قوله : [ فقط ] : أى وأما في رجوعه فلا يندب المشى لأن المقصود بالذات قد حصل .

قوله : [ والمراد بها الساعة السادسة ] : أى وفى المقسمة إلى الساعات أى الأجزاء في حديث الموطأ ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة . ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر »<sup>(٢)</sup> . وما قلناه من أن

(١) ذكره في الجامع الصغير بعبارة المذكورة ، عن أبي عيسى وقال صحيح رواه كل من أحمد في مسنده والبخارى والترمذى والنسائى .

(٢) رواه في الموطأ في باب العمل في غسل الجمعة وتعقبه السيوطى في تنوير الحوالك في غسل الجمعة والجنابة من حديث «أبيعزأحدكم أن يجامع أهله في كل يوم جمعة فإن له أجرين اثنين» . . . من حديث أبي هريرة أخرجه البيهقى ، وفى ساعات الذهاب عن أبي هريرة بلفظ المستعجل إلى الجمعة كالمهلى بفتح . الحديث . . . صححه ابن خزيمة وفى معناه عن سمرة أخرجه ابن ماجه ولأبي داود من حديث علي مرفوعاً : « إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الأسواق وتعدوا الملائكة تجلس على باب المسجد فتكتب . . . الحديث . ولأبي نعيم فى الحلية من حديث ابن عمر مرفوعاً : إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور . . . فذكر الحديث .

- \* (وتقصير الخطبتين . والثانية أقصر) من الأولى . أى يندب كونها أقصر .
  - ( و ) ندب (رفعُ صوتهِ بهيما) زيادة على أصل الجهر الواجب .
  - \* (وبدؤهما بالحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ، وأوجبهما الشافعي كما أوجب الاستغفار وأمر بالتقوى ولو في أحدهما .
  - \* (وختم الثانية بيغفر الله لنا ولكم) .
  - \* ( وأجزأ ) في الندب ( اذكروا الله يذكركم ) .
  - ( و ) ندب ( قراءةٌ فيهما ) ولو آية والأولى سورة من قصار المفصل ؛ وروى : « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها : [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا] <sup>(١)</sup> إلى قوله تعالى : [ فوزاً عظيماً ] ، وأوجب الشافعي القراءة وجعل أركانها خمسة الأربعة المتقدمة والقراءة ؛ فيكفي عنده : الحمد لله ، والصلاة
- 
- تلك الساعات أجزاء للسادسة التي يليها الزوال هو ما ذهب إليه الباجي وشهره الرجراجي خلافاً لابن العربي القائل إنه تقسيم للساعة السابعة : وذلك لأن الإمام يطلب خروجه في أولها وبخروجه تحضر الملائكة لسماع الذكر .
- قوله : [ والثانية أقصر ] : أى وكذا يندب تقصير الصلاة لما مر أن التخفيف لكل إمام مطلوب .
- قوله : [ وندب رفع صوته بهما ] إلخ : ولذلك ندب للخطيب أن يكون مرتفعاً على منبر .
- قوله : [ وأجزأ في الندب : اذكروا الله ] إلخ : أى وأما ختمها بقوله تعالى : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) الآية فظاهر كلامهم أنه غير مطلوب في ختمها وأول من قرأ في آخرها : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) <sup>(٢)</sup> عمر بن عبد العزيز فإنه أحدث ذلك بدلا عما كان يحتم به بنو أمية خطبتهم من سبهم لعلى رضى الله عنه ، لكن عمل أهل المدينة على خلافه .
- قوله : [ وندب قراءة فيهما ] : أى في مجموعهما لأن القراءة إنما تندب في الأولى كما في (شب) .
- قوله : [ يقرأ فيها ] : أى في خطبته الأولى .

(١) سورة الأحزاب آية ٧٠ .

(٢) سورة التحل آية ٩٠ .

والسلام على رسول الله ، اتقوا الله لقوله تعالى : [ فمن يعمل مثقال ذرة [ إلخ  
غفر الله لنا ولكم . ثم يجلس . ثم مثل ذلك . وكذا عندنا لأنه مما تسميه العرب  
خطبة ، ولم يصرحوا بنذب قراءة حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلعله من  
البدع الحسنة .

\* ( و ) ندب للإمام (توكُّؤُ) حال الخطبة (على عصاً) وأجزأ قوس وسيف .  
\* ( و ) ندب (قراءةُ) سورة (الجمعة) بعد الفاتحة في الأولى . (وهل أذاك  
أو سبَّح) بعدها في الثانية .  
\* ( و ) ندب (حضور صبيّ و) امرأة (متجالةً) أى عجوز لا أرب للرجال  
فيها ، (ومُكاتب) ولو لم يأذن له سيده ( و ) حضور (فنّ) أو مدبر (أذن  
سيده) له في الحضور .

قوله : [ وهل أذاك أو سبَّح ] إلخ : أى فيكون الخطيب خبيراً بين الاثنين  
في الثانية .

قوله : [ ولو لم يأذن له سيده ] : أى لسقوط تصرفه فيه بالكتابة .  
قوله : [ أو مدبر أذن سيده ] إلخ : أنه يندب للسيد الإذن لأنه وسيلة  
للمندوب . قال الأجهورى :

من يحضر الجمعة من ذى العذر عليه أن يدخل معهم فادر  
وما على أنثى ولا أهل السفر والعبد فعلها وإن لها حضر  
قال فى المجموع : وقد نازع ( ر ) و ( بن ) فى عدم الوجوب على ذى الرق بعد  
الحضور . وإن كان هو مقتضى بحث القرافي المشهور فى إجزائها عن الظهر . ( اهـ ) .  
قال فى حاشيته : لكن منازعتهم فى عدم وجوب الدخول عند الإقامة : وذلك أن  
الأجهورى قال به وخص وجوب الدخول بالإقامة بما إذا كانت تلك الصلاة واجبة  
عليه ، فقال ( ر ) : الصواب أن الوجوب عام ، وأن معنى كلام الأشياخ : أن المريض  
والمعذور بخوف أو وحل أو مطر مثلاً - إذا حضر فى المسجد ، وتحمل المشقة - وجبت  
عليهم لارتفاع عذرهم لما حضروا ، فارتفع المانع المسقط للوجوب ، وأما العبد ومن  
معه فعذرهم قائم بهم حال حضورهم فلم يخرجهم من المسجد . وأما اللزوم  
فالإقامة فقدّر مشترك . ( اهـ ) .



\* ( و ) نذب ( تأخيرُ معذورٍ ) كمنجوس ومكره ومريض وعريان وخائف من الذهاب لأمر ( الظهر ) : أى صلاة الظهر إلى أن تصلى الجمعة ، ولا يستعجل بصلاتها ( إن ظنَّ زوالَ عُذْرِهِ ) قبل أداء الجمعة وإدراكها فإن قدم صحت وأعادها جمعة وجوباً إن أمكن وظاهر قوله « وأخر الظهر » إلخ الوجوب ( وإلا ) يظن زوال عذره بل شك أو ظن عدمه ( فله التَّقديم ) لصلاة الظهر أول الوقت قبل إقامتهم الجمعة ؛ كالنساء والعبيد ( وغير المعذور ) ممن تجب عليه الجمعة ولو لم تنعقد به ؛ كالمقيم ببلدها ( إن صلاه ) : أى الظهر في مسجد أو غيره ( مُدْرَكاً ) أى حال كونه ظاناً الإدراك ( لركعة ) من الجمعة ( لو سعى ) لها ( لم يجزه ) أى الظهر الذى صلاه ، ويعيده — إن لم تكن الجمعة أبداً ( كعُذُورٍ ) صلى الظهر لعذره ثم ( زال عُذْرُهُ ) : كأن قدم من السفر أو صح من مرضه أو انفك

قوله : [ لم يُجْزِهِ ] : أى على الأصح وهو قول ابن القاسم وأشهب وعبد الملك ، لأن الواجب عليه جمعة ولم يأت بها . وسواء أحرم بالظهر عازماً على عدم الجمعة أم لا ، فإن لم يكن وقت إحرامه بالظهر مدركاً لركعة من الجمعة لو سعى إليها أجزأته ظُهره . ومقابل الأصح ما فى التوضيح عن ابن نافع : أن غير المعذور إذا صلى الظهر مدركاً لركعة فإنها تجزئه ، قال : إذ كيف يعيدها أربعاً وقد صلى أربعاً ؟ لأنه قد أتى بالأصل وهو الظهر . وذكر ابن عرفة أن المازرى بنى هذا الفرع على الخلاف فى الجمعة هل هى فرض يومها أو بدل عن الظهر . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

• تنبيه : تكره صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة لغير أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع ، وأما عن أرباب الأعذار الكثيرة الوقوع فالأولى لهم الجمع ، ويندب صبرهم إلى فراغ صلاة الجمعة ، وإخفاء جماعتهم لئلا يهتموا بالرغبة عن الجمعة . واحترزنا بكثرة الوقوع عن نادرة الوقوع كخوف بيعة الأمير الظالم فإنه يكره للخائف الجمع ، وإذا جمعوا لم يعيدوا على الأظهر خلافاً لمن قال بإعادتهم إذا جمعوا . وقد وقعت هذه المسألة بالإسكندرية فتخلف ابن وهب وابن القاسم عن الجمعة فلم يجمع ابن القاسم ، ورأى أن ذلك نادر وجمع ابن وهب بالقوم وقاسها على المسافر ، ثم قدما على مالك فسألاه ؟ فقال : لا تجمعوا ولا يجمع إلا أهل السجن والمرضى والمسافر .

من وثاقه قبل إقامة الجمعة بحيث لو سعى لأدرك منها ولو ركعة ، فإنه تجب عليه الجمعة ، فإذا لم يصلها مع الإمكان فهل يعيد الظهر أو لا ؟ ولأنه قد صلاها حال العذر وهو الذى يفيد صدر المبحث ( أو صبيّ بلّغ ) بعد أن صلى الظهر وقبل إقامة الجمعة فتجب عليه الجمعة ، فإن لم يصلها مع الجماعة أعاد الظهر أبداً ، لأن فعله الأول وقع نافلة وقد بلغ فى الوقت .

\* ( و ) ندب (حمدُ عاطسٍ سرّاً حال الخطبة) . وكره جهراً لأنه يؤدى إلى التشميت والرد وهو من اللغو الممنوع ( كتأمين ) تشبيهه فى الندب أى فى قوله آمين ( وتعوذ واستغفار عند ذكر السبب ) فى الجميع بأن يشرع فى دعاء أو ذكر جهنم أو استغفار . فيندب بشرط السرّ به ويكره الجهر .  
● ثم ذكر ما يجوز بقوله :

\* ( وجاز ) بمعنى خلاف الأولى للداخل ( تخطّ ) لرقاب الجالسين ( قبلَ جلوس الخطيب ) على المنبر ( لفرجة ) يجلس فيها ويكره لغيرها كما يأتى فى المكروهات ، ويحرم حال الجلوس كما يأتى أيضاً .  
\* ( و ) جاز التخطى ( بعدها ) أى الخطبة ( وقبل الصلاة مطلقاً ) أى لفرجة أو غيرها ، ( كشى بين الصّفوف ) يجوز مطلقاً ولو حال الخطبة .

\* ( و ) جاز ( كلامٌ بعدها ) أى الخطبة ( للصلاة ) : أى للأخذ فى إقامتها إذ الكلام حال الإقامة مكروه ، ويحرم بعد إحرام الإمام فى الجمعة وغيرها ، لكن الذى نص عليه ابن رشد أنه مكروه . ونص غيره على جوازه حال الإقامة .  
\* ( و ) جاز ( ذكرٌ ) كتسبيحٍ وتهليل ( قتل سرّاً ) حال الخطبة ومنع الكثير

---

قوله : [ ويحرم حال الجلوس ] : أى ولو لفرجة .

قوله : [ وجاز التخطى ] إلخ : أى لأنه ليس من مقدمات الخطبة بخلاف الجلوس قبلها فإنه تأهل لها .

قوله : [ ونص غيره ] إلخ : وهو ( بن ) تبعاً للمواق والخطاب .

قوله : [ وجاز ذكر ] : أى بمرجوحية خلافاً لقول (عب) إنه مندوب ، فالأولى الإنصات على كل حال .

جهراً لأنه يؤدي إلى ترك واجب وهو الاستماع ، والظاهر أن الجهر باليسير مكروه .  
ومن البدع المحرمة ما يقع بدكة المبلغين بالقطر المصرى من الصريخ على صورة  
الفناء والترنم ، ولا ينكر عليهم أحد من أهل العلم ، ومن البدع المذمومة أن يقول  
الخطيب الجهول في آخر الخطبة الأولى : ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة ، ثم يجلس  
فتسمع من الجالسين ضجة عظيمة يستمرون فيها حتى يكاد الإمام أن يختم  
الثانية ، وعلى دكة التبليغ جماعة يرفعون أصواتهم جداً بقولهم آمين آمين يا مجيب  
السائلين إلى آخر كلام طويل ، وهكذا ! فلنا لله وإنا إليه راجعون .

\* (و) جاز ( نهى خطيب ) حال الخطبة ( أو أمره ) إنساناً لغى أو وقع منه  
مالا يليق كأن يقول : أنصت أولاً تتكلم . أو لا تتخط أعناق الناس ونحو ذلك ؛

\* (و) جاز للمأمور ( إجابته ) فيما يجوز إظهاراً لعذره ، كأننا فعلت كذا خوفاً  
على نفس أو مال أو نحو ذلك ، ولا يكون كل من الخطيب والمجيب لاغياً .

• ثم شرع في ذكر المكروهات فقال :

قوله : [ والظاهر أن الجهر ] إلخ : أى فتحصل أن الأقسام أربعة : مندوب  
وهو الذكر سرّاً عند السبب . وخلاف الأولى وهو الذكر القليل سرّاً من غير  
سبب : ومكروه وهو الذكر القليل جهراً ، وحرام وهو كثرة الذكر جهراً كالواقع  
بدكة المبلغين .

قوله : [ على صورة الغناء ] : بالمدّ مع كسر الغين : وهو تطريب  
الصوت .

قوله : [ أن يقول الخطيب الجهول ] : صيغة مبالغة لأن جهله مركب لزمه  
أنه يأمر بالمعروف وهو يأمر بالمنكر ؛ لأن أصل قراءة الحديث لم يكن مأموراً بها في  
الخطبة أصلاً فهو من البدع كما تقدم . والإنصات ولو بين الخطبتين واجب  
ورفع الأصوات الكثيرة ولو بالذكر حرام ، فهذا الخطيب ضل في نفسه وأضل  
غيره .

قوله : [ فلنا لله وإنا إليه راجعون ] : إنما استرجع لكونها من أعظم المصائب  
حيث جعلوا شعيرة الإسلام ملحقة بالملاهي بحضور كبار العلماء والخلق مجتمعين  
على ذلك ولم يرجد لها مغير .

- \* ( وكُره تخطّ قبل الجلوس ) : أى جلوس الخطيب على المنبر ( لغير فرجة ) لأنه يؤذى الجالسين .
- \* ( و ) كره ( ترك طُهر ) بأن يخطب وهو محدث ( فيهما ) أى الخطبتين فليس من شرطهما الطهارة على المشهور .
- \* ( و ) كره ترك ( العَمَل يومها ) : أى الجمعة لأجله لما فيه من التشبه باليهود والنصارى في السبت والأحد .
- \* ( و ) كره ( تنفّل عند الأذان الأول لاقبله ) ( الجالس ) في المسجد ، لا داخل ( يقتدى به ) من عالم أو سلطان أو إمام لا لغيرهم ؛ خوف اعتقاد العامة وجوبه . ويكره التنفل بعد صلاتها أيضاً إلى أن ينصرف الناس من المسجد .
- \* ( و ) كره ( حُضور شابة غير مُفْتَنَة ) لصلاتها وحرّم لمفتنة .

قوله : [ فليس من شروطهما الطهارة ] الخ : أى ولكن يحرم عليه في الكبرى من حيث المكث بالجنابة في المسجد . ( قال ) ابن يونس عن سحنون : إن ذكر في الخطبة أنه جنب نزل للغسل وانتظروه إن قرب وبني - أى على ما قرأه من الخطبة . قال غيره فإن لم يفعل وتمادى في الخطبة واستخلف في الصلاة أجزأه .

قوله : [ في السبت والأحد لف ونشر مرتب ] : وهذا حيث تركه تعظيماً كما يفعله أهل الكتاب لسببهم وأحدهم . وأما تركه لاستراحة فباح ، وتركه لاشتغاله بأمر الجمعة من تنظيف ونحوه فحسن يثاب عليه ، ولذلك يكره اشتغاله يوم الجمعة بأمر يشغله عن وظائف الجمعة .

قوله : [ عند الأذان الأول ] : أى وأما عند الأذان الثاني فحرام فلا يعارضه حرمة الصلاة عند خروج الخطيب للمنبر . قال الحرثي : وكذا يكره للجالس التنفل وقت كل أذان للصلوات غير الجمعة . نص عليه في مختصر الوقار ، فقال : ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ المؤذنين من الأذان يوم الجمعة أو غيرها . ( اهـ . كلام مختصر الوقار ) . ولكن قيد في المجموع الكراهة ، كما قيدها شارحنا بقوله : إلا لغير مقتدى به وكذا الداخل أو من استمر يتنفل حتى أذن :

قوله : [ إلى أن ينصرف الناس ] : أى أو يأتي وقت انصرافهم .

\* ( و ) كره ( سفرٌ بعد الفَجْرِ ) إلى الزوال لاقبله . ( وحَرَّمَ ) السفر ( بالزَّوال ) لتعلق الوجوب به .

\* ( كَتَبْتُ ) لرقاب الجالسين ( أو كَلَامٌ ) من الجالسين بالمسجد ( في ) حال ( خُطْبَتِهِ ) لاقبلهما ؛ ولو جلس على المنبر الجلسة الأولى ( وبينهما ) في الجلسة الثانية ( ولو لم يَسْمَعْ ) الخطبة لبعده أو صممه ( إلا أن يَلْغُو ) في خُطْبَتِهِ . أى يأتي بكلام لغو أى ساقط كأن يسب من لا يجوز سبه . أو يمدح من لا يجوز مدحه ، أو يتكلم بكلام خارج عن قانون الخطبة فيجوز الكلام حينئذ .

\* ( و ) حرم ( سلامٌ ) من داخل أو جالس على أحد فهو بالرفع عطف على الضمير المستتر في حرم لوجود الفصل . ويجوز جره عطفاً على تخط .

قوله : [ بعد الفجر ] : أى لمن لا يدركها أمامه .

قوله : [ وحرم السفر بالزوال ] : أى لضرورة .

قوله : [ ولو لم يسمع الخطبة ] : إنما منع الكلام لغير السامع سداً للذريعة لئلا يسترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الإمام . وأشار المصنف بـ « لو » لرد ما نقله ابن زرقون عن ابن نافع من جواز الكلام لغير السامع ولو لدخل المسجد كما حكاه ابن عرفة . ومفهوم قوله : [ من الجالسين بالمسجد ] أنه لا يحرم الكلام في الطرق المتصلة بالمسجد ولو سمع الخطبة . وكذلك رغبته على المعتمد .

والحاصل أن حرمة الكلام وقت الخطبة ، قيل : خاصة بمن في المسجد . وقيل بمن فيه والرحاب . وقيل : بمن فيهما أو في الطرق ، ولكن المؤلف عوّل على القول الأول .

قوله : [ إلا أن يَلْغُو ] إلخ : من جملة اللغو : الدعاء للسلطان ! وكذا الترضى عن الصاحب كذا في الحاشية ، لكن قال المؤلف في تقريره نقلاً عن البناني : إن الترضى عن الصاحب والدعاء للسلطان ليس من اللغو . بل من توابع الخطبة فحينئذ يحرم الكلام على المشهور خلافاً لعب ( ١٥ ) .

قوله : [ عطف على الضمير المستتر في حرم ] : أى في قول المصنف وحرم بالزوال .

- \* (و) حرم (ردّه) أى السلام ولو بالإشارة بخلاف رده بالإشارة من المصلى فيجب كما تقدم .
- \* (و) حرم (تشحيّطُ عاتسٍ) فأولى . الرد عليه .
- \* (و) حرم (نهى لاغٍ) بأن يقول كف عن هذا اللغو ، أو نحوه (أو إشارة له) :  
أى للاغى بأن ينكف .
- \* (وأكلٌ أو شربٌ) .
- \* (وابتداء صلاة) نفلاً (بخرجه) أى الخطيب للخطبة لجالس بل (وإن لدخل) .  
وقطع ولو عقد ركعة ولو لم يعتمد إن . كان جالساً ، (ولا يقطع الداخل) إلا إن  
تعمد (النفل) . بأن علم بخروج الخطيب وأحرم عمداً فيقطع ، ولو عقد ركعة ،  
لا إن جهل خروجه أو ناسياً فلا يقطع ولو لم يعتمد ركعة لكن يخفف بأن يقتصر  
على الأركان والسنن ، ومفهوم ابتداء إلخ أنه لو كان متلبساً بنفل قبل خروج  
الخطيب أنه لا يحرم عليه الإتمام مطلقاً وهو كذلك بل يجب عليه الإتمام .

قوله : [ولو بالإشارة] : نقل ابن هارون عن مالك جواز الرد بالإشارة ،  
وأنكره في التوضيح .

قوله : [بخلاف رده] إلخ : والفرق بين المصلى ومستمع الخطبة عظم هيبة  
الصلاة فإنه مانع من كون الإشارة ذريعة للكلام .

قوله : [وابتداء صلاة بخروجه] : حاصل ما يؤخذ من المتن والشارح  
أن الصور ثمانية عشر ، لأن المصلى : إما أن يبتدئ صلاة النفل بعد خروج الخطيب ،  
أو قبله . فإن ابتدأها قبل خروج الخطيب فلا يقطع . طلقاً عقد ركعة أم لا . عامداً ،  
أو جاهلاً ، أو ناسياً ؛ فهذه ست تؤخذ من قوله : «ومفهوم ابتداء» إلخ ، وإن ابتدأها  
بعد خروج الخطيب وكان جالساً قطع . طلقاً عقد ركعة أم لا ، عامداً . أو جاهلاً ،  
أو ناسياً . وإن ابتدأها بعد خروج الخطيب وكان داخلاً قطع إن تعمد ، عقد ركعة  
أم لا . فهاتان صورتان تضم للست قبلها يقطع فيها . وأما إن ابتدأها جاهلاً أو ناسياً —  
سواء عقد ركعة أم لا — فلا يقطع ولكنه يخفف كما قال الشارح ، ويتمها جالساً فهذه  
أربع صور تضم للست الأول لا يقطع فيها .

قوله : [وإن لدخل] : رد بالمبالغة على السيورى القائل بجوازه للدخل حال  
بلغة السالك — أول

- \* (وفسخُ بيعٌ ونحوه) من إجارة وتولية وشركة وشفعة وإقالة وقع شيء من ذلك (بأذانٍ ثانٍ) إلى الفراغ من الصلاة ، ودل ذلك على حرمة ما ذكر ولإلا لم يفسخ لأقبله ولو حال الأذان الأول إلا إذا بعدت داره ، ووجب عليه السعي قبله فاشتغل به عن السعي فيفسخ وترد السلة لربها إن لم تفت (فإن فات) البيع ولو بتغير سوقه (فالقيمة) لازمة (حين القَبْضِ) لاجن العقد ولا الفوات ومفهوم بيع ونحوه أن النكاح والهبة والصدقة والكتابة لا تفسخ إن وقعت عند الأذان الثاني وإن حرم .
- ثم شرع يتكلم على الأعذار المسقطه لها فقال :
- (وعُدْرُ تَرْكِهَا) أى الموجب لتركها أى السبب فيه (كالجماعة)

خروج الإمام للخطبة وهو مذهب الشافعي .

قوله : [ وفسخ بيع ] إلخ : وهو ما حصل ممن تلزمه ولو مع من لا تلزمه . ونص المدونة : فإن تباع اثنتان تلزمهما الجمعة أو أحدهما فسخ البيع ، وإن كانا ممن لا تجب الجمعة على واحد منهما لم يفسخ . (هـ) . والحرمة والفسخ ولو في حال السعي وهو أحد قولين سداً للذريعة كما في الحاشية و (عب) عن ابن عمر ، ويستثنى من انتقض وضوؤه ولا يجد الماء إلا بالشراء فلا حرمة على بائع ولا مشتر .

قوله : [ من إجارة ] : وهى بيع المنافع . والتولية : أن يولى غيره ما اشتراه بما اشتراه . والشركة : أن يبيعه بعض ما اشتراه ، والشفعة : هى أخذ الشريك الشقص<sup>(١)</sup> من مشترى به بضمنه الذى اشتراه به ، والإقالة : هى قبول رد السلعة لربها بعد لزومها . وهذا الحكم وهو الفسخ من خصوصيات الجمعة على المعول عليه ؛ فلا يفسخ بيع من ضاق عليه وقت غيرها لأن السعي للجماعة هنا مقصود ، وإلا لزم فسخ بيع من عليه فوائت ، بل الغُصَّاب لوجود اشتغالهم برد ما عليهم — كما قال في التوضيح انظر (ح) كذا في المجموع .

قوله : [ فالقيمة لازمة ] إلخ : أى وإن كان مختلفاً فيه فهو مستثنى من فوات المختلف فيه بالثمن .

قوله : [ لا تفسخ ] : أى إما لعدم العوض أو لأنها من قبيل العبادات . واستظهر في المجموع إلحاق الخلع بالنكاح ، وهبة الثواب كالبيع فقول الشارح

(١) الشقص : الأصل هو الحصة أو النصيب . فالعبد المشترك يسمى شقصا .

أى كعذر ترك الجماعة في المساجد ( شدة وحل ) بفتح الحاء وهو ما يحمل الناس على خلع المداس .

\* ( و ) شدة ( مطر ) وهو ما يحملهم على تغطية الرأس .

\* ( وجذام ) تضر رائحته بالناس ( ومرض ) يشق معه الذهاب ( وتمريض ) لقريب وإن كان عنده من يرضه أو لأجنبي أو بعيد القرابة إذا لم يكن عنده من يقوم به غيره .

\* ( وشدة مرض قريب ونحوه ) كصديق ملاطف وزوجة وسرية وإن كان عنده من يعوله ، وأولى إشراف من ذكر على الموت وأولى موته بالفعل .

« والهبة » : أى لغير الثواب .

قوله : [ بفتح الحاء ] : أى على الأفصح . ويجمع على أحوال كسبب وأسباب ، ومقابل الأفصح : السكون : كفلس ويجمع على أوحل كأفلس .

قوله : [ وهو ما يحمل الناس ] : أى أوسطهم .

قوله : [ تضر رائحته بالناس ] : وأما من لا تضر فليس بعذر ، ومثل الجذام البرص وكل بلاء منفر ، ومحل كون ما ذكر مسقطاً إذا كان المجذوم ونحوه لا يجد موضعاً يتميز فيه ، أما لو وجد موضعاً تصح فيه الجمعة ولا يضر بالناس فإنه تجب عليه اتفاقاً لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس .

قوله : [ ومرض يشق ] إلخ : أى ومنه كبر السن يشق معه الإتيان إليها راكباً أو ماشياً .

قوله : [ وتمريض لقريب ] إلخ : حاصله أن الأجنبي والقريب الغير الخاص لا يباح التخلف عنده إلا بقيدين : أن لا يكون له من يقوم به ، وأن يخشى عليه الضيعة لو تركه . وأما الصديق الملائف وشديد القرابة فيباح عنده التخلف . ولو وجد من يعوله وإن لم يخش عليه ضيعة لأن تخلفه عنده ليس لأجل تمرريضه بل لما دهمه من شدة المصيبة .

قوله : [ وأولى موته بالفعل ] : نقل ابن القاسم عن مالك يجوز التخلف لأجل النظر في أمر الميت من إخوانه من مؤن تجهيزه . وفي المدخل جواز التخلف للنظر في شأنه مطلقاً ولو لم يخف عليه ضيعة ولا تغيراً . كما في الحاشية .



- \* ( وخَوْفٌ عَلَى مَالٍ ) له بال ( ولو لغيره ، أو حَبَسَ أو ضَرَبَ ) أى خوفهما وأولى ما هو أشد منهما كقتل وقطع وجرح .
- \* ( وعُرَى ) بأن لا يجد ما يستر عورته ( ورائحة ) كريهة تؤذى الجماعة ( كرائحة ثوم ) بضم المثلثة وقد تبدل فاء كما في الآية <sup>(١)</sup> : [ وفومها ] ، ودباغ وبصل وكراث ، ويجب ترك أكل ذلك يومها وكذا في المسجد ولو في غير جمعة ( فيجب ) على من تلبس برائحة كريهة ( لإزالتها ) بما يقدر عليه ( إن أمكن ) .
- \* ( و ) من الأعذار ( عَدَمُ وَجُودِ قَائِدٍ لِأَعْمَى ) إن كان ( لا يهتدي بنفسه ) ، وإلا وجب عليه السعى والله أعلم .

- قوله : [ ونخاف على مال ] : أى من ظالم أو لص أو نار .
- وقوله : [ له بال ] : أى وهو الذى يحجف بصاحبه . ومثل الخوف على المال : الخوف على العرض أو الدين كأن يخاف قذف أحد من السفهاء له أو إلزام قتل شخص أو ضربه ظلماً أو إلزام بيعة ظالم لا يقدر على مخالفته .
- قوله : [ بأن لا يجد ] إلخ : كذا نقل ( ح ) عن بهرام والبساطي ، ابن عاشر : ولا يقيد بما يليق بأهل المروءات ( ١ هـ . بن ) ، فعلى هذا : إذا وجد ما يستر عورته فلا يجوز له التخلف ولو كان من ذوى المروءات . وهناك طريقة أخرى حاصلها أن المراد بالعرى أن لا يجد ما يليق بأمثاله ولا يزرى به وإلا لم تجب عليه ، وهذه الطريقة هى الأليق بالحنيفية السمحاء . كذا فى الحاشية ، قال فى المجموع : والظاهر أنه لا يخرج لها بالنجس لأن لها بدلاً . كما قالوا : لا يتيمم لها .
- قوله : [ ويجب ترك أكل ذلك يومها ] : أى حيث لم يستحضر له على مزبل وإلا فلا حرمة فى أكله خارج المسجد . وسمعت عن بعض الصالحين أن من أكل البصل ونحوه ليلة الجمعة أو يومها لا يموت حتى يبتلى بتهمة باطلة ولم تظهر له براءة .
- قوله : [ وإلا وجب عليه السعى ] : أى حيث اهتدى بنفسه أو وجد قائداً ولو بأجرة حيث لم تزد على أجرة المثل وكانت لا تجحف به .
- خاتمة : من أعذار الجماعة شدة الريح بالليل لا بالنهار . وليس العرس من الأعذار ولا شهود العيد وإن أذن لهم الإمام فى التخلف على المشهور ، إذ ليس حقاً له .

( ١ ) قوله تعالى : « من عدسها وفومها » من سورة البقرة .

## فصل : فى صلاة الخوف

### وكيفيتها

- ( سُنَّ لقتال جَائِرٍ ) أى مأذون فيه ؛ واجباً كان كقتال الحريين والبلغاة القاصدين الدم وهتك الحرم ، أو جائراً كقتال مريد المال من المسلمين .

### فصل :

قوله : [ وكيفيتها ] : أى الكيفية المخصوصة التى تفعل حال الخوف ، والمعول عليه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلاها فى ثلاثة مواضع : ذات الرقاع وذات النخيل وعسفان<sup>(١)</sup> ، خلافاً لمن قال صلاها فى عشرة مواضع .

قوله : [ سُنَّ لقتال ] : أى وهو الذى فى الرسالة ونقله ابن ناجى عن ابن يونس وقيل إنها مندوبة وهو ما نقله سند عن المواز ، والراجح الأول .

قوله : [ كقتال مريد المال ] : إن قلت إن حفظ المال واجب وحينئذ فقتضاه أن يكون قتال مريد أخذه واجباً حتى يتحقق الحفظ الواجب . قلت معنى وجوب حفظه أنه لا يجوز إتلافه بنحو إحراق أو تغريق مثلاً ، وهذا لا ينافى جواز تمكين الغير من أخذه له ما لم يحصل موجب لتحريمه ؛ كأن يخاف على نفسه التلف إن أمكن غيره منه .

وقوله : [ من المسلمين ] : حال من مريد المال .

( ١ ) صرح بعض الرواة بالأماكن التى صلى النبى صلى الله عليه وسلم بها صلاة الخوف .. فجاء فى المطأ من حديث عن صالح بن خوات ، قال : « عن صلى مع النبى صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع » ، وهو سهل بن أبى حشمة ، قاله فى تنوير الحوالك . وقال الشوكافى : أخرجه البيهقى . وفى حديث عن جابر رضى الله عنه قال الشوكافى : وروى أحمد وأبو داود والنسائى هذه الصفة من حديث أبى عياش الزرقى قال : « فصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرة بعسفان ومرة بأرض بنى سليم » . وتعبه الشوكافى بقوله : قوله مرة بعسفان - أشار البخارى إلى أن صلاة جابر مع النبى صلى الله عليه وسلم كانت بذات الرقاع . وأورد هو حديث جابر بذات الرقاع ، وقال متفق عليه . وفى البخارى أيضاً أن عبد الله بن عمر رضى الله عنه عنهما ، قال : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نجد فوازيना العدو » ... الحديث .

● (إن أمكن تركه) أى القتال (لبعض) من القوم والبعض الآخر فيه مقاومة للعدو أيضاً (قسمهم) أى القوم<sup>(١)</sup> (قسمين) وعلمهم) الإمام كيفيتها وجوباً إن جهلوا وندباً إن كانوا عارفين ، حذراً من تطرق الخلل (وصلى بأذان وإقامة بالأولى) من الطائفتين (ركعة في) الصلاة (الثنائية) كالصبح والمقصورة

ومفهوم قوله : « جائزاً » : لو كان القتال حراماً كقتال البغاة للإمام العدل وكقتال أهل الفسوق الذين اشتهروا بسعد وحرام ، فلا يجوز لهم ذلك .

قوله : [ قسمهم ] : نائب فاعل سن ، أى فيقسمهم ويصلى بهم في الوقت . فالآيسون من انكشاف العدو يصلون أول المختار ، والمترددون وسطه والراجون آخره . وفي (بن) طريقة بعدم هذا التفصيل وأنهم يصلون أول المختار مطلقاً . وإذا قسمهم فلا يشترط تساوى الطائفتين ؛ بل المدار على أن الأخرى تناوى العدو . ويصلى بهم صلاة القسم وإن كانوا متوجهين جهة القبلة خلافاً لمن قال بعدم القسم حيثئذ ، بل يصلون جماعة واحدة . بل وإن كانوا على دوابهم يصلون بالإيماء ، وكذلك إمامهم يصلى بالإيماء . وهذه مستثناة مما مر من قولهم : الموى ؛ لا يؤم الموى لأن المحل محل ضرورة . والحاصل أنهم هنا يصلون على الدواب إيماء مع القسم لإمكانه ، بخلاف ما يأتي فإنهم يصلون على دوابهم أفذاذاً لعدم إمكان القسم كذا في الحاشية .

قوله : [ وصلى بأذان ] إلخ : إما عطف على قوله : « وعلمهم » : أى والحكم أنه يصلى بأذان وإقامة ، ويحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً كأن قائلها قال له إذا قسمهم فما كيفية ما يفعل ؟ فأجابه بقوله : وصلى إلخ ، والباء في قوله : « بأذان » : بمعنى مع ، وفي قوله : « بالأولى » : للملازمة وكل منهما متعلق بصلى . فلم يلزم عليه تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد .

قوله : [ كالصبح والمقصورة ] : أى وكالجمعة ؛ فإنها من الثنائية ، لكن لا يقسمهم إلا بعد أن تسمع كل طائفة الخطبة ، ولا بد أن تكون كل طائفة اثني عشر فإن كان كل طائفة أكثر من اثني عشر فلا بد من سماع الخطبة لاثني عشر من كل ، ثم إنه يصلى بالطائفة الأولى ركعة وتقوم فتكمل صلاتها وتسلم أفذاذاً ،

(١) وردت في كيفية صلاة الخوف روايات كثيرة عن جابر وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم ، وذلك في مناسبات عديدة ، ولذلك اختلفت المذاهب في كيفيةها إلى سبعة أشكال أو أكثر . وكل واسع والله أعلم .

( و ) صلى بهم ( ركعتين بغيرها ) : أى الثانية وهى الرابعة بأن كانوا يحضرون الثانية ، ( ثم قام ) بعد التشهد فى غير الثانية ولا تشهد فى الثانية ( داعياً أو ساكناً مطلقاً ) فى الثانية وغيرها ( أو قارئاً فى الثانية ) فقط ؛ فى الثانية يخبر بين أمور ثلاثة : الدعاء بالنصر والفرج ورفع الكرب ، والسكوت والقراءة لأنه يعقب الفاتحة. فيها السورة فله أن يطول ما شاء ، ويخير فى غير الثانية وهى الرابعة والثالثة بين أمرين الدعاء والسكوت ، إذ لا قراءة بعد الفاتحة ( فأتمت ) الطائفة الأولى حال قيامه صلاتها ( أفذاذاً وانصرفت ) بعد سلامها تجاه العدو للقتال ( فتأتى ) الطائفة ( الثانية ) التى كانت تجاه العدو فتحرم خلفه ( فيصلّى بها ما بقى ) له ( فإذا سلّم ) الإمام ( قضوا ما فاتهم ) من الصلاة من ركعة أو ركعتين بفاتحة

ثم تأتى الطائفة الثانية تدرك معه الركعة الباقية ويسلمون بعد إكمال صلاتهم ، وهذا مستثنى من قولهم : لا بد من بقاء الاثنى عشر لسلامها لأن المحل ضرورة ، ولذلك قال فى المجموع - فيلغز من جهتين : جمعة لا يكفى فيها اثنا عشر يسمعون الخطبة ، وجمعة صحت من غير بقاء اثنى عشر لسلام الإمام. ( اهـ ) قال فى حاشيته : ومقابل هذا يخطب لاثنى عشر يستمرون مع الإمام فى الطائفتين لكن يلزمه أنهم قسموا أثلاثاً. ( اهـ ) .

قوله : [ والقراءة ] : أى بما يعلم أنه لا يتمها حتى تفرغ الأولى من صلاتها وتدخل معه الطائفة الثانية .

قوله : [ فأتمت الطائفة الأولى ] : وهل يسلمون على الإمام كالمسبوق ؟ ذكر شيخ المشايخ فى حاشية أبى الحسن عدمه ، ويردون على من اليسار . وإذا بطلت صلاة الإمام بعد مفارقتهم لم تبطل عليهم .

قوله : [ أفذاذاً ] : فإن أهمهم أحدهم سواء كان باستخلافهم له أم لافصالاته تامة وإن نوى الإمامة ، إلا لتلاعب ، وصلاتهم فاسدة كما فى الطراز عن ابن حبيب . وكذلك يقال فى الطائفة الثانية . وإنما فسدت عليهم لأنه لا يصلّى بإمامين فى صلاة واحدة فى غير الاستخلاف .

قوله : [ قضوا ما فاتهم ] : عبر فى الأولى بقوله : « فأتمت » وهنا بقوله : « قضوا » إشارة إلى أن الأولى بانية والثانية قاضية كما هو معلوم .

وسورة جهراً في الجهرية ( وإن سَهَا مع الأولى سَجَدَتْ ) الأولى ( بعد إكمالها )  
صلاتها السجود ( القبلي قبل السلام ) ، أى سلامها والبعدي بعده ( وسَجَدَتْ  
الثانية ) السجود ( القبلي معه ) ، فإذا سلم قامت لقضاء ما عليها ( و ) سجدت  
( البعدي بعد القضاء ) وذكر مفهوم قوله أمكن إلخ بقوله :

• ( وإن لم يمكن تركه ) أى القتال ( لبعض صلّوا آخر الوقت ) المختار لإيماء  
أى بالإيماء بخفض للسجود أكثر من الركوع ( أفذاذاً إن لم يمكن ركوع وسجود ) ،

قوله : [ وإن سَهَا مع الأولى ] إلخ : وأما لو سَهَا بعد مفارقة الأولى فلا يلزم شيء  
إنما يلزم الثانية .

قوله : [ القبلي معه ] : وانظر لو أُخِرَتْ لإكمال صلاتها وسجدته قبل  
سلامها . والظاهر أنه يجري فيه ما جرى من المسبوق المتقدم في سجود السهو ،  
وتقدم أن البطلان قول ابن القاسم ، وأن الصحة قول عيسى بن دينار ، واختاره  
( بن ) . ثم إنها تسجد القبلي ولو تركه الإمام وتبطل صلاته إن كان مترتباً عن ثلاث  
سبن ، وطال كذا في الحاشية .

قوله : [ وسجدت البعدي بعد القضاء ] : فإن سجدته معه بطلت صلاتها كما  
مرفى المسبوق .

قوله : [ آخر الوقت المختار ] إلخ : هذا إذا رجوا الانكشاف قبل خروج  
الوقت بحيث يدركون الصلاة فيه . وأما إن أيسوا من انكشافه في الوقت صلوا  
صلاة مسابقة في أول الوقت ، فإن ترددوا أخرّوا الصلاة لوسطه ، كذا في الحاشية .  
كأن دهمهم عدوّ بها فيصلون كيفما تيسر ، قال شيخنا في مجموعه : وسئلت إن  
دهمهم العدد في الجمعة ، فقلت : الظاهر إن دهمهم بعد ركعة حصلت الجماعة  
وأتموا جمعة حيث أمكن المسجد كالمسبوق ، وإلا أتموا ظهراً وتكفى نية الجمعة  
كما سبق وانظر النص ( اهـ ) .

قوله : [ أفذاذاً ] : أى لأن مشقة الاقتداء هنا أشد من مشقته فيما إذا  
أمكن القسم ، ولذا تقدم أنه إذا أمكن القسم فإن لم أن يصلوا ولو على دوابهم  
لإيماء .

فإن أمكن صلوها تامة .

- ( وحلّ ) للمصلي صلاة الالتحام<sup>(١)</sup> ( للضرورة ) أى لأجلها ( مشى ) وهرولة وجرى وركض ( وضرب وطعن ) للعدو ( وكلام ) من تحذير وإغراء وأمر ونهي ، ( وعدم توجه ) للقبلة ( ومسك ) سلاح ( ملطخ ) بدم ( وإن أمِنُوا ) أى حصل لهم الأمان ( بها ) أى فيها أى في صلاة الالتحام ( أتمت صلاة أمن ) بركوع وسجود .
- ثم شرع في الكلام على السنن المؤكدة - وقدم الكلام على الوتر وأنه أكدها -

قوله : [ وحل للمصلي ] إلخ : أى في صلاة المسابقة المذكورة .

قوله : [ وكلام ] : أى لغير إصلاحها ولو كان كثيراً إن احتاج له في أمر القتال .

قوله : [ ومسك سلاح ملطخ ] : أى سواء كان محتاجاً لمسكه أو في غنية عنه لأنه محل ضرورة . وقيل : لا يجوز إلا إذا كان محتاجاً له ، وهذا هو المعتمد .  
قوله : [ أى فيها ] : الضمير راجع لصلاة الخوف مطلقاً ؛ كانت مسابقة أو قسماً .

وقوله : [ أتمت ] : أى إن كانت سفريّة فسفريّة ، وإن كانت حضريّة فحضريّة .  
وقوله : [ صلاة أمن ] : حال من ضمير « أتمت » فإن حصل الأمن بعد مفارقة الطائفة الأولى فن فعل منهم فعلاً أمهل حتى يأتي الإمام ليقتردى به ولو في السلام ، فإن ألغى

(١) أشار إليها الإمام البخاري بقوله : « الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو . وقال الأوزاعي : إن كان تيباً الفتح ولم يقدروا على الصلاة صلوا إيماء كل امرئ لنفسه ، فإن لم يقدروا على الإيماء أخرجوا الصلاة حتى ينكشف القتال أو يأمنوا فيصلوا ركعتين . . . ( هذا هو ما أخذ به البخاري ملهياً له ) ، وقال أنس : « حضرت عند مناهضة حصن تستر عند إضاءة الفجر واشتد اشتعال القتال فلم يقدروا على الصلاة ( ويحتمل صلاة الصبح ) ، فلم فصل إلا بعد ارتفاع النهار ، فصليناها ونحن مع أبي موسى ففتح لنا ، وما يسرني بذلك الصلاة الدنيا وما فيها » . وقال أيضاً : « صلاة الطالب والمطلوب ركباً وإيماء ( أى جوازها ) ، وقال الوليد : ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل وأصحابه على ظهر الدابة ، فقال : كذلك الأمر عندنا إذا تخوف الفوت » ، وهذا كله - فيما يبدو - عن المكتوبة ، ففي الخوف أولى ، وفي نيل الأوطار في باب « الصلاة في شدة الخوف بالإيماء وهل يجوز تأخيرها ؟ » ، عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف ، وقال : فإن كان الخوف أشد من ذلك فرجالاً وركباناً » ، قال رواه ابن ماجة . وفي البخاري في تفسير سورة البقرة نحوه =

ما فعل ورجع بطلت على غير الساهى وهو العامد والجاهل بخلاف جماعة السفن ؛  
فمن فعل منهم فعلا بعد المفارقة لا يعود للإمام أصلا لعدم أنهم من التفريق ثانياً كما  
يؤخذ من (المج) .

- تنبيه : لو صلوا في الخوف بإمامين فأكثر أو بعض " فذاً " ، جاز : أى مضى  
ذلك بعد الوقوع ، وإن كان الدخول على ذلك مكروها لمخالفة السنة أو المندوب .
- خاتمة : إن صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة ، بطلت على الأولى كالثالثة  
الرباعية لمفارتها قبل محل المفارقة ، وصحت لغيرهما . ويقدم البناء كما سبق في الرعاف .  
( ١٨٠ . من المجموع ) .

---

= بلفظ : فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا رجالا قياماً على أقدامهم أو ركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها  
قال مالك ، قال زافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو  
في مسلم من قول ابن عمر بنحوه . ورواه ابن خزيمة والبيهقي .

## فصل : فى صلاة العيدين

فقال : فى أحكام صلاة العيدين

● (صلاةُ العيدينِ) : أى عيد الفطر وعيد الأضحى ، (سنةٌ مؤكدةٌ) تلى الوتر فى التأكيد ، وليس أحدهما أوكد من الآخر ( فى حقِّ مأمور الجمعة ) : وهو الذكر البالغ الحر المقيم . يبلد الجمعة أو النائي على كفرسخ منه ، لالصبى وامرأة وعبد

## فصل :

أى فى أحكام الصلاة التى تفعل فى اليوم المسمى عيداً . وسمى ذلك اليوم عيداً : لاشتقاقه من العود : وهو الرجوع لتكرره . ولا يُردُّ أن أيام الأسبوع والشهر تتكرر أيضاً ولا يسمى شىء منها عيداً لأن هذه مناسبة ولا يلزم اطرادها ، وقال عياض : لعوده على الناس بالفرح ، وقيل تفاؤلاً بأن يعود على من أدركه من الناس . وهو من ذوات الواو قلبت ياء كميزان وجمع بها <sup>(١)</sup> ، وحقه أن يردَّ لأصله فرقاً بينه وبين أعواد الخشب . وأول عيد صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر فى السنة الثانية من الهجرة ، وهى سنة مشروعيتها ومشروعية الصوم والزكاة وأكثر الأحكام ، واستمر مواظباً عليها حتى فارق الدنيا صلى الله عليه وسلم . وما ورد من تسمية الجمعة عيداً <sup>(٢)</sup> فن باب التشبيه بدليل أنه عند الإطلاق لم يتبادر للذهن الجمعة ألبتة .

قوله : [ سنة مؤكدة ] : أى عينية هذا هو المشهور وقيل سنة كفائية ، وقيل : فرض عين ، وقيل : فرض كفاية . فلن قلت : يؤخذ من استحباب إقامتها لمن فاتته أنها سنة كفائية ؟ إذ لو كانت سنة عين لست فى حق من فاتته ؛ أوجب بأنها

( ١ ) يعنى : يجوز جمعه بالواو .

( ٢ ) فى حديث أبي هريرة « نحن الآخرون السابقون » جاء : « ثم هذا يومهم الذى فرض عليهم اختلفوا فيه فهدانا الله له فالتاس لنا فيه تبع ، اليهود غداً والنصارى بعد غد » رواه البخارى . قال الحافظ فى الفتح : المراد باليوم يوم الجمعة . وعند مسلم عن أبي هريرة من طريق آخر : « أصل الله عن الجمعة من قبلنا » . ويشهد له ما رواه الطبرى فى تفسير « إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه » قال : « أرادوا الجمعة فأخطئوا وأخذوا السبت مكانه » وذكر روايات أخرى .



ومسافر لم ينو إقامة تقطع حكم السفر ، ولا بناء على أكثر من كفرسخ وندبت لغير الشابة ، ولا تندب لحاج ولا لأهل منى ولو غير حاجين .  
• ( وهي ركعتان ) لا أكثر .

وقتها ( من حلّ النافلة ) . بارتفاع الشمس عن الأفق قيد رمح لاقبله ، فتكره بعد الشروق وتحرم حال الشروق ولا تجزى ( للزوال ) ، فلا تصلى بعده لفوات وقتها والنوافل لا تقضى .

سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوباً بشرط إيقاعها مع الإمام ، فلا ينافى استحبابها لمن فاتته جماعتها ، أو يقال : إن استحباب فعلها لمن فاتته مشهور مبنى على ضعيف : وهو القول بأنها سنة كفاية .  
قوله : [ ولا تندب لحاج ] : أى لأن وقوفهم بالمسعر الحرام يوم النحر يكفيهم عنها .

قوله : [ ولا لأهل منى ] : أى لا تشرع في حقهم جماعة ، بل تندب لهم فرادى إذا كانوا غير حجاج ، وإنما لم تشرع في حقهم جماعة لئلا يكون ذريعة لصلاة الحجاج معهم .

قوله : [ وقتها من حل النافلة ] إلخ : هذا مذهب مالك وأحمد والجمهور ، وقال الشافعي : وقتها من طلوع الشمس للغروب .  
قوله : [ فتكره بعد الشروق ] : أى عندنا وأما عند الشافعي فتجوز ، فاتفق المذهبان على الصحة ، واختلفا في الجواز والكراهة .  
قوله : [ ولا تجزى ] : أى حال الطلوع باتفاق المذاهب .

• تنبيه : لا ينادى : « الصلاة جامعة » . أى لا يندب ولا يسن ، بل مكروه أو خلاف الأولى لعدم ورود ذلك فيها فبالكراهة صرح في التوضيح ، وقال ابن ناجي وابن عمر إنه بدعة وما ذكره الحرشي من أنه جائز فغير صواب ، بل ما ورد ذلك إلا في صلاة الكسوف ومحل كونه مكروهاً أو خلاف الأولى إن اعتقد مطلوبة ذلك ، وأما مجرد قصد الإعلام فلا بأس به .

قوله : [ والنوافل لا تقضى ] : أى لا يجوز قضاؤها إلا فجر يومه للزوال كما تقدم .

وأشار لكيفيتها بقوله :

\* ( يكبّر ) المصلى فى الركعة الأولى ( ستاً بعد ) تكبيرة ( الإحرام ) فىكون التكبير بها سبعاً ( ثم ) يكبر فى الركعة الثانية ( خمساً غير ) تكبيرة ( القيام ) . ويكون التكبير ( مؤالئى ) بلا فصل بين التكبيرات ( إلا بتكبير المؤتم ) يفصل ساكتاً بقدره ( وتحراه مؤتم لم يسمع ) تكبير الإمام أو مأموه . ومحل التكبير قبل القراءة ولو اقتدى بحنفى يؤخره ( فإن نسيه ) وتذكره فى أثناء قراءته أو بعدها ( كبّر ) أى أتى به ، أو بما تركه منه ( ما لم يركع ) وأعاد القراءة وسجد ( لزيادة إعادتها

قوله : [ ستاً بعد تكبيرة الإحرام ] : أى وكونه بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة مستحب . والحاصل أن كل تكبيرة منها سنة كما أتى ، وتقديم ذلك التكبير على القراءة مندوب فلو أخره بعد القراءة وقبل الوكوع أتى بالسنة وفاته المندوب .

قوله : [ ثم يكبر فى الركعة الثانية خمساً ] إلخ : فلو اقتدى بشافعى يزيد ، فلا يزيد معه وهذا العدد الذى ذكره المصنف وارد عن أبى هريرة فى الموطأ<sup>(١)</sup> ، ومرفوع فى مسند الترمذى قال الترمذى سألت عنه البخارى فقال صحيح .

قوله : [ وتحراه مؤتم ] : أى تكبير العيد . وأما تكبيرة الإحرام فلا يجزى فيها التحرى ، بل لابد فيها من اليقين بأن الإمام أحرم .  
قوله : [ قبل القراءة ] : أى ندباً كما علمت .

قوله : [ ولو اقتدى بحنفى ] إلخ : مبالغة فى القولية أى يؤخره تبعاً له ، بل يكبره حال قراءة الإمام والمخالفة القولية لا تضر .

قوله : [ وأعادة القراء ] : أى على سبيل الاستحباب لما علمت أن الافتتاح بالتكبير مندوب ، فإن ترك إعادتها لم تبطل صلاته .

قوله : [ لزيادة إعادتها ] : هذا يفيد أن سبب السجود القراءة الثانية وليس كذلك بل هى مطلوبة بل السبب فى الحقيقة القراءة الأولى لأنها هى التى لم تصادف محلها ، فهى الزائدة فى الجملة ، وإنما قلنا فى الجملة لأنه لو فرض اقتصاره عليها لأجزأت ، ويجب بأنه إنما جعل العلة زيادة الإعادة لكونه لا يؤمر بالسجود إلا عند

( ١ ) فى الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه قال : « شهدت الأضحى وانفطر مع أبى هريرة فكبر فى الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفى الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة . قال مالك : وهو الأمر عندنا » .

( بعد ) : أى بعد السَّلام ( فإن ركع تمادى ) وجوباً ولا يرجع له ؛ إذ لا يرجع من فرض لنفل ، ولا بطلت .

\* ( و ) إذا تمادى ( سجد ) غير المؤتم ( قبل ، ولو لترك ) تكبيرة ( واحدة ) إذ كل تكبيرة منها سنة مؤكدة . : وأما المؤتم فالإمام يحمله عنه .  
( ومدرك القراءة ) مع الإمام من المسبوقين ( يكبر ) فمدرك الأولى يكبر ( سبعة ) بالإحرام ( ومدرك الثانية يكبر خمساً ) غير تكبيرة الإحرام .

\* ( ثم ) إذا قام للقضاء كبر ( سبعة بالقيام ) أى بتكبيرة القيام . واستشكل بأن مدرك ركعة لا يقوم بتكبير ؟ وأجيب : بأنه مبنى على القول الضعيف ؛ وهو أنه يقوم بتكبير ( كمدرك التشهد ) : تشبيهه في التكبير سبعة ؛ أى إن فاتته مع الإمام صلاة للعبد ، وأدرك الإمام في السجود من الثانية أو التشهد ، فإنه يكبر سبعة بتكبير القيام ، وقيل ستاً ولا يكبر لقيامه . واستشكل بأن مدرك التشهد يقوم بتكبير ؟ وأجيب :

حصولها .

قوله : [ ولا بطلت ] : أى ليس كمن رجع للجلوس الوسط بعد أن يستقل قائماً لأن الركن المتلبس به هنا وهو الركوع أقوى من المتلبس به هناك لوجوب الركوع باتفاق والاختلاف في الفاتحة .

قوله : [ يكبر خمساً ] إلخ : بناء على أن ما أدركه آخر صلاته وحينئذ فيكبر في ركعة القضاء سبقاً بالقيام كما سيقول المصنف وأما على القول بأن ما أدركه المسبوق مع الإمام أول صلاته فإنه يكبر سبعة بالإحرام ، ويقضى خمساً غير القيام فإن جاء المأموم فوجد الإمام في القراءة ، ولم يعلم هل هو في الركعة الأولى أو الثانية ، فقال الأجهورى الظاهر أنه يكبر سبعة بالإحرام احتياطاً ثم إن تبين أنها الأولى ، فظاهر وإن تبين أنها الثانية قضى الأولى بست غير القيام ، ولا يحسب ما كبره زيادة على الخمس من تكبير الركعة الثانية .

قوله : [ بأنه مبنى ] إلخ : أى أنه يقوم بتكبير مطلقاً سواء جلس مع الإمام في ثانية نفسه أم لا ، فما هنا مبنى على ذلك القول ولا غرابة في بناء مشهور على ضعيف ، وتقام لزروق قال : كان شيخنا القورى يفتى به العامة لثلاث يخلطوا ، ففى ذلك القوب نوع قوة .

بأنه في العيد خاصة لا يقوم به ، لأن تكبير العيد يقوم مقامه والأول أظهر ، فلذا اقتصرنا عليه . والشيخ ذكر التأويلين .

- \* ( ورفع يديه في الأولى ) أى تكبيرة الإحرام ( فقط ) .
- ( ونُذِبَ إحياءُ ليلته ) : أى العيد الصادق بالاثنتين بالعبادة من صلاة وذكر وتكبير وتسبيح واستغفار ، ويحصل بالثلث الأخير من الليل والأولى إحياء كله .
- \* ( و ) ندب ( غُسل ) يدخل وقته بالسدس الأخير . ( و ) ندب كونه ( بعد ) صلاة الصبح .

\* ( و ) ندب ( تطيب وتزين ) بالثياب الجديدة إظهاراً لنعمته وشكره ، وإن

قوله : [ والأول أظهر ] : أى الذى هو قول ابن رشد وسند وابن راشد ، وإنما كان أظهر لأن سنة العيد أن يجتمع في إحدى ركعتيه سبع مولات ، واليوم يوم تكبير ولتقتضى القاعدة .

قوله : [ وندب إحياء ليلته ] : أى لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أحيا ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يموت قلبه يوم تموت القلوب »<sup>(١)</sup> ، ومعنى عدم موت قلبه عدم تحيره عند النزاع وعند سؤال الملكين في القيامة . بل يكون مطمئناً ثابتاً في تلك المواضع .

قوله : [ ويحصل بالثلث الأخير من الليل ] : واستظهر ابن الفرات أنه يحصل بإحياء معظم الليل ، وقيل بساعة ، وقيل بصلاة العشاء والصبح في جماعة ، ولكن الأولى كما قال الشارح إحياءه كله ، وقولهم إحياء الليل كله مكروه في غير الليالي التي رغب الشارع في قيامها كلها لما في الحديث الشريف : « إن لله في أيام دهركم نفحات فتعرضوا لها » .

قوله : [ وندب غسل ] : هذا هو المشهور ، وقال ( ح ) ورجح اللخمي وسند سنينته . وعلى كل حال لا يشترط اتصاله بالغدو إلى المصلى .

قوله : [ وندب تطيب وتزين ] : هذا في حق غير النساء وأما هنّ إذا خرجن

( ١ ) لفظه في الجوامع الصغير : « من أحيا ليلة الفطر وليلة الأضحي لم يموت قلبه يوم تموت القلوب » قال عن عبادة . رواه الطبراني - وهو ضعيف . وفيه أيضاً : « من أحيا الليالي الأربع رجبت له الجنة : ليلة التروية ، وليلة عرفة ، وليلة النحر ، وليلة الفطر » ، قال رواه ابن عساكر عن معاذ - وهو صحيح .

- لغير مصلٍّ) كالصبيان والنساء في بيوتهن .
- \* (و) ندب (مشى في ذهابه) بالفتح لاني رجوعه ، ( ورجوع في طريق أخرى ) غير التي ذهب فيها .
- \* (و) ندب (فطر قبله) أى قبل ذهابه للمصلي ( في ) عيد ( الفطرو ) ندب ( كونه على تمر ) وترأ إن وجدته ، وإلا حسا حسوات من ماء كفطر رمضان .
- \* (و) ندب ( تأخيرُهُ ) أى الفطر ( في ) عيد ( النحر ) ؛

فلا يتطهين ولا يتزين لحول الافتتان بهن .

● تنبيه : لا ينبغي لأحد ترك إظهار الزينة والطيب في الأعياد تقشفاً مع القدرة عليه ، فن تركه رغبة عنه فهو مبتدع ، قاله ( ح ) . وذلك لأن الله جعل ذلك اليوم فرح وسرور وزينة للمسلمين وورد : « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » (١) ، قال ( ح ) أيضاً ولا ينكر في ذلك اليوم لعب الصبيان وضرب الدف فقد ورد (٢) .

قوله : [ في ذهابه ] : أى لأنه عبد ذاهب لخدمة مولاه فيطلب منه التواضع لأجل إقباله عليه . وعمل ذلك ما لم يشق عليه ؛ وإلا فلا يندب له ذلك .

قوله : [ في طريق أخرى ] : أى لأجل أن يشهد له كل من الطريقين وملا تكتهما .

قوله : [ في عيد الفطر ] : أى لأجل أن يقارن فطره بإخراجه زكاة فطره المأمور بإخراجها قبل صلاة العيد .

قوله : [ وندب كونه على ] إلخ : أى فكونه على تمر مندوب ثان ، وكونه وترأ مندوب ثالث ، وقوله على تمر إلخ أى إن لم يجد رطباً .

قوله : [ وندب تأخيرهُ ] إلخ : أى ليكون أول أكله من كبد أصحابيته فهذه هي العلة ، وأجرى الباب على وتيرة وإن لم يوضح .

( ١ ) قال في الجامع الصغير: ورد عن علي بن زيد بن جلعان مرسل ، وهو حسن .

( ٢ ) ورد عن عائشة قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثنى جاريتان تغنيان بختاء بعث فاضطجع على الفراش وحول وجهه : وجاء أبو بكر فأنهرفي ، وقال : مزماره الشيطان عند النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فأقبل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : دعهما . فلما غفل غمزتهما فخرجتا . وكان يوم عيد يلعب فيه السودان بالورق والحراب » رواه البخاري في كتاب البيدين وتعبه الحافظ ابن حجر بمن ذكره غيره بروايات مختلفة .

- \* ( و ) ندب (خروج) : أى ذهاب للصلاة ( بعد ) طلوع ( شمس لمن قربت داره ) وإلا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الجماعة .
- \* ( و ) ندب ( تكبير فيه ) أى فى خروجه .
- \* ( و ) ندب ( جهراً به ) أى بالتكبير لإظهار الشعية ، ويستمر على التكبير فيكبرون وهم جالسون فى المصلى ( للشروع فى الصلاة ) .
- \* ( و ) ندب ( إيقاعها ) أى صلاة العيد ( بالمصلّى )<sup>(١)</sup> فى الصحراء لا فى المسجد ( إلا بمكة ) فيمسجدها أفضل .

قوله : [ أى فى خروجه ] : أى ولو قبل الشمس فيمن بعدت داره ، ويستحب الانفراد فى التكبير حالة المشى للمصلى . وأما التكبير جماعة وهم جالسون فى المصلى فهذا هو الذى استحسّن . قال ابن ناجى افترق الناس بالقيروان فرقتين بمحضر أبى عمرو الفارسى وأبى بكر بن عبد الرحمن ، فإذا فرغت إحداها من التكبير كبرت الأخرى فسئلا عن ذلك ؟ فقالا : إنه لحسن .

قوله : [ ويستمر على التكبير ] إلخ : واختلف فى ابتداء وقت التكبير فى المصلى فقبل بعد صلاة الصبح ، وقيل عند طلوع الشمس أو من الإسفار . قوله : [ للشروع فى الصلاة ] : هذا هو المشهور ، وقيل لمحىء الإمام للمصلى وإن لم يدخل الصلاة بالفعل .

قوله : [ وندب إيقاعها ] إلخ : أى لأجل المباعدة بين الرجال والنساء ، لأن المساجد وإن كبرت يقع الازدحام فيها وفى أبوابها بين الرجال والنساء دخولا وخروجاً فتتوقع الفتنة فى محل العبادة .

قوله : [ لا فى المسجد ] : أى ولو مسجد المدينة المنورة وبيت المقدس ، فلا يغتفر المسجد إلا الضرورة .

قوله : [ إلا بمكة ] : إنما كان أفضل فى صلاة العيد — مع أن مسجد المدينة أفضل منه عندنا — للمزايا التى تقع فيه لمن يصلى العيد ، وهى النظر والطواف المعدومان فى غيره تخبر : « ينزل على البيت فى كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون لاطائفين ، وأربعون للمصلين ، وعشرون للناظرين إليه » .

( ١ ) الأصل أن المصلى مكان صحراوى كان قرب المدينة قرب المسجد النبوى الشريف . وقد دخل الآن فى مبانيها قيل : ومقام فيه مسجد الغمامة الآن هناك .

\* ( و ) ندب ( قراءتها ) أى القراءة فيها بعد الفاتحة ( بكسب ) اسم ربك الأعلى أو هل أتاك فى الأولى ، ( والنشمس ) وضحاها أو الليل إذا يغشى فى الثانية .  
 \* ( و ) ندب ( خطبتان ك الجمعة ) يجلس فى أول الأولى وأول الثانية ، يعلم الناس فيهما زكاة الفطر ومن تجب عليه ، ووجوب إخراجها يوم الفطر وحرمة تأخيرها عنه ، والضحية ومن تتعلق به وما تجزى منها وما لا تجزى فى النحر .  
 \* ( و ) ندب ( بعديتهما ) أى كونهما بعد الصلاة ( وأعيدتا ) ندباً ( إن قد متا ) على الصلاة .

\* ( و ) ندب ( استفتاحهما ) : أى الخطبتين ( بتكبير ) بلاحد بثلاثة أو سبعة أو غير ذلك ، ( وتخليئهما به ) أى بالتكبير ( بلاحد ) : راجع للافتتاح والتخلييل ( واستماعهما ) : بخلاف الجمعة فيجب كما تقدم .

\* ( و ) ندب ( إقامتهما ) أى صلاة العيد ( لغير مأمور الجمعة ) : من الصبيان والعبيد والنساء غير الشابة ، ويحرم على مخشية الفتنة ، ولا يحتاج مكاتب لإذن لأنه أحرز نفسه وماله ، ( أو لمن فاتته ) صلاتها ( مع الإمام ) من مأمور الجمعة . فقولهم :

قوله : [ وندب خطبتان ] : انظر هل هما مندوب واحد أو كل واحدة مندوب مستقل ؟ قال شيخ المشايخ العدوى الأول هو الظاهر وقد اقتصر ابن عرفة على سنية الخطبتين .

قوله : [ يجلس فى أول الأولى ] : الظاهر أن الجلوس فيهما مندوب لاسنة كما فى الجمعة ، وانظر هل يندب القيام فيهما أم لا ؟ ( اهـ : من حاشية الأصل ) . والظاهر الندب .

قوله : [ وأعيدتا ندباً ] : ما ذكره من ندب لإعادتهما مبنى على ما مشى عليه من أن بعديتهما مستحبة وأما على أن بعديتهما سنة لإعادتهما سنة .

قوله : [ بتكبير ] : أى بخلاف خطبتى الجمعة ، فإنه يطلب افتتاحهما بالتحميد ، وسيأتى أن خطبة الاستسقاء تفتتح بالاستغفار .

قوله : [ واستماعهما ] : ما ذكره من ندب الاستماع لهما بأن لا يشغل فكره فسلم ، وأما الكلام وقتهما فاختلف فيه ؛ قيل مكروه ، وقيل حرام بعد الحضور المندوب ابتداء ، وهو ظاهر النقل على ما أفاده ( ر ) كذا فى المجموع .

سنة عين ؛ أى لمن يمكنه فعلها مع الإمام ، فإن فاتته لعذر أو غيره فتندب للزوال .  
 • ( و ) ندب لكل مصلى ولو صيباً ( التكبير إثر ) كل صلاة من ( خمس عشرة )  
 فريضة وقتية من ظهر يوم النحر ( لا قبله إلى صبح اليوم الرابع ) لا بعد نافلة ولا مقضية  
 فيها ، ولو فاتته منها ( فإن نسي ) التكبير ( كبر ) إذا تذكر ( إن قرب )  
 الزمن لا أن يخرج من المسجد أو طال عرفاً ( وكبر مؤتم ) ندباً ( ترك إمامته ) .  
 وندب تنبيه الناسى ولو بالكلام .

• ( و ) ندب ( لفظه الوارد ) أى الاقتصار عليه ( وهو : الله أكبر ، ثلاثاً )  
 فإن زاد بعد الثالثة : لا إله إلا الله والله أكبر والله والحمد فحسن . والأول أحسن  
 • ( وكبره تنفل قبلها وبعدها بمصلّى ) أى فيه ( لا بمسجد ) فلا يكره .

قوله : [ فإن فاتته لعذر ] إلخ : أى وأما من صلاها قبل الإمام فالظاهر أنه  
 لم يأت بالسنة فيعيدنها معه كذا في المجموع .  
 قوله : [ من خمس عشرة فريضة ] إلخ : هذا هو المعتمد خلافاً لابن بشير  
 القائل إثر ست عشرة فريضة من ظهر يوم النحر لظهر الرابع .  
 قوله : [ والأول أحسن ] : أى لأنه الذى فى المدونة والثانى فى مختصر ابن  
 عبد الحق .

قوله : [ لا بمسجد فلا يكره ] : أى النفل فيه قبل صلاتها وبعدها . أما عدم  
 كراهته قبل صلاتها فنظراً للتحية ، وأما عدم كراهته بعدها فلندور حضور  
 أهل البدع لصلاة الجماعة فى المسجد .



## فصل : في صلاة الكسوف والخسوف

● (سُنَّ وتأكَّد) الاستئذان المفهوم من سن : تأكيداً يلي العيدين ( لكسوف الشمس ) : أى لأجل كسوفها ( ولو ) كان المكسوف ( بعضاً ) منها كما هو الغالب ( ركعتان ) : نائب فاعل لسن .

\* ( بزيادة قيام ، وركوع ) على الصلاة المعهودة ( فيهما ) : أى في كل ركعة منهما ؛ بأن يقرأ الفاتحة وسورة ولو من قصار المفصل ، ثم يركع ثم يرفع منه فيقرأ الفاتحة وسورة ، ثم يركع ، ثم يرفع ، ويسجد السجدة ثم يفعل في الركعة الثانية كذلك ويتشهد ويسلم ( لمأمور الصلاة ) متعلق بـ « سن » ، ( وإن ) كان مأمور الصلاة ( صبيّاً ) على ظاهر الرواية .

## فصل :

اعلم أن الكسوف والخسوف قيل مترادفان وأنه ذهاب الضوء كلا أو بعضاً من شمس أو قمر ، وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس ، والخسوف ذهاب ضوء القمر ، قال في القاموس : وهو المختار ، وقيل عكسه وردّ بقوله تعالى : ( وخسف القمر ) وقيل الكسوف اسم لذهاب بعض الضوء والخسوف اسم لذهاب جميعه وقيل عكسه .

قوله : [ سن ] : أى عيناً على المشهور وقيل سنة كفاية .

قوله : [ يقرأ الفاتحة وسورة ] إلخ : بيان لكيفية صلاة الكسوف بقطع النظر عن الأحكام ، وسيأتى بيانها .

قوله : [ لمأمور الصلاة ] : أى الخمس ولو على سبيل النذب فيشمل الصبيان المميزين .

قوله : [ وإن كان مأمور الصلاة صبيّاً ] إلخ : هكذا أراد المصنف بمأمور الصلاة ولو على سبيل النذب ، فيشمل الصبيان المميزين كما علمت تبعاً لغيره من الشراح ، ووجهه في المجموع بقوله : ولا يستبعد كونه له أعلى من الخمس ؛

- (وعمودياً ومسافراً إلا أن يجد سيرة) أى المسافر (ل) أمر (مهم) فلا يسئل له.
- ( ووقتها كالعيد ) من حلّ النافلة للزوال .
  - ( ونُدبَ صلاتُها بالمسجد ) لا الصحراء .

لأنها محل خوف ، وهو مقبول ، ولا يُردّ الحسوف فإنه مندوب مع أنه يأتي وهو نائم ، ولا يلحق مصيبة الشمس ، وكذا الاستسقاء فإنه دونها في التأكيد مع أنه لا يعم العالم ويغنى عنه نحو العيون ( اهـ . ) لكن قال ( بن ) لم أر من ذكر السنة في حق الصبي إلا ما نقله الخطاب عن ابن حبيب وهو يحتمل أن يكون إنما عبر بالسنة تغليبا لغير الصبي ، وإنما عبر ابن بشير وابن شاس وابن عرفة بلفظ يؤمر الصبي بها فيحمل الأمر على الندب كما هو حقيقة ، وإذا صح هذا سقط استغراب أمر الصبي بالكسوف استثنائاً وبالفرائض الخمس ندباً ( اهـ . كلام بن من حاشية الأصل ) . فعلى هذا فسنيتها إنما تتعلق بالمكلف .

قوله : [ لأمر مهم ] : أى فتعلق بالسنة به حيث لم يجد أصلاً أو جد لغير مهم هكذا مفاد الشارح ، ومفاد المواق أنه إذا جد السير مطلقاً لاتسن في حقه وهو ظاهر كلام خليل .

• تنبيه : لا يصلى لغير الكسوف والحسوف من الآيات كالزلازل كما قال ( ح ) في الدخيرة ، وحكى اللخمي عن أشهب الصلاة واختاره ( بن ) ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وقتها كالعيد ] : حكى ابن الجلاب في وقتها ثلاث روايات عن مالك : إحداها أنها من حل النافلة للزوال كالعيد والاستسقاء . والثانية أنها من طلوع الشمس للغروب . والثالثة أنها من طلوع الشمس إلى العصر ، والأولى هي التي في المدونة فلو طلعت مكسوفة لم تُصلّ حتى يأتي حلّ النافلة ، وكذا إذا كسفت بعد الزوال لم تُصلّ على رواية المدونة التي مشى عليها المصنف ، وأما على رواية غيرها فإنه يصلى لها حالا ويصلى لها بعد العصر على الرواية الثانية . قوله : [ ونُدبَ صلاتُها بالمسجد ] : أى مخافة أن تنجلي قبل الذهاب إلى المصلى ، وقال ابن حبيب : إن شاءوا فعلوها في المصلى أو في المسجد ، قال خليل في توضيحه وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحسن ، فأما الفرد فله أن يفعلها في

- \* ( وإسرارها ) أى القراءة فيها سر .
- \* ( و ) ندب ( تطويلُ القراءة بنحو ) سورة ( البقرة ) بعد الفاتحة ( وموالياتها في القيامات ) آل عمران والنساء والمائدة .
- \* ( والركُوع ) فيها ( كالقراءة ) في الطول ندباً فالركُوع الأول نحو البقرة ، والركُوع الثاني نحو آل عمران يسبح في الركوعات ، لأن الركُوع يعظم فيه الرب بلا دعاء كما هو الشأن في الصلاة . ( والسجود كالركُوع ) في الطول ندباً يسبح فيه ويدعو بما شاء ، وأما الجلسة بين السجدين فعلى العادة لا تطويل فيها اتفاقاً ( إلا لخوف خُروج الوقت ) بالزوال ( أو ) خوف ( ضرر المأموم ) بالتطويل فلا يطول ، وينبغي حينئذ النظر لحال الوقت والمأمومين ، فقد يقتضى قراءة يس ونحوها ، أو طوال المفصل أو وسطه أو قصاره ، وجاز اقتداء الجالس بالقائم لأنها نفل .

بيته . ولا أذان لها ولا إقامة لأنها من خواص الفرض - ابن عمر . ولا يقول : الصلاة جامعة - ابن ناجي ، نقل ابن هرون أنه لو نادى مناد الصلاة جامعة ، لم يكن به بأس وهو قول الشافعي ، واستحسنه عياض وغيره لما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام بعث منادياً ينادى الصلاة جامعة <sup>(١)</sup> ، ( ٨١ . خرشئ ) .

قوله : [ وإسرارها ] : هذا هو المشهور ، وقيل جهراً لثلا يسأم الناس <sup>(٢)</sup> ، واستحسنه اللخمي ابن ناجي ، وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة ، وإنما طلب فيها الإسرار على ما مشي عليه المصنف لأنها صلاة نفل نهائية لاخطبة لها ومن المعلوم أن كل صلاة نفل نهائية لاخطبة لها ، فالقراءة فيها سرّاً .

قوله : [ بنحو سورة البقرة ] : أى البقرة ونحوها في الطول ، وقيل إن المندوب سوص البقرة .

قوله : [ آل عمران والنساء والمائدة ] : أى فخصوص هذه السور مندوب وقيل مقدارها .

قوله : [ كالقراءة ] إلخ : أى يقرب منها فكل ركُوع نحو القراءة التي

( ١ ) جاء في صحيح البخاري في كتاب الكسوف عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، قال : « لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي الصلاة جامعة » .

( ٢ ) نقول : ولا بأس في القراءة من المصحف للإمام ، وللمأموم أيضاً إن كانت سرية .

\* ( و ) ندب ( الجماعةُ فيها ) : أى صلاتها جماعة بخلاف خسوف القمر .  
 \* ( و ) ندب ( وعظُّ بعدها ) : مشتملاً على الثناء على الله والصلاة والسلام على نبيه لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك .

\* ( وتُدرك الرُّكعة ) من الركعتين مع الإمام ( بالركُوع الثاني ) فيكون هو الفرض ، وأما الأول في الركعتين فسنة ، وقيل فرض . والراجع أن الفاتحة فرض مطلقاً وقيل الأولى سنة .

\* ( وإن انجلت ) الشمس ( قبل ركعة أتمَّها ) المصلى ( كالنوافل . و ) إن انجلت ( بعدها ) أى بعد إتمام ركعة ( فقُولان ) قال سحنون : كالنوافل بقيام وركوع فقط بلا تطويل وقال أصبغ : أتمت على سنتها ( بلا تَطْوِيل ) .

---

يليهما وكل سجود نحو الركوع الذى يليه .

واعلم أن تطويل الركوع كالقراءة وتطويل السجود كالركوع قيل إنه مندوب كما قال الشارح وهو لعبد الوهاب ، وقال سند إنه سنة ويترتب السجود على تركه واقتصر عليه ( ح ) والشيخ زروق ، وحيث قرأ النساء عقب آل عمران فيسرع حتى تكون أقصر منها .

قوله : [ وندب الجماعة فيها ] إلخ : تبع المصنف . والذى تقدم له في فضل الجماعة أنها من تمام السنة كالعيدين والاستسقاء .

قوله : [ وندب وعظُّ بعدها ] : أى لاعلى طريقة الخطبة لأنه لا خطبة لها .

قوله : [ والراجع أن الفاتحة ] إلخ : قال في المجموع : حاصل ما أفاده شيخنا وغيره أن الواجب الركوع الثانى لأنه على الشأن بعد قراءة وقبل سجود الأول فى أثناء القراءة وهى ساقطة عن المأموم ، وكذا قال : الواجب القيام الثانى ، والأول سنة مع القول بأن الفاتحة واجبة فى الأول والثانى على المشهور ، وقيل سنة فى الثانى ، وقيل : لا تكرر . مع أن الظاهر أن قيام الفاتحة تابع لها ( اهـ ) .

قوله : [ أتمها المصلى كالنوافل ] : قال فى المجموع ينبغى إذا انجلت بعد الركوع الأول أن يأتى بالثانى على ما سبق أنه الواجب .

- \* ( وَنُدْبَ لِحُسُوفِ الْقَمَرِ رَكْعَتَانِ جَهْرًا كَالنَّوَافِلِ ) بَقِيَامٍ وَرُكُوعٍ فَقَطْ عَلَى الْعَادَةِ .
- \* ( وَ ) نَدْبَ ( تَكَرَّارَهَا ) أَى الصَّلَاةِ ( حَتَّى يَنْجَلِيَ ) الْقَمَرُ ( أَوْ يَغِيبَ ) فِي الْأَفَقِ ( أَوْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ) ؛ فَإِنْ حَصَلَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَلَا صَلَاةَ :  
ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ السَّنَةِ الْخَامِسَةِ وَهِيَ صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ فَقَالَ :

قوله : [ وَنُدْبَ لِحُسُوفِ ] إلخ : أى لبالب ، وأما الصبي فلا يخاطب بها لأنها تأتي وهو نائم .

قوله : [ جَهْرًا كَالنَّوَافِلِ ] : الليلية ووقتها الليل كله وفي ( ح ) أن الجزولى ذكر في صلاتها بعد الفجر أى إذا غاب عند الفجر منخفضاً أو طلع منخفضاً ، قولين . وأن التلمساني اقتصر على الجواز ، وأن صاحب الذخيرة اقتصر على عدمه . ووجه القول بعدم الجواز ما مر أنه لا يصلى نفل بعد طلوع الفجر إلا الورد لناثم عنه والشفع والوتر وركعتا الفجر . والأفضل لفعليها في البيوت وفعليها في المساجد مكروه سواء كانت جماعة أو فرادى .

## فصل: في صلاة الاستسقاء

\* ( صلاةُ الاستسقاء ) : أى طلب السقى من الله تعالى بمطر أو نيل لأمر مما يأتى ( حكماً ) : أى فى الحكم ؛ وهو السنة المؤكدة ، إلا أن العيد أوكد كما تقدم ( وقتاً ) : أى فى الوقت من حل النافلة للزوال ، ( وصِفَةً ) : أى فى الصفة من كونها ركعتين كالنوافل يقرأ فيهما جهرًا بما تقدم فى العيد وبعدها خطبتان ( كالعيدِ إلا التكبير ) الذى فى العيد فليس فى الاستسقاء بل فيه الاستغفار بدل التكبير فى الجملة كما يأتى .

## فصل :

هو - بالمد : طلب السقى ، إذ هو استفعال من سقيت . ويقال سقى وأسقى لغتان ، وقيل سقى ناوله الشَّرْب بكسر الشين وسكون الراء الحظ من الماء ، قاله فى الاختار ، وأسقاه جعله مسقيًا والاستفعال غالباً لطلب الفعل كالاستفهام والاسترشاد لطلب الفهم والرشد ، وشرعاً طلب السقى من الله لقحط نزل بهم أو غيره بالصلاة المعهودة .

قوله : [ أى طلب السقى ] : أى فالسين والتاء للطلب أى فالسنة الصلاة لا الطلب .

قوله : [ هو السنة المؤكدة ] : أى العينية والجماعة شرط فى سنيتها ، فتنى فاتته مع الجماعة ندبت له الصلاة فقط كالعيد والكسوف . ومقتضى التشبيه الآتى أيضاً أنها تسن فى حق من تلزمه الجمعة ، وتندب فى حق من لا تلزمه .

قوله : [ جهرًا بما تقدم فى العيد ] إلخ : وهو قراءته بعد الفاتحة بكسبح والشمس والقراءة المذكورة ، والجهر بها مندوب لأنها صلاة ذات خطبة وكل صلاة لها خطبة فالقراءة فيها جهرًا لاجتماع الناس يسمعون . ولا يرد الصلاة يوم عرفة لأن الخطبة ليست للصلاة بل لتعليم الناس .

\* وتسن صلاة الاستسقاء (لزرع) : أى لأجل زرع أى لأجل إنباته أو لأجل حياته ، ( أو ) لأجل (شرب) لأدى أو غيره لعطش واقع أو متوقع لتخلف مطر أو نيل أو لقلتهما ، أو لقلّة جرى عين أو غورها إن كانوا ببلد أو بادية حاضرين أو مسافرين ، ( وإن ) كانوا ( بسفينة ) فى بحر ملح أو عذب .

\* ( وكررت ) الصلاة فى أيام لا يوم ( إن تأخر ) السقى بأن لم يحصل أو حصل دون ما فيه الكفاية ؛

\* ( يخرج الإمام والناس ) لها ( ضحى ) بعد حل النافلة ( مشاة ) للمصل لا راكبين لإظهار العجز والانكسار ( ببذلة ) : أى بثياب المهنة أى ما يمتنع منها بالنسبة للابسها ( وذلة ) : أى خشوع وخضوع ، لأنه إلى الإجابة أقرب . واستثنى من عموم الناس قوله : ( إلا شابة ) : ولو غير محشية الفتنة ، إلا أن محشية الفتنة يحرم عليها الخروج وتمنع ، وغيرها يكره لها ولا تمنع ، وأما المتجالة فتخرج مع الناس .

\* ( ولا غير مميز ) من الصبيان فلا يخرج لأنه لا يعقل القرية ، فأولى البهائم

قوله : [ أى لأجل زرع ] إلخ : أى فهمي لأحد سببين : وهما احتياج الزرع أو الحيوان للماء .

قوله : [ وكررت الصلاة ] : قال فى الأصل تبعاً لـ (عب) استثنائاً واعتراضه ( ر ) وتبعه ( بن ) بأن المدونة وغيرها إنما عبر بالحواس ، وقال شيخ مشايخنا العدوى والظاهر النذب ، وقال شيخنا الأمير يراد بالحواس فى كلام المدونة وغيرها : الإذن الصادق بالسنية والنذب .

قوله : [ يخرج الإمام والناس لها ] إلخ : أصل الخروج سنة وكونه ضحى ومشاة إلخ مندوب .

قوله : [ فأولى البهائم والمجانين ] : أى فليس خروجهم بمشروع ، بل هو مكروه على المشهور خلافاً لمن قال بنذب خروج من ذكر لقوله عليه الصلاة والسلام : «لولا شيوخ ركب وأطفال رضع وبهائم رقع لصب عليكم العذاب صباً»<sup>(١)</sup> ،

( ١ ) ورد فى الجامع الصغير : « لولا عباد الله رقع وصية رضع وبهائم رقع لصب عليكم العذاب صباً ، ثم رضع الأرض رضا » . قال رواه الطبري والبيهقي . وقال : حسن .

والمجانين ، ( ولا يُمنع ذمى ) من الخروج مع الناس ، ( وانفرد ) عن المسلمين بمكان ( لا يوم ) مخافة أن يسبق القدر بالسقى في يومه فيفتن بذلك ضعفاء القلوب .

\* ( وندب خطبتان بعدها ) أى الصلاة ( كالعيد ) أى كخطبة يجلس فى أول كل منهما ويتوكأ على عصا لكن ( بالأرض ) لا بالمنبر يعظهم فيهما ويخوفهم ببيان أن سبب الجذب معاصى الله ، ويأمرهم بالتوبة والإنابة والصدقة والبر والمعروف .

\* ( و ) ندب ( إبدال التكبير ) فى خطبتي العيد ( بالاستغفار ) بلاحد فى أول الأولى والثانية :

\* ( ثم ) بعد الفراغ من الخطبتين ( يستقبل القبلة ) بوجهه حال كونه قائماً ( فيحول ) ندباً ( رداء ) الذى على كتفيه ( يجعل ما على عاتقه الأيسر ) : أى يأخذه بيده اليمنى ويجعله ( على ) عاتقه ( الأيمن ) ويأخذ بيده اليسرى ما على عاتقه الأيمن يجعله على الأيسر ( بلا تنكيس ) للرداء فلا يجعل الحاشية السفلى التى على رجله على أكتافه .

\* ( ثم ) إذ استقبل القبلة وظهره للناس ( يُبالغ فى الدعاء ) برفع الكرب والقحط وإنزال الغيث والرحمة وعدم المؤاخذ بالذنوب ، ولا يدعو لأحد من الناس .

وأجيب بأن المراد لولا وجودهم وليس المراد لولا حضورهم .

قوله : [ ولا يمنع ذمى ] : أى من الخروج كما لا يؤمر به ، وسواء خرج من غير شيء يصحبه أو أخرج معه صليبه ، فلا يمنع من إخراجه معه ولا من إظهاره حيث تنحى به عن الجماعة .

قوله : [ بعدها أى الصلاة ] : فلو قدم الخطبة على الصلاة استحب إعادتها بعد الصلاة .

قوله : [ وندب إبدال التكبير ] إلخ : أى فيبتدئها ويتخللها بالاستغفار عوضاً عن التكبير فى خطبة العيد .

قوله : [ فيحول رداءه ] : أى وأما البرانس والغفائر فلأنها لا تحول إلا إن كانت تلبس كالرداء . والتحويل المذكور خاص بالرجال دون النساء الحاضرات فلا يحولن لأنه مظنة الكشف : ولا يكرر الإمام ولا الرجال التحويل .



• ( وحوّل الذكور فقط ) أردبتهم دون النساء ( كذلك ) : أى كتحويل الإمام المتقدم حال كونهم ( جالوساً ) : أى جالسين ، ( وأمنوا ) : أى الحاضرون ذكوراً وإناثاً ( على دُعائه ) : أى الإمام بأن يقولوا آمين حال كونهم ( مبتهلين ) : أى متضرعين .

- ( و ) نُدب لهم ( صيامُ ثلاثة أيامٍ قبلها ) أى الصلاة .
- ( و ) ندب لهم ( صدقة ) على الفقراء بما تيسر .
- ( وأمرَ الإمامُ ) الناس ( بهما ) : أى بالصوم والصدقة ندباً ( كالتوبة ) : أى كما يأمرهم بالتوبة .
- ( وردَّ التَّبِعَات ) بكسر الباء الموحدة أى المظالم لأهلها .
- ( و ) ندب لمن نزل عليهم مطر مثلاً بقدر الكفاية ( لإقامَتِها ) أى صلاة

قوله : [ وأمر الإمام الناس بهما ] : هذا قول ابن حبيب ، قال ولو أمرهم الإمام أن يصوموا ثلاثة أيام آخرها اليوم الذى يبرزون فيه كان أحب إلى ( ١٥ ) . وهو يقتضى أنهم يخرجون صائمين ولكن المعتمد أنهم يخرجون مفطرين لأجل التقوى على الدعاء ، والصوم يكون قبل يوم الخروج . وقال ابن حبيب فى الصدقة أيضاً : ويخص الإمام على الصدقة ويأمر بالطاعة ويحذر من المعصية ( ١٥ ) . وفى بهرام قال ابن شاس يأمرهم بالتقرب والصدقة بل حكى الجزولى الاتفاق على ذلك .

قوله : [ ورد التبعات ] : أى لتوقف صحة التوبة على ذلك حيث كانت باقية بأعيانها ، فإن عُدّت عينها فرد العوض واجب مستقل لا تتوقف عليه صحة التوبة .

واعلم أن توبة الكافر مقبولة قطعاً ، وأما توبة المؤمن العاصى فمقبولة ظناً على التحقيق ، وقيل قطعاً وعلى كل فإذا أذنب بعدها لا تعود ذنوبه الأولى والذى عليه الجمهور عدم قبول التوبة من الكفر والمعصية عند طلوع الشمس من مغربها وعند الغرغرة ، وقيل إن توبة المؤمن عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة ، ويحمل ما ورد من عدم قبول التوبة عندهما على الكافر دون المؤمن كذا فى ( بن ) ( ١٥ من حاشية الأصل ) .

- الاستسقاء ( لطلب سعة ) ، ولا يسن إلا لمن قام به ضيق كما تقدم .
- ( و ) ندب ( دعاء غير المحتاج لمحتاج ) لأنه من التعاون على البر والتقوى .
  - ( لا ) تندب ( الصلاة ) خلافاً للخمس القائل بندبها .
  - ( وجاز تنفل ) في المصلى ( قبلتها وبعدها ) والله أعلم .

قوله : [ لطلب سعة ] : أى فهو مندوب خلافاً لمن قال بالإباحة ؛ إذ ليس ثم عبادة مستوية الطرفين ، والمراد بالحوار في المدونة : الإذن الصادق بالندب .

قوله : [ وندوب دعاء غير المحتاج ] إلخ : محل ندب الدعاء فقط دون الصلاة — ما لم يذهب محل المحتاج — والإصاير من جملة المحتاجين فيخاطب معهم بالصلاة اتفاقاً .

قوله : [ وجاز تنفل في المصلى ] إلخ : لا مفهوم للمصلى بل في المسجد بخلاف العيد فإنه يكره قبلها وبعدها بالمصلى لا بالمسجد كما مر لأن المقصود من الاستسقاء الإقلاع عن الخطايا والاستكثار من فعل الخير .

## فصل : فى الجنائز

بيان أحكام غسل الميت والصلاة عليه وما يتعلق به من مؤمن تجهيزه وغير ذلك .  
• (غُسلُ الميتِ المسلمِ) ولو حكماً ؛ فلا يغسل كافر (المستقرّ الحياة) : أى

### فصل :

تقدم دخول صلاة الجنائز فى رسم مطلق الصلاة من قول ابن عرفة : ذات لإحرام  
وسلام .

والموت كيفية وجودية تضاد الحياة فلا يعرى الجسم عنهما ، ولا يجتمعان  
فيه ، وصريح كلام الأشعرى أنه عرض لأن الكيفية عرض . وفى بعض الأحاديث  
أنه معنى خلقه الله فى كف ملك الموت ، وفى بعضها أن الله خلقه فى صورة كبش  
لا يمر بشيء يجد ريحه إلا مات .

والروح جسم لطيف متحلل فى البدن تذهب الحياة بذهابه . (اهـ . خرشى) .

• فاللدنان : الأولى : تردد بعض : هل شرعت الجنائز بمكة أو بالمدينة ؟  
وظاهر بعض الأحاديث أنها بالمدينة . (اهـ . من الحاشية) .

• الثانية : قال فى حاشية المجموع : ورأيت بخط النفاوى شارح الرسالة : لو أحيى  
ميت كرامة لولى ثم مات وجب له غسل وتجهيز ثان . قلت : هو ظاهر لأن الحكم  
يتكرر بتكرار مقتضيه ، لكن ينبغى حمله على الحياة المتعارفة لا مجرد نطق  
وهو فى نعشه أو قبره مثلاً . (اهـ) .

قوله : [ غسل الميت ] : أى كلاً أو بعضاً كما إذا سقطت عليه صحفة لم يمكن  
إزالتها عنه وظهر قدمه فيغسل ويلف ويصلى عليه ويوارى عملاً بحديث : « إذا  
أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم » هكذا يظهر ، ولا ينافى قولهم الآتى : « ولادون الجلل »  
لأن ذلك انعدم باقيه ، وهنا موجود لم يتوصل إليه . ولا يخرج على ما سبق فى الجبيرة  
من إلغاء الصحيح إذا قل جدّ أكيد ؛ لوجود البدل هناك ، أعنى التيمم . (اهـ . من  
حاشية الأصل) .

قوله : [ ولو حكماً ] : وهو المجوسى الذى نوى به مالكة الإسلام كما يأتى .

الذى استقرت حياته بعد ولادته ولو لحظة بأن استهلّ صارخاً ، أو قامت به أمانة الحياة ؛ فلا يغسل السقط ( غير شهيد المعترك ) في قتال الحربيين لإعلاء كلمة الله ، وأما هو فلا يغسل لمزيد شرفه ( بمطْلَق ) : متعلق بغسل فلا يجزئ فيه الماء المضاف ( كالجَنَابَةِ ) أى غسلاً مثل غسل الجنابة الإجزاء كالإجزاء والكمال كالكمال .  
 \* ( والصَّلَاة عليه ) عطف على غسل المبتدأ والخبر قوله :  
 \* ( فَرَضاً كفاية ) إذا قام به البعض من المسلمين سقط عن الباقي وهما متلازمان ،

قوله : [ بمطْلَق ] : أى ولو بزمن بل هو أبرك : والآدمي طاهر خلافاً لابن شعبان والمعتمد الذى عليه مالك وأشهب وسحنون أن يغسل الميت تعبد .  
 قوله : [ كالجَنَابَةِ ] إلخ : أى إلا ما يختص به الميت من تكرار غسل وسدر وغير ذلك مما يأتى ، ولا يتكرر الوضوء بتكرر الغسل على الأرجح فيغسل يديه أولاً ثلاثاً ثم يبدأ بغسل الأذى فيوضئه مرة مرة فيثلث رأسه ، ثم يقلبه على شقه الأيسر فيغسل الأيمن ، ثم على شقه الأيسر فيغسل الأيمن ، ثم على شقه الأيمن فيغسل الأيسر . ( ١٨٠ . من الأصل ) .

قوله : [ فرضاً كفاية ] : أما فرضية الغسل فهو قول عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وشهره ابن راشد وابن فرحون ومقابله السنّية حكاه ابن أبى زيد وابن يونس وابن الجلاب ، وشهره ابن بزينة ، وأما فرضية الصلاة فهو قول سحنون ابن ناجى وعليه الأكثر وشهره الفاكهاني ، والقول بالسنية لم يترّزه في التوضيح ولا ابن عرفة إلا لأصبيغ ، ولذلك لما كان الأشهر فيها الفرضية اقتصر عليه المصنف .

قوله : [ سقط عن الباقي ] : قال في حاشية المجموع نقلاً عن السيد : وهل يتعين غسل الميت بالشروع على قاعدة فرض الكفاية أم لا ؟ لجواز غسل كل شخص عضواً . أقول : الظاهر الثانى فصار كل جزء كأنه عبادة مستقلة كما قال المحلى فى شرح جمع الجوامع . . إنما يتعين طلب العلم الكفائى بالشروع لأن كل مسألة منه بمنزلة عبادة مستقلة . ولو غسله ملك أو صبي كفى وإن لم يتوجه الخطاب له لأن إقرار البالغين له بمنزلة فعلهم بخلاف الصلاة . ( ١٨١ ) .

قوله : [ وهما متلازمان ] : أى فى الطلب كما أشار له الشارح بقوله :

فكل من وجب غسله وجبت الصلاة عليه وبالعكس ويقوم مقام الغسل التيمم عند التعذر كما يأتي .

- \* ( ككفنه ) بسكون الفاء : أى إدراجه فى الكفن بفتحها .
- \* ( ودفنه ) أى مواراته فى القبر أو ما فى حكمه كما يأتى فإنهما فرضا كفاية إجماعاً .
- ( فإن تعذر الغسل يمس ) وجوباً كفائياً وسيأتى قريباً تفصيله .
- \* ( وقدّم ) فى الغسل ( الزوجان ) على العصابة ( بالقضاء ) : أى بحكم الحاكم عند التنازع أى يقدم الحى منهما فى غسل صاحبه ويقضى له بذلك ( إن صح النكاح ولو ) كانت صحته ( بالفوات ) أى بسببه كالدخول ، أو هو مع الطول لا إن فسد إذ المعلوم شرعاً كالمعلوم حساً .

\* ( وإباحة الوطء برق ) : أى بسبب رق الأنثى ( تبسج الغسل لكل ) من السيد لأئمه والأمة لسيدها وخرجت المكاتب والمبعضة لعدم إباحة وطئهما ، وكذا المشتركة

« فكل من غسله » إلخ وليس المراد أنهما متلازمان فى الفعل وجوداً وعدماً ؛ لأنه قد يتعذر الغسل والتيمم ونجب الصلاة عليه ، كما إذا كثرت الموقى جداً فغسله أو بدله مطلوب ابتداء لكن إن تعذر سقط للتعذر فلا تسقط الصلاة عليه ، وهذا قرر ( ر ) عند قول خليل : « وعدم الدلك لكثرة الموقى » .

قوله : [ ويقضى له بذلك ] : أى إن أراد المباشرة بنفسه .

قوله : [ إن صح النكاح ] إلخ : أى لا إن فسد ولو لم يمض بشيء مما يمضى به الفاسد من دخول ونحوه . ومحل كونه إذا فسد لا يقدم الحى منهما إذا وجد من يجوز منه الغسل . فإن عديم وصار الأمر للتيمم كان غسل أحدهما للآخر من تحت ثوب أحسن لأن غير واحد من أهل العلم أبجازه كذا نقل ( ح ) عن اللخمي ( اهـ . من حاشية الأصل ) أى وموضوع المسألة فى نكاح يختلف فى فساده .

● تنبيه : يقضى لأحد الزوجين - وإن رقيقاً - أذن سيدة فى الغسل ، ولا يكفى إذنه له فى الزواج . ويكره تغسيل الرجل امرأته إن تزوج أختها ، كما يكره لها تغسيله إن تزوجت غيره ، وحيث كان مكروهاً فلا قضاء لهما إن طلباه .

قوله : [ وكذا المشتركة ] : أى والمعتقة لأجل وأمة القراض ، وأمة المديون بعد الحجر ، والمتزوجة والمولّى منها ؛ أى المحلوف على ترك وطئها ولو كانت المدة أقل

( بلا قضاء ) : أى للأمة . بالتقديم على عصبه سيدها . وأما السيد فهو أولى بأمنه من كل أحد .

\* ( ثم الأقرب فالأقرب من أوليائه ) أى عصبته على ما سيأتى فى الصلاة عليه .  
 \* ( ثم ) إذا لم يكن عصبه أو كانوا ولم يتولوا غسله ( أجنبي ) من العصبه ومن الأخ لأم والخال والجد لأم .  
 ( ثم ) بعد الأجنبي ( امرأة محرم ) كأم وبنت وأخت وعمة وخالة تغسله .  
 وهذا كله فيما إذا كان الميت ذكراً .

\* ( ثم ) إن لم توجد امرأة محرم ولو بمصاهرة ( يمس ) : أى يمسحها امرأة غير محرم ( لمرفقته ) لا لكوعيه فقط كما قيل ؛ فعدم وجود المحرم من الأعدار المسقطه للغسل الموجبة للتيمم .

\* ( كعدم الماء ) حقيقة أو حكماً بأن احتيج له فيمس .  
 \* ( وتقطع الجسد ) بالماء ( أو تساخه من صبه ) عليه فيمس .

من أربعة أشهر . والمظاهر منها ؛ ففي النوادر كل أمة لا يحل للسيد وطؤها لا يغسلها ولا تغسله . قال فى المجموع والظهار والإيلاء يمنعان منه فى الأمة لا الزوجة . والفرق أن الغسل فى الأمة منوط بإباحة الوطء ؛ وفى الزوجة بالزوجة كما ارتضاه ( ر ) ولا يضر منع حيض أو نقاس ( اه ) .

قوله : [ ثم الأقرب فالأقرب ] إلخ : أى من عصبه المسلمين . وأما الكفار فلا إذ لاعلقة لهم به لقول خليل : ولا يترك مسلم لوليه الكافر . لكن لو غسله بحضرة مسلم أجزأ . كما فى تغسيل الكتابية زوجها المسلم ؛ ولو على أنه تعبدى . وقولهم : الكافر ليس من أهل التعبد . مقيد بالتعبد الذى يتوقف على نية له ؛ فيقدم ابن قابته إلى آخر ما ذكر فى النكاح . ويقدم الأخ وابنه على الجد كالنكاح . وما أحسن قول الأجهورى :

بغسل وإيضاء ولاء جنازة نكاح أخاً وابناً على الجد قدم  
 وعقل ووسطه بباب حضائنة وسوءه مع الآباء فى الإرث والدم  
 قوله : [ ولو بمصاهرة ] : لكن يقدم محرم النسب على محرم الرضاع ، ومحرم الرضاع على المصاهرة عند الاجتماع .

ويجب غسله ، ( وسقطَ الدَّلَالُ ) فقط ( وإن خيفَ منه ) : أى من الدَّلَالِ ( تسَلَخَ ) للجسد .

\* ( ككثرة الموتى جداً ) بحيث يتعذر الدَّلَالُ فيسقط الدَّلَالُ .

\* ( فإن لم يكن للمرأة زوجٌ أو سيدٌ ) يغسلها ، أو كان وأسقط حقه ( فأقرب امرأة ) لها تغسلها ( فالأقربُ ) لها فتقدم البنتُ فالأمُ فأختُ شقيقة فلأب فبنتُ أخ كذلك ، فجدة فعمة شقيقة فلأب فبنت عم كذلك .

\* ( ثم ) - بعد من ذكرت - ( أجنبيّة ) .

\* ( ثم ) إن لم توجد أجنبيّة غسلها ( محرم ) على الترتيب السابق ، ( ويستر ) وجوباً ( جميعُ بدنِها ولا يُبَاشِرُ جسدَها بالدَّلَالِ بل بخزقة كثيفة ) يلفها الغاسل على يده ويدلك بها .

\* ( ثم ) إذا لم يوجد محرم ( يَمْتَمُ ) الميتة ( لكوعَيْيَها ) لا لمرفقيها .

\* ( ووجب ) على الغاسل ( سترُ عورته من سُرَّتِهِ لركبتيه ) الذكر مع الذكر والأنثى مع الأنثى . وأما الذكر المحرم مع الأنثى فيستر جميع بدنِها كما مر . وكذا إن غسلت الأنثى المحرم رجلاً من محارمها وقيل بل تستر العورة فقط .

\* ( وتُدَبُّ ) سترُ العورة ( لأحد الزوجين ) بغسل صاحبه ( كأمة مع سيده ) إذا غسل أحدهما الآخر يندب له سترُ العورة ، ولا يجب وظاهر ، المصنف الوجوب وهو ضعيف .

( و ) ندب ( سدْر ) وهو ورق النبق . وأشار لكيفية الوجه المندوب بقوله : ( يستحق ) السدْر ( ويضرب بماء قليل ) فى إناء حتى تبدو له رغوة ثم ( يعرك به جسده ) لإزالة الوسخ ثم يفاض عليه الماء المطلق حتى يزول . فهذه هى الغسلة

قوله : [ فيستر جميع بدنِها ] : أى وجوباً ، ماعدا الأطراف فيندب إنما هو مقتضى الفقه . ويستر وجوباً جميع بدنِها وصفة الساتر على ما قال بعضهم أن يعلق الثوب من السقف بينها وبينه ليمنع النظر . إلى آخر ما قال المصنف .

قوله : [ وقيل بل تستر العورة فقط ] : أى وهو المعتمد ، فإن لم يوجد ساتر غضت بصرها ولا تترك غسله .

قوله : [ فهذه هى الغسلة الأولى ] : هذا يخالف قول محشى الأصل عند

الأولى . فإن لم يوجد سدر ( فكصابون ) أى صابون أو نحوه من أشتان أو غاسول يعرك به جسده ، ثم يفيض عليه الماء للتنظيف .

\* ( و ) ندب ( تجريدُه ) أى الميت من ثيابه بعد ستر عورته كما تقدم ، ( ووضعُه على مرتفعٍ ) : حين غسل لأنه أمكن لغاسله .

\* ( و ) ندب ( إيتارُه ) : أى الغسل ؛ أى جعله وترّاً ثلاثاً أو خمساً ( لسبع ) ثم المدار على الإنقاء . ( ولا يعادُ ) الغسل ( كوضوئه ) : لا يعاد . ( لخروج نجاسةٍ ) بعده ( وغُسِلَ ) النجاسة فقط إن خرجت بعد الوضوء أو الغسل .

\* ( و ) ندب ( عَصْرُ بطنِه ) حال الغسل ( برفقٍ ) لا بشدة لإخراج ما فى بطنه من النجاسة .

\* ( و ) ندب حينئذ ( كثرةُ صبِّ الماء فى ) حال ( غسلٍ مخرجيّه ) لإزالة

قول خليل : وللغسل سدر أى فى الغسلة التى بعد الأولى ، إذ هى بالماء القراح للتطهير ، والثانية بالماء والسدر للتنظيف ، والثالثة بالماء والكافور للتطيب . وقوله فى المجموع : وندب للغسل سدر بغير الأولى لأنها بالقراح ، ومثل السدر نحو الصابون وطيب فى الأخيرة وأفضله الكافور ( ١٥ ) . فلعل ما قاله شارحنا هنا وفيما يأتى طريقة ، وما قاله الشيخان طريقة أخرى وعلى كل حال فالغسل صحيح وإنما الاختلاف فى الكيفية .

قوله : [ يعرك جسده ] إلخ ونص ابن ناجى فى شرح الرسالة وقول الشيخ : بماء وسدر مثله فى المدونة . وأخذ اللخميّ منه جواز غسله بالماء المضاف كقول ابن شعبان . وأجيب بأن المراد أنه لا يخلط الماء بالسدر ، بل يخلع الميت بالسدر ويصب عليه الماء . وهذا الجواب عندى متجه . وهو اختيار أشياخى والمدونة قابلة لذلك .

قوله : [ وندب تجريدُه ] : قال فى المجموع : وتغسله صلى الله عليه وسلم فى ثوبه تعظيم ، وغسله العباس وعلى والفضل وأسامة وشقران مولاة صلى الله عليه وسلم وأعينهم معصوية : ومات ضحوة يوم الاثنين . ودفن ليلة الأربعاء . فما يقال استمر ثلاثة أيام بلا دفن فى جعل الليلة يوماً تغليبا وتأخيرها للاجتماع ( ١٥ ) .

قوله : [ لخروج نجاسة ] : أى ولا إبلاج .



النجاسة ، وتقليل العفونة ؛ لأن الشأن في الأموات كثرة ذلك .

\* ( و ) لا يفيض الغاسل بيده لغسل ذلك بل ( يلفّ خرقةً كثيفةً بيده ) :  
حال غسل العورة من تحت السرة ، ( وله الإفضاء للعورة ( إن اضطرّ ) له .  
\* ( و ) ندب ( توضئته أولاً ) أى فى أول الغسلات ( بعد لإزالة ما عليه ) :  
أى الميت ( من أذى ) نجاسة أو وسخ ، بالسدر أو الصابون ، فإذا أزاله شرع  
فى توضئته كالحنابة ؛ فيغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً . ويمضمضه بأن يضع الماء  
فى فمه عند إمالة رأسه .

\* ( و ) ندب ( تعهد أسنانه و ) تعهد ( أنفه ) عند الاستنشاق بعد المضمضة  
( بخرقة نظيفة ) كمنديل .

\* ( و ) ندب حيثئذ ( إمالة رأسه برفق ) للتمكن من غسل الفم والأنف ،  
ولئلا يدخل الماء فى جوفه ( لمضمضة ) أى واستنشاق ، ثم يتم وضوء مرة  
مرة ، ثم يجعله على شقه الأيسر فيغسل الأيمن . ثم يديره على الأيمن فيغسل  
الأيسر بعد تثليث رأسه . ثم يجعل الكافور فى ماء فيغسله به للتبريد . ولا يعيد  
الوضوء ولو خرجت منه نجاسة كما تقدم وهذه هى الغسلة الثالثة .

وهذا معنى قول بعضهم : الأولى بسدر للتنظيف ، والثانية بمطلى للتطهير ، والثالثة

قوله : [ إن اضطر له ] : وفى ( بن ) استحباب عدم المباشرة قال اللخمي :  
ومنعه ابن حبيب وهو أحسن ؛ لأن الحى إذا كان لا يستطيع إزالتها لعله أو غيرها  
إلا بمباشرة غيره فإنه لا يجوز أن يوكل من يمس فرجه لإزالة ذلك ، ويجوز أن  
يصل على حالته فهو فى الموت أول بذلك ، إذ لا يكون الميت فى إزالة تلك النجاسة  
أعلى من الحى .

قوله : [ بخرقة نظيفة ] : أى غير الخرقة التى غسل بها مخرجه .

قوله : [ ثم يجعل الكافور فى ماء ] : اعلم أن الندب يحصل بأى نوع من  
الطيب فى ماء الغسلة الأخيرة وأفضله الكافور لمنعه سرعة التغير . وإسأكه للجسد ،  
ويؤخذ من هنا أن الأرض التى لا تبلى أفضل ، وعكس الشافعى فقال بأفضلية  
التى تبلى ، قال فى المجموع وقد يقال إنا قبل الدفن مأمورون بالحفظ فتدبر .  
قوله : [ وهذا معنى قول بعضهم ] : تقدم التنبيه على أن هذا مخالف لقول

- بكافور للتبريد ، فإن احتيج بعد ذلك للخامسة أو السابعة لكون جسده يحتاج لذلك من أجل دمايل أو جدري أو نحو ذلك زاد ما يحتاج إليه الحال .
- \* وندب (عدم حضور غير معين) للغاسل ، وكره حضور غيره .
  - \* (و) ندب (كافور في) الغسلة (الأخيرة) كما تقدم .
  - \* (و) ندب (تنشيقه) : أي الميت بخرقه طاهرة قبل إدراجه في الكفن .
  - (و) ندب (عدم تأخير التكفين) : أي إدراجه في الكفن (عن الغسل) لما في الإسراع من الاهتمام بأمره . ولئلا تخرج نجاسة منه فيحتاج لإزالتها .
  - \* (و) ندب (اغتيال الغاسل) للميت بعد فراغه من غسله .
  - \* (و) ندب (بياض الكفن) من كتان أو قطن وهو أولى ، (وتجميره) ،

مُحْتَشَى الأصل والمجموع .

قوله : [ وندب اغتيال الغاسل ] : أي لأمر النبي صلى الله عليه وسلم به كما في حديث أبي هريرة الذي في الموطأ : « من غسل ميتاً فليغتسل »<sup>(١)</sup> . وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم : إن الأمر هنا تعبدى لا معلى ، وحمله على مقتضاه من الوجوب ، وقال بعضهم : إنه معلى وحمله على الندب ، ثم اختلفوا في العلة ؛ فمنهم من قال : إنما أمر بالغسل لأجل أن يبالغ في غسل الميت لأنه إذا غسل الميت موطئاً نفسه على الغسل لم يبال بما يتطاير عليه منه ، فكان سبباً لمبالغته في غسله . ومنهم من قال : ليس معنى أمره بالغسل أن يغسل جميع بدنه كغسل الجنابة ، وإنما معناه أن يغسل ما باشره به أو تطاير عليه منه لأنه ينجس بالموت ، وإلى هذا ذهب بن شعبان ، وعلى كلا القولين لا يحتاج هذا الغسل لنية فليس كغسل الجنابة ، وإنما لم يؤمر بغسل ثيابه على الثاني للمشقة .

قوله : [ وندب بياض الكفن ] [ إلخ : قال (ح) عن سند ويندب أن يكون

(١) روى في الموطأ : « عن عبد الله بن أبي بكر أن أسماء بنت عيسى غسلت أبا بكر الصديق حين توفي ، ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين : فقالت : إني صائمة وإن هذا يوم شديد البرد ، فهل على من غسل ؟ فقالوا : لا » . وربما كان حديث أبي هريرة المشار إليه في الموطأ إلا أنني لم أعثر عليه . وإنما قال في الجامع الصغير إنه روى عن المغيرة عند أحمد في مسنده : « من غسل ميتاً فليغتسل » . وقال : حسن . وعن أبي هريرة عند ابن داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه : « من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليؤوضاً » . قال حسن أيضاً .

بالجيم . أى تبخيره بالعود ونحوه ( والزيادة على ) الكفن ( الواحد ) ؛ فالاثنتان أفضل من الواحد وإن كان وترأ .

- \* ( و ) ندب ( وتره ) : أى الكفن ، فالثلاثة أفضل من الاثنين ومن الأربعة .
- \* ( و ) ندب ( تميمه ) أى إلباسه قميصاً ( وتعميمه ) بعمامة .
- \* ( و ) ندب ( عذبة فيها ) قدر ذراع تجعل على وجهه ، ( وأزرة ) بوسطه أقلها من ستره لركبته . فإن زادت على ذلك فأحسن ( وللفاتان ) فهذه خمسة هي أفضل كفن الذكر .

\* ( والسبع للمرأة ) أى الأثني لا الذكر ( بزيادة لفافيتين ) على الأزرة والقميص واللفافيتين ؛ فتكون اللفائف ، التي تدرج فيها أربعة .

( و ) ندب ( خمار ) يلف على رأسها ووجهها ( بدل العمامة ) للرجل ؛

قطناً لأنه أستر ، قال ( ح ) : وفيه نظر ؛ لأن من الكتان ما هو أستر من القطن . والظاهر أن يقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم كفن فيه <sup>(١)</sup> . ولكونه أبهج بياضاً . قوله : [ وإن كان وترأ ] : أى فحبل كون الإيتار أفضل من التمتع إذا كان غير واحد ، وإذا شح الوارث لا يقضى إلا بواحد كما في الخرشى ، وفي ( عب ) : ثلاث ، فإن أوصى بزائد ففي ثلثه إن لم يكن أوصى بنهى عنه .

قوله : [ وندب تميمه ] إلخ : قال في التوضيح : والمشهور من المذهب أن الميت يمتص ويعمم أما استحباب التعميم فهو في المدونة ، وأما استحباب التميمص ففي الواضحة عن مالك .

قوله : [ وأزرة ] : أى تحت القميص أو سراويل بدلها وهو أستر منها .

قوله : [ فهذه خمسة ] : أى الأزرة واللفافتان والقميص والعمامة .

قوله : [ وندب خمار ] : سمي بذلك لتخمير الرأس والعنق أى تغطيتها به .

( ١ ) روى الإمام مالك في الموطأ عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة » . والسحولية : ثياب بيض - من القطن في الغالب - منسوبة لسحول مدينة باليمن . وقال : عن يحيى بن سعيد : « بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض : في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت في ثلاثة أثواب بيض سحولية . فقال أبو بكر : خلوا هذا الثوب - ثوب عليه قد أصابه مشق ( هي المفرة ) أو زعفران - فاغسلوه ثم كفنوني فيه مع ثوبين آخرين . فقالت عائشة : وما هذا ؟ فقال أبو بكر : الحى أحوج إلى الحديد من الميت وإنما هذا الدهلة ( أى الصديد والقبح ) .

فالمجموع للمرأة سبع .

( و ) ندب ( حنوط ) : من كافور أو فيه كاهور أو غيره بذر ( داخل كل لفافة ) من الكفن . ( و ) يجعل ( على قطن ، يلصق ) القطن ( بمنافذ ) عنبه وأنفه وفه وأذنيه ومخرجه . ( ومساجده ) : جبهته وكفيه وركبتيه وأصابع رجليه ( ومراقه ) : رفغيه وإبطيه وباطن ركبتيه ومنخره وخاف أذنيه .  
وبندب تحنيطه<sup>(١)</sup> ( وإن ) كان الميت ( محرماً ) بحج أو عمرة لا تقطاع التكليف بالموت ( و ) إن امرأة ( معتدة ) عدة وفاة أو طلاق ( و ) لكن إن كان الغاسل ميت — مطاقاً — محرماً أو معتدة ( تولاه ) : أى الحنوط . أى تولى أمره للميت ( غيرهما ) : لأنهما لا يجوز لهما مس الحنوط .  
\* ( و ) ندب ( تكفينه بثياب كجمعته ) الشرعية لحصول البركة بثياب مشاهد الخير .

\* ( وهو ) : أى الكفن ( من مال الميت كؤن التجهيز ) من حنوط وسدر وماء وأجرة غاسل وقبر وغير ذلك تكون من ماله ، ( يقدّم على دين غير المرتهن )

قوله : [ أو فيه كافور ] إلخ : أى فالمراد بالحنوط : الطيب بأى نوع من مسك أو زبد أو شند أو عطر شاه أو عطر ليمون أو ماء ورد ، والأكل أن يكون فيه كافور .

قوله : [ ومراقه ] : أى مارق من جسده .

قوله : [ رفغيه ] : هما أعلى الفخذين مما يلي العانة .

قوله : [ لأنه لا يجوز لهما ] : مفهومه لو تحيلاً في عدم مسه فإنه يجوز لهما توليته ولو كان هناك من يتولاه غيرهما وهو كذلك .

قوله : [ بثياب كجمعته ] : أى وقضى له به عند التنازع إلى أن يوصى بأقل من ذلك ، كذا في الأصل .

قوله : [ غير المرتهن ] : ومثله كل مال تعلق حق الغير بعينه ؛ كالعبد الخاني ، وأم الولد وزكاة الحرث والماشية ، بل ولو كان الكفن مرهوناً فالمرتهن أحق به .

● تنبيه : إن سرق الكفن طلب كالابتداء . ثم إن وجد الأول فركة كأن ذهب

( ١ ) بالحنوط : وهو طيب أو عطر يطيب به الميت .

لرهن في دينه من مال الميت ، فإن كان ماله مرتهنًا عند مدين<sup>(١)</sup> فالمرتهن أحق بالرهن من الكفن ومؤن التجهيز .

فإذا لم يكن للميت مال أو مال ومرتتهن ( فعلى المنفق بقرابة ) : كأب لولده الصغير أو العاجز عن الكسب وكابن لوالديه الفقيرين ( أورق ) كسيد رقيق ( لا ) على منفق بسبب ( زوجية ) ؛ فلا يجب على الزوج تكفين زوجته ولا مؤن تجهيزها ، ولو كان غنيًا وهي فقيرة على المذهب .

فإن لم يكن له مال ولا منفق ( فمن بيت المال ) .

فإن لم يكن ( فعلى المسلمين ) فرض كفاية .

• ( والواجب ) من الكفن للذكر ( سترُ العورة ) ما بين السرة والركبة ( والباقي ) وهو ما يستر بقية البدن حتى الرأس والرجلين ( سنة ) على أحد المشهورين . والثاني أن ستر جميع البدن واجب ، قال الشيخ في توضيحه وهو ظاهر كلامهم . وأما المرأة فيجب ستر جميع بدنها قولًا واحدًا ، وما زاد على الكفن الواجب أو السنة فنندوب كما تقدم .

• ( و ) ندب ( مشي مشيعة ) للجنائز .

\* ( و ) ندب ( تقدمة ) عليها ( وإسراعه ) في المشي ( بوقار ) وسكينة لابهرولة .

منه الميت .

قوله : [ كسيد رقيق ] : فلو مات السيد وعنده ما يكفن به أحدهما فقط ، كفّن العبد لأنه لاحق له في بيت المال ، ويكون السيد على بيت المال لكونه من فقراء المسلمين نقله الخطاب .

• مسألة : لو مات الأب والابن القاصر وكان عند الأب كفن واحد ، قيل : يقدم الأب وهو الأظهر ، وقيل يتحصان ، ولو مات الأب والأم الفقيران وكان لدهما لا يقدر إلا على كفن واحد ، قيل يتحصان ، وقيل تقدم الأم .

قوله : [ على المذهب ] : ومقابله قولان يلزمه مطلقاً أو إن كانت فقيرة .

قوله : [ قال الشيخ في توضيحه ] : أى ويؤيده القضاء به عند التنازع .

قوله : [ لا بهرولة ] : أى لأنها تنافي الخشوع ، واستحبت الشافعية القرب

( ١ ) لعل الصواب : عند دائن .

- \* ( و ) ندب ( تأخر راكب ) عنها ( و ) تأخر ( امرأة ) وإن ماشية ، وتأخرها أيضاً عن الرجال .
- \* ( و ) ندب ( سترها ) : أى المرأة الميتة ( بقبة ) : من جريد أو غيره يجعل على النعش ، ويبقى عليه ثوب أو رداء لمزيد السر .
- ثم شرع يتكلم على الصلاة على الجنائز وأركانها فقال :  
\* ( وأركان الصلاة ) على الجنائز خمسة :
- \* أولها ( النية ) بأن يقصد الصلاة على هذا الميت أو على من حضر من أموات المسلمين . ولا يشترط معرفة كونه ذكراً أو أنثى . ولا يضر عدم استحضار أنها فرض كفاية ولا اعتقاد أنها ذكر فتبين أنها أنثى ولا عكسه ؛ إذا المقصود هذا الميت .
- \* ( و ) ثانيها : ( أربع تكبيرات ) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة .

من الملت حال تشييعه للاعتبار ، والحنفية التأخر في صفوف الصلاة تواضعاً في الشفاعة .

- قوله : [ وندب سترها ] إلخ : أى في حال الحمل والدفن .
- قوله : [ أولها النية ] : أى وحينئذ فتعاد على من لم تنو عليه كائنين اعتقدهما واحداً إلا أن يعين واحداً ، فتعاد على غيره : وأما إن اعتقد الواحد متعدداً فإنه لا يضر لأن الجماعة تتضمن الواحد .
- تنبيه : لا يشترط وضعها على الأعناق في الأظهر .

قوله : [ أربع تكبيرات ] : أى لانعقاد الإجماع زمن الفاروق عليها بعد أن كان بعضهم يرى التكبير أربعاً ، وبعضهم خساً وهكذا إلى سبع ، والذي لابن ناجي أن الإجماع انعقد بعد زمن الصحابة على أربع . ماعدا ابن أبي ليلى فإنه يقول إنها خمس ، ومثل ما لابن ناجي ما للنووي على مسلم . ( ١٥٠٠ ) .

من حاشية الأصل ) .

قوله : [ كل تكبيرة بمنزلة ركعة ] : فإذا كبر على جنازة وطرأت جنازة أخرى فلا يشركها معها ، بل يتأدى في صلاته على الأولى حتى يتمها ، ثم يتبدى الصلاة على الثانية قال أبو الحسن : لأنه لا يخلو ؛ إما أن يقطع الصلاة ويتبدى

(فلان زاد) الإمام خامسة عمداً أو سهواً (لم ينتظر) ؛ بل يسلمون قبله وصحت لهم وله أيضاً إذ التكبير ليس كالركعات من كل وجه ، فلان انتظروا سلموا معه وصحت . (وإن نقص) عن الأربع (سبح له ، فإن رجّع ) وكبر الرابعة كبروا معه وسلموا بسلامه ؛ (ولاً) يرجع (كبروا) لأنفسهم وسلموا وصحت وقيل تبطل لبطلانها على الإمام . وإنما خالفت صلاة الجنازة غيرها لأن بعض السلف كان يرى أنها أكثر من أربع تكبيرات<sup>(١)</sup> . وبعضهم يرى أنها أقل .

عليهما جميعاً وهذا لا يجوز لقوله تعالى : (ولا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (٢) أو لا يقطع ويتمادى عليهما إلى أن يتم تكبير الأولى ويسلم ، وهذا يؤدي إلى أن يكبر على الثانية أقل من أربع ، أو يتمادى إلى أن يتم التكبير على الثانية ، فيكون قد كبر على الأولى أكثر من أربع ، فلذا منع من إدخالها معها . قوله : [لم ينتظر] : هذا مذهب ابن القاسم ، وقال أشهب إنه ينتظر ويسلمون معه .

قوله : [صحت] : أي فيما يظهر مراعاة لقول أشهب : وسواء كانت الزيادة عمداً أو سهواً أو تأويلاً .

قوله : [وإن نقص] : أي سهواً ، وأما عمداً فسيأتي .

وحاصله أن الإمام إذا سلم عن أقل من أربع فلان مأموه لا يتبعه ، بل إن نقص ساهياً سبح له ، فإن رجع وكل سلموا معه . وإن لم يرجع وتركهم كبروا لأنفسهم . وصحت صلاتهم مطلقاً سواء تنبه عن قرب وكل صلاته أم لا ، هذا هو المعتمد . وإن كان نقص عمداً وهو يراه مذهباً لم يتبعوه ، وأتموا بتمام الأربع ، وصحت لهم وله — وإن كان لا يراه مذهباً — بطلت عليهم . ولو أتوا برابعة تبعاً لبطلانها على الإمام . وحديث فتعاد إن لم تدفن كما سيأتي .

(١) روى عن حذيفة : «أنه صلى على جنازة فكبر خمساً ، ثم التفت فقال : ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت . كما كبر النبي صلى عليه وسلم ، صلى الله على جنازة فكبر خمساً — رواه الشوكاني وقال عن أحمد . وعن علي : «إنه كبر على سهل بن حنيف ستاً . وقال : إنه شهد بدراً» . قال رواه البخاري . وعن الحكم بن عتيبة قال : «كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسبعاً» . قال : رواه سعيد في سننه .

(٢) سورة محمد (الفتح) آية ٣٣ .

• ( و ) ثالثها ( دعاء له ) أى للميت ( بينهن ) أى التكبيرات ( بما تيسر ) ولو « اللهم اغفر له » . ( ودعاء بعد ) التكبيرة ( الرابعة إن أحب ) ، وإن أحب لم يدع وسلم ( يثنى ) : بفتح المثلثة وتشديد النون المكسورة : أى يأتى بضمير التثنية أو بالاسم الظاهر. مثنى إن كان الميت اثنين . ( ويجمع إن احتاج ) للتثنية أو الجمع بأن كانوا جماعة ، فيقول إن كانا اثنين : « اللهم إنهما عبدك وابنا عبدك وابنا أمتيك كانا يشهدان » إلخ وإن كانوا جماعة قال : « اللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء إمامك كانوا يشهدون » إلخ . وإن شاء قال فى الاثنين : « اللهم اغفر لهما وارحمهما » . وقال فى الجماعة : « اللهم اغفر لهم وارحمهم » ( يغلب ) . يضم الياء التحتية وتشديد اللام مكسورة ( المذكر على المؤنث ) إن اجتمع ذكور وإناث .

( وإن والاد ) : أى التكبير — بأن لم يدع بعد كل تكبيرة — ( أو ) دعا ( وسلم بعد ثلاث عمداً ، أعاد الصلاة . وكذا إن سلم بعد ثلاث سهواً وطال ( إن لم تدفن ) الجنائزة . فإن دفنت فلا إعادة فى الصورتين ، وقيل لا إعادة فى الأولى وإن لم تدفن . فقول الشيخ : « وإن دفنت فعلى القبر » لا يعول عليه .

قوله : [ دعاء له ] : أى من إمام ومأموم ، لأن المطلوب كثرتة للميت ، وأوجب الشافعية الفاتحة بعد الأولى ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية . ومن الورع مراعاة الخلاف ، قال شيخنا فى مجموعه : والأظهر أن الاختصار على الفاتحة لا يكفى عندنا ، ويبعد إدراج الميت فى نستعين اهدنا الصراط . نعم يظهر كفاية من سمع دعاء الإمام فأمن عليه ، لأن المؤمن أحد الداعيين كما قالوه فى : ( قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا )<sup>(١)</sup> أن موسى كان يدعو وهرون كان يؤمن . قوله : [ إن أحب ] : وقال اللخمي وجوباً ، والمشهور خلافه ، ولذا قال المصنف إن أحب .

قوله : [ يثنى ] إلخ : أى يتبع فى دعائه الألفاظ العربية فلو دعا بملحون . فالعبرة بقصده والصلاة صحيحة .

قوله : [ لا يعول عليه ] : أى لأن الذى ارتضاه ( ر ) وتبعه فى الحاشية إذا دفنت لا إعادة فى الأولى ولا فى الثانية كما هو قول يونس .



\* ( و ) رابعها ( تسليمٌ ) واحدة يجهر بها الإمام بقدر التسميع . ( وندب لغير الإمام إسرارُها ) .

\* ( و ) خامسها : ( قيام لها لقادر ) على القيام لا لعاجز عنه وهذا مما زدناه عليه .

\* ( و ) إن سبق أحد بالتكبير مع الإمام والمأموم بأن شرعوا في الدعاء ، ( صبر المسبوق ) به وجوباً ( للتكبير ) ، أى إلى أن يكبروا فلا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء لأنه كالقاضي خلف الإمام ، ( فإن كبر صححت ولا يعتد بها ) عند الأكثر من الأشياخ ( ودعا ) المسبوق بعد تكبيره الكائن بعد سلام الإمام ( إن تركت ) الجنازة ( وإلا ) بأن رفعت ( والى ) التكبير بلا دعاء وسلم .

قوله : [ تسليمة ] : أى لكل من الإمام والمأموم فلا يرد المأموم ولا على إمامه ولا على من على يساره خلافاً لابن حبيب القائل بندب رده على الإمام إن سمعه ، ولا بن غانم من ندب رد المأموم على الإمام وعلى من على اليسار .

قوله : [ قيام لها ] : أى على القول بأنها فرض كفاية ، وإلا فلا يجب القيام .

قوله : [ لأنه كالقاضي ] إلخ : أى لأن كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة .

قوله : [ ولا يعتد بها ] إلخ : هذا قول ابن القاسم وكأن وجهه أنه كمن أدرك الإمام في التشهد . فالتكبير عنده يفوت بمجرد الشروع في الدعاء ، ومقابله ما قاله (عب) : مقتضى سماع أشهب اعتداده بها ، بل الذى في سماع أشهب أنه إذا جاء وقد فرغ الإمام ومأمومه من التكبير . واشتغلوا بالدعاء فإنه يدخل معهم ولا ينتظر لأنه لا تفوت كل تكبيرة إلا بالتي بعدها ( ١٥٠ هـ . بن من حاشية الأصل ) .

قوله : [ والى التكبير ] : أى لثلاث تصير صلاة على غائب ، واستشكل هذا بأن الصلاة على الغائب مكروهة كما يأتى ، والدعاء ركن كما تقدم ، فكيف يترك الركن خشية الوقوع في مكروه ؟ وأجيب : بأن الدعاء ركن لغير المسبوق كما قالوا في القيام لتكبيرة الإحرام في الفرض العيني . وما ذكره المصنف من التفصيل بين ما إذا تركت فيدعو ، وإذا لم تترك فيوالى التكبير أيّده ( بن ) ، والذي ارتضاه في الحاشية تبعاً للرماضى : أن المسبوق إذا سلم إمامه فإنه يوالى التكبير مطلقاً .

\* ( وندب رفع اليدين ) حذو المنكبين ( بالأولى ) أى عند التكبيرة الأولى ( فقط )  
 \* ( و ) ندب ( ابتداءُ الدعاءِ بِحَمْدِ اللَّهِ والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ) بأن يقول : الحمد لله الذى آتات وأحيا ، والحمد لله الذى يحيى الموتى وهو على كل شىء قدير ، اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد . وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما صابت وباركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، فى العالمين إنك حميد مجيد . وأحسن الدعاء ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه وهو :  
 « اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ، اللهم إن كان محسناً فزد فى إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته . اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده »<sup>(١)</sup> ، فإن كانت امرأة قال : « اللهم إنها أمتك وبنت عبدك وبنت أمتك كانت تشهد » إلخ .

( و ) ندب ( لإسراؤه ) أى الدعاء .

( و ) ندب ( وقوفُ إمامٍ وسط ) الميت ( الذَّكر وحذو منكبي غيره )<sup>(٢)</sup> من

قوله : [ عند التكبيرة الأولى فقط ] : أى وأما فى غير أولاه فخلافاً الأولى . هذا هو المشهور .

قوله : [ وندب ابتداء الدعاء ] : أى إثر كل تكبيرة على المعتمد ، وفى الطراز : لا تكن الصلاة والتحميد فى كل تكبيرة ، بل فى الأولى ويدعو فى غيرها . وعزاه ابن يونس للنوادر .

قوله : [ وابن عبدك ] إلخ : لم يكن فى مسودة المؤلف لفظ أمتك ولعلها مسقطة .

قوله : [ وندب لإسراؤه ] : أى ولو صلى عليها ليلاً .

قوله : [ وسط الميت ] : أى عند وسطه ممن غير ملاصقة ، بل يسن أن يكون

( ١ ) رواه فى الموطأ ، عن أبى سعيد المقبرى أنه سأل أبا هريرة : كيف تصلى على الجنائز ؟ فقال أبو هريرة : أئلاً لعمرك الله أخبرك ، أتبعها مع أهلها ، فإذا وضعت كبرت وحدت الله وصليت على نبيه ، ثم أقول : « اللهم إنه عبدك » . . . وساق الدعاء بلفظه تقريباً .

( ٢ ) روى الإمام البخارى فى باب « أين يفوم من المرأة والرجل » ، حديث سمرة بن جندب أن النبی صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة ماتت فى نفاسها فقام عليها وسطها . قال الحافظ فى الفتح : أورد المصنف ( البخارى ) الترجمة وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة وأشار إلى تصنيف ما رواه أبو داود والترمذى عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على امرأة فقام عند عجزتها .

انثى أو خنثى جاعلا (رأس الميت عن يمينه) أى الإمام ، (إلا فى الروضة)  
الشريفة فتجعل رأسه على يسار الإمام تجاه رأس النبى صلى الله عليه وسلم ، وإلا  
لزم قلة الأدب .

\* (والأولى بالصلاة) على الميت (وصى رضى خيره) أوصى الميت بأن يصلى عليه  
(فالحليفة) إن لم يكن وصى (لافرعه) أى نائبه فلا حق له فى الصلاة على غيره  
(إلا إذا ولى الخطبة) من الحليفة فيكون كالحليفة أولى من العصابة ، (ثم الأقرب  
فالأقرب من عصبته) فيقدم ابن فابنه فأخ فابنه . فجد فعم فابنه إلخ ،  
وقدم الشقيق على غيره (وأفضلهم عند التساوى ولو) . كان الأفضل (ولى امرأة)  
صلى عليها مع رجل .

\* (وصلت النساء) عند عدم الرجال (دفعه) : أى فى آن واحد (أفذاذاً)  
إذ لا تصح إمامتهن ، ويلزم على ترتيبهن تكرار الصلاة .

• (و) ندب (اللحد) : وهو<sup>(١)</sup> أن يجفّر فى أسفل القبر جهة قبلته من المغرب  
للمشرق بقدر ما يوضع فيه الميت (فى الأرض الصلبة) بضم الصاد المهملة أى

بينهما فرجة قدر شبر وقيل قدر ذراع .

قوله : [أوصى الميت] : أى لرجاء خيره ، وأما لو أوصاه لإغاضة أوليائه .  
لعداوة لم تنفذ وصيته بذلك هـ

قوله : [أى نائبه] : أى فى الحكم فقط بدليل ما بعده .

قوله : [فيقدم ابن] إلخ : أى كما تقدم فى النظم .

قوله : [ولو ولى امرأة] : مبالغة فى محذوف ، والتقدير : كاجتماع جنائز فيقدم  
الأفضل ولو ولى امرأة .

قوله : [ويلزم على ترتيبهن] إلخ : أى وهو مكروه .

قوله : [وندب اللحد] : إنما فضّل الخبر : « اللحد لنا والشق لغيرنا »<sup>(٢)</sup> .

(١) قل البخارى فى صحيحه : « يسمى اللحد لأنه فى ناحية وكل جائز ملحد . ملتحداً : معدداً .  
ولو كان مستقيماً كان ضريحاً » . قال الحافظ فى الفتح : أصل الإلحاد الميل والتمول عن الشىء .

(٢) عن ابن عباس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللحد لنا والشق لغيرنا » رواه  
الخمسة . قال الترمذى غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . هكذا فى نيل الأوطار . وقد ساقه الحافظ ابن  
حجر فى فتح البارى وقال : فى سنن أبى داود وغيره عن ابن عباس مرفوعاً .

المماسكة التي لا تنهال ( وإلا ) تكن الأرض صلبة ( فالشق ) : بأن يحنر وسط القبر بقدر الميت ويسد باللبن كما يأتي .

\* ( و ) ندب ( وضعه على ) شق ( أيمن مقبلاً ) بفتح القاف والباء المشددة أي مجعولا وجهه للقبلة .

\* ( و ) ندب ( قولُ واضعه ) في قبره ( بسم الله ) أي وضعته ( وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اللهم تقبله بأحسن قبول ) .

\* ( وتدورك ) الميت ( إن خولف ) بأن جعل ظهره للقبلة . أو نكس بأن جعل رجلاه مكان رأسه بأن تحول إلى الحالة المطلوبة ( إن لم يسو عليه التراب ) ، وإلا ترك وشبه في مطلق التدارك قوله : ( كترك الغسل أو الصلاة ) عليه فإنه يتدارك ويخرج من القبر لهما ولو سوى عليه التراب ( إن لم يتغير ) الميت ( وإلا ) — بأن مضى زمن يظن به تغيره — ( صلى على القبر ما بقي ) أي مدة ظن بقاء الميت ( به ) ، أي فيه ولو بعد سنين ، وهذا ظاهر إذا غسل وإلا ففيه نظر .

\* ( و ) ندب ( سده ) أي اللحد والشق ( بلبين ) وهو الطوب النىء . فإن لم يوجد ( فلوح ) من خشب ( فقرمود ) بفتح القاف وسكون الراء — طوب يجعل

قوله : [ للقبلة ] : أي لأنها أشرف المجالس ، أي وتحل عقد كفته وتمد يده اليمنى على جسده ، ويعدل رأسه بالتراب ورجلاه برفق ، ويجعل التراب خلفه وأمامه لثلا ينقلب ، فإن لم يتمكن من جعله على شقه الأيمن فعلى ظهره مستقبلاً للقبلة بوجهه ، فإن لم يمكن فعلى حسب الإمكان .

قوله . [ وتدورك الميت ] : أي استحباباً .

قوله : [ وشبه في مطلق التدارك ] : أي لأن هذا التدارك واجب إن لم يخف عليه التغير تحقيقاً أو ظناً فالتشبيه مختلف .

قوله : [ وإلا ففيه نظر ] : وجه النظر المنافاة لقوله فيما تقدم : « وما متلازمان » ويجاب بما تقدم عن ( ر ) : بأن معنى التلازم في الطلب ابتداء فإن نعت أحدهما وجب الآخر لما في الحديث الشريف : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم » .

قوله : [ وهو الطوب النىء ] : أي كما فعل به عليه الصلاة والسلام وأبى بكر وعمر ، وظاهره سواء كان مصنوعاً بالقالب أم لا .

- على صورة وجوه الخيل ، ( فقصب ) لكن يقدم عليه الآجر بالمد وضم الجيم  
الطوب المحروق : ( وإلا ) يوجد شيء من ذلك ( فسُنَّ التراب ) بباب اللحد ،  
وينبغي أن يلت بالماء ليُنَّاسِك ( أولى ) عند العلماء ( من ) دفنه في ( التَّابوت )  
أى السحلية تجعل كالصندوق يدفن فيها النصارى أمواتهم وهو من سنتهم .  
• ( و ) ندب ( رفعه ) أى القبر برمل وحجارة أو نحو ذلك ( كشبر مسنماً )  
أى كسنام البعير لا مسطباً .  
• ( و ) ندب للناس ( تعزيةُ أهليه ) أى تسليتهم وحملهم على الصبر .

قوله : [ الآجر ] : وبعد الآجر الحجر .

قوله : [ وهو من سنتهم ] : ولذا قال ابن عات التابوت مكروه عند أهل  
العلم وليس هو من عادة العرب ، بل هو من عادة الأعاجم وأهل الكتاب .  
قوله : [ كشبر مسنماً ] : إنما استحب ذلك ليعرف به ، وإن زيد على الشبر .  
فلا بأس به ، وكراهة مالك لرفعه محمولة على رفعه بالبناء لا رفع ترابه عن الأرض  
مسنماً ، وعلى هذا تأولها عياض بأن قبره عليه الصلاة والسلام مسنم كما في البخارى<sup>(١)</sup>  
وكذا قبر أبى بكر وعمر وهو أثبت من رواية تسطيحها ، لأنه زى أهل الكتاب  
وشعار الروافض . ( اهـ . خرشئ ) .

قوله : [ تعزية أهله ] : أى لخبر : « من عزى مصاباً كان له مثل أجره »<sup>(٢)</sup> .  
قال الجوهري : هى الحمل على الصبر بوعد الأجر والدعاء للميت والمصاب . ( وقال ) ابن  
حبيب فى التعزية ثواب كثير ، ( وقال ) ابن القاسم ثلاثة أشياء : أحدها : تهوين المصيبة  
على المعزى وتسليته عنها . وحضه على التزام الصبر واحتسابه الأجر والرضا بالقدر  
والتسليم لأمر الله تعالى . الثانى : الدعاء بأن يعوضه الله تعالى عن مصابه جزيل  
الثواب . الثالث : الدعاء للميت والرحم عليه والاستغفار له . : ويجوز أن يجلس  
الرجل للتعزية كما فعل النبى صلى الله عليه وسلم حين جاء خبر جعفر وزيد .

( ١ ) روى الإمام البخارى فى صحيحه أن سفيان الثمار رأى قبر النبى صلى الله عليه وسلم مسنماً . وقال  
الشوكافى : عن القاسم قال : دخلت على عائشة فقلت : « يا أمه : بالله اكشئى على عن قبر النبى صلى الله  
عليه وسلم وصاحبه . فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة ، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء » رواه  
أبو داود . قال فى القاموس : التسنيم ضد التسطيح . لاطئة : لازقة بالأرض .

( ٢ ) رواه فى الجامع الصغير عن ابن مسعود عند الترمذى وابن ماجه . وقال : ضعيف .

- \* (و) ندب للجار ونحوه (تهيئة طعام لهم) أى لأهل الميت (إلا أن يجتمعوا على محرّم) من ندب ولطم ونياحة ، فلا .
- \* (و) ندب لأهله (التصبر) : أى إظهار الصبر . (والتسليم للقضاء) : أى لقضاء الله مالك الملك العليم الخبير . (كتحسين المحتضر) : تشبيهه في الندب وهو من إضافة المصدر لفاعله و (ظنه) مفعوله : أى يندب للمحتضر أن يحسن طنه (بالله بقوة الرجاء فيه) . أى بسبب قوة رجائه في الله تعالى . أى فيما عنده من الكرم والرحمة والمساحة . لأنه أكرم الأكرمين يعفو عن السيئات ويقلل العثرات فيقدم الرجاء على الخوف .
- \* (و) يندب للحاضر عنده (تلقينه الشهادتين بلطف) بأن يقول عنده

ابن حارثة وعبد الله بن رواحة ومن قتل معهم بموته ، اسم مكان . وواسع كونها قبل الدفن وبعده . والأولى عند رجوع الولي إلى بيته .

قوله : [أى لأهل الميت] : أى لاشتغالهم بميتهم ، وجمع الناس على طعام بيت الميت بلعة مكروهة لم ينقل فيها شيء وليس ذلك موضع ولائم . وأما عقر البهائم وذبحها على القبر فن أمر الجاهلية مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا عقر في الإسلام »<sup>(١)</sup> . قال العلماء العقر الذبح على القبر . كذا في الحاشية . قوله : [ فيقدم الرجاء على الخوف ] : أى وأما الصحيح ففيه أقوال ثلاثة ؛ قيل مثل المحتضر وهو لابن العربي . وقيل : يعتدل عنده جانب الخوف والرجاء فيكون كجناحي الطائر متى رجح أحدهما سقط ، وقيل : يطلب منه غلبة الخوف ليحمله على كثرة العمل . وهذا هو التحقيق عندنا .

قوله : [ تلقينه الشهادتين ] : أى لحديث : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله »<sup>(٢)</sup> ليكون ذلك آخر كلامه وليطرد به الشياطين الذين يحضرونه لدعوى

(١) ذكره في الجامع الصغير عن أنس عند أبي داود . ولم يقل فيه شيئاً . وقال الشوكاني عن أحمد أيضاً ، قال عبد الرزاق : كانوا يعقرون عند القبر بقرة : أو شاة في الجاهلية .

(٢) عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » . قال الشوكاني : رواه الجماعة إلا البخاري . وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم مثله . وعن عائشة عند النسائي . ورواه ابن حبان وزاد عليه « فإنه من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة يوماً من الدهر ، وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك » . وعن عبد الله بن جعفر عن ابن ماجة ، وزاد : « الحليم = بلعة السالك - أول

« أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد رسول الله » ولا يقول له : « قل » . ولا يلح عليه لأن الساعة ساعة ضيق وكرب ، وربما كان الإلحاح عليه سبباً في تغيبه والعياذ بالله تعالى أو زيادة الضيق عليه .

\* ( ولا يكرّر ) التلقين عليه ( إن نطق بهما إلا أن يتكلم بأجنبي ) من الشهادتين فيلقن ليكون آخر كلامه من الدنيا التكلم بهما .

\* ( و ) ندب ( استقباله ) للقبلة ( عند شخصه ) يبصره ( على شقه الأيمن ثم ) إذا تسمر على الشق الأيمن فعلى ( ظهره ) رجلاه للقبلة .

\* ( و ) ندب ( تجنب ) : أى تباعد ( جنب وحائض وتمثال وآلة لتهو ) لأن ملائكة الرحمة تنفر من ذلك .

\* ( و ) ندب ( إحضار طيب ) كبخور عود أو جوى عند اغتنض لأن الملائكة تحبه .

\* ( و ) ندب إحضار ( أحسن أهله ) خلقاً وخلقاً ( و ) أحسن ( أصحابه ) ممن كان يحبهم ولا ينبغي إحضار الوارث إلا أن يكون ابناً وزوجة ونحوهما .

\* ( و ) ندب ( دعاء ) من الحاضرين لأنفسهم وللميت لأنه من أوقات الإجابة .

\* ( و ) ندب ( عدم بكى ) بالقصر وهو الحنى الذى لا يرفع فيه الصوت . لأن التصير أجمل .

\* ( و ) ندب ( تغميضه ) أى قفل عينيه ( وشدة لحييه ) بعصاة ( إذا قضى ) أى خرجت روحه بالفعل ، فلا يغمض قبل ذلك كما يفعله الجهلة .

التبديل والعياذ بالله . ولا يلحق إلا بالغ ، وظاهر الرسالة مطلقاً والمدار على التمييز . قوله : [ أى خرجت روحه بالفعل ] : علامة ذلك أربع : انقطاع نفسه ، وإحداد بصره ، وانفراج شفثيه فلا ينطبقان ، وسقوط قدميه فلا ينتصبان . ومن

= الكريم سبحانه رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين » . وذكر روايات أخرى بزيادات أخرى أو فيها ضعفاء . وفى أن « من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة » ، عن معاذ عند أحمد وأبي داود . وروى مسلم من حديث عثمان : « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة » وفى الباب عن أبي سعيد وأبي سعيد وأبي هريرة عند الطبراني بلفظ : « من قال عند موته لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله لا تطعمه النار أبداً » . وفى البخارى : « باب فى الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، وقيل لوهب بن منبه أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة ؟ قال : بلى ! ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان ، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح ، وإلا لم يفتح لك » . وفى فضل الشهادتين والنجاة هما كثير فى البخارى وغيره عن أبي ذر ومعاذ وغيرهما .

\* (و) ندب (رفعُه) بعد موته (عن الأرضِ) على طراحة أو سرير لثلاث تسرع له الهوام (وستره بثوبٍ وإسراع تجهيزه) خوفاً من تغيره (إلا كالغريقِ) بكسر الراء: أى الغريق ، ومن مات تحت هدم أو فجأة؛ فإنه يؤخر ولا يسرع بتجهيزه حتى تظهر أمارات التغير وتحقق موته لاحتمال أن يكون حياً ثم ترد له روحه .  
\* (و) ندب (زيارةُ الثُبُور بلا حدٍّ) بيوم أو وقت أوليل أو نهار . (والدعاء

علامة البشرى لأهل الخير الذين لا يلحقهم عذاب كما قيل - وقيل - علامة الإيمان مطلقاً - أن يصفر وجهه ويعرق جبينه وتذرف عيناه دموعاً . ومن علامات السوء والعياذ بالله أن تحمر عيناه وتبرد شفثاه ، ويغط كغطيط البكر وتبرد - بالبلاء الموحدة بعدها دال مشددة - لون العبرة .

قوله : [ لثلاث تسرع له الهوام ] : أى لمفارقة الحفظة له بخروج روحه .  
قوله : [ وستره بثوب ] : أى زيادة على ما عليه حال الموت ، وقال بعضهم يغطي وجهه لأنه ربما يتغير من المرض فيظن من لا معرفة له ما لا يجوز .  
• تنبيه : قال حلولو في قول خليل وتلين مفاصله برفق ورفعته عن الأرض ، ووضع ثقل على بطنه - ما ذكره من هذه المندوبات : لم أر من نبه عليها من الأصحاب وهى منصوصة للشافعية (٥١) .

قوله : [ خوفاً من تغيره ] : وتأخيره عليه الصلاة والسلام للأمن من ذلك ؛ واستثنوا من قاعدة العجلة من الشيطان ست مسائل : التوبة ، والصلاة إذا دخل وقتها ، وتجهيز الميت عند موته إلا ما استثنى . ونكاح البكر إذا بلغت وتقديم الطعام للضيف إذا قدم . وقضاء الدين إذا حل . وزيد تعجيل الأوبة من السفر ورمى أيام التشريق . وإخراج الزكاة عند حلولها .

قوله : [ بلا حد ] : أى فى أصل الندب ، فلا ينافى التأكد فى الأوقات التى ورد الأمر فيها بخصوصها كيووم الجمعة ورد عنه عليه الصلاة والسلام : « من زار والديه كل جمعة غفر له وكتب باراً »<sup>(١)</sup> ، وعن بعضهم : أن الموتى يعلمون بزوارهم يوم

(١) لفظه فى الجامع الصغير : « من زار قبر أبويه أو أحدهما فى كل جمعة مرة غفر الله له وكتب باراً » ، قال عن أبى هريرة عند الحكيم - ضعيف . وروى أيضاً : « من زار قبر أبويه أو أحدهما يوم الجمعة فقرأ عنه يس غفر له » ، قال عن أبى بكر عند ابن عدى فى الكامل - ضعيف .



والاعتبار) أى الاتعاط وإظهار الخشوع (عندها) أى القبور ، ويكره الأكل والشرب والضحك وكثرة الكلام ، وكذا قراءة القرآن بالأصوات المرتفعة واتخاذ ذلك عادة لهم كما يقع فى قرافة مصر ، وربما خرجوا عن قانون القراءة إلى قانون الغناء والتمطيط وتقطيع الحروف كما هو مشاهد وهو لا يجوز .

• ثم شرع فى الكلام على الجائزات فقال :

\* ( وجاز غَسَلُ امرأةٍ ) من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله ( ابن ثمان ) أى يجوز للمرأة أن تغسل صبيها ابن ثمان سنين فأولى من دونه ، لا ابن تسع . وإن جازها النظر لعورته .

الجمعة ويوماً قبله ويوماً بعده ، وعن بعضهم : عشية الخميس ويوم الجمعة ويوم السبت إلى طلوع الشمس ، قال القرطبي : ولذلك يستحب زيارة القبور ليلة الجمعة ويومها ، ويكره السبت فيما ذكره العلماء ، لكن ذكر فى البيان : قد جاء أن الأرواح بأفنية القبور ، وأنها تطلع برؤيتها . وأن أكثر اطلاعها يوم الخميس والجمعة وليلة السبت ، وفى القرطبي أنه عليه الصلاة والسلام قال : « من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات » (اهـ . من الحاشية) ، وما ورد أيضاً أن يقول العبد عند رؤية القبور : « اللهم رب الأرواح الباقية والأجساد البالية والشعور المتمزقة ، والجلود المتقطعة والعظام النخرة التى خرجت من الدنيا وهى بك مؤمنة أنزل عليها روحاً منك وسلاماً منى » .

• تنبيه : ذكر فى المدخل فى زيارة النساء للقبور ثلاثة أقوال : المنع ، والجواز بشرط التحفظ ، والثالث الفرق بين المتجالة فيباح بل يندب ، والشابة فيحرم إن خشيت الفتنة .

قوله : [ ويكره الأكل والشرب ] إلخ : أى بلحديث : « زوروا القبور تذكركم الآخرة »<sup>(١)</sup> ، وفى رواية : « زوروا القبور ولا تقولوا هجرأ »<sup>(٢)</sup> أى كلاماً لغواً أو باطلاً .

قوله : [ وإن جازها النظر ] إلخ : أى ما لم يناهز الحلم ، وإلا فلا يجوز

( ١ ) عن أبي هريرة عند ابن ماجة ، قال فى الجامع الصغير : صحيح .

( ٢ ) عن زيد بن ثابت عند ابن ماجة أيضاً ، قال فى الصغير : صحيح .

- \* (و) جاز غسل (رجل كرضيعة) أى رضيعة وما قاربها كزيادة شهر على مدة الرضاع لابنت ثلاث سنين ، فلا يجوز للرجل تغسيلها .
- \* (و) جاز (تسخين ماء) للغسل كالبارد .
- \* (و) جاز (تكفين بملبوس) للميت أو غيره - أى عند وجود غيره - وإلا تعين الملبوس ، (أو مزعفر أو مرس) أى مصبوغ بزعفران أو مرس لأنهما من الطيب بخلاف المصبوغ بغيرهما فيكره .
- \* (و) جاز (حمل غير أربعة) للنفس من الرجال كأن يحمله اثنان أو ثلاثة .
- \* (و) جاز (بدء بأى ناحية) فى حمل السرير (بلا تعيين) : قال المصنف :

لها النظر لعورته كما لا يجوز لها تغسيله . فالأقسام ثلاثة : ابن ثمان فأقل يجوز لها تغسيله والنظر لعورته . وابن تسع لاثنتى عشرة فأكثر لا يجوز لها النظر لعورته . وابن ثلاث عشرة فأكثر لا يجوز لها تغسيله ولا النظر لعورته ؛ فلا يلزم من جواز النظر جواز التغسيل . لأن فى التغسيل زيادة الجس باليد .

قوله : [ فلا يجوز للرجل تغسيلها ] : أى وإن كان له نظر عورتها ما لم تطق الوطء لما سبق . والمحرم فى الاثنتين أو الذكرين بلوغ أو فتنة بالغ .

قوله : [ كالبارد ] : واستحب الشافعى البارد لأنه يشد الأعضاء .

قوله : [ بملبوس ] : أى نظيف طاهر لم يشهد فيه مشاهد الخير وإلا كره فى الأولين كما يأتى . وندب فى الأخير كما تقدم ( اهـ . من الأصل ) .

قوله : [ أو مرس ] : وهو نبت باليمن أصفر يتخذ منه الحمرة للوجه .

قوله . [ بخلاف المصبوغ بغيرهما ] : أى كالمصبوغ بالخضرة ونحوها ؛ حيث أمكن غيرهما إذ ليس فى صبغهما طيب .

قوله : [ وجاز حمل غير أربعة ] : أى خلافاً لمن قال بندب الأربعة . وهو أشهب وابن حبيب : وفى الحرثى أن ابن الحاجب شهر قول أشهب وابن حبيب باستحباب الأربعة . ومثله فى الأجهورى ، قال (بن) : وهو غلط منهما ؛ فإن الحاجب لم يشهر إلا ما عند المصنف ونصه ولا يستحب حمل أربعة على المشهور ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

والمعين مبتدع ؛ أى لأنه عين ما لا أصل له فى الشرع .

\* ( و ) جاز ( خروج متجالة ) لحنازة مطلقاً ( كشابة لم يخش فتنتها ) يجوز خروجها ( فى ) جنازة من عظمت مصيبتها عليها ( كأب ) وأم ( وزوج وابن ) وبنت ( وأخ ) وأخت ، وحرم على مخشبة الفتنة مطلقاً ، وعلم من هذا النص أن الزوجة المتجالة وغير مخشبة الفتنة يجوز لها الخروج لحنازة زوجها مع أنها بموته لزمها الإحداد وعدم الخروج إلا فيما سأتى بيانه فى العدة ؛ فيكون هذا من جملة المستثنى .

\* ( و ) جاز ( نقله ) : أى الميث من مكان إلى آخر وإن من بلد لآخر قبل دفنه أو بعده ( لمصلحة ) كأن يخاف عليه أن يأكله البحر أو السبع ؛ وكرجاء بركته للمكان المتقول إليه أو زيارة أهله أو لدفنه بين أهله ونحو ذلك ( إن لم تنتهك حرمة ) بانفجاره أو نثنته ، وهل من انتهاك حرمة تكسير عظامه <sup>(١)</sup> بعد يسه فى قبره أو لا ؟

\* ( و ) جاز ( بكى ) بالقصر ( عند موته وبعده ) وقوله ( بلا رفع صوت ) كالنفسير لبكى المقصور ، لأن ما كان برفع صوت يسمى بكاء بالمد وهو لا يجوز .

قوله : [ والمعين مبتدع ] إلخ : أى للبدء كأشهب وابن حبيب ؛ فأشهب يقول : يبدأ بمقدم السرير الأيمن فيضعه الحامل على منكبه الأيمن ، ثم بمؤخرة الأيمن ، ثم بمقدمه الأيسر . ثم بمؤخرة الأيسر . وابن حبيب يقول يبدأ بمقدم يسار السرير ، ثم بمؤخر يساره . ثم بمؤخر يمينه ، ثم بمقدم يمينه . كذا فى (عب) .  
قوله : [ وحرم على مخشبة الفتنة مطلقاً ] : أى وإن عظمت مصيبتها عليها .  
قوله : [ إن لم تنتهك حرمة ] : إلا لضرر أعظم .  
وقوله : [ وهل من انتهاك حرمة تكسير عظامه ] إلخ ؟ استظهر المؤلف فى تقريره أنه من الانتهاك .

( ١ ) عن مالك فى الموطأ قال إن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول : « كسر عظم المسلم ميتاً ككسره وهو حي » ، تعنى فى الإثم . قال فى تنوير الحوالك إن ابن عبد البر قال رواه الدارودى عن عائشة مرفوعاً ، وأخرجه أبو داود وابن ماجة .

( و ) بلا ( قول قبيح ) وإلا منع .  
 \* ( و ) جاز ( جمع أموات بغير ) واحد ( لضرورة ) ، كضيق مكان أو تعذر حافر ولو ذكوراً وإناثاً أجنب .

\* ( و ) إذا دفنوا في وقت واحد ( ولى القبلة الأفضل ) فالأفضل . وقدم الذكر على الأنثى والحر على العبد ( وفي الصلاة ) عليه ( يلي الإمام أفضل رجل ) فالأفضل ( فالطفل الحر فالعبد ) كبير فصغير ، ( فالخصي ) حركبير فصغير فعبد كبير فصغير ( فالجبوب ) كذلك ( فالخنثى ) كذلك ( فالحرّة ) كبيرة فصغيرة ( فالأمة ) كذلك .

قوله : [ وإلا منع ] : حاصله أن البكى يجوز عند الموت وبعده بقيدتين :  
 عدم رفع الصوت ، وعدم القول القبيح ، وأما معهما أو مع أحدهما فهو حرام .  
 ومحل جواز البكى بالقيدين المذكورين إن لم يجتمعا له ، وإلا كره .

قوله : [ بقبر واحد ] : أى وبكفن واحد ، والمدار على الضرورة وكره جمعهم في قبر واحد لغير ضرورة في فور واحد ، وإلا فلا يجوز النيش حيث لم تكن ضرورة ، لأن القبر حبس لا يمشى عليه ولا ينبش . وأما الجمع في كفن واحد لغير ضرورة فحرام .

قوله : [ ولى القبلة الأفضل ] إلخ : أى فالأفضل يجعل وجهه في الحائط القبلى ، والمفضول يجعل خلف ظهره وهكذا ، هذا بالنسبة للدفن . وبالنسبة للصلاة يجعل الفاضل يلى الإمام . والمفضول بعده بلجهة القبلة . وهكذا عكس القبر . فالمراتب التى تؤخذ من المتن والشرح عشرون حاصلها : حر كبير . حر صغير . عبد كبير . عبد صغير . خصي حركبير . خصي حر صغير . خصي عبد كبير ، خصي عبد صغير . محبوب حر كبير ، محبوب حر صغير ، محبوب عبد كبير ، محبوب عبد صغير . خنثى حركبير ، خنثى حر صغير . خنثى عبد كبير ، خنثى عبد صغير . حرة كبيرة ، حرة صغيرة . أمة كبيرة ، أمة صغيرة . وجمع هؤلاء في الصلاة مطلوب لرجاء البركة ، وفي القبر للضرورة . وبقيت صفة أخرى في جمعهم للصلاة . وهى جعلهم صفّاً واحداً ؛ الأفضل أمام الإمام . ثم المفضول عن يساره . قال الخرشي ويكمل الصف اليسار ، والراجح أنه إذا وجد فاضل فعن اليمين أيضاً ، ثم مفضول فعن اليسار ، وهكذا ، ورأس المفضول عند

- ثم شرع في بيان المكروهات فقال :
- \* ( وكره حلق رأسه ) إن كان ذكراً وإلحرم ( وقلم ظفره وضمّ معه ) في كفته ( إن فعل ) به ذلك .
- \* ( و ) كره ( قراءة ) لشيء من القرآن ( عند الموت وبعده على القبر ) لأنه ليس من عمل السلف ، وإنما كان شأنهم الدعاء بالمغفرة والرحمة والاعتاظ ( لإلصق تبرك ) بالقرآن ( بلا عادة ) فإنه يجوز .
- \* ( و ) كره ( انصراف عنها ) أى الجنائز ( بلا صلاة ) عليها ولو بإذن أهلها لما فيه من الطعن فيها . ( أو ) انصراف ( بعد ها ) أى بعد الصلاة ( بلا إذن ) من أهلها ( إن لم يطولوا ) . فإن أذنوا بعد الصلاة أو طولوا ولم يأذنوا جاز الانصراف .
- ( و ) كره ( صياح ) خلفها بكاستغفروا لها ) : أى باستغفروا لها ونحوه .
- ( و ) كره ( إدخالها المسجد ) ولو لغير صلاة .

رجلى الفاضل ، فالتفاوت بالقرب للإمام ، وقدم أفضل كل صنف فيه كالأعلم ، والشرعى ومن قويت شائبة حرته ، ومن لا تخش فيه على متصفح ونحو ذلك كذا فى المجموع .

قوله : [ وكره حلق رأسه ] : أى وكذا سائر شعره غير ما يحرم حلقه فى حال الحياة وكما أنه لا يفعل به لافعله لنفسه بقصد أن يكون ميتاً على هذه الحالة ، وأما إن قصد إراحة نفسه فلا يكره .

قوله : [ وإلحرم ] : أى فى حق الأنثى الكبيرة التى يكون الحلق فيها مثله .

قوله : [ وضمّ معه ] : أى على سبيل الاستحباب لأن هذه الأجزاء لا يجب مواراتها ، ولأنها ليست أجزء حقيقة كاليد والرجل .

قوله : [ فإنه يجوز ] : أى ولذا استحبه ابن حبيب . وبعضهم يسن .

قوله : [ ولو بإذن أهلها ] : أى ولو طولوا .

قوله : [ وكره صياح خلفها ] : أى لأنه ليس من فعل السلف .

قوله : [ ولو لغير صلاة ] : أى لاحتال قدره وللقول بنجاسة الميت وإن كان ضعيفاً .

- \* (و) كره ( الصلاةُ عليها فيه ) أى فى المسجد ولو كانت هى خارجة .
- \* (و) كره ( تكرارُها ) أى الصلاة على الميت ( إن أدبِت ) أولاً جماعة .
- ( وإلا ) تؤدّ جماعة بأن صلى عليها فذ ( أعيدتْ ) ندباً ( جماعةً ) لأفداداً ، فالصّور أربع تكره : الإعادة فى ثلاث ، وتندب فى واحدة .
- \* (و) كره ( صلاةُ فاضلٍ على بدعى ) لم يكفر ببدعته ، (أو) على (مُظهر كبيرة ) كشرب خمر أى يفعلها عند بعض الناس من غير مبالاة ، (أو) على ( مقتولٍ بحدّ ) كقاتل أوزان محصن رجم .
- \* (و) كره ( تكفينٌ ) لميت ولو أنثى ( بحريزٍ ونجسٍ ) وكأخضرٍ ومعضفٍ ( أى مصبوغٍ بخضرة أو صنمّة إذا ( أمكن غيره ) وإلا لم يكره ، ويستثنى من ذلك المورس والمزعفر كما تقدم .
- \* (و) كره ( زيادةُ رجلٍ ) أى ذكوه ولو صبيّاً ( على خمسة ) من الأكفان .
- \* (و) كره زيادة ( امرأةٍ على سبعة ) لأنه من الإسراف .
- \* (و) كره ( اجتماعُ نساءٍ لبكى سرّاً ) ومنع جهراً كالقول القبيح مطلقاً .
- \* (و) كره ( تكبيرُ نعشٍ ) لميت صغير لما فيه من المباهاة والنفاق .
- \* (و) كره ( فرشته ) أى النعش ( بحريزٍ ) أوخر .

- قوله : [ ولو كانت هى خارجة ] : أى لأنه ذريعة لدخولها .
- قوله : [ وتندب فى واحدة ] : أى وهى ما إذا صليت فذاً وأعيدت جماعة وظاهره ولو تعدد الفذ أولاً .
- قوله : [ أو على مظهر كبيرة ] : ومثله مظهر الصغيرة المصرّ عليها .
- قوله : [ رجم ] : أى وأما لو كان حده الجلد فلا كراهة فى الصلاة عليه ، ولو مات به .
- قوله : [ ونجس ] : يؤخذ منه أنه لا يشترط فى صلاة الميت طهارته بل طهارة المصلّى .
- قوله : [ لما فيه من المباهاة والنفاق ] : أى من مظنة النفاق ، ومظنة المباهاة وإلا لو حصل بالفعل حرم .
- قوله : [ وكره فرشه ] إلخ : مفهومه أن السر لا يكره ، قال ابن حبيب :

\* (و) كره (إتباعه) أى الميت (بنار<sup>(١)</sup>) وإن كانت (ببخور) أى مصاحبة له لما فيه من التشاؤم بأنه من أهل النار .

\* (و) كره (نداء به) أى بسببه أى صباح (بمسجد أو ببابه) بأن يقال : فلان قد مات فاسعوا لحنائته مثلاً (إلا الإعلام بصوت خفى) : أى من غير صباح فلا يكره<sup>(٢)</sup> .

\* (و) كره (قيام لها) : أى للجنائز إذا مروا بها على جالس ؛ لأنه ليس من

ولا بأس أن يستبر الكفن بثوب ساج ونحوه ، وينزع عند الحاجة ، والساج طيلسان أخضر ، والظاهر أن المراد هنا مطلق طيلسان سواء كان أحمر أو أخضر ونحو ذلك وظاهره ولو حريراً .

قوله : [ لما فيه من التشاؤم ] : أى ولأنه من فعل النصارى وإن كان فيها طيب فكراهة ثانية للسرف .

قوله : [ فلا يكره ] : أى بل هو مندوب لأن وسيلة المطلوب مطلوبة .

قوله : [ وكره قيام لها ] : قال الخرشي : صادق بثلاث صور : إحداها

( ١ ) روى في الموطأ في باب النهي عن تتبع الجنائز بناء عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لأهلها : « أجمروا ثيابي إذا مت ثم حنطوني ولا تذروا على كفي حنطاً ولا تتبعوني بنار » . وروى عن أبي هريرة « أنه نهى عن أن يتبع بعد موته بنار . قال يحيى : سمعت مالكا يكره ذلك » . وتعبه في تنوير الحوالك بأن ابن عبد البر قد روى النهي عن ذلك من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى الشوكاني عن أبي بردة ، قال : « أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال : لا تتبعوني بمجمر . قالوا : أو سمعت فيه شيئاً ؟ قال : نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم » . رواه ابن ماجه . وفي النهي عما يكره في الجنائز من نياحه أن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتبع جنازة معها رائحة » أى صائحة . رواه أحمد وابن ماجه .

( ٢ ) روى الإمام مالك في الموطأ عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن مسكينة مرضت ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المساكين ويسأل عنهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ماتت فأذنوني بها . فخرج بجنازتها ليلاً فكروها أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي كان من شأنها ، فقال : ألم آمركم أن تؤذنوني بها ؟ فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نخرجك ليلاً ونوقظك . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات » . وفي البخارى مثله روايات عديدة عن امرأة أو رجل أسود كان يقيم المسجد وتعبه في تنوير الحوالك عن أبي هريرة وابن عباس وأنس وغيرهم في كتب كثيرة .

عمل السلف<sup>(١)</sup>

• (و) كره ( الصلاةُ على ) ميت ( غائب ) ولو في البلد . وصلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي<sup>(٢)</sup> - وقد مات في أرض الحبشة - من خصه وصياته بدليل أنه لم يصحبه عمل .

للدجالس تمر به جنازة ، فيقوم لها . الثانية : أنه يكره لمن يتبعها أن يستمر قائماً حتى توضع . الثالثة أنه يكره لمن سبق للمقبرة أن يقوم إذا رآها حتى توضع ، وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به . والقول بنسخه غير صحيح ، وفعله على رضي الله عنه وقال قليل لأخينا قيامنا على قبره : وأما القيام للحى فقد أطل القرافي فيه . وحاصله أنه يحرم لمن يحبه ويعجب به . ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه ، ويجوز لمن لا يحبه ولا يعجب به ، ويستحب للعالم والصهر والوالدين ولن نزل به هم فيعزى أو سرور فيها وللقادم من السفر ؛ وهذا كله ما لم يترتب على تركه فتنة فيجب . ( ١٠١ )

قوله : [ على النجاشي ] : بفتح النون على المشهور وقيل بكسرها وخفة الجيم ، وأخطأ من شددھا ، هو لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أصحمة أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر إليه .  
قوله : [ من خصوصياته ] : وأجيب بجواب آخر بأن الأرض رفعته له وعلم

( ١ ) روى الإمام البخارى في باب « القيام للجنازة » . عن عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا حتى تخلفكم . زاد الحميدى : حتى تخلفكم أو توضع » ، قال الحفاظ في الفتح : أخرجه أبو نعيم في مستخرجه وكذا أخرجه مسلم ، وفي هذا الإسناد تابعى عن تابعى وصحابى عن صحابى في نسق . وفي باب « من قام لجنازة يهودى » ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : « مرت بنا جنازة فقام النبي صلى الله عليه وسلم فقمنا ، فقلنا : يا رسول الله إنها جنازة يهودى . قال : إذا رأيتم الجنازة فقوموا » .

وفي معناه عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد ، رويهما لما مرت بهما جنازة ذى وهما بالقادسية . وأفاض الحفاظ ابن حجر في شرحه في الفتح . وفي الموطأ عن علي بن أبي طالب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ، ثم جلس بعده » ، قال : في تنوير الحوالك : « وفي هذا الإسناد رواية أربعة من التابعين في نسق » . فربما كان ما رواه البخارى منسوخاً عند مالك . قال الشوكاني في نيل الأوطار أن جماعة تمسكوا به في النسق . وناقضه بما رآه وتكلم في رجاله والله أعلم .

( ٢ ) في الصلاة على النجاشي . روى الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي للناس في اليوم الذى مات فيه ، وخرج بهم إلى المصل نصف بهم وكبر أربع تكبيرات . =



\* (و) كره ( تطيينُ قبرٍ ) أى تليسه بالطين ( أو تبييضه ) بالجير ( ونقشه ) بالحمرة أو الصفرة . ( وبناء عليه ) أى على القبر نفسه ( أو تحريز ) عليه ولو بلاقبة إن كان ( بأرض مباحة ) إما بملك للميت أو غيره بإذنه أو أرض موات ( بلامباهاة ) بما ذكر . ( وإلا ) : بأن كان بأرض غير مباحة أو فعل ذلك للمباهاة بكونه كان

يوم موته وأخبر به أصحابه . وخرج بهم فأمهم في الصلاة قبل أن يوارى فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ، ولا خلاف في جوازها فلا تكون على غائب ، وليست من الخصوصيات .

قوله : [ وكره تطيين قبر ] إلخ : أى ما لم يتوقف منع الرائحة عليه .

قوله : [ ونقشه ] : ويشند النهى في القرآن وقد وقع الردد قديماً في الوصية بوضعه في القبر . هل تبطل أو يرفع عن القدر ؟ كذا في المجموع .

قوله : [ غير مباحة ] : أى كالموقوفة للدفن مثل قراقة مصر .

واختلف هل يجوز إعداد قبر في الأرض الموقوفة حال الحياة ؟ في الخطاب ما يقتضى المنع قال في المجموع . وسمعت شيخنا يقول ترب مصر كالمملك فيجوز إعدادها . ( ١٨٠ ) . ومحل الخلاف إذا لم يكن تحوير زائد على الحاجة وإلا فيحرم باتفاق دفن فيه صاحبه أم لا ؟ قال في الأصل : ومن الضلال المجمع عليه أن كثيراً من الأغنياء يبقون بقراقة مصر أسبلة ومدارس ومساجد وينبشون الأموات ويجعلون محلها الأكثفة ، وهذه الخرافات ويزعمون أنهم فعلوا الخيرات . كلاً ما فعلوا إلا المهلكات . ( ١٨١ ) . ولكن ذكر في المجموع نقلاً عن الشعراني أن السيوطي أفق بغير

صقذ ذكره البخاري في أكثر من موضع ورواه الجماعة وعن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أعمى النجاشي فكبر عليه أربعاً » . وفي لفظ قال : « توفي اليوم رجل صالح من الحبش فلهما فصلوا عليه . فصقفنا خلفه فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن صفوف » . قال الشوكاني متفق عليهما ، وعن عمران بن حصين في معناه ، رواه أحمد والترمذي والنسائي وصححه - والنسائي . وقد استدلل بهذا على مشروعية الصلاة عن الغائب عن البلد قال في الفتح : وبه قال الشافعي وأحمد وجمهور السلف حتى قال ابن حزم : لم يأت عن أحد من الصحابة منه . وروى عن ابن عباس قال : « كشف للنبي صلى الله عليه وسلم عن سزير النجاشي حتى رآه وصلى عليه » ذكره الشوكاني ، قال وزاد ابن حبان من حديث عمران « وصفوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه » . وتعقب القول بأنه خاص بالنجاشي بأن بتت صلاته صلى الله عليه وسلم على غير النجاشي غائباً .

- كبيراً أو أميراً أو نحو ذلك ( حرم ) : لأنه من الإعجاب والكبر المنهى عنهما ، وكذا إذا كان البناء أو التحوين ذريعة لإيواء أهل الفساد فيه فيحرم .
- \* ( و ) كره ( مشى عليه ) أى على القبر بشرطين ( إن كان مسنناً ) أو مسطباً ، ( والطريق دونه ) الواو للحال ، فإن زال تسنيمه أو لم تكن هناك طريق جاز المشى عليه :
- \* ( و ) كره ( تغسيل من فُتِد ) : أى عدم ( أكثر من ثلثه ) كنصفه فأكثر ، ووجد نصفه فأقل .
- \* ( و ) كرهت ( صلاة عليه ) لتلازمهما .

هدم مشاهد المصالحين بالقرافة قياساً على أمره صلى الله عليه وسلم بسد كل خوخة في المسجد إلا خوخة أبى بكر ، قال الشيخ وهى فسحة في الجملة لكن سياقه بعد الوقوع والنزول . ( اهـ ) .

قوله : [ وكره تغسيل من فقد ] إلخ : شروع في شروط وجوب الغسل والصلاة بذكر أضدادها وهى أربعة : الأول : وجود كله أوجله ، الثانى : أن يتقدم له استقرار حياة ، الثالث : أن يكون مسلماً ولو حكماً ، الرابع : أن لا يكون شهيداً معتركة ، فذكر محترقاتها على هذا الترتيب فتدبر .

قوله : [ ووجد نصفه فأقل ] : مثله وجود ما دون الثلثين ولو زاد على النصف كذا في المجموع . ولا تجب الصلاة عليه إلا إذا وجد الثلثان فأكثر ، ويلغى الرأس ؛ فالعبرة بثلثي الجسد كان معهما رأس أم لا فإن وجد أقل من الثلثين ولو معه الرأس كره تغسيله والصلاة عليه هذا هو التحرير .

قوله : [ لتلازمهما ] : أى في أصل الشروط فإن شروطهما واحدة ، وهى الأربعة المتقدمة . متى تخلف شروط منها انتفى الغسل والصلاة معاً وإذا وجدت وجدنا إن لم يتعذر أحد الوجهين وإلا أتى بالمستطاع ، وسقط المتعذر كما تقدم لنا فيمن دفن بغير غسل ولا صلاة وتغير في القبر فإنه لا يغسل ، ولكن تجب الصلاة عليه على القبر فتأمل . إن قلت : إن أصل الصلاة واجب ، والصلاة على ما دون الجمل مكروهة لما فيها من الصلاة على غائب ، فكيف يترك واجب خوف الوقوع في مكروه ؟ وأجاب في التوضيح بما حاصله : أنه لا يخاطب بالصلاة على الميت

فإن ويجد جلّه فأكثر وجبا كما تقدم ، وشبهه في الكراهة قوله :  
 \* ( كُنْ لَمْ يَسْتَهْلَ صَارِخًا ) : يكره غسله والصلاة عليه ، ( ولو تحرك  
 أو بالّ أو عطس إن لم تتحقق حياته ) ، فإن تحققت وجبا كما تقدم .  
 \* ( و ) كره ( تحنيطه وتسميته ) أى السقط .  
 \* ( و ) كره ( دفنه بدارٍ وليس ) دفنه فيها ( عيباً ) تردّ به إذا بيعت ، ( بخلاف )  
 دفن ( الكبير ) فيها فإنه عيب تردّ به .  
 \* ( وغسل دمه ) : أى السقط ( ولف بخرقه وورى ) وجوباً فيهما وندبا  
 في الأول .

\* ( وحرما ) : أى الغسل والصلاة ( لكافرٍ وإن صغيراً ارتدّ ) لأن الردة الصغير  
 معتبرة فأولى غيره ( أو ) كأن الكافر الصغير عيلاً ( نوى به مالكة الإسلام وهو ) :  
 أى والحال أنه ( كتابي ) : وهذا قيد لا بد منه تركه المصنف ، فإن كان مجوسياً

إلا بشرط الحضور ، وحضور جلّه كحضور كله وحضور الأقل بمنزلة العدم . ( اهـ ) .  
 قوله : [ فإن وجد جلّه ] : أى وهو الثلثان كان معهما رأس أم لا .  
 قوله : [ كُنْ لَمْ يَسْتَهْلَ ] إلخ : شروع في محترز الشرط الثاني .  
 قوله : [ فإن تحققت ] : أى بأن رضع كثيراً أو وقعت منه أمور لا تكون  
 إلا من حي .

قوله : [ وندبا في الأول ] : أى فغسل الدم مندوب كما استظهره في الحاشية  
 بخلاف المواراة واللف بالخرقة ؟ فكلّه واجب كما قال الشارح .  
 قوله : [ وحرما ] : شروع في محترز الشرط الثالث .  
 قوله : [ لكافرٍ ] : اللام بمعنى على والمراد أنه كافر عند الموت ، سواء كان كفره  
 سابقاً أو طراً له الكفر عند الموت والعياذ بالله .  
 قوله : [ ارتدّ ] : أى ومات على ذلك وهذا حيث كان مميزاً ، وإلا فلا  
 تعتبر رده بالإجماع .

قوله : [ أى والحال أنه كتابي ] : أى لأن صغار الكتابيين لا يجبرون على  
 الإسلام على الراجح ، وكبارهم لا يجبرون عليه اتفاقاً ، والمراد بالكبير من يعقل  
 دينه لا البالغ فقط .

ونوى به مالكة الإسلام فإنه يغسل ويصلى عليه لأنه مسلم حكماً . وقولنا : « مالكة » أعم من قوله : « سابه » .

( وإن اختلطوا ) أى الكفار بمسلمين ولم يميزوا ( غسلوا ) جميعاً للضرورة وصلى عليهم . ( وميز المسلم ) منهم ( فى ) حال ( الصلاة ) عليهم ( بالنية ) بأن ينوى بالصلاة على المسلم منهم .  
 . ( كشهيد معترك ) يحرم الغسل

قوله : [ لأنه مسلم حكماً ] : أى لأنه يجبر على الإسلام . وهل الذى يجبر على الإسلام يكون مسلماً بمجرد ملك المسلم له ؟ وهو لابن دينار . أوحى ينوى مالكة إسلامه ؟ وهو لابن وهب . أوحى يقدم ملكه ويزييه بى الإسلام ؟ وهو لابن حبيب . أوحى يعقل ويحب حين إغاره نقله ابن رشد . خامسها حتى يجب بعد احتلامه ؟ وظاهر كلام شارحنا ترجيح القول الثانى ولا فرق بين كون المجوسى . كبيراً أو صغيراً .

قوله : [ غسلوا جميعاً ] إلخ : أى ومؤنة غسلهم وكفهم من بيت المال . إن كان المسلم فقيراً لا مال له ولا يقال : الكافر لا حق له فى بيت المال : لأنه يقال غسل المسلم وتكفينه ومواراته لا تنأتى إلا بفعل ذلك فى الكافر ، وما لا يتحقق الواجب إلا به فهو واجب . وأما إن كان للمسلم مال فإن مؤنة جميعهم تؤخذ من مال المسلمين منهم . وهذا إذا كان المختلط بالكفار مسلماً غير شهيد . أما إذا اختلط الشهيد بالكفار فإنه لا يغسل واحد منهم . ويدفنون بمقبرة المسلمين تغلياً لحق المسلم . بقى لهم لو اختلط مسلم يغسل بشهيد معركة ، فالظاهر أن يغسل الجميع ويكفونوا مع دفنهم بشيائهم احتياطاً فى الجانبين وصلى عليهم ويميز غير الشهيد بالنية .

قوله : [ وكشهيد معترك ] : شروع فى محترز الشرط الرابع . ثم إن كلامه يقتضى أن مقتول الحربى بغير معركة يغسل ويصلى عليه وهو قول ابن القاسم . ومقتضى موضع من المدونة . وروى ابن وهب : لا يغسل شهيد كافر حربى بغير معركة لكونه له حكم من قتل به وهو نص المدونة فى محل آخر . وتبعه سحنون وأصبغ وابن يونس وابن رشد . وذكر شيخ المشايخ العدوى أن ما قاله ابن وهب

والصلاة عليه<sup>(١)</sup> (لحياته ولو) كان شهيداً (ببلاد الإسلام أو لم يُقاتل) كأن يصيبه السهم وهو نائم ، (أو قتله مسلم خطأ) يظنه كافراً أو قصد كافراً فأصابه ، وكذا إذا رجع عليه سيفه أو سهمه أو تردى من شاهق فمات حال القتال ، (أو رفع) عطف على ماني حيز المبالغة أى ولو رفع حياً (منفوذ المقاتل) ؛ فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ، خلافاً للمصنف .

هو المعتمد وقد اتفق سنة ١٠٥٢ اثنين وخمسين وألف أن أسرى نصارى بأيدي مسلمين أغاروا بسكندرية وقت صلاة الجمعة والمسلمون في صلاتها فقتلوا جماعة من المسلمين فأفتى العلامة الأجهوري بعدم غسلهم وعدم الصلاة عليهم . (ا هـ . من حاشية الأصل) .

قوله : [لحياته] : علة لحرمة الغسل والصلاة عليه ، وقيل علة ذلك أنه مغفور له وقيل كماله . واعترض بأن الأنبياء أحياء كاملون مغفور لهم مع أن غسلهم والصلاة عليهم مطلوبان . أجيب بأن عدم الغسل والصلاة مزية ، والمزية لا تقتضي الأفضلية .

قوله : [أو قتله مسلم] : في الخطاب أن هذا يغسل ويصلى عليه ، ومثله من داسته الخليل واعتمده (بن) .

قوله : [فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه] : أى لو كان في جميع المسائل جنباً قاله أشهب وأصبغ وابن الماجشون .

قوله : [خلافاً للمصنف] : أى العلامة خليل .

(١) عن أنس : « أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدماهم ولم يصل عليهم » . قال الشوكاني : رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، وقد رويت الصلاة عليهم بأسانيد لا تثبت وقد أخرج حديث أنس الحاكم أيضاً وقال الترمذي غريب . وفي صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله قال : « وأمر بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم » . وقال الشوكاني وعند أبي حنيفة وأصحابه والثوري بعض التابعين : يصل على الشهيد وتركوا حديث جابر واستدلوا بغيره ومنه عن أبي مالك الغفاري عند أبي داود ورجالته ثقات وعن أبي مسعود عند أحمد . والغالب أن الشهيد شهيد المعرك .

\* ( كالمغمُور ) فإنه لا يغسل اتفاقاً إذا استمر في غمرته لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم حتى مات .

\* ( ودُفن ) وجوباً ( بشيابه المباحة ) لا المحرمة كالحرير ( إن سترته ) جميعه ، ( وإلا ) تستره ( زيد ) عليها قدر ما يستر ما لم يكن مستوراً من وجه أو رجل أو غيرهما ، فإن وجد عرياناً ستر جميع جسده ( بخف ) أى مع خف ( وقلنسوة ) هى ما يلبس عليها العمامة ( ومنطقة ) قل ثمنها لا إن كثر ( وخاتم ) مباح ( قل فصيحه ) أى قيمة فصه ( لا ) يدفن بألة حرب من ( درع وسلاح ) لأنه من إضاعة المال بغير وجه شرعى .

• ( والقبرُ حبسٌ على الميت لا ينبش ) : أى يحرم نبشه ( مادام ) الميت ( به ) : أى فيه ( إلا لضرورة ) شرعية كضيق المسجد الجامع . أو دفن آخر معه عند الضيق أو كان القبر فى ملك غيره وأراد إخراجه منه أو كفن بمال الغير بلا إذنه وأراد ربه

وحاصل كلامه : أنه إذا رفع حياً فإنه يغسل ولو منفوذ المقاتل ما لم يكن مغموراً وهو المشهور من قول ابن القاسم كما نقله فى التوضيح عن ابن بشير . ولكن شارحنا اعتمد طريقة سحنون من أنه متى رفع منفوذ المقاتل أو مغموراً فلا يغسل ولا يصلى عليه . وهو الذى اقتصر عليه ابن عبد البر . فهما طريقتان واعتمد ( بن ) ما قاله خليل محتجاً بتغسيل عمر رضى الله عنه بمحضرة الصحابة مع أنه رفع منفوذ المقاتل . وفى هذا الاحتجاج نظر لأهل النظر .

قوله . [ ودفن وجوباً ] : أى لقوله صلى الله عليه وسلم : « زملوهم بشياهم اللون لون الدم والريح ريح المسك » .

قوله : [ لا المحرمة كالحرير ] : أى فالظاهر كراهة دفنه بها .

قوله : [ من وجه أو رجل ] : بيان [ ما ] .

قوله : [ وأراد إخراجه منه ] إلخ : حاصله أنه إذا دفن فى ملك غيره بغير إذنه فقال ابن رشد للمالك إخراجه مطلقاً سواء طال الزمان أم لا . وقال النخعي : له إخراجه إن كان بالفور . وأما مع الطول فلا . وجبر على أخذ القيمة . وقال ابن زيد : إن كان بالقرب فله إخراجه . وإن طال فله الانتفاع بظاهر الأرض ولا يخرججه . انظر ( بن ) كذا فى حاشية الأصل ، وأما لو كان القبر فى حبس على بلغة السالك - أول

أخذه قبل تغيره ، أو دفن معه مال من حلى أو غيره ، ومفهوم « ما دام » أنه إذا علم أن الأرض أكلته ولم يبق شيء من عظامه فإنه ينبش ؛ لكن للدفن أو اتخاذ محلها مسجداً لا للزرع والبناء .  
 \* ( وأقله ) : أى القبر ( ما يمنع رائحته ) أى الميت ( وحرسه ) من السباع ، ولا حد لا كثره ، وندب عدم عمقه .

عموم الناس ودقن فيه شخص غير بانيه فليس للباني إلا قيمة الحفر والبنيان ولا يخرج منه الميت أصلاً .  
 قوله : [ قبل تغيره ] : أى وأما بعد التغير فليس له إلا قيمته من تركة الميت يبدأ بها .

قوله : [ أو دفن معه مال ] : وتشق بطنه أيضاً إن ثبت أنه ابتلع مالا نصاب زكاة ولو بشاهد ويمين ، قال فى المجموع الظاهر أنه لا يتأتى هنا يمين استظهار لعدم تعلقها بالذمة فليغز بهم دعوى على ميت ليس فيها يمين استظهار ! فإن لم يوجد فى بطنه المال عثر المدعى والشاهد ، ولا يشق بطن المرأة عن جنين ولو ربحى حياته على المعتمد لأن سلامتهم مشكوكة فلا تنتهك حرمتها له ، ولكن لا تدفن حتى يتحقق موته ولو تغيرت . وأما جنين غير الآدمى فإنه يقر عنه إذا ربحى حياته قولاً واحداً : وهناك قول ضعيف يقول : بالبقر فى جنين الآدمى أيضاً . وعليه : يشق عليه من خالصتها اليسرى إن كان الحمل أنثى . ومن اليمنى إن كان الحمل ذكراً<sup>(١)</sup> ، واتفقوا على أنه إن أمكن إخراجه بخيلة غير الشق وجب . قال بعضهم : إنه لما لا يشتطاع لأنه لا بد لإخراجه من القوة الدافعة ، وشرط وجودها الحياة إلا لحرق العادة كذا فى الحاشية .

قوله : [ لكن للتدفن ] إلخ : قال صاحب المدخل اتفق العلماء على أن الموضع الذى يدفن فيه المسلم وقف عليه مادام شيء موجوداً فيه حتى يفنى فإن فنى فيجوز حينئذ دفن غيره فيه ، فإن بقى شيء من عظامه فالحرمة باقية لجميعه . قال بعضهم : ولا يجوز أخذ أحجار المقابر العافية لبناء كنيسة أو دار ، ولا حرثها للزراعة ، لكن لو حرثت جعل كراؤها فى مؤن دفن الفقراء .

(١) كيف يعرف ؟

\* ( ورمى ميت البحر ) بعد غسله والصلاة عليه ( به ) أى فيه ( إن لم يرج البر قبل تغيره ) ، وإلا وجب تأخيره للبر .

\* ( وحرم نياحة ) : على الميت من نساء أوجال ( ولطم ) على وجهه وصدره ( وشق جيب ) وقول قبيح ) نحو وامصيتاه وا ولداه ( وتسخيم وجه أو ثوب ) بطين أو نيلة .

\* ( وحرّم ) حلق ) لشعر رأس لما فى ذلك من إظهار عدم الرضاء بالقضاء والصبر لحكم الله المالك لكل شيء .

( ولا يعذب ) الميت ببكائه عليه من أهله <sup>(١)</sup> إذا ( لم يوص ) الميت ( به ) ،

قوله : [ ورمى ميت البحر ] إلخ : ولا يثقل بحجر ونحوه لرجاء أن يأتى إلى البر فيدفنه أحد .

قوله : [ ولطمهم ] إلخ : لما فى الحديث : « ليس منا من حلق وخرق وذلق

( ١ ) قال الإمام البخارى فى صحيحه مترجماً : « باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سته ؛ لقول الله تعالى : « قُواْ أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : كلكم راع ومسئول عن رعيته ( يعنى الميت مسئول عما علم أهله النياحة ) فإذا لم يكن ( النوح ) من سته فهو كما قالت عائشة رضى الله عنها : ولا تزر وازرة وزر أخرى ( مستشهدة بالآية عند إنكارها ) - كما - يحىء ) وهو كقوله : « وإن تدع مثقلة - ذنوباً - إلى حملها لا يحمل منه شيء . وما يرخص من البكاء فى غير نوح » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ؛ وذلك لأنه أول من سن القتل » . فرأى البخارى أنه يعذب إذا كان هو متبعاً لذلك فى حياته بإقامة المآتم والنياحات وعلم أهله ذلك فاتبعوه فيه . وفى الباب ذكر حديثين عن بكائه صلى الله عليه وسلم على ابن لبيته ، ثم حديث لما قتل عمر « دغل صهيب يبكى يقول : وا أخاه وا أصحابه ، فقال عمر رضى الله عنه : أتبكى على وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه ، قال ابن عباس رضى الله عنهما : فلما مات عمر رضى الله عنه ذكرت ذلك لعائشة رضى الله عنها ، فقالت : رحم الله عمر . والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه . قالت : حسبكم القرآن : ولا تزر وازرة وزر أخرى » . وذكر فى الموطأ كذلك وبمعناه فى البخارى . أنه ذكر لعائشة : « أن عبد الله بن عمر يقول ( لعله كأبيه ) أن الميت ليعذب ببكاء الحى . فقالت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما أنه لم يكذب ولكنه نسى أو أخطأ . وإنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية يبكى عليها أهلها فقال : إنكم لتبكون عليها وإنها لتعذب فى قبرها » . وقال فى نيل الأوطار عن المغيرة بن شعبه : « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنه من نبح عليه يعذب بما نبح عليه » .



وإلا عذب لأنه أوصى بحرام .

- (و) الميت (ينفعه صدقة) عليه من أكل أو شرب أو كشوة أو درهم أو دينار ،  
(ودعاء) له بنحو : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه بالإجماع لا بالأعمال البدنية  
كأن تهب له ثواب صلاة أو صوم أو قراءة قرآن كالفاتحة ، وقيل ينتفع بثواب ذلك  
والله أعلم بحقيقة الحال .

\* \* \*

ولما أنهى الكلام على أحكام الصلاة: انتقل ليتكلم على أحكام الزكاة .

وسلق<sup>(١)</sup>، الأول : حلق الشعر . والثاني : خرق الثوب والثالث : ضرب الحدود، والرابع :  
الصياح في البكاء وقبح القول . قال زروق عن القورى : ووه معناها بالفارسية :  
لا أرضى يا رب ، وأما ما يفعله النساء من إلزغروته عند حمل جنازة صالح أو عند  
فرح . فإنه من معنى رفع الصوت وإنه بدعة يجب النهى عنها .

قوله : [لأنه أوصى بحرام] : ومثل وصيته علمه به ورضاه .

قوله : [وقيل ينتفع] إلخ : وأيده (بن) بقوله إن القراءة تصل للميت وإنها  
عند القبر أحسن مزية . وإن العز بن عبد السلام رأى بعد الموت فقيل له :  
ما تقول فيما كنت تنكر من وصول ما يهدى من قراءة القرآن للموتى؟ فقال : هيهات!  
فقد وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن .

قوله : [ولما أنهى الكلام على أحكام الصلاة] : قدمها لأنها أعظم أركان  
الإسلام بعد الإيمان بالله ، وأوصل بها الزكاة : لأنهما لم يقعا في كتاب الله إلا ههنا .

(١) . لفظه في الجانغ الصغير : « ليس منا من سلق (أو من صلق) ومن حلق ومن خرق » ، قال  
عن أبي موسى عند أبي داود والنسائي : صحيح .

## باب الزكاة<sup>(١)</sup>

هى لغة : النمو والزيادة ، وشرعاً : إخراج مال مخصوص من مال مخصوص

### باب :

قوله : [ النمو والزيادة ] : يقال زَكَاَ الزرع إذا نما وطاب وحَسُنَ ، ويقال فلان زَكَاَ أى كثير الخير ، وسميت به وإن كانت تنقص المال حسناً لنموه فى نفسه عند الله كما فى حديث : « ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، إلا كما نما يضعها فى كف الرحمن فيربها له كما يربى أحدكم فلكوّه أو فصيلة حتى تكون كالجيل » ، وأيضاً تعود على المال بالبركة والتنمية باعتبار الأرباح ، ولأن صاحبها يزكو بأدائها . قال الله تعالى : ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ) .

قوله : [ وإخراج مال ] إلخ : تعريف لها بالمعنى المصدري وأما الاسمى فيقال فيه : مال مخصوص يُخرج من مال مخصوص إلخ . والمال المخصوص المخرج هو الشاة من الأربعين مثلاً ، أو العُشر أو نصفه أو ربهه مثلاً .

قوله : [ من مال مخصوص ] : هو النعم والحرب والنقدان وعروض التجارة والمعادن .

( ١ ) الزكاة وموارد الدولة الإسلامية : سواء نظرنا إلى الزكاة كمادة محضة - كما هو الشأن فى بعض المذاهب - أو نظرنا إليها على أنها من الأحكام - باعتبارها حقاً واجباً للفقراء - فإن الواقع هو أن الزكاة تعتبر المورد الأول الملتزم للدولة الإسلامية وأكثر مواردها استقراراً ، فهى من موارد حالة السلم ، بعكس الغنائم بأنواعها فهى من الموارد الناشئة عن حالة الحرب والتي لا يسول عليها كورد دائم للدولة .

وبذلك فإن الزكاة تثير فى ذهن المفكر الحديث سؤاليين :

أحدهما : ما تكييفها كورد مالى للدولة الإسلامية . وهل هى ضريبة ؟

ثانيهما : إذا لم تعتبر ضريبة ، فما هو النظام المالى لهذه الدولة وكيف تتمول إذن ؟

وقد كان من الضروري أن تعرض النظام السياسي للدولة الإسلامية - الأمر الذي سنحتاج إليه كثيراً خلال هذا الكتاب - إلا أن محل هذا الموضوع عندنا كتب أصول الدين والمقائد ، لأن السياسة عندنا تقوم على تطبيق العدل وهو أحد الصفات الإلهية ، ومن ثم فهي فرع من فروع الأبحاث الإلهية . ولا تعرض له كتب الفقه أصولها وفروعها . حقيقة هناك كتب فقهية متخصصة في السياسة الشرعية والأحكام السلطانية ولكنها لا تعرض إلا لفروع متفرقة دون بيان الأصل الذي يقوم عليه النظام . ونشير إجمالاً إلى أن النظام الإسلامي يقوم على أنها دولة مذهبية *édologique* مكافحة *milittante* من أجل عقيدة موحدة تضامن وتماسك حولاً الأمة . فهي تقوم على عنصرين : عقيدة موحدة تجعلها دولة ذات فكر موحد *monocratie* . وقاعدة شعبية متضامنة حول هذه العقيدة ، وهي التي نسميها الأمة . وهذه العقيدة هي التوحيد ومذهب الأمة هو العدل القائم على التوحيد ونخطتها تنفيذ ما أمر الله به - على وجه التضامن - ومنع ما نهى الله عنه لقوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » . الآية - آل عمران - وهو أعلى الأغراض لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » .

تكييف الزكاة كمورد مالى للدولة الإسلامية : إذا فارقنا بين الزكاة وبين الضريبة - وهي المورد الأول المتعاد في المالية العامة الحديثة - لوجدنا أن الزكاة لا تجمع الصفات الأساسية للضريبة الحديثة ، مما يجعلها في الواقع - فريضة من نوع خاص .

١ - فالضريبة تصنف بالعمومية . والزكاة ليست عامة ، فهي تفرض على المسلمين دون غيرهم ؛ يزيد ذلك أن وعاء هذه الفريضة يفرق بين أمور قد لا تفهمها السياسة الضريبية ، فهي ليست عامة على كل أنواع الزروع ، أو كل أنواع الحيوان أو كل أوجه النشاط .

٢ - كذلك فإن الزكاة قد يتقصها عنصر الجبر في التحصيل ؛ دون أن يخل ذلك بلزومها . فيجوز للمكلف بها - أحياناً - أن يخرجها بنفسه لمن يشاء وليس شرطاً أن يجيبها العامل دائماً . وهي لا تدخل في المالية العامة . بل توزع محلياً على الفقراء .

٣ - وأخيراً فإن الزكاة تخصص لمصارف خاصة محددة في القرآن . كما أنها محلية في الغالب . مما يخل بمبدأ عمومية الميزانية .

وبذلك يرجح لنا أن الزكاة لا تستجمع خصائص الضريبة بالمعنى الحديث . وتختلف عنها تماماً .  
كفاية النظام المالى الإسلامى : فإذا لم تكن الزكاة جامعة لعناصر الضريبة ، ومن ثم فهي لا تؤدي وظائفها على الرغم من أنها المورد المتعاد الأول ، فكيف يقوم النظام المالى للدولة الإسلامية ؟

إن ذلك يقتضى منا أن نفهم الفارق الكبير بين نظام الدولة الإسلامية ونظام الدولة الحديثة .

فالدولة الحديثة تقوم على المبادئ الآتية التي حددت نظامها المالى :

١ - إن الدولة الحديثة تقوم بنفسها بالمرافق العامة كالأمن والعدالة والصحة والتعليم والمأوى ، ونحو ذلك ،

ثم توسعت إلى القيام بخدمات عامة مما يقوم به كالأفراد كإدارة المحال التجارية وأداء الخدمات الاجتماعية وغير ذلك ، حتى أصبحت تقوم في بعض الدول بجميع أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

وهذا يقتضيها تحصيل الضرائب الباهظة من الأفراد .

٢ - تقوم الدولة الحديثة بأداء المرافق والخدمات العامة بأحد طرق ثلاثة : إما بالإدارة المباشرة *regie directe* أو بطريق التدخل بالإعانات *subventions* ونحوها . أو بطريق القسط الإداري *police administratif* . والوسيلة الأولى هي أهمها وأظهرها ولكنها تتطلب نفقات باهظة وتتطلب التوسع في الضرائب وسائر الموارد العامة .

٣ - أن هناك فصلاً تاماً بين الفرد والدولة في القانون الحديث . فالفرد بصفته الفردية هو مجرد محكوم . والدولة حاكم . وليس للفرد أية اختصاصات عامة إلا باعتباره عضواً في هيئة من الهيئات ، وليس له أي كيان عام إلا كجزء من الأغلبية التي يصدر بها قرار هذه الهيئة . ويتأكد ذلك بأن حقوق الأفراد - في الأصل - هي مصالح خاصة بحميتها القانون . وهذا واضح تماماً في النظام الفردي *individualiste* والتي تسمى دستورياً باسم النظام الليبرالي واقتصادياً باسم النظام الرأسمالي . فهدف الإنسان في النظام المذكور هو الانتفاع بحريته وحقوقه الخاصة ، ودور الدولة هو تأمين استعمال الأفراد لهذا النظم . ويتصعب الفرد للدفاع عن حريته ومراقبة الدولة حتى لا تتغول على هذه الحرية . ولذلك فإن الفرد لا يرحب بالضريبة في هذا النظام ، كما أنه في النظام الجماعي *collectiviste* ألغيت الحقوق القانونية وتحولت إلى حقوق اقتصادية *droitseconomics* وألغيت بالتالي مناسبة الضريبة ووعاؤها .

٤ - إن التضامن الاجتماعي غير حقيقي في النظم الحديثة لأنها نظم مادية محضة . كما أن كل فرد - في النظم الفردية - غرضه مصلحته ، فهذا يخلق تعارضاً وصراعاً وتناقضاً بين الأنشطة . وبهما انتحلت هذه النظم الفردية من الوجهات الاجتماعية في تشريعاتها ، فهي لا تقيم تضامناً حقيقياً لأن المجتمع كله لا يخضع لغرض جماعي موحد .

تحصل الدولة في النظام الرأسمالي الضرائب لتنفقها على المرافق والخدمات العامة . وتجبر الأفراد على ذلك ويقف الفرد موقف العداء من تحصيل الضريبة مما أدى إلى إسباغ ضمانات جوهرية في تقريرها وتحصيلها تقرر منذ العهد الأعظم سنة ١٢١٥ م . ويعتبر التزيد في ذلك اغتيالاً للصالح الفردي . وليس ثمة وعي خاص بالتضامن الاجتماعي في هذا الشأن .

وهذا كله يختلف تماماً عن جو الدولة الإسلامية وأساسها :

في الدولة الإسلامية يقوم النظام المالي على ما يلي :

١ - لا تقوم الدولة الإسلامية بالمرافق العامة بصفة أصلية بل بطريقة احتياطية عند عجز الأفراد .

فهي تتكفل مثلاً بالأمن والعدالة لسجز الأفراد عن ذلك . ولكنها لا تقوم بمرافق وخدمات الصحة والتعليم والجسور والطرق والمساجد إلا إذا عجز الناس عنها . لأن الأصل أن الأفراد مكلفون بالمصالح بسبب مسئوليتهم العامة باعتبار القيام بذلك من فروض الكفاية . وهذا يقتضى أن الدولة الإسلامية لا تضطر إطلاقاً لنظام الضرائب العامة الثابتة ، ولا تحتاج لمعمومية المساواة في التكاليف لاختلاف الأفراد في إمكانياتهم وطاقاتهم . ولا تحتاج لمبدأ عمومية الميزانية لاختلاف المناطق والمرافق في احتياجاتها ولأن الخزنة ( بيت المال ) تقوم بالإففاق العام احتياطياً وليس أصلياً . فلا مانع أبداً أن يكون خالياً في وقت من الأوقات دون أن تتعطل المصالح بسبب قيام الأفراد بها . وهذه الحصصة - وما سواه - هي التي حفظت دولة الإسلام في أوقات انهيار نظام الحكم ، فتتمتع مصر مثلاً بازدهار وسيادة عالمية في الوقت الذي كان المالك يتصارعون فيه ويتقاتلون في الشوارع . ويقتصر دور الدولة على الإيجار بدلا من الجباية وهو أكثر اقتصاداً في الجهد والتفقة وأبلغ في الوصول للنتيجة .

٢ - تقوم الدولة الإسلامية بإدارة المرافق العامة بطريق الضبط الإداري بصفة أساسية . فهذه الطريقة هي الطريقة الإسلامية الأولى في الإدارة . فهي تكلف الأفراد وتجبرهم على القيام بالمصالح ، حتى عرف عندنا نظام التكليف *requisition de service* قبل أن يعرفه القانون الحديث بوقت طويل . كما تقدم المعونات المالية للأفراد ، بتوزيع الثنائم ونحوها - ليتمكنوا من القيام بوظائفهم العامة .

أما طريقة الإدارة المباشرة فهي غير ملحوظة في الإسلام ، بل أظهر بعض السلف عداوة دون تدخل الدولة كما هو معروف . وقالوا : إن السلطان لا يصلح لذلك .

٣ - إن الفصل بين الفرد والدولة غير قائم في الإسلام . لأن هذه الدولة تدين كلها بمقيدة واحدة ، حاكماً ومحكوماً . فالحاكم يعمل لإعلانها وإنفاذ مقاصدها ، والمحكوم يعمل لذات الهدف وعلى مقتضاه . وقد أدى ذلك إلى أن الفرد في الإسلام له كيان قانوني عام يتمتع فيه باختصاصات عامة - يمارسها باسمه الخاص - لتحقيق هذا الهدف العام . وهو لا يمارس ذلك بصفته عضواً خاصاً لأغلبية في هيئة معينة ، بل باسمه وحده وبصفته ككائن عام . وهذا أيضاً بسبب مسئوليته العامة عن المصالح . وهذا الوضع الغريب نفهمه إذا ذكرنا مركز المساهم في شركة المساهمة . فهو يستطيع أن يرفع دعوى الشركة باسمه الخاص *action sociale et singulière* وهي دعوى يدافع بها وحده عن مصالح الشركة وغرضها ولا يحتاج لقرار من الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة لرفعها . بل ولوضع هذه القرارات . فكذا المسلم له صفة عامة في الدفاع عن الصالح العام . وهذا يتضح من أمور منها رفع دعوى الحسبة . ومنها الاعتراف له بمقد بعض المعاهدات . ومنها قيامه استجابة لفرض الكفاية بالخدمات العامة . وهذا قد سهل الاعتراف بالشخصية القانونية لأي جماعة دون قيود ، كأهل المسجد أو أهل القرية أو غيرهم فقد أناطت بهم الشريعة اختصاصات عامة واضحة دون بحث في تشكيلها والإذن بها وغير ذلك من القيود التي تخضع لها نظرية الشخصية المعنوية في القانون الحديث .

ومن هذا نرى أن أساس الحرية في الإسلام يختلف تماماً عنه في النظم الحديثة . فالحرية الإسلامية تعطي الفرد وسيلة سواء في نطاق الأمور العامة أو الخاصة .

أما الحرية الحديثة فهي لا تعطى الفرد بصفته الفردية وسيلة في الأمور العامة ، بل تنحى له فقط أن يصوت ضمن أعضاء آخرين في هيئة لا يمكن أن تسلم من تحكم القوى الواقعة . ولذلك أنكر دوجي أساس الدولة والتفرقة بين القانون العام والخاص قائلاً إنه نظام واقعي يقوم على القوة . وهي في النظام الفردي تعطيه وسيلة في أموره الفردية الخاصة وتعتبر ذلك من المقدسات . وأما النظام الجماعي فبعد أن ألغى الفردية لم تعد هناك حرية بالمعنى الفردي المفهوم في تشوُّن الإنسان في نفسه ، لأنه - وغيره - يعملون في مشروع كبير هورأسمال الدولة وليس له حق مكتسب في المزايا التي يستفيع بها في هذا المشروع لأن الوضع كله تنظيمي بحت ولا أثر فيه للفردية .

٤ - إن حقوق الأفراد في الشريعة الإسلامية هي وظائف اجتماعية بكل ما في هذه الكلمة من معنى . فهي وسائل أو اختصاصات يولها الشارع للفرد لتحقيق المقاصد الشرعية . وسرى هذا تفصيلاً في موضعه . فلكية الفرد مثلاً موجهة نحو تحقيق هذه المصالح وليست سلطة مطلقة على عين لتحقيق مصالحه الخاصة في الانتفاع والاستغلال والتصرف . وبذلك سواء أخرج المال للخزاة العامة أو تصرف فيه فإنه على أية حال ينفعه للمصالح العامة ونفسه ومن يعول - كأحد المستحقين المتساوين - فيمن بنفق عليهم .

٥ - إن التضامن الاجتماعي حقيق وواقع في النظام الإسلامي لأنه نظام مذهب ، يسيطر عليه هاف أعلى واحد - هو إقامة العدل على أساس التوحيد - فيرتبط الجميع ويتأسكون لتحقيق هذا الهدف ورياعته فتتكون بذلك قاعدة شعبية حقيقية مترابطة يسودها فكر موحد واحد . مما يخلق حالة موحدة حقيقية état unitaire . وقد رأينا أن المساجد تنظم ذلك .

وبذلك ، ففي ظل النظام الإسلامي لا تضطر الدولة الإسلامية لتحصيل كثير من الضرائب من الأفراد لأنها لا تقوم بالمرافق العامة أساساً ، وتكتفي بالزمامهم القيام بها عيناً جبراً عنهم . لأنهم مسئولون عنها كقروض كفاية . ويقوم الفرد برعاية المقاصد الشرعية بنفسه لأنه جزء من الكيان العام ، ويتمتع بكيان قانوني يجعل له صفة في ممارسة الاختصاصات العامة ، وبذلك يتصور أن يترك له أن ينسج زكاته حيث تنوجه المصلحة العامة ، فقيامه بتحصيل الزكاة من نفسه وإنفاقها هو كمثل ممارسته للاختصاصات العامة الأخرى التي ذكرناها وتكثيف حقوقه على أنها وظائف اجتماعية ، واعتبار ماله وملكيته وسائل لإدراك المقاصد الشرعية وتحقيقها ، لا وسائل لمتعته ومصالحته الخاصة - يذبح الفرق المملووظ في القانون الحديث والذي يجعل عداوة للمكلف للضريبة أمراً مشروعاً مفهوماً جديراً بالحماية . أما هنا فال فرد مال الجماعة ، موجه لصالحها . ويزيد هذا تأكيداً أن التضامن الاجتماعي حقيق وواقع في الإسلام ، فالمسلم يخرج الزكاة عن شعور وعطف ومحبة ، مما رفعها إلى العبادة وإلى اعتبارها ركناً في الإسلام استحق أن يقاتل عليها الممنوع . وسواء نظرنا للزكاة كمعبادة أو كحكم من الأحكام ، فإن كل شيء في الإسلام متوجه لله ، وعبادة بمعناها الأوسع . وبذلك كله يفهم الفرق البعيد عن نظام الضريبة الحديثة ونظام الزكاة في الإسلام ، بسبب فهم الفرق البعيد بين نظام الدولة الإسلامية وطريقة إدارتها المالية ، وبين ما يقابلها في النظم المادية الحديثة .

كفاية الزكاة كفريضة : وما تقدم يمكن القول بكفاية الزكاة كفريضة مالية في النظام الإسلامي ، لمناسبتها لأسسه . وأما إذا أريد تطبيقها في نظام مالي حديث فإنها لا تغنى عن الضرائب . لأن لكل نظام أدواته المناسبة له . وقد أثارت مسألة كفاية الزكاة عن الضريبة سؤالين ما زال الخلاف دائراً في الإجابة عنهما : أحدهما : هل دفع الضريبة يغنى عن الزكاة ؟ على الأقل إذا اتفقا رعاء ، كما في الضرائب المؤداة

عن الزراعة ، وهل يسوغ - إذا أردنا تطبيق النظام الإسلامى فى العصر الحديث - أن تفرض الدولة ضرائب على النمط الحديث ؟ والغالب فى السؤال الأول : أن الضريبة لا تنفى عن الزكاة لأن الضريبة لا تصل مباشرة للمصارف الشرعية التى يجب أن يعتمد الإنسان بالإتفاق عليها وهم الأصناف السبعة المعروفة ، إذ يظل الغنى - برغم دفعه الضريبة - مقصراً فى حق الفقير من أهل جبرته ومعرفته . ولا يستطيع أن يتبرأ من حقه بإحالة إلى الخزانة العامة ، فيكون كالمتلعب ، كما أن الزكاة أصبحت أمراً تعبدياً محضاً لا إيجاباً عليه . والغالب فى السؤال الثانى : أن للدولة الإسلامية نظامها الخاص ، وون ثم فلا تقبل نظرية الضريبة . ولا يتيسر قلب الزكاة إلى ضريبة مستجبة لعناصر الشكل الحديث لما فى ذلك من الإخلال بكثير من أحكامها الأساسية . فهى فريضة خاصة لنظام خاص .

وقد تضمن التشريع السعودى نصوصاً فى الزكاة ، فرق فيها بين السعودى والأجنى . والأول تستوفى منه الزكاة طبقاً لأحكام الشريعة والثانى يؤدى ضريبة الدخل طبقاً للمرسوم رقم ٣٣٢١ الصادر فى ٢١ من المحرم سنة ١٣٧٠ هـ . ثم صدر المرسوم رقم ٨٧٩٩ فى ٨ من رمضان سنة ١٣٥٠ هـ مجزئاً للمكلف بالزكاة أن يخرج جزءاً منها بمعرفته . فنص فى المادة ( ١ ) على أنه : « الزكاة الشرعية المفروضة على النقود وعروض التجارة هى ربع العشر أى ٢,٥٪ . فعلى بيت المال أن يستوفى من رعايانا ثمن العشر أى ٢,٥٪ ، ويترك ثمن العشر الباقى لرعايانا يتفقوا على المستحقين الذين فرض الزكاة لهم وحسابهم على الله » . ونص على مثل ذلك فى زكاة الأنعام والأرض . وكذلك فإن القرار الوزارى رقم ٣٩٣ الصادر فى ٦/٧/١٣٣٠ ينظم تحصيل الزكاة ونص قانون الزكاة الأردنى على أن تستوفى ١٠ فلسات عن كل رأس ماعز أو ضان وخمسون فلساً عن كل رأس من الإبل والبقر . وأن يخصص ١٠٪ من ضريبة الأراضى الموحدة كضريبة الزكاة ويستوفى ١/٤ ٪ من قيمة البضائع المستوردة وهذه تشكل المصدر الرئيسى لحصيلة الزكاة . وإذا حصلت هذه الفريضة بالنسبة لبضائع مستوردة لغير المسلمين فإنها ترد لهم إذا طلبوا ذلك الموارد المالية فى الإسلام للدكتور إبراهيم فؤاد - معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة ١٩٧٠ صفحة ٤٠٢ وما بعدها .

كما أصدرت الحكومة الليبية قانوناً يفرض الزكاة فى ٩ من رمضان ١٣٩١ الموافق ٢٨ من أكتوبر ١٩٧١ مشتملاً على أربعة أبواب ، أولاً : فى أحكام الزكاة ومن يجب عليه وثانها : فى إجراءات تحديد الزكاة وجبايتها . وثالثها : فى العقوبات التى توقع على ما نعى الزكاة . ورابع : فى أحكام عامة تتعلق بالجهاز الحكوى وتحديد مسؤولياته ، وقد ألزم القانون الأفراد تقديم إقرار يتضمن بياناً بالأموال التى الزكاة فيها وقيمة كل منها ونص على أن تؤدى الزكاة فى أول المحرم التالى لصلور ذلك القانون .

قرارات مؤتمر علماء المسلمين : وقد قرر مؤتمر علماء المسلمين الثانى فى شأن الزكاة أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يعنى القيام به عن أداء الزكاة المفروضة . وأن يكون تقويم نصاب الزكاة فى نقود التعامل المدنية والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً وأن تترك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل إقليم بما يناسبه . وأن الأموال النامية التى لم يرد نص ولا رأى فقهى بإيجاب الزكاة فيها حكمها كالآتى : لا تجب الزكاة فى أعيان العمائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما أنبها بل تجب فى صافي غلتها عند توافر النصاب وإذا لم يتحقق فيها نصاب وكان لصاحبها أموال أخرى تضم إليها تجب الزكاة فى المجموع إذا توافر شرط النصاب وحولان الحول . وأن مقدار النسبة الواجب إخراجها فيها هو ربع عشر فى الغلة صافى نهاية الحول . وفى الشركات التى يساهم فيها عدد من الأفراد ينظر فى تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة .

- بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك وحول غير معدن وحرث فقال :
- ( الزكاة ) التي هي أحد أركان الإسلام الخمسة ( فرض عين ) .
  - ( على الحر ) ذكراً أو أنثى ، فلا تجب على الرقيق ولو بشائبة حرية لعدم تمام ملكه .

قوله : [ بلغ نصاباً ] : هو في اللغة الأصل ، وشرعاً : القدر الذي إذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه ، وسمى نصاباً أخذاً له من النصب ، لأنه كعلامة نصبت على وجوب الزكاة .

وقوله : [ لمستحقه ] : متعلق بإخراج والمستحقون هم الأصناف الثمانية المذكورون في الآية الكريمة .

قوله : [ إن تم الملك وحول ] إلخ : اختلف في الملك التام ، قيل سبب لوجوب الزكاة لا شرط ؛ لأنه يلزم من عدمه عدم الوجوب ، ومن وجوده وجود الوجوب بالنظر لذاته ، وقال ابن الحاجب : إنه شرط نظراً إلى الظاهر وهو أنه يلزم من عدمه عدم الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عدمه لتوقفه على شروط آخر ، كالحول والحرية وانتفاء المانع كالدين . وأما الحول فهو شرط بلا خلاف لصديق تعريف الشرط عليه ؛ لأنه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة ، ولا يلزم من وجوده وجود وجوبها ولا عدمه لتوقف وجوبها على ملك النصاب وفقد المانع كالدين .

قوله : [ غير معدن وحرث ] : أي وأما هما فلا يتوقفان على الحول ، بل وجوب الزكاة في المعدن بالخروج أو بالتصفية وفي الحرث بالطيب وسيأتي .

قوله : [ فلا تجب على الرقيق ] إلخ : أي ولو لم يجز لسيد انتزاع ماله كالمكاتب . وكما أنها لا تجب على الرقيق في ماله لا يجب على السيد إخراجها عن الرقيق ؛ لأن من ملك أن يملك لا يعد مالاً . اللهم إلا أن ينتزع المال منه ، فيمن يجوز له انتزاعه ويمكث عنده حولاً . قال في المجموع : وفي الشاذلي على الرسالة ، قال ابن عبد السلام : عندى أن مال العبد يزكيه السيد أو العبد ، لأنه مملوك لأحدهما قطعاً ، فكأنه جعلها من فروض الكفاية . إن قلت : قوله تعالى : ( ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدرُ على شيء )<sup>(١)</sup> : يقتضى أن العبد لا ملك له كما يقول غيرنا ، فكيف نقول إنه يملك لكن ملكاً غير تام ؟ فالجواب : أن الصفة مخصصة



- \* ( المالك للنَّصَاب ) فلا تجب على غير مالك كغاصب ومودع ، حال كون النصاب ( من ) أجزاء أنواع ثلاثة من الأموال :
- \* ( النَّعَم ) بفتح النون والعين المهملة أى الأنعام الإبل والبقر والغنم .
- \* ( والحَرْث ) : الحبوب وذوات الزيوت الأربع ، والتمر والزبيب وسيأتى تفصيلها .
- \* ( والعَيْن ) : الذهب والفضة <sup>(١)</sup> .

على الأصل لا كاشفة . وهو معنى ما قيل لا يلزم من ضرب المثل بعبد لا يملك أن كل عبد لا يملك . ( ٥١ ) .

قوله : [ كغاصب ] : من ذلك الظلمة المستغرقون للآدم ؛ لا تجب عليهم زكاة حيث كان جميع ما بأيديهم من أموال الناس .

قوله : [ النعم ] : إما من التمتع : لكونها يتنعم بها ، أو من لفظ نعم : لأن بها السرور كما يسر السائل بقول المجيب : نعم . والتنعم اسم جمع لا اسم جنس لأنه لا واحد له من لفظه ، بل من معناه ، واسم الجنس هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً .

قوله : [ والحَرْث ] : سمي حَرْثاً لأنه تحرث الأرض لأجله غالباً .

( ١ ) تجب الضرائب فى القانون الحديث - بصفة عامة - على النحو الآتى : إما بصفة غير مباشرة ، فيلقبها على غيره ؛ كالضرائب الجمركية ، فإن التاجر يضيفها إلى سعر البيع وبذلك ينقل عبئها إلى المشتري . وهذا النوع غير المباشر له مقابل فى الإسلام من العشور والمكوس التى قد تفرض فى أحوال خاصة - كالسفر بالتجر - على نحو ما نعرض له فى موضعه . أو تفرض بصفة مباشرة ليتحمل المكلف بها مباشرة ونهائياً ، وهى نوعان : ضرائب على الأموال العقارية ؛ الأطيان الزراعية ، والمباني . وضرائب على المنقول مثل ضرائب الدخل بأنواعها - المهن التجارية والمهن غير التجارية وكسب العمل ورأس المال المنقول والقيم المنقولة ، كالأسهم والسندات والحصص المختلفة فى الشركات وغيرها ، والودائع والدبون وغيرها . وأخيراً الضرائب العامة على الإيراد . هذا إلى جانب الضرائب الإضافية كضرائب الأمن القومى ونحوها . وفى ذلك قد تندرج الضريبة صمواً ، فكون تصاعديّة - كما قد تحتسب حداً أدنى يعنى ما دونه من الضريبة . والمشاهد هنا فى المذهب أن الزكاة على ثلاثة أنواع فقط إذ لا تعتبر زكاة المواشى والحَرْث زكاة على الأرض ذاتها . كما أن المسألى لا فريضة عليها . وكذا فإن أنواع النشاط لاضريبة عليه . فليس فى المذهب زكاة على كسب العمل أو المهن التجارية أو غيرها ، وإن كنا سنصادف أنواعاً تفرض على بعض الأنشطة التجارية كالثراء لأجل البيع كما أن هناك زكاة على بعض القيم المنقولة كالزكاة على العين الذهب والفضة وبعض الديون والودائع وغير ذلك .

فلا تجب في غير هذه الأنواع كخيل وحمير وبغال وعبيد ، ولا في فواكه كتين ورمون ، ولا في معادن غير عين كما لا تجب على مالك دون النصاب منها . والمراد أنها تجب على الحر في المال المذكور ولو غير مكلف كصبي ومجنون<sup>(١)</sup> . والمخاطب بالإخراج عليه فليس التكليف من شروط وجوبها ، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : إنما تجب على المكلف كغيرها من أركان الإسلام ؛ فلا تجب على صبي ومجنون عنده . وتجب عند غيره على الحر مطلقاً في ماله . والمخاطب بها فيه من باب خطاب الوضع : أي متعلق بجعل المال المذكور — إذا توفرت شروطه — سبباً في وجوب زكاته .

قوله : [ فلا تجب في غير هذه الأنواع ] : أي ما لم تكن عرضاً للتجارة فتزكى زكاة إدارة أو احتكار كما يأتي .

قوله : [ ولو غير مكلف ] : أي لتعلق الخطاب به وضعاً كما سيقول .

قوله : [ والمخاطب بالإخراج عليه ] : أي ولي من ذكر من صغير ومجنون ؛ فإن خشى غرماً رفع للحاكم المالك ليحكم له بلزوم الزكاة لهما : فلا ينفع المجنون والصبي بعد ذلك مذهب أبي حنيفة القائل بعدم وجوبها عليهما ، لأن الحكم الأول رفع الخلاف .

قوله : [ من باب خطاب الوضع ] : وتعريفه عند الأصوليين : جعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً .

= واختلفت المذاهب فيما تجب عليه الزكاة ، فاتفقوا — في زكاة الماشية — على الإبل والبقر والغنم واختلفوا فيما عداها . كالحيل وكذا في السائمة وغير السائمة وأجمعوا على أن ما يخرج من الحيوان لا زكاة فيه إلا العسل فاختلفوا فيه . واتفقوا في زكاة الحرث على الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، واختلفوا في الزيت . كما قال البعض بالزكاة في كل ما يقتات به من نبات أو بعضه ، أو كل ما تخرجه الأرض ولو لم يقتت به كالحطب واتفقوا على زكاة صنفين من المعدن ؛ الذهب والفضة . واختلفوا في الحل واتفقوا على أن لا زكاة في العروض التي لم يقصد بها التجارة واختلفوا فيما اتخذ منها للتجارة .

( ١ ) اختلفت المذاهب في وجوبها على غير البالغ والمجنون فقيل : لا تجب عليهما . وقيل : تجب في بعضها ولا تجب في البعض الآخر على خلاف بينهم . وسبب الخلاف هل الزكاة عبادة أم حق واجب للفقراء على الأغنياء ؟ فن قال عبادة : اشترط فيها البلوغ . ومن قال حق واجب لم يعتبر البلوغ في ذلك . ومن فرق بين وجوب بعضها عليه وعدم وجوب بعضها الآخر ، قال ابن رشد : لم أعلم له مستنداً .

فشروط وجوبها أربعة : اثنان عامان في الأنواع الثلاثة وهما : الحرية وملك النصاب .

واثنان خاصان ببعضها أو طمما : تمام الحول ؛ فإنه خاص بالماشية وبالعين من غير المعدن والركاز وإليه أشار بقوله : ( إن تم الحول في غير الحرث والمعدن والركاز وغيرهما : هو الماشية والعين . وأما الحرث فتجب فيه بطيبه كما سيأتي ؛ وتجب في المعدن بإخراجه ، وفي الركاز في بعض أحواله بوضع اليد عليه كما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى .

وثانيهما : مجيء الساعي ؛ فإنه خاص بالماشية <sup>(١)</sup> وإليه أشار بقوله : ( و ) إن

قوله : [ في الأنواع الثلاثة ] : أى النعم والحرث والعين .

قوله : [ وملك النصاب ] : تقدم فيه خلاف هل هو سبب أو شرط .

قوله : [ بطيبه ] : والطيب في كل شيء بحسبه .

قوله : [ بإخراجه ] : هو أحد قولين . وقيل بالتصفية .

قوله : [ وفي الركاز في بعض أحواله ] : وهو ما إذا احتاج إلى كبير عمل ونفقة وإلا ففيه الخمس كما سيأتي .

( ١ ) يبنى أن من الزكاة ما لا يتوقف إخراجه على الجباية ، بل يخرج المسلم بنفسه للمستحق مباشرة . حقيقة أن من الضرائب ما يتقدم به الممول من نفسه ، ولكن إلى المصلحة المختصة وليس لجهة الاستحقاق . ففي القانون الحديث تم جباية بعض الضرائب بطريق إلزام المكلف بتقديم إقرار في الميعاد ، فإن لم يقدمه تحمل في ذلك غرامات زائدة . وإن قدمه فإن المصلحة تصدر ورداً ( بكسر الواو ) قابلاً للطن فيه في ميعاد معين وإلا صار نهائياً يجوز التنفيذ به بالطريق الإداري . وبعضها الآخر - كالضرائب العقارية - يكون لدى المصلحة دفتر تثبت فيه الضرائب التي ربطت على كل عقار بمعرفة الجهة المختصة ربطاً نهائياً ، وترسل المصلحة في المواعيد لصاحب الشأن ورداً أو تكليفاً لدفع الضرائب المحددة عليه مع فرض غرامات لدى التأخير وجواز التنفيذ الإداري عند التخلف . وقد قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يجبي الزكاة ويرسل عماله للاتفاق لجبايتها واستمرار الحال على ذلك إلى عهد عثمان ، فرأى أن يجمع الزكاة من الأموال الظاهرة فقط ويكل إلى الناس إخراج الزكاة عن الأموال الباطنة أي التي يمكن إنفاذها كالذهب والفضة . وقيل : إنه أناب أصحاب الأموال الباطنة في أدائها ، وقد بينا أن التشريع السعودي يترك للمكلفين إخراج بعض الزكاة الواجة عليهم . وجاء في ديباجة المرسوم ٧٨٩٩ المشار إليه استناداً إلى تقدير رغبة الرعايا السعوديين في أن يتولوا بأنفسهم توزيع قسم من زكاة أموالهم على الضعفاء من ذوي قرباهم أو المساكين من فرض الله الزكاة لهم . وأوجب القرار الوزاري رقم ٣٩٣ المشار إليه على من تجب عليه الزكاة شرعاً أن يقدم في الشهر الأول من كل سنة إلى مأموري المالية المختصين بتحصيل الزكاة بياناً بمقدار قيمة ما يملكه من الأموال والبضائع . . . إلخ =

(وصل الساعي) إلى محل الماشية - (إن كان) ثم ساع - (في النعم) لافي غيرها، فإن لم يكن ساع فتجب بتمام الحول . كما تجب بتمامه في العين وبالطيب في الحرث ، ولو كان هناك ساع . وسيأتي تفصيل مسألة الساعي إن شاء الله تعالى .

\* (و) إن (تم النصاب) في النعم . وهذا الشرط مستفاد من قوله السابق : «المالك للنصاب» - فليس ذكره مقصوداً لذاته - وإنما أتى به ليرتب عليه قوله :

\* (وإن بنتاج) : كما لو كان عنده من النوق أو من البقر أو من الغنم دون النصاب فتتجت عند الحول أو عند مجيء الساعي وما يكمل النصاب فتجب فيها الزكاة ؛

\* (أو) كان بسبب (إبدال من نوعها) : كما لو كان عنده أربع من الإبل<sup>(١)</sup>

قوله : [إن كان ثم ساع] : أى وأمكن بلوغه .

قوله : [فإن لم يكن ساع] : أى أو كان وتعذر بلوغه .

قوله : [وإن بنتاج] : أى هذا إذا كان كال النصاب بنفسه ، بل وإن كان بنتاج ، بل وإن صار كله نتاجاً خلافاً لداود الظاهري القائل : إن النتاج لا يزكى . ولا يلزم من وجوب الزكاة في النتاج الأخذ منه ، بل يكلف ربهما شراء ما يجزى . ووجوب الزكاة في النتاج ولو كان من غير صنف الأصل ؛ كما لو نتجت الإبل أو البقر غنماً ، وتزكى على حول الأمهات زكاة نوعها إن كان فيها نصاب . فإذا ماتت الأمهات كلها زكى النتاج على حول الأمهات حيث كان فيه نصاب ، وكذا إذا مات بعض الأمهات وكان في الباقي منها مع النتاج نصاب ، زكى الجميع لحول الأمهات .

قوله : [أو كان بسبب إبدال] إلخ : حاصله أن من أبدل ماشية بنصاب من نوعها ، فإنه يبنى على حول المبدلة كانت المبدلة نصاباً أو دون نصاب : كانت

= وما يربحها منها التي يجب عليه أداء الزكاة عنها ومقدار زكاتها الواجبة شرعاً . ثم نظم القرار المذكور بعد ذلك كيفية تحقيق الإقرارات ومواعيد الطمن فيها وإجراءات تحصيلها على وجه يذلل النظام المعروف في الضريبة (الدكتور إبراهيم فؤاد المرجع السابق) .

روى الإمام البخاري رضي الله عنه : عن أبي سعيد قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود (عدد خمسة من الإبل) صدقة ، وليس فيما دون خمس أوسق صدقة » تابعه ابن حجر عن يحيى بن سعيد ، قال عن الإسماعيل : هذا حديث مشهور ، رواه عن يحيى بن سعيد الخلق .

فأبدلها بخمس منها ولو قبل الحول بيوم أو أقل، أو عنده ثلاثون من الغنم فأبدلها بأربعين منها، فتجب فيها الزكاة لحول من يوم ملك الأصل؛ بخلاف ما لو أبدلها بغير نوعها فإنه يستقبل بها الحول.

- \* (أو) كانت (عاملة) في حرث أو حمل فتجب فيها.
- \* (أو) كانت (معلوفة) ولو في جميع العام فتجب فيها كما لو كانت سائمة؛

للتجارة أو للقنية. كان الإبدال اختيارياً أو اضطرارياً. فهذه ثمانى صور، فتمثيل الشارح بدون النصاب مفهومة أخرى<sup>(١)</sup>.

قوله: [ بخلاف ما لو أبدلها ] إلخ: حاصله أن من عنده ماشية وأبدلها بغير نوعها من المواشى - كن أبدل بقرًا بغنم - فإنه يستقبل مطلقاً؛ كانت المبدلة نصاباً أو دون نصاب، كانت للتجارة أو للقنية. كان البديل اختيارياً أو اضطرارياً. فهذه ثمانى صور أيضاً، يستقبل فيها، ما لم يقصد الفرار وكان المبدل نصاباً كما يأتي. بقي مالو أبدلها بنصاب عين؛ فإن كانت للتجارة بنى على حول أصلها، كانت المبدلة نصاباً أو دون نصاب، كان البديل اختيارياً أو اضطرارياً. فهذه أربع. وأما إن كانت للقنية وكانت نصاباً فكذاك: أى بنى على حول أصلها كان البديل اختيارياً أو اضطرارياً فهاتان صورتان، وأما إن كان دون نصاب فإنه يستقبل بالثنى مطلقاً. كان البديل اختيارياً أو اضطرارياً؛ فهاتان صورتان أيضاً. فجملة الصور أربع وعشرون. وكذلك مالو أبدل نصاب عين بماشية فإنه يستقبل بالماشية مطلقاً هذا حاصل ما قرره الشراح قول خليل، وكبدل ماشية تجارة وإن دون نصاب بعين أو نوعها وإن لاستهلاك؛ كنصاب قنية لا بمخالفتها أو عيناً بماشية. قدم هذا المبحث المصنف هنا، وقد أفدناك إياه والحمد لله.

قوله: [ أو عاملة ]: أى هذا إذا كانت مهملّة، بل وإن كانت عاملة فتجب فيها الزكاة، خلافاً للشافعية.

قوله: [ أو كانت معلوفة ]: أى خلافاً للشافعية أيضاً، والتقيد بالسائمة في الحديث<sup>(٢)</sup> لأنه الغالب على مواشى العرب؛ فهو لبيان الواقع لا مفهوم له.

(١) كذا في النسخ المختلفة؟

(٢) انظر حديث أنس في كتاب أبي بكر في الزكاة صفحة ٥٩٦ وفيه « وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة ».

( لا ) إن كانت ( متولدةً منها ) : أى من النعم ، ( ومن وحش ) : كما لو ضربت فحول الظباء إناث الغنم أو عكسه مباشرة أو بواسطة فلا تجب فيها زكاة .  
 \* ( وضمت الفائدة منها ) : أى من النعم . والمراد بالفائدة هنا : ما تجدد من النعم بهبة أو صدقة أو غيرهما ؛ ( وإن بشراء ) لا خصوص ما يأتى من أنها ما تجددت لأعن مال أو عن مال مقتنى ( له ) أى للنصاب ؛ فمن كان عنده نصاب من النعم كخمس من الإبل وثلاثين من البقر وأربعين من الغنم فأكثر . فاستفاد بهبة أو صدقة أو استحقاق فى وقف أو دين أو بشراء قدر نصاب آخر أو ما يكمل نصاباً آخر ، فإنه يضم للأول الذى كان عنده ويتركه معه فيكون عليه شاتان بعد أن كان عليه واحدة مثلاً ، أو تبيعان بعد أن كان عليه تبيع أوحقة مثلاً .  
 ( وإن ) ملكها ( قبل الحول بيوم ) فأولى أكثر ولا يستقبل بالفائدة المذكورة حولاً بخلاف الفائدة فى العين ؛ فإنه يستقبل بها - كما يأتى - و<sup>(١)</sup> ( لا ) تضم الفائدة

قوله : [ أو بواسطة ] : كذا فى الحرشى و ( عب ) و ( المجد ) ، قال ( بن ) : وفيه نظر . بل ظاهر النقل خلافه ؛ وذلك لأن المواق قصر ذلك على المتولد منها ومن الوحش مباشرة ، وأما إذا كان ذلك النتاج بواسطة أو أكثر فالزكاة واجبة فيه من غير خلاف . واستظهر ذلك البدر القرافى كذا فى حاشية الأصل .

قوله : [ وضمت الفائدة منها ] إلخ : أى سواء كانت نصاباً أو أقل . وحاصله : أن من كان له ماشية وكانت نصاباً ، ثم استفاد ماشية أخرى من نوعها بشراء أو دية أو هبة ، نصاباً أو لا ، فإن الثانية تضم للأولى وتركى على حولها سواء حصل استفادة الثانية قبل كمال حول الأولى بقليل أو كثير . فإن كانت الأولى أقل من نصاب فلا تضم الثانية لها ، ولو كانت الثانية نصاباً . ويستقبل بهما من يوم حول الثانية .

قوله : [ بخلاف الفائدة فى العين ] : والفرق أن زكاة الماشية موكولة للساعى فلو لم تضم الثانية للنصاب الأول لأدى ذلك لخروجه مرتين وفيه مشقة واضحة ، بخلاف العين فإنها موكولة لأربابها ، وأما إذا كانت الماشية الأولى دون النصاب وقلنا يستقبل فلا مشقة كذا فى الأصل .

( ١ ) الراو من إضافتنا وليست فى الأصل .

من النعم (لأقلّ) من نصاب ، سواء كانت هي نصاباً أم لا ، ويستقبل بها حول . وتضم الأولى لها .

والحول : من وقت تمام النصاب بالفائدة ، فإذا استفاد بعد تمام النصاب شيئاً ضم له كما تقدم والكلام في غير النتاج ، والإبدال بها من نوعها ؛ إذ فيهما يضم ما تجدد منها ، ولو لغير النصاب كما تقدم .

ولما قدم أن الزكاة تجب في الأنواع الثلاثة إجمالاً شرع في بيان تفصيل ذلك فقال :

\* ( أما الإبلُ ففي كلِّ خمسٍ منها ( ضائنةٌ ) : أى شاة من الضأن خلاف المعز ، وتأوّه للوحدة للتأنيث فيشمل الذكر والأنثى .

\* ( إن لم يكن جلّ غنم البلد المعز ) ، وإلا فالواجب الإخراج من المعز ؛ فإن تطوّع بإخراج الضأن أجزأه لأنه الأصل والأفضل .

ففي الخمسة : شاة . وفي العشرة . شاتان ، وفي الخمسة عشر ، ثلاث شياه ، وفي العشرين ، أربع شياه .

( إلى أربعٍ وعشرين ) ثم يتغير الواجب كما قال :

\* ( وفي خمسٍ وعشرين ) من الإبل ( بنت مخاضٍ ) . ولا يكفي ابن مخاض ولا

قوله : [ أما الإبل ] إلخ : قدمها لأنها أشرف النعم ولذا سميت جمالاً للتجمل بها قال تعالى : ( وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ) (١) .

قوله : [ فيشمل الذكر والأنثى ] : أى لأن الشاة المأخوذة عن الإبل كالمأخوذة عن الغنم سنّاً وصفة . وسيأتى أنه يؤخذ عنها الذكر أو الأنثى وهو مذهب ابن القاسم وأشهب . واشترط ابن القصار الأنثى في الموضعين . كذا في حاشية الأصل .

قوله : [ أجزأه ] : أى ويجبر الساعى على قبوله .

قوله : [ ففي الخمسة شاة ] : فلو أخرج عنها بغيراً أجزأ ولو كان سنه أقل من عام وهو ما ارتضاه الأجهورى . وأما لو أخرج البعير عن الشاتين فأكثر فلا يجزئ قولاً واحداً ولو زادت قيمته عليهما .

ابن لبون إلا إذا عدمت بنت المخاض فيكنى ابن اللبون إن كان عنده ، وإلا كلفه الساعى بنت مخاض ، وهى : ما ( أوفت سنة ) ودخلت فى الثانية ، إلى خمس وثلاثين .

\* ( وفى ست وثلاثين ، بنت لبون أوفت سنتين ) ودخلت فى الثالثة . إلى خمس وأربعين .

\* ( وفى ست وأربعين ، حقة ) بكسر الحاء ( أوفت ثلاثاً ) من السنين . إلى ستين .

\* ( وفى إحدى وستين ، جذعة أوفت أربعاً ) . إلى خمس وسبعين .

\* ( وفى ست وسبعين : بنتا لبون ) إلى تسعين .

قوله : [ إلا إذا عدمت ] : أى بأن لم توجد عنده بنت مخاض سليمة ، فلو وجدت لزم إخراجها ولو كانت من كرائم الأموال ، ولا ينتقل للبدل مع إمكان الأصل . هكذا ظاهر المصنف .

قوله : [ فيكنى ابن اللبون ] : وتجزئ بنت اللبون بالأولى . وهل يخير الساعى فى قبولها أولاً يخير بل يجبر على قبولها ؟ قولان . اقتصر فى التوضيح على جبره ، وهو المعتمد . وليس لنا فى الإبل ما يؤخذ فيه الذكر عن الأنثى إلا ابن اللبون عن بنت المخاض ؛ وحينئذ لا يجزئ ابن المخاض عن بنت المخاض وابن اللبون عن بنت اللبون وهكذا ، كذا فى حاشية الأصل . وسميت بنت مخاض : لأن الحمل مخض فى بطن أمها ؛ لأن الإبل تحمل سنة وتربى سنة .

قوله : [ بنت لبون ] : أى ولا يجزئ عنها حيق ولو لم توجد أو وجدت معيبة ، وأما أخذ الحقة عن بنت اللبون فتجزئ ، والفرق بين ابن اللبون يجزئ عن بنت المخاض والحق لا يجزئ عن بنت اللبون أن ابن اللبون يمتنع من صغار السباع ويرد الماء ويرعى الشجر ، فقابلت هذه الفضيلة فضيلة الأنثى التى فى بنت المخاض . والحق ليس فيه ما يزيد على بنت اللبون ، فليس فيه ما يعادل فضيلة الأنثى التى فيها ، وسميت بنت لبون : لأن أمها ولدت عليها وصار لها لبن جديد .

قوله : [ حقة ] : أى لا يجزئ عنها جذع . وسميت حقة : لأنها استحقت الحمل عليها أو طروق الفحل .

قوله : [ جذعة ] : سميت بذلك : لأنها أجذعت أسنانها أى بدلتها .



- \* ( وفي إحدى وتسعين : حَقَّتَانِ ) إلى مائة وعشرين .
- \* ( وفي مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين ) : إما ( حَقَّتَانِ ، أو ثلاث بنات لبون الخيار ) في ذلك ( للساعي ) لا لرب المال عند وجود الأمرين أو فقدهما .
- ( وتعين ) عليه ( ما وجد ) عند رب المال من الحقتين أو ثلاث بنات اللبون .

قوله [ والخيار في ذلك للساعي ] : اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن بين ما تقدم من التقادير ، وبين أن في الإحدى وتسعين إلى مائة وعشرين حقتان قال : « ثم ما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة »<sup>(١)</sup> ، ففهم مالك أن الزيادة زيادة عقد أي عشرة وهو الراجح ، وفهم ابن القاسم مطلق زيادة ولو حصلت بواحدة ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون باتفاق . وأما في مائة وإحدى وعشرين إلى تسع الخلاف بينهما ؛ فعند مالك : يخير الساعي بين حقتين وثلاث بنات لبون وهو ما مشى عليه المصنف ، وعند ابن القاسم : يتعين ثلاث بنات لبون .

قوله : [ وتعين ما وجد ] : فإذا زادت على المائتين عشرة ففيها حقة وأربع ( ١ ) روى الإمام البخاري في صحيحه أن أنساً قال : إن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين :

« بسم الله الرحمن الرحيم : هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتي أمر بها رسوله : فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعطى : في كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها ، من الغنم من خمس شاة . فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى . فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى . فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الفحل . فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة . فإذا بلغت - يعني ستا وسبعين إلى تسعين - ففيها بنتا لبون . فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجبل . فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة . ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربه . فإذا بلغت خمسا من الإبل ففيها شاة . وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة : شاة . فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان . فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث . فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة : شاة . فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربه . وفي الرقة ( الفضة الخالصة . وقيل - أصلها الورق . وقيل يطلق على الذهب والفضة ) ربع العشر . فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربه » . وهو أصل عام في الزكاة .

\* (ثُمَّ) إن زادت على المائة والتسعة والعشرين: ( في كلِّ عشرٍ يتغير الواجب ): ( ف ) يجب ( في كلِّ أربعين : بنت لبون . وفي كلِّ خمسين حقّة ) : في مائة وثلاثين : حقّة وبنتا لبون ، وفي مائة وأربعين حققتان وبنت لبون . وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق ، وفي مائة وستين : أربع بنات لبون ، وفي مائة وسبعين : حقّة وثلاث بنات لبون ، وفي مائة وثمانين : حققتان وبنتا لبون ، وفي مائة وتسعين : ثلاث حقاق وبنت لبون ، وفي مائتين : إما أربع حقاق أو خمس بنات لبون ، الخيار للساعي . وتعين ما وجد .

● ( وأما البقر : ففي كلِّ ثلاثين تبيع ) ما أوفى : ستين و ( دخل في الثالثة ، وفي ) كل ( أربعين ) بقرة : ( مسنّة ) أنثى كملت ثلاثاً و ( دخلت في ) السنة ( الرابعة ) إلى تسع وخمسين ، وفي الستين : تبيعان ، وفي السبعين : مسنة وتبيع ، وفي الثمانين : مستتان ، وفي التسعين : ثلاثة أتبعه ، وفي مائة مسنة وتبيعان ، وفي مائة وعشر : مستتان وتبيع ، وفي مائة وعشرين خيّر الساعي في أخذ ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه .

● ( وأما الغنم ؛ ففي أربعين ) منها ( جذعةٌ أو جذع ذو سنة ) ودخل في الثانية ، إلى مائة وعشرين . ( وفي مائة وإحدى وعشرين : شاتان ) جذعتان أو جذعان إلى مائتين ( وفي مائتين وشاة : ثلاث ) من الشياه ، كذلك إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين ،

بنات لبون ، فإذا زادت عشرة ففيها حققتان وثلاث بنات لبون . فإذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقاق وبنتا لبون ، فإذا زادت عشرة ففيها أربع حقاق وبنت لبون ، فإذا زادت عشرة ففيها خمس حقاق . فإذا زادت عشرة ففيها حققتان وأربع بنات لبون ، وهكذا على ضابط المؤلف ولا ينتقص بشيء .

قوله : [ وأما البقر ] إلخ : مأخوذ من البقر وهو الشق : لأنه يشق الأرض بجوارحه ، وهو اسم جنس ، واحده بقرة . والبقرة تقع على المذكر والمؤنث ، لأن تاءه للوحدة لا للتأنيث .

قوله : [ تبيع ] : سمي بذلك : لأن قرنيه يتبعان أذنيه . أو لأنه يتبع أمه .  
قوله : [ ذو سنة ] : أي تامة كما قال ابن حبيب . وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ثمانية ، وقيل ستة . والمعتمد الأول ، ولذا اقتصر عليه المصنف .  
قوله : [ شاتان ] : تشنية شاة والتاء فيه للوحدة لا للتأنيث بدليل قوله فيما تقدم « جذع أو جذعة » فتصدق بالذكر والأنثى .

( وفي أربعمائة : أربع ) من الشياه ، ( ثم لكل مائة شاة ) جذع أوجذعة .  
 \* ( وضم ) في الإبل ( بخت ) : وهى إبل خراسان ذات سنامين ( لعرب )  
 بكسر العين ، فإذا اجتمع من الصنفين خمسة ففيها شاة وهكذا .

\* ( و ) ضم ( جاموس لبقرة ) : فإذا ملك من كل خمسة عشر ، وجب في  
 الثلاثين تبيع .

\* ( و ) ضم ( ضأن لمعز ) .

\* ( وخير الساعى إن وجبت ذات ) واحدة ( في صنفين ) ( وتساويا ) ، كخمسة  
 عشر من الجواميس ومثلها من البقر ، وكعشرين من الضأن ومثلها من المعز في  
 أخذها من أى صنف شاء .

\* ( وإلا ) يتساويا - كعشرين من البقر وعشرة من الجواميس - وكثلاثين من  
 الضأن وعشرة من المعز أو عكس ذلك - ( فن الأكثر ) يأخذها ؛ لأن الحكم للغالب .  
 \* ( وإن وجب ) في الصنفين ( اثنتان : فنهما ) يأخذها أى - يأخذ من كل  
 صنف واحدة ( إن تساويًا ) : ككثلاثين من البقر ومثلها من الجواميس ، وكاثنتين

قوله : [ ثم لكل مائة ] إلخ : أى بعد الأربعمائة فلا يتغير الواجب بعدها  
 إلا بزيادة المائة .

قوله : [ بخت ] : هى إبل ضخمة مائلة للقصر لها سنامان أحدهما خلف  
 الآخر ، وإنما ضمت البخت للعرب لأنهما صنفان مندرجان تحت نوع الإبل ،  
 وكذا الضأن والمعز مندرجان تحت نوع الغنم . وكذا الجاموس صنف من البقر .  
 قوله : [ وخير الساعى ] : دليل للضم كأنه قال : وإذا ضم أحد الصنفين  
 للآخر فإن وجبت واحدة في الصنفين وتساويا خير الساعى في أخذها من أيهما ،  
 وهذا إذا وجد السن الواجب في الصنفين أو فقد منهما وتعين المنفرد كما نقله الخطاب  
 عن الباجي .

قوله : [ لأن الحكم للغالب ] : قال ابن عبد السلام : وهذا متجه إن كانت  
 الكثرة ظاهرة ، وأما إن كانت كالشاة والشاتين فالظاهر أنهما كمتساويين كذا  
 في الحاشية .

وستين من الضأن ومثلها من المعز ، وكستة وأربعين من البخت ومثلها من العراب  
فن كل حقة .

\* ( أو ) لم يتساويا ، ( و ) كان ( الأقل نصاباً ) - ويجوز رفع «نصاب» على  
أن الجملة اسمية والواو للحال وهو الأقعد - ( غير وقص ) : نعت لنصاب ، والوقص  
ما بين الفريضتين من كل الأنعام ؛ مثال ذلك : مائة وعشرون ضأناً وأربعون  
معزاً ؛ فالأقل - وهو الأربعون - نصاب . وغير وقص لأنه هو الذي أوجب الثانية  
فتؤخذ منه واحدة ومن الأكثر واحدة ؛ أى فلا تؤخذ الثانية من الأقل إلا بشرطين  
كونه نصاباً أى لو انفرد لوجب فيه الزكاة ، وغير وقص لإيجابه الثانية . فلإن  
عدم الشرطان أو أحدهما فالثانية تؤخذ من الأكثر كالأولى وإلى ذلك أشار بقوله :  
( وإلا ) يكن الأقل نصاباً - ولو غير وقص - كمائة وعشرين ضأناً وثلاثين معزاً أو  
كان نصاباً إلا أنه وقص أى لم يوجب الثانية كمائة وإحدى وعشرين ضأناً وأربعين  
معزاً ( فن الأكثر ) يؤخذان .

\* ( و ) إن وجب فى الصنفين ( ثلاث ) وتساويا : كمائة وواحدة ضأناً ومثلها  
معزاً ، ( فنهما ) أى فن كل صنف يأخذ واحدة . ( وخير فى الثالثة فى أخذها )  
من أيهما شاء ( إن تساويا ) .

\* ( وإلا ) يتساويا ( فكذلك ) : أى فالحكم كالحكم السابق فى الاثنين . فإن  
كان الأقل نصاباً غير وقص أخذت منه واحدة ، وأخذ الباقي من الأكثر ،  
وإلا أخذ الجميع من الأكثر .

---

قوله : [ وهو الأقعد ] : أى لأن حذف كان بدون أحد الجزأين من غير  
تعويض ما قليل .

قوله : [ فن الأكثر يؤخذان ] : هذا هو مذهب ابن القاسم ومقابله ما لسحنون  
من أن الحكم للأكثر مطلقاً ، ولو كان الأقل نصاباً وغير وقص .

قوله : [ وإلا أخذ الجميع من الأكثر ] : وما قيل فى هذه الثالثة يقال فى  
الرابعة ؛ كما إذا وجب أربع من الغنم إذا كان أربع مائة منها ثلثمائة ضأناً ومائة بعضها

• (ومن أبدل) ما فيه الزكاة أو بعضه ، (أو ذبح ماشيته فراراً) من الزكاة - ويعلم فراره بإقراره أو بقرائن الأحوال<sup>(١)</sup> - وسواء أبدلها بنوعها ؛ كأن يبدل خمسة من الإبل بأربعة - أو بغير نوعها ؛ كأن يبدل الإبل بغنم أو عكسه ؛ أو بعروض ، أو بعين - بأن يبيعها بدنانير أو دراهم - (أخذت) الزكاة (منه) إذا كان الإبدال بعد تمام الحول ، بل (ولو) كان (قبل الحول إن قرب) الحول - كقرب الخليطين -

ضأن وبعضها معز : أخرج ثلاثة من الضأن ، واعتبرت الرابعة على حدة ، ففي التساوى خيّر الساعى ، وإلا فن الأكثر ومن ذلك قول خليل : « وفي أربعين جاموساً وعشرين بقرة منهما » ؛ وذلك لأن في الثلاثين من الجاموس تبيعاً تبقى عشرة فتضم للعشر من البقر فيخرج التبيع الثانى منها لأنها الأكثر . ولا يخالف هذا ما مر من أنه يؤخذ من الأقل بشرطين كونه نصاباً وغير وقص ، لأن ذاك حيث لم تقرر النصب . وما هنا بعد تقررهما وهى إذا تقرر نظر لكل ما يجب فيه شيء واحد بانفراده فيؤخذ من الأكثر والأخير كما مر في المائة الرابعة من الغنم . والمراد بتقرر النصب : أن يستقر النصاب في عدد مضبوط ، كذا يؤخذ من الأصل .

قوله : [ ومن أبدل ما فيه الزكاة ] إلخ : حاصله أن من كان عنده نصاب من الماشية - سواء كان للتجارة أو للقتية - ثم أبدله بعد الحول أو قبله بقرب كشهر بماشية أخرى من نوعها أو من غير نوعها ، كانت الأخرى نصاباً أو أقل من نصاب ، أو أبدلها بعرض أو نقد فراراً من الزكاة - ويعلم ذلك من إقراره أو من قرائن الأحوال - فإن ذلك الإبدال لا يسقط عنه زكاة المبدلة بل يؤخذ بزكاتها ، معاملة بتقيض قصده ، ولا يؤخذ بزكاة البديل وإن كانت زكاته أكثر ، لأن البديل لم تجب فيه زكاة لعدم مرور الحول عليه .

قوله : [ كقرب الخليطين ] : اعترض بأنه لم يذكر فيما سأتى قرب الخليطين ففيه إحالة على مجهول . وأجيب بأنه اتكل على شهرته في المذهب ، وقد صرح في الأصل به في شرح الشرط الخامس لخطاء الماشية بقوله : ما لم يقرب جداً كشهر ( اهـ ) . فعلم أن قرب الخليطين الشهر ، ورد - بالمبالغة - قول ابن الكاتب : أنه

( ١ ) الفرار هو من قبيل ما نسميه الآن : التهرب من الضريبة .

لا إن بعد ، لما تقرر عندنا أن الحيل لا تفيد في العبادات ولا في المعاملات كما يأتي إن شاء الله تعالى في بيوع الآجال ، ولا يكون فاراً إلا إذا كان ملكاً للنصاب . ومن الحيل الباطلة أن يهب ماله أو بعضه لولده أو لعبده قرب الحول ليأتي عليه الحول ولا زكاة عليه ، ثم يعتصره أو ينتزعه منه ليكون - في زعمه - ابتداء ملكه ، وقد يقع للزوج مع زوجته ثم يقول لها : ردّي إلى ما وهبته لك ؛ بقصد إسقاط الزكاة عنه . فتؤخذ منه ، ويجب عليه إخراجها ، فلا مفهوم للإبدال ولا للماشية .

● (وبنى) المزكى على الحول الأصلي (في) ماشية (راجعة) إليه بعد بيعها (بعيب أو فلس) لمشتريها منه (أو فساد) لبيع فيزيكها لحولها . وكأنها لم

لا يؤخذ بزكاتها إلا إذا كان الإبدال بعد مرور الحول وقبل مجيء الساعي ، وأما إذا وقع الإبدال قبل مرور الحول ولو بقرب فلا يكون هارباً .

قوله : [ لا إن بعد ] : أى لا إن كان الإبدال قبل الحول بأكثر من شهر فإنه لا يؤخذ بزكاتها ، ولو قامت القرائن على هروبه . هذا ظاهره ، وهو الصواب خلافاً لما في (عب) كذا قرر شيخ المشايخ العدوى .

قوله : [ لما تقرر ] : علة لأخذه بالمبادلة كأنه قال : إنما أخذ بها ولو كان قبل الحول إن قرب الحول للهمة لما تقرر إلخ .

قوله : [ ولا يكون فاراً ] إلخ : علم هذا من قوله : «ومن أبدل ما فيه الزكاة» .

قوله : [ وبنى المزكى ] إلخ : أى وسواء باعها بعين أو بنوعها أو بمخالفتها .

وحاصله : أن من باع ماشية بعد أن مكثت عنده نصف عام مثلاً - سواء باعها بعرض أو عين أو بنوعها أو بمخالفتها - كان فاراً من الزكاة أم لا - فكثت عند المشتري مدة ثم ردت على بائعها بعيب أو فلس للمشتري أو فساد البيع - فإنه يبنى على حولها عنده ولا يلغى الأيام التي مكثها عند المشتري ، فإذا ملكها في رمضان وباعها في المحرم ورجعت له في شعبان وجب عليه زكاتها في رمضان وحمل زكاتها في رجوعها بالبيع الفاسد ما لم تفت عند المشتري بمفوتات البيع الفاسد وإلا فيستقبل بها .

تخرج عن ملكه ( لا ) إن رجعت إليه بسبب ( إقالة ) لأن الإقالة ابتداء بيع .  
• ثم انتقل يتكلم على حكم خلط المواشى من مالكين فأكثر فقال :

\* ( و خلطاءُ الماشية ) المتحدة النوع ( كمالك واحد ) أى حكمهما أو حكمهم حكم المالك الواحد ( فى الزكاة ) : كثلاثة لكل واحد أربعون من الغنم فعليهم شاة واحدة على كل ثلثها ، فالخلطة أثرت التخفيف ، ولو كانوا متفرقين لكان على كل شاة . وكائنين لكل واحد منهما ست وثلاثون من الإبل فعليهما جذعة على كل نصفها . فلو كانا متفرقين لكان على كل بنت لبون ، فأوجب الخلطة التغير فى السن . وقد نوجب التثقيل ؛ كائنين لكل منهما مائة من الغنم وشاة فعليهما ثلاث شياه ، ولو لا الخلطة لكان على كل منهما شاة واحدة ، فالخلطة أوجبت الثالثة .

وإنما يكونون كالمالك الواحد بشروط ثلاثة :

أفاد أولها بقوله : ( إن نويت ) الخلطة : أى نواها كل واحد منهما أو منهم .  
وثانيها بقوله : ( وكل ) منهما أو منهم ( تجب عليه ) الزكاة ؛ بأن يكون حراً مسلماً ملك نصاباً تم حوله . فإن كان أحدهما تجب عليه فقط وجبت عليه وحده حيث توفرت الشروط ، فهذا الشرط قد تضمن أربعة شروط .  
وثالثها بقوله : ( واجتماعاً ) : أى الخليطان ، أو اجتمعوا إن كانوا جماعة ( بملك ) للذات ( أو منفعة ) بإجارة أو إعارة أو إباحة لعموم ، الناس ؛ كنهى أو مراح بأرض موات ( فى الأكثر ) متعلق بـ « اجتماعاً » : أى واجتماعاً بما ذكر فى الأكثر من الأمور الخمسة الآتى بيانها — وأولى اجتماعهما فى جميعها —

قوله : [ لا إن رجعت إليه ] إلخ : أى يستقبل ولا يبنى ومثلها الراجعة بهبة أو صدقة .

قوله : [ على حكم خلط المواشى ] : أى وأما الخلط فى غيرها . فالعبرة بملك كل على حدة . فلا ثمرة فى الخلط .

قوله : [ المتحدة النوع ] : قال بعد هذا قيد لا بد منه فى كون الخليطين يزكيان زكاة المالك الواحد .

قوله : [ إن نويت الخلطة ] : قال فى الأصل : وفى الحقيقة ، الشرط عدم نية الفرار .

قوله : [ حيث توفرت الشروط ] : أى شروط الزكاة الأربعة المتقدمة .

وبينها بقوله : ( من مراح ) بفتح الميم : المحل الذى تقبل فيه أو الذى تجتمع فيه آخر النهار ، ثم تساق منه للمبيت ، وأما بالضم : فهو المبيت وسيأتى ، ( وماء ) : بأن تشرب من ماء واحد مملوك لهما أو لأحدهما ولا يمنع الآخر ، أو مباح ( ومبيت ) كذلك ( وراع ) متحد أو متعدد يرعى الجميع ( بإذنهما ، وفحل ) كذلك يضرب فى الجميع بإذنهما إذا كانت من صنف واحد .

( و ) إذا أخذ الساعى من أحدهما أو أحدهم ما عليهما أو عليهما ( رجع المأخوذ منه على صاحبه ) الذى لم يؤخذ منه ( بنسبة عدد ما لكل ) منهما

قوله : [ من مراح ] : أى فلا بد أن يكون مملوكاً لهما ذاتاً أو منفعة أو أحدهما يملك نصف ذاته والآخر يملك نصف منفعته ، وكذا يقال فيما بعده .

قوله : [ بفتح الميم ] : هكذا فرق الشارح بين الموضعين ، وقال فى المجموع : تضم ميمه وتفتح ، وقال الخرشى : المراح بضم الميم ، وقيل : بفتحها ، قيل : هو حيث تجمع الغنم للقائلة ، وقيل : حيث تجمع للرواح للمبيت . فلعل المؤلف اطلع على نقل آخر .

قوله : [ للمبيت ] : أى أو للسروح .

قوله : [ أو متعدد ] : أى وكذا يقال فى المراح .

والحاصل : أنه إذا كان كل من المبيت أو المراح متعدداً فلا يضر بشرط الحاجة لذلك . وتعدد الراعى لا يضر ولو لم يحتج إليه على المعتمد ، خلافاً للباغى حيث قال : لا بد من اشتراط الاحتياج فى تعدد الراعى . واعترض ابن عرفة كلام الباغى بأنه خلاف ظاهر النقل عن ابن القاسم من الاكتفاء بالتعاون فى تعدد الراعى ، كثرت الغنم أو قلت ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

قوله : [ بإذنهما ] : فإن اجتمعت مواش بغير إذن أربابها واشترك رعاتها فى الرعى والمعاونة لم يصح عدّ الراعى من الأكثر ، لأن أرباب الماشية لم تجتمع فيه فلا بد من اجتماعها فى ثلاثة غيره .

قوله : [ وفحل كذلك ] : أن يكون مشتركاً أو مختصاً بأحدهما ويضرب فى الجميع أو لكل ماشية فحل يضرب فى الجميع .

قوله : [ بنسبة عدد ] إلخ : أى ولو انفرد وقص لأحدهما ، كتسع من الإبل



أو منهم (بالقيمة) ، أى قيمة المأخوذ معتبرة (وقبّلت الأخذ) لا وقت الرجوع ، ولا الحكم ؛ كما لو كان لأحدهما أربعون من الغنم ، وللآخر ثمانون ، فإن أخذ الشاة من ذى الأربعين رجع على صاحبه بثلاثي قيمتها يوم أخذها . وإن أخذها من ذى الثمانين رجع بثلاث القيمة على ذى الأربعين . ولو كان لكل أربعون فالتراجع بالنصف .

• (وتعيّن) على الساعى (أخذ الوسط) من الواجب فلا يؤخذ من خيار الأموال<sup>(١)</sup> ولا من شرارها (ولو انفرد الخيار) عند المزكى كما لو كان عنده ست وثلاثون من الحقائق أو من المخاض أو ذات اللبن فلا يؤخذ عنها إلا بنت لبون سليمة ولا يأخذ من الأعلى إلا أن يتطوع المزكى به (أو) انفرد (الشرار) عنده فقوله (إلا أن يتطوع المزكى) أى بإعطاء الخيار راجع للأول ، وقوله (أو يرى الساعى أخذ المعيبة أحظ) للفقراء راجع للثاني والمراد يرى المعيبة المستوفية للسنة الواجب شرعاً فلا يصح أخذ بنت لبون عن حقة ؛ وإنما يأخذ ما وجب شرعاً من بنت لبون عن حقة لكنها معيبة لعور ونحوه وهى أكثر لحمًا أو أكثر ثمنًا .

لأحدهما وللآخر خمس ؛ فعليهما شاتان : على صاحب التسعة تسعة أسباع ، وعلى صاحب الخمسة خمسة أسباع . فالمأخوذ منه يرجع على صاحبه بما عليه .

• تنبيه : يتراجعان بالقيمة لو أخذ الساعى من نصاب لهما متأولاً ؛ كل كل عشرون من الغنم لا يملك غيرها أو لأحدهما نصاب وزاد للخلطة ، كما لو كان لواحد مائة والثاني أحد وعشرون لا يملك غيرها وأخذ الساعى شاتين . وأما لو كان عند الشريكين أقل من نصاب وأخذ الساعى من أحدهما فصيبة على صاحبها كالغصب .

• مسألة : قال فى المجموع خليط الخليط خليط ؛ فذو خمسة عشر بعيراً خالط ببعضها صاحب خمسة ، وبعضها صاحب عشرة : على الكل بنت مخاض (هـ) .

(١) روى الإمام البخارى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لماعذ بن جبل حين بعته إلى اليمن : « إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة . فإذا هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » .

\* ( ويجيء الساعي - إن كان - ) ثم ساع - ( شرط وجوب ) في الزكاة فلا يجب قبل مجيئه كما تقدم صدر الباب . وإنما أعاده هنا ليرتب فوائده عليه .  
وإذا كان شرط وجوب ( فلا تجزئ إن أخرجهما قبله ) : أى قبل مجيئه ؛ لأنه فعل ما لم يجب عليه كالصلاة قبل دخول وقتها فيكون المجيء شرط صحة أيضاً ، وإنما لم تجز - مع أن تقديم زكاة العين على الحول يكشهر - يجزئ - لأن التقديم

قوله : [ ويجيء الساعي ] : أى وصوله لأرباب المواشى .

وقوله : [ شرط وجوب ] : أى وجوب موسع كدخول وقت الصلاة ؛ فإنه شرط فى وجوبها وجوباً موسعاً لأنه قد يطرأ مسقط كحيض ونفاس وإغماء وجنون . وكذلك هنا قد يطرأ مسقط بعد المجيء والعد ، بحصول موت فيها مثلاً ؛ فإن العبرة بما بقى بعده . فإذا مات من المواشى أو ضاع منها شئ بغير تفريط بعد الحول وبعد بلوغه وقبل أخذه - ولو عدها - لا يحسب على ربها ، كمسقطات الصلاة بعد دخول وقتها . وليس العد والأخذ هما الشرط فى الوجوب - خلافاً لما توهمه الشيخ سالم السنهورى - إذ لو توقف الوجوب على العد والأخذ لاستقبل الوارث إذا مات مورثه بعد مجيئه وقبل عده وأخذه ، وليس كذلك . وأيضاً الوجوب هو المقتضى للعد والأخذ وهو سابق عليهما ، ولأنه لو جعل الأخذ شرطاً فى الوجوب للزم أنها لا تجب إلا بعد الأخذ ، فيكون الأخذ واقعاً قبل الوجوب . وأما الزيادة والنقص فمبحث آخر يأتى .

● تنبيه : يندب للجأبى الزكاة أن يكون خروجه فى أول الصيف لاجتماع المواشى إذ ذاك على المياه وذلك أيام طلوع الثريا بالفجر . واختلف فى تولية الإمام لذلك الجأبى ؛ فقليل بوجوبه ، وقيل بعدم وجوبه . وعلى كل إذا ولاه زوج بخروجه فلا يلزم رب الماشية سوق صدقته إليه ، بل هو يأتيها ويخرج الساعى لها كل عام ولو فى جدد ، لأن الضيق على الفقراء أشد فيحصل لهم ما يستغنون به ، خلافاً لأشهب القائل إنه لا يخرج سنة الجدد ، وعليه فهل تسقط الزكاة عن أربابها فى ذلك العام ؟ أو لا تسقط ويحاسب بها أربابها فى العام الثانى ؟ قولان . وعلى المعتمد من خروجه عام الجدد فيقبل من أرباب المواشى ولو العجفاء .

قوله : [ مع أن تقديم زكاة العين ] إلخ : أى ومثلها الماشية التى لا ساعى لها

في زكاة العين رخصة لاحتياج الفقراء إليها دائماً مع عدم المانع ، وليس الأمر هنا كذلك لأن الإخراج قبل مجيء الساعي فيه إبطال لأمر الإمام الذي عينه لجبي الزكاة على نهج الشريعة :

ومحل عدم الإجزاء ( ما لم يتخلف ) الساعي عن المجيء لأمر من الأمور فإن تخلف أجزأت ، فإن لم يكن ساع فالوجوب بمرور الحول .

• ( ويستقبلُ الوارثُ ) إن مات ربها قبل مجيء الساعي ولو بعد تمام الحول ؛ لأنه ملكها قبل الوجوب على المورث ما لم يكن عنده نصاب ؛ وإلا ضم ما ورثه له وزكى الجميع كما تقدم أول الباب .

\* ( ولا تبدأ ) الوصية بالزكاة على ما يخرج قبل الوصايا من الثلث ؛ كفك الأسير وصادق المريض ، ( إن أوصى ) رب الماشية قبل مجيء الساعي ( بها ) أى

كما يأتي في قوله كتقديمها بشهر في عين وماشية .

قوله : [ وليس الأمر هنا كذلك ] : ولا يقال إن زكاة الحرث كالعين فقتضاه أنها تجزئ قبل الحول بكشهر ؛ لأننا نقول إن الإجزاء في العين رخصة فيقتصر فيها على ما ورد .

قوله : [ على نهج الشريعة ] : مفهومه لو كان جائراً في صرفها أنه لا يكون مجبته شرطاً وهو كذلك ، ولذلك لا يجوز إعطاؤها له ، فإن أكره الناس عليها أجزأت . قوله : [ فإن تخلف أجزأت ] : قال الخرشي : إذا كان السعاة موجودين وشأنهم الخروج فتخلفوا في بعض الأعوام لشغل ، فأخرج رجل زكاة ماشيته أجزأت . وحملنا كلام المؤلف على ما إذا تخلف لعذر لأنه محل الخلاف على ما قاله الرجراجي ، وأما إن تخلف لعذر فإنهم يخرجون زكاتهم ولا خلاف في هذا الوجه . ( اهـ ) . قوله [ بمرور الحول ] : أى اتفاقاً . وكذا إن كان ولم يمكن بلوغه ، فلو أمكن بلوغه ولم يبلغ فإن الزكاة لا تجب بمرور الحول .

قوله : [ كما تقدم أول الباب ] : أى في قوله : « وضمت الفائدة منها وإن بشراء له » .

قوله : [ ولا تبدأ ] إلخ : أشار بهذا لقول مالك في المدونة : من له ماشية تجب فيها الزكاة فمات بعد حولها وقبل مجيء الساعي ، وأوصى بزكاتها فهي من الثلث

بالزكاة ومات قبل مجيئه ، بل تكون في مرتبة الوصايا بالمال يقدم عليها فك الأسير وما معه كما يأتي إن شاء الله تعالى .

ولا تجب الزكاة فيما ذبحه أو باعه قبل مجيئه إذا لم يقصد الفرار ( وتجب فيما ذبحه أو باعه بعده ) : أى بعد مجيء الساعى ( بغير ) قصد ( فرار ) ، فإن قصد الفرار أخذت منه مطلقاً .

( و ) تجب ( من رأس المال إن مات ) ربهها بعد مجيء الساعى ، أى يأخذها الساعى من رأس المال لوجوبها فيه بخلاف ما لو مات قبله فيستقبل الوارث كما تقدم ، فإن لم يكن ساع أخرجه الوارث من رأس المال إن مات المورث بعد الحول ( لا إن ماتت ) الماشية بعد مجيء الساعى ( أو ضاعت بلا تفريط ) من ربهها فلا تجب لعدم اختياره فى ذلك ، بخلاف الذبح والبيع كما تقدم .

غير مبتدأة. وعلى الورثة أن يضرفوها للمساكين التى تحل لهم الصدقة وليس للساعى قبضها لأنها لم تجب على الميت وكأنه مات قبل حولها إذ حولها مجيء الساعى بعد عام مضى . ( هـ ) .

قوله : [ بغير قصد فرار ] : هذه العبارة ركيكة وإن كان المعنى صحيحاً .  
قوله : [ أى يأخذها الساعى من رأس المال ] : أى قبل قسمة التركة بل تقدم على مؤن التجهيز .

قوله : [ كما تقدم ] : وتقدم تقييده بما إذا لم يكن عنده نصاب يضمه له وإلا فلا يستقبل .

قوله : [ فإن لم يكن ساع ] : أى أو لهم ساع وتختلف فى تلك السنة لعذر أو غيره .

قوله : [ بخلاف الذبح والبيع ] : أى لأن كلا فعل اختياري .

● تنبيه : قد علم مما تقدم أنه إن أمكن وصول الساعى وتختلف لعذر أو غيره لم تجب الزكاة بمرور الحول ، لكن إن أخرجهأ أجزاء . وليس للساعى المطالبة بها إن تخلف لغير عذر وادعى صاحبها الإخراج . أو تخلف لعذر وأثبت صاحبها إخراجها بالنية . فإن اعترف بعدم إخراجها عمل الساعى فى الماضى على ما وجد بتبديده العام الأول ، فيعتبر نقصها بما أخذ منه كالهارب على الراجح ، لكن يعامل

- ولا فرغ من الكلام على زكاة الماشية انتقل يتكلم على زكاة الحرث فقال :
- \* (وفي خمسة أوسق) جمع وسق - بفتح الواو وسكون المهملة - ستون صاعاً<sup>(١)</sup> (فأكثر) : إذ لا وقص في الحب .
- \* (من الحب) : بيان لخمسة أوسق .

الهارب إن نقصت على ما فرّ به ، ولو جاء تائباً - كما قال ابن عرفة راداً على ابن عبد السلام . نعم إن قامت بينة عمل بها إلا عام الأخذ فعلى ما وجد كذا في (عب) ، وفي (بن) اعتبار تبدلته العام الأول حتى في عام الاطلاع .

- مسألة : يؤخذ من الخوارج عن طاعة الإمام زكاة الأعوام الماضية وقت القدرة عليهم ، إلا أن يدعوا دفعها فيصدقوا . ما لم يكن خروجهم على الإمام لمنعها فلا يصدقون في دفعها إلا ببينة .

قوله : [وفي خمسة أوسق] : أى بشرط أن تكون في ملك واحد ، فلو خرج من الزرع المشترك ستة عشر وسقاً على أربعة فلا زكاة عليهم لعدم كمال النصاب لكل .

قوله : [ستون صاعاً] : كل صاع : أربعة أمداد ، كل مد : رطل وثلاث ، كل رطل : مائة وثمانية وعشرون درهماً مكياً ، لأنه ورد : «الوزن وزن مكة والكيل كيل المدينة» ، لأن مكة محل التجارة الموزونة والمدينة محل الزرع والبساتين ، فيعتنون بالكيل . وكل درهم خمسون وخمسة حبة من وسط الشعير . قال في المجموع : فيوزن القدر المعلوم من الشعير ، ويكال . ثم الضابط مقدار الكيل فلا يقال الوزن يختلف باختلاف الحبوب . وتقريب النصاب بكيل مصر<sup>(٢)</sup> أربعة أراذب وويبة ؛ وذلك لأن كل ربع مصرى : ثلاثة أصع ، فالأربعة أراذب وويبة : ثلاثمائة صاع

(١) الوسق ستون صاعاً (القسطلاني على البخاري) وكان الصاع مكيال أهل المدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدره أربعة أمداد وأصل المد ، أنه ملء اليدين الممدودتين المتوسطتين ، ثم تغير في عهد عمر بن عبد العزيز ومن بعده ، وجاء في الفقه على المذاهب الأربعة : أن الصاع يقدر بالكيل المصرى الحال بقدرحين وثلاث قدح ، وبالترات أربعة لترات وثلاثي لتر . والفرق (بفتح الفاء والراء) عند الجمهور صاعان . وقيل ثلاثة : وحدوده بالأرطال البغدادية وغيرها ولكن ذلك غامض الآن . وكذا ورد ذكر مكاييل أخرى : فقالوا : القفيز . وهو خمسة أمتنان وخمسة أثمان المن . والمن رطلان . ثم هناك رطل وزنى - كما أن هناك درهما وزنياً أيضاً غير النقد - وهو ليس المقصود بالرطل الكيل .

(٢) نعتقد أن مقدار الكيل المصرى لم يتغير من أيام الإمام الصاوي للآن .

ودخل فيه أربعة عشر صنفاً: القطاني السبعة، والقمح والسلت والشعير والعلس والذرة والدخن والأرز، (وذوات الزيوت الأربع) وهي الزيتون، والسسم، والقرطم وحب الفجل الأحمر، (والتنمر والزبيب). فالأصناف التي تجب فيها الزكاة عشرون (فقط): لا في تين، ورمان، وتفاح، وسائر الفواكه. ولا في بزركتان وسليج<sup>(١)</sup>، ولا في جوز ولوز ولا غير ذلك؛ (وإن) زرعت هذه العشرون (بأرض خراجية) - كأرض مصر والشام التي فتحت عنوة - وخراجها لا يسقط عنها الزكاة - كما أن العلف لا يسقط زكاة الماشية - وغير الخراجية هي أرض الصلح التي أسلم أهلها وأرض الموات.

وذلك قدر الخمسة الأوسق. لأن الجمأة ألف مد ومائتان هذا كيلها ووزنها ألف وستمائة رطل.

قوله: [القطاني السبعة]: أي وهي الحمص بكسر الميم وفتحها، والفل واللوبيا والعدس بفتح المهملتين، والتمر بوزن بندق، والحبان بضم الحيم وسكون اللام، والبسيلة - بالياء المثناة وبدونها - من لحن العوام كذا في الحاشية. قوله: [الفجل الأحمر]: صفة للفجل لا للحب؛ يوجد في بلاد المغرب. قوله: [لا في تين] إلخ: أي لا تجب في غير هذه العشرين وإن كان بعضها ربوياً. قوله: [ولا غير ذلك]: أي كحب الفجل الأبيض والعصفر والتوابل، وهي: الفلفل والكزبرة والأنيسون والشمار والكمون والحبة السوداء وغير ذلك من مصلحات الطعام وإن كانت ربوية.

قوله: [بأرض خراجية]: رد المصنف بالمبالغة على الحنفية القائلين: لا زكاة في زرع الأرض الخراجية.

قوله: [كما أن العلف لا يسقط] إلخ: أي خلافاً للشافعية.

قوله: [التي أسلم أهلها]: أي بغير قتال.

قوله: [وأرض الموات]: أي كأرض الجبال والبراري مثلاً وتعريفها: ما سلم

عن الاختصاص.

١. (١) سليم: على وزن جعفر: هو اللق: نبات له جذر متضخم يميل الحمرة الباهتة يخلل بالملح كفاتح الشببة.

\* (نصف عشر الحب) مبتدأ مؤخر خبره وفي خمسة أوسق، وجاز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف أى يجب نصف إلخ ومراده الحب هنا ما يشمل التمر والزبيب .

\* (و) نصف عشر (زيت ماله زيت) من ذوات الزيوت الأربع .

(وجاز) الإخراج (من حب غير الزيتون) وهو السمسّم والقرطم وحب الفجل، وأما الزيتون فلا بد من الإخراج من زيتته إن كان له زيت ، فإن لم يكن له زيت - كزيتون مصر - فهو داخل في قوله :

\* (و) نصف عشر (ثمن ما) : أى زيتون (لا زيت له) إن باعه، وإلا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيبه ، فقوله : « وثمن » عطف على الحب .  
\* (و) نصف عشر ثمن (مالا يحف من عنب ورطب) كعنب مصر ورطبها إن بيع وإلا فنصف عشر القيمة يوم طيبه (ولا يحزى) الإخراج

قوله : [نصف عشر الحب] : هذا بالنسبة لما شأنه الجفاف من الحب سواء ترك حتى جف بالفعل أم لا .

قوله : [ونصف عشر زيت] إلخ : أى إن بلغ حبه نصاباً ، ففى بلغ حبه نصاباً أخرج نصف عشر زيتته وإن قل الزيت .

قوله : [ فلا بد من الإخراج من زيتته ] : أى سواء عصره أو أكله أو باعه ، ولا يحزى إخراج حب أو من الثمن أو القيمة ؛ وهذا إذا أمكن معرفة قدر الزيت ولو بالتخزى ، أو بإخبار موثوق بإخباره ؛ وإلا أخرج من قيمته إن أكله أو أهده أو من ثمنه إن باعه ، وإلا أخرج نصف عشر قيمته ، أى وإلا يبعه بل أكله أو أهده أو تصدق به فليزمه نصف عشر القيمة . ولو أخرج زيتوناً فإنه لا يحزى ، ومثله يقال فى الرطب والعنب الذى لا يحف .

قوله : [ولا يحزى الإخراج من حبه] : وروى على وابن نافع : من ثمنه إلا أن يجد زيباً فيلزم شراؤه . ابن حبيب : من ثمنه . وإن أخرج عنباً أجزأه . وكذلك الزيتون الذى لا زيت له ، والرطب الذى لا يتتمر ؛ إن أخرج من حبه أجزأه ، ولكن القول الأول الذى مشى عليه شارحنا هو مذهب المدونة كما فى المواق . ( اهـ بن - من حاشية الأصل ) .

(من حبه) . وأما ما يحف فلا بد من الإخراج من حبه . ولو أكله أو باعه رطباً ، ويتحرى . وهذا داخل في قوله : « نصف عشر الحب » كما أشرنا إليه بقولنا : « ومراده بالحب » إلخ ( وكقول أخضر ) الكاف بمعنى : مثل معطوفة على عنب أى من عنب ومن مثل فول أخضر : أى أن الفول الأخضر وما مثله من القطاني كالحمص الأخضر - مما شأنه عدم اليبس كالمسقاوي - يخرج نصف العشر من ثمنه إن بيع ، ونصف عشر قيمته إن لم يبيع . بأن أكل أو أهدي به ونحو ذلك .

\* ( وجاز ) أن يخرج عنه حباً يابساً بعد اعتبار جفافه . فإن كان شأنه اليبس - كالذى يزرع بمحل النيل - فهل يتعين فيه الإخراج ( من حبه ) إن أكل أخضر أو بيع كالرطب والعنب اللذين شأنهما اليبس ، أو لا يتعين ؟ بل يجوز الإخراج من ثمنه أو قيمته كالذى شأنه عدم اليبس : قولان . رجح بعضهم الثاني ؛ وهو الذى ذكره ابن المواز عن مالك ، وفي العتبية عنه : يتعين فيه الإخراج من أصل حبه ، وظاهر ابن رشد وابن عرفة ترجيحه ، وهو ظاهر المدونة فهو المعتمد . ومحل إخراج نصف العشر على ما تقدم .

( إن سقى بآلة ) : كالسواقي والدواليب والدلاء . ( وإلا ) يسقى بآلة - بأن سقى

قوله : [ وأما ما يحف ] : أى شأنه الجفاف : جف بالفعل أم لا ، بدليل ما بعده .

قوله [ أو باعه رطباً ] : أى لمن يحففه أو لمن لا يحففه كما هو مذهب المدونة ما لم يعجز عن تحريره إذا باعه . وإلا أخرج من ثمنه . ( اهـ . بن من حاشية الأصل ) .

قوله : [ وكقول أخضر ] : اعلم أن وجوب الزكاة في الفول الأخضر والفريك الأخضر والحمص والشعير الأخضرين - مبنى على القول بأن الوجوب بالإفراك وهو المعتمد . وسيأتى أن معنى الإفراك هو طيبه وبلوغه حد الأكل منه . واستغناؤه عن السقى . وأما لو أكل قبل ذلك فلا زكاة فيه باتفاق . ولو بنينا على أن الوجوب باليبس فلا زكاة في هذه الأشياء حيث قطعت قبله . وهو ضعيف كما سيأتى .

قوله : [ فهو المعتمد ] : ويؤيد اعتماده تقوية ( بن ) فيه . والذى قال به ( ر ) ورج عليه في الحاشية التخيير مطلقاً ولو كان شأنه الجفاف ( قوله كالسواقي ) أدخلت الكاف : النظالة والشادوف . خلافاً لمن قال إنهما لا يدخلان في الآلة .



بالمطبر أو النيل أو العيون أو السيج - (فالعُشْر) كاملاً على ما تقدم من إخراج الحب أو الزيت أو الثمن أو القيمة .

\* (ولو اشترى السَّيْح) من نزل في أرضه (أو أنفق عليه) نفقة - كأجرة أو عمل حتى أوصله من أرض مباحة مثلاً إلى أرضه - فعليه العشر. ولا ينزل الشراء أو الإنفاق منزلة الآلة لخفة المؤنة غالباً .

\* (ويقدّر الجفاف) إن أخذ من الحبوب أو الرطب أو العنب شيء بعد إفراكه وقبل ييبسه لأكل أو بيع هذا إذا كان شأنه الجفاف ، بل (وإن لم يجف) عادة - كعنب مصر ورطبها والفول المسقاوي - فإنه يقدر جفافه بالتخريس؛ بأن يقال : ما قدر ما يتقصه هذا الرطب إذا جف ؟ أو ما قدره بعد جفافه . فإذا قيل النصف مثلاً اعتبر الباقي ليخرج منه الزكاة ولو بالضم لغيره .

\* (وإن سقى) زرع (بهما) : أى بالآلة وغيرها<sup>(١)</sup> (فعلى حكمهما) : أى فالزكاة في ذلك الزرع تجرى على حكم السقى بالآلة والسقى بغيرها بأن يقسم الخارج نصفين ، نصف فيه العشر والآخر فيه نصف العشر . وظاهره سواء استوى السقى بكل منهما في الزمن أو في عدد السقيات أم لا ، وهو أحد المشهورين . وعليه ؛ فإذا سقى بالآلة شهرين وبالمطبر شهراً أو سقى بالآلة أربع مرات وبغيرها مرتين . فالثلثان لهما نصف العشر والثلث له العشر . والمشهور الثاني يعتبر الأغلب لأن الحكم للغالب . وقولنا : « فعلى حكمهما » هو لفظ الشيخ رحمه الله . ونسخة

قوله : [أو السيج] : عطفت عام يشمل جميع ما قبله ، فالمناسب الواو .

قوله : [فالعشر كاملاً] إلخ : وما يجب فيه العشر ما يزرع من الذرة ويصب

عليه عند زرع فقط قليل من الماء كذا في حاشية الأصل .

قوله : [ولو اشترى السيج] : ردّ يلو على المخالف .

قوله : [وهو أحد المشهورين] : أى لما أشهره في الإرشاد .

قوله : [والمشهور الثاني] إلخ : شهره في الجواهر .

(١) عن عبد الله بن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً (يشرب بعروقه بلا سقى) : العشر . وما سقى بالنضح (أى الإبل والسانية ونحوهما) : نصف العشر » . رواه البخاري .

المبيضة: « فكل على حكمه »: أى فكل من السقيين جار على حكمه ، قل أو أكثر .  
 فهى موافقة للنسخة التى شرحنا عليها .  
 « (وتضم القطأى) السبعة (لبعضها) بعضاً لأنها جنس واحد فى الزكاة . فإذا  
 اجتمع من جميعها أو من اثنين منها ما فيه الزكاة زكاه وأخرج من كل صنف  
 منها ما يتوبه .  
 وأجزأ إخراج الأعلى عن الأدنى لاعمكه (كتممح وسلت وشعير) تشبيهه فى  
 الضم ، لأن الثلاثة جنس واحد .

قوله: [ ونسخة المبيضة ] : يعنى بها مبيضة نفسه ، وإنما نبه عليها لانتشار  
 نسخة المتن قبل الشرح فدفع به توهم مخالفة النسختين ونسخة مبيضته أبلغ فى العربية  
 كما هو معلوم .

● تنبيه : على القول بتغليب الأكثر اختلف : هل المراد به الأكثر مدة ولو كان  
 السقى فيها أقل ؟ كما لو كانت مدة السقى ستة أشهر منها شهران بالسيح ، وأربعة  
 بالآلة لكن سقيه بالسيح عشر مرات ، وبالآلة خمس — فعلى هذا تغلب الآلة ويخرج  
 نصف العشر فى الجميع — أو المراد الأكثر سقياً وإن قلت مدته ؟ فعليه يغلب  
 السيق فى المثال ، ويخرج عن الجميع العشر . وقد استظهره فى الأصل .  
 قوله: [ لأنها جنس واحد فى الزكاة ] : أى لا البيع فلأنها فيه أجناس يجوز  
 بيع بعضها ببعض متفاضلاً يبدأ بيد كما يأتى . والقطأى : كل ما له غلاف وتقدم  
 عدداً .

قوله: [ وأجزأ إخراج الأعلى ] : أى أو المساوى . والعبرة بكونه أعلى أو مساوياً  
 عرف المخرج . وإذا أخرج الأعلى عن الأدنى فإنه يخرج بقدر مكيلة المخرج  
 عنه لأنه عوض عنه ، ولا يخرج عنه أقل من مكيلته لئلا يكون رجوعاً للقيمة ،  
 فيدخله دوران الفضل من الجائنين وهو حرام .

قوله: [ كتممح ] إلخ : أى ويجزئ إخراج الأعلى أو المساوى كما تقدم نظيره .  
 قوله: [ وسلت ] : حب بين الشعير والقمح لا قشر له يعرف عند المغاربة  
 بشعير النجى عليه الصلاة والسلام .

قوله: [ لأن الثلاثة جنس واحد ] : أى فى هذا الباب وغيره يحرم بيع

\* ( لا ) يضم شيء منها ( لعلس ) : حب طويل يشبه البر باليمن ؛ لأنه جنس منفرد في نفسه ، ( وذرة ) عطف على علس : أى ولا يضم شيء منها لذرة ، ( و ) لا ( دخن ) ، ( و ) لا ( أرز . وهى ) في نفسها ( أجناس ) : أى كل واحد منها جنس على حدة لا تضم أى لا يضم واحد منها لآخر ، بل يعتبر كل واحد على حده .  
: ( و ) ذوات الزيوت الأربع وهى : ( الزيتون ، والسّمسم ، وبذر الفجل ) الأحمر - يضم الفاء - يوجد بقطر الغرب ( والقرطم ؛ أجناس ) لا يضم بعضهما لبعض . ( والزبيب ) بأصنافه ( جنس ) كذلك ؛ تضم أصنافه ولا يضم هو لغيره .  
( والتّم ) بأصنافه ( جنس ) كذلك .  
» ( واعتبر الأرز والعلس ) في الزكاة ( بقشره ) الذى يخزن به ( كالشّعير )

بعضها ببعض متفاضلة خلافاً لعبد الحميد الصائغ .

قوله : [ أجناس ] : أى في الزكاة والبيع .

قوله : [ بل يعتبر كل واحد على حده ] : أى فإن كمل النصاب زكى وإلا فلا .

قوله : [ والزبيب بأصنافه جنس ] : أى في باب الزكاة والبيع .

قوله : [ جنس كذلك ] : تشبيه تام .

قوله : [ بقشره ] : أى وله أن يخرج عن الأرز مقشوراً أو غير مقشور خلافاً لمن قال بتعين الثأني ..

• تنبيه : يضم متحد الجنس في الحبوب ولو زرعت ببلدين ، حيث زرع أحدهما قبل وجوب زكاة الآخر وبقي من الأول إلى وجوبها في الثأني ما يكمل به النصاب مع الثأني . وإن زرع ثالث بعد حصاد أول ، وقبل حصاد ثان<sup>(١)</sup> زرع ذلك الثأني قبل حصاد الأول : ضم الوسط للطرفين على سبيل البدلية إذا كان فيه مع كل منهما نصاب ؛ مثل أن يكون فيه ثلاثة أوسق ، وفي كل منهما وسقان ولم يخرج زكاة الأولين حتى حصل الثالث فيزكى الجميع زكاة واحدة . ولا يضم الأول للثالث إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما - على البدلية - نصاب ؛ مثل أن يكون في كل وسقان وزرع الثالث بعد حصاد الأول ، ولو كان في الوسط مع أحد

( ١ ) يعنى في الزروع التى تحصد أكثر من مرة .

لا مجرداً عنه، فإذا كان فيما ذكر نصاب بقشره زكاه ، وإن كان بعد التنقية منه أقل .

\* ( والوجوب ) : أى وجوب الزكاة كائن ومحقق ( بإفراك الحب ) : أى طيبه وبلوغه حد الأكل منه واستغنائه عن السقى كما هو مشاهد . لا باليبس ولا بالحصاد ولا بالتصفية ( وطيب الثمر ) بالثلثة وفتح الميم وهو الزهو فى بلح النخل ، وظهور الحلاوة فى العنب .

\* وإذا كان الوجوب بما ذكر ( فيحسب ) - من الخمسة أوسق فأكثر - ( ما أكلته )

الطرفين فقط نصاب ؛ كما لو كان الوسط اثنين والأول ثلاثة والثالث اثنين أو العكس ، فإنه يضم له ما يكمله نصاباً ولا زكاة فى الآخر . وقال ابن عرفة : إن كمل مع الأول زكى الثالث معهما دون العكس ، لأنه إذا كمل من الأول مضموم للثانى وهو خليط الثالث ، وإذا كمل من الثانى والثالث فالمضموم الثانى للثالث . فالحول الثالث ولا خلطة للأول به ، ورجح ما لابن عرفة ( اهـ . من الأصل ) .

قوله : [ بإفراك الحب ] إلخ : أى كما صرح به فى الأمهات ، ونص اللخمى الزكاة تجب عند مالك بالطيب أى بلوغه حد الأكل ، فإذا أزهى النخل أو طاب الكرم وحل بيعه وأفرك الزرع واستغنى عن الماء واسودّ الزيتون أو قارب الاسوداد ( اهـ ) . فقد اقتصر فى الزرع على الإفراك وذكر إباحة البيع فى غيره . كذا فى ( بن ) . ثم بعد أن ذكر كلاماً طويلاً قال : فتحصل أن المشهور تعاق الوجوب بالإفراك كما لتحليل وابن الحاجب وابن شاس والمدونة ، وما لابن عرفة من أن الوجوب باليبس ضعيف ( اهـ . من حاشية الأصل ) . والحق أن اليبس غير الإفراك كما هو معلوم بالمشاهدة .

قوله : [ واستغنائه عن السقى ] : أى ولا يلزم من ذلك أنه إذا قطع لا ينقص ، بل المشاهد أنه إذا قطع فى هذه الحالة قبل يبسه يضم وينقص .

قوله : [ لا باليبس ] إلخ : أى ولا يرد عليه قوله تعالى : ( وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ) <sup>(١)</sup> لأن المراد وأخرجوا حقه يوم حصاده ، ووقت الإخراج متأخر عن وقت الوجوب .

أو وهبه (أو تصدَّق) به (أو استأجر به) الحصاد أو غيره منه (بعده): أى بعد الإفراكَ أو الطيب تنازعه كل من العوامل قبله ؛ (لا) يحسب (أَكُل دابة حال دَرُسها) أى حال دورانها بالنورج، وأما ما أكلته حال ربطها فيحسب . \* (ولا زكاة على وارث) ورث الزرع (قبلته) أى قبل الطيب (إلا إذا حَصَلَ له) أى للوارث (نصابٌ) من ذلك الزرع ، فإذا مات عن أخ لأُم وعاصب ، وحصل من الزرع ستة أوسق ، فلا زكاة على الأخ للأُم . لأن منابه وسق واحد ، وعلى العاصب الزكاة .

قوله : [أو تصدَّق به] : أى على الفقراء ما لم يقصد به الزكاة ، أو يتصدق بجميعه فلا يحسب عليه زكاة .

قوله : [لا يحسب أكل دابة] : أى لمشقة التحرز منه ، فنزل منزلة الآفات السهاوية ، وحينئذ فلا يجب عليه تكميمها لأنه يضر بها . وفي حاشية الأجهورى على الرسالة : أنه يعفى عن نجاسة الدواب حال درسها ، فلا يغسل الحب من بولها النجس . (١٨ . من حاشية الأصل) .

• فرع : قال البرزلى : لا زكاة فيما يعطيه لأهل الشرطة وخدمة السلطان ، وهو بمنزلة الجائحة .

قوله : [إذا حصل له] إلخ : أى لكونه حصل قبل الوجوب ، فهو إنما يزكى على ملك الوارث . فإن ورث نصاباً زكاه . وإن ورث أقل فلا زكاة عليه إلا أن يكون له زرع يضمه له . وقيد عبد الحق كون زكاة الزرع الذى مات مالكة قبل الوجوب على ملك الوارث بما إذا لم تستغرق ذمة الميت الديون . وإلا لوجب أن يزكى على ملك الميت لأنه باق على ملكه . ولا ميراث فيه لتقدم الدين .

قوله : [فلا زكاة على الأخ للأُم] : أى ما لم يكن عنده ما يكسل به النصاب من زرع آخر كما تقدم .

• تنبيه : تجب الزكاة على بائع الزرع بعد الإفراكَ والطيب ، ويصدق المشتري في إخباره بالقدر حيث كان مأموماً : وإلا احتاط ؛ فإن أعدم البائع فعلى المشتري زكاته نيابة إن بقى المبيع عنده أو أتلفه هو . ثم يرجع على البائع بمحصتها من الثمن ، ونفقتة عليها من أجره حصاد وتصفية . فإن تلف بسهاوى فلا زكاة أصلاً ،

\* (ولا) زكاة (على مَنْ عتق) : أى عبد أو كافر زرع (أو أسلم بعده) : أى بعد الطيب ، لأنه حال الطيب لم يكن مخاطباً بالزكاة ، بخلاف ما لو عتق أو أسلم قبله فعليه الزكاة .

\* (وخرص التمر والعنب فقط) التخريص : التحذير ؛ أى يجب تخريص هذين الجنسيتين فقط دون غيرهما ، أى يجب على الإمام أن يعين عارفاً لأرباب الحوائط يخرس عليهم . فإن لم يوجد فعلى رب الحائط <sup>(١)</sup> أن يأتى بعارف يخرس ما فى حائطه من التمر والعنب . وسواء كان شأنهما اليبس أم لا كرطب وعنب مصر ليضبط ما تجب فيه الزكاة منهما ( بعده ) : أى الطيب لا قبله وهذا أخصر

وإن أئلفه أجنبي لم يتبع بزكاته المشتري وأتبع بها البائع إن أيسر .

● مسألة : من أوصى بشيء من الزرع بعد وجوب الزكاة فيه أو قبله ومات بعده ، فالزكاة على الموصى ، كانت بكيل أو بجزء ، لمساكين أو لمعين . وأما إن مات قبل الوجوب فعلى الموصى أيضاً إن كانت بكيل لمساكين أو لمعين . وإن كانت بجزء لمعين : زكاها المعين إن كانت نصاباً ، ولو بانضمامها لماله . ولمساكين : زكيت على ذمته إن كانت نصاباً ولا ترجع على الورثة بما أخذ من الزكاة . ( ١٥٠ . من الأصل ) .

قوله [ أو أسلم بعده ] : إن قلت : لا يظهر هذا على التحقيق من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؛ فقتضاه الوجوب سواء أسلم بعد أو قبل ، لأن الوجوب حاصل على كل حال . وأجيب : بأن الفرع مشهور مبنى على ضعيف ، ولذا قال بعد : « لأنه حال الطيب لم يكن مخاطباً بالزكاة » .

قوله : [ وخرص التمر والعنب فقط ] : اعترض الحصر بأن الشعير الأخضر إذا أفرك وأكل أو بيع زمن المسغبة ، والقول الأخضر والحمص تخرس أيضاً بناء على أن الوجوب بالإفراك . وأجيب بجوابين : الأول أن الحصر منصب على الشرط . الثانى أن الشعير والقول والحمص لا تخريص فيها لأنه وإن كان يقدر جفافه ويحسب ما أكل منه تحريماً إلا أن هذا الأمر موكول لربه . والتخريص : أن يعين الإمام عارفاً لأرباب الحوائط يخرس عليهم إلى ... آخر ما قال الشارح .  
قوله : [ من التمر ] : فيه مجاز الأول لأنه حين التخريص لم يكن تمراً .

( ١ ) الحائط : البستان .

من قوله : « إذا حل بيعهما » . وأشار لعلة وجوب التخريص فيهما دون غيرهما بقوله : ( للاحتياج لهما ) : أى لأن الشأن الاحتياج لهما بالأكل والبيع والإهداء والتصدق دون غيرهما ، فلو تركا بلا تخريص لحصل الغبن على الفقراء إذ لا تكاد تضبط الزكاة إلا به ، وقوله رحمه الله : « لاختلاف حاجة أهلها » لا يفيد المراد ولا يفهم منه العلة ( شَجَرَة شَجَرَة ) هذا أعم من قوله رحمه الله : « نخلة » لأنه لا يشمل العنب إلا بتجاوز أو حذف للعاطف والمعطوف ، أى يخرص كل شجرة من النخل أو العنب على حديثها لأنه للصواب أقرب من الضم .

\* ( وكفى ) مخرص ( واحد ) إن كان عدلا عارفاً . ( وإن ) تعدد المخرصون و ( اختلفوا فالأعرف ) منهم يعتبر قوله .

\* ( وإن أصابته ) : بعد التخريص ( جائحة ) من أكل طير أو جيش أو برد

---

قوله : [ لا يفيد المراد ] إلخ : أجيب عنه : بأنه أطلق المألوم - وهو الاختلاف - وأراد لازمه ، وهو الاحتياج . لأنه يلزم من اختلاف الحاجة وجود أصل الاحتياج . وفى الحقيقة هذه العلة شرط ثان لا بد منه . ولذلك ساقها فى المجموع مساق الشرط .

: قوله : [ إلا بتجاوز ] : أى من إطلاق الخاص وإرادة العام .

قوله : [ أو حذف ] : أى أو عنبه ففيه اكتفاء .

وقوله : [ شجرة ] إلخ : منصوب على الحال بتأويله بمفصلاً مثل باباً باباً .

قوله : [ لأنه للصواب أقرب من الضم ] : فإن جمع أكثر من نخلة ، فإن اتحدت فى الجفاف جاز ولو اختلفت الأصناف وإلا فلا ، ففى المفهوم تفصيل .

قوله : [ وكفى مخرص واحد ] : أى لأنه حاكم فيجوز أن يكون واحداً . وكان عليه الصلاة والسلام يبعث عبد الله بن رواحة وخده خارصاً إلى خيبر .

قوله : [ فالأعرف منهم يعتبر قوله ] : أى سواء كان رأى الأقل أو الأكثر ، والموضوع أنه وقع التخريص منهم فى زمن واحد . وأما إذا وقع التخريص فى أزمان فيؤخذ بقول الأول ، فقوله : « الأعرف » مفهومه : لو استووا فى المعرفة لا يكون الحكم كذلك ، بل يؤخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم ، فإن كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثلث وأربعة الربع وهكذا .

أو نحو ذلك ، ( اعتبرت ) في السقوط فيزكى ما بقي إن وجبت فيه زكاة وإلا فلا .

\* ( فلن زادت ) الثمرة ( على قول عارف ) بالتخريص ( وجب الإخراج عنه ) :  
أى عن ذلك الزائد وهو مراد الإمام بالأحب عند الأكثر ، وحمله الأقل على ظاهره ،  
وأما غير العارف فلا يعتبر قوله فيخرج عن الزائد وجوباً اتفاقاً .

\* ( وأخذ ) الواجب ( عن أصنافهما ) : أى التمر والعنب ( من ) الصنف الوسط  
لا من الأعلى ولا من الأدنى ، ولا من كل نوع للمشقة ؛ إلا أن يتطوع المزكى  
بدفع الأعلى . فإن أخرج من كل منابه أجزاً لا إن أخرج من الأدنى عن الأعلى

قوله : [ وهو مراد الإمام ] إلخ : قال فيها : ومن خرص عليه أربعة أوسق  
فوجد خمسة فأحب إلى أن يزكى لقلّة إصابة الخراص اليوم ، فقول الإمام : « أحب  
إلى أن يزكى » . حمله بعض الأشياخ على الوجوب كالحاكم يحكم ثم يظهر أنه  
خطأ صراح ، وهذا حمل الأكثر . وحمله بعض على الاستحباب كابن رشد  
وعياض لتعليقه بقلّة إصابة الخراص ، فلو كان على الوجوب لم يلتفت إلى إصابة الخراص  
ولا إلى خطئهم . وهذا الموضع أحد مواضع من المدونة حمل فيها أحب على  
الوجوب . ومنها : ولا يتوضأ بشيء من أبوال الإبل وألبانها . ولا بالعسل الممزوج ،  
ولا بالنبيد ، والتميم أحب إلى من ذلك ، ومنها قولها في العبد يظهر : أحب إلى  
أن يصوم ، ومنها قولها في السلم الثانى إذا باع الوكيل بغير العين : أحب إلى أن  
يضمن ، وفي السلم الثالث في النصراني يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشتراه من مثله :  
أحب إلى ألا يشتريه مسلم حتى يقبضه من النصراني ، ومنها قولها في استبراء الأمة  
الرائعة يغيب عليها غاصب : أحب إلى أن يستبرئها . وفي الحج الثالث : أحب إلى  
أن يصوم مكان كسر المد يوماً ، وفي الصلاة وإن صلى بقرقرة ونحوها أو بشيء مما  
يشغل : أحب له الإعادة أبداً ، وفي الحجر - ولا يتولى الحجر إلا القاضي - قيل :  
فصاحب الشرطة ؟ قال : القاضي أحب إلى ، وفي السرقة : أحب إلى أن لا تقطع  
الآباء والأجداد لأنهم آباء ، ولأن الدية تغلظ عليهم . ( اهـ . خرشى ) .

قوله : [ من الصنف الوسط ] : أى لقول المدونة : وإذا كان في الحائط  
أجناس من التمر أخذ من وسطها . ( اهـ . ) وقيس على التمر العنب .



فإن لم يكن إلا صنف أو صنفان تعين الإخراج منه أو منهما .  
وهذا ( بخلاف غيرهما ) : أى التمر والعنب من سائر الحبوب ، ( فمن كل<sup>١</sup> )  
من أصنافها يؤخذ ( بحسبه ) أى بقدره قل أو كثر ، ولا يجزئ الأخذ من الوسط ،  
فإن أخرج الأعلى أو المساوى أجزاً وإلا فلا .

● ولما أنهى الكلام على زكاة الماشية والحارث شرع فى الكلام على زكاة العين فقال :  
« ( وفى مائتي درهم ) : شرعى فأكثر - وهى بدراهم مصر لكبرها - وخمسة وثمانون  
ونصف وثمان درهم<sup>(١)</sup> .

« ( أو عشرين ديناراً شرعيةً فأكثر ) إذ لا وقص فى العين كالحارث .

قوله : [ فإن لم يكن إلا صنف ] إلخ : أى فالصنف والصنفان بمنزلة أصناف  
الحب . يؤخذ من كل صنف قسطه ، أو يخرج الأعلى أو المساوى عن غيره .  
قوله : [ درهم شرعى ] : قد تقدم أن قدره خمسون وخمسا حبة من الشعير الوسط .  
قوله : [ أو عشرين ديناراً ] : قدر الدينار اثنتان وسبعون حبة من وسط الشعير .  
قوله : [ إذ لا وقص فى العين ] : أى خلافاً لأبى حنيفة حيث قال : لا شىء فى  
الزائد على النصاب حتى يبلغ أربعة دنانير فى الذهب أو أربعين درهماً فى الفضة .  
قوله [ كالحارث ] : أى بخلاف الماشية والفرق أن الماشية - لما كانت تحتاج  
إلى كثرة - كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الحارث فكلفت بيسيرة .

( ١ ) الدرهم والدينار - فى الأصل - عملة يونانية ، وربما كانت الدرهما ( العملة اليونانية الحالية )  
والدرهم من أصل واحد . وكان الدرهم فى صدر الإسلام ورنه سبعة أعشار وزن الدينار . ولكن كان الدرهم  
من فضة والدينار من ذهب ولذلك كانت قيمة الدينار عشرين درهماً . ثم اختلفت نسبتهما وأوزانهما على تعدد  
المصور ، وخاصة بعدما تعددت جهات ضرب العملة فى الدويلات الإسلامية المختلفة ، كما استعمل الدرهم  
أيضاً كيزان للأدوية والجواهر ونحوهما واختلف من زمن لآخر وكان وزن الدينار ٢٥ و٤ جرامات من الذهب  
أو ٦٦ حبة وموازيماً للصولة البيزنطى ، ثم اختلف بعد ذلك أيضاً ( من مراجع مختلفة - أهمها دائرة  
المعارف الإسلامية ) ، ومن العسير أن نقبض الدرهم والدينار بالتحديدات الواردة فى الفقه ، لأن كلا يتكلم  
على درهمه وديناره فى وقته وبلده . وإنما حدده الدكتور إبراهيم فؤاد فى كتابه السابق الذكر - أى الدينار -  
بأن ثمنه بالجنهات المصرية الآن ١٣٥ قرشاً وذلك بحسب سعر الذهب الآن . وذلك باعتبار وزن الجنيه  
المصرى ذهباً ٢٥٨٧ و٢٠ جم . وقرر أن الزكاة واجبة فى أوراق البنكنوت ( التى يتعامل بها الناس بدلاً من  
الذهب والفضة ) وأورد فى ذلك فتوى من الشيخ حسين مخلوف .

• (أو مجتمع منهما) أى من الدراهم والدنانير كمائة درهم وعشرة دنانير حال كون ما ذكر منهما .

• (غير حلى - جائز) إذ لا زكاة فى الحلى الجائز كما يأتى . فشمل كلامه المسكوك وغيره ؛ كالسبائك والتبر والأواني والحلى الحرام كالخياصة للذكور وعدد الخيل وغير ذلك .

• (ربيع العُشُر) إذا حال حولها على الحر المسلم ولو صغيراً أو مجنوناً كما تقدم أول الباب . ففى العشرين ديناراً : نصف دينار ، وفى المائتى درهم : خمسة دراهم

• **فائدة :** لا زكاة على الأنبياء ، لأن ما بأيديهم ودائع لله . وهذا على مذهبنا كما قال بعضهم وهو خلاف مذهب الشافعى كما قاله بعض شراح الرسالة . (كذا فى الحاشية) .

قوله : [إذ لا زكاة فى الحلى الجائز] إلخ : أى إلا ما يستثنيه المصنف .  
قوله : [ولو صغيراً أو مجنوناً] : أى لأن الخطاب بها خطاب وضع كما تقدم ، والعبرة بمذهب الوصى فى الوجوب وعدمه ، لا بمذهب الطفل ولا بمذهب أبيه ، فإن كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل سقطت كالحنفى ، وإلا وجب عليه إخراجها من غير رفع لحاكم إن لم يكن فى البلد حنفى لا يحنفى عليه أمر الصبى ، وإلا رفع الوصى الأمر للمالكي لأجل رفع الخلاف كما تقدم . وانظر إذا كان مذهب الوصى الوجوب ولم يخرجها حتى بلغ الصبى ، ومذهبه سقوطها ، وانفك الحجر عنه ، فهل تؤخذ عن الأعوام الماضية من المال أو تؤخذ من الوصى أو تسقط ؟ وانظر عكسه : وهو ما إذا كان مذهب الوصى عدم وجوبها وبلغ الصبى . وقلد من يقول بوجوبها ، هل تؤخذ من المال أو تسقط ؟ كذا قال الأجهورى ، قال (بن) : وكل من النظرين قصور . والنقل : اعتبار مذهب الصبى بعد بلوغه حيث لم يخرجها وصيه قبله ، فإن قلد من قال بسقوطها فلا زكاة عليه ولا على الوصى ، وإن قلد من قال بوجوبها وجبت الزكاة عليه فى الأعوام الماضية . (إد . من حاشية الأصل) .

• **تنبيه :** يقبل قول الوصى فى إخراجها حيث وجبت عليه بلا يمين إن لم يمين ، وإلا فيمين . كذا فى الحاشية .

فلا زكاة في النحاس والرصاص وغيرهما من المعادن؛ ولو سكت كالفلوس الجدد .  
 والوجوب في الدينانير والدراهم ظاهر في الخالصة ولو ردية المعدن . وفي الكاملة الوزن  
 بل (ولو) كانت (مغشوشة) أي مخلوطة بنحو نحاس (أو) كانت (ناقصة)  
 في الوزن نقصاً لا يحطها عن الرواج كالكاملة ، كنقص حبة أو حبتين ولذا قال :  
 \* (إن راجت المغشوشة أو الناقصة ككاملة) : أي رواجاً كرواج الكاملة .  
 \* (وإلا) ترج كالكاملة بأن لم ترج أصلاً أو تروج رواجاً لا كالكاملة ؛  
 بأن انحطت عن الكاملة في المعاملات (حسب الخالص) على تقدير التصفية في  
 المغشوشة ، واعتبر الكمال في الناقصة بزيادة دينار أو أكثر . ففي كملت  
 زكيت وإلا فلا ، فإذا كانت العشرون - لنقصها - إنما تروج رواج تسعة عشر لم  
 تجب الزكاة إلا بزيادة واحد عليها وهكذا .  
 \* (وتزكى) العين (المغصوبة) من ربها قبل مرور الحول عليها أو بعده .

قوله [ فلا زكاة في النحاس ] إلخ : أي ما لم تكن معدة للتجارة وإلا فتزكى  
 زكاة العروض كما يأتي .

قوله [ كنقص حبة أو حبتين ] : أي من كل دينار من النصاب . سواء  
 كان التعامل بها عدداً أو وزناً بشرط رواجها رواج الكاملة ، بأن كانت السلعة  
 التي تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار الناقص لاتحاد مصرفهما . ففي  
 الحقيقة : المدار على الرواج كالكاملة قل نقص الوزن أو كثر ، كذا قال ابن الحاجب  
 وارتضاه ، ولكن شارحنا قيد بالحبة والحبتين تبعاً لهرام والتأني ، وظاهره أنه لو كثر  
 النقص اعتبر ولو راجت كالكاملة . قال في حاشية الأصل : وهو الصواب ، إذ هو  
 قول مالك وابن القاسم وسحنون . ( ٥١ ) .

قوله : [ إلا بزيادة واحد ] : مراده به كمال النصاب ، فلو فرض أن كل  
 دينار ينقص ثلاث حبات من وزن الدينار الشرعي الذي هو اثنتان وسبعون حبة ،  
 يكون النصاب أحداً وعشرين ديناراً إلا تسع حبات ، وكون العشرين تسعة عشر  
 لا يكون المكمل واحداً كاملاً ، فلذلك قلنا : المراد بالواحد ما به كمال النصاب .  
 قوله [ وتزكى العين المغصوبة من ربها ] : أي وأما الغاصب فلا زكاة عليه  
 قيده الخطاب بما إذا لم يكن عنده وفاء بما يعوضه به . وإلا زكاه وعلى هذا يحمل

وقبل التمكن من إخراج زكاتها .

( والضائعة ) : بأن سقطت من ربها أو دفنها في محل ثم ضل عنها قبل مرور الحول أو بعده قبل التمكن ( بعد قبضها ) من الغاصب أو وجودها بعد الضياع ( لعام ) مضى ولو مكثت عند الغاصب ، أو ضائعة أعواماً كثيرة فلا تزكى ما دامت عند الغاصب ، أو ضائعة فإذا قبضت زكيت لعام واحد .  
 \* ( بخلاف المودعة ) : إذا مكثت أعواماً عند المودع ( ف ) تزكى بعد قبضها ( لكل عام ) مضى مدة إقامتها عند الأمين . وهذا معنى قوله : « وتعددت بتعده في مودعة لا مغمورة ومدفونة وضائعة » .

قول الشيخ أحمد الزرقاني .

● فائدة : قال بعضهم : يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة حلي الكعبة والمساجد . من قناديل وعلائق وصفائح أبواب . وصدر به عبد الحق قائلًا : وهو الصواب عندي ، وقال ابن شعبان : يزكيه الإمام كالعين الموقوفة للقرض ، كذا في الحاشية . لكن قال في حاشية الأصل : سيأتي في النذر أن نذر ذلك لا يلزم ، والوصية به تكون باطلة ، وحينئذ فهي على ملك ربها ، فهو الذي يزكيها لا خزنة الكعبة ولا نظار المساجد ، ولا الإمام . تأمل ( انتهى ) .

قوله [ والضائعة ] : أى بموضع لا يحاط به أو يحاط به ، خلافاً لمحمد ابن المواز من أنها إن دفنت بصحراء - أى في موضع لا يحاط به - تزكى لعام واحد وإن دفنت في البيت والموضع الذي يحاط به زكاه لكل عام ، وعكس هذا ابن حبيب ، كذا في الحاشية . وزاد في الشامل قولاً رابعاً : وهو زكاتها لكل عام مطلقاً ، دفنت بصحراء أو ببيت ، والمعول عليه الأول الذي مشى عليه المصنف .  
 قوله : [ لكل عام مضى ] : أى مبتدئاً بالعام الأول فما بعده إلا أن ينقص الأخذ النصاب ، وما ذكره من تعدد زكاة المودعة بتعدد الأعوام هو المشهور ، ومقابله . ما روى عن مالك من زكاتها لعام واحد بعد قبضها لعدم التنمية ، وما رواه ابن نافع من أنه يستقبل بها حولاً بعد قبضها ، وقوله : بعد قبضها ؛ ظاهره أنه قبل القبض لا يزكيها وإنما تزكى بعد القبض ، واستظهر ابن عاشر أن المالك يزكيها كل عام وقت الوجوب من عنده كذا في ( بن ) نقله محشى الأصل ، فتكون

\* ( ولا زكاة في حلى جائر وإن ) كان ( لرجل ) كقبضة سيف للجهاد ، وسن وأنف وخاتم فضة بشرطه ( إلا إذا تهشم ) بحيث لا يمكن إصلاحه إلا بسبكه ثانياً ففيه الزكاة . وإن لامرأة فتجب لأنه صار ملحقاً بالنقد ، سواء نوى إصلاحه أم لا ، ( كأن انكسر ) ولم ينو إصلاحه بأن نوى عدم إصلاحه أو لم ينو شيئاً فتجب زكاته في هاتين الصورتين كما تجب في المهشم مطلقاً فإن نوى إصلاحه لم تجب لأنه بمنزلة الصحيح حينئذ .

\* ( أو أعد ) معطوف على ما في حيز الاستثناء : أى لا زكاة في حلى مباح إلا إذا تهشم ، وإلا إذا أعد ( للعاقبة أو ) أعد ( لمن سيُرجد ) : له من زوجة أو سرية أو

الأقوال فيها أربعة ؛ مشهورها ما مشى عليه المصنف .

● تنبيه : لا زكاة في عين موصى بتفرقتها على معينين أو غيرهم ، وقد مر عليها حول بيد الوصى قبل التفرقة ، ومات الموصى قبل الحول ؛ لأنها خرجت عن ملكه بموته ، فإن فرقت بعد الحول وهو حي زكاها على ملكه إن كانت نصاباً ، ولو مع ما بيده ولا يركبها من صارت له إلا بعد حول من قبضها ، لأنها فائدة . وأما الماشية إن أوصى بها ومات قبل الحول فلا زكاة فيها إن كانت لغير معينين ، وإلا زكيت إن صار لكل نصاب لماضى الأعوام كإرثها ، وأما الحرث ففيه تفصيل كذا في الأصل .

قوله : [ كقبضة سيف ] : قال الناصر : وانظر لو كان السيف محلى واتخذته المرأة لزوجها . هل لا زكاة فيه عليها كما لو اتخذ الرجل الحلى لنسائه؟ قال شيخ المشايخ العدوى : والظاهر وجوب الزكاة فيه لأن الشأن اتخاذ الرجل الحلى لنسائه لا العكس . ( كذا في حاشية الأصل ) .

قوله : [ إلا إذا تهشم ] : حاصل الفقه في هذه المسألة — على ما قاله المصنف — أن الحلى إذا تكسر فلا يخلو : إما أن يتهشم أولاً ، فإن تهشم وجبت زكاته سواء نوى إصلاحه أو عدمها أو لانية له . وإن لم يتهشم — بأن كان يمكنه إصلاحه وعوده على ما كان عليه من غير سبك — فلا يخلو : إما أن ينوى عدم إصلاحه أولاً ، فإن نوى عدم إصلاحه أو لانية له فالزكاة ، وإن نوى إصلاحه فلا زكاة فيه . فالصور ستة يزكيه في خمسة .

بنت . فتجب فيه الزكاة ودخل في ذلك حلى امرأة اتخذته - بعد كبرها وعدم التزين به - لعاقبة الدهر أو لمن سيوجد لها من بنت صغيرة حتى تكبر ، أو أخت أو أمة حتى تتزوج ؛ فتجب فيه الزكاة مادام معداً لما ذكر من يوم اتخاذه له حتى يتولاه من أعدله .

• ( أو ) أعد ( لصادق ) لمن يريد زواجها لنفسه أو لولده أو لشراء جارية به .  
• ( أو نَوَى به ) : عطف على «تهشم» كالذى قبله ، أى : وإلا إذا نوى به ( التجارة ) : أى التكسب والربح بالبيع والشراء فتجب فيه الزكاة ، وأفهم قوله .  
« حلى جائز » أن المحرم : كالأواني والمرود والمكحلة - وإن لامرأة - يجب فيه الزكاة . وإن رصع بالجوهر أو طرز بسلوك الذهب أو الفضة ثياب أو عمام فإنها تزكى زنتها إن علمت وأمكن نزاعها بلا فساد وإلا تحرى ما فيه من العين وزكى .  
• ثم شرع يتكلم على حكم ما حصل من العين بعد أن لم يكن<sup>(١)</sup> ؛ وهو ثلاثة

قوله : [ وإلا إذا نوى به التجارة ] إلخ : أى البيع والشراء كما قال الشارح ، وأما إذا اتخذ للكراء فإنه لا زكاة فيه سواء كان المتخذ له رجلاً أو امرأة ، وسواء كان يباح استعماله للمالك أم لا . ويكون قولهم : محرم الاستعمال على المالك فيه الزكاة في غير المعد للكراء . وهذا ما ارتضاه في الحاشية تبعاً للراعى ، والذي اعتمده ( بن ) : أن محل كون المعد للكراء لا زكاة فيه إذا كان يباح للمالك استعماله كأساور أو خلاخل لامرأة أما لو كان ذلك لرجل لوجبت فيه الزكاة . كذا في حاشية الأصل .

قوله : [ تجب فيه الزكاة ] : سواء كان معداً للاستعمال أو للعاقبة .  
قوله : [ بلا فساد ] : أى أو غرم . وحكم ما رصع عليه حكم العروض .

( ١ ) انظر كذلك ما ذكره بعده بقوله : ( إنما يزكى عرض تجارة لا قنية ) . وتعتبر زكاة عروض التجارة من أكثر أنواع الزكاة مساساً بالحياة الحالية ، ومن ثم فإنها تحتاج لعناية أشد ، بعد أن تطورت الأمور فوفرت للمقام الأول بدلاً من المواشى والحراث والعين ( الذهب والفضة ) . وضريبة الأرباح التجارية والصناعية من أهم موارد الدولة الحديثة . وهى تقوم فى الأصل على التفرقة بين ما يعتبر تجارياً وما لا يعتبر كذلك طبقاً لأحكام القانون التجارى ؛ وأهم هذه العمليات عملية الشراء لأجل البيع أو الاستغلال ، فهى - فى الواقع - أس التجارة وعمادها .

والأموال - كما ذكر ابن رشد فى التبيان فى زكاة الأثمان - على ثلاثة أنواع : قسم يراد بالتعامل = بلفة السالك - أول

أقسام : ربح ، وغلة مكترى - وهى من الربح عند ابن القاسم - وفائدة .  
وبدأ بالأول وهو ما زاد على ثمن مشترى للتجارة ببيعه فقال :  
• ( وحول الربح حول أصله ) : فمن ملك دون نصاب ولو درهماً أرديناراً فى

قوله : [ وهو ما زاد على ثمن مشترى ] إلخ : هذا تعريف من الشارح للربح  
وهو معنى تعريف ابن عرفة المشهور الذى قال فيه : زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه  
الأول ذهباً أو فضة ، فقول الشارح : « وهو » : أى الربح ، واحترز بقوله : « ما زاد على  
ثمن مشترى » إلخ عن زيادة غير ثمن المشتري فلا يسمى ربحاً بل هو غلة يستقبل بها .  
وقوله : [ للتجارة ] : يحترز به عن اشتري سلعة للقنية بعشرة ثم باعها بعشرين  
فلا يقال له ربح ، بل يستقبل بذلك .  
قوله : [ ببيعه ] : يحترز به عما لو اشترى السلعة للتجارة ، ثم اغتلبها بالكراء ،  
فإنه يستقبل بذلك .

قوله : [ وحول الربح حول أصله ] : لم يبين المصنف أول الحول الذى يضم  
له وفيه تفصيل . وهو : إما أن يكون عيناً تسلفها ، أو عرضاً تسلفه للتجر ، أو اشتراه  
للقنية ، ويبدوله بالتجر ، فالحول فى الأولى من يوم القرض . وفى الثانية من يوم  
التجر ، وفى الثالثة من يوم الشراء . وفى الرابعة من يوم البيع ، وقد نظم ذلك  
العلامة الأجهورى بقوله :

وحول القرض من يوم اقراض	إذا عينا يكون بلا خفاء
ويوم التجر أول حول عرض	تسلفه لتجر للغناء
ومن يكن اشترى عرضاً لتجر	فإن الحول من يوم الشراء
وإن عرضاً لقنية اشتراه	ويبدو التجر فيه للنماء

= والربح لا للاقتناء ، وقسم يراد للاقتناء ، وقسم يراد للوجهين فى زكاته كلام ، والغالب أنه على  
ما نوى فيه . ثم إن هذه الزكاة إما أن تكون على زيادة رأس المال ، أو عن الربح الناشئ عن التجر فيه .  
وفى الأول اختلف الفقهاء فى وقت النظم وشروطه . وفى الثانى - وهو الربح - فالغالب أن يضم إلى أصله  
ويأخذ حكمه بعد أن يصير نصاباً معاً . وكذا فى الأسعار التى يقوم بها العروض اختلفوا إلى ثلاثة آراء :  
رأى : أن تقوم على أساس ثمنها يوم وجوب الزكاة ، ورأى : تقوم بسعر الشراء ، ورأى : أن تقوم  
بحسب سعر البيع الفعلى . ( انظر دكتور إبراهيم فؤاد . المرجع السابق ) . ولم تعتن المذاهب الأخرى بزكاة  
العروض والتجارة عناية المالكية ومذهبهم هو قبلة الباحثين فى هذه الناحية .

المحرم فتاجر فيه حتى ربح تمام نصاب، فحوله المحرم . فإن تم بعد الحول بكثير أو قليل زكاه حينئذ. وإن تم في أثناءه صبر لتمام حوله وزكاه، إلا أنه إذا زكاه بعد الحول بمدة فانتقل حوله ليوم التزكية ، كمن ملك دون نصاب في المحرم فمر عليه المحرم ناقصاً ، وتم النصاب في رجب: زكاه حينئذ وصار حوله في المستقبل رجباً. وذكر الثاني مشبهاً له بالأول فقال :

● (كغلة ما) : أى شئ— من حيوان أو غيره — ( اكترى ) بعين ( للتجارة ) : أى لأجلها فحولها حول أصلها وهى العين التى اكترى بها ذلك الشئ ، فمن ملك نصاباً أو دونه في المحرم فاكترى به داراً أو بغيراً أو غير ذلك — للتجارة للسكنى ولا للركوب — ثم أكرها لغيره في رجب مثلاً بأربعين ديناراً ، فإنها تزكى في المحرم لأن حولها يوم ملك أصلها أو زكاه احترازاً بما اكترى للتجارة عن غلة مشترى للتجارة أو مكترى للقيمة — كالسكنى أو الركوب — فأكره الأمر حدث ؛ فإنه يستقبل بها حولاً بعد قبضها لأنها من الفوائد .

وبالغ على أن حول الربح حول أصله بقوله : ( ولو ) كان الربح ( ربح دين ) في ذمته ( لاعتوض له ) : أى لذلك الدين ( عنده ) فإن حوله حول أصله وهو الدين . مثاله : من تسلف عشرين ديناراً مثلاً فاشتري بها سلعة للتجارة أو اشتري سلعة بعشرين في ذمته في المحرم ، ثم باعها بعد مدة قليلة أو كثيرة بخمسين ، فالربح ثلاثون تزكى لحول أصلها وهو المحرم . وأما العثرون التى هى الأصل

فأول حوله من يوم بيع له فاحفظ . وقيت من الرداء

والمعتمد في الرابع أنه من يوم قبض ثمن العرض كما في البناني .

قوله : [ فحوله المحرم ] : أى فيضم لحول أصله على المشهور لا من يوم

الشراء ولا من يوم الربح ، ولا يستقبل به خلافاً لمن يقول بذلك كله .

قوله : [ عن غلة مشترى للتجارة ] : أى اشترى للتجارة في ذات المبيع فاغتله

فالغلة فائدة كما قال الشارح وسيأتى .

قوله : [ وبالغ على أن حول الربح ] إلخ : قال في الحاشية حاصل ما في

ذلك : أن المشهور كما عند ابن رشد أن الربح يضم لأصله سواء نقد الثمن أو بعضه ،

أو لم ينقد شيئاً وكان عنده ما يجعله في مقابلة الدين وعلى المشهور يختلف إذا



فلا تزكى لأنها في نظير الدين إلا أن يكون عنده عوض يقابلها على ما سيأتى بيانه ،  
ومثل ربح الدين غلة مكترى . بدين للتجارة كمن اكترى داراً سنة مثلاً بدين في  
ذمته لأجل معلوم كعشرة . ثم أكرها بثلاثين ، فالغلة عشرون يزكيها لحول أصلها  
أى من يوم اكترى . ولا يزكى العشرة لأنها في نظير الدين إلا إذا كان عنده عوضها ،  
والمتمن يشمل ذلك بجعل الربح شاملاً للغلة إذ هى ربح في الحقيقة .  
\* وذكر الثالث بقوله :

● ( واستقبل ) حولاً ( بفائدة . وهى ) قسمان :

الأولى : ( ماتجدت عن غير مال ؛ كعطية ) من هبة وصدقة واستحقاق وقف  
أو وظيفة ( وارث وأرش ) لجنابة ( ودية ) لنفس أو طرف ( وصادق ) قبضته من

لم يكن عنده شيء وانتهى وفى المبالغة رد على أشهب القائل باستقباله بالربح حيثئذ .  
قوله : [ على ما سيأتى بيانه ] : أى فى قوله : « إلا أن يكون له من العرض  
ما يفي به ، إن حال حوله عنده » إلى آخر ما يأتى .

قوله : [ والمتن يشمل ذلك ] : أى قوله : « ولو ربح دين » .

والحاصل أن الذى يضم لأصله أربعة أقسام : ثمن ما اشترى للتجارة ، وبيع  
لها ، وغلة ما اكترى للتجارة ، وما <sup>(١)</sup> اكترى بالفعل لها . وفى كل : كان الثمن من عنده ،  
أو فى ذمته ، لكن إذا كان من عنده زكى الجميع لحول أصله وإن كان فى ذمته زكى  
الربح فقط : ولا يزكى رأس المال إلا إذا كان عنده ما يجعل فيه .

● مسألة : من كان بيده أقل من نصاب من العين قد حال عليه الحول عنده  
ثم اشترى ببعضه سلعة للتجارة وأنفق البعض الباقي بعد الشراء : فإنه إذا باع السلعة  
بما يتم به النصاب إذا ضم لما أنفق ، تجب عليه الزكاة . مثاله : من كان عنده عشرة  
دنانير حال عليها الحول فاشترى بخمسة منها سلعة للتجارة . ثم أنفق الخمسة الباقية ،  
ثم باع السلعة بخمسة عشر ، فإنه يزكى عن عشرين ؛ منها الخمسة المنفقة لحولان  
الحول عليها مع الخمسة التى هى أصل الربح . فلو أنفق الخمسة قبل شراء السلعة  
فلا زكاة إلا إذا باعها بنصاب . وهذه المسألة هى معنى قول خليل : « ولننق بعد  
حلوله مع أصله وقت الشراء » .

قوله : [ بفائدة ] : مراده بها ما ليس بربح تجر غلة تجر .

( ١ ) ما مضافة منا وليست فى الأصل .

زوجها ( ومنشّز من رقيق ) .

والثانية: أشار لها بقوله ( أو ) تجددت ( عن ) مال ( غير مزكى كثر ) شيء ( مقنى ) عنده من ( عرض ) ، كتياب وحيوان وأسلحة وحديد ونحاس . ( وعقار ) : وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر ، ( وفاكهة ) كخوخ ورماني وتين ، ( وماشية ) مقتاة كما هو الموضوع ، وسواء ( ملك ) مذكّر ( بشراء أو غيره ) كهبة وارث . فيستقبل بثمان مذكّر حولاً بعد قبضه . ( ولو أخره ) أى أخر قبضه من مشريه ( فراراً ) من الزكاة خلافاً لمن قال : إن أخره فراراً زكاه لكل عام مضى .

\* ( وتضم ) فائدة ( ناقصة ) عن النصاب ( لما ) : أى لفائدة ملكت ( بعدها ) ، ولو تعدد حتى يتم النصاب فيتقرر الحول . فمن استفاد عشرة من المحرم ومثلها في رجب . فبدأ الحول رجب فيزكى العشرين في رجب المستقبل . ولو استفاد خمسة في المحرم ، ومثلها في ربيع ، ومثلها في رجب . ومثلها في رمضان . فبدأ الحول رمضان فيستقبل بها حولاً منه ، وعلى هذا القياس . ( إلا أن تنقص ) الأولى عن النصاب ( بعد حولها ) أى بعد مرور الحول عليها ( كاملة ) ووجوب الزكاة فيها ؛ فلا تضم لما بعدها لتقرر حولها . كما لا يضم ما بعدها لها . بل يزكى كلا في حوله

قوله : [ وتضم فائدة ناقصة ] : اعلم أن أقسام الفوائد أربع : إما كاملتان ، أو ناقصتان ، أو الأولى كاملة والثانية ناقصة ، أو عسكة . فالكامل لا يضم والناقص الذى بعده كامل يضم إليه ، والناقص بعد الكامل لا يضم لسبقه بالكامل ، والناقص يضم للناقص بعده كما يضم للكامل بعده . وهذا التفصيل مخصوص بفائدة العين كما هو معلوم ، وأما الماشية ، فقد تقدم أن ما حصل من فائدتها بعد النصاب الأول يضم له .

قوله : [ وجوب الزكاة فيها ] : أى استحقاقها للزكاة سواء زكيت بالفعل أم لا .

قوله : [ بل يزكى كلا في حوله ] إلخ : استشكله في التوضيح بما حاصله أنه إذا زكينا الأولى عند حولها ، فلما أن ننظر في زكاتها للثانية أولاً ، فإن نظرنا

مادام في المجموع نصاب . مثاله : استفاد عشرين في المحرم ، وحال حولها ووجبت زكاتها ثم نقصت ، واستفاد في رجب ما يكمل النصاب فأكثر ، فكل منهما على حولها . فإذا جاء المحرم زكى المحرمية ، فإذا جاء رجب زكى الرجبية .  
\* ( و ) استقبل ( بالمتجدد ) من العبن ( عن سلع التجارة ) وأولى سلع القنية

للاثنية - كما قال الشارح - ورد عليه أن الثانية لم تجتمع مع الأولى في كل الحول ، فحيث لم يلزم عليه وجوب الزكاة في النصاب قبل حوله ، لأن الثانية لم يحل حولها . وإن لم ننظر للثانية لزم زكاة ما دون النصاب . ولأجل هذا الإشكال استظهر قول ابن مسلمة من ضم الأولى للثانية في الحول كما لو نقصت الأولى قبل أن يحول عليها الحول وهي كاملة . وأجيب عن ذلك باختيار الشق الأول ، ونقول : إن هذا فرع مشهور مبنى على ضعيف ، وهو قول أشهب : إنه يكفي في إيجاب الزكاة في المالكين القاصر كل منهما عن النصاب وفي المجموع نصاب اجتماعهما في بعض الحول .

قوله : [ ما دام في المجموع نصاب ] : مفهومه لو نقصنا معاً عن النصاب كصيرورة ، المحرمية خمسة ، والرجبية مثلها ، ففيها تفصيل :  
حاصله : أنه إن حال عليهما الحول الثاني ناقصتين بطل حولهما ورجعتا كمال واحد لا زكاة فيه . وإن اتجر قبل مرور الحول الثاني ، فربح فيهما أوفى لإحداهما تمام نصاب ، فلا يخلو وقت التمام من خمسة أوجه : إن حصل عند حول الأولى ، أو قبله فعلى حوليهما وفض ربحهما عليهما ، وإن حصل الربح بعد حول الأولى وقبل الثانية انتقل إليه حول الأولى وتبقى الثانية على حولها ، وإن حصل عند حول الثانية أو شك فيه فحولهما منه ، وإن حصل بعد حصول الثانية بشهر مثلاً كشعبان فحولهما منه . كذا أفاده الأصل .

• مسألة : من كان عنده عشرون في المحرم وعشرة في رجب فجاء الحول على المحرمية فأنفقها بعد زكاتها أو ضاعت ، سقطت عنه زكاة الرجبية حيث نقصت عن النصاب .

قوله : [ وأولى سلع القنية ] : ومثلها المكثرة للقنية ، وأما المكثرة للتجارة فتقدم أن غلتها كالربح يضم لأصلها .

( بلا بيع ) لها ، وإلا كان ربحاً حوله حول أصله كما مر ، ومثل له بقوله :  
 ( كغلة عبد ) أو بعير أو دار اشترى للتجارة فأكره وقبض من الكراء ما فيه  
 نصاب ، فإنه يستقبل به حولاً من يوم قبضه .  
 ( و ) مثل ( نجوم كتابة ) كعبد اشتراه للتجارة ، ثم كاتبه .  
 ( و ثمن ثمرة ) شجرة ( مشترى ) للتجارة ( ولو ) كانت الأشجار ( مؤبرة )  
 يوم الشراء ، خلافاً للمصنف فإنه يستقبل به .  
 ( إلا الصوف التام ) المستحق للجزء وقت شراء الغنم للتجارة فلا يستقبل بثمنه .  
 بل حوله حول أصله لأنه حينئذ كسلعة قائمة بنفسها .  
 \* ( و ) إلا ( ثمرأ بدآ صلاحه ) في الأصول المشتراة للتجارة ، فلا يستقبل بثمنه  
 كالصوف التام .

واعلم أن قوله : « وبالمتجدد » إلخ : يروى أنه ليس من الفائدة مع أنه من التسم  
 الثاني منها في التحقيق ، فكان الأولى تقديمه على قوله : « وتضم » إلخ ودرجه في أمثله .  
 \* ( واستقبل من عتق أو أسلم من يومئذ ) أى من يوم العتق أو الإسلام .

---

قوله : [ ومثل نجوم كتابة ] : أى لأن الكتابة ليست بيعاً حقيقياً وإلا لرجع  
 العبد بما دفع إن عجز .

قوله : [ ولو كانت الأشجار مؤبرة ] : أى وسواء باع الثمرة مفردة أو باعها  
 مع الأصل ، لكن إن باعها مع الأصل فإن كان بعد طيبها فبض الثمن على قيمة  
 الأصل والثمرة فما ناب الأصل زكاه لحول الأصل وما ناب الثمرة فإنه يستقبل به حولاً  
 من يوم يقبضه ، فيصير حول الأصل على حدة ، والثمرة على حدة . وإن باعها  
 مع الأصل قبل طيبها زكى ثمنها لأنه تبع لحول الأصل .

قوله : [ بل حوله حول أصله ] : أى كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب .  
 قوله : [ فكان الأولى تقديمه ] إلخ : وأجاب المؤلف في تقريره بقوله سهل  
 ذلك كونه ناشئاً عن سلع التجارة ، فكانه ليس بفائدة انتهى .

قوله : [ واستقبل من عتق ] إلخ : أى في جميع ما يملكه لافي خصوص  
 الفوائد ، ونص عليه هنا دفعاً لتوهم أنه يفصل في ماله بين الفوائد والغلة والربح .  
 • مسألة : من اكترى أرضاً للتجارة وزرع فيها للتجارة ، زكى ثمن ما حصل فيها

• ثم شرع يتكلم على زكاة الدين الذى له على الغريم فقال :

\* ( ويزكى الدين ) بعد قبضه — كما يأتى — ( لسنة ) فقط <sup>(١)</sup> ، وإن أقام عند المدين أعواماً وتعتبر السنة (من يوم ملك أصله) بهبة ونحوها أو قبضه إن كان عما لا زكاة فيه (أو) من يوم ( زكاه ) إن استمر عنده عاماً . ومحل تركيته لسنة فقط إذا لم يؤخره فراراً من الزكاة ، وإلا زكاه لكل عام مضى عند ابن القاسم .  
\* ولزكاته لسنة شروط أربعة :

أولها : أن يكون أصله عيناً بيده فيسلفها ، أو عروض تجارة يبيعها بثمن معلوم لأجل ، وإليه أشار بقوله : ( إن كان ) الدين الذى هو على المدين ( عيناً )

من غلتها من حول زكاة حرثها إن بلغ نصاباً ، وإلا فمن حصول رأس مال التجارة . وهل يشترط لزكاة الثمن كون البذر للتجارة ؟ فلو كان لقوته استقبال بثمن ما حصل من زرعها ، لأنه كفائدة ، أو لا يشترط بل يزكى ثمن الغلة مطلقاً . قولان .

قوله : [ على زكاة الدين ] : أى دين غير المدير أو دين المدير القرض ، بدليل قول المصنف الآتى : « لسنة من يوم ملك أصله أو زكاه » ، وسيأتى فى الشارح بيانه .

قوله : [ أو قبضه إن كان عما لا زكاة فيه ] : أى كعقار . ظاهره أن ما قبله يكفى فيه الملك ولو من غير قبض ، وليس كذلك . بل الهبة ونحوها — كالميراث — لا يعتبر فيه السنة إلا من يوم قبضه من الواهب والمورث .

قوله : [ فيسلفها ] : أى سواء كان مديراً أو محتكراً أو لا ، ولا لأن القرض خارج عن نوعى التجارة .

( ١ ) زكاة الدين تشبه — لحد كبير — الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة التى تفرض على ما للمكلف فى ذمة الغير من سندات وحصص وفروض وودائع ونحوها مع ملاحظة أن زكاة الديون هنا مقيدة بقيود تخصص بها دين ضريبة القيم المنقولة فى شمولها . وقد اختلفت المذاهب فى زكاة الدين ، فقال قوم : لا زكاة فيه وإن قبض حتى يستكمل شرط الزكاة عند القابض له ، وهو الحول . قال ابن رشد : وهو أحد قولى الشافعى وبه قال الليث ، أو هو قياس قوله . وقال قوم : إذا قبض زكاة لما مضى من السنين أو يزكبه الحول واحد وإن أقام عند المدين سنين ، وإن كان أصله عن عوض ، كما لو باعه شيئاً وبقي مدين بالثمن سنين . أما إن كان عن غير عوض كإراث لم يقبضه الوارث من حائزه فقد قيل : يستقبل به الحول ، يعنى لا يؤدى زكاته إلا بعد سنة من قبضه له . وذلك كله على خلاف وتفصيل .

كائنة (من قرضٍ أو ثمنٍ عروضٍ تجاريةٍ) لمحتكر ، أى سببه أحد هذين الأمرين ، لا إن كان الدين عرضاً فلا يزكى إلا على ما سيأتى فى المدير .

الشرط الثانى : أن يقبض من المدين وإليه أشار بقوله : (وقبض) — لا إن لم يقبض فلا يزكى — اللهم إلا أن يكون أصله ثمن عرض تجارية لمدير فلا يزكى بتمام شروطه الآتية فى المدير .

الشرط الثالث : أن يقبض (عيناً) ذهباً أو فضة لا إن قبضه عرضاً فلا زكاة حتى يبيعه على ماسيأتى من احتكار أو إدارة ، إذا كان القابض له رب الدين . بل

قوله : [أو عروض تجارية] : أى ملكها بشراء وكان محتكراً وباعها بدين .

قوله : [لا إن كان الدين عرضاً]<sup>(١)</sup> : محترز قول المصنف : «عيناً» وقول الشارح : ثمن .

قوله : [اللهم إلا أن يكون] إلخ : الاستدراك بهذا بعيد ، لأن الموضوع يحزره لكونه فى غير المدير .

قوله : [فلا زكاة حتى يبيعه] : أى فإذا باعه زكاه لسنة من يوم قبضه .

والحاصل أن غير المدير إنما يزكى الدين لسنة من أصله إذا قبضه عيناً . وأما إذا قبضه عرضاً فلا يزكىه حتى يبيعه ، وحوله الذى يزكىه عنده من يوم قبض العرض لا من حول أصله كالعين . فإذا باع ذلك العرض زكاه لسنة من يوم قبضه هذا إذا كان غير مدير كما هو الموضوع ، وأما إن كان مديراً قومه كل عام ، وإن لم يقبضه حيث نض له ولو درهماً كما يأتى .

قوله : [على ما سيأتى] إلخ : الأولى الاقتصار على ما قبله لأن ما يأتى موضوع آخر .

(١) عرض : قال فى مختار الصحاح والمصباح المنير بسكون : الراء . وضبطها أستاذنا الشيخ محي الدين عبد الحميد فى الشرح الصغير بفتح الراء .

(ولو) كان القابض له (موهوباً له) من رب الدين (أو أحال) ربه به من له عليه دين على المدين ، فإن ربه المحيل يزكيه من غيره بمجرد قبول الحوالة . ولا يتوقف على قبضه من المحال عليه . ولذا عبرنا بالفعل المعطوف على كان المحذوفة بعد لو . والمعنى : وقبضه عيناً ولو أحال به ؛ فإن الحوالة تعدّ قبضاً بخلاف ما لو وهبه فلا بد من زكاته على ربه الواهب من قبض الموهوب له بالفعل ، خلافاً لما يراه من قول الشيخ : « ولو بهبة أو إحالة » ، فقولنا : « ولو أحال » في قوة « ولو إحالة » أى ولو كان القبض إحالة فيزكيه المحيل . وأما المحال فيزكيه أيضاً منه لكن بعد قبضه . وأما المحال عليه فيزكيه أيضاً من غيره بشرط أن يكون عنده ، ولو من العروض ما ينفى بدينه .

الشرط الرابع : أن يقبض نصاباً كاملاً ولو في مرات ، كأن يقبض منه عشرة ،

قوله : [ ولو كان القابض له موهوباً ] إلخ : أشار بلورد قول أشهب : لا زكاة في الموهوب لغير من عليه الدين .

قوله : [ أو أحال ربه ] : حاصله : أن كلا من الهبة والحوالة قبض حكمي للمدين إلا أنه لا بد في زكاة الدين الموهوب لغير المدين من قبض الموهوب له ، بخلاف الحوالة فإن الزكاة تجب على المحيل بمجرد حصولها وإن لم يقبضه المحال على المذهب ، خلافاً لابن لبابة . والفرق بين الحوالة والهبة أن الهبة — وإن كانت تلزم بالقبول — قد يطرأ عليها ما يبطلها من فلس أو موت فلا تتم إلا بالقبض ، بخلاف الحوالة . ومفهوم قولنا : لغير المدين ؛ أن هبة الدين للمدين تسقط الزكاة على الواهب لعدم القبض الحسى والحكمى ، وفي الحقيقة هو إبراء . ومحل كون الواهب يزكى الدين الموهوب لغير المدين إن لم يشترط زكاته على الموهوب له أو يدعى أنه أراد الزكاة منه وإلا فلا زكاة عليه .

قوله : [ وأما المحال فيزكيه ] إلخ : أى لسنة من أصله .

قوله : [ وأما المحال عليه ] إلخ : تحصل من هذا أن هذا الدين يزكية ثلاثة : المحيل بمجرد الحوالة ، والمحال بعد قبضه ، والمحال عليه . لكن الأول والثالث يزكيانه من غيره والثاني يزكيه منه .

ثم عشرة ، فيزكيه عند قبض ما به التمام . أو يقبض بعض نصاب وعنده ما يكمل النصاب .

وليه أشار بقوله : ( وكمل ) المقبوض ( نصاباً ) بنفسه ولو على مرات بل ( وإن ) كمل ( بفائدة ) عنده ( تم حَوَّلَهَا ) كما لو قبض عشرة وعنده عشرة حال عليها الحول فيزكي العشرين ( أو كمل ) المقبوض نصاباً ( بمعدن ) لأن المعدن لا يشترط فيه الحول على ما سيأتي .

قوله : [ عند قبض ما به التمام ] : ولو لم يستمر المقبوض الأول ، بل تلف قبل التمام ، وهو معنى قول خليل : « ولو تلف المِتم » كما إذا قبض من دينه عشرة فتلفت منه بإنفاق أو ضياع ، ثم قبض منه عشرة فإنه يزكي عن العشرين ، ولا يضر تلف العشرة الأولى لأنه جمعها ملك وحول ، خلافاً لابن المواز حيث قال : إذا تلف المِتم من غير سببه سقطت زكاته وسقطت زكاة باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب . وأما إذا تلفت بسببه فالزكاة اتفاقاً .

قوله : [ حال عليها الحول ] : يفيد أنه لو مر للفائدة عنده ثمانية أشهر ، واقتضى من دينه ما يصيرها نصاباً فإنه لا يزكي ما اقتضاه ، إلا إذا بقيت وما اقتضاه لتمام الحول لها . فلو قبض عشرة فأنفقها بعد حولها وقبل حول الفائدة ، أو استفاد وأنفق بعد حولها ، ثم اقتضى من دينه قبل حوله ما يكمل النصاب فلا زكاة . كذا في الحاشية . واعلم أنه لا يشترط تقدم ملك الفائدة على الاقتضاء ، بل لافرق بين أن تكون الفائدة متقدمة أو متأخرة . لكن إن تأخرت يشترط بقاء الاقتضاء لتمام حولها ، وإن تقدمت فالشرط مضي حولها سواء بقيت للاقتضاء الذي حال حوله أو تلفت قبله .

قوله : [ أو كمل المقبوض نصاباً بمعدن ] : أي على ما للمازري ، وهو قول القاضي عياض . واختار الصقلي عدم ضم المعدن للمقبوض .

● تشبيه : من اقتضى من دينه الذي حال حوله ديناراً في الحرم مثلاً فأخر في رجب مثلاً ، فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين ، ففيه تسع صور ؛ لأن الشراء إما أن يكون بهما معاً ، أو الدينار الأول قبل الثاني ، أو الثاني قبل الأول ، وفي كل : إما أن يبيع السلعتين معاً ، أو إحداهما قبل الأخرى ؛ وجب عليه زكاة الأربعين إن اشتراها



\* (و) لو اقتضى من دينه دون نصاب ، ثم اقتضى ما يتم به النصاب في مرة أو مرات كان ( حَوَّلَ الْمَتَّ ) بفتح التاء اسم مفعول : وهو ما قبض أولاً ( من ) وقت ( التَّمام ) ، فإذا قبض خمسة فخمسة فعشرة ، فحول الجميع وقت قبض العشرة ، فيزكي العشرين حينئذ ( ثم زكَّى المقبوض ) بعد ذلك ( ولو قلَّ ) كدرهم حال قبضه ويكون كل اقتضاء بعد التمام على حوله لا يضم لما قبله ، ولا بعده ولو نقص النصاب بعد تمامه لاستقرار حوله بالتمام .

ثم انتقل يتكلم على زكاة العروض<sup>(١)</sup> . ومرادهم زكاة العين التي هي عوض العروض ، إذ العروض لا تزكي : أي لا تتعلق بها زكاة من حيث ذاتها . فقال : \* ( وإنما يزكى عرض تجارة ) : لا قنية فلا زكاة فيه ، إلا إذا باعه بعين أو ماشية فيستقبل بثمنه حولاً من قبضه كما تقدم في الفائدة .  
وقوله : « عرض » : أي عوض ، فيشمل قيمة عروض المدير وثن عروض المحتكر حيث باعها بشروط خمسة :

معاً سواء باعهما معاً أو إحداهما قبل الأخرى ، لكن إذا باعهما معاً زكى الأربعين دفعة واحدة ، وإن باع واحدة زكاها الآن ، وأصل الثانية فيزكي الآن إحدى وعشرين . فإذا باع الأخرى زكى تسعة عشر . وما بقي من الصور يزكى إحدى وعشرين لا غير — كما اعتمده في الأصل تبعاً للرماسي .

• تمة : إذا تعددت أوقات الاقتضاءات وعلم المتقدم منها والمتأخر ، ونسي المتوسط فإنه يضم للمتقدم ويجعل حوله منه عكس الفوائد التي علم أولها وآخرها ، فإن المجهول الوسط يضم للمتأخر ؛ وذلك أن الاقتضاءات تزكي لما مضى ، فهي بالتقديم أنسب . والفوائد بالاستقبال أنسب .

قوله : [ على زكاة العروض ] : أعقبها بالكلام على زكاة الدين لمشاركتها له في الحكم ، لأن أحد قسميها — وهو المحتكر — يقاس به .

قوله : [ بل يستقبل بثمنه من يوم قبضه ] : كلامه يوم أنه كالفوائد ، وليس كذلك . بل مقتضى الفقه أنه يزكى الثمن من حول تزكية الأعيان كما في (عب) نقلاً عن ابن الحاجب .

(١) انظر قبله : حكم ما حصل من العين بعد أن لم يكن .

أشار لأولها بقوله: ( إن كان لازكاة في عينه ) كالثياب والرقيق ، وأما ما في عينه زكاة كنصاب ماشية أو حلى أو حرث فلا يقوّم على مدير ، ولا يزكى ثمنه محتكربل يستقبل بثمنه من يوم قبضه إلا إذا قرب الحول وباعه فراراً من الزكاة فيؤخذ بزكاة المبدل كما تقدم .

ولثانيها بقوله: ( وملك ) العرض ( بشرأ ) لا إن ورثه ، أو وهب له ، أو أخذه في خلع أو أخذته صداقاً ونحو ذلك من الفوائد . وقولنا : « بشرأ » أحسن من قوله : « بمعاوضة » لأنه يشمل الصداق والخلع ، فيحتاج إلى تقييده بقولنا : مالية . لإخراجهما . وشمل هذا الشرط والذي قبله الحب المشتري للتجارة ، فإنه لازكاة في عينه . وعلم بذلك أن المراد بالعرض ما يشمل المثليات .

ولثالثها بقوله: ( بنية تجر ) أى إن ملك بشرأ مع نية تجر مجردة حال الشراء<sup>(١)</sup> (أو مع نية غلته ) : بأن ينوى عند شرائه للتجارة أن يكرهه إلى أن يجد ربحاً (أو مع نية قنية ) : بأن ينوى عند الشراء ركوبه أو سكناه أو حملاً عليه إلى أن يجد

قوله : [ فيؤخذ بزكاة المبدل كما تقدم ] : أى في قوله : « ومن أبدل أو ذبح ماشية فراراً أخذت منه » .

قوله : [ فإنه لازكاة في عينه ] : أى لأن الحرث لا تجب زكاته إلا على من كان وقت الوجوب في ملكه . والحب المشتري لا يكون إلا بعد الوجوب .

وقوله : [ وعلم بذلك ] : أى بشموله للحب .

قوله : [ مجردة حال الشراء ] : سيأتى محترزه في قوله : « لا بلانية أو نية قنية » .

قوله : [ أو مع نية غلته ] : وإنما وجبت الزكاة حينئذ لأن مصاحبة نية الغلة لنية التجارة أخف من مصاحبة القنية للتجارة ، فإذا لم تؤثر مصاحبة الأقوى فأولى مصاحبة الأضعف .

قوله : [ أو مع نية قنية ] : أى على المختار عند اللخمي . والمرجح عند ابن يونس وفقاً لأشهب . وروايته خلافاً لابن القاسم وابن المواز . والاختيار والترجيح يرجعان للتجر مع القنية كما في التوضيح . قال ابن غازي : وأما التجر مع الغلة فهذا

( ١ ) وهو يقابل عملية الشراء لأجل البيع المنصوص عليها في القانون التجارى .

فيه رجحاً فيبيعه، (لا) إن ملكه (بلا نيّة) أصلاً (أو نية قنيّة) فقط، (أو) نية (غلّة) فقط (أو هُماً) : أى بنية القنية والغلّة معاً ، فلا زكاة .  
ولرابعها بقوله : ( وكان ثمنه ) الذى اشترى به ذلك العرض ( عيناً أو عرضاً كذلك ) : أى ملك بشراء سواء كان عرض تجارة أو قنية كمن عنده عرض مقتنى اشتراه بعين ، ثم باعه بعرض نوى به التجارة ، فيزكى ثمنه إذا باعه لحوله من وقت اشتراؤه . بخلاف ما لو كان عنده عرض ملك بلا عوض - كهبّة وميراث - فيستقبل بالثمن .  
ولخامسها بقوله : ( وبيع منه ) أى من العرض . وأولى بيعه كله ( بعين ) نصاباً فأكثر فى المحتكر أو أقل ،

الحكم فيه أيّن .

قوله : [ أو غلّة فقط ] : أى فلا زكاة على ما رجع إليه مالك ، خلافاً لاختيار اللخمي أن فيه الزكاة قائلًا : لافرق بين التماس الربح من رقاب أو منافع .  
قوله : [ أو هما ] : أصله أو نيتهما . فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل الضمير ، وحيثنذ فهو فى محل جر بطريق النيابة لا الأصاله ، لأن « هما » ليست من ضمائر الجر . لأن ضمير الجر لا يكون إلا متصلاً .  
قوله : [ أى ملك بشراء ] : طريقة لابن حارث ، وطريق اللخمي الإطلاق كما فى حاشية الأصل .

قوله : [ أو قنية ] : هذا هو الصواب الذى ارتضاه المؤلف فى تقريره كما ارتضاه ( ح ) و ( ر ) خلافاً لمن يقول : إن الذى أصله عرض قنية يستقبل به .  
قوله : [ بخلاف ما لو كان ] إلخ : الحاصل أن الصور أربع : ما أصله عين أو عرض تجر يزكى اتفاقاً ، وما أصله عرض قنية ملك بمعاوضة : المشهور زكاة عوضه لحول من أصله ، وما أصله عرض ملك بغير معاوضة مالية - بأن ملك بغير معاوضة أصلاً أو بمعاوضة غير مالية - ففيه طريقتان : الأولى للخمي تحكى قولين مشهورهما الاستقبال ، والثانية لابن حارث : يستقبل اتفاقاً .

قوله : [ أو أقل ] : أى فهذه الشروط عامة فى المحتكر والمدير ، وإنما يختلفان من جهة أن المحتكر لا بد أن تكون العين التى باع بها نصاباً سواء بقى ما باع

( ولو درهماً في المدير ) .

فإن توفرت هذه الشروط زكى ( كالدين ) : أى كزكاة الدين المتقدمة ؛ أى لسنة من أصله إن قبض ثمنه عيناً نصائباً فأكثر كمل بنفسه ولو قبضه في مرات أو مع فائدة تمّ حوّلها ، أو معدن .

• وهذا ( إن رَصَدَ ) ربه ( به ) أى بالعرض المذكور ( الأسواق ) أى ارتفاع الأثمان ، وهو المسمى بالمحتكر ، فقله : « كالدين » خاص بالمحتكر والشروط الخمسة المتقدمة عامة فيه وفي المدير ، فكأنه قال إن توفرت الشروط زكاه كزكاة الدين إن كان محتكراً شأنه يرصد الأسواق .

• ( وإلا ) يرصد الأسواق بأن كان مديراً : وهو الذى يبيع بالسعر الواقع كيف كان ويخلف ما باعه بغيره ؛ كأرباب الحوانيت والطوافين بالسلع ، ( زكى عينه ) التى- عنده ( ودَيْنَه ) أى عدده ( النِّقْد ) الذى أصله عرض ( الحال ) : أى الذى

به أم لا ، بخلاف المدير ؛ فإن الشرط يبيعه بشيء من العين ولو قلّ . فلو لم يبيع المحتكر نصائباً فلا زكاة عليه ما لم يتقصّد البيع بالعروض فراراً من الزكاة ، فإنه يؤخذ بها كما نقله الخطاب عن الرجراجى لأنه من التحيل .

قوله : [ ولو درهماً ] : فهم الأجهورى من ذكرهم الدرهم في المدونة وغيرها : أنه تحديد لأقل ما يكفى في التقويم ، والذى قاله أبو الحسن شارح المدونة : أن ذكر الدرهم مثال للتليل لا لتحديد ، وأنه مهما نضله شيء - وإن قل - لزمته الزكاة ، وهو الصواب . ( اهـ . بن - نقله في حاشية الأصل ) .

قوله : [ بالسعر الواقع ] : أى ولو كان فيه خسر .

قوله : [ كأرباب الحوانيت ] إلخ ابن عاشر : الظاهر أن أرباب الصنائع كالحاكة والديباغين مديرون وقد نص في المدونة على أن أصحاب الأسفار الذين يجهزون الأمتعة إلى البلدان مديرون .

قوله : [ زكى عينه ] : إنما نص على زكاة العين - مع أنه لا خصوصية للمدير بزكاتها - لأجل أن يستوفى الكلام على أموال المدير .

قوله : [ ودينه ] : أى الكائن من التجارة المعد للنماء . واحترز بذلك عن دين القرض فإنه لا يزكّيه كل عام بل لسنة بعد قبضه كما يأتى .

حل أجله أو كان حالاً أصالة (المرجو) خلاصه ولو لم يقبضه بالفعل. وما تقدم في زكاة الدين - من أنه إنما يزكى بعد قبضه مع بقية الشروط - ففي غير المدير أوفى المدير إذا كان أصله قرضاً كما تقدمت الإشارة إليه ، وكما سيأتى قريباً إن شاء الله .

( ولا ) يكن نقداً حالاً - بأن كان عرضاً أو مؤجلاً - مرجواً فيهما ؛ فالنبي راجع لقوله : « النقد الحال » فقط بدليل ما بعده . ومرادنا بالعرض : ما يشمل طعام السلم ( قومه ) على نفسه قيمة عدل ( كل عام ) وزكى القيمة ، لأن الموضوع أنه مرجو فهو في المدير في قوة المقبوض ( كسلعه ) أى المدير أى كما يقوم كل عام سلعه التى للتجارة ( ولو بارت ) سنين إذ بوارها بضم الباء أى كسادها لا ينقلها لاحتكار ولا قنية ، وأما البوار بفتح الباء ، فعناه : الهلاك .

\* ( لا إن لم يرجه ) بأن كان على معدم أو ظالم لا تأخذه الأحكام فلا يقومه . فإن قبضه زكاه لعام واحد كالعين الضائعة والمغصوبة ( أو كان ) : أى ولا إن كان

قوله : [ ما يشمل طعام السلم ] : كذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن ، وصوبه ابن يونس .

قوله : [ وزكى القيمة ] : أى لأنها هى التى تحسب عليه لو قام غرماء ذلك المدين .

قوله : [ كسلعه ] : اعلم أن الذى يقومه المدير من السلع هو ما دفع ثمنه وما حال عليه الحول عنده وإن لم يدفع ثمنه . وحكمه فى الثانى حكم من عليه دين وبيده مال . وأما إن لم يدفع ثمنه ولم يحل عليه الحول عنده فلا زكاة عليه فيه . ولا يسقط عنه من زكاة ما حال حوله عنده شئ بسبب دين ثمن هذا العرض الذى لم يحل حوله إن لم يكن عنده ما يجعل فى مقابلته ، نص عليه ابن رشد فى المقدمات . انتهى ( بن ) كذا فى حاشية الأصل .

قوله : [ لا ينقلها ] : هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم . ومقابله بما لابن نافع وسحنون لا يقوم ما بار منها وينقل للاحتكار .

قوله : [ فعناه الهلاك ] : كذا فى المصباح والذى فى الصحاح والقاموس أنه بالفتح بمعنى الكساد والهلاك معاً ، ( كذا فى حاشية الأصل ) .

دينه الذى على المدين (قرضاً) : أى كان أصله سلفاً - ولو مرجوياً - فلا يقوم على نفسه ليزكيه لعدم النماء فيه فهو خارج عن حكم التجارة . ( فإن قبضه زكاه لعام ) واحد ، وإن أقام عند المدين سنين إلا أن يؤخره فراراً من الزكاة فلكل عام مضى .

\* ( وحوله ) أى والمدير الذى يقوم فيه بسلعه لزكاتها مع عينه ودينه الحال المرجو ( حوله أصله ) أى المال الذى اشترى به السلع فيكون ابتداء الحول من يوم ملك الأصل أو زكاه ، ولو تأخرت الإدارة عنه كما لو ملك نصيباً أو زكاه فى المحرم ، ثم أداره فى رجب ؛ أى شرع فى التجارة على وجه الإدارة فى رجب فحوله المحرم ، وقيل حوله وسط بين حول الأصل ووقت الإدارة كربيع الثانى .

\* ( ولا تقوّم الأواني ) التى توضع فيها سلع التجارة كالزلع ( والآلات ) كالمنوال والمنشار والقدوم والمحراث ، ( وبهيمة العمل ) من حمل وحرث وغيرهما لبقاء عينها فأشبهت القنية .

\* ( وإن اجتمع ) لشخص ( احتكار ) فى عرض ( وإدارة ) فى آخر ( وتساوياً ،

قوله : [ فحوله المحرم ] : هو للباجى ورجحه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك ، واستحسنه ابن يونس . وقوله : وقيل حوله وسط هو للخمى وهو خلاف المعول عليه . وقد علمت أن محل الخلاف عند اختلاف وقت الملك والإدارة ، أما إذا لم يختلف فحوله الذى يقوم فيه ويزكى الشهر الذى ملك فيه الأصل اتفاقاً .  
قوله : [ وبهية العمل ] : كالإبل التى تحمل مال التجارة . وبقر الحرث ما لم تجب الزكاة فى عين تلك المواشى .

واختلف فى الكافر المدير إذا أسلم ونفس له بعد إسلامه ولو درهماً ؛ فقيل : يقوم لحول من إسلامه ، وقيل يستقبل بالثمن إن بلغ نصيباً حولاً من قبضه ؛ وأما المحتكر إذا أسلم فيستقبل بالثمن حولاً من قبضه اتفاقاً . كذا فى الأصل .

● قنیه : ينتقل المدير للاحتكار والقنية بمجرد النية . وكذلك المحتكر ينتقل للقنية . لا بالعكس ؛ وهو انتقال المحتكر والمقننى للإدارة فلا تكفى فيهما النية بل لابد من التعاطى ؛ لأن النية سبب ضعيف تنقل للأصل ولا تنقل عنه ، والأصل فى العروض القنية والاحتكار قريب منها .

أو احتكر الأكثر) وأدار في الأقل (فكلّ) من العرضين (على حكمه) في الزكاة . (وإلا) بأن أدار أكثر سلعه واحتكر الأقل (فالجميع للإدارة) ، وبطل حكم الاحتكار .

١٠ (والقراض) الذى عند العامل (الحاضر) ببلد رب المال (يزكّيه ربه) — لا العامل — زكاة إدارة (كلّ عام) بما فيه (من غيره) : لا من مال القراض لئلا ينقص على العامل والربح يجبره — وهو ضرر على العامل — لا أن يرضى بذلك (إن أدار العامل) سواء كان ربه مديراً أو محتكراً أو لا .

قوله : [ فكل على حكمه ] : وإنما لم يغلب الاحتكار فيما الأكثر مراعاة لحق الفقراء إذا غلبت الإدارة غلبت  
قوله : [ الحاضر ببلد رب المال ] : أى ولو حكماً . ، بأن علم حاله في غيبته ، كذا في الأصل .

قوله : [ يزكّيه ربه كل عام ] إلخ : هو أحد أقوال ثلاثة . وهى طريقة لابن يونس . قال في التوضيح : وهو ظاهر المذهب . والثاني — وهو المعتمد : أنه لا يزكى إلا بعد المفاصلة . ويزكى حيثئذ للسنين الماضية على حكم ما يأتى في الغائب . وهذا القول هو الذى اقتصر عليه ابن رشد وعزاه لقراض المدونة والواضحة . ولرواية ابن أبى زيد ولابن القاسم وسحنون . والثالث : أنه لا يزكى إلا بعد المفاصلة ولكن لسنة واحدة كالدين ، حكاه ابن بشير وابن شاس — انظر التوضيح ( انتهى — بن كذا في حاشية الأصل ) ، وذكر في المجموع ما يفيد اعتماد القول الوسط أيضاً . وعلى كل حال يخرج رب المال زكاته من غيره أو منه ويحسبه على نفسه ، ولم يجعلوا ذلك زيادة في مال القراض بتوفيره ، وهو ممنوع كالتنقص إما ليسارة جزء الزكاة فتسامح به النفوس أو لأنه لازم شرعاً فكأنه مدخول عليه . انظر الحرثى وغيره كذا في المجموع .

قوله : [ إن أدار العامل ] إلخ : تقدم أن المدير لا بد في وجوب الزكاة عليه أن ينضّ له ولو درهماً . فهل إذا كان كل من العامل ورب المال مديراً يكفي النضوض لأحدهما ؟ وإذا أدار العامل فقط فلا بد أن ينضّ له شيء — وهو ظاهر ما لابن عبد السلام — أم لا ؟ قاله الشيخ أحمد الزرقاني . وقال اللقاني : يشترط النضوض فيمن

وذكر مفهوم الحاضر بقوله : ( وصبر ) ربه بلا زكاة ( إن غاب ) المال عن بلد ربه غيبة لا يعلم فيها حاله ولو سنين . ولا يزكيه العامل أيضاً إلا أن يأمر ربه بها فتجزيه . ويحسبها العامل على ربه من رأس المال حتى يحضر المال ( فيزكي عن سنة الحضور ما ) وجد ( فيها ) سواء زاد عما قبلها أو نقص أو ساوى .

• فإن كان المال في سنة الحضور مساوياً لما مضى فأمره ظاهر . ( و ) إن كان فيما قبلها أزيد ( سقط ما زاد قبلها ) فلا زكاة فيه ، لأنه لم يصل له ولم ينتفع به ، وصار حكمه حكم مالو كان في كل سنة مساوياً لسنة الحضور ، فيبتدئ في الإخراج بسنة الحضور . ثم بما قبلها وهكذا . ويراعى تنقيص الأخذ النصاب .

له الحكم . كذا في الحاشية .

قوله : [ ولا يزكيه العامل ] إلخ : أى لاحتقال دين ربه أو موته . فإن وقع وزكاه ربه قبل علمه بحاله ، فالظاهر الإجزاء . ثم إن تبين زيادة المال على ما أخرج أخرج عنها . وإن تبين نقصه عما أخرج رجع بها على الفقير إن كانت باقية بيده وبين له أنها زكاة ، وإلا فلا رجوع له خلافاً لاستظهار ( عب ) من عدم رجوعه مطلقاً ولو كان باقياً بيده لأنه مغرط بإخراجه قبل علم قدره . قوله : [ سقط ما زاد قبلها ] : ولو زكاه العامل عن ربه لم يرجع بزكاة تلك الزيادة .

قوله : [ فيبتدئ في الإخراج بسنة الحضور ] : اعترضه الرماضى بأن الذى قاله ابن رشد وغيره : أنه يبدأ بالأولى فالأولى ، فإذا كان المال في أول سنة أربع مائة دينار . وفي الثانية ثلثمائة ، وفي الثالثة وهى سنة الحضور مائتين وخمسين . فإنه يزكى عن الأولى في المثال المذكور عن مائتين وخمسين ، ويسقط عنه في السنة الثانية والثالثة مانقصته الزكاة فيما قبلها . قلت : الظاهر كما قال بعض الشراح : إن المال واحد سواء بدأ بالأولى أو سنة الحضور . ومثل هذا يقال في بقية الصور ( انتهى - بن . كذا في حاشية الأصل ) .

قوله : [ ويراعى ] : أى في غير سنة الحضور . وكما يراعى تنقيص الأخذ النصاب يراعى أيضاً تنقيصه لجزء الزكاة . فالأول : كمن عنده أحد وعشرون ديناراً فعاب بها العامل خمس سنين . ووجدت بعد الحضور كما هى فيبدأ بالعام الأول



\* ( وإنْ نَقَصَ ) ما قبلها عنها ( فلكلَّ ) من السنين الماضية ( ما فيها ) كما إذا كان في الأولى مائة . وفي الثانية مائة وخمسون وفي الثالثة مائتان ( وإنْ زادَ ) المال فيما قبلها تارة ( ونَقَصَ ) تارة أخرى ، كما لو كان فيها مائتان ، وفيما قبلها ثلثمائة ( قضَى بالنقص على ما قبله ) فيزكى في سنة الحضور عن مائتين ، وعن كل ما قبلها مائة ، لأن الزائد لم يصل لربه ولم ينتفع به ، ولا يقضى بالنقص على ما بعده .

وذكر مفهوم « إن أدار » العامل بقوله : ( وإن احتكر العامل ) - سواء احتكر ربه أم لا - ( فكالدَّين ) يزكيه لعام واحد بعد قبضه بانفصاله من العامل ،

فما بعده ويراعى تنقيص الأخذ النصاب . وحينئذ فلا يزكى عن الثالثة الباقية . والثاني : أن يكون المال في العام الأول أربعمائة ، وفي الثاني ثلثمائة ، وفي عام الحضور مائتين وخمسين ؛ فإذا زكى عنها لعام الحضور أخرج ستة دنائير وربعاً ، وزكى عن العام الذي قبله عن مائتين وخمسين إلا ستة وربعاً التي أخرجها زكاة ، وعن العام الأول عن مائتين وثمانية وثلاثين إلا ربعاً ونحو العشر ، قال ( بن ) : ولا يقال إن اعتبار تنقيص الأخذ النصاب أو لجزء الزكاة مقيد بما إذا لم يكن له ما يجعل في مقابلة دين الزكاة - وإلا فيزكى عن الجميع كل عام كما هو المعهود - لأننا نقول : لا يجري ذلك هنا ، لأن هذا لم يقع فيه تفريط فلم يتعلق بالذمة بل بالمال ، فيعتبر نقصه مطلقاً . نقله محشي الأصل .

قوله : [ قضى بالنقص على ما قبله ] : هذا ظاهر فيما إذا تقدم الأزيد على الأنقص كما في مثال الشارح . وأما إن تقدم الأنقص على الأزيد ، كما لو كان في سنة الحضور أربعمائة ، وفي التي قبلها خمسمائة ، وفي التي قبلها مائتين ، فإنه يزكى أربعمائة لسنة الفصل وما قبلها ويزكى عن مائتين للعام الأول .

قوله : [ فكالدَّين ] : أفاد بهذا التشبيه فائدتين ؛ الأولى : أنه لا يزكيه قبل رجوعه لربه ولو نض بيد العامل ، والثانية : أنه إنما يزكيه بعد قبضه لسنة واحدة ولو أقام أعواماً كما أفاده الشارح ، وهذا إذا لم يكن رب المال مديراً وكان ما بيده أكثر مما بيد العامل ، وإلا كان تابعاً للأكثر يبطل حكم الاحتكار ، وحينئذ فيقوم رب المال ما بيد العامل كل سنة ويزكيه إن علم به ، كما يؤخذ من الأصل وحاشيته .

ولو أقام عند العامل أعواماً وهذا كله في العروض المشتراة بمال .  
وأما الماشية فحكمها ما أفاده بقوله : (وعجّلت زكاة ما شيته) : أى القراض  
إذا بلغت نصاباً حال حوله ( مطلقاً ) حضرت أو غابت احتكرها العامل ، أو أدار  
ومثل الماشية الحرث وأخذت منها إن غابت ( وحسبت على ربه ) من رأس المال  
فلا تجبر بالربح كالحسارة ، فإن حضرت فهل كذلك أو تؤخذ من ربه ( كزكاة  
فطر رقيقه ) : أى القراض فإنها على ربه قولاً واحداً ؟ قال فيها : « زكاة الفطر  
عن عبید القراض على رب المال خاصة » . وفى كلام الشيخ نظر .

● ثم شرع يتكلم على زكاة ربح العامل من مال القراض فقال :  
\* ( ويزكى العامل ربحه ) بعد التضرع والانفصال ( وإن قل ) عن التضرع  
ولم يكن عنده ما يضمه إليه ( لعام ) واحد بشروط خمسة<sup>(١)</sup> ذكرها بقوله :

قوله : [ وعجّلت زكاة ماشيته ] : أى فنتخرج من عنها ولا ينتظر بها المفصلة  
ولا علم ربهما بحالها لتعلق الزكاة بعينها .

قوله : [ وحسبت على ربه ] إلخ : فلو كان رأس المال أربعين ديناراً اشترى  
بها العامل أربعين شاة ، أخذ الساعى منها بعد مرور الحول شاة ؛ فلو كانت الشاة  
تساوى ديناراً ثم باع الباقي بستين ديناراً فالربح - على المشهور - أحد وعشرون ديناراً  
ورأس المال تسعة وثلاثون لحساب الشاة على رب المال . وعلى مقابله : الربح عشرون  
ويجوز رأس المال ويبقى المال على حاله الأول .

قوله : [ فلا تجبر بالربح ] إلخ : أى على المشهور كما تقدم ، بخلاف الحسارة  
فلأنها تجبر به .

قوله : [ وفى كلام الشيخ نظر ] : أى لحكايته التأويلين مع تصريح المدونة  
بكونها على رب المال خاصة كما قال الشارح . وأما نفقته فمن مال القراض ويجبر  
كما يؤخذ من المدونة أيضاً .

قوله : [ ويزكى العامل ] : أى لارب المال خلافاً ليهرام حيث : قال ما خص  
العامل من الربح يزكيه رب المال .

قوله : [ لعام واحد ] : أى سواء كان العامل ورب المال مديرتين أو محتكرين

( ١ ) هذه الشروط الخمسة : هى - إن أقام إلخ . ٢ - وكانا حرين ٣ - مسلمين ٤ - بلا دين .  
٥ - حصته نصاب إلخ .

- \* (إن أقام) القراض (بيده حولاً فأكثر) من يوم التجر لأقل من حول .
- \* (وكاناً) معاً (حرين مسلمين بلا دين) عليهما .
- \* (وحصة ربه بربحه نصاب) فأكثر، والواو للحال: لأقل وإن نابه هو نصاب بل يستقبل حيثئذ به (أو) حصة ربه بربحه (أقل) من نصاب ، (و) لكن (عنده)

أو مختلفين ، فلا يزكيه إلا لعام واحد بعد قبض حصته ولو أقام مال القراض بيده أعواماً . وقيل: إن كان العامل مديراً زكاه لكل عام بعد المفاصلة . واقتصر عليه ابن عرفة ورجحه بعضهم وقال: إنه مذهب المدونة ، كما في حاشية الأصل .

قوله : [ إن أقام القراض بيده حولاً ] : هذا الشرط مبني على أنه شريك لرب المال لا أجير وإلا لاكتفى بحول صاحب المال

قوله : [ حرين مسلمين بلا دين ] : اشتراط هذه الشروط الثلاثة في رب المال بناء على أن العامل أجير . أما لو نظر لكونه شريكاً فلا يشترط ما ذكر في رب المال بالنسبة لتزكية العامل ؛ لأن المنظور له ذات المال . واشترطها في العامل بناء على أنه شريك ؛ إذ لو قلنا إنه أجير لاكتفى بمحصوها في رب المال . قال في المجموع : وبالحملة فقد اضطربوا في النظر لذلك ، والفقهاء : مسلم .

قوله : [ وحصة ربه ] : المراد بالحصة: رأس المال .

قوله : [ لا أقل وإن نابه هو نصاب ] : بناء على أن العامل أجير ، فإن كان رأس المال عشرة دنانير ودفعها ربه للعامل على أن يكون لربه جزء من مائة جزء من الربح فربح المال مائة ، فإن ربه لا يزكي لأن مجموع رأس المال وحصته من الربح أحد عشر ، وكذلك العامل لا يزكي بل يستقبل بما خصه وهو تسعة وتسعون حولاً من وقت قبضه .

قوله : [ ولكن عنده ] : هكذا في نقل ابن يونس ونصه قال ابن المواز ، قال أشهب فيمن عنده أحد عشر ديناراً فربح فيها خمسة وله مال حال حوله: إن ضمه إلى هذا صار فيه الزكاة ؛ يريد وقد حال على أصل هذا المال حول فليزك العامل حصته ، لأن المال وجبت فيه الزكاة . (انتهى - كذا في حاشية الأصل نقلاً عن البتاني ) .

● تنبيه : قال خليل: وفي كونه شريكاً أو أجيراً خلاف . قال شراحه : تظهر

أى ربه ( ما يكمله ) فيزكى العامل وإن أقل لأن زكاته تابعة لزكاة ربه .  
 • ( ولا يسقط الدين ) ولو عيناً ( زكاة حرث وماشية ومعدن ) لتعلق الزكاة بعينها .  
 \* ( بخلاف العين ) الذهب والفضة ( فيسقطها ) الدين ( ولو ) كان الدين ( مؤجلاً أو ) كان ( مهراً ) عليه لامرأته أو مؤخراً ( أو ) مقدماً كان ( نفقة كزوجة ) أو أب أو ابن ( تجمّدت ) عليه ( أو ) كان ( دين زكاة ) انكسرت عليه ،

ثمرة الخلاف في المبني على القولين فبعضهم شهر ما ابتنى على كونه شريكاً ، وبعضهم شهر على كونه أجيئاً ، وكل مسلم كما علمت مما تقدم .

قوله : [ ومعدن ] : مثله الركاز ؛ إذا وجبت فيه الزكاة فلا يسقطها الدين ولا ما لمعه من فقد وأسر ، بل وكذلك إذا وجب فيه الخمس .

قوله : [ بخلاف العين ] : أى فتسقط بسبب دين على أربابها ؛ سواء كان الدين عيناً اقتترضها أو اشتراها في الذمة . أو كان عرضاً أو طعاماً كدين السلم . ويدخل في العين قيمة عروض التجارة فتسقط زكاتها بالدين والفقد والأسر .

قوله : [ أو كان مهراً عليه ] : هذا قول مالك وابن القاسم وهو المشهور ، وقال ابن حبيب : تسقط الزكاة بكل دين إلا مهور النساء ؛ إذ ليس شأنهن القيام به إلا في موت أو فراق ، فلم يكن في القوة كغيره . كذا في الحاشية .

قوله : [ أو كان نفقة كزوجة ] : أى فإنها مسقطه للزكاة مطلقاً - حكم بها حاكم أم لا - لقوتها بكونها في مقابلة الاستمتاع .

قوله : [ أو ابن ] : أى إن حكم بها - أى قضى بما تجمّد منها في الماضي - حاكم غير مالكي يرى ذلك . وصورتها أنه تجمّد عليه فيما مضى شيء من النفقة فطلب الولد أباه به ، فامتنع فرفع لحاكم يرى ذلك فحكم بها . فإن تجمّدت عليه ولم يحكم بها حاكم ، فقال ابن القاسم : لا تسقط ، وقال أشهب : تسقط ، وإطلاق شارحنا يؤيد قول أشهب . وأما إن تجمّدت نفقة الوالد - أباً وأماً - على الابن فلا تسقط زكاته إلا بشرطين : حكم الحاكم بها ، وتسلفه . فإن لم يحكم بها حاكم أو حكم بها ولم يتسلف الوالد بل تحيل في الإنفاق بسؤال أو غيره ، لم تسقط عن الابن كذا في الأصل . وإنما شدد في نفقة الوالد حيث جعلت مسقطه لزكاة العين بمجرد الحكم بها أو بمجرد تجمّدها - على قول أشهب - دون نفقة الأبوين ، لأن مساحة الوالدين

( لا ) دين ( كفارة ) ليمين أو غيره كظهار وصوم ، ( و ) لادين ( هدى ) وجب عليه في حج أو عمرة فلا يسقطان زكاة العين .  
 \* ( إلا أن يكون له ) أى لرب العين المدين ( من العروض ما ) أى شئ ( ينوبه ) أى بدينه ؛ فإنه يجعله في نظير الدين الذى عليه ويزكى ما عنده من العين .  
 \* ولا تسقط عنه الزكاة بشرطين :  
 \* أشار لأولهما بقوله : ( إن حال حوله ) : أى العرض ( عنده ) .

للولد أكثر من مساحمة الولد لهما لأن حب الوالد لولده موروث من آدم ، ولم يكن يعرف حب الولد لوالده .

قوله : [ لادين كفارة ] إلخ : والفرق بينهما وبين دين الزكاة أن دين الزكاة تتوجه المطالبة به من الإمام العدو ويأخذها كرهاً بخلاف الكفارة والهدى ، فإنه لا يتوجه فيهما ذلك وتعقب هذا الفرق أبو عبد الله بن عتاب من أصحاب ابن عرفة قائلاً : لا فرق بين دين الزكاة والهدى والكفارة في مطالبة الإمام بها ، ونقل ذلك عن اللخمي والمازري فتحصل أن في دين الكفارة والهدى طريقتين : طريقة ابن عتاب تقول كالأزكاة ، وطريقة المصنف وخلييل وشرحه أنهما ليسا كالأزكاة .

قوله : [ إن حال حوله ] : أى مضى له حول . والمراد بالحول : السنة كما هو المأخوذ من كلامهم . وإنما يشترط هذا الشرط إذا مر على الدين حول وهو عند المدين ، وإلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زماناً . واشترط مرور الحول على ما يجعل في الدين من العرض قول ابن القاسم . وقال أشهب بعدم اشتراطه بل يجعل قيمته في مقابلة الدين ، وإن لم يمر عليه حول عنده . قال ( ر ) : وبنوا هذا الخلاف على أن ملك العرض في آخر الحول هو منشيء لملك العين التي بيده من الآن وحينئذ فلا زكاة عليه فيها لفقد الحول — وهو قول ابن القاسم — أو كاشف أنه كان مالكا لها ، وحينئذ فيزكى ، وهو قول أشهب . وأنت خير بأن هذا البناء يوجب عموم شرط الحول عند ابن القاسم في كل ما يجعل في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرهما ، مع أنهم لم يشترطوا مرور الحول إلا في العرض ، ولم يشترطوه في المعشر والمعدن وغيرهما كما في المواق . انظر ( بن ) . كذا في حاشية الأصل .

وللثاني بقوله : ( وبيع ) ذلك العرض : أى وكان مما يباع ( على المفلس ) : كثياب ، ونحاس وماشية ولو دابة ركوب أو ثياب جمعة أو كتب فقه ، لا ثوب جسده أو دار سكناه إلا أن يكون فيها فضل عن ضرورته . فإن كان عنده من العرض ما ينفى ببعض ما عليه نظر للباقي : فإن كان فيه الزكاة زكاه ، كما لو كان عنده أربعون ديناراً وعليه مثلها وعنده عرض ينفى بعشرين زكى العشرين .

\* ( والقيمة ) لذلك العرض تعتبر ( وقت الوجوب ) : أى وجوب الزكاة آخر الحول ( أو ) يكون ( له دين مرجو ولو مؤجلاً ) فإنه يجعله فيما عليه ويزكى ما عنده من العين . ( لا غير مرجو ) : كما لو كان على معسر أو ظالم لا تناله الأحكام ، ( ولا ) إن كان له ( آبق ) : فلا يجعل في نظير الدين الذى عليه ( ولزرجى ) تحصيله لعدم جواز بيعه بحال .

\* ( فلو وهب الدين له ) : أى لمن هو عليه – بأن أبرأه ربه منه ولم يخل حوله من يوم الهبة – فلا زكاة في العين التى عنده لأن الهبة إنشاء لملك النصاب الذى بيده فلا تجب الزكاة فيه إلا إذا استقبل حولاً من يوم الهبة ( أو ) وهب له ( ما ) :

قوله : [ دين مرجو ولو مؤجلاً ] : لكن إن كان حالاً بحسب عدده وإن كان مؤجلاً بحسب قيمته .

قوله : [ ولا إن كان له آبق ] : ومثله البعير الشارد .

قوله : [ بأن أبرأه ربه منه ] : تصوير لهبة الدين لمن هو عليه إشارة إلى أنه يسمى إبراء ، لأن الهبة الحقيقية تكون لغير من عليه الدين .

قوله : [ إنشاء لملك النصاب ] : أى من الآن .

قوله : [ أو وهب له ] إلخ : ومن ذلك قول خليل : أو مرّ لكمؤجر نفسه بستين ديناراً ثلاث سنين حول فلا زكاة ، قال شارحه : لأن عشرين السنة الأولى لم يتحقق ملكه لها إلا الآن ، فلم يملكها حولاً كاملاً . فإذا مر الحول الثانى زكى عشرين . وإذا مر الثالث زكى أربعين إلا ما نقصته الزكاة . وإذا مر الرابع زكى الجميع . فوضوح المسألة أنه أجر نفسه ثلاث سنين بستين ديناراً وقبضها ، وحكم زكاتها ما علمت .

● فائدتان : الأولى . من كان له مائة محرمة ومائة رجبية وعليه مائة دينار وجب عليه زكاة المحرمة عند حولها ، وتسقط عنه زكاة الرجبية لأن عليه مثلها .

أى شيء من العروض أو غيره ؛ أى وهب له إنسان ما ؛ أى شيئاً (يجعل فيه) :  
أى فى نظير الدين ، ( ولو لم يحل حوله ) أى حول الشيء الموهوب عند رب العين  
( فلا زكاة ) فى العين التى عنده حتى يحول الحول ، لما تقدم فى الذى قبله . وهذا  
التصريح بمفهوم قوله : « إن حال حوله » .

• ثم شرع فى الكلام على زكاة المعدن فقال :

« ( ويزكى معدنُ العين ) : الذهب والفضة ( فقط ) لامعدن نحاس أو رصاص  
أو زئبق أو غيرها .

• ( وحكمه ) أى المعدن ( مطلقاً ) سواء كان معدن عين أو غيره ( للإمام )

الثانية : من وقف عيناً للسلف يأخذها المحتاج ويرد مثلها يجب على الواقف  
زكاتها لأنها على ملكه فتزكى كل عام ولو بانضمامها لماله : إلا أن تسلف فتزكى  
لعام واحد بعد قبضها من المدين كزكاة الدين . ولو مكثت عنده أعواماً . وكذلك من  
وقف حباً ليزرع كل عام فى أرض مملوكة أو مستأجرة ، أو حوائط ليفرق ثمرها  
فيزيد الحب والتمر إن كان فيه نصاب ، ولو بالضم لحب الواقف وثمره . وكذلك  
وقف الأنعام لتفرقة لبنها أو صوفها أو الحمل عليها أو لتفرقة نسلها ، فإن الجميع  
تزكى على مالك الواقف إن كان فيها نصاب ولو بالانضمام لماله ولا فرق بين كون  
الموقوف عليهم معينين أو غيرهم . ويقوم مقام الواقف ناظر الوقف فى جميع  
ما تقدم إلا أنه يزكيها على حدثها إن بلغت نصاباً ، ولا يتأتى الضم لماله لأنه ليس  
مالكاً .

قوله [ ويزكى معدن العين ] : يشترط فيه ما يشترط فى الزكاة من حرية  
المالك له وإسلامه . لا مرور الحول . وهذا هو الذى قدمه أول الباب تبعاً لخليل  
 وابن الحاجب . وقيل : لا يشترط فيه حرية ولا إسلام وأن الشركاء فيه كالموحد ،  
قال الجزولى وهذا هو المشهور . نقله الخطاب فى حاشية الأصل .

قوله [ أو غيرها ] : أى كالتصدير والعقيق والياقوت والزمرد والزرنيخ  
والمغرة والكبريت فلا زكاة فى شيء من هذه المعادن ، إلا إن صارت عروض تجارة  
فتزكى زكاتها .

أى السلطان أو نائبه يقطعه لمن شاء من المسلمين ، أو يجعله فى بيت المال لمنافعهم لانفسه ( ولو ) وجد ( بأرض ) شخص ( معين ) ولا يختص به رب الأرض .  
 \* ( إلا أرض الصلح ) ، إذا وجد بها معدن ( فلهم ) . ولا تتعرض لهم فيه ما داموا كفاراً فإن أسلموا رجع الأمر للإمام .

قوله [ يقطعه لمن شاء من المسلمين ] : أى يعطيه لمن يعمل فيه بنفسه مدة من الزمان أو مدة حياة المقطع — بفتح الطاء — وسواء كان فى نظير شىء يأخذه الإمام من المقطع أو مجاناً<sup>(١)</sup> . وإذا أقطعه لشخص فى مقابلة شىء كان ذلك الشىء لبيت المال ، فلا يأخذ الإمام عنه إلا بقدر حاجته ، قال الباجى : وإذا أقطعه لأحد فإنما يقطعه انتفاعاً لاتملكاً ولا يجوز لمن أقطعه له الإمام أن يبيعه — ابن القاسم . ولا يورث عن أقطعه له لأن ما لا يملك لا يورث ( اهـ . بن كذا فى حاشية الأصل ) ، فقد علمت حكم ما إذا أقطعه لشخص معين ، ويجب على ذلك المعين زكاته إن خرج منه نصاب حيث كان عيناً وأما إذا أمر بقطعه لبيت مال المسلمين فلا زكاة فيه لأنه ليس مملوكاً لمعين حتى يزكى .

قوله : [ بأرض شخص معين ] : أى هذا إذا كان بأرض غير مملوكة كالفيا فى أو ما انجلى عنه أهله ولو مسلمين ، أو مملوكة لغير معين كأرض العنوة ، بل ولو بأرض معين ، مسلماً أو كافراً . ويفتقر<sup>(٢)</sup> إقطاعه فى الأراضى الأربع إلى حيازة على المشهور ، فإن مات الإمام قبلها بطلت العطية كذا فى الأصل ، ورد المصنف بلو على من قال : إن المعدن الذى يوجد فى المملوكة لمعين يكون ماله كمالها مطلقاً ، وعلى من قال : إن كان المعدن عيناً فلا إمام وإن كان غير عين ، فلمالك الأرض المعين ، والمعتمد أنها للإمام ، لأن المعادن قد يجدها شرار الناس فلو لم يكن حكمه للإمام لأدى إلى الفتن والمهرج .

قوله : [ رجع الأمر للإمام ] : أى على مذهب المدونة وهو الراجح خلافاً لسحنون القائل إنها تبقى لهم ولا ترجع للإمام .

( ١ ) هذا التصرف يطابق الامتياز الإدارى المعروف فى القانون الحديث لحد كبير وهو قرار لمدة طويلة تعطيه الإدارة المرخص له بشروط وأوضاع خاصة وعلى أساسه يمكن تفسير عقود البرول والتعدين ونحوها .

( ٢ ) هكذا فى الأصول . ولعلها : يفتقر .



\* ( ويضم ) في الزكاة ( بقية العرق ) المتصل لما خرج أولاً ، فإن بلغ الجميع نصيباً فأكثر زكاه إن اتصل العمل بل ( وإن تراخى العمل ) والزكاة بإخراجه أو بتصفيته : قولان . وعلى الثاني : لو أنفق شيئاً قبل تصفيته أو ضاع شيء أو تلف لم يحسب . وعلى الأول يحسب .

\* ( لا ) يضم ( عرق لآخر ) بل إن أخرج مافيه الزكاة من كل على انفراده زكاه

قوله : [ بقية العرق ] : يعنى أن العرق الواحد من المعدن - ذهباً كان أو فضة . أو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة - يضم بعضه لبعض إذا كان متصلاً ، فإذا أخرج نصيباً زكى ما يخرج بعد ذلك ولو كان الخارج شيئاً قليلاً ولو تلف الخارج أولاً .

قوله : [ بل وإن تراخى العمل ] : أى فالمدار على اتصال العرق ولو حصل في العمل انقطاع .

قوله : [ قولان ] : الأول للباقي واستظهره بعضهم كما قال في الحاشية .

قوله : [ وعلى الثاني لو أنفق ] إلخ : شروع في بيان ثمة الخلاف .

قوله : [ لا يضم عرق لآخر ] : أى ولو اتصل العمل ، ظاهره عدم ضم أحد العرقين للآخر ولو من معدن واحد ، ولو وجد الثاني قبل فراغ الأول . وفي الخطاب ما يفيد أنه يضم حيث بدأ العرق الثاني قبل انقطاع الأول . سواء ترك العمل فيه حتى تم الأول ، أو انتقل للثاني قبل تمام الأول ، وهذا هو المعتمد حيث كان المعدن واحداً كما قرره شيخ المشايخ العدوى .

● تنبيه : إن وجد عنده فائدة حال حولها وحصل عنده من المعدن ما يكمل به النصاب ، فهل يضمها وتجب الزكاة وهو للقاضى عبد الوهاب ؟ أولاً يضم قياساً على عدم ضم المعدنين وهو لسحنون ؟ والمعتمد الأول .

● مسألة : يجوز دفع معدن العين لمن يعمل فيه بأجرة معلومة غير نقد يأخذها من العامل في نظير أخذ العامل ما يخرج من المعدن ، بشرط كون العمل مضبوطاً بوزن أو عمل خاص كحفر قامة أو قامتين . ولا يجوز أن تكون نقداً لأنه يؤدي إلى التفاضل في التقدين ، أو إلى الصرف المؤخر . ووجه الجواز - إذا كانت غير نقد - أنه هبة للثواب ، وهي تجوز مع الجهالة ، وأما معدن غير النقد فيجوز دفعه

وإلا فلا . وأولى في عدم الضم معدن لآخر .

( وتخمّس نُدرة العين ) بفتح الذون وسكون الدال المهملة : القطعة من الذهب أو الفضة الخالصة أى التى لا تحتاج لتخليص ، أى يخرج منها الخمس ولو دون نصاب .

● ( كالركاز ) يخمس : أى يخرج منه الخمس ( مطلقاً ) عيناً أو غيره قل

بأجرة ولو نقداً ، ويكون فى نظير إسقاطه حقه لا فى مقابلة ما يخرج منه .  
وأما لو استأجره على أن ما يخرج لربه والأجرة يدفعها ربه للعامل ، فيجوز ولو بأجرة نقد .

● مسألة أخرى : لو تعدد المشتركون فى المعدن فإنه يعتبر ملك كل على حدة .  
فمن بلغت حصته نصيباً زكى وإلا فلا . واختلف : هل يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه بجزء قل أو أكثر ؟ لأن المعدن لما لم يجز بيعها جازت المعاملة عليها بجزء كالمساقاة والقراض — وهذا قول مالك — أو لا يجوز لأنه غرر ؟ ولأنه كراء الأرض بما يخرج منها ، وهذا قول أصبغ . رجح كل منهما .

قوله : [ وتخمس ندرة العين ] : أى عند ابن القاسم . وعند ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لأن الخمس مختص بالركازة ، وهى عنده ليست منه بل من المعدن ؛ لأن الركاز عنده مختص بدفن الجاهلى ، وأما عند ابن القاسم فالركاز ما وجد من ذهب أو فضة فى باطن الأرض مخلصاً ، سواء دفن فيها ، أو كان مخلقاً .  
قوله : [ القطعة من الذهب ] : كذا فسرها عياض وغيره . وفسرها أبو عمران بالتراب الكثير الذهب السهل التنصيف ، وهذا ليس مخالفاً لما قبله ؛ لأن ما نيل من المعدن مما لا يحتاج لكبير عمل فهو الندرة وفيه الخمس ، وعلى هذا يدل كلامه كما قاله ( ر ) .

قوله : [ الخالصة ] : أى التى توجد فى الأرض من أصل خلقها لا بوضع واضع لها .

قوله : [ الركاز ] : اعلم أن مصرف الخمس فى الندرة . والركاز غير مصرف الزكاة ، أما خمس الركاز فقد قال اللخمي : ليس كمصرف الزكاة ، وإنما هو كمخمس الغنائم . فمصرفه مصالح المسلمين ، ويحل للأغنياء وغيرهم نقله — الموافق .

أو كثر . ( ولو كرخام ) وأعمدة ومسك وعروض . ( أو وجدته عبد أو كافر ) ، والإطلاق راجع لكل من ندرة العين والركاز والمبالغة بتدوله : « ولو كرخام » خاصة بالركاز ، وقوله : « أو وجدته » إلخ عام فيهما .

واستثنى منهما معاً قوله : ( إلا لكبير نفقة أو ) كبير ( عمل ) بنفسه أو عبده ( في تحصيله ) : أي ما ذكر من الندرة والركاز ولو بمشقة سفر على الأرجح ( فالزكاة ) حينئذ ربع العشر دون التخميس .

• ( وهو ) : أي الركاز ( دفن ) بكسر المهملة : أي مدفون ( جاهلي ) : أي غير مسلم وذى .

ثم قال : وأما مصرف خمس الندرة من المعدن فلم أجده ، ومقتضى رواية ابن القاسم أنه كالمغنم والركاز - أي فمصرفه - مصالح المسلمين ، ولا يختص بالأصناف الثمانية ( اهـ . بتأني كذا في حاشية الأصل ) .

قوله : [ ولو كرخام ] : أي خلافاً لما روى عن مالك من أنه لا يخمس في العروض .:

قوله : [ والإطلاق راجع ] إلخ : أي في قوله مطلقاً عيناً أو غيره قل أو كثر ظاهره . ولكن هذا يتنافى تفسيره - هو وغيره من شراح خليل - الندرة بأنها القطعة من الذهب أو الفضة الخالصة ، فالصواب رجوع الإطلاق للركاز فقط ، وأجاب المؤلف في تقريره : بأن الإطلاق في الندرة بالنسبة للقلّة والكثرة فقط .

قوله : [ عام فيهما ] : أي فكان الأولى : أو وجدتهما .

قوله : [ فالزكاة ] : أي على تأويل اللخمي تأويل ابن يونس الخمس مطلقاً كما في البناني ، ونقل عن ابن عاشر أن المراد بالزكاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الركاز .

قوله : [ أي غير مسلم وذى ] : أي فالمراد دفن غير معصوم . ومفهوم دفن مفهوم موافقة ، لأن في المدونة : ما وجد على وجه الأرض من مال جاهلي ، أو بساحل البحر من تصاوير الذهب والفضة فلواجده خمساً ، واقتصر عن الدفن لأنه الغالب . هذا إذا تحقق أنه مال جاهلي ، بل وإن شك في ذلك ؛ بأن لا يكون عليه علامة أصلاً أو علامة وطمست . لأن الغالب أن المدفون من فعلهم ، وأما ما عليه علامة الإسلام

\* (وكره حفر قبره) : أى الجاهلى لأنه مما يخل بالمرءة (والطلب فيه) علة لما قبله ، فإنهم كانوا يدفنون الأموال مع أمواتهم .

\* (و) إن وقع (خمس) لأنه ركاز (وباقية) : أى الركاز (لمالك الأرض) بإحياء أو بإرث منه لا لواجده ولا لمالكها بشراء أو هبة ، بل للبائع الأصلي أو الواهب ، فإن علم ، وإلا فلقطة ؛ وقيل : لمالكها فى الحال مطلقاً ، وأما باقى الندرة فكمال المعدن لمخرجه بإذن الإمام .

\* (وإلا) تكن الأرض مملوكة (فلواجده ودفن مسلم أو ذمى لُقطة) كالموجود من مالهما على ظهر الأرض يعرف سنة إذا لم يعلم ربه أو وارثه . فإن قامت القرائن على توالى الأعصار عليه بحيث يعلم أن ربه لا يمكن معرفته ولا نعرفه وارثه فى هذا الأوان . فهل ينزى تملكه ؟ أو يكون محله بيت مال المسلمين ؟ لقولهم : كل مال جهلت أربابه فمحله بيت المال ؟ وهو الظاهر بل المتعين .

\* (وما لُقَطَه) بالفاء والطاء المعجمة : أى طرحه (البحر) مما لم يتقدم ملك أحد عليه (كعنبر) ولؤلؤ ومرجان وسمك (فلواجده) الذى وضع يده عليه أولاً (بلا تخميس) . لأن أصله الإباحة . فلو رآه جماعة فتدافعوا عليه ، فجاء آخر فوضع يده عليه فهو له دون المتدافعين .

\* (فإن تقدم عليه) أى على ما لقظه البحر (ملك) لأحد . (فإن كان) من تقدم له ملك (حربياً فكذلك) : أى فهو لواجده لكنه يخمس لأنه من الركاز ،

أو الذى فَلَقَطَه كما سياتى .

قوله : [وكره حفر قبره] : إنما كره لأن ترابهم نجس وخوف أن يصادف قبر صالح ، وأما نبش قبر المسلم لغير ضرورة مما تقدم فحرام . وحكم ما يوجد حكم اللقطة .

قوله : [لُقطة] : أى على حكمها وفى (بن) عن المدونة أن مال الذى ينظر فيه الإمام وليس لقطة .

قوله : [بالفاء] : أى المفتوحة .

فالتشبيه ليس بتام بدليل ما بعده، ومراده بالحرى المتحقق حرابته وإلا فما بعده يغنى عنه أى قوله ؛ ( و ) إن كان من تقدم ملكه ( جاهلياً ) أى غير مسلم وذى ( ولو بشك ) فى جاهليته وغيرها ( فركاز ) يخمس والباقى لواجده .  
 \* ( وإلا ) — بأن علم أنه لمسلم أو ذى — ( فُلُقْطَة ) يعرف . ولا يجوز تملكه ابتداءً خلافاً لبعضهم .

---

قوله : [ ولا يجوز تملكه ابتداء ] : أى ما لم تقم القرائن على توالى الأعصار عليه وإلا فهو عين ما نظر فيه .

● تهمة : فى الخطاب وكبير التتأى الخلاف فىمن ترك شيئهُ فأخذه غيره : هل هو لربه ؟ حتى لو رماه الآخذ فى كالجلب ثانياً ضمنه . وليس له إلا أجرة تخليصه أو نفقته على الدابة ، أو لآخذه مطلقاً ؟ أو إن تركه ربه معرضاً عنه بالمرّة أو الدابة فى محل مجذب ؟ فانظره كذا فى المجموع .

## فصل : في بيان مصرف الزكاة<sup>(١)</sup>

- وهو من شروط صحتها ، كالإسلام .
- (ومصرفُها) : أى محل صرفها أى من تصرف . أى من تعطى له . (فقيرٌ) لا يملك قُدوت عامه ، ولو ملك نصاباً ) : فيجوز الإعطاء له وإن وجبت عليه .

### فصل:

قوله : [ ومصرفها ] : المصرف اسم مكان لا مصدر ؛ لأن الأصناف اسم محل الزكاة فالدالك قال : «أى محل صرفها» . وفي كلامه لطيفة : وهى الإشارة إلى أن اللام الواقعة فى قوله تعالى : ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ )<sup>(٢)</sup> إلخ . لبيان المصرف عند المالكية لا للاستحقاق والمالك ، وإلا لكان يشترط تعميم الأصناف .

قوله : [ لا يملك قوت عامه ] : الأول أن يقول هو من يملك شيئاً لا يكفيه عامه ، وإلا فكلامه يقتضى أن الفقير أعم من المسكين وليس كذلك بل بينهما

( ١ ) يبين هذا الفصل الوظيفة الاجتماعية الحقيقية للزكاة ، وأنها ليست - فى الواقع - وظيفة الضريبة الحديثة ، أى أنها ليست موجهة لمقابلة النفقات العامة ، حيث إنها لا تدخل الخزنة العامة ( بيت المال ) وإنما تصرف فى مصارف معينة ، ولا يصح استخدامها - كما تنادى بعض الاقتراحات الحديثة - فى نفقات المرافق العامة أو إقامة مصانع أو نحو ذلك ، فإن هذا كله - مع الاعتراف بلزومه وجدواه - لا يدرك بالزكاة وإنما يدرك بوسائل أخرى فى النظام الإسلامى . ولا يحقق الهدف الذى تنغياه الزكاة . وفى الواقع فإن المصارف التى تصرف فيها الزكاة تؤدي وظيفة هامة وهى الأخذ بيد تلك الطبقة البائسة التى تسقط اجتماعياً ومعتزك الحياة ولا تستطيع الدولة أن تمد لها يد المعونة اللازمة بالسرعة اللازمة . من أهم أسباب التضامن الاجتماعى الإسلامى كذلك : تماسك الأمة الإسلامية فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والمسئولية عن الإثم العام بالقيام بفرض الكفاية ، والمسئولية عن الإنفاق العام تبعاً لذلك وبسبب هذه العلاجات الاجتماعية الحافظة لم يحدث أبداً أن تدهور الحال فى المجتمع الإسلامى . وحتى فى أسوأ عهود التقهقر فى بلاد الإسلام كان الشعب قائماً بدوره فى صيانة المصالح وحفظ الفقير .

( ٢ ) سورة التوبة آية ٦٠

• (ومسكينٌ لا يملك شيئاً) فهو أحوج من الفقير .

تباين حيث ذكرنا مع بعضهما ، وهو معنى قول بعضهم إذا اجتماعا افتقرا ، بخلاف مآلو اقتصر على أحدهما كما في قوله تعالى : ( فَلَا طَعَامٌ لِّسَيِّئِينَ مَسْكِينًا ) ، فالمراد به ما يشمل الفقير وهو معنى قوله بعضهم وإذا افتقرا اجتماعاً تأمل .

قوله : [ فهو أحوج ] إلخ : أفهم كلامه أن الفقير والمسكين صنفان متغايران كما علمت ، خلافاً لمن قال إنهما صنف واحد . وتظهر ثمرة الخلاف فيما إذا أوصى بشيء للفقراء دون المساكين أو العكس ؛ فهي صحيحة على الأول دون الثاني . وإذا ادعى شخص الفقر أو المسكنة ليأخذ من الزكاة فإنه يصدق بلا يمين إلا لريبة بأن يكون ظاهره يخالف ما يدعيه ، فإنه لا يصدق إلا ببينة وهل يكفي الشاهد واليمين أو لا بد من الشاهدين ؟ كما ذكروه في دعوى المدين العدم ودعوى الولد العدم ، لأجل نفقة والديه . وعلى أنه لا بد من شاهدين فهل يحلف معهما ؟ كما في المسألتين المذكورتين أولاً يحلف ؟ كما في مسألة دعوى الوالد العدم لأجل أن ينفق عليه ولده . كذا في الحاشية .

• تنبيه : من لزمت نفقته ملياً أو كان له مرتب في بيت المال يكفيه ، لا يعطى منها . وظاهر كلامهم : ولو كان ذلك الملى لم يجز النفقة بالفعل ، وهو كذلك ؛ لأنه قادر على أخذها منه بالحكم . وأما من له منفق ينفق عليه تطوعاً فله أخذها كما ذكره ( ح ) ، لأن للمنفق المذكور قطع النفقة ، ولا فرق بين كون ذلك المنفق المتطوع قريباً أو أجنبيّاً .

والحاصل : أن من كانت نفقته لازمة للملى لا يعطى اتفاقاً ، وإن تطوع بها ملىء ففياً أربعة أقوال : قيل يجوز له أخذها وتجزئ ربها مطلقاً ، وهو الذي في ( ح ) وهو المتمد ، وقيل لا تجزئ مطلقاً وهو لابن حبيب ، وقيل : لا تجزئ إن كان المنفق قريباً وتجزئ إن كان أجنبيّاً وهو ما نقله الباجي ، وقيل : إنها تجزئ مطلقاً لكن مع الحرمة وهو ما نقله ابن أبي زيد .

• فائدة : نقل ( ح ) عن البرزلي عن بعض شيوخه أن من كان عنده يتيمة ، يجوز له أن يشورها من الزكاة بقدر ما يصلحها من ضروريات النكاح ،

\* (وعاملٌ عليها) : أى على الزكاة ؛ (كساعٍ وجابٍ) : وهو الذى يجيى الزكاة (ومفرقٌ) وهو القاسم ، وكاتبٌ وحاشر : وهو الذى يحشر - أى يجمع - أرباب المواشى للأخذ منهم .

\* (ولو) كان العامل (غنياً) : لأنه يأخذ منها بوصف العمل لا بوصف الفقر .  
 \* (إن كان كلٌ) من الفقير وما بعده (حرّاً مسلماً غير هاشمى) : فلا يجزى لعبد أو كافر أو هاشمى : أى من بنى هاشم بن عبد مناف ، لأن آل البيت تحرم عليهم الزكاة لأنها أوساخ الناس ، ولهم فى بيت المال ما يكفيهم . وأما بنو المطلب أخو هاشم فليسوا عندنا من آل البيت فيعطون منها ، قال بعضهم : إذا

والأمر الذى يراه القاضى حسناً فى حق المحجور . (ا هـ . بن نقله محشى الأصل) .

قوله : [وحاشر] : اعترض بأن السعاة عليهم أن يأتوا أرباب الماشية وهم على المياه ولا يقعدون فى قرية ولا يبعثون لأربابها إذ لا يلزمهم السير لقرية أخرى ؛ وحيث فلا حاجة للحاشر ؟ وأجيب : بأن مراد الشارح - كما قاله غيره - أنه هو الذى يجمع أرباب الأموال من مواضعهم فى قريتهم إلى الساعى بعد إتيانه إليها ، فتحصل أن العامل عليها يصدق بالساعى والجبلى والمفرق والكاتب والحاشر ، لا راع وحارس ، لأن الشأن عدم احتياج الزكاة لهما لكونها تفرق غالباً عند أخذها ، بخلاف من ذكر فإن شأن الزكاة احتياجها إليهم ، فإن دعت الضرورة لراع أو الحارس للمواشى المجموعة فأجرتهم من بيت المال مثل حارس الفطرة .  
 قوله : [لأنه يأخذ منها بوصف العمل] : ولذلك إذا كان فقيراً يأخذ بوصف الفقر أيضاً كما قال خليل ، وأخذ الفقير بوصفيه وكذا يقال فى كل من جمع بين وصفين فأكثر .

قوله : [إن كان كل من الفقير وما بعده] إلخ : أى ما عدا المؤلفلة قلوبهم . كما هو معلوم . واعلم أن الحرية والإسلام وعدم كونه هاشمياً شرط فى صحة أخذ الزكاة . وأما اشتراط كون العامل عدلاً عالملاً بأحكامها الآتين فى الشرح فيهم شرط لصحة كونه عاملاً ؛ فلو كان هاشمياً أو عبداً ، وكان عدلاً عالملاً بأحكامها ففقدت توليته ولكن لا يعطى منها بل يعطى أجره مثله من بيت المال .

قوله : [فليسوا عندنا من آل البيت] : أى على الراجح .

قوله : [قال بعضهم إذا حرّموا حقهم] إلخ : قال فى الحاشية تنبيه محل



حرّموا حقهم من بيت المال وصاروا فقراء جاز أخذهم وإعطاؤهم منها كما هو الآن . ويشترط في العامل ما ذكر وأن يكون عدلاً عالمًا بأحكامها ؛ فلا يستعمل عليها عبد ولا كافر ولا هاشمي ولا فاسق ولا جاهل بأحكامها

\* ( ومؤلف ) قلبه قال تعالى : [ والمؤلفة قلوبهم ] : وهو ( كافر ) يعطى منها ( ليسلم ) أى لأجل أن يسلم ، وقيل : وهو مسلم قريب عهد بالإسلام يعطى منها ليتمكن من الإسلام .

عدم إعطاء بنى هاشم إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت المال ، فإن لم يعطوه وأضرّ بهم الفقر أعطوا منها ، وإعطاؤهم أفضل من إعطاء غيرهم ، قاله في الخصائص وظاهره : وإن لم يصلوا إلى إباحة أكل الميتة ، وقيد الباجي إعطاءهم بوصولهم لها ولعله الظاهر أو المتعين ، كذا في ( عب ) . أقول قد ضعف اليقين في هذه الأعصار المتأخرة ؛ فإعطاء الزكاة لهم أسهل من تعاطيهم خدمة الذمي والفاجر والكافر ( اهـ ) . وأما صدقة التطوع فهي للآل جائزة على المعتمد .

● فائدة : الهاشمي من الهاشم عليه ولادة : كأولاد العباس وحمة وأبي طالب وأبي لهب وأولاد فاطمة فتحرم على الجميع الزكاة ، ويجوز لهم لبس الشرف . ومن كانت أمه منهم فقط ليس بالآل فتجوز له الزكاة ويجوز له لبس الشرف على ما اعتمده الأجهوري في شرحه ، لأن له نسبة بهم على كل حال ، ففي الحديث : « ابن أخت القوم منهم » وورد أيضاً : « الخال أب » ، وورد أيضاً : « تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس » . فلهذا جاز له لبس الشرف ليحترم ، ثم إن لبس الشرف هذا حادث في زمن السلطان الأشرف وكان قبل ذلك لا يعرف الشريف من غيره ، فأحدث لهم ذلك السلطان لتمييزوا عن غيرهم فصار شعارهم فلبسه من غير نسبة حرام .

قوله : [ ليسلم ] : هذا القول لابن حبيب ومقابله لابن عرفة ، قال خليل وحكمه باق أى لم ينسخ ، لأن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الإسلام لأجل إنقاذ مهجته من النار لا لإعانتة لنا حتى يسقط بفشو الإسلام ، وقيل إنه منسوخ بناء على أن العلة لإعانتهم لنا وقد استغنينا عنهم بعزة الإسلام ، والخلاف مفرع على القول الذي مشى عليه المصنف من أن المؤلف كافر يعطى ترغيباً له في الإسلام أما على القول المقابل له الذي ذكره الشارح فخكمه باق اتفاقاً .

- \* (ورقيق "مؤمن") لا كافر (بعثتق منها) بأن يشتري منها رقيق فيعتق، أو يكون عنده عبد أو أمة يقومه قيمة عدل ويعتقه عن زكاته ، وهذا معنى قوله تعالى : [ وفي الرقاب ] .
- ويشترط في الرقيق أن يكون خالصاً (لا عقد حريّة فيه) : ككتاب ومدبر ومعتق لأجل وأم ولد ، وإلا فلا يجزى .
- \* (وولأوه) — إذا عتق منها — (للمسلمين) لا للمزكي ، فإذا مات ولا وارث له وترك مالا فهو في بيت المال .
- \* (وغارم) : أى مدين .

- قوله : [ ورقيق ] : أى ذكر أو أنثى .
- وقوله : [ مؤمن ] : قال (عب) : ولو هاشمياً وارتضاه شيخ المشايخ العدوى ، لأن تخلص الهاشمي من الرق أولى ولأنه لم يصل له من تلك الأوساخ شيء ، ويتصور ذلك فيما إذا تزوج هاشمى أمة مملوكة لشخص لعدم وجود طول للحرائر ، وخشي على نفسه العنت فأولاده أرقاء لسيد الأمة ، وأشرف . ويؤلف منها الهاشمي أيضاً ؛ لأن تخلصه من الكفر أهم ، ولأن الكفر قد حط قدره فلا يضر أخذه الأوساخ . فعلى هذا يكون كل من المؤلف والرقيق مستثنى من قول المصنف : « غير هاشمى » . ولا يشترط في عتق الرقيق منها سلامته من العيوب خلافاً لأصيح .
- قوله : [ بأن يشتري منها رقيق فيعتق ] إلخ : بشرط أن لا يعتق بنفس الملك على رب المال كالأبوين والأولاد والحواشى القريبة الإخوة والأخوات . فإن اشترى من زكاته من يعتق عليه فلا يجزئه إلا أن يدفعها للإمام ، فيشتري بها والد رب المال وولده ويعتقه فيجزئ حيث لا تواطؤ .
- قوله : [ وولأوه إذا عتق منها للمسلمين ] : وسواء صرح المعتق بذلك أو سكت . بل ولو شرطه لنفسه ، وأما لو قال : أنت حر عني وولأوك للمسلمين ، فلا تجزئه عن الزكاة والعتق . لازم والولاء له لأن الولاء لمن أعتق .
- قوله : [ وغارم ] : اشترط فيه الشارح أيضاً أن يكون غير هاشمى لأنها أوساخ الناس . ولا يقال : الدائن يضع القدر أكثر من أخذ الزكاة ، لأننا نقول :

ليس عنده ما يوفى به دينه ( كذلك ) : أى حر مسلم غير هاشمى يعطى منها لوفاء دينه . ( ولو مات ) : فيوفى دينه منها .

\* إذا ( تداينَ لا في فسادٍ ) كشرِب خمر وقمار ، ( ولا لأخذِها ) : أى لأجل أن يأخذ منها ، ومعناه : أن من عنده كفايته وتداين للتوسع في الإنفاق على أن يأخذ منها فلا يعطى<sup>(١)</sup> ، وأما فقير تداين للإنفاق على نفسه وعائلته بقصد أن يعطى منها فلا ضرر في ذلك .

\* ( إلا أن يتوب ) من تداين لفساد أو لأخذ منها ، بأن تظهر توبته ويبقى قد تداين رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات وعليه الدين فمذلتها أعظم من مذلة الدين ، وفي هذا التعليل شيء ولذلك سيأتى في الشارح أنه يعطى إذا لم يكن بيت مال يوفى منه دينه .

قوله : [ ليس عنده ما يوفى ] إلخ : أى مما يباع على المفلس .

قوله : [ ولو مات ] : رد بلو على من قال : لا يقضى دين الميت من الزكاة لوجوب وفائه من بيت المال . ويشترط في هذا الدين أن يكون شأنه أن يحبس فيه ؛ فيدخل دين الولد على والده ، والدين على المعسر . ويخرج دين الكفارات والزكاة ، لأن الدين الذى يحبس فيه ما كان لآدمي ، وأما الكفارات والزكوات فهي لله .

قوله : [ إلا أن يتوب ] : رجع الشارح للأمرين معاً وهو الذى قاله في الحاشية

( ١ ) روى الإمام البخارى عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاني ، ثم سأله فأعطاني ، ثم سأله فأعطاني ، ثم قال : « يا حكيم : إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك فيه وكان كالذى يأكل ولا يشبع . اليد العليا خير من اليد السفلى . فقال حكيم : فقلت يا رسول الله ، والذى بعثك بالحق لا أرى أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا ، فكان أبو بكر رضى الله عنه يدعو حكيماً إلى العطاء فيأبى أن يقبله عنه . ثم إن عمر رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئاً . فقال : أنهدكم يا معشر المسلمين على حكيم ؛ أنى أعرض عليه حقه من هذا التوب فيأبى أن يأخذه ، فلم يرضا حكيم أحداً من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وروى أيضاً عن عبد الله بن عمر قال : سمعت عمر يقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطينى العطاء فأقول : أعطه من هو أفقر إليه منى . فقال : خذه ! إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ ، وما لا ، فلا تتبعه نفسك » . وروى أيضاً نبي من سأل الناس تكثراً . وروى عن أبي سعيد الخدري قوله صلى الله عليه وسلم : « ومن يستغف يغه الله ، ومن يستغنى يئنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر » .

عليه بما تدأينته في فسادہ فيعطى منها . لا بمجرد دعواه التوبة .

\* (ومجاهدٌ كذلك) : أى حر مسلم غير هاشمى .

(وآلته) بأن يشتري منها سلاح أو خيل ليغازى عليها ، والنفقة عليها من بيت

المال ، ويعطى المجاهد منها . ويدخل فيه الجاسوس والمرباط (ولو) كان (غنياً) :

لا إن أخذه بوصف الجهاد وهذا معنى قوله تعالى : [ وفي سبيل الله ] .

\* (وابنٌ سبيلٍ) : وهو الغريب (كذلك) : أى حر مسلم غير هاشمى وهو

( محتاجٌ لما يوصله ) لوطنه إذا سافر من بلده ( فى غير معصية ) ، وإلا لم

خلافاً لهرام حيث رجع له لخصوص الفساد محتجاً بأن التداين لأخذها ليس محرماً  
فلا يحتاج لتوبة ، وردّ عليه بأن من تداين وعنده كفايته كان سفيهاً ، والسفه  
حرام يحتاج لتوبة .

قوله : [ ومجاهدٌ كذلك ] : أى متلبس به أو بالرباط .

قوله : [ أى حر مسلم ] إلخ : فإن تخلف وصف من هذه الأوصاف فلا يعطى

ذلك المجاهد منها شيئاً .

قوله : [ ويدخل فيه الجاسوس ] : أى ولو كان كافراً لكن إن كان مسلماً

فلا بد من كونه حرّاً غير هاشمى ؛ وأما إن كان كافراً فلا بد من كونه حرّاً ، ولا

يستتر في كونه غير هاشمى لحسة الكفر .

قوله : [ ولو كان غنياً ] : ردّ بلو على مانقل عن عيسى بن دينار من أن

المجاهد الغنى لا يأخذ منها . فإنه ضعيف .

قوله : [ فى غير معصية ] : أى بأن كان غير عاص أصلاً أو كان عاصياً

فى السفر فيعطى فى هاتين الحالتين . بخلاف مالهو كان عاصياً بالسفر فلا يعطى

ولو خشى عليه الموت ، لأن نجاته فى يد نفسه بالتوبة ، ونقل أبو على

المسناوى عن التبصرة : لا يعطى ابن السبيل منها إن خرج فى معصية ، وإن خشى

عليه الموت نظر فى تلك المعصية : فإن كان يريد قتل نفس أو هتك حرمة لم يعط

إلا إن تاب . ولا يعطى منها ما يستعين به على الرجوع إلا أن يكون قد تاب أو يخاف

عليه الموت فى بقائه : فقد فصلت بين سيره للقتل وهتك الحريم — فلا يعطى إلا

يعطى . (إلا أن يجد الغريب (مسلفاً) لما يوصله (وهو) : أى الحال أنه (غنى ببلده) فلا يعطى حينئذ . فالإعطاء فى ثلاث صور : للفقير مطلقاً ، والغنى الذى لم يجد مسلفاً ، وعدمه فى صورة . ومفهوم محتاج : أن غيره لا يعطى وهو ظاهر . وأما الهاشمى فيه وفى الذى قبله فعلى الإمام أو نائبه أن يعطيه من بيت المال ما يوصله ، فإن عدم بيت المال — كما هو الآن — فالجارى على ما تقدم فى الفقير أن يعطى المدين أو الغريب الهاشمى منها لوفاء الدين أو لما يوصله لبلده ، فهذه الأصناف الثمانية هى المذكورة فى قوله تعالى : [ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ] إلخ فلا تجزى لغيرهم كسور وسفن لغير جهاد فى سبيل الله وشراء كتب علم ودار لتسكن أو ضيعة لتوقف على الفقراء .

● (ونُدبَ إِبْنُ المِظْطَرِّ) أى المحتاج على غيره بأن يخص بالإعطاء أو يزداد له فيه على غيره على حسب ما يقتضيه الحال ، إذ المقصود سد الخلة (لأنعميم

إن تاب — وبين رجوعه لبلده فيعطى إن تاب أو خيف عليه الموت وهو ظاهر .  
قوله : [ فالجارى على ما تقدم ] : نحصل أن اشتراط عدم كونه هاشمياً فى تلك الأصناف إنما هو لشرفه ، فإن أدى منعه منها إلى الضرر به قدم وبلغى الشرط ارتكاباً لأخف الضررين .

قوله : [ لغير جهاد فى سبيل الله ] : أى وأما له فيجوز . كما قال ابن عبد الحكم : ينشئ منها المركب للغزو ويعطى منها كراء التواتية ويبنى منها حصن على المسلمين . ولم ينقل اللخمي غيره ، واستظهره فى التوضيح . وقال ابن عبد السلام هو الصحيح — كذا فى البنائى نقله فى حاشية الأصل . قال الخرشى : ومثل السور والمركب ؛ الفقيه والقاضى والإمام ، لكن قال فى الحاشية : محل كون الفقيه الذى يدرس العلم أو يفتى لا يأخذ منها إذا كان يعطى من بيت المال ، وإلا فيعطى منها ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية ، فإن لم تكن فيه قابلية لم يعط إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه . ولكن قال اللخمي وابن رشد : إذا منعوا حقهم من بيت المال جاز لهم أخذ الزكاة مطلقاً . سواء كانوا فقراء أو أغنياء بالأولى من الأصناف المذكورة فى الآية . ( ١٥٠ ) .

الأصناف): فلا يندب بل متى أعطى لأى شخص موصوف بكونه من أحد الأصناف الثمانية كفى .

\* ( و ) ندب ( الاستنابة ) فيها : لأنها أبعد من الرياء وحب المحمدة .  
 \* ( وجاز دفعُها ) : أى الزكاة ( لقادرٍ على الكسبِ ) إذا كان فقيراً ولوترك التكسب اختياراً .

\* ( و ) جاز ( كفاية سنة ) أى إعطاء فقير أو مسكين ما يكفيه سنة ( ولو ) كان ( أكثر منه ) : أى من نصاب لا أكثر من كفاية سنة ولا أقل منه .

\* ( و ) جاز ( ورقٌ ) أى إعطاؤه ( عن ذَهَبٍ وعكسه ) بلا أولوية لأحدهما عن الآخر ، وقيل بأولوية الورق عن الذهب لأنه أيسر فى الإنفاق ، وأما إخراج الفلوس عن أحد النقيدين فالمشهور الإجزاء مع الكراهة ، معتبراً بإخراج أحدهما عن الآخر .

قوله : [ لاتعميم الأصناف فلا يندب ] : أى لأن اللام فى قوله تعالى : ( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ) الآية لبيان المصرف لا للملك . وأوجب الشافعى تعميم الأصناف إذا وجدوا ، ولا يجب تعميم أفرادهم إجماعاً لعدم الإمكان ، واستحب أصبغ مذهب الشافعى قال : لئلا يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح ، ولما فيه من سد الخلة والغزو ووفاء الدين وغير ذلك ، ولما يوجب من دعاء الجميع ومصادفة لى فيهم . كذا فى الحرشى .

قوله : [ كفى ] : أى ولو كان الآخذ لها العامل إذا كانت قدر عمله وأخذ الزائد بوصف الفقر .

قوله : [ وندب الاستنابة ] : أى وقد تجب على من تحقق وقوع الرياء منه ، ومثله الجاهل بأحكامها ومصرفها . ومن آدابها دفعها باليمين ، ودعاء الجاهل والإمام لدافعها ، وأوجبه داود .

قوله : [ فالمشهور الإجزاء ] : خلافاً لمن يقول بعدمه لأنه من باب إخراج القيمة عرضاً .

وقوله : [ مع الكراهة ] : هكذا فى التوضيح والخطاب عن النوادر .

\* (بصرف الوقت) أى وقت الإخراج - لا وقت الوجوب ؛ المسكوك بصرفه ، وغيره بصرفه . ولا تعتبر قيمة الصباغة ؛ فمن عنده حلىّ أخرج صرف زنته لا قيمة صياغته .

• (ووجب نيّتها) : عند الدفع ، ويكفى عند عزلها ، ولا يجب إعلام الفقير

قوله : [بصرف الوقت] : الباء للملازمة متعلقة بإعطاء ، أى : متلبساً ذلك الإعطاء بصرف الوقت

قوله : [المسكوك بصرفه] إلخ : أى فمن وجب عليه دينار من أربعين مسكوكة وأراد أن يخرج عنه مسكوكاً من غير نوعه أو من نوعه فالأمر ظاهر ، وإن أراد أن يخرج عنه فضة غير مسكوكة وجب عليه مراعاة سكة الدينار زيادة على صرفه غير مسكوك ، لأن الأربعين المسكوكة يجب فيها واحد مسكوك . وكذا إن أراد أن يخرج عنها ديناراً غير مسكوك من التبر مثلاً وجب عليه مراعاة السكة فيزيدها على وزن الدينار ، وسواء ساءى الصرف الشرعى - وهو كل دينار بعشرة دراهم - أو نقص أو زاد . وما ذكر من إخراج قيمة السكة إذا أخرج من نوعه غير مسكوك هو ما لابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام ؛ لأن الفقراء شركاء وإن لم تعتبر السكة فى النصاب كما سبق . وفى ( ر ) و ( بن ) : اعتراضه بأنه رباً لم يقل القابسى القائل باعتبار السكة .

قوله : [ لا قيمة صياغته ] : فمن كان عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون ديناراً ولصياغته يساوى خمسين : فإنه يخرج عن الأربعين ويلغى الزائد وهذا إذا أخرج عنه من نوعه كذهب عن ذهب . وأما لو أخرج ورقاً عن ذهب مصوغ ، فهل هو كالنوع الواحد تلغى الصياغة ؟ وهو الراجح ، وقيل : لا تلغى وهو ضعيف ، فلذلك المصنف أطلق فى إلغاء الصياغة .

قوله : [ ووجب نيّتها ] : فإن لم ينو ولو جهلاً أو نسياناً لم تجز والنية الواجبة إما عن نفسه أو عن محجوره بأن ينوى أداء ما وجب فى ماله أو مال محجوره ، قال سند : والنية الحكمية كافية فإذا أعد دراهمه وأخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ أن هذا المخرج زكاة - لكن لو سئل لأجاب - أجزأه .

قوله : [ ويكفى عند عزلها ] : كما لسند ، فإذا نواها عند العزل وسرقها من

بل يكره كما قال اللقاني لما فيه من كسر قلب الفقير .  
 \* ( و ) وجب ( تفرقتها فوراً بموضع الوجوب ) وهو في الحرث والماشية الموضع الذي جبيت منه ، وفي النقد - ومنه قيمة عرض التجارة - موضع المالك حيث كان ما لم يسافر ، ويوكل من يخرج عنه ببلد المال ، فموضع المال .  
 \* ( أو قُربه ) أى قرب موضع الوجوب وهو مادون مسافة القصر ؛ لأنه في حكم موضع الوجوب فيجوز دفعها لمن يقربه ولو وجد مستحق في موضعه أعدم . ولا يجوز نقلها لمن على مسافة القصر .  
 \* ( إلا لأعدم ) ممن بموضع الوجوب أو قربه ، ( فأكثرها ) تنقل ( له ) أى للأعدم وجوباً وأقلها في موضعه ؛ فإن أداها لمن بموضعه فقط أجزأت .  
 \* ( وأجزأت ) نقلها ( لثلثهم ) في الأدم . وأثم . إذ الواجب تفرقتها كلها بموضع الوجوب عند المماثلة في الأدم .  
 • ( لا ) إن نقلها كلاً أو بعضاً ( لدونهم ) أى لمن هو دون أهل الموضع ( في الأدم ) فلا تجزئ .  
 ( كأن قدّم مُعَشَّراً ) أى زكاة ما فيه العشر أو نصفه قبل وجوبه بإفراك الحب وطيب الثمر لم يجزه . وعليه زكاته إذا وجبت ؛ إذ هو كمن صلى قبل دخول الوقت .

يستحقها : أجزأت .

قوله : [ موضع المالك ] : وقيل موضع المال .  
 قوله : [ فأكثرها تنقل له ] : أى بأجرة من الفمى ، فإن لم يوجد بيعت واشترى مثلها أو فرق الثمن بحسب المصلحة . وهذا إذا كان النقل على مسافة القصر ، وأما لدون مسافة القصر فبأجرة منها كما قرره شيخ المشايخ العدوى .  
 قوله : [ وجوباً ] : تبع الشارح ( عب ) : وأورد عليه أنه سبق أن إثارة المضطر مندوب فقط .  
 قوله : [ أجزأت ] : وكذلك لو نقلها كلها فإنها تجزئ مع الحرمة .  
 قوله : [ فلا تجزئ ] : ( بن ) : اعترضه المواق أن المذهب الإجزاء نقله ابن رشد والكافي . انظره كذا في المجموع .  
 قوله : [ فيزكى كما تقدم ] : أى إن نص له ولودهما ، وأما إن زكى قبل النضوض فلا يجزئ على مقتضى كلامهم .



\* (أو) زكى (دينياً) حال حوله (أو عرضاً محتكراً) ولو باعه (قبل القبض) أى قبض الدين ممن هو عليه . أو قبض ثمن عرض الاحتكار لم يجزه . والمراد بالدين : الدين الذى لا يزكى كل عام وهو دين المحتكر مطلقاً ودين المدير من قرض أو على معسر ؛ وأما دين المدير من بيع وهو حال مرجو فيزكى كما تقدم كل عام .

\* (أو دفع) الزكاة (لغير مستحق) لها كعبد ، أو كافر هاشمى ، أو غنى ؛ فلا تجزئ .

\* (أو) دفعت (لمن تلزمه نفقته أو دفع عرضاً) عنها بقيمته لم يجزئه .

\* (أو) دفع (جنساً) مما فيه الزكاة (عن غيره) : مما فيه زكاة ؛ لم تجزئه .

قوله : [أو غنى فلا تجزئ] : أى إلا الإمام يدفعها باجتهاده فتبين أن الآخذ غير مستحق فتجزئ حيث تعذر ردها ، والوصى ومقدم القاضى كذلك . فتحصل : أن ربه إذا دفعها لغير مستحقها لا تجزئه مطلقاً ؛ والإمام ومقدم القاضى والوصى تجزئه إن تعذر ردها هذا هو المعول عليه .

قوله : [أو دفع عرضاً] : أى حيث أطاع بذلك . وإلا - فإن أكره - أجزأت اتفاقاً .

وحاصل ما فى المتن والشارح كما فى الأصل : أنه إذا أخرج العين عن الحرث والماشية يجزئ مع الكراهة . وأما إخراج العرض عنهما أو عن العين فلا يجزئ ؛ كإخراج الحرث أو الماشية عن العين ، أو الحرث عن الماشية أو عكسه . فهذه تسع المجزئ منها اثنتان . قال أبو على المسناوى : هذا التفصيل للأجهورى ولم أره لأحد . قال فى حاشية الأصل - بل الموجود فى المذهب - طريقتان : عدم إجزاء القيمة مطلقاً وإجزاءها مطلقاً ، فعدم الإجزاء لابن الحاجب وابن بشير ، وقد اعترضه فى التوضيح بأنه خلاف ما فى المدونة ، ومثله لابن عبد السلام والباجى من أن المشهور فيه الإجزاء مع الكراهة ، هذا زبدة ما فى حاشية الأصل . وفى تقرير المؤلف ما يوافقه ؛ فما تقدم أول باب الزكاة من عدم إجزاء القيمة بدل الشيء الواجب فى المواشى وغيرها مبنى على إحدى الطريقتين هنا فليحفظ هذا المقام .

كأن دفع ماشية عن حرث أو عكسه . ومراده بالجنس : ما يشمل الصنف ؛ فلا يجزئ تمر عن زبيب ولا عكسه ، ولا شيء من القطاني عن آخر ، ولا زيت ذى زيت عن آخر ، ولا شعير عن قمح أو سلت أو ذرة أو أرز .  
 \* (إلا العيين) ذهباً أو فضة يخرجها (عن حرث وماشية) بالقيمة (فتجزئ بكرة) أى مع كراهة . وهذا شامل لزكاة الفطر .  
 \* (كتنفد بمها) أى الزكاة قبل وجوبها (بكشهر) فقط لا أكثر . والكاف في قوله : بكشهر زائدة الأولى حذفها (في عين) ومنها عرض تجارة المدير . (وماشية) لا ساعى لها فتجزئ مع الكراهة . بخلاف ما لها ساع وبخلاف الحرث فلا تجزئ كما تقدم .

• (وإن تليف) بعد الوجوب (جرء نصاب) - وأولى كله - (ولم يمكن الأداء) : إما لعدم تمام طيب الحرث أو لعدم مستحق ، أو لغيبة المال (سقطت) الزكاة . فإن أمكن الأداء ولم يؤد ضمن ، وأما ما تلف قبل الوجوب فيعتبر الباقي .

وشبه في السقوط قوله : (كعزلها بعد الوجوب) ليدفعها لمستحقها (فضاعت بلا تفريط) منه . (لا إن ضاع أصلها) بعد الوجوب وبقيت هى فلا تسقط ، ووجب عليه إخراجها فرط أم لا ، ولا إن عزلها قبل الوجوب فضاعت أو تلفت

---

قوله : [ ولا شيء من القطاني عن آخر ] : أى من غيرها أو منها وكان المخرج أدون .

قوله : [ لا أكثر ] : أى على المعتمد وهو رواية عيسى عن ابن القاسم ، وقيل : يغتفر الشهران ونحوهما ، وقيل يوم أو يومان ، وقيل : ثلاثة أيام ، وقيل : خمسة ، وقيل : عشرة . وهذا التقديم المجزئ مع الكراهة سواء كان لأربابها أو لوكيل يوصلها له .

قوله : [ لا إن ضاع أصلها ] : أى دونها ؛ وذلك بأن عزل الزكاة من ماله بعد الحول . ثم ضاع المال الذى هو أصلها وبقيت هى كما قال الشارح .

قوله : [ فرط ] : حاصلة : أنه إذا حل الحول وأخرتفرقتها عن الحول - مع تمكنه من التفرقة - فتلفت ، سواء تلف أصلها أم لا ، فإنه يضمن الزكاة لتفريطه .

فيضمن أو يعتبر الباقي . ولا إن عزلها بعده وفطر بأن أمكن الأداء فلم يؤدّ ، أو وضعها في غير حرزها فيضمن .

● (وزكّي مسافرٌ) في البلد الذي هو به (مامعه) من المال وإن دون نصاب ، (وما غابَ) عنه (إن لم يكنْ) هناك (مخرجٌ) عنه بتوكيل ؛ لأن العبرة بالمالك . فإن كان هناك مخرج زكّي ما معه فقط (ولا ضرورة) عليه من نحو إنفاق فيما يخرج عن الغائب ؛ وإلا أخر حتى يصل لبلده ، فالمراد بالضرورة : الحاجة . ● (وأخذت) الزكاة ممن يجب عليه حيث امتنع من أدائها (كُرْهاً) بضم

قوله : [أو وضعها في غير حرزها] : أى إذا لم يجد فقراء يأخذونها فوضعها في غير حرزها ، فيضمن إن ضاعت وأما لو وجد مستحقيها وأخرها عنهم فإنه يضمن إن ضاعت ولو في حرزها . ومن ذلك الذين يكتزون الأموال السنين العديدة ثم تأتيا جائحة فإن زكاة السنين الماضية متعلقة بذمهم لا يخلصون منها إلا بأدائها . قوله : [وزكّي مسافر] : مفهومه أن الحاضر يزكّي ما حضر وما غاب من غير تأخير مطلقاً ، ولو دعت الضرورة لصرف ما حضر بخلاف المسافر ، فإنه لا يزكّيهما إلا بالشرطين .

قوله : [وما غاب عنه] : هذا شامل للماشية إذا لم يكن لها ساع ، وأما إن كان لها ساع فإنها تزكّي في محلها فلا يشملها كلامه ، وما ذكره المصنف من أن المسافر يزكّي ما غاب عنه بالشرطين ولا يؤخر زكاته حتى يرجع له . أحد قولي مالك . وقال أيضاً : إنه يؤخر زكاته اعتباراً بموضع المال . ويتفرع على الخلاف في اعتبار موضع المال أو المالك : ما لو مات شخص ولا وارث له إلا بيت المال ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر . والذي في أجوبة ابن رشد : أن ماله لمن مات ببلده .

قوله : [ولا ضرورة عليه] : وينفى الضرورة وجود مسلف يمهله لبلده .

قوله : [وإلا أخر] : أى وإلا فإن اضطر أخر الإخراج عن الحاضر معه والغائب حتى يرجع لبلده .

قوله : [وأخذت الزكاة] : أى إن كان له مال ظاهر ، فإن كان ليس له مال ظاهر — وكان معروفاً بالمال — فإنه يحبس حتى يظهر ماله . فإن ظهر بعض المال

الكاف وفتحها ( وإن بقتال ) ، وتجزئ نية الإمام أو من يقوم مقامه عن نيته ، بخلاف مالهو سرق مستحق بقدرها فلا تكفى لعدم النية .

واتهم في إخفاء غيره فقال مالك : يصدق ولا يحلف إنه ما أخفى وإن اتهم ، وأخطأ من يحلف الناس .

قوله : [ وإن بقتال ] : أى ولا يقصد قتله ، فإن اتفق أنه قتل أحداً قتل به وإن قتله أحد كان هدرًا . ويؤدب الممتنع من أداؤها بعد أخذها منه كرهًا إن لم يقاتل حالة الأخذ ولا كفى في الأدب .

قوله : [ وتجزئ نية الإمام ] : أى ويجب دفعها له إن كان عدلا في صرفها . وأخذها . وإن كان جائراً في غيرها— إن كانت ماشية أو حرثاً ، بل وإن كانت عيناً . فإن طلبها العدل وادعى إخراجها لم يصدق . وتقدم أنها لا تدفع للجائر في صرفها ، بل الواجب جردها والهروب بها ، فإن أخذها كرهًا أجزأت .

قوله : [ بخلاف مالهو سرق مستحق ] إلخ : يؤخذ منه أن الفقراء ليس لهم المقاتلة عليها إلا بإذن السلطان أو نائبه لتوقف الزكاة على نيته أو نية المالك ، ولو جاز لهم المقاتلة عليها بغير إذن السلطان أو نائبه لأدى إلى الفساد في الأرض .

● تنمة : إن غرّ عبد بحرية فدفعت له الزكاة فظهر رقه فجناية في رقبته إن لم توجد معه على الأرجح ؛ فيخير سيده بين فدائه وإسلامه فيباع فيها .

واختلف في جواز دفعها للمدين عديم ثم أخذها منه في دينه حيث لم يتواطأ عن ذلك ؟ قولان على حد سواء . وإن دفعت لغريب محتاج لما يوصله أو لغاز ، ثم ترك كل السفر لما دفعت الزكاة لأجله نزعت منهما إلا بوصف الفقر كالغريم إذا استغنى ، بأن ظهر لنا قدرته على وفاء الدين من غيرها فيجب نزاعها على ما اختاره اللخمي .

## فصل : في زكاة الفطر

- (زكاةُ الفِطْرِ واجبةٌ بغروبِ آخرِ رمضان) على قول (أو بفجرِ) أول (شَوَّال) على قول آخر .
- \* (على الحرِّ المسلمِ القادرِ) عليها وقته .

### فصل :

لما أنهى الكلام على زكاة الأموال أتبعه بالكلام على زكاة الأبدان وهي زكاة الفطر. واختلف في وجه إضافتها للفطر ، فقليل : من الفطرة وهي الحلقة لتعلقها بالأبدان ، وقيل لوجوبها بالفطر . وحكمة مشروعيتهما الرفق بالفقراء في إغنائهم عن السؤال ذلك اليوم . وأركانها أربعة : المخرج بكسر الراء ، والمخرج بالفتح ، والوقت المخرج فيه ، والمدفوعة إليه ، وإنما قدم المؤلف زكاة الأموال عليها . وإن كان متعلقها أشرف – لأن زكاة الأموال دعامة من دعائم الإسلام ، ولوقوع الخلاف في وجوبها وسنيتها . والمشهور الوجوب ولذلك لا يقاتلون عليها . قال الحرشي في كميته : وانظر الفرق بينها وبين بعض السنن التي يقاتل على تركها ، وانظر هل يكفر جاحدها أولا ؟ وينبغي التفصيل بين أن يحدد مشروعيتهما : فيكفر ، وبين أن يحدد وجوبها : فلا يكفر ، لأنه قيل بالسنية ( ١٥٠ ) قال في الحاشية : وكذا لا يقاتلون على صلاة العيد بخلاف الأذان والجماعة فيقاتلون على تركهما . لأنه يتكرر ويتوقف الإعلام بدخول الوقت عليه ( ١٥١ ) .

قوله : [ واجبة ] : أى وجوباً ثابتاً بالنسبة ففى الموطأ عن ابن عمر : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر في رمضان على المسلمين »<sup>(١)</sup> وحمل الفرض

(١) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من شعير على كل حر ، أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » تعقبه في تنوير الحوالك : أنه ليس صحيحاً أن مالكا انفرد في هذا الحديث بلفظة « من المسلمين » كما نقل عن الترمذي ، بل وافقه على ذلك رواية له عند مسلم والبخاري . وهي عند الجمهور فرض . قال الحنفية : هي واجب ليس فرضاً . وعند بعض العلماء هي سنة مؤكدة ؛ يحملون لفظة « فرض » : أى قدر .

- ( وإن بتسلف لراجي القضاء ) لأنه قادر حكماً ، بخلاف من لم يرجه .
- ( عن نفسه وعن كل مسلم يمونه ) أى تلزمه مؤنته .

على التقدير بعيد ، خلافاً لمن زعم ذلك وقال إنها سنة ، لاسيما وقد خرج الترمذى : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً ينادى فى فجاج مكة : ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم... » إلى آخر الحديث . ولا يقال : إن فرضها فى السنة الثانية من الهجرة ومكة حينئذ دار حرب ، فكيف يتأتى فيها النداء بما ذكر ؟ لأنه يقال : « بعث المنادى » : يحتمل أنه سنة فتحها وهى سنة ثمان من الهجرة ، ويحتمل أنه سنة حج أبو بكر بالناس وهى سنة تسع ، ويحتمل أنه سنة حجة الوداع وهى سنة عشر ، وليس بلازم أن يكون بعث المنادى عقب الفرض ، ورواية : « فجاج مكة » هى الصواب . خلافاً لما مشى عليه فى الأصل من إبدال مكة بالمدينة . وإنما قلنا بالسنة ، لأن آيات الزكاة العامة سابقة عليها ، فعلم أنها غير مرادة بها أو غير صريحة فى وجوبها .

قوله : [ بغروب آخر رمضان على قول ] إلخ : الأول لابن القاسم فى المدونة وشهره ابن الحاجب وغيره . والثانى لرواية ابن القاسم والأخوين عن مالك وشهره الأبهري وصححه ابن رشد وابن العربى . قال بعضهم : الأول : مبنى على أن الفطر الذى أضيفت إليه فى خبر : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان » : الفطر الجائز وهو ما يدخل وقته بغروب شمس آخر رمضان ، والثانى مبنى على أن المراد الفطر الواجب الذى يدخل وقته بطلوع الفجر . واعترضه شيخ مشايخه العدوى بأن عدم نية الصوم واجب فيهما . وتناول المفطر جائز فيهما . وحينئذ فلا وجه لذلك . وبقي ثلاثة أقوال آخر : الأول : أن وقته بطلوع الشمس ولا يمتد على هذا القول أيضاً كاللذين قبله . الثانى : أن وقته من غروب ليلة العيد ممتداً إلى غروب يومها . الثالث : من غروب ليلة العيد ممتداً إلى زوال يومها . ذكره فى التوضيح ( ١٥ . بن - كذا فى حاشية الأصل ) .

قوله : [ وإن بتسلف ] وقيل لا تجب بالتسلف بل يستحب وعليه اقتصر ابن رشد . فعلم أنها لا تسقط بالدين .

\* (بقرابة) : كوالديه الفقيرين ، وأولاده الذكور للبلوغ قادرين على الكسب ، والإناث للدخول بالزوج أو الدعاء إليه .

(أو زوجية) : أى كونها زوجة له أو لأبيه الفقير . وكذا تلزم لخدام القريب المذكور أو الزوجة إن كان رقيقاً لا بأجرة ، ويمكن إدخاله فى قولنا :

\* (أورق) : أى أو بسبب رق ؛ كعبيده وعبيد أبيه أو أمه أو ولده حيث كان خادماً ، وهم أهل للإخدام (ولو) كان الرقيق (مُكاتباً) (و) الرقيق (المشترك) بين اثنين أو أكثر يجب على كل (بقدر الملك) فيه من نصف أو ثلث أو سدس أو غير ذلك (كالمبعض) يجب الإخراج على مالك بعضه بقدر

قوله : [أو الدعاء إليه] : أى حيث كانت الزوجة مطيقة ولم يكن بها مانع يوجب الخيار .

قوله : [حيث كان خادماً] : يحترز به عما إذا قصد به الربح أو اشترى للفخر .

قوله : [وهم أهل للإخدام] : فلو كان أهلاً للإخدام بأكثر من واحد إلى أربع أو خمس ، ففيل : يلزمه زكاة فطر الجميع ، وقيل : لا يلزمه إلا زكاة فطر واحد فقط . ونص ابن عرفة فى وجوبها عن أكثر من خدام إلى أربع أو خمس إن اقتضاه شرفها . ثالثاً : عن خادمين فقط .

قوله : [يجب على كل بقدر الملك] : هذا هو الراجح . ومقابله : أنها على عدد رءوس المالكين . وهذه المسألة نظائر فى هذا الخلاف ، وضابطها : كل ما يجب بحقوق مشتركة ؛ هل الواجب بقدر الحقوق أو على عدد الرءوس ؟ قولان . لكن الراجح منهما مختلف ، فالراجح الثانى ، وهو اعتبار عدد الرءوس : فى أجرة القسام ، وكنس المراحض ، والسواقي ، وحارس أعيال المتاع ، وبيوت الطعام ، والبحرين ، والبساتين . وكاتب الوثيقة وكذا صيد الكلاب لا ينظر فيه لكثير الكلاب وإنما ينظر فى اشتراك الصيد لرءوس الصائدين . والراجح القول الأول وهو اعتبار الملك فى مسألتنا هذه ،

ما يملك فيه . ( ولا شيء على المبعث ) في بعضه الحر . ثم من ولد له ولد ، أو تزوج أو اشترى عبداً قبل الغروب من آخر يوم من رمضان ، ثم مات قبل الفجر وجبت على الأب أو الزوج أو سيد العبد على القول الأول دون الثاني . ولو حصل شيء مما ذكر بعد الغروب وطلع عليه الفجر وجبت على من ذكر على القول الثاني دون الأول . ولو مات قبل الفجر لم يجب على كل من القولين ، وقس على ذلك من طلق أو عتق أو باع . ومن لم يقدر عليها إلا بعد فجر شوال لم تجب عليه ، لأنه كان عاجزاً عنها وقت الوجوب ، وإن نذبت إن زال فقره أو عتق يومها كما يأتي .

• (وهي): أي زكاة الفطر (صاع) أربعة أمداد عبدة المدحفة ملء اليدين المتوسطتين .

(فضل عن قوته وقوت عياله يومه) أي يوم عيد الفطر ، وقد ملكه وقت الوجوب .

والشفعة، ونفقة الوالدين ؛ أي فإنها توزع على الأولاد بقدر اليسار لعلهم لا يملكون ولا بقدر الميراث ، وكذا زكاة فطرهما . ( اهـ . من حاشية الأصل ) .

• تنبيه : العبد المخدم إن كان مرجعه بعد الخدمة لسيده فزكاته عليه ، وإن كان مرجعه لحرية فزكاته على المخدم بالفتح ، وإن كان مرجعه لشخص آخر فزكاته على ذلك الشخص الذي مرجعه له .

قوله : [ ولا شيء على العبد في بعضه الحر ] : وكذلك عبيد العبيد لا يلزم السيد الأعلى ولا سيدهم زكاة فطرهم ، وفي ( بن ) : أن العبد لا يخرج عن زوجته خلافاً لـ ( عب ) ، وأما الموقوف فعلى ملك الواقف .

قوله : [ ثم من ولد له ولد ] : شروع منه في بيان ثمرة الخلاف المتقدم : لكن الوجوب لا يمتد على كل من القولين .

قوله : [ ولو مات قبل الفجر لم يجب على كل ] إلخ : أي والموضوع أن هذا الشيء حصل بعد الغروب .

قوله : [ ملء اليدين المتوسطتين ] : أي لا مقبوضتين ولا مبسوطتين وذلك



\* (من أغلب قوت أهل المحل من) أصناف تسعة : (قمح أو شعير أو سلت أو ذرة أو دخن أو أرز أو تمر أو زبيب أو أقط) : وهو يابس اللين المخرج زبده . وقوله : (فقط) : إشارة لرد قول ابن حبيب بزيادة العلس على التسعة المذكورة ، فعلى قوله تكون الأصناف عشرة . فيتعين الإخراج مما غلب الاقتيات منه من هذه الأصناف التسعة ، فلا يجزئ الإخراج من غيرها ، ولا منها إن قتيب غيره منها إلا أن يخرج الأحسن ؛ كما لو غلب اقتيات الشعير فأخرج قمحاً .  
\* (إلا أن يفتات غيرها) أى غير هذه الأصناف كعلس ولحم وفول وعدس وحمص ونحوها (فمنه) يخرج . فإن غلب شيء تعين الإخراج منه وإن ساوى غيره خیر .

قدح وثلاث ، فعلى هذا : الربع المصرى يجزئ عن ثلاثة .  
قوله : [من أغلب قوت أهل المحل] : أى البلد من غير نظر لقوت المخرج . والمنظور له غالب قوتهم فى رمضان على ما يظهر من الخطاب ترجيحه ، لا فى العام كله ، ولا فى يوم الوجوب . كذا فى البنائى واستظهر فى المجموع اعتبار الغلبة عند الإخراج .

قوله : [من أصناف تسعة] : وجمعها بعضهم ما عدا الأقط بقوله :  
قمح شعير وزبيب سلت تمر مع الأرز ودخن ذرة  
قوله : [فلا يجزئ الإخراج من غيرها] : أى إذا لم يكن ذلك الغير عيناً ، وإلا فالأظهر الإجزاء لأنه يسهل بالعين سد خلته فى ذلك اليوم (اهـ . تقرير مؤلفين) .  
قوله : [إلا أن يفتات غيرها] : أى فى زمن الرخاء والشدة لافى زمن الشدة فقط ، كما قال أبو الحسن وابن رشد . والذى يظهر من عبارات أهل المذهب : أن غير التسعة—إذا كان غالباً—لا يخرج منه ؛ وإنما يخرج منه إذا كان عيشهم من غير التسعة كما فى المدونة ، فعنى قول المصنف «إلا أن يفتات غيره» : أى إلا أن ينفرد بالاقتيات فيخرج منه .

قوله : [فمنه يخرج] : أى ولو وجد شيء من التسعة ، وكان غير مقتات لهم فلا عبرة به كما قاله الرماضى . قال فى الأصل : والصواب أنه يخرج صاعاً بالكيل من العلس والقطاني ، وبالوزن من نحو اللحم . قال محشيه : ورد بقوله :

- ( وَنَدَبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ ) أى صلاة العيد .
- \* ( و ) ندب إخراجها ( من قُوَّتِهِ الْأَحْسَنَ ) من قوت أهل البلد .
- \* ( و ) ندب إخراجها ( لِمَنْ زَالَ فَقْرُهُ أَوْ زَالَ رَقُّهُ ) بأن عتق ( يَوْمَهَا ) .
- \* ( و ) ندب ( عَدَمُ زِيَادَةِ عَلَى الصَّاعِ ) . بل تكره الزيادة لأن الشارع إذا حدد شيئاً كان مازاد عليه بدعة ؛ فتارة تقتضى المساد كما فى الصلاة . وتارة تكون مكروهة كما هنا وكما فى زيادة التسييح على ثلاث وثلاثين . وحل الكراهة إن تحققت الزيادة وإلا فيتعين أن يزيد ما يزيل به الشك .
- \* ( وَجَازَ دَفْعَ صَاعٍ ) واحد ( لِمَسَاكِينٍ ) يقتسمونه .
- \* ( و ) جاز دفع ( آصُعٍ ) متعددة ( لَوَاحِدٍ ) من الفقراء .
- \* ( و ) جاز ( إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ ) لا أكثر .

والصواب على من قال إنه يخرج من اللحم واللبن مقدار شبع الصاع ، فإذا كان الصاع من الحنطة يغذى إنساناً ويعشبه أعطى من اللحم أو من اللبن مقدار الغداء والعشاء ، وفى المجموع : هل يقدر نحو اللحم بجرم المد أو شبعه ؟ وصوب كما فى الخطاب أو بوزنه خلاف ( اهـ ) .

قوله : [ أى صلاة العيد ] : أى فالمندوب إخراجها قبل الغدو للمصلى ، لكن إن أداها قبل الصلاة وبعد الغدو للمصلى فقد كفى فى المستحب ، وكذا يندب غربلة القمح وغيره ، إلا الغلث فيجب غربلته إن زاد غلثه على الثلث ، وقيل بل يندب ولو كان الثلث أو ما قاربه يسيراً وهو الأظهر كذا فى الأصل .

قوله : [ وجاز دفع آصع متعددة ] إلخ : قال أبو الحسن . ويجوز أن يدفعها الرجل عنه وعن عياله لمسكين واحد ، هذا مذهب ابن القاسم . وقال أبو مصعب : لا يجزئ أن يعطى مسكيناً واحداً أكثر من صاع ، ورآها كال كفارة ، وروى مطرف : يستحب لمن ولى تفرقة فطرته أن يعطى لكل مسكين ما أخرج عن كل إنسان من أهله من غير إيجاب ( اهـ . بن ) .

قوله : [ وجاز إخراجها قبل ] إلخ : فلو أخرجها فى تلك الحالة وضاعت فقال اللخمي : لا تجزئ . واعترضه التونسي واختار الإجزاء .

قوله : [ لا أكثر ] : أى خلافاً للجلاّب حيث جوز إخراجها قبل بثلاثة

- (ولا تَسْقُطُ) زكاة الفطر عن غنى بها وقت الوجوب (بمضى زَمَنُهَا) بغروب شمس يوم العيد بل هي باقية في ذمته أبداً حتى يخرجها .
- (وإنما تُدْفَعُ لِحُرٍّ) فلا تجزئ لعبد (مُسْلِمٍ) فلا تجزئ لكافر .
- (فَقِيرٍ) لا يملك قوت عامه .
- (غَيْرِ هَاشِمِيٍّ) لشرفه وتنزهه عن أوساخ الناس .
- (فإن لم يَقْدِرِ) الحرّ المسلم (إلا على البَعْضِ) : أى بعض الصَّاع ، أو بعض ما وجب عليه إن وجب عليه - أكثر - (أَخْرَجَهُ) وجوباً . فإن وجب عليه أصع ولم يجد إلا البَعْضَ بدأ بنفسه ثم بزوجه ، والأظهر تقديم الولد على الولد .
- (وَأَمَّ) من تجب عليه (إن أَخَّرَ لِلْغُرُوبِ) لتفويته وقت الأداء وهو اليوم كله .
- ولما أنهى الكلام على الزكاة انتقل يتكلم على الصوم وأحكامه فقال :

أيام . وعند الشافعي : يجزئ لإخراجها من أول رمضان ، وحيث أخرجها قبل باليوم واليومين فتجزئ باتفاق إن بقيت بيد الفقير إلى ليلة العيد ، وعلى المعتمد : إن لم تبق ، سواء تولى تفرقتها بنفسه أو وكل من يتولى تفرقتها .

قوله : [ بل هي باقية في ذمته أبداً ] : أى ولو مضى لها سنين .

وقوله : [ حتى يخرجها ] : أى عنه وعن تلزمه زكاة فطره ، وأما لو مضى زمنها وهو معسر فإنه يسقط ندب الإخراج بمضى يومها .

قوله : [ فقير ] : المراد فقير الزكاة الأعم منه ومن المسكين ، وقيل إنما تدفع لعادم قوت يومه . والمعتمد الأول .

قوله : [ أخرجته وجوباً ] : أى لقوله في الحديث الشريف : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم » .

قوله : [ والأظهر تقديم الولد على الولد ] : في هذا الاستظهار نظر لأنها تابعة للنفقة ، ولذلك قال الأصيلي في شرحه على خليل : فرع إذا تعدد من تلزمه نفقته ولم يجد إلا صاعاً أو بعضه ؛ فهل يخرج عن الجميع أو يقدم بعضاً على بعض ؟ كما في النفقة فنفقة الزوجة مقدمة على الأبوين . واختلف في الابن والوالدين

في تقديم نفقة الابن على الأبوين أوهما سواء ، قولان . والظاهر أنها تابعة للنفقة -  
قاله الخطاب .

● تلمة : يندب للمسافر أن يخرج عن نفسه إذا كان عادة أهله يخرجون عنه  
ولما وجب عليه الإخراج ، وحيث اكتفى بإخراج أهله عنه أجزأه إن كان عادتهم  
ذلك أو أوصاهم ، وتكون العادة والوصية بمنزلة النية ، وإلا لم تجزه لفقدها . وكذا  
يجوز إخراجهم عنهم والعبارة في القسمين بقوت المخرج عنه ، فإن لم يعلم احتياط  
لإخراج الأعلى ، فإذا لم يوجد عندهم القوت الأعلى تعين عليه أن يخرج عن  
نفسه ، ويجوز أيضاً أن يخرج من قوته الأدون من قوت أهل البلد عن نفسه  
وعمن يعوله إذا اقتاتته لفقره ، لا لشح ولا هضم نفس أو لعادة ؛ فلا يكفي . والله  
أعلم .



## باب في الصوم

- (يجبُ صَوْمُ رمضان على المكلفِ) : أى البالغ ، العاقل ، ذكراً أو أنثى ، حرّاً أو عبداً .
- \* (القَادِرِ) : على صومه لا على عاجز عن صومه حقيقة أو حكماً كمرضع لها قدرة عليه ، ولكن خافت على الرضيع هلاكاً أو شدة ضرراً .
- \* (الحاضِرِ) لاعلى مسافرٍ سَقَرٍ قَصْرٍ .
- \* (الحَالِي من حَيْضٍ وَنِفَاسٍ) لاعلى حائض ونفساء .
- فشروط وجوبه خمسة : البلوغ ، والعقل ، والقدرة ، والحضور ،

## باب :

الصوم لغة : الإمساك والكف عن الشيء ومنه قوله تعالى : (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً)<sup>(١)</sup> : أى صمتاً وإمساكاً عن الكلام ، وشرعاً : الإمساك عن شهوات البطن والفرج وما يقوم مقامهما مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيما عدا زمن الحيض والنفساء وأيام الأعياد ، قاله في الذخيرة . ( اهـ . خرشي ) وسمى رمضان : لأنه يرمض الذنوب أى يحرقها ويذهبها ، وهو من خصائص هذه الأمة ، والتشبيه في الآية في أصل الصوم كما هو مقرر .

- قوله : [ كمرضع ] : وأدخلت الكاف : الحامل .
- قوله : [ لاعلى مسافر ] : أى سفرأ مباحاً .
- قوله : [ لا على حائض ونفساء ] : أى لا يصح ولا يجب كما يأتي ، بل الصوم في حقهما حرام .
- قوله : [ البلوغ ] : فالصبي لا يجب عليه بل يكره له ، وليس كالصلاة يؤمر به عند سبع ويضرب عليه عند عشر .

(١) سورة مريم آية ٢٦ .

والخلو من الحيض ، والنفاس . ويصح مما عدا المجنون والحائض والنفساء ؛  
فيكون العقل والخلو منهما شرطاً لصحة أيضاً كما سيأتي . وأما الإسلام  
فشرط صحة فقط . وسيأتي أن النية ركن . ودخل المكروه في العاجز .  
• ( بكمالٍ شَعْبَان ) : أى يجب ويتحقق بكماله ثلاثين يوماً .  
• ( أو برؤية عدلين ) : وأولى أكثر ؛ فيجب على كل من أخبر بها بالصوم ،  
وإن لم يرفعها لحاكم ، ويجب عليهما الرفع إذا لم يره غيرهما كما يأتي .  
• ( فإن ) ثبت برؤيتهما و ( لم ير ) الهلال : أى هلال شوال ( بعد ثلاثين )  
يوماً لغيرهما — حال كون السماء ( صَحْوًا ) لا غيم بها — ليلة الإحدى والثلاثين

قوله : [ ويصح مما عدا المجنون ] إلخ : والصحة لانتافي الكراهة كما في  
صوم الصبي أو الحرمة كما في صوم المريض إن أضرب به .  
قوله : [ وأما الإسلام فشرط صحة ] : أى ومثله الزمان القابل للصوم .  
قوله : [ وسيأتي أن النية ركن ] : ومثلها الإمساك عن شهوتي البطن  
والفرج ، ولكن جعلهما الأجهوري في نظمه من شروط الصحة حيث قال :  
شُرَاطُ لَأْدَاءِ الصَّوْمِ نِيَّتُهُ إِسْلَامُنَا وَزَمَانُ لِسَلَاذِمَا قَبْلَا  
كَالْكَفِّ عَنْ مَفْطَرِ شَرْطِ الْوَجُوبِ لَهُ إِطَاقَةٌ وَبَسْلُوحٌ هَكَذَا نَقَلَا  
أَمَّا النِّقَاءُ وَعَقْلٌ فَهُوَ شَرْطُهُمَا دَخُولُ شَهْرِ صِيَامٍ مِثْلَ ذَا جَعْلَا  
قوله : [ ويتحقق ] : أى في الخارج سواء حكم بثبوته حاكم أم لا .  
ومثل كماله ؛ كمال ما قبله وهو رجب كذا ما قبل رجب وهذا إن غم بأن كانت  
السماء ليلة ثلاثين مغيمة ، وأما إذا كانت مصحية فلا يتوقف ثبوته على  
الإكمال ثلاثين ، بل تارة يثبت بذلك إن لم ير الهلال وتارة يثبت برؤية الهلال .  
قوله : [ أو برؤية عدلين ] : هذا إذا انفردا بالرؤية في غيم ولو بصحو  
في بلد صغير أو كبير هو قول مالك وأصحابه ، بل ولو ادعى الرؤية في الجهة التي  
وقع الطلب فيها من غيرهما .

قوله : [ كما يأتي ] : أى من وجوب الرفع على العدل والمرجو .  
قوله : [ لا غيم بها ] : حاصله أن تكذيبهما مشروط بأمرين : عدم رؤيته  
لغيرهما ليلة إحدى وثلاثين ؛ وكون السماء صحواً في تلك الليلة . فلو رآه غيرهما

(كذباً) في شهادتهما برؤية رمضان ، فيجب تبين الصوم . وقولنا : « لغيرهما » : احتراز مما إذا شهدا برؤية شوال فإنه لا يقبل منهما لانهما على ترويج شهادتهما الأولى .

\* (أو) برؤية (جماعة مستفيضة) وإن لم يكونوا عدولا وهي التي يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب ؛ أى كل واحد يدعيها ، لا أنه يدعى السماع من غيره كما يقع لكثير من العوام ، ولا يشترط فيهم العدالة ولا الذكورة والحرية .  
(أو) برؤية (عدل) بالنسبة (لمن لا اعتناء لهم به) : أى بالهلال كانوا أهله أم لا .

ليلة إحدى وثلاثين أو لم يره أحد وكانت السماء غيماً لم يكذبا . ومثل العدلين في كونهما يكذبان بالشرطين المذكورين ، ما زاد عليهما ولم يبلغ المستفيضة . وأما المستفيضة فلا يتأتى فيهم ذلك لإفادة خبرهم القطع ، قال أسيافنا والظاهر أنه إن فرض عدم الرؤية بعد الثلاثين من إخبارهم دل على أن الاستفاضة لم تتحقق فيهم ، وحينئذ فيكذبون ، وحيث كذب العدلان ومن في حكمهما فالنية الحاصلة في أول الشهر صحيحة للعدول والخلاف الأئمة ، لأن الشافعي لا يقول بتكذيب العدلين ويعتمد في الفطر على رؤيتهما أولاً . وظاهر كلام المصنف : أنهما يكذبان ولو حكم بشهادتهما حاكم حيث كان مالكيّاً ، أما لو كان الحاكم بها شافعيّاً لا يرى تكذيبهما فإنه يجب عليه الفطر اعتماداً على رؤيتهما الأولى بناء على قول ابن راشد الآتي .

قوله : [ مستفيضة ] : أى منتشرة .

قوله : [ وهي التي يستحيل ] إلخ : اعلم أن المستفيضة وقع فيها خلاف ؛ فالذي ذكره ابن عبد السلام والتوضيح : أنه المحصل خبره العلم أو الظن ، وإن يبلغوا عدد التواتر . والذي لابن عبد الحكم : أن الخبر المستفيض هو المحصل للعلم لصدوره ممن لا يمكن تواطؤهم على باطل لبلوغهم عدد التواتر ، واقتصر على هذا ابن عرفة والأبى والمواق وكذا شارحنا ، فقول الشارح : يستحيل عادة تواطؤهم : أى لبلوغهم عدد التواتر ، وهذا هو الحق ؛ وإلا فخير العدلين يفيد الظن .

قوله : [ كانوا أهله أم لا ] : هذا هو المعتمد .



(ولا يَحْكُمُ به) : أى برؤية العدل ؛ أى لا يجوز للحاكم أن يحكم بثبوت الهلال برؤية عدل فقط عندنا ، ولا يلزم الصوم إن حكم به إلا لمن لا اعتناء لهم بشأن الهلال (فإن حَكَمَ به مخالفٌ) لنا يرى ذلك (لَتَرِمَ) الصوم، وعم (على الأظهر) من أحد الترددين .

\* (وعم) الصوم سائر البلاد والأقطار ولو بعدت (إن نَقَلَ عن المستفيضة أو) عن (العدلين بهما) أى بالمستفيضة أو العدلين .

فالصو أربع : نقل استفاضة عن مثلها أو عن عدلين ، ونقل عدلين

والحاصل أن رؤية الواحد كافية في محل لا اعتناء فيه بأمر الهلال ولو امرأة أو عبداً ، لكن يشترط أن يكون ممن تثق النفس بخبره وتسكن به لعدالة المرأة وحسن سيرة العبد كذا في الحاشية .

قوله : [على الأظهر] إلخ : حاصله أن المخالف إذا حكم بثبوت شهر رمضان بشهادة شاهد فهل يلزم المالكى الصوم بهذا الحكم ؟ لأنه حكم وقع في محل يجوز فيه الاجتهاد وهو العبادات - وهذا قول ابن راشد القفصى . أولاً يلزم المالكى صومه ؟ لأنه إفتاء لاحكم ؛ لأن حكم الحاكم لا يدخل العبادات ، وحكمه فيها يعدّ إفتاء فليس للحاكم أن يحاكم بصحة صلاة أو بطلانها وإنما يدخل حكمه حقوق العباد من معاملات وغيرها ، وهذا قول القرافي وهو الراجح عند الأصوليين ، وللناصر اللقاني قول ثالث : وهو أن حكم الحاكم يدخل العبادات تبعاً لاستقلالها ؛ فعلى هذا إذا حكم الحاكم بثبوت الشهر لزم المالكى الصوم إلا إن حكم بوجوب الصوم ، قاله شيخ مشايخنا العدوى .

واعلم أنه إذا قيل بلزوم الصوم للمالكى وصام الناس ثلاثين يوماً ولم ير الهلال ، وحكم الشافعى بالفطر ، فالذى يظهر أنه لا يجوز للمالكى لأن الخروج من العبادات أصعب من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السنهورى كذا في حاشية الأصل . ولا يناقض ما تقدم في قولنا ، أما لو كان الحاكم بها شافعيّاً لا يرى تكذيبهما فإنه يجب عليه الفطر لقوة المخالفة هنا .

قوله : [فالصور أربع] : أى التى يثبت بها الصوم اتفاقاً وسيأتى التفصيل في نقل العدل الواحد .

عن مثلهما أو عن استفاضة ولو لم يقع النقل عن الحكم من حاكم كما هو ظاهر كلام بعضهم ، وهو الذي تقتضيه القواعد الشرعية ، إذ كل من بلغه حكم عن عدلين أو عن ناقل عنهما بشرطه وجب العمل به ، وقيل : لا بد من العموم في النقل عن الحكم بهما . وأما نقل العدل الواحد فلا يكفي ، قيل : مطلقاً . والراجح أنه إن نقل عن حكم الحاكم بشبوته بالعدلين أو بالمستفيضة كفى وعم وإليه أشار بقوله :

\* ( أو ) نقل ( بعدل ) واحد أى عن حكم الحاكم لا عن العدلين ولا المستفيضة ( على الأرجح ) .

\* ( و ) يجب ( على العدل ) وأولى العدلين إذا رأى الهلال ، وعلى ( المرجو ) القبول ( الرّفْع للحاكم ) : أى بتبليغه أنه رآه ، ولو علم المرجو جرحه نفسه ؛ لعله أن ينضم إليه من يثبت به عنده فيحكم بالثبوت ، وقد يكون الحاكم ممن يرى الثبوت بعدل .

\* ( فإن أفطّر ) : أى العدل أو المرجو الذى رآه وكذا كل من رآه فأفطر ( فالقضاء والكفارة ) ، ولو تأول على الأرجح .

\* ( لا ) يثبت الهلال ( بقول منجم ) أى مؤقت يعرف سير القمر لا في

قوله : [ بشرطه ] : أى وهو أن ينقل عن كل عدل عدلان .

قوله : [ والراجح أنه إن نقل ] إلخ : الحاصل أن الأقسام ثلاثة : نقل عن حاكم ، أو عن المستفيضة ، أو عن العدلين ؛ فالتعدد شرط في الأخيرين دون الأول ، والمراد بالنقل عن الحاكم : ما يشمل النقل لحكمه أو لنجود الثبوت عنده .

قوله : [ ويجب على العدل ] إلخ : أى وأما الفاسق فيستحب له الرفع ليفتح باب الشهادة لغيره .

قوله : [ فالقضاء والكفارة ولو تأول ] إلخ : أى بناء على أنه تأويل بعيد . وأما لو أفطر من لا اعتناء لهم بأمر الهلال مع ثبوت رؤية المنفرد له فعليهم الكفارة اتفاقاً ولو تأولوا ، لأن العدل في حقهم كالعدلين .

قوله : [ يعرف سير القمر ] : أى يحسب قوس الهلال هل يظهر في تلك الليلة أم لا ؟ وظاهره أنه لا يثبت بقول المنجم ولو وقع في القلب صدقه وهو كذلك .

حق نفسه ولا غيره ؛ لأن الشارع أناط الصوم والفطر والحج برؤية الهلال لا بوجوده إن فرض صحة قوله . وقد علم من قولنا : « فإن أفطر » إلخ ، أنه يجب على من انفرد برؤية رمضان الصوم وإظهاره .

\* ( ولا يجوزُ فطرُ ) أى إظهار فطر شخص ( مُنفرد بشوَال ) أى برؤيته ؛ لثلاثتهم بأنه ادعى ذلك كذباً ليفطر . وأما نية الفطر فتجب عليه ( إلا بمسح ) للفطر في الظاهر كسفر وحيض لأن له أن يعتذر بأنه إنما أفطر لذلك .

\* ( وإن غيبت ) السماء ليلة الثلاثين بفتح الغين المعجمة والياء المشددة مبنى للفاعل ( ولم ير ) الهلال ( فصبيحته ) أى الغيم ( يوم شك ) ، وأما لو كانت السماء مصحية لم يكن يوم شك ؛ لأنه إذا لم تثبت رؤيته كان من شعبان جزءاً . واعترض بقوله صلى الله عليه وسلم : « فإن غمَّ عليكم فاقدروا له <sup>(١)</sup> » أى كلوا عدة ما قبله ثلاثين يوماً ، فإنه يدل على أن صبيحة الغيم من شعبان ، فالوجه أن

خلافاً للشافعية ، وذلك لأننا مأمورون بتكذيبه لأنه ليس من الطرق الشرعية .

• تنبيهان : الأول : لا يلفق شاهد شهد بالرؤية أول الشهر ولم يثبت به الصوم لآخر شهد برؤية شوال آخره على الزاجح ، فشهادة كل لاغية .

• الثاني : من لا يمكنه رؤية الهلال ولا غيرها كأسير ومسجون كمل الشهور التي قبل رمضان وصام رمضان أيضاً كاملاً ، وهذا إذا لم تلبس عليه الشهور ، وأما إن التبت عليه فلم يعرف رمضان من غيرها ، فإن ظن شهراً أنه رمضان صامه وإن تفاوت عنده الاحتمالات تخير شهراً وصامه ، فإن فعل ما طلب منه فله أحوال أربعة : الأول : مصادفته فيجزئه على المعتمد من التردد في خليل . الثاني : تبين أن ما صامه بعده فيجزئه أيضاً فإن كان شوالاً قضى يوماً بدلاً عن العيد حيث كانا كاملين أو ناقصين ، وإن كان الكامل رمضان قضى يومه ، وإن كان شوالاً لا قضاء ، وإن تبين أن ما صامه الحجة فإنه لا يعتد بالعيد وأيام التشريق . الثالث : تبين أن ما صامه قبله كشعبان فلا يجزئه قولاً واحداً . الرابع : بقاؤه على شكه فلا يجزئه على ما قال خليل . وقال ابن الماجشون وأشهب وسحنون : يجزئه لأن فرضه الاجتهاد ، وقد فعل ما يجب عليه فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه ، ورجحه ابن يونس فتدبر .

قوله : [ كالوجه ] : حاصله : أن يوم الشك صبيحة الثلاثين إذا كانت

( ١ ) وابن ماجه والسنائ عن ابن عمر أخرجه البخارى ومسلم .

تكون صبيحة يوم الشك ما تكلم فيه برؤية الهلال من لا تقبل شهادته .  
 \* ( وكُـرِهَ صِيَامُهُ لِلْإِحْتِيَاظِ ) أى على أنه إن كان من رمضان اكتفى به  
 ( ولا يُجْزِئُهُ ) صومه عن رمضان إن ثبت أنه منه وقيل يحرم صومه لذلك .  
 ( وصيِّمَ ) أى جاز صومه ( عادةً ) أى لأجل العادة التى اعتادها بأن كان  
 عادته سرد الصوم تطوعاً أو كان عادته صوم يوم كخميس فصادف يوم  
 الشك ( وتطوعاً ) بلا اعتياد ( وقضَاء ) عن رمضان قبله ( وكفَّارة ) عن يمين أو غيره

السماء صحواً أو غيماً وتحدث فيها بالرؤية من لا يثبت به كعبد وامرأة ، ولذلك  
 قال فى المجموع : وإن غيمت ليلة ثلاثين ولم تر فصبيحته يوم الشك لاحتمال  
 وجود الهلال وأن الشهر تسعة وعشرون ، وإن كنا مأمورين بإكمال العدد . وقال  
 الشافعى : الشك أن يشيع على السنة من لا تقبل شهادته رؤية الهلال ولم يثبت ،  
 وردّ بأن كلامهم لغو وإن استقر به ابن عبد السلام والإنصاف أن فى كل منهما  
 شكاً ( ٥١ ) .

قوله : [ ولا يجزئ صومه عن رمضان ] : أى لعدم جزم النية .  
 قوله : [ وقيل يحرم صومه لذلك ] : أى أخذاً من ظاهر الحديث : « من  
 صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » <sup>(١)</sup> ، وأجيب بأن المقصود الزجر لا التحريم .  
 قوله : [ وتطوعاً ] : أى على المشهور خلافاً لابن مسلمة القائل بكراهة  
 صومه تطوعاً . ويؤخذ من قوله « تطوعاً » جواز التطوع بالصوم فى النصف الثانى  
 من شعبان خلافاً للشافعية القائلين بالكراهة ، واستدلوا بحديث : « لا تقدموا  
 رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه » <sup>(٢)</sup> أى فيستمر فيه

( ١ ) عن عمار بن ياسر قال : « من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى أبا القاسم محمداً صلى  
 الله عليه وسلم » رواه الخمسة إلا أحمد وصححه الترمذى وهو فى البخارى تعليقاً . وأخرجه ابن حبان  
 وصححه الحاكم والدارقطنى والبيهقى وغيرهم . واستدل المجوزون لصومه بأدلة منها ما أخرجه ابن أبى شبة  
 والبيهقى عن أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصومه . وقيل ذلك عن صوم شعبان كله وإن  
 فعله لا يعارض القول الخاص بالأمة - عند الشوكانى .

( ٢ ) قال الإمام البخارى فى صحيحه : عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه  
 قال : « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجلاً كان يصوم صوماً فليصم  
 ذلك اليوم » . قال الحافظ بن حجر : وفى رواية أبى داود عن سلم بن إبراهيم شيخ البخارى « لا تقدموا =

(ولنذر صادف) كما لو نذر يوماً معيناً أو يوم قدوم زيد فصادف يوم الشك .  
 \* (فإن تبين) بعد صومه لما ذكر (أنه من رمضان لم يجزه) عن رمضان  
 الحاضر ولا غيره من القضاء وما بعده . (وقضاهما) : أى رمضان الحاضر  
 والقضاء أو الكفارة (إلا الأخير) أى النذر المصادف . (فرمضان) يقضيه  
 (فقط) دون النذر لتعين وقته وقد فات .

• (ونُدِبَ إمساكه) : أى يوم الشك أى الكف فيه عن المفطر  
 (ليتحقق) الحال .

• (فإن ثبت) رمضان (وجب) الإمساك لحزمة الشهر ولو لم يكن أمسك أولاً  
 (وكفّر) : أى يجب عليه الكفارة مع القضاء (إن انتهك) حرمة بأن أفطر  
 عالمًا بالحزمة . ووجوب الإمساك ومفهوم « انتهك » أنه إذا تناول الفطر متأولاً  
 فلا كفارة عليه .

• (و) ندب (إمساك) بقية اليوم لمن أسلم فيه .

على ما كان . وأجاب القاضى عياض بأن النهى فى الحديث محمول على التقديم  
 بقصد تعظيم الشهر .

قوله : [ ولنذر صادف ] : أى وأما لو نذر صومه تعييناً بأن نذر صوم يوم  
 الشك من حيث هو يوم شك فإنه لا يصومه لأنه نذر معصية — انظر (ح) . وقال  
 شيخ المشايخ العدوى : الحق أنه يلزمه صومه ألا ترى أنه يجوز صومه تطوعاً  
 وإن لم يكن عادة له ؟

قوله : [ ليتحقق الحال ] : أى لالتزكية شاهدين كما لو شهد اثنان برؤية  
 الهلال واحتاج الأمر إلى تركيتهما . فإنه لا يستحب الإمساك لأجل التزكية إذا  
 كان فى الانتظار طول ، وأما إن كان ذلك قريباً فاستحباب الإمساك متعين بل  
 هو أكذ من الإمساك فى الشك .

قوله : [ فلا كفارة عليه ] : أى لأنه من التأويل القريب .

=صوم رمضان بصوم= وفى رواية خالد بن الحارث المذكورة: « لا تقدموا بين يدي رمضان » . ولأحمد  
 عن روح : « لا تقدموا قبل رمضان بصوم » ولترمذى « لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله » . وهذه  
 الروايات يفسر بعضها بعضاً فى المعنى المقصود . وفى رواية أحمد عن روح أيضاً : « إلا رجل كان  
 يصوم صياماً فليصله به » . ولترمذى وأحمد من طريق آخر : « إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه  
 أحدهم » وعند بعض الخوارج يجب تقديم الصوم على الرؤية .

- \* ( و ) ندب له ( قَضَاؤُهُ ) ولم يجب ترغيباً له في الإسلام .
- \* ( بخلاف من زال عُدْرُهُ المَبِيحُ ) : أى الذى يبيح ( له الفِطْرُ مع العلم برَمَضَانَ ؛ كصبيٍّ بَلَغَ ) بعد الفجر ( ومَرِيضٍ صَحَّ ومُسَافِرٍ قَدِمَ ) نهاراً وحائضٍ أو نفساء طهرتا نهاراً ، ومجنون أفاق ومضطر لفطر عن عطش أو جوع ؛ فلا يندب له الإمساك بقية اليوم وحينئذ ( فَيَسْطَأُ ) الواحد منهم ( امرأةً ) له من زوجة أو أمة ( كذلك ) : أى زال عذرهما المبيح لها الفِطْرُ مع العلم برَمَضَانَ بأن قدمت معه من السفر أو طهرت من حيض أو نفاس أو بلغت نهاراً أو أفاقت من جنون . واحترز بقوله : « مع العلم برمضان » عن الناسى . ومن أفطروا يوم الشك ؛ فإنه يجب عليهما الإمساك بعد زوال العذر، لكن يرد المكروه ؛ فإنه يعلم برمضان ، ويجب عليه الإمساك بعد زوال الإكراه ؟ ويجب أن المراد بالمبيح اختياراً ولا اختياراً للمكروه . ويرد على مفهومه المجنون ؛ فإنه لا علم عنده كالناسى ، ولا يندب له الإمساك إذا أفاق .
- \* ( و ) ندب لمن عليه شيء من رمضان ( تَعَجُّيلُ الْقَضَاءِ ) وندب ( تَتَابَعُهُ ) أى القضاء ( ككلِّ صَوْمٍ لَا يَجِبُ تَتَابَعُهُ ) : ككفارة اليمين والتمتع وصيام جزاء الصيد ، فيندب تتابعه
- \* ( و ) ندب للصائم ( كَفَّ لِسَانَهُ وَجَوَّارَحَ ) عطف عام على خاص ( عن فَضْلٍ ) من الأقوال والأفعال التى لا لائم فيها .
- \* ( و ) ندب ( تَعَجُّيلُ فِطْرِ )

قوله : [ ويرد على مفهومه المجنون ] : وأجيب بجواب آخر عن كل من المكروه والمجنون : بأن فعلهما قبل زوال العذر لا يتصف بإباحة ولا غيرها ، فلا يدخلان في منطوق ولا مفهوم .

قوله : [ كف لسان وجوارح ] : أى يتأكد أكثر من المفطر ، وما ينسب لابن عطية كما في المجموع :

لا تجعلان رمضان شهر فكاهة      كما تقضى بالقبيح فنونه  
واعلم بأنك لن تفوز بأجره      وتصومه حتى تكون تصونه  
قوله : [ وندب تعجيل فطر ] : أى ويندب أن يقول : اللهم لك صمت  
بلغه السالك - أرل

قبل الصلاة بعد تحقيق الغروب ، وندب كونه على رطبات فتمرات وترأ  
وإلا حساً حسوات من ماء .

\* (و) ندب للصائم ( السحور ) للتقوى به على الصوم .

\* (و) ندب ( تأخيره ) لآخر الليل .

وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وفي حديث : « اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله »<sup>(١)</sup> ، وفي رواية يقول قبل وضع اللقمة في الفم : « يا عظيم ثلاثاً أنت إلهي لا إله غيرك اغفر لي الذنب العظيم فإنه لا يغفر الذنب العظيم إلا العظيم » .

قوله : [ قبل الصلاة ] : أي المغرب كما قال مالك لأن تعلق القلب به يشغل عن الصلاة لحديث : « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء »<sup>(٢)</sup> ، ويحمل هذا على الأكل الخفيف الذي لا يخرج الصلاة عن وقتها .

قوله : [ فتمرات وترأ ] : أي وما في معناه من حلويات ، فالسكر وما في معناه يقدم على الماء القراح .

وقوله : [ حسوات ] جمع حسوة كمدية ومديات . والفتح في الجمع لغة ، والحسوة ملء الفم من الماء .

قوله : [ السحور ] : هو بالضم الفعل ، وبالفتح ما يؤكل آخر الليل . والمراد هنا الأول لقرنه بالفطر ، ولأنه الموصوف بالتأخير ويدخل وقته بالنصف الأخير ، وكلما تأخر كان أفضل ، فقد ورد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره حتى يبقى على الفجر قدر ما يقرأ القارئ خمسين آية » .

(١) روى أبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر قال : « اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت . ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله » . ورواه أبو داود عن معاذ بن زهرة بذكر قوله « ذهب » إلخ وقال الشوكاني : حديث معاذ مرسل لأنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم . وقد رواه الطبراني في الكبير والدارقطني من حديث ابن عباس بسند ضعيف . وعند الطبراني عن أنس في معناه وإسناده ضعيف .

(٢) لذلك روايات كثيرة ، نورد منها ما جاء في صحيح البخاري من قول أنس عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : « تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام إلى الصلاة . قلت : كم كان بين الأذان والسحور ؟ قال : قدر خمسين آية » . قال الحافظ ابن حجر : أي متوسطة لا طويلة ولا قصيرة ، لاسريعة ولا بطيئة .

\* (و) ندب (صومٌ بسفرٍ) قال تعالى : [ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ]<sup>(١)</sup> ولا يجب ( وإن علم الدخول ) لوطنه ( بعد الفجر ) وتقدم أنه لا يندب الإمساك بعد دخوله أى إن بيت الفطر .

\* (و) ندب (صومٌ) يوم (عرفة لغير حاج) ، وكره لحاج ؛ أى لأن الفطر يقويه على الوقوف بها .

\* (و) ندب صوم (الثمانية) الأيام (قبَّله) أى عرفة (و) صوم (عاشوراء)

قوله : [ وندب صوم بسفر ] : أى يندب للمسافر أن يصوم في سفره المبيح له للفطر وستأتى شروطه ، ويكره له الفطر للآية الكريمة ، وأما قصر الصلاة فهو أفضل من إتمامها وذلك لبراءة الذمة بالقصر وعدم براءتها بالفطر . فإن قلت ما ذكره المصنف من ندب الصوم في السفر وظاهر الآية يعارضه قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس من البر الصيام في السفر »<sup>(٢)</sup> . أجيب بحمل الحديث على صوم النفل أو الفرض إذا شق ، ويروى الحديث بأل وأم على لغة حمير .

قوله : [ وندب صوم يوم عرفة ] : لما ورد أنه يكفر سنتين والمراد بندب الصوم تأكده وإلا فالصوم مطلقاً مندوب .

قوله : [ وندب صوم الثمانية الأيام قبله ] : واختلف في صيام كل يوم منها ، فقيل يعدل شهراً أو شهرين أو سنة .

قوله : [ عاشوراء ] : هو عاشر المحرم وتاسوعاء تاسعه وهما بالمد ، وقدم عاشوراء مع أن تاسوعاء مقدم عليه في الوجود لأنه أفضل من تاسوعاء . ويندب في عاشوراء التوسعة على الأهل والأقارب ، بل يندب فيه اثنتا عشرة نخلة جمعها بعضهم . أعداء عيادة المريض في قوله :

صم صم صل زر عالما ثم اغتسل	رأس اليتيم امسح تصدق واكتحل
وسع على العيال قلم ظفيرا	وسورة الإخلاص قل ألفا تصل

( ١ ) سورة البقرة آية ١٨٤ .

( ٢ ) قال في الجامع الصغير : « ليس من البر الصيام في السفر » صحيح عن جابر رواه الشيخان وأحمد في مسنده وأبو داود والنسائي - وعن ابن عمر رواه ابن ماجه .



وتاسوعاء والثمانية قبله) أى تاسوعاء (وبقية المحرم و) صوم ( رجب وشعبان، و) نذب صوم ( الاثنين والخميس ، و) نذب صوم يوم ( النصف من شعبان ) لمن أراد الاقتصار . والنص على الأيام المذكورة - مع دخولها في شهرها - لبيان عظم شأنها وأنها أفضل من البقية ؛ فيوم عرفة أفضل مما قبله ، وعاشوراء أفضل من تاسوعاء ، وهما أفضل مما قبلهما ، وهى أفضل من البقية .

• ( و) نذب صوم ( ثلاثة ) من الأيام ( من كل شهر ) .

• ( وكرهه تعين ) الثلاثة ( البيض ) الثالث عشر وتاليه فراراً من التحديد ( كسنة من شوال إن وصلها ) بالعيد ( مظهرها ) لها

قوله : [ وصوم رجب ] : أى فيتأكد صومه أيضاً وإن كانت أحاديثه ضعيفة لأنه يعمل بها في فضائل الأعمال <sup>(١)</sup> .

قوله : [ ونذب صوم ثلاثة من الأيام من كل شهر ] : والحكمة في ذلك أن الحسنة بعشرة أمثالها فلذلك كان مالك يصوم أول يوم منه وحادى عشره وحادى عشره .

قوله : [ الثلاثة البيض ] : سميت بذلك لبياض الليالى بالقمر .

قوله : [ كسنة من شوال ] : قال في المجموع : إذا أظهرها مقتدى به لثلاثا يعتقد وجوبها أو اعتقد سنتها لرمضان ، كالنفل البعدى للصلاة ، وإنما سرّ حديثها أن رمضان بعشرة أشهر والستة بشهرين فكأنه صام العام . وتخصيص شوال قيل ترخيص للتمرن على الصوم حتى إنها بعده أفضل لأنها أشق ، ولا شك أنها في عشر ذى الحجة

(١) منها ما أخرجه الطبراني عن سعيد بن أبي راشد مرفوعاً : « من صام يوماً من رجب فكأنما صام سنة . ومن صام منه سبعة أيام غلقت عنه أبواب جهنم ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب من الجنة ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه . . . » ثم ساق حديثاً طويلاً . وأخرج الخطيب عن أبي ذر : « من صام يوماً من رجب عدل صيام شهر » وأخرج البيهقي نحوه عن أنس مرفوعاً . وأخرج أبو الفتح بن أبي القوارس في أماليه عن الحسن مرسل : « رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمي » . وحكى ابن السبكي عن السمعاني أنه لم يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة والأحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم . وكان عمر يضرب الناس على صومه ويقول : « كلوا فإنما هو شهر كانت تعظم الجاهلية » أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ولكن لا كراهة في صومه وحديث ابن عباس في نهيه صلى الله عليه وسلم الصوم في رجب ، فيه ضعيفان . هكذا في نيل الأوطار .

لاإن فرقها أو آخرها أو صامها في نفسه خفية فلا يكره لانتفاء علة اعتقاد الوجوب .  
 \* (و) كره للصائم (ذَوَّقُ) شيء له طعم (كالحج) وعسل ونخل لينظر حاله ولو لصانعه مخافة أن يسبق لحلقه شيء منه (ومَضَغَ علك) : أى ما يعلك أى بمضغ كلبان وتمرّة لطفل ، فإن سبقه منه شيء لحلقه فالفقضاء .

\* (و) كره (نَتَذَرُ) صوم (يَوْمَ مَكْرَرٍ) ككل خميس وأولى نذر صوم الدهر لأن النفس إذا لزمها شيء متكرّر أو دائم أتت به على ثقل وتندم ، فيكون لغير الطاعة أقرب .

#### أفضل فليتأمل (ا.هـ).

قوله : [ لا إن فرقها ] إلخ : اعلم أن الكراهة مقيدة بخمسة أمور تؤخذ من عبارة الشارح والمجموع ، فإن انتفى قيد منها فلا كراهة وعلى هذا يحمل الحديث وهي أن يوصلها في نفسها وبالعيد مظهراً لها مقتدى به معتقداً سنيتها لرمضان كالرواتب البعيدة .

قوله : [ ومضغ علك ] : اسم يعم كل ما يعلك أى بمضغ . جمعه علوك ، وباتعه علاك ، وقد علك يعلك - بضم اللام - علكاً بفتح العين ؛ أى مضغه ولا كاه .

قوله : [ وكره نذر صوم يوم مكرّر ] : أى ومثله الأسبوع كقوله : لله على صوم أسبوع من أول كل شهر .

● تنبيه : من جملة المكروه - كما قال بعضهم - صوم يوم المولد المسمى إلحاقاً له بالأعياد ، وكذا صوم الضيف بغير إذن رب المنزل ، ومن جملة المكروه أيضاً مداواة الإنسان نهراً ولا شيء عليه إن لم يبتلع منه شيئاً ، فإن ابتلع منه شيئاً غلبة قضى ، وإن تعمد كَفَّرَ أيضاً ، إلا لخوف ضرر في تأخير الدواء لليل لحدوث مرضه أو زيادته أو شدة تألم فلا يكره ، بل يجب إن خاف هلاكاً أو شديداً أذى . ومن المكروه غزل الكتان للنساء ما لم تضطر المرأة لذلك ، وإلا فلا كراهة ، وهذا إذا كان له طعم يتحلل كالذى يعطن في المבלات ، وأما ما يعطن في البحر فيجوز مطلقاً كما في (ح) وغيره ، ومن ذلك حصاد الزرع إذا كان يؤدى للفطر ما لم يضطر الحصاد لذلك ، وأما رب الزرع فله الاشتغال به ولو أدى إلى الفطر ، لأن رب

- (و) كره له (مقدمة جماع ولو في كراً أو نظراً) : لأنه ربما أداه للفطر بالمدي أو المتى وهذا (إن علمت السلامة) من ذلك والإحرم .
- (و) كره له (تطوعاً) بصوم (قبل) صوم (واجب غير معين) كقضاء

المال مضطر لحفظه كما في المواق عن البرزلى (اه بن من حاشية الأصل) .

قوله : [ وكره له مقدمة جماع ] : أى لأى شخص ، شاب أو شيخ ، رجل أو امرأة .

قوله : [ وهذا إن علمت السلامة ] : ظاهره كراهة الفكر والنظر إذا علمت السلامة ، ولو كانا غير مستدامين . لكن قال أبو على المناوى : إذا علمت السلامة لا كراهة إلا إذا استدام فيهما ، ثم إن محل كراهة ما ذكر إذا كان لقصد لذة لا إن كان بدون قصد كقبلة وداع أو رحمة ، وإلا فلا كراهة . ثم إن ظاهر المصنف كراهة المقدمات المذكورة وأنه لاشيء عليه ولو حصل إنعاض ، وهو رواية أشهب عن مالك في المدونة وهو المعتمد . ومثل علم السلامة : ظنها .

قوله : [ وإلا حرم ] : أى بأن علم عدمها أو ظن أو شك . فإن أمدى بالمقدمات في حالة الكراهة أو الحرمة فالقضاء اتفاقاً . وإن أمدى ، ففي حالة الحرمة تلزمه الكفارة اتفاقاً وفي حالة الكراهة ثلاثة أقوال : الأول : قول أشهب إنه لا كفارة عليه إلا إن تابع حتى أنزل . والثاني : قول مالك في المدونة عليه القضاء والكفارة مطلقاً ، والثالث : الفرق بين لمس والقبلة والمباشرة وبين النظر والفكر ؛ فالإنزال — بالثلاثة — الأول : موجب للكفارة مطلقاً . وبالأخيرين : لا كفارة فيه إلا أن يتابع ، وهذا قول ابن القاسم وهو المعتمد ، فإن شك في الخارج منه في حالة العمد أمدى أم منى فالظاهر أنه لا يجزى على الغسل ؛ لأن الكفارة من قبيل الحدود فتدراً بالشك ، خصوصاً والشافعي لا يراها في غير مغيب الحشفة كما هو أصل نصها — كذا في حاشية الأصل .

قوله : [ وكره تطوع بصوم ] : حاصله : أنه يكره التطوع بالصوم لمن عليه صوم واجب — كالمنذور والقضاء والكفارة — وذلك لما يلزم من تأخير الواجب وعدم فوريته . وهذا بخلاف الصلاة ، فإنه يحرم كما تقدم . وظاهر المصنف الكراهة مطلقاً سواء كان صوم التطوع مؤكداً — كما شوراء وتأسوعاء — أولاً ، وهو كذلك .

رمضان وكفارة ، فإن كان معيناً بيوم كنذر معين حرم التطوع فيه  
 \* (و) كره ( تطيُّب نهاراً و ) كره ( شمتہ ) أى الطيب ولو مذكراً نهاراً .

● ( ورُكْنُهُ ) أى الصوم أمران :

● أولهما : ( النِّيَّةُ ) : اعلم أنهم عرفوا الصوم بأنه الكف عن شهوتي البطن والفرج من طلوع الفجر لغروب الشمس بنية ؛ فالنية ركن والإمسك عما ذكر ركن ثانٍ . والشيخ رحمه الله تسميحه فجعل كلاً منهما شرط صحة ، والشرط ما كان خارج الماهية ، والركن ما كان جزءاً منها . فإذا كانا شرطين كانا خارجيتين عن الماهية مع أنهما نفسيهما ، فالنية ركن .

\* ( وشرطُها ) : أى شرط صحتها ( الليلُ ) : أى إيقاعها فيه من الغروب إلى آخر جزء منه ، ( أو ) إيقاعها ( مع ) طلوع ( الفجرِ ) . ولا يضر ما حدث

ولذلك اختلف في صوم يوم عرفة لمن عليه قضاء ؛ فقليل إن صومه قضاء أفضل وصومه تطوعاً مكروه ، وقليل بالعكس ، وقليل : هما سواء . ولكن الأول هو الأرجح كما هو ظاهر المصنف ، وتقدم أنه لو نوى الفرض والتطوع حصل ثوابهما كفعل الجمعة والجنابة وكصلاة الفرض والتحية .

قوله : [ حرم التطوع فيه ] : أى لتعيين الزمان المنذور ، فإن فعل لزمه قضاؤه . قال الشيخ سالم : وانظر هل تطوعه صحيح أم لا ؟ لتعين الزمن لغيره ، قال في الحاشية : والظاهر الأول ؛ لصلاحية الزمن في ذاته للعبادة بخلاف التطوع في رمضان لأن ما عينه الشارع أقوى مما عينه الشخص .

قوله : [ وكره تطيُّب ] إلخ : إنمّا كره شم الطيب واستعماله نهاراً لأنه من جملة شهوة الأنف الذى يقوم مقام الفم ، وأيضاً الطيب محرك لشهوة الفرج . قوله : [ مع أنهما نفسيهما ] : ولكن أجيب عن الشيخ خليل : بأنه التفت إلى معناها وهو القصد إلى الشيء ، ومعلوم أن القصد إلى الشيء خارج عن ماهية ذلك الشيء ، ولكن هذا الجواب مخلص بالنسبة للنية ، وأما الكف فلا وجه لعهده شرطاً فالأحسن أن يراد بالشرط ما تتوقف صحة العبادة عليه .

قوله : [ مع طلوع الفجر ] : المراد وقوعها في الجزء الأخير من الليل الذى يعقبه طلوع الفجر ، وإنما كفت النية المصاحبة لطلوع الفجر لأن الأصل في النية

بعدها من أكلٍ أو شربٍ أو جماعٍ أو نومٍ ، بخلاف رفعها في ليل أو نهار ، وبخلاف الإغماء والجنون إن استمر للفجر ، فإن رفعها ثم عاودها قبل الفجر أو أفاق قبله لم تبطل على ماسيأتي . ومفهوم الليل أنه لو نوى نهاراً قبل الغروب لليوم المستقبل أو قبل الزوال لليوم الذي هو فيه لم تنعقد ولو بنفل

المقارنة للمنوى ، ولكن في الصوم جَوَزُوا تقدمها عليه حيث قالوا يدخل وقتها بالغروب لمشقة المقارنة ، بخلاف سائر العبادات كالصلاة والطهارة فلا بد من المقارنة أو التقدم السير على ما مر . وما ذكره المصنف من كفاية المقارنة للفجر هو قول عبد الوهاب ، وصوبه اللخمي وابن رشد ، فإذا علمت ذلك فتقديمها على الفجر أولى للاحتياط والضبط .

قوله : [ لم تنعقد ] : أى كما ذكره ابن عرفة ، وأصله لابن بشير . ونصه : لا خلاف عندنا أن الصوم لا يجزى إلا إذا تقدمت النية على سائر أجزائه . فإن طلع الفجر ولم ينو لم يجزه في سائر أنواع الصيام ، إلا يوم عاشوراء ففيه قولان : المشهور من المذهب أنه كالأول والشاذ : اختصاص يوم عاشوراء بصحة الصوم ، كذا في (بن) نقله محشى الأصل ، وعن الشافعي : تصح نية الناقل قبل الزوال ، وعن أحمد : تصح نية الناقل في النهار مطلقاً لحديث : « إني إذا صائم » بعد قوله عليه الصلاة والسلام : « هل عندكم من غداء » ، وللشافعي : الغداء ما يؤكل قبل الزوال . وأجاب ابن عبد البر بأنه مضطرب ولنا عموم حديث أصحاب السنن الأربع : « من لم يبيت الصيام فلا صيام له » (١) والأصل تساوى الفرض والنفل في النية كالصلاة .

(١) عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » قال الشوكاني : رواه الخمسة وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان ومصحاه مرفوعاً وأخرجه أيضاً الدارقطني — إلا أنه قد اختلف في رفعه ووقفه . وأما جواز النية نهاراً فقد أورد فيه البخاري حديث سلمة بن الأكوع رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء : من أكل فليتم أو فليصم ، ومن لم يأكل فلا يأكل . » وروى عن أم الدرداء معلقاً أنها قالت : « كان أبو الدرداء يقول : عندكم طعام ؟ فإن قلنا لا قال فإني صائم يومى هذا » قال : « وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة رضى الله عنهم » . قيل إنما ذلك كله كان في صوم تطوع قبل الزوال . وأورد ابن حجر في الفتح أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة أم المؤمنين فقال : « هل عندكم شئ ؟ قلنا : لا . قال : فإني إذن صائم » قال رواه النسائي والطبراني .

لم يتناول فيه قبلها مفطراً وهو كذلك .

• ( وكَفَّتْ نِيَّةً ) واحدة ( لما ) : أى لكل صوم ( يجبُ تنابعهُ ) كرمضان وكفارته وكفارة قتل أو ظهار ، وكالنذر المتتابع ؛ كن نذر صوم شهر بعينه أو عشرة أيام متتابعة ( إذا لم يَنْقَطِعْ ) تنابع الصوم ( بكسْفَرٍ ) ومرض مما يقطع وجوب التتابع دون صحة الصوم . فإن انقطع به لم تكف النية الواحدة بل لا بد من تلبيتها كلما أراد ، ( ولو تَمَادَى على الصَّوم ) في سفره أو مرضه .

• ( أو كَحَيْضٍ ) ونفاس وجنون مما يوجب عدم صحته فلا تكفى النية ، بل لا بد من إعادتها ولو حصل المانع بعد الغروب وزال قبل الفجر .  
• ( وَتُدْرِبَتْ كُلُّ لَيْلَةٍ ) فيما تكفى فيه النية الواحدة .

قوله : [ لم تتناول فيه قبلها ] : فيه ردٌ على الشافعى وأحمد كما تقدم .

قوله : [ يجب تنابعه ] : خرج بذلك ما يجوز تفريقه ؛ كقضاء رمضان وصيامه في السفر وكفارة اليمين ولا بد الأذى ونقص الحج فلا تكفى فيه النية الواحدة ، بل من التبييت في كل ليلة كما يعلم من المصنف . وما مشى عليه المصنف من كفاية النية الواحدة في واجب التتابع هو مشهور المذهب ، وقال ابن عبد الحكم : لا بد من نية لكل يوم - نظراً إلى أنه كالعبادات المتعددة من حيث عدم فساد بعض الأيام بفساد بعضها ، والقول المشهور نظر إلى أنه كالعبادة الواحدة من حيث ارتباط بعضها ببعض وعدم جواز التفريق .

قوله : [ ولو تَمَادَى على الصوم ] : هذا هو المعتمد كما في العتبية خلافاً لما في المبسوط : من أن المريض أو المسافر إذا استمر صائماً فإنه لا يحتاج لتجديد نية . ومن أفسد صومه عامداً فاستظهر ( ح ) تجديد النية أيضاً ؛ كن بيت الفطر ولو نسياناً لا إن أفطر ناسياً وهو مبني للصوم فلا ينقطع تنابعه ، ومثله من أفطر مكرهاً عند اللخمى وعند ابن يونس حكم من أفطر لمرض - كذا في الحاشية .

قوله : [ لا بد من إعادتها ] : أى وتكفى النية الواحدة في جميع ما بقى .

قوله : [ وتُدْرِبَتْ كُلُّ لَيْلَةٍ ] : أى مراعاة للقول بوجوب التبييت . ومن الورع

• (و) الركن الثاني : ( كَفٌّ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِلشُّرْبِ عَنْ جَمَاعٍ مُطِيقٍ ) من إضافة المصدر لمفعوله ؛ أى الكف عن إدخال حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج شخص مطيق للجماع ، ( وإن ) كان المطيق له ( ميتاً أو بهيمة ) ، واحترز بذلك عما لو أدخل ذكره بين الألتين أو الفخذين أوفى فرج صغير لا يطيق فلا يبطل الصوم إذا لم يخرج منه منى أو مذى .

\* (و) كَفٌّ (عن إخراج منى أو مذى) : بمقدمات جماع ولو نظراً أو تفكيراً واحترز « بإخراج » عن خروج أحدهما بنفسه أو لذة غير معتادة فلا يبطله .  
\* (أو) عن إخراج ( قىء ) فلا يضر خروجه بنفسه إذا لم يزدرد منه شيئاً ، وإلا فالقضاء .

\* (و) كَفٌّ (عن وصول مائع ) من شراب أو دهن أو نحوهما (لحلق) وإن لم يصل للمعدة ولو وصل سهواً أو غلبة فإنه مفسد للصوم ، ولذا عبر « بوصول » لا بإيصال . واحترز بالمائع عن غيره كحصاة ودرهم فوصله للحلق لا يفسد بل للمعدة .  
\* ( وإن ) كان وصول المائع للحلق ( من غير فم كعنين ) وأنف وأذن .

مراعاة الخلاف .

قوله : [ عن جماع مطيق ] : أى سواء كان الفرج قبلاً أو دبراً ، وسواء كان الغيب فيه مستيقظاً أو نائماً .

قوله : [ فلا يبطله ] : ومثله لو حصلت للذة معتادة من غير خروج شىء .

قوله : [ وإلا فالقضاء ] : أى ولا كفارة إن كان ازدرده غلبة أو نسياناً هذا في الفرض ، وأما في النفل فلا شىء عليه مع الغلبة والنسيان .

قوله : [ عن وصول مائع ] : فإن وصل المائع للمعدة من منفذ عال أو سافل فسد الصوم ووجب القضاء . وهذا في غير ما بين الأسنان من أثر طعام الليل ، وأما هو فلا يضر . ولو ابتلعه عمداً وإن لم يصل للمعدة فلا شىء فيه ما لم يصل للحلق من العالى كما يؤخذ من الشارح .

قوله : [ ولذا عبر بوصول ] : أى لأن لفظة وصول لا تستلزم القصد بخلاف إيصال .

قوله : [ كعنين وأنف وأذن ] : أى ومسام رأس كما يؤخذ من عبارته ، وأشعر

فن اکتحل نہاراً أو استنشق بشيء فوصل أثره للحلق أفسد وعليه القضاء ، فإن لم يصل شيء من ذلك للحلق فلا شيء عليه كما لو اکتحل ليلاً أو وضع شيئاً في أذنه أو أنفه ، أو دهن رأسه ليلاً فهبط شيء من ذلك لحلقه نہاراً فلا شيء عليه .  
 \* (أو) وصول مائع ( لمعدة ) وهي الكرشة التي فوق السرة للصدر بمنزلة الحوصلة للطير ؛ إذا وصل المائع لها بمقنة ( من ) منفذ متسع ( كدُبُر ) أو قُبُل - لا إحليل :  
 أى ثقب ذكر - (كلها) أى المعدة أى كوصول شيء لها (بغيره) أى من غير المائع (من فم) ، فإنه مفطر بخلاف وصوله للحلق فقط أو من منفذ أسفل للمعدة فلا يضر ولو فتائل عليها دهن .

وحاصل المسألة : أن وصول الماء للحلق من منفذ أعلى ولو غير الفم مفطر كوصوله للمعدة من منفذ أسفل إن اتسع كالدبر وقُبُل المرأة ، لا إن لم يصل لها ولا من إحليل .  
 وأما غير المائع فلا يفطر إلا إذا وصل للمعدة من الفم . ولكن نقل الخطاب وغيره عن التلقين : أن ما وصل للحلق مفطر مطلقاً من مائع أو غيره ، وهو ظاهر كلام الشيخ .  
 ومن حكم المائع البخور ونحوه فإن وصله للحلق مفطر وإليه أشار بقوله :  
 \* (أو) كف عن وصول ( بَخُور ) تنكيّف به النفس كبخور عود أو مصطكى

كلامه أن ما يصل من غير هذه المنافذ لاشيء فيه .

قوله : [ أو دهن رأسه ليلاً ] : أى وأما من دهن رأسه نہاراً ووجد طعمه في حلقه ، أو وضع حناء في رأسه نہاراً فاستظعمها في حلقه ، فالمعروف من المذهب وجوب القضاء بخلاف من حكّ رجليه بمنظّل فوجد طعمه في حلقه أو قبض بيده على ثلج فوجد البرودة في جوفه فلا شيء عليه ، وقالت الشافعية : الواصل من العين لا يفطر فيجوز الكحل عندهم نہاراً . ومثلها الرأس ، فيجوز الادهان نہاراً .

قوله : [ أو قُبُل ] : أى فرج امرأة وفيه نظر بل هو كإحليل كما سيأتى .

قوله : [ ولو غير الفم ] : أى كالأذن والعين والأنف والرأس .

قوله : [ ولا من إحليل ] : ومثل الإحليل الثقب الضيقة في المعدة .

قوله : [ ولكن نقل الخطاب ] إلخ : والطريقة الأولى للبساطى وكثير من الشراح وهي الأظهر .



أوجاوى أو نحوها ، ( أو يُخَارِقِدَر ) لطعام فتى وصل للحلق أفسد الصوم ووجب القضاء : ومن ذلك الدخان الذى يشرب أى يمص بنحو قصبة بخلاف دخان الحطب ونحوه وغبار الطريق .

( أو ) عن وصول ( فتى ) أو قلس ( أمكن طرحه ) بخروجه من الحلق إلى الفم ، فإن لم يمكن طرحه — بأن لم يجاوز الحلق — فلا شيء فيه . وأما البلغم الممكن طرحه فالمعتمد أن ابتلاعه لا يضر ولو وصل لطرف اللسان وأولى البصاق ، خلافاً لما مشى عليه الشيخ . ومتى وصل شيء مما ذكرنا لحلق أو معدة على ما تقدم أفطر ( ولو ) وصل ( غلبة أو سهواً فى الجسميع ) المائع وما بعده ( أو ) عن وصول ( غالب من مضمضة ) لوضوء أو غيره ( أو سواك ) فأولى غير الغالب .

واعلم أن فى قولنا « وكف عن وصول » إلخ مسامحة لأن الكف عن الشيء يقتضى القصد . والوصول — ولو غلبة أو سهواً — قد يقتضى عدمه ، ارتكبهناه مجازة لقولهم : حقيقة الصوم الإمساك من طاروع الفجر إلخ عن شهوتى البطن والفرج ، والإمساك هو

قوله : [ أو بخار قيدر ] : أى فتى وصل دخان البخور وبخار القدر للحلق وجب القضاء لأن كلا منهما جسم يتكيف به . ومحل وجوب القضاء فى ذلك إذا وصل باستنشاق سواء كان المستنشق صانعه أو غيره ، وأما لو وصل بغير اختياره فلا قضاء صانعاً أو غيره على المعتمد .

قوله : [ الذى يشرب ] : ومثله النشوق فهو مفطر .

قوله : [ بخلاف دخان الحطب ] : فلا قضاء فى وصوله للحلق ، ولو تعمد استنشاقه ، وإما رائحة كالمسك والعنبر والزبد فلا تفطر ولو استنشقها لأنها لا جسم لها ، إنما يكره فقط كما تقدم .

قوله : [ ولو وصل لطرف اللسان ] : قال (عب) : ولا شيء على الصائم فى ابتلاع ريقه إلا بعد اجتماعه فعليه القضاء ، وهذا قول سحنون . وقال ابن حبيب : يسقط مطلقاً وهى الراجح كذا فى الحاشية .

قوله : [ غالب من مضمضة ] : هذا فى الفرض وأما وصول أثر المضمضة أو السواك للحلق فى صوم النفل غلبة فلا يفسده .

الكف عما ذكر ، ثم بينوه بما ذكرنا والمراد عدم الوصول: ويرد عليه: أنه لا تكليف إلا بفعل والعدم ليس بفعل .

• ( وصحته ) : أى وشرط صحة الصوم فرضاً أو نفلاً مصورة بثلاثة أشياء :  
 \* ( بنقضاء من حيض ونفاس . ووجوب ) صوم رمضان عليها أو غيره ككفارة أو صوم اعتكاف أو نذر في أيام معينة . ( إن طهرت ) بقصة أو جفوف ( قبيل الفجر وإن بصلته ) : أى الفجر والباء للملابسة وهذا أبلغ من قوله : « وإن بلحظة » .  
 \* ( و ) يجب الصوم ( مع القضاء ) أيضاً ( إن شككت ) : هل طهرها قبل الفجر أو بعده ؟ فتنوى الصوم لاحتمال كونه قبله ، وتقضى لاحتمال كونه بعده .

• ( وبغير عيد ) أى وصحته بوقوعه في غير عيد فلا يصح فيه .  
 \* ( وبعقل ) فلا يصح من مجنون ولا من مغنى عليه . ( فإن جنّ أو أغشى عليه مع الفجر فالقضاء ) لعدم صحة صومه لزوال عقله وقت النية ، بخلاف ما لو كان

قوله : [ ويرد عليه ] : أى على تفسير الكف بما ذكر . وهذا البحث يقوى مذهب الشافعى من أن من أكل أو شرب ناسياً لاشئ عليه ، والجواب أن محصر التكليف في الفعل من حيث الإثم ؛ وأما الصحة أو الفساد فهي من خطاب الوضع فيتعلق بالساهى والتائم والمكره .

قوله : [ فتنوى الصوم ] إلخ : قال في المجموع : والظاهر أنه لا كفارة عليها إن لم تمسك ، وهذا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤثر بفعل ما شككت في وقته هل كان الظهر فيه أم لا ، وإن شككت بعد الفجر هل طهرت قبله أو بعده فلا تجب عليها العشاء ، واستشكل ذلك بأن الحيض مانع من وجوب الأداء في كل من الصلاة والصوم ؛ والشك فيه موجود في كل منهما ، فلم وجب الأداء في الصوم دون الصلاة ؟ والمراد بشكها في الفجر : مطلق الردد .

قوله : [ فلا يصح فيه ] : أى لما تقدم أن من شروط صحة الصوم قبول الزمن للعبادة ، والعيد لا يصح صومه ومثله ثانی النحر وثالثه ؛ لأن فيه إغراضاً عن ضيافة الله وسيأتى أنهما يستثنيان لمن عليه نقص في حجج .

قوله : [ فالقضاء ] : هذا إذا جن يوماً واحداً بل ولو سنين كثيرة ، سواء كان الجنون طارئاً بعد البلوغ أو قبله على المشهور . وهذا قول مالك وابن القاسم

مجنوناً أو مغمى عليه قبله وأفاق وقت الفجر فلا قضاء لسلامته وقتها، (كبعد هـ) أى كما يلزمه القضاء لو جن أو أغمى عليه بعد الفجر، (جُلّ يوم) وأولى كله (لا) إن أغمى عليه بعد الفجر (نصفه) فأقل فلا قضاء عليه .

• ولما فرغ من بيان الصوم وشروطه ذكر ما يترتب على الإفطار وهى خمسة :  
القضاء ، والإمساك ، والكفارة ، والإطعام ، وقطع التتابع ، فقال :

فى المدونة، خلافاً لابن حبيب والمدنيين، قالوا : إن كثرت كالعشرة فلا قضاء . ومذهب أبى حنيفة والشافعى : لا قضاء على المجنون . لنا أن المجنون مرض وقد قال تعالى : ( وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ )<sup>(١)</sup> .

قوله : [ نصفه فأقل فلا قضاء عليه ] : حاصله أنه متى أغمى عليه كل اليوم من الفجر للغروب، أو أغمى عليه جلّه، سواء سلم أوله أم لا، أو أغمى عليه نصفه أو أقله لم يسلم أوله فيهما ؛ فالقضاء فى هذه الخمس . فإذا أغمى عليه قبل الفجر ولو بلحظة ، واستمر بعدها ولو بلحظة، وجب عليه قضاء ذلك اليوم ، فإن أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ، وسلم أوله فلا قضاء فيهما ؛ فالصور سبع يجب القضاء فى خمس ، وعدمه فى اثنتين . وما قيل فى الإنعماء يقال فى المجنون ، ومثلهما السكر كان بحلال أو حرام كما استظهره العلامة النفراوى فى شرح الرسالة ، وتبعه ( بن ) خلافاً للخرشى و ( عب ) حيث تبعنا الأجهورى فى التفرقة بين الحلال والحرام ، فجعلنا الحرام كالإنعماء ، والحلال كالنوم — كذا فى حاشية الأضل .

قوله : [ ولما فرغ من بيان الصوم ] : أى من جهة حقيقته وما يثبت به .  
قوله : [ ما يترتب على الإفطار ] : أى فى مجموعة صورته فإن هذه الخمسة لا تحصل دفعة واحدة كما سيأتى بيانه .

قوله : [ وهى خمسة ] : بل ستة والسادس التأديب .

قوله : [ القضاء والإمساك ] : أى وكل إما واجب أو مستحب انظر (المج) .

قوله : [ والكفارة ] : أى الكبرى ولا تكون إلا واجبة .

قوله : [ والإطعام ] : وهو الكفارة الصغرى ، ويكون مندوباً وواجباً .

\* إذا علمت حقيقة الصوم ( فإن حَصَلَ ) للصائم ( عذرٌ ) اقتضى فطره بالفعل ؛ كمرض ، أو اقتضى عدم صحته ؛ كحيض ( أو اختلَّ رُكنٌ ) 'من ركنيه عمداً أو سهواً أو غلبة ( كرفعِ النيةِ ) نهائياً أو ليلاً بأن نوى عدم صوم الغد ، واستمر رافعاً لها حتى طلع الفجر ( أو ) اختل ( بصب ) شيء ( مائع في حلق ) صائم ( نائم أو ) اختل ( بجِماعِه ) أى النائم - من إضافة المصدر للمفعول - ( أو بِكأْكَلِه ) من إضافته لفاعله أى أو اختل بتناوله مفطراً من أكل أو غيره .  
حال كونه ( شاكئاً في ) طلوع ( الفجر أو ) في ( الغروب أو بطره ) بتشديد الواو المكسورة ، أى الشك - بأن أكل أو شرب معتقداً بقاء الليل أو غروب الشمس - ثم طرأ له الشك هل حصل ذلك بعد الفجر أو قبله أو بعد الغروب أو قبله ؛ فطروا الشك نخل بركن الإمساك كالذى قبله .  
فالصوم لا يخلو إما أن يكون فرضاً أو نفلاً .

\* فإن كان فرضاً : ( فالقضاء ) لازم بحصول العذر أو اختلال الركن ( في الفرض مُطْلَقاً ) : أفطر عمداً ، أو سهواً ، أو غلبة ، جوازاً كسافر ، أو حراماً كمتنهك ، أو وجوباً كمن خاف على نفسه الهلاك ؛ كان الفرض رمضان أو غيره كالكفارات وصوم تمتع وغير ذلك .  
( إلا النَّذْرَ المعين ) كما لو نذر صوم يوم معين أو أيام معينة أو شهر معين ،

قوله : [ اقتضى فطره ] : أى جواز فطره وإن كان الصوم صحيحاً بدليل ما بعده .

قوله : [ أو اقتضى عدم صحته ] : أى ويكون الصوم حراماً .  
قوله : [ أو اختل ركن ] : أى بحصول مفسد كان عليه فيه إثم أم لا ، فإن السهو والغلبة والصب في حلق النائم ، وطرؤ الشك بعد الأكل لا إثم فيه ، وهو مفسد للصوم وموجب للقضاء بأمر جديد ، فلم يتعلق بالناسي ومن ذكر معه تكليف حالة الفساد ، وهذا مما يؤيد جوابنا المتقدم عن إشكال الشارح فتأمل .  
قوله : [ أو غلبة ] : أى أو إكراهاً أوجب الكفارة أم لا .  
قوله : [ أو حراماً كمتنك ] : أى بأن يكون لغير مقتضى .

وأفطر فيه ( لمرض ) لم يقدر معه على صومه خوفاً منه على نفسه هلاكاً أو شدة ضرر أو زيادته أو تأخر برءه ، ( أو ) أفطر فيه لعذر مانع من صحته ( كحيض ) ونفاس وإغماء وجنون ، فلا يقضى لفوات وقته . فإن زال عذره وبقي منه شيء وجب صومه . \* ( بخلاف ) فطر ( النسيان والإكراه وخطأ الوقت ) : كصوم الأربعاء يظنه الخميس المنذور ؛ فإنه يوجب القضاء مع إمساك بقية اليوم . واحتراز « بالنذر المعين » من المضمون إذا أفطر فيه لمرض ونحوه ؛ فلا بد من قضائه لعدم تعيين وقته فهو داخل في الإطلاق المتقدم .

\* ( و ) إن كان الصوم نفلاً ( قصي في النفل بالعمد ) أى بالفطر العمد ( الحرام ) .

( وإن ) حلف عليه إنسان ( بطلاق بـ ) فلا يجوز له الفطر ، وإن أفطر قضى . وأولى . إذا كان رجعيّاً أو لم يحلف عليه أحد .

\* ( لاغيره ) : أى غير العمد الحرام بأن أفطر فيه ناسياً أو غلبة أو مكرهاً أو عمداً لكنه ليس بحرام ( كأمر والد ) أب أو أم له بالفطر شفقة ، ( و ) أمر ( شيخ )

قوله : [ بخلاف فطر النسيان والإكراه ] : أما النسيان فلأن عنده نوعاً من التفريط ، وأما المكروه فهو على ما قاله في الطراز ، وقال ( ح ) إنه المشهور . وفي الحرشي لا قضاء في الإكراه ، ومال شيخ مشايخنا العدوي قائل إن المكروه أولى من المريض .

قوله : [ فإنه يوجب القضاء ] : أى حيث أصبح مفطراً في الخميس ، ولم يذكر إلا في أثنائه فيجب عليه إمساكه وقضاؤه .

قوله : [ وإن حلف عليه إنسان ] إلخ : رد بالمبالغة على من قال : إذا حلف عليه بالطلاق الثلاث جاز له الفطر ، ولا قضاء ، ومثل الثلاث : إذا كانت معه على طلبة وحلف بها . ومحل عدم جواز الفطر إلا لوجه ؛ كتعلق قلب الحالف بمن حلف بطلاقها ، بحيث يخشى أن لا يتركها إن حنث فيجوز ، ولا قضاء . وهو حيثئذ داخل في قوله بعد لاغيره .

قوله : [ أب أو أم ] : أى لاجد أوجدة . والمراد الأبوان المسلمان ، لا إن كانا كافرين فلا يطيعهما إلحاقاً للصوم بالجهاد ، بجامع أن كلا من الدينيتين هذا هو الظاهر كذا في حاشية الأصل .

صالح أخذ على نفسه العهد أن لا يخالفه ، ومثله شيخ العلم الشرعي ( و ) أمر ( سيد ) له بالفطر ؛ فإذا أفطرا مثالا لهم لم يجب عليه قضاء النفل .  
● ولما فرغ من بيان ما يقضى وما لا يقضى من الصوم ، شرع في بيان ما يجب فيه الإمساك إذا أفطروا ولا يجب فقال :

\* ( ووجِبَ ) على المفطر في صومه ( إمساكٌ غير معذور ) بقية يومه عن المفطرات ( بلا إكراه ) وغير المعذور : وهو من أفطر عمداً أو غلبة أو نسياناً ، والمعذور من أفطر

قوله : [ أخذ على نفسه العهد ] إلخ : اعترض بأن العهد إنما يكون من الطاعات وإفساد الصوم حرام . وأجيب بأنه لما اختلف العلماء في إفساد صوم النفل قدم فيه نظر الشيخ ، ألا ترى الشافعية يقولون بجواز إفساده واستدلوا بحديث : « الصائم أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر » (١) .

قوله : [ ومثله شيخ العلم الشرعي ] : أي وكذا آلاته (٢) .

قوله : [ ما يجب فيه الإمساك ] إلخ : حاصل ما ذكره في الإمساك بعد الفطر : أن الإمساك في الفرض المعين سواء كان رمضان أو نذراً واجب ، سواء أفطر عمداً أو نسياناً أو غلبة بغير إكراه ، أو إكراه . وفي المضمون في الذمة - وهو كل صوم لا يجب تنابعه ؛ كالنذر الغير المعين وصيام الجزاء والتمتع وكفارة اليمين وقضاء رمضان - جائز لا واجب ، فيخير بين الإمساك وعدمه سواء كان الفطر عمداً أو نسياناً أو غلبة أو إكراهاً ، وفي النفل واجب في النسيان وغير واجب في العمد الحرام على المعتمد . وأما ما وجب فيه التتابع من الصوم وكان فرضاً غير معين ؛ ككفارة الظهار والقتل ، فإن كان الفطر عمداً فلا إمساك لفساده وإن كان غلبة أو سهواً وجب الإمساك ، وكمل على المعتمد إذا كان ذلك في غير اليوم الأول ، فإن كان فيه استحباب الإمساك فقط .

قوله : [ والمعذور من أفطر ] : مراده بيان أن المعذور : هو الذي يباح له الفطر مع العلم بربطه . وغير المعذور ضده . ولا يرد علينا المجنون والمكره ، فإن

(١) روى في الجامع الصغير عن أم هانئ رضي الله عنها : « الصائم المتطوع أمير نفسه » ، إن شاء صام وإن شاء أفطر » قال صحيح - رواه أحمد في مسنده . والترمذي والحاكم في مستدركه .

(٢) هكذا في الأصل .

لعذر من مرض أو سفر أو حيض أو نفاس أو جنون ، ثم زال عذره. ولما دخل في المعدور المكره - مع أنه إذا زال عذره وجب عليه الإمساك - أخرجه بقوله : «بلا إكراه» أى معدور بغير إكراه .

فقوله : « بلا إكراه » نعت . المعدور . إن أفطر ( بفرض معين ) وقته ( كرمضان ، والنذر ) المعين ، والكاف استقصائية ( مطلقاً ) : أفطر عمداً أم لا . (أو) لم يتعين وقته ، ولكن ( وجب تناوبه ) ككفارة رمضان والقتل والظهار ، ( ولم يتعمد ) الفطر . فإن أفطر غلبة أو ناسياً فيجب الإمساك ببقية يومه بناء على الصحيح من أن غير العمد لا يفسد صومه . فإن تعمد الفطر لم يجب عليه الإمساك لفساد جميع صومه الذى فعله ولو آخر يوم منه ، فلا فائدة في إمساكه حينئذ . وكذا لو أفطر غير متعمد في أول يوم لم يجب عليه إمساك لعدم الفائدة ؛ إذ هو يجب قضاؤه ، ولا يؤدي إفطاره لفساد شيء .

نعم يندب فيه الإمساك وهذا معنى قولنا : ( في غير أول يوم ) إذ معناه : يجب الإمساك في المتتابع إذا أفطر ناسياً أو غلبة في غير اليوم الأول ، ومفهومه : أنه لو أفطر ناسياً فيه لم يجب الإمساك .

\* ( كطلوع ) : تشبيه في وجوب الإمساك إذا أفطر فيه بلا تعمد .

فإن تعمد لم يجب الإمساك على التحقيق لعدم الفائدة فيه مع وجوب القضاء . وفهم منه : أن الفرض إذا لم يتعين ، ولم يجب تناوبه - ككفارة اليمين ، والنذر المضمون . وقضاء رمضان وجزاء الصيد ، وفدية الأذى - لا يجب فيه الإمساك مطلقاً أفطر عمداً أو نسياناً أو غلبة فهو مخير في الإمساك وعدمه . ومسألة الإمساك مما زدناه على المصنف .

ثم شرع في بيان الكفارة وأنها خاصة بربضان فقال :

● ( والكفارة ) واجبة ( بربضان ) أى بالفطر في رمضان ( فقط ) دون غيره ( إن أفطر ) فيه .

\* ( متتهكاً لحرمة ) أى غير مبال بها بأن تعمدتها اختياراً بلا تأويل قريب ،

فعلهما لا يوصف بإباحة ولا عدمها كما تقدم .

قوله : [ أفطر عمداً أم لا ] : صادق بالفطر نسياناً أو غلبة أو إكراهاً .

قوله : [ بلا تأويل قريب ] : أى بأن لم يكن تأويل أضلاً أو تأويل بعيد

احترازاً من الناسى والجاهل والمتأول فلا كفارة عليهم كما يأتي .

\* ( بجِمَاعٍ ) أى إدخال حشفته فى فرج مطبق ولو بهيمة ، وإن لم ينزل وتجب على المرأة إن بلغت . ( وإخراج منى ) بمباشرة أو غيرها ، ( وإن بإدامة فِكْرٍ أو تَنْظَرٍ ) إن كل عادته الإنزال من استدامتتهما ولو فى بعض الأحيان ( إلا أن ) يكون عادته عدم الإنزال من استدامتتهما و ( يُخالف عادته ) فينزل

كما يأتي ، ثم إن الانتهاك إنما يعتبر حيث لم يتبين خلافه ، فمن تعمد الفطر يوم الثلاثين منتهكاً للحرمة ، ثم تبين أنه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء عليه وإن كان آثماً عليه من حيث الجراءة ، ومثله من تعمد الأكل قبل غروب الشمس ، فتبين أن أكله بعده ، وكذلك الحائض تفطر متعمدة ثم يظهر حيضها قبل فطرها وهكذا .

قوله : [ والجاهل ] : حاصله أن أقسام الجاهل ثلاثة : جاهل حرمة الوطء مثلاً ، وجاهل رمضان ، وجاهل وجوب الكفارة مع علمه بجرمة الفعل . فالأولان لا كفارة عليهما ، والأخير تلزمه الكفارة ، فتحصل أن شروط الكفارة للمكلف خمسة كما فى الأصل : أولها : العمد فلا كفارة على ناس . الثانى : الاختيار فلا كفارة على مكره أو من أفطر غلبة . الثالث : الانتهاك فلا كفارة على متأول تأويلاً قريباً . الرابع : أن يكون عالماً بالحرمة ، فجاهلها - كحديث عهد بإسلام - ظن أن الصوم لا يحرم معه الجماع ، فلا كفارة عليه . خامسها : أن يكون فى رمضان فقط لافى قضائه ولا فى كفارة أو غيرها ( اهـ ) . ويزاد فى الأكل والشرب : أن يكون بالفم فقط ، وأن يصل للمعدة . ولا كفارة على ناذر الدهر إن أفطر فى غير رمضان على المعتمد ، وقيل : إن ناذر الدهر يكفر عن فطره عمداً ، وعليه فقبل : كفارة صغرى ، وقيل : كبرى . وعليه فالظاهر تعيين غير الصوم ، فإن ترتب على ناذر الدهر كفارة لرمضان ، وعجز عن غير الصوم ، رفع لها نية النذر كالقضاء ؛ لأنهما من توابع رمضان . قال فى المجموع : والظاهر أن ناذر الخميس والاثنتين مثلاً إذا أفطر عامداً يقضى بعد ذلك فقط ، ولا كفارة عليه ، وإن أجرى فيه ( ح ) الخلاف السابق .



بعد استدامتهما فلا كفارة على ما اختاره ابن عبد السلام، وقيل : عليه الكفارة مطلقاً . ومفهوم «إدامة» أنه لو أمني بمجرد فكر أو نظريه فلا كفارة عليه ، وهو كذلك . \* (أو) أفطر بسبب (رفع نية) لصومه نهائياً أو ليلاً ، ويستمر ناوياً عدمه حتى طلع الفجر ، فالكفارة ؛ لأن نية إبطال الصوم والصلاة في الأثناء معتبرة بخلاف رفضهما بعد الفراغ منهما ،

قوله : [وقيل عليه الكفارة مطلقاً] : اعلم أن في مقدمات الجامع المكروهة إذا أنزل ثلاثة أقوال حكاهما في التوضيح وابن عرفة عن البيان . الأول : المالك في المدونة وهو القضاء والكفارة مطلقاً . والثاني : لأشهب القضاء فقط إلا أن يتابع . والثالث : لابن القاسم في المدونة القضاء والكفارة إلا أن ينزل عن نظر أو فكر غير مستدامين ، وقد تقدمت تلك العبارة . فإذا علمت ذلك فشارحننا غير موافق لطريقة من الثلاث وإنما هي طريقة اللخمي .

قوله : [وهو كذلك] : أي على المعتمد .

قوله : [رفع نية لصومه نهائياً] : بأن قال في النهار وهو صائم : رفعت نية صومي أو رفعت نيتي ، أما من عزم على الأكل أو الشرب ثم ترك ما عزم عليه فلا شيء عليه ، لأن هذا ليس رفعاً للنية ، وقد سئل ابن عبدوس عن مسافر صام في رمضان فعطش فقربت له سفرته ليفطر وأهوى بيده ليشرب فقبل له لأماء معك فكف ، فقال : أحب له القضاء ، وصوب اللخمي سقوطه ، وقال : إنه غالب الرواية عن مالك ، وكذلك في المجموع ، ومعنى رفع النية : الفطر بالنية لانية الفطر ، فلا يضر إذا لم يفطر بالفعل كما في (ر) ، وهو معنى ما في غيره : إنما يضر الرفض المطلق ، أما المقيد بأكل شيء فلم يوجد فلا . ومنه من نوى الحدث في أثناء الوضوء فلم يحدث ؛ ليس رافضاً . وانظر : لو نوى أن يأكل في الصلاة مثلاً فلم يفعل . وأما قول من ظن الغروب خطأ : اللهم لك بصمت وعلى رزقك أفطرت ، فظاهر أنه لا يراد به الرفض ، وإنما المعنى على رزقك أفطر على حد : (أتى أمر الله) <sup>(١)</sup> فإن الرزق لا يتنفع به بعد .

قوله : [بخلاف رفضهما بعد الفراغ منهما] : أي فلا يضر على المعتمد من

(١) سورة النحل آية ١ .

وبخلاف رفض الحج العمرة مطلقاً .

\* (أو) أفطر بسبب (إيصالٍ مُفْطَرٍ) من مائع أو غيره (لمعدةٍ من فمٍ فقط) : راجع للجميع ، أو مفطر - لا غيره - كيلغم لمعدة فقط لالحلق ، وإن وجب القضاء في المائع . وقيل بوجوب الكفارة أيضاً من (فمٍ فقط) لامن غيره كأنف أو دبر لأنها معللة بالانتهاك الذي هو أخص من العمد .

\* ثم ذكر محرز الانتهاك بقوله : ( لا ) إن أفطر ( بنسيان ) لكونه صائماً .  
\* (أو) جهل ( لرمضان بأن ظن أنه شعبان ، أو منه كيوم الشك ، أو جهل حرة الفطر برمضان لقرب عهد بالإسلام ، وأما جهل وجوب الكفارة مع علمه بحرمة الفطر فلا ينفعه .

\* (أو غلبة) بأن سبقه الماء مثلاً أو أكره على تناول المفطر فلا كفارة لعدم الانتهاك . واستثنى من الغلبة مسألتين بقوله : ( إلا إذا تعمّد قِيئاً ) : أي إخراجها فابتلعه أو شيئاً منه ، ولو غلبة فيلزمه الكفارة (أو) إلا إذا تعمّد (استيئاً) بجوزاء نهاراً) وابتلعها ولو غلبة ؛ فالكفارة . بخلاف مالوا ابتلعها نسياناً

قولين مرجحين .

قوله : [ وبخلاف رفض الحج والعمرة ] : أي فلا يضر لأنهما عمل مالى وبدنى فرفضهما حرج في الدين وقال تعالى : ( مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ )<sup>(١)</sup> .

قوله : [ الذى هو أخص من العمد ] : أي لأن العمد موجود في الواصل من الأنف والأذن والعين وليس هناك انتهاك ؛ واعترض بأن الانتهاك عدم المبالاة بالحرمة وهو متأث من الأنف والأذن والعين ، ولذا علل بعضهم بقوله لأن هذا لا تتشوف إليه النفوس ، وأصل الكفارة إنما شرعت لزجر النفس عما تتشوف إليه .  
قوله : [ ولو غلبة فيلزمه الكفارة ] : ما قبل المبالغة العمد ، فالتكفير في صورتين : العمد والغلبة ، لا إن ابتلعه ناسياً .

قوله : [ استيئاً بجوزاء ] : أي وصل للجوف شيء من ذلك بعد تعمد الاستيئ بها .

فالقضاء فقط ، والجوزاء قشر يتخذ من أصول شجر الجوز يستعمله بعض نساء أهل المغرب .

• ( ولا ) إن أفطر ( بتأويل قريب ) فلا كفارة ، والتأويل : حمل اللفظ على خلاف ظاهره لموجب ، وقريبه ماظهر موجه ؛ وبعبده ماخفى موجه أى دليله ، والمراد به هنا الظن ، أى ظن إباحة الفطر ، وقريبه ما استند إلى أمر محقق موجود ، وبعبده : ما استند إلى أمر مرهوم غير محقق .

ومثل للقريب بقوله : ( كمن أفطر ناسياً أو منكراً ) : فظن أنه لا يجب عليه الإمساك لفساد صومه فأفطر ، وقوله : ( على الأظهر ) راجع للمكره ؛ فلا كفارة . لأن ظنه استند إلى فطره أولاً ، ناسياً أو منكراً .

( أو ) كمن ( قدم ) من سفره ( قبل الفجر ) فظن إباحة فطره صبيحة تلك الليلة فأفطر .

وحاصل الفقه : أنه إن تعدد الاستيائك بها نهائاً كفر في صورتين وهما : إذا ابتلعها عمداً أو غلبة لانسائاً . وإن استاك بها نهائاً ونسياناً ووصل شيء منها للجوف فلا يكفر إلا إذا ابتلعها عمداً - لاغلبة أو نسياناً - فalcضاء فقط ، ومثله إذا تعدد الاستيائك بها ليلاً<sup>(١)</sup> ، هذا حاصل كلامه في الأصل تبعاً لـ (عب) قال ( بن ) : وفيه نظر لأن الكفارة لم يذكرها التوضيح إلا عن ابن لبابة وهو قيدها بالاستعمال نهائاً لا ليلاً ، وإلا فalcضاء فقط ، وكذا نقله ابن غازي والمواق عن ابن الحاجب - وكذا في حاشية الأصل ، ولذلك شارحنا قيد بالنهار وقد استظهر في المجموع ما يوافق الأصل فتأمل .

قوله : [ لأن ظنه استند إلى فطره أولاً ناسياً أو منكراً ] : أى فالنسيان أو الإكراه شبهة لما في الحديث الشريف : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »<sup>(٢)</sup> ، فقد استند لأمر محقق وقد صرف اللفظ عن ظاهره ، لأن أصل معنى اللفظ رفع إثم الجراءة ، وجواز الأكل والشرب خلاف ظاهره .

قوله : [ أو كمن قدم من سفره ] : أى فقد استند إلى أمر موجود وهو قوله

(١) هكذا في الأصل !

(٢) صحيح رواه الطبراني في الكبير عن ثوبان . هكذا عن الجامع الصغير .

- \* (أو سافر دونَ) مسافة (القَصْر) فظن إباحة الفطر فأفطر .
- \* (أو رأى شوالاً نهراً) يوم الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم عيد فأفطر .
- \* (أو أصابته جنابة ليلاً فأصبح جنباً) (لم يغتسل إلا بعد الفجر) فظن إباحة الفطر فأفطر .
- \* (أو احتجج) نهراً فظن إباحة الفطر فأفطر .
- \* (أو ثبت رمضان) يوم الشك (نهراً) فظن عدم وجوب الإمساك فأفطر فلا كفارة .

تعالى : ( وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ )<sup>(١)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من البر الصيام في السفر » ، وهذا هو مستند من سافر دون القصر أيضاً ، ومعلوم أن كلا صرف اللفظ عن ظاهره .  
قوله : [أو رأى شوالاً نهراً] : وشبهته قوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته »<sup>(٢)</sup> .

قوله : [فأصبح جنباً] : وشبهته ما ورد من النهي عن ذلك ، ومذهب ابن عباس وأبي هريرة فساد الصوم بذلك .

قوله : [أو احتجج نهراً] إلخ : مستنداً لحديث : « أفطر الحاجم والمحجم »<sup>(٣)</sup> .

قوله : [ فظن عدم وجوب الإمساك ] : وشبهته عدم العلم بالرؤية ليلاً ،

(١) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٢) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غي عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين » رواه البخارى ومسلم وقال : « فإن غي عليكم فعدوا ثلاثين » وفى لفظ : « صوموا لرؤيته فإن غي عليكم فعدوا ثلاثين » رواه أحمد ، وفى معناه لأحمد ومسلم وابن ماجه والنسائى . وعن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذ رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له » أخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه والنسائى .

(٣) عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحجم » رواه أحمد والترمذى ولأحمد وابن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس وأبي هريرة مثله ولأحمد عن عائشة وأسامة بن زيد مثله . قال أحمد : وأصح حديث فى هذا الباب حديث رافع بن خديج . وقال ابن المدينى : أصح شيء فى هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس . وقد أخرج ابن حبان والحاكم حديث رافع ومحمّد . وصححه البخارى تبعاً لابن المدينى ، وإن لم يرد فى صحيحه فيما نقل . وأخرج النسائى حديث عائشة وأبي هريرة وأسامة . فهذا أرجح من تكلموا فيه .

- \* فقلوه : ( فظنوا الإباحة ) : أى إباحة الفطر ( فأفطروا ) راجع للجميع ، فإن علموا الحرمة أو شكوا فيها فالكفارة .
- \* ( بخلاف ) التأويل ( البعيد ) ففيه الكفارة ( كراء ) للال رمضان ، ( لم يُقبل ) عند الحاكم فردّ شهادته ، فظن إباحة الفطر فأفطر .
- \* ( أو ) أفطر ( لحمى أو لحيض ) ظن أنها تقع له فى ذلك اليوم فعجل الفطر قبل الحصول فالكفارة ( ولو حصلا ) .
- \* ( أو ) أفطر ( لغيبته ) بكسر الغين صدرت منه فى حق غيره فظن الفطر .

وفوات محل النية فهو أقوى شبهة من أفطر نسياناً .

- قلوه : [ فظنوا الإباحة ] : أى هؤلاء الثمانية والعدد ليس بحاصر ، بل يقاس عليه كل ذى شبهة قوية ، ومن ذلك فطر من لم يكذب العدلين بعد ثلاثين ، فإن الشافعى يقول به ، ومن تسحر بلسق الفجر فظن بطلان الصوم فأفطر .
- قلوه : [ أو شكوا فيها ] : إنما كانت الكفارة مع الشك لضعف الشبهة .
- قلوه : [ كراء ] : إنما كان تأويله بعيداً لمخالفته نصّ الآية والحديث ، وهما قوله تعالى : ( قَنَ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ )<sup>(١)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » ولزوم الكفارة له مذهب ابن القاسم ، وهو المشهور .
- قلوه : [ فالكفارة ولو حصلا ] : هذا هو المشهور ، وقال ابن عبد الحكم : لا كفار فيهما ، ورآه من التأويل القريب .
- قلوه : [ أو أفطر لغيبته ] : وإنما لم تكن الآية والحديث الوارد فى ذلك<sup>(٢)</sup> من الشبهة القوية فيكون تأويلاً قريباً لبعد حمل الأكل فى الآية ، والفطر فى الحديث على المعنى الحقيقى .

( ١ ) سورة البقرة ١٨٥ .

( ٢ ) المقصود بحديث إمساك الصائم عن الغيبة ، ماروى عن أبى هريرة : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ ولا يصخب فإن شاتم أحد أو قاتله فليقل إلى امرؤ صائم .. » قال الشراكبى متفق عليه . وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه » رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائى . فإن بعض المذاهب - كالإباضية من الخوارج - رأى أن الغيبة تفسد الصوم . وجمهورها كرهه له .

\* (أو) أفطر (لعزمٍ على سَفَرٍ) في ذلك اليوم (ولم يُسافر) فيه فالكفارة (ولاً) بأن سافر فيه (فقريبٌ) فلا كفارة ، وسيأتى تفصيل مسألة السفر إن شاء الله تعالى .

• (وهى) : أى الكفارة ثلاثة أنواع على التخيير :  
 إما (إطعامُ ستين مسكيناً) المراد به ما يشمل الفقير ، (الكلُّ مدٌّ) بعده صلى الله عليه وسلم لا أكثر ولا أقل ، وتقدم أن المد ملء اليدين المتوسطتين وهو الأفضل .  
 \* (أو صيامُ شهرين متتابعين) بالهلال إن ابتدأها أول شهر ، فإن ابتدأها أثناء شهر صام الذى بعده بالهلال كاملاً أو ناقصاً ، وكمل الأول من الثالث ثلاثين يوماً فإن أفطر في يوم عمداء بطل جميع ما صامه واستأنفه .  
 (أو عتقُ رقبة) ذكراً أو أنثى فيها شائبة حرية (مؤمنة) فلا تجزئ كافرة ،  
 (سالمة من العيب) كالظهار فلا تجزئ عوراء ولا بكماء ولا شلاء ولا نحو ذلك .

قوله : [فقريب] : أى الاستناده لظاهر الآية والحديث كما تقدم .  
 قوله : [إما إطعام ستين مسكيناً] : مراده التملك سواء أكله أو باعه .  
 قوله : [المراد به ما يشمل الفقير] : أى لما تقدم لنا من أنهما إذا اختلفا اجتمعا .

قوله : [لكل مد] : أى ولا يجزئ غداء وعشاء خلافاً لأشهب ، وتعددت بتعدد الأيام لافى اليوم الواحد ، ولو حصل الموجب الثانى بعد الإخراج ، أو كان الموجب الثانى من غير جنس الأول .

قوله : [وهو الأفضل] : أى ولو للخليفة خلافاً لما أفق به يحيى بن يحيى أمير الأندلس عبد الرحمن من تكفيره بالصوم بحضرة العلماء ، فقيل له فى ذلك ؟ فقال : لئلا يتساهل فيعود ثانياً ، وإنما كان الإطعام أفضل لأنه أكثر نفعاً لتعديه لأفراد كثيرة ، والظاهر أن العتق أفضل من الصوم لأن نفعه متعدد للغير .

قوله : [فإن أفطر في يوم عمداء] : أى لاغلبة أو نسياناً فلا يبطل ما صامه بل يبنى .

قوله : [كالظهار] : أحال عليه وإن لم يتقدم له ذكر لشهرته فى المذهب .

التخيير بين في الحر الرشيد ، وأما العبد فلإنما يكفر بالصوم إلا أن يأذن له سيده بالإطعام، وأما السفيفه فيأمره وليه بالصوم ، فإن لم يقدر كفر عنه وليه بأذن النوعين .  
 \* ( وكفّر ) السيد ( عن أمتيه إن وطئها ) ولو أطاعته .

\* ( و ) كفر الرجل ( عن غيرها ) أي غير أمته كزوجة أو امرأة زنى بها ( إن أكرهها لنفسه ) ، لا إن أطاعته ولا إن أكرهها لغيره ، فعليها إن طاعت لا إن أكرهت

قوله : [ والتخيير بين ] : أي في الأنواع الثلاثة فأو في كلام المصنف للتخيير ، وقد جمع بعضهم أنواع الكفارات بقوله :

ظهاراً وقتلاً رتبوا وتمتعاً كما خيروا في الصوم والصيد والأذى  
 وفي حلف بالله خير ورتب فدونك سبعاً إن حفظت فحبذا

قوله : [ إلا أن يأذن له سيده بالإطعام ] : أي فيجزيه بخلاف العتق فلا يجزيه ولو أذن له سيده .

قوله : [ بأذن النوعين ] : المراد كفر عنه بأقلهما قيمة ، فإذا كانت قيمة الرقيق أقل كفر عنه بالعتق ، وإن كانت قيمة الطعام أقل كفر عنه بالإطعام . وقال عبد الحق يحتمل بقاؤهما في ذمته إن أبي الصوم ، قال في التوضيح : وهذا أبين وهو يفيد أنه لا يجبره على الصوم .

قوله : [ ولو أطاعته ] : أي لأن طوعها إكراه وهذا ما لم تطلبه ولو حكماً بأن تترين له فتلزمها وتصوم ما لم يؤذن لها في الإطعام .

قوله : [ إن أكرهها لنفسه ] : والإكراه يكون بخوف مؤلم كضرب فأعلى كإكراه الطلاق فقد ذكر ( ر ) أن الإكراه في العبادات يكون بما ذكر ، كذا في حاشية الأصل نقلاً عن ( بن ) ، ومحل تكفيره عنها إن كانت بالغة مسلمة عاقلة وإلا فلا .

قوله : [ فعليها إن طاعت لا إن أكرهت ] : لعل صوابه فعليه إن طاع لا إن أكره أي فكفارة المرأة على الشخص الذي أكرهت له إن طاع هو بالجماع ، لا إن أكره أيضاً ، فكفارة المرأة على المكره لها ولا كفارة على من أكره الرجل نظراً لانتشاره ، ولا على المكره بالفتح نظراً للإكراه ، وفي ( بن ) عن ابن عرفة : لا كفارة على مكره على أكل أو شرب أو امرأة على وطء . فانظره كذا في المجموع .

(نيابةً) عنهما فيكون التكفير عنهما (بلا صوم)، إذ الصوم عمل بدني لا يقبل النيابة، (وبلاعتيق في الأمة) الموطوءة إذ لا يصح منها العتق حتى ينوب عنها فيه، فيتعين الإطعام فيها، ويجاز العتق عن الحرية كالإطعام.

• ثم شرع في بيان مالا قضاء فيه مما قد يتوهم فيه القضاء، فقال:

• (ولا قضاء بخروج قتي غلبه) إذا لم يزدرد منه شيئاً ولو كثر، بخلاف خروجه باختياره فيقضى كما تقدم.

• (أو غلب ذباب) : عطف على خروج، (أو) غالب (غبار طريق، أو) غالب (كدقيق) نحو حبس لصانعه، (أو) غبار (كيل لصانعه) من طحان وناخل ومغربل وحامل - بخلاف غير الصانع فعليه القضاء - ون الصانع من يتولى أمور نفسه من هذه الأشياء، أو من حفر أرض لحاجة كقبر أو نقل تراب لغرض.

• (أو) في (حقنة من إحليل) أي ثقب الذكر ولو بمائع لأنه لا يصل عادة

قوله: [إذ لا يصح منها العتق]: أي لأن الرقيق لا يحرر غيره.

• تنبيه: إن أكره العبد زوجته فجناية وليس لها حينئذ أن تكفر بالصوم، وتأخذه وأيضاً إنما تكفر نيابة عن العبد في الكفارة وهو لا يكفر عنها بالصوم، فإن أكره الرجل زوجته على مقدمات الجماع حتى أنزلت ففي تكفيره عنها قولان.

قوله: [بمخرج قتي]: وأولى القلس.

قوله: [فيقضى كما تقدم]: أي ولا كفارة عليه ما لم يزدرد منه شيئاً عمداً أو غلبة.

قوله: [لصانعه]: راجع لما بعد الكاف، واعتذر للصانع للضرورة وهو المعتمد، وقال بعضهم: لا يغتفر. وأما غير الصانع فلا يغتفر اتفاقاً إن تعرض له.

قوله: [من إحليل]: أي وأما من الدبر أو فرج المرأة فتوجب القضاء إذا كانت بمائع هكذا قال شراح خليل، واعترضه أبو على المساوي: بأن فرج المرأة ليس متصلاً بالخوف فلا يصل منه شيء إليه، وفي المدونة ذكره مالك الحقنة للصائم، فإن احتقن في فرج بشيء يصل إلى جوفه، فالقضاء ولا يكفر، وفي (ح) عن



للمعدة (أو) في (دهن جائفة) وهي الجرح في البطن أو الجنب الواصل للجوف يوضع عليه الدهن للدواء، وهو لا يصل لحل الأكل والشرب والإلمات من ساعته.

\* (أو) في (نَزَعُ مَا كُؤِلَ)، أو مشروب، (أو) نَزَعُ (فرج طُلُوعِ الفَجْرِ) أى مبدأ طلوعه فلا قضاء بناء على أن نزع الذكر لا يعدّ وطأً، وإلا كان واطئاً نهاراً.

\* (فإن ظنّ) هذا النازع (الإباحة) أى إباحة الفطر (فأفطر) : أى فأصْبَحَ مفطراً (فتأويل قريب) لأنه استند فيه لأمر محقق فلا كفارة عليه .

ثم شرع في بيان أمور تجوز للصائم وأراد بالحواز : الإذن المقابل للمنع ، فيشمل ما استوى طرفاه ، وما هو خلاف الأولى ، وما هو مكروه فقال :

\* ( وجازَ ) للصائم ( سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ )<sup>(١)</sup>

النهاية : أن الإحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة (اهـ . بنـ نقله محشى الأصل) فإذا علمت ذلك فقولنا شارحنا : « أى ثقبه الذكر » لا مفهوم له بل مثله فرج المرأة .

قوله : [ بناء على أن نزع الذكر ] إلخ : ونص ابن شاس : ولو طلع الفجر وهو يجامع فعليه القضاء إن استدأ . فإن نزع - أى في حال الطلوع - ففي إثبات القضاء ونفيه خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم ، سببه أن النزع هل يعدّ جماعاً أم لا .

قوله : [ فيشمل ما استوى طرفاه ] : أى لأن ما يأتى متنوع إلى مستوى

(١) أورد الإمام البحترى ترجمة طويلة فيما يجوز للصائم من استعمال الماء والطيب ونحوه نهاراً فقال : « باب اغتسال الصائم - وبلى ابن عمر رضى الله عنهما ثوباً فألقاه عليه وهو صائم ودخل الشبي الحمام وهو صائم . وقال ابن عباس : لا بأس أن يتطمع القدر أو الشىء . وقال الحسن : لا بأس بالمضمضة والتبرد للصائم . وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبح دهنياً مترجلاً . وقال أنس : إن لى أبز أنقح فيه وأنا صائم . ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استاك وهو صائم . وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره ولا يبلغ ريقه . وقال عطاء : إن ازدرد ريقه : لا أقول يفطر : وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب . قيل : له طعم ؟ قال : والماء له طعم وأنت تهمضمض به . ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً . كما أورد أيضاً طائفة أخرى في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا توضأ فليستنشق بمنخره الماء ولم يميز بين الصائم وغيره . . . وقال عطاء (ابن رباح) : إن تهمضمض ثم أفرغ ما في فيه من الماء لا يضره إن لم يزدرد ريقه وماذا بقى فيه . . . فإن استنثر فدخل الماء حلقه فلا بأس لم يملك » .

خلافاً لمن قال يكره بعد الزوال والمراد أنه مستحب عند المقتضى الشرعى كالوضوء .  
\* (ومضمضة لعطش ) أو حر . ( وإصباحٌ بجنابة )<sup>(١)</sup> : بمعنى خلاف الأولى .

الطرفين ، ومندوب ومكروه وخلاف الأولى وسيظهر بالوقوف عليه .

قوله : [ خلافاً لمن قال يكره ] إلخ : وهو الشافعى وأحمد مستدلين بحديث :  
« خلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك » ، والخلوف بالضم : ما يحدث  
من خلو المعدة من الرائحة الكريهة في الفم ، وشأن ذلك يكون بعد الزوال ، فإذا  
استاك زال ذلك المستطاب عند الله ، فلذا كان مكروهاً ، وحجتنا أنه كناية عن  
مدح الصوم وإن لم تبق حقيقة الخلوف ، كما يقال : فلان كثير الرماد أى كريم ،  
وإن لم يوجد رماد ، وهذا كما قال في المجموع : خير مما قيل إن السواك لا يزيل  
الخلوف ، لأنه من المعدة ، فإنه قد يقال : وإن لم يزل يضعفه والمقصود تقوية  
رائحته . لكن في الصحيح ما يقوى مذهب الشافعى وأحمد ، من أن موسى عليه  
الصلاة والسلام صام ثلاثين يوماً فوجد خلواً فاستاك منه ، فأمر بالعشر كفارة  
لذلك قال تعالى : ( وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ )<sup>(٢)</sup> قالوا :  
سبب العشر الاستياك . وأجاب في المجموع بقوله : ولعله لمعنى ينخسه ، أو أن العبرة في  
شريعتنا بعموم أحاديث السواك ، فإنها مبنية على التيسير بخلاف الشرائع السابقة .

قوله : [ ومضمضة لعطش ] : أى فهو جائز مستوى الطرفين ، أو مطلوب  
إن توقف زوال العطش عليه ، وأما المضمضة لغير موجب فمكرهه .

قوله : [ بمعنى خلاف الأولى ] : أى إذا تقصدها من غير عذر .

(١) اختلف الصحابة في الإصباح على جنابة ، فقال أبو هريرة : لا يصح صومه . وقال  
جمهورهم يصح . وقد أورد الإمام البخارى في ذلك أن عائشة وأم سلمة سئلتا في ذلك فقالتا : أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ، ثم يفتسل ويصوم . فلما ذكر ذلك لأبي هريرة  
قال : كذلك حدثني الفضل بن عباس ، وهو أعلم . ثم إن الإمام البخارى ذكر ما استند إليه أبو هريرة  
في فتواه في هذا فقال : « وقال همام وابن عبد الله ابن عمر عن أبي هريرة : كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يأمر بالفطر . والأول أئند » . وقد وصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر فقال : « قال صلى الله  
عليه وسلم إذا نوى الصلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم حينئذ » وعند عبد الرزاق موصلاً أن  
عبد الله بن عبد الله بن عمر قال قال لى أبو هريرة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالفطر  
إذا أصبح الرجل جنباً » ثم تكلم الإمام الحافظ طويلاً في إسناد ذلك على ما هو مبين في فتح الباري .

- (و) جاز ( فطرٌ بسفرٍ قَصْرٍ ) بمعنى يكره .
- ( أبيعَ ) مراده بالمباح : ما قابل الممنوع ؛ كالسفر لقطع طريق ، أو لسرقه ونحو ذلك من سفر المعصية .

ومحل الجواز : ( إن بيّته ) أى الفطر ( فيه ) أى فى السفر أى فى أثناء المسافة فى غير اليوم الأول منه بل ( وإن بأول يومٍ ) ، أى وإن كان تبييت الفطر فى أول يوم من سفره ، بأن وصل لمحل بدء قصر الصلاة قبل الفجر كأن يعدى البساتين المسكونة قبله ، فينوى الفطر حيثئذ فقله :

\* ( إن شرّع ) فى سفره ( قَبْلَ الفَجْرِ ) تصريح بما علم التزاماً مما قبله زيادة فى الإيضاح ، لأنه إذا بيت الفطر فى السفر لزم أنه شرع فى سفره الذى أوله محل قصر الصلاة قبل الفجر .

فعلم أن لجواز الفطر برمضان أربعة شروط : أن يكون السفر سفرَ قَصْرٍ ، وأن يكون مباحاً ، وأن يشرع قبل الفجر إذا كان أول يوم ، وأن يبيت الفطر . فإن توفرت هذه الشروط جاز الفطر ( وإلا ) — بأن انخرم شرط منها — ( فلا ) يجوز . ويبقى الكلام بعد ذلك فى الكفارة وعدمها إذا أفطرفيه ؛ فبين أن عابه الكفارة فى ثلاث مسائل بقوله :

\* ( وكفّر إن بيّته ) أى الفطر ( بحضّر ) بأن نواه قبل الشروع فيه ، ( ولم يشرّع ) فى السفر ( قَبْلَ الفَجْرِ ) ، بل بعده وأولى إذا لم يسافر أصلاً ، ولا يعذر بتأويل لأنه حاضر بيت الفطر ، فإن سافر قبل الفجر بأن عدى البساتين المسكونة

---

قوله : [ أربعة شروط ] : منها ما يعم يوم السفر وما بعده وهو قوله « بسفر قصر أبيع » ، وقوله « أن يبيته فيه » ، ومنها ما يخص يوم السفر دون ما بعده ، وهو قوله « إن شرع فيه قبل الفجر » ، ويؤخذ من تلك الشروط أنه يجوز للصائم المسافر الفطر ، ولو أقام يومين أو ثلاثاً بمحل ، ما لم ينو إقامة أربعة أيام كقصر الصلاة كما صرح به فى النوادر ، ونقله ابن عرفة .

قوله : [ فى ثلاث مسائل ] : أى إجمالاً وتحت كل صور .

قوله : [ وأولى إذا لم يسافر أصلاً ] : يشير إلى أن فى هذه المسألة أربع صور وهى : سافر بعد الفجر ، أو لم يسافر أصلاً ، تأوّل ، أم لا .

قبله فظاهر أنه لا كفارة عليه .

المسألة الثانية قوله : ( أو ) بيّنت ( الصّومَ بسفَرٍ ) بأن نوى الصوم وطلع عليه الفجر وهو ناويه ، سواء في أول يوم أو في غيره — ثم أفطر فإنه يلزمه الكفارة . ولا يعذر بتأويل أيضاً ؛ لأنه لما جاز له الفطر فاختر الصّوم ثم أفطر ، كان منتهكاً متلاعباً بالدين . وهاتان المسألتان مفهوم قوله : « إن بيته فيه » .

وأشار للمسألة الثالثة — مشبهاً لها بما قبلها ليرجع التفصيل بعد الكاف — بقوله : ( كحَضَرٍ ) : أى كما لو بيّنت الصّوم بحضر — كما هو الواجب عليه — ولم يسافر قبل الفجر وعزمه السفر بعده ، ( وأفطر قبل الشروع ) فيه ( بلا تأويل ) : فيلزمه الكفارة لا انتهاكه الحرمة عند عدم التأويل .

\* ( وإلا ) بأن تأوّل أى ظن لإباحة الفطر فأفطر أو أفطر بعد الشروع ( فلا ) كفارة عليه لقرب تأويله ، لاستناده إلى السفر حيث سافر ، وهذه أيضاً من مفهوم : « إن بيته » فيه لأن معناه إن بيت الفطر في السفر ، ومفهومه : بيت الفطر في الحضر وهى الأولى ، أو بيت الصّوم في السفر وهى الثانية ، أو بيت الصّوم في الحضر وهى الثالثة ، فالكفارة في الأوليين مطلقاً ، وفى الثالثة إن لم يتأول .

قوله : [ أو بيّنت الصّوم بسفر ] : فى تلك المسألة أربع صور وهى : كان فى أول اليوم ، أو غيره ، تأول ، أم لا .  
قوله : [ ومفهوم قوله إن بيته ] : أى مفهوم قول المصنف إن بيته — أى الفطر — فيه ، أى فى السفر ، وسيأتى للشارح توضيح تلك المفاهيم .  
قوله : [ وأشار للمسألة الثالثة ] : منطوقها الذى فيه الكفارة صورة واحدة ، ومفهومها الذى لا كفارة فيه ثلاث صور .

قوله : [ أو أفطر بعد الشروع ] : أى ولو لم يتأول ، فقوله « لقرب تأويله » : تعليل لفطره متأولاً قبل الشروع كما صرح به فى الأصل .  
قوله : [ حيث سافر ] : مفهومه : لو أفطر عازماً على السفر قبل الشروع ولم يسافر يومه ، لزمته الكفارة . ولا ينفعه تأويل .

قوله : [ مطلقاً ] : تقدم تحت الإطلاق ثمان صور فى كل أربع .  
قوله : [ وفى الثالثة إن لم يتأول ] : فهى صورة واحدة ، وهى فطره قبل الشروع

وبقي مفهوم «أبيح» وفيه الكفارة مطلقاً لظهور الانتهاك فيه ، ولذا تركه ،  
وأما مفهوم : «سفر قصر» فقد تقدم في ذكر التأويل القريب والله أعلم .  
\* ( و ) جاز فطر (بمريض) : فهو معطوف على بسفر (إن خاف) بالصوم  
(زيادته) أي المرض ، (أو) خاف (تمادي به) وهو معنى تأخر البرء ، وأولى  
إن خاف حدوث مرض آخر .

• (وَجَبَ) الفطر (إن خاف) بالصوم (هلاكاً أو شديداً ضرراً) ،  
كتعطيل حاسة من حواسه .

\* (كحامل أو مريض لم يمكنها) أي المريض (استتجار) لعدم مال أو مرضعة  
أو عدم قبوله غيرها (ولا غيره) — وهو الرضاع مجاناً — (خافنا) بالصوم (على  
ولديهما) : فيجوز إن خافنا عليه مرضاً أو زيادته ، ويجب إن خافنا هلاكاً  
أو شدة ضرر ، وأما خوفهما على أنفسهما فهو داخل في عموم قوله : «وبمريض»  
إلخ إذ الحمل مرض ، والرضاع في حكمه فإن أمكنها استتجاراً أو غيره وجب صومها .

بلا تأويل ، ومفهوما ثلاث قد علمتا .

قوله : [وبقي مفهوم أبيح] إلخ : إنما اشترطت الإباحة لأنه رخصة تختص  
بالسفر .

• تنبيه : قال في المجموع : وكلام الأجهوري في فضائل رمضان : أن السفر بعد  
الفجر في رمضان مكروه ، وفي الخطاب فيمن سافر لأجل الفطر : هل يمنع — معاملة  
له بنقيض مقصوده — كمن تحيل في الزكاة ، أو ارتد لإسقاط شيء ؟ وقرر شيخنا :  
أن السفر لذلك مكروه أو حرام ، ويجوز الفطر فتأمله (هـ) .

قوله : [وجاز فطر بمريض] : أي ويجوز للصائم الفطر بسبب المرض ،  
فالبراء سببية . وما ذكره المصنف من الجواز هو المشهور .

قوله : [زيادته أي المرض أو خاف تمادي به] : ومثلهما الجهد والمشقة بخلاف  
جهد الصحيح ومشقته فلا يبيح الفطر .

قوله : [فيجوز إن خافنا عليه مرضاً] إلخ : ومثلهما الجهد والمشقة كما قال  
اللعنمي ، وحكى ابن الحاحب الاتفاق عليه .

قوله : [إذ الحمل مرض] : أي ولذلك كانت الحامل لا إطعام عليها ،

\* (والأجرة) أى أجرة الرضاع (فى مال الولد) إن كان له مال ، (ثم الأب) إن لم يكن له مال .

\* (و) وجب (إطعامُ) مدةً عليه الصلاة والسلام لمفطرٍ فى قضاء رمضان (لثله) أى إلى أن دخل عليه رمضان الثانى ولا يتكرر بتكرر الأمثال (عن كل يوم) أى إطعام مده من غالب قوت البلد عن كل يوم مد (لمسكين إن أمكن القضاء بشعبان) ، بأن يبقى منه بقدر ما عليه من رمضان .

\* (لا) يجب على المفطر فى قضاء رمضان إطعام (إن اتصل عذرُه) من مرض أو سفر أو جنون أو حيض أو نفاس ، (بقدر ما) أى الأيام التى (عليه) ، إلى تمام شعبان ؛ فمن عليه خمسة أيام مثلاً وحصل له عذر قبل رمضان الثانى بخمسة أيام فلا إطعام عليه ، وإن كان طول عامه خالياً من الأعذار ، وإن حصل العذر له فى يومين فقط وجب عليه إطعام ثلاثة أمداد ، لأنهما أيام التفريط دون أيام العذر ، فقله «عذره» أعم من قوله مرضه . وقولنا : «بقدر» إلخ

بخلاف المرضع لأنه ليس مرضاً حقيقياً لها .

قوله : [ثم الأب] : هذا هو الراجح ، وقيل على الأم حيث يجب عليها الرضاع بأن كانت غير عليّة القدر وغير مطلقة طلاقاً بائناً ، وإلا فلا يجب عليها اتفاقاً .

قوله : [وإن أمكن القضاء بشعبان] إلخ : حاصله : أنه يلزم المفطر إطعام المد عن كل يوم لمسكين إذا كان يمكن قضاء ما عليه فى شعبان ، وذلك بأن صار الباقي من شعبان بقدر ما عليه وهو صحيح مقيم خال من الأعذار : ولم يقض حتى دخل عليه رمضان ، وانظر لو كان عليه ثلاثون يوماً ، ثم صام من أول شعبان ظاناً كماله ، فإذا هو تسعة وعشرون يوماً هل عليه إطعام يوم أولاً والظاهر الثانى لأنه لم يفطر فى القضاء كذا فى حاشية الأصل ، ثم إن المعتبر فى التفريط وعدمه شعبان الأول ، فإن حصل فيه عذر ثم تراخى فى شعبان الثانى لا يلزمه إطعام ، قاله الشيخ أحمد الزرقانى وليس من العذر الجهل بوجوب تقديم القضاء على رمضان الثانى ، وقيل إنه عذر والخلاف جار فى النسيان ، والسفر وفى المجموع وليس السفر والنسيان عذراً هنا بل الإكراه .

بلغت السالك - أول

قيد زائد على كلامه لدفع توهم اتصال العذر من رمضان لرمضان ، أو في جميع شعبان (مع القضاء) متعلق بإطعام أو بمحذوف : أن يطعم مع القضاء ندباً أى يندب لإطعام المد أى إخراجهم مع كل يوم يقضيه من العام الثاني (أو بعده) أى بعد تمام كل يوم أو بعد تمام جميع أيام القضاء ، يخرج جميع الأمداد . فإن أطمع بعد الوجوب بدخول رمضان وقبل الشروع في القضاء أجزأ وخالف المندوب .

- \* ( و ) وجب الإطعام عن كل يوم مد (لمرضع) أى على مرضع (أنفطرت) خوفاً على ولدها ، بخلاف الحامل تخاف على حملها .
- \* ( و ) وجب (رابع النحر) أى صومه (لناذيره) إن لم يعينه بأن نذر صوم كل خميس فصادف رابع النحر أو نذر السنة ، فيجب صومه (بل وإن عيَّنه) كعلى صوم رابع النحر .
- \* ( وكبره ) تعيينه بالنذر (كصومه تطوعاً) يكره ولا يحرم .
- \* ( وحرم صوم سابقاته ) أى اليوم الثاني والثالث بعد يوم العيد ولو نذرهما (إلا لكمُتَمَتَّعٍ) : أى إلا لمتمتع ونحوه كفاران وكل من لزمه هدى لنقص في حج و (لم يجد هدياً) فيجوز له صومهما بمنى ثم السبعة إذا رجع .

قوله : [أجزأ] إلخ : أى كما قال ابن حبيب : ولا ينافيه قول المدونة لا تفرق الكفارة الصغرى قبل الشروع في القضاء ، بحمل النهى على الكراهة ، ومفهوم قوله «بعد الوجوب» أنه لو أطمع قبل الوجوب فلا يجوز .

قوله : [بأن نذر صوم كل خميس] : أى أو نذر الحجة .  
قوله : [بل وإن عيَّنه] : أى بالمبالغة لدفع توهم عدم لزومه ، لأن نذره بعينه تقصد للمكروه ، وإنما يلزم به ما ندب ، بخلاف ما لو دخل في جملة الأيام فلا يتوهم تقصد المكروه .

قوله : [يكره ولا يحرم] : ولذلك لزم الناذر نظراً لذات العبادة ، فإنها مندوبة ، والكراهة لذات الوقت ، وقولهم المكروه لا يلزم بالنذر إذا كانت كراهته من كل الجهات .

قوله : [ولم يجد هدياً] : ومثله الفدية على ما عزاه ابن عرفة للمدونة ،

• (وإن نوى) صائم (برمضان) أى فيه (وإن بسفره) أى وإن كان مسافراً فيه (غيره) مفعول نوى - أى نوى بصيامه غير رمضان الحاضر - كتطوع ونذر وصوم تمتع وقضاء رمضان السابق - (أو نواه وغيره) أى بصومه رمضان الحاضر وغيره (لم يجزه عن واحدٍ منهما) أى لا عن رمضان الحاضر ولا عن غيره .

• (وليس لامرأةٍ يحتاجُ لها) أى لجماعها (زوجها) أو سيدها (تطوع) بصوم أو حج أو عمرة (أو نذر) لشيء من ذلك، (بلا إذن) من زوجها أو سيدها ، (وله) أى للزوج إذا تطوعت بلا إذن (إفسادهُ بجماعٍ) لا بأكل أو شرب ، (لا إن أذنَ) لها فليس له ذلك .

• (ومن قَامَ رمضانَ) أى وأحيا ليلاليه بصلاة التراويح أو غيرها بالذكر والاستغفار وتلاوة القرآن (إيماناً) أى تصديقاً بما وعده الله به على ذلك من الأجر ، (واحتساباً) أى محتسباً ومدخراً أجره عند الله تعالى لا غيره بخلوص عمله لله

ومشى عليه خليل فيما يأتى من قوله أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى .

قوله : [ لم يجزه عن واحدٍ منهما ] : حاصل المسألة أن الصور ست عشرة ، وهى : أن ينوى برمضان الحاضر تطوعاً ، أو نذراً ، أو كفارة ، أو قضاء الخارج ؛ فهذه أربعة تضرب في الحضر والسفر بثان كلها لا تجزئ إلا إذا نوى برمضان الحاضر قضاء الخارج . فقال ابن القاسم بالإجزاء ، وصحح . أو ينوى رمضان الحاضر مع الخارج ، أو هو ونذراً ، أو هو وكفارة ، أو هو وتطوعاً ؛ فهذه أربع تضرب في الحضر والسفر بثان أيضاً رجح فيه الأجزاء عن الحاضر كما في (عب) وغيره لأنه صاحب الوقت . وفي باقى مسائل الحضر الذى لم يجز فيها رمضان الحاضر فعليه الكفارة إن لم يتأول .

قوله : [ إفساده بجماع ] : أى ما ذكر من التطوع والنذر ، ويجب عليها القضاء لأنها معتدية فكأنها أفطرت عمداً حراماً .

قوله : [ لا بأكل أو شرب ] : أى لأن احتياجه إليها الموجب لتفطيرها من جهة الوطء فلا وجه لإفساده عليها بالأكل والشرب ، بقى لو أرادت تعجيل قضاء رمضان ، هل له منعها ؟ كالتطوع والنذر ، وقال شيخ مشايخنا العدوى : ليس له المنع . قال فى المجموع : وقد يقال : له منعها بالأولى من فرض اتسع وقته .



لم يشرك به غيره ، (غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه) <sup>(١)</sup> أى غير حقوق العباد. وأما هي : فتتوقف على إبراء الذمة ولو عمومًا ، أو غرم ما في ذمته من الأموال ؛ المثل في المثل ، والقيمة في المقوم ، أو ورده بعينه إن كان باقياً وهذا لفظ حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : [ غفر له ما تقدم من ذنبه ] : ظاهرة حتى الكبائر التي لم تكن متعلقة بالعباد وهو كذلك ، وفضل الله لا يتقيد خلافاً لمن خصها بالصغائر فإنه تخصيص للعام من غير دليل .

● مخاطبة : من أفطر متعمداً في قضاء رمضان فإنه يؤدب ، ومثله من أفطر متعمداً في كل واجب . ولو كان فطره بما يوجب الحد كفاه الحد وقيل يجمع بينهما والأول أوجه .

واختلف : هل يلزمه قضاء القضاء فيقضى يومين : يوماً عن الأصل ، ويوماً عن القضاء ؟ أولاً يلزمه إلا الأصل . ؟ وهو الأرجح ، وأما إن أفطر سهواً أو لعذر فلا يقضى اتفاقاً .

واختلف : هل يؤدب المفطر عمداً في النفل لغير وجه أولاً يؤدب للخلاف فيه ؟ وهو الذي جزم به في المجموع تبعاً للبناني ، وترك المصنف هنا مسائل النذر اتكالا على ما يأتي في باب ، وذكرها هنا لخليل استطراداً والله أعلم .

(١) من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ؛ من حديث متفق عليه عند البخاري.

## باب : فى الاعتكاف

- (الاعتكافُ نافلةٌ) من نوافل الخير ، (مرغَّبٌ فيه) شرعاً .
- \* (وهو) فى الأصل : مطلق اللزوم لشيء ، وشرعاً : (لزومٌ مسلمٌ مميّزٌ) من إضافة المصدر لفاعله ؛ فلا يصح من كافر ولا من غير مميز .
- (مسجداً) مفعول المصدر فلا يصح فى غيره من بيت أو خلوة ، (مباحاً) للناس فلا يصح فى مسجد البيوت المحجورة .
- (بصومٍ) : أى صومٌ كان فرضاً أو نفلاً ، رمضان أو غيره (كافاً) — حال من مسلم — (عن الجِمَاعِ ومقدّماته) ليله ونهاره وإلا فسد .

## باب :

لما أنهى الكلام على ما أراده من فروع الصوم ، وكان من حكمة مشروعيته تصفية مرآة العقل والتشبه بالملائكة الكرام فى وقته ، أتبعه بالكلام على الاعتكاف التام الشبه بهم فى استغراق الأوقات فى العبادات ، وحبس النفس عن الشهوات ، وكف اللسان عما لا ينبغى . ويقال : عكف يعكف — بالضم والكسر — عكفاً وعكوفاً : أقبل على الشيء مواظباً ، واعتكف وانعكف بمعنى واحد ، وقيل اعتكف على الخير وانعكف على الشر (هـ. خرشئ) .

قوله : [ نافلة ] : صادق بالندب والسنية ؛ وهما قولان .

قوله : [ مطلق اللزوم ] : أى لخير أو شر ، ومنه قوله تعالى : (فَمَاتُوا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكِفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ) <sup>(١)</sup>

قوله : [ مميز ] : هو الذى يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسن بل يختلف باختلاف الناس ، ويخاطب المميز غير البالغ بالصوم تبعاً للاعتكاف لأنه من شروط صحته ، وتقدم كراهة الصوم له استقلالاً .

قوله : [ فلا يصح فى مسجد البيوت ] : أى ولو للنساء ، ولا فى الكعبة ، ولا فى

(١) سورة الأعراف آية ١٣٨ .

( يوماً بليته ) أى ليلة اليوم وهى السابقة عليه كليلة الخميس ويومه ، وهذا إشارة إلى أقله ، ( فأكثر ) فيه إشارة إلى أنه لا حد لأكثره ، وأحبه عشرة أيام ، وقوله : « يوماً » ظرف « للزوم » .

( للعبادة ) متعلق بلزوم ، وسيأتى بيان أفضلها .

( بنسبة ) : الباء للملاسة أو بمعنى مع ، متعلقة بـ ( للزوم ) — إذ هو عبادة ، وكل عبادة تفتقر لنية .

\* ( ودين فرضه الجمعة ) : وهو اندك الحر البالغ المقيم ، ( و ) نذر أو أراد اعتكافاً ( تجب ) الجمعة ( به ) أى فيه — أى فى زمنه — كسبعة أيام فأكثر أو أقل والجمعة فى أثنائه ؛ كثلاثة أيام أولها الخميس ، ( فالجامع ) متعين فى حقه .  
\* ( وإلا ) يعتكف فى الجامع ، بل اعتكف فى مسجد غيره ( خرج ) للجمعة وجوباً ( وبطل ) اعتكافه بمجرد خروجه برجليه معاً ( ويقضى )

مقام ولى حيث كان محجوراً ، وأما لو كان غير محجور وجعل مسجداً كقيام الحسين والشافعى والسيد البدوى فيصبح الاعتكاف فيه ، ولا يصح فى رجبته ولا فى الطرق المتصلة به ، إذ لا يقال لواحد منهما مسجد ، ولا يصح فى بيت القناديل والسقاية والسطح .

قوله : [ وهذا إشارة إلى أقله ] : أى الذى يلزم بالنذر المطلق كقوله : نذرت الاعتكاف أو اعتكافاً .

قوله : [ أنه لا حد لأكثره ] : أى من جهة الصحة بدليل ما بعده .

قوله : [ وأحبه عشرة أيام ] : أى ومنتهى المندوب شهر ، قال فى المجموع : وهذا زبدة خلاف كثير ، وكره الأقل عن العشرة والزائد عن الشهر .

قوله : [ للعبادة ] : أى لأجل العبادة فيه بأى نوع منها .

قوله : [ وسيأتى بيان أفضلها ] : أى وهو اشتغاله بالذكر والقرآن ، واستغفار وتلاوة القرآن ، والصلاة التى هى مجمع الذكر والقرآن .

قوله : [ خرج للجمعة وجوباً ] : أى ما لم يكن يجهل أن الخروج منه مبطل كحديث عهد بالإسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه كما فى الحرشى وقيده أيضاً بما إذا نذر أو نوى أياماً تاخذه فيها الجمعة كما قال الشارح ، وأما

وجوباً . وشبه في وجوب الخروج والبطلان والقضاء قوله :

\* ( كمرض أحد أبويه ) : دنية ، فإنه يجب عليه أن يخرج لبره بعبادته ( أو جنازته )  
أى أحد أبويه ، ( والآخر ) منهما ( حتى ) فإنه يجب عليه أن يخرج لها جبراً  
للحى منهما ، فإن لم يكن الثانى حياً لم يجب عليه الخروج ، والواو في كلامه للحال .

لو نذر أياماً لاتأخذه فيها الجمعة فرض فيها بعد أن شرع ، ثم خرج ثم رجع  
يتم وصادف الجمعة ، قال فلا خلاف ، أن هذا يخرج إليها ولا يبطل اعتكافه ،  
ولكن قال في التوضيح هذا التفصيل لابن الماجشون وهو خلاف المشهور ومثله  
لابن عرفة .

وحاصل ما في المسألة : أن من اعتكف في غير الجامع ، وهو ممن تلززه الجمعة ،  
ووجب عليه الجمعة وهو في معتكفه ، وجب عليه أن يخرج لها وقت وجوب السعى  
لها ، وفي بطلان اعتكافه بذلك الخروج وعدم بطلانه أقوال ثلاثة : البطلان مطلقاً  
وهو المشهور ، وعدمه مطلقاً وهو رواية ابن الجهم عن مالك ، والتفصيل الذى  
تقدم ذكره في حاشية الأصل نقلاً عن ( بن ) . ومفهوم قوله : « خرج » أنه إن ارتكب  
النهى ولم يخرج لم يبطل على الظاهر إذا لم يرتكب كبيرة ، وإنما ارتكب صغيرة لأن  
ترك الجمعة لا يكون كبيرة إلا إذا كان ثلاثاً متوالية ، فإذا حصل الترك في ثلاث  
جرى - على الخلاف في الكبائر - هل تبطل الاعتكاف أم لا .  
قوله : [ كمرض أحد أبويه ] : أى مسلمين أو كافرين .

وقوله : [ دنية ] : خرج الأجداد والجدات فلا يجب الخروج من المعتكف  
لعيادتهم ، فإن لم يخرج جرى في اعتكافه التأويلان في البطلان بالكبائر ،  
لأن العقوق من جملتها ، وحيث وجب الخروج لعيادة أحد أبويه فأحرى  
عيادتهما معاً .

قوله : [ فإن لم يكن الثانى حياً لم يجب ] : بل لا يجوز له الخروج خلافاً  
للجزولى القائل بوجوب خروجه لجنازتهما ، كما يجب خروجه لعيادتهما وقيد ما قاله  
المصنف بما إذا لم يتوقف التجهيز على خروجه ، وإلا وجب اتفاقاً وبطل  
اعتكافه .

قوله : [ والواو في كلامه للحال ] : أى بالنسبة للجنازة لأن عدم الخروج

(وكخروجِه) : عطف على كمرض إلا أن التشبيه فيه في البطلان ، والقضاء فقط دون وجوب الخروج أى أن خروج المعتكف من المسجد (لغير ضرورته) مبطل لاعتكافه ، بخلاف خروجه لضرورته من اشتراء مأكول أو مشروب ، أو لطهارة أو لقضاء حاجة .

(أو تعمّد فطر) من إضافة المصدر للمفعول ، فإنه مبطل للاعتكاف ، بخلاف السهو والإكراه ، ولا يكون ذلك إلا نهائياً .

\* (أو) تعمّد شرب (مسكر ليلاً) فأولى نهائياً وهو داخل فيما قبله .

\* (و) بطل (بوطء وقُبلة بشهوة) ليلاً ، (ولس) كذلك (وإن) وقع ماذكر (لحائض مُعتكِفة) ، وخرجت من المسجد لنذرهما فوقع منها ذلك (سهواً)

مظنة العقوق للحى ، بخلاف ما لو انتقلا جميعاً للدار الآخرة فيرضيان بطاعته لربه على أى حال لزوال الحظوظ النفسانية .

قوله : [بخلاف خروجه لضروراته] : أى من غير زيادة على قدر الضرورة وإلا بطل .

قوله : [مسكر] : مثله كل مغيب كالخشيشة حيث غيبت عقله ، ومفهوم تعمّد أنه إذا لم يتعمّد المسكر فلا يكون كذلك ، بل يجرى على تفصيل الجنون والإغماء المتقدمين في الصوم .

● تنبيه : اختلف في فعله الكبائر غير المسكر كالغيبة والنميمة والقذف والسرقة والعقوق ، فيبطل اعتكافه بذلك وقيل لا يبطل .

قوله : [وبطل بوطء] : أى فإن وطئ عمداً أو سهواً بطل اعتكافه واستأنفه من أوله ، ويفسد على الموطوء ولو نائماً ، والوطء المذكور مفسد وإن لغير مطيعة ، لأن أدناه أن يكون كالمس الشهوة ، بخلاف الاجتلام ومحل اشتراط الشهوة في اللمس في غير القبلة في الفم ، وأما هى فلا يشترط ، وبالحملة فاللمس هنا يجرى على الوضوء .

قوله : [وإن وقع ما ذكر لحائض] : حاصله أن المعتكفة إذا حاضت وخرجت وعليها حرمة الاعتكاف ، فحصل منها ما ذكر ناسية لاعتكافها فإنه يبطل ، وتستأنفه من أوله ، ومثل الحائض غيرها من بقية أرباب الأعذار المانعة من الصوم

عن كونها معتكفة فيبطل اعتكافها ، وتبتديده ، فأولى من غيرها أو منها عمداً .  
 • (ولتزم) المعتكف (يومٌ بليّلتُه) المندورة (وإن نذر ليلةً) فقط . فإن نذر ليلة الخميس لزمه ليلته وصبيحتها : ومن نذراعتكاف ليلة لزمه ليلة مع صبيحتها ؛ أى ليلة كانت لأن أقله يوم وليلة ، ولا يتحقق الصوم الذى هو من أركانه إلا باليوم . وأولى إذا نذر يوماً (لا) إن نذر (بعضَ يومٍ) فلا يلزمه شيء إذ لا يصام بعض يوم .  
 \* (و) لزم (تتابعه) أى الاعتكاف (فى) نذر (مُطلقه) : أى الذى لم يقيد بتتابع ولا عدمه ، فإن قيد بشيء عمل به ؛ وهذا فى المندور . (و) أما غيره فيلزمه (ما نَوَاه) قل أو كثر (بدخوله) معتكفه .

كالعيد ، أو من الصوم والمسجد ، فلو قال المصنف : وإن من كحائض ، كان أولى .

قوله : [ وأولى إذا نذر يوماً ] : فن نذر يوماً ما لزمه ليلة زيادة على اليوم الذى نذره ، والليلة التى تلزمه هى ليلة اليوم<sup>(١)</sup> الذى نذره لا الليلة التى بعده كما هو ظاهر ما لابن يونس وغيره ، وحيث نذر يلزمه فى هذه الصورة دخوله المعتكف قبل الغروب أو معه ، وكذا فى مسألة المصنف .

قوله : [ فلا يلزمه شيء ] : أى عندنا خلافاً للشافعية ، ومحل عدم اللزوم ما لم ينو الجواز ، وإلا لزمه ما نذره .

واعلم أن ما ذكره من عدم لزوم شيء هو محل اتفاق بين ابن القاسم وسحنون . واختلفا فيمن نذر طاعة ناقصة غير اعتكاف ؛ كصلاة ركعة وصوم بعض يوم ، فعند ابن القاسم النذر صحيح ، ويلزمه أكماله ، وعند سحنون لا يلزمه شيء ، والفرق بين الاعتكاف وغيره ضعف أمر الاعتكاف ، بخلاف الصوم والصلاة فإنهما من دعائم الإسلام .

قوله : [ ولزم تنابعه ] إلخ : أى فإن نذر اعتكاف عشرة أيام من غير تقييد بمتابعة ولا تفرق فإنه يلزمه تنابعها ، لأن طريقة الاعتكاف وشأنه التتابع .

قوله : [ بدخوله معتكفه ] : أى لأن النفل يلزم كماله بالشروع فيه ، فإن

(١) أى السابقة عليه ؛ لأن التقويم العربى يبدأ فيه الليل ثم النهار خلافاً للتقويم الميلادى .

- \* ( و ) لزِمَ ( دُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ مَعَهُ ) لِيَتَحَقَّقَ لَهُ كَمَالُ اللَّيْلَةِ :
- \* ( و ) لزِمَ ( خُرُوجُهُ ) مِنْ مَعْتَكِفِهِ ( بَعْدَهُ ) ، أَيْ بَعْدَ الْغُرُوبِ لِيَتَحَقَّقَ لَهُ كَمَالُ النَّهَارِ .
- ( وَتُنْدِبَ مُكْتَفُهُ ) أَيْ الْمَعْتَكِفَ ( لَيْلَةَ الْعَرِيدِ ) إِذَا اتَّصَلَ اعْتِكَافُهُ بِهَا ، لِيُخْرِجَ مِنْهُ إِلَى الْمَصَلِيِّ فَيُوصِلَ عِبَادَةَ بَعَادَةِ .
- \* ( و ) نَدَبَ مُكْتَفُهُ ( بِأَخْرِجِ الْمَسْجِدَ ) لِأَنَّهُ أَبْعَدَ عَنِ النَّاسِ .
- \* ( و ) نَدَبَ اعْتِكَافَهُ ( بِرَمَضَانَ ) لِأَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ الشُّهُورِ ، وَفِيهِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ

لَمْ يَدْخُلْ مَعْتَكِفَهُ فَلَا يُلْزِمُهُ مَا نَوَاهُ .

قوله : [ وَلِزِمَ دُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ ] : قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : وَنَ دَخَلَ قَبْلَ الْغُرُوبِ اعْتَدَّ بِيَوْمِهِ ، وَبَعْدَ الْفَجْرِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ ، وَفِيهِمَا قَوْلَانِ : الْمَشْهُورُ الْإِعْتِدَادُ ، وَقَالَ سَحْنُونُ : لَا يُعْتَدُّ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ سَحْنُونٍ عَلَى النَّذْرِ ، وَالْقَوْلَيْنِ بِالْإِعْتِدَادِ عَلَى النَّفْلِ ، وَلَكِنْ الْمَعْتَمِدُ الْإِعْتِدَادُ مَطْلَقاً نَفْلاً أَوْ نَذْراً . وَاعْلَمْ أَنَّ مَبْنَى الْقَوْلَيْنِ الْخِلَافُ فِي أَقْلٍ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ الْإِعْتِكَافُ ، فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ إِذَا دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ مَعَهُ لَا يَجْزِي مَا لَمْ يَضْمُمْ لَهُ لَيْلَةٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، سِوَاهُ كَانَ مَنْوِيّاً أَوْ مَنْذُوراً ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَقْلُهُ يَوْمٌ فَقَطْ إِذَا دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ مَعَهُ ، أَجْزَأُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَوْ كَانَ نَذْراً .

قوله : [ إِذَا اتَّصَلَ اعْتِكَافُهُ بِهَا ] : أَشْعَرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ اعْتِكَافُهُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ أَوْ الْأَوْسَطِ لَمْ يَنْدُبْ لَهُ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ .

قوله : [ بِأَخْرِجِ الْمَسْجِدَ ] : أَيْ عَجْزِهِ الْمَقَابِلَ لِمَصْدَرِهِ .

قوله : [ وَفِيهِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ] : أَيْ غَالِباً عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ هَلْ هِيَ دَائِرَةٌ بِالْعَامِ ، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْمَقَدِّمَاتِ حَيْثُ قَالَ : وَلِىَ هَذَا ذَهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ أَوَّلُ الْأَقَاوِيلِ ، أَوْ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ الَّذِي شَهِرَهُ ابْنُ غُلَابٍ ، وَعَلَى كُلِّ فَالْغَالِبُ كَوْنُهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، وَالْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ، سِوَاهُ عِلْمُ الْقَائِمِ لَهَا بِأَنَّهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ أَوَّلًا . وَلَهَا عَلَامَاتٌ ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ مِنْهَا : طُلُوعُ الشَّمْسِ صَبِيحَةَ يَوْمِهَا بَيَضَاءً لِاشْتِعَاعِهَا ، وَلَيْلَتُهَا تَكُونُ السَّمَاءَ صَحْواً لَا غَيْمَ فِيهَا ، وَالْوَقْتُ لَا حَارَ وَلَا بَارِدَ ، قَالَ شَيْخُنَا الْمُؤَلِّفُ وَمَنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا يَرَى كُلَّ شَيْءٍ

التي هي خير من ألف شهر .

ساجداً لله ، يسمع منه الذكر بلسان المقال ، ويشاهد أموراً لا تحيط بها العبارة ، ويندب لمن رآها أن يكتبها فلا يحدث بها ، لأن الاطلاع عليها من السر المكتوم ، ومن باح بالسر ضيعه ؛ ولحيي الدين بن العربي قاعدة لإدراكها حاصلها : أنه إن كان مبدأ الشهر الجمعة كانت ليلة تسع وعشرين ، وإن كان السبت كانت ليلة إحدى وعشرين ، وإن كان الأحد كانت ليلة سبع وعشرين ، وإن كان الاثنين كانت ليلة تاسع عشرة ، وإن كان الثلاثاء كانت ليلة خمس وعشرين ، وإن كان الأربعاء كانت ليلة سبع عشرة ، وإن كان الخميس كانت ليلة عشرية فاحفظ تلك القاعدة . وسميت بذلك إما لتقدير البركات والخيرات فيها لأن جميع مكونات العالم تقدر فيها ، أي تظهر للملائكة ، أو لعظم قدرها . وقيل غير ذلك .

● تنبيه : المراد من قوله صلى الله عليه وسلم : « التمسوها في التاسعة أو السابعة أو الخامسة من العشر الأواخر من رمضان » <sup>(١)</sup> ، ما بقي من العشر لأممضى ، فالتاسعة ليلة إحدى وعشرين ، والسابعة ليلة ثلاث وعشرين ، والخامسة ليلة خمس وعشرين ، إن كان الشهر ناقصاً وإلا فالتاسعة ليلة اثنين وعشرين ، والسابعة ليلة أربع وعشرين ، والخامسة ليلة ست وعشرين فتأمل ، وقيل العدد من أول العشر ، فالتاسعة ليلة تسع وعشرين ، والسابعة ليلة سبع وعشرين ، والخامسة ليلة خمس وعشرين ، وعلى كل حال فيحتاج في العشر كما قالوا لاحتمال كمال الشهر ونقصانه . قوله : [ التي هي خير من ألف شهر ] : أي كما نطق به الآية الكريمة .

(١) جاء في صحيح البخاري وفي الموطأ - والعبارة للموطأ - عن أنس بن مالك أنه قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقال : إني أريت هذه الليلة في رمضان حتى تلاص رجلان فرقت فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة . » والرجلان ، كما صرح الإمام البخاري في رواياته العديدة التي ذكرها فيه : هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حذرد وكان مالكاً قد تقاضى عبد الله ديناً في المسجد وتلاحيا - أي تجادلا - لهذا فرقت ! أي رفع العلم بها بأن أنسها ، أو رفع الأخبار بها . وفي قوله : فالتمسوها في التاسعة : قال في تنوير الخواص : المراد تاسعه تبقى فتكون ليلة إحدى وعشرين . وهكذا في حساب السابعة والخامسة أي من أواخر رمضان . وقيل : التاسعة من الثلاثين من رمضان أو التاسعة بعد العشرين الأواخر من رمضان . وهكذا في السابعة والخامسة . وذكر الإمام ابن حجر في الخلاص في تعيينها ستة وعشرين قولاً : وأرجأها عند الجمهور أنها السابعة والعشرين أو أنها مختفية بين الوتر من العشر الأواخر . والله أعلم .



- \* ( و ) ندب كونه ( بالعشر الأخير منه ) لأن ليلة القدر فيه أرحى .
- \* ( و ) ندب ( إعتكاده ثوباً آخر ) غير الذى هو عليه لئلا يصيب ما عليه نجاسه أو وسخ أو قمل ، فيلبس ما أعده .
- \* ( و ) ندب ( اشتغاله ) حال اعتكافه ( بذكر ) نحو : « لا إله إلا الله » ومنه الاستغفار ، ( وتلاوة ) القرآن ( وصلاة ) وهى مجمع الذكر والخير ، • ( وكراهه أكله بفناء المسجد أو رحبته ) : التى زيدت لتوسعته ، فإن أكل خارج ذلك بطل اعتكافه : والمطلوب أن يأكل فيه على حدة .
- \* ( و ) كرهه لقادر على الكفاية ( اعتكافه غير مكفى ) - بفتح الميم وسكون الكاف - اسم مفعول كرمى أصله مرمى ، لأنه ذريعة لخروجه إلى شراء ما يحتاج إليه ، فيندب أن يعتكف محصلاً ما يحتاج إليه من مأكلاً ومشرباً وملبساً ،

وسببها أنه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من بنى إسرائيل حمل السلاح على عاتقه في سبيل الله تعالى ألف شهر<sup>(١)</sup> ، وهى ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر ، فتعجب لذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عجباً شديداً ، وتغنى أن يكون ذلك فى أمته ، فقال يارب جعلت أمتى أقصر الأمم أعماراً وأقلها أعمالاً ، فأعطاه الله ليلة القدر فقال : ( لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ )<sup>(٢)</sup> أى التى حمل فيها الإسرائيلى السلاح فى سبيل الله تعالى ، لك ولأمتك من بعدك إلى يوم القيامة فى كل رمضان .

قوله : [ وندب اشتغاله ] : أى فالأفضل فى عبادته أنه لا يخرج عن هذه الأنواع ، لأن اشتغاله بغيرها مكروه وإن كان علماً ، كما يأتى ، لأن المقصود ما يسرع بهضم النفس .

قوله : [ أصله مرمى ] : اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، وقلبى الضمة كسرة ومكفى يقال فيه هكذا .

( ١ ) قال الإمام القسطلانى فى إرشاد السارى : روى ابن أبى حاتم بسنده إلى مجاهد مرسل ، والبيهقى فى سننه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلاً من بنى إسرائيل لبس السلاح فى سبيل الله ألف شهر ، قال : فعجب المسلمون من ذلك فأنزل الله تعالى : « إنا أنزلناه » السورة .  
( ٢ ) سورة القدر آية ٣ .

فإن اعتكف غير مكفى ، جاز له الخروج لشراء ما يحتاج إليه ، ولا يتجاوز أقرب مكان أمكن منه ذلك ، وإلا فسد اعتكافه .

\* ( و ) كره له - إذا خرج لقضاء حاجة - ( دخوله بمنزل به أهله ) أى زوجته أو سريته لثلا يطرأ عليه منهما ما يفسد اعتكافه .

\* ( و ) كره ( اشتغاله ) أى المعتكف ( بعلم ) ولو شرعياً تعليماً أو تعلماً ؛ لأن المقصود من الاعتكاف صفاء القلب بمراقبة الرب ، وهو إنما يحصل غالباً بالذكر وعدم الاشتغال بالناس ، ( وكتابة ، وإن ) كان المكتوب ( مصحفاً ) لما فيها من نوع اشتغال عن ملاحظة الرب تعالى ، وليس المقصود من الاعتكاف كثرة الثواب ، بل صفاء مرآة القلب الذى به سعادة الدارين . ومحل كراهة ما ذكر من الاشتغال بالعلم والكتابة ، ( إن كثر ) لأن قل وعطف عاماً على خاص بقوله :

\* ( و ) كره اشتغاله بكل ( فعل غير ذكر وتلاوة وصلاة ) : وأما فعل هذه

قوله : [ فإن اعتكف غير مكفى ] : أى مرتكباً للكراهة .

قوله : [ دخوله بمنزل به أهله ] إلخ : أشار الشارح إلى أن الكراهة مقيدة بكون المنزل فيه أهله ، مخافة أن يشتغل بهم عن اعتكافه . ولا يرد على هذا التعليل جواز مجيء زوجته إليه فى المسجد ؛ لأن المسجد مانع من الجماع ومقدماته ، ولا بد أن يكون المنزل قريباً فلو كان بعيداً وذهب إليه بطل اعتكافه ، وإن لم يكن بالمنزل أهله فلا كراهة ، أو بأن دخل فى أسفل البيت وأهله بأعلاه .

قوله : [ وكره اشتغاله بعلم ] إلخ : أى غير عبنى وإلا لم يكره ، وكراهة الاشتغال بالعلم الغير العبنى مذهب ابن القاسم ، وروايته عن مالك من أن الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله ، وقراءة القرآن ، والصلاة وأما عن مذهب ابن وهب من أنه يباح للمعتكف جميع أعمال البر فيجوز له مداواة العلم وكتابته .

قوله : [ وليس المقصود من الاعتكاف ] إلخ : فيه رد على ابن وهب .

قوله : [ الذى به ] : أى بالصفاء ولهذا المعنى اعتنت الصوفية بالخلوة المشهورة بشروطها ، فإن فيها تشديداً أكثر من الاعتكاف ، ولذلك لا يحسنها إلا من سبقت لهم العناية .

الثلاثة فندوب كما تقدم. ومن الذكر: الفكر القلبي في ملكوت السموات والأرض، ودقائق الحكم والاستغفار، والصلاة والسلام على النبي المختار. ومثل لفعل غير الثلاثة بقوله:

- \* (كعبادة مريض) : بالمسجد إن انتقل له فيه ، لا إن كان ببلصقه .
- \* (وصلاة جنازة ولو لاصقت) المعتكف ، بأن وضعت بقربه وانتهى زحامها إليه .
- \* (وضعوده لأذان بمنار أو سَطْح ) للمسجد لا بمكانه أو صحنه .
- \* ( وإقامته ) للصلاة . والسلام على الغير إن بعد .
- \* ( وجاز سلامه على من بقربه ) .

قوله : [ الفكر القلبي ] : بل هو أعظم الذكر لقول أبي الحسن الشاذلي : ذرة من عمل القلوب خير من مثاقيل الجبال من عمل الأبدان ، وقال العارفون : إن تفجير ينابيع الحكم من القلب لا يكون إلا بالفكر ، ولذلك كانت عبادة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة الفكر عند أهل التحقيق .

قوله : [ والصلاة والسلام على النبي ] : أى لأن فيهما ذكر وزيادة ، وهو القيام ببعض حقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذلك قالوا : هى شيخ من لاشيخ له .

قوله : [ لا إن كان ببلصقه ] : أى فلا كراهة بل هو جائز لأبأس به وفيه الثواب .

قوله : [ وصلاة جنازة ] : أى ولو كان المصلى عليه جاراً أو صالحاً ما لم تتعين عليه .

قوله : [ وإقامته للصلاة ] : أى وإن لم يترتب ، وأما إمامته فلا بأس بها بل مستحبة ولو مرتباً ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ويصلى إماماً خلافاً لعدّ خليل لها في المكروهات .

قوله : [ وجاز سلامه على من بقربه ] : المراد سؤاله عن حاله كقوله : كيف حالك ، وكيف أصبحت مثلاً ، من غير انتقال عن مجلسه ، وأما قوله : السلام عليكم فهو داخل في الذكر ، كذا في الأصل .

- \* ( و ) جاز ( تطيُّبه ) بأنواع الطيب وإن كره للصائم غير المعتكف ؛ لأن المعتكف معه مانع يمنعه مما يفسد اعتكافه وهو بالمسجد بخلاف الصائم .
- \* ( و ) جاز له ( أن يَنكِحَ ) بفتح الياء : أى يعقد لنفسه ، ( و ) أن ( يَنكِحَ ) بضمها أى يزوج من له عليها ولاية إذا لم ينتقل من مجلسه ولم يطل الزمن ، وإلا كره .
- \* ( و ) جاز ( أخذُه إذا خَرَجَ ) من المسجد ( لكُفْسِلٍ ) لجنابة أو جمعة أو عيد ( ظفراً أو شارباً أو عانة ) .
- \* ( و ) وكُفْرُه حلق الرأس .
- \* ( و ) جاز إذا خرج لغسل ثوبه من نجاسة ( انتِظَارَ غَسْلِ ثوبه وتَجَنُّفِيفه ) إذا لم يكن له غيره وإلا كره .
- ( ومطلقُ الحيَّوَارِ ) مبتدأ ( اعتكافٌ ) خبره : يعنى أن من نذر جوازاً بمسجد مباح أو نواه ، وأطلق بأن لم يقيد بليل ولا نهار ، ولا فطر كأن

قوله : [ وجاز تطيُّبه ] : أى فى ليل أو نهار وهذا هو المشهور ، خلافاً لحمد يس القائل بكراهته للصائم ولو معتكفاً .

قوله : [ وإلا كره ] : أى حيث حصل انتقال أو طول ، وكان فى المسجد ، وأما لو خرج من المسجد لبطل اعتكافه .

قوله : [ لكُفْسِلٍ لجنابة ] إلخ : بل ولو لخر أصابه ، ومثله لو خرج لضرورة أخرى غير الغسل .

قوله : [ وكره حلق الرأس ] : أى سواء كان فى المسجد أو خارجه ، خلافاً لما فى الخرشي من أنه إذا خرج لكُفْسِلِ الجمعة جاز له حلق الرأس ، ولا يخرج لحلقه استقلالاً ، لكن وافقه فى المجموع على ذلك ، ومحل كراهة حلقه خارج المسجد على القول بما لم يتضرر لذلك وإلا فلا .

قوله : [ إذا لم يكن له غيره ] : أى ولم يجد من يستنيبه فالجواز مقيد بقيدين .

قوله : [ بمسجد مباح ] : أى وأما لو نذر جوازاً بغير مسجد ، أو مسجد غير مباح كمساجد البيوت المحجورة ، فلا يلزمه شئ .

قال : لله على مجاورة هذا المسجد ، أو نويت الجوار به ، فهو اعتكاف بلفظ جوار ، فيجوز فيه جميع أحكامه المتقدمة من صحة بطلان وجواز وندب وكراهة . ويلزمه في النذر يوم وليلة كما لو قال : لله على اعتكاف . وإذا لم ينذره يلزمه بالدخول ما ذكر ، وأما إذا قيد بشيء فإن قيد بيوم وليلة فأكثر ولم يقيد بفطر ، فظاهر أنه اعتكاف ويلزمه ما نذر وبالدخول ما نواه . \* ( فإن قيده بنهار ) فقط كهذا النهار أو نهار الخميس ، ( أو ليل ) فقط ( لزم مانذره لا مانذره ) فله الخروج متى شاء ، ( ولا صوم ) عليه فيهما ( كأن قيده بالفطر ) فلا يلزمه ما نواه بالدخول ولا الصوم ، ( فله الخروج ) من المسجد ( إن توى شيئاً ) من اليوم أو الأيام ( متى شاء ولو أول يوم ) فيما إذا نوى أياماً أو أول ساعة من اليوم ، فيما إذا نوى يوماً أو بعضه بخلاف ما لو نذر فيلزمه ما نذره ولا صوم لالتزامه الفطر . واعلم أن في الجوار المقيد بزمان ولو قل - كيوم أو بعضه - ولو ساعة لطيفة أو بفطر فضلاً كثيراً ؛ فمن دخل مسجداً لأمر ما ، ونوى الجوار به أثابه الله على ذلك ما دام ما كثر به .

قوله : [ فإن قيده بنهار ] إلخ : الحاصل أن الجوار إما مطلق أو مقيد بليل أو نهار ، فإن كان مطلقاً ولم ينو فيه فطراً لزم بالنذر إذا نذره ، وبالدخول إذا نواه ، وإن قيده بالفطر لفظاً أو نية فلا يلزم إلا بالنذر ولا يلزم بالدخول إذا نواه ، وأما المقيد بليل أو نهار فلا يلزم إلا بالنذر ، ولا يلزم بالدخول كالمقيد بالفطر .  
قوله : [ كأن قيد بالفطر ] : أى لفظاً أو نية .  
قوله : [ ولو أول يوم ] : أى وهو الأرجح من تأويلين ذكرهما خليل .  
قوله : [ فضلاً كثيراً ] : أى ولذلك يلزم بالنذر .  
قوله : [ ما دام ما كثر به ] : لما ورد : « إن الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه ، تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه »<sup>(١)</sup> ، وورد أيضاً : « إنه في صلاة

( ١ ) متفق عليه . وقد أورده الإمام البخارى في أبواب كثيرة منه في كتاب البيوع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « صلاة أحدكم في جماعة تزيد على صلاته في سرقه وبنيته بضاً وعشرين درجة ، وذلك بأنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لا ينهزه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفع بها درجة أو حطت عنه بها خطيئة ، والملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه الذي يصل فيه : اللهم صل عليه اللهم ارحمه ما لم يتحدث ما لم يؤذ فيه .

ولما كانت مُبطلات الاعتكاف قسمين ؛ الأول : ما يبطل ما فعل منه ، ويوجب استثنائه — وقد تقدم في قوله : « وإلا خرج وبطل » إلخ — والثاني : ما يخص زمنه ولا يبطل ما تقدم منه إذا لم يأت بمناف للاعتكاف ؛ وهو ثلاثة أقسام : ما يمنع الصوم فقط . وما يمنع المكث بالمسجد فقط ، وما يمنعها معاً ، أشار لأولها بقوله :

\* ( ولا يخرج ) المعتكف : أى لا يجوز له الخروج من المسجد ( لما منع من الصوم فقط ) دون المسجد : ( كالعيد ومرض خفيف ) يستطيع المكث معه في المسجد دون الصوم ، كمن نذر شهر ذى الحجة ، أو نواه عند دخوله فلا يخرج يوم الأضحى ، وإلا بطل اعتكافه من أصله ، وكذا المرض الخفيف ، نقله ابن عرفة عن عبد الوهاب ، وقال في التوضيح والخروج — أى جوازه — مذهب المدونة .

ما دام في المسجد ينتظر الصلاة » ، وورد أيضاً : « إنه في ضمان الله حتى يعود لمنزله » ، وكفانا قوله تعالى : ( إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> الآية .

قوله : [ فلا يخرج يوم الأضحى ] إلخ : أى فلا يجوز له الخروج من المسجد كما في الرجراجى والمواق ، وقيل إنه يجوز الخروج ومثل يوم الأضحى تأليه لأنهما من محل الخلاف .

والحاصل : أنهم ذكروا في جواز الخروج للعذر المانع من الصوم فقط وعدم جوازه قولين ، فروى في المجموعة : يخرج ، وقال عبد الوهاب : لا يخرج ، هكذا في ابن عرفة وابن ناجي وغيرهما ، وقال في التوضيح : والخروج مذهب المدونة ، وكذا عزاه اللخمي أيضاً لظاهر المدونة كما نقله ( ح ) . وأما ما قرر الأجهوري من وجوب البقاء في المسجد فهو الذى شهره ابن الحاجب وصوبه اللخمي كما في ( ح ) انظر ( بن ) — كذا في حاشية الأصل . وما مشى عليه الأجهوري الذى هو المعتمد لا ينافيه قول المصنف الآتى : « إلا ليلة العيد ويومه » ، لأنه كلام على عدم بطلانه بعد خروجه الواجب لعذر مانع له من الصوم والمسجد ، فلا ينافى وجوب بقائه هنا لاختلاف الموضوع .

قوله : [ وإلا بطل اعتكافه من أصله ] : أى ويبتدئه في جميع الصور .

( ١ ) سورة التوبة آية ١٨ .

وأشار للثاني والثالث بقوله : ( بخلاف المانع من المسجد ) سواء منع الصوم أيضاً - ( كالحيض ) والنفاس - أولاً ؛ كسكس بول وإسالة جرح أو دمل يخشى معه تلوث المسجد ( فيخروج ) منه وجوباً ( وعليه حرمة ) أى الاعتكاف ، والواو للحال ، فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف من جماع ومقدماته ، وتعاطى مسكر ، وإلا بطل اعتكافه من أصله .

\* ( وبني ) وجوباً ( فوراً بزواله ) : أى بمجرد زوال عذره المانع من المسجد كالحيض والإغماء والجنون والمرض الشديد والسلس ، بأن يرجع للمسجد لقضاء ما حصل فيه المانع ، وتكميل ما نذره . ولو انقضى زمنه إذا كان معيناً كالعشرة الأخيرة من رمضان ، فيقضى ما فاته أيام العذر ، ويأتى بما أدركه منها ولو بعد العيد . وأما غير المعين فيأتى بما بقى عليه ، وأما ما نواه بدخوله تطوعاً فإن بقى منه شيء أتى به وإلا فلا ، ولا قضاء لما فاتته بالعذر .

\* ( فإن أخره ) : أى الرجوع للمسجد - ولو لنسيان أو إكراه - ( بطل )

قوله : [ وبني وجوباً فوراً بزواله ] : قد أجمل المصنف في هذا المقام . وحاصل إيضاحه أن تقول : العذر : إما إغماء ، أو جنون ، أو حيض ، أو نفاس ، أو مرض ، والاعتكاف : إما نذر معين من رمضان ، أو من غيره ، أو نذر غير معين ، أو تطوع معين بالملاحظة ، أو غيره ؛ فهذه خمسة وعشرون من ضرب خمسة في مثلها . وفي كل : إما أن يطرأ العذر قبل الاعتكاف ، أو مقارناً له ، أو بعد الدخول فيه ؛ فصار خمساً وسبعين . فإن كانت تلك الموانع في الاعتكاف المذكور المطلق أو المعين من رمضان فلا بد من البناء بعد زوالها ، سواء طرأت قبل الاعتكاف وقارنت ، أو بعد الدخول ، فهذه ثلاثون . وإن كان نذراً معيناً من غير رمضان ، فإن طرأت خمسة الأعداد قبل الشروع في الاعتكاف ، أو مقارنة فلا يجب القضاء ، وإن طرأت بعد الدخول فالقضاء متصلاً ؛ فصوره خمسة عشر : خمسة يقضى فيها ، وعشرة لا قضاء ، وإن كان تطوعاً معيناً أو غير معين فلا قضاء ، سواء طرأت خمسة الأعداد قبل الشروع أو بعده ، أو مقارنة له ، فصوره ثلاثون فالجملة خمس وسبعون صورة . وبقي حكم ما إذا أفطر ناسياً ؛ والحكم أنه يقضى سواء كان الاعتكاف نذراً معيناً من رمضان أو من غيره أو كان نذراً غير معين ، أو كان

اعتكافه واستأنفه (إلا) إذا أخره (ليسلة العيد ويوميه) فلا يبطل لعدم صحة صومه لأحد ، بخلاف حائض طهرت أو مريض صح لصحة الصوم من غيرهما في غير العيد ، (أو) للتأخر (لخوف من كلص) وسبع في طريقه .  
 \* (و) لو شرط المعتكف لنفسه سقوط القضاء عنه على فرض حصول عذر أو مبطل (لا ينفعه اشتراط سقوط القضاء) : وشرطه لغو ، ويجب عليه القضاء إن حصل موجب . والله أعلم .

تطوعاً معيناً أو غير معين فصوره خمس فجملة الصور ثمانون .

قوله : [ بطل اعتكافه واستأنفه ] : أى فى جميع الصور التى يؤثر فيها بالبناء المعلومة مما تقدم .

قوله : [ لعدم صحة صومه لأحد ] : جواب عما يقال : ما الفرق بين العيد وغيره من الأعذار ؟ مع أن الجميع يتعذر معه الصوم . وحاصل الجواب أن اليوم الذى طهرت فيه الحائض ، وصح فيه المريض ، يصح صومه لغيرهما ، بخلاف يوم العيد فإنه لا يصح صومه لأحد .

قوله : [ ولو شرط المعتكف ] إلخ : حاصله : أن المعتكف إذا شرط أى عزم فى نفسه — سواء كان عزمه قبل دخول المعتكف أو بعده — على أنه إن حصل له موجب للقضاء لا يقضى ، أو أنه يجامع زوجته وهو معتكف ، أو أنه لا يصوم ، لم يفده شرطه ، أى فشطره باطل ، واعتكافه صحيح ، ويجب عليه العمل على مقتضى ما أمر الشارع على المشهور . وقيل : لا يلزمه اعتكاف ، وقيل : إن كان الشرط قبل الدخول فى الاعتكاف بطل اعتكافه ، وإن كان بعد أن دخل بطل الشرط .

• تنبيه : إن اجتمع على امرأة عبادات متضادة الأمكنة : كعدة وإحرام واعتكاف فإن سبق الاعتكاف العدة — كما لو طلقت أو مات عنها وهى معتكفة — أو عكسه : أتمت السابق فتستمر فى معتكفها فى الأول<sup>(١)</sup> ، وفى منزل عدتها فى الثانى حتى تتمها ، ثم تفعل الاعتكاف إن كان مضموناً أو ما بقى من المعين إن بقى من زمنه شىء . وأما إن تعارض إحرام وعدة فتتم الإحرام ، تقدم أو تأخر ، ويبطل مبيتها فى

(١) انظر : كيف يتطلب الدين عزماً وثباتاً فى التوكل وإعراضاً عن واردات الدنيا ونوازها !!



العدة فهذه أربع ، وبقي صورتان طرؤا اعتكاف على إحرام وعكسه ، فتم السابق منهما إلا أن تخشى في الثانية فوات الحج فتقدمه إن كانا فرضين أو نفلين ، أو الإحرام فرضاً والاعتكاف نفلاً ، فإن كان الاعتكاف فرضاً والإحرام نفلاً أتمت الاعتكاف ، وهاتان صورتان لا تخصان المرأة .

● خاتمة : قال في المجموع : وللمكاتب اعتكاف اليسير ، وللمبعض مطلقه ولو كثيراً في زمن نفسه ، وللسيد منع غير ذلك ؛ إلا أن يأذن في نذر معين فينذر ، أو غيره — ولو تطوعاً — فيدخل . فإن نذر بغير إذن فنح فعليه إن عتق ، وقياسه إذا تأيمت المرأة ؛ عليها حيث منعت ما لم يفت زمن المعين ( اهـ ) والتفصيل الذي قيل في الاعتكاف يقال في الصوم والإحرام .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين .

انتهى بذلك الجزء الأول

ويعقبه الجزء الثاني

وأوله : الحج والعمرة

## فهرس الموضوعات للشرح الصغير وحاشية الصاوى

الصفحة	
٥	تقديم . . . . .
ز	مقدمة . . . . .
١	مقدمة صاحب الحاشية : . . . . .
٢١	رجال الكتاب : خليل والدريدور والصاوى . . . . .

### باب فى بيان الطهارة

٢٣	( تعليق : بدء كتب الفقه بالعبادات ) . . . . .
٢٥	تعريف الطهارة وأقسامها . . . . .
٢٨	الماء المطلق . . . . .
٣٧	المياه المكروهة . . . . .
٣٨	تنبيه ( للصاوى ) : تعليل الكراهة . . . . .
٣٨	مسألة ( للصاوى ) : زيادة الماء المكروه . . . . .
٣٨	مسألة ( للصاوى ) : الاستعمال المؤدى للكراهة . . . . .
٤١	زوال التغير . . . . .

### فصل : فى بيان الأعيان الطاهرة والنجسة

٤٣	الأعيان الطاهرة . . . . .
٤٧	تنبيه ( للصاوى ) : غسل الثوب من فضلات المباح . . . . .
٤٩	الأعيان النجسة . . . . .
٤٩	تنبيه ( للصاوى ) : ميتة الجن . . . . .

\* أشرنا فى الفهرس إلى ما اختص به كل منهما من الزيادات ، فإن أطلقنا فهرسهما .

الصفحة	
٥٠	تنبيه ( للصاوى ) : إذا صارت القملة عقربا . . .
٥٦	حلول النجاسة فى المائع والحامد . . .
٥٨	الانتفاع بمتنجس . . .
٥٩	الحريروالذهب والفضة . . .
٦١	فرع ( للصاوى ) : نقش الخواتم . . .
	<b>فصل : فى إزالة النجاسة</b>
٦٤	إزالة النجاسة عن محمول المصلى . . .
٦٤	تنبيه ( للصاوى ) : صلاة النافلة بالنجاسة . . .
٦٨	تنبيه ( للصاوى ) : موت الدابة وحبلها بوسطه . . .
٧٠	مالا تجوز الصلاة به . . .
٧٠	تنبيه ( للصاوى ) : ثياب الرأس للسكير ونحوه . . .
٧١	المعفوعة من النجاسة . . .
٧٢	فرع ( للصاوى ) : العفو عن الأحداث فى حق غير صاحبها . . .
٧٥	تنبيه ( للصاوى ) : سبب العفو عن الدم . . .
٧٧	تنبيه ( للصاوى ) : قيد للعفو عن الطين . . .
٨١	كيف تزال النجاسة . . .
٨٤	تنبيه ( للصاوى ) : وجوب الغسل عند الشك . . .
	<b>فصل : فى بيان آداب قضاء حاجة الإنسان</b>
٨٧	مندوبات قضاء الحاجة . . .
٩٤	الاستبراء والاستنجاء والاستجمار . . .
٩٧	متى يتعين بالماء . . .
١٠٠	تنبيه ( للصاوى ) : كراهة الاستنجاء من الريح . . .
	<b>فصل : فى فرائض الوضوء</b>
١٠٤	ما يجب غسله ومسحه . . .
١٠٧	تنبيه ( للصاوى ) : غسل العينين ، ووضوء الأقطع . . .

١٠٩	تنبيه ( للصاوى ) : غسل النساء شعرهن . . .
١١٠	الدلك والموالة . . . . .
١١٤	النية . . . . .
١١٧	تنبيه ( للصاوى ) : لو تقدمت النية كثيراً . . .
١١٧	سنن الوضوء . . . . .
١٢١	فضائله . . . . .
١٢٤	تنبيه ( للصاوى ) : فضائل أخرى . . .
١٢٥	تنبيه ( للصاوى ) : السؤال سنة أو استحباب . . .
١٢٦	مكروهاته . . . . .
١٢٩	متى يكون مندوباً . . . . .
١٣١	شروط صحته وجوبه . . . . .

### فصل فى نواقض الوضوء

١٣٥	الحدث . . . . .
١٤١	السبب . . . . .
١٤٥	تنبيه ( للصاوى ) : النقض بلمس المحرم للذة . . .
١٤٦	الردة والشك . . . . .
١٤٦	مسألة ( للصاوى ) : تخيل الناقض . . .
١٤٩	ما يمنع الحدث . . . . .
١٥١	لطيفة ( للصاوى ) : فى تفسير لا يمسه إلا المطهرون . . .

### فصل : المسح على الخف ونحوه

١٥٢	جوازه . . . . .
١٥٤	شروطه . . . . .
١٥٦	مبطلاته . . . . .
١٥٨	مندوباته ونزعه كل أسبوع . . . . .
١٥٨	فائدة ( للصاوى ) : إن نزع إحدى رجليه وتسعى فى الأخرى . . .

## فصل : في الغسل

١٦٠	متى يجب الغسل . . . . .
١٦٦	فرائضه . . . . .
١٧٢	فضائله . . . . .
١٧٦	تنبيه ( للصاوى ) : من أراد العود للجماع . . . . .
١٧٨	تنبيه ( للصاوى ) : دخول الكافر المسجد . . . . .

## فصل : في التيمم

١٧٩	* من يجوز لهم التيمم . . . . .
١٨٣	* التيمم للجمعة والحنائفة . . . . .
١٨٦	* ما يبيحه التيمم . . . . .
١٨٧	تنبيه ( للصاوى ) : التيمم لناقلة . . . . .
١٨٨	طلب الماء وشرائه . . . . .
١٨٩	تنبيه ( للصاوى ) : طلب الماء من رفاقه . . . . .
١٨٩	فرع ( للصاوى ) : إذا شح العبد بالماء . . . . .
١٨٩	اليأس من طلب الماء ونحوه . . . . .
١٩٠	المقصر في طلب الماء . . . . .
١٩٢	فرائضه . . . . .
١٩٤	تنبيه ( للصاوى ) : هل يرفع الحدث ؟ . . . . .
١٩٨	سننه . . . . .
١٩٨	مندوباته . . . . .
١٩٩	تنبيه ( للصاوى ) : هل يندب الموضع الطاهر ؟ . . . . .
١٩٩	مبطلاته . . . . .
٢٠٠	مكروهاته . . . . .
٢٠٠	تنبيهان ( للصاوى ) تيمم من نسي صلاة من الخمس لم يدركها . . . . .
٢٠٠	إذا مات صاحب الماء ومعه جنب . . . . .

## فصل : المسح على الجبيرة ونحوها

٢٠٢	محله . . . . .
٢٠٣	المسح على العمامة ونحوها . . . . .
٢٠٥	مسألة ( للصاوى ) : إن تعذر مسح الجراح . . . . .
٢٠٦	مسألة ( للصاوى ) : التيمم من فوق حائل . . . . .
٢٠٦	نزاعها . . . . .

## فصل : في الحيض

٢٠٧	تعريفه . . . . .
٢٠٨	مسألة ( للصاوى ) : استعمال دواء لرفعه . . . . .
٢٠٨	أقله وأكثره . . . . .
٢١٠	الاستحاضة . . . . .
٢١١	تنبيه ( للصاوى ) : حكم ما قبل الثلاث للحامل . . . . .
٢١٢	القطع والتلفيق . . . . .
٢١٣	علامة الطهر . . . . .
٢١٤	تنبيه ( للصاوى ) : نظر الطهر قبل الفجر . . . . .
٢١٥	ما يمنعه الحيض . . . . .
٢١٦	التفاس . . . . .

## باب الصلاة

٢١٩	( تعليق : الوظيفة الاجتماعية للصلاة ) . . . . .
٢١٩	أوقاتها . . . . .
٢٢٣	تنبيه ( للصاوى ) : لو خطى رجلي من قطر لقطر . . . . .
٢٢٧	أوقات الفضيلة . . . . .
٢٢٧	تنبيهان ( للصاوى ) : الصلاة الوسطى . . . . .
٢٢٨	من مات حتى خرج الوقت . . . . .

## الصفحة

٢٢٩	تنبيه (للساوى) : تأخير العشاء . . . . .
٢٢٩	من خفى عليه الوقت . . . . .
٢٣٠	الوقت الضرورى . . . . .
٢٣٢	إثم مؤخر الصلاة للوقت الضرورى . . . . .
٢٣٥	تقدير وقت لطهر المعذور . . . . .
٢٣٦	تنبيه (للساوى) : إن ظن إدراك صلاتين . . . . .
٢٣٨	تارك الصلاة . . . . .
٢٣٩	تنبيه (للساوى) : قتله . . . . .
٢٤١	أوقات الكراهة والتحريم . . . . .
٢٤٥	تنبيه (للساوى) : من أحرم بنافلة ثم دخل وقت النهى . . . . .

## فصل : فى الأذان

٢٤٦	حكم الأذان : سنيته . . . . .
٢٤٧	كراهيته ونذبه . . . . .
٢٤٨	تنبيه (للساوى) : متى يكون واجباً . . . . .
٢٤٨	صفته . . . . .
٢٥١	تحريمه قبل الوقت . . . . .
٢٥١	شروط صحته . . . . .
٢٥٤	تنبيه (للساوى) : أذان الأعمى والراكب وتعدد الأذان . . . . .
٢٥٥	الإقامة . . . . .
٢٥٥	تنبيه (للساوى) : مندوباتها . . . . .
٢٥٦	تنبيه (للساوى) : علامات فقه الإمام . . . . .

## فصل : فى شروط الصلاة

٢٥٨	الشرط الصحة والوجوب . . . . .
٢٦٥	تنبيه (للساوى) : تلاصق البالغين . . . . .
٢٦٥	شروطهما معاً . . . . .

٢٦٧	الاماكن التي يصلى أولا يصلى فيها . . . . .
٢٦٩	الرعاف فى الصلاة . . . . .
٢٨٠	تنبيه ( للصاوى ) : لا يبنى بغير الرعاف . . . . .
٢٨٢	تنمة ( للصاوى ) : إن أدرك مع الإمام . . . . .
٢٨٣	ستر العورة . . . . .
٢٨٥	عورة المرأة والأمة والرجل فى الصلاة وغيرها . . . . .
٢٩١	تنبيه ( للصاوى ) : نهى الغلمان عن الزينة . . . . .
٢٩٢	خاتمة ( للصاوى ) . . . . .
٢٩٢	استقبال القبلة . . . . .
٢٩٤	القبلة وأقسامها ( للصاوى ) . . . . .
٢٩٦	مخالفة القبلة . . . . .
٢٩٧	الصلاة فى الكعبة . . . . .
٢٩٨	صلاة المسافر وغيره إلى غير القبلة . . . . .
٢٩٨	تنبيه ( للصاوى ) : الصلاة تحت الكعبة . . . . .
٣٠١	الأحوال التى يجوز فيها الفرض لغير قبلة . . . . .

### فصل : فى فرائض الصلاة

٣٠٣	فرائضها . . . . .
٣٠٤	تنبيهان ( للصاوى ) : فى المسبوق . . . . .
٣٠٤	سبق النية فى الصلاة . . . . .
٣٠٤	تنبيه ( للصاوى ) : إن خالف لفظه نيته . . . . .
٣٠٥	تنبيه ( للصاوى ) : أقوال الصلاة ليست بفرائض الإثلاث . . . . .
٣١٥	تنبيه ( للصاوى ) : تجديد نية الخروج بالسلام . . . . .
٣١٧	سننها . . . . .
٣٢٠	تنبيه ( للصاوى ) : أن لم يرفع يديه بين السجدين . . . . .
٣٢٢	تنبيه ( للصاوى ) : التحليل على اليسار . . . . .



الصفحة	
٣٢٣	مندوباتها . . . . .
٣٣٤	ستره المصلي . . . . .
٣٣٦	تنبيه ( للصاوى ) : الضمان والدية فى دفع المار . . . . .
٣٣٧	تنبيه ( للصاوى ) : فى إثم المصلي بالمرور أمامه . . . . .
٣٣٧	مكروهات الصلاة . . . . .
٣٤٢	مبطلاتها . . . . .
٣٤٣	الأركان القولية والفعلية للصلاة . . . . .
٣٤٦	تنبيه ( للصاوى ) : بطلان الصلاة بالشك فى الطهر . . . . .
٣٤٨	تنبيه ( للصاوى ) : لأشياء فى التبسم . . . . .
٣٥١	تنبيه ( للصاوى ) : يمكن للساهى تسع تشهدات . . . . .
٣٥٢	مما لا بطلان فيه . . . . .
٣٥٣	تنبيه ( للصاوى ) : البكاء بصوت . . . . .
	<b>فصل : فى صلاة القاعد وقضاء الفوائت</b>
٣٥٨	صلاة القاعد . . . . .
٣٦٠	تنبيه ( للصاوى ) : وجه إعادة الصلاة للاستناد ونحوه . . . . .
٣٦٣	تنبيه ( للصاوى ) : فى إيماء غير القادر . . . . .
٣٦٣	خاتمة ( للصاوى ) : زوال العذر أثناء الصلاة . . . . .
٣٦٣	الفوائت والقضاء . . . . .
٣٦٦	ترتيب القضاء . . . . .
٣٦٧	تنبيه ( للصاوى ) : التقدم بالإكراه . . . . .
٣٧٠	جهل ما عليه من الفوائت . . . . .
٣٧٣	تنبيه ( للصاوى ) : من نسي أكثر من خمس . . . . .
٣٧٤	خاتمة ( للصاوى ) . . . . .

**فصل : في بيان سجود السهو**

٣٧٧	ما فيه سجود السهو . . . . .
٣٧٧	تنبيه ( للصاوى ) : لا يجوز إبطال الصلاة بعد الإكمال .
٣٨٣	مالا سجود فيه . . . . .
٣٨٥	السجود البعدى والقبلى . . . . .
٣٨٧	تنبيه ( للصاوى ) : لو أخرج الإمام القبلى . . . . .
٢٩٠	فوات التدارك . . . . .
٣٩٣	تنبيه ( للصاوى ) : إقامة مغرب عليه وهو بها . . . . .
٣٩٥	ترك التشهد الأول . . . . .
٣٩٥	الشك في ترك سجدة . . . . .
٣٩٧	إن فاته ركوع . . . . .
٣٩٧	تنبيه ( للصاوى ) : السهو في سجود السهو . . . . .
٣٩٨	تنبيه ( للصاوى ) : إذا زوحم عن الرفع من ركوع . . . . .
٤٠٠	خاتمة ( للصاوى ) . . . . .

**فصل : في النوافل**

٤٠١	النوافل المطلوبة . . . . .
٤٠٢	النوافل المؤكدة . . . . .
٤٠٤	تنبيه ( للصاوى ) : النفل قبل العشاء . . . . .
٤٠٥	النوافل المندوبة والرغائب . . . . .
٤٠٨	الفجر . . . . .
٤١١	الوتر . . . . .
٤١٥	خاتمة ( للصاوى ) : طول السجود وطول القراءة . . . . .

**فصل : في سجود القرآن**

٤١٦	حكمه وشروطه . . . . .
٤١٧	تنبيه ( للصاوى ) : السجود عند سماع حسن القراءة . . . . .

الصفحة	
٤١٧	مواضع السجود . . . . .
٤١٩	مكروهاته . . . . .
٤٢٠	بعض أحكامه وأحكام قراءة القرآن . . . . .

### فصل : في صلاة الجماعة وأحكامها

٤٢٤	سنيها وفضلها . . . . .
٤٢٦	إدراكها . . . . .
٤٢٧	تنبيه ( للصاوي ) : من لم يحصل فضل الجماعة بأحد المساجد الثلاثة
٤٣٠	تنبيه ( للصاوي ) : إذا بطلت صلاة الإمام دون المأموم . . . . .
٤٣٠	آداب إقامتها في المساجد . . . . .
٤٣٣	شروط الإمامة . . . . .
٤٣٨	من لا يجوز إمامته ومن تكره . . . . .
٤٣٩	تنبيه ( للصاوي ) : الحروية . . . . .
٤٤٢	تنبيه ( للصاوي ) : وقوف الإمام في المحراب . . . . .
٤٤٥	بعض آداب الجماعة والمساجد . . . . .
٤٤٩	شروط الاقتداء . . . . .
٤٤٩	النية . . . . .
٤٥١	المساواة . . . . .
٤٥١	تنبيه ( للصاوي ) : لا يتوقف فضل الجماعة على نية الإمامة . . . . .
٤٥١	تنبيه ( للصاوي ) : اقتداء متيقن الفائتة بشاك . . . . .
٤٥٢	المتابعة . . . . .
٤٥٤	الأولى بالتقديم في الإمامة . . . . .
٤٥٧	تنبيه ( للصاوي ) إن تشاح المتساون . . . . .
٤٥٨	صلاة المسبوق . . . . .

### فصل : في الاستخلاف

٤٦٥	تعريفه وحكمه وأسبابه . . . . .
-----	--------------------------------

٤٦٩ . . . . . شروط صحة الاستخلاف

٤٧٣ . . . . . خاتمة ( للصاوى )

### فصل : فى قصر الصلاة وجمعها

٤٧٤ . . . . . حكم القصر

٤٧٨ . . . . . أحواله

٤٨٠ . . . . . طرؤه ما يقطعه

٤٨٢ . . . . . اقتداء المقيم بالمسافر وعكسه

٤٨٥ . . . . . النية

٤٨٦ . . . . . بعض آداب السفر

٤٨٧ . . . . . جمع الصلاة

### فصل : فى شروط الجمعة

٤٩٣ . . . . . حكمها

٤٩٣ . . . . . فائدة ( للصاوى ) : فضل العمل فى الجمعة

٤٩٤ . . . . . شروط وجوبها

٤٩٥ . . . . . شروط صحتها

٥٠٠ . . . . . شروط الجامع

٥٠٢ . . . . . سننها ومنذوباتها

٥٠٨ . . . . . تنبيه ( للصاوى ) : صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة

٥٠٩ . . . . . ما يجوز فى صلاة الجمعة

٥١٠ . . . . . المكروهات

٥١٤ . . . . . الأعذار المسقطه للجمعة

٥١٦ . . . . . خاتمة ( للصاوى ) : أَعذار أخرى

### فصل : فى صلاة الخوف

٥١٧ . . . . . حكمها

٥١٨ . . . . . كيفيتها إن أمكن للبعض ترك القتال

الصفحة	
٥٢٠	كيفيتها إن لم يمكن تركه وصلاة الالتحام . . . . .
٥٢٢	تنبيه ( للصاوى ) : الصلاة بأكثر من إمام . . . . .
٥٢٢	خاتمة ( للصاوى ) : الصلاة بكل ركعة . . . . .

### فصل : فى صلاة العيدين

٥٢٣	حكمها . . . . .
٥٢٤	كيفيتها . . . . .
٥٢٤	تنبيه ( للصاوى ) : النداء لها . . . . .
٥٢٧	آداب العيد ومندوباته . . . . .
٥٢٨	تنبيه ( للصاوى ) : ترك إظهار الزينة فى العيد . . . . .

### فصل : فى صلاة الكسوف والخسوف

٥٣٢	صلاة الكسوف وحكمها . . . . .
٥٣٣	تنبيه ( للصاوى ) : لا يصلى للآيات الأخرى . . . . .
٥٣٣	كيفيتها ومندوباتها . . . . .
٥٣٦	صلاة الخسوف . . . . .

### فصل : فى صلاة الاستسقاء

٥٣٧	حكمها وصفاتها . . . . .
٥٣٩	مندوباتها . . . . .
٥٤٠	التوبة ( للصاوى ) : . . . . .

### فصل : فى الجنائز

٥٤٢	حكم غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه . . . . .
٥٤٢	فائدتان ( للصاوى ) . . . . .
٥٤٤	الغسل . . . . .
٥٤٤	تنبيه ( للصاوى ) ، فى غسل أحد الزوجين الآخر . . . . .
٥٤٩	التكفين . . . . .

٥٥٠	تنبيه ( للصاوى ) : إن سرق الكفن . . . . .
٥٥٢	التشييع . . . . .
٥٥٢	مسألة ( للصاوى ) : تقديم الأب والابن فى الكفن . . . . .
٥٥٣	صلاة الجنازة . . . . .
٥٥٣	تنبيه ( للصاوى ) : حمل الجنازة . . . . .
٥٥٨	الدفن باللحد والشق . . . . .
٥٦٠	آداب التعزية وحضور الاحتضار . . . . .
٥٦٤	تنبيه ( للصاوى ) : زيارة النساء للقبور . . . . .
٥٦٤	الجائز فى الجنائز . . . . .
٥٦٨	المكروهات والمحرمات . . . . .
٥٧٥	الشهيد . . . . .
٥٧٧	القبر . . . . .
٥٨٠	الصدقة على الميت . . . . .

## باب الزكاة

٥٨١	تعريفها . . . . .
٥٨١	( تعليق : مقارنة مع النظرة الحديثة ) . . . . .
٥٨٧	حكمها . . . . .
٥٨٧	شروط وجوبها . . . . .
٥٩٤	زكاة الإبل . . . . .
٥٩٧	زكاة البقر . . . . .
٥٩٧	زكاة الغنم . . . . .
٦٠٠	الفرار من الزكاة . . . . .
٦٠٢	خلط المواشى . . . . .
٦٠٤	الساعى . . . . .

الصفحة	
٦٠٦	زكاة الوارث والموصى له . . . . .
٦٠٧	تنبيه ( للصاوى ) : تخلف الساعى . . . . .
٦٠٨	مسألة ( للصاوى ) : زكاة الخوارج . . . . .
٦٠٨	زكاة الحرث . . . . .
٦١٣	تنبيه ( للصاوى ) : تغليب الأكثر فى الزكاة . . . . .
٦١٤	تنبيه ( للصاوى ) : ضم متحد الجنس . . . . .
٦١٦	زكاة وارث الزرع . . . . .
٦١٦	فرع ( للصاوى ) : ما يعطى للشرطة ونحوهم . . . . .
٦١٦	تنبيه ( للصاوى ) : زكاة ما يباع . . . . .
٦١٧	مسألة ( للصاوى ) : الزكاة فى الموصى به . . . . .
٦٢٠	زكاة العين . . . . .
٦٢١	فائدة ( للصاوى ) : لا زكاة على الأنبياء . . . . .
٦٢١	تنبيه ( للصاوى ) : قبول قول الوصى فى إخراجها . . . . .
٦٢٣	فائدة ( للصاوى ) : زكاة حلى الكعبة والمساجد . . . . .
٦٢٤	تنبيه ( للصاوى ) : لازكاة فى عين موصى بتفرقتها . . . . .
٦٢٥	زكاة التجارة . . . . .
٦٢٦	ماحصل من العين بعد أن لم يكن - الربح . . . . .
٦٢٧	الغلة . . . . .
٦٢٨	مسألة ( للصاوى ) : إذا باع السلعة بما يتم النصاب . . . . .
٦٢٨	الفائدة . . . . .
٦٣٠	مسألة ( للصاوى ) : حالة لسقوط الزكاة لنقص النصاب . . . . .
٦٣١	مسألة ( للصاوى ) : من اكترى أرضاً للتجارة . . . . .
٦٣٢	زكاة الدين . . . . .
٦٣٥	تنبيه ( للصاوى ) : من اقتضى ديناً فأخر . . . . .
٦٣٦	تنبيه ( للصاوى ) : إذا تعددت أوقات الاقتضاءات . . . . .
٦٣٦	زكاة العروض . . . . .

٦٣٦	تنبيه ( للصاوى ) : بشأن بعض الاقتضاعات
٦٤١	تنبيه ( للصاوى ) : انتقال المدير إلى الاحتكار
٦٤٥	زكاة ربح العامل من مال القراض
٦٤٦	تنبيه ( للصاوى ) : فى قول خليل
٦٤٧	أثر زكاة الدين فى غيرها
٦٤٩	فائدتان ( للصاوى ) حالة للسقوط . ومن وقف عيناً للسلف
٦٥٠	زكاة المعدن
٦٥٢	مسألة ( للصاوى ) : إجازة العمل فى المعدن
٦٥٣	مسألة أخرى ( للصاوى ) : زكاة الشركة فى المعدن
٦٥٣	الركاز
٦٥٥	مالقظه البحر
٦٥٦	تنمة ( للصاوى ) : من ترك شيئاً فأخذ به غيره

### فصل : فى بيان مصرف الزكاة

٦٥٧	مصرف الزكاة من شروط صحتها
٦٥٧	بيان المصارف
٦٥٨	تنبيه ( للصاوى ) : من له نفقة أو راتب
٦٥٨	فائدة ( للصاوى ) : تشوير العروس من الزكاة
٦٦٠	فائدة ( للصاوى ) : من هو الهاشمى
٦٦٤	مندوباتها وجائزاتها وواجباتها
٦٦٧	عدم إجزائها
٦٧٠	زكاة المسافر
٦٧٠	الإجبار على الزكاة
٦٧١	تنمة ( للصاوى ) : إذا دفعت لعيد غر بحريته

### فصل : فى زكاة الفطر

٦٧٢	حكمها
-----	-------



الصفحة	
٦٧٣	من يخرجها عنه . . . . .
٦٧٥	تنبيه ( للصاوي ) : زكاة العبد المخدم . . . . .
٦٧٥	قدرها وما تخرج منه . . . . .
٦٧٧	مندوباتها وجائزاتها . . . . .
٦٧٨	من تدفع له . . . . .
٦٧٨	ثم تأخيرها . . . . .
٦٧٩	تنمة ( للصاوي ) : إخراج المسافر لها . . . . .

### باب الصوم

٦٨١	حكمه وشروط وجوبه . . . . .
٦٨٦	تنبيهان ( للصاوي ) : تلفيق شهادة الرؤية . . . . .
٦٨٦	من لم تمكنه رؤية الهلال . . . . .
٦٨٨	مندوبات الصيام . . . . .
٦٩٢	مكروهاته . . . . .
٦٩٣	تنبيه ( للصاوي ) : كراهة صوم يوم المولد . . . . .
٦٩٥	أركانه . . . . .
٧٠١	شروط صحته . . . . .
٧٠٢	ما يترتب على الإفطار . . . . .
٧٠٢	القضاء . . . . .
٧٠٥	الإمساك . . . . .
٧٠٦	الكفارة . . . . .
٧١٥	ما يتوهم فيه القضاء . . . . .
٧١٥	تنبيه ( للصاوي ) : إكراه الزوجة على الجفاع . . . . .
٧١٨	الإفطار للسفر . . . . .
٧٢٠	تنبيه ( للصاوي ) : السفر بعد الفجر . . . . .

٧٢٠	الإفطار للمريض . . . . .
٧٢٣	تطوع المرأة دون إذن زوجها . . . . .
٧٢٣	من قام رمضان إيماناً واحتساباً . . . . .
٧٢٤	خاتمة ( للصاوي ) : من أفطر عامداً يؤدب . . . . .

### باب في الاعتكاف

٧٢٥	حكمه . . . . .
٧٢٦	مبطلاته . . . . .
٧٢٨	تنبيه ( للصاوي ) : فعله الكبائر . . . . .
٧٢٩	ما يلزم المعتكف . . . . .
٧٣٠	مندوباته . . . . .
٧٣١	تنبيه ( للصاوي ) : التماس ليلة القدر . . . . .
٧٣٥	ما يجوز فيه . . . . .
	تنبيه ( للصاوي ) : إذا اجتمعت عليها عبادات متضادة
٧٣٩	الأمكنة . . . . .
٧٤٠	خاتمة ( للصاوي ) : اعتكاف المكاتب والمبعض . . . . .
٧٤١	فهرس الموضوعات . . . . .
٧٥٦	الحمد لله . . . . .

[ الحمد لله ]

[ ونستغفره ]

١٩٨٦ / ٢٠٣٤	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٠٢-١٥٨٣-X	الترقيم الدولي

١ / ٨٥ / ٢٣١

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)